( فصل ) ومن علم أن عجزه عن الوط، الهارض من صغر أو مرض مرجو الزوال لم تضرب له المدة لان ذلك عارض يزول والعنة خلقة وجبلة لا تزول وان كان لـكبر أو مرض لا يرجى زواله ضربت له المدة لانه في معنى من خلق كذلك، وان كان لجب أو شلل ثبت الخيار في الحال لان الوط، مأيوس منه ولا معنى لانتظاره، وان كان قد بقى من الذكر ما يمكن الوط، به فالاولى ضرب المدة له لانه في معنى العنين خلقة ، وان اختلف في القدر الباقي على يمكن الوط، عاله أو لا أو وجع إلى أهل الخبرة في معرفة ذلك.

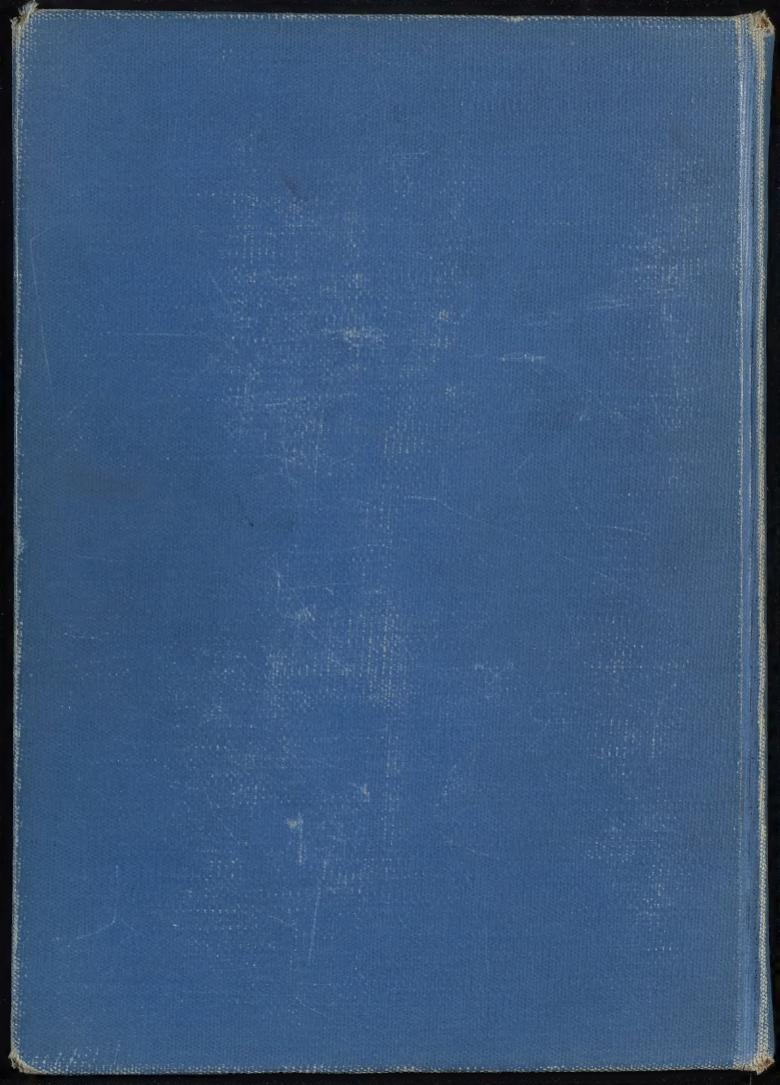
( فصل ) فأما الخصي فان الخرقي ذكره في ترجمة الباب و لم بفرده بحكم فظاهر كلامه أنه ألحقه بغيره في أنه متى لم يصل اليها أجل ، وإن وصل اليها فلا خيار لها لان الوط. ممكن والاستمناع حاصل بوطئه وقد قبل ان وطأه أكثر من وطء غيره لانه لا ينزل في نتر بالانزال وقد ذكر نا اختلاف أصحابنا في ذلك فيا مضى ، ولا فرق بين من قطمت خصيتاه والوجور وهو الذي رضت خصيتاه والمسلول الذي سلت خصيتاه فان الحكم في الجميع واحد فانه لا بنزل ولا يولد له

ليكون موافقًا لما ذكرناه أولا ،وان انتقل إلى دين أهل الـكتاب وقلنا لا يقر فنيهر؛ ايتان إحداهما لا يقبل إلا الاسلام والاخرى لا يقبل إلا الاشلام أو الذي كان عليه

( فصل ) وان قلنا لا يقر فني صاة إجباره روايتان [ إحداهما ] أنه يتتل ان لم يرجم رجلا كان أو امرأة ليموم الحديث ولانا ذي تقض العهد فأشبه مالو نقضه بتركه أدا. الجزبة ويستناب في أحد الوجهين لانه يسترح عن دين باطل أشبه المرتد والثاني لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي، فعلى هذا ان بادر فأسلم أو رجم إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل (والرواية الثانية) قال أحد إذا دخل البهودي في النصر الية رددته إلى البهودية ولم أد ممه فيا انتقل اليه نقيل له أنقتاده قال لا ولمكن يضرب ويحبس، قال وإذا كان نصر انيا أو يهوديا قال وان كان يهوديا أو نصر انيا دخل في المجوسية كان أعلظ لانه لا نؤكل ذبيحته ولا تنكح له أمرأة ولا نتركه حتى يرد اليها، نقبل له تقتل إذا لم برجم الله فقل الذلك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل إلى دين آخر من دين أهل الكتاب لا يقتل بل يكره بالضرب والحبس.

( فصل ) قان تزوج مسلم ذمرة فانتقات الى غير دين أهل الـكتاب نهى كالمرتدة لان غير أهل الـكتاب نهى كالمرتدة لان غير أهل الـكناب لا يحل نكاح نسائهم قان كان قبل الدخول انفسخ تكامها ولا مهر لها وان كان بعده فهل يقف على انقضاء العدة أو ينفسخ في الحال على روايتين وكذلك اذا انتقات الى دين باطل أو الى دين كانت تقر ببطلانه فأشبهت المسلمة اذا شهودت أو تنصرت والله أعلم

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله ( وان أسلم كافر وتحته أكثر من أربع نسوة اختار منهن أربعا وقارق سائر هن)

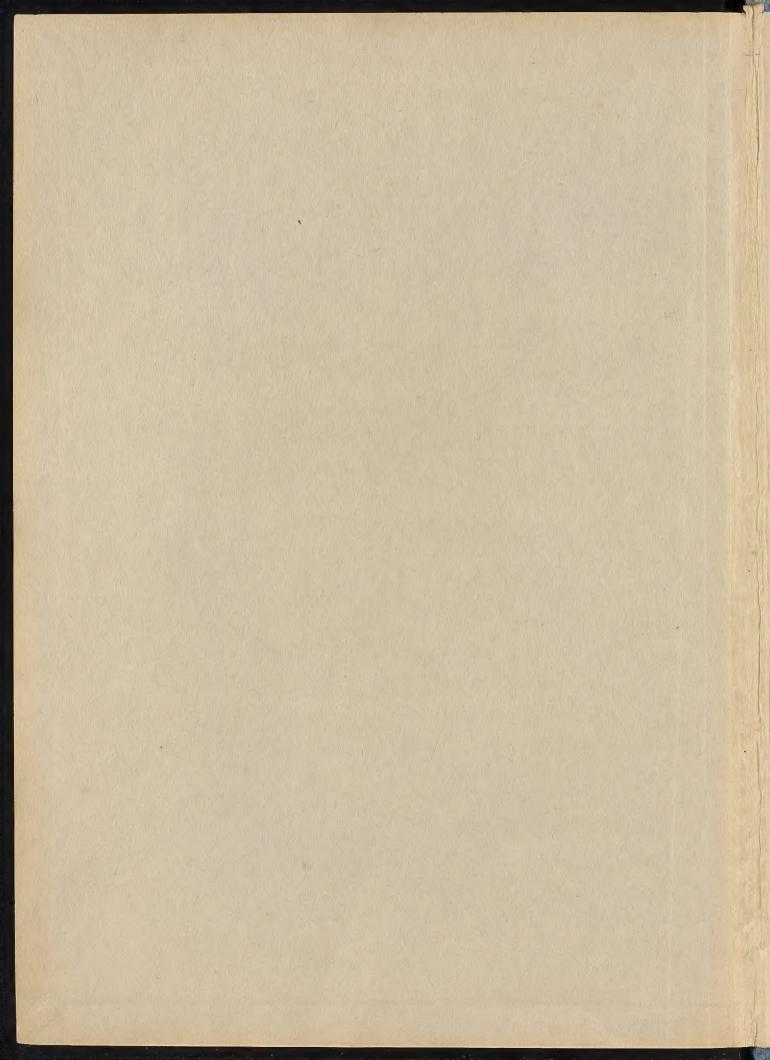


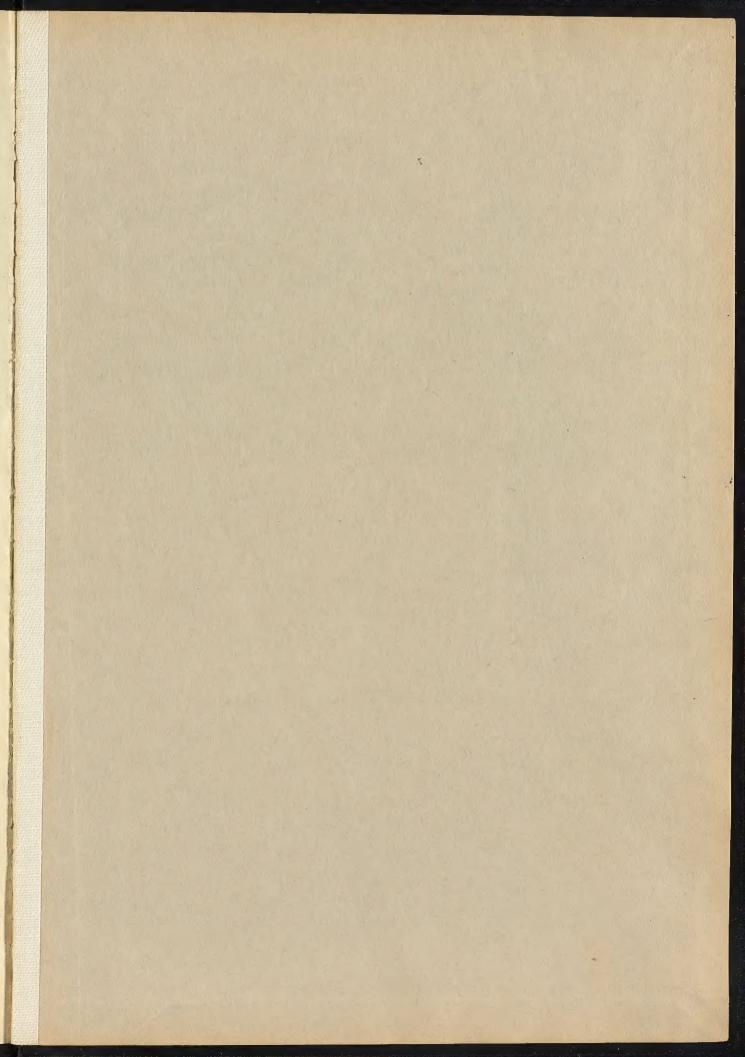
## Columbia University in the City of New York

LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896





تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدبن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة المتوفي سنة . ٣٣هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفي سنة ٢٣٤هـ

ويليه

على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام أشمس الدن أبي الفرج عبد الرحن بن أبي عمر محمد بن أحمد ان قدامة المقدسي المتوفي سنة ١٨٧ ه كلاها قبل أما أمام الأناة أراقي عبد الله أحمد بن محمد بن حدامة المقدسي المتوفي سنة ١٨٧ ه كلاها قبل أمان الابتاة وأدلتهم وضي الله عنهم حنبل الشياني ) مع بيان خلاف سائن الابتاة وأدلتهم وضي الله عنهم

الماليناني المالية

أشرف على اصحيحه

منشئ مخالمنان

(تنبيه) وضعنا كتاب المنني في أعلى الصحائف والنمرح الكبر في اد ناها مفصولاً بينها بخطء رضي مزدوج

﴿ الطبعة الاولى في مطبعة المنسار بمصر سنة ١٣٤٨ ﴾



روى أبو داود باسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله على العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة » وعن أبي هريرة أن النبي على قال « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء يناترع من أمتي ه أخرجه ابن ماجه . ويروى عن عبد الله أن النبي على القريضة قال « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني المرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حنى بختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » وروى سعيد عن جرير بن عبد الحميد عن الرعش عن ابراهيم قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله وروى سعيد عن جرير بن عبد الحميد عن الاعش عن ابراهيم قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله



كتاب الفرائض

v. 7

عنه : تعلموا الفرائض فالهامن دينكم، وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلي قال قال عربن الخطاب رضي الله عنه تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن . وقال حدثنا أبو الاحوص أخبرنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال : من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض

وروى جابر بن عبدالله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيم الى رسول الله عِيَّالِيَّتِهِ بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله عَيَّالِيَّتِهِ بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله عَلَيْكِيَّةِ الى عهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزات آية الميراث فأرسدل رسول الله عَيَّالِيَّةِ الى عهما فقال « اعط إبنتي سعد النائين وأمها الثمن وما بقي فهو اك » رواه أحمد في مسنده

﴿ مسئلة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (ولا يرث أخ ولا أخت لا بوأم أو لأبمع ابن ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع أب)

أجم أهل العلم على هذا بحمد الله وذكر ذلك ابن المنذر وغيره ، والاصل في هذا قول الله تعالى ( يستغنونك قل الله يغتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ) الآية ، والمراد بذلك الاخوة والاخوات من الابوين أومن الاب بلاخلاف بين أهل العلم ، ولانه قال وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وهذا حكم العصبة وانتضت الآية أنهم لايرثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لا يلد له ولا والد، خرج من ذلك البنات والام لقيام الدايدل على ميراتهم معهما بقي ماعداهما على ظاهره ، نيسقط ولد الابوين ذكرهم وأنشاهم بثلاثة بالابن وابن الابن

الفرائض وروى جابر بن عبد الله قال جاءت امرأة سعدبن الربيع الى رسول الله عَلَيْكَيْ بابنتيها من سعد فقالت يارسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوها معك في أحد شهيداً وأن عمها أخذ ما لها ولا ينكحان الا ولها مال فنزات آبة الميراث فارسل رسول الله عَلَيْكَا إِلَى عمها قال «أعطا بنتي سعد الثاثين وأمها النمن وما بقي فهو لك » رواه الامام أحمد في مسنده ورواه الترمذي وأبو داود

(مسئلة) ( وأسباب التوارث ثلاثة رحم ونكاح وولا. لا غير)

لأن الشرع ورد بالتوارث بها بقوله تعالى (وألو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وقوله سبحانه ( يوصيكم الله في أولادكم ) وقوله ( ولكم نصف ما تركازواجكم ولهن الربع مما تركم) الآية وقول النبي وَيُنْكِينِهُ « انما الولاء لمن أعتق » وعنه انها تثبت بلوالاة والمعاقدة لقول الله تعالى (والذين عقدت أيما نكم فا توهم نصيبهم ) والموالاة كالمعاقدة وباسلامه على يديه روي ذلك عن عمر رضي الله عنه لما روى راشد بن سعيدقال قال رسول الله على الله على يديه رجل فهو مولاه وير تهويدي عنه » رواه سعيدوروي أبو امامة عن النبي وَلِيَكِينِهُ انه قال « من أسلم على يده رجل فهو مولاه ير تهويدي عنه » وعن عمم الداري انه قال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين في فيال « هو اولى الناس بمحياه وممانه » رواه سعيد في سننه ورواه النرمذي وقال لا اظنه متصلا

وان سفل وبالاب، وبسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابوين لما روي عن علي عليه السلام أن رسول الله عليه الله عليه الدين قبل الوصية ولأن أعيان بني الام يتوار ثون دون بني العلاة برث الرجل أخاه لا بيه وأمه دون أخبه لابيه . أخرجه الترمذي

(مسئلة ) قال (ولا يرث أخ ولا أخت لائم مع ولد ذكراً كان الولد أو أنثى ولامع ولد الابن ولا مع أب ولا مع جد)

وجلة ذلك أن ولد الام ذكرهم وأنثاهم يسقطون بأربعة بالولد وولد الابن والاب والجد أب الاب وان علا ، أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً منهم خالف هذا الا رواية شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوين لأم للام الثلث والاخوين الثلث، وقيل عنه لهما ثلث الباقي وهذا بعيد جداً قال ابن عباس يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يررث ولد الام معالاب ? ولاخلاف بين أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يرثون مع الاب ? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى ( وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا، في الثلث ) والمراد بهذه الا ية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم، وفي قراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم، والكلاة في قول الجهور من ايس له ولد ولا والد فشرط في توريشهم عدم الولد والوالد، والولد يشمل الذكر والانثى والوالد يشمل الاب والجد

ولذا قول النبي عَلَيْكَيْدُ « إنما الولاء لمن أعتق » فأما أحاديثهم فحديث راشد مرسل وحديث أبي امامة فيه معاوية الصدفي وهو ضعيف ، وحديث تميم ليس بصريح في الميراث وقيل يثبت بكونهما من أهل الديوان ولا عمل عليه ، وهذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى بيعض في كتاب الله)

( فصل ) إذا مات الانسان بدي، بتكفينه وتجهيزه مقدماً على ما سواه كما يقدم المفلس بنفقته على ما سواه، ثم تقضى ديونه لقوله سبحانه ( من بعد وصية يوصى بها أودين ) قال على رضي الله عنه ان رسول الله عَيْنَالِيَّةٍ قضى أن الدين قبل الوصية ولان الدين تستفرقه حاجته فقدم كمؤنة تجهيزه ثم تنفذ وصيته للآية ثم ما بقي قسم على الورثة للآيات الثلاث المذكورة في سورة النساء

ه مسئلة ﴾ ( والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة:الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وان على مسئلة ﴾ ( والمجمع على توريثهم من الام والعم وابنه كذلك والزوج ومولى النعمة ، ومن النساء سبع: البنت وبنت الابن والام والحبدة والاخت والمرأة ومولاة النعمة )

أكثر هؤلاء ثبت توريم بالكتاب والسنة ، فالا بن والبنت ثبت ميرام ما بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظ الا نثيين و يدخل في ذلك ولد الا بن والا بو إن بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منها السدس

( فصل ) اختلف أهل العلم في الكلالة فقيل: الكلالة اسم الورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص احمد على هذا ، وروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: الكلالة من عدا الولد والوالد والوالد واحتج من ذهب الى هــذا بقول الفرزدق في بني أمية

ورثنم قناة المجد لاعن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم والمنتقالة من الاكليل الذي محيط بالرأس ولا يعلو عليه فكأن الورثة ماعدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الوالد والولد فهما طرفا الرجل فاذا ذهبا كان بقية النسب كلالة قال الشاعر

فكيف باطرافي اذا ماشتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح

وقالت طائفة الكلالة اسم للمبت نفسه الذي لاولد له ولا والد بروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود ، وقبل الكلالة قرابة الام واحتجوا بقول الفرزدق الذي أنشدنا، عنى انكم ورثم الملك عن أبها لكم و بروى عن الزهري أنه قال المبت الذي لا ولد له ولاوالد كلالة ويسمى وارثه كلالة والا يتان في سورة النسا، والمراد بالكلالة فيها المبت ولا خلاف في أن اسم الكلالة بقع على الاخوة من الجهات كلها ، وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف الميراث انما برثني كلالة فجه الوارث هو الكلالة ولم يكن لجابر يومئذ ولد ولا والد، وعن ذهب الى أنه يشغرط في الكلالة عدم الولد والوالد زيد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وقنادة والنخعي وأهل المدينة

والجد محتمل أن يتناوله هذا النص كا دخل ولد الابن في عموم أولادكم ، والاخ والاخت من الابوين أو الاب ثبت ارثهما بقوله سبحانه ( وله اخت فلها نصف ما برك وهو برثها ان لم يكن لهاولد ) والاخ والاخت من الام ثبت ارثهما بقوله تعالى ( وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس وأما ابن الاخ للابوين أو للاب والعم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميراثهم بقول النبي علياتية «ماأ بقت الفروض فلا ولى رجل ذكر» ولم يدخل فيهم ولد الام ولا الهم للام ولا ابنه ولا الحالولا أبوالام لانهم ليسوا من العصبات. وأما المولى المعتق والمولاة فثبت ارثهما بقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولاملن أعتق » والجمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس ، والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى ( ولكم نصف ماترك أزواجكم ) والزوج بقوله تعالى ( ولهن الربع مما تركتم ) الآية ، وجميعهم ذووا فرض وعصبة فالذكور كاهم عصبات الا الزوج والاخ من الام والاب والجد مع الابن، والاناث كابن اذا انفردن عن اخوتهن ذوات فروض الا المعتقة والا الاخوات مع البنات. ومن لا يسقط محال خسة : الزوجان والابوان وولد الصلب لانهم يمتون بأنفسهم من غير واسطة بينهم وبين الميت محتجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما يمت بواسطة سواه فيسقط بمن هو أولى بالميت منه من الميت المين الميته من عد واسطة بينهم وبين الميت محجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما يمت بواسطة سواه فيسقط بمن هو أولى بالميت منه من غير واسطة بينهم وبين الميت محجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما يمت بواسطة سواه فيسقط بمن هو أولى بالميت منه من في الميت منه من في الميت منه من في من في الميت منه من في الميت الميت الميت من في الميت الميت الميت ومن الميت ا

﴿ مَسْلَةً ﴾ ( والوارث ثلاثة ذوو فرض وعصات وذوو رحم . )

والبصرة والكونة ، وبروى عن ابن عباس أذ، قال الـكلالة من لا ولد له ، ويروى ذلك عن عمر والصحيح عنها كفول الجاعة

﴿مسئنة ﴾ قال (والا تُحوات مع البنات عصبه لهن مافضل وليست لهن معهن فريضة مسماة)

الهصية هو الوارث بغير تقدير واذا كان معه ذو فرض أخذ مافضل عنه قل أو كثر وان انفرد أخذ الكل ، وان استغرقت الفروض المال سقط ، والمراد بالاخرات همنا الاخوات من الابوين أو من الاب لانه قد ذكر أن ولد الام لاميراث لهم مع الولد وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذاك عن عمر وعلي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقها، الا ابن عباس ومن تابعه فانه يروى عنه أنه كان لا يجمل الاخوات مع البنات عصبة فقال في بنت واخت ؛ للبنت النصف ولا شي، للاخت فقبل له أن عمر قضى بخلاف ذلك جمل المزخت النصف فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله بمريد قول الله سبحانه (أن أمرؤ هلك أيس له ولد وله اخت فلها نصف ماترك) فأنما جمل له الميراث بشرط عدم الولاء والحق فيا ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لا قضين فيها بقضا، رسول الله علي علي النصف ولبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه

## باب ميراث ذوي الفروض

وهم عشرة الزوجان والابوان والجد والجدة والبنت وبنت الابن والاخت من كل جهة والاخ من الام فللزوج النصف إذا لم يكن الهية ولدولا ولدان والربع اذا كان مه أحدها ، وهذا اجماع من أهل العلم لقول الله تعالى (وليم نصف عدم الولد وولد الابن والثمن مع أحدها ، وهذا اجماع من أهل العلم لقول الله تعالى (وليم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولدفان كان لهم ولدفلك كم الربع مماتركن من بعد وصية يوصين بهاأودين ولهن الربيع ماتركم من بعدوصية توصون بهاأودين وولد الابن ولد بدليل قوله تعالى يابني آدم ويابي اسر اثيل وانما جعل لجماعة الزوجات مثل الواحدة لانه لوجه للحكل واحدة الربع وهن أربع لا خذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ، ومثل هذا في الجدات للجاعة مثل ما للواحدة لانه لو أخذت كل واحدة السدس لا خذن النصف إذا كن ثلاثة وزدن على ميراث الجد . فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات و بنات الابن والاخوات المتفرقات كلهن قان لا كل جماعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجرعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجرعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجرعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجرعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجرعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكرة وقرابة الاثم المؤلودة .

البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لا يدل على ماذهب اليه بل يدل على أن الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به فان ماناً خذه مع البنت ايس بفرض وائما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قول الله تعالى ( وهو يونها ان لم يكن لها ولاء وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لاشتراطه في توريئه منها عدم ولدها وهو خلاف الاجتماع ثم أن الذي عليلية وهو البين لسكلام الله تعالى قد جعل المدخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثلث و لو كانت ابنتان و بنت ابن اسقطت بنت الابن وكان للاخت الباقي وهو الثلث فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى المدخت السدس فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى المدخت السدس فان كان معهم ام عالت المسئلة من اثني عشر فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى المدخت السدس فان كان معهم ام عالت المسئلة وسقطت الاخت

﴿ مسئلة ﴾ قال ( و بنات الابن عنزلة البنات إذا لم يكن بنات )

أجمع أهل العلم على أن بنات الآبن بمنزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن أن محجبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات وفي أنهن أذا استكمان الثلثين سقط من أسفل منهن من بنات الآبن وغير ذلك ، والاصل في ذلك قول ألله عز وجل (يوصيكم الله في أولاد كم الذكر مثل عظالانثيبن فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثاثما ما ترك ) وولد البنين أولاد قال الله تعالى (يابني آدم) بخاطب

(فصل) قال رضي الله عنه(و للأب ثلاثة أحوال حال يرث فيها بالفرض الحجرد وهي مع ذكور الولد أو ولد الابن و يرث السدس والبافي للابن ومن معه)

لا نعلم في هذا خلافا لقول الله تعالى (ولا بويه لكمل واحد منها السدس مما ترك انكان له ولد) وحال) يرث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع عدم الولد وولد الابن فيأخذ المال ان انفرد ، وان كان معه فو فرض غير المولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه وباقي المال له لقول الله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثة أبواه فلاً مه الثلث أضاف الميراث اليهما ثم جمل للام الثلث فسكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له اخوة فلاً مه السدس) فجمل للام مع الاخوة السدس ولم يقطع إضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله اللاب (الحال الثالث) مجتمع له الفرض والتعصيب وهي مع الماث الولد أو ولد الابن فيأخذ السدس لقوله تعالى (ولا بويه لمكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد) ولهذا كان اللام السدس مع البنت اجماعا ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب الم روى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولى رجل ذكر » مثفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وهذا كله مجمع عليه ليس فيه خلاف فعلمه

( فصل ) ( قال وللجد ثلاثة أحوال الاب اشلاثة إلا أنه يسقط بالأب لايدلي به ويسقط عن رتبة الاب في زوج وا بوين وامرأة وأبوين فيفرض للام فيهما ثلث جميع المال وله حال رابع مع الاخوة

بذلك أمة محمد عَلَيْكُ وقال الماني اسرائيل) يخاطب ذلك من في عصر النبي عَلَيْكُ منهم، وقال الشاعر بنونا بنو أبنا ثنا وبنائنا وبنائنا وبنائنا وبنائنا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان كن بنات و بنات ابن فللبنات الثلثان وليس لبنات الابن شيء الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بتي للذكر مثل حظ الانثيين )

أجمع أهل الدلم على أز فرض الابنتين اليابان الا رواية شاذة عن ابن عباس أن فرضها النصف لقول الله تعالى ( فان كن نساء فوق النه النه عالى الما الرك ) فينهومه أن مادون البلاث ليس لهما الثلثان، والصحيح قول الجماعة فأن النبي وَ الله قال الذي على الربيع ه أعط ابنتي سعد الثلث بن الثانان، والصحيح قول الجماعة فأن كانتا اثنتين فلهما الثلثان بما رك ) وهذا تنبيه على أن للبنتين اليابين وقال الله تعالى في الاخوات من الواحد منهم النصف فللاثنين منهم الثلثان كالاخوات من الابومن والاخوات من الابومن والحدهم وجماعهم فللاثنين منهم مثل فرض الجماعة كولد الام والاخوات من الابوين أو من الاب فرق النتين فلهن ثنا ما ترك )

والاخوات من الابوين والاب فانه يقاسمهم كأخ إلا أن يكون الثلث خيراً له فيأخذه والباقي لهم، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه ثم للجد الاحظ من المقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس جميم المال وسوف نذكر الاختلاف فيه إن شاه الله تمالى، فروى أبو داود باسناده عن عمران بن حصين أن رجلا أنى النبي عصلية فقال إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه في قال الكالسد سفلما أدبر دعاه فقال انك سدساً آخر فلما أدبر دعاه فقال إن الن ابني مات فمالي من ميراثه في قال النادري مع أي شيء ورثه قال قتادة أقل في ورث الجدالسد سوووي عن عمر رضي الله عنه أنه قال أيكم يعلم ماورث رسول الله صلى الله عليه وسلم المعمن في قال لاأدري قال الحدم فقال معمن في قال المعمن في الله عليه وسلم الله معمن في قال لاأدري قال الله على الله عليه وسلم على الله على الله على الله عليه وسلم على الله على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم على الله عليه وسلم على الله الحدم الله عليه والميراث عبر الاب والما الحد الم الأب والمنانية الله عليه والله الله عالم الله عالم من المحاب رسول الله م ثلث الباقي فيها مع الاب وثلث جميع المال مع الجد ( والثالثة ) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات للابوين أو للأب ولاخلاف بينهم في اسقاط بني الاخوة وولد الام ذكرهم وأشاهم، فذهب والابوين وعائشة وأبي من كعب وابي الدواء اللاب وبه قال ان عباس وان الزبر وروي ذلك عن عبان وعائشة وأبي من كعب وابي الدوداء ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي هو برة رضي الله عيه عالم وحكيا يضاعن عمان بن حمين وجابر بن عبدالله وابي ومعاد بن جبل وابي موسى وأبي هو برة رضي الله عنها وحكيا يضاعن عمان بن حمين وجابر بن عبدالله وابي ومعاد بن جبل وابي موسى وأبي هو برة رضي الله عنه عن عيان وعائشة وأبي من كعب وابي الدوداء

الطفيل وعبادة بن الصامت وعطاء وطاوس وجابر بن زبد وبه نال قتادة واستحاق وابو نور ونسم ان حماد وأبو حنيفة والمزني وابن شريح وابن اللبان وداود وابن المنذر وكان علي بن أبي طالب وان مسعود وزيد بن ثابت يورثونهم معه ولا يحجبونهم به وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمدلان الاخ ذكر يعصب أخته فلم يسقطه الجدكالابن ولان ميرائهم ثبت بالسكتاب فلايحجبون إلا بنص أو إجباع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون ولانهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه ، فإن الاخ والحبد يدليان بالاب الحبد أبوه والاخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى منها، فإن الابن يسقط تعصيب الأب ولذلك مثله على رضي اللَّه عنه بشجرة أنبتت غصناً فانفرق منه غصنان كل منهما أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ومثله زيد بواد خرج منه نهر وانفرق منه جدولان كل واحد منها إلى الآخر أقرب منه 'لىالوادي ، واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي صلى الله عاميه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولى رجل ذكر» متفق عليه والحجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحسكم ، اما المعنى فانله قرابة إيلادو بعضية كالأبوأما الحرج فان الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الاب، والأخ والاخوات يسقطون بثلاثة ،وبجمع له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون واحدمنهما ، ويسقطولد الام، ( المغنى والشرح الكبير ) (Y) ( الجزء السابع )

مسعود ومن اتبعه فانه خالف الصحابة في ست مائل من الفرائض هذه إحدا هن فجمل الباقي الذكر دون اخوانه وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لا يرشن أكثر من الششين بدليل ما ارانفردن و توريبهن همنا يفضي إلى توريبهن أكثر من ذاك

ولنا قول الله تعالى ( يوصيح الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثيبن) وهؤلا، يدخلون في عوم هذا الافظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات، عوعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم عولان كل ذكر وأنى يقتسمون المال اذا لم يكن معهم ذو فرض فيجبأن يقتسها الفاضل عنه كأ ولاد الصلب والاخوة مع الاخوات، وما ذكروه فهو في الاستحقاق للفرض ، فأما في مسئلتنا فأنا يستحقون بالتعصيب فكان معتبرا بأولاد الصلب والاخوة والاخوات م ويبطل ماذكروه بما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وان كن عمانيا أخذن أربعة أخماسه وان كن عشراً أخدن خمسة أسداسه وكلا ودن في العدد زاد استحقاقهن

( فصل ) وابن ابن الابن بمصب من في درجته من أخوانه وبنات عمه وبنات ابن عم أبيه على كل حال، وبعصب من هو أعلى منه من عمانه وبنات عم أبيه ومن فوتهن بشرط أللا يكن ذوات فرض وبسقط من هو أنزل منه كبنانه وبنات أخيه وبنات ابن عمه. فلو خلف الميت خمس بنات ابن بهضهن إنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان العمليا النصف والاانية السدس وسقط سائرهن والبرقي العصبة

وولد إلاب يسقطون بهم بالاجماع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا عصبة. وكذلك ولد الابوين في المشركة عند الاكثرين ولانه لا يقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذفه ولا يقطح بسرقة ماله وتجب عليه نفقته و يمنح من دفع زكامه اليه كالاب سواء فدل ذلك على قربه ، فان قيل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كناب الله تعالى فيجب أن تلحق بهن فروضهن ويكون للجدما بقي، فالجواب أن هذا الحبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجميع ، ولا فرض لولد الاب مع الجد لانهم كلالة ، والمكلالة اسم للوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض . حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ، ودليل كونه أبا قوله تعالى ( ملة أبيح ابراهيم ) وقول يوسف ( واتبعت ملة آبائي ابراهيم واسحاق) وقول لا كان رامياً » وقال ( ملة أبيح ابراهيم واسحاق) وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( ارموا بني اسماعيل فان أبا كم كان رامياً » وقال « سام أبو العرب وحاماً بو الحبش » وقال « نحن بنو النضر بن كنا نة لا نقفوا أمنا ولا ننتني من أبينا وقال الشاعر

انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابنا. يشربنا فوجب أن يحجب الاخوة كالاب الحقيقي يحقق هذا أن ابن الابن وان سفل يقوم مقام ابنه في الحجب كذلك أبوالاب يقوم مقام ابنه ولذلك قال ابن عباس ألا يتقي الله زبد يُجعل ابن الابن فان كان مع العليا أخرها أو ابن عمها فالمال بينهما على ثلاث وسقط سائرهن ، فانكان مع الثانية عصبها وكان للعليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثة ، فان كان مع الثائثة فلاعليا النصف والباقي بينسه والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة ، فان كان مع الرابعة فلاعليا النصف والنانية السدس والباقي بينسه وبين الثالثة والرابعة على أربعة ، فان كان مع الخامسة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة على خمسة وتصح من ثلاثين ، وان كان أنزل من الخامسة فلكذاك ولا أعلم في هذا خلافًا بين القائلين بثبوت تعصيب بنات الابن مع بني الابن بعد استكمال الثلثين

(مسئلة ) قال (فان كانت ابنة واحدة وبنات ابن فلابنـة الصلب النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكالة الثلثين الإ أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقى للذكر مثل حظ الانثيين )

في هذه المسئلة ثلاثه أحكام (أحدها) ان البنت الواحدة النصف ولا خلاف في هذا بين علما. المسلمين لقول الله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) ولان النبي عَيَسَالِيَّةِ تضى في بنت وبنت ابن وأخت ان البنت النصف وابنت الابن السدس وما بقي فللاخت

ابنا ولا يجمل أبا الاب أبا ولان بينها إيلاداً وبعضية وجزئية وهو يساوي الاب في أكثر أحكامة فيساويه في هذا الحجب، يحققه أن أبا الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولوكانت قرابة الاخ والجددة لوجب أن يكون أبو الحجد مساويا لبني الاخ لتساوي درجة من أدليابه ولا تفريم على هذا القول لوضوحه.

( فصل ) واختلف القائلون بتوريثهم معه في كيفية توريثهم، فكان علي رضي الته عنه يفرض للاخوات فروضهن والباقي للجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له، فان كانت أخت لا بوين واخوة لاب فرض للاخت النصف وقاسم الجد الاخوة فيا بقي إلا أن تنقصه المقاسمة من السدس فيفرضه له فان كان الاخوة كلم عصبة قاسمهم الجد إلا السدس فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم ، وان ا فرد ولد الاب قاموا مفام ولد الابوين مع الجد، مع الجد، وصنع ابن مسعود في الجد مع الاخوات كصنع على وقاسم به الاخوة إلى الثلث فان كان أصحاب الفرائض أعطي أصحاب الفرائض فرائضهم ثم صنع صنيع زيد في اعطاء الاحظ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزيد الجد على الثلث ولا يفاسم به، وقال بقول على الشعبي والنخعي والمغيرة ابن مقسم وان أبي ليلي والحسن بن صالح وذهب الى قول ابن مسعود مسروق وعلقمة وشريح ، فأما مذهب زيد فهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وذكره الحرقي وسنشرحه ان

(االأي) أنه اذا كان مع البنت الواحدة بنت ابن أو بنات ابن فلابنت النصف و لبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة النشين وهذا أيضا مجمع عليه ببن العلماء . والاصل فيه قول الله تعالى ( فان كن نساء فوق اثبتين فلهن ثانا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ففرض البنات كلهن الثانين وبنات الصلب وبنات الابن كلهن نساء من الاولاد فيكان لهن الثلنان بفرض الكتاب لايزدن عايه واختصت بنت الصلب بالنصف لانه مغروض لما والاسم متناول لها حقيقة فيمتى البقية تمام الثانين عولمذا قال الفقهاء لهن السدس تكلة الثانين عوقد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال عسمود شام البن موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال : البنت النصف و ما بقي فللاخت فأنى ابن مسمود وأخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضلات اذاً وما أنا من ألم تدين ولكن أقضى فيها بقضاء وسول الله والمنت النصف و الإنها أباموسى فأخبر ناه بقول البن مسمود فقال لا تسألوني عن شيء مادام الحبر فيكم متفق عليه بنحو من هذا المعنى

(الحكم الثالث) اذا كان مع بنأت الان ذكر في درجتهن قاله يعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الالثين في قول جهور الفقها. من الصحابة ومن بعدهم الا ابن مسعود فيمن تابعه قاله خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة الثانية التي الفرد فيها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضر بهن من المقاسمة أوالسدس قان كان السدس أقل مما بحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي للذكر ، وان كان الحاصل لهن

شاء الله تعمالي واليمه ذهب أحمد وبه قال أهمل المدينة والشمام والدوري والاوزاعي والاوزاعي والانخمي والحجاج بن ارطاة ومالك والشافعي وابو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم .

فَذَهُ بِرِيدُ فِي الجِدِ مِع الآخوة والآخوات اللابوين أو للاب أنه يقاسمهم كاخ الأأن يكون ثلث المال احظ له ، فان نقصته المقاسمة عن الناث في الناث والباقي لهم ، فعلى هذا اذا كان معه اخوان أوار بع أخوات أو أخ وأختان فالناث والمقاسمة سواء ، فان نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظله فقاسم به لأغير وان زادوا فأعطه الثاث ، فان كان ، مهم ذو فرض أخذ فرضه وكان للجد الاحظ من المقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال ، لما كونه لا ينقص عن سدس جميع المال فلانه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى فمع غيرهم أولى، واما اعطاؤه ثلث الباقي اذا كان احظ فلان له الثلث مع عدم الفروض فما اخذ بالفروض كانه معدوم قد ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها، فعلى هذا ، في زاد الأخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاماث فلا حظ له في المقاسمة وان نقصوا عن ذلك فلا حظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض عن النصف فلا حظ له في ثلث الباقي، وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السدس وثلث الباقي ، وان كان الأخوة اثنين والفرض النصف المتصف فلا حظ له في السدس وثلث الباقي ، وان كان الأخوة اثنين والفرض النصف النصف فلا حظ المتوى السدس وثلث الباقي ، وان كان الأخوة اثنين والفرض النصف المتوى السدس وثلث الباقي ، وان كان الأخوة اثنين والفرض النصف المتوى المتعس جميع المال

بالمقاسمة أقل قاسم بهن،وبني ذلك على أصابر في أن بنت الابن لا يعصبها أخرها إذا استكمل البنات انثلثين الا أنه ناقص في المقاسمة اذا كان إضربهن وكان ينبغي ان يعطيهن السدس على كل حال

ولنا أول الله تعالى (بوصيكم الله في أولادكم للذكرمثل حظ الانثيين) ولانه يقاسمهالولم يكن غيرهما فقاسمها مع بنت الصلب كا لو كانت المقاسمة أضربهن وأصله الذي بنى عليه فاسد كما قدمنا

(فصل) وحكم بنات ابن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصلب في جميع ما ذكرنا في ها تبن المسئلتين وفي أنه متى استكل من فوق السفلى الثرثين سقطت إذا لم يكن لها من بعصبها سواء كمل الثرثان لمن في درجة واحدة أو لاعليا أوالتي تليها وكذلك كل من نزات درجته مع من هو أعلى منه وقد مثلنا ذلك في المسئلة الني ذكرنا في آخر المسئلة الني قبل هذه

و مسئلة كالله والاخوات من الاب عنزلة الاخرات من الاب والام اذالم يكن اخوات لاب وأم فأن كان اخوات لاب وأم وأخوات لاب فللاخوات من الاب والام الثاثان وليس للاخوات من الاب شيء الاأن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيهامابقي للذكر مثل حظ الانثيين ، فإن كانت أخت واحدة لاب وأم وأخوات لاب فللاخت للاب والام النصف وللاخوات من الاب واحدة كانت أو اكثر من ذلك السدس تكملة الثلثين الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فها بقي للذكر مثل حظ الاثيين

(فصل) ولا ينقص الجد عن سدس المال أو تسميته اذا زادتالسهام ،هذا قول عامة أهل العلم الا أنه روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب الى على في ستة اخوة وجد فكتب اليه اجمل الجد سابعهم وامح كتابي هذا وروي عنه في سبعة أخوة وجدأن الجد ثامنهم وحكي عن عمران بن حصين والشعبي المقاسمة الى نصف سدس المال

وُلنا أن الحجد لا ينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى مير أثامن الآخوة فأنهم يسقطون مم فلا نلا ينقص عنه مم الآخوة أولى ولان النبي عَلَيْكِاللَّهُ أطعم الحجد السدس فلا ينبني أن ينقص منه ، وقولنا أو تسميته أذا زادت السهام هو أذا عالت المسئلة فأنه يسمى له السدس وهو ناقص عن السدس فأذا كان زوج وأم وابنتان وجد له السدس و تعطيه سهمين من خمسة عشر وهما ثلثا الحمنس

(مسئلة) ( فان لم يفضل عن الفرض الا السدس فهو له ويسقط من معه من الاخوة والاخوات كأموا بنتين وجد واخت او اخ)

فان للام السدس وللابنتين الثلثان يبقى السدس للجد ويسقط الاخوة الا في الاكدرية وهي زوج وام واخت وجد فان للزوج النصف والام الثلث وللاخت النصف وللجد السدس ثم يقسم وهذه الجلة كاما مجمع عليها بين عاماء الاعصار الا ما كان منخلاف ابن مسعود ومن تبعه اسائر الصحابة والفقها، في ولد الاب إذا استكل الاخوات من الابوبن اشين فانه جعل البقي قذكر من ولد الاب دون الاناث، فان كانت أخت واحدة من أبوبن واخرة وأخوات من أب جمل اللاناث من ولد الاب الأضر بهن من المقاسمة أو السدس وجدل البقى قلذكر ركفه له في ولد الابن مع البنات على ما من تفصيله وشرحه وقد سبق ذكر حجته وجوابها بما يغني عن اعادته، فاما فرض الشئين فلاختين فصاعدا والصف قواحدة المفردة فنابت بقول الله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو برثها ان لم يكن لها ولد فان كاتما اثمتين فلهما اشتان مما ترك والمراد بهذه الآية ولد الابوبن وولد الاب باجماع أهل العلم، وروى جابر قال فلم يا المرؤ هلك والمراد بهذه الآية ولد الابوبن وولد الاب باجماع أهل العلم، وروى جابر قال في الكلالة ان امرؤ هلك) رواه أبو داود وروى أن جابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال الذي ويستنات في الكلالة ان امرؤ هلك ) رواه أبو داود وروى أن جابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال الذي ويستنات في الكلالة ان امرؤ هلك ) رواه أبو داود وروى أن جابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال الذي والمنات في الكلالة ان امرؤ هلك ) وواه أبو داود وروى أن جابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال الذي والنائلة في اخوات اشائين فاذا أخذه ولد الابوبن لم يبق مما فرضه الله تعالى الاخوات شيء تمالى أنها فرض للاخوات اشائين فاذا أخذه ولد الابوبن لم يبق عما فرضه الله تعالى الاخوات شيء تمالى الما في المن الله تعالى الما في المنائلة تعالى الله تعالى الاخوات الله تعالى الما في المنائلة تعالى الله تعالى المائلة تعالى الله تعالى المائلة تعالى المائلة تعالى الله تعالى المائلة تعالى الله تعالى المائلة تعالى المائلة تعالى المائلة تعالى المائلة ا

سدس الجدونصف الاخت بينها على ثلاثة وتصح من سبعة وعشرين: للزوج تسعةو للامستة وللجد عانية وللاخت اربعة ولا يعول من مسائل الجد غيرها، ولا يفرض لاخت مع جد الا في هذه المسئلة تسمى الاكدرية سميت بذلك لتكديرها أصول زيد في الجد فأنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الحيد وفرض اللاخت معه ولا يفرض لاخت مع جده وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك، وقيل سميت اكدرية لان عبد الملك بن مروان سألءنها رجلا اسممالا كدرفاً فتي فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبت اليه، واختلف أهل العلم فيها فمذهب أبي بكر الصديق وموافقيه اسقاط الاخت وبجمل للزوج النصف وللام الثلث والباقي للجد ،وقال عمر وابن مسعود للزوج النصف وللاخت النصف وللجد السدس والام السدس وعالت الى عانية وجملوا الامالسدس لكيلا يفضلوها على الجد، وقال علي وزيد للزوج النصف وللاخت النصف وللام الثاث وللجد السدس وأعالاها الى تسعة ولم محجما الام عن الثلث لان الله تعالى أنما حجبها بالولد والاخوة وليس ههنا ولد ولا أخوة، ثم أن عمر وعلياً وأبن مسعود أبقوا النصف للاخت والسدس للجد وزيد ضم نصفها ألى سدس ألجد فقسمه بينها لانها لا تستحق معه الا محكم المقاسمة ، وأما حمل زيدا على أعالة المسئلة همنا أنه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها وقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال ما قال ذلك زيد واعا قاس أصحابه على أصوله ولم يبين هو شيئاً، فان قيل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكمال الفروض قلنا أنما يعصبها الجد وايس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولوكان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولوكان مع الاخت أخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لا بحجبت الام الى يستحقه ولد الآب قان كات واحدة من الابوين فلها النصف بنص الكتاب وبقي من الثاثين المفروضة الاخوات سدس يكمل به اشتان فيكون الاخوات اللاب والذلك قال الفقها، لهن السدس تكملة الثلثين فان كان ولد الاب ذكورا واماثا فالباقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الاثيبن ، ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين ولد الابن مع ولد اللابق أن بنت الابن يعصبها ابن أخيها ومن هو أنزا، منها ، والاخت من الاب لا يعصبها إلا أخوها، فلو استكل الاخوات من الابوين الثلثين وثم أخوات من أب وابن أخ لهن لم بكن الاخوات اللاب وابن أن بنا المن المن الابوين النائين وثم أخوات من أب وابن أخ لهن لم بكن الاخوات اللاب وابن الاخوات اللاب وابن الاخايس بأخ

( فصل) أربعة من الذكور بمصبون اخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ماورثوا الذكر مثل حظ الانتيبن وهم لابن وابن الابن وان نزل والاخ من الابوبن والاخ من الاب وسائر العصبات ينفرد الذكور بالميراث دون الاناث وهم بنو الاخ والاعمام ربنوهم وذاك لقول الله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانتيبن ) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى ( فان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانتيبن ) فتناولت ولد الابوين وولد الابوانما اشتركوا لان الرجال والنساء كابم وراث فلوفرض النساء فرض أفضى إلى تفضيل لان على الذكر أومساواتها إباه أو إسقاطه بالكلية فكانت المقاسمة أعدل وأولى، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهل الميراث فاتهن اسن بذوات فرض ولا يرثن منفر دات فلايوش مع اخوتهن شية اوهذا الاخلاف فيه مجمد الله ومنته فاتهن اسن بذوات فرض ولا يرثن منفر دات فلايوش مع اخوتهن شية اوهذا الاخلاف فيه مجمد الله ومنته

السدس و تي لها السدس فأخذوه ولم تعل المسئلة ، وأصل المسئلة في الاكدرية سنة عالت الى تسعسة وسهام الاخت والجد أربعة بينها على ثلاثة لا تصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين مم كل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة للزوج ثلاثه في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة ستة يبقى اثنا عشر بين الجد والاخت على ثلاثة للجد ثمانية وللاخت أربعة ، ويعايابها فيقال أربعة ورثوا مالا فأخذ احدهم ثنه والناني ثاث ما بقي والثالث ثلث ما بقي والرابع ما بقي ، ويقال أربعة وأن جاءت قوما فقالت أني حامل فان ولدت ذكراً فلا شيء له وارز ولدت ذكراً فلى انشي فلها تسع المال وثلث تسمه ، وان ولدت ولدين فلها السدس ويقال أيضا ان ولدت ذكراً فلى ثلث المال وان ولدت انثى فلى تسعه ، وان ولدت ولدين فلى سدسه وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه

ما ذا تقولون في ميراث أربعة أصاب أكبرهم جزءاً من المال ونصف ذلك للتاني ونصفهما لثالث ترب للخير فعال ونصف ذلك مجموعاً لرابعهم فخبروني فهذي جملة الحال اكبرهم الجد له عمانية ونصفها للاخت أربعة ونصفها سنة للام صارت عمانية عشرونصف الجميع

للزوج وذلك تسعة

وسشانه فال (وللام الثاث اذا لم يكن الاأخ واحد أو أخت واحد تولم يكن ولدولا ولد ابن فان كان له ولد أو الخوان أو أختان فليس لها إلا السدس)

وجملة ذلك ان للام ثلاثة أحوال: حال ترث فيها أنشأت بشرطين (أحدهما) عدم الولدوولد الا بن من الذكور والا ناث (والثاني) عدم الا بنين فصاعداً من الاخوة و الاخوات من أي الجهات كانواذكوراً أوا ناثا أو ذكوراً وإناثا فلها في هذه الحال الثاني) لها السدس إذا لم يجت م ذكوراً وإناثا فلها في هذه الحال الثاني) لها السدس إذا لم يجت الشرطان بل كاز المميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات في قول جمهور الفقها، وقال ابن عباس لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة وحكي ذلك عن معاذ لان الله تعالى قال (فان كان له إخوة ولا مها السدس) وأقل الجمع ثلاثة، وروي ان ابن عباس قال العبان وضي الله عنه ؛ ليس الاخوان اخوة في لسان قومك فاسم محجب بها الام ? فقال لا أستطيع ان أود شيئا كان قبلي ومضى في البلدان و توارث الناس به

ولنا قول عُمَانَ هذا فانه يدل على أنه اجماع ثم قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب يتملق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوبن الاخوات من الاب ، والاخوة تستعمل في الاثنين قال الله تمالى ( فان كانوا اخوة رجالا ونساءاً فلاذكر مثل حظ الاثنين ) وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت ، ومن أهل الحفة من مجمل لاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً

(فصل) زوجة وأم وأخت وجد للزوجة الربع وللام انثلث والباقي بين الاخت والجد على ثلاثة الصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة ببقى خمسة بين الجد والاخت على ثلاثة، وتصح من ستة وثلاثين، فان كان مكان الاخت أخفا لباقي بينهما نصفين وتصح من أربعة وعشرين، وان كاما اختين قاسمهما وتصح من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت او ثلاث اخوات حجبوا الام الى السدس وقسموا الباقي بينهم على خمسة وصحت من ستين، فان زادوا على ذلك استوى ثلث الباقي والمقاسمة فافرض له ثلث الباقي والمسئلة في ثلاثة تكن ستة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثلثاما سبمة والباقي لهم، فان لم تصح عليهم ضربتهم ووقة هم في ستة وثلاين فما بلغ فمنه تصح فان كانوا من جهتين اختص بالباقي ولد الابوين

(فصل) زوجة وأخت وجد وجدة فهي كالتي قبلها في فروعها الا في أن المجدة السدس مع الاخت الواحدة والاخ الواحد، فأن كانوا أكثر من واحد فحكم الجدة والام واحد، وأن لم يكن معهم جدة فهي من أربعة لازوجة الربع ويبقى ثلاثة للجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالباقي بينهم عنى أربعة وتصح من ستة عشروانكان مكانها أخ صحت من عانية فان كان أخوأخت أو ثلاث الخوات فالباقي بينهم على خمسة وتصح من عشرين وأن زادوا على هذا فاعطه ثلث الباقي سهما واقسم الناني على الباقين، فان كانوا من الجهتين فلا شيء لولد الاب لان الباقي بعد نصيب الجد لا يزيد على النصف وهو أقل فرض لولد الابوين

فيصرف اليهَ بالدليل ، ولا فرق في حجبها بين الذكر والانثى لفوله تعالى ( اخوة ) رهذا يقع على الجميع بدليل قوله ( قان كانوا اخرة رجالا ونساء ) فنسرهم بالرجال والنساء

( الحال الدَّالث ) إذا كان زوج وأبوان أو أمرأة وأبوان فللام 'لمث الباقي بعد فرض الزوجين، وهذه يأني ذكرها ان شاء الله تمالي

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس للاب مع الولد الذكر أو ولد الابن الا السدس فان كن بنات كان له ما فضل)

يمني والله أعلم كان له مافضل بعد أن يفرضله السدس فيكونله ثلاثة احوال: (حال) يرث فيها بالفرض وهي سمالابن أو ابن الابن وانسفل فليس له الاالدس والباقي الذين ومن معه لانعلم في هذا خلافا وذلك لقول الله تعالى ( ولا بوية لكل واحد منهما السدس بما ترك ان كان له ولد )

( الحال الثانيـة ) يرث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع غير الولد فيأخــذ المال ان انفرد، وان ڪان معـه ذو فرض غير الولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه و اتي المـال له لقول الله تمالله ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثاث ) وأضاف المديرات اليهما ثم جمل الله م اثلث فكان الباقي للاب ثم قال ( فان كان له اخوة فلائمه السدس فجمل للام مع

( مسئلة ) ( فان لم يكن في الاكدرية زوج فهيأم وأخت )

وجد للام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجد اربعة وللاخت سهمان وأنما سميت الخرقا لكثرة اختلاف الصحابة فيها فيكان الافوال خرقتها قيل فيهاسيعة أقوال قول الصديق وموافقيه للام الثلث وللجد الباقي، وقول زيد وموافقيه للام الثلث والباقي بين الحِد والاخت على ثلاثة وقول على للاخت النصف والام الثلث وللجد السدس،وعن عبدالله للاخت النصف وللام ثلث ما بقى وللجد الباقي وعن ابن مسمود للام السدس والباقي للجد وهو مثل القول الاول في المغني وعن ابن مسعود أيضاً للاخت النصف والباني بين الام والجد نصفان فتكون من أربعة وهي احدى مربعات ابن مسعود وقال عُبان المال بينهم اثلاثا لـكل واحد منهم ثلثوهي مثلثة عُبان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال ومسدسة لان معنى الاقوال يرجع الى ستة وسأل الحجاج الشعبي عنها فقال قد اختلف خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له عُمان وعليًا وابن مسعود وزيدا وابن عباس رضي الله عنهم

﴿مُسَّلَةً ﴾ (وولد الاب كولد الابوين في مقاسمة الجد)

اذا انفردوا لأنهم شاركوهم في بنوة الاب التي ساووابها الجد فاذا اجتمعوا عاد ولد الابوين الجد ( المغنى والشرح الكبير ) (٣) ( الجزء السابع)

الاخوة السدس ولم يقطع اضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر الاخوة ميراثا فيكان الباقي كله اللب (الحال الثالثة) يجتمع له الامران الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولدالابن فله السدس لقوله تعالى ( فلكل وأحد منها السدس مما ترك أن كان له ولد ) ولهذا كان اللاب السدس معالبنت بالاجماع ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب لما روى ابن عباس قال : قال وسول الله على المناقب وألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهولاولى رجل ذكر لامتفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وأجمع أهل العلم على هذا كله فليس فيه بحمد الله اختلاف نعلمه

( فصل ) والجد كالاب في أحواله الثلاث وله حال رابع مع الاخوة يذكر في بابه وي مقط بالاب لانه يدلي به فيسقط به كالاخوة وكذلك كل جد يسقط بابنه لكونه يدلي به وينقص الجدعن رتبة الاب في زوج وابوين أو اسأة وأبوين فيفرض للام فيهما ثلث جميع المال وباقيه للجد بخلاف الاب

(مسئلة ) (قال والمزوج النصف اذا لم يكن ولد فان كان لها ولد فله الربع والمرأة الربع والمرأة الربع واحدة كانت أو أربعا اذا لم يكن ولد فان كان له ولد فلمن الثمن )

وجملة ذلك أن الزوج والزوجة ذوا فرض لايرثان بغيره وفرض الزوج النصف مع عدم ولد الميتة وولد ابنها والربع مع الولد أو ولد الابن وفرض الزوجة والزوجات الربع مع عدم ولد الزوج

بولد الاب ثم اخذوا ماحصل لهم هذا مذهب زيد واما على وابن مسعود فأنهما يقاسان به ولد الا بون ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لانه محجوب فلا يعتدبه كولد الام فاذاكان جد واخ من أب وأم واخ لاب قساالمال في هذه المسئلة بينهما تصفين وزيد يجعلها من الائة للجاسهم ولكل اخسهم ثم يرجم الاخ من الاب والام على ما في يد اخيه لابيه فيأخذه وان شئت فرضت للجد ثاث المال والباقي للاخ من الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوبن ووجه مذهب زيدان من الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوبن ووجه مذهب زيدان محجبونه اذا انفر دوا فيحجبو نه مع غيرهم كالام ويفارق ولد الام فان الجد يحجبهم فلا ينبغي ان يحجبوه مخلاف ولدالاب فان الجد لا يحجبهم فياز ان يحجبوه اذ احجبهم غيره كالمحجبون الام انكانو المحجوبين بالاب واما الاخ من الابوين فانه اقوى تعصيباً من الاخ من الاب فلا يرث معه شيئاً كالو انفر دعن الجد فيأخذ ميراثه فان قبل فالجد يحجبولد الام ولا فيأخذ ميراثه والاخوة تحجبول الام وان الميأخذ ميراثه فان قبل فالجد يحجبولد الام ولا وكذلك سائر من يحجب ولا يأخذ ميراث المحجوب وههنا سبب استحقاق الاحوة الميراث الاحوة والعصوبة فأيهما فوي حجب الاتخر واخذ ميراثه وقد مثلت هذه المسئلة بمشاة في الوصايا وهي اذا وصى لرجل يثلث ماله ولا ولا خو مجب الاتخر واخذ ميراثه وقد مثلت هذه المسئلة بمشاة في الوصايا وهي اذا وصى لرجل يثلث ماله ولا ولا أن مزائم الثلث على المائة وكان ثلث المال مائتين فان الموصى

وولد ابنه والتمن مع الولد او ولد الابن الواحد والاربع سواء باجهاع أهل العلم، والاصل فيه قول الله تعالى ( ولد يَ نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دبن ولهن الربع مما تركنم ان لم يكن له ولد فان كان له كم ولد فلهن المئن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين ) وانما جسل للجماعة من ما للواحدة لانه لو جعل لمكل واحدة الربع وهن أربع لاخذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ومثل هذا في المحدات للجماعة منهن السدس لاخذن النصف المجدات للجماعة منهن ما للواحدة لان الجهدات لو أخذت كل واحدة منهن السدس لاخذن النصف فزدن على ميراث الجد فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات وبنات الابن والاخوات المفترقات كابن فان لكل جماعة منهن مثل ما بلاثنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان فان لكل جماعة منهن مئل ما بلاثنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان الذكر الذي يرث في درجتهن لافرض له إلا ولد الام فان ذ كرهم وأنثاهم سوا. لانهم بوثون بالرحم وقرابة الام الحبردة

الله وابن المع للاب أولى من ابن الاب وابن الاب والام أولى من ابن الاخ للاب وابن الاخ للاب أولى من ابن الاب أولى من ابن الاب أولى من ابن الاب أولى من ابن الاب أولى من ابن الم للاب والام وابن الم وابن الم للاب أولى من ابن ابن الم للاب والام وابن الم وابن الم اللاب أولى من عم الاب والام وابن الم اللاب أولى من عم الاب الم الله من الله من عم الله المن من الله من الله

هذا في ميراث العصبة وهم الذكور من ولد الميت وآبائه وأولادهم وايس ميرائهم مقدراً بل يأخذون المال كله اذا لم يكن معهم ذو فرض فان كان معهم ذوفرض لايسقط بهم أخذوا الفاضل

له بالمائة يزاحم صاحب الثاث بصاحب النَّهام في حال الرد فيقاسمه الثلث نصفين ثم يختص صاحب المائة بها ولا يحصل لصاحب النَّهام شيء

و مسئلة ﴾ (الا أن يَمُونُ ولد الا بوين اختاً وأحدة فتأخذ عام النصف ومافضل فهو لهم ولا يتفق هذا في مسئلة فيهافرض غير السدس

لان ادنى ما يأخذ الجد الثاث من الباقي والاخت النصف فالباقي بعدها هو السدس فاذاكان جد واخت من أبو بن واخت من أب فالمال بينهم على أربعة للجد سهمان ولكل اخت سهم ثم رجعت الاخت من الابوين على اختها لابيها فأ خذت ما في يدها جميعه لتستكمل النصف لان المقاسمة هم الحظ المجدمن ثلث المال فان كان معهم أخ من أب فللجد الثلث وللاخت النصف يدى للاخ واخته السدس بينهما على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر و تستوي ههنا المقاسمة وثلث ألمال

﴿ مسئلة ﴾ (فانكان معهم ام فلها السدس وللجد ثلث الباقي ولاثلثله فتضربها في ثلاثة تكن ثمانية عشر للام ثلثه وللجد ثلث الباقي خمسة واللاخت للابوين تسعة يبقى للاخ واخته سمهم وتصح من اربعة وخمسين وتسمي مختصرة زيد) عن ميراثه كله وأولاهم بالميراث أقربهم ويسقط به من إحد لقول الذي عِينا و الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لاولى رجل خكر » وأفربهم البنوز، ثم بنوهم وان سفلوا يسقط قريبهم بيعيدهم ثم الاب ثم آباؤه وان علو الاقرب منهم فالاقرب ثم بنو الاب وهم الاخوة الابوين أو اللاب ثم بنوهم وان سفلوا الاقرب منهم فالاقرب وإ قط البعيد بالقريب سوا، كان القريب من ولد الابوين او من ولد الاب وحده فان اجتمعوا في درجة واحدة فولد الابوين أولى انوة قرابته بالام فلهذا قال ابن الاخ اللاب والام ولى من ابن الاخ اللاب الاخ اللاب ولام أولى من ابن الاخ اللاب الاخ اللاب والام وعلى هذا أبدارههما بقي من والام لان ابن الاخ اللاب أعلى درجة من ابن الاخ الاب والام وعلى هذا أبدارههما بقي من بني الاخ أحد وإن سفل فهو أولى من العم لانه من ولد الاب والعممن ولد الجد فاذا انقرض الاخوة وبنوهم فالميرات الاعلى وإن كان لاب ومهما بتي منهم أحد ، وان سفل فهو أولى من عم الاب لان الاعام من ولد الجد وأعام الاب من ولد أب الجد فاذا انقرضوا فالميراث لاعمام الاب على هذا النسق ممن الحد أجد وأعام الاب من ولد أب الجد فاذا انقرضوا فالميراث لاعمام الاب على هذا النسق مهم الحد م بنيهم وعلى هذا أبداً لايرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه وإن نزلت درجتهم لما مر في الحديث وهذا كله مجمع عليه مجمد الله ومنه الميد أب أقرب منه وإن نزلت درجتهم لما من الحديث وهذا كله مجمع عليه مجمد الله ومنه

« مسئلة » قال ( واذا كان زوج وأبوان أعطي الزوج النصف والام ثلث ما بقي وما بقي فللاب واذا كانت زوجة وأبوان أعطيت الزوجة الربع والام ثلث ما بقي وما بقي فللاب)

هاتان المسئلةان يسميان العمريتين لان عمر رضي الله عنه قضى فيهما بهذا القضا. فأنبعه على ذلك عثمان وزيد بن ثابت وابن مسمود وروي ذلك عن على وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافي

لان ثلث الباقي والمقاسمة في هذه المسئلة سواء فان اعطيت الجد ثلث الباقي صحت من اربعة وسخسين على ماذكرنا وان قاسم الاخوة اعطيت لام السدس سهما يبقى خسة مقسومة على الجدوالاخ واختين على ستة فتضربها في أصل المسئلة تكن ستة وثلاثين للام ستة والعجد عشرة وللاخت اللابوين ثمانية عشر يبقى سهمان على الاخ من الاب واخته لا يصح فاذا ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وثمانية ويرجع بالاختصار الى نصفها اربعة وخمسين لأنها تنفق بالنصف فلهذا سميت مختصره زيدو لوكان معهم اخ آخر من اب صحت من تسعين وتسمي تسعية زيدلانا ندفم الى الام ثلاثة والى الجد ثلث الباقى خمسة والى الاخت للا بوين تسعة يبقى سهم لاولاد الاب على خمسة لا تصح عليهم اذا ضربتها في ثمانية عشر تكن تسعين وهذا التفريع كله على مذهب زيد لكونه يورث الاخوة مع الجد

وعشرين ام واخت واختان وجد المقاسمة خير للجد ويبقي خمسة على أربعة وتصح من اربعة وعشرين ام واخ واختان وجد تصح من ستة للجد مهمان ام واخوان او اخ واختان او اربع اخوات

رضي الله عنهم وأصحاب الرأي، وجعل ابن عباس ثلث المال كله اللام في المسئلة بن لان الله تعمالى فرض لها الثلث عبد عدم الولد والاخوة وابس ههذا ولد وأخوة وروى ذلاك عن علي وروي ذلاك عن شريح في زوج وأبر بن وقال ابن سيرين كقول الجاعة في زوج وأبرين وكفول ابن عباس في امن أة وأبوين وبه قال أبر ثور لاننا لو فرضنا اللام ثاث المال في زوج وأبوين الفضلناها على الاب ولا بجوز ذلاك وفي مسئلة المرأة لا يؤدي إلى ذلاك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى ( قان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) وبقوله عليه لسلام « الحقوا الفرائض بأهابا فما بقي فهو لا ولى رجل ذكر والاب ههنا عصبة فيكون له ما فضل عن ذري الفروض كا لو كان مكانه جد والحجة معه لولا انعقاد والاب همنا عصبة غيكون له ما فضل عن ذري الفروض كا لو كان مكانه جد والحجة معه لولا انعقاد الاجاع من الصحابة على مخالفته ولان الفريضة اذا جعمت أبوين و ذافرض كان اللام ثلث الباقي كا لو كان معهم بأبنت و بخالف الاب الجد لان الاب في درجتها والجد أعلى منها وما ذهب اليه ابن سيرين تفريق في موضع اجمع الصحابة على النسوية فيه عم انه مع الزوج بأخذ مثلي ما خذت الام كذلك مع تفريق في موضع اجمع الصحابة على النسوية فيه عم انه مع الزوج بأخذ مثلي ما خذت الام كذلك مع المرأة قياسا عليه

« مسئلة » قال ( واذا كان زوج وأم واخوة لام واخوة لاب وأم فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة من الام الثاث وسقط الاخوة من الاب والام )

هذه المسئلة تسمى المشركة وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أو جدة واثناز فصاعداًمن ولد الام وعصبة من ولد الابوين وانما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الابوين

وجد المقاسمة وثلث الباقي سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث الباقي وصحت من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجدخمسة يبقي عشرة للاخوة والاخوات فتصح عليهم، بنت واخت وجد للبنت النصف وما بقي بين الاخت والجد على ثلاثة اسهم للجد سهمان واللاخت سهم لان المقاسمة ههنا احظ له وفي قوله رضي الله عنه للبنت النصف وللجد السدس والباقي اللاخت وعند ابن مسعود الباقي بين الجد واللاخت نصفين لان كل واحد منهما اذا انفرد احذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعااقتسها كما لوكان مكانها اخ واما على فبني على اصله في ان الاخوات لا يقاسمن الجدوانا يفرض لهن فلم يفرض لها ههنا لان الاخت مع البنت عصبة واعطى الجد السدس كما لو انفرد معها وجمل الباقي لها

ولنــا ان لجد يقاسم الاخت فيأخذ مثليها اذاكان ممها اخ فــكـذلك اذا انفردت وهذه احــدى مربعات ابن مسعود

( فصل) بنت واخ وجد للبنت النصف والباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بينهم على خمسة وان كان اخوان او اخواختان اواربع اخوات استوى الله في المقاسمة ويأخذ المهدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب

وولد الام في فرض ولد الام نقسمه بينهم بالسوية وتسمى الحمارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الابوين فقال بعضهم ياأمير المؤمنين هب ان أبانا كان حماراً أليست أمناوا حدة وفشرك بينهم ويقال أن بعض الصحابة قال ذلك فسميت الحارية لذلك واختلف أهل العلم فيها قديماوحديثا فذهب أحمد رضي الله عنه فيها الح أن الزوج النصف والام السدس وللاخوة من الام الثلث وسقط الاخوة من الابوين لانهم عصبة وقد تم المال بالفروض . ويروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والمنبري وشريك وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم وبحيي بن آدم ونعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر

وروي عن عمر وعمَّان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم شركوا بين ولد الابوبن وولد الام في آثلث فقد موه بينهم بالسوية الذكر - ثل حظ الانثيين وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنها واسحاق لانهم ساروا ولد الام في القرابة التي ير أون بها فوجب أن يساووهم في الميراث فانهم جميعا من ولد الام وقرابتهم من جهة الاب أن لم تزدهم قربا واستحقاقا للاينبغي أن تسقطهم ولمذا قال بعض الصحاية وبعض ولد الابوين لعمر وقد أسقطهم : هبأن ا إعم كان حماراً فما زادهم ذلك الاقربا نشرك بينهم وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا نقال فريضته جمعت ولد الاب والام وولد الام وهممنأهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن يرث ولد الاب والام كالولم يكن فيها زوج

ولنا قول الله تعالى (وان كان رجل بورث كلالة أر امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث) ولا خلاف في أن المراد بهذه الآية ولدالام

شيء والباقي لولد الابوين بنت واختان وجد الباقي بين الجد والاختين على اربعة وتصح من ثمانية قان كن الاث الخوات فالباقي بينهم على خمسة فان كن اكثر من أربع فله الثلث أوسدس الباقي والباقي لمن ( فصل ) بنتان او أكثر أو بنت وبنت ابن واخت وجد للبنتين الثلثان والبـاقي بين الجـد والا خت على الائة وتصح من تسمة وان كان مكانها أخ فالباقي بينهما نصفين و تصح من ستةوان كان مكانه أختان صحت من اثني عشر ويستوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة نان زادوا عن أخ أوعن أخين فرضت للجد السدس وكان الباقي لهم فانكان معهم أم أوجدة فللجد السدس ولاشيء للاخوة والاخوات

( فصل ) زوج واختوجد للزوج النصفوالباقي بينهما على ثلاثة وعند علىوابن مسعود للاخت النصف وللجد السدس وعالت الى سبعة وان كان مع الاخت اخرى فالباقي بينهم على اربعة وعندها لها الثلثان وتمول الى نمانية وأن كان مكانهما أخ فالباقي بينهما نصفين وأن كان أخ وأخت أو ثلاث خوآت تاسمهم الجد وانكان اخوان اومن يعدلهما استوى السدس والمقاسمة فان زادوا فرضت له سدس والباقي لهم فانكان زوج وبنت و اخت وجد فللزوج الربع وللبنت النصف والباقي بينهماعلى

على الخصرص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منها السدس فهو مخالفة الظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى رهي قوله (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فلانكر مثل حظالا شين) يرادبهذه الآية سائر الاخوة والاخرات رهم يسوون بين ذكرهم وا ناهم وقال النبي عَلَيْكَالِيَّةِ ﴿ أَلَحْمُوا الفرائض باهلها فيا بقي فلاولى رجل ذكر» ومن شرك فلم بلحق الفرائض باهلها ومن جهةالمعنى أن ولدالابو من عصبة لافرض لهم وقدتم المال بالفروض فوجب أن يسقطوا كما لو كان مكان ولد الام ابنتان وقد انعقد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوس اكان الواحد السدس والمائة السدس الباقي اكل وأحد عشر عشر وأذا جاز أن يفضلهم الواحد هذا الفضل كله لم لايجوز لاثنين اسقاطهم وقولهم تساوراني قرابة الام قلنا فلم ليساووهم في الميراث في هذه المسئلة؟ وعلى أنا نقول أن ساووهم في قرابة الام نقد فارقوهم في كونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي افترقوا فيه هوالمقتضي لتقديم ولدالام وتأخير ولدالابوين فانالشرع ورد بتقديم ذويالفروض وتأخير المصبة وقدلك يقدم ولدالام على وقد الا وبن في القدر في السئلة المذكورة وشبهها فكذلك يقدم وان سقط ولدالا بوبن كغيره وبلزمهم أن يقولوا فيز، ج واخت من أبوين وأخت من أب معها أخوها أن الاخ يسقط وحده فنرث أخنه السبع لان قرابتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لم يحجبها فهلا عدوه حماراً وورثرها مع وجوده كميراتها مع عدمه وما ذكروه من الفياس طردي لا معنى تحته قال العنبري الفياس ما قال علي والاستحسان ما قال عمر قال الخبري وهذ، وساطة مليحة وعبارة صحيحة وهو كما قال الا أن الاستحسان الحجرد ليس بحجة في الشرع قانه ويضم الشرع بالرأي من غير دايل

ثلاثة ويستوي السدس همنا والمقاسمة فان زادواعلى أخت فرضت للجد السدس والباقي لهم وان كان مع الزوج بنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وام أوجدة سقط الاخوة والاخوات وفرضت للجد السدس وعالت الى ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت وأخت وجد الباقى بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من ثمانية فلن كان مكان الاحت اخ أوأختان فالباقي بينهم نصفين وتصح مع الاخ من ستة عشر ومع الاختين من اثنين وثلاثين وإن زادوا فرض للجدالسدس وانتقات المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو أكثر أو بنت وبنت ابن او بنت وأم وجدة فرضت للجد السدس وببقى للاخوة والاخوات سهم من أربعة وعشرين

(فصل) قال رضي الله عنه وللام أربعة أحوال احال) لها السدس وهي مع وجود الولد وولدالا بن أو اثنين من الاخوة والاخوات (وحال) لها الناث وهي مع عدم هؤلاه (وحال) لها ثلث ما بقي وهي زوج وأبوان وامرأة وأبوان لها ثلث الباقي بعدفرض الزوجين (وحال) رابع وهي إذا لم يكن لولدها أب لحكونه ولد زنا أو منتفيا بلمان فأنه ينقطع بعصبته من جهة من نفاه فلا يرثه هو ولا أحد من عصباته ،

ولا يجرز الحكم به لو أذنرد عن الممارض فكيف وهو وفي مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ ومن العجب ذهاب الشافعي اليه ههنا مع تخطئته الذاه بين اليه في غير هذا الموضع وقوله من استحسن فقد شرع وموافقة الكتاب والسنة أولى .

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين عصبة منولد الاب سقط. قولا واحداً ولم يورثهم أحد من الهل العلم فيما علمنا لانهم لم يساووا ولد الام في قرابة الام ولو كان مكانهم اخوات من ابوين أو من أب فرض لمن الثنثان وعالت المسئلة الى عشرة في قول الجبم الا في قول ابن عباس ومن تابعه ممن لا يرى العول قانهم يردون النقص على الاخوات غير ولد الام فمقتضى قوله سقوط الاخوات من ولد الابوين كما لو كانوا أخوة وسنبين أن الصواب خلاف ذلك ان شا، الله تعالى.

(فصل) إذ قبل امرأة خلفت أما وابني عما حدها زوج والاخر أخ من أم وثلاثة أخوة مفترقين فقل هذه المشركة النصف واللام السدس واللاخوين من الام الثلث وسقط الاخرات من الابوين والاب ومن شرك جمل اللاخ من الابوين المسم والكل واحد من الاخوين من الام تسما

ومسئلة عال واذا كان زوج وأم وأخوة وأخوات لام وأخت لاب وأم واخوات لاب فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة والاخوات من الام الثاث بينهم بالتسوية وللاخت من الاب السدس

أما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الانبى لقول الله تعمالى ا فهم شركاء في الناث ) وقال في آية أخرى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثبين )

وجملته أن الام لها الاربعة الاحوال المذكورة اما استحقانها الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانوا فلا نعلم في ذلك خلافاً بين أهل العلم ، وقد دل عليه قوله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ) وأما استحقاقها السدس اذا كان للهيت ولد أو ولد ابن أو ابنين من الاخوات فهو قول الجمهور ، وقال ابن عباس لا مجتجب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ لقول الله تعالى ( فان كان له إخوة فلامه السدس ) وأفل الجمع ثلاثة وروي أن ابن عباس قال لعمان رضي الله عنها ليس الاخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهماالام وقال لا أستطبع أن أرد شيئاً كان قبلي ومفى في البلدان و توارث اناس به ولنا قول عمان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق ولنا قول عمان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الابوين قال الله تعالى ( فان كانوا إخوة رجالا أو نساء فللذكر مثل حظ الاشيين ) وهذا

ولنا قول الله تعالى ( وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ) فسوى بين الذكر والانبى وقوله ( فهم شركا. في الثلث ) من غير تفضيل لبعضهم على بعض يقتضي التسوية بينهم كا لو وصى لهم بشي، أو أقر لهم به . وأما الآية الاخرى فالمراد بها ولد الابوين وولد الاب بدليل أنه جعل الواحدة النصف والائنتين الثاثين وجعل الاخ يرث أخته البكل ثم هذا مجمع عليه ولا عبرة بقول شاذ و توريث ولد الام ههنا الثلث والام السدس والزوج النصف تسمية لاخلاف فيها أيضاً

الحديم نابت في أخ وأخت ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً فيصرف اليه بالدليل ولا فرق في حجبها ببن الذكر والانثى لقوله تعالى (اخوة) وهذا يقع دلى الجميع لفيله تعالى (وإن كانوا اخوة رجالا ونساء) فقسرهم بالرجال والنساء، واما استحقاقها ثلث الباقي في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فها تان المسئلتان تسمى العمريتين لان عمر رضي الله عنه قضى بذلك فاتبعه عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروي ذلك عن على ، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وجعل ابن عباس ثائد المال كله للام في المسئلتين لان اللة تعالى فرض لهااللك عند عدم الولد والاخوة وليس ههنا ولد ولا اخوة ويروى ذلك عن على ويروى عن شريح ذلك في وجع وأبوين ، وقال ابن سيرين كقول الجماعة في زوج وأبوين وكقول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين افضائاها على الاب ولا يجوز ذلك وفي المنتي والشرح الكبير)

روي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم: من شا، باهلته أن المسائل لا تعول النافي أحصى ومل عالج عدداً أعدل من أن بجعل في مال نصفا وضما وثمثا هذان نصفان ذهبا بالمال فأين موضع الملث في فسميت هذه المسئلة مسئلة المباهلة لذلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عمر رضي الله عنه في مع الصحابة المصورة فيها فقال العباس أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به عمر رضي الله عنه واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عباس نتحدث عنده فأتيناه ابن عتبة قال لقيت زفر بن أوس البصري فقال فيضي الى عبد الله بن عباس نتحدث عنده فأتيناه في ملك نصنا ابن عتبة قال لقيت زفر بن أوس البصري فقال فيضي الى عبد الله بن عباس نتحدث عنده فأتيناه وضعا وثلثا ذهب النصفان بالمل فابن موضع الثلث وأيم الله وقد موا من قدم الله وأخروا من أخر الله ما المنات فريضة أبداً فقال زفر فين الذي قدمه الله ومن الذي أخره الله في أخره الله فقال الذي أهبطه من فرض الى ما بقي فذلك الذي أخره الله فقال ذو فن أول من أعبله من فرض الى ما بقي وزيد البنات والاخوات من الهرض غن فاذا كان معهن اخونهن ورثوا بالتمصيب في كان لهم ما بقي قل أو كثر فيكان مذهبه فانهن يفرض لهن فاذا كان معهن اخونهن ورثوا بالتمصيب فيكان لهم ما بقي قل أو كثر فيكان مذهبه فانهن يفرض لهن فاذا اذد حمد ود القص على البنات والاخوات

ولنا أن كل واحد من هؤلاً، لو أنفرد أخذ فرضه فاذا أزد هوا وجب أن يقتسموا على قدر الحقوق كأصحاب الديون والوصايا، ولان الله تعالى فرض اللاخت النصف كأ فرض الزوج النصف وفرض اللاختين الثاثين كما فرض الثلث اللاختين من الام فلا بجوز إسقاط فرض بعضهم مع نص الله

مسئلة الزوجة لا يؤدي الى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى ( فان لم يمكن له ولد وورثه أبوا. فلامه الثلث) وقوله عليه السلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فنا بقي فلاً ولى رجل ذكر »والاب مهناعصة فيكون له ما فضل عن ذوي الفروض كما لوكان مكانه جد

قال شيخا : والحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولأن الفريضة إذا جمت أبوين وذا فرض كان للام ثلث الباقي كما لوكان معهم بنت ويخالف الأب الحجد لا ن الاب في درجتها والحجد أعلى منها ، وما ذهب اليه ابن سيرن تفريق في موضع أجمع الصحابة على التسوية فيه ثم أنه مع الزوج يأخذ مثل ما أخذت الام ، كذلك مع المرأة قياساً عليه ، فأما الحال الرابع وهي إذا كان ولدها منفياً بلعان فإن الرجل اذا لا عن امرأته وابتنى منه ولدها وفرق الحاكم بيها انتنى ولدها عنه وانقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرثه هو ولا أحد من عصباته وترث أمه وذوو الفروض منه فروضهم وينقطع النوارث بين الزوجين لا نعلم بين أهل اللم في هذه المسئلة خلافاً فأما ان مات أحدهم قبل تمام

تمالى عليه بالرأي والتحكم ولم يكن الوفا. بها فوجب أن يتساروا في النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون. وقد يلزم ابنءباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم وأخوان من أم فانحجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلائة من الاخرة وان نقص الاخرين من الامرد النقص على من لم يببطه الله من فرض الى ما بقي. وان أعال المسئلة رجم الى قول الجماعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا عذهب ابن عباس ولان لم خلافا بن فقها، الامصار في القول بالعول بحمد الله ومنه

( فصل ) حصل خلاف ابن عبامن الصحابة في خمس مسائل اشتهر قوله فيها ( أحدها ) زوج وأبوان ( والثانية ) امرأة وأبوان الام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال فيها (والثالثة) أنه لا يحجب الام الا بثلاثة من الاخوة ( الرابعة ) لم يجعل الاخوات مع البنات عصبة ( الخامسة ) انه لا يعيدل المسائل ، فهذه الحس صحت الرواية عنه فيها ،واشتهر عنه القول بها ،وشذت روايات سوى هذه ذكرنا بعضها فيا مضى

﴿مسئلة ﴾ قال (وإذا كانا ابنا عم أحدها أخ لا م فللاخ للام السدس وما بقي ببنها نصفين)

هذا قول جمهور الفقها، بروى عن عمر رضي الله عنه ما يدار على ذلك و يروي ذلك عن على رضي الله عنه وزيد وابن عباس وبه قال أبوحنيفة ومالك والشانبي ومن تبعهم. وقال ابن مسعود: المال للذي هو أخ من أم وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطاء والنخبي وأبو ثرر لانها استويافي قرابة لاب وفضله هذا بأم فصار كأخوين أوحمين أحدهما لابوين والآخر لاب ولأنه لو كان ابن عم أخوين وابن عم لاب كان ابن العم اللابوين أولى فاذا كان قربه المؤنه من ولد الجدة قدمه فكونه من ولد الام أولى ء ولذا ان الاحوة من الام يفرض له بها اذ لم يرث بالتعصيب وهو إذا كان معه أخ من

اللهان بين الزوجين ورثه الآخر في قول الجهور، وقال الشافعي اذا أكل الزوج لهانه لم يتواراً وقال مالك إن مات الزوج بعد لهانه فان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد، وان لم تلاعن ورثث وحدت وإن مات هي بعد لهان الزوج ورثها في قول جميعهم إلا الشافعي فان تم اللهان بينها شات أحدهما قبل تفريق الحاكم بينها لم يتوارثا في احدى الروايتين، وهو قول مالك وزفر، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان اللهان يقتضي التحريم المؤبد فلم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينها كالرضاع (والثانية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لان النبي ويتيالي فرق بين المندلاعنين، ولو حصل النفريق باللهان لم يحتج الى نفريقه وان فرق الحاكم بينهما قبل تام اللهان لم تقع الفرقة ولم ينقطع التوارث في تول الجمور، وقال أبو حنيفة وصاحباء ان فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت الفرقة وانقطع التوارث لانه وجد منها معظم اللهان وان فرق بينهما قبل ذلك لم ينقطع التوارث ولم تقع الفرقة .

أبوين أو من أب أو عم وما يفرض له به لا يرجح به كما لو كان أحدهما زوجا ، ويفارق الآخ من الابوين والعم وابن العم إذا كانا من أبوين فانه لا يفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في احدى القرابتين ترجيح وفرض

( فصل) فان كان معهما أخ لأب فالاب من الام السدس والباقي الاب من الاب فان كان معهما أب من أبوين فكذلك وان كان ابن عم لا بوين و ابن عم هو أخ لا م نعلى قول الجمهور للاخ السدس والباقي

للآخر وعلى قول ابن مسعود المال كله لابن المم الذي هو أخ لأم

( فصل ) فان كان ابنا عم أحدهما أخ من أم وبنت أو بنت أبن فلابنت او بنت الابن النصف والباقي بينهما نصنين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس بأخ ابن عم من ابوين أخذ البقي كله كذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي اللاخ في المسئلتين بدليل أن الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام فان كان في الفريضة بنت تحجب قرابة الام ، وحكي عن صعيد ابن جبير أن الباقي لابن العم الذي ليس باخ ، وان كان من أب لانه يرث بالقرابتين ميراثا واحدا فاذا كان في الفريضة من محجب احداهما سقط ميراثه كما لو استغرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يرث بقرابة الام بدليل مسئلة المشركة

ولنا على بن مسعود أن البنت تسقط الميراث بقرابة الام فبقي النعصيب منفرد أفيرث به وفارق ولد الابوين فان قرابة الام ثم برجح بها ولا يعرض لها علا بؤثر فيها ما يحجبها ، وفي مسئلتنا يفرض له بها فأذا كان في الفريضة من بحجبها سقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو أخ أخ من أبوبنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئا فكان البنت النصف والبقي علاخ من الاب ولولاالبنت لورث لكونه أخا من أم السدس فادا حجبته البنت مع الاخ من الاب وجب أن تحجبه في كل حال

ولذا أنه تفريق قبل تمام اللمان أشبه النفريق قبل الثلاث وهذا الحلاف في توارث الزوجين ، فاما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن إذا تم اللمان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم لان انتفاءه بنفيه لا بقول الحاكم فرقت بينكا فان لم يذكره في اللمان لم ينتف عن الملاعن ولم ينقطح النوارث بينهما ، وقال أبو بكر ينتني بزوال الفراش لان النبي صلى الله عليه وسلم فني الولد عن الملاعن وألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في لمانه ، ويحقق ذلك أن الولدكان حملا في البطن فقال النبي صلى الله عليه وسلم وانظروها فان جاءت به أحيمر كأنه وحرة حمش الساقين فلا أراه إلا قد كذب عليها، وإن جاءت به جمداً جمالياً خدلج الساقين سابخ الاليتين فهو للذي رميت به » فأثمت به على النعت المكروه .

﴿ مسئلة ﴾ ( وعصبته عصبة أمه وعنه أنها هي عصبته )

اختلف أهل العلم في ميراث الولد المنفي باللعان فروي عن احمد فيه روايتان . ( احداهما ) : ان عصبته عصبة أمه ، نقلها الاثرم ، وحنبل يروي ذلك عن علي وابن عباس واپن عمر ، وبه قال الحسن

لان الحجب بها لا بالاخ من الاب وماذ كره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبان العم اذا كان زوجا ومعه من بحجب بني العم ولا نسلم أنه يرث ميراثا واحد بل يرث بقرابته ميراثين كشخصين فصار كابن العم الذيءو زوج، وفارق الاخ من الابوين فانه لايرث الاميراثا واحداً فان قرابة الام لاترث بها مفردة

( فصل ) فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست هذه إحداهن (واثنائية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته ( اثنالثة ) في أخرات الابوين وأخوات لاب الباقي عنده اللاخ دون أخواته ( الرابعة ) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده لبنات الابن الاضربهن من السدس أو المفاسمة (الخامسة) أخت لابوين وأخ وأخوات لاب للاخوات عنده الاضربهن من ذلك (السادسة) كان محجب الزوجين والام بالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر الاخ السدس والباقي بينهما وعندابن مسعود السكل الاخ وسقط الآخر وان كان أحدهما ابن أخ لام فلا شيء له بقرابة الاخوة لان ابن الاخ الام من ذري الارحام ، وإن كان عمان (أحدهما) خال لام لم يرجح بخنوانه وقبل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يزجح بها (وانثاني) يرجح بها على العم الذي هو من اب فيأخذ المال لانه ابن الجدوالجدة والآخر ابن الجد لاغير ، وان كان العم الآخر من أبو ين فالمال بينهما لان كل واحد منهما يدلي بجدة وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

( فصل ) ابنا عم أحدهما زوج فللزوج النصف والباقي بينهما نصفان عند الجميع فانكان الآخر أخا من أم فللزوج النصف واللاخ السدس والبرقي بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة واللام اثنان،

وابن سيدين وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والنخعي والحديم وحماد والنوري والحسن ابن صالح إلا أن علياً يجعل ذا السهم من ذوي الارحام أحق ممن لا سهم له وقدم الرد على غيره . ( والرواية الثانية ) : ان الام عصبته فان لم تكن فعصبتها عصبته ، نقلها أبو الحارثومها، وهذا قول ابن مسعود، وروي عن علي ومكحول والشعبي ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل ميراث ابن الملاعنة لامه ولورثنها من بعدها ورواه أيضاً مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وروى واثلة بن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تحوز المرأة ثلث مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » وعن عبد الله من عبيد بن عمير قال : كتبت إلى صديق في من أهل المدينه من بنبي زريق أسأله عن ولد الملاعنة لمن قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلي إني سألم أنه وأمه رواهن أبو داودولانها سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لا مه هي بمنزلة أبيه وأمه رواهن أبو داودولانها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها

وترجع بالاختصار الى ثلاثة وعند ابن مدهود الباقي الاخ فتكون من اثمين لكلواحد منهما سهم ، ثلاثة بني عم أحدهم زوج والاخر أخ من أم فلازوج النصف والاخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة بني عم أحدهم زوج والاخر أخ من أم فلازوج النصف تسعة واللاخ ثلاثة ببقى سنة بينهم على أملائة فيحصل المزوج أحد عشر وهي النصف رالتسع والملاخ خمسة وهي السدس واتمسع على ثلاثة فيحصل المزوج أحد عشر وهي النصف رالتسع والملاخ خمسة وهي السدس واتمسع والثالث المتعان فان كان المزوج أبن عم لا بوين فالباقي كله له وان كان هو واثالث من أبوين فالناث الباقى بينهما وتصح من سنة المزوج الثلثان ولكل واحد من الاخرين سدس ، وابن مسعود في جميع ذلك مجمل الباقي بعد فرض الزوج الذي هو أخ من أم

( فصل) أخوان من أم أحدهما ابن عم فاشلت بإنهما والباقي لابن المم وتصحمن سقه لابن المم خمسة واللخر سهم ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة أخوة احدهم ابن عم فالثلث بينهم على ثلاثة والباقي لابن الهم وتصح من تسعة وان كان اثبان منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث

بينهما وأصبح من أسعة .

(فصل) ثلاثة إخوة لام احدهم ابن عم والملاثة بني عم أحدهم أخ لام قاضم واحدامن كل عدد الى العدد الآخر يصير معك اربعة بني عم واربعة أخرة فهم سته في العدد وفي الاحوال ثمانية تماجعل النلث الاخوة على أربعة والثمثين على بني العم على أربعة فتصح من النبي عشر لكل أخ مفرد سهمان ولكل أبن عم مفرد سهمان ولكل ابن عم هو اخ ألاثة فيحصل لها النصف والاربعة الباقين النصف وعلى قول عبد الله للاخرة الثلث والباقي لا بني العم الذين هما اخوات والله أعلم

فلم يرثوا معها كأقارب الاب معه وكان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعنة كما يورث من غيرابن الملاعنة ولم يجعلها عصبة ابنها ولا عصبتها عصبته، فان كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميرائها لمولاها فان لم تكن مولاة جعل لبيت المال، وعن ابن عباس نحوه وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وسايمان ابن يسار وعمر بن عبدالعزيز والزهري وربيعة وأبو الزناد ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهل البصرة إلاأن أباحنيفة وأهل البصرة جعلوا الردوذوي الارحام أحق من بيت المال لان الميراث إنما يثبت بالمس ولا في توريث أخ من أم أكثر من السدس ولا في توريث أخ من أم أكثر من السدس ولا في توريث أبي الام واشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضاً فلا وجه لاثباته ووجه الرواية الاولى قول النبي صلي الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض باهلها فا بقي فلا ولى رجل ذكر » وأرلى الرجال به أقارب أمه وعن عمل رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أو اياءها وعن عمر رضي عنه أنه ألحق ولد الملاعنة بعصبة أمه وعن على رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أو اياءها وعن عمر رضي عنه أنه ألحق ولا يرثكم وان جنى جناية فعليكم، حكاه الامام أحمد عنه ولان الام لو كانت عصبة كابيه لحجبت اخوته ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن يكون عصبتها عصبته كالاب عصبة كابيه فاذا خلف أما وخالا فللام الثاث بلا خلاف والباقي للخال)

## ( باب أصول سمام الفرائض انتي تعول )

معنى اصول المسائل المخارج التي تخرج منها فروضها وأصول المسائل كاما سبعة لانالفروض المحدودة في كناب الله تعالى سنة : النصف والربع والنمن والثاثان والثاث والسدس ، ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة لان الثاث والثاثين مخرجها واحد والنصف من النين والثاث والثاثين من الني عشر والربع من أربعة والسدس من سنة والنمن من أنهة والربع معالسدس أوالثاث أو الثاثين من الني عشر والنمن مع الدس أو الثاثين من أربعة وعشرين فصارت سبعة . وهذه الفروض نوعان (أحدهما) النصف و نصفه و نصفه و نصفه المنافقها فرض مفرد النصف و نصفه و نصف نصفها . وكل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرج الآخر فأصلها من مخرج أقامها ، وان كان فيها فرضان يؤخذ أحدها من مخرج الآخر فأصلها من مخرج أقامها ، وان كان فيها الفروض ولا كان فيها فرضان من نوعين لا يؤخذ أحدها من مخرج الآخر فاصرب أحد المخرجين في الآخر أو وقته فما بلغ فهو أصل المسئلة وفيها بكون العول لان العول انما يكون في مسئلة تزدحم فيها الفروض ولا يتسم المال لها فكل مسئلة فيها نصف وفرض من النوع الآخر فأصلها من سنة لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثائث والثلث والثلث والثلث المنافقها من المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والثلث والثلثين المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والثلث والمنافقة والمنافق

والمسائل على ثلاثة أضرب: عالمة وعائلة ورد، فالهادلة التي يستوي مالها وفروضها، والعائلة التي تريد فروضها عن مالها، والرد التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وسنذكر أمثلة هذه الأضرب في هذا الباب بعون الله

لانه عصبة أمه ، وعلى الرواية الاخرى الكل للام وهذا قول على وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه الا أن ابن مسعود يعطيها إياه الكونها عصبته والباقون بالرد وعن زيد الباقي لبيت المال فان كان معها أخ لام فله السدس والباقي له ان قانا إنه العصبة على الرواية الاولى وعلى الاخرى السكل للام ولا شيء للحال على الروايتين، فان كان معها مولى أم فلا شيء له عندنا وقال زيد ومن وافقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له إذا قلنا عصبتها عصبته وعلى الرواية الاخرى هو الام وهو قول ابن مسعود لانها عصبة ابنها

(فصل) فان لم يخلف الا أمه فلها الثلث فرضاً والباقي بالرد وهو قول علي وسائر من يرى الره وفي الرواية الاخرى لها الباقي بالتعصيب فان كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أو له على روايتين ذكر ناهما فان كان لها عصبات فهو لافريهم منها على الرواية الاولى فاذا كان مهما أبوهاوأخوها فهو لابيها فان كان مكان الاب جد فهو بين أخبها وجدها فصفين فان كان معهم ابنها وهو أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثلث ولاخيه السدس ولاخيه الباقي أو ابن أخيه وان خلف أمهوأخاه وأخته فلم كل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وان خلف ابن أخيه وبنت أخيه أو خاله

و مسئلة ﴾ قال ( وما فيه نصف وسدس أو نصف وثلث أو نصف وثشان فأصلها من ستة وتمول إلى سبمة والى ثمانية والى تسعة والىءشرة ولا تعول أ كثرمن ذلك)

وخالته فالباقي للذكر وان خلف اخته وابن اخته فلاخته السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرى الكل للام في هذا الموضع

(فصل) ابن ملاعنة مات وترك بنتاً وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجمهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلهاالسدس وفي الباقي روايتان (احداها) للمولى وهو قول الا كثرين (والثانية) للام وهو قول ابن مسعود فان لم يكن معهم مولى فالباقي مردود عليهم في احدى الروابتين والاخرى هو للام فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام ، بنت وأخ أوابن أخ أو خال أو أبو أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي للمصبة في قول العبادلة وان كان معها أخ أو أخت أو ابن أخ وأخته أو خال وخالة فالباقي للذكر وحده في قولهم وقال أبو حنيفة وأصحابه المال للبنت بالفرض والرد ورووا ذلك عن على عليسه السلام أنه جمل ذا السهم أحق ممن لا سهم له وانه ورث ابن ملاعنة ذوي أرحامه كما يرثون من غيره قال ابن اللبان وليس هذا محفوظاً عن على أنما المشهور عنه قوله لاولياء المرجومة عن ابنها: هذا أبنكم ترثونه ولا يرثكم فان جني حناية فعليكم وفسر القاضي قول أحمد أن لم يكن أم نعصبتها عصبتها عصبتها عصبتها بيم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المال كله للاخت قال شيخنا وهذا تفسير للسكلام بيضد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وانما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي بضد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وانما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي بضد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وانما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي

عانية وهي مسئلة المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو أخ من ام فهي من عانية أيضاً (عرل تسعة) زوج وست أخوات مفتر قات تعول الى تسعة و تسعى الغراء : زوج إم و ثلاث أخوات مفتر قات تعول الى تسعة و تسعى المالام والعول بالفروخ و بعول المن عشرة و تسمى المالفروخ لكثرة عوله لانها عالت بثاثيها فشبه والاصل بالام والعول بالفروخ و و بووى أن رجلاجاء الى شريح نقال ان امر أني مانت ولم تغرك ولد أفيك لي من مير انها ؟ قال الله النصف في خلفت ؟ قال خلفت أمها و أختيها من أبيها و أختيها من أبها و المالك تراني قاضيا الا تعجبون من قاضيكم ؟ قال لي النصف فو الله ما أعط في نصفا و لا ثالما الله شريح الا المكتر اني قاضيا المو أة لا نها لا بد فيها من زوج و لا يمكن أن تعول المسئلة الى أنثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض المنات المنظة و تضم بعضها الى بعض فها المنات المنات المنات المنات المنات أثلاث أن أنها من أنها الماله المنات عشرة المنات أثلاث أن أنها المنات عشرة المنات أثلاث أنها المنات عشرة المنات ا

عن على وعبد الله أنهما قالاعصبة ابن الملاعنة امه ترث ماله أجمع فان لم يكن أم فعصبتها عصبته: امرأة وجدة وأختان وابن أخ الهرأة الربع وللجدة السدس واللاختين النلث والباقي لابن الاخ في الروايتين جميعاً، وقال أبو حنيفة الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قول القاضي في الرواية الثانية: أبو أم وبنت وابن أخ وبنت أخ الباقي لابن الاخ وحده ويحتمل يكون لاب الام سدس باقي المال وخمسة أسداسه لابن الاخ، وقال أبو حنيفة المال بين أبي الام والبنت على أربعة بالفرض والرد

(فصل) فان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم فالمال لعصبة أمه في قول الجماعة وقدروي ذلك عن علي وقال أبو حنيفة وأصحابه هو بين ذوي الارحام كميراث غيره ،ورووه عن علي وذلك مثل خالوخالة وابن أخ وأخته المال للذكر وفي قول أبي حنيفة هو بينها في المسئلتين نصفين: خالة لا ب وأم وخال لا ب المال للخال وقال أبوحنيفة هوللحالة : خالة وبنت بنت المال بينها على أربعة، واذا لم مخلف ان الملاعنة الا ذا رحم في ميراثه كحكمهم في ميراث غيره على ما نذكره

(فصلُ) واذاقسُم ميراث ابن الملاعنة ثُمَّ أكذب الملاعن نفسه لحقه الولدو نقصت القسمة، وقال ابوحنيفة لا ياحقه النسب بعد موته الا ان يكونا تو أمين مات احدها واكذب نفسه والاخباق فيلحقه نسب الباقي والميت معا وقد مضى المكلام معه في غير هذا الموضع

(فصل) ولوكان المننى باللمان توأمين ولهما أخ آخر من الزوج لم ينفه فمات أحد التوامين فميراث توأمه منه كميراث الآخر في قول الجمهور وقال مالك يرثه توأمه كميراث أخلا بوين لانه أخوه لا بويه بدليل أن

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وما فيه ربع وسدس أو ربع وثلث أو ربع وثلثان فأصلها من اثنى عشر وتعول الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر ولا تعول إلى أكثر من ذلك )

ائما كان أصلها من اثنى عشر لان بخرج الربع أربعة ومخوج الثلث ثلاثة ولا وفق بينهما فافتر بت أحدهما في الآخر كان اثنى عشر قان كان مع الربع سدس فبين الستة والاربعة موافقة وأذا ضربت وفق أحدهما في الآخر صار اثني عشره ولا بد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من وبع ولا يكون فرضا الهبرهما. وأمثلة ذلك: زوج وأبوان وخمسة بنين الزوج الربع ثلاثة والابوين السدسان يبقى خمسة لكل ابن سهم : زوج واينتان وأخت وعصهة : امرأة وأخنان الأبوين أو لاب أو أختان لام وعصبة : امرأة وأخنان الأبوين أو لاب أو أختان لام وعصبة : امرأة واخوان لام وصبعة أخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول الى ثلاثا عشر أم وأم وأم والحنان أبواخنان أمرأة واختان وأربع أخوات منمرقات تعول الى سبعة عشر : ثلاث نهو وجدتان وأربع أخوات من أم المرأة وام وست أخوات منمرقات تعول الى سبعة عشر : ثلاث نهو وجدتان وأربع أخوات فيقال سبع عشرة امرأة من جهات مختافة أنة من مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذه ولا فيقال سبع عشرة امرأة من جهات مختافة أنة من مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذه ولا ولاعرف فيقال سبع عشرة المرأة من جهات مختافة أنة من مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذه ولا ولاعرف فيقال سبع عشرة المرأة من جهات مختافة أنة من مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذه ولا ولاعرف أن يكل هذا الاصل بفروض من غير عصابة ولاعرف

الزوجلوأقرباحدها لحقه الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي

ولنا أنهما توأمان لم يثبت لها أب ينتسبان اليه فأشبها توأى الزانية ولا خلاف في توأى الزانية وفارق هذاما اذااستلحق أحدهما لانه ثبت باستلحاقه أنه أبوهما

(فصل) قولهم أن الام عصبة ولدها أو أن عصبتها عصبته أنما هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخوات مع البنات. فعلى هذا لا يعقلون عنه ولا تثبت لهم ولاية النّزو بج ولاغيره هذا قول الاكثرين وقد روي عن على رضي الله عنه أنه قال لا ولياء المرجومة في ولدها هذا أبنكم ترثونه ولا يرثكم وأن جنى فعليكم وروي هذا عن عبدالله وأبراهيم

ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلوا عنه ولم نثبت لهم ولاية التزويج كما لو علم ابوه ولا يلزم من التعصيب في الميراث التعصيب في العقل والتزويج بدليل الاخوات مع البنات، فاما أن اعتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات ثم مات المولى وخلف أم مولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولاء لان التعصيب ابتوحكي ذلك عن أبي يوسف، وهل يكون للام أو للاخ على الروايتين، ويحتمل اللايثبت لها ميراث لان النساء لا يرثن من الولاء الا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن فكمذلك من يدلي بهن وما ذكر ناه للاحتمال الاول يبطل بالاخوات مع البنات ومن عصبهن أخوهن من ألاماث

(مسئلة) ( وإذا مات ابن الملاعن وخلف امه وجدته فلامه الثلث والبافي للجدة على احدى

ولا يمكن ان تعول الاعلى الافراد لان فيها فرضا يباين سأئر فروضها وهو الربع فانه ثلاثة وهي فرد وسائر فروضها يكون زوجا فالسدس اثنان والثاث أربعة وانتشان عانبة والنصف سنة ومتى عالت الى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

﴿ مَسْئَلَة ﴾ قال (وما كان فيه نمن وسدس أو نمن وسدساز أو نمن وثلثان فأصلهامن أربعة وعشريز و تعول الى سبعة وعشرين ولا تدول الى أكثر من ذلك )

إنما كان كذلك لا المك تضرب مخرج المن في مخرج الثانين أو في وفق مخرج السدم فيكون أربعة وعشرين ولم نقل من وثاث لان الثاث لا يجتمع مع النمن قاله لا يكون إلا المزوجة مع الولد ولا يكون الثاث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون الا لولد الام والولد يسقطهم أو الام بشرط عدم الولد ومسائل ذلك: امر أه وأبوان وابن أو ابنان أو بنون و بنات: امرأة وابنتان وأم وعصبة: ثلاث نسوة وأربع جدات وستة عاشر بنتا وأخت: امرأة و بنت ابن وجدة وعصبة: العول امرأة وأبوان وابنتان تعرل إلى سبعة وعشرين و تسمى المنجلة لانها أقل الاصول عولا لم تعلى الا بثمنها و تسمى المنجرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار عمها تسع ومضى في خطبته . يعني ان المرأة كان لها المن ثلاثة من سبعة وعشرين وهي التسع ولا يكون الميت

الروايتين وهذه جدة ورثت مع ام اكثر منها )

إذاماتان ابن الملاعنة وخلف امه وام ابيه فلامه الله والباقي لهابالر دوهذا قول على وعلى الرواية الاخرى الباقي لام ابيه لانها عصبة ابيه وهذا قول ابن مسعود: ويمايا بها فيقال: جدة ورثت مع ام اكثر منها وان خلف جدتيه علمال بينها بالفرض والرد على قول على وفي قول ابن مسعود لها السدس في ضا بينها وباقي المال لام ابيه: ام ام وخال اب الام السدس وفي الباقي قولان (احدهما) انه لها بالرد (والثافي) لحال الاب وفي قول على السكل للجدة: خال وعم وخال اب وابو ام اب المال للهم لانه ابن الملاعنة فان لم يكن فلحال الاب فان لم يكن فلحال لا نهذو رحمه: بنت وعم للبنت النصف والباقي للعم وفي قول على السكل للبنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة المدعنة ، واو كان بدل الحال بين البنت والام على اربعة بالفرض والرد ولا شيء للحال لانه ليس بعصبة الملاعنة ، واو كان بدل الحال خال اب كان الباقى له لانه عصبة الملاعنة، أما ابن ابن ابن الملاعنة فاذا النيكون عم ابيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبغي ان يكون اجهاعا، وقد قال بعض الناس محتمل خلف عمه وعم ابيه فالمال لانه ابن الملاعنة وهذا غلط بين لان العصبات انما يعتبر اقربهم من الماس محتمل ان يكون عم الاب اولى لانه ابن الملاعنة وهذا غلط بين لان العصبات انما يعتبر اقربهم من الميت لامن وهو قول ابن مسعود وان خلف اده وجدة ه وجدة ابه فلامه الناث قول على وفي الثانية لام ابي ابه وهو قول ابن مسعود وان خلف اده وجدة ه وجدة ابه فلامه الناث قول على وفي الثانية لام ابي ابه وهو قول ابن مسعود وان خلف اده وجدته وجدة ابه فلامه الناث

في هذا الاصل إلا رجلا لان فيها ثمنا ولا يكون الا المرأة مع الولد ولا يمكن أن يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذا إلا على قول ابن مسعود نأن يحجب الزوجين والام بالولد والمسكافر والقائل والرقيق ولا يورثه ، فعلى قوله إذا كانت امرأة وأم وست أخوات مفترقات وولد كافر فللاخوات الثاث والثاثان أربعة وعشرون وللام والمرأة السدس والثمن سبعة فة ول الى أحد وثلاثين

# ( فصول في تصحيح السائل )

وإذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضر بعددهم في أصل المسئلة وعرافه ان كانت عائلة الا أن يوافق عددهم سهام م بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزا فيجز ئك ضرب و فق عددهم في أصل المسألة وعولما إن كانت عائلة في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم في المغ فهو له إن كان واحدا وان كانوا في العدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم في المغ فهو له إن كان واحدا وان كانوا جماعة قسمته عليهم وان شئت قلت إذا كان الكرع على فريق واحد فلواحدهم بعد التصحيح مثل ما كان الحاميم قبل المنصوب او وفقه إن كان وافق عنال ذلك: زوج وأم وثلاثة اخوة أصابها من ستة الزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم بقي المدخوة سهمان لانتقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو ثلاثة في أمل المسألة تكرف عانية عشر سهما: الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة والام سهم في عددهم وهو ثلاثة واللام سهم في أمل المسئلة تكرف المناتة الكل واحد منهم سهمان، ولو كان الاخوة ستة وافقهم

ولا شيء لجدته وفي الباقى روايتان (إحداهما) يرد على الام (والثانية) لجدة ابيه ، وان خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لحال جده فان لم يكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه ، فأما ولد بنت الملاعنة فليست الملاعنة عصبة لهم في قول الجميم لان لهم نسباً معروفاً من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ولو اعتقت بنت الملاعنة عصبة لمبنيها والمبنت عصبة لبنتها والبنت عصبة لمولاته ورثت مال المولى لامها عصبة لمبنتها والبنت عصبة لمولاها في أحد الوجهين وقد ذكر ناها في ابن الملاعنة

( فصل ) والحيكم في ميراث ولد الزنا في جميع ما ذكر ناكالحيكم في ولد الملاعنة على ما ذكر ناكالحيكم في ولد الملاعنة على ما ذكر ناكالحيكم من الاقوال والاختلاف إلا أن الحسن بن صالح قال عصبة ولد الزنا سائر المسلمين لان أمه ليست فراشاً بخلاف ولد الملاعنة ، والجمهور على التسوية بينها لا نقطاع فسبكل واحد منها من أبيه إلاأن ولد الملاعنة يلحق الملاعن اذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزاي في قول الجمهور ، وقال الحسن وابن سيرين يلحق الواطيء إذا أقيم عليه الحد وبرئه وقال ابراهيم يلحقه إذا جلد الحد أو ملك الموطوءة وقال اسحاق يلحقه وذكر عن عروة وسليان بن يسار نحوه وروي علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة فحمات منه أن يعزوجها مع حملها ويستر عليها والولد ولدله وأجمعوا على أنه اذا ولد على غيرفراش وأمعوا على أنه اذا ولد على غيرفراش ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه وانا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه

سهامهم بالنصف فردهم الى نصفهم ثلاثة وتعمل فيها كعملك في الاولى سواء ولكل واحد من الاخوة سهام وهو وفق سهام جماعتهم

( فصل ) وان كان الكسر على فريقين لم تخل من أربعة أقسام [ أحدها ] أن يكون العددان مثاناين فيجزئك ضرب أحدهما في المسألة ومثال ذلك : زوج وثلاث جدات وثلاثة اخوة أصلها من سنة للزوج ثلاثة وللجدات سهم واللاخوة سهمان فتضرب أحد العددين في المسألة تكن عمانية عشر، وطريق القسمة فيها مثل طريقها إذا كان السكسر على فريق واحد سواء ولو كان الاخوة سنة وافقوا سهمهم بالنصف رجعوا إلى ثلاثة وكان العمل فيها كاذكرنا سواء

(القسم الثاني) أن بكون العددان متناسبين وهو أن يكون أحدهما ينتسب الى الآخر بجزه من أجزائه كنصفه وثلثه أو غير ذلك من الاجزاء فيجزئك ضرب العدد الاكثر منهما في المسألة ، ومثاله مالو كان الجدات في هذه المسألة ستا فان عدد الاخوات نصف عدد الجدات فاجتزي بعددهن واضربه في أصل المسألة نكن سنة وثلاثين ومنها تصح ، ولو كان عدد الاخوة سنة وافقتهم سهامهم بالنصف ورجعوا الى ثلاثة وعملت على ما ذكرنا

(القسم الثالث) أن يكون العددان منباينين لا يماثل أحدهما الآخر ولا يناسبه ولا يوافقه مثل أن يكون عدد الجدات أربعاً والاخوة ثلاثة فانك تضرب عدد أحدهما في جميع الاجزاء فما بلغ

فلم يلحق به بحال كما لوكانت أمه فراشاً أو كما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره والله أعلم ( فصل ) قال رحمه الله (وللجدات السدس واحدة كانت أو أكثر إذا تحاذين)

قال ابن المنذرأجم أهل الم على أن للجدة السدس إذا لم تكن أم للميت وحكى غير. رواية شاذةعن ابن عباسأنها بمزلة الام لانها تدلي بها فقامت مقامها عند عدمها كالحبد يقوم مقام الاب

ولنا ما روى قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراتها فقال مالك في كتاب الله شيء وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن شيئاً ارجمي حتى أساًل الناس فقال المفيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فقال هل معك غيرك إفشهد له محمد ابن مسلمة فامضاه لها أبو بكر رضي الله عنه، فلما كان عمر رضي الله عنه جاءت الجدة الاخرى فقال مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضي به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائن شيئاً ولله في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضي به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائن شيئاً ولله ولله وقال حديث حسن صحيح، وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ما ذكر ناه وأجمع أهل العلم على أن الأم تحجب الجدات من جميع الجهات، وعن بريدة أن الذي صلى الله عليه وسلم جمل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئاً، ولان الجدة تدلى بالام فسقطت بها كسقوط الجد بالاب وابن الابن به فأما أم الاب فانها أعا ترث ميراث

ضربته في المسألة ومتى ضربته همنا كان اثني عشر فاذا ضربته في المسألة كانت اثنين وسبعين ، وان وافق أحد العددين سهامه دون الآخر أخذت وفق الموافق وضربته فيما لم بوافق وعملت على ما ذكرنا وان وافقا جميعاً سهامهما رددتهما الى وفقهماو عملت في الوفنين عملك في العددين الاصلين

( القسم الرابع ) أن يكون العددان متعقين بنصف او ثلث أو ربع أو غيره ذلك من الاجزاء فانك ثرد أحد العددين الى وفقه ثم تضربه في جميع الآخر فما بلغ ضربته في المسئلة ومثاله أن تكون الاخوة تسعة والجدات ستا فيتعقان با ثلث فترد الجدات إلى ثلثهن اثنين وتضربهما في عدد الاخوة تكن عمائية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تكن مائة وعمائية ومنها تصح

( فصل ) وأن كان السكسر على ألائة أحياز نظرت فاز. كانت مهائلة كثلاث جدات و ألاث بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فما بلغ فند تصح لمسألة ، ولدكل واحد منهم بمدالتصحيح مثل ما كان لجماعتهم ، وأن كانت متناسبة كجدتين وخمس بنات وعشرة أعمام اجتزأت با كثرهاوهي العشرة فضر بتها في المسألة تكن ستين ومنها تصح ، وأن كانت متباينة مثل أن يَمَون الاعمام في هذه المسئلة ثلاثة ضربت بعضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسألة تكن مائة وعمانين ، وأن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخسة عشر عدا ضربت وفق عدد منها في جميع الآخر فما بلغ وأفقت بينه وبين المالث وضربت وفقه في جميع الثالث ثم اضرب ماممك في أصل المسألة فما بلغ

أم لانها أم ولذلك ترث وابنها حي ولو كان ميراثها من جهته ما ورثت مع وجوده

( فصل ) ولا يزيد ميرائهن على السدس فرضاً وان كثرن اجمع على هذا أهل العلم لما روينا من الحبر فان عمر شرك بينهما وروي ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد باسناده عن الفاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الأم الميراث دون أم الاب فقال له عبدالرحمن بن سهل بن حارثة وكان شهد بدراً يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان ماتت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجعل أبو بكر السدس بينها، ولانهن ذوات عدد لا يشاركهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كالزوجات وانما يشتركن في السدس اذا تحاذين لتساويهن في الدرجة

( فصل ) ولا خلاف بين أهل العم في توريث جدتين أم الأم وأم الأب وكذلك ان عاتاوكا منا في القرب سواء كمام أم أم وأم أم أب وحكي عن داود أنه لايورث أم أم الابشيئاً لا نه لايرثها فلا ترثه ولانها غير مذكورة في الخبر

ولنا ما روى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أبو عبيد والدارقطني ومن ضرورته أن تكون منهن أمام الاب أو من هي أعلى منها ، وما ذكره داود فهو قياس وهولا يقول بالقياس ثم هو باطل بام الام فانها ترثه ولا يرثها وقوله ليست مذكورة في الخبر قانا وكذلك أم أم الام . واختلفوا

هذه تصبح ، وإن تماثل أثنان منها وباينهما الثالث أو وافقهما ضربت أحد المماثلين في جميع الثالث أو في وفقه وإن كان موافقا ها بالنم ضربته في المسئلة، وإن تناسب اثنان وباينهما الثالث ضربت أكرهما في جميع الثالث أو في وفقه إن كان موافقا ثم في المسألة وإن توافق اثنان وباينهما الثالث ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ثم في المالث كاربعة أعمام وست جدات وتسع بنات أجزأك ضرب أحد المنباينين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا أردت وقف أحدهما لم يقف إلا الستة ولو وقفت غيرها شل أن تقف التسعة وترد الستة إلى الاثنين أدخلا في الاربعة وأجزأك ضرب الاربعة في التسعة ، ولو وقفت الاربعة رددت الستة إلى الاثنين أدخلا في التربعة وأجزأك ضرب الاربعة في المسعة ، ولو وقفت الاربعة رددت السقة في الاثنين أدخلا في الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (أحدهما) ماذ كرناه من قبل وهو طريق المحوفيين فإنه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (أحدهما) ماذ كرناه من قبل وهو طريق المحوفيين وأدهما إلى أكثرهما ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدهما في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت عشر عما وخدس عشرة بننا فنف العشرة توافقها المؤسو فق أحدهما في جميع الآخر ثم في الموقوف ، وإن كانا متناسبين فربت عشر عما وخدس عشرة بننا فنف العشرة توافقها لاثنا عشر بالنصف وترجع إلى ستة وتوافقها الحس

في توريث مازاد على الجدتين فذهب أبو عبدالله إلى توربث ثلاث جدات من غير زيادة عليهن روي ذلك عن على وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنه وروي نحوه عن مسروق والحسن وقتادة وبه قال الاوزاعي واسحاق وروي عن سعد بن أبي وقاص ما يدل على أنه لا يورث أكثر من جدتين وحكي أيضاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسليان بن يسار وطلحة بن عبيدالله ابن عوف وربيعة وابن هر مز ومالك وابن أبي ذئب وأبي ثور وداود وقاله الشافعي في القديم وحكي عن الزهري أنه قال لا نما ورث في الاسلام الا جدتين، وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركمة فعابه ابن مسعود فقال سعد أتهيبني وانت تورث ثلاث جدات وروي عن ابن عباس انه ورث الجدات وان كثرن اذاكن في درجة واحدة الا من أدلت بأب غير وارث كأم أبي الامقال ابن سراقة وجدا قال عامة الصحابة الا شاذاً واليه ذهب الحسن وان سيرين والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزني بمن الشافعي وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمي ثلاث جدات متحاذيات ثم قال وان كثرن لا يرث إلا ثلاث جدات وهن المتحد اذيات وان كثرن تعلى ذلك ويحتمل قول الحرقي وان كثرن لا يرث إلا ثلاث جدات وهن المتحد اذيات المذكورات بعد كما روي عن أحمد رحمه الله. واحتجوا بأن الزائدة جددة أدلت بوائرث فوجب النترث كاحدى الثلاث .

ولنا حديث سعيد الذي ذكرناه وروى سعيد أيضاً عن ابراهيم أنهم كانوا يوزُنُونُ من الحَبدات

عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في الستة فنضرب الستة في العشرة تكن ستين ثم في المسئلة تكن ثلثائة وستين وان وقفت الاثنا عشر رجعت العشرة إلى نصفها خمسة والحس عشرة إلى ثشها خمسة وهما مباثلان فنضرب خمسة في اثني عشر تكن ستين ، وإن وقفت الحس عشرة رجعت العشرة إلى اثنين والاثنا عشر إلى أربعة ، ودخل الاثنان في الاربعة فنضربها في الحس عشرة تكن صنين ثم في المسئلة

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة : الطويق في ذلك أن تلقي أقل العددين من أكثرهما مرة بعد أخرى فان فني به فالعددان متناسبان وان لم يفن به و لكن بقيت منه بقية القيتها من العدد الاقل قان بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى يصل المعدد يفني الملقى منه غير الواحد فلي بقية فني بها غير الواحد فالموافقة بين العددين بجز، و المك البقية ان كانت أنبين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالاپلاث فان كانت أربعة فبالارباع فان كانت أحد عشر أو اثني عشر أو ثلاثة عشر فبجز، ذلك وان بقي واحد فالعددان متباينان، و مما بدلك على تناسب العددين اللك متى زدت على الاقل مثى أبدا سارى الا كثر و متى قسمت الاكثر على الاقل انقسم تناسب العددين الله متى زدت على الاكثر انت باليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و متى نسبت الاقل الى الاكثر انت باليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و متى نسبت الاقل الى الاكثر انت باليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و متى نسبت الاقل الى الاكثر انت باليه بجز، واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و متى نسبت الاقل الى المناسخات ومعناها أن يموت من ورثة الميت انسان قبل قسم تركة الاول (فصل ) في مسائل المناسخات ومعناها أن يموت من ورثة الميت انسان قبل قسم تركة الاول

ثلاثة ثنتين من قبل الآب وواحدة من قبل الآم وهذا يدل على التحديد بثلاث وانه لا يرث أكثر منهن المراه المراه القري من جهة الآب المراه القري المراه المر

ولنا أنها جدة قربى فتحجب البعدى كالتي من قبل الام ولان الجدات امهات يرثن ميراثاً واحداً

فاذا وجد ذلك نظرت فان كان ورثة الاول يرثون الثاني على حسب ميرائهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها جميعا وقد يتفق ذلك في أصحاب الفروض في مسائل يسيرة كرجل مات عن امرأة والأنة بنين وبنت ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة فان للمرأة من الاول سهما مثل سهم البنت وكنصف سهم ابن وكنصف سهم ابن وكنصف منهم ابن وكنصف منهم ابن وكنصف منهم ابن ثم بنت ثم ابن الثانية فاذا كان كذلك فاقسم المسئلة على ورثة الثاني ولا تنظر عم بنت قسمت المهراث على الابنين الباقيين والبنتين الذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في بقية المسائل عن من يرث من الاولى دون ما بقي كا لو كان مع مؤلاء امرأة للهيت ليست أما لهم فاذك تفرز لها الثمن وتقسم المالقي على الماقين الذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في ميراثها لانه تخلف وارثا غيرهم قسمت الميراث كله على الباقين الذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في ميراثها لانه قد صار اليهم فان لم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاولى ومثال ذلك امرأة وبنت من غيرهاد أن انقسم على مسئلة المراقب وبنت وبنقا ومها فان الم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاولى ومثال ذلك امرأة وبنت من غيرهاد ما ما ما توجله من غيرهاد أخ ما ما المنانية من اربعة لو وبنا وبنقا وعما فالم لم المنانية المرأة سهم والبنت اربعة ويبقي الاخ المنانية المنانية المنانية من اربعة لو وجها مهم ولابنتها مهن ويبقى سهم اللاخ الاول فصارله من المسئلة بن ومسئلة المنانية المنانية المنانية المنانية المنانية المنانية المنانية من اربعة لو وجها مهم ولابنتها مهن ويبقى سهم اللاخ الاول فصارله من المسئلة بن

من جهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لافربهن كالآباءوالابناء والاخوة وكل قبيل اذا اجتموا فالميرات للاقرب وقولهم إن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لا يرثن ميرائه وإنما يرثن ميراث الامهات لكونهن المهات ولذلك اسقطتهن الام والله اعلم

(مسائل) (من ذلك ام ام وام ام اب فالمال للأولى إلا في قول ابن مسعود هو بينها، ام اب وأم أم أم أم المال للاخرى هوبينها، أم أبوأم أموأم حد المال للاخرى هوبينها، أم أبوأم أموأم حد المال للاوليين في قول الجريع إلا شريك ومن وافقه هو بينهن ام اب وام ام وام ام ام وام أبي اب هو للاوليين في قول الجميع

(مسئلة) (ولا يرث اكثر من ثلاث جدات ام الام وام الاب وام الجد ومن كان من امهاتهن وان علت درجتهن) فلهن السدس إذا تحاذين في الدرجة لما روي سعيد باسناده عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وقال ابراهيم كانوا بورثون ثلاث جدات وهذا يدل على انه لا يرث اكثر من ثلاث وفي ذلك اختلاف ذكر ناه فأما ام أبي الام فلا ترث لانها تدلي بغير وارث وكذلك كل جدة تدلي بغير وارث وهذا اجماع من اهل العلم الا ما حكي عن بن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين انهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا نعلم اليوم به قائلا لانها تدلي بغير وارث فلم ترث كالاجانب واما أم ابي الجد ومن ادلت بأكثر من ثلاثة أباء وهؤلاء الجدات المختلف فيهن وقد ذكر نا ذلك

(المغني والشرح المكير) (٦) (الجزء السابع)

أربعة أسهم وصحت المسئلتان من ممانية وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته وانقت بين سهامه ومسئلته فان اتفقا رددت مسئلته الى وفقها ثم ضربته في المسئلة الاولى فما بلغ فمنه تصح المسئلتان ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في وفق المسئلةالثانية وكل من له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق المسئلةالثانية وكل من له شيء من المسئلة من الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني مثال ذلك اذا خلفت البنت زوجا وابنتين فمسئلتها من الأولى في ثلاثة وللاخ ثلاثة بتسعة وله من الثانية سهم في سهم تكن عشرة والمزوج اللائة بتسعة وله من الثانية سهم في سهم تكن عشرة والمزوج من الاثنية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الأولى مضروب في الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت من له شيء من المسئلة الأولى وان لم يوافق سهامه مما صحت منه المسئلة ان فأن انقسم على مسئلته الثاني فان مات ثالث عملت مسئلته وانقل مفروب في الثانية ومن له شيء من المسئلة وفن انقسم على مسئلته الثانية وان لم توافق الماليت من المسئلة وسهامه وضر بت وفق سهام مسئلته ان وافقت أو جميعها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وعملت على ما ذكر با وكذلك تصنع في ان وافقت أو جميعها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وعملت على ما ذكر با وكذلك تصنع في الوابل م والحام والحا

(فصل) وأنأردت قسمة المسئلة على قرار يطالدينار فانها في عرف هل لدنا أريعة وعشرون قيراطا فان كانت السهام كثيرة فلك في قسمها طريقات (أحدهما) أن ينظر ما تركب منه العدد

و مسئلة الله وفي درجة على الدرجة بحيث لا تسكون واحدة أعلى من الأخرى ولا أنزل منها لان الجدات المتساويات في الدرجة بحيث لا تسكون واحدة أعلى من الأخرى ولا أنزل منها لان الجدات الما يرثن كابهن إذا كن في درجة واحدة وه ي كان بعضهن أفرب من بعض فالميراث لافر بهن ، وفيه اختلاف ذكر ناه فاذا قبل نزل جدتين وارثتين على أقرب المنازل فهاأم أم، وأم أب ، وأم أب ، وأم أب ، واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وفي درجتها أخرى من قبل الام غير وارثة وهي أم أبي أم ولا يرث أبداً من قبل الام إلا

قانه لابد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب أحد العددين الي أربعة وعشرين إن كان أقل منها وخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة فما كان فهو لكل قيراط ، وإن كان أكثر من أربعة وعشرين قسم عليها فما خرج بالقسم فاضربه في العدد الآخر فما باخ فهو نصيبه ومثال ذلك سيائة أردت قسمتها فانك تعلم أنها متركبة من ضرب عشرين في ثلائين فانسب العشرين الى أربعة وعشرين تكن نصفها وثلتها فحد نصف اثلثين وثلتها خمسة وعشرون فهو سهم القيراط وإن قسمت الثلثين على أربعة وعشرين كا قلنا

(والد أي ) أن تنظر عدداً أذا ضربته في الاربعة والعشرين ساوي المقدوم أو قاربه قاذا بقيت منه بقية ضربتها في عدد آخر حتى يبقى أقل من المقدوم عليه ثم تجمع العدد الذي ضربته اليه رتنسب الله البقية من المقسوم عليه فتضمها إلى العدد فيكم ن ذلك سهم القيراط مثاله في مسئلتا أن تضرب عشرين في أربعة وعشرين تكن أربعائة وعمانين ثم تضرب خمسة في أربعة وعشرين تكن مائة وعشرين أو عشرين فيكون ذلك سهام القيراط قاذا عرفت سهام القيراط فانظر كل من له أسهم فاعطه بكل سهام من سهم القيراط قيراطا، فإن بقي له من السهام مالا يبلغ قيراطا فإنسبه الى سهام القيراط واعطه منه ميل تلك الذربة ، فإن كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له واعطه منه ميل تلك الذربة ، فإن كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له

واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لا أب فيهن فاحفظ ذلك فان قيل نزل أربعاً فهن أم أمام أم ، وأم أم أم أم أم أم أم أم أم أب ، وأم أم أبي أب ، وفي درجتهن أربع غير وارثات ، وقدد كرناهن فيا قبل إلا أن أحمد لا يورث أكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الاول ، ومن قال بتوريث زيادة على الثلاث ورث في الدرجة الرابعة أربعاً ، وفي الحامسة خساً ، وفي السادسة ستاً ، وهو قول أبني حنيفة وموافقيه ، فاذا أردت تزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم أن للميت في الدرجة الاولى جدتين : أم أمه ، وأم أبيه ، وفي الثالثة وأبيه أربع لان لسكل واحد من أبويه جدتين فها أربع بالنسبة اليه ، وفي الثالثة على واحدمن أبويه أربعاً على هذا الوجه يكون لولدهما ثمان وعلى هذا كما علون تضاعف عددهن ولا يرث منهن عند أحمد إلا ثلاث .

﴿ مسئلة ﴾ ( وترث الجدة وابنها حي وعنه لاترث)

وجملته أن الجدة من قبل الاب إذا كان ابنها حياً وارثا فان عمر وابن مسعودوأباموسي وعمران ابن حصين وأبا الطفيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وجابر أبن زيد والعنبري واستحاق وابن المنذر ، وهو ظاهر مذهب أحمد وقال زيد بن ثابت لاثرث وروي ذلك عن عثمان وعلي رضي الله عنها ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وهو رواية عن احمد رواه عنه جماعة من أحيحابه ولا خلاف في توريثها مع ابنها اذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به واحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به ولا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

سهام بعدد مبانع السهام فله بعدد مخرج الكسر قراريط وتضرب بقية سها، ه في مخرج الكسر وتنسبها منها عمثال ذلك زوج وأبوان وابنتان ماتت الام وخلفت أما وزوجا وأختا من أبوين وأختين من أبواختين من أم فالاولى من خدسة عشر والثانية من عشر بن فتضرب وفق احداها في الاخرى تكن مائة وخمسين وسهم القيراط ستة وربم فابسطها أرباعا تكن خمسة وعشرين فهذه سهام القيراط فللبنت من الاولى أربعة في عشرة تكن أربعين فلها بخمسة وعشرين أربعة تبقى خمسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين تكن اثنين وخمسين فصارلها ستة وخمسان في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين تكن اثنين وخمسين فصارلها المهم الباقي أرباعا واللاب من الاولى والثانية ستة وعشرون فله بخمسة وعشرين منها أربعة قراريط وابسط السهم الباقي أرباعا تكن أربعة أخباس خمس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخمسة وعشرين منها أرباعا تكن خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم والاختين من الاب، ثل ذلك واللاخت قيراط وثلاثة أخباس خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم والاختين من الاب، ثل ذلك واللاخت من الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قيراط وأربعة أخماس خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم والاختين من الاب، ثل ذلك واللاخت

( فصل ) في قسمة النركات أن أمكن أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة ثم تعطيه من النركة مثل تلك النسبة فحسن ومثال ذلك زوج وأبوان وأبنتان والتركة أربعون ديناراً فلازوج ثلاث وهي خمس المسئلة فله خمس التركة وهي ثمانية دنانير ولكل واحد من الابوبن ثمثا خمس المسئلة فله ثمثا البنين مثل ما لابوبن كليهما وإن شئت ضربت سهام كل وارث في التركة

ولنا ماروى ابن مسعود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب الم ابنها وابنها حي، أخرجه الترمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن لفظه أطعمت السدس أم أب مع ابنها وقال ابن سيرين أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لا ميراث الاب فلا يحجبن به كأمهات الام

﴿ مَمَا تُلَ ﴾ ( أم أب وأب السدس لها والباقي للاب وعلى القول الآخر الـكل له دومها )

أم أم وأم أب السدس بينها على القول الأوا، وعلى الثاني السدس لأم الام والباقي اللاب وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الاب لو عدم لم بكن لام الام إلا نصف السدس فلا يكون لها مع عدمه والاول أصح لان الاخوة مع الابوين يحجبون الام عن نصف ميراثها ولا يأخذون ما حجبوها عنه بل يتوفر ذلك على الاب كذا ههنا ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لام الام ثلث السدس والباقي للاب فان كان مع المتحاذيات جد لم يحجب إلا مع أب، وأم أب، وأم أم أم السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب ثم اختلف الفائلون بذلك فقيل السدس كله لام أم الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكمها فصارت كالمدومة وقيل بل لها نصف السدس على قول زيدلانه

وقسمت ذلك على المسئلة فما خرج أيه نصيبه ، وأن شئت قسمت التركة على المسئلة ثم ضربت الخارج بالقسم في سهام كل وأرث فما بلغ فهو له ، وأذا كانت المسئلة عدداً أصما عملت باحدى ها تين الطريقة بن وإن كان في السهام كسر بسطتها من جنسه على ما ذكرنا في القسم على قرار بط الدينار والت في قسم التركة أو القرار بط على المسئلة الاولى فما حصل المعيت الثاني الشركة في مسأئل المناسخات أن تقسم التركة أو القرار بط على المسئلة الاولى فما حصل المعيت الثاني قسمته على مسئلته ثم تفعل باشالت والرابع وما بعدهما كذلك ، وأذا كان بين المسئلة والتركة موافقة فحذ وفقيهما وأعمل بهما ماذكرنا

( فصل ) وإذا كانت التركة سهاما من عقار فاضرب أصل سهام العقار فيا صحت منه المسئلة فما بلغ فهو سهام العقار واضرب سهام كل وارث من أصل المسئلة في السهام الموروثة من العقار واضرب سهام الشركاء في أصل مسئلة الورثة ومثال ذلك زوج وأم وأخت والتركة ربع وسدس دار المسئلة من ثمانية وأصل سهام العقار اثنا عشر فاضربها في النمانية تكن سنة وتسعين فلازوج ثلاثة من مسئلة مضروبة في السهام الموروثة وهي خمسة تكن خمسة عشر وللاخت كذلك فانسبها من الدار تكن ثمنها وربع ثمنها واللام سهمان في خمسة تكن عشرة وهي نصف سدس الدار وثمن سدسها ع وإن شت قلت هي نصف ثمنها وثلث ثمنها وإن شئت بسطت الربع والسدس من قراريط الدينار وهي عشرة وقسمتها على المسئلة فللام ربعها وهي قيراطأن ونصف وللاخت ثلاثة أثمانها وهي ثلاثة قراريط وثلاثة أرباع قيراط وكذلك الزوج

يورث البعدى سن جهة الام مع القربي من جهة الاب فكان لها نصف السدس وقيل لا شيء لها لانها انحجبت بأم الاب ثم انحجبت ام الاب بالاب فصار المال كله للاب.

و مسئلة و ( فان اجتمعت جدة ذات قرابتين مع اخرى فقياس قول احمد ان السدس بينها الاثا لذات القرابتين ثاناه والاخرى ثالثه ) كذلك قال ابو الحسن التميمي وابو عبد التالوني ولعامما اخذا ذلك من قوله في توريث المجوس بجميع قراباتهم وهذا قول يحيى بن آدم والحسن بن صالح و محمد ابن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشربك وقال الثوري والشافعي وابو يوسف السدس بينها نصفين وهو قياس قول مالك لان القرابتين إذا كانا من جهة واحدة لم ترث بهما جميعاً كالاخمن الابوالام

وانا انها شخص ذو قرابتين ترث بكل واحدة منها منفردة لا ترجح بهما على غيرهافوجب ان ترث بكل واحد منهما كان العم اذا كان اخا لام او زوجا وفارق الاخ من الابوين فانه يرجح بقرابتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بالنرجيح بين القرابة الزائدة والتوريث بهما فاذا وجد احدهما انتنى الآخر ولا ينبني ان يخل بهما جميعاً بل اذا انتنى احدها وجد الآخر وههنا قد انتنى الترجيح فيثبت التوريث وصورة ذلك ان يتزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها فيولد لها ولد فتكون المراة ام امامه وهي ام ابي ابيه وان يتزوج ابن بنتها بنتها فهي ام امه او ام ام ابيه فان ادلت الجدة بثلاث

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويرد على كل أمل الفرائض على قدر ميراتهم الا الزوج والزوجة )

وجدلة ذلك أن الميت إذا لم بخلف وارثا إلاذوي فروض ولا يستوعب المال كالبنات والاخوات والجدات فان الفاضل عن ذوي الفروض يود عليه، على قدر فروضهم إلا الزوج والزوجة روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل البوم في الاعصار إلا أنه يووى عن ابن مسعود أنه كان لايرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مماخت من ابوبن ولا على جدة مع ذي سهم ع وروى ابن منصور عن أحمد أنه لايرد على ولدالام م الامولا على الجد مم ذي سهم والذي ذكر الحرق أظهر في المذهب وأصح وهو قول عامة أهل الرد لانهم تساووا في المنهم أولى يتفر ع عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقص على الجميم بالردينبغي أن يتساووا فيا يتفر ع عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقص على الجميم بالردينبغي أن ينالهم أيضا فأما الزوجان فلا يرد عليهما باتفاق من أهل العلم إلا أنه روي عن عنان رضى الله عنه أنه رد على زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك أو أعطاه من مرار بيت المال لا على سبيل أنه رد على زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك أو أعطاه من مرار بيت المال لا على سبيل الميراث وسبب ذلك إن شاء الله أن أهل الرحام فيدخلون في عوم قول الله تعلى ( وألو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد تعلى ( وألو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد

جهات ترث بها لم يمكن ان مجمع معهاجدة اخرى وارثة عند من لا يورث اكثرمن ثلاث . ( فصل ) قال رحمه افد ( وقابنت الواحدة النصف )

لاخلاف في ذلك ببن علما المسلمين المول الله تعالى فان كانت واحة فالم النصف ولان النبي والمؤتلكية قضى في بنت وبنت ابن واخت ان الدنت النبيت الابن السدس وما بتي الملاخت وان كانتا أبنتين فصاعدا فلهما الثاثان، أجم أهل العلم على أن فرض البيتين الثائمان الار وايتشدت عن البن عباس أن فرضهما النصف المول الله تعالى (فان كن نما فوق اثنتين فلهن شايا ما ترك ) في هومه ان ما دون اثالت ايس لهما اشائنان والصحيح قول الجماعة فان النبي وسيليتي قال المخي سعد بن الربيع ه أعط ابنتي سعد الثاثين ٤ وقال الله تعالى في الاخوات (فان كانتا أسين فلهما الثائن عما ترك وهذا تبيع على من الابوين الشين المهما أقرب والانكل من يرث منهم الواحد النصف فالماثنين منهم مثل فرض الجماعة أن الله بن المنان وأنه أبت بقول الله تعالى من الابوين او من الاب وكل عدد مختلف في أن فرضين الثائنان وأنه أبت بقول الله تعالى وانتقدير فان كن نسا، فوق اثنتين فلهن ثائما ما ترك على الخاف في أن فرضين الثائنان وأنه أبت بقول الله تعالى وانتقدير فان كن نسا، فوق اثنتين فلهن ثائما ما ترك عليه قول النبي عينيا حين نزات هذه الآية الاجل معناه كان كن نسا، اثنين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي عينيات حين نزات هذه الآية الاجل معناه كان كن نسا، اثنين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي عينات أي اضر بوا الاعاق قيل العمالة المعناة كن نسا، اثنين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي عينات أبي اضر بوا الاعاق قيل معناه كن نسا، اثنين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي عينات أبي اضر بوا الاعاق قيل المعناة كن نسا، اثنين فعا فوق وقد دل عليه قول النبي عين نزات هذه الآية لاجل

ابن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض ابيت المال ولابرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك و إلاوزاعي والشافعي رضي الله عنهم لان الله تعالى قال في الاخت (فلها نصف ماترك) ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا بود عليها كالزوج

ولذا قول الله تعالى ( وأدلوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) وهؤلا، مأن ذري الارحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه السائر المسلمين وذو الرحم أحق من الاجانب عملا بالنص ، وقد قال الذي عَيَنْيَةً « من ترك مالا فلور ثنه ومن ترك كلافالي » وفي الفظ « من ترك دينا قالي ومن ترك مالا فلوراث » ، تفق عليه وهذا عام في جميع المال ، وروي عن الذي عَيْنِيَةً أنه قال « نحرز المرأة ثلاث مواريث لقبطها وعتيقها والولد الذي لاعنت عليه » أخرجه ابن ماجه فجمل لها ميراث ولدها المنفي باللهان كا خرج من ذاك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجهاع بقي البه في على مفتضى العموم ولا نهامن وراث بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كمن بيت المال كمن بيت المال كمن بيت المال من بيت المال كمن بيت المال واحد منهما السدس بما ترك أفلا ينفي أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس بما ترك أن كن له ولد) لا ينفي أن يكون اللاب السدس وما فضل ولا بابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي المتروض الارحام معنقة كذا همنا تستحق النصف بالفرض والباقي بالرد وأما الزرجان فايسا من ذوي الارحام

سعد بن الربيع ٥ أعط ابنتي سعد النائين ٥ وهذا من النبى عليه تفسير الآية وبيان لمعناها والهنظ اذا فسر كان الحبكم ثابتا بالمفسر لا بالنفسير و بدل على ذلك أبضا أن سبب نزول الآية قصة المتي سعد بن الربيع وسؤال أمها عن شأسها في ميراث أبيهما وقبل ثبت بهذه السنة الثابتة وقبل المثبت بالتنبيه الذي ذكرناه وقبل بل ثبت بالاجماع وقبل بالنياس وفي الجملة فهذا حكم قدأجمع عليه وتواثرت عليه الادلة التي ذكرناها فلا يضونا أبها أثبته

﴿ مسئلة ﴾ ( وبنات الابن بمنزلة البنات اذا لم يكن بنات )

أجمع أهل العلم على أن بنات الابن عزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن لمن يحجبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات إلا ماروي عن ابن عباس أنه كان لابورث الاخوات مالبنات وفي أنهن اذا استكمان الثنين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذلك والاصل في ذلك قول أنهن اذا استكمان الثنين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذلك والاصل في ذلك قول الله تعالى ( يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظ الانتين فان كن نسا. فوق اثنين فلهن ثلثا مارك وإن كانت واحدة فلها النصف ) وولد البنين أولاد لقوله تعالى ( يابني آدم ) بخاطب بذلك أمة محمد وقال ( يابني اسر اثيل ) بخاطب بذلك من في عصر النبي علينا منهم وقال الشاعر : ويشيئة وقال ( يابني اسر اثيل ) بخاطب بذلك من في عصر النبي علينا الرجال الاجانب بنوانا بنوانا وبنائنا و

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كانت أخت لاب وأم وأخت لاب وأخت لام فللاخت للاب والخت للاب والاخت للاب والاخت للاب السدس والاخت للام السدس وما بقي برد عليهن على قدو سهامهن)

فصار المال بينهن على خمسة أسهم للاخت الاب والام ثلاثة أخماس المال والاخت الاب الحس وللاخت للام الحس طريق العمل في الرد أن تأخذ سهام أهل الرد من أصل مسئلتهم وهي أبد اتخرج من سنة إذ ليس في الفروض كاما مالا يؤخذ في السنة الا الربع والممن وليس لفير الزوجين وليسا من اهل الرد ثم تجعل عدد سهامهم أصل مسئلتهم كا صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي تضر ب فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا همنا اذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان ذلك صاراصل مسئلتهم وينحصر في ذلك أربعة أصول اولها أصل اثنين كجدة وأخ من أم اكل واحد منهما السدس أصلها اثنان ثم تقسم المال عليهما فيصير الكل واحد منهما نصف المال فان كان الجدات ثلاثا فابن سهم لا ينقسم عليهن اضرب حددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تصير سنة اللاخ من الام النصف ثلاثة و لكل واحد منهم سهم أصل ثلاثة أم واخ من أم وام واخوان لام فان كانوا ثلائة ضربت عددهم في أصل مسئلتهم وهو ثلاثة صارت تسعة ومنها تصح ثلاثة جدات واربعة اخوة من أم للاخوة

(مسئلة) (فانكانت بنت و بنات ابن فلابنت النصف و لبنات الابن واحدة كانت أوا كثر من ذلك السدس تكلة الشين إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيا بقي قذكر مثل حظ الانثيين) أما استحقاق البنت الواحدة النصف فلا خلاف فيه ، وقد ذكر ناه قان كان معها بنت ابن أو أكثر فلها النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثاثين وهذا مجمع عليه أيضا ، وقد دل عليه قوله تعالى افان كن نساء فوق اثنتين فابن ثلثا ماترك وإن كانت واحدة فلها النصف ) ففرض قلبنات كابن الثاثين وبنات الصاب وبنات الابن كابن نساء من الاولاد فيكان لهن الثانان بفرض الكتاب لابزدن عليه واختصت بنت الصاب بالنصف لانه مفروض لها والاسم بتناولها حقيقة فبقي السدس لبنات الابن وهو تمام الثاثين ولهذا قال الفقهاء لهن السدس لبنات الابن وهو تمام الثلثين ولهذا قال الفقهاء لهن السدس تكملة الثاثين

قد روى هزيل بن شرحبيل الأودي قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف وما بقي فللاخت فأتى ابن مسعود فأخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضلات إذا وما أنا من المهتدين ولكن أقضى فيها بقضاء رسول الله والله الله النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثاثين وما بقي فللاخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لانسألوني عن شي مادام هذا الحبر في منعق عليه بنحو هذا المعنى

( فصل ) فاذا كان مع بنات الابن ذكر في درحتهن فانه يعصبهن فيما بقي الذكر مثلحظالا نثيين

سهمان يفوافقهم بالنصف يرجع عددهم الى اثنين تضربهما في عدد الجدات ثم في أصل المسئلة صارت همانية عشر ومنها نصح أصل اربعة اخت لابوين واخت لابأر أم أو اخ لام أوجدة بنت وأم أوجدة بنت وبنت ابن ، فان كان بنات الابن أربعا ضربتهن في اصل المسئلة وهي اربعة صارت حمة عشر ومنها تصح أصل خمسة ثلاث أخوات مفترقات الاخت من الاب والام النصف وللاخت من الاب المسدس و للاخت من الاب أم وأخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين أو لاب أم وأخت لابوين واخت والرد عنه بنات ابن اصلها من خدسة و قصح من ستين ومتى كان الرد على حبر واحد فله جميع المال بالفرض والرد كانه عصبة فان كان شخصا واحداً فالمال له وان كان جماعة قسمته على عددهم كالبنين والاخوة

( فصل ) فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مـ يُمانه وقسمت الباقي من مسئلته على فريضة اهل الرد فان انقسم صحت المسئلتان ولا يتفق هذا الا ان يكون الزوج امرأة لها الربع ومسئلة اهل الرد من ثلاثة كامرأة وام واخ لام او ام واخوين لام أو جدة واخوين لام فالمرأة الربع من اربعة فان انكسر من اربعة يبقى ثلاثة على فريضة اهل الرد وهي ثلاثة فتصح عليها و بصح الجميع من اربعة فان انكسر على عدد منه ضربته في اربعة كاربع زوجات وام واخ لام قصح من سـتة عشر وات لم ينقسم

في قول جهور الفقها، من الصحابة ومن بعدهم إلا ابن مسعود ومن تابعه فانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة انفرد بها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضربهن من المقاسمة أو السدس فان كان السدس أقل بما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي للذكر ، وإن كان الحاصل لهن بالمقاسمة أقل قامم بهن وبنى ذلك على أصله في أن بنت الابن لا يعصبها أخوها اذا استكل البنات الثانين الاأنه ناقص في المقاسمة اذا كانت أضر مهن وكان يتبغى أن يعطيهن السدس على كل حال

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم قلذكر مثل حظ الانثبين) ولانه يقاحمهما لو لم يكن غيرهما فتاسمهما مع بنت الصلب كا لو كانت المفاسمة أضر بهن ولا يصح أصلالذي بني عليه كا قدمنا (مسئلة ) (وإن استكمل البنات المثنين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ذكر

فيعصبهن فيما بقي )

أجمع أهل العلم على ذلك لان الله تعالى لم يفرض الاولاد اذا كانوا نسا، إلا الثاثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلاء لم يخرجن عن كونهن نساء من الاولاد وقد رعب اثلثان لولد الصلب الم يبق لهن شيء ولا يمكن أن يشاركن بنات الصلب لانهن دون درجتهن فانكان مع بنات الابن ابن في درجتهن كأخيهن أو ابن ابن عهن أو ابن ابن عمن عصبهن في كأخيهن أو ابن ابن عمن أو أنزل منهن كابن أخيهن أو ابن ابن عمن أو ابن ابن عمن عصبهن في الباقي فجعل دينهم للذكر مثل حظ الانثيبن وهذا قول عامة العلماء يروى ذلك عن على وزيد وعائشة (المغنى والشرح الكبير)

فاصل مد ثلة الزوج على فريضة اهل الرد لم يمكن أن يوافقها أيضا فاضرب فريضة الرد في فريضة الزوج فما بلغ فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القسمة فلاحد الزوجين فريضة الرد ولحكل واحداً من أهل الرد سهامه من مسئلته مضروبة في فاضل فريضة الزوج فما بلغ فهو له أن كان واحداً وأن كانوا جماعة قسمته عليهم فأن لم ينقسم ضربته أو وفقه فيما انتقات اليه المسئة وتصح على مأمضى في باب التصحيح وهذا ينحصر في أصول خمسة [أحدها] زوج وجدة وأخ لام المزوج النصف وأصل مسألته من أثبين له سهم ببقى سهم على مسألة الرد وهي أثنان فتضرب أثنين في أثنين في أثنين واحدة قاضرب عددهن في أربعة فما بلغ فمنه تصح

( الاصل اثناني ) زوجة وجدة وأخ لام مسألة الزوجة من أربعة ثم تنتقل الى ثمانية ولا يكون الكسر إلا على الجدات أيضا ( الاصل الئالث ) زوج وبنت وبنت ابن مسألة الزوج من أربعة ثم تنتقل الى سنة عشر وكذلك زوجة وأخت لابوين وأخت لاب أو أخت لام أو جد أو جدة ومثلها زوجة وأخت لاب وأخت لاب وأخت لاب وأخت لاب وأخت لاب وأخت الم أو جدة ومثلها

رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والثوري والشانبي واسحق وأصحاب الرأي وبه قال سائر العقها. إلا ابن مسعود ومن تبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه احداهن فجعل الباقي للذكر دون أخواته وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لابرثن أكثر من الثاثبن بدايسل مالو انفردن وتوريشهن ههنا يفضي إلى توريشهن أكثر من ذلك

ولما قول الله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين ) وهؤلا. يدخلون في عوم هذا الله تعالى الله تعالى الله في لم يكن بنات وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم ولان كل ذكر وأنثى يقتسمان المال اذا لم يكن معهم ذو فرض بجب أن يقتسما العاضل عنه كاولاد الصلب والاخوة مع الاخوات وما ذكرره فهو في الاستحقاق الفرض فأما في مسئلتنا فأعال يستحقون با تعصيب فكان معتبراً بايلاد الصلب والاخوة والاخوات ثم يبطل ماذكروه عما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وإن كن عمانيا أخذن أربعة أخماسه وإن كن عشراً أخذت خمسة أسداسه وكما زدن في العدد زاد استحقاقهن

( فصل ) وحكم بنات ابن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصلب في جميع ماذكر نا في هانين المسئلتين وفي أنه متى استكمل من فوق السفلى الثانين سقطت اذا لم يكن لها من بعصبها سواء كمل الثانان لمن في درجة واحدة أو العليا والتي عليها، وكذاك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه .

( فصل ) وفروض الاخوات من الابوين كفرض البنات سواء إلا أنه لايعصبهن إلا أخوهن

(الاصل الرابع) زوجة وبنت وبنت ابن أو أم أو جدة مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أربعين اثنين وثلاثين [الاصل الخامس] زوجة وبنتان وأم مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أربعين وكذلك زوجة وبنت وبنت ابن وأم أو جدة ع أخت من أبوين وأخت أو أخرات من أب وأخت من أم أو أوجدة وأخ من أم وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام من أم أو أم أوجدة وأخ من أم وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيها انتقات اليه المد ألة ومثال ذلك أربع زوجات وإحدى وعشرون بنتا وأربع عشرة جدة مسألة الزوجات من عمانية فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن أربعين المعبدة على أربعة عشرة توافق الاسباع فيرجعن إلى اثنين ويقى للبنات عمانية وعشرون توافقهن بالسباع فيرجعن إلى اثنين ويقى للبنات عمانية وعشرون توافقهن بالسباع فيرجعن ألى مع أحد الزوجين واحد من أهل الرد أخذ الفاضل كله كأنه أربعين تكن أربعائة وأن كان معهم فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليهم كأمهم عصبة فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسألة لزوج

يعني أن للواحدة من الاخوات الابرينالنصف والاختين فيا زاد الثلثان، فإن كانت الاخت لابوين وآخت أو أخوات لاب فلهن باقي المُلثين وذلك السدس تكلة الثلثين كبنات الابن مع البنات فيما ذ رناه وان لم يكن الهيت أخوات لابويز وكان له اخوات لاب فلمن حكمهن قار احدة النصف وللاختين فما زاد اثناثان وهذا لاخلاف فيه بين أهل العلم ، فإن استكمل الاخوات الابوين الثانين سقط الاخوات اللاب الا أن يكون معهن أخوهن فيمصبهن فيما بقل للذكر مثل حظ الاشبين وخالف ابن مسعود في ذلك ومن تبعه من ما أرا صحابة والفقها. فقال اذا استكمل الاخوات الابوين الثلثين قالباقي للذكور من ولد الاب دون الا الله قان كانت اخت لا بوس وأخرة وأخوات لاب جمل الدناث من ولد الاب الا ضربهن من المقاسمة أو السدس وجعل الباني للذكور كم فعل في والد الابن معالبنات وقدذكر ناه وأما فرض الثانين الاختين فصاعدا والنصف الواحدة المفردة فثابت بقول الله تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن أمرؤ هلك أيس! وألد وله أخت فاما نصف ما ترك ) وهو يرثها أنَّ بكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثنان بما ترك) والمراد بهذه الآيةولد الابوين وولد الاب باجماع أهل العلم، وعن جابر قال: قلت يارسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث (يستفتونك قل الله يفتيكم) الآية رواه أبو داود وروي أن جابرًا اشتكى وعنده سبع أخوات فقال الذي عَلِيْكِيْدُ ﴿ قَدْ أَنْزُلَ اللَّهُ عَزَ وَجَلَّ فِي اخُوانَكَ فَبِينَ لَهُنَ الْنَائِينِ وَمَا زَادَ عَلَى الاثنتينَ في حكمها ﴾ لانه إذا كان الاختين الثلثان فاشلاث اختان فصاعدا واما سقوط الاخوات من الاب ياستكمال والد الابوين الثانين فلان الله تعالى أما فرض للاخوات الثلثين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق مما فرضه

### (باب الجدات)

(مسئلة) قال أبوالقاسم رحمه الله (وللجدة إذا لم تكن أم السدس)

قال أبر بكر بن المنذر أجمع أهل العلم على أن للجدة السدس اذا لمبكن للميت أم ، وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عبامل انها يمزلة الام لأنها تدلي بها فقاءت مقامها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ماروى قبيصة بن ذئيب قال جا.ت الجدة الى أبي بكر تطاب ميرائها فقال مالك في كتاب الله عز وجل شي، وما أعلم لك في سنة رسول الله عن الله الناس، فقال الله عن شعبة حضرت رسول الله عن أعطاها السدس، فقال هل معك غيرك ? فشهد له محمد بن مسلمه فأمضاه لها أبوبكر، فلما كان عمر جاءت الجدة الاخرى نقال مالك في كتاب الله شيء فما كان الفضاء الذي قني به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيءًا ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعنا فهو لكا وأيكما خات به فهو لها، رواء مالك في موطئه وأبر داود والنرمذي وقال: حديث حسن عبيح . وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ماذكرناه، وأجمع أهل العلم على ان الام محيح الجدات من جميع الجهات

الله للاخوات شيء يستحقه ولد الاب فان كانت واحدة من أبوين فلها النصف بنص الكتاب وما بقي من الثنين المفروضة اللاخوات سدس يكمل به المنافان فيكون اللاخوات الاب ولذلك قال الفقهاء لهن السدس تكملة الثنين قان كان ولد الاب ذكورا واناثا فالباقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين ولد الابن مع ولد العاب والدالصاب الافي أن بنت الابن يعصبها ابن أخيها وهو أنول منها وابن عها والاخت من الاب لا يعصبها الا أخرها فلو استكمل الاخوات من الابوين المثنين وثم الاخوات لاب وابن أخ لهن لم يكن الاخوات لاب شيء وكان الباقي لابن الاخ لان ابن الابن واز نزل ابن وابن الاخ ليسباخ في من الابن والمنافزة وابست لهن معهن فريضة مسياة المراد بالاخوات مع البنات عصبة يرثن مافضل كالاخرة وابست لهن معهن فريضة مسياة المراد بالاخوات هما الاخوات من الابوين أو من الاب لان ولد الام يسقطن بالولد وولد الابن وسنذكر ذلك أن شاء الله عنهم واليه ذهب عامة أنفلهاء الاابن عباس ومن تابعه فأنه وي عنه وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة أنفهاء الاابن عباس ومن تابعه فأنه وي عنه عر قصى مخلاف ذلك جعل الاخت النصف ولا شيء الماخت فقيل له أن عمر قضى مخلاف ذلك عبلا لا دت النصف فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله في يريد قوله سبحانه وتعالى والمن المرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فاها نصف ما ترك ) فاما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد والحق فيما ذهب اله المهاب اله الجهور فأن ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لا قضين فيها بقضاء والحق فيما ذهب اله الجهور فأن ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لاقضين فيها بقضاء والحق فيما ذهب اله المهابود قال الهود قال الها نصف ما ترك ) فاما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد

وقد روى ابن بريدة عن أبه ان النبي مَتَنَالِيَّةِ جمل الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ، رواه أبو داود ، وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئا ، ولان الجدة تدلي بالام فسقطت بها كمقوط الجد بالاب وابن الابن به ، فأما أم الاب فأنها أيضا أنما ثوث ميرات أم لانها أم ولذاك ترث وابنها حي، ولو كان ميرانها من جهته ماورثت مع وجوده

(مسئلة) قال (وكذلك ان كثون لم يزدن على السدس فرضا)

أجمع أهل العلم على أن ميراث الجدات السدس وان كثرن وذلك لما روينا من الحبر وان عمر شرك بينهما وقد روي نحو ذلك عن أي بكر رضي الله عنه فروى سعيد ثنا سفيان وهشيم عن بحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الام الميراث دون أم الاب فقال له عبد الرحمن بن سهيل بن حاربة وكان شهد بدرا: يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان مانت لم يرثها ومنعت التي لو مانت ورثها فجعدل أبو بكر السدس بينهما ولائهن ذوات عدد لايشر كهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كازوجات ، وقول الحرقي لم يزدن على السدس فرضا يربد به التحرز من زيادتهن بالرد فانهن بأخذن في الرد زيادة على السدس على ماقد مضي ذكره

رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف و ابنت الابن السدس و ما بقي فللا ختر و ادالبخاري وغيره و احتجاج ابن عباس لايدل على ما ذهب اليه بل يدل على ان الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد و يحن نقول به فان ما يأخذه مم البنت ليسر بفرض و أنما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقدوافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قوله تعالى (وهو يرشها ان لم يكن لها ولد) وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لا شنراطه في توريثه منها عدم الولد وهو خلاف الاجماع. ثم ان النبي عَلَيْكِيْنَ هو المبين المنان و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو انثاث ولو كان المنتان و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو انثاث ولو كان ابنتان و بنت الابن وكان اللاخت الباقي وهو الثاث فان كان معهم أم فلها السدس وبنقى الاخت السدس فان كان معهم أم فلها السدس وبقي اللاخت السدس فان كان معهم أم عالت الى ثلاثة عشر وسقطت الاخت

وفصل) والواحد من والد الام السدس ذكراً كان أو التي فان كانا اثنين فصاعدا فلهم الثاث بينهم بالسوية أما استحقاق الواحد من ولد الام السدس فلاخلاف فيه ذكراً كان أو انتي لقول الله تعالى وان كان وجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلمكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا في الثلث) يعني ولد الام باجماع أهل العلم وفي قراءة سعد وعبد الله (وله اخ أو أخت من أم) وأما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الله كر على الاشي لقول الله ولهم شركا. في الثلث) وقال في آية اخرى (وان كانوا أخوة رجالا ونسا، فلاذكر مثل حظ الانثيين) ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فاكل واحد عنهما السدس) فسوى بين الذكر والانثى ولذا قول الثه ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فاكل واحد عنهما السدس) فسوى بين الذكر والانثى

( فصل ) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الام وأم الاب وكذلك ان علما وكانتا في القرب سواء كام أم أم وأم أم أب الا ماحكي عن داود أنه لا يورث أم أم الاب شيئا لانه لا يرثها غلائم ثه ولانها غير مذكورة في الحبر

ولنا أن النبي عَلَيْكِيدُ أعطى ثلاث جدات ومن ضرورته أن يكون فيهن أم أم الاب أو من هي أعلى منها وما ذكره داود فهو قياس وهو لايقول بالقياس ثم هو باطل بام الام فانها ترثه ولا برثها ، وقوله ليست مذكورة في الخبر قلنا وكذلك أم أم الام واختلفوا في توريث ما زاد عليهما فذهب أبو عبد الله الى توريث ثلاث جدات من غير زيادة عليهن وروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنه-م ، وروي نحوه عن مسروق والحسن وقنادة ، وبه قال الاوزاعي واسحاق ، وروي عن سعد بن أبي وقاص ما يدل على أنه لا بورث أكثر من جدتين . وحكى ذلك عن أبي بكر ابن عبد الله بن عوف وربيعة وابن أبن عبد الله بن عوف وربيعة وابن ابن عبد الرحن بن الحارث بن هشام وسليمان بن يسار وطلحة بن عبد الله بن عوف وربيعة وابن ابن عبد الله بن عوف وربيعة وابن المنافق في القديم ، وحكي عن الزهري أنه قال لا لا المنافق في القديم ، وحكي عن الزهري أنه قال لا نعلم ورث في الاسلام إلا جدتين . وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أور بركعة فعامه ان مسعود فقال سعد أتعيني وأنت أورث ثلاث جدات؟

وروي عن ابن عباس أنه ورث الجدات وإن كثرن اذا كن في درجة واحدة الا من أدات باب غير وارث كام أب الام ، قال ابن سراقة وبهذا قال عامة الصحابة إلا شاداً واليه ذهب الحسن وابن

وقوله ( فهم شركا. في الثلث ) من غير تفضيل يقضي التسوية ببنهم كما لو وصى لهم بشيء أو اقر لهم به وأما الآية الاخرى فالمراد بها والد الابرين ورالد الاب بدايل أنه جعل الواحدة النصف واللائمتين الثائين وجعل الاخ برث اخا. الكل وهذا مجمع عليه فلا عبرة بتول شاذ

(نصل) في الحجب قال رحمه الله ( يسقط الجد بالآب وكل جد بن هو اقرب منه )

قال ابن المنذر اجمع اهل العلم من أصحاب رسول الله على أن الجد أبا الاب لا محجبه عن الميراث غير الاب و كذلك كل جد بسقط عن هو أقرب منه لانه يدلي به فهو كاسقاط الجد بالاب و تسقط الجدات بالام . قال ابن المنذر أجمع اهل العلم على أن الجدة السدس اذا لم يكن الميت أم ولاتهن أمهات فسقطن بالام كا يسقط الاب الجد و بسقط ولد الابن بالابن لانه إن كان أباه فهو يدلي به وإن كان عمة فهو أقرب منه فسقط به كا يسقط الجد بلاب وإن كان عمة فهو أقرب منه لقوله عليه الصلاة والسلام عما لحقوا الفرائض بأهلها فها بقى فلاولى رجل ذكر ع

(مَسئلة) (ويبسقط ولد الابه بن بثلاثة بالابن وابنه والاب)

أجمع أهل العلم على ذلك بحمد الله ذكره ابن المنذر وغيره والأصل في هذا قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرة هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرسما إن لم يكن

سهر بن والثوري وأبو حنينة وأصحابه وهو رواية المزني عن الشافعي رضي الله عنه وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمى ثلاث جدات متحاذيات ثم قال وإن كثرن فعلى ذلك واحتجوا بأن الزائدة جدة أدات بوارث فوجب أن ترث كاحد الثلاث

ولنا ماروى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي عليك ورث ثلاث بدات ثنين من قبل الاب وواحدة من قبل الام ، وأخرجه ابو عبيد والدارقطني

وروى سعيد أيضا عن ابراهيم أنه قال كانوا يرثون من الجدات الاثا انتين من قبل الاب واحدة من قبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث وأنه لايرث أكثر منهن: وإذا ابت هذا قان الوارات هي أم الام وإن علت درجتها وأم الاب وأمهانها وإن علت درجتهن وأم الجد وأمهانها ولا نرث أم أب الجد ولا كل جدة أدات بأكثر من الانة آبا. وهؤلاء الجدات المختلف فيهن وأجع أهل الدلم على أن الجدة المدلية بأب غير وارث لانرث وهي كل جدة أدلت باب بين أمين كام أبي الام الا ماحكي عن ابن عباس وجابر من زيد ومجاهد وابن سيرين أمم قالوا ترث وهو قول شاذ لا نعلم اليوم به قائلا وايس بصحيح فانها تدلي بغير وارث فلم ترث كالاجانب وأمثلة ذلك ، أم أم وأم أب السدس بينهما اجماعا، أم أم أم وأم أب أب وأم أبي أب وأم أبي أمالسدس بينهما اجماعا، أم أم أم وأم أب وام أبي أب وأم أبي أمالسدس بينهما اجماعا، أم أم أم وأم أم أب وحدها ولا زرث الرابعة إلا في قول شاذ عن ابن عباس ومواقتيه فانه الاولبين وعند دارد هو الاولى وحدها ولا زرث الرابعة إلا في قول شاذ عن ابن عباس

لها ولد ) الآية والمراد بذلك الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب بغير خلاف ببن أهل العلم وقد دل ذلك على قوله تعالى ( وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) وهذا حكم العصبة فاقتضت الآية أنهم لاير ثون مع الولد والوالد لان الكلالة بن لاولد له ولا والد خرج من ذلك البنات والام اقيام الدليل على ميراثهم معهما بقو فيما عداهما على ظهره فيسقط ولد الابدين ذكرهم وأشاهم باشلانة المذكورين وإن نزل ولد الابن ولم الاب لانهم يدلون به والابن لانهم يأخذون الفاضل عن فرض البنات والابن لانهم يأخذون الفاضل عن شيء وكذلك ابن الابن وإن نزل لانه ابن وبسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابدين لما روى على رضى الله عنه أن رسول الله على الذبي وأمه دون أخيه لابه . أخرجه الترمذي الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل أضاء لابيه وأمه دون أخيه لابه . أخرجه الترمذي

( مسئلة ) ( ويسقط ولد الام بأربعة بالولد ذكراً كان أو أنى وولد الابن والاب والجد )

أجمع على هذا أهل العلم فلا لعلم أحداً خالف فيسه إلا رواية واحدة شذت عن إن عباس في أبوين وأخوبن لام للام الثلث والاخوين النات وقيل عنه لها ثلث الياقي وهذا بعيد جداً فانه يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يورثهم مم الاب ?ولا خلاف بين سائر أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يورثون مم الاب? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى (وإن كان رجل يورث كالالة او امزأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا، في الثاث والمراحبهذه

وموافقيه أم أم أم أم وأم أم أم أب وأم أم أبي أب، وأم أبي أبي أبوأم أم أبي أم وأم أبي أم وأم أبي أم وأم أبي أم أم وأم أبي أبي أب أم وأم أبي أبي أم أم وأم أبي أم أم أبي أبي أم أم الدراك وأم أبي أم أب السدس اللاولى عند داود واللاوابين عند مالك وموافقيه ولللازيم اللاول عند أبي حنيفة وموافقيه وتسقط الاربع الباقيات إلا في الرواية الشاذة عوفي الجملة لايرث من قبل الام إلا واحدة ولا من قبل الاب الا اثنتان وهما الله أن جاء ذكرهما في الحبر إلا عند أبي حنيفة وموافقيه فانه كاما علون درجة زاد في عددهن من قبل الاب واحدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإن كان بعضهن أفرب من بعض كان الميراث لاقربهن )

أما إذا كانت احدى الجدتين أم الآخرى فأجم أهل العلم على أن الميراث القربي تسقطالبعدى بهما على أن الميراث المعدى في قول عامتهم بهما على وأن كانتا من جهتين والقربى من جهة الام فالميراث لهما وتحجب البعدى في قول عامتهم الاماروي عن ابن مسعود وبحبي بن آدم وشربك أن الميراث بينها، وعن ابن مسعود أن كانتا من جهتين فها سواء وإن كانتا من جهة واحدة فهو القربى يعني به أن الجدتين من قبل لابإذا كانت إحداهما أم الاب والآخرى أم الجد سقطت أم الجد بام الاب وسائر أهل العملم على أن القربى من جهة الام تحجب البعدى من جهة الاب فهل تحجب البعدى من جهة الام فمن احدفيها وايتان (إحداهما) أنها تحجبها ويكون الميراث القربى وهذا قول على عليه السلام وإحدى فمن احدفيها وايتان (إحداهما) أنها تحجبها ويكون الميراث القربى وهذا قول على عليه السلام وإحدى

الآية الاخ والاخت من الام باحاع أهل العلم . وفي قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أوأخت من أم) والدكلالة في قول الجهور من ايس له والد والا والد فشرط في توريثهم عدم الوالد والوالد والوالديشتمل على الذكر والانثى والوالد يشمل الاب والجد وولد الابن ولد

(فتصل) واختلف أهل العلم في الكلالة فقيل الكلالة اميم للورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص عليه أحمد وروي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال الكلالة من عدا الوالد والولد واحتج من ذهب الى هذا بقول الفرزدق في بنى أمية :

ورثتم قناة الحجد لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم والدوالوالد وقد واشتقاقه من الاكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه فكان الورثة ما عدا الولد والوالد وقد أحاطوا بالميت من حوله لامن طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الولدوالوالد فهما طرفا الرجل فاذا ذها كان بقية النسب كلالة قال الشاعر:

فكيف باطرافي إذا ما شتمتني في وما بعد شنم الوالدين صلوح وقالت طائمة الكلالة الميت نفسه الذي لا والدله ولاوالد بروى ذلك عن عر وعلي وابن مسعود وقيل الكلالة قرابة الام واحتجوا ببيت الفرزدق الذي أنشدناه عنى إنكم ورثم الملك عن آبائكم لاعن أمهاتكم وبروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لاولد له ولا والد كلالة ويسمى وارثه كلالة

الروايتين عن زيد وبه قال ابو حنيفة وأصحابه وأهل العراق وهو قول الشاني ، والرواية الثانية عن أحد هو بينهما وهي الرواية الثابة عن زيد وبه قال مالك والارزاعي وهو القول الثاني قشاني رضي الله عنه لان الاب الذي تدلي به الجدة لا يحجب الجدة من قبل الام قاتي تدلي به أولى أن لا يحجبها وبهذا فارقتها القربي من قبل الام قانها تدلي بالام وهي تحجب جميع الجدات

ولنا أنها جدة قربى فتحجب البعدى كالتي من قبل الأم ولان الجدات عهات برئن ميرا الواحداً من جهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لأقربهن كالآباء والابناء والاخوة والبنات وكل قبيـل إذا اجتمعوا فالميراث لاقربهم ، وقولهم ان الاب لا يسقطها قلما لانهن لايرئن ميراثه انما يرئن ميراث الامهات لكونهن أمهات ولذلك أسقطتهن الام والله أعلم

﴿ مسائل﴾ من ذلك أم أم وأم أم أب المال الأولى إلا في قرل ابن مدعود هو ينهما: أم أبوأم أم أم المال الاولى في قول الخرقي ، وفي الرواية الاخرى هو عينهما أم أب وأم أم وأم جد المال الاوليين في قول الجميع إلا في قول شريك وموافقيه هو بينهن: أم أب وأم أم وأم أم أم وأم أبي أب هو اللاوليين في قول الجميع

( فصل ) إذا اجتمعت جدة ذات قرابتين مع أخرى فقياس قول أبي عبدالله أن السدس بينهما الثلاثا لذات القرابتين ثدنا. واللأخرى ثلثه كذبك قال ابو الحسن التميمي وأبو عبدالله المرني والهلها

والآيتان في سورة النداء المراد بالكملالة فيهما المبت ولا خلاف في أن اسم الكملالة يقع على الاخوة من الجهات كلها وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف الميراث ? أما يرثني كلالة فجعل الوارث هو الكملالة ولم يكن لجابر يواثد والد ولا والد، وعمن ذهب الى انه يشترط في الكملالة عدم الواد والوائد زيد وان عباس وجابر من زيد والحسن وقتادة والنخعي واهل المدينة والبصرة والدكونة ويروى عن ابن عباس أنه قال الكملالة من لا ولد له، ويروى ذلك عن عمر والصحيح عنهما قول الجماعة

#### ﴿ باب العصبات ﴾

أخذا ذلك من قوله في توريث المجوس بجميم قراباتهم وهذا قول بحبي بن آدمو الحسن بن صالح ومحمد ابن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشريك ، وقال الثوري والشانبي زضي الله عنه وابو يوسف السدس بينهما نصفان وهو قياس قول مالكلان القرابتين إذا كاننا من جهة واحدة لم برث بهما جميعا كالاخ من الاب والام

ولذا أنها شخص ذرقرابتين نرث بكل احدة منهما منفردة ولا يرجح بها على غيره فوجب أن يرث بكل واحدة منهما كان العم إذا كان أخا أو زوجا عوفارق الاخ من الابوين فانه رجح بقرابتيه على الاخ من الاب ولا بجمع بين الترجيح بالقرابة الزائدة والتوريث بهافاذاوجد أحدهما انتفى الآخر وهمنا قد أنتنى الترجيح فيثبت التوريث، وصورة ذلك أن يتزوج ابن ابن الرأة بنت بنتها فولد للمما ولا متكون المرأة أم ام أمه وهي له أم أبيه وان تزوج ابن بنتها بنت بنتها فهي أم أم أمه وأم أبيه وان أدلت الجدة بثلاث جهات ترث بهن لم يمكن أن يجتمع معها جه ق أخرى وارثه عند من لا يورث أكثر من ثلاث

﴿مُسَمُّلُهُ﴾ قال (والجدة أرثوابنها حي)

وجملته ان الجدة من قبل الاب اذا كنان ابنها حيا وارثا فأن عمر وابن مد هود وأباموسي وعمران

و أقربهم الآبن ثم أبنه وأن نزار لأن الله سبحانه قال ( بوصيكم الله في أولادكم ) والعرب تبدأ بالأهم فالاهم ، ثم الاب لان سائر العصبات يدلون به ، ثم المد أبو الاب وإن علالانه أب مالم يكن اخوة لاب أو لابوين قان اجتمعوا فاهم فصل مفرد قد ذكرناه وذكرنا اختلاف أهل العلم في ذلك وفي كيفية قوريثهم ، مه ثم بنو الاب وهم الاخوة ، ثم بنوهم وإن نزلوا، ثم بنو الجد وهم الاعمام وإن نزلوا تم أعمام الاب ثم أبناؤهم ثم أعمام الجد ثم أبناؤهم كذلك أبداً لا موث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منهم وإن نزلت درجتهم لما ذكرنا من الحديث وأولى ولد كل أب أقربهم اليه قان استووا فأولاهم من كان لا بوين لما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه وهذا كله مجمع عليه

﴿ مسئلة ﴾ ( فاذا انقرضالعصبة من النسب ورث المولى المعتق ثم عصبانه الاقرب قالاقرب القوله عليه الصلاة والسلام « المما الولاء لمن أعتق » وسنذكر. في بابه إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ ( وأربعة من الذكور يعصبون أخوانهم فيمنعونهن الفرضويقة سمون ماورثوا الذكر مثل حظ الاثبين وهم الابن وابنه والاخ من الابوين والاخ من الابوين عداهم من العصبات)

بنفرد الذكور بالميراث دون الانت وهم بنو الاخوة والاعمام وبنوهم وذلك المول الله تعالى ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى ( فان كانوا اخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الانثيين ) فتناولت ولد الابوين وولد الاب

ابن الحصين وابا الطنيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها ، وبه قال شريح والحسن وأبن سيرين وجار بن زيد رالعنبري واسحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب احمد بن حنبل رضي الله عنه وقال زيد بن ثابت لا ترث وروي ذلك عن عنمان وعلي رضي الله عنها وبه قال مالك و ثوري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والشافي وابن جابر وأبو ثور وأسحاب الرأي وهو رواية عن أحمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في توريعها مع ابنها إذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به عواحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به عواحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به فلا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

وانا ما روى ابن مسهود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله على السدس أم أب مع ابنها وابنها حي ، أخر جه الترمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن الفظه أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها ، وقال ابن سير بن أول جدة أطعمها رسوا، الله على الله الله الله أب مع ابنها ، ولان الجدات أعهات يوثن ميراث الام لاميراث الاب فلا محجبن به كأمهات الام ( مسائل ذاك ) أم أب وأب لها السدس والباقي له وعلى القول الآخر الكل له دونها ، أم أم وأم اب وأب السدس الم الام والباقي للاب وقيل لام الام نصف السدس والبقى اللهب لو عدم لم يكن لام الام الا نصف السدس فلا يكون لها مع وجوده إلا ماكان والبقى اللاب الم عدمه ، والاول أصح لان الاخرة مع الابوين محجبون الام عن نصف ميراتها ولا يأخذون لها مع عدمه ، والاول أصح لان الاخرة مع الابوين محجبون الام عن نصف ميراتها ولا يأخذون

وانما اشتركوا لان الرجال والنساء كلهم وارث فلو فرض النساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على الذكر أو مساواتها إياء أوا- تماط بالكلية فكانت المقاسمة أولى وأعدل، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهـل الميراث قانهن لدن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلا يرثن مع اخوتهن شيئا وهـذا لاخلاف فيه بحمد الله ومنه

﴿ مسئلة ﴾ ( وابن ابن الابن بعصب من بازائه من أخوانه وبنات عمه وبنات عم أبيه على كل حال اذا لم يكن لهن فرض ويسقط من هو أنرل منه كبناته وبنات أخيه وبنات ابن عمه وكاما نزلت درجته زاد فيمن يعصبه قبيل آخر )

فلو خاف الميت خمس بنات ابن عضهن أنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان للعليا النصف وللثانية السدس وسقط سائرهن والباقي للعصبة وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عمها فالمال بينهما على للائة وسقط سائرهن و وإن كان مع الثانية عصبة كان للعليا النصف والباقي بينه وبين النانية على ثلاثة وإن كان مع النائة فللعليا النصف والمنانية السدس والباقي بينه وبين الثانة فلاهليا النصف والمنانية السدس والباقي بينه وبين الثانة والرابعة فلا على أربعة و وإن كان مع الحامسة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية ببنه وبين اثالثة والرابعة والحامسة على خمة و تصح من ثلاثين و وإن كان أنزل من الحامسة فلكذاك قال شيخنا ولا أعلم في هذا خلافابين القائلين بتوريث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال اثلثين فيكذلك قال شيخنا ولا أعلم في هذا خلافابين القائلين بتوريث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال اثلثين

(١) وفى نسخة حِد لم يرثه إلاامه

ماحجبوها عنه بل بتوفر ذلك على الابكذا هبنا: ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لأمالام ثلث السدس والبقى للاب وان كان مع المتحاذيات جدات المججب الاأمه (۱) أب وأم أب وأم امام على قول الخرقي السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط ام الاب، ثم اختاف القائلون بذلك نقبل السدس كله لام ام الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكما فصارت كالمعدومة وقبل بل لها نصف السدس على قول زيد لامه يورث البعدى منجهة الام مع القربي منجهة الاب فكان لها نصف السدس وقبل لاشيء لها لانها انحجبت بأم الاب عالم بالاب فصار المال كله للاب

(مسئلة) قال (والجدات المتحاذيات أن تكون أم أم أم أم أب وأم أني أب و ان كرن فعلى ذلك)

يعني بالمتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة أعلى من الاخرى، ولا أنزل منها لان الجدات انما يوثن كانهن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضهن اقرب من به من فالمراث لاقربهن، فاذا قيل ترك جدتين وارثتين على أقرب المنازل فعما أم أمه وأم أبيه وان قيل ترك ثلاث فهن كاقال الحرق أمام ام وأم أم اب وأم ابي اب، واحدة من قبل الام واثنان من قبل الاب وهما ام أمه وأم ابيدكا وفي درجتهن أخرى من قبل الام غير وارثة وهي ام أبي الام ولايرث

(مسئلة ) (ومنى كان بعض بني الاعمام زوجا أو أخا لأم أخذ فرضه وشارك الباغين في تعصيبهم)
وجملة ذلك أنه اذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فللاخ للام السدس والبرقي بينهما نصفين هذا
قول جمهور الفقها. يروى عن عمر رضى الله عنه ما يدل على ذلك ويروى ذلك عي على وزيد
وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافي ومن تبعهم ، وقال ابن مسعود المال الذي هو أخ من
أم ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطا، والنخعي وابو ثور لانهما استويا في قرابة لاب
وفضله هذا بأم فصارا كاخوين أو عمين أحدهما لابوين والا خر لاب ولان ابن العم لابوين بسقط
ابن العم اللب كذلك هذا قاذا كان قر به بكرنه من والد الجدة قدمه فكونه من والد الام أولى

ولنا أن الاخوة من الام يفرض له بها ذا لم يوث بالتعصيب وهو أذا كان معه أخ من أبه بن أو من أب العلم وما يفرض له به لا يوجح به كا لو كان احدهما زوجاً، ويفارق الاخ من الابوين والعم وأبن العم أذا كانا من أبوين فاله لايفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في إحدى القرابتين ترجيح وفرض

( فصل ) فان كان معهما أخ لاب فالملاخ من الام السددس والباقي اللاخ من الاب وكذلك ان كان معهما اخ لا بوين فان كان ابن عم لا بوين وابن عم هو اخ لام فعلى قول الجمهور اللاخ السدس والباقي اللآخر وعلى قول ابن مسعود المال كناء لابن العم الذي هو اخ لام

أبداً من قبل الام الا واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لاأب فيهن فاحفظ ذلك فان قبل ترك اربعاً فهن امامام وأمامام اب وأم ام ابي اب وأم ابي ابي اب وفي درج بهن أربع غير وارثات، وقد ذكر ناهن فيها تقدم الا أن مذهب احمد لا يورث اكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الاول. ومحتمل قول الحرقي توريثهن وان كثرن ، فعلى هذا الفول كلا زاد درجة زاات جدة وبرث في الدرجة الحامسة خمس وفي السادسة ست وفي السابعة سبع وعلى هذا أبداً ، وقول الحرقي : وان كثرن فعلى ذلك ، محتمل انه ذهب الى توريث الجدات على هذا الوجه وان كثرن. ومحتمل انه أراد وان كثرن فلا يرث إلا هؤلا، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: واحدة من قبل الام واثنتان من يرث إلا هؤلا، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وهما أم امه وأم ابيه وأمها بها ولا يرث جدة في نسبها اب بين امين ولا ثلاثة آبا، ، وان أردت تنزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم أن للمبت في الدرجة الأولى جدتين أم امه وأم أبيه وأمها أبيه جدتين فهما أرام بالنسبة اليه، وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به جدتين فهما أرام بالنسبة اليه، وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به جدتين فهما أرام بالنسبة اليه، وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به أبي هذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كاما علون درجة تضاعف عددهن واحد من أبويه أبرها على هذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كاما علون درجة تضاعف عددهن ولا يرث منهن إلا ثلاث والله أعلم

(فصل) فان كان ابنا عم أحدهما الح لام وبنت أو بنت أبن طائنت أو بدي الابن النصف والباقي الينهما فصفين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس رخ ابن عم من أبوين أخذالباقي كله لذلك وعلى قول أبن مسعود الباقي اللاخ في المسئلتين بدليل أن اللاخ من الابوين يتقدم على اللاخ من الابوين سعيد بن جببر اللاخ من الاب بقرابة الام، و مكي عن سعيد بن جببر أن الباقي لابن ألهم الذي ليس ماخ وأن كان عن أب لانه يرث بالفرابتين ميراثا وأحداً فأذا كان في الفريضة من مججب أخرابة الام بدليل الميثلة المشركة

ولذ الابوين فان قرابة لام ثم يرجح بها ولا يفرض لها فلا تؤثر فيها بحجها وفي مسئلتنا يفرض له ولد الابوين فان قرابة لام ثم يرجح بها ولا يفرض لها فلا تؤثر فيها بحجها وفي مسئلتنا يفرض له بها فاذا كان في الفريضة من بحجها مقطت ولابه لو كان مع ابن العم الذي هو اخ اخ من اب و بنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئا وكان النبت النصف. والباقي الماخ من الاب ولولا البنت لورث بكونه اخا من ام السدس و ذا حجبته البنت مع لاخ من الاب وجب أن تحجبه في كل حال لان الحجب بها لا با لاخ ن الاب وما ذكره سعيد من جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم الحجب بها لا با لاخ ن الاب وما ذكره سعيد من جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم اذا كان زوجا ومعه من بحجب بني العم ، ولا نه برث مير ثا واحداً بل يرث بقرابتيه ميراثين اذا كان زوجا ومعه من بحجب بني العم ، ولا نه برث مير ثا واحداً بل يرث الميراثا واحداً فان قرابة الاملاير ث يها منه دة

## ﴿ باب من يرث من الرجال والنساء ﴾

(مسئلة) قال (ويرث من الرجال الابن ثم ابن الابن وان سفل والابثم الجدوان علا والاخ ثم ابن الاخ والعم ثم ابن العم والزوج ومولى النعمة. ومن النساء البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة)

فهؤلاء مجمع على توريثهم وأكثرهم ثبت توريثه بالسكتاب رااسنة فالابن ثبت ميراثه بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثبين) وابن الابن والابوان ثبت ميراثهما بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) والجد محتمل أن يتناوله قوله تعالى (ولا بويه اكادخل إن الابن في عموم أولادكم. والاخ والاخت من الام ثبت ميرائهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) وولد الابوين والاب ثبت ارثه بقوله تعالى وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وأما ابن الاخ اللابوين أو اللاب والهم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميرائهم بقرل النبي عيسائية هما أبت الفروض فلأولى رجل ذكرة ولم يدخل فيهم ولد الام ولا العم الأم رلا ابنه ولا الحال ولا أبو الام لانهم ايسوا من العصبات وأما المولى المعتق والمولاة نثبت ارشهما بقوله عليه السلام «الولاء أبو الام لانهم ايسوا من العصبات وأما المولى المعتق والمولاة نثبت ارشهما بقوله عليه السلام «الولاء

( فصل ) فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست هذه الواحدة ( والثانية ) في بالت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده لابن الابن دون اخواته ( الثالثة ) في أخوات لاب بن وأخ و اخوات لاب الباقي عنده للاخ دون اخواته (الرابسة) بنت وابن ابن و بنات ابن لبنات الابن الأضر بهن من السدس او المقاسمة (الخامسة) اختلابوين واخوات لاب الاخوات عند الأضر بهن من ذلك (السادسة) كان يحجب الزوجين والام بالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر اللاخ السدس والباقي بنهما وعند ابن مسعود الكل اللاخ وسقط الآخر فان كان أحدهما ابن أخلام فلاشي اله بقرابة الاخوة لان ابن اللاخ اللام من ذوي الارحام ، وإن كان عمان أحدهما خال لام لم يرجح بمؤولا، وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يرجح بها (والثاني) يرجح بها على العم الذي هو س أب فيأخذ المال لانه ابن الجد والجدة والآخر ابن الجد لاغير ، وان كان العم الآخر من أبوير فالمل ببنهما لان كل واحد منهما يدلي بجده وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال اد ابني ابني عم أحدهما خال اد ابني ابني عم أحدهما خال فاما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

( فصل ) ابنا عم أحدهما زوج الروج النصف والباقي بينهما نصنين عند الجميع فان كانالآخر أخا لام فلازوج النصف واللاخ السدس والباقي بينهما أصلهـا من ستة الزوج أربعـة وللاخ اثنان

لمناعتق والجدة أطعمها الذي عَلَيْنِيْ السدس والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى (و لـ كم نصف مانرك أزواجكم) والزوجة ثبت بقوله تعالى ( و لهن الربع بما تركتم )

( فصل ) وجميعهم ضربان ذو فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات إلا الزوج والاخ من الام وإلا الاب والجد مع الابن . والاناث كلهن إذا انفردن عن اخوتهن ذوات فرض الا المولاة المعتقة ولا الاخوات مع البنات . وعدد العصبات الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وإن علا والاخ من الابوبن والاخ من الاب وابناهما وان نزلا والعمان كذلك وابناهما وان نزلا وعما الاب وابناهما كذلك أبدأومولى النعمة . وعدد الاناث ابنات بهنات الابن والام والجدة من الجهتين وان علت عكذلك أبدأومولى النعمة . وعدد الاناث ابنات بهنات الابن والام والجدة من الجهتين وان علت والاخوات من الجهات الثلاث والاخ من الام والزوج والزوجة . ومن لا يسقط محال خدة : الزوجان والا بوان وولد الصلب لا نهم عترن بانف من عروا صلة بينهم وبين الميت محجبهم ومن سواهم من الوراث أغا يت بواسطة سواه في سقط عن هو أولى بالميت منه

#### ~ ﴿ باب ميراث الجد كره

روى ابو داود باسناده عن قنادة عن الحسن عن عمران بن الحصبن أن رجلا أنى النبي عَلَيْكُمْ فقال ان ابن ابني مات فمالي من مراثه? قال «للــُــالسدس، فنما أدبر دعاه فقال (إن للــُــسدساً آخر، افلما

وترجم بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود البقي اللاخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم ثلاثة بني عم أحدهم زوج والاخر أخ لام لذوج النصف وللاخ السدس والبقي بينهم على ثلاثه أصلها من سنة تضرب فيها الثلاثة تكن ثمانية عشر للزوج تسعة والملاخ ثلاثة يبقى سنة بينهم على ثلاثة فيحصل الزوج أحد عشر وهي النصف والتسع والملاخ خمسة وهي السدس والتسع والثالث على ثلاثة فيحصل الزوج أحد عشر وهي النصف والتسع والملاخ خمسة وهي السدس والتسع والثالث التسم سهان ، قان كان الزوج ابن عم من أبوين قالباقي له ، وإن كان هو والثالث من أبوين قالباقي الباقي بينهما، وتصح مرستة الزوج الذلتان و الكل واحدمن الاخرين سدس وعند ابن مسعود أن الباقي بعد قرض الزوج للذي هو أخ من أم

( فصل ) أخوان من أم أحدهما ابن عم فالثلث بينهما والباقي لابن العم وتصح من ستة لابن العم خمسة و للآخر سهم ، ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة إخوة أحدهم ابن عم فالثلث بينهم على ثلائة والباقي لابن العم وتصح من تسعة ، وإن كان اثنان منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة

( فصل ) ثلاثة إخرة لأم أحدهم ان عم رثلاثة بني عم أحدهم أخ لام فاضم واحداً من كل عدد إلى العدد الآخر بصر معك أربعة بني عم وأربعة إخوة فهم ستة في العدد ، وفي الاحوال ثمانية ثم اجعل الثلث للاخوة على أربعة والثلثين لبني العم على أربعـة فتصح من اثنى عشر لكل أخ مفرد

أدبردعاه فقال ه إذلك السدس الآخر طعمة » قال تتادة فلاندري أي شي و و و ثقال قتادة أقل شي و و و البد السدس عوروي عن الحسن أبضاً أن عروضي الله عنه قال: أبكر بعلم ما ورث رسول الله عنها الجد فقال معمن على المعمن على المعمن على المعمن على المعمن على المعمن على الله عنها إذا الرواسيد في سننه قال ابو بكر بن المنذر أجمع أهل الهلم من أصحاب رسول الله عنها إن الجد أبا الاب لا يحجبه عن الميراث غير الاب و أنزلوا الجد في الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع الا في ثلاثة أشياء (أحدها) زوج وأبوان (واشانية) زوجة وأبوان الام ثاث الباقي فيهما مع الابون او الابن والاخلاب وثاث جميع المال لو كان مكن الاب جد (والثانية) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات الابون او اللابن والاخلاف المناف والمناف المناف المناف المناف والمناف والاوزامي والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والا محجومه والمناف والمناف والاوزامي والمناف والا والمناف والمناف والا والمناف والمناف

سهم ولكل ابن عم مفرد سهمان ولكل ابن عم هو أخ للائة فيحصل لهما النصف واللار بعة الباقين النصف، وعلى قول عبد الله للاخوة الثلث والبرقي لا بني العم الذين هما اخوان

﴿ مسئلة ﴾ ( وإذ اجتمع ذو فرض وعصبة بديء بذي الفرض فأخذ فرضه وما بقي العصبة ) لقول رسول الله عَلَيْكِيْرُ ه ألحقوا الفرائض بالهلما فما أبقت الفروض فلأ ولى رجل ذكر » ( مسئلة ) ( وإن استفرقت الفروض المال فلا شيء العصبة )

كروج وأم وإخوة لام وإخرة لا بوين او لاب فلازوج النصف والام السدس والاخوة الام اشلت ومقط سائرهم وإلى هذا ذهب احمد رحمه الله فأسقط الاخوة من الابوين لانهم عصبة ، وقد تم المال بالفروض وبروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي مومى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وابو حنيفة وأصحابه وبحي بن آدم و نعيم بن حاد وابو ثور وابن المنذر وبروي عن عمر وعمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أمهم شركوا بين والمد الأم بن وواد الام في اشات فقسموه بينهم بالسوية للذكر مثل حظ الانتين وبه قال مالك والشانبي وإسحاق لامهم ساووا واد لام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأمهم جيما وإسحاق لامهم ساووا واد لام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأمهم جيما الابوين أو بعض الصحابة لدمر وقد أسقطهم هب ان أبهم كان حماراً فما زادهم ذلك إلا قربا فشرك الابوين أو بعض الصحابة لدمر وقد أسقطهم هب ان أبهم كان حماراً فما زادهم ذلك إلا قربا فشرك

والشافي وأبر يوسف ومحمد لأن الاخ ذكر يعصب أخته نلم يسقطه الجد كالابن ولان ميرائهم ثبت بالكتاب فلا يحجبون الا بنص أو اجماع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون و ولانهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه فان الاخ والجد يدليان بالاب الجد أبره والاخ ابنه وقرابة البنوة لاتنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى فان الابن يسقط تعصيب الاب ولذلك مثله على رضي الله عنه بشجرة أنبت غصنا فا نفرق منه غصنان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه ألى أصل الشجرة . ومثله زبد بواد خرج منه نهر انفرق منه جدولان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه الى الوادي واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي ويتيازي والحقوا الفرائض بأهام الى الاخرائض بأهام وما بقي فلأ ولى عصبة ذكر > والجد أرلى من الاخ بدليل المعنى والحكم أما المعنى فانه لهقرابة ايلاد و بعضية كالاب وأما الحكم فان الفروض اذا ازدحت سقط الاخ دونه ولا يسقط له أحد الا الابءوالاخوة والاخوات يستطون بهم بالاجاع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا الابءوالاخوة والاخوات يستطون بملائح عند الاكثرين ولانه لا يقتل ابن ابنه ولا يحد بنذنه بواحد منهما يواحد منهما يو ويد الاب بسقطون بهم بالاجاع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا ولا يقطع بسرقة ماله ويجب عليه نفذته ويمنع من دنع زكاته اليه كالاب سوا، فدل ذلك على قوته عان قول فيل فالحديث حجة في نقدم الاخوات لان فروضهن في كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في نقدم الاخوات لان فروضهن في كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في نقدم الاخوات لان فروضهن في كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في نقدم الاخوات لان فروضهن في كناب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن

بينهم ، وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضة جمعت ولد الاب والام وولد الام وهم من أهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن برث ولد الاب والام كا لو لم يكن فيها زوج

ولذا قول الله تمالى ، وإن كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أ كبر من ذلك فهم شركا. في الثات، ولا خلاف في انالمراد مهذه الآية ولد الام على الخصوص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس وهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى وهي قوله ( فأن كانوا إخرة رجالا ونسا. فلاذكر منل حظ الاثمين ) مرادمهذه الآية سائر الاخوة والاخرات وهم يسوون بهن ذكرهم وأناهم وقوله عليه الصلاة والسلام هالحقوا الفرائض بأهلها فما بتي نلاولى رجل ذكرة ومن شرك فلم يلحق الفرائض بأهلها، ومن جهة المعنى أن ولد الابوين عصبة لا فرض لهم وقد تم المال بالفروض فوجب أن يسقطوا كما لو كان مكان ولد الابوين ابنتان وقد الاجباع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين الإختص الواحد من ولد الام بالثاث والمائة السدس الباقي لكل واحد منهم عشر عشره فاذا جاز أن ينقص ولد ابرين عن ولد الام هذا النقص كله فلم لا يجرز اسقاطهم بالاثنين ، وقولهم تساووا في قرابة الام قذا الم فلنا الم إلى المنتق والشرح الكبير) ( الجزء السابع ) قرابة الام قذا المنتق والشرح الكبير) ( المختود السابع ) ( المجزء السابع ) ( المختود المختود المحتود الم

و بكون المجد ما بقي، فالجواب ان هذا الخبر حجة في الذكور المنفر دين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجديم ولا فرض لولد الاب مع الجد لا نهم كلالة والمسكلالة أسم الوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض. حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ودايل كونه أبا قوله تعمل (ملة أبيكم ابراهيم) وقول يوسف (وانبعت الة آباني ابراهيم وإسحاق ودايل كونه أبا قوله (كا أنها على أبويك من قبل ابراهيم وإسحاق) وقال النبي ويتياتي والراموا بني امعاعيل فان أبا كم كان راميا ٤ وقال هسما ابو العرب وحام ابو الحبش، وقال هشمن بني النضر بن كذا الانقفوا أمنا ولا ننفى من أبينا، وقال الشاعر

إنا بني نهشل لاندعيلاب عنه ولا هو بالابناء يشربنا

فوجب أن يحجب الآخرة كالاب ألحترقي ، يحتى هذا ان ابن الابن وإن سفل يقوم مقام أبيه في الحجب كذلك أبو الاب يقوم مقام ابنه واذلك قال ابن عباس الا يتقي الله زيد ? يجعل ابن الاب ابنا ولا يجعل أبا الاب أباء ولان بينهما إيلاداً و بعضية وجزئية وهو يساري الاب في أكثر أحكامه فيساويه في هدذا الحجب يحققه ان أبا الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولو كانت قرابة الجد والاخ واحدة لوجب أن يكون ا و الجد مساويا لبني الاخ لتساوي درجة من أدليا به والله أعلم ولا تذريع على هذا القول لوضوحه

فارقوهم بكونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهدا الذي افترقوا فيه هو المقتضي لتقديم ولد الام على وتأخير ولد الابوين فان الشرع ورد بتقديم ذي الفرض وتأخير الهصبة ولذلك يقدم ولد الام على ولد الابوين في المسئلة المذكورة وشبهها وهلا إذ تسادوا في قرابة الام شاركو ا الاخ من الام في سدسه فاقتسموه ببنهم ولانه لو كانت قرابة الام مستقلة بالميراث مع قرابة الاب لوجب أن يجتمع لهم الفرض والتعصيب كقولنا في أخ من أم هو ابن عم ولوجب أن يشاركوا ولد الام في الثلث في كل موضع وينفردوا بانمصيب فيا بقيء ولا خلاف في أنهم لا بشاركونهم في غيرهذا الموضع، ويلزمهم أن يقولوا في زوج وأخت لابو ن وأخت لاب مها أخوها إنه يسقط لاخ وترث أخته السدس لان قربتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لا يحجبها فهلا عدوه حماراً وورثوا أخته ما كانت ترث عند عدمه ؟ وماذ كروه من القباس طردي لامعنى تخته، قال المنبري انقياس ماقال علي والاستحسان ما قال عبر وماذ كروه من القباس طردي لامعنى تخته، قال المنبري انقياس ماقال علي والاستحسان المجرد ما قال عبر وضع للشرع بلا أي والتحكم من غير دليل ولا يجزز الحكم به معمدم المهارض فكيف وهو في مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس أقال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه وهو في مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس أقال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه هينا مع تخطئة الذاهبين اليه في غير هذا الموضع ، وقوله من استحسن فقد شرع ولا أظنه اعتمد في هينا إلا لموافقة ذيدبن ثابت فانه انبعه في جميع الفرائض وموافنة كتاب الله تعالى وسنة رسوله أولى

(فصل) اختلف القائلون بتوريثهم معه في كيفية توريثهم فيكان علي رضي الله عنه يفرض للاخوات فروضهن والباقي للجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيغرضه إذ فان كانت أخت لأ بوين وأخوة لأب فرض للاخت النصف وقاسم الجد الاخرة فيا بتي الا أن تنقصه المقاسمة من السدس فنفرضه له ، فان كان الاخوة كام عصبة قاسمهم الجد إلى السدس ، فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المفاسمة ولا يعتد بهم، وان انفرد ولد الاب قاموا مقام ولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المفاسمة ولا يعتد بهم، وان انفرد ولد الاب قاموا الاخوة إلى اللك فان كان مهم أصاب في الحف أعلى أعواب الفرائض فرائضهم عم صنع صنيع ذبد في إعطاء الجد الأحظ من المفاسمة أو ثلث الباقى أو سدس جميع المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به بعد أصحاب بقول على الشمي والمنحي والمفيرة بن المفسم وابن أبي لبلى والحسن بن صالح، وذهب إلى قول ابن مسعود مسروق وعلمة وشريح، وأما مذهب زيد فهو الفدي ذكره الحرقي وسنشرحه إن شا. الله مسعود مسروق وعلمة وشريح، وأما مذهب زيد فهو الفوي ذكره الحرقي والنخي والمجاج بن أرطاة واليه ذهب أحد وبه قال أهل المدينة وأهل الشام والثوري والاوزاعي والنخي والمجاج بن أرطاة وماك والشافي وأبو يوسف ومحد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين في هذه المسئلة عصبة من ولد الاب سقطوا ولم يورثهم أحد من أهل الدلم فيا علمنا لانهم لم يشاركوا ولد الام في قرابة الام

( فصل ) وتسمى هذه المسئلة المشركة والجارية إذا كان فيها إخوة لأ بوين وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أوجدة وابنان فصاعداً من ولد الام وعصبة من ولد الابوبن وإنما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين والد الاب بن وولد الام في فرض ولد الام فقسمه ببنهم بالسوية وتسمى الحارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الاب بن فقدال بعضهم يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حاراً ليست أمنا واحدة ? فشرك بينهم وقيل قال ذلك بعض الصحابة فسميت الحارية لذلك والله أعلم

و فصل ) إذا قيل اصرأة خانت اما وابني عم أحدهما زوج والآخر أخلاً موثلاثة إخوة مفترقين قبل هذه المشركة: قازوج النصف و للامالسدس واللاخوين من الام انثلث وسقط لاخوان من الابوين أو الاب،ومن شرك جعل اللاخ من الابوين التسم واكل واحد من الاخرين اللام تسما

ومن مسائل ذلك زوج وأم واختان لأم وأخ لا بربن تصح من سنة ومن شرك فهي من عالية عشر : زوج وجدة وأخ وأخت لا بربن كالني قبلها ، ومن شرك فهن اثنى عشر زوج وجدة وأخ وأخت لام وأخ وأخت لا بوبن كالني قبلها ، ومن شرك فهن اثنى عشر زوج وأم وآخوان وأخوان وثلاث أخوات لابوين أو لأب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروخ ) ( ولو كان مكانهم أخوات لا بوين أو لأب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروخ )

(مسئلة) قال ابو القاسم (ومذهب ابي عبد الله رحمه الله في الجد قول زيد بن ثابت رضى الله عنه واذا كان اخوة واخوات وجد قاسم الجد بمنزلة اخ حتى يكون الثلث خيراً فاذا كان الثلث خيراً له اعطي ثلث جميع المال)

وجملة ذلك أن مذهب زيد في الجد مع الاخرة والاخوات اللابوين أو للاب أنه يعطيه الأحظ من شيئين أما المقاسمة كأنه أخ وأما ثلث جميع المال. فعلى هذا أن كان الاخوة اثنين أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالثلث والمقاسمة سوا، فاعطه ما شئت منها وأن نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظ له فقاسم به لاغير وأن زادوا فالثلث خير له فاعطه إباه وسوا، كانوا من أبأو من أبوين، وأن اجتمع ولد الابوين وولد الاب فأن ولد الابوين يعادون الجد بولد الاب وبحتسبون بهم عليه ثم ما حصل لم أخذه منهم ولد الابوين إلا أن يكون ولد الابوين أختا واحدة فتأخذ منهم عام نصف المال ثم مافضل فهو لهم ولا يمكن أن يفضل عنهم أكثر عن السدس لان أدني ما للجد الثلث وللاخت النصف والباقي بعدها هو السدس

يه في إذا كان مع الزوج والام والاخوة من الام أخوات أو اختين لا بوين أولا بعالت الى عشرة لان أصلها من سنة الزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم واللاخوة الام الثاث سهمان واللاخوات الثلثان أربعة فتصير عشرة وسميت ذات الفروخ لانها عالت بثلثيها وهي أكثر ما تعول اليه الفرائض شبهت الاربعة الزائدة بالفروخ والسنة بالأم وتسمى الشربحية لان رجلا أتى شريحا وهوقاض بالبصرة فقال له مانصيب الزوج من زوجته ? فقال النصف مع غير الولد والربع مع الولد فقال ان امرأني مانت وخلفتني وأمها وأختيها لابيها وأمها فقال لك اذا ثلاثة من عشرة فخرج الرجل من عنده وهو يقول لم أر كفاضيكم قلت له مايصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي عنده وهو يقول لم أر كفاضيكم قلت له مايصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي كمتم القصة وتشيع الفاحشة

(فصل) ومعني العول ازدحام الفرائض محيث لا يتسم لها المال كهذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كا يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص لضيق ماله عن وقائهم ومال الميت بين أرباب الديون اذا لم يف بها والثلث بين أرباب الوصايا إذا عجز ، وهمذا قول عامة الصحابة ومن معهم من العلما، يروى ذلك عن عمر وعني والعباس وابن مسعود وزيد وبه قال مالك في إهل المدينة والثوري في أهل العراق والشافعي وأصحابه و نعيم بن حاد وأبوثور وسائر أهل العلم الا أن ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها فنقل ذلك عن محد بن الحنفية ومحد بن علي

أما كونه لا ينقص عن سدس جميع المال فلا أنه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى في غيرهم أولى، وأما إعطاؤه ثلث الباقي إذا كان أحظ له فلا نله الثاث مع عدم الفروض فما أخذ بالفرض فكأ أنه ذهب من المال فصار ثلث الباقي عنزلة ثلث جميع المال، وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها. فعلى هذا متى زاد الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث فلاحظ له في المقاسمة ومتى نقصوا عن ذلك فلاحظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض على النصف فلاحظ له في

ابن الحسين وعطماً، وداود فأمهم قالوا لا تعول المسائل فروي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم من شاء باهلته أن الممائل لاتعول ان الذي أحصى رمل عالج عدداً أعدل من أن بجعل في مال نصناً و نصفاً وثلثا هذان نصفان ذهبا بالمال قابن موضع الثلث ﴿فسميتهذه مسائل المباهلة لذلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عمر رضي الله عنه فجمعالصحابة للمشورةفيها فقال العباس رضي الله عنه أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم فاخذ به عمر وانبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لقيت زفر بن أوس البصري فقال نضى الى عبد الله بن عباس فستحدث عنده فأتيناه فتحدثنا عنده فكان من حديثه أن قال سبحان الذي أحمى رمل عالج عدداً ثم يجمل في مال نصفا ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمال فأين موضع الثلث وثم و لله لو قدموا من قدمه الله وأخروا منأخره الله ماعالت فريضة أبدا، فقال: فو فمن الذي قدمه ومن الذي أخره الله? فقال الذي أهبطه من فرض الى فرض فذلك الذي قدمه والذي أهبطه من فرض الى ما بقى فذلك الذي أخره الله ، فقال زفو فمن أول من أعال الفرائض؟ قال عمر بن الخطاب فتلت الا أشرت عليه فتال هبته وكان امرأ مهيبا. قوله من اهبطه الله من فريضة الى فريضة فذلك الذي قدمه الله يريد ان الزوجين والام لكل واحد منهم فرض ثم محجب الى فرض آخر لا ينقص منه وأما من اهبطه من فرض الى ما بقي يريد البنات والاخوات فأنهن يفرض لهن فاذا كان معهن أخوتهن ورثوا بالتعصيب فكان لهم ما بتي قل أوكثر فكان مذهبه أن الفروض اذا ازدحت ود النقص على البنات والاخوات

ولنا أن كل وأحد من هؤلا. لو انفرد أخذ فرضه فاذا ازدحوا وجب أن يقتسموا على قدر

ثلث مابقي، وأن نقصت عن النصف فلاحظ له في السدس وأن كان الفرض النصف فحسب استوى السدس وثلث الباقي وأن كان الاخوة النين أستوى ثلث الباقي والمقاسمة

هو مسئلة كه قال ( ولا ينقص الجد أبداً من سدس جميع المال او تسميته اذازادت السهام) هذا قول عامة أهل الهم إلا أنه روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب إلى على في ستة إخرة وجد فكتب اليه اجعل الجد سابعهم وامح كتابي هذا، وروي عنه في سبعة إخرة وجد أن الجد ثانهم وحكى عن همران بن حصين والشعبي المقاسمة إلى نصف سدس المال

وانا أن الجد لا ينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميراثاً من الاخوة فانهم يسقطونهم فلا أن الجد لا ينبغي أن ينقص منه ، فلا نلاينقص عنه مع الاخوة أولى ، ولان النبي عَيِّنَا أله أمم الجد السدس فلا ينبغي أن ينقص منه ، وأما قوله أو تسميته إذا زادت السهام فانه يعني إذا عالمت المسئلة فانه بسمى له السدس وهو ناتص عن السدس . ألا ترى أنا نقول في زوج وأم وابنتين وجد له السدس ونعطيه سهمين من خمسة عشر سهما وهما ثلثا الحس . ومتى أفضت المسئلة إلى العول سقط الاخوة والاخوات إلا في الاكدرية ولا ينقص الجد عن السدس الكامل في مسئلة يرث فيها أحد من الاخوة والاخوات

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان اخ لاب وام وأخلاب وجد قاسم الجد الاخ للاب والام

الحقوق كاصحاب الديون والوصايا ، ولان الله تعالى فرض للاخت النصف كا فرض للزوج النصف وفرض للاختين الثاثين فم فرض للاختين للام الثلث فلابجوز اسقاط فرض بعضهم مع نص الله تعالى عليه بالرأي والتحكم، ولا يمكن الوقاء بها فوجب أن يتسار وافي النتص على قدر الحقوق كالوصايا والديون ويلزم ابن عباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم واخوان من أم فائت حجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلاثة من الاخوة وان نقص الاخوبن من الام ردالنقص على من لم يهبطه المؤمن من فرض الى ما بقي وان أعال المسئلة رجم الى قول الجماعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا عباس ولا نعلم خلافا ببن فقهاء العصر في القرل بالعول بحمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف أبن عباس الصحابة في خمس مسائل اشتهر قوله فيها (إحداها) زوج وأبوان (والثانية) أمرأة وأبران للام ثلث الباقي عندهم وجمل هو لها ثلث المال منها (الثالنة) لا يحجب الام الا بثلاثة أخوة (الرابعة) لم يجمل الاخرات مع البنات عصبة (الحامسة) لم يعل المسائل فهذه الحنس صحت الرواية عنه فيها واشتهر القول عنه بها وشذت عنه دوايات سوى هذه ذكرنا بعضها فيما مضى .

والاخ للاب على ثلاثة اسهم، ثمرجع الاخ للاب والامعلى مافي يد أخيه لابيه فاخذه)

قد ذكرنا أن الجد يقاسم الاخوة كأخ مالم تنقصه المقاسمة عن الثلث وأن ولد الابوين يعادون الجد برلد الاب ثم يأخذون ما حصل لهم وانه متى كان اثنان من الاخوة وجد استوى الثلث والمقاسمة فني هذه المسئلة قد استوى الثلث والمفاسمة ولذلك اقتسما على ثلاثة لكل واحد سهم ثم أخذ الاخ للابوين ماحصل لاخيه من أبه عوان شئت فرضت الجد الثلث والباقي لولد الابوين وان زاد عدد الاخوة على اثنين أو من بعرلها من الاخوات فافرض الجد الثلث والباقي لولد الابوين و هذا مذهب زيد وأما على وابن محود قانهما يقاسمان به ولد الابوين ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لانه عجوب بولد الابوين فلا بعتد به كولد الام وقسما هذه المسئلة بهن الجد والاخ من الابوين فيمنين وأسقطا الاخ من الابوين

رانا أن الجد والد فاذا حجبه أخران وارثان جاز أن يحجبه أخ وارث وأخ غير وارث كالأم ولان و لد الاب محجبونه إذا انفردوا فيحجبونه مع غيرهم كالام، ويفارق و لد الام لان الجد محجبهم فالا ينبغي أن محجبوه مخلاف ولد الاب فان الجد لا محجبهم فجاز أن محجبوه إذا حجبهم غيره كا محجبون فلا ينبغي أن محجبوه المحلاف ولد الاب فان الجد لا محجبهم فجاز أن محجبوه إذا حجبهم غيره كا محجبون

## ﴿باب أصول السائل﴾

معنى أصول المسائل المحارج التي تخرج منها فروضها ﴿ مسئلة ﴾ ر الفروض ستة ذكرها الله تعالى في كتأبه وهي نوعان النصف والربع والمين والثلثان والثلث والسدس ﴾

ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة لان الثلث والثاثين مخرجها واحد وهي تخرج من سميعة أصول أربعة لا تعول وثلاثة تعول لان كل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرجه وان اجتمع معه فرض من نوعه فأصلها من مخرج أفلها لان مخرج الكثير داخل في مخرج الصغير فالنصف وحده من أثنين والثلث وحده أو مع الشين من ثلاثة والربع وحده أو مع النصف من أربعة والتمن وحده أو مع النصف من ثانية فهذه التي لا تعول لان العول فرع از دحام الفروض ولا يوجد ذلك ههذا ، وأما التي تعول فهي التي يجتمع فيها فروض أو فرضان من نوعين قاذا اجتمع مع النصف السدس أو اشلث أو الثلث أو الثلث من ثلاثة اذا ضربت أحدها في الآخر كانت سنة وذلك أصل المسئلة وهي مخرج السدس، ويدخل العول في هذا الاصل فتعول في السبام ونقصان في أنصباء الورثة .

الام وان كانوا محجوبين بالاب وأما الاخ من الابوين فهوأفرى تفصيباً من الاخ من الاب فلا يرث معه شيئا كا لو انفردا عن الجد فيأخذ ميرانه كا لو اجتمع ابن وابن ابن حجبه وأخذ ميرانه ، فان قبل فالجد بحجب ولد الام ولا يأخذ ميرانه والاخرة يحجبون الام وان لم يأخذوا ميرائها . قلنا الجد وولد الام مختلف سبب استحقاقهما للميراث و كذلك سائر من محجب ولا يأخذ ميراث المحجوب ومهنا سبب استحقاق الاخوة الهيراث الاخوة والعصوبة فأيهما قوي حجب الآخر وأخذ ميراثه ، وقد مثات هذه المسئلة عسئلة في الوصايا وهي إذا أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر عائة ولا خر بهام الثاث على المائة وكان ثلث المال مائنين فان الموصى له بالمائة بزاحم صاحب الناث بصاحب المائم في هناسمه الماث نصفين ثم يختص صاحب المائة بها ولا يحصل لصاحب المام شيء

(فصل) أخ لابوين وأختان لاب وجد: الجد انثلث والباقي للاخ وفي قول على وابن مسعود المال بينه وبين الجد نصفين. أخ وأخت من أبوين وأخت من أب وجد فللجد الثاث والباقي بين ولد الابوين على ثلاثة وتصح من تسمة ، وفي قول على وابن مسعود المال بين ولد الابوين والجد على خمسة: أخلابوين وأخت لاب وجد المال بينهم على خمسة: الجد سهمان والباقي للاخ ، وعندهما المال بينهما نصفين

( فصل ) أخوان لابوين وأخ لاب وجد ، لاجد النلث والباقي للاخر بن للابوين عند الجميم ،

وأشاة ذلك زوج وام واخت لأم أصلها من سنة ومنها تصح : زوج وأم واخران من أم : بنت وأم عم اللات أخوات مفنرقات وعصبة ابوان وابنتان العول زوج واختان لابوين أولاب أواحداها من ابوين والاخرى من أب او أم أو اخت من اب واخت من ام اصلها من سنة وتعول الى سبمة وزوج وأخت وجدة أو أخ لام ستأخرات مفترقات وأم بعول عانية زوج وأخت وأم الزوج النصف وللأخت النصف وللام الثلث تعول الى عانية وهي مسئاة المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي مبهة كانت أو اخ من أم نهي من عانية أيضا عول تدمة زوج وست أخرات مفترقات تعول الى تسمة وتسمى الغراء عوكذلك زوج وأم وثلاث اخرات مفترقات عول عشرة زوج وام وست اخرات مفترقات الزوج النصف وللام الدس وللاختين للام الثلث وللاختين للاب ين اشفان وسقطت الاختان للاب ومتى عالم الدس وللاختين للام الثلث وللاختين للاب ين اشفان وسقطت الاختان للاب ومتى عالم المدشة الى تسعة او عشرة لم يكن الميت لاام أة لانهالا بدفيها من أصل المسئلة ولا يمكن أن تعول المحرفة إلى أكثر من هذا وطويق العمل في العول أن تأخذ الفروض من أصل المسئلة وتفيم بعضها الى بعض فا بلغت الديام فاليه تنتهى

(مسئمة) قال (وان اجتمع مع الربع احد اثلاثة نهي منائبي عشر وتعول على الافراد الي سبعة عشر ولا تعول إلى اكثر من ذلك )

إنما كان اصل هذه المسئمة من أنني عشمر لأن مخرج الربع أربعة ومخرج الثلث الماثة ولاموافقة

(مسئة) قال (واذا كان اخ واخت لاب وام اولاب وجد كاز المال بين الجد والاخ والاخت على خمسة اسهم للجد سهمان وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة ههنا خبر للجد من الثاث لانه يحصل له بها خمسا المال وذلك خبر له من الثاث وكذلك كلما نقص الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث كثلاث أخوات أو أختين أو أخ واحد أو أخت واحدة فليس فيها الا المقاسمة به كأخ وهذا قول زيد وعلي وعبد الله اذا كانوا عصبة فأما ان كن أخوات منذردات فان عليا وابن مسعود يفرضان لهن فروضهن ثم يعطيان الجد مابقي

(مسئلة) قال (واذا كانت اخت لاب وامواخت لاب وجد كانت الفريضة للجد والاختين على اربعة اسهم للجد سهان والحكل اخت سهم ثم رجعت الاخت للام والاب فاخذت مما في يد اختما لتستكمل النصف

بن الخرجين فاذا ضربت أحدهما في الآخر كان الهيءشر فان كان مع الربع سدس فيين الستة والاربعة موافقة بالانصاف فاذا ضربت وفق احدهما في الآخر كان الهيءشر ولابد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من وبع ولا يكون فرضا لنيرهما

وأمثمة ذلك زوج وأبوان وحسرونين فاروج الربع ثلاثة وللا بين السدسان اربعة يبقى خمسة لكل أبن سهم، زوج وأبنتان وأخت و عصبة اعرأة وأخنان لا بوين او لاب او اختان لام وعصبة امرأة واخنان لا بوين او لاب او اختان لام وعصبة امرأة واختان لام وسبعة إخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول إلى ثلاثة عشر امرأة وثلاث أخوات مفترقات، زوج وأبوان وابنتان تعول إلى خمسة عشر، امرأة واختان من أم مامرأة وام وأختان لا بوين أو لاب وأختان لام تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم أخوات لام وعان لاب أو لابوين تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم الارامل ويعايابها فيقال سبعة عشر امرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال ميت بالسوية لكل امرأة منهن سهم وهي هذه ولا يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذه ولا يمكن أن يكمل هذا الاصل بفروض من غير عصبة ولا عول ولا يمكن ان تعول الا على الافراد لان فيها فرضاً يباين سائر فروضها وهو من غير عصبة ولا عول ولا يمكن ان تعول الا على الافراد لان فيها فرضاً يباين سائر فروضها وهو (المفني والشرح الكبير)

المقاسمة ههذا أحظ للجد وتعتد الاخت للابوين على الجد باختها من أبيها فيصير له النصف ولهما النصف بينهما على اثنين لكل واحدة سهم ثم تأخذ الاخت من الابوين مابقي في يد أختها لتستكل عام فرضها وهو جميع مافي يدها فلا يبقى لها شيء وتصير كما لو كان معهما بنت فأخدت البنت النصف و بتى النصف فان الاخت من الابرين تأخذه جميعه فلا يبقى للاخت من الاب شيء

(فصل) قان كان مع الاخت من الابوبن أختان من أب كان المال بينهن وبين الجد على خمسة اسهم علجد اثنان ولهن ثلاثة ثم تأخد الاخت من الابوبن من أختها عام النصف وهو سهم ونصف يبقى لهما نصف سهم بينهما الكل واحدة ربع سهم فتضرب مخرج الربع وهو أربعة في خمسة تكن عشرين المجد ثمانية وللاخت للابوبن عشرة ولكل واحدة من أختيها سهم قان كان معها أثلاث أخوات أو أكثر من ذلك فليس الحجد الا الثلث ولهما النصف ويبقى الدس بين الاخوات من الاب وان كثرن كثرن ، وان كان من والد الابوين أختان أد أكثر فليس اللاخوات من الاب شيء وان كثرن لان فرض الاختين الثلثان والجد لاينقص عن النلث فلا يبقى من المال شيء ولان الاخوات من الابرين يسقطن الاخرات من الاب باستكمال الثلثين ولو لم يكن معهن جد فهم الجد أولى وليس في هذه المسئلة اختلاف ، فأما مد ثلة الحرقي فان عليا وعبد الله يفرضان اللاخت من الابرين النصف وللاخت من الابرين السف

الربع فانه ثلاثة وهو قرد وسائر فروضها ازواج فالنصف ستة رائلت أربعة والثلثان ثمانية والسدس اثنان ومتى عالت إلى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

(مسئلة) (وان اجتمع مع الثمن سدس او ثلثان فأصلها من اربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين والمرب غرج الثمن في وعشرين ولا تعول الى اكثر منها إنماكان اصابها من اربعة وعشرين لانك تضرب مخرج الثمن في مخرج الثاثين او في وفق مخرج السدس فتكون اربعة وعشربن ولم يذكر الثاث مع الثمن لانه لا يجتمع معه لان الثمن لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد الام والولد يسقطهم او للام بشرط عدم الولد

(مسائل ذلك ) (امراة وابوان وبنت او بنون وبنات امراة وابنتان وام وعصبة ثلاث نسوة واربع جدات وست عشرة بنتا واخت امرأة وبنت وبنت ابن وجدة وعم العول امرأة وابوان وابنتان تعول إلى سبعة وعشرين وتسمى البخيلة لانها اقل الاصول عولا لم تعل إلا بثمنها وتسمى المنبرية لان علياً رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار عنها تسعا ومضى في خطبته يعني ان المرأة كان لها الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين صار لها بالعول ثلاثة من سبعة وعشرين وهي التسع ولا يكون الميت في هذا الاصل إلا رجلا

( فصل ) ولا يمكن أن يعول هذا الاصل إلى اكثر من هذا الا على قول أبن مسعود فانه يحجب

(مسئلة) قال (فان كان مع التي من قبل الاب اخوها كان المال بين الجد والاخ والاختين على ستة أسهم للجد سهمان والاخ سهمان ولحكل أخت سهم ثم رجعت الاخت من الاب والام على الاخ والاخت من الاب فأخذت مما في أيديهما لتستكمل النصف فتصح الفريضة من ثمانية عشر سهما للجد ستة أسهم وللاخت من الاب والام تسعة أسهم وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة ههذا والثلث سوا، فان قاسمت به كان المال بينهم على سنة أمهم يأخذ الجد سهمين ثم يكل للاخت تمام النه مف مما في أيديهما ثلاثة أسهم ببقى لها سهم على ثلاثة لا بصح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن ثمانية عشر كما قال الحرقي واز زاد ولد الاب على هذا لم يزادوا على السدس شيئا لان الجد لا ينتص عن الثلث والاخت لا ننقص عن النصف فلا ببتى الا السدس

(مـئلة الاكدرية) قال (واذاكان زوج وام واخت وجد فللزوج النصف وللام الثمث وللاخت النصف وللجد السدس)

ثم يقسم سدس الجد ونصف الاخت بيزيها على ثلاثة أسهم للجد سيمان وللاخت سهم فتصح الفريضة من سبعة وعشر بن سيما الزرج تسعة أسهم واللام سنة وللجد ثمانية وللاخت أربعة وتسمى هذه المسئلة الاكدرية ولا يفرض الجد مع الاخرات في غير هذه المسئلة

الزوجين بالولد السكافر والناتل والرقيق ولا يورثه فعلى قوله اذا كانت امراة وام وست اخوات مفترقات وولد كافر فسلاخوات الثلث والثلث ان ولسلام والمرأة السدس والثمن سبعة فتعول الى احد والاثين .

( والمسائل ) (على ثلاثة اضربعادلة وعائلة ورد، ذكرنا العادلة وهي التي يستوي مالهاوفروضها والعائلة هي التي تزيد فروضها عن مالها والردهي التي فضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وهي التي نذكرها في هذا الفصل .

( فصل في اارد ) اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عصبة رد الفاضل على ذوي الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة .

وجملة ذلك أن الميت اذا لم يخاف وارثاً الا ذوي فروض كالبنات والاخوات والبجدات بان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم الا الزوج والزوجة يروى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل اليوم في الامصار الا أنه يروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ولا على جدة مع ذي سهم وروى على بنت ابن مع في سهم وروى

قيل أنما سميت هذه المسئلة الاكدرية لنكديرها لاصول زيد في "جد فأنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جد وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك . وقيل سميت الاكدرية لان عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلا اسمه لاكدر فأفتى فيها على مذهب زيد وأخطأ فيهافنسبتاليه . واختلف أهل العلم فيها فذهب أبي بكرالصديق وموافقيه إسقاط الاخت ومجعل للام الثاث وما بقى للجد

وقال عروابن مسعود الزوج النصف والاخت الصف والام السدس والمجد السدس وعالت الى ثمانية وجعلوا للام الددس كي لا يفضلوها على الجد. وقال على وزيد للزوج النصف واللاخت النصف وللاخت النصف وللام الثلث والجد الددس وعولاها إلى تسعة ولم بحجبا الام عن اثلث لان الله تعالى الما حجبها بالولد والاخرة وليس ههنا ولد ولا اخوة ثم ان عر وعليا وابن مسعود أبقوا النصف للاخت والسدس الجد وأما زيد فأنه ضم نصفها إلى سدس الجد فقسمه بينهما لانها لانستحق معه إلا بحكم المقاسمة ، وإنما حمل زيد على إعالة المسئة همنا لانه قول ما في الفريضة من يسقطها ، وقد روي عن قبيصة بن ذؤبب انه قال ما قال ذلك زيد وانما قاس أصحابه على أصوئه ولم يبين هو شيئا ، فأن قبل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكال الفروض قلنا انما يعصبها الجد وليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولو كان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولو

ابن منصور عن أحمد أنه كان لا يرد على ولد الام مع الام ولا على الجدة مع ذي سهم والقول الاول أظهر في المذهب وأصح وبه قال عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا فيها يفر عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقص على الجميع فالرد ينبغي أن ينالهم أيضاً وأما الزوجان فسلا يرد عليها بانفاق من أهل العلم إلا أنه يروى عن عمان رضي الله عنه أنه رد على ذو جولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك وأعطاد من بيت المال لا على سبيل الرد وسبب ذلك إن شاء الله تعالى أن أهل الرد كام من ذوي الارحام فيدخلون في قوله تعالى (وأولوا الاحام بعضهم أولى بيعض) في كتاب الله والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي لان الله تعالى قال في الاخت فلها نصف ما ترك ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا تزاد عليه كالزوج

ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وذوو الرحم أحق من الاجانب عملابالنص وقال النبي ولي ون ترك مالا فلوارث متفق عليه ولي من ترك من ترك من ترك من ترك من الاجانب عملا المناوارث متفق عليه وهذا عام في جميع المال وروى واثلة ابن الاسقع أن النبي عين المناق ولدها المنفي باللمان خرجمن لقيطها وعتيقها وولدها الذي لا عنت عليه رواه ابن ماجه فجمل لها ميراث ولدها المنفي باللمان خرجمن

كان مع الاخت آخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لانحجبت الام الى السدس و بتي لهما السدس و أخذوه ولم تعل المسئلة وأصل المسئلة في الا كدرية ستة وعالت الى تسعة وسهام الاخت والجدار بعة بينهما على ثلاثة لا نصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكنسبعة وعشرين ثم كل من له شيء في أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة ستة ويبقى اثناعشر ببن الجد والاخت على ثلاثة له عمانية ولها أربعة ويعايا بها فيقال أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثائه والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث ما بقي والرابع ما بقي ويقال امرأة جاءت قوما فقالت اني حامل فان ولدت ذكراً فلاشيء له وان ولدت آنثى فلها تسع المال وثلث تسعه وان ولدت ولدين فلما السدس ويقال أيضا ان ولدت ذكراً اللي ثلث المسال وان ولدت أنثى فلي تسعاه وان ولدت ولدين فلم السدس ويقال أيضا ان ولدت ذكراً اللي ثلث المسال وان ولدت أنثى فلي تسعاه وان

( فصل ) رُوجة وأم وأخت وجد: المزوجة الربع والام اثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة أصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين فان كان مكان الاخت أخ فالباقي بينها نصفين وتصح من أربعة وعشر بن وان كانتا أختين قاسمها وصحت من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت أو ثلاث أخوات حجبوا الام الى السدس وقد موا الباقي بينهم على خمسة وصحت من ستين فان

ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجماع بقي الباقي على مقتضى العموم ولانها من ورائه بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كمصباته فاما قوله تعالى (فاها نصف ماترك) فلا ينفي أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لـكل واحد منها السدس ان كان له ولد) لا ينفي أن يكون للأب السدس وما فضل عن البنت بجهة التعصيب وقوله (ولـكم نصف ما ترك أزواجكم) لم ينفأن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم أو مولى وكذلك الأخ من الأم إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كانت معتقة كذا ههذا تستحق النصف بالقرض والباقي بالرد وأما الزوجان فليسا من ذوي الارحام.

( مُسئلة ) ( فان كان المردود عليه واحداً أخذ المال كله بالفرض والردكام أو جدة أو بنت أو أخت وان كانوا جماعة من جنس واحد كبنات أو أخوات أو جدات افتسموه كالعصبة من البنين والاخوة وسائر العصبات فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الرد

(مسئلة ) (وان اختلفت أجناسهم فخذ عدد سهامهم من أصل ستة فاجعله أصل مسئلته، مإنماكان كذلك لان الفروض كلها تخرج من أصل الستة إلا الربع والثمن وليسا لغير الزوجين وليسا من أهل الرد وينحصر ذلك في أربعة أصول (أحدها) أصل اثنين كجدة وأخ من أم للجدة السدس وللاخ السدس أصلها اثنان ثم يقسم المال عليها فيصير لكل واحد منها نصف المال أصل ثلاثة أم وأخ من أم، أم واخوان لام للام السدس وللاخوين الثلث بينها

زادوا على ذلك أستوى الن الباقي والمفاسمة فافرض له النا الباقي واضرب المسألة في الانه تصبح عليهم ضربتهم أو وفقهم في سنة والاثين في المعتم أحد وعشرون بأخذ النها سبعة والباقي لهم فان لم تصبح عليهم ضربتهم أو وفقهم في سنة والاثين في المه في في من في المنالج بتي لم بيق لولد الاب شي واست أثر به ولد لا بوين دونهم وفقهم في سنة و الماله في أن الله والمدلس مع الاثنان أن وسبة و أخت و جد و حدة فهي كاتي قبلها في فروعها لا في أن الله والم واحداً ، الاثنان المالة المناف والام واحداً ، وان لم يكن معهم جدة فهي من أربعة الربع و بيقي اللائة الله بسهمان وللاخت سهم فان كان معهم أخت أخرى فاله في بينهم على أربعة و تصح من سنة عشر ، وان كان مكانهما أخصحت من عانية فان كان أخ وأخت واللاث أخرات فعال في بينهم على أربعة و تصح من سنة عشر ، وان كان مكانهما أخصحت من عانية فان كان أخ وأخت واللاث أخرات فعال في بينهم على أربعة و تصح من المنافي المنافي على المنافي على المنافي المنافي فان كانوا من الجهتين فلائي الولد الابوين

( مسئله ) قل (واذا كانت ام واخت وجد فللام الثاث ومابقي فبين الجد و الاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان واللاخت سهم

وهذه للمنزلة تسمى الخرقاء أنما سميت خرقا. الكثرة اختلاف الصحابة قيها فكأن لاقوال خرقتها

( أصل ) اربعة أخت لابوين واخت لاب أو لام اواخ ، لام او جدة ، نت وأم او جدة بنت و بنت ابن ( اصل ) خمسة ثلاث اخوات ، فقرقات للاخت للابوين النصف ولـكل واحدة من الآخرتين السدس، أم واخت لابوين أو لاب ، أم ، اخت لابوين وأخت لاب او لام بنتان وجدة لا تزيد على هذا أبداً لانها لو زادت سدساً آخر لـكل المال ولم يبق منه شيء برد

(مسئلة) ( قان انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه اصل مسئنتهم وأعاكان عدد سهامهم الله اصل مسئنتهم وأعاكان عدد سهامهم أصل مسئلتهم أصل مسئلتهم كما صارت السهام في العول هي المسئلة التي يضرب فيها العدد بيان ذلك في اصل اثنين اربع جدات واخ من ام للجدات سهم لا ينقسم عليهن فتضرب عددهن في اصل المسئلة تمكن عانية للاخ من الام اربعة واحكل واحدة من الجدات سهم

( اصل ) ثلاثة ام وثلاثة اخوة من ام للاخوة سهمان لا تصح عليها اضرب عددهم في اصل المسئلة تصر تسعة ومنها تصح

( اصل ) اربعة اخت لابوين وأربع الحوات لاب تضرب عددهن في اصل السئلة وهو اربعة تحكن سنة عشر ومنها تصح .

( اصل ) خمسة ام واخت لا بوین واربع اخوات لاب لهن سهم لا یصح علیهن تضرب عددهن فی خمسة تکن عشرین ومنها تصح وسنذکره فی باب تصحیح المسائل مفصلا

قبل فيها سبعة أقوال قول الصديق وموافقيه اللام ثاث والباقي للجد ، وقول زيد وموافقيه للام الثلث أصلها من ثلاثة ويبقى سهمان بن الاخت والجد على ثلاثة وتصح من تسعة ، وقول على اللاخت النصف وللام الثلث وقلجد السدس : وعن عمر وعبد الله اللاخت النصف والام ثاث ما بتي وما بقي فللجد ، وعن ابن مسعود الام السدس والباقي قلجد وهي مثل القول الأول في المعنى ، وعن ابن مسعود أيضاً اللاخت النصف والباقي بين الجد والام نصفين فتكون من أربعة وهي احدي من بهات ابن مسعود وقال عنان المال بينهم أثلاث لكل وأحد منهم ثاث وهي مثلة عثان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال والمسدسة لان معنى الافوال يرحم الى سنة . والل الحجاج عنها الشعبي فقال اختلف فيها خمسة من أصحاب وسول الله عني الله عنان وعيا وابن مسعود وزيدا وابن عباس

( فصل ) أم أو جدة وأخان وجد المقاسمة خير البجد ويبقى خمسة على أربعه فتصح من أربية وعشر بن عام وأخ وأخنان أو أخرات وجد تصح بن ستة عام وأخران أو أخ وأخنان أو أربع أخرات وعشر بن عام وأخران أو أخ وأخنان أو أربع أخرات وجد ثلث الباقي عوائقلت المسئمة إلى عائية عشر الام ثلاة والمتجد خمسة يبقى عشرة للاخوة والاخرات فيصح المسئمة عليه مان كان الاخرة والاخوات من الجهتين فالبقي كا الولد الابرين إلا أن يكون وار الابرين أخنا واحدة علما قدر فرضها والباقي لهم عام وأخت لابوين وأخت لابوين وأخت الباقي ينتقل

(مسئلة ) ( فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئلته وقسمت الباقي على مسئلة الرد وهي فريضة اهل الرد وهو ينقسم اذا كانت زوجة ومسئلة الرد من ثلاثة كامراً ق وام وأخ لام أو أم وأخوبن لأم فللمرأة الربح سهم من أربعة بيق ثلاثة على فريضة أهل الرد وهي ثلاثة مسئلة الزوجة تكن سنة عشر ومنها تصح فان لم تنقسم فاصل مسئلة الزوج على مسئلة الرد لم يمكن أن بوافقها لانه إن كانت مسئلة الزوج من اثنين فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئاً وإنكانت من أربعة فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئاً وإنكانت من أربعة فالباقي بعد ميراثه ثلاثة ومن ضرورة كون للزوج الربع أن يكون الميتة ولد ، ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وإن كان الزوج الربع أن يكون الميتة ولد ، ولا يمكن أن تكون أفل منها ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد لا تربد على خسة أبداً، إذا ثبت هذا أفل منها ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد لا تربد على خسة أبداً، إذا ثبت فلا حد الزوجين فريضة أمل الرد في فريضة أحد الزوجين فما بلغ فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القس،ة فريضة الزوج فما بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم فان لم ينقسم ضربته أووققته فريضة الزوج فما بلغ فهمة أضول: فريضة الزوج فما بلغ فهمة أضول: في المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أضول: فيا انتقات اليه المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أضول: (أحدها) : زوج وجدة وأخ لام للزوج النصف أصابها من اثنين له سهم يقتي سهم على مسئلة المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أضول: (أحدها) : زوج وجدة وأخ لام للزوج النصف أصابها من اثنين له سهم يقتي سهم على مسئلة المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول في مسئلة المسئلة وحدة وأخ لام للزوج المسئلة أسئلة من مسئلة المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول في مسئلة المسئلة وحدة وأخ لام للزوج المسئلة أصلها من اثنين له سهم يقتى سهم على من مشئلة المسئلة وكون المسئلة الم

الى ثمانية عشر فللام ثلاثة والجدخمسة وللاخت للابو بن النصف تسعة يبقى سهم على ثلاثة فتصح من أر بعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد لانه لوقاسم بالجد لانتقلت إلى سنة وثلاثين ثم يبقى سهان على ثلاثة فتصح من مائة وثمانية ثم ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين فلذاك سميت المحتصرة على ثلاثة فتصح من مائة وثمانية ثم ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين فلذاك سميت المحتصرة وأخت لاب وجد أصلها من سنة ثم تنتقل الى ثمانية عشر ويفضل لولد الاب سهم على خمسة نضر بها في ثمانية عشر تكن تسعين وتسمى تسعينية زيد، وفي هذا الفصل كله الجدة كلام لان لكل واحدة منهما السدس

« مسئلة » قال (واذا كانت بنت وأخت وجد فللبنت النصف وما بقي فبين الجد والاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم )

الماكان كذلك لان المقاسمة ههذا أحظ المجد ، وقال على رضي الله عنه البنت النصف والمجد السدس والباقي للاخت ، وعند ابن مسعود الباقي بعد فرض البنت ببن الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما لو انفرد أخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعا انتسما كالوكان مكاتما أخ ، فأما علي فبني على أصاء في أن الاخوات لا يقاسمن الجد وانما يفرض لهن فلم يفرض لها ههذا لان الاخت مع البنت عصبة وأعطى الجد السدس كالو انفرد معها وجمل لها الباقي

الرد وهي اثنان أيضاً فاضرب اثنين في اثنين تكن أربعة ولا يقع الكسر في هذا الأصل إلا على حيز واحد وهو الجدات

( الأُصل الثاني ) : زوجة وجدة وأخ لام مسئلة الزوجة من أربعة ثم تنتقل إلى عَانية ولايكون الكسر إلا على الجدات أيضاً .

( الاصل الثالث ) زوج وبنت وبنت ابن ، مسئلة الزوج من أربعة ثم تنتقل إلى سنة عشروكذلك زوجة وأخت لا بوين وأخت لا ب ، أو أخت لا م ، أو جدة ، أوجدات ، ومثلها زوجة وأخت لا ب وأخت لا م أو جدة

( الاصل الرابع ) زوجة و بنت و بنت ابن أو أم أو جدة ، مسئلة الزوجة من ثمانية ثم تنتقل إلى اثنين وثلاثين .

(الاصل الخامس) زوجة وبنت وبنتابن وجدة ، أو ابنتان وأم ، أصلها من عمانية ثم تنتقل إلى أربعين وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيما انتقلت اليه المسئلة. ومثال ذلك أربع زوجات واحدي وعشرون بنتا واربع عشر جدة ، مسئلة الزوجات من عمانية ، فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن اربعين للزوجات فريضة اهل الرد خمسة لا تصح عليهن ولا توافق بيق خمسة وثلاثمون للجدات خمسها سبعة على اربع عشرة توافق بالاسلاع فرجين إلى اثنين ويبقى

ولنا أن الجد يقامم الاخت وأخذ مثها اذا كان معها أخ فكذلك اذا انفردت وهذه احدى مربعات أين مشعود

( فصل ) بنت وأخ رُجد الباقي بعد فرض البنت بيشهما نظافين وال كان معه ألحمه والمقاسمة على خمسة ، وان كان أخوان أد أخ وأختان أو أربع أخرات استوى ثلث الباقي والسدس والمقاسمة فان زادوا فلا حظ له في المقاسمة ويأخذ السدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب شي. ويأخذ ولد الابرين جميع الباقي بنت وأختان وجد الباقي بين الجد والاختين على أربعة و تصح من عمانية فان كن أكثر من أربع فله السدس أو ثاث الباقي والباقي هن من على خسة فان كن أكثر من أربع فله السدس أو ثاث الباقي والباقي هن أ

( فصل ) بنتان أو اكثر أو بنت ابن وأخت رجد البنتين الثنان والبقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة وإن كان مكانها الخاف الباقي بينها على اثنين وتصح من تسعة وإن كان مكانها الخاف الباقي بينها على اثنين وتصح من أنني عشر وبستوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة فان زادوا عن أخ أو عن أختين فرضت الجد السدس وكان ألبقي لهم فان كان معهم أم أو جدة فلاجد السدس ولا شيء الاخوة والاخرات.

(فصل زوج وأخت رجد قزوج النصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وأبن مسعود للاخت

للبنات عمانية وعشرون توافق بالاسباع ايضاً فيرجبن إلى ثلاث والابنتان يدخلن في عدد الزوجات فتضيرب ثلاثة في اربعة تركمن اثني عشير ثم في إذ بعين تسكن أربعائة وعمانين .

(نصل) ومتى كان مع احدالزوجين واحد منفرد بمن يرد عليه فانه يأخذ الفاضل عن الزوج ولا تنتقل المسئلة كزوجة وبنت للزوجة الثمن والباقي للبنت بالفرض والرد وإن كان معه فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليهم كالعصبة فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الزوج والله أعلم

### باب تصحيح المائل

إذا لم ينقدم سهم فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضراب عددهم في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة ثم يصير لمكل واحد من الفريق مثل ما كان لجماعتهم إلا أن يوافق عددهم سهامم بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء فيجزيك ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة فنا بلغ هنه تصح ثم يصير لمكل واحد من الفريق وفق ما كان لجماعتهم، فاذا أردت القسمة فمكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في العدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فما بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم . مثانه زوج وأم وثلائة اخوة أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم يبتى للاخوة سهمان لا تنقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو

(المغني والشرح السكبير) . للم من و النسال (١٠١) ١٤ ١٤ . بن منان م ( الجزء السّابع ) ال

النصف وللجد السدس وعالت إلى سبمة وان كان مع الاخت أخرى قاله في بينهم على أربعة وعندهما لهما الثانثان وتعول الى عانية وان كان مكانهما اخ قالباقي بينهما نصفين وان كان اخ وأخت أوثلاث أخوات قاسمهم الجد وان كان اخوان أو من يعدلهما استوى السدس وثلث الباقي والمقاسمة فان زادوا فرضت له السدس والباقي لهم وان كان زوج وبنت وأخت بجد فللزوج الربع والبنت والباقي بينهما على ثلاثة ويستوى السدس همنا والمقاسمة فان زادوا على أخت واحدة فرضت للجد السدس والباقي لهم وان كان ع بنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وأم أو جدة سقعات الاخوة والاخوات وفرضت المعتلة الى ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت واخت وجد الباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من عانية فان كان مكان الاخت اخ أو اختان فالباقي بينهم وتصح مع الاخ من ستة عشر ومع الاختين من اثنين و ثلاثين وان زادوا فرضت الجد السدس وانتقلت المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصحح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو اكثر أو بنت وبنت ابن وبنت وام او جدة فرضت الجد السدس ويبقى

للاخوة والاخرات سهم من اربعة وعشرين

### ( باب ذوي الارحام )

وهم الاقارب الذين لافرض لهم ولانه صيب وهم أحد عشر حيزاً و لد البنات وولد الاخرات و بنات الاخرة وولد الاخرة من الام والعات من جميع الحمات والعم من الام والاخرال والحالات

ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تكن ثمانية عثمر سهماً للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام سهم في ثلاثة ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة وللاخوة المعلم ثوافقهم بالنصف فتضرب نصفهم وهو اثنان في المسئلة تكن اثني عثمر قاذا أردت القسمة ضربت سهام كل وارث في وفق عددهم وهو اثنان

﴿ مسئلة ﴾ (وان انكسر على فريقين أو أكثر لم يحل من أربعة أفسام (أحدها) أن يكونا مماثلين كثلاثة وثلاثة فيعجزيك ضرب أحدها في المسئلة وطريق قسمتها مثل طريق القسمة فيا إذا كان الكسر على فريق واحد سواه .

مثاله ثلاثة أخوة لام وثلاثة لاب لولد الام الناث والباقي لولد الاب أصاما من ثلاثة لولد الام سهم على ثلاثة لا ينقسم ولولد الاب اثنان على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق نتضرب أحد العددين وهو ثلاثة في أصل المسئلة تمكن تسعة لولد الام سهم في ثلاثة بثلاثة لكل واحد سهم ولولد الاب اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد سهمان مثل ما كان جماعتهم ولوكان ولد الاب ستة وافقت سهامهم بالنصف فرجم عددهم إلى ثلاثة وكان العمل فيها كما ذكرنا سواء

( القسم الثاني ) أن يكون العددان متناسبين وهو أن ينتسب إلى الآخر بجزء من أجزائه كنصفه أو ثلثه أو نحو ذلك فيجزيك ضرب الاكثر منها في المسئلة وعولها .

وبنات الاعمام والجد ابو الام وكل جدة أدلت باب بين أمين او باب أعلى من البعد فيؤلا. ومن أدلى مهم يسمون ذري الارحام وكان أبو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا أحد من الوراث الا الزوج والزرجة، روي هذا القول عن عر وعلي وعبدالله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ ابن جل وأبي المدردا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وعر بن عبدالهزيز وعطا، وطارس وعلقمة ومسروق وأهل المكوفة وكان زيد لا يورثهم ويجعل البقي لبيت المل ، وبه قال ماهك والارزاعي والشانعي وضي الله عنهم وابو ثور وداودوابن جربر لان عطاء بن يسار روى أن رسول الله عليه التي ولا يعلنه وركب إلى قباء بستخير الله تعالى في العمة والحالة فأنزل عليه ان لاميراث لهارواه سعيد في سننه لان العمة وابنة الاخ لا ترثان مع أخويهما فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذلك لان انضام الاخ اليهما بؤكدها ويقويهما بدليل أن بنات الابن والاخرات من الاب يعصبهن أخوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا برث منفردات قاذا لم برث هاتان مع أخيهما فم عدمه أولى ولان المواريث الما تثبت نصا ولانص في هؤلاء

ولنا قول الله تعالى ( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) أي أحق بالتوارث في حكم الله تمالى قال أهل العلم كان التوارث في ابتداء الالهام بالحاف وكان الرجل يقول للرجل دمى

مثاله جدتان وأربعة اخوة لاب للجدتين السدس والاخوة ما بقي أصلها من ستة وعددهم لايوافق سها ، مم وعدد الجدات نصف عدد الاخوة فاجنز بالا كثر وهو أربعة واضربه في أصل المسئلة تكن أربعة وعشرين لحل واحد خمسة ولوكان عدد الاخوة عشرين لحل واحد خمسة ولوكان عدد الاخوة عشرين اوافة بم سها ، بهم بالإخماس فيرجع عددهم إلى أربعة والعمل على ماذكرنا

( الفسم الثالث ): أن يكون العددان متباينين لا عائل أحدها ماحبه ولا يناسبه ولا يوافقه فتضرب أحدها في جميع الآخر قما باغ فهو جزء السهم فاضربه في المسئلة فما بلغ فنه تصح مُكل من لهشيء

من أصل المسئلة مضروب في جزء السهم.

مثاله أم وثلاثة اخوة لاموأربعة لأب أصابها من ستة لولد الام سهمان لا يوافقهم ولولدالاب ثلاثة لا توافقهم والمددان متباينان فاضرب أحدها في الآخر تـكن اثني عشر ثم في أصل المسئلة تركن اثنين وسبعين ومنها تصح اللام سهم في اثني عشر ولولد الام سهمان في اثني عشر أربعة وعشرون لسكل واحد ثمانية ولولد الاب ثلاثة في اثني عشرستة وثلاثون لـكل واحد تسعة إن وافق احد العددين سهامه دون الآخر اخذت وفق الموافق وضربته فبالم يوافق وعمات على ما ذكرنا. وان وافقا جميهاً سهامهما ودمهما إلى وفقهما وعملت في الوفقين عملك بالعددين الاصليين

( فصل ) فان أردت أن تعرف ما لاحدهم قبل التصحيح فاضرب سهام فريقه في الفريق الآخر فا خرج فهو له فاذا أردت أن تعلم مالكل واحد من ولد الام فلفريقه من أصل المسئلة سهمان اضربهما في عدد الفريق الآخر وهو أربعة تكن ثمانية فهي لكل واحد من ولد الام ولفريق ولد الاب ثلاثة اضربها في عدد ولد الام تكن تسعة فهي لكل واحد نهم.

دمك ومالي مالك تنصرني وأنصرك و ترثني وأرثك فيتماقدان الحلف بينهما على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قول الله عز وجل ( والدين عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم ) ثم نسخ ذلك وصاد التوارث الاسلام والمجرة فاذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه المهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل ( والذين آمنوا ولم بهاجروامالكم من ولايتهم من شيء حتى بهساجروا ) ثم نسخ ذلك بقول الله تعالى ( وألوا الارحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله ) رروي الامام احمد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رمي رجلا بسهم فقتله ولم يترك الا خالا فكتب فيه ابوعيدة الى عمر فكتب اليه عمر أني سمعت رسول الله على المناق المن

( الثَّالُث ) انه سماء وارثا والاصل المفيقة وق لهم أن هذا يستعمل للَّ في قلمًا والاثباتِ كِمْولهم يامحاد من لاعماد له ياسند من لاسند له ياذخر من لاذخر له

( القسم الرابع ) أن يكون العددان متفتين بنصف أو ثاث أو ربع أو غير ذلك من الاجزاء فانك ترد أحد العددين إلى وفقه ثم تضربه في جميع الاجزاء فا بلع ضربته في المسئلة .

ومثال ذلك زوج وست جدات وتسعة اخوة فيتفقان بالثات فترد الجدات الى ثلثهن اثنين وتضربها في عدد الاخوة تـكن مائة وثمانية ومها تصح

( فصل ) فان كان الكسر على ثلاثة احياز نظرت فان كانت مباثلة كثلاث جدات وثلاث بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فا بلغ فنه تصح المسئلة والحكل واحد منهم بعد التصحيح مثل ما كان جماعهم وإن كانت متناسبة كجدتين وخس بنات وعشرة أعمام اجتزأت بأ كثرها وهي العشرة فضربها في المسئلة تحكن ستين ومنها تصح ، وإن كانت متباينة مثل أن يكون الاعمام في هده المسئلة ثلاثة ضربت بمضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسئلة تحكن مائة وثما ين وإن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخسة عشر عما ضربت وفق عدد منها في جميع الاجزاء فا بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفقه في جميع الثالث فا بلغ ضربته في أصل المسئلة ومنها تصح وإن تماثل النائل منها وباينهما الثالث أو وافقهما ضربت أحد المبائلين في الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً المسئلة وإن تناسب اثمان وباينهما الثالث ضربت أحد المبائلين في الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً المسئلة وإن تناسب اثمان وباينهما الثالث ضربت أكثرها في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويورث ذووا الارحام فيجعل من لميسم له فريضة على منزلة من سميت له ممن هو نحوه فيجعل الخال بمنزلة الام والعمة بمنزلة الاب وعن أبي عبد الله

ثم في المسئلة وإن توافق اثنان وباينهما الثالث ضربت وفق أحدها في جميع الآخر ثم في الثالث وإن تباين اثنان ووافقها الثالث كاربعة أعمام وست جدات وتسع بنات اجزاك ضرب أحد المتبانيين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا رددت وقف أحدها لم تقف الا المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا رددت وقف أحدها لم تقف الا المسئلة ولو وقفت غيرها مثل أن تقف التسعة وترد السنة إلى اثنين لدخلافي الاربعة وأجزاك ضرب الاربعة وردت السنة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجزاك ضرب الاربعة في التسعة فأما إن كانت الاعداد الثلاثة متوافقة قانه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (الدها) ماذكرنا من قبل وهو طريق الكوفيين (والثاني) طريق البصريين وهو أن تقف أحداث الاثمة وتوافق بينه وبين الآخرين وتردها الى وفقها ثم تنظر في الوقفين قان كانا مماثلين ضربت أحدها في الموقوف وإن كانا متناسبين ضربت أحدها في الموقوف وان كانا متناسبين ضربت أحدها في الموقوف فنا بلغ ضربته في الموقوف وانكانا متوافقين ضربت وقق أحدهما في جميع الآخر ثم في الموقوف فنا بلغ ضربته في المسئلة

ومثال ذلك عشر جدات واثنا عشر عما وخمس عشرة بنتاً فقف العشرة توافقها الاثناعشر بالنصف فترجع إلى ستة وافقها الحمس عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في الستة فتضرب الستة في العشرة تكن ستين ثم في المسئلة تكن ثلاثما ثة وستين وان وقفت الاثنى عشر رجعت العشرة إلى نصفها خمسة والحم ستين وإن وقفت الحمسة في الاثني عشر ستين وإن وقفت الحمس عشرة رجعت العشرة الى اثنين والاثنا عشر الى اربعة ودخل الاثنان في المربعة فتضربها في الحمس عشرة ثم في المسئلة

رحمه الله رواية اخرى انه جعلها بمنزلة العم وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل ذي رحم لم يسم له فريضة فهو على هذا النحو)

مذهب أبي عبد الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من يمت به من الورثة فيجعل له نصيبه قان بعدوا نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من يمتون به فيأخذون ميراثه قان كان واحداً أخذ المال كله وان كانوا جماءة قسمت المال بين من يمتون به فما حصل لكل وارث جعل لمن يمت به قان بقي من سهام المسئلة شي، رد عليهم على قدر سهامهم وهذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخبي وحماد ونعيم وشريك وابن أبي الجلى والثوري. وسائر من ورثهم غير أهل القرابة

وقد روي عن على وعبدالله رضي الله عنها انهما نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخت منزلة الاب والحالة منزلة الام . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة وعن على أيضا أنه نزل العمة بمنزلة العم وروي ذلك عن علقمة واسروق وهي الرواية الثانية عن أحمد رضي الله علمه وعن الثورى وأي عيد انهما نزلاها منزلة الجد ع ولد لاخوة ر لاخوات ونزلها آخرون منزلة الجدة عوالما هذا الحلاف في العمة لانها أدات بأر بعة جهات وارثات فلاب والعم أخواها والجدو الجدة أبواها و زلة وم الحالة جدة لان الجدة أمها والصحيح من ذلك تنزيل العمة أبا والحدة أما

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة الطريق في ذلك ان تلقي أقل العددين من أكثرهما مرة بعد أخرى فان فني به فالمددان متناسبان وان لم يفن واكن بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يفني الملقى منه غير الواحد فأي بقية فني بها غير الواحد فالموافقة بين العدديين بجزء تلك البقية ان كانت أثربعة فبالارماع وان كانت أحد عشر كانت أثنين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالاثلاث وان كانت أربعة فبالارماع وان كانت أحد عشر أو ثلاثة عشر فنحو ذلك وان بقي واحد فالعددان متباينان ومما يدلك على تناسب العددين أنك اذا زدت على الافل مثله أبداً ساوى الاكثر ومتى قسمت الاكثر على الاقل المقلم فا دونه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انتسب اليه بجزء واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دونه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الى الكثر ومتى تسمت الاكثر في المنتصف فما دونه

#### باب المناسخات

ومعناها أن يموت بعض ورثة الميت قبل قسم تركته ولها ثلاثة أحوال ( أحدها ) أن يكون ورثة الثاني يرثونه على حسب ميراثهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها فاقسم المال بين من بقي منهمولا تنظر الى الميت الاول.

لوجوه ثلاثة أحدها ) ماروى الزهري أن رسول الله على المام أحد ( الثاني ) أنه قول عروعلي وعبد الله في أب والحاله بمنزلة الام إذا لم يكن بينهما أم وراه الامام أحد ( الثاني ) أنه قول عروعلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحية (الثالث) أن الاب أفوى جهات العمة والام اقوى جهات الحالة فتعين تنزيلهما بهما دون غيرهما كبنت الاخ وبنت العم قالهما ينزلان مثرلة أبوبهما دون الخوبهما ولا نه اذا اجتمع لها قرابات ولم بمكن توريهما بجسيمهما ورثنا باتواهما كالمجوس عند من لم يورشهم بجميع قراباتهم وكالاخ من الابوين قانا نورثه بالنعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه قاما أبوحنيفة وأصحابه قراباتهم ورثوهم على ترتيب العصبات فجعلوا أولادهم من كان من ولد الميت و ن سفلوا ثم ولد ابويه أو قائهم ورثوهم على ترتيب العصبات فجعلوا أولادهم من كان من ولد الميت و ن سفلوا ثم ولد ابويه أولى من ولد البنات ويد من أفرب منه وان نزلت درجتهم وعن أبي حنينة أنه جمل أبا الام وإن على أونى من ولد البنات ويد من مذهب اهل القرابة .

ولنا انهم فرع في الميراث على غيرعم فوجب الحافهم عن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاماث لايد تمط والد أبيه فادلى أن لابسقطهم والده.

(مسائل) من ذلك بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما على أربعة قان كان معهما بنت أخ قالباقي لها وتصح من ستة قان كان عهما خالة فلمنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكلة

مثال ذلك أربع بنين وثلات بنات ماتت بنت ثم ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقي ابنان وبنت فاقسم المسئلة على خمسة ولا مجتاج الى عمل مسائل وكذلك نقول في أبوبن وزوجة وابنين وبنتين مات بنت ثم مات الزوجة ثم مات الرب ثم مات الاب ثم الام فقد صارت المواريث كلها بين الابن والبنت الباقيين أثلاثا واستفنيت عن عمل المسائل وبها اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام فاذا صححت المسئلة نظر ن فيها فان كان لجميع السهام فاذا صححت المسئلة نظر ن فيها فان كان لجميع السهام وددت المسئلة الى ذلك الكسر ورددت سهام كل وارث اليه ليكون أسهل في العمل

مثاله زوجة وابن وبنت مانت البنت تصحالمسئلتان من اثنين وسبعين للزوجة بحقها سنة عشر وللابن سنة وخمسون تنفق سهامها بالاثمان فتردها الى ثمنها تسعة للزجة سهان وللابن سبعة (الحال الثاني) أن يكون ما بعد الميت الاول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً كاخوة خلف كل واحد منهم بنته فاجعل مسائلهم كدد انكسرت عليهم سهامهم وصحح على ما ذكرنا في باب التصحيح

مثال ذلك رجل توفي وثرك أربعة بنين فمات أحدهم عن اثنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة فالمسئلة الاولى من أربعة ومسئلة الابن الاول من اثنين ومسئلة الثاني من ثلاثة ومسئلة الثالث من أربعة ومسئلة الراح من ستة فاجعلها كاعداد أربعة فلاثان تدخل في الاربعة والثلاثة في الستة والاربعة توافق الستة بالانصاف فتضرب نصف إحداها في الاخرى تكن اثنى عشر

الثلثين والخالة الدس والباقي لبنت الاخ قانكان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ واخذت الباقي لان العمة كالاب فتسقط من هو بمنزلة الاخ ومن نزلها عما جعل الباقي لبنت الاخ واسقط العمة ومن نزلها جدا قامم بنت الاخ اشاف الباقي بينهما نصنين ومن نزلها جدة جعل لها السدس ولينت الاخ الباقي وفي قول اعل القرابة أنه لا نرث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئا

إفصل) إذا انفرد أحد من ذوي الارحام أخذ المان كله في قول جميع من ورثهم وانكانوا جماعة لم يخل الما أن يدلوا بشخص واحد أو بجماعة فان أدلوا بشخص واحد وكانوا في درجة واحدة فالمل بينهم على حسب مواريتهم منه فان أسقط بعضهم بعضه كاب الام والاخول فاسقط الاخوال لان الاب يسقط الاخوة والاخوات فان كان بعضهم أقرب من بعض فالميراث لاقربهم كخالة وأم أبي أم أو ابن خال فالميراث الخالة لانها تلقى الام بأول درجة ، وهذا قول عامة المنزلين الا أنه حكى عن النخمي وشريك و يحبى بن آدم في قرابة الام خاصة أبهم المانوا الام وجعلوا نصيبها لورثتها ويسمى قولم تول من أمات السبب واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذري الارحام فعلى قولهم يكون الخالة نصف ميراث الام لانها اخت ولام أبي الام السدس لانها جدة والباقي لابن الحال لانه أبن اخ نصف ميراث الام لانها اخت ولام أبي الام السدس لانها جدة والباقي لابن الحال لانه أبن اخ ولنا أن الميراث من الميت لامن سبيه ولذنك ورثنا ام ام لام دون ابن عم الام بعير خلاف

ثم تضربها في المسئلة الاولى تكن ثمانية وأربعين لوراة كل ابن اثنا عشر فلكل واحد من بني الاول سنة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الرابع سهان (الحال الثالث) ما عدا ذلك وهي ثلاثة أقسام (أحدها) أن تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة الثاني أن لا ينقسم عليها بل يوافقها (الثالث) لا ينقسم عليها ولا يوافقها فالطريق في ذلك أن تصحح مسئلة الاول ثم انظر ما صار لثاني منها فاقسمه على مسئلته بعد أن تصححها فان انقسم صحت المسئلتان مما صحت منه الاولى كرجل خلف امرأة وبنتاً وأخا ثم ماتت البنت وخلفت زوجا وبنتاً وعما فان لما من المسئلة الاولى أربعة ومسئلتها من أربعة فصحت المسئلتان من ثمانية وصار للاخ أربعة من أخيه شهم

ومن ذلك أم وعم مات العم وخلف بنته وعصبة المسئلة الاولى من ثلاثة والنائية من أثنين فصحت المسئلتان من ثلاثة . ثلاث أخوات مفترقات ماتت الاخت من الابوين وخلفت ابنتين ومن خلفت تصح المسئلتان من خمسة . بنت و بنت ابن وأخ ماتت البنت و تركت ابنتين وعمها صحت المسئلتان من سقة وصار للاخ ثلاثة . زوج وجدة وابنتا ابن من ثلاثة عشر ماتت إحداهما عن أربعة و تركت زوجاً و بنتاً وأختها صحت المسئلتان من ثلاثة عشر وصار اللاخ خمسة . زوجة وأم وابن ماتت الام و تركت زوجاً و بنتا وابن بن من أربعة و عشر بن زوجة وأم وعم مات العم و ترك ثلاث بنين و بنتاً من اثنى عشير تصح المسئلتان

أيضا في ابي ام ام وابن عم ابي أم ان المال للجد لانه أفرب ولوكانت الام المينة كان وارثها ابن عم أبيها دون ابي أمهاء خانة وام أبي أم وعم أم المال للخالة وعندهم للخالة النصف وللجدةالسدس والباقي العمم فان لم يكن فبها عم أم فالمال بين الحالة وأمأبي الام على اربعة فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعمها نصفين، أن خالة وأبن عم أم المال لا ن الحالة وعندهم لابن عم الام.فأما إن أدلى جماعة مجماعة جعات المال المدلى بهم كأنهم احيا فقسمت المال بينهم على مانوجبه الفيضة فما صار لكل وأحدمنهم فهو لمن أدلى به إذا لم يسبق يعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا وكانوا من جهة واحدة فالسابق الى الوارث أولى وان كانوا من وجهتين نزل البعيد حتى يلحق بمن أدلى به فيأخذ نصيبه سواء سقط به القريب أو لم يسقط هذا ظاهر كلام احمد رضي الله عنه نقل عنه جماعةمن أصحابه في خالة وبنت خالة وبنت ابن عم الخالة الثلث ولابنة أبن العم الثلثان ولا تعطى بنت الحالة شيئا ونقلحنبل عنه أنه قال : قال سفيان قولًا حسنا إذا كانت خالة و بنت ابن الهم تعطى الخالة الثَّاث وتعطى بنت ابن العم انتلثين وظاهر هذا يدل على ما قاماه وهو قول الثوري ومحد بن سالم والحسن بن صالح ، وقال ضرار امن صرد ان كان البعيد إذا نزل أسقط القريب فالقريب اولى وان لم يكن يسقطه نزل البعيد حتى يلحق بالوارث، وقال ساثر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فما علمت في

(القسم الثاني) أن توافق سهام الميت الثاني استثلنه فالطريق فيها أن تضربوفق مسئلته في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانيةمضروب في وفق سهام الميت الثاني كرجل خلف إمرأة وبنناً وأخاً ثم ماتت البنت وخالهت زوجاً وبنتاً وأمها وهي الزوجة وعماً فان المسئلة من ثمانية للبنت النصف أربمة ومسئاتها من اثني عشر توافق سهامها بالربع فتضرب ثلاثة في نمانية أربعة وعشرون فكل من له شيء من ثمانية مضروب في ثلاثة وهو وفق المسئلة الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني وهو سهم ومن ذلك أم وأمنان وبنت مات أحد الابنين وخلف من خلف الأولى من ستة للابن منها سهان وقد خلف جدته وأخاه وأخته فمسئلته من ثمانية عشر توافق سهميه بالنصف فاضرب نصف مسئلته تسعة في الاولى وهيستة تكن أربعة وخمسين اللام من الاولى سهم في تسعة وفق الثانية ولها من الثانية ثلاثة أفي سهم صار لها اثنا عشر وللان الباقي سهان في تسمة ثمانية عشر ومن الثانية عشرة في سهم صارله ثمانية وعشرون ولاخيه أربعة عشره

(القسم الثالث) أن لا ينقسم سهام الناني على مسئلته ولا يوافقها فالطريق فيها أن تضرب المسئلة الثانية في الأولى ثم كل من له شيء من السئلة الاولى مضروب في الثانية ومن لهشيءمن الثانية مضروب في سهام الميت الثاني. تقديم الاسبق إذا كان من جهة واحدة الانعيا ومحمد بن سالم فانهما قالا في عمة وبنت عمة المال بينهما نصفين ولم اعلم أحداً من اصحابنا ولا من غيرهم عد الجهات وبينها إلا أبالخطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والامومة والبنوة والاخرة والعمومة ، وهدندا يغضي إلى الى أن ابنة العم من الام أو بنت العمة من الام مسقطة لبنت العم من الابوبن ولا أعلم أحداً قال به وقد ذكر الحرقي هذا في ثلاث بنات عومة مفترقين ان المال ابنت العم من الابوبن وبيان افضائه الى ذلك ان بنت العم من الام أبوها يدلي بالاب و بنت العم من الابوبن تدلي بابيها والاب المقالم من الابوبن تدلي بابيها والاب

اقصاله الى دائ الله عن المام من الرام بوط يدي بوب و بنت العم من الد بوين الدي بايه واحب المام الله عن المام من المام من المام من المام من المام من جهة الله و بنت العم و بنت

(مسائل في هذا الباب) بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت وبنت أخ المال بين ألاولى والثالثة وسقطت الثانية إلا عند محمد بن سالم ونعيم فالها تشاركها ومن ورث الاقرب جعله ا نت الاخ لانها أسبق وقول أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانها من ولد الميت وهي أقرب من المابية ابن خال وبنت عم ثلث وثنثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم ، وإن كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منهما وهما من جهة واحدة ، وإن كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة بنزلة الاب وبنت العم عنزلة العم بنت بنت وبنت بنت ابن المال ابنت بنت الابن عند الجمع

مثاله رجلخلف امرأة وبنتاً وأخا فهي من عانية للبنت أربعة تممانت البنت وتركت زوجا وأما وابنتين فان مستمتها تمول الى ثلاثة عشر لا ننقسم عليها سهامها ولا توانقها فاذا ضربت المسئلة الاولى وهي عانية في النانية وهي ثلاثة عشر كانت مائة وأربعة فكل من له شيء من الاولى مضروب في ثلاثة عشر مضروب في أربعة ومثل ذلك زوج وأم وست اخوات مفترقات ماتت احدى الاختين من الام وخلفت من خلفت فالاولى من عشرة والنانية من ستة لأنها خنفت اما واختاً لا بوس واختين من ام تضربها في الاولى تكن ستين ومنها تصح

(فصل) وربما اختلف الحسكم بكون الميت الاول رجلا او امراة فيحتاج الى السؤال عن ذلك مثال ذلك اذا قيل أبوان وأبنتان لم تنقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين انكان الميت الاول وجلا فالاب جد وارث في الثانية لانه أبو أب وتصح المسئلنان من اربعة وخمسين وان كان الميت الاول امرأة فلاب ابو الام في الثانية لا يرث لانه من ذوي الارحام وتصح المسئلتان من أنني عشر وتسمى المأمونية لان المأمون سأل عنها يحيي بن اكثم حين اراد توليته القضاء ليختبر فهمه فقال ياامير المؤمنين من الميت الاول فعلم أنه فهمها

﴿ مسئلة ﴾ ( فان مات ثالث جمعت سهامه نما صحت منه الأوليان وعمات فيها عملك في مسئلة الثاني مع الاول وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده )

إلا عند ابن سالم و نعيم، بنت بنت بنت وابن أخ من أم المال الدولى ومن ورث الا ترب جعله لابن الاخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا نزل أسقط القرب بنت بنت بنت بنت ابن المال ببنه ما على أربعة عند جميم المغزاين وعند أهل القرابة هو ابنت البنت لا نها أقرب بن بنت البنت ابن بنت وبنت خو هو بينهما ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخ وعند أهل القرابة هو لابن بنت البنت ابن بنت وبنت ابن ابن أخت لا بوين المال ببنهما، وعند من ورث الاقرب وأهل الفرابة هو للاول بنت أخ وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ وقياس قول أحمد رضي الله عنه في تويث البعيد من القريب إن كان من حمة بن أن يكون لبنت العم والعمة لا بهما من جهه الاب وذلك قول ضرار أبضاً ابن أخت وابن عم لام المال بينهما، ومن ورث الاقرب جعله لابن الاخت وهو قول أمل القرابة ايضا لا نها من ولد أب ي أبويه بنت عم وبنت عم أب هو اللاولى عند الجميم إلا عند الجميم إلا ينت بنت بنت بنت بنت بنت وأبوأم أب مثلها عندنا وعند من ورث لاقرب جعله لا المال بينها على أربعة بنت بنت بنت وأبوأم أب مثلها ثلاثا الابرة والبنوة والامومة لان جعل لا مورة جهة خاصة يفضي الى اسقاط بنت العم بينت العمة كاذكونا، وإن جعلنا الاخرة والبنوة والامومة لان جعل لا مورة أفضى الى اسقاط ولد الاخوة والاخوات ببنات الاعمام وإن جعلنا الاخرة والما جميعهم جهة واحدة وورثنا أسبة بم الى الوارث كان أولى والله أعلى والمات واذا جعالا جميعهم جهة واحدة وورثنا أسبة بم الى الوارث كان أولى والله أعلى والله أعلى والله أعلى والله أعلى والله أعلى والله أعلى النات الاعلام والمات واذا جعال عول المات واذا جعال عول المنات واذا حيالا جماله واحدة وورثنا أسبة بم الى الوارث كان أولى والله أعلى وال

ومثال ذلك زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات · المسئلة الاولى ، من خمسة عشر، ما تت الاخت من الابوين وخافت زوجا ومن خافت فمسئلتها من ثمانية وسهامها سنة يتفقان بالنصف نتضرب نصف مسئلتها في الاولى تكن ستين ثم ماتت الام وخلفت زوجا وأختاً وبنتها وهي الاخت من الام ، فسئلتها في الاولى تكن ستين أحد عشر سها لا توافق مسئلتها تضرب مسئلتها في الاوليين تكن مائنين وأربعين ومنها تصح الثلاث .

ومثال الاربعة زوجة وابوان وابنتان ، لم يقسموا حتى مات الاب وخلف أخا لاب وأم ، ومن خلفت خلف ثم مات الام وخلفت أما وعماً ومن خلفت ثم مات إحدى البنتين وخلفت زوجاً ومن خلفت تصح الاولى من سبعة وعشرين ، والثانية من أربعة وعشرين ، توافق تركة الاب بالارماع ثم مات الام عن سبعة وعشرين وخلفت أما و بنتي ابن وعماً فمسئلها من ستة وتركتها توافقها بالاثلاث مات احدى البنتين عن مائة وثلاثين وتركت زوجا وأما وأختاً فمسئلها من ثمانية وتركتها توافقها بالانصاف فتصح المسائل الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين فازوجة من الاولى والرابعة مائتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من المسائل الاربع سبمائة وخمسة عشر : ولا خي الميت الباقي أربعون ، ولام الثالثة ستة وثلاثون ، ولعمها كذلك ، ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون ، زوج ، وام ، وست أخوات

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كان وارث غير الزوج والزوجة او مولى نعمة فهو احق بالمال من ذوي الارحام)

في هذه المسئمة فصول ثلاثة: (أحدها) أن الرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فمنى خلف المبت عصبة أوذا فرض من أفاربه أخذ المال كا ولا شيء للنوي الارحام وهذا قول عامة من ورث ذوي الارحام. وقال الخيري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز انها ورثا الخيل معالبات فيحتمل أنهما ورثاه المكونه عصبة أو مولى الملا بخالف الاجماع وقول النبي وتشييلي هو الحال وارث من لا وارث من لا وارث من المولدة النصل أبو أم وجدة المال المجدة بنت ابن و بنت بنت ابن ابن ابن وابن أخت عم وعمة ثلاثة بني إخوة مفتر قيلا شيء الذي الرحم في جميع ذلك الفصل الناني) أن المولى المعتق وعصبانه أحق من ذوي الارحام وهو قول عامة من ورثهم من الصحابة وغيرهم وقول من لا يوى توريثهم أيضاً. وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى عوبه قال ابنه ابو عبيدة وعبيد الله بن عبد الله بن عبد الم من عبد الرحن وعمر بن عبد العزيز وميمون ومهر ان والاول أصح لقوله والشعبي والنخي والقاسم بن عبد الرحن وعمر بن عبد العزيز وميمون ومهر ان والاول أصح لقوله

مفترقات ، ماتت الام وتركت أبويها ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أب وأم وتركت زوجا وجدة ومن خلفت ثم ماتت أخت من أم وخلفت زوجا وجدة ومن خلفت الاولى عشرة والثانية من سيتة فتصير الاثنتان من ستين والثالثة من عشرين وماتت عن ثلاثة عشر لا توافق فتضرب عشرين فيستين تحكن ألفاً وماثنين والرابعة من ثمانية وماتت عن مائة وستة وستين توافقها بالانصاف فتضرب أربعة في الف وماثنين تبكن أربعة آلافو عمان مائة.

# (باب قسم التركات)

إذا خلف تركة معلومة فأمكنك نسبة نصيب كل وارث من المسئلة فاعطه مثل تلك النسبة من التركة ، مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان المسئلة من خمسة عشر والتركة أر مون ديناراً ، فللزوج ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة عانية دنانير والحكل واحد من الابوين ثلثا خمس المسئلة فله ثلثا الممانية وذلك خمسة دنانير وثلث دينار ولكل واحدة من البنتين مثل ما اللا بوين كليها وذلك عشرة وثلثان وإن شئت قسمت التركة على المسئلة وضربت الحارج بالقسم في نصيب كل وارث هما بلغ فهو نصيبه فاذا قسمت التركة على المسئلة ههنا كان الحارج بالقسم دينارين وثلثين إدا ضربتها في نصيب المؤوج وهو ثلاثة كان عمانية دمانير وإذا ضربتها في نصيب كل واحد من الابوين كانت خمسة وثلناً

عليه السلام « الحل وارث من لاوارث له » والمولى وارث ولان الولى يعقل وينصر فأشبه العصية من النسب .

(الفصل انثالث) في توريثهم مع لزوج والزوجة لا أعلم خلافا بين من ورثهم أنهم يراون مع أحد الزوجين مافضل عن ميرا أ، من غير حجب له ولا معاولة ، واختلف في كيفية توريثهم معه فروى عن امامنا أنهم يرثون ما فضل كا يرثون المال إذا انفردوا وهذا قول أي عبيد ومحمد بن الحسن والمؤاذي وعامة من ورثهم ، وقال يحيى بن آدم وضرار يقسم المال البقي بينهم على قدر سهما من يدلون به مع أحد الزوجين على الحجب والعول م نفرض الزوج فرضه كاملا من غير حجب ولاعول م يقسم الباتي بينهم على قدر سهامهم فاتما يقم الحلاف في مسئلة فيها من يدلي بذي فرض ومن يدلي بعصبة فاما أن أدلى جيعهم بذى فرض اوعصبة فلا خلاف فيه ، ومن مسائل ذلك زوج و بنت بنت وبنت أخاو بنات أخ المازوج النصف والباقي بين بنت البنت ومن معها نصفين ، وقل يحيى وضرار المسئلة من أربعة المزوج النصف والباقي بين بنت البنت سهم لمن معها نصفين ، وقل يحيى وضرار المسئلة من أربعة المزوج الربع والبنت النصف سهمان ولمن همها سهم فان كان مكان الزوج النصف والنصف الا خر بينهم على ثلاثة لبنت البنت سهمان ولمن معها سهم فان كان مكان الزوج زوجة فرضت المه بلة من عانية الهرأة سهم والبنت أربعة ويبقى ثلاثة لمن بقي ثم يفرض المرأة المربع ويقسم الباقي بينهم على شبعة تضربها في أربعة كن عانية وعشر بن عالمن بقي ثم يفرض المرأة المربع ويقسم الباقي بينهم على شبعة تضربها في أربعة كن عانية وعشر بن عالمن بقي ثم يفرض المرأة المربع ويقسم الباقي بينهم على شبعة تضربها في أربعة كن عانية وعشر بن ع

وإذا ضربتها في نصيب كل واحدة من اببنتين كانت عشرة دنانير وثلثين ، وإن شئت ضربت نصيب كل وارث في التركة وقسمته على المسئلة فما خرج فهو نصيبه فني هذه المسئلة إذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في التركة كان مائة وعشرين إذا قسمتها على المسئلة وهي خمسة عشر خرج بالقسم عمانية وإذا ضربت نصيب أحد الابوين في التركة كان عمانين فاذا قسمتها على المسئلة خرج خمسة وثلث وإذا ضربت نصيب كل واحدة من البنتين في التركة كانت مائة وستين إذا قسمتها على المسئلة خرج بالقسم عشرة وثلثان كما ذكرنا

( فصل ) فان كانت المسئلة من الاعداد الصم لم يمكن العمل بالطريق الاول لأنه لا نسبة فيها فاعمل بالطريقين الآخرين .

مثال ذلك زوج وأم وابنتان ، والتركة خسون دينارا ، المسئلة من ثلاثة عشر إذا قسمت عليها التركة خرج بالقسم لحكل سهم ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من دينار، تضرب في ذلك سهام الزوج وهي ثلاثة يجتمع له أحد عشر ديناراً وسبعة أجزاء وتضرب نصيب الام تحكن سبعة وتسعة أجزاء ولكل بنت ضعف ذلك وإن ضربت مهام كل وارث في الخسين أوقسمتها على المسئلة خرج ما قلنا .

﴿ مسئلة ﴾ وإن شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة علي المسئلة الاولى ثم أخذت إنصيب

ومنها تصح المرأة الربع سبعة وابنت البنت أيبعة أسباع الباقي اثما عشر ويبقى تسعة لمن معها زوج وبنت بنت وخلة وبنت عم للزوج النصف والباقي ببن ذوي الارحام على ستة لبنت البنت ثلاثة وللخالة سهم ويبقى لبنت العم سهان وتصح من اثمي عشر سها، وفي قول بحبى وضرار تفرض المسئلة من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنت ستة والام سهمان ويبقى لامم سهم ثم يعطى الزوج النصف وتجمع سهام الباقين وهي تسعة فيقسم النصف الباقي على تسعة فلا تصح فتضرمها في اثنين تكن عانية عشر، وإن كان مكان الزوج امرأة فعسلى قول الجهور اله أة الرع والباقي بين ذري الارحام على ستة وهي توافق باقي مسئلة الروجة بالاثلاث فردها إلى اثمين وتضربها في أربعة كن عانية عشر المرأة سهمان ولبنت الم سهان و ولي قول مجي تفرضها فن من أربعة لها سهم ولم من أربعة وعشر بن لذوي الارحام منها أحد وعشرون ثم تفرض المرأة الربع من أربعة لها سهم ولهم من أربعة وعشر بن البعة لها سهم ولهم من أربعة وعشر بن البعة لها سهم ولهم وثلاث تعارف عالم أة وبنت بنت وثلاث بنات ثلاثة وثلاث عات متفرقات بنت وثلاث حات متفرقات

( فصل ) ولا يمول من مسائل ذوي الارحام الا مسئلة واحدة وشبههارهي خالة او غيرها بمن يقوم مقام الام او الجـدة وست بنات ست أخوات مفترقات أو من يقرم مقامهن ممن يأخــذ

الثاني فقسمته على مسئلته وكذلك الثالث فان كان بين التركة والمسألة موافقة رددتهما الى وفقهاوقسمت وفق التركة على وفق المسألة واعمل على ما ذكر نا

مثال روحة وأم وثلاث أخوات مفترقات ، المسألة من خمسة عشر والتركة عشرون ديناراً هماتت الام وخلفت أبوين ومن خلفت المسئلة الاولى من خمسة عشر ، والثانية من ستة الام من الاولى سهمان لا تنقسم على الثانية و توافقها بالنصف فتضرب نصف الستة في المسئلة الاولى تكن خمسة وأربعين ، فان شئت نسبت نصيب كل وارث من المسئلة واعطيته من التركة مثل تلك النسبة فللمرأة تسعة وهي خمس المسئلة ، فلها خمس التركة أربعة دنائير ، وللاخت من الام عانية ، وهي عمانية أتساع الحسمة وهي مفاية والمدخت ،ن الابوين عشرون وهي أربعة أتساع المسئلة ، فلها أربعة أتساع التركة وهي عمانية دنائير وعانية أتساع دينار ، والاخت من الاب ستة وهي تسع المسئلة وخمس تسعها فلها من التركة ديناران والمئان ، وإن هئت قسمت العشرين على خمسة وأربعين وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث فيخر جما ذكرناه وان شئت ضربت سهام كل وارث في أربعية والتركة والمسئلة وهي توافقها بالاخاس فترد المسئلة الى تسعة والتركة الى أربعة ان شئت وافقت بين التركة والمسئلة وهي توافقها بالاخاس فترد المسئلة الى تسعة والتركة الى أربعة وتضرب سهام كل وارث في أربعة وتقسمه على تسغة يخرج ما ذكرناه .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أردت القسمة على قراريط الدينار فاجمل عدد القراريط كالتركة المسلومة

ثلال بالنروض فان للخالة السدس ولولد الام الثاث وابنات الاختبن من الابوين الثاثان أصلها من الدين إلى سيمة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويورث الذكور والاناث من ذوي الارحام بالسوية اذا كان ابوهم واحدة الا الخال والخالة فلاخال الثثين وللخالة الثاث)

اختلفت الرواية عن احد في توريث الذكور والاناث من ذري الارحام اذا كانوا من أب ياحد وأم واحدة فنقل الاثرم وحنيل وابراهيم بن الحارث في الحال والحالة يعطون بالسوية نظاهر هذا التسوية في جميع ذوي الارحام وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي عبيد واسحاق رنعيم بن حماد لانهم برثون بلرحم المجرد فاستوى ذكرهم وأشاهم كولد الام ، ونقل يعقوب بن بختان اذا ترك والد خاله وخاله اجعله بمنزلة الاخ والاخت للذكر مثل حظ الاثمين وكذلك ولد العموالهمة . ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته : للخال الثلثان وللخالة الثلث ، وظاهر هذا التنضيل وهو قرل أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراشهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لانهم يأخذون المال كله ولا على الهصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث دون على ذوي الفروض لانهم يأخذون المال كله ولا على الهصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث دون المالات والاخوة والاخوات. وبجاب عن هذا يأنهم معتبرون

واعمل على ما قلنا ، وقراريط الدينار في عرف بلدنا أربعة وعشرون قيراطاً فان كانت السام كثيرة وأردت أن تعلم سهم القيراط فانظر ما يتركب منه العدد فأنه لا بد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب احد العددين الى أربعة وعشر بن فان كان أول منها فخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة ، لأ كان فهو ا كل قيراط وان كان أكثر من أربعة وعشر بن قسمته عليها فما خرج بالقسم فاضر به في العدد الآخر فما بلغ فهو نصرب القيراط

ومثال ذلك سمائة أردت قسمتها على القراريط فهي متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين وانسب العثمرين إلى أربعة وعشرين تكن نصفها وثلثها فخذ نصف الثلاثين وثلثها خمسة وعشرون فهي سهم القيراط وإن قسمت الثلاثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها في العشرين تكن خمسة وعشرين وهي سهم القيراط فاذاعر فتسهم القيراط فانظر كل من له سهام فاعطه بكل شهم من سهام القيراط قيراطا فان بقي له من السهام ما لا يبلغ قيراطاً فانسبه إلى سهام القيراط وأعطه منه مثل تلك النسبة فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس المسرثم كل من له سهام بعدد مبلغ السهام فله بعدد مخزج المسرو تنسبها منها

مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان ماتت الام وخلفت أما وزوجاً وأختا من أبوين وأختين من أب وأختين من أب وأختين من أم فلاولى من خمسة عشر والثانية من عشرين فتضرب وفق إحداهما في الاخرى تكن

اولد الام وانما يأخذون كل المـال بالفرض والرد واتفق الجيم على التسوية بين ولد الام لان أبا. هم يستوي ذكرهم وأنفهم الا في قياس قول من أمات السبب قان الذكر مثل حظ الانتيبن . والذي نقل الحرق التسوية بين الجميم إلا في الحال والحالة ولم أعلم له مرافقا على هذا القول ولا علمت وجهه وأما قوله إذا كان أوهم واحداً وأمهم واحدة فلأن الحلاف المـا هو في ذكر وأنثى أبوهما وأمهما واحد فاما إذا اختلف آبؤهم وأمهام كالاخوال والحالات المتفرقين والعات المفترقات أو اذا أدلى كل واحد منهم بفير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت اخرى فلذلك موضع آخر يذكر فيه غيرهذا أن شا، الله تعالى

ومن مسائل ذلك ابن أخت معه أخذه أر ابن بنت معه أخنه : المال بينهما نصنين عند من سوى وعند أهل القرابة وسائر المنزلين المسال بينهما على ثلاثة ابنان وابنتان أخت لا بوين وثلاثة بنين وثلاث بنات أخت لاب وأربعة بني ولد وأربع بنات أخت لام أصل المسئلة من خمسة اللاخت من الابوبن ثلاثة بين ولدها على أربعة و للاخت بن الاب سهم بين ولدها على ستة واللاخت بن الام سهم بين ولدها على عانية والاربعة داخلة فيها والسنة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية وللاخت من الابوبن ستة ثم في خمسة نكن عانية وعشر بن ومن فضل أبتى ولد الام مجالهم وجمل ولد الاخت من الابوبن ستة توافقهم سهامهم بالثلث فيرجعون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الابوبن سقة تضربها في عانية تضربها في عانية المناهم بالثلث في جعون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الابوبن سقة تضربها في عانية المناهم بالثلاث في جعون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الاب تسعة تضربها في عانية المناهم بالثلاث في جعون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الاب تسعة تضربها في عانية المناهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث في الشاه في المناهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث في المناهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث المناهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث المناهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث في الشاهم بالثلاث المناه الله المناهم بالثلاث المناهم بالثلاث المناهم بالشاهم بالثلاث المناهم بالشاهم بالشاه

مائة وخمسين وسهم القيراط ربع ابسطها أرباعا تكن خمسة وعشرين فهذه سهام القيراط فللبنت من الاولى أربعة في عشرة أربعون فلها بخمسة وعشرين أربعة قراريط يبقى خمسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين تكن اثنين وخمسين فصار لها ستة وخمسان وللاب من الاولى والنانية ستة وعشرون فله بخمسة وعشرين أربعة وابسط السهم الباقي أرباعا يكن أربعة أخاس شمس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخمسة وعشرين سهماً أربعة قراريط وابسط الخمسة ابناقية تكن هشرين وهي أربعة أخاس قيراط ولام الثانية سهان ابسطها أرباعا تكن خمس تيراط وثلاثة أخاس قيراط وكذلك لكل اخت من أم وللاختين للاب مثل ذلك وللاخت للابوين ستة ابسطها أرباعا تمكن أربعة الحاس قيراط

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن كانت التركة سهاما من عقار كثلث وربع ونحو ذلك )

فان شأت ان تجملها من قراريط الدينار وتقسمها على ما قاناً وإن شأت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة او وفقها في مخرج سهام المقار او في وفقها فما كان فانسبه من المبلغ فما خرج فهو نصيبه إذا كانت التركة ربع دار وثانها جمعتها من مخرجها قراريط فكانت اربعة عشر قيراطاً وجملتها أكانها دانير وعملت على ما سبق وان شأت اخذتها من مخرجها وقسمتها على المسئلة فان القسمت بغير ضرب مثال ذلك زوج وام وثلاث اخوات مفترقات والتركة ربع دار وخمسها المسئلة من تسعة

تمكن اثرين وسبعين ثم في خمسة تمكن ثلمائة وستين ، وان كانوا أولاد عات أو خالات . فترقات فكذلك ، وإن كانوا أولاد بنات أو أولاد أخرات من أبوين أو منأب فهي من اثنين وسبعين عند من سوى ومن مائة رغاية عدمن فضل . وقول أهل هراق هي من سبعة وعشر بن كاولاد البنين

( فصل ) وأن كان ممك أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بين أمهاتهم على عددهن فما أصاب كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عد من سوى ، وعند من فضل جعله بينهم على حسب ميراتهم . واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الى قسم المال بينهم على عددهم دون مراعاة أمهاتهم إذا استووار ممن دلون بعمن الآبا والامهات إلى بنات الميت الذكر مثل حظ الاثميين كأولاد البنين ، وجعل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابناً وأن كان أنثي ، رمن أدلى بالانثى أنثى وأن كان ذكراً وجعل المدلى مهم بعدد المداين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم الذكر مثل حظالا شيبن و أصاب ولد الابن قسمه بينهم الذكر مثل حظالا شيبن و أصاب ولد الابن قسمه بينهم كذاك

(سائل) من ذاك بأت ابن بنت وابن بنت بنت ، قول من سوى المال بينهما نصابين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فيكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بين ابنها و بنتها لا بنها ثلثاه ولبنته أنه فيه أصاب أبنها فهو لبنته وما أصاب بتها فهو لا بنها فيصير البنت سهمان واللابن سهم، وقرل محد كذاك وقول أبي بوسف اللابن سهمان والبنت سهم كابن الميت و بنه : ابا و بنت بنت وأبن أبن بنت قرل من سوى لابن أبن البنت الصف واله قى ببن اله قين على الراب سوا، كانوا من

وخرج سهام المقار عشرون الموروث منها تسمة منتسمة على المسئلة للزوج منها ثلاثة وهي عشر الدار والحدث عشرها و اللاخت من الابوين مثل ذلك والحكل واحدة من الباقيات نصف عشر فان لم تنقسم الحكن وافقت السهام الموروثة المسئلة رددت المسئلة الى وفقها ثم ضربته في مخرج سهام العفار ثمكل من المقار من المسئلة مضروب في وفق السهام الموروثة من العقار

مثاله زوج وأبوان وأبنتان والتركة ربح دار وخمسها المسئلة من خمسة عشر توافق السهام الموروثة من العقار بالثاث لأنها تسعة فتردالمسئلة الى ثانها خمسة ثم تضربها في خرجسهام العقاروهي عشرون تكن مائة فالزوج من المسئلة ثلاثة في وفق سهام العقار ثلاثة تسعة من مائة وهو نصف عشر الدار ولحل بنت غسها ولحكل واحد من الابون سهان في ثلاثة سنة وهي ثلاثة أخاس عشر الدار ولحكل بنت ضعف ذلك وهو عشر وخس عشر اوان لم توافق السهام الموروثة المسألة ضربت المسألة جميعها في خرج سهام العقار ثم كل من له شيء من المسألة مضروب في السهام الموروثة من العقار فما بلغ فانسبه من مبلغ سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فما بلغ أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فما بلغ أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة الخمس فله خمس التركية وكذلك الموروثة الى سهام العقار فتقول في هذه المسألة الزوج من المسألة الخمس فله خمس التركية وكذلك في بقية الورثة على ماسمق

( المغني والشرح الكبير ) ( ١٢) ( الجزء السابع )

ولد بنت أو من ولد بنين ، وقول المفضلين ان كانوا من ولدبنين فلاس ابن البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خسة ، وأن كانوا من وألد بنت فلان أبن البنت الناثان والناث الباقي الباقين على خمسة لان المال كان للبنت الاولى فقسم ببن ابنها وبنتها أثلاثا للابن سهمان فهما لابنه وللبنت سهمان فهو لوالدها قول محمد يقسم ببنهم على خمسة لابن الاس سهمان لأنه يدلي بابن والباقين ثلاثة لانهم يدلون بأنثى قول أبي يوسف يقسم بينهم على سبعة لكل ابن سهان والبنت سهم ابنا بنت بنت وبنشا إن بنت قول من سوى المال بينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنين اكذاك وان كانوا من ولد واحدة فلابنها الشثان بين ابنتيه ولابنتها آثاث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على ستة لكل ذكر سمان ولكل أنى سهم قول محد لكل ذكر سهم ولكل أنَّى سمان ابنا وابنتا ابن أخت وثلاثة بنين وثلاث بنات بنت أخت قول من سوى النصف ببن الاولين على أربعة والنصف الباقي بين الا خربين على سنة و نصح من أربعة، وعشر بن قول من فضيل ان كانوا من ولد واحسدة فاللاولين المثان ببنهم على ستة واللآخرين الثاث ببنهم على تسعة وتصح من أربعة وتحسين ، وأن كانوا من ولد أزَّتهن صحت من سنة وثلاثين قول أي بوسف الذكر مثـل عظ الاثبين وتصح من خمسة عشر ، وقول محمد ولله اين الاخت بمنرلة أربع ذكور وولد بنت الاخت كدت إنث فيقسم المال ببنهم على أربعة عشر ولولد اخ لاخت منها عمانية أسهم بانهم على سنة و الآخر بن سنة ابينهم

(فصل) في المجهولات زوج وأم وأخنان لاب وأم أخذ الزوج بميرائه خسة وأربين ديناراً كم جميع النركة / فالطريق في ذلك أن تقسم الدنا ير التي أخذًا على سهامه تخرج خمسة عشر فاضربها في سهام المسئلة وهي تمانية تكن مائة وعشرين وهي النركة وان شئت ضربت ما أخذ في سهام المسألة تكن الانمائة وستبن وقسمت ذلك على سهامه فما خرج فهو التركة وان شئت قات سهام من تمي مثل سهامه مرة وثلاثين فيجب أن يكون الباقي خمسة وسبعين زوج وأموست اخوات مفترقات والتركة ستةو خمسون ديناراً وثوب أخذالزوج عيرا ثه النوب كم قيمته / فالطريق أن تقسم العين على سهام من بقي من الورثة تخرج عًا نية تضربها في سهام الزوج تكن أربعة وعشرين وازشأت قاتسهام الزوج من سهام الباقي ثلاثة أسباعها فخذ ثلاثة أسباع العين تكن ما ذكرنا وبالحبرتجمل قيمة الثوبشيئاًفاذا أخذه الزوج بملاثناً سهم وجب أن يأخذ باقي الورثة سبعة أسهم شيئين وثلثا وذلك يعدل العين فالشيء ثلاثة أسباعهافي ثلاثة أسباعالعين تكن أربعة وعشرين وان بسطت الشيئين والثاث أثلاثاكات سبعة وقسمت لميها العين بخرج الشيء أربعة وعشرين زوج وأم وستأخوات مفترقات والنركة خمسة وثلاثون دينارأوثوب أخذت احدى الاختين اللاب والام الثوب وثلاثة دنانير فألق ما أخذت من العين فاقسم الباقي على سهام باقي الورثة وهي هُا نية يخرج بالقسم أربعة دنا نير وهي نصيب السهم فالاخنين بسهمين عَانية دنا نير فاذا القيت ننها ثلاثة دنانير بقي خمسة وهي قيمة الثوب والتركة جميعها أربعون ديناراً أو بالحبر تجمل قيمة الثوبشيثا

على سبمة وتصح من أثنين وأربعين وترجع بالاختصار الى أحد وعشر بن ابنتا أخ رابن وابنة أخت لبني الاخ الثاثان في قول المنزاين جميعهم ، رقول محمد الثاث لولدي الاخت ببنهما بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله ببنها أثلاثا وهذا قول محمد ، وقال أبر بوسف لابن الاخت سهان ولكل واحد من الباقين سهم وتصح من خمسة

( فصل ) بنت بنت بنت بنت بنت ابن هي من أدبعة عند المنزلين جيمهم وعند أهل القرابة هو المنت البنت لانها أقرب فان كان عهما بنتا بنت ابن أخري فيكأنهم بنت وبنتا ابي في تألهم من هانية وقصح من سنة عشر ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لانه أفرب المى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ماحكي عن ابن سالم في أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوراثه فيكون المال بينها على أربعة المبنت ثلاثة واللابن سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن وبنت بنت ابن ابن وابنتا بنت ابن أخرى أربعة فتضربها في أصل المسئلة تمكن من اخر الاولى ثلاثة أرباع المال والربع الباقي بين الباقيات على أربعة فتضربها في أصل المسئلة تمكن من سنة عشر عابن وبنت بنت وثلاث بنات، بنت وابنا بنت ابن لاشيء لهذبين في قول الجميع لان أمهما تسقط باستكمال البنات الثاثين ويكون النصف بين الابن وأخنه على اثنين والنصف الآخر على ثلاث وتصح من اثني عشر عند من سوى وربن بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة أيضا ،

فتقول اذا أخذت الاخت بسهوين ثوباً وثلاثة دنانير وجب أن يأخذ بقية الورثة أربعة أشياء واثنى عشر ديناراً وذلك يعدل ما حصل لهم وهو اثان وثلاثون ديناراً فألق اثني عشر بمثلها يتى أربعة أشياء تعدل عشر بن ديناراً فقيمة الثوب خمه دنانير كما قانا فان كانت السئلة بحالها والتركة ثلاثون ديناراً وعبدان متساويا القيمة أخذت احدى الاختين الابوين أحد العبدين فأسقط سهمها من المسئلة وأسقط بمثلها العبد الآخر يبتى سنة تقسم العين عليها بخرج للسهم خمسة فقيمة العبد عشرة وبالجبر تجعل قيمة كل عبد شيئاً فاذا أخذت بسهمين شيئاً وجب أن يكون لباقي الوثة أربعة أشياء وذلك يعدل ما مهم وهو شيء وثلاثون ديناراً فألق المشترك يعدل الشيء عشرة كما فلنا

# (باب ذوي الارحام)

وهم كل قرابة ليست بذي فرض ولا عصبة وهم أحد عشر صنفاً ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام وبنو الاخوة من الام والعم من الام واليات والاخوال والخالات وأبو الام وكل جدة أدات باب بين أبين أو باب ألى من الجد ومن أدلى بهم فهم يسموز ذوي الارحام وكان أو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة الا الزوج والزوجة روي هذا القول عن عمر وعلي وعبد الله وأبي عبيدة في الجراح ومعاذ في حبل وأبي الدردا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وعمر

الاوليين وقول من أمات السبب وورث البعيد مع القريب: المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على أد بعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة البنت في أول درجة ، بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت أبن المال بين الاولى والاخيرة على المنزلين ، وقال أهل القرابة هو للاولى قول ابن سالم هو للاوليبن وتسقط الثالثة

(مسئلة) قال (واذا كان ابن اخت و بنت أخت اخري اعطى ابن الاخت حق امه النصف و بنت الاخت الاخت اخرى فاللابن و بنت الخت الاخت الخرى حق امها النصف و بنت الاخت الاخت الاخت الاخت الاخت الاخت الاخت الاخت الاخت النصف بينهما نصفين ولبنت الاخت الاخرى النصف

أما المسئلة الاولى فلا خلاف فيها بين المنزلين لان كل واحد منهما له ميراث من أدلى به وهو قول محمد بن الحسن أيضا ، وقال أو يوسف يعتبرون بأنفسهم فيكون لابن الاخت الثلثان وابنت الاخت النلث . وأما المسئلة الثانية فلا خلاف بين المغزلين في أن لولا كل أخت بيراثها وهوالنصف ومن سوى جعل النصف ببن أن الاخت وأخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخت الاخرى فتصح من أربعة ومن فضل جعل النصف بينهما على ثلاثة وتصح من ستة ، وقال أبو يوسف للابن

ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق وأهل الكوفة وكان زبد لا يورثهم ومجهل الباني ليستاليال وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وداود وابن جرير لان عطاء بن يسار روى أن رسول الله على والمعالمين والمعالمين والمعالمة والحالة فأنزل الله عز وجل أن لاميراث لها رواه سعيد في سننه ولان العمة وبنت الاخ لا ترثان مع اخوتها فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذلك لان انضام الاخ اليها يؤكدها ويقويها بدليل أن بنات الابن والاخوات من الاب يعصبهن أجوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيها فهم عدمه أولى ولان المواريث أنما ثبتت لها ولا لهن في هؤلاء

ولنا قول الله تعالى ( وأرلوا الارحام بعضهم أولي ببعض في كتاب الله )أي أحق بالتوارث في حكم الله قال أهل العلم كان التوارث في ابتداء الاسلام بالحف فكان الرجل بقول لارجل دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصر في وأنصرك ، وتر ثني وأرثك ، فيتعاقدان الحلف بينها على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى ( والذين عقدت ايمانكم فا توهم نصيبم ) ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه الهاجرون دوله ، وذلك قوله عز وجل (والذين آمنوا ولم يهاجروا ) ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض ) في كتاب الله .

وروى الامام احمد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله ولم يترك الا خالا فكتب فيه به أبو عبيدة الى عمر فكتب اليه عمر: أني سحمت رسول الله ويتلفي يقول « الخال وارث من لا وارث له » . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى المقدام عن النبي ويتلفي أنه قال « الخال وارث من لا وارث له يمقل عنه ويراه » أخرجه أبو داود وفي لفظ مولى من لا مولى له ، يمقل عنه و يفك عانيه ، فان قيل المراد به أن من ليس له الا خال فلا وارث له ، كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، والماء طيب من لا طيب له ، والصبر حيلة من لا حيلة له ، أو أنه أراد بالخال السلطان قانا هذا فاسد لوجوه اللاة .

( أحدها ) : انه قال برث ماله وفي لفظ يرنه

(والثاني): أن الصحاية فهموا ذلك ، فـكتب عمر هذا جوابا لابي عبيدة حين سأله عن ميراث الحال وهم أحق بالفهم والصواب من غيرهم

( والثالث ) أنه سماء وارثاً ، والاصل الحقيقة وقولهم ان هذا يستعمل للنفي قلنا والاثباث كقولهم ياعماد من لا عماد له ، ياسند من لا سند له ، ياذخر من لا ذخر له .

وروى سعيد باسناده عن واسع بن حبان قال : توفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارتأولاعصبة فرفع شأنه الى رسول الله عَلَيْنِيْلِيْنَ فدفع رسول الله عَلَيْنِيْلِيْنَ ماله الى ابن أخته أبسي لبابة بن عبد المنذر،

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان كن ثلاث بنات ثلاث اخوات مفترقات فلبنت الاخت من الاب والام ثلاثة اخماس المال ولبنت الاخت من الاب الحمس ولبنت الاخت من الام الحمس )

جالمهن مكان امهاتهن وكذلك ان كن ثلاث عمات مفترقات مذهب احمد وسائر المنرابن في والد الاخوات ان المسال يقسم ببن الاخوات على قدر سهابهن فما اصاب كل اخت فهو لولدها والمال في مسئلننا ببن الاخوات على خمسة فيكون بين اولادهن كذلك وكذلك إن كن ثلاث عمات متفرقات لانهن اخوات اللب فيراثه بينهن كبراث الاخوات المتفرقات من اخيبن وكذلك الحكم في ثلاث خالات متفرقات لانهن اخوات الام فميراثها بينهن كذلك وقدم اهل القرابة من كانلاب في ثلاث خالات متفرقات لانهن اخوات الام الا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم وأقامهم مقام أمهاتهم كانهم اخوات

ومن مسائل ذلك ستة بنات ثلاث اخوات متفرقات المال بين الاخوات على خمسة فيا أصاب كل واحدة فهو ابنتيها و تصح من عشرة فول ابي يوسف المال كله لولد الابو ن قول محمد لهما شلثان

ورواه أبو عبيدة في الاموال الا أنه قال لم يخلف الا ابنة أخ له ، نقضى النبي وليَسْتِيْرُ بميرانه لابنة أخيه ولانه ذو قرابة فيرث كذوي الفروض ، وذلك لانه ساوى الناس في الاسلام ، وزاد عليهم بالقرابة ، فكان أولى منهم ، ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته ، وبعد الموت بوصيته ، فأبسبه ذوي الفروض والعصبات المحجوبين اذا لم يكن من يحجبهم وحديهم مرسل ثم يحتمل أنه لا ميراث لهما مع قوي الفروض والعصبات ، ولذلك سمي الحال وارث من لا وارث له ،أي لا برث الا عندعدم الوارث وقولهم لا يرثان مع الحوتها قلنا لا نها أقوى منها وقولهم أن الميراث انما ثبت نصاً قانا قد ذكر نا نصوصائم التعليل واجب مها أمكن وقد أمكن ههنا فلا يصار الى التعبد المحض.

( فصل ) والرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فمنى خلف اليت عصبة أو ذا فرض من أفاربه أخذ جميع التركة ، هذا قول عامة من ورث ذوي الارحام قاله الخبري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمل أنهما ورثا الحكونه عصبة او مولى لئلا بخالف الاجماع ، وقول النبي عَيْنَا إلَيْهِ « الحال وارث من لاوارث له ، ومن مسائل ذلك أبو أم وجدة ، المال للجددة ، بنت ابن وبنت بنت ابن أبن أخ وابن أخت عم وعمة بني اخوة مفترقين لا شيء لذوي الرحم في جميع ذلك

( فصل ) وكذلك المولى المعتق وعصباته يقدمون على ذوي الارحام ، وهو قول عامة من ورثهم

ولولد الام الثلث وتصح من ستة ست بنات ست أخوات متفرقات لبدي الاختين من الابوين الثانيان ولولد الام الثلث وتصح من ستة وهذا قول محمد بن اخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا أخت اخرى لاب وثلاثة بنين وثلاثة بنات أخت لام هي من مائة وعشر بن عند من سوى ومن ستين عند من فضل ومن اربعة وخمسين عند محمد قان كان معهم أربعة بنين واربع بنات اخرى لام صحت من مائة وأربعة وأربع عندالميزلين كلهم قول محمد كأنهم أخت لابوين وست أخوات اخرى لاب وأربع عشرة أختا لام وسهم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من ثلاثانة وعمانية وسبعين قان كان ولد الاخت الابوين ابنا وبنتا صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كأنهما ختان لابوين في سقط واد الاب وتصح من مائة رستة وعشرين والقول في العات المتفرقات والحالات المتفرقات وأولادهن كالقول في ولد الاخوات المتفرقات

( مسئله ) قال (اذا كن ثلاث بنات ثلاثة الخرة متفرقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخمن الاب والأم )

هذا قول جميع المنراين لان الاخوء المفترقين يسقط ولد الاب منهم بولد الابوين والاخ للام السدس والبرقي كله اللاخ الابوين ثم ما صار اكل اخ فهو لولده و كذلك الحكم في الاخوال المنفرقين وأولادهم لان الاخوال أخوة الام ، مسائل مرذلك ست بنات سنة اخوة مفترقين لولد الام الثلث والبرقي لولد الابوين قول والبرقي لولد الابوين قول عدد لولد الابوين ست بنات ثلاثة اخوة مفترقين لولد الام السدس والبرقي لولد الابوين قول محدد لولد الام الثانث ، بنت أخ لابوين وابن نخ لام وبنت نخ آخر لام ابن وبنت بنت أخ لاب وابنا وابنا ابن أخ لام ثلاثة بنين وثلاث بنات نمت اخت لام تصحمن اثنين وسبه بين عند المنز ابين قان كان مكان وابنا المناف كان مكان

من الصحابة وغيرهم وقول من لا يورثهم أيضاً ، وروي عن ابن مسمود تقديمهم على المولى ، وبهقال ابنه أبو عبيدة ، وعبيدة ، ومسروق ، وجابر ابنه أبو عبيدة ، وعبيدة ، ومسروق ، وجابر ابنه أبو عبيدة ، والنخعي ، والفاسم بن عبدالرحمن ، وعمر بن عبدالعزيز ، وميمون بن مهران ، والاول أصح ، لقوله عليه الصلاة والسلام « الحال وارث من لا وارث له » والمولى وارث ولان المولى يسقل وينصر أشبه العصبة من النسب .

﴿ مسئلة ﴾ ( وبورثون بالتنزيل فيجمل كلوارث عنزلة من أدلى به) فيجمل ولد البنات والاخوات كامهاتهم ، وبنات الاخوة ، والاعمام ، وولد الاخوة من الام كا بائهم ، والاخوال ، والحالات ، وابو الام كالام ، والعات ، والعم من الام كالاب ، وعنه كالعم ثم تجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به مذهب أبي عبد الله رحمه الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من عت به من الورثة فتجعل له نصيبه فان بعد والزلوا درجة درجة حتى يصلوا إلى من

الآخ من الاب أخت كانت من سنين قان كان مهم ابن بنت أخت من أبرين عادت الى اثنين وسبعين (فصل) بنت أخ لام و بنت ابن أخ لاب للاولى السدس والباقي هذائية عند المنزلين ، وفي القرابة هو اللا ولى لانها أفرب الى الميت بنت بنت أخ لابوين و بنت ابن أخ لا بوين المال لهذه في قولهم جميعاً بنت ابن أخلام و بنت بنت أخ لا بوين وابن بنت أخ لاب اللا ولى السدس والباقي الثانية وقال أبو يوسف السكل لثانية بنت أخ لام و بنت بنت أخ لاب المال اللا ولى الافي قول الثوري و إن سالم وضراد للا ولى السدس والباقي الثانية لانهم يورثون البعيد مع القريب وان كاما من جهة واحدة

(فصل) إبن وبنت أخت لابوبن وبنتا أخ لاب والمدن بني أخت لاب وخسة بني أخت لام وعشر بنات أخ لام أصلها من عانية عشر وتصح من خسائة وأربعين في قول المنزلين النصف من ذلك بين ولدي الاخت للابون بالسوية عند من سوى وأثلا ناعند من فضل ولولد الام الثلث وهو مائة وعانون ولولد الائح تسعون ولولد الاخت تسعون ولولد الاج ستون ولولد الاخت تلاثون، ثلاث بنات اخوة مفترقين وثلاث بنات أخوات مفترقات لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الابن لبنت الاثخ الثاه ولبنت الاخت الله وإن كان معهم اللائة بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحالمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المالم بينهم كالحكم في اللام شدسة وباقيه لابن الحالمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المام بينهم كالحكم في اللائد وتصح من ستة واللائن والحسلام في اللائم الله والله مفترقين في قسمة ميراث الام بينهم كالحكم في اللائه

عنون به فيأخذون ميرا اله قان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة قسمت المال بين من يم ون به فيأخذون به فيأخذون ميرا الم قان بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سها مهم الهذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخوي وحماد ونعيم ونبريك وابن أبي ايلي والثوري وسائر من من ورثهم عير أهل القرابة ، وروي عن على وعبد الله رضي الله عنها أنهما نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخت منزلة الاخت ، والعمة منزلة الاب ، والحالة منزلة الام . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة . وعن على أنه نزل العمة بمنزلة العم . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة . وعن على أنه نزل العمة بمنزلة العم . وروي ذلك عن علم ولدالا خوة والاخوات ونزلها آخرون منزلة الجدة وأعامارهذا الاختلاف في العمة لادلائها باربع جهات وارئات ، قالاً ب والعم أخواها ، والجد والجدة أبواها ، ونزل قوم الحالة جدة لا أن الجدة أمها . والصحيح من ذلك تنزيل العمة أبا ، والحالة أماً ، لوجوه اللائة .

(أحدها): ماروى الزهري أن رسول الله عَلَيْكَ قال: « العمة بمنزلة الاب إذا لم يكن بينهاأب، والحالة بمنزلة الام إذا لم يكن بينها أم » رواه الامام احمد.

(والناني): انه قول عمر ويهلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة.

( الثالث ) : إن الآب أقوى جهات العمة والام أقوى جهات الحالة فتمين تنزيلهما بهما دون غيرهما

## (المُفنيَ والشرح الكُبيرَ) ميراث ذوي الارحام ومذهب أهل التنزيل وأهل القرابة ٥٠١

اخوة مفترقين في قسم ميراً ثهم بينهم وكذلك ثلاثة أخوال مفترقين مع ثلاث خالات متفرقات كثلاث بنات اخوة مفترقين مع تلاث بنات أخوات مفترقات على ما ذكرنا .

أكثر أهل انتنزيل على هذا وهو قول أهل القرابة وقال الثوري المال بين بنت العم من الأبوين وبنت العم من الام على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوين كبنات الاخوة ، ولا يصح شيء من هذا لانهن بمزلة آبائهن ولو كان آباؤهن أحياء لكان المال للعم من الابوين ، وفارق بنات الاخوة لان آباءهن يكون المال بينهم على ستة ويرث الأخ من الأم مع الأخ من الابوين بخلاف العمومة وقيل على قياس قول محمد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد درجتين بمنزلة الاب فيسقط بهالعم قال الخبري وليس بشيء وقد ذكر أبو الخطاب في كتاب الهداية قولا من رأيه يفضي الى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام اذاكا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لم يسقط فيلزم على هذا أن تنزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بنتا العمين الآخرين ، وأظن أبا

كنت الاخ وبنت العم فانها ينزلان بمزلة أبويها دون اخوتها ولانه إذا اجتمع لهاقرابات ولم يمكن توريثها بجميعها ورثناها باقواها كالمجوس عند من لا بورثهم بجميع قراباتهم وكالاخ من الابوين فأنا نورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فأنهم ورثوهم على ترتيب المصبات ، فيعلوا أولاهم من كان من ولد الميت وإن سفلوا ثم أبويه أو أحدها وإن سفلوا ثم ولد أبوي أبويه وان سفلوا كذلك أبداً لا يرث بنو أب أعلى وهناك بنو أب أقرب منه وإن نزات درجتهم ، وعن أبي حنيفة أنه جمل أبا الام وان علا أولى من ولد البيات ويسمى مذهبهم مذهب أهل القرابة

ولنا أنهم فرع في الميراث على غـيرهم فوجب الحاقهم بمن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاناث لا يسقط ولد أبيه فأولى أن لا يسقطهم ولده

(مسائل ذلك ) بنت بنت و بنت بنتاس ، المال بينها على أربعة فان كان معها بنت أخ فالباقي لها و تصح من سنة فان كان معها خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تـ كملة الثلثين، وللحالة السدس ، والباقي لبنت الاخ ، فان كان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ وأخذت الباقي لان العمـ ة كالاب فتسقط من هو عنزلة الاخ ومن نزلها عماً جعل الباقي ابنت الاخ واسقط بها العمة ومن نزلها جداً قاسم بها ابنة الاخ اشك الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة جعل لها السدس وابنت الاخ الباقي جداً قاسم بها ابنة الاخ اشك الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة جعل لها السدس وابنت الاخ الباقي (المغني والشرح المكبير)

9.4

الخطاب لو علم أفضاء هذا القول الى هذا لم يقله ولم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدلبل وأسقاط القوي بالضميف والقريب بالبعيد ولا يختلف المذهب في أن الحـكم في هذه المسئلة على ما قال الخرقي .

ومن مسائل ذلك بنت عم لا بوبن وبنت عم لاب المال للأولى : بنت عم لاب وبنت عم لام كذلك. بنت عم لاب وبنت ابن عم لابوين كذلك. بنت ابن عم لاب وبنت عم لام المال للأولى عند المنزلين وهوللنانية عندأهلالقرابة لانها أقرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لا بو بن المال الاولى في قولهم جميعاً . بنت عموا بن عمة المال لبنت العمر عندا لجمهور وحكى عن النوري أن لبنت العم سهمين ولا بن العمة سهم، بنت بنت عم وبنت ابن عم المال لهذه عند الجمهور وقول ابن سالم هو للأولى. بنت عمة من أبوين وبنت عم من أم لبنت العم السدس و لبنت العمة اننصف ثم يرد عليهما الباقي فيكون ينهما على اربعة. ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان معهن بنت عم من أبوين أو أب ورثت المال دونهن

ومسئمة ﴾ قال ( فان كن تلاث خالات مفترقات و ثلاث عمات مفترقات فالثلث بين الثلاث خالات على خمسة اسهم والثلثان بين الثلاث عمات على خمسة اسهم)

فتصح من خمسة عشر سها للخالة التي من قبــل الاب والام ثلاثة أسهم وللخالة التي من قبــل

وفي قول أهل الفرابة لا ترث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئاً.

﴿ مسئلة ﴾ (فان أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم فنصيبه بينهم بالسوية ذكرهم وأشاهم سواً. ، وعنه للذكر مثل حظ الاشيين إلا ولد الام وقال الخرقي يسوى بيهم إلا الحال والحالة )

اختلفت الرواية عنأ حمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوامن أب واحد وأم واحدة فنقل الآثرم وحنبل وابراهيم بن الحارث في الحال والخالة يعطون بالسوية في جميع ذوي الارحام اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لامهم لا يرثون بالرحم المجرد فاستوى ذكرهم وأنثاهم كولد الام،و نقل يعقوب بن بختان اذا ترك ولد خالة وخالته اجعام بمنزلة الاخ والاختالذكر مثل حظ الاشيين وكمذلك ولد العم والعمة ونقلعنه المروذي فيمن تركخالهوخا لتهللخال الثلثان وللخالة الثاث فظاهر هـذا التفضيل وهو قول أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراتهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لأنهم يأخذون المال كله ولا على العصبة البعيد لانذكرهم ينفرد بالميراث دون الاناث فوجب اعتبارهم بالفريب من العصبات والاخوة والاخوات

ويجاب عن هذا بانهم معتبرون بولد الام وإنما يأخذون كل المال بالفرض والرد وانفق الجميع على التسوية بين ولد الام لان أباهم يسوي ذكرهم وأنتاهم الا في قول من أمات السبب إفان عنــد. للذكر مثل حظ الانثيين فأما الذي نقل عنه الخرقي أنه يسوى بين الجميع إلا الحال والحالة قال شيخنا الاب سهم وللخالة التي من قبل الام سهم وللعمة التي من قبل الاب والام ستة أسهم وللعمة التي من قبل الاب سهمان وللعمة التي قبل الام سهمان، إنما كان كذلك لان الحالات عنزلة الام والعات عنزلة الاب فكأن الميت خلف أباه وأمه فلامه الثلث والباقي لابيه ثم ماصار للام بين أخوامًا على خمسة لأنهن أخوات لها متفرقات فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد على خمسة كما يقسم مال الميت بين أخواته المفترقات وما صار للاب قسم بين أخواته على خمسة فصار الكسر في الموضعين على خمسة واحداها تجزيءعن الآخرى لأنهما عددان مبائلان فتضرب خمسة في أصل المسئلة وهو ثلاثة فصارت خمسة عشر كما ذكر للخالات سهم في خمسة مقسومة بينهن كما ذكر وللعات سهمان في خمسة تكن عشرة بينهن على خمسة كما ذكر أيضا وهذا قول عامة المنزلين ، وعند أهل القرابة للعمة من الابون الثلثان وللخالة من الابوين الثلث وسقط سائرهن ، وقال نعيم واسحاق الخالاتكابهن سوا. فيكون نصيبهن بينهن على الانة وكذلك نصيب العمات بينهن على اللائة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة عندهما من تسعة ، فان كان مع الحالات خال من أم ومع العات عم من أم فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة ، وتصح من عمانية عشر سها عند المنزلين. ثلاثة أخوال مفترقين معهم أخواتهم وعم وعمة من ام الثلث بين الاخوال والخالات على ستة ، للخال والخالة من الام ثلاثة بينهما بالسوية وثلثاً. للخال والخالة من الأبوين بينهما على الاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين وإحدى الروايتين عن احمد وذكرها

فلا أعلم له موافقاً على هذا القول ولاعاست وجهه والخلاف إنما هو في ذكر وأنثى أبوهما وأمها واحد فاما إذا اختلفاً باؤهم وأمهاتهم كالاخوالوالحالات المفترقين والعات المفترقات أو إذا أدلى كل واحد منهم بغير من أدنى به الآخركابن بنت وبنت بنت أخرى فلذلك موضع يذكر فيه ان شاء الله تمالى

(مسائل ذلك ) ابن أخت معه أختهوابن بنت معه أخته المال بينها نصفين عند من سوى وعنـــد أهل القرابة وسائر المنزلين المال بينهما على ثلاثة: إبنان وابننا أخت لا بوبن وثلاث بني وثلاث بنات أُخت لاب وأربع بني وأرج بنات أُخت لام أصل المسئلة من خمسة للاحجت من الابوين اللائة بين ولدها على أربعة وللاخت من الاب سهم بين ولدها على ستة واللاخت من الام سهم بين ولدها على عَانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عمانية تكن أربعة وعشرين ثم في خمسة تكن مائة وعشرين ومن فضل ابتي ولد الام بحالهم وجمل ولد الاخت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالثاث فيرجمون إلى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الاخت من الاب تسعة تضربها في ثمانية تكن اثنين وسبعين ثم في خمسة تكن ثلاثائةوستين، وانكانوا أولاد عمات أوخالات مفترقات فدلمذلك وان كانوا أولاد بنات أو أولاد أخوات من أبوين أو من أبفهي من اثنين وسبعين عندمن سوى ومن مائة وأممانية عند من فضل وقول أهل العراق هي من سبعة وعشرين كاولاد البنين

(فصل) اذا كان معك أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بن أمهامهن على عددهن فما أصاب

الحرقي في الخال والحالة خاصة دون سائر ذوي الارحام ، والرواية الاخرى هو بينهما على السوية والثلثان بين العم والعمة بالسوية . ثلاث عمات وثلاث بنات عم وثلاث خالات وثلاثة بني خال الميراث للمات والحالات والحالات الثلث والباقي للعات، فان كان معهم ثلاث بنات الحوة ، فللخالات السدس والباقي للعمات لأبهن بمنزلة الاب فيسقط بهن بنات الاخوة لانهن بمنزلة الاخوة ، فللخالات السدس والباقي للعمات لأبهن بمنزلة الاب فيسقط بهن بنات الاخوة لانهن بمنزلة الابعلى العات لأبهم ويحتمل أن يجمل أولاد الاجوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الابعلى العات لأبهم أولاد بنيه والعات أخواته ، ووجه هذا الاحتمال اننا إذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أطنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القرب او لم يسقط لزم منه سقوط ولد الاخوة ببنات المم من الام لابهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن ببنات العات وبنات الاعمام كامم ، فاما ان كان مكان العات والحالات بناتهن فللخالات السدس بين بناتهن على خمه والباقي لبنت الاخوة ، لبنت الاخوة من الام السدس والباقي لبنت الاخوة من الابوين و لا من أب

( فصل ) خالة وابن عمة للخالة الثلث والباقي لابن العمة وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب ، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة المال للخالة لانها أقرب ، وكمذلك ان كان مكان

كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عند من روى وعند من فضل جله بينهم على حسب ميراتهم واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الى قسم المال على غددهم دون مراعاة أمهاتهم اذا استووا بمن يدلون به من الآباء والامهات الى بنات الميت للذكر مثل حظالا نثيين كاولادالبنين، وجعل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان انثى ومن أدلى ببنت بننا وان كان ذكرا وجعل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم كذلك

(مسائل) من ذلك بنت ابن بنت وابن بنت بنت قول من سوى المال بينها نصفين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بين ابنها و بننها الابن ثلثاه ولبنتها ثلثه فما أصاب ابنها فهو لبنته وما أصاب بنتها فهو لا بنها فيصير للبنت سهان وللابن سهم وكذلك قول محمد وقول ابني يوسف للابن سهان وللبنت سهم كابن الميت وبنته : ابنا بنت بنت وابن ابن بنت قول من سوى لابن ابن البنت النصف والباقي بين الباقين على ثلاثة سواء كانوا من ولد بنت أو من ولد بنين وقول المفضلين ان كانوا من ولد بنين فلابن ابن البنت النصف الآخر بين الباقين على خمسة وان كانوا من ولد بني الباقين على خمسة لان المالكان على خمسة وان كانوا من ولد بنتها أثلاثاً للابن سهان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدهاقول محمد يقسم بينهم على البنت الاولى فقسم بين ابنها و بنتها أثلاثاً للابن سهان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدهاقول محمد يقسم بينهم على

الحالة خال: عمة وابن خال معه اخنه الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية ان كان أبوها خالا من ام، وان كان من أب أو من ابوين ففيه روايتان (احداها) هو بينهما بالسوية أيضا (والثانية) على ألائة والباني الهمة وعند أكثر الفرضيين المال الهمة: بنت عم وابن عمة وبنت خال وابن خالة الثالث ببن بنت الحدال وابن الحالة بالسوية ان كانا من أم. وان كانا من أب ين أو من أب فهل هو بينهما بالسوية أو على ثلاثة ? فيه روايتان ، وان كان ابن الحالة من أم والحال من أب فلابن الحالة المنتاث والباقي لبنت الحال ، وإن كان ابن الحالة من أم وابن الحالة من أب فلابن الحالة أربعة والباقي لابن العم . وعند أكثر المنز اين المال كله لبنت العم لانها أسبق الحالوارث؛ خالة وبنت عم ثلث وثنان وعند أهل القرابة هو الخالة؛ عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جعل المال لها ومن نزلها عم عم شبث بن العم ، وعند أكثر أم وبنت عم الأب وبنت عمة لا بو بنالمال المنا ومن نزلها المناز به المناز به المناز به المناز به المناز به المناز به أبنا المناز به والنائل المناز به والنائل المناز به الهال المناز به المناز به المناز به المناز به المناز المناز به المناز المن أبي الام وهي تسقط أم الام ؛ ابن خال وان أخ من أم واحدة ؛ خالة وأم المال المناز المناز المناز المناز المن أماز المن أم المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المن أم المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المن أم المناز المن أم المناز المن أم وامن أم المناز المناز المناز المن أم المناز المناز

خمسة لابن الابن سهان لانه يدلي بابن والباقين ثلاثة لانهم يدلون بأنثى وقول أبي يوسف يقدم بينهم على سبعة لكل ابن سهان والبنتسهم. ابنا بنت بنت وبنتا ابن بنت قول من سوى المال بينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنتين فكذلك وان كانوا من ولد واحدة فلا بنها الثلثان بين ابنيها الثلث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على ستة الحكل ذكر سهان و لحكل ابني سهم قول محمد لكل ذكر سهم و لكل ابني سهان. ابنا و ابنتا ابن أخت وثلاثة بني وثلاث بنات بنت أخت قول من سوى النصف بين الاولين على أربعة والنصف الثاني بين الآخرين على ستة وتصح من أربعة وعشرين. قول من فضل ان كانوا من ولد واحدة فللاولين الثاثان سهم على ستة وللا خرين الله خرين أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثمين وتصح من أربعة وخمسين، وان كانوا من ولد ابنتين صحت من ستة وثلاث أربعة أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثمين وتصح من أحسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت بمنها أربعة أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثمين وتصح من خمسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت منها ثمانية أسهم بينهم على ستة وللا خرين ستة بينهم على تسعة وتصح من اثنين وأربعين وترجع بالاختصارالى أحد وعشرين: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لا بنتي الاخ الثمثان في قول المنزلين جميعهم وقول محمدوالثلث أحد وعشرين: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لا بنتي الاخ الثمثان في قول المنزلين جميعهم وقول محمدوالثلث الولدي الاخت بينها بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله بينها أثلاثاً وهوقول محمدوقال أبو بوسف لولدي الاخت سهان ولكل واحد من الهاقين سهم وتصح من خمسة

المال بينهما على ثلاثة كأنهما أم وأخ من أم وعند المنر ابن هو لابن الاخ ،قان كان اهرما ابن أخت من أب قالمال بهنهم على خمسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منهما الحنس وان كان معهم بت أخ من أبوين فلها النصف واكل واحد من الباتين السدس وعند المنز لين لا شي. لان الخال والمال ببن الباقين على خمسة :خا! وابن ابن أخت لام المال بينهما على ثلاثة وعندالمنز لين هو للخال. إنت بنت أخت لأ بوين وابن ابن أخ لأم وبات الناأخ لاب وبنت خالة لهذه السدسوالباقي لبنت ابن الآخ وعند المنزلين المال كلهاه

( فصل ) عمة وابنة أخ المال العمة عند من نزلها أبا ولاس الاخ عند من نرلها عما و بإنهما عند من نزلها جداً: إنت عم و إنت عدة و إنت أخ من أم و إنت أخ من أب لبنت الاخ من الام الدس والباقي لبنت الاخ من الاب قان لم يكن بنت أخ من أب قالباني لبنت العم، ربجيء على تول، من نزل البعيد حتى يلحقه برارثه وحمل الابرة جهة والاخرة جهة أن يسقط أولاد الاخرة ، فان جمل الابرة جرة والعموعة جهة أخرى أسقط بنت العم بنت العرة وقبل ان هذا قول ابن عالم وهو بعيد: بنت عم وبنت خال وبنت أخ من أب: لبنت الحال الثاث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المنز اين الكل لبنت الاخ : ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات

(فصل) بنت بنت وبنت بنت ابن هي من أربعة عند المنزلين جميعهم وعند أهل القرابة أيضاً هو لبنت البنت لانها أقرب فان كان معهما بنتا بنتا بن أخرى فكانهم بنتا ابن وبنت فمسئلتهم من ثمانية وتصح ستة عشر : أبن بنت أبن وبنت أبن بنت المال للابن لان، أفرب الى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ما حكى عن أبن سالم أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوارثه فيكون المال بينهما على أربعة للبنت ثلاثة وللان سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن وبنت بنت ابن انوبنتا بنت ابن ان آخر للاولى ثلاثة أرباع المال والربع الباقي بين البافيات على أربعة فتضربها في اصل المسئلة تكن منستة عشر: ابن وبنت بنت وثلاث بنات بنت وابنا بنت ابن لا شيء لهذين في قول الجميع لان أمهما تسقط باستكمال البنات الثلثين ويكون النصف بين الان وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث، وتصح من اثني عشر عند من سوى ومن فضل جمامًا بينهم على سنة وهو قول أهل الفراية أيضاً. بنت بنت بنت وبنت أبن إنت أخرى وبنت بنت أبن أبن المال لهذه الا في قول أهل القرابة فانه اللاوليين، وقول من أمات السبب ورث البعيد مع القربب المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على اربعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة الابن في أول درجة؛ بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت أبن ألمال بين الاولى والاخيرة على اربعة عند المنزلين وقال أهل القرابة هو الاولى قول أن سالم هو الاوليين وتسقط الثالثة

﴿ مسئلة ﴾ ( واذا كان ابن وبنت اخت وبنت اخت اخرى فلبنت الاخت وحــدها النصف وللاخرى وأخيها النصف بينهما) العات على خمسة و تصح من ثلاثين قان كان معهم خال أو خالة او أحد من أولادهما فله السدس ولا شيء لولد العات إلا على قول ابن سالم و صحابه قاله بور تهم ويسقط ولدالاخوات ، ويقتضيه قول أبي الخطاب : خالة وعمة و ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات الخالة السدس والباقي المعمة ومن نزلها عما فلبنتي الاخت من الابرين النصف و ابنتي الاخت من الاب السدس ولبنتي الاخت من الام المدس فان كن بنات ستة أخوات مفترقات عالت على هذا إلى سبعة

﴿ فصل في عات الابوين وأخوالها وخالاتهما ﴾ . فدهبنا مانقدم من تقديم الأسبق إلى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى يلحق برارته إن كانا منجهتين ثم مجعل لمن يدلي بعماكن له وأكثر المنزلين يعطون الميراث الأسبق بكل حال. والمشهور عن أهل العراق ان نصيب الام بين خالما وخالتها وعمها وعمتها على ثلاثة ونصيب لاب بين عماله وخلات كذلك. ومن مسائل ذلك ثلاث خالات أم مفترقات فالاثراث أعام أم مفترقين وثلاث خلات أب مفترقات فالات الام يمنزلة أم الام وخالات الام يمنزلة أم الاب فيكرن المال بين ها تين الجدتين نصفين و نصيب كل واحدة منهما بين أخواتها على خمسة وتسقط عات الام لانهن بمنزلة أب الام وهو غير وارث ، قان كان معهم عات أب فلخالات الاب والام السدس بينهما والبافي احمات الاب لأبهن بمنزلة العبد : عمة أب وعمة أم اعمة الام الماث والبنافي العمة الام الماثرات الاب لانهن عنزلة العبد : عمة أب وعمة أم اعمة الام الماثرات أسبق العمة الاب لانها أسبق

لا خلاف بين المنزلين في ان لولد كل اخت ميرا أمها وهو النصف فن سوى جعل النصف بين الاخت واخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخرى و قصح من أربعة ، ومن فضل جمل النصف بينها على ثلاثة وصح من ستة وقال أبو يوسف للابن النصف ولسكل بنت الربع و تصح من أربعة وقال محمد لولد الاحت الاولى الثلثان بينها على ثلاثة واللاحرى اثاث و تصح من تسعة واذا انفرد ولد كل أخ أو أخث فالعمل فيه على ما ذكر نا في أولاد البنات، ومي كان الاخوات والاخوة من ولد الام فاتفق الجميع على التسوية بين ذكر هم وأناهم إلاانثوري ومن أمات السبب: ثلاث بنات أخ وثلاثة بيئ أخت المحميع على عددهم وان كاما من أب أو من أبوين فلبنات الأخ الثانان و ابني الاخت الأثنان و ابني الاخت الأثنان و ابني الاخت الثاثين ولبنات الاخ الثانان و ابن أخت لا بوين وابن أخت لام هي من أربعة عند من فضل وعند من سوى تصحمن عانية ، قول محمد كا أنها أختان من أبوين واحت من أم و تصح من خسة عشر فان كان ولد الام أيضاً ابنا وابنة صحت عند جميعهم من أعانية إلا الثوري فائه بجمل الذكر من ولدالام مثل حظ الانثيين فتصع عنده من اثنى عشر وعند محمد هي من أعانية عشر: ابنا احت لا بوين وابن وابنة أخت لاب وابنا أخت الم بوين وابن وابنة أخت لاب وابنا أخت المرى عند من سوى ، وعند من فضل من ثمانية وأول عامتهم و عصح من أثنين وثلاثين عند من سوى ، وعند من فضل من ثمانية وأربعين ، وقول محمد يسقط ولد الاب ويتفق قوله وقول ابي يوسف في ان المال لائ

لأنها أخت الجدوه و وارث وهذا قول أكثر المنزاين لأنهم يورثون الاسبق بكل حال . خالة أموهمة اب للخالة السدس والبرقي الهما كجدة وجدة وكذاك القول في خلة البروعنه: خالة أم وخالة أم اب المال المخالة الانهما عنزلة أم ام وام امأب: خال اب وعم ام المال المخال الأنه بمنزلة جدة والمجدات بمنزلة الامهات: بنت خال أم وبنت عم اب لبنت الحل السدس ولبنت العم ما بقي ومن ورث الاسبق جعل الكل لبنت العم أبو ابي ام وابو ام اب المال الذي ام الاب فان كان معهما ابو ام أم أم فهو ببنهما نصفين الابهما بمنزلة جدتين متحاذيتين أبو ام ابي ام وابو ابي ام المال المذا الانه ام المال المذا الانه اسبق فان كان معهما أبو ام ابي ابوام أبي الم وابو أبي ام المال المذا الانه السبق فان كان معهما أبو ام ابي المالية ين والباقي المراش أبو ام ابي المالية والباقي المراش المنال ال

( فصل ) واذا كان لذي الرحم قرابتان ورث بهما باجماع من المورثين لهم إلا شيئابيحكي عن أبي يوسف أنهم لاير ثون إلا بترابة واحدة وايس بصحيح عنه ولا صحيح في نفسه لانه شخصله جهتان لايرجح بهما فورث بهما كالزوج اذا كان ابن عموابن الهم اذا كان أخامن أم ، وحساب ذلك أن تجمل ذا القرابتين كشخص فتقول في ابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى و بنت بنت بنت أخرى للابن الثانان والبنت اشار عالى كانت أمهما واحدة فله ثلاثه أرباع المال عند من سوى ولاخته الربعومن

الاخت من الابوين: ابن اخت لابوبن وابن وابنة اخت لام وابنا وأبنتا أخت أخرى لامقول المنزلين من عشرين الثوري من ثلاثين محمد من ستين

( فصل ) ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات مذهب احمد وسائر المنزلين ان المال يقسم آبين الاخوات على الاخوات على قدر سها، بن فما أصاب كل أخت فهو لولدها والمال في هذه المسئلة بين الاخوات على على خمية فيكون بين أولادهن كذلك، والحيكم في ثلاث بنات عمات مفترقات كذلك لانهن أخوات الاب فيراثه بينهن على خمسة، وكذلك ثلاث خالات مفترقات لانهن اخوات الام وقدم أهل القرابة من كان لاب وأم من جميعهم ثم من كان لاب ثم من كان لام إلا محمد بن الحسن فأنه قسم ميراث أولاد الاخوات على أعدادهم واقامهم مقام أمهاتهم كأنهم أخوات

(مسائل) من ذلك ست بنات الاث اخوات مفترقات الهال بين الاخوات على خسة فما أصاب كل واحدة فهو لبنيها وتصح من عشرة وعند ابي يوسف الهال كله لولد الابوين وعند محمد لهما الثلثان ولولد الام الثلث وتصح من ستة: ست بات ست اخوات مفترقات لبنتي الاختين من الابوين الثلثان ولولد الام الثلث وتصح من ستة هذا قول محمد ابن أخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا اخت اخرى لاب والاثة بني واللاث بنات اخت لام هي من مائة وعشرين عند من سوى ومن ستين عند من ومن اخرى لام عند من ومن الابرا ومن اربعة وغرين عند محمد، فان كان معهم اربعة بني واربع بنات اخت اخرى لام

فضل جعل له النصف واشات ولاخته السدس وهذا قول أكثر النزاين وقول أبي حنيفة ومحمد وقياس قول أبي يوسف له أربعة أخياس المال ولاخته الحين، بنا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب وبنت أخت من أبه بن وأربة لذات القرابتين من جبة أبها وللاخرى سهم، عمنان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبه بن هي من اثى عشر أيضا لذات القرابتين خمهة ولاهمة لاخرى أربة وللخالة من الابوين ثلاثة فان هي من اثى عشر أيضا لذات القرابتين خمهة ولاهمة لاخرى أربة وللخالة من الابوين ثلاثة فان كان معهما عم من أم هو خال من أب صحت من تسعين: ابن وبنت ابن مة من أم البنت هي بنت عم من أم والعم هو خال من أب ابن وبنت ابن خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والخلان عمان من أم هي من أم والهم هو خال من أب ابن وبنت ابن خال من أب والخلان عمان من أم هي من ثابية عشر

﴿ مسائل شتى ﴾ يعني متفرنة فانها مسائل من أبواب تفرنة يقال شتى وشنان وقال الله تعالى ﴿ مُسَامِ مُعَلِمُ اللهُ تَعَالَى ﴿ تُعَسِّمُ جَمِيمًا وَقَلُوبُهُمْ شَنَّى ﴾ وتال تعالى ﴿ أن سعيكم لشتى ﴾ وقال الشاعر:

قد عشت في الناس أطواراً على طرق شنى وقاسيت فيهما اللين والفظما

(مسئانه) قال (والخاثي المشكل برث نصف ميرات ذكر ونصف ميراث انثى فاربال من حيث يبول الرجل فليس بمشكل وحكمه في الميراث وغيره حكم رجل وإن بال من حيث تبول المرأة فله حكم امرأة)

صحت من ائة واربعة واربعين عند المنزلين كامم، قول محمد كانمم اخت لابوين وست اخوات لاب واربع عشرة اختاً لام سمم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من المائة وعانية وسبعين، فان كان ولد الاخت من الابوين ابناً وبنتاً صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كا نها اختان لابوين فيسقطولد الاب وتصح من مائة وسنة وعشرين وانقول في المات المفترقات والحالات المفترتات واولاد هن كالقول في ولد الاخوات المفترقات

( فصل ) فان كن ثلاث بنات ثلاث اخوة مفترقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الأخ من الابوين هذا قول جميح المنزاين لان الاخوة المفترقين يسقط ولد الاب منهم ولدالابوين وللاخ للام السدس والباقي كله للاخ للابوين ، ثم ما صار لسكل اخ فهو لولد، وكذلك الحسم في الاخوال المفترقين لانهم إخوة الام

( مسائل ) من ذلك ست بنات ستة اخوة - فمرقين لولد الام الثلث والباقي لولد الابوين : ست بنات ثلاثة اخوة مفرقين لولد الام الناث: بنت اخ بنات ثلاثة اخوة مفرقين لولد الام الناث: بنت اخ لابوين وابن اخ لام وبنت اخ آخر لام ، ابن و بنت بنت اخ لاب وابنا وابنتا ابن اخ لام وثلاث بني لا بوين والشرح المكبير) (المغني والشرح المكبير) ( الحجزء السابح )

الجة شي هوالذي له ذكر وفرج امرأة أو ثنب في مكان الفرج مخرج منه البول وبقمم الى مشكل وغير مشكل فالذي يتببن فيه علامات الذكورية أو لا بوثية فيعلم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل والماهو رجل فيه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علا انه فيه وبعتبر بباله في قول من بالهنا قوله من أهل الدلم، قال أن المنذر اجمع كل من نحنظ عنه من أهل الدلم على أن الحتى يورث من حيث يبول أن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وأن بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وأن بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة ، وعمن ، وي عنه ذلك على ومعاوبة وسعيد بن المسيب وجاب بن زبد وأمل الكوفة وسائر أهل العلم .

قال ابن اللبان روى الـكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن النبي عَيَالِيَّةٍ سئل عن مولود له قبل وذكر من ابن يورث ? قال من حيث يبول وروي أنه عليه السلام أتي بختى من الانصار فقال « ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والـكبير وسائر الدلامات انما يوجد بعد الـكبر مثل نبات اللحية وتفلك الثدي وخروج المني والحيض والحبل وان بال منها جميعاً اعتبرنا أسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه قال الجمهور فان خرجا معاً ولم يسبق أحدها فقال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يرث من المكان الذي ينزل منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبني حنيفة ووقف في ذلك ابو حنيفة ولم يعتبره اصحاب الشافعي رضي الله عنه في احد الوجهين

وثلاث بنات بنت اخ لام تصح من اثنين وسبعين عند المنزلين، فان كان الاخ من اباختكانت من ستين فان كان معهم ابن بنت اخت من ابوين عادت إلى اثنين وسبعين

( فصل ) بنت اخ لام و بنت إن اخ لاب الا ولى السدس والباقي للنانية عند المنزلين وفي الفرابة هي للا ولى لانها اقرب إلى الميت. بنت بنت اخ لابوين و بنت ابن اخ لابوين المال لهذه في قول الجميع: بنت اخ لابوين وابن بنت اخ لاب للاولى السدس والباقي للنانية ، وقال ابو يوسف المكل للنانية : بنت اخ لام و بنت بنت اخ لاب المال للاولى إلا في قول النوري وابن سالم وضرار للاولى السدس والباقي للثانية لانهم بور ثون البعيد مع الفريب ، وان كانا من جهة واحدة : ابن و بنت اخت لابوين و بنتا اخ لاب و ثلاثة بني اخت لاب و خس بني اخت لام وعشر بنات اخ لام اصلها من عانية عثمر و تصح من خسمائة واربعين في قول المنزلين النصف من ذلك بين و لدى الاخت للابوين بالدوية عند من سوى و اثلاثاً عند من فضل ولو لد الاخ ستون و لو لد الاخت ثلاثون: ثلاث بنات اخوة مفترقين و ثلاث بنات اخوات مفترقات لو لدي الام الناث بينها بالسوية والباقي لو لذي الابوين لبنت الاخ تشاء و ابنت الاخت ثلاثو ان كان معهم ثلاث بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثو ان كان معهم ثلاث بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثو ان كان معهم ثلاث بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثو ان كان معهم ثلاث بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثو ان كان معهم ثلاث بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه

ولذا انها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بهاكالسبق فان استويا فهوحينئذ مشكل فان مات له من برئه فقال الجهور يوقف الام حتى يبلغ فيتبين فيه علامات الرجل من نبات اللحية وخروج المني من ذكره وكونه من رجل ، أو علامات النساء من الحيض والحبل و فلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنها فالا تمد اضلاعه فان اضلاع المرأة اكثر من اضلاع الرجل بغلم ، قال أن الخبان فلو صح هذا لما أشكل حاله ولما احتبج الى مراءاة المبال ، وقل جابر بن زيد يوتف الى جنب حائط فان بال عليه فهو رجل واز شاشل بين فخذيه فهو امرئة وايس على هذا تعويل والصحيح ما ذكرناد إن شا. الله تعالى وانه يرقف أمره مادام صفيراً فان احتبج الى قسم الميراث اعلى هو ومن معه اليتين ووقف الباقي اليحيز بلوغه فتعمل المسئلة على أنه ذكر ثم على أنه اشي وتدفع الى كل وارث أقل السجبين ونقف الباقي حتى يبلغ ، فان ات قبل بلوغه أوبلغ مشكلا فلم تظهر فيه علاسة الى كل وارث أقل السجبين ونقف الباقي حتى يبلغ ، فان ات قبل بلوغه أوبلغ مشكلا فلم تظهر فيه علاسة الى وأهل المدينة و مكة والثوري والمؤلؤي وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحي بن آدم وضرار ابن صرد ونعيم بن حاد وورثه أبوحنينة بأ وأو حالاته واعلى البقي اسائر الورثة واعطاه ومرد مه اليتين ووقف الباقي حتى يبه بهن الامر أو يصطلحوا ، وبه قال أبوثور ودارد وابن جرير وورثه بمض أهل البصرة على الدعوى فيا بتي بعد اليتين و مضهم بالدعوى من أصل المال وفيه أو ال شاذة سوى هذه .

وباقيمه لابن الحال من الابوين ويبقى النصف لبنت الأخ من الابوين ثلثاً. ولبنت الاخت ثلثه وتصح من سنة وثلاثين .

(مسئلة) (وان اخلفت منازلهم من المدلى به جعلته كلايت وقسمت نصيبه بينهم على ذلك كثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفرقات فالئلث بين الحالات على خمسة والثلثان بين العمات كذلك فاجتر باحداها واضربها في ثلاثة تمكن خمسة عثمر للخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة اسهم وللحفة التي من قبل الاب والام سنةاسهم وللحفة التي من قبل الاب والام سنةاسهم وللتي من قبل الاب سهمان ولتي من قبل الام سهازه الما كان كذلك لان الحالات بمنزلة الام والعمات بمنزلة الاب في كان الما الله بين اخواتها على خمسة بمنزلة الاب في كان الما بين اخواتها على خمسة لا المفترقات المقترقات فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد على خمسة كما يقسم مال الميت بين اخواته المفترقات وما صار للاب قسم بين اخواته على خمسة فصار المكسر في الموضعين على خمسة واحداها تجزيء عن الاخرى لانهما عددان مماثلان ، فتضرب احداهما في اصل المسئلة وهي ثلاثة تكن خمسة عثمر ، فللحالات سهم في خمسة مقسومة بينهن كا ذكر ولعمات سهمان في خمسة مقسومة بينهن على خمسة عشومة بينهن على خمسة مقسومة بينهن على خمسة مقسومة بينهن على خمسة مقسومة بينهن كا ذكر ولعمات سهمان في خمسة مقسومة بينهن على خمسة كما ذكر وهذا قول عامة المنزلين وعنداهل القرابة للعمة من الابوين النلثان ولاخالة من الابوين النلثان ولاخالة من الابوين النلثان ولاخالة من الابوين

ولنا قول ابن عباس ولم نعرف له في الصحابة منكرا ولان حالتيه تساوتا فوجبت التسوية ببن حكيما كالو تداعى نفسان دارا بايدبهما ولا بينة لهما، وليس توريثه باسوأ احواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا تحكم لادلبل عليه ولا سببل إلى الوقف لانه لاغاية له تنتظر وفيه تضييم المال مع يقين استحقاقهم له

( فصل ) واختلف من ورثه نصف ميراث ذكر و نصف ميراث التي كيفية توريقهم فذهب أكثرهم إلى أن بجملوا مرة ذكورا ومرة إناثا وتعمل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا مرة ثم تضرب احداهما في الاخرى أن تباينتا أر في ونقها أن انفغنا رنجتزى، باحداهما إن تماثلنا أو باكثرهما أن تناسبتا فتضربهما في النبن ثم تجمع ما أكل واحد منهما أن تماثلنا وتضرب ما لكل واحد منهما في الاخرى أن تباينتا أو في وفقها أن اتمقتا فتدفعه اليه ويسمى هذا مذهب المنزلين وهو اختيار أصحابنا وذهب الثوري واللؤاؤي في الولد أذا كان فيهم خثى إلى أن مجمل للاشي سهمين وللخشي ثلاثة وقلد كر أربعة وذلك لاننا نج ل للاشي على ميراث أن وهذا قول لابأس به وهذا النول نصفهما وهو ثلاثة في بعض المواضع ومخالفه في بعضها و بهان اخلافهما أننا لو قدر نا أبنا و بنتا دولداً بواني المنظة على هدذا أقول من تسعة للخشي اشث وهو ثلاثة وعلى القول الأول

الثلث وسقط سائرهن، وقال نعيم واستحاق الحالات كلهن سوا، فيكون نصيبهن بينهن على ألائة وكذلك نصيب العات بينهن على ثلاثة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة من تسعة، فان كان مع الحالات خالى من ام ومع العات عم من ام فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة و تصع من عانية عشر عند المنزلين ( مسئلة ) ( فان خلف ثلاثة اخر ال مفترقين فللخال من الام السدس والباقي للخال من الابوين ) كا لو خلف ثلاثة اخوة مفترقين و يسقط الحال من الاب كما يسقط الأخ من الاب في الاخوة المفترقين بالاخ من الابوين ، وكذلك ثلاثة أخوال ، فترقين مع ثلاث خالات مفترقات كثلاث بنات أخوات مفترقات كا ذكر

( مسئلة ) ( فان كان مهم أبو أم أسقطهم ) كما يسقط الاب الاخوة وأولادهم

( فصل ) ثلاثة أخوال مفترقين معهم اخواتهم وعموعمة من أم الثلث بين الاخوال والخالات على ستة للخال والخالة من الا بوبن بينها على ثلاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين واحدى الروايتين عن احمد وذكرها الخرقي في الخال والخالة خاصة والرواية الاخرى هو بينها على السوية، والثلثان بين العم والعمة بالسوية: ثلاث عمات وثلاث بئات عم، وثلاث خالات ، وثلاث بني خال ، الميراث للمات والحالات وسقط الباقون ويكون للخالات عم، وثلاث خالات ، وثلاث معهم ثلاث بنات اخوة فللخالات السدس والباقي للمات لانهن عنزلة الاب

مسئلة الذكررية من خمسة والانوثية من أربعة تضرب إحداهما في الاخرى تكن عشرين ثم في اثنين تكن أربعين البات سهم في خمسة وسهم في أربعة يكن لها تسعة والله كر تما نية عشر والمخنئي سهم في خمسة وسهان في أربعة يكن له ثلاثة عشر وهي دون ثلث الاربعين، وقول من ورثة الدعوى فيا بقي بهد الية بن يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع فانه يقول في هذه المسئلة الذكر الخسان بيقين وهي سنة عشر من أربعين وهو يدعي النصف من عشر من والمبنت الحس بيقين وهي تدعي الربع والمختلف الربع بيتين وهو يدعي الجاسين ستة عشر و المختلف فيه ستة أسهم يدعيها الحنثي كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع الهشرة التي معه صارت له ثلاثة عشر، والابن يدعي أربعة فتعطيه نصفها سهمين صار له عمانية عشر والبنت تدعى سهمين فتدفع اليها سها صار لها نسعة عقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاث وعشرين لان المدعى ههنا نصف وربع وخمسان فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاث وعشرين لان المدعى ههنا نصف وربع وخمسان له يكن في المسئلة بنت فني قول الثوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثهما بالدعوى فيها عدا اليقين وفي التنزيل من اثبي عشر للان سبعة والمخنى خمسة وهو قول من ورثهما بالدعوى فيها عدا اليقين وان كانت بنت وولد خشي ولا عصة مهها فهي من خمسة في قول الثوري ومن اثبي عشو في التنزيل من اثبي عشر في من سبعة والمخنثى ثلاثة وقبنت سهان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، فان وان كان معهما عصبة فهي من سبة المخنى ثلاثة وقبنت سهان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، فان وان كان معهما عصبة فيهي من سبعة وكذبك ثلاثة وقبنت سهان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، فان

فيسقط منهن بنات الاخوة لأنهن بمنزلة الاخوة ويحتمل أن يجعل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الاب على العات لانهن أرلاد بنيه والعات أخواته مووجه هذا الاحمال أننا اذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا لزم منه سقوط بنات الاخوة ببنات العم من الام لانهن من جهة الاب و بلزم من هذا أن يسقطن ببنات العات و بنات الاعمام كلهم ، فاما ان كان العات و الجات و الجات بنات الاخوة لبنت الاخ من الابوين، و تصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من من الام السدس والباقي لبنات الاخ من الابوين، و تصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أب فالباقي لبنت العم من الابوين .

( فصل ) خاة وان عمة للخالة الثلث والباقي لا بن عمته ، وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة : المال للخالة لانها أقرب وكذلك ازكان مكان الخالة خال عملة وابن خال معه أخته الثلث بين ابن الخال وأخته بالسوية أن كان أبوهما خالا من أم وإن كان من أب أو من أبوبن قفيه روايتان ( احداهما ) هو بينها بالسوية أيضاً ( والثانية ) على ثلاثة والباقي للعمة وعند أكثر الفرضيين المال للعمة : بنت عم وان عمة وبنت خالوان خالة الثلث بين بنت الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المناس أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة على الحالة بالسوية أو على ثلاثة المناس أبوين أومن أب فهل هو بالسوية أو على ثلاثة المناس الحالة بالسوية أبنا من أبوين أو من أبوين أو من أبوين أو من أبوين أبوين

(١) في نسخة ١٣٥٠ (٢) في نسخة من اثني عشر

كان معهما أم وعصبة فهي في النزيل من سنة وثلاثين للأم سنة والخشى سنة عشر والبنت أحدعشو والمعصبة ثلاثة ، وقياس قول الثوري أن يكون الخشي والبنت ثلاثة أرباع المال بإنهما على خمسة (۱) والام السدس ويبتى نصف السدس العصبة وتصح من ستين (۲) وان كان والد خشى وعصبة فالخشى ثلاثة أرباع المال والباقي العصبة إلا في قول من ورئهما بالدعوم من أصل المال قانه بجعل المال بينهما أنلاث لان الخشى تدعي المال كله ، والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى الحكل فيكون ثلاثة أنصاف الحكل نصف ثاث : بنت وولدا بوخش وعم هي في التنزيل من اثنى عشر ، وترجع بالاختصار إلى الحكل نصف والخشى الثاث والعم السدس

( فصل ) وان كان الحنني برث في حال دون حال كزوج وأخت رولد أب خشى فمقتضى قرل الثوري أن يجول اللخشى نصف ما برثه في حال إرثه وهو نصف سهم فتضمه إلى سهام البافين وهي سنة ثم تبسطها أنصافا ليزول السكسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والباقي ببن لزوج والاغت نصفين ، وقد عمل أو الحطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب الهداية ، وأما في الننزيل فتصح من ثمانية وعشرين المخشى سهمان وهي نصف سبع ولسكل واحسد من الآخرين ثلاثة عشر ، وأن كان زوج وأم وأخوان من أم وولد أب خنثى فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجدل له نصنها مضمو ما الى سهام باقي المسئلة ثم ابسطها تكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحنس وفي الننزيل له سنة من ستة

فيه روايتان . وإنكان ابن الخالة من أم والحال من أب فلابن الحالة سدس الثاث والباقي لبنت الحال وإنكانت بنت الحال من أم وابن الحالة من أب فالثلث بينها على أربعة والباقي لابن السمة وعند أكثر المنزلين المال كله لبنت العم لانه اسبق إلى الوارث: خالة وبنت عم ثلث وثنتان وعنداهل القرابة هوللحالة: عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جمل المال لها ومن نزلها عماً جعله بينهما نصفين وكذلك من امات السبب: بنت ابن عم لاب وبنت عملة لابوين المال لبنت ابن العم. ابن خال من أم وبنت خالة من أب وبنت عمروفي أب وبنت عم من أم وابن عمة من أب الثلث من اربعة والثلثان من اربعة أيضا وتصح من أثنى عشروفي الفرابة الثلث لبنت الحالة والثلثان لابن العمة وتصحمن ثلاثة .

(فصل) خالة وخال وابو ام المال لابي الام فان كان معهم ابنة عم أوعمة فالثلث لابي الام والباقي لابنة العم او العمة فان كان مكان ابي الام امه فلا شيء لها لان الحالة اسبق الى الوارث والجبة واحدة: خالة وأبو أم أم ، المال للخالة ، لانها بمنزلة الام وهي تسقط أم الام : ابن خال وابن أخ من أم ، المال بينها على ثلاثة كأنها أم وأخ من أم وعند المنزلين هو لابن الاخ فان كان معهما ابن أخت من أب فالمال بينها على ثلاثة كأنها أم وأخ من أم وعند المنزلين هو لابن الاخ فان كان معهما أبن أخت من أب فالمال بينهم على خسة لابن الاخت ثلاثة أخاسه ولكل واحد منها الحنس ، فان كان معهم بنت أخ من أبوين فلها النصف ولكل واحد من الباقين السدس ، وعند المنزلين لا شيء لابن الخال، والمال بين الباقين على خسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينها على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال بين الباقين على خسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينها على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال

وثلاثين وهي السدس، وانكانت بنت وبنت ابن وولد أخذش وعم فهي من ستة للبنت النصف ولبنت الابن السس والخش السدس والعم ما في على القو لين جميعا

( فصل ) وان خلف خثرين فصاعداً نوثهم بهدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل الاثنين اربة أحوال راثلاثة عائبة والاربحة عقة عشر والخصة اثنين وثلاثين حالا مم تجمع مالهم في الاحوال كاما في الحوال كاما في عدد أحوالهم فما خرج بالمسم فهو لهم ان كانوا من جرة واحدة وان كانوا من جهات جمعت ما له كل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كاما فالخارج بالقسم هو نصيبه وهسندا قول ابن أبي ايل وضر ار ويحيى بن آدم ، وقول محمد بن الحسن على قياس قول الشعبي (والوجه الآخر) أمم يزرلون حالين وقد ذكرواً ومرة اناثا كانه ند في لواحد هذا قول أبي يوم ف والاول أصح الانه يماني كل واحد بحسب مافيه من الاحم ل ايعمل وفي الوجه الآخر بعلى بعض أصح الانه يماني كل واحد بحسب مافيه من الاحم ل ايعمل في والد خثى وولد خثى وولد خثى وعم إن كان الاحم الاتهال الولد ، وإن كانا أثرين الما إلد الدعف والبيق العم الهي من أربة عند من از لهم حالين الولد ثلاثه أرباع المال والعم ربه ومن از لهم أحو الا زاد حالين آحرين وهو أن يكون الولد و وحده ذكراً وأن يكون ولد الاخ وحده ذكراً منكون المد الاخ المض في حالين فله ربع ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله ربع وهو المهز، والعم حالين فله ربع ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله ربع وهو المرب والعم حالين والعم حالين فله ربع ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله ربع وهو المرب والعم حالين والعم حالين فله ربع ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله وبع وهو المرب والعم

بنت بنت أخت لابوين ، وابن ابن أخ لام ، وبنت ابن أخ لاب وبنت خالة ، لهذه السدس ،والباقي لبنت ابن الاخ . وعند المنزلين المال كله لها

(فصل) عمة وابنة أخ ، المال العمة عند من نزلها أباً ولا بنة الاخ عند من نزلها عماء وبينهما عندمن نزلها جداً. بنت يهم وبنت عمة وبنت أخ من أب لبنت الاخ من الام السدس، والباقي لبنت الاخ من الاب قال لم يكن بنت أخ من أب قال التي لبنت العم، ويجيء على قول من نزل المهيد حتى باعدق بوارثه وجمل الابوة جهة والاخوة جهة أن يسقط أولاد الاخوة فان جمل الابوة جهة والعمومة جهة أخرى أسقط بنت العم ببنت العمة، وقيل أن هذا قول ابن سالم وهو يعيد . بنت عم وبنت خال و بنت أخ من أب لبنت العام الماث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المنزلين السكل لبنت الاخ. ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات العات على خسة وتصح من ثلاثين فان كان معهم خال أو خالة أو واحد من أولادهما فله السدس ولا شيء لولد العات إلا على قول ابن سالم وأصحابه فانه يورثهم ويسقط ولد الاخوات ويقتضيه قول أبي الحظاب. خالة وعمة وست بنات ثلاث أخوات مفترقات على الحنت من الابون بنات شدت أخوات من الاجن بنات ست أخوات من الاجن بنات ست أخوات مفترقات على سبعة

مثل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فيا زاد على اليقين قال اللاخ النصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون ببنهم أثلاثا وتصح من سنة عوكذلك الحديج في أخ خشى وولد أخ وفي كل عصبتين يحجب أحدهما الآخر ولا برث الحجوب شيئا اذا كان أشى، ولو خف بننا وولداً خشى وولد إبن خشى وعصبة فن نزلها حالين جعلهما من سنة الولد الحشى ثلاثة والبنت سهان والباقي اللهم ، ومن نزلهما أربعة أحوال جعلها من اثنى عشر وجمل لولد الابن نصف السدس والعمسدسه وهذا أعدل العاريقين لما في الطريق الآخر من اسقاط ولد الابن مع أن احتمال توريثه كاحمال توريث العم وهكذا نصنع في الثلاثة وما كان أكثر منها، ويكفي هذا انقدر من هذا الباب فانه نادر قلما يحتاج اليه واجتماع خشيبن وأكثر نادر النادر ولم يسمع برجوده فلا حاجة إلى التطويل فيه

( فصل ) وقد وجدنا في عصرنا شيئا شبيها مهذا لم يذكره الفرضبون ولم يسمعوا به فانا وجدنا شخصين ايس لها في قبله الا خفائائنة شخصين ايس لها في قبله الا خفائائنة كالرام وأرسل الينا بسألها عن حكه في الصلاة والتحرز من النجاسة في هذه الدنة وهي سنة عشر وستائه ، واثاني شخص ايس له الا مخرج واحد فيما بن الحرس منه يتنوط ومنه يبول ، وسألت من أخبرني عنه عن زيه فأخبرني أنه الما يلبس لباس النساء وبخالطهن ويقد نفسه المرأة ، وحدثت أن في بن بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلا لافبل

ومسئلة ﴾ (وإن خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين فالمال لبنت العم من الأبوين وحدها)

أكثراً هل التنزيل على هذا وهوقول أهل الفرابة، وقال النوري المال بين بنت العم من الابوين وبنت العم من الابوين المنتزيل على أبعة وقال أبو عبيد ابنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوين كبنات الاخوة . قال شيخنا ولا يصح شيء من هذا لانهن بمنزلة آبائهن، ولو كان آباؤهن أحياء لمكان المال للعم من الابوين، وفارق بنات الاخوة لان آباء هن يكون المال بينهم على ستة وبرث الاخ من الام مع الاخ من الابوين بخلاف العمومة، وقيل على قياس قول محمد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بسد درجين عنزلة الاب فيسقط به العم . قال الخبري وليس بشي ، وقد ذكر أبو الخطاب قولا من رأيه يفضي إلى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى ، وأن البعيد والفريب من ذوي الارحام إذا كانا من جهتين نزل البعيد حق يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا، فيلزم على هذا أن تزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بننا العمسين الآخرين . وأظن أبا الخطاب لو علم الفضاء هذا القول إلى هذا لم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدليل واسقاط القوي بالضعيف والقريب بالبعيد . قال شيخنا ولا مختلف المذهب أن الحكم في هذه المسئلة على ماذكر كا أولا ومن مسائلذلك) بنت عم لابوين وبنت عم لأب، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لاب ، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لا به المناك المن المناك المن المناك المناك المن المناك المن المناك المن المناك المن المناك المناك المناك المناك المناك المن المناك ال

ولا دبر وأنما يتقاياً ماياً كله وما يشربه فهذا وما أشبهه في معنى الحشى إلا أنه لايمكن اعتباره ببباله ، فان لم يكن له علامه أخرى فهو مشكل ينبغي أن يثبت له حكم الحشى المشكل في مير ثه وأحكامه كلها والله تعالى أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وابن الملاعنة تر ١٠ أمه وعصبتها فاز خلف أما وخالا فلا مُه الثلث وما بقي فللخال )

وجملته أن لرجل اذا لاعن امرأته و نفي ولدها وفرق الحاكم بنهما انفى ولدها عنا و انقطع تعصيبه من جهة الملاعن الم يرث هو ولا أحد من عصباته وترثأمه وذوو الفروض منه فروضهم و بقطع التوارث بين الزوجين و لا نعلم بين أهل العلم في هذه الجلة خلافا ، وأما إن مأت أحدهم قبل أحام اللهان من الزوجين ورث الا خران في قول الجهور ، وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كل لزوج الهانه لم يتوارثا وقل مالك إن مأت لزوج به الهانه قان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد ، وإن لم الاعن ورثت وحدت وأن مات هي بد لعان لزوج ووثها في قول جيمهم إلا الشانعي رضي الله عنه ، وإن تم المهان بينها فقيه روايتان

( احداهما ) لا يتوارثان وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن لزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان المعان يقتضي التحريم المؤرد الم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينهما كالرضاع

بنت عم لاب وبنت أن عم لابوين كذلك: بنت أن عم لاب وبنت عم لام المال للاولى عند المنز اين ، ولانانية عندأهل القرابة لانها أقرب، بنت عم لام وبنت بنت عم لابوين المال الاولى في تولهم جميعاً ، بنت عم وابن عمة المال لبنت العم عند الجهور، وحكي عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولابن العمة سهم ، بنت عم وبنت أن عم وبنت أن عم المال لهذه عندا لجمهور ، وقول ابن سالم هو للاولى. بنت عمة من أبوين وبنت عم من أم ، لبنت العم السدس، ولبنت العمة النصف ويرد عليهما الباقي فيكون بينها على أربعة . ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان مهن بنت عم من أبوين او اب ورثت المال دونهن

( مسالة ) ( فان أدلى جماعة منهم بجهاعة قسمت المال بن المدلى بهم كأنهم أحياء في ا صار اكل وارث فهو لمن أدلى به )

اذا لم يسبق بعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا فالسابق الى الوارث أولى كبات بنت بنت وبنت وبنت أخ لام المال لبنت بنت البنت لان جديما تسقط الاخ من الام، ومن ورث الاقرب جعله ابنت الاخ والقول الاول أولى ، وإن كانوا من جهتبن نزل البعيد حتى بلحق بوار؟ فيأخذ نصيبه سواء سقط (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابع)

ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباء وأهل البصرة الا أن أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الشدس ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا فلا وجه لا ثباته

ووجه قول الخرقي قول النبي والنبي والخقوا الفرائض بأهلها فما بقي نهو لأولى رجل ذكر ه وأولى الرجل به أقارب أمه ، وعن عمر رضي الله عنه انه ألحن لد لملاعنة بعصبة أمه وعن علي رضي الله عنه انه لما رجم المرأة :عا أوليا ها فمال هذا ابنكم ترثونه ولا برثكم ، وان جنى جناية فعليكم . حكام الامام أحمد عنه . ولان الام لوكانت عصبة كأبيه لحجبت اخرته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبها عصبته كالأب قاذا خلف ابن الملائة أما في خلا فلأ مه الثلث بلا خلاف والباقي لحاله لا نه عصبة أمه . وعلى الرواية الاخرى هو لها كله وهذا قول على وابن مود وأبي حنيفة والباقي لجاله لا ان ابن مسعود يعطيها إياه الكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت المال فان عهما مولى أم فلاشي اله عندنا

وقال زيد ومن وانقه رأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها قالباقي له على الرواية التي اختارها الحزقي وعلى الاخرى هو اللام وهو قول أبن مساود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أمه فلها نشث بالفرض والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الرد، وفي الرواية

العم فعلى هذا ينبغي أن تكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة وهو الذي اختاره شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلى هذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تعالى

(مسائل) من هذا بنت بنت بنت وبنت بنت وبنت بنت وبنت أخ عالمال بين الاولى والثالثة وسقطت الثانية الاعند محمد بن سالم و نعيم فانها تشاركها، ومن ورث الافرب جعله لبنت الاخ لانها أسبق وعند أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانهامن ولد الميت وهي أقرب من الثانية. ابن خال و بنت عم ثلث وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم فان كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بئت العم أسبق الى الوارث منها وهما من جهة واحدة، وان كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة غيرله الاب وبنت الم عمرلة العم عمرلة العم عمرلة العم بنت بنت بنت بنت بنت بنت المال الثانية عند الجميع الا ابن سالم و نعيم . بنت بنت بنت وابن أخ لام المال للاولى ، ومن ورث الافرب جعله لان الاخ وهو قول ضرار لان البديد اذا نزل أسقط القرب. بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينها على أربعة عند جميع المنزلين وعندا هل الفرابة هو لابن بنت البنت ابن بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخوعند أهل القرابة هو لابن بنت البنت. ابن بنت وابن أن ابن ابن اخت لا بون المال بينها وعند من ورث الاقرب وأهل القرابة هو لا ولى . بنت أخ و بنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحمد في توريث الفريب مع البعيد ان كاما من جهتين أن يكون لبنت الم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار الفريب مع البعيد ان كاما من جهتين أن يكون لبنت الم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار

الاخرى لها الباقي بالتعصيب وإن كان مع الامعصبة لها فهل يكون الباقي لها أوله على روايتين وان كان لها عصبات فهو لا قربهم منها على رواية الخرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لا ببها وان كان لها عصبات فهو لا قربهم منها على رواية الخرقي فاذا كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها مكان أببها جدها فهو ببن أخيها وجدها نصفين وان كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لانه انثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه وبنت أخته أو خاله وخالته واحد منهم السدس والباقي لا خرى أخته وابن أخته وابن أخته وابن أخته وابن أخته وابن أخته وعلى الرواية الاخرى فالباقي لا م في هذه المواضع .

(فصل) ابن ملاعنة مأت وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفى الباقى روايتان (إحداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (وانثافية) للام وهو قول ابن مسعود، فان لم يكن معهم مولى فالباقى مردودعليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو اللام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبر أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي المذكر العصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خال أو خالة فالباقي الذكر وحده في قولهم ، وقال أبر حنيفة وأصحابه المال البنت بالفرض والرد ، وروي عن على عليه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميراث بينهما ومن ورث الانرب جعله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لانها من ولد ابوي الميراث بينهما ومن ولد ابوي ابويه. بنت عم وبنت عم اب هو للاولى عند الجميع الا ابن سالم ونعيم. بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جعله للثاني. بنت بنت بنت ابن وعمة او خالة. للاولى النصف في الاولى ومع الحالة لها ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الاقرب الكل للعمة او للحالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالهما وخالاتهما، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إنكانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق بوارثه إن كانا من جهتين. ثم يجعل لمن ألى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث اللاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب الام بين عاله وخالتها وعمها وعمها على ثلاثة ونصيب الاب بين عماته وخالاته كذلك

(ومن مسائل ذلك) ثلاث خالات أم مفترقات وثلاثة أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات خالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة أم الاب فيكون المال بين هاتين الجدتين نصفين ونصيب كل واحدة منها بين أخواتها على خمسة ويسقط أعمام الام لانهم بمنزلة أبي الام وهو غير وارث فان كان معهم عمات أب فلمخالات الاب والام السدس بينها والباقي لعات الاب لانهن بمنزلة الجد. عمة أب وعمة ام احمة الام النات والباقي لعمة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل المراق

ومائك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحبا، وأمل البصرة الاأز. أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الثث ولا في توريث الام وأشباهه من عصبات من الثث ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا فلا وجه لاثباته

ووجه قول الحرقي قول الذي ولي النبي ولي الله والمحتوا الفرائض بأهلها فما بقي نهو لأولى رجل ذكر واولى الرجل به أقارب أمه ، وعن عمر رضي الله عنه انه ألحن الدالملاعنة بعصبة أمه وعن علي رضي الله عنه انه لما رجم المرأة :عا أوليا ها فعال هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وان جنى جناية فعليكم . حكاه الامام أحمد عنه . ولان الام لو كانت عصبة كأبيه لحجبت اخوته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبتها عصبته كالاب قاذا خلف ابن اللامة أما رخلا فلأمه الثان بلا خلاف والباقي لخاله لا نه عصبة أمه . وعلى الرواية الاخرى هو لها كاه وهذا قول على وابن مود وأبي حنيفة وموافقيه إلا ان ابن مسعود يعطيها إياد الكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت المال فان عمهما مولى أم فلاشي و له عندنا

وقال زيد ومن وانقه رأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له على الرواية التي اختارها الحرقي وعلى الاخرى هو الام وهو قول ابن مساود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أمه فالها المنث بالفرض والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الرد ، وفي الرواج

العم فعلى هذا ينبغي أن تكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة وهو الذي اختاره شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلى هذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تدالى

(مسائل) من هذا بنت بنت بنت وبنت بنت وبنت بنت وبنت أخ المال بين الاولى والثالثة وسقطت النانية الا عند محمد بن سالم و نعيم فانها تشاركها، ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخ لانها أسبق وعند أهل القرابة هو الاولى وحدها لانهامن ولد الميت وهي أقرب من الثانية. إن خال و بنت عم ألث و ثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم فان كان معهم بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منها وهما من حهة واحدة، وان كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة عمز له الاب العم وبنت الهم عمزلة العم. بنت بنت بنت بنت إلى المال لانانية عند الجميع الا ابن سالم و نعيم . بنت بنت بنت وابن أخ لام المال للاولى، ومن ورث الاذرب جعله لان الاخ وهو قول ضرار لان البديد اذا نرل أسقط القريب بنت بنت وبنت بنت ان المال بينها على أربعة عند حجر بم المنزلين وعند أهل القرابة هو لبنت المنت النب بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جعله ابنت الاخوعند أهل القرابة هو لان بنت البنت ابن بنت وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحد في توريث وأهل القرابة هو للأول. بنت أخ وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحد في توريث القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار

الاخرى لها الباقي بالتعصبب وإن كان مع الامءصبة لها فهل يكون الباقي لها أوله؟ على روايتين وان كان لها عصبات فهو لا فرجهم منها على رواية الخرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لأ بيها وان كان مكان أبيها جدها فهو بين أخيها وجدها نصفين، وان كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه، وإن خلف أمه واخاه وأخته فلكل واحد منهم السدس والباقى لاخيه دون أخته وإن خلف ابن أخته وبنت أخته أو خاله وخالته فالباقي للذكر وإن خلف أخته وابن اخته فللاخت السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرى الباقي للام في هذه المواضع .

(فصل) ابن ملاعة مات وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجهور وقال ان مسمود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفي الباقي روايتان ( إحداهما) للمولى وهو قول الأكثرين (والثانية) للام وهو قول ابن مسعود، فإن لم يكن معهم مولى فالباقي مردودعليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو الام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالنرض وله الباقي في رواية والاخرى هو الام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبر أم أو غيرهم من المصبات البنت النصف والباقي العصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خالة فالباقي الذكر وحده في قولهم . وقال أبرِ حنيفة وأصحابه المال للبنت بالفرض والرد . وروي عن على عليــه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميراث بينهما ومن ورث الانرب جعله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لأنها من ولد أبوي الميت ولأن المم للام من ولد أبوي أبويه. بنت عم وبنت عم أب هو للأولى عند الجميع الا ابن سالمونعيم. بنت بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جغله للثاني. بنت بنت بنت ابن وعمة او خالة. للاولى النصف في الاولى ومع الخالة لها ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الاقرب الكل للعمة أو للخالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالهما وخالاتهما ، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إنكانا منجمة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق بوارثه إن كانا من جهتين . ثم يجمل لمن ألى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث للاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب الام بين خالهاو خالتها وعمها وعمتها على ثلاثة ونصيب الاب بين عماته وخالاته كذلك

(ومن مسائل ذلك) ثلاث خالات أم مفترقات وثلاثة أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات فِخَالَاتَ الْآمِ بَمْزَلَةً أَمِ الْآمِ وَخَالَاتَ الْآبِ بَمْزَلَةً أَمِ اللَّبِ فِيكُونَ المَّالِّ بين هاتين الجِدِّتين نصفين ونصيب كل واحدة منها بين أخواتها على خمسة ويسقط أعمام الام لانهيم بمنزلة أبي الام وهو غـير وارث فان كان معهم عمات أب فلخالات الاب والام السدس بينها والباقي لعات الاب لانهن بمنزلة الجد. عمة أب وعمة ام العمة الام الثلث والباقي لعمة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل العراق

السلام أنه جمل ذا السهم أحق ممن لامهم له ، وأنه ورث من ابن الملاعنة ذوي أرحامه كما لايرثرن من غيره . قال ابن اللبان وابس هذا محنوظا عن علي وانما المشهور عنده قوله لأ واباء المرجوءة عن ابنها هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وإن جنى جناية فعليكم ، وفسر الفاضي قول أحمد إن لم تكن أم نهميتها عصبته بتقديم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المال كله للاخت وه ذا تفسير الشعبي عن علي وعبد الله ظعى خلاف ظاهره والما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي عن علي وعبد الله أنهما قالا عصبة ابن الملاعنة أمه ترث عاله أجع فان لم تكن أم فيصبتها عصبته؛ المرأة وجدة وأختان وابن أخ المرأة الربع والجدة السدس والملاختين الناث والباني لابن الاخ في الروايتين جميعا . وقال أبو حنيه الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قول الفاضي في الرواية الله ية البالم وبنت رابن أخ وبنت اخ الباقي لابن لاخ وحده ويحتمل أن يكون لاب الام سدس باقي المال وخم ة أ يداسه لابن الاخ ، وقال أبوحنيفة المال بين أم لا والبنت على أربعة بالفرض والرد (فصل) قان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم قالمل المصبة أمه في قول الجاعة . وقدر وي ذلك عن علي عليه السلام وذلك مثل خل وخالة وابن أخ وأخته المال الذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بن أم في خالة وبن أن وأخته المال الذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بن أم هذالة وبنت بنت المال المذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بن المنان المنهما خالة لاب وام وخل لاب المدال الذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بن المال المنان المنهما خالة لاب وام وخل لاب المدال الذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بن المال المنان المنان المنهما خالة لاب وام وخل لاب المدال الخل . وقال أبو حنياة هو الخالة : خالة وبنت المال المنان المنان

وقال القاضي المال اعمة الابلانها اسبق الكونها اخت الجدوهو وارث رهذا قول اكثر المنزلين لانهم يورثون الاسبق بكل حال . خالة ام وعمة اب للخالة السدس والباقي للمه لانها كجد وجدة وكذلك القول في خالة ابوعمته. خالة ام وخالة اماب المال لحالة الام لانها بمنزلة ام اموام ام اب. خال ابوم ما المال للخال لانه بمنزلة جدة . والجدات بمنزلة الامهات. بنت خال ام وبنت عم اب لبنت الخال السدس ولبنت العم ما بقي ومن ورث الاسبق جعل السكل لبنت العم . أبو أبي ام وأبو ام اب المال لابي ام الاب فأن كان معهما أبو ام ام فهو بينها نصفين لانهما بمنزلة جد. ثين متحاذيتين ابو ام ابي ام ياموا و ابي ام ام المال لاناني لا نه اسبق فان كان معهما أبو ام ابي اب فالمالله لانه باول درجة لمقى الموارث. أبوأم ابي ام لام ابي الام النان والباقي اللاب فان كان معهما أبو ام ام فالمال له لانه يدلي وارث فان كان معهم ابو ام اب قالمال بين هذا والذي قبله نصفين

(مسئلة) (ومن امت بقرا بتين ورث بهما باجماع من المورثين) الا شيئاً يحكى عن ابي يوسف انهم لاير ثون الا بقرابة واحدة، ولا يصح عنه ولا هو صحيح في نفسه لانه شخص له جهان لا يرجح بهما فورث بهما كالزوج إذا كان أبن ابن عم وابن العم إذا كان أخاً لا م ، وحساب ذلك أن تجمل ذا القرابين كشخصين فتقول في ابن بنت بنت بنت أخرى للاين أثاث ان ولا بنت الثاث فان كانت أبهما و حدة فله ثلائة أراع المال عند من سوى ولاخته الربه ومن فضل جمل له النصف فان كانت أبهما و حدة فله ثلاثة أراع المال عند من سوى ولاخته الربه ومن فضل جمل له النصف

على أربعة ، وإذا لم بخلف أبن الملاءة إلا ذا رحم فحكم من ميراثه كحكمهم في ميراث غيره على ماتند , شرحه

( فصل ) واذا قسم ميراث الملاعنة ثم أكذب الملاعن نفسه لحقه الولد ونقضت القسمة وقال ابو حنينة لايلحق النسب بعد موته إلا أن يكونا توأمين مات أحدهما وأكذب نفسه والآخرباق فيلحقه نسب الباقي والميت عما وقد مضى الكلام معه في غير هذا المرضع

(فصل ) ولو كان المنفي بالله ان توأرين ولهما ابن آخر من لزوج لم ينفه فهات أحد التوأمين فميراث توأمه منه كيراث الآخر في قول الجمهور ، وقال اللك برثه توأمه مبرات ابن لا بوب لانه اخره لا بويه بدايل ان الزوج لو أقر بأحدهما لمته الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي رضي الله عنه و نا انهما توأمان لم ثبت لها أب نتسبان اليه فأشها توأمي الزانية ولا خلاف في توأمي لزانية و فارق هذا ما ذا استاحق أحدها لانه يثبت باستلحاقه انه أبوه

( فصل ) قولهم ان الام عصبة ولدما او ان عصبتها عصبة الها هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخرات معالبنات فعلى هذا لايعقلون عنه ولا ثبت لهم ولاية الترويج ولاغيره وهذا قول لا كثرين وروي عن علي وضي الله عنه أنه قال لأوايا. المرجومة في ولدها هذا ابنكم يرثكم ولا ترثونه ، وان منى فعليكم ، وروي هذا عن عبد الله وإراهيم

والثلث ولاخته السدس وهذا قول أدثر المنزاين رقول أبي حنيمة رهمد وقياس قول أبي يوسف له أربعة أخياس ولاخته الحنس. بنتا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب و نت أخت من أبوين هي من اثني عشر ربة لبنت الاخت من الابوين وأربعة للذات القرابتين من جبة أبها ولها سهم من جبة أمها وللاخرى سهم. عمتان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبوين هي من اثني عشر أيصاً لذات الفرابتين خمسة وللعمة الاخرى أدبية وللخالة من الابه بن ثلاثة فان كان معهما عم من أم وهو خال خل من أب صحت من تسمين. ابن وبنت ابن عمة من أم البنت عي بنت عم من أم والهم هو خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والخالان عمان من أم هي من أم وابت عمة من أم البنت عمل من أم والهم هن من أم وابت من أم من أم وابت عمل من أم وابت عمل من أم وابت ابن خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والخالان عمان من أم هي من عمل من أم البنة عشر

(مديئة) ( فان اتفق معهم أحد الزوجين أعطيته فرضه غير نحيجوب ولا معاول )

قال شيمة يا لا أعلم خلافا عن ورئهم أنهم يرثرن مع أحد الزوجين مافضل ميراثه من غير حجب ولا معارلة لان الله سبحانه فرض للزرج و لزو له و نص عليهما فلا بحجبان بذري الارحام وهم غير منصوص عليهم وقسمت المال بينهم كا لو انفردوا

وروي ذلك عن إمامهًا وبه قال أبو عبيد ومحد بن الحسن والوّلؤي وعامة من ورثهم ويحتمسل أن يقسم الباقي عن فرض الزوج كا يقسم بين من أدلوا به مع أحدالزوجين على الحجب والعول فيفرض ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلواعنه ولم يثبت لهم ولاية التزويج كالوعلم أبوه ولا يلزم من التعصيب في الميراث التعصيب في المقل والتزويج بدليل الاخوات مع البنات ، قاما اناعتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات المولى وخلف ام مولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولا، لان التعصيب ثابت ، وحكي ذلك عن أبي يوسف وهل يكون للام أو للاخ ؟ على الروايتين ، ومحتمل أن لا يثبت لهما ميراث لان النساء لاير ثن من الولا، الا من أعتقن او أعتقمن اعتقن فكذلك من يدلي بهن وما ذكر ناه للاحيال الاول يبطل بالاخوات مع البنات وعن عصبهن أخرهن من الاناث

(فصل) في ميرات إن ابن الملاعنة اذا خلف أمه وأم أبيه وهي الملاعنة فلا مه الثلث والباقي للما بالد وهذا قول على ، وعلى الرواية الاخرى الباقي لام أبيه لانها عصبة أبيه وهذا قول ابن مسعود. ويعايابها فيقال جدة ورثت مع أم أكبر منها ، وأن خف جدتيه قالمال بينهما بالفرض والرد على قول على ، وفي قول ابن مسعود السدس بينهما فرضا وباقي المال لام أبيه: أم أم وخال أب لام الام السدس ، وفي الباقي القولان (أحدها) أنه لها بالرد (والثاني) لحال الاب ، وفي قول علي الدكل الجدة: خال وعم رخال أب وابو أم ب المال اللعم لانه أبو الملاء ة خان لم يكن عم فلابي أم الاب لانه أبوها فأن لم يكن عم فلابي أم الاب لانه أبوها قول على الدكل البنت النصف والباقي العم ، وفي قول على البنت والام قول على الدكل البنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام قول على الدكل البنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام

الزوج سهمه كاملا من غير حجب ولا عول ثم يقسم الباقي بيذهم على قدر سها بهم وهذا قول يحيى بن آدم وضرار: وانما يقع الخلاف في منذة فيها من يه لي بذي فرض ومن بدلي بعصبة فأما إن أدلى جميعهم بذي فرض أو عصبة فلا خلاف فيه عقول في زوج و بات بنت و بانت أخت لا بو بن أو لاب الزوج النصف والهاقي بيتم ما نصفين و تصح من أربعة على القول الاول وعلى الثاني من سستة الزرج ثلاثة ولبنت البنت سهان و اينت الاخت سهم زوجة و ابنتا المنتين و إننا أختين الزوجة الربع و ابنتي البنتين الناتي وهو الربع و تصح من ثما نية ، وعلى قول يحيى وضر ار تفرض المسئلة من ثمانية الزوجة الثمن والمنتين الثنان و ايس لها ثلثان فتضر بها في ثلاثة تكن أربعة وعشر بن المسئلة من ثمانية وعشر ون ثلاثة أرباع الباقي على أحد وعشر بن المانية وعشر بن الزوجة سبعة و البنتين المتنات و المنتي الاختين فتضر بها في ثلاثة أو بات البنت البنت ثلاثة والمسئلة من اثنى عشر و المنتي المنت المنت و منها تصح . زوج و بنت بنت وخالة و بنت على بنتي الاختين فتضر بها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها تصح . زوج و بنت بنت وخالة و بنت معان و تصح من اثنى عشر عدى قول يحيى وضرار تفرض المسئلة من اثنى عشر الزوج ثلاثة والبت المنت المنت و من اثنى عشر على من اثنى عشر عدى قول الاول المرأة الربع والباقي بين ذوي المن مهم ثم يعطى الزوج النصف و يجمع سهام الباقين و هي تسعة لهم النصف ستة وللام سعان يبقى المم سهم ثم يعطى الزوج النصف و يجمع سهام الباقين و هي تسعة لهم النصف فتصح من ثمانية عشر ، قانية عشر ، قانية و النات كان مكان لزوج النصف و بجمع سهام الباقين و هي تسعة لهم النصف فتصح من ثمانية عشر ، قان كان مكان لزوج المأة فعلى القول الاول المرأة الربع والباقي بين ذوي

على أربعة بالفرض والرد ولاشيء للخال لانه ايس بعصبة الملاعنة، ولو كان بدل الحال خال أب كان الباقى الهلانه عصبة الملاعنة ، فأما ابن ابن ابن الملاعنة فاذا خلف عه رعم أبيه فالمال العمه لانه عصبته وهذا ينبغي أن يكون إجماعا ، وقد قال بعض الناس يحتمل أن يكون عم الاب أولى لائه ابن الملاعنة وهذا غلط ببن لان العصبات أيما يعتبر أقربهم من الميت لا بن آبائه ، وأن خلف ثلاث جدات متحاذيات فالسدس بينهن والباقي رد عليهن في احدى الروايتين وهو قول على . وفي اثنانية لام أبي أبيه وهو قول ابن مسعود ، وأن خلف أمه وجدة أبيه فلامه الناث ولاشيء لجدته وفي الباقي روايتان احداهما برد على الام (والثانية) لجدة أبيه والدخف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لخال جده فان لم بكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه، أما ولد بنت الملاعنة فليست الملاعنة عصبة لهم في قول الحجيم لان لهم نسبا ، هروفا من جهة أبيهم وهو ذوج بنت الملاعنة ، ولو أعتقت بنت الملاعنة عبداً عمات ثم مات المولى وخلف أم مولاته ورثت مال المولى لانها عصبة ابنتها والبنت عصبة اولاها في أحد الوجهين وقد ذ قرناهما في ابن الملاعنة

( فصل ) والحكم في ميرات والد الزنافي جميع اد كرما كالحكم في والداللامة على ماذكر نامن الافوال والاختلاف لا أن الحسن من صالح قال : عصبة والد الرئا سائر المسلمسين لان أمه ايست فراشا بخلاف إلد الملامنة والجمور على النسوية بينهما لانفطع نسب كل واحد منهما من أبيه الا أن والد الملامنة والجمود على النسوية بينهما لايلحق الزاني في قول الجمود ورقال الحسن وابن سيرين والد الملامنة يلحق المواطوعة عوال المحتى الواطي، اذا قرعليه الحد ويرث، وقال الراهيم بلحقه اذا جلد الحد أو الل الموطوعة ، وقال السحق بلحقه ، وذكر عن عروة وسلمان بن إسار نحوه وروى على من عاصم عن ابي حنيفة أنه قال لاأدى السحق بلحقه ، وذكر عن عروة وسلمان بن إسار نحوه وروى على من عاصم عن ابي حنيفة أنه قال لاأدى

الارحام على سنة وهي توافق بقي مسئلة الزوجة باللاث فنردها الى اثنين وتضربها في أربعة تكن ثمانية للمر أة مهان وابنت العم سهمان ، وعلى قول يحيى تفرضا من أربعة وعشرين لذرى الارحام منها أحد وعشرون ثم تفرض المرأة الربع من أربعة لهاسهم ولهم ثلاثه توافق سهامهم باشت فنضرب أشها في أربعة تكن ثمانية وعشرين ومنها تصح. امرأة وثلاث بئات ثلاث أخوة مفترقين. امرأة و نت بنت وثلاث خالات مفترقات وثلاث عمان مفترقات

( مسئلة ) ( ولا يعرل من مسائل ذري الارحام إلا مسئلة واحدة وشبهها )

و مي خلة أر غيرها بمن يقوم مقام الام أو الجـدة وست بنات ست اخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن بمن يأخذ المال بالفرص فانها س سنة المخالة السدس ولبنني الاختين من الام اشات ولبنني الاختين من الابوين الله ن أربعة أهول إلى سبعة لان العول لزائد على هذا لايكون إلا لاحد الزوجين وليس ذلك في ذوي الارحام

بأسا اذا زنا الرجل بالمرأة فحملت منه أن يتزوجها مع هلهاويسترعليها والولدولدله رأجمهوا على أنه اذا ولد على فراش رجل فادعا. آخر أنه لايلحته وانما الخلاف فيها اذا ولد على غير فراش

ولما قول الذي عَلَيْكِ ﴿ الولد الدراش والعاهر الحجر ﴾ ولانه لايلحق به اذا لم يستلحقه فلم يلحق مه بجال كما لو كانت أمه فراشا أو كما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والعبد لايرث ولا مال له فيورث عنه )

لا نهلم خلافا في أن العبد لا يرث الا ماروي عن ابن مسعود في رجل مات وترك أبا ممـلوكا يشترى من ماله ثم يعتق فيرث يقاله الحسنوحكيءن طاوس أن العبد برث وبكوز ماور ثه اسيد. ككسبه وكما لوومى له ولانه تصح الوصية له فيرث كالحل

ولنا أن فيه نقصا منع كونه موروثا فمنع كونه وارثا كالمرتد ويفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا ميراث له وقياسهم ينتقض بمختافي الدين . وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فلم يرثه كسائر الافارب وذلك لان الميراث صار لاهله بالموت فلم بنتقل عنهم الى غيرهم .وأجمعوا على أن المملوك لا يورث وذلك لانه لا مال له فيورث قانه لا بملك، ومن قال أنه بملك بالماليك فملكه ناقص غير مستقر يزول الى سيد، بزوال ملكه عن رقبته بدابل قرله عليه السلام لا من باع عبداً وله

## (باب ميراث الحل)

(إذا مات عن حمل برثه وطالب بنية الورثة بالمدمة وقانت له صيب دكرين الركان نصيبهما أ مُثر والا وقانت له نصيب ابنتين ﴾

وجملة ذلك أن الانسان اذا مات عن حمل يرثه وقف الامر حتى ية بين قان طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف ببن العلماء إلا ماحكي عن داوده والصحيح عنه مثل قول الجمالة ولكن يدفع إلى من لا ينقسمه كال ميراثه وإلى من ينقسه أقل ميراثه ولا تدفع إلى من يسقطه شيئا عاماً من يشاركه فأكثر أعل العلم قالوا يوقف المحمل شيء ويدفع إلى شركائه البرقى وجهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والليث وشريك وبحبي بن آدم وهو دواية الربيع عن الشافعي والمشرور عنه أنه لايدنع إلى شركائه شيء لان الحل لاحدله ولا نعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رجل من أهل البمر ورد طالبا للملم وكان من أهل لدين والفضل أن أمرأة ولدت بالبمن شيما كالكرش فظن أن لاولد فيه فألني على قارعة لطريق فلما طلعت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خفا سويا إلا أنه كان في أعضادهم تصر قال وصارعني أحدهم فصرعني فكنت أعربه فيقال صرعك سبع رجل

مال فماله للبائع الا أزيشترطه المبتاع » ولان السيد احق بمنافعه وأكسابه في حياته فكذلك بعد مماته وممن روي عنه ان العبد لايرث ولا يورث ولا يحجب علي وزيد وبه قال الثوري ومالك والشانعي وإسحاق رضي الله عنه وأصحاب الرأي

( فصل ) وبرث الاسير الذي مع الكفار إذا عامت حياته في قول عامة الفقهاء إلا سميد بن المسيب قانه قال : لا برث لانه عبد ، وليس بصحبح لان الكفار لا يملكون الاحرار بالقهر فهو باق على حربته فيرث كالمطاق

( فصل ) والمدبر وأم الولد كالقن لانهم رقيق بدايــل أن النبي عَبِيَّالِيَّةِ باعمدبراً. وأم الولد مملوكة بجرز لسيدهاوطؤها بحكم الملك وتزويجها واجارتها، وحكمها حكم الامة في جميع أحكامها الافيا ينقل اللك فيها أو براد له كالرهن

( فصل ) فأما المكانب فان لم اللك قدر ماعليه فهو عبد لابرث ولا يورث وان المك قدر ما يؤدي ففيه روايتان ( احداهم) انه عبد ما يقي عليه درهم لا يرث ولا يورث يروى ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافي رضي الله عنه وأبي ثور ، وعن ابن المديب وشربح والزهرى ونحوه لما روى أبو داود باسناده عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ويتالين قال و المكانب عبد ما بقي عليه درهم ، وفي انفظ أن الذي ويتالين قال و أيما عبد كانب على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير

قال شيخنا وقد أخبرني من اثنى به سنة أمان وسمائة أو سنة تسع عن ضرير بدمشق أنه قال: ولات امرأتي في هذه الابام سبهة في بطن واحد ذكوراً وإناثا، قال وكان باسشق أم ولد لبعض كبرائها فنزو مت بدد من كان يقرأ عليها وكانت لد ثلاثة في كل طن، وقال غيرالشافي هذا نادر لابعرل عليه فلا بجوز منم الميراث من أجله كالولم بظهر بالمرأة حمل.

( فصل او اختلف الفائلون بالوقف فيا يوقف فمن أحداً نه يوقف نصيب ذكرين إن كان ميرائهما أكثر أو نصيب أثبين إن كان أكثر وهذا قول محمد بن الحسن والمؤلؤي وقال شريك يوقف نصيب أربة فاني رأيت بني المهاعيل أربعة ولدوا في بطن واحد محمد وعمر وعلي قال يحبي وأظن الرابع المهاعيل و وي ابن المنذر هذا القول عن أبي حنيفة وه واه الربيم عن الشائعي ، وقال الليث وأبي يوسف يوقف نصيب غلام و وخذ ضمين من الورثة

وانا أن ولادة التوأمين كثير معتاد نلم يجز قسم نصبيهما كالواحد وما زاد عليها نادر فلم يوقف له شيء كالخامس والسادس

﴿ سَمَّلَةَ ﴾ (قاذ وضم الحل دنمت اليه نصيبه و ددت الباقي إلى مستحقه ، وإن كان بر بالموقوف كله أخذه ، وإن أعرز شيئا رجع علي من هو في بد، ) فهو عبد » وعن محمد بن المنكدر وعمر بن عبد الله مولى غفرةوعبد الله بن عبدة أن النبي عَلَيْكَ قَالَ العتاب بن أسيد « من كانب مكاتبا فهو أحق به حتى يقضي كنابتة »

وقال الفاضي وأبو الخطاب: 'ذا أدى المكانب ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربع عتق لان ذلك بجب ايفاؤه المكانب فلا بجرز إبةؤه على الرق اهجزه عما بجب رده اليه ( والرواية الثانية ) انه اذا ملك ما بؤدى فقد صار حراً برث وبورث فاذا مات له من يرثه ورث وان مات فلسيده بقية كتابته والبقي لورثته لما روى أبوداود باسناده عن ام سلمة غالت قال لنا رسول الله عَلَيْتِيَاتِيْقُ « اذا كان لاحداكن مكانب وكان عنده ما ؤدي فلتحتجب منه »

وروى الحكم عن على وابن مسعود وشر بح يعطى سيده من تركته ما بتى من كتابته ، قان فضل شيء كان لورثة المسكاتب ، وروي نحوه عن الزهري وبه قال ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن والنخبي والشعبي والحسن ومنصور ومالك وأبو حنيفة غير أن مالكا جعل من كان معه في كتابتسه أحق ممن لم يكن معه . قال في مكانب هلك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته والبقي لا نخيه دون ابنه . وجعله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا قاذا مات أدى من تركته بقي كتابته والبقي لورثنه ، واوي عن عمر رضي الله عنه انه قل على المنبر انكم مكانبون مكانبين فأبهم أدى النصف فلا رق عليه ، وعن علي عليه السلام اذا آدى النصف فهر حر وعن عروة نحوه ، وعن الحسن اذ

﴿ مسائل من ذلك ﴾ أم أة حامل و بنت المر أة المؤن وللبنت خس الباقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أب يوسف ثلثه بضمين ، ولا يدفع اليها في في المشهور عن الشافعي، فإن كان مكان البنت ابن دفع اليه المث الباقي أو خسه أو نصفه على اختلاف الاقوال ، و متى زادت الفروض على المال فيراث الاناث أكثر ، فاذا خلف أبوين وامر أة حالا فالمرأة الاثراة من سبه وعشر بن وللابوين عمائية منها و يوقف ستة عشر ويستوي هها قول من وقف نصيب اثنين وقول من وقف بين أربعة وقول أبي بوسف تعطى المرأة عما كاملا والأبوان المئا كاملا و بؤخذ منهم ضمين ، فان كان معهم بنت دفع اليها الاثرة عشر من اثنين وعشرين وفي قول أبي يوسف الإنهة عشر من اثنين وستة عشر به وفي قول أبي يوسف الإنهة عشر من اثنين وسمين ، فوي قول أبي يوسف المؤة عشر من اثنين أن تعول المسئلة ، وعلى قولنا يوافق بين سبعة وعشرين وبين مائة وسبعة عشر فول المؤوج المؤاة أحد عشر أن المؤوج المؤوج وأم حامل من الاب المسئلة من عائية ، لازوج الا يوبو والمؤاة أحد عشر في أربعين وان كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين كعصبة أو أحد منها ضميناً ، هكذا حكى في هذه الحبي وإن كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين كعصبة أو أحد أمن ولد الاب لم يعط شيئاً ولو كان في هذه المئلة جد فلاوج الناث ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه المئلة جد فلاوج الناث ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه المئلة جد فلازوج الذائلة ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه المئلة جد فلازوج الذائه ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه المئلة جد فلازوج الذائه ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه المئلة جد فلازوج النائلة ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال المؤلفة ولو كان في هذه المئلة و مؤلف ، وقال الأبون كان في المئلة و المؤلمة ولله و المؤلمة ولله و المؤلمة ولله والمؤلمة ولمؤلمة ول

أدى الشطر فهو غرج وعن ابن مسعود وشريخ نحوه عوعن ابن مسعود اذا أدى ثبثًا أو ربعا فهوغريم وعن ابن عباس اذا كتب الصحيفة فهو غرج

وعن على رضى الله عنه قال أبحري المتأنة في المكاتب في أول نجم . يعني يعنق منه بقدر ما أدى وعنه إنه قال يرث و يحجب بيعنق منه بقدر ما أدى . وقد روى حماد بن سلمة عن أيوب عن عكره قعن ابن عباس عن النبي عَلَيْكِيَّةٍ قال « إذا أصاب المكاتب حداً أو مبرانا ورث بحساب ما عنق منه وأفيم عليه الحد بحساب ما عنق منه الوفي رواية « يودى المكاتب بقدر ما عنق منه دية الحر وقدر ما رق منه دية العبد » قال يحيى بن أبي كثير وكان على ومروان بن الحكم يقولان ذلك ، وقد روى حديث ابن عباس عن عكره قد عن النبي عَلَيْكِيَّةً مرسلا والحديث الذي رويناه لقولما أصح منه ولا أعلم أحداً من الفقها، قال بهذا وما ذكرناه أولا أولى والله أعلم

(مسئلة) قال (ومن بعضه حريرث ويورث ويحجب على مقدار مافيه من الحرية)

و جملته ان المعتق بعضه إذا كسب مالا ثم مات وخلفه نظر فيه فان كان كسبه بجزئه الحر مثل ان كان تسبع بجزئه الحر مثل ان كان قدها يأ سيده على منفعته فاكنسب في أيامه أو ورث شيئا قان الميراث انما يستحقه بجزئه الحر أي كان قد قاسم سيده في حيانه فنركته كاما لورثنه لاحق لمالك باقيه فيها وقال قوم جميع ماخلفه بينه

أبو حنيفة : الزوج النصف ، وللام السدس ، وللجد السدس ، ويقف السدس بين الجدوالام ولاشي، للحمل لان الجد يسقطه ، وأبو يوسف بجعلها من سبعة وعشرين ويقف أربعة أسهم. وحكي عن شريك أنه كان يقول تعول على الجد فيقف ههنا نصيب الاماث فتكون عنده من تسعة تقف منها أربعة ولولم يكن فيها زوج كان للام السدس ، وللجد ثاث الباقى ، ويقف عشرة من ثمانية عشر وعند أبي حنيفة للجد الثلثان ، وللام السدس ، ويوقف السدس بينها، قول أبي يوسف يقف الثلث ويعطي كل واحد منها ثماناً ويؤخذ منها ضمين، ومتى خلف ورثة وأما تحت الزوج فينبني للزوج الامساك عن وطئها ليعم أحامل هي أم لا ? كذا يروى عن على وعمر بن عبد العزيز والشهي والنخعي وقتادة في آخرين فان وطئها قبل استبرائها فأثت بولد لا قل من ستة أشهر ورث لاما نعم أنها كانت حاملا به وإن ولدته لا كثر من ذلك لم مرث إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملا يوم موت ولدها.

( فصل)قال الشيخ رحمه الله( وإذا استهل المولود صارخا ورث وورث وفي معناه العطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة ، فاما الحركة والاختلاج فلا يدل على الحياة)

وجملة ذلك أن الحمل لا برث إلا بشرطين ( أحدها ) انه كان موجوداً حال الموت وبعم ذلك بأن تأتي به لا قل من ستة أشهر فان أنت به لا كثر من ذلك وكان لها زوج أو سميد يطؤها لم برث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت وإن كانت لا توطأ لعدم الزوج أو السهد أو لغيبتهما

وبين سيده قال ابن الابان هذا غلط لان الشريك إذا استرفى حقه من كدبه مرة لم يبنى له حتى في الباقي ولاسايل له على ماكد به بنصفه الحركا لو كان بين شريكين فاقتسها كسبه لم يكن لاحدهما حق في حصة الاخر والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عتق منه، فاما أن لم يكن كدبه بجزئه الحر خاصة ولا انقسها كسبه فلهاك بقيه من تركته بتدر المكه فيه والباقي لورث منه وان مات له من يرثه فانه برث وبورث يرجب على قدر ما فيه من الحرية وهذا قول على وابن مسهود رضي الله عنها وبه قال عمان البني وحمزة الزيات وابن المبارك والمزني وأهل الظاهر وقال زيد بن ثابت لايرث ولا يورث وأحكامه أحكام العبد ، وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنهما في القديم بملا ماله لمالك باقيه قال ابن اللهان هذا السافعي رضي الله عنه على ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا والمن ين المبد يجزئه الحروقال الشافعي وفي الشافعي رضي الله عنه الملاك به بجزئه الحروقال الشافعي والمبد يمان منه وغيرها وبه قال المستورة وقال الشافعي والمنوري وأبو بوسف ومحد والمؤلؤي ومحي بن آدم والشعبي والنخعي والحكم وهاد وابن أبي ليلي واشوري وأبو بوسف ومحد والمؤلؤي ومحي بن آدم ودارد، وقال أبوحنيفة أن كان الذي لإبهتق استسمى العبد فه من تركته سعايته وله نصف ولائه وان وان أعزم الشريك فولاؤه كله للذي اعتق استسمى العبد فه من تركته سعايته وله نصف ولائه وان كان أغرم الشريك فولاؤه كله للذي اعتق استسمى العبد فه من تركته سعايته وله نصف ولائه وان

أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم يجاوز أكثر مدة الحمل وهي أربع سنين في احدى الروايتين ، وفي الاخرى سنتان (الشرط الثاني) أن تضعه حيا فان وضعته ميتاً لم يرث في قول الجميع واختلف فها يثبت به الميراث من الحياة فانفقوا على أنه اذا استهل صارخا ورث وورث الروى أبو داود بالمناده عن أبي هر برة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا استهل المولودورث، وروى ابن ماجه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، واختلفوا فيا سوى الاستهلال فقالت غائفة لابرث حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو ? فقالت طائفة لا برث حتى يستهل صارخاً ، والمشهور عن احمد أنه لا يرث حتى يستهل ، روي ذلك عن ابن عباس والحسن بن علي وأبي هريرة وجابر وسعيد بن السيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيرين والنخمي والشعبي وربيعة وي بي ابن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي عبيد واسحاق لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام « إذا استهل المولود ورث » أنه لا يرث بغير الاستهلال ، وفي لفظ ذكره ابن سراقة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الصبي المنهوس « اذا وقع صارخاً فاستهل ورث و تت ديته وسمي وصلي عليه وان وقع حياً ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أو أمة على العاقلة » وانما سمى الصراخ من الصبي استهلال أخوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا فأراه من الصبي استهلالا تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا فأراه بعضهم بعضاً فسمي الصوت من الصبي المولود استهلالا

وانا ماروى عبدالله بن احمد حدثها الرملي عن يدين هارون عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي على النبي على الله في العبد بعنى بعضه لا برث و بورث على قدرماعتى منه ولان بجبان يثبت المحل بعض حكمه كما لا خرى أن الأخرى أن العمل على الآخرى أن العمل على غيره واضح. وكيفية توريثه أن يعطى من له فرض بقدر مافيه من الحرية من فرضه وان كان عصبة نظر ماله مع الحرية المكاملة فأعطى بقدر مافيه منها و وان كانا عصبتين لا بحجب أحدها الآخر كابنين نصفهما حرنفيه وجهان أحدها) تكل الحربة فيهما بأن تضم الحرية من أحدها الى مافي الآخر على قدر مافيه أن كل منهما واحد ورثا جميه الميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل على عسم ماورثاه بينهما فان كل منهما واحد ورثا جميه الميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل على عسم ماورثاه بينهما وان نقص مانيهما من الحرية عن حر كامل ورثا بقدر مافيهما وانزاد على حر واحد وكان الجزءان فيهما سوا، قسم مايرثانه بينهما بالموية وإن اختلفا أعطى كل واحد منهما بقدر مافيه قال الخبري قال الاكثر ورف هذا قياس قول على رضي الله عنده ء و لوجه الآخر لانكل الحرية فيهما لامهما لو وجهان أيضاو الصحيح أن الحرية لا كل همنا لان الشيء لا يكل عايستطاء ولا يجمع بينه وبين ماينافيه ومهان أيضاو الصحيح أن الحرية لا لكل ههنا لان الشيء لا يكل عايستطاء ولا يجمع بينه وبين ماينافيه وورثه بعضهم بالخطاب وتدبل الاحوال وحجب بعضهم بعض على شال تزيل الحواب وقال ابو يوسف وورثه بعضهم بالخطاب وقال الاحوال وحجب بعضهم بعض على شال تزيل الاحوال وحجب بعضهم بعض على مثال تن الحريد وقال الورية وقال الورية وقال الورية وقال الورية وقال الاحوال وحجب بعضهم بعض على مثال تنزيل الخطاب وقال الورية وقا

لانه صوت عند وجود شيء بجتمع له ويفرح به . وروى بوسف بن موسى عن أحمد أنه قال : يرث السقط وبورث اذا استهل ، فقيل له ما الاستهلال ? قال اذا صاح أو عطس أو بدكى ، نعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حيانه فهو استهلال ، وهدذا قول الزهري والقاسم بن محمد لانه صوت علمت به حيانه فأشبه الصراخ ، وعن احمد رواية ثائة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام الحياة وبهذا قال اثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأسحابه ، فاما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة ، فان اللحم بختلج اذا خرج من مكان ضيق فتضامت أجزاؤه مم خرج الى ممكان فسيح فانه يتحرك وان لم تمكن فيه حياة غلا يه لم كونها مستقرة لاحتمال أن تمكون كحركة المذبوح فان الحيوا مات تتحرك بعد الذبيح حركة شديدة وهي في حمكم الميت .

﴿ مَسَنَّاةً ﴾ ( وان خرج بعضه فاستهل ثم انفصل ميتاً لميرث )

وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه ان خرج أ كثره فاستهل ثم مات ورث ، لقوله عليه الصلاة والسلام « اذا استهل المولود ورث »

ولنا أنه لم يخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره ، وعنه يرث للحديث المذكور ولأنه قد علمت حياته ، والاولى ظاهر المذهب لانه لم نثبت له أحكام الدنيا وهو حي أشبه مالومات في بطن أمه

بمناه ، ومسائل ذلك أن نصفه حر له نصف المال ذان كان «مه ابن آخر نصفه حرفاهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والبرقي المعصبة أو اببت المال ان لم تكن عصبة ويحتمل أن يكون لكل واحد منهما ثلاثة أنمان المال لانهما لوكانا حرين لكن لكل واحد منهما النصف ولو كانا رقيقين لم يكن لهما شي، ولو كان الا كبر وحده حراً كان له المال ولا شي، الأصغر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ولا شي، الأصغر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ونصف فله ربع ذاك وهو ألائة أنمان فان كان له كذاك و هو ألائة أنمان فان كان معهما ابن آخر ثالثه حرفه له الوجه الاول ينقسم المال بينهم على عمانية كما نقسم مسئلة المباهلة وعلى الثاني يقسم النصف بينهم على ثمانية

وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثا ثم يقسم السدس بين صاحبي النصفين نصفين، وعلى تازيل الاحوال مجتمل أن يكون لكل واحد بمن نصفه حر سدس المل وثمنه ولمن ثلثه حر ثلنا ذلك وهو تسم الملل و وضف سدسه لان لكل واحد المال في حال و نصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له ملان وثلث في ثمانية أحوال فنعطيه ثمن ذلك وهو سدس وثمن ويعطى من ثلثه حر ثلثيه وهو تسم و عميف سدس : ابن حروابن نصفه حر المال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى الثاني النصف بينهما نصفان والباقي الحرفيكون الحرائلة أرباع والمرتجوب الرحوال فضي إلى هذ الان الحرائلة أرباع والمرتجوب المرتب على حل فله نصف ذلك وهو الربع، ولو ونصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع، ولو

و مسئلة ﴾ ( وانولدت توأمين فاستهل أحدها واشكل، أفرع بينها، فن خرج سهمه فهوالمستهل ) اذا أشكل أحد التوأمين أيها المستهل ، فان كانا ذكرين أو أشيين أو ذكر وأنثى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينها ، وان كان ذكراً وأنثى بختلف ميراثهما فقال الفاضي من أصحابنا من قال يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة فهو المستهل كما لو طلق احدى نسائه فلم تعلم بعينها ثم مات، وكذلك النسوة اذا أراد السفر باحداهن أو البداية بالقسم لها فانه يقرع بينهن ، وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص ، وقال الفرضيون تعمل المسئلة على الحالتين ويعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حتى بصطلحوا عليه ومحتمل أن يقمم بينهم على حسب الاحيال .

ومن مسائل ذلك رجل خلف أمه وأخاه وأم ولد حاملا منه فولدت توأمين ذكراً وأفي فاستهل الحدها ولم يعلم بعينه . فقل ان كان الابن الستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن عمانية عشعر ، لام الميت ثلاثة ، ولام الولد خمسة ، وللم عشرة ، وانكانت البنت الستهل فالمسئلة من سنة وعموت البنت عن ثلاثة ، لامها سهم ، ولعمها سمهمان والستة تدخل في محمد عشر ، فمن له شيء من عمانية عشر مضروب في واحد ومن له شيء من سنة مضروب في ثلائة اثنا عشر وله من الثمانية عشر عشرة في واحد ، فهذا المهمين في في في الله في في خذه ، ولام الولد خمسة في سهم ، وسهم في ثلاثة ، فيأخذها ويقف سهمين بين الأخ

خاطبتهما لقات الحر الله المال لو كان أخوك رقيقا رنصفه لو كان حراً فقد حجبك بحريته عن النصف فضه بها يجبك عن الربع يبقى لك ثلائه أرباع ويقال للآخر الله النصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حراً فلك نصفه عن الربع الربع ابن ثلثاه حر وابن ثلثه حر على الأول المال بيهما أثلاثا وبالخطاب تقول بينهما وللآخر ثلث فيكون له النصف والآخر السدس وقيل اشئنان بينهما أثلاثا وبالخطاب تقول لمن ثلثاه حر لك كست وحدك حراً كان المال الله ولو كنها حربن كان الله النصف فقد حجبك محربته عن النصف فيذابها محجبك عن السدس يبقى الله خمسة أسداس لو كنت حراً فلك بالمني حربته عن النهاد وو الثلث يبقى الله خمسة اتساع ع ويتال للآخر محجبك أخوك بنائي حربته عن ثاني النصف وهو الثلث يبقى الله المثلثان فلك بثلث حربتهم ثلث ذاك وهو التسمان ويتى التسمان العصبة إن كان أوذي رحم فان لم الثان فاك بين المنال : ابن حر و بنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال والما الحس فان كانت بنت حرة وابن نصفه حر وعصبة فلابن الثلث ولما ربع وسدس ومن جع الحربة فيهما جم المربة فشائه أرباع المال بينهما على ثلاثة. وقال بعض البصر بين وبنت نصفهما حر وعصبة فن جم الحربة فشلائه أرباع المال بينهما على ثلاثة. وقال بعض البصر بين الن وبنت نصفهما حر وعصبة فن جم الحربة فشلائه أرباع المال بينهما على ثلاثة. وقال بعض البصر بين الن وبنت نصفهما على ثلاثة ومن ورث بالنزبل والاحوال قال للابن المال في حال وثشاء في حال فله ربع النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالنزبل والاحوال قال للابن المال في حال وثشاء في حال فله ربع خلك ربع وسدس والباقي العصبة وان شئت قلت ان قدر ناهما ذلك و ربع وسدس والباتي العصبة وان شئت قلت ان قدر ناهما

وأم الولد حتى يصطاحا عليهما، ويحتمـ ل أن يقسم بينهما . امرأة حامل وعم ولدت المرأة ابنًا وبنتًا فاستهل أحدهما ولم يعلم فالمسئلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أقل لصيبه بقيت ثلاثة موقوفة فان كان معهماً بنت فكل واحدة من المشلتين من اثنين وسبعين والموقوف اثنا عشر .امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدها ولم يعلم فان كان المستهل الاخ فهمي من ستة وثلاثين فان كانت الاخت فهي من ثلاثة عشر، والمسئلتان متباينتان فاضرب احداهما في الاخرى تكن أربعائة وعمـانية وستين وكل من له شيءمن احـدىالمسئلتين مضروب في الاخرى فيدفع الىكل واحد أقل النصيبين بهتي أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم ، وخمسة بين الام والعم ، فانكانت المرأة والام حاماين فوضتا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منهما ترجع الى ستة وثلاثين فيعطى كل وارث أقل النصيبين ويبقى أحد عشر سهماً ، أربعة موقونة بين الزوجةوالأ موسبعة بين الاموالعم ( فصل ) اذا ولدت الحاءل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة أخرى فلم يدر أهو من الاول أو من الثاني؟ فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيه ، لان الاصل عدم استهلاله فعلى هذا الاحتمال ان علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده وان جهل كان كما لو استهل واحد منهمالا بعينه ، وقال الفرضيون تعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي (المغنى والشرح الكير) (الجزءالسابع) (1)

حرين فهي من ألاثة وارث قدرنا البنت وحدها حرة فهي من اثنين وان قدرنا الابن وحده حراً فلمال له وان قدرناهما رقيقين فالمال للعصبة فتضرب اثنين في ثلاثة ثمكن ستة ثم في أدبمة أحو ل تمكن أربعة والبنت النصف في حال أربعة وعشر بن فالابن المال في حال ستة واثثاه في حال أربعة صار له عشرة والبنت النصف في حال والثاث في حال خمسة والعصبة المال في حال بنصفة في حال تسعة فان لم تمكن عصبة جعلت البنت في حال حربتها المال كاه بالفرض والرد فيكون لها مال واثاث فتجعل لها ربع ذلك وهو النكث ، فان كان معهما امرأة وأم حربان كالت الحربة فيهما فحجا الام إلى السدس والمرأة الى الثمن لان كل واحد منهما لو أنفرد لمجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب، وبن ورث بلاحوال والتنزيل في ثلاثة أحوال والربع في حال والثلث في حال فلها ربع ذلك وهو المن وربع المنى والمربث البنق في حال واثناه في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو المن وربع المنى والمرب البنق في حال واثناه في حال فلها ربعه كان المنصف والام منها سبعة مكان السدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فيها رد بالبسط من ماثنين وثمانية وثمانين سمهما اللام منها ستون والمرآة خمسة وأربعون والم ن خمسة وثمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي العصبة ، وقياس قول من خمسة وأربعون والم ن علمة وثمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي العجمة ، وقياس قول من خمسة وأربعون والم ن علمة أن مجمع الحربة في الحربة في المعربة في الحربة في المعربة في المعرب المعربة في المعربة ا

من مسائل ذلك أم حامل وأخت لاب وعم ولدت الام بنتين فاستهات احداها مم سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر أهل استهات الاخرى أو تسكر رمن واحدة فقل إن كان منها جيماً فقدما تناعن أربعة من ستة ولا يعلم أولها موتاً فحكها حكم الغرقى فن ذهب إلى أنه لا ترث احداها من الاخرى قال قدخلفا أماو أختاً وعماً فتصح من عانية مشر وان كان الاستهلال من واحدة فقد ما تت عن ثلاثة من ستة فتصح من اثني عشر و بينها موافقة بالسدس فتصير من ستة وثلاثين الأم اثنا عشر والملاخت كذلك وللم تسعة وتقف ثلاثة تدعي الأم منها سهوين والعم سها وتدعيها الاخت كلها فيكون سهان بينها وبين الام وسهم بينها وبين العم زوج وجد وأم حامل ولدت ابناً وبنناً فاستهل أحدها ثم سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر ممن اهم أحدى فلم يدر من أحد وعانين وان تمكر رمن البذت فهي الاكدرية وماتت عن أربعة سهم وان كان منهما فللام أسدس ولهما السدس على ثلاثة فتصح من مسهم وان كان منهما فللام السدس على ثلاثة فتصح من توافق أحدا وثما نين بلا تساع فتصير مائة واثنين وستين لازوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون توافق أحدا وثما نين بلا تساع فتصير مائة واثنين وستين لازوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون وللام تسعا المال من مسئلة استهلال الاخوحده سهمة وعشرون بقى خدسة واربعون يدعي منها الزوج سيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها الوجد وبعمون وبقى خدسة واربعون يدعي منها الزوج جيعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها الزوج بسبعة وعشرون بقى خدسة واربعون يدعي منها الزوج بسبعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها المود ويدعي منها الود ويعتي منها الزوج بسبعة وعشرون بقى خدسة واربعون يدعي منها الزوج بسبعة وعشرون بقي خدسة واربعون يدعي منها الزوج بسبعة وعشرون والهم ثمانية عشر ويدعي منها الزوج بسبعة وعشرون ويعتي منها الزوج بسبعة وعشرون ويعتي منها الزوج بسبعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها الزوج بسبعة وعشرين والام ثمانية عشر ويدعي منها الزوج

وقال الإلالمان لهماسنة عشر من عمانية وأربين لانهما لو كانا حرين الكان لهماسيعة عشر من أربعة وعشرس فيكون لهما بنصف حريتهم نصف ذلك وعذا غلطلأنه جعل حجب كلواحد منها لصاحبه بنصف حريته كحجبه إياه بجميع اولو ساغ هذا لكان لهم حال انفرادهما النصف بنهم من غير زيادة : ابن وأبوان نصف كر واحد نهم حر ان قدرناهم أحراراً فللابن الثائباز وان قدرناه حراً وحده فعالمال وال قدرنا معه أحد الابرين مرأفله خدمة أسداس فتجمع ذلك تجده ثلاثة أموال وثلثان فله أنهاوهو ربم مدس وللاب المال في حال وثاثاء في حال و مدسا. في حالين فله ثمن ذلك و بمواللام الثلث في حالين والسدس في حالين فلها لئمن والبرقي العصبة عران عملتها بالبسطاتات ان قدرناهم أحراراً فهي من ستة وان قدرنا الابن واحده حراً فهي من سهم فكذلك الاب وإن قدرنا الام وحدها حرة أو قدرناها مع حرية الاب فهي من الأنَّة وإن قدرنا الابن مع الاب أومع الام نهي من سنة وان قدرناهم رقيقاً فالمل العصبة وجميع المسائل تدخلفي ستة فتضربهاني الاحوال وهي ثمانية تكن مانية واربعين وللابن المال في حال ستة وثانا فيحال أربعة وخمسة أسداسه في حالبن عشرة فذلك عشرون سهمامن تمانية وأرجبن واللاب المال في حال ستة وثناه في حال وسدسا. في حالين وذاك اثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذلك سنة وهي المُن وإن كان ثلث كل واحد منهم حرا زدت على السنة نصفها تصير تسعة وتضربها في العُانية تكن اثنين وسبعين فللابن مشرون من أثنين وسبعين وهي السدس والتسع وللاب

والحِد يقرآن لها بها .

( فصل ) ورعاكان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً مثل أن يكون من جد الميت أو عمه أو أُخيه مثال ذلك بنت عم وعم وامرأة أخ حامل للبنت النصف والباقي موقوف في قولهم جميماً أم وعم وامر أة جد حامل للام الثاث وللعم تسمال أم وبنت وامر أه أخ وامر أه عم حاملان للام السدس وللبنت النصف و يوقف ثلث فازولدت امرأة المم ابناً لم يعط شيئاً لجواز أن تلد الاخرى ابنا وان ولدت امرأة الاخ أو لا إينا أخذ الموقوف

( فصل ) ور ماكان الحمل لا يرث إلا أن يكون أشي

اثاله زوج وأخت لابون وامرأة أب حامل يوقف سهم من سبعة فان ولدت اشي أو إنائاًأخذته وان ولدت ذكرًا أو ذكرين أو ذكرًا وأنثى انتسمه الزوج والاخت وكذلك ان تركت أخناًلاب لمْ يدفع اليها شيء لجواز أن تلد ذكرا فيسقطهما زوج وأبوان وبنت وامرأة ان حامل تقف سهمين من خمسة عشر فان ولدت أشي أو إيانًا أُخرَبُّهما وإلا رجعت على الورثة فقسمته بينهم لي ثلاثة عشر وْرجِيت السَّالَة إلى ذلك وكذلك إن كان معهم بنت ابن جدواًم حامل من الاب من عَانية عشر تأخذ الام ثلاثة والجد خمسة وبوقف عشرة فان ولدت ذكرين فالعشرة لهما وان ولدت اشين أثنا عشر وهي السدس والام ستة وهي نصف السدس ولا تنغير سهامهم وإنا صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربع كل واحد منهم حراً زدت على الستة . ثلها وقيل فيما إذا كان نصف كل واحد منهم حراً الام الذمن واللاب الربع واللابن النصف، ابن نصفه حرواً محرة الام الربع واللابن النصف وقيل لما النصف وقيل له ثلاثة أنمان وهو نصف ما يبقى قان كان بدل الام أختا حرة فلها النصف وقيل لما نصف الباني لان الابن يحجبها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا النول وعلى الاول لها الربع وان كان مع الابن أخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منهما نصف السدس وان كان معه عصبة حرفه الباقي كله .

(فصل) أبن نصفه حر وأبن أبن حر المال بينهما في قول الجيم الا الثوري قال لابن الابن الربع لانه محجوب بنصف الابن عن الربع قان كان نصف الثاني حراً فله الربع قان كان معهما أبن ابن ابن نصفه حر فله الثمن وقيل للاعلى النصف والثاني النصف ولان فيهما حرية أبن و هذا قول أبي بكر وقال سفيان لاشيء فثاني والثالث لان ما فيهما من الحرية محجرب بحرية الابن قان كان معهم أخ حراً أوغيره من العصبات فله الباقي وإن كان نصفه حراً فله نصف ما بتي إلا على القولين الآخرين ابن نصفه حوابن أبن ثلثه حروانح ثلاثة أرباعه حر للاعلى النصف واثناني ثلث الباقي و عوالسد سوللاخ ثلاثة أرباع الباقي وهو الربع وعلى القرل الآخر للابن النصف ولابن الابن اثلث والباقي للاخ ثلاثة الخوة

فامما من العشرة سبعة ونصف وللجد اثنان ونصف وان ولدت ذكراً وانثى أخذ الجد من العشرة سبهماً وللذكر سنة واللانثى ثلاثة وان ولدت أنثى أخذ الجد من العشرة ثلاثة والاشى أربعة وللام شهماً وان ولدت ذكراً أخذت الام ثلاثة وأخذ الجد سهماً والاخ ما بقي وان لم تلدشيئاً أخذت الام ثلاثة والجد ما بقي وان كان معهم زوج فهي من سنة للزوج ثلاثة وللام سهم وللجد سهم ويوقف سهم وان ولدت ذكراً سهم وان ولدت ذكراً فالسهم الماقي عشر وكذا ان ولدت ذكراً وأنثى فالسهم الباقي ينهما على ثلاثة وتصح من ثانية عشروإن لم تلد شيئاً أخذت الام السهم المعهم

#### باب ميراث المفقود

وهو نومان أحدهما من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالتاجر والسائح وطالب العلم ولم يعلم خبره ففيه روايتان احداهما ينتظر به عام تسعين سنة مع سنه يوم فقد وهذا قول عبدالملك ابن الماجشون لان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا والرواية الثانية لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يعلم موية أو تمضي عليه مدة لا يعيش في مثاما وذلك مردود الى اجتهاد الحاكم وهذا قول الشافعي ومحمد مفترقين نصف كل واحدحر للاخمن الام نصف السدس واللاخ من الابوين نصف الباقي واللاخ من الابوين اثنان وعشرون الاب نصف الباقي وتصع من عانية وأربعين الملاخ من الام أربعة وللاخ من الابوين اثنان وعشرون وللاخ من الاب المعبر وعلى الفول الآخر للاخ من الام صف السدس وللاخ من الابرين النصف واللاخ من الاب ابتى فان كان معبر بنت حرة فلها نصف ولاشي وللاخ من الابوين وحده فان كان نصف البنت حراً فلها الربع واللاخ من الابوين وحده فان كان نصف البنت حراً فلها الربع وللاخ من الام وللاخ من الاب نصف الباقي وللاخ من الام والملاخ من الابوين وحده فان كان نصف الباقي والما والباقي للمصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي الدوي الرحم فان لم يكن فلديت الحراق المعصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد عن السدس فلتصفها يحجمها عن نصفه وان كان معها أخ عن السدس فلت المنت المن فلها الثمن ونصف المن وان كان معها أخ من المناف فله نصف المناف المنت وان كان معها أخل النصف المنت وان كان معها أخل النصف المنت وان كان معها أخل النصف المنت وان كان معها أخل المنت وان كان نصفه حرا فله ثبته وإن كان معها بنت المن فلها المناف في الحرية وان كان ثبه حرا فله ثبته وإن كان معها بنت الخري وان كان شعها المراق فلها لان الما المنت وان كان معها بنت المن فله في الحرية وان كان ثبه حرا فله ثبته وإن كان معها بنت المن فلها والمنزيل الحرة وبهما لان الما المحرية وان كان شعف كال الثاثين وفي الخطاب والتنزيل الحرة وبم وسدس وللاخرى سدس لان نصف حرية نصف كال الثاثين وفي الخطاب والتنزيل الحرة وبم وسدس وللاخرى سدس لان نصف

ابن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لا يضاف اليه إلا بالتوفيق ولا نوفيق هها فوجب التوقف عنه وقال عبد الله بن الحسين الحسم لينتظر به عام سبعين سنة مع سنه يوم فقد ولعله محتج بقول انبي عَلَيْكَانَّةُ « أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين » أو كاقال ولان الغالب أن لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسعين وقال الحسن ابن زياد ينتظر به عام مائة وعشرين سنة وهو قول ابن عقيل فلو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال لم يقسم حتى عضي عليه ستون سنة أخرى فيقسم ماله حينئذ بين ورثة، ان كانوا أحياء وان مات بعض ورثته قبل مضي مائة أوعثمرين وخلف فيقسم ماله حينئذ بين ورثة، ان كانوا أحياء وان مات بعض ورثته ويوقف المفقود حصة من مال المفقود وكان ماله للاحياء من ورثته ويوقف المفقود حصة من مال المفقود وكان ماله للاحياء من ورثته ويوقف المفقود حصة من المووثة الذي مات في مدة الانتظار فان مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود درد الموقوف الى ورثة موروث المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود قال الاؤلؤي وهذا قول أبي يوسف وحكى الخبري عن اللؤلوي انه قال وهو الصحيح عندي والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن اللؤلوي فقال لو مانت امرأة المفقود قبل عام مائة وعشرين سنة بيوم أو بعد فقده بيوم أو تمت مائة وعشرون سنة لم يورث منه شي، ولم يورث منها لاما لا نعلم أبهما مان أولا وهذا قياس قول من قال في الغرقي إنه لا يرث أحدهم من ورثته ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته قال الفاضي هذا قياس قول أحمد وانفق الفقهاء على اله لا يرث المفقود الا الاحياء من ورثنه يوم قسم ماله لا من مات قبل ذلك ولو بيوم، واختلفوا في اله لا يرث المفقود الا الالاحياء من ورثنه يوم قسم ماله لا من مات قبل ذلك ولو بيوم، واختلفوا في

احداهما محجب الحرة عن نصف السدس في تي لها ربع وسدس والحرة تحجبها عن سدس كامل في بقى لها سدس فان كان اصفهما رقيقا ومعهما شهرة فلهما ربع المال وسدسه بنهما لانهما لوكانتا حوتين كان لهما الشنان ولو كانت الكبري وحدها حرة كان لهما النصف وكذلك الصفرى ولو كانتا المتين كان المال العصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس وطريقها بابسط امتين كان المال العصبة فقد كان لهما مال وثلاثة وان كانت الكبرى وحدها حرة فهي من اثنين في ثلاثة وكذلك إذا كانت الصفرى وحدها حرة فهي من اثنين في ثلاثة تكن سنة ثم للكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثانه في حال سهمان في الاحوال الاربعة تكن أربعة وعشرين صار لها خسة من أربعة وعشرين واللخرى مثل ذلك والعصبة المال في حال والنصف في حالين والناف في حال فالنصف في حالين والنافي المحالة أربعة عشر سها من أربعة وعشرين ومن جمع الحرية فيهما جعل لهما النصف والباقي العصبة واذا لم يكن عصبة نزلتهما على تقدير الرد فيكون حكما حكم اثبين نصف كل واحد منهما حر على ماقلناه ثلاث بنات ابن متنارلات نصف كل واحدة حر و عصبة الارلى الربع تقول للسفلى لو كانتا أمتين كان المانيصف ولو كانت إحداها حرة كان لك السدس فينها ثلث تقول للسفلى لو كانتا أمتين كان الكانتين في من صف سدس فينتي الك سدس لو كنت حرة فاذا كان نصفك حراً كان الله العالم وقائلة ناك العالمة عن ربع والثانية عن نصف سدس فينتي الك سدس لو كنت حرة فاذا كان نصفك حراً كان الك نصفه وقواكان نصفه كالمحرة كان لك العالم وقواكان نصفه حراً كان الك نصفه وقواكان نصفه كالمنافية و كانت إحداها حرة كان لك العدم و وحدها كان نصفه حراً كان الك نصفه و في الثائرة نصف سدس فينتي الكلك المالية و حدا كان الكان نصفه كاله في قول المراكزة الكلك المالية عن ربع والثانية عن نصف سدس في قول للكلك المالية عن ربع والثانية عن نصف سدس فيتي الكلك المالية كلك واحدة حرو وحده كاكان نصفه كالماله في قول المورة وحده كاكان المالية عن ربع والثانية عن نصف سدس فيتي قبل للكلك واحدة حرو وحده كاكان المالية عن ربع والثانية في نصف سدس فيتي قبل للكلك المالية عن ربع والثانية في نصف سدس فيتي قبلك المالية كلك الكلك المالية كلك المالية كلك المالية كلك المالية كلك

من مات وفي ورثته مفقود فمذهب أحمد وأكثر الفتهاء أنه يعطي كل وارث من ورثنه اليقين وبوقف الباقي حتى يتبين امره أو يمضي مدة الانتظار فتعمل المسئلة على انه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا او في وفقها ان انفقتا وتجبزي وحداهما لا تعطيه شيئاً وتوقف الباقي تناسبتا وتعطي كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث إلا من إحداهما لا تعطيه شيئاً وتوقف الباقي (النوع الثاني) أن يكون الغالب من حاله الهلاك كالذي يفقد من بين أهله كمن نخرج إلى الصلاة او في حاجة قريبة فلا يعود أو في مفازة مهلكة كالحجاز او بين الصفين حال الحرب اوفي البحر اذا غرقت سفينته ولا يعلم له خبر فهذا ينتظر به اربع سنين لانهاأ كثر مدة الحل فانه لم يظهر له خبر قتم ماله واعتدت امرأنه عدة الوفاة وحلت للازواج نص عليه احمد وهذا اختيار اي بكر وذكر قسم ماله واعتدت امرأنه عدة الوفاة بعد الاربع سنين لانه الوقت الذي يماح لامرأته التروب فيه والاول أصح لان العدة إنما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله وقد روي عن أحمد رحمه الله النوقف عن أمره وقال قد هبت الجواب فيها وكا في أحب السلامة وللذهب الاول ولم يفرق سائر أهل الدلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيما علمنا إلا أن والمذهبي في القديم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين مالكا والشافعي في القديم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين مالكا والشافعي في القديم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين

437

لها النصف فهذه ثلاثة أحوال من ابنين ثنين ولو كن إما، كالمالل العصبة ولو كن أحرارا كان اللاولى النصف واثنائية السدس والثلث العصبة ولو كانت الاولى واثنائية حرتين فكذلك ولو كانت الثانية واثنائية حرتين فكذلك ولا من سنة سنة والمسائل كالها تدخل فيها فتضربها في ثمانية أحوال تكن ثمانية وأربعين العليا النصف في أربة أحول اثنا عشر وهي النصف في أربة أحول اثنا عشر وهي النصف في حال والسدس في حالين والسدس في حالين والسدس في حالين والسدس في حالين وهوخمسة وهي نصف المن وثنه وقال قوم نجم الحربة فيهن النصف في حال والسدس في حالين وهوخمسة وهي نصف المن وثنه وقال قوم نجم الحربة فيهن فيكون فيهن حرية وضف لمن بها ثاث وربع للاولى والثائية ربعان والثالثة نصف سدس فان كان التي من قبل الابوين الربع والني من قبل الاب السدس والمن تحرة وأم حرة وعم المربة في اثنين والدم ما بتي وهكذا التي من قبل الاب المدس والمن والاخرات ولم تكل الحربة في اثنين والدم ما بتي وهكذا لو كانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة والمزم اثن لما خرياه، وقال الحسبم الولد عبر مقال الحسبم الولد عبر مقال الحسبم الإلى المنا كرناه وقل المنا المنا المنا المنا المنا المنا كرناه وقل المنا ا

فأما ماله فاتفقوا على أنه لا يقسم حتى تمغني مدة لا يميش في مثاما وتد ذكرنا الاختلاف في ذلك في ذلك في النوع الاول لانه مفقود لا يتحقق موته اشبه الناجر والسائح

و إذا أنفاق الصحابة رضي الله عنهم على تزويج أمراً ته على ما نذكره في العدد أن شاء الله تمالى وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط الابضاع فني المال أولى ولان الظاهر هلاكه فأشبه مالو مضث مدة لا يعيش في مثلها .

(مسئلة) (وان مات المفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته وقف المفقود نصيبه من ميرائه ودفع الى كل وارث اليقين فان كان حياً أخذ ميراثه ورد الفضل الى اهله وان عم انه مات بعد موت مورونه دفع نصيبه مع ماله إلى ورثته وان عم انه كان ميتاً حين موت موروثه رد الموقوف الى ورثة الأول وان مضت المدة ولم يعلم خبره رد ايضاً الى ورثة الاول لانه مشكولة في حياته حين موت موروثه فلا نورئه مع الشك كالجنين الذي سقط ميتاً هذا الذي ذكره شيخنا في المغني وذكر في هذا الدكتاب المشهروح وفي الكافي انه يقسم على ورثة المفقود لانه محكوم بحياته فعلى هذا يكون في المسئلة روايتان وان علمنا ان المفقود مات ولم ندر متى مات رد الموقوف له إلى ورثة الاول لانه مشكولة في حياته فلا نورثه مع الشك واتفق الفقياء على انه لايرث المفقود إلا الاحياء من ورثته وقدم مفي فكره

﴿ مسئلة ﴿ قال ﴿ واذا مات وخلف ابنين فأقر أحدهما باخ فله ثاث مافي يده وان أقر ياخت فلها خمس ما في يده ﴾

قد ذكرنا في إب الاقرار من يثبت الدسب بتوله ومن لا يثبت ونذكر همنا ما يستحق المقربه من الميراث إذا لم يثبت نسبه فنتول إذا أقر بعض الورثة لمشارك في الميراث فلم يثبت نسبه فزم المقر أن يدفع اليه فضل ما في يده عن ميراث، وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم ووكيم وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخبي وحدد وابو حنينة وأصحابه يقاسمه ما في يده لانه يقول أنا وأنت سواء في ميراث أبنا وكان ما أخذه النكر تلف أو أخذته يد عادية فيستوي في ما بتى ، وقال الشانبي رضي الله عنه وداود لا بلزمه في الظاهر دفع شيء اليه وهل يلزمه فيا به به وبين الله تعالى على قولين أصحهما لا يلزمه لانه لا يرث من المثنب نسبه وعلى قول الذي يلزمه دفع شيء اليه في قدره وجهان كالمذهبين المتقدمين

ولنا على الشافي رضي الله عنه أنه أقر بحق لمدعيه يمكن صدقه فيه وبد المقر عليه وهو متمكن من دفعه اليه فيلزمه ذلك كما لو أقر بمعين ولانه إذا علم أن هذا أخره فله ثلثالتركة وبتعين استحقاقه له وفي يده بعضه وصاحبه يطلبه فلزمه دفعه اليه وحرم عليه منعه منه كمافي سائر المواضع وعدم ثبوت نسبه في

(مسئلة) ( ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقتسموه )

اختاره ابن اللبان لانه لا يخرج عنهم وأفكر ذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة هما يستحقه في مسئلة الحياة وهي متيقنة ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل إن جاز ذلك فلاولى أن تقسم المسئلة على تقدير الحياة ويقف نصيب المفقود لا غير قال شيخنا والاول أصح إن شاء الله تمالى فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة متعارض بظهور الموت فينبغي أن يوقف كالزائد عن اليقين في مسائل الحمل والاستهلال فعلى هذا يجوزالور ثقالموجود بن الصلح عليه لا نه حقهم لا يخرج عنهم وإباحة الصلح عليه لا غنع وجوب وقفه كا تفدم في نظائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه كذاك ولان تجويز أخذ الانسان حق غيره برضاه وصلحه لا يلزم منه جواز أخذه بغير إذنه وظاهر قول الوني هذا أنه يقسم المسئلة على أنه حي ويقف نصيب المفقود لا غير وقال بعض أصحاب الشافعي يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مع الشك وقال محمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات وجل وخلف ابنتيه فابن ابن أبوه مفقود والمال في أيدي البنتين فاختصموا الى القاضي : فانه لا ينبغي للقاضي أن يحول المناب عن موضعه ولا يقف منه شيئاً سواء اعترف البنتان بفقده أو ادعيا موته وان كان المال في يد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أبن المال في يد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أبن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أبد المن المال في عد أبن المال في عد أبن المال المن عد المن عد المن عد المنه في المورث المال في عد المؤرن المال في عد المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المالي المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المال المؤرن المؤرز

الظاهر لايمنع وجوب دفعه اليه كما لوغصبه شيئا ولم تقم البينة بنصبه أ

ولذا على أبي حديقة أنه أقر له بالفاضل عن ميراثه فلم يلزمه أكثر مما أقربه كالو أقر له بشيء معين ولانه حتى يتعلق بمحل مشترك باقرار أحد الشهر يكين فلم بلزمه أكثر من قسطه كما لو أقر أحد الشريكين على العبد يجنأية فعلى هذا إذا خاف ابنين فأقر أحدهما باخ فلمقرله ثلث مافي يد المقروهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة اكل واحد منا الثاث وفي يدي النع ف ففضل في يدي للـــــالسدس فيدنعه اليه وهو ثلث مافي يده ، وفي قول أبي حنيفة يدفع اليه نصف مافي يده وهو ألربع ، وأن أقو باخت دفع البها خمس مافي يده لانه يقول نحن اخوان وأخت فلك الخس من جميع المال وهو خمس مافي يدي وخرس مافي يد أخى فيدفع اليها خوس مافي يده وفي قولهم يدفع اليها ثات مافي يده

( فصل ) وان أقر جميع الورثة بوارث أو أقر به الميت ليثبت نسبه منه ثبت نسبه سواء كان الورثة واحداً أو جماعة وبهذا قال النخبي والشانعي رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة وماك وابن أبي لبلي والحسن بن صالح لا يثبت نسبه ، والمشهور عن أبي يوسف انه لا يثبت النسب الا باقرار ابنين ذكرين كاما او الثبين عداين او غير عداين ونحوه عرب مالك ، وروى ابن اللبان قال أشعث من سوار عن رجل من اهل المدينة قال جاء رجل وأخته الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومعهما صى فقالا هذا اخونا فقاللاألحق بأبيكا من لم يقر به

مفقود وقف له النصف على يديه وان قال قد مات المفقود لزمه دفع الثنثين ألىالبنتين ويوقف الثاث الا أن يُقر ابن الابن بموت أبيه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

مسائل ذلك زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشربن لانها الاكدرية ومسئلة الحياة من عانية عشر وهما يتفقان بالانساع فتضرب تسع أحداهما في الاخرى تكن أربعــة وخمسين للزوج النصف من مسئلة الحياه والثلث من مسئلة الموت فيعطى الثلث وللام التسمان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس ولاجد سنة عشر سهما من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة وللاخت تمانية من مسئلة الموت وثلائة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة ان بان الاخ حيا أُخذ ستة وأخذ الزوج تسمة وان بان ميتاً أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة هذا على الرواية التي تقول إن الموقوف للمفقود يرد الى ورثة الاول واختار الخبري أن المدة اذا مضت ولم يتبين أمره أنه يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته وهو ستة يبقى تسعة وهي الرواية الثانية لانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وأنما حكمنا عوته بمضى المدة ووجه الاولى أنه مال موقوف لمن ينتظر ممن لا نعلم حاله فاذا لم تتبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف للحمل وللورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضى المدة، زوج وأبوان وأبنتان ( المغني والشرح الـكبير ) ( الجزء السابع) (19)

وانا ان عبد الله بن زمه ادعى نسب ولد وايدة أبه وقال هذا أخي ولد على فراش أبي ، فقبل انبي وتالله وأثبت انسب به ، ولان الوارث يقوم مقام موروثه بدليل انه يثبت باعترافه ما يثبت باعتراف الموروث على نفسه من الدبن وغيره كذا النسب، ولان الوارث مخلف الموروث في حقوقه وهذا منها ، ولا خلاف ببنهم في وجوب دفع ميراثه اليه الا أن يكون المقر به يسقط المقر مأخ يقر بابن أو ابرابن أو اخ من أبربن فان الشانعي في ظاهر مذهبه أثبت النسب ولم يورثه لئلا يكون إفراراً من غير وارث فثبوت بيراثه يفضي الى سقوط نسبه وميراثه

وانا إنه اقرار من كل الورثة يُمبت به النسب بمن برث لوثبت نسبه بنير إقراره فيجب ان يرث كا لولم يسقطه ، ولانه ابر ثابت النسب لم ينع ارثه مانع متفق عليه أشبه مألو ثبت ببينة والاعتبار بكونه وارثا حالة الاقرار او بكونه وارثا لولا الاقرار بدليل انه لو اعتبر الحال الثاني لم يُمبت النسب اذا اقر بمشارك في الميراث لانه يكون إفراراً من بهض الورثة ، فان قالوا أنما ثبت لان المقر به ايضا مقر بنفسه مدع لنسبه ، قلنا وههذا مثله فاستويا

(قصل) اذاخلف ابنا واحداً فأقر بأخ من أبه دفع اليه نصف ما في يده في قول الجميع فان أقر بعد بآخر فا تفقا عليه دفعااليه ثلث ما في أيد بهما في قول الجميع فان انكر المقر به ثانيا المقر به الاول لم يُبت نسبه ، قال الفاضي هذا مثن المعامة تقول ادخائي اخرجك، و ايس له أن يأخذ أكثر من ثلث ما في أيد يها لانه لم يقر له باكثر منه وقال الشافي رضي الله عنه يلزم المقر أن يغرم له نصف التركة لانه أتلفه عليه باقواره الاول وعتمل أن لا يبطل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار قان لم يصدق به

مفقودتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر وفي حياة احداهما من ثلاثة عشر وفي موتهما من ستة فتضرب ثاث الستة وهي اثبان في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر تكن ثلاثاتة وتسعين ثم تعطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضر وبا في اثنين ثم في ثلاثة عشر ويقف الباقي وان كان في المسئلة ثلاثة مفقودون لهم أربع مسائل فان كان المفقود يحجب ولا يرث كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأخ لها مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف ههنا شيء و تعطى الاخت من الاب السبع لانها لا تحجب بالشك كا لا تورث بالشك وايس في الوقف حجب يقينا اناهو توقف عن صرف والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وايس في الوقف حجب يقينا اناهو توقف عن صرف على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت والابوين والتوسط بما ذكر ناه أولى

(فصل) والاسير كالمفقود إذا أنقطع خبره وإن عامت حياته ورث في قول الجمهور وحكي عن سعيد بن لمسيب والنخمي وقتادة أنه لا يرث لانه عبد والصحيح الاول لان الكفار لا يملكون الاحرار والله سبحانه وتعالى أعلم

الاول با ثاني لم ينبت نسبه ويدفع اليه المقر ثلث ما بقي في يده لانه الفضل الذي في يده ومحتمل أن يلزمه دفع ثاث جميع المسال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لا يستحق إلا الثلث وسواء دفعه اليه بحكم الحاكم أو بقير حكمه لان إقراره علة حكم الحاكم وسواء علم بالحال عنسد إقراره الاول أو لم بعلم لان العمد والحظأ واحد في ضمان ما يتلف وحكي نحو هذا عن شريك ، ويحتمل أنه إن علم بالثاني حين أفر بالاول وعلم أنه أذا أقر به بعد الاول لا يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه ، وأن لم يعلم لم يضمن لانه لم يجب عليه الاقرار بالاول إذا علمه ولا يحوجه إلى حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وليس بخائن فلا يضمن ، وقيل هذا قياس قول الشافي

وقال أبو حنيفة أن كان الدفع بحكم حاكم دفع إلى الثاني نصف ما بقي في يده لان حكم الحاكم كالاخذ منه كرها، وإن دفعه بغير حاكم دفع إلى الثاني ثلث جميع المال لانه دفع إلى الاول ما أيس له تبرعا، ولنا على الاول أنه أقر بما يجب عليه الاقرار به فلم يضمن ما تلف به كا لو قطع الامام يد السارق فسرى إلى نفسه، وأن أقر بعدهما بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع ما في يد كل واحد منهم إذا كان مع كل واحد ثلث المال، وأن كذباه لم يثبت نسبه وأخذ ربع مافي يد المقر به وفي ضمانه له مأزاد النفصيل في التي قبلها، وعلى مثل قولنا قال ابن أبي لبلى وأهل المدينة و بعض أهل البصرة ( فصل) ومتى أردت معرقة الفضل فاضرب سئالة الاقرار في مسئلة الانكار ثم تضرب ما المقر

#### باب ميراث الخنثي

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول وينقسم الى مشكل وغير مشكل في مشكل في مشكل في مثن تثبت فيه علامات الرجال أو النساء فيملم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل وإنما هو رجل فيسه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علاماته فيسه والذي لا علامة فيه مشكل

ومسئلة ويعتبر بمباله في قول من بلغنا قوله من أهل العلم قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحنثي يورث من حيث يبول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة روي ذلك عن على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم وقال بن اللبان روى الكلبي عن أبي بالح عناين باسأن النبي وسيلية سئل عن مولودله قبل وذكر من أين يورث قال «من حيث يبول » وروي أنه عليه الصلاة والسلام أني بخنثي من الانصار فقال « ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والكبير وسائر العلامات أعا توجد بعدالكبر مثل نبات اللحية وخروج المني والحيض و تفلك اثدي والحبل وبهه ونصل) فان بال منها جميعاً اعتبر باسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب و به

من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار إذا كانتا متباينتين وتضرب ماالمنكر في مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار في مسئلة الاقرار في علن في يده فضل فلا شيء المقر اله كشدارة أخوة مفسلم المقرار في كان بينهما فهو الفضل عن فلا شيء المقر اله لانه يقر على غيره وسواء أقر بأخ من أم أو غيره ، وعند أبي حنيفة ان أقر بأخ من أم فيه نصف ما في يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خمسة أسباع ما في يده ، وان كن ثلاث أخوات مفترقات فأفرت الاخت من الام بأخ فان كان في المسئلة عصبة فلا شيء له ، فان لم يكن فيها عصبة فله سدم ما بقي في يدها لان مسئلة الانكار من خمسة والاقرار من ستة إذا ضربت إحداهما في الاخرى كانت ثلاثين لها سهم من الاخت من الاب بأخ لها صحت من تسعين لها عشرة و بفضل لاخها بمانية ، وأن أقرت باخ من أبوين دفعت اليه جميع مافي يدها ، وإن أقرت بأخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس مافي يدها ، وإن أقرت بأخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس مافي يدها ، وإن أقرت بأخ من أبوين دفعت اليها ثلاثة أو باع مافي أبديهن وان أقررن بأخت من أب فلها خمس مافي أبديهن وأبتهن من أبوين دفعن اليها ثلاثة أو باع مافي أبديهن وان أقررن بأخت من أب فلها خمس مافي أبديهن وأبتهن والانكار من سنة تضرب احداهما في يدها بتدر ذلك ، وإن أقرت احداهما في سنة وفي يدها سبعة والانكار من سنة تضرب احداهما في الاخرى تكن اثنين واربعين لها سبع في سنة وفي يدها سبعة والانكار من سنة تضرب احداهما في الاخرى تكن اثنين واربعين لها سبع في سنة وفي يدها سبعة

قال الجمهور فان خرجا معاً اعتبر أكثرهما قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يورث من المسكان الذي يبول منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة وونف في ذلك أبو حنيفة ولم يعتبره أصحاب الشافعي في أحد الوجهين وقال قوم إذا خرجا معا اعتبر بآخرهما انقطاعا فان انقطما معاً اعتبر أكثرها وقبل الاعتبار بالكثرة

ولنا أنها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بها كالسبق فان استويا فهو حينتذ مشكل

ومسئلة والمن المات الله من براء وكان يرحى انكشاف حاله وهو الصغير فان احتيج إلى أقسم الميراث أعطي هوومن معه اليقين ووقف الباقي في قول الجمهور حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الرجاء من نبات لحيته وخروج المني من ذكره وكونه مني رجن أو علامات النساء من الحيض والحمل وتفلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنهما قالا تعد أضلاعه فان أضلاع المرأة أكثر من أضلاع الرجل بضلع قال ابن اللبان ولو صح هذا لما أشكل حاله ولا احتيج إلى مراعاة البول وقال جابر بن زيد يوقف إلى جانب الحائط فان بال عليه فهو رجل وان شلطل بين فذيه فهو امرأة وليس على هذا تعويل والصحيح ما ذكرناه إن شاء الله تعالى أنه بوقف أمره ما دام صغيرا فان احتيج الى قسم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي الى حين بلوغه فتعمل المسئلة على قان احتيج الى قسم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي الى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه أنثى وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه أنه أنثى وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه

يفضل في يدها سهم لهما، وإن اقر الاربع مهما فضل لهما أربعة أسهم، قان كان المقر بهما يتصادقان انتساها بينهم أثلاثا فان تجاحدا فلا شيء للاخ لانه يقر انه لاحق له في الثابن ويكون المقر به الملخت لانها تدعي خوس الثلثين ، وإن جحدته ولم بجحدها لم يلتفت الى جحدها لاقرار الاخرات المعروفات وإن جحدها ولم تجحده احتمل أن يكون المقر به لها لاقراره بأنه لا يستحق شيئا من الشئين وكونها تدعي من الثلثين مثل هذه الفضلة ويحتمل أن لانستحق إلا ثلث أربعة اسهم لاقرارها بهما اللاخ والاول أولى ان شاء الله تعالى

وإن أقر العم بأخت او اخرات من اب او ابوين فلا شيء لهم ، وإن اقر بأخ او اخت من ام وإن أقر العم بأخت او اخرات من اب او بأبنين من ولد لام المهم جميع او بأم او جدة فلا قر له السدس ، وإن اقر بأخ من ابوين او من أب او بابنين من ولد لام المهم جميع مافي يده ، وإن خلف أما وأخا من أبوين فأقرت الام باخ من أم او من أبوين فله السدس وهو نصف مافي يدها ولا مافي يدها ولا مافي يدها والا بامة وإن أقرت بأخ من أب فصد قبا الاخ من الابه بن فله السدس وهو نصف مافي يدها ولا شيء امة وله وإن الم بصدقها فقد أقرت له عالا يدعيه فيحتمل أن يقرفي يدها ولا يصح اقرارها ويحتمل أن بصطلحا عليه لانه لا يخرج عنها وقد أشكل أمره و يحتمل أن يكون لبيت المال لا فه مال لم يبت له مستحق ولا يدعيه أحد ، فإن أقر الاخ بأخ له من أبوين فه ثلاثة أثمان مافي يده لان مسئلة الاقراد من اثني عشر له منها خمسة وفي يده عمانية فالفاضل في يده ثلاثة

( فصل ) اذا خلف ابنين فأقر الاكبر بأخوبن فصدته الاصغر في أحدهما ثبت نسب المتنقءايه

أو بلغ مشكلا ورث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث التي نص عليه أحمد وهو قول ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلي وأهل المدينة ومكة والثوري والوًاؤ وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحيى بن آدم وضرار بن صردونعيم بن حماد وورثه أوحنيفة بأسوإ حالاته والباقي لسائر الورثة وأعطاه الشافعي ومن معه اليقين ووقف الباقي حتى يتبين أمره أو يصطلحوا وبه قال أبو ثور وداود وابن جرير ورثه بنض أهل البصرة على الدعوى فيما بقي بعد اليقين وبعضهم بالدعوى من أصل المال وفيه أقوال شاذة سوى هده .

ولنا قول ابن عباس ولم يعرف له في الصحابة منكر ولان حالتيه تساويا فوجبت النسوية بين حكمها كما لو تداعا نفسان داراً بأيديهما ولا بينة لها وليس توريثه بأسوا أحواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا الحكم لا دليل عليه ولا سبيل الى الوقف لانه لا غاية له تنتظر وفيه تضييع للمال مع يقين استحقاقهم له

(مسئلة) (فاذاكان ابن وبنت وولد خنثى جملت للبنت اقل عدد له نصف وهو سهمان وللذكر اربعة وللخنثى ثلاثة فيكون معه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهذا قول الثوري واللؤلؤي في هذه المسئلة وفي كل مسألة فيها ولد اذا كان فيهم خنثى قال شيخنا وهذا قول لا بأس به وذهب أكثر من ورثه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فتعمل المسئلة على انه ذكر ثم على انه انثى

فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اذا من ثلاثة رمسئلة الانكار من أربعة فتضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار تكن اثني عشر الاصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار أربعة وللاكبر سهم في مسئلة الانكار ثلاثة وللمتفق عليه إن أقر بصاحبه مثل سهم الاكبر وإن أنكر مثل سهم الاصغر .وذكر أبو الخطاب أن المتفق عليه إن صدق بصاحبه لم بأخذ من المنكر إلا ربع مافي يده لانه لايدعي أكثر منه ويأخذ هو والختلف فيه من الاكبر نصف مابيده فتصح من ثمانية المنكر ثلاثة أنمان والمقر سهان وللمتفق عليه سهان والآخر شهم

وذكر ابن اللبان أن هذا قياس قول مالك والشانبي رضي الله عنه وفي هذا نظر لان المنكر يقر أنه لايستحق إلا الثلث وقد حضر من يدعي الزبادة فوجب دفعها اليه ونظير هذا مالو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لغيره فقال المقر له انما هي لهذا المدعى فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على ابن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مع المنكر ثلاثة أنمان وهو لا يدعي إلا الثلث وقد حضر من بدعي هذه الزبادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه إلى النصف الذي بيد المقر به ما فيقسها له أثلاثا وأصح من تسعة الهنكر ثلاثة ولكل واحد من الآخرين سهان وهذا قول أبي يوسف اذا تصادقا ولا يستقيم هذا على قول من لم يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميراثه لان المفر بهما والمتفتى عليه

وتضرب احداهما في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انهقتا وبجنزي. باحداهما ان نماثنا وبأكثرها ان تناسبتا وتضربها في اثنين ع تجمع ما الحكل واحد منهما ان تعاثلتا وتضرب ما لكل واحد من احداها في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انهقتا عوهذا اختيار أصحابنا ويسمى مذهب المنزلين، وقول الدوري يوافق قول أصحابنا في بهض المواضع ومخالفه في بهضها عوبيان احتلافهما اننا نجمل المسئلة المذكورة على قول المتردي من تسعة للخرى المثلة الذكورية من خوسة والانوثية من أربعة ولا أصحابنا مسئلة الذكورية من خوسة والانوثية من أربعة ولا موافقة بينهما تضرب احداهما في الاخرى تمكن عشر والمختفى سهم في خوسة وسهما في أربعة تسعم في أربعة تسعة عشر وقوله من ورثه بالدعرى فيا بتي بهد وسهمان في أربعة ثلاثة عشر وهي دون ثلث الاربعين وقوله من ورثه بالدعرى فيا بتي بهد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع فأنه يقول في هذه المسئلة الذكر الخسان يبتين وذلك سهة عشر من أربعين وهو يدعي الخسين ستة عشر ع والحتلف فيه ستة أسهم يدعيها الحيثي كالم والحخشى الربع بيقين مار له ثلاثة عشر والابن يدعي أربعية ومن ورثه فتعطيه فضعها اثنين صار له ثلاثة عشر والابن يدعي أربعية ومن ورثه بالدعوى من أصل المال فعلي قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن لان المدعي ههنا بالدعوى من أصل المال فعلي قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن لان المدعي ههنا بالدعوى من أصل المال فعلي قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن لان المدعي ههنا

لا يقص ميراثه عن الربع ولم يحصل له على هذا القول إلا التسعان ، وقبل يدفع الاكبر اليهما نصف ماني يده ويأخذ المنفق عليه من الاصغر ثاث ماني يده فيحصل للاصغر الثلث والدكبر الربع والمتفق عليه السدس والثمن و المختلف فيه الثمن وتصح من أربعة وعشر بن للاصغر تمانية وللمتفق عليه سبعة واللاكبر ستة والمختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هذا

(فصل) اذا خلف ابنا فأقر بأخوين دفعة واحدة فتصادقا ثبت نسبهما وإن تجاحدا فكذلك في أحد الوجهين لانه نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قباهما ، وفي الآخر لايثبت لان الاقرار بكل واحد منهما ثاث مافي يده ، وإن صدق أحدها بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المفق عليه ، وفي الآخر وجهائ ويده على كل واحد منها ثاث ما بقى فيده

( فصل ) ولو خلف ثلاثة بنين فأفر أحدهم باخ وأخت فصدقه أحد اخوبه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع المقر بهما اليهما ثلث مافي يده ويدفع المقر بالاخ اليه وبم مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليهما سبع مافي يده فأصل المسئلة ثلاثة أسهم سهم المقر يقسم بينه وبينهما على تسعة فله سهة ولهما ثلاثة وسهم المقر بالاخ بينهما على اربهة له ثلاثة ولاخيه سهم وسهم المقر بالاخت بنه وبينهما على سنة له خمسة ولها سهم وكلها متباينة فأضرب اربه في سبعة في تسعة

نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون بعملي الابن عشرة والبنت خمسة والحشى ثمانية فتكون ثلاثة وعشر بن قان لم يكن في الم-ثلة بنت في قول الشرري هي من سبعة وكذلك قول من ورثهما بالدعوى من أصل المال ، وفي التنزيل من انبي عشر اللابن سبعة واللخشى خمسة وهر قول من ورثه بالدعوى فيا عدا اليتين وان كانت بنت والد خنثى ولا عصبة معهما فهي من خمسة في قول الثوري ومن اثني عشر في الثنزيل ، وان كان معهما عصبة فهي من سنة المخشى ثلاثة والبنت سهمان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة فان كان معهما أم وعصبة فهي من سنة رالاثين اللام سنة رالخنثى سنة عشر والبنت أحد عشر والمحسبة ثلاثة وقياس قول الثوري أن يكون الخنثى والبنت المائة أرباع المال بينهما على خمة والام والمحتبق نصف السدس ويبقى نصف السدس المصبة وتصح من ستين الام عشرة والمعصبة خمسة والبنت تمانية عشر والمخشى سبعة وعشرون قان كان والد خشى وعصبة فلاخشى ثلاثة أرباع المال والباقي المصبة إلا في قول من ورثهما بالدعوى من أصل المال قائم بجعمل المال بينهم الملائا الان الحشى يدعي المال كله والمصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى المحكل فيكون ثلاثة أنصاف احكل نصف ثلث بنت والمصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى الحكل فيكون ثلاثة أنصاف احكل نصف ثلث بنت وولد ابن خشى وعم هي في التنزيل من النبي عشر واترجم بالاختصار إلى سنة المبنت النصف والمخشى الثلث والعم السدس

( فصل ) فان كان الحنثي يرث في حال دون حال كروج و أختلا بوين وولدأب خشي فمنتفي

في اصل المسئلة تكن سبعائة وسنة وخمسين المقر بهما سنة في اربعة في سبعة مائة وتمانية وستون والمقر بالاخت سنة في اربعة في تسعة مائة وسعة عشر والمقر بالاخ ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وثمانون واللاخ المقر به شهمان في اربعة في سبعة سنة وخمسون وسهم في سنة في تسعة ثلاثة وستون فيجتمع له مائة وتسعة عشر وللاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في اربعة في تسعة سنة وثلاثون مجتمع لها اربعة وستون ولا فرق ببن تصادقهما وتجاحدهما لانه لافضل في يد احدهما عرب ميراثه وله كان في هسنده المسئلة ابن رابع لم بصدقه في واحده نهما كان اصل المسئلة من اسهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمة وسهم ينفر دبه الجاحد فتصح المد ثلة من الفه وتسعائة وثمانين سهما وطريق العمل فيها كالى قبلها

(فصل ) إذا خلف بنتا وأختافا قر تالصفيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لاغير ، و دخا قول ابن أبي ليلى و لمحمد بن الحسن واللؤاؤي و يحيى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره ، وانخاف امرأة وبنتا وأخنا فأقررن بصفيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت المبنت هي بنت وقالت لاخت هي أخت فقال الخبري تنطى ئاشالمال لانه أكثر ما يمكن أن يكرن لها البنت هي بنت وقالت لاخت هي أخرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشر بن واقرت لها الاخت باربعة و نصف وأفرت المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم منها عانية وهي أربعة أخماسها لاخت باربعة و نصف منها عانية وهي أربعة أخماسها قول الثوري أن يجمل للخشي نصف ما يرثه في حال ارثه وهو نصف سهم فضمه إلى سهام الهاقين وهي تحق الشهني سفان الموالم المداية على هذا في كتاب المداية ، وأما النيزيل فيصح من عماية وعشر بن الخيش سهان وهي نصف سبم واكل واحد من الآخرين ثلاثة عشر وإن كان زوج وأم واخران المخنثي سفان وهي نصف سبم واكل واحد من الآخرين ثلاثة من تسعة فاجعل له نصفها مضموما إلى سهام باقي المنظم عن أم وولد أب خنثي فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجعل له نصفها مضموما إلى سهام باقي المسلم عن أم وولد أب خنثي فله في حال الانوثية شي وعم فعي من ستة تابنت النصف و ابنت الابن السدس والمخنثي السدس والمحنف و ابنت النوب عبيها السدس والخنثي السدس والمع ما بتي على القولين جيها السدس والخنثي السدس والمخاني السدس والمحنوب المسلم والمه عابتي على القولين جيها السدس والخنثي السدس والمحنوب المسلم والمها النب المسلم والمها النب المناس والمحنوب المسلم والمها المها والمهم ما بتي على القولين جيها المها والمها والمن المناس والمها المناس والم

( فصل ) قال الحبري اعلم أن الذين يكونون خنائى من الورثة سنة . الولد وولد الابن والاخ وولده والعم وولده فأما لزوجان والابران والجدان فلا يتصور ذلك فيهم . فالخلاف يقم في ثلاثة لاغير الولد وولد ألابن والاخ فاما الثلاثة الاخر فليس المراث منهم ميراث فيكون الخشي منهم نصف ميراث ذكر بلا خلاف

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كاما خشيين أو أ كثر نزلتهم بعدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل الماثنين أربمة أحوال وقشلاته عمالهم في الاحوال كابا

ومنها تصح قاذا بافت الصغيرة فصدة العداهن أخذت منها تمام ماأقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لات تحقه وهذا قول أبي حنيفة وقال إن ابي المي وخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به وإذا بافت فصدقت إحداهن أمسكت ما اخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لانستحقه عليها، وهذا القول أصوب إن شاء الله تعالى لان فيه احتياطا على حقها. ثلاثة اخرة لاب ادعت امرأة أنها اخت الميت لابيه وأمه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب فأن الاكبر يدفع اليها الاصغر سبع ماني يده ويدفع اليها الاصغر سبع ماني يده ويدفع اليها الاصغر سبع ماني يده ، وتصح من مائة و تق وعشر بن لان اصل مسئلنهم ثلاثة فسئلة الاكبر من اثنين والثاني بن منه واشالت من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب سنة في سبعة تكن اثنين واربعين فهذا ما في يد كل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحدا وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه سنة صار لهما أربة رثلاثون ، وهذا قياس قول ابن لبلى ، في قول أبى حنيفة تأخذ سبع ما في يد لاصغر فيض منه الى مابيد الاكبر ويقاسم الاوسط على ثلاثة عشر المنهم قاجعل يد الاصغر الهمة واله الى مابيد الاكبر ويقاسمه مابيد على أربعة لها ثلاثة وله سهم قاجعل له عشرة ولها ثرثة فيضم المكون البعد الاكبر ويقاسمه مابيد على أربعة لها ثلاثة وله سهم قاجعل في يد الاصغر اربة عشر المكون البعد العمل صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة و ثنين في يد الاصغر اربة عشر ليكون البعد نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة و ثنين

فنقسمه على عدد أحوالهم فما خرج بالنسم فهو لهم إن كانوا من جهةواحدة وان كانوا من جهات جمعت ما ليكل واحدمنهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كلها فالحارج بالقسم هو نصيبه. هذا قول ابن أبي لبلي وضرار وبحبي بن آدم، وقول محــد بن الحسن على قياس قول الشعبي والوجه الآخر أنهم ينزلون -الين صة ذكوراً ومرة الله كا يصنع في الواحد وهو قول أبي يوسف واختاره أبر الخطاب والاول أولى لأنه يعطى كل واحد محسب مافيه من الاحتمال فيعدل ببنهم ، وفي الوجه الآخر يعطى بعض الاحتمالات دون بمض وهـ نذا تحكم لادايل عليه ، و بيان ذلك في ولد خنثي ووالد أخ خشي وعم ان كا يا ذكرين فالمال للولد ، وان كاذا أشيبن فلابات النصف والباقي للعم نعي من أرجة عند من نزلهم حالين الولد ثلاثة أرباع المال والعم ربعه، ومن نزله مأحوالا زاد حالين آخرين ، هو أن يكون الولد وحده ذكراً وولد الاخ وحده ذكراً فتكون المسئلة من عانية الولدالمال في حالين والنصف في حالين فله ربم ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ نصف المال في حال فله ربيه وهو الثمن والعم منل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فهازاد على اليقين قال للولدالنصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون ببنهم اثلاثا، وتصح من سنة وكذلك الحسكم في أخ خنثي وولد أخ، وفي كل عصبتين محمد أحدهما الآخر ولا يرث المحجوب شيئا إذا كاز أنثي ولو خلف بنتا وواد أم خشي وولد ابن خشي وعصبة فمن نزلمها حالين جعلها من سنة لولد الحنشي ثلاثة وللبنت ( المغنى والشرح الكبير ) (٢+) ( الجزء السابع )

وثمانين فهذا ما ببد كل واحد منهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو سنة وعشرون تضم إلى ما بيد كل واحد من اخوته ثلاثة عشر فيصير معهم مائة رخمسة وتسعون وتأخذ من الاو مطرمنها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة واربعون تضمها الى ما بيد الاكبر يصير معه مائنان واربعون فتأخذ ثلاثة ارباعها وهي مائة وعمائة وعمائة

(فصل) وإذا خلف أبنا فأفر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه فصف ما ببده فان أقر بعد جحده بآخر احتمل أن لايلزمه له شيء لانه لافضل في يده عن ميراثه ، وهذا قول ابن أي لبلي، فأن كان لم يدفع الى الاول شيئا لزمه أن يدفع اليه فصف ما بيده ولا يلزمه اللآخر شيء و يحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله إلى الثاني لانه فوقه عليه وهذا قول زفر و بعض البصريين و يحتمل أن يلزمه ثاث ماني يده الذاني لا نه الفضل الذي في يده على تقدير كم بهم ثلاثة فيصبر كما لو أفر من غير جحد الاول وهذا أحد الوجوه لا صحاب الشافعي رضي الله عنه وقال أهل المراق إن كان دفع الى لاول بتضاد دفع إلى الثاني نصف ما بقي في يده و ان كان دفعه بنبر قضاء دفع الى الثاني ثلث جميم المال واز خلف ابنين فاقر احدها باخ ثم جحده ثم أقر بآخر لم يلزمه الثاني شيء لا له لافضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدنع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الثان يدنه وبم ما بقي في يده ولا يُدت نسب واحد منها في هذه الصوة و رثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

( فصل ) اذا مات رجل وخلف ابنين فمات أحدهما وترك بنتا فأقر الباقي خ لهمن أبيه نني بده

سهمانوالباقي العم ،ومن نزلهماأر بعة أحوال جعلها من اثمي عشر وجعل لوالد لابن صف السدس والعم مثليه ، وهذا أعدل الطريقين الفي الطريق الآخر من اسقاط راسالابن مع أن احمال توريثه كاحمال توريث العم وهكذا تصنع في اشلاثة وما زاد ويكني هذا القدر من هذا الباب فائه نادر تل ما يحتاج اليه واجماع خنثيين وأكثر نادر النادر ولم يسمع بوجوده فلا حاجة الى التطويل فيه

( فصل ) قال شيخنا ( وقد وجدنافي عصرنا شيئا شبيها لما يذكره الفرضيون ولم يد معوا به فانا وجدنا شخصين ليس لهما في قبله المحرج ولا ذكر ولا فوج اما أحدهما فذكروا أنه ليس له في قبله الالحة نابه كالربوة وبرشح البول منها رشحا على الدوام وأرسل الينا يسأ لنا عن الصلاة والتحرز من النجاسة في سنة عشر وستمائة ، والثاني ايس له الا مخرج واحد فيما بين الحرجين منه يتغرط ومنه ببول وسألت من أخبر في عنه عن زيه فأخبر في أنه يلبس لباس النساء وبخا طهز وبفرل معهن و بعد نفسه امرأة ، قال وحدثت أن في بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلالا قبل ولا دبروا نمايتما أمايا كله وبشربه فهذا وما أشبهه في معتى الحشى لكنه لا يمكن اعتباره عباله فان لم بكن له علاما أخرى فهر مشكل ينبغي أن يثبت له حكمه في ميراثه وأحكامه كلها والله أعلم

البنت وحدها في بدها الربع وهي تزعم أن له ربعا وسدسا فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه ، وان أقرت به البنت وحدها في بدها الربع وهي تزعم أن لها السدس يفضل في بدها نصف السدس تدفعه إلى المقر له وهذا قول ابن أبي لبلى، وقال ابو حنيفة ان أفر الاخ دفع اليه نصف مافي بده ، وإن أقرت البنت دفعت اليه خمسة أسباع ما في بدها لانها تزعم أن له ربعا وسدسا وهو خمسة من اثنى عشر ولها السدس وهو سمان فيصير الجميع سبعة لها منهما سهمان وله خمسة. بنتان وعم مانت إحسداها وخلفت ابنا وبنتا فأقرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الافرار من سبعة وعشر بن ولها منها سهمان وفي بدها ثلاثة فندفع اليها سهمان وأن أقر بها الابن دفع اليها سهمين وان أفرت بها الابن عال له فسئة الافرار من اثنى عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في بدء نصف تسع وان أقرت به أخته دفعت اليه من اثنى عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في يدء نصف تسع وان أقرت به أخته دفعت اليه العم دفع اليه جميع مافي يده . ابنان مات أحدهما عن بفت ثم أفر البافي منهما بام لا ببه ففر بضة الافرار من اثنين وسبعين المقر منها أربعون يفضل في يده من أربعة المقر منها ألانه أرباعها وفر يضة الافرار من اثنين وسبعين المقر منها أربعون يفضل في يده أربعة عشر سهما بدفيها إلى المرأة الني أقر لهاء ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة والابتت تسعة والمقر لها سبعة ، ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة والابتت تسعة والمقر لها سبعة ، ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة

## ﴿ باب ميراث الغرق ومن معمي موهم ﴾

إذا مات مترار ثان كالدرقي والهدي وجهل أولهما موتا واختلفت ورائهما في السابق منها فقد نقل عن أحد رحه الله في امرأة وابنها مانا فقال زوجها مانت فورشاها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فورثته ثم ماتت فورثناها أنه يحاف كل واحد منها على إظال دعوى صاحبه ويكون ميراث لان لابيه وميراث الرأة لاخيها رزوجها نصفين ذكرها الحرقي ،وهذا يدل على أن ميراث كل ميت يقسم على الاحياء من ورثته دون من مات معه روي ذلك عن أبي بكر الصديق وزيدوابن عباس والحس بن على رضي الله عنهم ، و وه قال عمر بن عبد العزيز وأبر لزناد والزهري والاوزاعى ومالك والشاني وأبر حنيمة وأصحابه وروي ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بنسعد وحكيم ومالك والشاني وأبر حنيمة وأصحابه وروي ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بنسعد وحكيم أن عبر وعبد الرحن بن عوف فيحتمل أن يكون ماروي عن أحمد في المسئلة التي ذكرها الحرقي أن يجمل هذا رواية عنه في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون هذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان أخرها ، وتا فأما مع الجهل فيورث كل واحد منها من الآخر لان مع التداعي يتوجه المين على المحل على الجهل فيورث كل واحد منها من الآخر لان مع التداعي يتوجه المين على المدى عليه في سائر المقوق يتوخه المين على المدى عليه في الجهل فلا يتوجه المين لان المين لا يشرع في موضم اتفتوا على الجهل فلا يتوجه المين لان المين لا يشرع في موضم اتفتوا على الجهل في سائر المقوق

عشر إلى سهام المقر وهي أرجون فنقسم عليها ثلاثة أرباع المال فها أصاب كل واحد فهو له فتضرب سبعة وخمسين في أربعة تكن مائة بن مائتين وعمانية وعشرين فلابقت سهم في سبعة وخمسين والمقر أر بعون في ثلاثة تكن مائة وعشر بن واللأم سبعة عشر في ثلاثة أحد وخمسون، وان أقرت بها البفت فلها من فريضة الافرار خمسة عشر سهما رفي بدها الربع وهو عمانية عشر يفضل في بدها ثلاثة ندفعها الى المقر لها وان أقر الابن بزوجة لابه رهي أم الميت الثاني فسئلة الافرار من سنة وتسعين لها منها سنة وخمسون وفي يده ثلاثة أرباع يفضل معه سنة عشر سها يدفعها الى المقر لها و يكون لهستة وخمسون ولها سنة عشر ولابنت أربعة وعشر ون ورجع بالاختصار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تتفق بالألمان فيكون المقر سبعة والمقر لها سهمان ولابنت ثرانة ، وفي قول أبي حنيفة يضم سهام المقر لها وهي تسعة عشر الى سهام المقر فتكون خمسة وسبعين و نقسم عليها ثلا قابلا باع وهما يتمان بالاثلاث فترجع عشر الى سهام المقر فتكون خمسة وسبعين و نقسم عليها ثلا قابلا بهذا طريق له. ابوان والمرأة تسعة عشر في سهم ولعقر سنة رخمسون، وما جاء من هذا الباب فهذا طريق له. ابوان وابنتان الشهم المؤركة ثم افروا بنت الميت نقالت قد استوفيت نصدي من تركة ابي فالفريضة في الافراد من عائية عشر الما سنة وإما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي اما في يد البنتين من عائية عشر الما سنة وإما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي اما في يد البنتين من استة وإما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي اما في يد البنتين عنه استة وإما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي اما في يد البنتين عنه المناسة وإما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك البه المنه وثلنا سهم فيقي الماقي يد البنتين عنه المناسة وإما المنت والمناسة ويكون المناسة و

وظاهر المذهب أن كل واحد منهما يرث صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه ثم ياليت معه فيقدر أحدها مات أو لا ويررث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالناتي كذلك قال أحمد اذهب الى قول عمر وعلي وشريج وابراهيم والشعبي هذا قول من ذكره الامام أحمد وهو قول اياس بن عبد الله المزني وعطا، والحسن وحبد الاعرج وعبد الله بن عبة وابن أني ليلى والحسن بن صالح وشريك ومحيي بن آدم واسحاق وحكي ذلك عن ابن مسعود. قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل اهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر: أن ورثوا بعضهم من بعض ع ووجه الرواية الاولى ما روى سعيد قال ثنا المهاعيل بن عياش عن يحبى بن سعيد ان قبل المهامة وقبل صنين والحرة لم يورث بعضهم من معض ورثوا عصبتهم الاحياء وقال ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبيه أن أم كاثرم بنت علي توفيت هي وابنها زيد وقال ثنا عبد العزيز بن عمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كاثره بنت علي توفيت هي وابنها زيد أبن عمر قالتقت الصبحنان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها موان اهل أبن عمر قالتقت الصبحنان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها موان اهل فلا بثبت النوريث مع الشك في شرطه ولا به مشكرك في حياته حين مرت موروثه بلم برئه كالحل إذا وضعته مينا ولان توريث كل واحد منهما خطأ قطعا لانه لا يخلومن أن يكون موتهما معا أو يسبق أحدهما به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا مخالف للاجماع فكيف معمل به قان قبل فني أحدهما به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا فنالف للاجماع فكيف معمل به قان قبل فني أحدهما به وتوريث السابق بالموت والميت والميت عمه خطأ يقينا فنالف للاجماع فكيف معمل به قان قبل فني

سهم وثاث يأخذانها منهما فاضرب ثلاثة في اربة عشر تكن اثنين واربعين فقد اخذ الا بوان اربعة عشر وهما يستحة ان عانية عشر يبقى لهما أربعة يأخذانها منهما ويبقى للا بنتين اربعة وعشرون وان قالت قد استوفيت نصف نصيبي فاسقط سهمين من عمانية عشر يبقى سنة عشر قد اخذا ثلثها خمسة وثلثا ويبقى لهما ثاثنا سهم فاذا ضر بنها في ثلاثة كانت عانية واربعين قد اخذا منها سنة عشر يبقى لهما سهمان (فصل) اذا أقر بعض الورثة عمن أعيلت له المسئلة بمن يعصبه فيذهب العول مثل مسئلة فيها زوج وأختان اقرت احداهما باخ لها فاضرب مسئلة الافرار وهي عمانية في مسئلة الانكار وهي سبعة تكن سنة وخمسين للمنكرة سهمان في مسئلة الافرار سنة عشر والمقرة سهم في مسئلة الانكار سبعة يفضل في يدها تسعة أسهم فيسئل الزوج فان أنكر أعطي ثلاثة في عمانية أربعة وعشرون ودفعت المقرة تكن عمانية عشر وتقسم عليها التسعة فتدفع إلى الزوج سيمين والى الاخ سبعة عان أفرت الاختان به وأنكر الزوج دفع الى كل أخت سبعة وإلى الاخ اربة عشر ويبقى ادبعة يقران بهما فازوج وهو ينكرها ففيه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر في يد من هي فيهده لانافراره بطل إلعدم تصديق المقر لهم يقدان أهرة وهد ينكرها ففيه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر في يد من هي فيهده لانافراره بطل إلهم تصديق المقر له يبد عن هي فيده لانافراره بطل إلهم تصديق المقر له يبه والمقرق المنه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر في يد من هي فيده لانافراره بطل إلهم تصديق المقر له ينه تلاثة المدة المده المده المدة المدة المدة المدة المده المده المدة المده المده

قطع الترربث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيقن لانه محتمل موتهما معا فلا يكون منهما مسبوق ، وقد احتج أصحابنا تناك الرواية بما روى اياس ابن عبد الله المزني أن النبي والمستخلف المن عن قوم وقع عليهم بيت فقال يرث بعضهم بعضا ، قال شيخنا والصحيح أن هدذا إنما هو عن إياس نفسه وأنه هو المسؤول وايس برواية عن النبي والمستخلف هكذا رواه سعيد في سننه وحكاء الامام أحمد وقال أبر ثور وابن شريح وطائفة من البصريين يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الام أد بصطلحوا وقال الخبري هذا هو الحكم فيما إذا علم صوت أحدهما قبل الآخر ولم يذكر فيه خلافا

(مسئلة) قال (فلوغرق اخران احدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو فهن لم يورث أحدهما من صاحبه جمل ميراث كل واحد لمولاه وهو أحسن )

ومن ورث أحدهما من الآخر جمل ما لكل واحد منهما لمولى الآخر ومن قال بالوقف وقف ما لهما ، وإن ادعى كلواحد منهما أن مولاه آخرها مرةا حلف كلواحد ، نهما على إبطال دعوى لآخر وأخذ مال مولاه على ما ذكره الخرق، وان كان لهما أخت فمن ورث كل واحد منهما من صاحبه جمل لها الثاثين من مال كل واحد منهما والنصف على القول الثاني ، وان خلف كل واحد منهما بنتا وزوجة فمن لم يورث بعضهم من بعض صححها من عمانية لاسماته النمن ولا بنته النصف والباقي لمولاه ومن ورشهم جعل الباقي لاخيه على قانية تم ضربها في الجمانية الاولى فصحت من ورشهم جعل الباقي لاخيه على على على المنانية على المنانية الاولى فصحت من

. (والثاني) يصطلح عليها الزوج والاختان له نصفها ولها نصفها لانها لانخرج عنهم ولا شي. فيها للاخ لانه لايحتمل ان يكون له فيها شي. بحال

(الثالث) يؤخذ إلى بيت المال لانه مال لم يثبت له مالك ومذهب ابي حنينة رضي الله عنه في الصورة الاولى ان أنكر الزوج أخذت المقرة سهميها من سبعة فتقسمها بينها وبهن أختها على ثلاثة فتضرب ثلاثة في سبعة تكن احدا وعشر بن لهما منها سنة لها سهمان ولاختها اربعة ، وان اقر الزوج ضم سهامه الى سهميهما تكن خمسة واقتسماها ببنهم على سبعة للزوج اربعة واللاخ سهمان واللاخت سهم ثم تضرب سبعة في سبعة تكن تسدة واربعين ومنها تصح الهنكرة سهمان في سبعة اربعة عشر والزوج اربعة في خمسة واللاخ مهمان في خمسة والمقرة سهم في خمسة الافرار من عانية عشر ويتفقان بالأنصاف فأقرت الاخت باخ لها فمسئلة الاسكار من عانية رمسئة الافرار من عانية عشر ويتفقان بالأنصاف فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين اللام عمانية عشر وفي يد المقر سبعة رعشرون فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين اللام عمانية عشر وفي يد المقر سبعة رعشرون وبقيت ثلاثة أسهم فيها الأوجه الثلاثة ، وان أقر فهو يدعي تسعة لانه يدعي تمام النصف والأخ يدعي ستة عشر فتضم التسعة الى الستة عشر تكن خمسة وعشرين والتسعة عشر لانوافتها فتضرب يدعي ستة عشر فتضم التسعة الى الستة عشر تكن خمسة وعشرين والتسعة عشر لانوافتها فتضرب يدعي ستة عشر فتضم التسعة الى الستة عشر تكن خمسة وعشرين والتسعة عشر لانوافتها فتضرب

أربعة وستين لاممانه عمانية ولابنته اثنان والماؤرن ولامماة أخيه عن الباقي الملائة ولابنته اثنا عشر ولمولاه الباقي تسعة: أخ وأخت غرقا ولهما أم وعم وزوجان فمن ورث كل واحد منهما من صاحبه جعل مراث الاخت منها فهو بين زوجها وأمها وأمها وأمها وعمها على سنة فصحت المستثنان من الائة عشر لامماة لاخ ثلاثة ولزوج لاخت اللائة والام أربعة عيراتها من الاخت والعم سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها وأمها وأجهة عيراتها من الاخت والعم سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها وأخيها على سنة لاخية لاخيها سهم بين إمرائه وأمه وعه على الني عشر تضربها في الاولى تكن النين وسبعين والخيها على سنة لاخيها سهم بين إمرائه وأمه وعه على التي عشر تضربها في الاولى تكن النين وسبعين لا بين غرقوا ولهم أم وعصة بقدر موت أحدهم أولا ولا الماسدس والباقي الاخرية فتصح من التي عشر لكل واحد من أخوة، خم قبين أمه وعصبته على الاخوين خمسة فصار لها سنة عشر والباقي الحصة ولها من ميراث الاول سنة ومما ورثه كل واحد من الاخوين خمسة فصار لها سنة عشر والباقي الحصة وخلف كل واحد من الاخوين مثل ذلك ذكر هذه المسئة أبو بكر . ثلاثة اخوة مهترقين غرقوا ولها من ميراث كل واحد من الاخوين مثل ذلك ذكر هذه المسئة أبو بكر . ثلاثة اخوة مهترقين غرقوا من ابيه واخوته من أمه فيها الاخ من الاخوين من أبويه وأخيه من أمه منها اللائة بين أخته لا بويه وأخته من أبويه وأخته من أمه على أربة وأصاب الاخ منها اثنان بين اخيه من أمه منها اللائمة بين أخته لا بوبن وأخته من أبويه وأخته من أبه على أربة وأصاب الاخ منها اثنان بين اخيه من أبويه وأخيه من أبه على أربة وأصاب الاخ منها اثنان بين اخيه من أبويه وأخيه من أبه على أربة وأحت لا بوبن وأخته من أبه على أدبة قاحري بكن اثبين وسبعين ثم قدر موت الاخ من الام عن أخت لا بوبن وأخته يا بعداء وأضربها في الاخرى بكن اثبين وسبعين ثم قدر موت الاخ من الام عن أخت لا بوبن وأخته وأخته من أبويه وأخته الإيران وأخد من الاغران وأخد من الام عن أخت لا بوبن وأخد من الام عن أخته لابويه وأخته المنائلة بين أبويه وأخته المنائلة بين الاغران والمدائلة المنائلة بين الله عن أخته لابوية وأخته المنائلة باله المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة

خمسة وعشرين في اثنين وسبعين تكن الفا وغاغائة ثم كل من له شيء من اثنين و سبعين مضر وب في خمسة وعشرين ومن له شيء من خمسة وعشرين مضروب في نسعة عشر. وسئل المغيرة الضبي عن هذه المسئلة فأجاب بهذا وذكر أنه قول النخبي ، قال يحبي بن آدم وهي في قول حاد وأبي حنيفة من عشرين سها يعني الام ربعها خمسة والباقي بين الزوج والاخ والاخت على قدر سهامهم من فريضة الافرار المزوج تسعة واللأخ أربعة والاخت سهان ، وان صدقنها الام وحدها دون الزوج أعطيت الام السدس والاخ والاخت الثلث بينها على ثلاثة والمزوج ثلاثة أغاذ ويبقى المن فيه الأوجه الثلاثة الام السدس والاخ والاخت الثلث بينها على ثلاثة والمزوج ثلاثة أغاذ ويبقى المن فيه الأوج والاخت (فصل) وان أفر وارث بن لابرث ويسقط به ميراثه كأخت من أب أقرت بأخ لها في مسئلة فيها زوج وأخت من أبوين أوأفرت بأخ من أبوين مقط ميرائها ويقسم المال بين الزوج والاخت على ثلاثة نصفين ان صدقاها في الصورة الاولى وفي الله نية المزوج النصف والباقي بين الاخ والاخت على ثلاثة وان كذباها فالمقر به هو السبع ففيه الاوجه الثلاثة في الصورة الاولى ويدفع الى الابوين في الصورة الأنه أنه رائع فاسقط ميرائها ولاخرى خمس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة أن أفر وا فاضرب سنة في خمسة شي، للاخ و الاخرى خمس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة أن أفر وا فاضرب سنة في خمسة شي، للاخ و الاخرى خمس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة أن أفر وا فاضرب سنة في خمسة

وأخت من ام فسئانه من خمسة ، مات أخو الامه عن ثلاث أخوات مفترقات وهي من خملة أبضا تضربها في الاولى تكن خملة ، مقترين ثم قدر وت الاخوا لاب عرا خته لا بو به وأخوا أخد لا به فهي من سته ثم مات أخوه لا يه عن ثلاثين فان خلف سته ثم مات أخوه لا يه عن ثلاثين فان خلف بنتا وأخوين فلم يقتسموا التركة حتي غرق الاخواز وخلف أحده يا زوجة و بنتا وعاو خلف الآخو البنين وابنتين الاولى من أربعة مات أحده يا عن سهم ومسئنه من ثانية لاخيه منها ثلاثة بين أولاده على سنة وجعوا إلى اثنين تضربها في ثمانية ثكن سنة عشرو أو بعد لآخر من سنة يتفقان بالنصف فاضر ب نصف احداها في الاخرى تكن ثمانية وار به بين ثم في أربعة تكن ما قوائنين و تسعين البنت او بهة وعشرون الاخرى وان علم أنها ما نا معا في حال واحدة لم برث أحدها صاحبه وورث كل واحد الاحياء من ورثنه لان توريشه مشروط محيانه بعده و تد علم انتها ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه بعينه ثم اشكل اعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الام أو بصطلحوا قال القاضي وقيا من المذهب أن يقسم على سبيل ميراث الفرقي الذين جهل حالهم والله أعلم ،

## ﴿ باب ميراث أهل الملل ﴾

ولايرث المسلم الكافر ولاالكافر المدلم) اجمع أهل العلم على ان الكافر لا يرث المسلم وقال جمهور الصحابة والفقها. لا يرث المسلم السكافر روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعبان وعلي وأسامة بن زيد وجار بن

( فصل ) امرأة وعم ووصى لرجل بثاث ماله فأفرت المرأة والعم أنه أخو المبت وصدقهما ثبت نسبه وأخذ ميراثه ، وإن أفرت المرأة وحدها فلم يصدقها القر به لم يؤثر أقرارها شيئا وأن صدقها الاخ وحده فللمرأة الربع بكاله إلا أن يجيز الوصية والعم النصف ويبقى الربع يدفع إلى الوصي ، وأن صدقها العم ولم يصدقها الوصي فله الثلث والمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لايدعيه ففيه الاوجه الثلاثة ، وأن أقر به ألهم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع أمال وللمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن بكون فما لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة المرأة ولم تجزها، ويحتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه أخذ أنثاث بالوصية والمرأة السدس الميراث ويبقى النصف فيه الاوجه الثلاثة

عبدالله رضي الله عنهم ، وبه قال عمرو بن عبّان وعروة و لزهري وعطا، وطاوس والحسن وعر بن عبداله وبز وهرو بن دينار واشوري وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافي وعامة الفقها، وعليه العمل وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من السكافر ولم بورثوا السكافر من المسلم في ذلك عن مجد بن الحنفية وعلي بن الحسين وسعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله بن معقسل والشعبي والنخي ويحيى من بعمر واسحاق وليس بموثوق به عنهم فان أحمد قال: ليس ببن الناس اختلاف في أن المسلم لايرث السكافر ، وروي أن يحي بن يعمر احتج لقوله فقال: حدثني أبو الاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله ويتعلق قال و الاسلام بزيد ولا ينقص » ولانا ننكح نساء هم ولا ينكحون نساء فا فكذلك ترثهم ولا يرثونا

وانا مادرى أسامة بن زيد عن النبي عَلَيْكِيْتُو أنه قال « لايرث الكانر المسلم ولا المسلم الكانر » متنق عليه ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم برثه كا لايرث الكافر المسلم ولا يماما حديثهم فيحتمل أنه أواد أن الاسلام يزيد بمن بسلم و مماينت من البلاد لاهل الاسلام ولا ينتص بمن يرتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم وعلى أن حديثهم مجمل وحديثنا مفسر وحديثنا أصح فيتعين تقديمه « والصحيح أنه قال لا ترث أمل الملل ولا يرثوننا » وقال في عمة الاشعث « يرشها أهل دينها »

﴿ مسئلة ﴾ ( الا أن يسلم قبل قسم الميراث فيرنه وعنه لايرث)

اُختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث ،ورونه المسلم فنقل الاثرم ومحد بن الحسكم أنه برث وووي تحو هذا عن عمر وعمّان والحسن بن علي وابن مسعود رضي الله عمهم ، وبه قال جابر بنزيد

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والقاتل لارث المقتول عمدا كان القتل أو خطأ )

أجمع أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئا إلا ما حكي عن سمعيد بن المسيب وابن جببر انهما ورثاه وهو رأي الحوارج لان آية الميراث تتناوله بعمومها فيجب العمل مها فيه ولا تعويل على هذا الفول لشذوذه وقيام الدايل على خلافه فان عمر رضي الله عنمه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيفه فقته واشتهرت هذه القصة ببن الصحابة رضي الله عنهم فلم تنسكر فكانت إجماعا ، وقال عمر سمعت رسول الله وتشايلتي يقول قايس القاتل شيء ، رواه مالك في موطئة والامام أحمد باسناده ، وروى عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده عن النبي وتشايلته مالك في موطئة والامام أحمد باسناده ورواهما ابن عبد البر في كتابه

وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله على هن قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وان كان والد؛ أو ولده فليس الهائل ميراث » رواه الامام أحمد باسناده ولان توريث القاتل يفضي الى تكثير القتل لان الوارث ربما استعجل موت موروثه ليأخذ ماله كما فعل الاسرائبلي الذي قتل عمه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ، وقيل ماورث قاتل بعد عاميل وهو اسم

والحسن ومكحول وقتادة وحميد واياس بن معادية واسحاق فعلى هذا أن أسلم قبل قسم بعض المال ورث مما بقي وبه قال الحسن ونقل أبوطالب فيمن أسلم بعد الموت: لابرث قد وجبت المواديث لاهلها وهو المشهور عن على رضي الله عذه وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وطادس والزهري وسليمان أبن بسار والنخبي والحسكم وأبو لزناد وأبر حنيفة ومالك والشانبي وأكثر أهل العلم لقول رسول الله علي المسلمين فلم يشاركهم من أسلم كا لو اقتسموا ولان المائع من الارث متحقق حال وجود الموت فلم برث كا لو كان رقيقا فأعتق

وانا قول الذي عَلَيْكِاللَّهُ وروى ابو داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله عَلَيْكِاللَّهُ و كل قسم مليكة عن الذي عَلَيْكِاللَّهُ وروى ابو داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله عَلَيْكِاللَّهُ و كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ماقسم وكل قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام » وروى ابن عبدالبر في التهبيد باسناده عن زيد بن قتادة العنبري أن انسانا من أهله مات على غير الاسلام فور ثنه أخيى دوني وكانت على دينه مم أن جدي أسلم وشهد مع الذي عَلَيْكِاللَّهُ حنينا فتوفي فابنت سنة وكان ترك ميرانا مم ان أختى اسلمت فخاصمتني في الميراث الى عثمان فحدثه ابن ارقم أن عر رضي الله عنهم قضي أنه من أسلم على ميراث قبل ان يقسم فله نصيبه فقضى به عثمان فذهبت بذك الاول وشاركتني في هذا (المغنى والنسرح السكبير) (الحزء السابع)

القتيل ، فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا يرث أيضا نص عليه أحمد وبروى ذلك عن عمر وعلي بزيد وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن مسلط قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخي والشعبي والثوري وشريك والحسن بن صلح ووكيم والشانعي وبحيي بن آدم وأصحاب الرأي ، وورثه قوم من المهال دون الدية وروي ذلك عن سمعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب وعطا، والحسن ومجاهد والزعري ومكحول والارزاعي وابن أي ثور وابن المنذر وداود وروي نحر وعن علي لان ميراثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قائل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

وانا الاحاديث المذكورة ولان من لا يرث من الدية لايرث من غيرها كقاتل العمد والمحالف في الدين والعمومات مخصصة بما ذكرناه

( فصل ) والقتل المانع من الارث عو القتل بغير حق وهو المضمون يقود أو دية أو كفارة كالهمد وشبه العدد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ كالقتل بالسبب وقتل الصبي والحجنون والنائم وما ليس بمضمون بشي. مما ذكرنا لم يمنع الميراث كالقتل قصاصا أو حداً أو دنعا عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة موايه بماله فعله من سقي دواء أو بط جراح فمات ومن أمره إنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلعة منه فتلف بذلك ورثه في ظاهر المذهب

وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماعا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياله ثبت له الملك فيه ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضماله بنركته بعد موته فجاز ان يتجدد حق من أسلم من ورثته نرغيبا في الاسلام وحثا عليه فاما إذا قسمت التركة وتعين حق كل وارث ثم أسلم فلا شيء له فان كان الوارث واحداً فني تصرف في التركة واحتازها كان كفسمها .

(مسئة) وأن عتق عبد بعد موت موروثه وقبل القسم لم يرث وجها واحداً)

نص عليه أحد في رواية محمد بن الحكم وفرق بن الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم ، رروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مات وترك أباه عبدا فاعتق قبل القسمة لان يقسم مير الله فقال له ميراثه ، وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من اعتق قبل القسمة لان المانع من الميراث زل قبل القدمة أشبه مالو أسلم وقال أبو الحسن النميسي بخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العبد إذا أعتق وليس بصحبح فال الاسلام قربة وهو اعظم الطاعات والقرب ورد الشرع بالمائيف عليها فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الاسلام وحماً عليه والعتق لا صنع له فيه ولا يحمد عليه فلم يصح قيامه عليه ولولا ما ورد من الاثر في توريث من أمل لكان المنظر يقتضي أن لا يرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة فيستحة و نه فلايبتى لمن حدث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة فيستحة و نه فلايبتى لمن حدث شيء وإنما خالفناه في الاسلام الماثر وابس في العتق أثر يجب التسليم له ولاهو في معني ما فيه الاثر

قال أحمد إذا قنل العادل الباغي في الحرب يرثه عرنقل محمد بن الحكم عن أحمد في أربعة شهدواعلى أُخْهُم بالزنا فرجمت فرجموا مع الناس برثونها هم غير قتلة ، وعن أحم لد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال فأنه قال في رواية ابنيه صالح وعبــد الله لا يرث العــادل البــاغي ولا يرث البياغي العيادل، وهذا يدل على أن القنل بمنع الميراث بكل حال، وهذا ظاهر مذهب الشانى أخذا بظاهر لفظ الحديث ولانه قاتل فأشبه الصبى والمجنون

وقال أبو حنينة وصاحباه كل قتل لامأئم فيه لايمنع المبراث كقتل الصبي والحجنونوالنائموالساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها فانه برثه لانه قتل غير متهم فيه ولا مأثم فيه فأشبه الفتل في الحد

والنا على أي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها الفنل الذي لايضمن ففيما عداه يبقى على مقتضاها ، ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

ولنا على الشَّافِي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع المراث كما لو أطعمه أو ستماه باختياره فأفضى إلى تلفه ، ولانه حوم الميراث في محل الوفاق كبلا يفضي إلى أبجاد الفتل المحرم وزجراً عن أعدام النفس المعصومة وفي مسألتنا حرمان الميراث بمنع افامة الحدود الواجبة واستيفاء الحقوق المشروعة ولايفضى

( فصل ) ولو ملك ابن عمه فد بر • فعتق بموله لم بـ ث لأنه رقيق حين الموت قان قال أنت حو في آخر حياتي عتق وورث لانه حر حين الموت، ويحتمل ان لا يرث لان عنقه وصية له فيفضي إلى الوصية الرارث:

﴿مَسَالَةٌ﴾ (ويرث أهل الذمة بعضهم بعضاً أن أتفقت أديانهم)

وجملة ذلك أن الـكفار يتوارثون إذا كال دينهم واحداً لا نملٍ بن أهل العلم فيه خلافًا ، ولا فرق في ذلك ببن أمل اللهمة وغيرهم من الـكفار لان قول النبي عَيُطِيِّتُ ﴿ لَا بِرَثُ الْمُمْ لِمَا الْـكافر ولا الكافر المسلم ٥ دايل على أن بعضهم برث مضا ، وقول الذي عِلَيَا اللهِ هو هل مرك لنا عقيل من دار ٥ دايل على أن عقيلا ورث أباط اب دون جعنر وعلى لاجهما كانا مسلمين ، وكان عقبل على دين أبيه مقيما بمكة فمكذلك لما قبل النبي مُتَلِيِّتُهُ أين تنزل غداً ﴿ قال ﴿ وَهُلِّ تُرَكُ لَمَا عَقَيْلٌ مِن رَبَّاعُ ﴾ وقال عمر في عة الاشعث بن قيس برعها أهل ديمها

﴿ مِسْئُلَةً ﴾ ( وهم ثلاث مال اليهودية والنصر أنية ودين سائرهم )

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه حرب أن الكفر كله ملة واحدة اختارها الحلال، وبه قال حماد وابن شبرمة وأبو حنيفة والشافعي وداود لان توريث الآبًا. من الابناء والابناء من الآباء مذكور في كتابالله تمالى ذكرا عاما فلا يترك الا فيما استثناه الشرع ومالم يستثنه يبقى على العموم ولان قول الله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أو لياء بعض ) عام في جميمهم، يروي عن الى إبجاد قتل محرم فهو ضد ماثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والحجنون لانه قتل محرم وتفويت نفس معصومة والنوريث ياضي اليه بخلاف مسئلتنا . اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمفرد به لانه يلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم يرثه وإن شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

(فصل) أربعة أخرة قتل أكبرهم الثاني ثم ذتل الثالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني صار فثالث والاصغر نصفين فلما فتل الثالث الاصغر لم يرثه وورثه الاكبر فرجع اليه نصف دم نفسه وميراث الاصغر جبعه فسقط عنه القصاص لميراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الاصغر ويرثه في ظاهر المذهب فان اقتص منه ورثه ويرث أخوته الثلاثة ، ولو أن ابنين قتل أحدها أحد أبويهما وهما زوجان ثم قتل الآخر أباه الآخر سقط القصاص عن القاتل الاول ووجب على القاتل الأول لما قتل أباه ورث ماله ودمه أخوه وأمه ، فلما قتل الثاني أمه ورثها قال الاب صار له من دم نفسه ثمنه فسقط القصاص عنه لذلك وله القصاص على الآخر فان قتله ورثه في ظاهر لذهب ، وإن جرح أحدهما أباه والآخر أمه وماتا في حال واحدة ولا وارث لهما سواهما فلكل

احمد أن الكيفر ملل مختامة اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أمل العلم لان قول النبي ﷺ « لا يتوارث اهل ملتين شتى ، ينفي توارثهما ومخص عموم الكتاب ولم نسمع عن أحمد تصريحا بذكر اقسام الملل ، وقال القاضي الكفر ثلاث ملل اليهردية والنصر أنية ودين من عداهم لأن من عداهم يجمعهم أنه لا كتاب لهم وهذا قول شريح وعطا وعر بن عبد العزيز والضحاك والمرويواليث رشريك ومغيرة الضبي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح ووكيم وروي ذلك عن مالك وعن النخمي والنوري الفولان مَا وماروي عن أحمد أنه قال الكيفر ملل مختلفة ومجتمل ان أن يكون مللا كشيرة تزيد على ثلاث فتكون المجرسية ملة وعبدة الارثان ملة وعباد الشمس ملة فلايرت بعضهم بعضا يروى ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من اهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهو أصح الاقوال ان شاءالله اختاره شیخنا لغول النبی ﷺ و لایتوارث أهلمانین شنی ۹ رو مابو دارد ولان کل فریقـین.منهم لاموالاة بينهم ولا اتفاق في دين فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والـكمار والممومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوريث بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام فم اختلافهم في الملة أولى وقول من خص الملة بعدم الكتاب لا يصح لانه وصف عدمي لا يقتضي حكما ولا جمعائم لا بد لهذا الضابط من دلبل يدلعلي اعتباره ،وقد امترق حكم م فان المجوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقرون بهاوهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم يستحل بعضهم دماء بعض ويكفر بمضهم بعضافكانوا مللا كاليهود والنصارى ولانه قدروى الشعبي عن على رضي الله عنه أنه جمل الكفر مللا مختلفة ولم نعرف له مخالفًا في الصحابة فيكون إجماعًا

واحد منها مال الذي لم يقتله ولكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء أحد الابوين ولم يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء إلا بابطل حق الآخر نيسقطان ، وإن عفا أحدهما عن الآخر فللآخر قتل العاني ويرثه في الظاهر وإن بادر أحدهما فنتل أخاه سقط القصاص عنه وورثه في الظاهر عنه ، ويحتمل أن لايرته ويجب القصاص عليه بتتله لان القصاصيين لما تساويا وتعذر الجم بين استيفائهما سقطا فلم يبق لهاحكم فيكون المستوفي منها معتديا باستيفائه فلا يرث أخاه ويجب القصاص عليه بقتله ، وإن أشكل كيفية موت الابوين وادعى كل واحد منها أن قتياء أولها موتا خرج في توريثهما ماذكرناه في الغرق من توريث كل واحد من الميتين من الآخر ثم يرث كل واحد منهما بعض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن كل واحد دية الآخر وماله .

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يرث مسلم كافر ا ولا كافر مسلما الأأن يكون معتقافياً خذ ماله بالولاء) أجمع أهل العلم على أن الكافر لايرث المسلم، وقال جمهور الصحابة والفقها. لايرث المسلم الكافر يروى هذا عن أبي بكر وعمر وعمّان وعلى وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبه قل

﴿ مُسَالًا ﴾ ﴿ وَإِنَّ اخْتَلَفْتُ أَدَيَّاتِهِمْ لَمْ يَتُوارَثُوا ﴾

لما روى عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله عليه السائم « لا يتوارث أهل ملتين شتى »رواه أبو داود، وهذا وعنه يتوارثون لان مفهوم قوله عليه السلام « لا يرث الكافر المسلم » يدل على أنهم يتوارثون، وهذا يجبى على قولنا إن الكفر ملة واحدة على ما تقدم وهو قول أبي حنيفة والشافعي .

( مسئلة ) ( ولا يرث حربي ذمياً ، ولاذي حربياً )

ذكره القاضي لان الموالاة منقطعة بينهم ويحتمل أن يتوارثا لايهم من أهل ملة واحدة . قال شيخنا قياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص يقتضي توريثهم ولميرد بتخصيصهم نص ولا إجماع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل بعمومها ، ومفهوم قوله عليه السلام « لا يتوارث أهل ماتين شتى » ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه التوريث بالملة والمكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق المانع وقد نص أحمد في رواية الاثرم فيمن دخل الينا بأمان فقتل ، أنه يبعث بديته إلى ملكم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عرو بن أمية الضمري كان مع أهل برر معونة بديته إلى ملكم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عرو بن أمية الضمري كان مع أهل برر معونة فسلم ورجم الى المدينة فوجد رجاين في طريقه من الحي الذين قنلوهم وكانا أنيا الذي عضيات في أمانه فسلم ورجم الى المدينة فوجد رجاين في طريقه من الحي الذين قنلوهم وكانا أنيا الذي عشيلية في أمانه ولم يعلم عرو فقتلها فو داها الذي صلى الله عايه وسلم ولا شك أنه بعث بديتهما الى أهلها.

عمر وبن عمّان وعروة والزهري وعطاء وطارسوالحسنوعمر بنعبد العزيز وعمرو بن دينار والثوري وأبو حنينة وأصحابه ومالك والشانبي وعامة الفقها. وعليه العمل

وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم من المسلم وحكي ذلك عن محمد بن الحنيفية وعلي بن الحسين وضعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله ابن معقل والشعبي والخعي ويحبي بن يعمر واسع ق وليس بوثوق به عنهم فان أحمد قال ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر وروي أن يحبي بن يعمر احتج القول نقال حدثي أبوالاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله ويسيسي قال ه الاسلام يزيد ولاينقص ولاننا ننكح نساء م ولاينكمون نساء نا فكذلك نرتهم ولا يرثوننا

وانما ماروى أسامة بن زيد عن ألنبي وَلَيْكُلِيْهُ أنه قال الالرث الكانر المسلم ولا المسلم الكافر المعتمق عليه ، وروى أبو داود باسناد، عن عرو بن شعب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو قال ، قال رسول الله وَلِيْكُلُوهُ لا يتوارث أهل ملتين شي الله ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم يرثه كا لا يرث الكافر المسلم فأما حديثهم فيحتمل أبه أراد أن الاسلام يزيد بمن يسلم وبما يفتح من البلاد كالا يرث الكافر المسلم ولا ينقص بمن برتد لقلة من برتد وكثرة من يسلم ، وعلى أن حديثهم مجمل وحديثنا لاهل الاسلام ولا ينقص بمن برتد لقلة من برتد وكثرة من يسلم ، وعلى أن حديثهم مجمل وحديثنا فسمر وحديثهم لم يتفق على صحته وحديثا متفق عليه فنمين تقديمه والصحيح عن عمر أنه قال الاثرث أهل المللولا برثوننا القالم والله في عمة الاشعث: برثها أهل دينها ، فأما المهنق أذا خالف دينه دين معنقه فنذ كره في باب الولاء ان شاء الله تعالى

( فصل ) فأما المستأمن فير ثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام ، وبهذا قال الشافعي ، قال القاضي ويث أهل الحرب بعضيم بعضاً سواء انفقت ديارهم أو اختلفت ، وقال أبو حنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لـكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثا لانه لا موالاة بينهم فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطاً لتوريث وعدمه

ولا يعلم في هذا حجة من كتاب ولا سنة مع مخالفته لعموم النصوص المفتضي للتوريث ولم يعتبروا الدين في اثفاقه ولا اختلافه ، مع ورود الخبر فيه وصحت العبرة بهـا فان المسلمين يرث بعضهم بمضاً وان اختلفت الدار بهم فكذلك الكفار

﴿ مسئلة ﴾ ( والمرتد لايرث أحداً إلا أن يسلم قبل قسم الميراث )

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم ان المرتد لا يرث أحداً ، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وذلك أنه لايرث المسلم ، ولا المسلم الكافر » وذلك أنه لايرث المسلم ، ولا المسلم الكافر » ولا يرث المكافر لانه يخالفه في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل اليه ولهذا لا تحل ذبيحته ولا نكاح نسائهم وان انتقلوا الى دين أهل المكتاب ، ولائن المرتدتزول

( فصل ) فأما الكفار فيتوارثرن اذا كان دينهم واحداً لا نعلم بين أهل اله لم فيه خلافا ، وقول النبي عَيَنِياتِين و لا برث المسلم الكفور » دايل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول النبي عَيَنِياتِين و هل ترك لنا عقيل من شقى » دايل على أن أهل الملة الواحدة برث بعضهم بعضا ، وقول النبي عَيَنِياتِين و هل ترك لنا عقيل على دين دار » دايل على أن عقيلا ورث أبا طالب دون جعفر وعلي لانهما كانا مسلمين وكان عقيل على دين أبيه مقيا بمكة فباع رباعه بمكة الذلك لما قبل النبي عَيَنِياتِينَ أبن تنزل غداً ؟ قال و هل ترك لنا عقيل من رباع وقال عمر في عمة الاشعث بن قيس برتها أهل دينها فان اختلفت أدياتهم فاختلف عن أحمد فروي عنه أن الكفر كله ملة واحدة برث بعضهم بعضا . رواه عنه عن حرب واختاره الحلال ، وبه قال حاد وابن شبرمة وأبو حنيفة والشانعي وداود لان توريث الآبا من الابناء والابناء من الآباء مذكور في كتاب الله تعالى ذكراً عاما فلا يترك الا فيا استثناه الشرع ومالم يستينه الشرع يتى على العموم ولان قول الله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) عام في جميعهم

وروي عن أحمد أن الكفر ملل مختلفة لايرث بعضهم بعضا اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أهل العلم لان قول النبي على الكفر علايتوارث أهل ملتين شتى ينفي توارئهما ويخص عموم الكتاب ولم نسمه عن أحمد تصريحا بذكر أقسام الملل وقال القاضي أبو يعلى الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصر انية ودين من عداهم لان من عداهم بجمعهم أنهم لاكتاب لهم وهذا قول شريح رعطا، وعمر بن عبد العزبر والضحاك والحكم

أملاكه الثابتة له أو استقرارها فلان لآ يثبت له ملك أولى ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرثه الآخر لائن المرتد لا يرث ولا يورث ، فان أسلم قبل قسم الميراثورث ، لما ذكرنا من الحديث وقد ذكر ناه والخلاف فيه

( فصل ) (والزنديق كالمرتد فيها ذكرنا ) . والزنديق الذي يظهر الاسلام ويستسر الكفر وهو الذي كان يسمى منافقاً ، في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمى اليوم زنديقاً ، قال أحمد : مال الزنديق في بيت المال .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن مات على ردته فماله في عنوعنه أنه لورثته من السلمين عوعنه أنه لورثته من أهل الدينُ الذي اختاره )

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في مال المرتد إذا مات أو قتل على ردته فروي عنه أنه يكون فيثا في بيت مال المسلمين. قال القاضي وهو الصحيح في المذهب، وبه قال ابن عباس وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأبو ثوروا بن المنذر

وعن أحمد مايدًل على أنه لورثنه من المسلمين يروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعبي والحكم والاوزاعي والنوري وابن شبرمة وأهل العراق واستحاق إلا أن الثوري وأبا حنيفة واللؤلؤي واستحاق

والثوري والليث وشريك ومغيرة والضبي وابن أبي ابلى والحسن من صالح ووكيم ، وروي ذلك عن الكفر ماك . وروي عن النخعي واثموري القولان معا ، ويحتمل كلام أحد رضي الله عنه أن يكون الكفر ملك . وروي عن النخعي واثموري القولان معا ، ويحتمل كلام أحد رضي الله عنه أن يكون الكفر ملا كديرة فتكون الجوسية ملة وعبادة الاوثان ملة أخرى وعبادة الشمس ملة فلا برث بعضهم بعضا الاقوال إن شا. الله تعالى لقول النبي علي والمناز ولا يتوارث أهل ملتين شتى ، ولان كل فريقين منهم الاقوال إن شا. الله تعالى لقول النبي علي التي والمناز والعمومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوارث بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام مع اتفاقهم في الملة لا نقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعدم دار الاسلام مع اتفاقهم في الملة لا نقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعدم على اعتباره ثم قد افترق حكمهم فان الحبوس يقرون بالجزية وغيرهم لا يقر مها وهم مختلفون في معبودا تهم ومعتقدا تهم و آرائهم يستحل بعضهم دما، بعض و يكفر بعضهم بعضا ف كانوا مالما كا ايهود والنصارى. وقد روي ذلك عن علي رضي افي عنه فان الهماعيل بن أبي خالد روى عن الشعبي عن علي عايه السلام وقد روي ذلك عن علي رضي افي عمد فان المهاعيل بن أبي خالد روى عن الشعبي عن علي عايه السلام أنه جعل الكفر سللا مختلف في الصحابة فيكون اجماعا

( فصل ) وقياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص تقتضي توريثهم ولم يود بتخصيصهم نص ولا اجراع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل

قالوا ما اكتسبه في ردته يكون فيئا ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارفه ووجه ذلك أنه قول الحايفتين الراشدين فانه يروى عن زيد بن ثابت قال : بعثني أبو بكر عند رجوعه الى أهل الردة أن اقسم مالهم بين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته من المسلمين كما لو انتقل بالموت .

وروي عنه رواية ثالثة أنه يكون لاهل الدين الذي اختاره أن كان منهم من يرثه وإلا فهو في وبه قال داود . وروي ذلك عن علقمة وسعيد بن أبي عروبة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكفار والمشهور الاول لقول النبي صلى الله علية وسلم « لايرثالسلم الكافر ولاالحكافر المسلم » ووله « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ولانه كافر فلا يرثه المسلم ، كالكافر الاصلي ولان ماله مال من تد فأشبه الذي كسبه في ودته ولا يمكن جمله لأهل دينه لانه لا يرثهم فلا يرثونه كغيرهم من أهل الاديان ولانه يخالفهم في حكمهم فانه لا يقر على ما انتقل اليه ولا تؤكل ذبيحته ولا يحل نكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذي قان قيل إذا جعلته وه فيئا فقد ورثتموه للمسلمين قانا لا يأخذونه ميراثاً بل فأخذونه فيثا كا يأخذونه فيثا كان الذي الدي الذي الذي الذي الذي النه كالمهور

( فصل ) وقد ذكرنا أن الزنديق كالمرتد لا يرث ولا يورث وقال مالك في الرنديق الذي

بعمومها ومفهوم قوله عليه السلام « لايتوارث أهل ملتين شتى » ان أهل الماة الواحدة يتوارثون وضيطه بتوارث أهل ملتين شتى ان أهل الملة الواحدة يتوارثرن وضبطه التوريث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ، ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق المنافع . وقد نص أحمد في رواية الاثرم في من دخل الينا بأمان فقر تل أنه يبعث بديته إلى ملكهم حتى مدفعها إلى الورثة

وقد رويأن عمرو بن أمية كان مع أهل بئر معونة فسلم ورجع إلى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذي قتلوهم وكانا أنيا النبي عَلَيْنَا في أمان ولم يعلم عمرو فقنلها فوداهما النبي عَلَيْنَا ولا شك في اله بعث بديتها الى أهلهما

وقال القاضي قياس المذهب عندي الله لا يرث حربي ذميا ولا ذمي حربياً لان المولاة بينهما منقطعة ، فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام وبهذا قل الشاسي رضي الله عنه ، وبه قال أبو حنيفة إلا أن المستأمن لا يرثه الذمي لان دارهما مختلفة

قال القاضي وبرث أهل الحرب بعضهم بعضا سواء انفقت ديارهم أواختافت رهذا قولالشافعي

يتهم بذمي ورثته عند موته: ماله لورثته من المسلمين مثال من يرتد إذا حضره الموت ، قال: وترثه زوجته سواء انقضت عدتها أو لم تنقض ، كالذي بطلقها زوجها في مرض موته ليحرمها الميراث لأنه فار من ميراث انعقد بسبب ميراثه فورثه كالمطلق في مرض الموت.

و لنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ لا يرث المسلم الـكافر ﴾

قال شيخنا وتياس المذهب أن أحد الزوجين إذا ارتد في مرض مونه ورثه الآخر لانه فعل ما يفسخ النسكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ النسكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ نسكاحها لا يسقط ميراث وخرج في ميراث سائر الورثة مثل ما في الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف إذا ارتدت المريضة فاتت في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها .

وروى اللؤ لؤي عن أبي حنيفة إذا ارتد الرجل فقتل على ردته أو لحق بدار الحرب بانت منه امرأته ، فان كانت مدخولا بها ورثته في عدتها وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم ترثه وإن ارتدت المرأة في غير مرض فات لم يرثها زوجها لا نها عندهم لا تقتل فلم تكن فارتمن ميراثه بخلاف الرجل ( فصل ) (وارتداد الزوجين معاً كارتداد أحدها في فسخ نكاحها وعدم ميراث أحدها من الآخر

( فصل ) (وارتداد الزوجين معا كارتداد احدها في وسخ نكاحها وعدم ميرات احدها من الا حر سواء لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام ) . وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا معاً لم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا .

ولنا أنهما مرتدان فلم يتوارثا كما لوكانا في دار الاسلام ولو ارتدا جميعاً ولهاأولادصغار لم يتبعوهم ( المغني والشرح الكبير ) ( المغني والشرح الكبير ) رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائمة ملك ويرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثا لانهـم لا موالاة ببنهم أشبه أهل دار الحرب فجعلوا اتفاق الدار والخنلانها ضابطا للتوريث وعدم ولانعلم في هذا كله حجة من كتاب ولا سنة مع مخ لفته لعموم النص المقتضي التوريث ولم يعتبروا الدين في اتفاقه ولا اختلافه مع ورود الخبر فيه وصحة العبرة فيها فان المسلمين يرث بعضهم بعضا وان اختلفت الدار بهم فكذاك الكفار ولا يرث المسلم كافراً ولا الكافر مسلما لاختلاف الدبن مهم وكذاك لا يرث محتلفا الدبن أحدهما من صاحبه شيئا

# (مسئلة ) قال (والمرتد لايرث احدا الا أن يرجع قبل قسمة الميراث)

لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن المرتد لايرث أحداً وهذا قول مالاى والشافي وأصحاب الرأي ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن المرتد لايرث مسلما لغول النبي وَلَيُطْلِنْكُو ٤ لا يرث كافر مسلما ٥ ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لا به لا يرث مسلما لغول النبي كفره فلم يثبت له حكم أهل الدين الذي الذي الذي النقل اليه ولهذا لا تعل ذبيحته ولا ذكاح نسائهم وأن انتقلوا على دين أهل الكتاب، ولان المرتد

في رديم ولم يرثوا منهم شيئاً ولم يجز استرقاقهم سواه ألحقوهم بدار الحرب أو لا ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه من الحقوم بدار الحرب منهم يصير مرتداً يجوز سبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في حكم الاسلام فاما من ولد بعد الردة بستة أشهر فذكر الحرقي مايدل على أنه بجوز استرقاقه وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والقول الثاني لا يسبون وهو منصوص الشافعي ( فصل ) قال الشيخ رضي الله عنه ( وإن أسلم المجوس أو تحاكموا الينا ورثوا بجميع قراباتهم إن أمكن ذلك ) .

نص عليه أحمد وهو قول عمر وعلي وان مسعود وأن عاس وزيد في الصحيح عنه ، وبه قال النوري والنخمي وقتادة وان أبي ليلي وأبو حنيفة وأصحابه وبحيى بن آدم واستحاق وداود والشافعي في أحد قوليه واختاره بن اللبان ،

وعن زيد أنه ورثه بأقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال، وبه قال الحسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد، وهو الصحيح عن الشافعي وعن عمر بن عبد العزيز ومكحول والشعبي القولان جميماً واحتجوا بأنهما قرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غيره كما لو أسقطت احداها الأخرى.

ولنا أن الله تعالى فرض للإمالئات والاختالنصف فاذا كانت الام أختــاً وجباعطاؤها مافرض الله تعالى لها في الاثنين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منها منفردة لا تحجب احداها الأخرى ولا يرجح بها فترث بهما مجتمعتين كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ لاً مولذوي الارحام

تزول أملاكه الثابتة له واستقرارها فلأن لا يثبت له للك أولى . ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرثه الآخر فان المرتد لا يرث قسمله على ماسنذكره في المسئلة التي بعدماً انشاء الله تعالى

( فصل ) والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ، و لزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويستسر بالكفر وهو المنافق كان يسمى في عصر النبي علي التي المنافق اليوم زنديقا ، قال أجدمال الزنديق في بيت المال ( فصل ) إذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولم يرثأ حدهما الآخر وان كانت ردته بعد الدخول فنيه روايتان ( احداهما) يتعجل الفرقة ( والاخري ) يقف على انقضا العادة وأيهما مات لم يرثة الآخر

(مسئلة) قال (وكذلك من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث موروثه المسلم فنقل الاثرم ومحمد بن الحكم انه يرث وروي نحو هذا عن عمر وعثمان والحسن بزعلي وابن مسعود وبه قال جابر بنزيد والحسن ومكحول

المدلين بقرابتين وقياسهم فاسد لان القرابتين في الاصل تسقطاحدا إالاخرى إذا كانافي شخصين فكَ. ذلك إدا كانا في شخص واحد وقولهم لا يورث بهما في الاسلام ممنوع فانه إذا وجد ذلك من وطيء شبهة في الاسلام ورث بهما ثم أن امتناع الارث بهما في الاسلام لعدم وجودهما فلو تصور وجودها ورث ما بدليل أنه قدورث بنظيرهما في أبن عم هو زوج أو أخ منام قال أبن اللبان واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الحبدة تكون اخناً لاب فان ورثوها بكونها جدة لسكون الابن يسقط الاخت دونها لزمهم توريثها لكونها اختأ لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا نصالكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لانص للكناب في فرضها وهو مختلف فيهم فمنهم من قال هو طعمة وايس بفرض مسمى ويلزمهم أن البت أذا خلف أمه وأم أم هي أخت أن لا يؤتوها شيئاً لأن الجدودة محجوبة وهي أقوى القرابتين وجملوالاخوة نارة أقوى ونارة أضعف وأن قالوا أقوىالقرابتين الاخوة لأن ميراتها اوفر ازمهم في ام هي اخت جمل الاخوة اقوى من جهة الامومة ويلزمهم في اسقاط مع الابن والاخ من الابوبن مالزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام نان قالوا توريثها بالقرابتين يفضي الي حجب الام بنفسها اذا كانت اختاً وللميت أخت اخرى قلنا وما المانع من هذا فان الله تمالى حجب الام بالاختين بقوله فانكان له اخو وفلامه السدس من غير تقييد بغيرها تم هم حجبوها عن ميراث الاخت بنفسها ففد دخلوافيا انكروه بلهو اعظم لأنهم فروا منحجب التنقيص الى حجب الاسقاط فاسقطوا الفرض الذي هواوكد بالكلية محافظة على بعض الغرض الادنى رخالفوا مدلول اربعة نصوص من كتاب الله تعالى لأنهم اعطوا الام الثاث وأمّا فرض الله تعالي لها مع الاختين السدس والثاني ان الله تعالى وقتادة وحميد وإياس بن معاوية وإسحاق ، فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بعض المال ورث مما بتي ، وبه قال الحسن ، ونقل أبو طالب فيمن أسلم أبعد الموت لا ي ث قد وجبت المواريث لاهلها ، وهذا المشهور عن علي رضي الله عنه و به قال سعيد بن المسيب وعطا، وطارس والزهري وسلميان بن يسار والنخي والحكم وأبو الزناد وأبوحنيفة ومالك والشانبي رضي الله عنه وعامة الفقها، لفول النبي عليه لا يرث الكافر المسلم، ولان الملك قد انتقل بالموت إلى المسلمين فلم بشاركهم من أسلم كما لو اقتسموا ولان المانع من الارث متحقق حال وجود الموت فلم بث كالوكان رقيقافاً عنق أو كما لو بتي على كفره

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْنَةٍ ﴿ مَنْ أَسَامُ عَلَى شَيْءَ فَهُو لَه ﴾ رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن النبي وَلِيْكِيْنِهُ ؛ وروى أبرداود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله وَلِيُكِيْنَةٍ ﴿ كُلُّ قَسم قسّم في الجاهلية فهو على مانسم وكل قسم أدركه الاسلام فهو على قسم الاسلام »

وروى ابن عبد البر باسناده في التمهيد عن زيد بن قتادة العنبري ان انسانامن أهله مات على غير دين الاسلام فورثته أختي دوني و كانت على دينه ثم ان جدي الم وشهده مالنبي عليات حنينانتو في فلبثت سنة و كان ترك ميراثائم ان أختي أسلمت فخاصمتني في الميراث الى عثمان رضي الله عنه فحدثه عبد الله بن أرقم ان عمر قضى انه

أنما فرض لمكل واحدة من الاختين ثاثا فاعطوا احداهما النصف كاملاء والثالث ان الله تعالى فرض للاختين الثاثين وهاتان اختان فلم يجعلوا لها الثاثين الرابع ان مقتضى الآية أن يكون لمكل واحدة من الاختين الثلث وهذه اخت فلم يعطوها بكونها اختاً شيئاً هذا كله معنى كلام ابن اللبان

(فصل) والمسائل التي يجتمع فيها قرابتان ويصح الارث بهما ست احداهن في الذكور وهوعم هو اخ لام و خس في الاناث وهي بنت هي اخت او بنت ابن وام هي اخت وام ام هي اخت لاب وام اب هي اخت لام فن ورثهم بأقوى الفرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن واختلفوا في الجدة اذا كانت اختاً فنهم من قال الجدودة اقوى لانهاجهة ولادة لا تسقط بالولد ومنهم من قال الاخوة اقوى لانها اكثر ميراثاً وقال ابن شريح وغيره هو الصحيح ومن ورث بأقوى القرابتين لم يحجب الام بأخوة نقسها الا ماحكاه سحنون عن مالك أنه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالقرابتين حجبها بذلك ومي كنان امراة فهي اخت لام ومي كنان امراة فهي اخت لام أو ام أم هي اخت لام أو ام أب هي اخت لاب فهو محال

﴿ مسئلة ﴾ أذا خلف امة وهي اخته من أبيه وعما فمن ورثها بقرابتين جعل لها الثلث بكونها أما والنصف بكونها أختاً لاب والباقي للعم فان كان معها أخت أخرى لم ترث بكونها أما الا السدس لانها انحجبت بنفسها وبالاخت الاخرى ومن ورثها بأقوى القرابتين ورثها الثاث بكونها أماو لم يحجبها بنفسها

﴿مُسَلَّةً﴾ (ولا يرثون بنكاح ذوات الحارم ولا بنكاح لايقرون عليه، لو أسلموا )

المُجوس ومن جرى مجراهم من ينكح ذوات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا الينا. قال شيخنا لانملم خلافا

من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه فقضى اعتمان فذهبت بذاك الاول وشاركني في هذا وهذه قضية انتشرت فلم تذكر في كانت اجماعا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حيائه لثبت له الملك فيه ، ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضمانه بنركته بعد موته فجاز أن يتجدد حق من أسلم من ورثنه بنركته ترغيبا في الاسلام وحثا عليه ، فأما اذا قسمت التركة وتعين حق كل وارث ثم أسلم فلا شيء له وإن كان الوارث واحداً فاذا تصرف في التركة واحتازها كان منزلة قسمها

( فصل ) ومن كان رقيقا حين موت موروثه فأعتق قبل القسمة لم يرث ؛ نص عليه أحمد رضي الله عنه في رواية محمد بن الحمكم وفرق بين الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بهدهم . وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مأت وترك أباه عبداً فأعتق قبل أن يقسم ميراثه فقال له معوائه .

وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من أعتق قبل القسمة لأن المانع من الميراث زال قبـل القسمة فأشبه مالو أسلم، قال أبو الحسن النميعي يخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العـبد اذا أعتق وليس بصحيح فان الاسلام قربة وهو أعظم الطاعات، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليهـا

في أنهم لا يرثون بنكاح ذوات المحارم فأما غيره من الانكحة فكل نكاح اعتقدوا صحته وأقرواعليه بعد إسلامهم توارثوا به سواء وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمين أولا ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به والمجوس وغيرهم في هذا سواء فلو طلق السكافر امرأته ثم نكحها ثم أسلما لم يقراعلية وان مات أحدها قبل اسلامها لم يرثه الآخر وكذلك إن مات أحدها قبل اسلامها لم يتوارثا في قول الجميع وأصل الاختلاف في الميراث الاختلاف فيما يقران عليه ان أسلما أو تحاكما الينا ونذكر ذلك في نكاح الكفار إن شاء الله تمالي

(فصل) وإذا مات ذي لا وارث له كان ماله فينًا وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كمن ليس له وارث الا أحد الزوجين لا نه مال ليس له مستحق معين فكان فيئًا كال الميت المسإالذي هوكذلك مسائل من هذا الباب مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتا ثم مات عنها فلها الثلثان لانهما ابنتان ولا ترت الكبرى بالزوجية في قول الجميع فان ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتًا هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة والباقي بالاخوة وإن ماتت الصغرى أولا فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالفرا بنين ومن ورث بأقوى القرا بنين لم يورثها بالاخوة شيئا في المسئلة الاولى لانه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعصيب لتوريشه ابن العم اذا كان زوجًا أو أخا لام وانما منع الارث بفرضين فان كان المجوسي أولدها بنتين ثم مات ومات الكبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم تمت الكبرى بل ماتت احدى الصغيرتين فقد تركت بنتين واما هي أخت لاب فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أحتا لاب

فورد الشرع بتوريد، نرغيبا له في الاسلام وحدًا عليه والعتق لاصدَّم له فيه ولا يحمد عليه فلم بصح قر سه عليه ولولا تماورد من الأثر من أوريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لايرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتزل به إلى الورثة فيستحتمونه فلا يبقى لمن حدث شيء عليه الميراث خافذاه في الاسلام اللاثر ، وليس في الهتق أثر يجب التسليم له ولا هو في معنى مافيه الاثر فيبتى على موجب القياس .

# ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومتنى قتل المرتد على ردته فماله في. )

اختلفت الرواية عن أحمد في مال المرتد اذا مات أو قبل على ردته فروي عنه أن يكون فينا في بيت مل المسلمين ، قال القاضي هر صحيح في المذهب وهو قول ابن عباس وربيعة ومالك وابن أي ليلى والشافعي رضي الله عنه وأبي ثور وابن المنذر ، وعن أحمد ما يدل على أنه لورثته من المسلمين، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلى وابن مسمود رضي الله والمدين وابن مسمود رضي الله والمدين وعلى وابن مسمود رضي الله والمدين وابن مسمود رضي الله والمدين وابن مسمود وأهمل والمدين وعمر بن عبد الموزير وعطاء والشعبي والحديم والاوزاعي والثوري وابن مسمود وأهمل

وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثلث بالامومةولاشي. لها بالاخوة ولا تنحجب ما والاخت النصف فقد استوى الحـكم في القولين وان اختلف طريقها وعلى ما حكاه سجنون لها السدس وتنحجب بنفسها وأختها وان أولدها المجوسي ابناًو بنتائح ماتوماتت الصغرى بمده فقد خافت أما هي أخت لاب وأخا لاب وأم فلامها السدس والباقي الاخ ولا شيءالام بالاخوة لان الاخ للا بوين يحجبها وعلى القول الآخر للام الثلث كا.لا إذا تُروج الحجوسي أ. ه فأولدها بنتاً تم مات فلامه السدس ولابنته النصف ولا ترث أمه بالزوجية ولا ابنه بكونها أخناً لام شيئاً وإن ماتت السكبرى بعده فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن فلها الثلثان بالفرابتين وعلى القول الآخر لهاالنصف وإنِّ ماتت الصغرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فالها الثاث بالا.ومة لا غير على القو اين جميعاً وان نُرُوجِ ابْنَتْهِ فَأُولِدُهَا بِنَتَأْثُمُ نُرُوجِ الصَّفْرِي فَأُولِدُهَا بِنْنَا ثُمْ مَاتَ وَمَا نَتَالَـكَبِرِي بَعْدُهُ فَقَدْ، تَرَكَتَ أَخْتِهَا لابيها احداهما بنتها والاخرى بنت بنتها فلبنتها النصف والباقي بينهما وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي للصغري وإن مات الوسطى بعده فقد تركت أختيها إحداهما أمها والاخرى بنتها فلامها السدس ولبنتها النصف والباقي بينهما وعلى القول الآخر الباقي للعصبة وإن ماتت الصغرى بعد فقد خلفت أختيها إحداهما أمها والاخرى جدتها فلامها السدس وانثلثان بينهما وقد انحجبت الام بننسها وبأمهاعن السدس وعلى القول الآخر من حِمل الاخوة أقوى فللـكبرى انصف وللوسطى الثلث والباقي للعصبة ومن جعل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لا ترث بالاخوة لكونها ضيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالأمومة وإن ماتت الصغرى بعد الوسطى نقد خلفت جدة هيأخت لاب فلها الثلثان

العراق واسحاق لأن الثوري وأبا حنيفة والثؤلؤي واسحاق قالوا مااكتسبه في ردته يكون فينا والم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارف ووجه هذا القول أنه قول الخليفتين الراشسدين فانه يروى عن ذيد بن ثابت قال بعثي أبو بكر عند رجوعه إلى أهل الردة أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كالو انتقل بالموت

وروي عن أحمد رواية أن ماله لاهل دينه الذي اختاره إن كان منه من برئه وإلا فهو في عوبه قال داود عوروي عن علقمة وسعيد بن أبي عروة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكنار والمشهر الاول لقول النبي عليه التي لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقوله « لا يترارثاً هل ملتين شتى و ولانه كافر فلا يرثه المسلم كالكافر الاصلي عولان مانه مال مرتد فأشبه الذي كسبه في مدته ولا يمكن جعله لاهل دينه لانه لا يرثهم فلا يرثونه كفيرهم من أهل الاديان عولانه يخالفهم في حكمهم فانه لا يقر على ما نتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذمي عفانه لا يقر على ما نتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذمي عفانه لا يقر على ما نتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذمي ، قان قبل اذا جعاتموه فيئا فقد ورثتموه المسلمين قلما لا يأخذونه ميراثا بل يأخذونه فيئا كا بوخذ مال الذمي اذا لم يخاف وارثا و كالهشور

بالقرآبتين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعندان شريح ومن وافقه لها النصف وهي اختيار الخبري ، مجوسي تروج أمه فأولدها بنتائم تروج بنته فأولدها ابنائم تروج الابن جه فأولدها بنتائم مات المجوسي ثم مائت أمه فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن و بنتا أخرى هي بنت ابن ابن وخلفت ابن أن هو زوجها فلا بنتيها الثلثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة لل كبرى أربعة والصغرى ثلاثة وللذكر سهان وعلى القول الآخر الباقي للذكر وحده فان مائت بعده بنته فان الكبرى أدبعة والصغرى ثلاثة وللذكر سهان وعلى السدسان بالقرابتين وفي الناني لها سدس باحداها بنته فان الكبرى حدثها أم أبها وهي أخنها من أمها فلها السدسان بالقرابتين وفي الناني لها سدس باحداها (فصل) وان وطيء مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها وولدت له واتفق فيها مثل هذا سواء

(فصل) في الترويج في المرض والصحة ، حكم النكاح في الصحة ، والمرض سوا ، في محمة المقدو توريث كل واحد منها من صاحبه في قول الجمهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك اي الزوجين كان مريضاً مرضاً مخوفا حال عقد الذكاح فالذكاح فاسد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لحا الم مي في ثلاثة مقدما على الوصية ومن الزهري ويحي بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في ألم من لا برث كالامة والذمية فقال بعضهم يصح لانه لايتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواذ أن تكون وارثة وقال ربيعة وابن أبي ليلي الصداق والميراث من الثلث وقال الاوزاعي الذكاح صحيح ولا ميراث بينها وعن النادم بن محمد والحسن ان قصد الاضرار بورثنه فالذكاح باطل وإلا فهو صحيح ولا ميراث بينها وعن النادم بن محمد والحسن ان قصد الاضرار بورثنه فالذكاح باطل وإلا فهو صحيح

( فصل ) والزنديق كالمرتد لايرث ولا يورث ، وقال مالك في الزنديق الذي يتهم بزي ورثته عند موته ماله لورثته من المسلمين مثل من يرتد اذا حضره الموت قال وترثه زوجته سوا. انقضت عدتها أو لم تنقض كالتي يطلقها زوجها في مرضموت ليحرمها الميراث لانه فارمن ميراث من المقدسبب ميراثه فورثه كالمطلقة في مرض الموت

ولنا قول الذي عَلَيْكُو و لا يرث المسلم الكافر » وقياس المذهب أن أحد الزوجين اذا ارتد في مرض موتة يرثه الا تخر لانه فعل ما يفسخ النكاح في مرض موته فأشبه الطلاق وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف اذا ارتدت المريضة فمات في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها

وروى المؤلؤي عن أبي حنيفة اذا ارتد الرجل فقتل على ردته ألحق بدار الحرب بانت منه! مرأ ته فان كانت مدخولا بها ورثته اذا كان ذلك قبل انقضا، عدنها ، وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم ثرثه ، وإن ارتدت المرأة من غير مرض فمانت لم يرثها زوجها لانها عندهم لانقتل الم تكن فارة من ميراثه بخلاف الرجل

ولما أنه عقد معاوضة يصح في الصحة فصح في المرض كالبيع ولانه نـكاح صدر من أهله في في محله بشرطه فصح كحال الصحة وقد روينا أن عبدالرحمن بنأم الحكم تزوج في مرضه الاثنسوة أصدق كل واحدة الفا ليضيق بهن على امرأاته ويشركنها في ميراثها فأجيز ذلك واذا البت محة النـكاح ثبت الميراث بعموم الآية

( فصل ) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ما قبل الدخول وبعده الهموم الآية ولان النبي عَلَيْكِيَّةُ وَ فَضَى في بروع بنت واشق أن لها الميراث وكان زوجها مات عنها قبل الدخول بها ولم يكن فرض لهاصداقا ولأن النكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول

( فصل ) فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به انتوارث بين الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي ومتى اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فالمنصوص عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يدري أيها تزوج أول؟ أنه يفرق بينها وتوقف عن ان يقول في الصداق شيئاً قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينها فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما وعن النخعي والشعبي ما يدل على أن الميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتنزبل كميراث الحنائى وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي يوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج امرأة في عقد وارباً في عقد ثم مات وخلف أخا ولم يعلم أي العقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعي مهراً كاملا ينكره الاخ فيعطي كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة والا ربع فيقسم نصفه للواحدة ونصفه اللاربع وعند الشافعي أكثر ما يجب عليه أربعة مهور فيأخذ

( فصل ) وارتداد الزوجين مما كارتداد أحدهما في فسخ نكاحهما وعدم ميراث أحدهما من الآخر سوا، لحمّا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام، وبهسذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا معالم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا لان المرتد لا يرث المرتد ما داما في دار الاسلام فان لحمّا بدار الحرب توارثا

ولذا أنهما مرتدان فلم يتوارثا كالوكانا في دار الاسلام . ولو ارتدا جيعا ولهما أولاد صفار لم يتبعوهم في ردنهم ولم يرثوا منهم شيئا ولم يجز استرقاقهم سواء لحقوهم بدار الحرب أو لم يلحقوهم، وبهذا قال الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة وأصحابه من ألحقوه بدار الحرب منهم بصير مرتداً بجوز سبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في حكم الاسلام ، فأما من ولد بعد الردة بسنة أشهر فذكر الحرق رضي الله عنه ما يدل على انه بجهز استرقاقه ، وهوقول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والقول الثاني لا يسبون وهو منصوص الشافعي .

(فصل) فاذا لحق المرتد بدار الحربوقف ماله فان الم دفع اليه وان مات صار فينها ، وبهذا قال مالك والشافعي رضي الله عنها وحمل أهل العراق لحاقه دار الحرب كوته في زوال ملكه وصرف

ذلك يوقف منها مهر بين النساء الحمْس ويبقى الائة تدعي الواحدة ربعها ميراثاً ويدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها اللاثة أرباع مهربين النساء الحمْس وباقيها وهو مهران وربع بين الاربع والاخ م يؤخذ ربع ما بقي فيوقف بين النساء الحمْس والباقي للاخ

(فصل) فان تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد وثلاثاً في عقد واثنتين في عقد وثلاثاً في عقد ولم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الخمس، فعلى قول أهل العراق لهن مهران بيقين والثالث لهن في حال دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن لكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربع الباقي لهن ميراثاً فللواحدة ربعه يقيناً وتدعي نصف سدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسه وعنه وذلك سبعة من أربعة وعشرين والاثنتان يدعيان ثلثيه وهو سنة عشر سهماً فيعطين نصفه وهو عمانية أسهم والثلاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو عمانية عشر سهافيعطين تسعه وهذا قول عمد بن الحسن، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف تقسم السبعة بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصير الربع من عانية وأربعين تمضرب الاثنين في الثلاث ثم في عمانية واربعين تكن مائتين وعمانية وعمد الربع من عانية وأربعين تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور مهوران منها بين الثمس ومهر تدعي الواحدة والاثنتين موقوف فان طلبت واحدة و نصف سدسه بين الواحدة والثلاث مو والدلاث موقوف وثلثاه بين الثلاث والاثنتين موقوف فان طلبت واحدة من المنش شيئاً من الميراث الموقوف في يدفع البها شيء وكذلك إن طلبه أحدالفريقين لا يدفع والمه شيء وان طلب واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع البهما ربع الميراث والمعبود السابع) اليهما وبع الميراث والملبة واحدة من الاثنتين دفع البهما وبع الميراث والمعبود السابع) الها شيء وان طلب واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع البهما وبع الميراث والمعبود الميراث الميوراث المعنود الميراث المعنود والمنابع الميراث والمعبود الميراث المعنود الميراث المنتين دفع البهما وبع الميراث والمنابع واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع البهما وبع الميراث والمعرود المسابع)

ماله إلى من يصرف اليه إذا مات فان عاد الى الاسلام فله ما وجد من ماله ولا يرجع على ورثته بشيء مما أنلفوه الا أن يكونوا اقتسموه بفير حكم حاكم ولم بختافوا فيما اكتسبوه في دار الحرب أواخرجه من ماله الى دار الحرب أنه فيء ، وقال أبو بكر عبد العزيز إذا ارتد المسلم زال ملكه عن ماله ولم يصح تصرفه فيه بشيء من التصرفات فان أسلم رد اليه تمليكا مستأنفا ، يقال أبو يوسف انما أحكم بموته يوم يختصمون في ماله لا يوم لحاقه بدار الحرب

ولنا أنه حر من أهل التصرف ويبقى ملكه بعد اسلامه فلم يحكم بزوال ملكه كما لولم يرتد وبجب ودما أخذ من ماله أو أتلف عليه كغيره

( فصل ) ومتى مات الذمي ولا وارث له كان ماله فياً ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كمن ليس له وارث الا أحد الزوجين فان الفاضل عن ميراثه يكون فياً لانه مال ليس له مستحق معين فكان فياً كال الميت المسلم الذي لا وارث له

(فصل) في ميراث الجوس ومن جرى مجراهم بمن ينكح ذرات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا اليناء لانعلم بين علماء المسلمين خلافا في انهم لا يرثون بنكاح ذرات المحارم، فاما غيره من الانكحة اكل

من الاثنتين واثنتان من الثلاث أو الثلاث كابن دفع اليهن ثانه وان عين الزوج المنكوحات أولا قبل تعيينه وثبت، وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعييناً لها وهذا قول الشافعي، وللموطوءة الافل من المسمى أو مهر المثل و يكون الفضل بينهما موقوفاً وعلى قول أهل العراق يكون تعييناً، فاذا كانت الموطوءة من الاثنتين صح نكاحها و بطل نكاح الثلاث، وان كانت من الثلاث بطل نكاح الاثنتين وان وطيء واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صح نكاح الفريق المبدوء وطء واحدة منه والموطوءة التي لم يصح نكاحها مهر مثاها، فان أشكل أيضاً أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل وبيقي مهمى ومهر مثل يقسم بين الموطوء ثين تصفين وبيقي مسمى وانصف بين الثلاث الباقيات منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم بين الموطوء ثين تصفين وبيقي مسمى ونصف بين الثلاث الباقيات تعين الوارث مقام تعيين الزوج فيه قولان فعلى ما تقدم، وعند الشافعي لا حكم للوطء في التعيين وهل قوم من المسمى أو مهر المثل ويقف الفضل بينهما وبيقي مسمى والمهراث وللان فعلى عائقدم، وحكي عن الشعبي والنحقي فيمن له أربع نسوة أبت طلاق احداهن ثم من المسمى أو مهر المثل ولم يدر أيتهن طلق فللحامسة بعد انقضاء عدة المطلقة، ولو أنه قال بعد نكاح الخامسة احدى نسائي طالق ثم نكح حامسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللحامسة وبعد انقضاء عدة المطلقة، ولو أنه قال بعد ذكاح الخامسة احدى نسائي طالق ثم نكح ساحة ثم مات قبل أن بين فالمسادسة ربع الميراث وللخامسة ربع ثلاثة الرباع نسائي طالق ثم نكح ساحة ثم مات قبل أن بين فالمسادسة ربع الميراث وللخامسة ربع ثلاثة الارباع الميراث وللا الرباع الميراث وللا الرباع الميراث وللا الميراث وللخامسة ربع ثلاثة الارباع الميراث وللميرا الميراث وللميراث وللمؤامسة ربع ثلاثة الارباع الميراث وللميراث الميراث وللميراث وللميراث وللميراث وللميراث وللميراث وللميراث الميراث وللميراث الميراث وللميراث وللميراث الميراث وللميراث الميراث وللميراث وللميراث الميراث ولميراث الميراث ولميراث الميراث ولميراث الميراث وللميراث ولميراث ولميراث

نكاح اعتقدوا صحته وأفروا عليه بعد اسلامهم توارثوا به سوا، وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمان او لم يوجد ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به به والمجوس وغيرهم في هذا سواء فلوطن الكافر امرأته ثلاثا م نكه بها ثم أسلما ومات احدها لم يقرا عليه ولم يتوارثا به وكذلك ان مات أحدها قبل اسلامهما لم يتوارثا في قول الجيم ، وإن تزوجها بغير شهود ثم مات أحدهما ورثه الآخر وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم ، وقال زفر والمؤلؤي لا يتوارثان، وإن تزوج أمرأة في عديها نوارثا في ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه فانه قال إذا أسلما وقد نكحها في العدة أفرا عليه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال الفاضي ان اسلما بعد انقضا. العدة توارأ وإن اسلما قبل لم يقرا فملى هذا إن مات احداما قبل الفاقي ورضي الله عنه وتأول القاضي رواية أحمد على من أسلم بعد انقضا. العدة ، وإذا قال الشافعي وضي من وج أو زنا فالحكم فيه كالتي قبلها سوا. لان الزنا موجب العدة ، وإذا قال الشافعي وضي أبوحنيفة وأصحابه في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبوحنيفة وأصحابه في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبوحنيفة وأصحابه في الميراث الحامل من الزنا يتوارثان ، وقال المخلف في الميراث الحامل من الزنا يتوارثان وقال أبوحنيفة والشافعي في الحامل من الزنا يتوارثان وقال أبو يوم في وزفر والمؤلؤي لا يتوارثان ، وقال المخلاف في الميراث المؤلك في الميراث عليه إذا أسلما أو تحاكا الينا ونذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى الاختلاف فهايقران عليه إذا أسلما أوتحاكا الينا ونذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى

الباقية وما بقى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم الباقية وما بقى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم

﴿ إِذَا طَلَقُهَا فِي صَحْتُهُ أَوْ مَرْضُ غَيْرِ مَخْوِفٌ طَلَاقًا بِائنًا قَطْعُ التَّوِّارِثُ بَيْنَهُما ﴾

(إذا طلقها في صحته او مرض عير حوص حدم الله الله الله و رجعيا في انت بانقضاء عدمًا وجلة ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته في صحته طلاقا بائناً أو رجعيا في انت بانقضاء عدمًا لم يتوارنًا إجماعا لزوال الزوجية التي هي سبب الميراث وكذلك ان طلقها في مرض غير مخوف لان حكم الطلاق فيه حكم الطلاق في الصحة، فان طلقها في المرض المخوف فصح من مرضه ذلك ومات بعده لم ترثه في قول الجهور وروي عن النخمي والشعبي والثوري وزفر أنها ترثه لانه طلاق في مرض مخوف قصد به الفرار من الميراث فلم عنعه كما لو لم يصح

ولنا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت فلم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هـذا المرض حـكم الصحة في العطايا والعناق والاقرار فـكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار في الصحة

( مسئلة ) ( وان كان الطلاق رجبيا لم يقطعه ماداءت في العدة )

سواء كان في المرض أو الصحة بنير خلاف نعلمه روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مستود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولاشهود ولا صداق جديد (فصل) فأما القرابة فيرثون بجميعها إذا أمكن ذلك نص عليه أحمد وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحبح عنه و به قال النخمي والثوري وقتادة وابن أبي ليلي وأوحنيفة وأصحابه وبحبي بن آدم واسحاق وداود والشافعي رضي الله عنهم في أحد قوله واختاره ابن اللبان وعن زيد أنه ورئه باقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال ، وبه قال الحسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد وعو الصحيح عن الشاذي، وعن عمر بن عبدالعزيز ومكحول والشعبي الفولان جيما، واحتجوا بأنهما قرابة ان لا يه رث بهما في الاسلام فلا يورث بهماني غيره كالوأسقط تـ احـ اهم الاخرى ولنا أن الله تمالى فرض الام الثلث و للاخت النصف فاذا كانت إلام أختا وجب إعطاؤها ما فرض الله لها في الآيتين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منهم منفردة لاتحجب احداها الاخرى ولاترجح ما فترشهما مجتمعين كزوج هو ان عم أوابن عم هو أخ من أموكذوي الارحام المداين بقرابتين عوقيا- بم فاسدلان القرابتين في الاصل تسقط احداهم االاخرى إذا كانا في شخصين فكذلك إذا كاناني شخص و قولم ملا ورث مه ماني الاسلام منوع فانه اذاو جد ذلك من وط شبهة في الاسلام

﴿ مسئلة ﴾ ( وأن طلقها في مرض الموت الخوف طلاقالا يتهم فيه بأن سأ لنه الطلاق او علق طلاقها على فعل لهامنه بد ففعلته أو ملنه على شرط في الصحة فوجد في المرض ارطلق من لايرث كالامة والذمية فعتقت وأسلمت فهو كطلاق الصحيح في أصح الروايتين )

أذا سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القاضي فيه روايتان ( إحداهما ) لاترثه لانه ليس بفار (والثانية) رأنه لانه طانها في مرضه وهو قول مالك ، وكذلك الحديم اذا خالمها أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أوعلى فعل من جهتها لها منه بد فنعلته أو خيرها فاختارت نفسها ، والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لانه لافرار منه وهذا قول أي حنية والشانعي نان لم تعدلم بتعليق طلاقها ففعات ما علق عليه ورثنه لانها معذورة فيه ، ولو سألته طلة فطلقها ثلاثا ورثته لأنه أبانها عالم تطلبه منه قان علق طلاقها على شرط في الصحة فوجد في المرض كقدوم زيد ومجي، زيد وصلاتُها الفرض بانت ولم ترثه وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث ومو قول ماك لان الطلاق وتم في المرض والاول أصح

﴿ مُسَلَّةً ﴾ ﴿ فَانَ طَلَقَ الزُّوجِ الْمُسلِّمُ الرَّاتَهُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ فِي المَرْضَ طَلَاقًا بِأَنَّا ثُمَّ أَسَلَّمَتَ اللَّهُ مِينًا وعتقت الامة ثم مات في عدتهما لم يرثاء لانه لم يكن عند الطلاق قاراً )

وفيه رواية أخرى أنها نرث لانه طلاق في مرض الموت فورثته كفيرها هكذا ذكره شيخنا في الكتاب المشروح ولم يذكر في المغنى والكافي هذه الرواية الاخيرة

( فصل ) فان قال لهما أنما طالقتان غداً فعتقت الامة وأسلمت الذمية لم يرثاه لانه غير فار ﴿ مسئلة ﴾ ( وأن قال سبد الامة أنت حرة غداً فطلقها اليوم وهو يعلم بقول السيدورثيه ) لانه فار وإن لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار وبه قال ابو حنيفة والشافعي ولم أعلم فيه مخالفا ورث بهما ثم ان امتناع الارث بهما في الاسلام الهدم وجودهما ، ولو تصور وجودهما لورث بهما بدليل المقد ورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج أو أخ من أم

قال ابن اللبان: واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الجدة تكرن أختاً لاب ، فان ورثوها بكونها جدة لكون الابن بسقط اللخت دونها لزمهم توريها بكونها أختاً لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا نس الكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة الني لا نص الكتاب في فرضها، وهو مختلف فيه فمنهم من قال هوط عمة و ليس بفرض مستحق (۱) و يلزمهم ان الميت إذا خلف أمه وأم أم هي أخت ان لا يورثوها شيئا لان الجدودة محجوبة وهي أفوى القرابتين ، وان قالوا نورثها مع الام بكونها أختا نقضوا اعتبارهم بكونها أقوى القرابتين وجعلوا الاخوة تارة أقوى وتارة أضعف ، وإن قالوا أقوى القرابتين الاخرة لان ميراثها أوفر لزمهم في أم هي أخت جعل الاخوة أقوى من جهة الامومة، ويلزمهم في إسقاط ميرائها مم الابن والاخرى الابوين ما لزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام . فان قالوا توريثها بالفرابتين يفضي مع الله من بناهم إذا كانت أختا و الهيت أخت أخرى قلنا و ما المانع من هذا ? فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله ( فان كان له اخرة فلامه السدس ) عن غير تقييد بفيرها ثم هم قد حجبوها عن ميراث

(۱)في نسخة مسمى

( فصل ) إذا قال لامرأته في صحته إذا مرضت فأنت طالق فحكم حكم طلاق المربض سواه وان أفر في مرضه أنه كان طلقها في صحته ثلاثا لم يقبل اقراره عليها وكان حكمه حكم طلاقه في مرضه وبه قال مالك وابو حنيفة ويقبل عند الشافعي ولنا أنه أقر بما يبطل به حق غيره فلم يقبل كما لوأقر بمالها في مسئلة ) ( وان كان منهما بقصد حرمانها الميراث مثل أن طافها ابتداء أو علقه على فعل لا بد لها منه كالصلاة و نحوه هافنها أو قال اللامة اوذ، ية اذا أسلمت اوعتقت فأنت طالق أو علم أن سيد الامة قال لها أنت حرة غداً فطلقها اليوم ورثته مادا، من في العدة ولم يرشها )

وجملته أنه إذا طلقها في المرض المخوف طلاقا بائنا ثم مات من مرضه ذلك في عدتهاور ثنه ولم برئها ان ماتت برمى هذاعن على وعرو عيان ، وبه قال شريح وعروة والحسن والشعبى والنخبي والثوري وأبو حنينة في أعل العرق ومالك في أهل المدينة وابن أبي ليلى وهو قول الشانبي القديم ، وروي عن عبد الله بن الزير لا ترث بيتونة ويروى ذلك عن على وعد لرحن بن ، وف وهو قول الشانبي الجديد لانها بائن فلا ترث كالمائن في الصحة أو كالوكان الطلاق باختيارها ولان أسباب المهراث محصورة في رحم ونكاح وولا، وليس لها شيء من هذه الاسباب

ولما أن عبان رضي الله عنه ورث "ماضر المت الاصبغ الكابية من عبد الرحمن من عبف وكان طلقها في مرضه فبتها واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكر فركان اجماعا ولم يثبت عن علي وعدا لبرحمن خلاف هذا الم قد روى عروة أن عمر قال له بدالرحمن أن مت فلاً ورثمها منك قال قد عامت ذلك، وماروي عن أبن

الاخت بنفسها فقد دخلوا فيما أشكروه بل هو أعظم لانهم فروا من حجب التنقيص إلى حجب الاسقاط وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة وأسقطوا الفرض الادنى وخالفوا مدلول أربعة نصوص من كتاب الله تعالى لانهم أعطوا الام الثلث وانما فرض الله لها مم الاختين السدس (والثاني) ان الله تعالى انما فرض لكل واحدة من الاختين ثرنا فأعطوا إحداهما النصف كاملا (والثالث) ان الله تعالى فرض للاختين الدُلثين وهاتان أختان فلم يجعلوا لهما الثلثين (الرابع) ان مقتضى الآية أن يكون لكل واحدة من الاختيين الثلث وهذه أخت فلم يعطوها بكونها أختا شيئا ، وهذا كله معنى كلام ابن اللبان

( فصل ) والمائل التي تجتمع فيها قرابتان يصبح الارث بهماست (إحداهن ) إلذكور وهي عم هو أخ لام (وخمس) في الاناث وهي بنت هي أخت أد بنت ابن وأم هي أخت وأم أم هي أخت لاب وأمأب هي أخت لام، فمن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة وبنوة الابن. واختلفوا في الجدة اذا كانت أختا فينهم من قال الجدودة "قوى لانها جهة ولادة لانسقط بالولد عرمنهم من قال الاخوة أفوى لانها جهة وودة لانسقط بالولد عرمنهم من قال البدودة "قوى لانها جهة وودة لانسقط بالولد عرمنهم من قال الاخوة أفوى لانها أكثر ميراثا. قال إبن شريح وغيره هو الصحيدج، ومن ورث بأقرى

الزبير أن صح فهو مسبوق بالاجماع ولانه قصد تصداً قاء بداً في الميراث فعورض بنقيض قصده كالماتل انقاصد استعجال الميراث يعاقب محرمانه

( مسئلة ﴾ ( وان علق طلاقها على فعل لابد لها منه كالصلاة المسكتوبة والصيام الواجب ففعاته فحكه حكم طلاقه ابتداء ) في قول الجيم وكذلك لو علقه على كلابها لابويها ولاحدهما

﴿ مُسَلَّةً ﴾ ( وهل ترثه بعد العدة أو ترثه المطلقة قبل الدخول ? على روايتين )

المشهر عن أحمد رحمه لله أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تتزوج قال أبو بكر لا يختلف تول أبي عبدالله في المدخول بها أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تتزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميدوابن أبي لبلى وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة، وذكر عن أبي ابن كعب لماروى أبو سلمة بن عبدالرحن أن أباه طلق أمه وهو صريض فمات نورثنه بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من ميراثها وهذا المعنى لا يزول بالقضاء العدة، وفيه رواية أخرى أنها لا ترث بعد العدة وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشافعي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كا لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة فلم بجز كا لو تزوجت ، والمطلقة قبل الدخول في صرضه المحرف فيها روايتان كالني انقضت عدتها إذا كانت كل واحدة منهما لاعدة منهما لاعدة لما

﴿ مُسَالَةً ﴾ ﴿ وَانْ تَزْرَجَتُ فِي عَدْتُهَا لَمْ تَرَثُّهُ سُوا. كانت فِي الزَّوجِيةَ أَوْ بِانت مَن الزَّوجِ الثَّانِي

القرابتين لم يحجب الام باخوة نفسها إلاماحكاه سحنون عن مالك انه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالفرابتين حجبها بذلك ، ومنى كانت البنت أختا والميت رجل فهي أخت لام وان كان امرأة فهي أختلاب، وان قبل أم مي أخت لام أوام أم هي أخت لام أوام أب هي أختلاب فهو محال (مسائل) من ذلك مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتائم مات عنهما المما الثلثان لانهما ابنتان ولا ترث الكبرى بالزوجية شيئا في قولهم جميعا فان ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتاهي أخت لاب فلها النصف بالبنوة والباقي بالاخرة ، وان ماتت الصفرى قبل الكبرى فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالفرابتين ، ومن ورث بأقوى القرابتين لم يورثها بالاخوة شيئافي المسئلتين

وقال ابن شريح يحتمل قول الشانعي رضي الله عنه توريثها بالفرابتين في المسئلتين لانه لم يمنم توريث الشخص بفرض وتعصيب لنوريشه ابن الهم اذا كان زوجا أو أخا لام وأعما هنم الارث بنرضين ، فان كان الحجومي أولدها بنتين ثم مات ومانت الكبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم تمت الكبرى بل ماتت احدى الصغير تبن فقد تركت أختا لابه بن وأما هي أخت لاب

هذا قول أكثر أهل العلم ، رقال مالك في أهل المدينة ترثه لماذ كرنا المرواية الاولى في المسئلة قبلها ولانها شخص برث مع انتفاء الزوجية فورث معها كسائر الوارثين

وانيا أن هـ نمه وارثة من زوج فلا ترث زوجا سوا. كسائر الزوجات ولان التوريث في حكم النكاح فلا مجوز اجماء مع نكاح آخر كالعدة ولانهانعات بالخنيارهاماينافي نكاح الاول فأشبه مالوكان فسخ الدكاح من قبلها وهكذا لو ارتدت في عدتها ولم تسلم أو فعلت ماينافي نكاح الاول

( فصل ) اذا طلق امرأن ثلاثا قبل الدخول في المرض نقال أبر بكرفيها أربع روايات (احداون) لما الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها أبو بكر وهو قبل الحدن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت للمدخول بها افراره منه وهذا فاره وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكبل الصداق، قال شيخنا وينبغي أن تكون العدة عدة الوقاة لا با جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير المدخول بها ( الثانية ) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا تجب بفراره ( واثنائة ) لها الميراث و صف الصداق وعليها العدة رهذا قول ما الكفي رواية أبي عبيد عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكل الصداق لقول الله تعالى ( والرابع ) لا نرث من قبل أن تعسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فلا بجرز مخالفة فال أن تعسوهن وأد كثر أهل ولا عدة عليها ولما أحد اذهب الى العمل قال أحد قال جابر بن زيد والنخبي وأبي حنينة والشافعي وأكثر أهل العمل قال أحد اذهب الى قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه

فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أختا لاب وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثلث بالامومة ولا شي . لها بالاخوة ولا تنحجب بها و الاخت النصف فقد استوى الحم في القول الآخر لها الثلث بالامومة ولا شي . لها بالاخوة ولا تنحجب بنفسها وأختها فقد استوى الحم في الفرائم وان اختلف الموافعة في المدس والمحافظ المحوسي ابنا و بنتائم مات وما تت الصغرى به دوفقد خلفت أماهي أخت لاب وأخا لام وأب فلامها السدس والباقي للاخ ولا شي الام بالاخوة لان الاخ الابوين مجمعها وعلى القول الآخر اللام الثلث كاملاء وان تزوج المجوسي أمه فأولدها بنتائم مات الكبرى بعد وفقد خلفت بنتا هي بنت ابن فام الله الله الله بالامومة وعلى القول الآخر لها الدهف وإن ماتت الكبرى بعد وفقد تركت أما هي أم أب فلها الثاث بلامومة وعلى القول الآخر لها الدهف وإن ماتت الصغرى بعد وفقد تركت أما هي أم أب فلها الثاث بلامومة الكبرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فلها الثاث بلامومة الكبرى بعده فقد تركت أما هي القول الآخر ابنتها المنطف والبي الصغرى وإن ماتت الوسطى بعده فقد تركت أما و حلى القول الآخر ابنتها المصف والبي الصفرى وإن ماتت الوسطى بعده فقد تركت أما هي القول الآخر ابنتها المصف والبي الصفرى وإن ماتت الوسطى بعده فقد تركت أما في القول الآخر ابنتها المسف والبي الصف والمقي يينها و على القول الآخر وبنتها المداهى والمنت أختبها المصف والم في يينها و كرخرى جدتها فلا مها المداهما أمها و لاخرى جدتها فلا مها البي الصف وإن ماتت الصغى بعده غند خانت أختبها احداهما أمها و لاخرى جدتها فلا مها البي قاصبه وإن ماتت الصغى بعده غند خانت أختبها احداهما أمها و لاخرى جدتها فلا مها البي قاصبه وإن ماتت الصغى بعده غند خانت أختبها احداهما أمها و لاخرى جدتها فلا مها المها والمها والمنات الصفي المداهما أمها والاخرى جدتها فلا مها المها والمها المها والمها والمها والمائية المها والمنات الصفي المها والمنات الصفي المها والمنات الصفي القول الآخر المها والمنات الصفي المها والمنات الصفي المها والمنات المها والمها وال

(والنطاقته، هن مر قبل أن تما رهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف افرضتم وقال تعالى (يأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات تم طلقته وهن من قبل أن تمسوهن في السكم عليهن وعدة تعتدونها) ولانجوز مخالفة نص الكتاب بالرأي والتحكم، أما الميراث قانها ليست بزوجته ولامعتدة من نكاح أشبهت المطلقة في الصحة نان خلا بها وقال لم أطأ ها وصارقته فلم الميراث وعليه العدة الموقاة و يكمل لها الصداق لان الحلوة تكفي في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة

( فصل ) واو طنق المدخول بها طلاقا رجعياً ثم مرض في عدتها ومات بعد انقضائها لم ترثه لانه طلاق صحة فاز طلاقها واحده في صحته وأبانها في مرخه ثم مات بعد انقضاء عدتها فحكمها حكم مالرا بندأ طلاقها في مرضه لانه فرمن ميراثها وان طنقها واحدة في صحته وأخرى في مرضه ولم بينها حتى بانت با قضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميراثها ولم يؤثر في بينونها

( فصل ) واذاطنقها ثلاثا في مرضه غار تدت مأسلت عمات في عدتها ففيه وجهان ( أحدهما ) تر ثه وهو قول مالت لانها مطلف في حنياة والشافعي لانها مطلف في حنياة والشافعي لانها فملت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت، واوكان هوالمرتد ثم أسلم ومات ورثنه و به قال ابوحنيمة وأصحابه، وقال الشافعي لانر ثه

ولما أنها مطلقة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات زوجهافي عدتها أشبه مالولم تر ثد وار ارتد أحد الزوجين بعد الدخول ثم عاد الى الا الا الم قبل انقضاء العدة ورثه الآخر لان النكاح باق موان

السدس والباقي بينها وقد انحجبت الام بنفسها و بأمها عن السدس، وعلى القول الآخر من جمل الاخرة أتوى فللكبرى النصف والوسطى الثلث والباقي العصبة، ومن جمل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لاترث بالاخوة لكونها ضعيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالامومة، وإن ماتت الصغرى بمد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثلث بالقرابتين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعند ابن شريح ومن وافقه لها النصف وهو اختيار الخبري، مجوسي تزوج أمه فأولدها بنتا ثم تزوج بنته فأولدها بنتا ثم تزوج بنته فأولدها إبا ثم تزوج الابن جدته فأولدها بنتا ثم مات الحبوسي ثم ماتت أمه فقد خلفت بنتا هي بنت ابن وبنتا أخرى هي بنت ابن ابن وخلفت ابن ابنهو زوجها فلابنتها النثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة للكبرى أربعة والصفرى ثلاثة وللذكر سهان وعلى القول الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة للكبرى أربعة والصفرى ثلاثة وللذكر وحده فان ماتت بعده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيها وهي أختها من أمها فلها السدسان بالقرابتين ، وفي الثاني لها السدس باحداها

( فصل ) وإن وطي. مسلم بمض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها فولدت له واتفق مثل هذه لانسان فالحسكم فيها مثل هذا سوا.

انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث أحدهما الآخر، وأن قلنا إن الفرقة تتعجل عند اختلاف الدين لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر إذا كان ذلك في مرض موته لا نه تحصل به البينونة أشبه الطلاق وهو قول مالك وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدمها و رثها الزوج

(فصل) فان على طلاقها على فعل نفسه وفعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض أشبه مالو كان التعليق في المرض وإن قال في الصحة أنت طالق إن لم أضرب غلامي فلم بضربه حتى مات ورثنه ولا يرثها إن ماتت وإن مات الفلام والزوج مريض طاقت وكان كتعليقا على مجي، زيد على ماذ كرنا وكذلك إن قال إن لم اوفك مهرك فأنت طالق فان ادعى أنه وفاها مهرها فأنكر ته صدق الزوج في ثوريته منها لا ن الاصل بقاء النكاح ولم يصدق في براءته منه لا ن الاصل بقاؤه في ذمته ولو قال لها في الصحة أنت طالق إن لم الزوج عليك فكذلك نص عليه أحمد وهو قول الحسن ولو قذف المريض أمرأته ثم لاعنها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وإن ماتت لم برثها وإن قذفها في صحته ثم لاعنها في مرضه ثم مات في على المن عليه أحمد وهو قول الشافعي واللؤلؤي وذكر القاضي رواية اخرى أنها ترث وهو قول أبي يوسف وإن آئى منها ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت منه بالا بلاء لم ترثه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه على مايفسخ نـكاحها لم يقطع ميراتها (المغني والشرح الكبير) ( ٢٤ ) ( الجزء السابع ) ﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا غرق المتوارثان أو ماتا تحت هدم فجهل أولها موتاً ورث

بعضهم من بعض

وجالة ذلك أن المتوارثين اذا ما تا فجهل أولها مو تا فان أحمد قال أذهب الى قول عروع في وشريح وابر اهبم والشعبي يرث بعضهم من بعض بعني من نلاد ماله دون طارفه وهو ماور ثه من ميت معه و هذا قول من ذكره الامام أحمد وهو قول اين سن عبد الله المزني وعطاء والحسن و هميد الاعرج وعبد الله ابن عنبة وابن أبي ايلي والحسن بن صالح وشريك ويحبي بن آدم واسحاق حكي ذلك عن ابن مسعود قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجمل أهل البيت يموتون من آخر هم فكتب في ذلك إلى عمر رضى الله عنه فكتب عمر أن ورثوا بعضهم من بعض

وروي عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي رضي الله عنهم أنهــم لم يور ثوا بعضهم من بعض وجعلوا ما يكلواحد اللاحياء من ورثته ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهري والاوزاعي ومالك والشانمي رضي الله عنهم وأبو حنيفة وأصحابه ، ويروى ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بن سعد وحكيم بن عمير وعبد الرحمن بن عوف

إلا أن يكون له امرأة سواها اذا استكره الابن امرأة أبيه على مايفسخ نــكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثته ولم يرثها إن ماتت وهو قول أبي حنيفة وأصحابه فان طاوعته على ذلك لم ترث لا نبها مشاركة له فيما يفسخ نكاحها أشبه مالوخ العته وسوا. كان للميت بنون سوى هذا الابن أو لم يكن فان انتفت النهمة عنه بان لايكرن وارثا كالكافر والقاتل والرقيق أو كان ابنا من الرضاعة أوابن ابن محجوب بابن الميت أو بأبرين وابنتين أو كان الهيت امرأة اخرى تحوز ميراث لزوجات لم ترث لانتفاء المهمة ولو صار ابن الابن وارثا بعد ذلك لم ترث لانتفاء التهمة حال الوطء ولو كان وإرثا حين الوط. فعاد محجوباً عن الميراث ورثت لوجود التهمة حين الوط ولو كان للمريض امر أنان فاستكره أبنه إحداهما لم ثرث لانتفاء التهمة الحكون ميراثها لايرجم اليه وإن استكره الثانية بعدها ورثت الثانية لأنهمتهم فيحقها ولو استكرهها معاً دفعة واحدة ورثنا معاً وهذا كله قول أي حنيفة وأصحابه وأما الشافعي فلا برى فسخ النكاح بالوط. الحرام وكذا الحكم فيها اذا وطي، المريض من ينف يخ نكاحه بوطئها كأم ادرأنه فان امرأنه تبين منه وترثه اذا مات في مرضه وسوا طاوعته الموطوءة أولا لأن مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل بسقط به مير أنهافان كان زائل العقل حين الوطء لم ترث امرأته منه شيئًا لأنه ليس له قصد صحيح فلا يكون فاراً من ميرائها و كذلك لو وطيء بنت امرأته كرها لما وهوزائل المقل فانكان صبيا عانلا ورثت لان له قصداً صحيحاً وقال أبو حنيفة هو كالحجنو ن لأن قوله لاعبرة به والشافعي فيما اذا وطيءالصبي بنت امرأته وأمها قولان أحدهما لاينفسخ به نكاح امرأته لأنه لامحرم والثاني تبين امرأته الا ترثه ولا يرثها وفي القبلة والمباشرة دون

وروي عن احمد مايدل عليه فانه قال في أمرأة وابنها مانا فقال زوجها ماتت فورثناها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فورثنه ثم مانت فررثناها حلف كل واحد منها على إبطال دعوى صاحبه وكان ميراث الابن لأبيه وميراث المرأة لأخيها وزوجها نصفين فجعل ميراث كل واحد منهما للاحياء من ورثته فيحتمل أن بجعل هذا رواية عن أحمد في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن بكون هذا قوله فيا أذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان آخرهما موتا ويرث كل واحد منهامن الآخر اذا اتفق وراثهم على الجهل بكيفية موتهم لان معانداعي تتوجه اليمين على المعلى عليه فيحلف على إطال دعوى صاحبه ويتوفر الميراث له كافي سائر الحقرق بخلاف مااذا اتفقوا على الجهل فلا تتوجه يمين لان المين لايشرع في موضع اتفقوا على الجهل به واحتج من قال بعدم توريث بعضهم من بعض بما روى سعيد حدثنا اسها بيل بن عياش عن يحيى بن سعيد أن قالى الهامة وقالى صفين والحرة لم يورثوا بعضهم من بعض من بعض وورثوا بعضهم الاحياء

وقال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أم كلثوم بنت على توفيت هي وابنها زيد بن عمر قالنةت الصبحنان في الطريق نلم يدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثهولم يرشها وان الفرج روايتان إحداها تنشر الحرمة وهوقول أبي حنيفة وأصحاب لانهامباشرة تحرم في غير النكاح والملك أشبهت الوط، والثانية لا تنشره لانه ايس بسبب للبعضية فلا ينشر الحرمة كالنظرة والحلوة وخرج

أصحابا في النظر إلى الفرج والحلوة لشهرة وجها أنه ينشر الحرمة والصحبح المها لاتنشر

(مسئلة) (وإن فعات المرأة في مرض موتها ما يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها وذلك بان ترضع امرأة زوجها الصغيرة أو زوحها الصغير أو ارتدت قان زوجها يرشها ولا ترثه ومهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي لا يرشها

ولنا انها أحد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل

(فصل) وان اعتات فاختارت نفسها أو كان الزوج عنينا فاجل سنة الم يصبها حتى مرضت في آخر الحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولهم أجمين ذكره ابن اللبان في كتابه وذكر القاضي في المتتنة اذا اختارت نفسها في مرضها لم يرثها لا أن فسخ النكاح في هذين الموضمين لدفع الضرر لا لا فراو من الميراث وإن قبلت ابن زوجها بالشهوة خرج فيه وجهان أحدهما ينفسخ المنكاح به وهو قول كانت مريضة ومانت في عدتها وهذا قول ابي حنياة وأصحابه والثاني لا ينفسح النكاح به وهو قول الشانعي ولو أن رجلا زوج ابنة أخيه صفيرة ثم بلغت ففسخت النكاح في مرضها لم يرثها الزوج بغيو خلاف علمناه لان النكاح من أصله فاسد في صحيح المذهب وهو قول الشافعي وروي عن أحدما يدل على صحته ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه لا نالفسخ لازالة الضرر لا من أجل الفرار كا و فسخت المعتنة نكاحها

(مسئلة) (وإنخاف زوجات ذكاح بعضهن قاسد أقرع بينهن فمن أصابتها القرعة فلاميراث لها)

أهل صغير وأهل الحرة لم يتوارثوا ولان شرط النوريث حياة الوارث بعد موت الموروث وهو غير معلوم ولا يشبت النوريث معالشك في شرطه ، ولانه لم تعلم حياته حين موت موروته فلم يرثه كالحل اذا وضعته مينا ، ولان الاصل عدم النوريث فلا نثبته بالشك ولان توريث كل واحد مهما خطأ يقينا لانه لايخلو من أن يكون موتهما مما أو سبق أحدهما به وثوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا مخالف للاجماع فكيف يعمل به ؟

فان قبل فني قطم الترريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيةن لانه بحتمل موتهما جميعا فلا يكون فيهما مسبوق عرقد احتج بعض أصحابنا بما روى اياسبن عبدالله المزني أن النبي وَلَيْكُلِنَّةُ مثل عن قوم وقع عليهم بيت فقال لا يرث بعضهم بعضا 4 والصحيح أن هذا أنما هو عن أياس نفسه وأنه هو المستول وليس براديه عن النبي وَلَيْكُلِنَّةُ عَلَمَا رواه سعيد في سننه وحكاه الامام أحد عنه ؛ وقال أبو ثور وابن شريح وطائفة من البصريين : يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الامرأو بصطلحوا . وقال الخبري هذا هو الجكم فيا أذاعلم موت أحدهما قبل صاحبه ولم يذكر فيه خلافا

قد ذكرنا أن النكاح الفاسد لا يُرب به التوارث بين الزوجين لا نه ليس بنكاح شرعي فاذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فقد روي عن أحمد ما يدل على أنه يقرع بينها في الميراث اذا مات عنها ذكره أبوبكر فمن خرجت لها القرعة فلا ميراث لها وكذلك لو طلق واحدة من نسائه وانسيها لا نه اشتبه المستحق بغيره فوجب المصير الى القرعة كا لو اعتق في مرضه عبيداً فام يخرج من الثاث إلا أحدهم يروى ذلك عن على رضي الله عنه وقد ذكرنا ذلك في اقبل هذا الباب والاختلاف فيه والتفريع عليه (مسئلة ) (إذا طلق أربع نسوة في مرضه فانقضت عدمهن ثم تزوج أربعها سواهن فالميراث

الزوجات وعنه أنه بين الثمان)

وجماة ذلك أن المريض اذا طلق امرأنه ثم نكح اخرى ثم مات لم يخل من حالين احدهما أن بموت في عدة المطلقة فترثاه جميعا وهذا قول أبي حنيفة وأهل العراق واحد قولي الشافعي والقول الآخر لا نرث المبتوتة فيكون الميراث كله الثانية وقال مالك الميراث كله المطلقة لا ننكاح المريض عنده غير صحيح وذكره بعض أصحابنا وجها في المذهب لائما ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهو جميع الميراث فكذلك بعده وليس هذا صحيحاً فانها أنما ترث ماكانت ترث لولم يطلقها ولو تزوج عليها ولم يطلقها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طلقها فعلى هذا او تزوج ثلاثا في مرضه فليس للمطالقه الاربع ميراث لزوجات ولكل واحدة من الزوجات وبعه

(الحال الثاني) أن يموت بعد انقضاء عدة المطافة فيكون الميراث كله للزوجات في إحدى الروايتين وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وفي الرواية الاخرى الميراث للاربع كما لومات في عدة المطلقة

﴿ ومن مسائل ذلك ﴾ أخوان غرقا أحدهما مولى زبد والآخر مولى عمرو: من ورث كل واحد منهما من صاحبه جعل ميراث كل واحد منهما لمولى أخيه ومن لم يورث أحدهما من صاحبه جعل ميراث كل واحد منهما لمولاه . ومن قال بالوقف وقف مالهما فان ادعى كل واحد من الموليين ان مولاه آخرهما موتا حلف كل واحد منهما على ابطال دعوى صاحبه وأخذ مال مولاه على سئة الحرق وإن كانت لها أخت فلها الثاثان من مال كل واحد منهما على القول الاول والنصف على القول الثاني وان خلف كل واحد منهما بنتا وزوجة فن لم يورث بعضهم من بعض صححها من ثمانية لامرأة الثمن ولا بنته النصف والباقي أولاه عومن ورثهم جعل الباقي لأخيه عمقسمه بين ورثة أخيه على ثمانية لامرأة في الثمانية الاولى فصحت من أربهة لامرأته ثمانية ولا بنته اثنان وثلاثون ولامرأة أخيه عن الباقي ثلاثة ولا بنته اثنان وثلاثون ولامرأة أخيه عن الباقي ثلاثة ولا بنته النان من ثلاثة عشر لامرأة الاخت على الاخت ثلاثة وللام أربعة يمير اشها من الاخرائنان بمرائها الاخت وقامم سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها المهم بين أمه وامرأته من الاخت وقامم سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها مله وامرأته من الاخت وقامم سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة ناخيها من الاخت وقامم سهم وميراث الاخت، بين زوجها وأمهاو أخيها على سنة الماثية على سنة الماثورة الماثورة

وعند مالك الميراث كله المطلقة فان كان له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح أخرى في عدة المطلقة أو طلق أمرأة واحدة ونكح أختها في عدتها ومات في عدتها فالنكاح باطلوالميراث ببن المطلقة وباقي الزوجات الاوائل وهذا قول أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي النكاح صحيح والميراث المجديدة مع باقي المنكوحات دون المطلقة وبجيء على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث بين المطاقة وباقي الزوجات كقول الجهورولاشي، للمنكوحة (والثاني) أن يكون ببنهن على خسة لكلواحدة خسة فان مات بعد انقضاء عدة المطلقة ففي ميراتها روابتان أحديها لاميراث لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العراق والثانية ترث معهن ولا شي، للمنكوحة وعند الشافعي الميراث للمنكوحات ولا شي، للمطلقة فان تزوج الخامسة بعد انقضاء عدة المطلقة صح نكاحها وهل ترث المطلقة ثان يرث عمان نسوة وأن ترثه أختان فيكون مسلم يرثه ثمان أو اختان وتوريث المطلقات بعد في العدة أن يرث ثمان أو حرمان الزوجات المنصوص على ميراثهن فيكون منسكراً له غير قائل به فعلى هذا بكون الميراث الروجات دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان

(أحدها) يكون الميراث بين الحمس ، و (الثاني) يكون للمطلقة والمنكوحات الأوائل دون الجديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن بالطلاق فكذلك يمنع من تنقيصهن منه .

قال شيحنا وكلا الوجهين بعيد ، أما أحدهما فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا تجوز خالفته بغير نص ولا إجماع ولا فياس على صورة مخصوصة من النص في معناه ، وأما الاخر

وحمه على اثني عشر تضربها في الاولى تكن من اثنين وسبعين والضرد في هذا القول على من برث من أحد الميتين دون لآخر وينتفع به من برث منهما ، ثلاثة اخوة من أبوين غرقوا ولهم أم أوعصبة فقدر موت أحدهم أولا فلامه السدس والباقي لاخويه فتصبح من اثني عشر لكل راحد من أخويه خمسة بين أمه وعصبته على ثلاثة فنضربها في الاولى تكن سنة وثلاثين للام من مبراث الاول السدس سنة ويما ورثه كل واحد من الاخوين خمسة فصارلها ستة عشر والباقي للعصبة ولهامن ميراث كل واحد من الاخوين شل ذلك . ذكر هذه المدينة أبو بكر: ثلاثة اخوة مفترقين غرقوا وخلف كل واحد منهم أخته لابويه فقدر موت لاخيمن الابوين أولا عن أخته من أبويه وأخويه من أبيه وأخويه من أمه فصحت لابويه فقدر موت لاخيم من أمه مناهه على أربعة وأصاب الاخ من الاب منها اثنين بين أخيه من أبوه وأحته من أبه ويا وأخته من امه على أربعة وأصاب الاخ تكن اثنين وسبعين ثم قدر موت الاخ من الام عن أخت لا بوين وأخ وأخت لام في الاولى تكن خمسة رعشر بن ثم قدر موت الاخ من الاب عن أخت لا بيه في من اللاب عن أخت لا بيه فهي من سنة ثم مات لاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخ وأخت لا بيه فهي من سنة ثم مات لاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخ وأخت لا بيه فهي من سنة ثم مات لاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخ وأخت لا بيه فهي من سنة ثم مات لاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة

فلا أن الله لم يبيح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا يجوز أن يجتمعن في ميراثه بالزوجية وعلى هذا لو طلق أربعاً في مرضه والقضت عدمن ونكج أربعاً سواهن ثم مات من مرضه فعلى القول الأول وهو الختار يرثه المنكوحات خاصة ، وعلى الثاني يكون فيه وجهان . (أحدهما): أنه بين الثماني و (الثاني) . أن الميراث كله الهطلقات ، وهو قول مالك لان نكاح المتجددات غير صحيح عنده، وإن صح من مرضه ثم تزوج أربعاً في صحته ثم مات فالميراث لهن في قول الجمهور ولا شيء للمطلقات الا في قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تزوجت المطلقات لم يرثن إلا في قول مالك ومن وافقه .

( فصل ) ولو طلق أربها بعد دخوله بهن في مرضه وقال قد أخبر نني بانقضاء عديهن وكذبنه فله أن ينكح أربها سواهن إذا كان ذلك في مدة يمكن انقضاء العدة فيها ولا يقبل قوله عليهن في حرمان الميراث . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤ لؤي إذا كان بعد أربعة أشهر وقال زفر لا يجوز له النبزويج أيضا ، والاول اصح لان هذا الحكم فيا بينه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا إن زوج أربعاً في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات إلا أن يمتن قبله فيكون الميراث المنكوحات وإن مات منهن واحدة ومن المنكوحات العدة فالميراث للمنكوحات أيضاً ، وإن مات منهن ثلاث فالميراث للباقية ، وإن مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات وأثنان ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات واثنان ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان ومن المنكوحات اثنتان ومن المناه واحدة ومن المنكوحات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو مات من المطلقات اثنتان ومن المناه اثنتان ومن المناه واحدة ومن المنكوحات اثنتان أو مات من المطلقات واحدة ومن المنكوحات اثلاثة أو من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو

تضربها في الأولى تكن ثلاثين قان خلف بنتا وأخوين الم يقتسموا التركة حتى غرق الاخوان رخلف أحدهما امرأة و بنتا وعما وخلف الآخر ابنين و بنتين الاولى من أربعة مات أحدهم عن سهم ومسئنه من عمانية لاخيه منها ثلاثة بين اولاده على سنة رجعوا الى اثنين تضربها في عمانية تكن سنة عشر عوفريضة الاخرى ثكن عمانية وأربعبن عم في أربعة الاخرى ثكن عمانية وأربعبن عم في أربعة تكن مائة واثرين وتسعين البنت نصفها ولاولاد الاخ عن ابهم ربها وعن عمهم عمانية عشر صاد لهمستة وستون ولامرأة الاخرسة وابنته أربعة وعشرون

(فصل) وإن علم خروج روحها مما في حال واحدة لم يرث أحدهما صاحبه وورث كل واحد الاحيا، من ورثه لان توريثه مشروط بحياته بعده وقد علم انفا، ذلك وان علم أن احدها مات قبل صاحبه بعينه ثم أشكل أعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الامر، أو يصطلحوا قال الفاضي وقياس المذهب أن يقسم على سبيل ميراث الغرقي الذين جهل حالهم وان ادعى ورثة كل ميت أنه أخرهما موتا فهي مسئلة الحرقي رصي الله عنه وقد نص فيها الامام أحمد رحمة الله عليه أن ورثة كل ميت محلفون ومختصمون بميرائه فيحتمل أن يقاس على هذه الصورة سائر الصور فيتخرج في

من المطلقات ثلاث ومن المنكوحات واحدة فالمهراث بين البواقي من المطلقات والمنكوحات مماً لانه لو استاً نف العقد على الباقيات من الجميع جاز وكان صحيحاً فان تزوج المنكوحات في أربع عقود فات من المطلقات واحدة ورث مكانها الاولى من المنكوحات وإن مات اثنتان ورثت الاولى والثانية والثانية والثائية والمائلة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤ أؤي فأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى يصدقه المطلقات ، وأما الشافعي فيباح عنده التزويج في عدة المطلقات فعلى قوله إذا طبق أربعاً ونكح أربعاً في عقد أو عقود ثم مات من مرضه فالميراث الهنسكوحات وعلى قوله القسديم يخرج فيه وجهان : (احدهما) ان الميراث بين النمان . وعلى الثاني هو للمطلقات خاصة ، وإن مات بعض المطلقات أو انقضت عدتهن فللمنكوحات ميراث الميتات وإن مات واحدة فلميز وجات ربع ميراث النساء وإن مات اثنتان فللزوجات نصف الميراث ، وإن مات ثلاث فلهن الملائمة أرباعه إن كان الحكومان في عقد واحد وان كان في عقود متفرقة فإذا ماتت من المطلقات واحدة فيراثها اللأولى من المنكوحات ، وميراث الثائية وميراث الثائلة وميراث الثائلة وميراث الثائلة وميراث الثائلة وميراث الثائلة وميراث الثائلة وميراث التعقود متفرقة فإذا ماتت من المطلقات واحدة فيراثها اللأولى من المنكوحات ، وميراث الثائية وميراث الثائلة وميراث الملقات واحدة فيراثية المرابع ميراث المنائلة وميراث المائلة المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة المنائلة وميراث المنائلة المنائلة

( فصل ) إدا قال الرجل لنسائه إحدا كن طالق يعني واحدة بعينها طلقت وحدها ويرجم إلى تعيينه و بؤخذ بنفقهن كامن إلى أن يعين ، وإن كان الطلاق بائناً منع منهن إلى أن يعين فان قال أردت هذه طلقت وحدها وإن قال لم أرد هؤلاء الثلاث طلقت الرابعة فان عاد فقال أخطأت إعما أردت هذه طلقت الاخرى ، وإن متن ، أو احداهن ، قبل أن ببين رجع إلى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه

الجيم روايتان و محتمل أن مختص هذا الحكم بهذه الصورة دون غيرها لان هذه الصورفيها مدعومنكر والعين على من أنكر بخلاف بقية الصور والله اعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن لم يرث لم يحجب )

بعني من لم يرث لمعنى فيه كالمحالف في الدين والرقيق والقاتل فهذا لا محجب غيره في قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين إلا ابن مسعود ومن وافقه فانهم بحجبون الام والزوجين بالولدالكافر والقاتل والرقيق و محجبون الام بالاخوة الذين هم كذلك ، وبه قال أبر ثور وداود وتابعه الحسن في الفاتل دون غيره والعلهم تمسكوا بعموم قوله تعالى ( فان كان لهن ولد فلكم الربع مماتركن \_ وإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما ترك إنكان له ولد ) وهؤلاء أولاد واخوة وعدم ارثهم لا يمنع حجبهم كالاخوة مم الا يوين محجبون الام ولا يرثون

ولنا أنه ولد لا يحجب الاخوة من الام ولا يججب ولده ولا الاب الى السدس فلم يحجب غيرهم

ميرائها وأحلفناه لورنة من لم يعينها ، وهذا قول الشافعي وإن لم يعين بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالقرعة وكذلك إن طلق واحدة من نسائه بعينها وأنسيها فماتت أخرجت بالقرعة فمن تقع علها القرعة فلا ميراث لها .

روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول أبي ثور ، وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال إن لي ثلاث نسوة و إني طلقت إحداهن فبتت طلاقها فقال ابن عباس إن كنت نويت واحدة بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق و إن لم تـكن واحدة بعينها طلق أينهن شئت.

وقال الشافعي وأهل العراق برجع الى تعيينه في المسائل كلها فان وطيء احداهن كان تعييناً لها بالنكاح في قول أهل العراق وبعض أصحاب الشافعي ، وقال الشافعي لا يكون تعييناً فان مات قبل أن تتبين فالميراث بينهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي يوقف ميراثهن وان كان الطلاق قبل الدخول دفع الى كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي من مهورهن ، وقال داود يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث بينهن وان متن قبله طلقت الاخيرة في قول أهل العراق وقال الشافعي برجع إلى تعيينه على ماذكرنا :

ولنا قول عمر رضي الله عنه ولا يعارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يعترف لعلي بتقديم قوله فانه قال إذا ثبت لنا عن علي قول أم نعده إلى غيره وقال ماعلمي إلى علم علي إلا كالقرارة الى المتعنخر ولانه إزالة ملك عن الآدمي فتستعمل فيه الفرعة عند الاشتباه كالعتق وقد ثبت هذا في العتق بخبر عمر ان بن حصين ولان الحقوق تساوت على وجه تعذر تعيين المستحق فيه من غير قرعة فينبني أن تستعمل

كالميت ولانه لا يؤثر في حجب غير الام والزوجين الم يؤثر في حجبهم كالميت والآية أريد بهما ولد من أهل الميراث بدليل أنه لما قال ( يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين) أرادبه الوارث ولم يدخل هذا فيهم ولما قال ( إن امرؤ دلك ايس له ولد وله أخت ) لم يدخل هذا فيهم ، وأما الاخوة مع الاب فهم من أهل الميراث بدليل أنه لولا الاب لورثوا وأنما قدم عليهم غيرهم ومنعوا مع أهليتهم لان غيرهم أولى منهم فأمتناع ارشهم لمانع لا لانتفاء المقتضي

( فصل ) فأما من لابرت لحجب غيره له فانه يحجب وإن لم يرث ، كالاخوة يحجبون الام وهم محجوبون بالاب لانعدم ارثهم لم يكن لمعنى فيهم ولالانتفاء أهليتهم بل لتقديم غيرهم عليهم والمعسنى الذي حجبوا به في حال ارثهم موجود مع حجبهم عن الميراث بخلاف مسئلتنا. فعلى هذا أذا اجتمعاً بوان وأخوان أو أختان فللام السدس والباقي للاب ويحجب الاخوان الام عن السدس ولا يرثون شيئا ، ولو مات رجل وخلف أباه وأم أبيه وأم أم أمه لحجب الاب أمه عن الميراث وحجبت أمه أم الاب على قول من بحجب الجدة بابنها والبعدى من الجدات بمن هي أقرب منها ويكون المال جميعه للاب

فيه القرعة كالسفر والقسمة بين النساء ،فاما قسم الميراث بين الجميع ففيه دفع إلى احداهن مالا تستحقه وتنقيص بعضهن حقاً يقينا والوقف إلى غير غاية تضييع لحقوقهن وحرمان الجميع منع الحق عن صاحبه يقيناً .

( فصل ) ولوكان له امرأتان فطلق إحداها ثم ماتت احداها ثم مان أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يرشها ان كانت المينة ولم تربه ان كانت الاخرى، وفي قول أهل العراق يرث الاولى ولا تربه الاخرى، وللشافعي قولان أحدهما يرجع إلى تعيين الوارث فان قال طلق المينة لم يرشها، ورثته الحية وان قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث المينة ولم تورث الحية ، والقول الناني يوقف من مال المينة ميراث الزوج ومن مال الزوج أميراث الحية ، وان كان له امرأتان قد دخل باحداهما دون الاخرى فطلق احداهما لا بعينها فمن خرجت لها القرعة فاما حكم الطلاق وللاخرى ربعه حكم الزوجية . وقال أهل العراق للمدخول بها ثلاثة أرباع الميراث إن مات في عدما وللاخرى ربعه لان للمدخول بها نصفه بيقين والنصف الآخر يتداعيانه في كون بينها وفي قول الشافعي النصف للدخول بها والباقي موقوف .

و إن كانتا مدخولاً بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم ماث في عدّما لم يقبل قوله لان الاقرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي بوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميرات للاخرى ، وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان المريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف الميراث وللاثنتين نصفه ، وعند الشافعي بوقف نصفه.

(نصل) في ميرات الحل اذا مات الانسان عن حمل ير ثه وقف الامر حتى يتبين فان طالب الورثة بالقسمة لم يمطوا كل المال بفير خلاف إلا ساحكي عن دارد ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة ولكن يدفع إلى من لاينقصه الحل كل ميراثه وإلى من ينقصه قل مايصيه ولا يدفع إلى من يسقطه شيء عناما من يشارك فأكثر أحل العلم قالوا يونف الحدث شيء ويدفع إلى شركائه البرقين بمذا قال أبوحتيفة وأصحابه والليث وشريك ويحبي بن آدم وهو رواية الربيع عن الشانبي ، والمشهور عنه أنه لا يدفع إلى شركائه شيء لان الحل لاحد له ولا أهلم كم ينرك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رحل من أهل ليمينورد عاملها للعلم وكاز من أهل الدين والفضل أن امرأة ولدت باليمن شيئا كالكرش فظن أن لارلد فيه فألفي على قارعة العاريق فلما طاهت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج عنه مبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خنقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم قصر قال وصارعتي أحدهم فصر عني فكنت أعير به فيقال صرعك سبع رجل

وقد أخبر في من أثق به سُمة : ان مسترنه أو سنة تمع عن ضرير بدمشق أنه قال ولدت امرأني في هذه الايام سبَّة في بطن واحد ذكوراً وانا، وكان بدمشق أم ولد لرمض سَّبرائها وتزوجت بعده -

( فصل ) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم نكح خامسة بعد انقضاء عدما ثم مات ولم بين فدخامسة ربع الميراث والمهر ويقرع بين الاربع ، وقال أهل العراق لهن كلائة أدباع الميراث بينهن، وإن كن غير مدخول بهن نابهن كلائة ، مهور و فصف عوفي قول الشاف ي ونف كلائة أرباع الميراث و مهرو فصف بين الاربع فان جاءت واحدة تطاب ميرائها لم تعطشيناً ، وإن طلبه انتناز دفع اليهمار بع الميراث وإن طلبه المناز دفع اليهمار بع دفع اليهن عولوقال بعد نكاح الخامسة احدا كن طالق فعلى قولهم الخامسة ربع الميراث لانها لاربع دفع اليهن واقع بين الاربع كالاولى واخامسة سبعة أنمان مهر لان الطلاق نقضها و ثانا معها نصف مهر ويتى الاربع كلار و وثن بينهن في قول أهل العراق ، فان توج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث و مهر كامل والخامسة ربع ما بقي وسبعة أنمان مهر و للاربع من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويتى الاربع مفسوما على أربعة وسنين، فان قال بعد ذلك احداكن من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويتى الاربع مهران وسبعة وعشرون جزءا من مهر و عند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويتى الاربع مهران وسبعة وعشرون جزءا من مهر وعند الشافعي وقصف بين الست وربع آخر بين الحس وباقيه بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست وضف بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست ويته بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست

(فصل) في الاشتراك في الطهر إذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من مثله فأتت بولد يمكن أن يكون منهما كأن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته م

من كان يقرأ على وكانت تلد ثلاثة في كل بعان ، وقال غيره هذا نادر ولا بعول عليه فلا يجوز منع المبراث من أجله كالولم يظهر بالمرأة على ، واختلف القائلون بالرقف فيما يرقف فروي عن أحمد أنه يوقف نصيب ذكرين انكان ميرائهما أكثر أو ابنتين إن كان نصيبهما أكثر وهذا قول محدين الحسن والثواؤي وقال شريك يوقف نصيب أر مة فاني وأيت بني امها يل أربحة ولدوا في بطن واحد محمد وعروعلي قال يحبي بن آدم واظن الرابع امها عيل وروى ابن المبارك هذا قول عن ابي حنيفة ورواه الربيع عن الشانمي رضى الله عنه وقال الليث وأبو يوسف بوتف نصيب غلام و بؤخذ ضمين من الورثة

واننا ان ولادة التوأمين كثير معناد ذلا بجوز قسم نصيبهما كالواحد ومازاد عليهما نادر فلم بوقف له شيء كالحامس والسادس ومتى ولدت المرأة من يرث الموقر ف كله أخذه وان بقى منه شيء ردإلى أهله وان أعرز شيبا رجم على من هو فى يده

﴿ مَمَا ثُلُ ﴾ من ذلك أمرأة حامل وبنت المرأة النمن والبنت خمي البقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أبي يوسف ثنه بضمين ولا يدنع البها شيء في المشهور عن الشانعي رضي الله عنه وان كان مكان البنت ابن دنع اليه ثلث البقي أو خمسه أو نصفه على اختلاف الاقوال ومتى زادت الفروض

يبيعها قبل أن يستبربها فيطؤها المشتري قبل استبرائها، أو يطؤها رجلان بشبهة ، أويطلق رجل امرأته فيتزوجها رجل في عدتها ويطؤها ، أويطأ إنسان جارية آخر أو امرأته بشبهة في الطهر الذي وطئها سيدها أو زوجها فيه ثم تأتي بولد يمكن أن يكون منهما فانه يرى القافة معهما وهذا قول عطاء ومالك والليث والاوزاعي والشافعي ، فان ألحمته باحدهما لحق به و إن نفته عن أحدهما لحق الآخر ، وسواء ادعيا. أو لم يدعياه أو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر ، وإن ألحقته القافة بهما لحق بهما وكان ابنهماوهذا قول الاوزاعي والنوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب مالك عنه وعن مالكلا يرىولد الحرة للقافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطيء بشبهة ، وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد وإن ألحقته القافة بأكثر من واحدكان يمنز لة ما لم يوجد قافة، ومتى لم يوجد قافة أو أشكل عليها أو اختلف القائفان في نسبه فقال أو بكر يضيع نسبه ولا حكم لاختياره ويبقى على الجهالة أبداً وهو قول مالك وقال ابن حامد يترك حتى يبلغ فينتسب إلى أحدهما وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم يترك حتى يميز وذلك لسبع أو عان فينتسب إلى أحدهما ونفقته عليهما إلى أن ينتسب إلى أحدهما فيرجع الآخرعليه بما أَنْفَقَ ،وإذا أدعى اللقيط اثنان أري القافة معهما وإن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة وله ولد أري ولده القافة مع المدعين ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما، فإن ادعاء أكثر من اننين فألحقته القافة بهم لحق و ص أحمد على أنه يلحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه يلحق بهم وإن كثروا وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وروي عن أبي ثور وأبي يوسف وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين ورويأ يضاَّعن أبي يوسف

على ثلت المال فيراث الاناث اكثر فاذا خلف أبوين واصرأة حاملا فللمرأة ثلاثة من سبعة وعشرين والابوين عمانية منها ويوقف ستة عشره ويستوى ههنا قول من وقف نصيب أربعة وقال أبو يوسف تعطى المرأة عنا كاملا والابوان ثنثا كاملا ويؤخذ منهم ضمين، فان كان معهم بنت دفع البها ثلاثة عشر من مائة وعشرين وفي قول أبي يوسف ثلاثة عشر من اثنين وسبعين ويؤخذ من الكل ضمناه من البنت لاحمال أن يولد أكثر من وأحد ومن الباقين لاحمال أن تعول المسئلة، وعلى قولنا يوافق بين سبعة رعشرين ومائة وعشرين بالاثلاث وتضرب ثلث احدامها في جميع الاخرى تكن الفا وعمانين وتعطى البنت ثلاثة عشر في تسعة تكن مائة وسبعة عشر وللابوين والمرأة أحد عشر في اربعين وما بقي فه موقوف. زوج وأم حامل من الاب المسئلة من عانية للزوج ثلاثة والمحالات المسئلة من عانية للزوج تلاثة والما الموبئ وتقف ثلاثة وأخذ منها ضمينا هكذا حكى الخبري عنه، فان كان في المسئلة من يسقط بولد الابوبئ كعصبة او احد من ولد الاب لم يعط شيئا، ولو كان في هذه المسئلة جد فلازوج الثلث وللام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف والام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة المن في هذه المسئلة جد فالمنوب والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة المن في المسئلة على المدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة المن في هذه المسئلة على المدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة المن والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة المنابع والما السدس والباقي موقوف، وقال أبو على المنابع والما السدس والباقي موقوف، وقال أبو على المنابع والما السدس والباقي موقوف وقال أبو على المنابع والمرابع المنابع والما السدس والباقي والمرابع المنابع والمابع والمابع والمرابع والمرابع والمرابع والمابع والمابع والمرابع والمرابع والمابع والمابع والمابع والمرابع والمرا

وقال أبو حنيفة وأصحابه وشريك ويحيى بن آدم لا حكم للقافة بل إذا سبق أحدهما بالدعوى فهو ابنه فان ادعياه معاً فهو ابنهما وكذلك إن كثر الواطئون وادعوه معا فانه يكون لهم جميعاً وروي أيضاً عن على رضي الله عنه أنه قضى في ذلك بالقرعة مع اليمين وبه قال ابن أبى ليلى واسحاق وعن أحمد نحوه إذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه الدسائل مشروحة مدلولا عليها في باب اللقيط والغرض ههنا ذكر ميراث المدعي والتوريث منة وبيان مسائله

(مسئلة ) (إذا ألحق باثنين فات وترك أما حرة فلها الثلث والباقي لهما وإن كان لكل واحد منهما ابن سواه أو لاحدهما ابنان فلامه السدس وإن مات أحد الابوين وله ابن آخر فاله بينهما نصفين فان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والباقي للباقي من أبويه ولا شيء لاخوته لابنهما يحجوبان بالاب الباقي ، فان مات الفلام وترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لابنه وإن مات قبل أبويه وترك ابنا فلهما جميعاً السدس والباقي لابنه ، فان كان لكل واحد منهما أبوان ثم ماتا ثم مات الفلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة والحدين السدس والباقي للابن فان لم يكن ابن فللجدين الثلث لانهما بمنز لة جدوا حدوالباقي الأثروين والمدعى جارية فاما وخالها أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والبرقي للأب فان مات الأب بعد ذلك فلها النصف فمانا وخالها أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والبرقي للأب فان مات الأب بعد ذلك فلها النصف فمان بني ابن وحكى الخبري عن أحمد و زفر وابن أبي زائدة أن لهما الثلثين لأنها بنت أبه ابنت أبوها فمهرائه بين الفلام مهراث بنتي ابن، وان كان المدعى ابنا فهات أبواه ولا عدها بنت ثم مات أبوها فمهرائه بين الفلام مهراث بني وان كان المدعى ابنا فهات أبواه ولا أحدها بنت ثم مات أبوها فمهرائه بين الفلام

(١) في نسخة و يورث

السدس بين الجد والام ولا شيء للحمل لان الجد يسقطه وابو يوسف يجهلها من سبعة وعشرين وبقف أربعة اسهم وحكى عن شريك أنه كان يقول بقول علي في الجد فيقف ههنا نصيب الاناث فيكون عنده من تسعة وتقف منها اربعة عروله يكن فيها زوج كان الام السدس وللجد ثلث الباقى وتقف عشرة من ثمانية عشر وعند ابي حنيفة للجد الثلثان والام السدس وبوقف (۱) السدس بينهما عقول أبي يوسف يقف الثلث ويعطي كل واحد منهما ثاثا ويؤخذ منهما ضمين عومتي خلف ورثة والماتحت الزوج فينبغي الزوج الامساك عن وطئها ليعلم أحامل هي أم لا كذا روي عن علي وعمر بن عبدالعزيز والشعبي والنخعي وقتادة في آخرين عوان وطئها قبل استبرائها فأتت بولد لاقل من ستة اشهر ورثلاننا نعلم أنها كانت حاملا به يوم موت ولدها حاملا به ء وان ولا يرث الجل الا بشرطين (أحدهما) أن يعلم أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم ذلك بأن تأني به لاقل من ستة أشهر فان أتت به لاكثر من ذلك نظرنا فان كان الها زوج أو سيد يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت عاملا به يوم موت ولدها والسيد واما الهيئة ما أو اجتنامهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم بجاوز أكثر مدة الحل أو السيد واما الهيئة ما أو اجتنامهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم بجاوز أكثر مدة الحل

والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خسة لأن الفلام يضرب بنصيب ابني ابن، فان كان الحكل واحد منها بنت فللفلام من مال كل واحد منها ثلثاه وله من مال جده نصفه وعلى القول الآخر له ثلثاه ولهما سدساه ، وإن كان المدعيان رجلا وعمة والمدعى جارية فمانا وخلفا أبو يهما ثم مات أبوالاصغو فلها النصف والبرقى لأبي العم لا نه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضا وعلى القول الآخر لها الثلثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلاوابنة فمات الابن فلها نصف ماله وإذا مات الأب فله الشائل لابها النصف أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال أبو حنيفة إذا تداعى الأب وابنه قدم الاب ولم يكن الابن شيء وان مات الأب أولا فماله بين أبيه وبينه على ثلاثة وتأخذ نصف مال الأصغر لكونها بنته والباقي لكونها اخته وفي كل ذلك إذا لم يثبت نسب المدعى وقف نصيبه ودفع الى كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يثبت نسبه أو يصطلحوا

(فصل) واذا كان المدعون ثلاثة فمات أحدهم وترك ابنا والفائم مات الثاني وترك ابنا والفين ثم مات الثالث وترك ابنا وعشرين الفائم مات الفلام وترك أربعة آلاف وأمنًا حرة وقد ألحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر الفاوخمسمانة فلامه سدسها والباقي بين اخوته الثلاثة اثلاثا ، وإن كان موتهم قبل ثبوت نسبه دفع الى الام ثلث تركته وهو الف وخمسمائة لان أدنى الاحوال أن يكون أبن صاحب الالف فيرث منه خمسمائة وقد كان وقف له من مال كل واحد من المدعيين نصف ماله فيرد إلى ابن صاحب الااف وابن صاحب الالف وابن صاحب الالفين ما وقف من مال أبويها لانه إن لم يكن أخاله ما فذلك لهمامن مال أبويها وابن عما وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه عنه ويرد على ابن الثالث تسعة مال أبويهما وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه عنه ويرد على ابن الثالث تسعة

وذلك أربع سنين في أصح الروايتين ، وفي الاخرى سنتان ( واث في ) أن تضعه حيا قان وضعته ميتا لم يرث في قولهم جميعا ، واختلف فيا يثبت به الميراث من الحياة واتدهوا على أنه إذا استهل صارخا ورث وورث ، وقد روى ابن ماجه باسناده عن جابرعن النبي عَيَلَيِّهُ منه ، واختلفوا في الاستهلال ماهو فقاات طائفة المايرث حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ماهو فقاات طائفة لايرث حتى يستهل صارخا فالمشهور عن احد رمني الله عنه أنه لايرث حتى يستهل ، وروى ذلك عن الايرث حتى يستهل صارخا فالمشهور عن احد رمني الله عنه أنه لايرث حتى يستهل ، وروى ذلك عن ابن عباس والحسن بن على وأبي هريرة وجابر وسميد بن المسيب وعطاء وشر بح والحسن وابن سيرين والنخبي والشعبي وربيعة و يحيي من سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن وماقت وأبي عبيد وإسعاق ميراقة عن النبي عَيَلِيَّةُ هاذا أنه الم لود ورث انه لايرث بغير الاستهلال وفي النظ ذكره ابن ميراقة عن النبي عَيلِيَّةً أنه قال في "صبي المنفوس هاذا وقع صارخا فاستهل ورث و تمت ديته وسعي وصلي عليه وان وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تنم ديته وفيه غرة عبد أواً به غزانه قلة ولان الاستهلال وضي فتضامت لايكون إلا من حي والحركة بكون من غير حي فان الدحم بخياج سيما اذا خرج من مكان ضبق فتضامت

آلاف و ثاث الف ويبقى ثشراف موقوفة بينه و بين لام لانه محتمل أزيكون أخا فيكون قديات عن اربعة عشر ألفاً لامه تنتها ويبقى من ماللاس ألعان رخم ما تنمرة رفة يدعيها ابن صاحب الانف كلها ويدعى منها أبن صاحب الانفين النين وثلثا فيكون ذقك موقوفا بينهما وببن الام وسدس الالف بين الام وابن صاحب الالف، فإن ادعى اخران ابنا ولهما أب فمات أحدهما وخلف بفتا ثم مات الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وقف من مال الأول خمسة أتساء منها تدهان بين غلام والبنت وثلاثة أتساع بينه وبين الأب ويوقف من مال الناني خمسة أ لمد أس بينه وبين الونب و فان مات الاب بعدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله و صف ما ورثه عن ابنته والباقي بين الفلام و بنت الابن لانه ابن ابنه بيقين ويدفع الى كل واحد منهم من الموقوف اليقين فقدره مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وينظر ماله من كل واحد منهم في الحاين فيعطيه "قامِما ، فلاغلام في حال كل الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حال كل الوقوف من مال الاول وثلث الموقوف من مال النَّافي فله أقلهما، ولبنت الميت الأول في حال النصف من مال أبيها وفي حال السدس من مال عها. ولبنت الآب في حال نصف الموقرف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشار من مال الاول فيدفع اليها أقلهما ويبقى باقي النركة ءو قوفا بينهم حتى بصطلحوا عليه، ومن الناس من يقسمه ببنهم على حسب الدعاوى. فإن اختانت أجناس النركة ولم يصر بعضها قصاعاً عن بعض قومت وعمل في قيمتها ما بينا في الدراهم أن تراضوا بذلك أو يبيع الخاكم عليهم أيصير الحق كله عن جنس وأحد لمسا فيه من الصلاح لمم ويوقف الفضل المشكوك فيه على الصاح أجزاؤه ثم خرج الحمكان فسبح فانه يتحرك من غير حياة فيه ثم إن كانت فيه حياة فلا علم كونها مستقرة لاحتال أن تكون كحركة المذبوح فان الحيوا فات تقحرك بعد الذبح حركة شديدة وهي في حكم الميت و اختلف في الاستهلال ماعو فقيل الصراخ خاصة وهذا قول من ذكر فا في هذه المسئلة . ورواه أبوطالب عن أحد فقال لا يرث الا من استهل صارخا ، وأعا سمي الصراخ من الصبي الاستهلالي تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا وأراه بعضهم بعضا فسمي الصوت عند استهلال المناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا وأراه بعضهم بعضا فسمي الصوت عند استهلال المناس اذا رأوا الهلال المتهالالا تأم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالا لانه صوت عند وجود شيء بجتمع له ويفرح به . وروى يوسف بن وسي عن أحمد أنه قل برث السقط ويورث اذا استهل فقبل له مااستهلاله ؟ قال اذا صاح أو عطس أو بكي . فعلي هذا كل صوت يوجد منه تعلم هم حياته فهوا ستهلال وهذا قول الزهري والقامم بن محمد لانه صوت عامت به حياته فأشبه الصراخ

وعن احمد رواية ثالثة إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث رئبت له أحكام المستهل لانه حي نتثبت له أحكام الحياة كالستهل وجنا قال الموري والاوزاعي والشانعي بأبو حنينة وأصحابه ودارد ، وإن خرج بهضه حيا فاستهل ثم انفصل بائيه مينا لم يرث وجهذا قال الشافعي رضي

(فصل) ولوادعي اثنان غلاما فألحقته القافة بهماء ممات أحدها و ترك الفا و عماً و بنتائم مات الآخر و ترك الفين وابن ابن ثم مات الفسلام و ترك ثلاثه آلاف و أما كان للبنت من تركة أبيها ثاثها وللغلام ثمثاها و تركة النافي كلها له لا نه أبنه فهو أحق من ابن الابن، ثم مات الغلام عن خمسة آلاف و ثاثي الف فلامه ثلث ذلك ولاحته نصفه و باقيه لابن الابن لا نه ابن أخيه ولا شيء للعم، وإن لم يثبت نسبه فلابنه الاول ثات الالف و يوقف ثلثاها و جميع تركة الثاني، فاذا مات الغلام فلامه من تركته الف و تسمأ الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثاثي الف وير د الموقوف من مال أبي البنت والعم فيصطاحان عليه لانه لها أما عن صاحبهما أو الغلام وير د الموقوف من مال النافي إلى ابن ابنه لانه له أما عن جده وأما عن عمه و تعطى الام من تركة الغلام الفاوتسمي الف لانها أقل مالها و ببقي الف وسبعة أنساع الف تدعي منها الام أربعة أتساع الف عام ثاث خمسة آلاف ويدعي منها ابن الابن الفا وثمثا عام ثاثي خمسة آلاف و تدعي البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوقا بينهم حتى يصطلحوا، ولو كان المولود في بدي امر أتين وادعناه مما أري القافة معهما فان ألحقته بهما أو نفته عنهما لم ياحق بواحدة منهما وان علمت لكل واحدة منهما بينة تمارضتا ولم نسمع بيننيهما و به قال أبو يوسف و اللؤلؤي وقال أبو حنيفة قامت لمكل واحدة منهما بينة تمارضتا ولم نسمع بيننيها و به قال أبو يوسف و اللؤلؤي وقال أبو حنيفة بشمة لم ياحق برجلين

ولنا أن احدى البينتين كاذبة يقينا فلم تسمّع كما لو علمت ومن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محال فلم يثبت بينة ولا غيرها كما لو كان الولد أكبر منها، ولو أن امر أةممهاصي ادعا، وجلان

الله عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا خرج أكثره فاستهل تمماتورثالقوله عليهالسلام « اذا استهل المولود ورث » ولنا أنه لم بخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره

( فصل ) وإن ولدت توأمين فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فأن كانا ذكرين أو أشيين أو ذكرا وأشى لا بختلف ميراثهما فلا فرق بينهما ، وإن كانا ذكراً وأنثى بختلف ميراثهما فقال القاضي : من أصحابنا منقال يقرع بينها فمن أخرجته القرعة جعل المستهل كما لو طلق إحدى نسائه فلم تعلم بعينها شمات أخرجت بالفرعة. وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص وقال الفرضيون تعمل المسئلة على الحالين و يعملى كل وارث البقين و بوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه، و يحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحتمال .

( ومن مسائل ذلك ) رجل خلف أمه وأخاه وأم والد حاملا منه فولدت توامين ذكراً وأنثى فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فقبل إن كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن عمانية عشر لام الميت ثلاثة ولام الولد خمسة والعم عشرة عوان كانت البنت المستهلة فالمسئلة من ستة فتموت البنت عن ثلاثة لامها سهم واعمها سهمان والستة

كلواحد يزعم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتها لم يلحقها وان صدقت أحدها لحقه كما لوكان بالغاً فادعياه فصدق أحدها، ولو أن صبياً مع امرأة فقال زوجها هو ابني من غيرك فقالت بلهو ابني منك لحقهما جميعاً وقد ذكرنا لحلق النسب في هذهالمسائل والاختلاف فيه وأنما ذكرناه ههنا لاجل إلميراث لانه مبنى عليه والله شبحانه وتعالى أعلم

## (باب الاقرار عشارك في الميراث)

إذا أقر الورثة كلهم بوارث فصدقهم أوكان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه وارثه سواءكان الورثة مجاعة أو واحداً ذكراً أو أنى وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكاء عن أبي حنيفة لان الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه ودبونه والدبون التي عليه وبيئاته ودعاويه والإعان التي له وعليه كذلك في النسب وقد روت عائشة أن سعد بن أبي وقاص اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة فقال سعد أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة ان أنظر الى ابن زمعة واقبضه فانه ابنه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولدعلى فراشه، فقال رسول الله وي التي يعبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر » فقضى به لعبد بن زمعة وقال « احتجبي منه ياسودة » والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا باقرار رجلين أو رجل وامر أبين وقال مالك لا يثبت الا باقرار اثنين لانه محمل النسب على غير مفاعتبر عبد أو غير عدلين أو رجل وامر أبين وقال مالك لا يثبت النسب الا باتنين ذكر بن كانا أو أنشين عدلين أو غير عدلين ،

ولنا أنه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه المددكالدين ولانه قول\ تعتبر فيه المدالة فلا يعتبر فيه المددكاقرار الموروث واعتباره بالشهادة لا يصح لانه لا يعتبر فيه اللفظ ولاالعدالة ويبطل بالاقرار بالدين

تدخل في أمانية عشر فهن له شيء من الممانية عشر مضروب في واحد ومن له شيء من الستة مضروب في ثلاثة فمدس الام لايتغير وقعم من الستة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الثمانية عشر عشرة في واحد فهذا اليمين فيأخذه ولام الولد خمسة في سهم وسهم في ثلاثة فيأخذها ويقف سهمين بين الاخ وأم الولد حتى بصطلحا عليهـا ويحتمل أن يقتمهاها بينهما . امرأة حا ل وعم ولدت المرأة ابنا وبنتا واستهل أحدهما ولم يعلم فالمسئلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أفل من نصيبه بتيت ثلاثة موقوفة ، فإن كان معهما بنت فكل واحـدة من المسئلتين من اثنين وسبعين والموقوف اثنا عشر . امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت ابنا وبنتا فاستهل أحدها فان كان المستهل الاخ فهي منستة وثلاثين ، وإن كانت الاخت المستهلة نهي من ثلاثة عشر فالمسئلتان متباينتان فاضرب احداها في الاخرى تكن أربعمائة وعمانية وستين وكل من له شيء من إحدى المسئلتين مضروب في الاخرى فيدنع لكل واحد أقل النصيبين ينقي أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم وخدـة بين الام والعم، فارن كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معاً فاستهل أحدهما فبكل واحدة منعها ترجع الى سمتة

(فصل) في شروط الاقر اربالنسب لا يخلو اما أن يقر على نفسه خاصة أو عليه،على غيره فان أقر على تفسه مثل أن يقر بولد اعتبر في ثبوت نسبه أربعة شروط (أحدها) أن يكون المقربه مجهول النسب فان كان معروف النسب لم يصح لانه يقطع نسبه الثابت من غيره ،وقد لعن النبي عَلَيْكُمْ من انتسب إلى غير أبيه (والثاني) أن لا ينازعه فيه منازع لانه إذا نازعه فيه غير. تعارضا فلم يكن الحاقه بإحدهماأولى من الآخر (الثالث) أن يمكن صدقه أن يكون المقربه محتمل أن يولد لمثله (الرابع) أن يكون ممرث لا قول له كالصغير والمجنون أو يصدق المقر انكان ذا قول وهو المكلف فانكان غير مكلف لم يعتبر تصديقه فان كبر وعقل فأنكر لم يسمع انكاره لان نسبه ثبت وجرى مجرى من ادعى ملك عبدصغير في يده وثبت بذلك ملـكه فلما كبر جحد ذلك ، ولو طلب احلافه على ذلك لم يستحلف لان الاب لو عاد فجيحد النسب لم يقبل منه، وأن اعترف أنسان بأن هذا أبوه فهو كاعترافه بأنه أبنه. فاما إن كان اقراراً عليه وعلى غيره كاقراره بأخ التبر مع الشروط الاربعة شرط خامس وهوكون المقرجيع الورثة، قان كان المتر زوجاً أو زوجة ولا وارث معهما لم يثبت النسب باقرارهما لان المقر لا يوث المال كله قان اعترف به الامام معه ثبت النسب لانه قائم مقام المسلمين في مشاركة الوارث وان كان الوارث أما أو بنتاً أو أختاً أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ثبت اننسب بقوله كالابن لانه يرثالمال كله وعند الشافعي لا يثبت بقوله نسب لانه لا يرى الرد ويجعل البافي لبيت المال، ولهم فيما إذا وافق الامام في الاقرار وجهان وهذا من فروع الرد وقد ذكر ناه ، فانكانت بنت وأخت أو أخت وزوج ثبت النسب بقولهما لانهما يأخذان المال كله وإذا أقر بابن ابنه وابنه ميت اعتبرت فيه الشروط التي ( المغنى والشرح الكبير ) ( الجزء السابع ) ( ٢7 )

وثلاثين فيعطى كل وارث أفل النصيبين ويبقى أحد عشر منها أربعة موقوفة بين الزوجة والام وسبعة بين الام والعم

( فصل ) واذا ولدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما تم سمع مرة أخرى فلم يدر أهو من الأول أو من الثاني فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيهلان الاصل عدم استهلاله .فعلى هذا الاحتمال إن علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده وإن جهــل عينه كأن كا لو استهل واحد منهما لابعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كلوارث اليقين ويوقف الباقي (ومن مسائل ذلك , أم حامل وأخت لاب وعم ولدت الام بنتين قاستهلت احداهما ثم سمم الاستهلال مرة أخرى فلم يدر هل استهات الاخرى أو تكرر من واحدة فقيل ان كان منها جميعا فقد ماتنا عن اربمة من ستة ولا يعلم أولهما موتا فحكمها حكم الغرق فمن ذهب إلى انه لا تورث إحداهما من الاخرى قال قد خلفا أما واختا وهما فتصح من عمانية عشر وإن كان الاستهلال من واحدة فقدماتت عن ثلاثة من سنة نتصح من اثني عشر وبينها موافقة بالسدس فنصير سنة وثلاثين للأم اثنا عشر وللأخت كذلك رالعم تسعة ونقف ثلاثه تدعي الام منها سهمين والعم سها وتدعيها الاخت كلها فيكون سهان ببنها و بن الام وسهم بينها و بين العم . زوج وجد وأمحامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل

تعتبر في الافرار بالأخ وكذلك إن أفر بعم وهو ابن جده فعلي ما ذكر ناه

(فصل) وانكان أحد الولدين غير وارث لكونه رقيقا أو مخالفاً لدين موروثه أوقاتلافلاعبرة به ويثبت النسب بقول الآخر وحد. لأنه يحوز جميع الميراث ثم إن كان المقر به يرث شارك المقرفي الميراث وان لم يكن وارثاً لوجود مانع فيه ثبت نسبه ولم يرث وسواء كان المقرمسلماً أوكافراً

(مسئلة) (وسواءكان المقر به بحجب المقر أو لا يحجبه كاخ يقر بابن للميت أو ابن ابن يقر بابن للميث أو أخ من أب يقر بأخ من أبوين فانه يثبت نسبه بذلك ويرث ويسقط المقر )

هذا اختيار ابن حامد والقاضي وابن شريح وقال أكثر أصحاب الشافعي يثبت نسب المقر به ولا يرث لان توريثه يفضي إلى اسقاط توريثه فسقط لانه لو ورث لخرج المقر عن كونه وارثا فيبطل اقراره ويسقط نسب المقر به وتوريثه فيؤدي توريثه إلى اسقاط توريثه فأثبتنا النسب دون الميراث

و لنا أنه ابن ثابت النسب لم يوجد في حقه مانع من الارت فيدخل في عموم قوله تعالى ( بوصبكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثبين ) أو فيرث كما لو ثبت نسبه ببينة ولان ثبوت النسب سبب للميراث فلا مجوز قطع حكمه عنه ولا توريث محجوب به مع وجوده وسلامته من الموانع، ومااحتجوا به لا يصح لانا أنما نعتبر كون المقر وارثاً على تقدير عدم المقر به وخروجه عن الميراث بالاقرار لا يمنع صحته بدليل أن الابن إذا أقر بأخ فانه برث مع كونه يخرج باقراره عن أن يكون جميع الورثة . فان قيل إنما يقبل افراره اذا صدقه المقر به فصار اقراراً من جميع الورثة وإن كان المقر به طفلا أو مجنوناً لم يعتبر قوله فقد أقر كل من يعتبر قوله، قلنا ومثله همهنا

أحدها ثم سمم الاستهادل مرة أخرى فلم يدر ممن هو قان كان الاستهلال تكرر من البنت فعي الأكدرية ومانت عن اربعة بين امها وجدها فتصح من احد وعانين عوان تكرر من الاخ لم برث شيئا والمسئلة من ستة للجد منها سهم وإن كان منهما فاللام السدس وللروج النصف وللجد السدس ولهما السدس على ثلاثة فتصح من عانية عشر والثلاثة التي لهما بين الجد والام على ثلاثة فصار اللام اربعة والجدخسة وعمانية عشر توانق احدا وعمانين بالأنساع فتصير مائة واثرين وستين الزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون والام تسعا المال من مسئلة استهلالهما معاسنة وثلاثون والجد السدس من مسئلة استهلال الاخ وحده سبعة وعشرين والام المائين وتعول النمانية الفاضة اللام فيحتمل أن تدفع اليها لان النوج والجد يقران لها مها

( نصل ) وإذا ضرب بطن حامل فاستمنات فعلى الضارب غرز موروثة عن الجنين كانه سقط حيا وبهذا قل مالك وأبوحنيفة والشافعي وسائر الفقها. الا شيئا يحكى عن ربيمة واقيث وهو شذوذ لا يعرج عليه مقان قبل فكيف تورثون منه وهو لا يرث قلنا نورث منه لاز الواجب بدل عنه فورثته ورثنه

فائه ان كان المقر به كبيراً فلا بد من تصديقه فقد أقر به كل من بعتبر اقراره وان كان صغيراً غير معتبر انقول لم يثبت النسب بتول الآخر كما لو كان اثنين أحدهما صفير فأقر البالغ ماخ آخر لم يقبل ولم يقولوا به ولا يعتبر موافقته كذا همناء ولائه لوكان في يد انسان عبد محكوم له بملكه فأقر به الهيره ثبت المقرله ، وان كان المقر يخرج بالاقرار عن كونه ما لكما كذا همنا

( مسئلة ) ( وان أقر بعضهم لم يُنبت نسبه إلا أن بشهد منهم عدلان أنه ولد على فراشه أو ان الميت أقر به )

وجمانه أنه إذا أقر أحد الوارثين بوارث شارك لهم في الميراث لم يثبت النسب بالأجماع لان النسب لايتبعض نلا يمكن اثباته في حق المتردون المنكر ولا اثباته في حقما لان أحدها منكر فلا يقبل اقرار غير، عايه ولم توجد شهادة يثبت باالنسب، والوكان المقر عدلان لانه اقرار من بعض الورث، وقال أبوحنيفة يثبت إذا كانا عد لين لائهما ببنة فهو كالرشهدا به

و لنا أنه اقرار من بعض الورثة الم يثبت به النسب كالواحد، وفارق الشهادة لانه يعتبر فيها العدالة والذكورية و لاقرار بخلافه . فاما ان شهدبه عدلان أوشهدا أنه وقد على فراشه أو ان المبت أقر به ثبت النسب وشاركهم في الارث لانهما لوشهدا على غير موروثهما قبل فكذلك أذا شهدا عليه

﴿ مسئلة ﴾ ( وعلى المقر أن يدنع اليه فضل مافي يده عن ميراثه )

اذًا أقر بعض الورثة ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع اليه فضل مافي يده كمن خلف ولدين فأقر أحدها بأخ فله ثاث مافي يده عن ميراثه هدنيا قول مالك

كدية غير الجنبن، وأما توريث فمن شروطه كونه حيا حين موت موروثه ولا يتحقق ذلك فلا نورثه مع الشك في حيانه .

(فصل) ودية المقتول موروثة عنه كسائر أمواله إلا أنه اختلف فيه عن على فروي عنه مثل قول الجماعة وعنه لايرثها إلا عصبائه الذين يعقلون عنه وكان عر يذهب الى هذا ثم رجم عنه لما باغه عن النبي عَنْيَالِيَّةِ توريث المرأة من دية زوجها قال سعبد حدثنا سفيان حدثنا الزهري سمع سعيدين المسيب يقول كان عر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الدبة المعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا فقال له الضحاك الكلابي كتب الى رسول الله عَنْيَالِيَّةِ : أن اورث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها أشيم قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح ، وروى الامام احمد باسناده عن عرو بن شعيب عن اشيم قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح ، وروى الامام احمد باسناده عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي عَنْيَالِيَّةٍ قضى ان العقل ميراث بين ورثة القتبل على فرائضهم ، وباسناده عن ابن عباس أن النبي عَنْيَالِيَّةٍ قال «المرأة ترث من مال زوجها وعاله وبرث هو من عالها وعقلها مالم يقتل عباس أن النبي عَنْيَالِيَّةِ قال «المرأة ترث من مال زوجها وعاله وبرث هو من عالها وعقلها مالم يقتل واحد منهما صاحبه » إلا أن في اسناده رجلا مجهولا وقال ابراهيم قال رسول الله عَنْيَالِيَّةِ هاله أن في اسناده وجلا عيه الميراث ولانقضي منها ديونه ولانفذ منها وصاياه الميراث والعقل على العصبة » وقال أبو ثور هي على الميراث ولانقضي منها ديونه ولانفذ منها وصاياه

والاوزاعي والثوري وابن أبي ابلى والحسن بن صالح وشريك ويحبى بن آدم ووكيع واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخمي وحماد وأبو حنيفة وأصحابه يقاسمه مافي يده لانه يقول أنا وأنت سوا. في مبراث أبينا وكأن ما خذه المنكر تاف أرغصب في تدوي في يابقي وقال الشافعي و داود لا يلزمه في الظاهر دنم شي. اليه ، وهل يلزمه فيها بينه وبين الله تعالى محلى قولين أصحع الايلزمه لانه لا يوث من لا يثبت نسبه واذا قلنا يلزمه ففي قدره وجهان

ولنا على الشانبي أنه أقر بحق الدعية يمكن صدقه فيه ويد المقرعليه وهو متمكن من دفعه اليه نلزمه ذلك كالوأفر له بمعيز ولانه اذاعلم أن هذا أخره وله تلث النركة وتبقن استحقاقه الهاوفي يده بعضه وصاحبه يطلبه لزمه دفعه أليه وحرم عليه منه كم في سائر المواضع، وعدم ثبوت نسبه في الظاهر لا يمنع وجوب دفعه آئيه كما لو غصبه شيئا ولم يقم بيئة بقصبه

ولما على أبي حنيفة أنه أقر له بالناضل عن ميراثه فلم بلزمه أكثر مما أقر به كما لو أقرله بشي مهين ولانه حق تعلق بمحل مشترك بافرار أحد الشربكين فلم بلزمه أكثر من قسطه كما لو أقر أحد الشريكين مجناية على العبد ولان التركة بينهم اثلاثا فلا يستحق مما في يده الا الثلث كالوثبت نسبه ببينة، ولانه أقرار يتعلق محصته وحصة أخيه فلا بلزمه أكثر مما مخصه كالاقرار بالوصية وكاقرار أحد الشريكين على مال الشركة بدين ولانه لو شهد معه أجنبي بالنسب ثبت ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته لأنه يجربها نفعا الى نفسه لكونه يسقط بعض ما يستحق عليه. فعلى هذا إذا خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ فلامة وله ثاب مافي يد المقر وهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة لكل واحد منا فأقر أحدهما بأخ فلامة وله ثابت مافي يد المقر وهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة لمكل واحد منا

وعن أحمد نحو من هذا وقد ذكر الخرقي فيمن أوصى بثلث ماله لرجل فقتل وأخذت ديته فللموصى له باللث ثلث الدية في إحدى الروايتين والاخرى ايسلن أوصى له بالثلث من الدية شيء ومبنى هذا على أن الدية ملك الميت أو على ملك الورثة ابتداء وفيه روايتان: احداهما أنها تحدث على ملك الميت لانها بدل نفسه فيكون بدلها له كدية أطر افه المقطوعة منه في الحياة ولانه لواسقطها عن القاتل بعد جرحه إياه كان صحيحا وليس له اسقاط حق الورثة ولانها مال موروث فأشبهت سائر أمو اله والاخرى انها تحدث على ملك الورثة ابتداء لانها أنها نستحق بعد الموت وبالموت تزول أملاك الميت الثابتة له و يخرج عن أن يكون أهلا اله للك وانها بثبت الماك لورثته ابتداء عولا أعلم خلافا في أن الميت بجهز منها إن كان قبل تجهيزه لا مه لولم يكن له شيء لوجب تجهيزه على من عليه نفقته لو كان فقيراً فأولى أن يجب ذلك في ديته

( فصل ) في ميراث المفقود وهو نوعان [ أحدها ] الفالب من حاله الهلاك وهو من يفقد في مهلكة كالذي يفقد مين الصفين وقد هلك جماعة أو في مركب المكسر ففرق بعض أهله أو في مفازة يهلك فيها الناس أو يفقد من ببن أهله أو بخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا يعلم خبره فهذا ينظر به أربع سنين فان لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأنه عدة

الثلث وفي دى النصف نفضل في يدي لك السدس فيدفعه اليه وهو ثلث ما في يده وفي قول أبي حنيفة يدفع اليه نصف ما في يده وهو الرام اوان أقر باخت دفع اليها خمس مافي يده لأنه يقول محن اخوان واخت فلك الحلس من جميع المال وهو خمس مافي يدي وخمس ما في يد أخى فيدفع اليهاخمس ما في يده وفي قولهم يدفع اليها ثلث ما في يده ، وفارق ما اذا غصب بعض التركة وهما اثنان لأن كل واحد منهما يستحق النات فافترقا

الوفاة وحلت الأزواج نص عليه الامام أحمد وهذا اختيار أبي بكر ، وذكر القاضي انه لايقسم مال ستى غضي عدة الوفاة به لد الاربع سنين لانه الوقت الذي بياح لامرأته النزوج فيه والاول أصح لان العدة ألما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله ، وأن مات المفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته وقف المفقود نصيبه من مبرائه وما بشك في مستحقه وقسم باقبه ، فأن بان حيا أخذه ورد الفضل إلى أهله ، وأن علم انه مات بعد وت موروثه دفع نصيبه مع مائه إلى ورثة ، وأن علم انه كان ميتا حين مرت موروثه رد الموقوف الى ورثة الأول ، وأن مضت المدة ولم بعلم خبره رد أيضا الى ورثة الأول لانه مشكوك في حياته حين موت موروثه فلا نورثه مع الشاك كالجنين الذي يستقط ميتا ، وكذلك إن علمنا أنه مات ولم يدر متى مات ، ولم يفرق سائر أهل العلم بهن هذه الصورة و بين سائر وكذلك إن علمنا ألا أن مالكا والشافي رضي الله عنها في القدان فيا علمنا إلا أن مالكا والشافي رضي الله عنها في القديم و افقا في الزوجة أنها تتزوج خاصة والأظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فانفقوا على أنه لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في ، ناما على ماسنذ كرد في الصووة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح والنا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح والنا اتفاق الصورة رضي الله عنهم على تزويج امرأنه على ماذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذلك في ولنا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى على ماذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذلك في

حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن و ايس بخائن فلايضهن وقيل هذا قياس قول الشافعي، وقال ابرحنيفة إن كان الدفع بحكم حاكم دفع الى الثاني نصف ما بقي في يده لان حكم الحاكم كالأخذ منه كرها و ان دفعه بغير حاكم دفع الى الثاني ثاث جميع المال لانه دفع الى الاول ما ايس له تبرعا

ولنا على الاول أنه أقر بما يجب عليه الاقرار به ألم بضمن مائلف به كما لوقطع الامام يد السارق فسرى الى نفسه وأن أقر بمدهما بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع مافي يد كل واحد منهم اذا كان مع كل واحد ثلث المال وإن كذباه لم يثبت نسبه وأخذر بعمافي يد المقربه وفي ضمائه له مازاد التفصيل في التي قبلها وعلى مثل قولنا قال ابن أبي ليل وأهل المدينة وبعض أهل البصرة

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ ( فَانَ لَمْ يَكُن فِي يِد الْمَر فَضَل فَلَا شَيْء للْمُقْرِ يَهُ )

لانه لم يقر له بشيء فاذا خلف أخا من أب وأخا من أم فأقرا بأخ من أبوين ثبت نسبه لان كل الورثة أفروا به و أخذ جميع مافي يد الاخ من الاب لانه يسقطه في الميراث ، وان أقر به الاخ من الاب وحده أخذ مافي يده لما ذكرنا ولم يثبت نسبه لان الذي أفر به لايرث المال كله ، وان أقر به الاخ من الام وحده فلا شيء له لانه ايس في يده فضل يقر له به وكذا أن أقر بأخ آخر من أمه نذلك فأما أن أقر بأخوين من أم فانه يدفع البها ثلث مافي يده لان في يده السدس فياقر ارء اعترف أنه لا يستحق من بأخوين من أم فانه يدفع البها ثلث مافي يده وان أقر بأخ من أبوين فلائة اخوة مفتر قبن الميراث الا النسع فيبقى في يده نصف الدسم وهو ثلث مافي يده وان أقر بأخ من أبوين فلامقر به خمه أسباع اذا أقر الاخ من أبوين فللمقر به خمه أسباع مافي يده وعلى قولنا لا يأخذ منه شيها لانه لافضل في يده

النكاح مع الاحتياط الأبضاع فني المال أولى . ولان الظاهر هلاكه فأشيه مالو مضت مدة لايعيش في مثلها [ النوع الثاني ] من ليس الفالب هلاكه كالمسافر التجارة أو طلب علم أو سياحة ونحو ذلك ولم يعلم خبره ففيه روايتان ( إحداهما ) لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها وذلك مردود الى اجتهاد الحاكم ، وهذا قول الشافي رضى الله عنه ومحد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لايصار اليه الا بتوقيف هنا فوجب النوقف عنه

( والرواية الثانية ) أنه ينتمار به تمام تسعين سنة مم سنه يوم فقد وهذا قول عبدالملك بن الماجشون لأن الغالب أنه لايعيش أكثر من هذا ، وقال عبدالله بن عبدالحكم ينتظر به للى تمام سبعين سنة مم سنه يوم فقد و أهله محتج بقول النبي وليستين « أعمار أمتي ما ببن الد بعين والستين » أو كاقال ، ولان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسعين

وقال الحسن بن زياد ينتظر به تمام مائة وعشرين سنة . قال ولو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال لم بقسم ماله حتى يمضي عليه ستون سنة أخرى فيكون له مع سنه يبم فقد مائة وعشرون سنة فيقسم

﴿مسئلة﴾ (وطريق العمل فيها أن تفسرب مسئلة الافرار في مسئلة الانكار وتدفع الى المقرسهمه من مسألة الاقرار مضروبا في مسألة الانكار )

والمنكر سهمه من مسئلة الانكار مضررب في مسئلة الاقرار وما فضل فهو المقر به فلو خلف ابين فأقر أحدها باخوين فصدقه أخره في أحدهما ثبت نسب المنفق عليه فصاروا ثلاثة ثم تضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار تكن اثبي عشر الممنكر سهم من الاقرار في الافرار أربعة والمعقم المنكر سهم من الاقرار في الانكر ثلاثة والمتفق عليه ان صدق المقر مثل سهمه وان أنكر مثل سهم المنكر وما فضل المختلف فيه وهو سهاز في حال التصديق وسهم في حال الانكرارة وقل أبو الخطاب لا يأخذ المنفق عليه من المنكر ثلاثة والمختلف يأخذ المنفق عليه من المنكر في حال التصديق الاربعما في يده وصححها من المنية الممنكر ثلاثة والمختلف فيسهم ولحكل واحد من الاخوين سهمان . اذا خلف ابنين فأقر الاكبر باخوين فصدقه الاصدر في أحدها ثبت نسب المنفق عليه فصاروا ثلاثة ، فسئلة الانكار إذاً من ثلاثة ومسئلة الافرار من أربعة فتضرب احداهما في الاخرى تمكن اثني عشر اللاصعر من مسئلة الانكار في مسئلة الافرار أربعة واللا كبر سهم من مسئلة الافرار في مسئلة الانكار ثلاثة والمتفق عليه إن صدق بصاحبه الافرار أربعة واللا كبر ما في يده لا نه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيهمن الاكبر في من الناكر الاربع ما في يده لا نه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيهمن الاكبر نصف مافي يده لا نه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيهمن الاكبر نصف مافي يده فتصح من عائمة لهنكر ثلاثة أغان والمقرسهمان وللمتفق عليه سهان و الاخرسهم . وذكر ابن نصف مافي يده في مائل والمناف والمائك والمائل والمقرسهمان وللمتفق عليه سهان و الاكرسهم . وذكر ابن نصف مافي يده في مائل والمنافي وفي هذا نظر لان المنكر يقر أنه لا يستحق إلاائلشام وقد كر ابن

ماله حينئذ بين ورثة أن كانوا أحيا، ، وأن مات بعضور ثنه قبل مضي مائة وعشرين وخلف ورثة لم يكن لهم شيء من مال المفقود وكان ماله للأحياء من ورثته ويوقف المفقود حصته من مال موروثه الذي مات في مدة الانتظار ، فأن مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة موروث المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود والم يعلم خبره يكون لورثته . قال وهو الصحيح عندي ، والذي قال : أن الموقوف المفقود ، وأن لم يعلم خبره يكون لورثته . قال وهو الصحيح عندي ، والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن الثولوي فقال لو ماتت امرأة المفقود قبل تمام مائة وعشرون سنة لم تورث منه شيئا ولم نورثه منها لاننا لا نعلم أميما مات أولا وهذا قياس قول من قال في الغرقي انه لا يورث احدهم من صاحبه ويرث كل وأحد مات أولا وهذا قياس قول من قال في الغرقي انه لا يورث احدهم من صاحبه ويرث كل وأحد الاحياء من ورثه يوم أنه لامن مات قبل ذلك ولو بيوم واختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فذهب من ورثنه يوم قدم ماله لامن مات قبل ذلك ولو بيوم واختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فذهب أحد واكثر الاقهاء على أنه لامن مات قبل ذلك ولو بيوم واختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فرقه أحد واكثر الاقهاء على أنه يعملى كل وارث من ورثه اليقين ويوقف الباقي حتى يذين أمره أو تمفي احد واكثر الانتظار نتعمل المدينة على أنه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار نتعمل المدينة على أنه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو

من يدعي الزيادة فوجب دفعها اليه ونظير هذا ما او ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لغير. فقال المقر له إنما هي لهذا المدعي فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على أبن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مع المنكر ثلاثة أغان وهولا يدعي إلا الثلث وقد حضر من يدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه ، قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه الى النصف الذي هو بيد المقر بهما فيقتسانه أثلاثاً فتصح من تسعة ، المنكر ثلاثة ، ولكل واحد من الأخوين سهمان ، وهذا قول أبي يوسف إذا تصادقا .

قال شيخنا ولا يستقيم هذا على قول من لا يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميرائه لان المقر بها والمتفق عليه لا ينقص ميرائه عن الربيع ولم يحصل له على هذا القول إلا التسمان وقيل يدفع الاكبر اليها نصف ما في يده ويحصل الاصغرالثات واللاكبر اليها نصف ما في يده ويحصل الاصغرالثات واللاكبر الربيع ، والمتفق عليه المثن ، والمعنز المنفق عليه المثن ، والمعنز والمعنز المعنز والمعنز المعنز والمعنز والمعنز والمعنز والله كبر ستة ، والمعنز المعنز والمعنز والمعنز والمعنز والمعنز والمعنز والمعنز والمعنز والله كثيرة سوى هدند والاول أصح إن شاء الله تمالى .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن خلف ابنا فأفر بأخوين بكلام متصل فتصادقا ثبت نسبهما فان تجاحــدا فكذلك في أفوى الوجهين لان نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما وفي الآخر لا يثبت لان الافرار بكل واحد منها لم يصدر من كل الورثة ويدفع إلى كل واحد منهما ثلث ما في يده، فانصدق في وقدها ان اتفقنا وتجترى، باحداهما ان عائلتا أوباكثرهما ان تناسبتا وتعطى كل واحد أقل النصيبين ومن لا برث الا من أحدها لا تعطيه شيئا وتقف الباقي ولهم ان بصطلحوا على ما زاد على نصيب المنقود واختاره ابن اللبان لانه لا بخرج عنهم وأنكر ذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة عما يستحقه في مسئلة الحياة وهي منتفية ثم يقال له الك أن تصالح على بعضه بل ان جاز ذلك فالاولى أن نقسم المسئلة على تقدير الحياة ونقف نصيب المفقود لاغير ، والاول أصح ان شاء الله فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة معارض بظهور الموت فينا الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة الموجودين الموت فينبغ لا نه حي الله حقيم لا بخرج عنهم وإباحة الصلح علية لا نمنع وجوبوقفه كما تقدم في نظائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه لا بمنع الصلح عليه لا نمنع الصلح عليه لا نمنع وطاهر قول الوني هذا أن تقسم المسئلة على أنه حي ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض أخذه بغير اذنه ، وظاهر قول الوني هذا أن تقسم المسئلة على انه حي ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض أصحاب الشاذي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لا نهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا أصحاب الشاذي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لا نهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا وحاف ابنتيه ورث مع الشك ، وقال محد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه ورث مع الشك ، وقال عهد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه

صدق أحدها بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المتفق عليه وفي الآخر وجهان ويدفع إلى كل واحد منها ثاث مافي يده ، وإن كانا توأمين ثبت نسبها ولم يلتفت إلى إنكار المنكر منها سواء مجاحدا معا أو جحد أحدهما صاحبه لاما فعلم كذبها فانهما لا يفترقان ، ومتى أقر الوارث بأحدها ثبت نسب الآخر وإن أقر بنسب صغيرين دفعة واحدة ثبت نسبهما على الوجه الذي يثبت به نسب الكبيرين المتجاحدين ، وهل يثبت على الوجه الآخر ؟ فيه احمالان (أحدهما) يثبت لا أنه اقر به كل الورثة حين الاقرار ولم مجحده أحد فهو كالمنفرد (والثاني) لا يثبت لا أن أحدهما وارث ولم يقر بالآخر فلم يتفق كل الورثة على الورثة على الاقرار به فلم تعتبر موافقة الآخر كما لوكانا صغيرين.

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( فان أقر بأحدهما بعد الآخر أعطى الاول نصف ما في يده ) بغير خلاف وثبت نسبه لانه اقر به كل الورثة ويقف ثبوت نسب الباقي على تصديقه لانه صار من الورثة ، ويعطى الثاني ثلث ثلث ما بقى في يده لانه الفضل فانه يقول نحن ثلاثة

<sup>﴿</sup> مَسْئَلَةً ﴾ (وإن أقر بعض الورثة بام أة للميت لزمه من ارثها بقدرحصته ) يعني يلزمه مايفضل في يده لها عنحقه كما ذكرنا في الاقرار.

<sup>﴿</sup> مسائل ﴾ من هذا الباب إذا خلف ثلاثة بنين فأقر أحدهم بأخ وأخت فصدقه أحد أخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبها ويدفع المقر بالاخ اليه ربع ما في يده ويدفع المقر بهما (المغني والشرح الكبير) (الجزءالسابع)

وابن ابن ابوه مفقود والمال في بد الابنتين فاختصموا الى القاضى فأنه لا ينبغى القاضى أن يحول المال عن موضعه ولا يقف منه شيءًا سواء اعترفت الابنتان بنقده أو ادعتا مونه وان كان المال في يد أبن المفقود لم يعط الابنتان الا النصف أقل ما يكون لهما وإن كان المال في يد أجنبى فأقر بان الابن مفقود وقف له النصف في بديه وان قال الاجنبى قد مات المفقود لزمه دفع الثاثين الى البنتين وبوقف الثاث بقر ابن الابن بموت أبه فيدفع اليه الباقي والجمهور على القول الاول

﴿ وَهِن مَسَائِلُ ذَلِكَ ﴾ زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت بن سبعة وعشر بن لانها مسئلة الاكدرية ومسئلة الحياة من عمانية عشر وهما يتفقان بالأقساع فتضرب تسع إحداهما في الآخرى تكن أربعة وخمسين المؤوج النصف من مسئلة الحياة والثلث من مسئلة الموت فيعطى الله عشر سعا من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس والحجد سنة عشر سعا من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة ، وللاخت عمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة وببةى خمسة عشر موقوفة إن بان أن الاخ حي أخذ سنة وأخذ الزوج تسعة وإن بأن ميناً أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واختار الخبري أن المدة

اليها ثلث ما في يده ويدفع المقر بالاخت اليها سبع ما في يده ، نأصل المسئلة ثلاثة أسهم ، سهم المقر يقسم بينها وبينه على تسعة ، له ستة ولها ثلاثة ، وسهم المقر بالأخ بينها على أربعة له ثلاثة ولاخيه سهم ، وسهم المقر بالاخت بينه و بينها على سبعة ، له ستة ولها سهم وكلها متباينة فاضرب أربعة في سبعة في تسعة ثم في أصل المسئلة تمكن سبعائة وستة وخمسون، للمقر بهما ستة في أربعة في سبعة في تسعة وستون ، والمقر بالاخت ستة في أربعة في تسعة ماثنان وستةعشر ، والمقر بالاخ ثلاثة في سبعة في تسعة مائة تسعة وعانون ، والمز المقر به سهان في أربعة في سبعة ستة وخمسون وسهم في سبعة في تسعة ثمائة وستون في بسبعة في تسعة في تسعة في تسعة عشر ، واللا خت سهم في أربعة في سبعة ثمانية وعشرون ، وسهم في أربعة في سبعة أربعة في سبعة عانية وعشرون ، وسهم في أربعة في سبعة أدبه في أربعة في سبعة أدبه في أدبعة في سبعة أدبه في أدبعة في سبعة أدبه في أدبعة في سبعة أدبه والمدفئة في أدبعة في سبعة أدبه في أدبعة في سبعة أدبه والمدفئة في أدبعة في المعتقلة في أدبعة في المعتقلة في أدبعة في المعتقلة في المعتقلة في المعتقلة وسبم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خسة وسهم ينفرد به الجاحد فتصح المسئلة من الف وتسعائة وعانين سهما وطريق العمل فيها كاني قبلها .

( فصل ) إذا خلف بنتاً وأختاً فأقر تا بصغيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لا غير .

وهذا قول ابن أبي لبلى ولمحمد بن الحسن واللؤاؤي وبحيى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره وإن خلف امرأة وبنناً وأختاً فأقررن بصفيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بئت وقالت الاخت هي اخت فقال الحبري تعطى ثلث المال لانه أكثر ما يمكن أن يكون لها ويؤخذ من المقرات

إذا مضت ولم يتبين أمره أن يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته فانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وانما حكمنا بموته بمضى المدة

ولذا أنه مال موقوف ان ينتظر عن لا يعلم حاله فاذالم تنبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف الحمل و الورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة . زوج وأبوان وابنتان منقر دتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر و في حياة احدها من ثلاثة عشر و في موتهما من ستة فتضرب ثلث السنة في خمسة عشر تم في ثلاثة عشر و تقف وتسعين ثم تعطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشر و تقف الباقى ، وإن كان في المسئلة ثلاثة مفقودون عملت لهم أربع مسائل ، وإن كانوا أربعة عملت لهم خمس مسائل وعلى هذا . وإن كان المفقود يحجب ولا يرت كزوج وأخت من أبوين وأخت من أبوين وأخت من أبوين وأخت من الاب السبع المنها و بين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف هونا شي و وتعطى الاخت من الاب السبع لانها الاتحجب بالشك كا لاترث بالشك والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وليس في الوقف حجب يقيفا أغا هو توقف عن صرف المال إلى إحدى الجبتين المشكوك فيها ويعارض وليس في الوقف حجب يقيفا أغا هو توقف عن صرف المال إلى إحدى الجبتين المشكوك فيها ويعارض قول هذا القائل قول من قال إن اليتين حياته فيعمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت من الابوين والتوسط عا ذكر أناه أولى وافته أعلم إ

على حسب اقرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين وأقرت لها الاخت بأربعة ونصف ، وأقرت لها المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم لها منها عمانية وهي أربعة أخماسها نخذ لها من كل واحدة أربعة أخماس ما أقرت لها به واضرب المسئلة في خمسة تكن مائة وعشرين ومنها تصح ، فاذا بلنت الصغيرة فصدقت أحداهن أخدت منها عام ما أقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال ابن ليلي يؤخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به فاذا بلغت فصدقت احداهن أمكست ما أخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لا تستحقه عليها ، وهذا القول أصوب إن شاء الله لان فيه احتياطاً على حقها .

ثلاثة اخوة لاب ادعت امرأة أنها أخت الميت لابيه وأمه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب قان الاكبر يدفع اليهما نصف ما في يده ويدفع اليهاالاوسط سدس ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده وتصح من مائة وستة وعثمرين لان أصل مسئلتهم ثلاثة، فمسئلة الاكبر من اثنين ومسئلة الثاني من ستة والثالث من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب ستة في سبعة تكن اثنين وأربعين فهذا مافي يدكل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحداً وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه ستة صار لها أربعة وثلاثون وهذا قياس قول ابن أبي ليلي ، وفي قول أبي حنيفة تأخذ سبع ما في يد الاصغر فيضم الى نصف ما بيد أحدهما وتضيفه إلى مابيد الآخر وتقاسم الاوسط علي ثلاثة عشر له عشرة ولها ثلاثة فتضم الثلاثة الي مابيد

( فصل ) والأسير كالمفقود اذا انقطع خبره وإن علمت حيانه ورث في قول الجهور، وحكيءن سعيد بن المسيب أنه لايرث لانه عبــد، وحكي ذلك عن النخمي وتقادة والصحيح الاول والكمفار لايملكون الاحرار والله أعلم

( فصل ) في البزوج في المرض والصحة، حكم النكاح في المرض والصحة سوا، في صحة العدقد وتوريث كل واحد منهما من صاحبه في قول الجهور، وبه قال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنه وقال مالك أي الزوجين كان مريضاً مرضا مخوفا حال عقد النكاح فالمد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدماً على الوصية، وعن الزهري ويحيى بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لم يرث كالامة والذمية فقال بعضهم يصح لان لا يتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة، وقال ربيعة وابن أبي لبلى الصدداق والميراث من الثلث، وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميراث بينهما وعن القامم بن محمد والحسر في إن قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

ولنا انه عقد معاوضة يصح في الصحة فيصح في المرض كالبيع ولانه نكاح صدر من أهله في محله

الأكبر وتقاسمه على ما بيده على أربعة لها ثلاثة وله سهم فاجعل ما في يد الاصغر أربعة عشر ليكون لسبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة واثنين وثمانين فهذا ما بيدكل واحد منهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو ستة وعشرون تضم الى ما بيدكل واحد من اخوته ثلاثة عثمر فيصير معه مائة وخمسة وتسعون وتأخذ من الاوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة تضمها الى ما بيده الاكبر يصر معه مائتان وأربعون فناخذ ثلاثة أرباعها وهي مائة وثمانون ويبقى له ستون ويبتى للاوسط مائة وخمسون واللا صغر مائة وستة وخمسون وترجم بالاختصار إلى سدسها وهو أحد وتسعون

( فصل ) إذا خلف ابناً فأقر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه فصف ما بيده ، فان أقر بعد جحده بآخر احتمل ان لا يلزمه له شيء لأنه لا فضل في يده عن ميرا ثه وهذا قول ابن ابي ليلي وان كان لم يدفع الى الاول شيئاً لزمه ان يدفع اليه فصف ما بيده ولا يلزمه اللآخر شيء لما ذكرنا ويحتمل ان يلزمه دفع النصف الباقي كله الى الثاني لانه فوته عليه وهو قول زفر وبعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده لاأن لانه الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كما لو ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده لاأن لانه الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كما لو اقر بالثاني من غير جحد الاول ، وهذا احد الوجود لا صحاب الشافهي، وقال اهل المراق ان كان دفع الى الثاني ثلث الى الاول بقضاء دفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وان كان دفعه بغير قضاء دفع الى الثاني ثمان جميع المال، وان خلف ابنين فأقر احدها بلخ ثم جحده ثم اقر با خر لم يلزمه لائاني شيء لانه لافضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني علزمه دفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني المولى دون الثاني ولا يقول دون الثاني ولا يشبت نسب واحد منهما في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا يثبت نسب واحد منهما في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

بشرطه فيصح كحال الصحة ، وقد روينا أن عبد الرحمن بن أم الحبكم تزوج في مرضه ثلاث نسوة أصدق كل واحدة الفا ايضيق بهن على امرأته ويشركنها في ميراً بها فأجيز ذلك ، واذا ثبت صحة النكاح ثبت الميراث بعموم الآية

( فصل ) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ماقبل الدخول وبعده لعموم الآية، ولان النبي على الله عنها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لهدا وينت اوشق بالميراث وكان زوجها مات عنها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لهدا

صداقا، ولان النكاح صحيح ثابت فيورث به كا بعد الدخول

( فصل ) فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به التوارث بين الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي واذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فالمنقول عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يدري أيتهما تزوج أول فانه يفرق بينهما وتوقف عن أن يقول في الصداق شيئاء قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينهما ، فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث اذا مات عنهما وعن النخعي والشعبي مايدل على أن المهر والميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتغزيل كميراث الحنائي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي رضي المدعنه بوقف المشكوك فيه من ذلك حتى بصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج

( فصل ) أذا مات رجل وخلف أبنين فمات أحدهما وترك بنتا فاقر الباقي بأخ له من أبيه ففي يده ثلاثة ارباع المال وهو نزعم أن له ربعاً وسدساً فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه فان أفرت بهاابنت وحدها ففي يدها الربع وهي نزعم ان لها السدس يفضل في يدها نصف السدس تدفعه الى المقر لهوهذا قول ابن ابي ليلي ، وقال ابوحنيفة ان اقر الاخ دفع اليه نصف مافي يده وان أفرت البنت دفعت اليه خمسة اسباع مافي يدها لانهائزعم ان له ربماً وسدسـاً وذلك خسة من اثني عشرولهــا السدس وهو سهان فيصير الجميع سبعة لها منها سهان وله خمسة . بنتان وعمماتت احداهما وخلفت ابنا وبنتا فأقرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الاقرار منسبعة وعشرين لهــا منها سهمان وفي يدها ثلاثة فيدفع اليهاسهما ، وان اقربها الابن دفع اليهاسهمين، وأن أقرت مها البنت الباقية دفعت اليها التسع وأن اقر بهاالعم لم يدفع اليها شيئاً ، وأن أفر الابن بخال له فمسئلة الاقرار من أثني عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في يده نصف تسع،وان أقرت به اخته دفعت اليه ربع تسع، وان أقرت به البنت البافية فلها الربع وفي يدها الثاث فتدفع اليه نصف السدس ، وأن أقر به العمدفع اليه جميع مافي يده . أينان مات احدهما عن بنت ثم اقرالباقيمنهما باملابيه ففريضة الانكار من اربعة للمقر منها ثلاثةارباعهاوفريضة الاقرار من اثنين وسبعين للمقر منهما اربعون يفضل في يده اربعة عشرسهماً يدفعها الىالمرأة التياقر بها وترجع بالاختصار الى ستة وثلاثين المقر منهاعشرون وللبنت تسعة وللمقر لها سبعة، وأن اقرت بهاالبنت فلها من فريضة الاقرار خمسة عشر سهماً وفي يدها الربع وهو عانية عشر يفضل في يدهاثلاثة تدفعها الي المقر لهاءوان اقر الابن بزوجة لابيه وهيام الميت الثاني فسئلة الاقرار من منة وتسعين لها منها

امرأة في عقد وأربعا في عقد ثم مات وخلف أخا ولم يعلم أي العقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعى مهرآ كأملاينكره الاخ فتعطى كل واحدة نصف بهر ويؤخذر بعالباقي تدعيه الواحدة والاربع فيقسم الواحدة نصفه واللاربم نصفه ، وعند الشانعي رضي الله عنه أكثر ما يجبعليه أربعة مهور فيأخذ ذلك يوقف منها مهر ببن النساء الحنس ويبقى ثلاثة تدعى الواحدة ربعها ميراثا ويدعى الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباعمهر بين النساء الخس وباقيها وهو مهران وربم بين الاربع وببن الاخ ثم يؤخذ ربع ما بقي فيوتف بين النساء الحمس والباقي للاخ ءو إن تزوج امرأة في عقد و اثنتين في عقد و ثلاثا في عقد و ام يعلم السابق فالواحدة لكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشكفي الخس . فعلى قول أهل العراق لهن مهر ان بيقين والثالث لهن في حال دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن الكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربع الباقي لهن ميراثا فللواحدة ربعه يقينا وتدعى نصف مدسه فتعطى نصفه فيصيرلها من الربع سدسهوثمنهوذلك سبعة منأر بعةوعشر بن والاثنتان يدعيان ثلثيه وهوسنة عشرسهما فيعطين نصفه وهو عَانية أسهم، والثلاث يدعين الاثة أرباعه وهو عانية عشر سهما فيعطين تسعه هذا قول محمد بن الحسن

ستة وخمسون وفي يده ثلاثة ارباع ففضل معه ستة عشر سهما يدفعها الى المقر لهاويكونلهستةو خمسون ولها سنة عشر وللبنت أربعة وعشرونوترجع بالاختار الى اثنى عشر لان سهاءهم كاما تتفق بالاعان فيكون للمقر سبعة وللمقر لها سهمان وللبنت ثلاثة ، وما جاء من هذا الباب،فهذا طريقه . ابوانوابنتان افتسموا التركة ثم أقروا بينت للميت فقالت قد استوفيت نصيبي من تركة ابي فالفريضة في الاقرار من عانية عشر الابوين سنة ولكل بنت اربعة فاسقط منها نصيب البنت المقربها يبقى اربعة عشر الا بوين منها ستة وأنما اخذا ثاث الاربعة عثمر وذلك اربعة اسهم وثلثا سهم فيبقى لهما في يد البنتين سهم وثلث يأخذانها منهما فاضرب ثلاثة في أربعة عشرتكن اثنين واربعين فقداخذالا بوان اربعة عشروهما يستحقان ثما نية عشير يبقى لهما اربعة، يأخذانها منهما ويبقى للابنتن اربعة وعشرون، وان قالت قداستوفيت نصف نصبيي فاسقط سهمين من ثمانية عشر يبقى ستة عشر قد أخذا ثلثها خممة وثنا وبقي لهما ثلثا سهم فاذا ضر بتها في ثلاثة كانت ثمانية واربعين قد اخذا منها ستة عشر يبقى لهما سهمان

﴿مسئلة﴾ ( اذا قال مات أبي وانت اخي فقال هو ابي واست بأخي لم يقبل انكاره لانه نسب الميت اليه بانه ابوه وأقر بمشاركة المقر له في ميرائه بطريق الاخوة فلما أنكر اخوته لم يثبت أقراره به وبقيت دعواه أنه أبوه دونه غير مقبولة كما لو أدعى ذلك قبل الأقرار. فاما أن قال مات أبوك وأنا أخوك فقال لست بأخي فالمال للمقر له وذلك لانه بدأ بالاقرار بان هذا الميت ابوء فثبت ذلك له تم ادعى مشاركته بعد ثبوت الابوة للاول فاذا أنكر الاول اخوته لم تقبل دعوى هذا المقر

. ﴿ مسئلة ﴾ (فان قال ما تتزوجتي وانت اخوها فقال لست بزوجها فهل يقبل إنكاره ؟ على وجهين)

وعلى قول أبي حنيفة وأبي بوسف تقسم السبعة عشر بين الثلاث والاثنين فيصير الربع من ثمانية وأربعين سهما ثم تضرب الاثنين في الثلاث ثم فى الثمانية وارحبن تمكن مائتين وثمانية وثمانين فهذا ربع المال وعند الشافعي رضي الله عنه تعلى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور: مهران منها ببن الحس ومهر تدعيه الواحدة والاثنتان ربعه ميراثا وتدعيه الثلاث مهراً وثلاثة أرباعه تدعيه الاخرى ميراثا وتدعيه الثلاث مهراً ووثلاثة أرباعه المدهوبين الواحدة والثلاث مهراً ووؤخذ ربع ما بقي فيدنع ربعه الى الواحدة ونصف سدسه بين الواحدة والثلاث موقوف وثلثاه بين الثلاث والاثنتين موقوف قان طلبت واحدة من الحس شيئا من الميراث الموقوف لم يدفع اليها شيء وكذلك إن طلبه أحد الفريقين لم يدفع اليه شيء واثنتان من الثلاث أو الثلاث كابن دفع اليهن ثلثه وان عين الزوج المنكوحات أولا قبل تعيينه وثبت وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لما وهذا قول الشانعي رضي الله عنه و ولموشوءة الافل وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لما وهذا قول الشانعي رضي الله عنه و ولموشوءة الافل من المسمى أو مهر الثل فيكون الفضل بنهما موقوفا ، وعلى قول أهل المراق يكون تعيينا ، فان كانت من المسمى أو مهر الثل فيكون الفضل بنهما موقوفا ، وعلى قول أهل المراق يكون تعيينا ، فان كانت الموطوءة من الاثنتين صح نكاحها و بطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من المسمى أو مهر الثل فيكون الفضل بنهما موقوفا ، وعلى قول أهل المراق يكون تعيينا ، فان كانت الموطوء من الاثنتين عد نكاحها و بطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من الثلاث عن الاثنتين على الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء الموطوء والموطوء الموطوء ال

وهذه المسئلة تشبهالاولى من حيثانه نسبالميتة اليه بالزوجية في ابتداء اقراره كانسب الابوةاليه في قوله مات ابي، وتفارقها في ان الزوجية من شرطها الاشهاد، ويستحب الاعلان بهاو اشهارها فلا تكاد تخفى ويكن اقامة البينة عايها بخلاف النسب فانه انما يشهد عليه بالاستفاضة غالباً

( فصل ) اذا اقر من اعيات له المسئلة عن يزبل الدول كزوج واختين اقرت احداهما باخ الها فاضرب مسئلة الاقرار وهي ثمانية في مسئلة الانكار وهي سبعة تكن سنة وخمسين للمنكرة من مسئلة الانكار سبعة الانكار سبعة ين مسئلة الاقرار وهي مسئلة الانكار سبعة بيقي في يدها تسعة، فإن انكر الزوج دفعتها الى اخيها المقر به وتعطي الزوج ثلاثة من مسئلة الانكار في مسئلة الانكار في مسئلة الانكار في مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار اربعة وعثمر وزه فإن اقر الزوج به فهو يدعى عام النصف أربعة والاخ يدعى أربعة عشر تكن ثمانية عشر والسعام المقر بها تسعة فإذا قسمها على النانية عشر فلازوج منها سهان وللاخ سبعة فإن اقرت الاختات به وانكر الزوج دفع الى كل اخت سبعة والى الاخ اربعة عشر يبقى اربعة يقران عام تصديق المقر له (واثاني) يصطاح عليها الزوج والاختان له نصفها ولها نصفها لأنها لاتخرج عنهم المدم تصديق المقر له (واثاني) يصطاح عليها الزوج والاختان له نصفها ولها نصفها لأنها لاتخرج عنهم ولاشي، ومذهب البي حنيفة في الصورة الاولى ان اذكر الزوج اخذت المقرة سهميها من سبعة فقسمتها بين مالك، ومذهب البي حنيفة في الصورة الاولى ان اذكر الزوج اخذت المقرة سهميها من سبعة فقسمتها بين اخيها وبنها على ثلاثة فتضرب المراثة في سبعة تمكن احدى وعشر بن لها منها ستة لها سهان ولاخيها ربعة والاختار القرارة على سبعة الزوج اربعة والاخ بها و وان اقرار وج ضهامه الى سبهها تكن خسة واقتساها بينهم على سبعة الزوج اربعة والاخ سهان وان اقران وان اقرار وج ضع سهامه الى سهمها تكن خسة واقتساها بينهم على سبعة الزوج اربعة والاخ سهان

وانوطي، واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صح نكاح الفريق المبدو، بوط، واحدة منه والموطورة التي لم يصح نكاحها مهر مثلها ، فان أشكل أيضا أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل ويبقى مهر مسمى تدعيه النسوة وينكره الاخ فيقسم ببنهما فيحصل النسوة مهر مثل ومسميان و نصف منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم بين الموطورة بين نصفين ويبقى مسمى و نصف بين الثلاث الباقيات لكل واحدة نصف مسمى و الميراث على ما نقدم وعند الشافي لاحكم الوط، في التعبين، وهل يقوم تعيين الوارث مقام تعبين الزوج ? فيه قولان و فعلى قوله يؤخذ مسمى ومهر مشل الموطورة بين تعطى كل واحدة الاقلمن المسمى أو مهر المثل و بقف الفضل بينهما و ببقى مسميان و نصف يقف أحدهما بين الثلاث اللائي لم يوطأن وآخر بين الثلاث والاثنتين و الميراث على ما نقدم

وحكي عن الشعبي والنخبي فيمن له أربع نسوة أبت طلاق إحداهن ثم نكح خامسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع الميراث وللاربع ثلائة أرباعه بينهن وهذا مذهب أبي حنيفة إذا كان نكاح الخامسة بعد انقضاء عدة المطلقة ، ولو أنه قال بعد نكاح الخامسة إحدى نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل أن يبين فللسادسة ربع الميراث والمخامسة ربع ثلاثة الأرباع الباقي وما بقي بين الاربع الاول أرباعا وفي قول الشانبي رضى الله عنه ماأشكل من ذلك موقوف على ماتقدم

واللاخت سهم واضرب سبعة في سبعة لكن تسعة واربعين ومنها تصح للمنكرة سهان في سبعة اربعة عشر وللزوج اربعة في خمسة وللاخ سهان في خمسةوالمقرة سهم في خمسة

وعشرين وها يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج وعشرين وها يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج من مسئلة الانكار ثلاثة في وفق مسئلة الاقرار اربعة وعشرون وللاختين من الام سهائ في عانية سئة عشر وللمنسكرة كذلك وللمقرة سهم من مسئلة الاقرار في وفق مسئلة الانكار ثلاثة يبقى في يدها ثلاثة عشر للاخمنها ستة ضعف سهمها يبقى سبعة اسهم لايدهيها احد ففيها الاوجه الثلاثة التى ذكرناها)

(احدها) تقر في يد المقرة (والثاني) تؤخد الى بيت المدال (والثالث) يقسم بين الزوج والمقرة والاختين من الام على حسب ما يحتمل انه لهم لان هذا المال لا يخرج عنهم فان المقرة ان كانت صادقة فهو للزوج والاختين من الام وإن كذبت فهو لها وإن كان لهم لا يخرج عنهم قسم بينهم على قدر الاحمال كما قسمنا الميراث بين الحتثى ومن معه على ذلك. فعلى هذا يكون للمقرة النصف وللزوج والاختين النصف بينهم على خمسة لان هذا في حال للمقرة وفي حال لهما فقسم بينهم نصفين ثم جعدل نصف الزوج والاختين النصف بينهم على خمسة لان له النصف ولهما الثلث وذلك خمسة من ستة فتقسم السبعة الاسهم بينهم على عشرة للمقرة خمسة ولازوج ثلاثة وللاختين سهمان، فاذا أردت تصحيح المسئلة فاضرب المسئلة وهي اثنان وسبعون في عشرة ، ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في عشرة فاضرب المسئلة وهي اثنان وسبعون في عشرة ، ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في عشرة

### ﴿ فصل في الطلاق ﴾

اذا طلق الرجل امرأنه طلاقا يملك رجعتها في عدمها لم يسقط التوارث بينهما مادامت في الهدة سواء كان في المرض أو الصحة بفير خلاف نهامه ، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق جديد ، وان طلقها في الصحة طلاقا باثنا أو رجعيا فبانت بانقضا، عدمها لم يتوارثا اجماعا ، وان كان الطلاق في المرض المحوف ثم مات من مرضه ذلك في عدمها ورثته ولم يرثها ان مات ، يروى هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وبه قال عروة وشر بح والحسن والشعبي والذخمي والثوري وابو حنيفة في أهل الدراق ومالك في أهل المدينة وابن أبى والحسن والشعبي رضى الله عنه القديم

وروي عن عتبة بن عبد الله بن الزبير لاترث بتوتة وروي ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف وهرقول الشافعي ألجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة أو كما لوكال الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم و نكاح وولاء وليس لها شيء من هذه الاسباب

ومن له شيء من عشرة مضروب في سبعة وان صدقها الزوج فهو يدعي اثني عشر تمام النصف والاخ يدعي ستة تكن ثمانية عشر والثلاثة عشر لا تنقسم عليها ولا توافقها فاضرب المسئلة في ثمانية عشر تمكن ألفاً ومائتين وستة وتسعين ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في ثمانية عشر ومن له شيء من ثمانية عشر مضروب في ثمانية عشر أربعائة واثنان شيء من ثمانية عشر مفروب في ثلاثة عشر أربعائة واثنان وثلاثون وللاختين من الام مائتان ثمانية وثمانون وللمنكر كذلك وللمقرة ثلاثة في ثمانية عشر أربعة وخسون وضمون وللاختصار الى مائتين وستة عشر كانية وسبعون ولازوج اثنا عشر في ثلاثة عشر ماثة وستة وخمسون وترجع بالاختصار الى مائتين وستة عشر لان السهام كاما تتفق بالأسداس وعلى أهذا تعمل ماوردعليك من هذه المسائل اذا فهمتها إن شاه الله تمالى

(فصل) امرأة وعم ووصى لرجل بثلث ماله فأقرت المرأة والم أنه أخو الميث فصدقهما ثبت نسبه واخذ ميراثه وان أقرت المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر اقرارها شيئاً وإن صدقهاالاخ وحده فللمرأة الربع بكاله الا أن تجيز الوصية وللم النصف ويبقى الربع يدفع الى الوصي وانصدقها العم ولم يصدقها الوصي فله الثاث وللمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة التي ذكر ناها وإن أقر به العم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع وللمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لها لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة (المغني والشرح المكبير) ( الجزء السابع )

ولذا أن عثمان رضي الله عنه ورث تمساض بنت الاصبغ المكلبية من عبد الرحمن بن عوف وكان طلقها في مرضه فبتها واشتهر ذلك في الصحابة الم ينكر فكان اجماعا ولم يثبت عن علي ولا عبد الرحمن خلاف في هذا بل قد روى عروة عن عمان أنه قال لمبدالرحمن لان مت لاور ثنها منك قال قدعلمت ذلك وماروي عن ابن الزبير ان صح فهو مسبوق بالاجماع ولان هدا قصد قصد قصد قال قلمداً في الميراث فهورض بنقيض قصده كالقاتل القاصد استعجال الميراث بعاقب بحرمانه عاذا ثبت هذا فالمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تتزوج قال أبو بكر لا يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بها اذا طلقها المريض أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تتزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميد وابن أبي ليلي وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة وذكرعن أبي بن كعب لما روى أبو سلمة بن عبد الرحن أن اباه ضلق أمه وهومريض فمات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من عبر اثها وهذا المهنى لا يزول بانقضاء العدة ، وروي عن أحمد ما يدل على أنها لاترث بعد العدة قانه قال في رواية الاثرم يلزم من قال له أن يتهزوج أربعا قبل انقضاء عدة مطقانه أنه لو طاق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا عمات من مرضه ذلك أن المان يوثنه عدة مطقانه أنه لو طاق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا عمات من مرضه ذلك أن المان يوثنه

المرأة ولم تجزها ويحتمل الاوجه الثلاثة وإن لم يصدقه أخذ الثلثبالوصية وأخذت المرأة السدس بالميراث ويبقى النصف في الاوجه الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم "

#### بابميراث القاتل

(كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يمنع الفائل ميراث المقتول سواء كان القتل عمداً أو خطأ عباشرة أو سبب صغيراً كان الفائل أو كبيراً أو مجنو ناً )

لا يرث قاتل العمد وقد أجمع عليه أهل العم إلا ما حكي عن سعيد بن المسيب وابن جبير أنهما ورثاه وهو رأي الحوارج لان آية الميراث تتناوله بنموم افيجب الدمل بها ولا تعويل على هذا القول لشذوذه وقيام الدليل على خلافه فان عمر رضي الله عنه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيف فقتله واشتهرت هذه القصة بين الصحابة فلم تنكر فكانت اجماعا وقال عمر سمعت رسول الله ويتيايي يقول «ليس لقاتل شيه» رواه مالك في موطئه والامام أحمد بسنده وروى عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عن قتل فتيلا فانه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وان كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث وواه الامام أحمد باسناده ولان توريت القاتل يفضي الى تكثير القتل لان الوارث رعااسته جل موت موروثه ليأخذ ماله كما فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ويقال ماورث قاتل بعد عاميل وهو اسم القتيل فأما القتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم إلى أن القاتل لا يرث أيضاً نص بعد عاميل وهو اسم القتيل فأما القتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم إلى أن القاتل لا يرث أيضاً نص

كابهن فبكون مسلما برثه تمان نسوة وهذا النول يلزم منه توريث ثمان وتوريثها بعد العدة يلزم منه ذلك ولانه قال في المطلقة قبل الدخول لا ترث لانها لا عدة لها وهذه كذلك فلا ترث وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشانبي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كما لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي الى توريث أكثر من أربع نسوة فلم مجز ذلك كما لو تزوجت وأن تزوجت المبتوتة لم ترثه سواء كانت في الزوجية أو بانت من الزوج الثاني هذا قول أكثر أهل العلم وقال مائك في اهل المدينة ترثه لما ذكرنا الرواية الاولى ولأمها شخص برث عم انتفاء الزوجية فردث معها كسائر الوارثين .

وانا أن هذه وارثة من زوج فلانرث زوجا سواه كسائر الزوجات ولان التوراث من حكم الكلح فلا يجوز اجماعه مع نكاح آخر كالهدة ولانها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول لها فأشبه ما لوكان فسخ النكاح من قبلها .

(فصل) ولو صح من مرضه ذلك ثم مات بعده لم ترثه في قول الجيهور وروي عن النخبي والشعبي والشعبي والشوري وزفر انها ترثه لانه طلاق مرض تصد به الفرار من المبراث فلم ينعه كما لو ام يصح.

عليه أحمد بروى ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن وسعود وابن عباس وروي نحوه من أبي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخمي والثوري والشعبي وشريك والحسن ابن صالح ووكيع ويحيى بن آدم والشافعي وأصحاب الرأي وذهب قوم الى أنه برث من المال دون الدية روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب وعطاه والحسن ومجاهد والزهري ومكحول والاوزاعي وابن أبي ذئب وأبي ثور وابن المنذر وداود وروي نحوه عن علي لان ميرا ثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قاتل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

ولنا الاحاديث المذكورة ولأن من لا يرث من الدية لا يرث من غيرها كفاتل العمد والخالف في الدين ، والعمومات مخصصة بما ذكرناه فعلى هذا الفتل المانع من الميراث هو الفتل بغير حق كالعمد وشبه العمد والخطأ وما أجري مجراه كالفتل بالسبب وفتل الصبي والمجنون والمائم وكل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة .

(مسئلة) ( فأما ما لا يضمن بشيء من هذا القتل قصاصاً أو حدا أو دفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي والباغي العادل فلا يمنم وعنه لا يرث العادل الباغي ولا الباغي العادل فيخرج منه أن كل قاتل لايرث) وحملة ذلك أن القتل المانع من الارث ما كان مضموناً على ما ذكرنا فأما ماليس بمضمون فلا يمنع الميراث كالقتل قصاصاً وحداً ودفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة موليه بماله فعله من سقي دواء أو بط خراج فات أو من أمره انسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلمة منه فأت بذلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحمد اذا قتل الباغي العادل في الحرب يرثه وعن أحمد أن العادل به بالعادل في الحرب يرثه وعن أحمد أن العادل

وانا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت الم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هــذا المرض حكم الصحة في العطايا والاعتاق والاقرار فكذلك في الطلاق، وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار بالطلاق في صحته

(فصل) ولو طلق امرأته ثلاثا في مرضه قبل الدخول بها فقال أبو بكر وابات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها ابو بكر وهو قول الحسن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت المدخول بها لفراره منه وهذا فار وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكيل الصداق وينبغي ان تكون العدة عدة الوقاء لانا جعلناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير مدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها ، وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا يجب بفراره (والثالثة) لها الميراث ونصف الصداق وعليها العدة وهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكمل الصداق لان الله تعالى نص علي تنصيفه بالطلاق قبل المسيس عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكمل الصداق لان الله تعالى نص علي تنصيفه بالطلاق قبل المسيس ولا تجوز مخالفته والرابعة لاميراث لها ولاعدة عليها ولها نصف الصداق وهوقول جابر بن زيد والنخي وأبي حنيفة والشافعي وأكثر أهل الدلم . قال احماء قال جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة

اذا قتله الباغي في الحرب لا ير 4 و نقل محمد بن الحسم عن أحمد في أربعة شهود شهدوا على أختهم بالزنا فرجمت فرجموا مع الناس يرثونها هم غير قتلة وعن أحمد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال فانه قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث الباغي العادل ولا العادل الباغي وهذا يدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال وهو ظاهر مذهب الشافعي أخذاً بظاهر الحديث ولانه قاتل يدل على أن القتل يمنع الميراث كفتل الصبي والمجنون وقال أبو حنيفة وصاحباه كل قتل لا يأثم فيه لا يمنع الميراث كفتل الصبي والمجنون والنائم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها فانه يرثه لانه قتل غير متهم فيه ولا ائم فيه أشبه القتل في الحد

ولنا على أبي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها القتل الذي لايضمن ففي ماعدا. تبقى على مقتضاها ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

ولمنا على الشافعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع الميراث كما لو أطعمه أو سقاه باختياره فافضى الى تلفه ولانه حرم الميراث في محل الوفاق كيلا يفضي الى اتحاد القتل المحرم وزجراً عن اعدام النفس المعصومة وفي مسئلتنا حرمان الميراث يمنع إقامة الحدود الواجبة واستيفاء الحقوق المشروعة ولا يفضي الى المجاد قتل محرم فهو ضد ما ثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والمجنون لانه قتسل محرم وتفويت نفس معصومة والتوربث يفضي اليه بخلاف مسئلتنا اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد لانه يلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم يرثه وان شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

عليها. قال آلح ن ترث قال احمد اذهب الى قول جابر وذلك لان الله تعالى نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله تمالي ( وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف مافرضتم ) وقال تعالى ( ياأمها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات تم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ) ولا يجوز مخالفة نصالكتاب بالرأي والتحكم. وأما الميراث فانهـا ليست بزوجة ولامعتدة من نكاح فأشبهت المطلقة في الصحة والله أعلى. ولو خلا مها وقال لما أطأها وصدقته فلها الميراث وعليها العدة للوفاة ويكل لها الصداق لان الخلوة تكني في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنينة وأصحابه

( فصل ) ولو طلق المدخول بها طلاقا رجعيا ثم مرض في عدتها ومات بعدانقضائها لم ترثه لانه طلاق صحة ، وإن طلقها واحدة في صحته وأبانها في مرضه ثم مات بعد انقضا. عدتها فحكما حكم مالو ابتدأ طلاقها في مرضه لانه فر من ميرائها فان طلقها واحدة في صحته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت بانقضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميرائها ولم يؤثر في بينونتها

(فصل) أربعة اخوة قتل أكبرهم الثاني ثم قتل الثالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني صارلانا لثوالاصغر نصفين فلماقتل الثالث الاصغر لمرثه وورثه الاكبر فرجع اليه ينصف دم نفسه وميراث الاصغر جميعه فسقط عنه القصاص ليراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الثالث ويرثه في ظاهر المذهب فان اقتص منهور ثه وورث أخوته الثلاثة ولو أن اثنين قتل أحدهما أحداً بويهما وهما زوجان ثم قتل الآخراً با الآخو سقط القصاص عن الاول ووجب على القائل الثاني لان الاول لما قتل أباه ورشمالهودمه أخره وامه فلما قتل الثاني المهورثها قاتل الاب فصار له من دم نفسه عنه فسقط القصاص عنه لذلك وله القصاص على الآخرفان قتله ورنه في ظاهر المذهب وأن جرح أحدهما أباه والآخر امه ومانافي حالواحدة ولا وارث لماسواها فلمكل واحدمنها مال الذي لم يقتله ولمكل واجد منها القصاص على صاحبه ولذلك لوقتلكل واحد منها أحد الابرين ولم يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على اخية الاأنه لا يمكن أحدهماالاستيفا. الا بابطال حق الآخر فيسقطان وانعفي أحدهما عن الاخر فللا خرقتل العافي وبرثه في الظاهر , إن بادر أحدهما فقتل أخاه سقط انقصاص عنه وورثه في الظاهر وبحتمل أن لا يرثه وبجب القصاص عليه لان القصاصين لما تساويا وتعذر الجع بين التيفائهما سقط فلم يبق لهماحكم فيكون المستوفى منهما متعدبا باستيفائه فلايرث أخاه وبجبالقصاص عليه بقته وانأشكل كيفية موت الابوين وادعى كل واحد منهما أن قتيله أولهما موتا خرج في توريثهما ما ذكرنا في الفرقي من توريث كل واحد من المبتين من الآخر ثم يرث كل واحد منهما بمض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن لا يرى ذاك

( فصل ) وإن طلقها ثلاثا في مرضه فارتدت ثم أسلمت ثم مات في عدتها ففيه وجهان (أحدهما ) ترثه وهو قول أبلانه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانها فعلت مايناني النكاح أشبه مالو تزوجت ولو كان هو المرتد ثم ألم ومات ورثنه، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وضي الله عنهم لانرثه

ولنا أنها مطنقة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات زوجها في عدتها فأشبه مالو لم ترتد ، ولو ارتد أحد الزوجين بعد الدخول من غير طلاق ثم عاد إلى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الاتخر لان النكاح باق فان انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث إحدهما الآخر ، وإن تلمنا أن الفرقة تتعجل عند اختلاف الدين لم يرث أحدهما الاتخر ويتخرج أن يرثه الاتخر اذا كان ذلك في مرض موته لانه تحصل به البينونة فأشبه الطلاق وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدتها ورثها الزوج

( فصل ) أذا طلق المسلم المريض زوجته الامة و الذمية طلاقاً باثنا ثم أسلمت الذمية وعتقت الامة

فالجر ابفيها كالني قبلها ومحتمل أن يـقط القصاص بكل حال للشبهة والله أعلم وبكون لـكل واحد منهما دية الآخر وماله

#### باب ميراث المعتق بعضه

لا يرث العبد ولا يورث سوا. كان قنا أو مديراً أو تكانبا أو أم ولد. قال شيخنا لا أعلم خلافا في أن العبد لايرث إلا ماروي عن ابن مسعود في رجــل مات وترك أبا مملوكا يشترى من ماله وبعتق ويرث وقاله الحسن وحكي عن طاوس أن العبد برث ويكون ما، رثه نسيده ككسبه وكما لو ومى له ولانه تصح الوصية له فيرث كالحمل

ولذا أن فيه نقصا منع كونه موروثا فمنع كونه وارثا كالرتد ويفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا مهراث له وقياسهم ينتقض بمختلني الدين ، وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت بنه فلم برثه كسائر الاقارب وذلك لان الميراث صار لاحله بالموت فلم ينتقل عنهم الى غيرهم وأجموا على أن المبلوك لا يورث لانه لامال له فانه لا بملك ، ومن قال انه بملك بالتمليك فملكه ناقص غير مستقر يزول الى سيده بزوال ملكه عن رقبته بدلبل قوله عليه الصلاة راسلام همن باع عبداً وله مال فماله بالمام إلا أن يشترطه المبتاع ولان السيد أحق عنافهه واكتسابه في حياته فكذلك به ديماته وممن دوي عنه أن العبد لايرث ولا يورث ولا يورث والمورث ولا يحجب على وزيد والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، والاسير الذي عند الكفار يرث اذا علمت حياته في وليا الفقهاء الاسعيد بن المسيب فانه قال لايرث لانه عبد ولا يصح لان الكفار لا يملكون الاحرار بالقهر وهو باق على حربته فيرث كالمطلق

ثم مات في عدتهما لم ترثاه لائه لم يكن عند الطلاق فاراً ، وإن قال لهما في المرض اذا عتقت أنت أو أسلمت أنت فأنتما طالفتان فعتقت الامة وأسلمت الفمية ومات ورثناه لانه فار فان قال لهما أنها طالفتان غداً فمنةت الامة وأسلمت الذمية لم ترثاه لانه غير فار ، وإن قال سيد الامة أنت حرة غداً ، وقال الزوج أنت طالق غداً وهو بعلم بقول السيد ورثنه لانه فار ، وإن لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار ،ومهذا قال أبو حنينة وأصحابه والشانعي رضي الله عنه ولم أعلم لهم مخالفا

( فصل ) وإذا قال لامرأته في صحته 'ذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المرض سوا. ، فان أفر في مرضه أنه كاز طلقها في صحته ثلاثًا لم يقبل اقراره عليها وكان حكمه حكم طلاقه في مرضه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي رضي الله عنـ، يقبل اقراره . ولنا أنه اقرار بما يبطل به حق غيره فلم يقبل كَرْ لُو أَفْرِ عَالْمَا

( فصل ) وإن سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال اله ضي فيه روايتان ( احداهما )لاتر ته لانه ليس بغار ( والثانية ) ترثه لانه طلقها في مرضه وهو قول مالك وكذلك الحبكم إن خالهما أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أو على فعل من جهتها لها منه بد ففعلته أوخبرها فاختارت نفسها والصحيح في هذا كله أنها لانرثه لانه لانه ار منه وهذا قول أي حنيفة والشافعي رضى الله عنــه ، وإن لم تعلم

( فصل ) والمدبر وأم الولد كالفن لانه رقيق بدليل أن النبي ﷺ باع مدبراً ، وأم الولد مملوكة بجوز اسيدها وطؤها بحكم الملك واجارتها ودكمها حكم الامة في جميع أحكامها الافيها ينقل الملك فيها أو يراد له كالرهن فاما المكتب فان لم يملك قدر ماعليه فهو عبد لايرث ولا يورث ، وأن ملك قدر ما يؤدي ففيه روايتان ( إحداهما ) أنه عبد ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث روي ذاك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافعي وأبي ثور وعن ابن المسيب وشربح والزهري نحوه لما روى ابو داود باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبيي مُتَنَالِئَةِ قال ﴿ الْمُكَانِبِ عَبْدُ مَا بِقِي عَلَيْهِ دَرْمُ ﴾ وفي انظ أن النبي عَلَيْنَةِ قال ﴿ أيما عَبْد كانبِ على مائة أوقية فأداها الاعشر أوافرفهو عبد وأيما عبد كانب على مائة دينار فأداها الاعشرة دنانير فهو عبد، وعن محمد بن المنكدر وع بدالله مولى عفرة وعبدالله بن عبيدة أزالنبي عَلَيْكُ قال لعتاب بن أسيد دمن كانب مكانبا فهو أحق ب٬ حتى يقضي كتابته ، وقال القاضي وأبر الخطاب اذا أدى المكاتب ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربم عتني لان ذلك يجب إيناؤه للمكاتب فلا يجوز ابناؤه على الرق لمجزه هما يجب ورده اليه ( والرواية الثانية ) أنه إذا ملك مايؤدي صار حراً يوث وبورث فاذا مات له من ير ثه ورث ، وان مات فلسيده بنية كنابته والباقي لورثنه لما روى ابوداود باسناده عن أم سلمة قالت قال لنا رسول الله وَيُطَالِنُهُ « اذا كان لاحدا كن مكانب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه »وروى: الحسكم عن على وابن مسعود وشريح بعطى سيده من تركت مابقي من كتابته قان فضل شيء كان لور بَّة المسكمانب وروي نجوه عن الزهري وبه قال سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبدالرحمن والنخمي بتعليق طلافها ففعلت باعلق عليه ورثته لانها مهذورة فيه ، ولو سألنه طلقة فطلقها ثلاثا ورثته لانه أبانها عا لم تطلبه منه ، وإن على طلاقها على فعل لا بد لها منه كصلاة مَدَّتُو بة وصيام واجب فيوقته ففعلته فحكه حكم طلاقها ابتدا. في قولهم جميعًا ، وكذلك إن علقه على كلامها لابويها أو لاحدهما ، وإن قال في مرضه أنت طالق إن قدم زيد ونحوه بما ايس من فعلما ولا فعله فوجد الشرط فطلقت مورثته ( فصل ) فان علق طلاقها في الصحة على شرط وجد في المرض كقدوم زيدومجي. غد وصلاتها

الغرض بانت ولم ترث لان اليمين كانت في الصحة

وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وتم في المرض والارل أصبح وإن علقه على فمل نفسه ففعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض فأشبه مالو كان التعليق في المرض . ولو قال في الصحة أنت طالق أن لم أضرب غلامي فلم بضربه حتى مات ورثنه وأن ماتت لم يرثها . وأن مات الغلام والزوج مريض طلقت وكان كتعليقه على مجي، زيد أيضا ، وكذلك أن قال ان لم أوفكمهرك فأنت طالق، وان ادعى الزوج انه وفاها مهرها فأنكر تهصدق الزوج في توريثه منها لان لاصل بقاء الكاح و لم تصدق في براءته منه لان الاصل بقاؤه في ذمته ، ولو قال لها في

والشعبي والحسن ومنصور وماقت وابو حنيفة الا أن مالها جعل من كان معه في كتابته أحق عن لم يكن معه قانه قال في مكاتب هلك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته لاخيه دون ابنه وجمله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا وان مات أدي من تركته باقي كتابتـــه والباقى لورثته ، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال على المنبر انكم مكاتب ن مكاتبين فأبهم أدى النصف فلا رق عليه وعن علي إذا أدى النصف فهو حر وعن عروة نحوه وعن الحسن اذا أدى الشطر فهو غربم ، وعن ابن مسعود وشربح مثله وعن ابن مسعود إذا أدى ثانا أو ربعًا فهو غرتموعن ابن عباس أذا كتب الصحيفة فهو غريم وعن علي قال : نجري المتاقة في المكاتب في أول نجم يُعــني يعتق منه بقدر ما أدى وعنه أنه قال برث و محمحب و يعتق منه بقدر ماأدى ، وروى حماد بن سلمة عن أبوب عن عكرمة عن ابن عباس عن الذي عِلْمُ قال: إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثا ورث بحساب ما عنى منه وأقبم عليه الحد بحساب ماعنق منه ، وفي رواية يؤدي المكاتب بقدر ماعنق منه دية الحر وقدر مارق منه دية العبد . قال يحيى بن أبي كثير وكان علي رضي الله عنه ومروان بن الحسكم يقولان ذلك وقدروي حديث ابن حباس من عكرمة عن النبي ويتالين مسلا والحديث الذي روياه افولما أصح ولا نعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا وماذ كرناه أولى إن شاء الله

﴿ مسئلة ﴾ ( فأما المعتق بعضه فما كسبه مجزئه الحرفهو لورثته وبرث وبحجب إلدرمافيه من الحربة) وجملة ذلك أن المعنق بعضه اذا اكتسب مالائم مات وخلفه فان كان قد كسبه بجزئه الحر مثل أن يكون قد هاياً ميده على منفعته فا كتسب في أيامه أو ورث شيبًا فان الميراث أما يستجقه مجزئه

الصحة أنت طالق أن لم أنزوج عليك فكذلك ،نص عليه أحمد وهو قول الحسن، ولوقذف المريض امرأته ثم لاعنها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وان ماتت لم يرثها ، وان قدفها في صحته ولاعنها في مرضه ومات نيه لم ترثه نص عليه أحمد و هو قول الشاهي والثواؤي ،وذكر القاضي رواية أخرى أنهاترث وهوقول أييومف وانآلى منهافي مرضه ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت بالايلاء لم ترثه ( فصارً ) وإذا استكره الابن امرأة أبيه على ما بفسخ به نكاحها من وطء أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثته ولم يرثها ان ماتت ، وهذا قول أي حنينة وأصحابه ، فان طاوعته على ذلك لم ترث لانها مشاركة فيما ينفسخ به الكاحها فأشبه مالوخالمته وسوا كان للميت بنون سوى هذا الابن أو لم يكن، فاذا انتفت الته . ة عنه بأن يكون غير وارث كالكافر والقائل والرقيق أو كان ابناً من الرضاعة أوان ابن محجرب باين الميتأو بأبوين أوابنين أركان الميت امرأة أخرى تحوز ميراث الزوجات الم ترثلا نتفا النهمة رلوصارابن الابن وارثا بمدذلك لم يرثلا نتفاءالنه. ة حال الوط، ولوكاز حال الوط، وارثا فعاد محجوباع الميراث لورثت لوجودالتهمة حين الوطء ، ولو كان المريض امرأتان فاستكر ، ابنه احداهمالم ترثه لانتفاء التهمة عنه لكون معرائها لابوجم اليه، ولو استكرم الثانية بعدما لورثت الثالثة لانه متهم فيحقها ، ولو استكرهها معا دفعــة واحدة ورثنا جميعا ، وهذا كله قول أبي حنيفــة وأصحابه ، فأما الحر أو كان قد قاسم سيده في حياته فتركته كايا لورثته لاحق لم لك باقيه فيها، وقال قوم جميع ماخلفه بينه بين سيده قال أبن اللبان هذا غلط لان الشريك إذا أخذ حقه من كسبه لم يبق له حق في الباقي ولا سبيل له على ما كربه بنصف الحركا لو كان بين الشريكين فاقتمها كسيه لم يكن لاحدهما حق في حصة الآخر، والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عتق منه فأما ان لم يكن كسبه بجر له الحر خاصة ولا انتما كسبه فأبالك باقيه من تركته بتدر ملكه فيه والباقي لورثته فان ماتله من مرثه قاله مرث يورث ويحجب على قدر مانيه من الحرية هذا قول على وابن م مود رضي الله عنها وبه قال عثمان التيمي وحزة الزيات وابن المبارك والمزني وأهل الظاهر ، وقال زيد بن ثابت لا يرث ولا يورث واحكمامه أحكام العبدوبه قال مالك والشافعي في القدم وجعلا ماله لمالك ياقيه قال ابن أللبان هذا غلط لانه ليس لمالك بأفيه على ماعتق منه ملك ولا ولا ولاهو ذو رحم قال ابن شريح يحتمل على قول الشافعي القديم أن يجمل في بيت المال لانه لاحق له فيما كسبه بجزئه الحر ، وقال الشافعي في الجديد ما كسبه يجزئه الحرلورثنه ولا يرث هو ممن مات شيئا و به قال طاوس وعمرو بن دينار وأبو ثهور وقال ابن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرهما وبه قال الحسن وجابر بن زمد والشعبى والنخمي والحبكم وحماد رابن أي لبلي والأوري وأبويوسف ومحمد واللؤلؤي ومجيي بن آدم ودارد وقال أبوحنيفة أن كان الذي لم يعتق استسمى العبد فيدمن تركته سعاية وله نصف ولاية وإن كان غرم الشريك فولاؤه كله للذي أعنق بعضه

( ۲9 ) (المغنى والشرح السكبير) (الجزءالسابع)

الشانعي رضي الله عنه قانه لا يرى فسخ النكاح بالوط، الحرام، وكذلك الحكم فيها اذا وطيء المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها كأم امرأته أوبنتها قان امرأته تبين منه و ترثه إذا مات في مرضه ولا يرشها وسواء طاوعته الموطوءة أو أكرهها قان مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل فيسقط به ميرائها ، قان كاز ذائل العقل حين الوط لم ترث امرأته مستكرها لها وهو زائل العقل لم ترث اذلك ، قان كان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صحيحا . وقال أبو حنيفة هو كالمجنون لان قوله لا عبرة به ، وكذلك الحمكم فيا إذا وطي، بنت امرأته أو أمها . وللشافعي في وطء الصبي ابنة امرأته أوامها قولان (أحرهما) لا ينفسخ به نكاح المرأبه لا نه لا يحرم ( والثاني ) أن امرأته تبين بذلك ولا ترثه ولا يرثها ، وفي القبلة والمباشرة حون الفرج دوايتان ( إحداهما ) تنشر الحرمة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه لانها مباشرة تحرم في غير النكاح والملك فأشبهه الوط، ( والثانية ) لا ينشره لانه ليس بسبب البعضة فلا ينشر الحرمة كالنظر والخلوة ، وخرج أصحابنا في النظر الهالفرج والحلوة الشهوة و جهاانه ينشر الحرمة

ولنا ما روى عبد الله بن احمد ثنا الرملي عن يزيد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المتبق يعتق بعضه «يرث ويورث على قدر ما عتق منه » ولانه يجب أن يثبت لحكل بعض حكمه كما لوكان الآخر مثله وقياساً لأحدها على الآخر إذا ثبت هذا فالنفر بع على قولنا لان العمل على غيره واضح وكيفية توريثه أن يعطى من له فرض بقدر ما فيه من الحربة من فرضه وإن كان عصبة نظر ماله مع الحربة المكاملة فأعطي بقدر ما فيه منها فاذا خلف أماً وبنتا نصفها حر وأبا حراً فللبنت بنصف حريتها نصف ميرانها وهو الربع وللام مع حريتها ورق البنت الثلث والسدس مع حرية البنت فقد حجبتها بحريتها عن السدس فبنصف حريتها تحجبها عن نصف بيقى لها الربع لوكانت حرة فالها بنصف حريتها نصفه وهو الثمن والباقي الاب وإن شئت نزلتهم أحوالا كتنزيل الحنائي فتقول إن كانتا حرتها البنت ومدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت الام وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت الام وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت الام وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت أربعة وكلها تدخل في الستة فتضربها في الاربعة الأحوال تمكن أربعة وعشرين للبنت ستة وهي الربع لأن لها النصف في حالين والام الثمن وهو الاثة لان لها السدس في حال والثاث في حال والباقي اللاب ويرجع بالاختصار إلى عانية.

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن كان عصبتان نصف كل واحد منها حر كالأخوين فهل تـكمل الحرية فيهما ؟ يحتمل وجهين ، وإن كان أحدها يحجب الآخركابن وابن ابن فالصحيح أنها لا تـكمل )

إذا كان عصبتان لا محجب أحدهما الآخر كابنين نصفها حر ففيه وجهان

( أحدها ) تمكل الحرية فيها بان تضم الحرية ،ن أحدهما الى ما في الأخر منها فان كمل منها

( فصل ) وان فعلت المريضة ما يفسخ نكاحها كرضاع امرأة صغيرة لزوجها أو رضاع زوجها الصغير او ارتدت أو نحو ذلك فئ تت في مرضها ورثها الزوج ولم ترثه وبهذا قال ابو حنيفة ، وقال الشائعي رضي الله عنه : لايرئها

ولذا انها احد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل، وان اعتقت فاختارت نفسها أوكان الزوج عنينا فأجل سنة ولم يصبها حتى مرضت في آخر الحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولهم أجمعين ، ذكره ابن اللبان في كتابه ، وذكر القاضي في المعتقة إذا اختارت نفسها في مرضها لم يرشها ، وذلك لان فسخ النكاح في هذين الموضعين لدفع الضرر لا الفرار من الميراث ، وان قبلت ابن زوجها لشهوة خرج فيه وجهان

(أحدها) ينفسخ نكاحها ويرشها إذا كانت مريضة ومانت في عدتها، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه (والثاني) لاينفسخ الذكاح به وهو قول الشافعي رضي الله عنه ولو أن رجلا زوج ابنه أخيه وهي صفيرة ثم بلفت نفسخت النكاح في مرضها لم يرشها الزوج بغير خلاف ندلمه لان النكاح من أصله غير صحيح في صحبح المذهب وهو قول الشافي رضي الله عنه، وروي عن إحد ما يدل على صحته

واحد ورثا جميعاً ميراث ابن حر لان نصني شيء : شيء كامل ، ثم يقسم ماورثاء بينها على قدر ما في كل واحد منها فاذا كان ثلثاً أحدهما وثاث الآخركان ما ورثاه بيهما أثلاثاً فان نقص مافيهما من الحرية عن حر كامل ورثا بقدر مافيها وإن زاد على حر واحد وكان الحران فيها سواء قسم مايرثانه بينها بالسوية ، وإن اختلفا أعطي كل واحد منها بقدر ما فيه قال الخبري قال الا كثرون هذا قياس قول على رضى الله عنه

( والوجه الثاني ) لاتكل الحرية فيهما لانها لوكلت لم يظهر للرق أر وكانا في ميراثهما كالحرين وان كان أحدهما يحجب الآخر فقيل فيهما وجهان والصحيح أن الحرية لا تسكمل ههنا لأن الشيء لا يكمل عا يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه وورثهم بعضهم بالخطاب وتنزيل الاحوال وحجب بعضهم لبعض على مثال تنزيل الحنائى وهو قول أبي يوسف وقد ذكرناه .

فو مسائلذلك ﴾ (ابن نصفه حرله نصف المال فانكان معه ابن آخر نصفه حر فلهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي للمصبة أو لبيت المال ان لم يكن عصبة ويحتمل أن يكون لك منها ثلاثة أثمان المال لانهما لو كانا حرين لكان لكل واحد منها النصف ولوكا ارقيقين لم يكن لهما شيء ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شيء للاصغر ، ولو كان الاصغر وحده حراً فكذلك ، فلكل واحد منها في الاحوال الاربعة مال و نصف فله ربع ذلك وهو ثلاثة أثمان فان كان معهما ابن آخر ثلثه حرفه فعلى الوجه الاول يقسم المال بينهم على ثمانية كما تقسم مسألة المباهلة وعلى الثاني يتسم النصف بينهم على ثمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثاً ثم يقسم السدس بين

ولها الخيار وهو مُذهب أبي حنيفة وأصحابه الا أن الفسخ لازالة الضرر لامن اجل الفرار فلم يرتمها كالوفسخت المعتقة نكاحها والله أعلم

(فصل) إذا طلق المربض امرأنه مم نكح أخرى ومات من مرضه في عدة المطاقة ورثناه جيما هذا قول أبي حنيفة وأهل العراق وأحد قولي الشاخي رضي الله عنه والتول الآخر لا ترث المبتوتة فيكون الميراث كله الشائعة وقال مالك الميراث كله المطلقة لان نكاح المريض عنده غير صحيح وجمل بعض أصحابنا فيها وجها أن الميراث كله العطاقة لانها ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهوجيم الميراث فكذلك بعده دايس هذا بصحيح فأنها أغا ترث ما كانت ترث لو لم يطلقها ولولم بطلقها و تزوج عليها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طاقها فعلى هذا لو تزوج ثلاثا في مرضه فايس المطلقة الاربع ميراث الزوجات و الكلواحدة من الزوجات ربعه وإن مات بعد انقضاء عدة المطنقة فالميراث للزوجات في إحدى الروايتين وهو قول الشافعي رضي الله عنه وأي حنينة وأصحابه والرواية الاخرى أن الميراث الاربع وعند مالك الميراث كله المطلقة وان كن له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه مم نكح آخرى في عدة المطانة أرطاق امرأة واحدة و نكح أختها في عدتها ومات في عدتها فالنكاح

صاحبي النصفين نصفين وعلى تنزيل الاحوال يحتمل أن يكون اكل واحد نمن نصفه حر سدس المال وثمنه ، ولمن ثلثه حر ثلثًا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لأن لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فيعطيه عن ذلك وهو ســدس وثمن ويعطى من ثلثيه ، وهو تسع المال و صف سـدسه ابن حر وابن نصفه حر المال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى النَّـاني انتصف بينها نصفان والباقي للحر فيكون للحر ثلاثة أرباع والآخر الربع ولو نُزلتهما بالاحوال أُفضي إلى هذا لان للحر المال في حال والنصف في حال فايهما نصفهماوهو ثلاثة أرباع واللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتها لقات للحر : لك المال، لو كان أخوك رقيقاً و نصفه لو كان حراً فقد حجبك بحريته عن النصف فبنصفها يحجبك عن الربع يبقى لك ثلاثة أرباع ، ويقال اللآخر لك النصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حرا فلك نصفه وهو الربع أن ثلثاً حر وابن ثلثه حر على الأول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني اثلث بينهما والله خر ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل الثلمان بينهما أثلاثاً فانا بالخطاب نقول لمن ثلثاء حر لوكنت وحدك حراً كان لك المال، ولوكنها حرين كان لك النصف فقد حجبك بحريته عن انتصف فينشها يحجبك عن السدس يبقى لك خمسة أسداس لوكنت حرا فلك بثاثي حرية خمسة أتساع، ويقال للاخر يحجيث أخوك بثلثي حرية عن ثنثي النصف وهو الثلث يبقى لك الثلثان فله بثلث حريته ثلث ذلك وهو التسعان ويبقى النسمان لمصبّة انكان أو ذي رحم وإلا ثبيت المال ابن حر وبنت نصفها حر اللابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب والننزيل جميعاً ومن جمع الحرية أفضى قوله إلى أن له باطل والميراث بين المطافة وباقي الزوجات الا وائل وهذا قول أبي حنيفة ومائك، وقال الشافعي رضي الله عنه النكاح صحيح والميراث المجديدة مع في المنكوحات دون المطلقة ومجيء على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث بين المطلقة ورقي الزوجات كقول الجهور ولاشي، الهنكوحة وااثابي أن يكون بينهن على هم قم لكل واحدة منهن خمسة فان مات بعد انقضا، عدة المطلفة فني ميرانها روايتان إحداهما) لا ميرات لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العرق (والثانية) ترث معهن ولا شيء الهنكوحة وقال الشافعي رضي الله عنه الميراث المنكوحات كابن ولا شيء المعلقة على الشافعي رضي الله عنه الميراث المطلقة على روايتين واحداهما) لا ترث المطلقة على روايتين واحداهما) لا ترث المطلقة على روايتين (احداهما) لا ترث وهو ظاهر كلام احمد لانه قال يلزم من قال يصح النكاح في العدة ان يرث عمان نسوة وان يرثه أختان فيكون مسلم يرثه عمان نسوة أواختان وتوريث المطلقات عدالعدة يلزم منه هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على ميرائهن فيكون نكراً له غير قائل به فعلى هذا يكون الميراث بين الحس حرمان المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدها) يكون الميراث بين الحس دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدها) يكون الميراث بين الحس دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة والمراث بين الحس دون المحديدة لان المريض عمنوع من أن يحرمهن ميراثهن والثاني) يكون المعراقة والمنات الاوائل دون الجديدة لان المريض عمنوع من أن يحرمهن ميراثهن والثاني وكون الميراث والمنان المريض عمن الميراثين الميراثين والميراثين المورد الميراثين الميراثين والميراث والميراث والميراث والميراث والميراث والميراثين الميراث والميراث والميراث

أربعة أخماس المال ولها الخمس فان كانت البنت حر والابن نصفه حر وعصبة فللان الثلث ولها ربع وسدس ومن جمع الحرية فيهما جعل المال بينهما نصفين، ابن وبنت نصفهما حر وعصبة فمنجم الحرية فئلائة أرباع المال بينهما على ثلاثة وقال بعض البصريين النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال الابن المال في حال وثلثاء في حال فله ربع ذلك ربع وسدس وللبنت نصف ذلك عُن ونصف سدس والباقي للمصبة ، وأن شئت قلت أن قدرناهما حرين فهي من ثلاثة وأن قدرنا البنت وحدها حرة فهي من أثنين وإن قدرنا الابن وحده حراً فالمال له وإن قدرناهما رقيقين فالمال للعصبة فتضرب الاثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في أربعة أحوال تكن أربعة وعشرين فللابن المال في حال سنة وثلثاه في حال أربعة صار له عشرة وللبنت النصف في حال خمسة وللعصبة المال في حال و نصفه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جعات لا نت في حال حريتها ألمال كله بالفرض والرد فيكون لها مال وثلث فيجمل لها ربع ذلك وهو الثلث وإن كان معهما امرأة وأم حرتان كمات الحرية فيهما فحجها الام إلى السدس والمرأة إلى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب ومن ورث بالاحوال والنزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو سدس وثلث ثمن وللمرأة المُن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو اليمن وربح اليمن وللابن الباقي في حال وثلثاء في حال فله ربعه وللبنت ثلت الباقي في حال والنصف في حال فلها ربمه وإن لم يكن في المسئلة عصبة فللبذت بالفرض والرد أحد وعشرون من اثنين وثلاثين مكان النصف والام سبعة مكان سدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فيهما رد بالبسط من ماثنين

بالطلاق فكذلك عنع من تنقيصهن منه وكلاالوجهين بعيد اما احدها فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا يجرز مخالفته بغير نص ولا الجماع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في معناه وأما الآخر فلان الله تعالى لم يبح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا يجرز أن بجتمعن في ميراثه بلزوجية وعلى هذا لو طاق أربعا في مرضه وانقضت عدتهن ونكح اربعا سواهن ثم مات من مرضه فعلى الاول ترثه المنكوحات دون المالقات وعلى الثاني يكون فيه وجهان (أحدها) أن الميراث كله للمطلقات وعلى الثاني هو بين الثمان وقال مالك الميراث المطلقات ولا شيء المنكوحات لان نكاحهن غير صحبح عنده وان صح من مرضه فتزوج أربعا في صحته ثم مات فالميراث لهن قي قول الجهورولاثي، المطلقات في تولى مالك ومن وافقه وكذلك ان تروج أما الميراث لهن أربعا سواهن إذاكان ذلك في مدة يكن انقضا العدة فيها ولا يقبل قوله عليهن في حرمان الميراث وهذا قول أبي وقول من وافقه ولا ينه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا ان تروج أربعا في عقد حيفة وأبي يوسف والمؤلؤي إذا كان بعدار بعة أشهر ، وقال زفر لا يجوز له النبور عج أيضا و لاول أصح كان هذا حكم فيما بنه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا ان تروج أربعا في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المنكوحات ، وان مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المنكوحات ، وان مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المن عدن مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المن عدن مات ورثه المطلقات دون المنكوحات القضاء العدة فالميراث المنكوحات أون مات

وثمانية وثمانين سهماً للام منها ستون والمرأة خسة وأربعون وللابن خسة وثلاثون والبنت ثلاثة وخسون والباقي المصبة وقياس قول من جمع الحربة في الحجب أن يجمع الحربة في التوريث فيكون الها ثلاثة أراع الباقي وقال ابن البان لها سبعة عشر من ثمانية وأربعين لانهما لو كانا حربن الكان لها سبعة عشر من أدبعة وعشر بن فيكون لها بنصف حربتهما نصف ذلك وهذا غلط لانه جمل حجب كل واحد منهما لصاحبه بنصف حربته كحجبه اياه بجميعها ولوضاع ذلك لكان لهاحال انفرادهما النصف بينهما من غير زيادة ، ابن وأبوان نصف كل واحد منهما حران قدر ناهم أحراراً فاللابن الثلثان وإن قدر ناه حراً وحده فله المال وإن قدر نامه أحدالا بوين حراً فله خسة أسداس فيجمع ذلك تجده ثلاثة أموال وثلثا فله ثمن ألله في حالين والباب المال في حال وثلثاه في حالوسد ساه في حالين فله أكن ذلك ربع احراراً فهي من ستة وان عمل الاب او مع الاب او مع الاب وحده احراً فهي من سمة وان قدر ناهم رقيقاً فالمال للمصبة وجميع المسائل تدخل في ستة فتضربها في الاحوال وهي عانية تمكن وان قدر ناهم من ثانية واربعين للابن المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وخسة اسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون سها من ثمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك عشرون سها من ثمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك عشرون سها من ثمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك

منهن الملاث المنافرات الباقية ، وان مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات واحدة ومن المطلقات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات الاثنار ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات الاثنار ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات المقد على الباقيات من واحدة والمحدة والمعروف المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والمنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة والنافرة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنيفة وأبي الاولى والنافرة والنافرة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنيفة وأبي وسف والمؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما الشافعي وسف والمؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما الشافعي وسف والمؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما ونكح أربما في عتد وعقود ثم مات من مرضه فالمبراث المنكوحات وعلى قوله القديم بخرج فيه وجهان :

(أحدهما) أن الميراث بين النمان (والثاني) أن الميراث المطالمات دون المنكوحات فان الميراث بعض المطالمات أو انقضت عدنهن فالمنكوحات ميراث المينات ، وان ماتت واحدة فالزوجات و بع ميراث النساء ، وأن ماتت المناز فالروجات نصف الميراث ، فان سات والاث فلهن الاثراء أر باع الميراث ذا كان نكاحهن في عقد واحد ، وأن كان في عقود متفرئة فاذا مات واحدة من المطالمات فيرائها للاولى من المنكوحات وميراث الثانية ، وميراث الثالثة النائة

وذلك اثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذلك ستة وهي النمن وان كان ثلث كل واحد منها حرا زدت على الست نصفها تصر تسعة وتضربها في النمانية تكن اثنين وسبعين فللا بن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس وللام ستة وهي نصف السدس ولم تتغير سهامهم وأعا صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان رام كل واحد منهم حرازدت على الستة مثلها وقبل فيا اذاكان نصف كل واحد منهم حراً للام النمن وللاب الربع وللابن النصف ابن نصفة حر وام حرة للام الربع وللابن النصف وقبل له ثلاثة أعان وهو نصف ما يبقى فان كان بدل الام اختا حرة فلها النصف وقبل لها نصف الباقي لان الابن بحجبها بنصفه عن نصف فرضها فان كان نصفها حراً فلها النمن على هذا القول وعلى الاول لها الربع فان كان مع الابن اخت من أم أو أخ من نصفها حراً فلها النمن على هذا القول وعلى الاول لها الربع فان كان مع الابن اخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منها نصف السدس وان كان معه عصبة حر فله الباقي كله

( فصل) ابن نصفه حر وابن ابن حر المــال بينها نصفــين في قول الجميع الا الثورى قال لا بن الا بن الربع لانه محجوب بنصف الابن عن الربع فان كان نصف الثاني حراً فله الربع وان كان معهما ابن ابن ابن نصفه حر فله الثمن وقيل اللاعلى النصف وللثاني النصف لارت فيهما حرية ابن وهذا قول ابن ابن بكر وقال سفيان لاشيء للثانى وانثالث لان ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن فان كان معهم الح

(فصل) إذا قال الرجل لنسائه احداكن طالق يعني واحدة بعينها طنقت وحدها ويرجع الى تميينه ويؤخذ بنفقتهن كابن الى أن تمين ، وإن كان الطلاق بائنا منع منهن الى أن يمين فان قال أردت هذه طلقت وحدها وان قال لم أرد هؤلاءالثلاث طلقت الرابعة ، وأن عاد نقال أخطأت انما أردت هذه طلةت الاخرى وان متن او احداهن قبل أن يبين رجع الى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه ميرانها وأحلفناه لورثة من لم يعينها وهذا قول الشافعي رضي الله عنه ، وان لم نعني بذلك واحــدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالفرعة ، وكذلك ان طلق واحدة من نسائه بعينهــا فأنسيها فمات أخرجت بالقرعة فمن تقع عليها القرعة فلا ميراث لما . روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول أبي ثور . وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله نقال ان لي ثلاث نسوة واني طلقت احداهن فلْبَتْ طَلَاقُهَا فَقَالَ ابن عِبَاسَ رَضَى الله عنه إن كنت نويت إحدة منهن بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق، وإن لم تكن نويت واحدة إمينها فطاق أيتهن شأت

وقال الشافعي ردني الله عنه وأهل العراق برجع إلى تعيينه في المسائل كابافاز وطي، احداهن كان تعيينًا لما بالنكاح في قول أهل العراق وبعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه ؛ وقال الشافعي لا يكون تعيينا فان مات قبل أن بيبن فالمير 'ث بينهن كابن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقهن كابن ولا مبراث لمن ، وقال الشانمي رضي الله عنه يوقف ميراثهن ، وإن كان الطلاق قبــل الدخول دفع إلى

حر أوغير. من العصبات فله الباقي وان كان نصفه جراً فله نصف مابقي الاعلى الوجهين الآخرين ابن نصفه حر وابن ابن ثلثه حر واخ ثلاثة ارباعه حر للابن النصف وللثاني ثلث الباقي وهوالسدس وللاخ ثلاثة ارباع الباقي وهو الربع وعلى القول الآخر الابن النصف ولابن الابن اشلث والباقي للاخ ثلاثة الحوة مفترقين نصف كل واحد حر للاخ من الام نصف السدس وللاخ من الابوين نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي و نصح من أعانية واربعين اللاخ من الام اربعة واللاخ من الابوين أثنان وعشرون والاخ من الاب أحد عشر وعلى القول الآخر للاخ من الام نصف سدس وللاخ من الابوين النصف وللاخ من الاب ما بقي فان كان معهم بنت حرة فامها النصف ولا شيء الاخ من الام وللاخ من الابوين الربع وللاخ من الاب الثمن والباقي للعصبة وعلى القول الأُخر الباقي للاخ من الابوين وحدمان كان نصف البنت حراً فاما الربع واللاخ من الام ربع السدس واللاخمن الابوين نصف الباقي وللاخ من الاب الباقي

( فصل ) بنت نصفها حر لها الربع والباقي للمصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي لذي الرحم فان لم يكن فليت المال فان كان معها ام حرة فلها الربع لان البنت الحرة تحجيها هن السدس فنصفها محجبها عن نصفه وان كان معها امرأة فلها الثمن ونصف الثمن وان كان معها اخ ن أم فله لصف السدس فان كان معها بنت أبن فلها الثاث لأنها لو كانت كلها رقيقة لكان لبنت

كل واحدة نصف مهر ورقف البرقي في مهورهن ، وقال دارد يبطل حكم طلاقهن لموضم الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث ببنهن ، وإن متن قبله طانت الا تخرة في قول أهل العراق ، وقال الشافعي رضي الله عنه يرجم إلى تعبينه على ماذكرناه

و لنا قول على رضى الله عنه ولا يمارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يمترف لعلى بتقديم قوله فانه قال آذا ثبت انا عن على قول لم نعده إلى غيره ، وقال ماعلمي إلى علم على إلا كالقرارة إلى المشخر ولانه إزالة ملك عن الآخمي فتستعمل فيه القرعةعند الاشتباء كالعنق وقد بينت ذلك في العتق مخبر عمران بن الحصين ولان الحقوق نساوت على وجه تعذر تعبين المستحق فيه منغير قرعة فينهي أن تستعمل فيه القرعة ، كالقسمة في السفر بين النساء، فأما قسم الميراث ببن الجميم ففيه دفع الى احداهن مالا أستحقه وتنقيص مضهن حقها يقينا والوقف إلى غيرغا لأنضييع لحقرقهن وحرمان الجميع منع الحق عن صاحبه يقينا ، ولو كان له امرأتان فطلق احداهما ثم مانت احداهما ثم ات أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يربها إن كانت الميتة ولم ترثه ان كانت الاخرى ،وفي قول أهل العراق مرث الاولى ولا ترثه الاخرى وللذافعي قولان (أحدهما ) يرحم الى تعيين الوارث، فإن قال طلق الميتة لم يرمها وورثته الحية ران قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث الميتة والم تورث الحية ( والغول دخل باحداها درن الاخرىوطلق إحداهمالا بعينها فمنخرجت لهاالقرعة للها حكم الطلاق وللاخرى حم لزوج ، قونار أهل المراق المدخول مها ثلاثه أرباع الميراث ازمات في عدم ا وللاخرى وبعهلان المدخول بها نصابه بيقيز والبصف الآخر يتداعيانه فياهون بينهما ، وفي قول الشافعي النصف المدخول بها والثاني موقوف وان كاننا مدخولا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في عدتها لم يقبل قوله لان الافرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أي حنيفة وأني يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميراث الاخرى و هو قياس قول الشافعي ، ولو كان للمويض امرأة أخرى سوي هاتين فليا نصف الميراث والاثنين نصفه وفي قول الشانمي نصفه موقوف

(فصل) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم نكح خامسة بعد انقضاء عدتها ثم مات ولم بمين فللخامة قربع الميراث والمهر ويقرع بين الأربع وقال أهل العراق لهن قلائ أرباع الميراث بينهن الابن النصف ولو كانت حرة لكان لها السدس فقد حجبتها حريبها عن اشاث فقصفها محجبها عن السدس وكل من ذكرنا اذا كان نصفه حرا فله نصف ماله في الحرية فان كان ثابته حرا فله ثبته فان كان معما بنت اخرى حرة فلها ربع المال وثبته بينها على ثلاثة عند من جمع الحرية فيهما لان لهما مجرية نصفا و بنصف حرية نصف كال الثانين وفي الخطاب والتنزيل للحرة ربع وسدس والاخرى سدس نصفا وبنصف حرية نصف كال الثانين وفي الخطاب والتنزيل للحرة ربع وسدس والاخرى سدس كامل فيبقى لها سدس فان كان نصف السدس فيبقى لها ربع وسدس والحرة تحجبها عن سدس كامل فيبقى لها سدس فان كان نصفها رقيقا ومعهما عصبة فلهما ربع المال وسدسه بينهما (المغنى والشرح الكبير) (المغنى والشرح الكبير)

وان كن غير مدخول بهن فلهن ثلاثة مهور ونصف ، وفي قول الشافعي يوقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر ونصف بهن الاربع، فان جانت واحدة تطلب ميرائها لم تعط شيئا ، وان طلبه اثنتان دفع اليهما ربع الميراث ، وان طلبه ثلاث دفع اليهن نصفه وان طلبه الاربع دفع اليهن ، ولوقال بعد نكاح الخامسة احدا كن طالق فعلى قولهم المخامسة ربع الميراث لانها شهر يكة ثلاث واقيه ببن الأربع كالاولى وللخامسة سسبعة أثمان مهر لان الطللاق اقصلها وثلاثا معهما انصف مهر ويبقى الأربع ثلاثة وثمن بينهن في قول أهل العراق، فان تزوج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كالل والخامسة ربع ما بقي وشلائة مهور وثمن ويكون الربع مقد وما على أراهة وستين ، فان وسبعة أنمان مهر والمرابع ما بقي وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من اثرين وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من اثرين وثلائين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من اثرين الستور بع آخر بين الخس وباقيا بهن الأربع ويوقف بعن المدراث بين الستور بع آخر بين الخس وباقيا بهن الأربع ويوقف عف مهرور بين الخس واحدة نصف المرود بين الستون بين المن وسبعة فصف مهرود وسبعة نصف المهرود وضف بهن المناه ويوقف بهن المن ويوقف بهن المناه ويوقف بهن المناه ويدفع الى كل واحدة نصف (١)

(١) في نسخة نصيب

### ( باب الاشتراك في الطهر )

إذا وطي، رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من منه فأتت بولد عَن أن يكون منهما مثل أن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم يبيعها قبل أن يستبرئها فيطؤها المشتري قبل استبرائها أو يطؤها رجلان بشبهة أو يطلق رجل امرأته فيتزوجها غيره في عدتها ويطؤها أو يطأ انسان جارية آخر أوامرانه بشبهة في الطهر الذي وطئها فيه سيدها أو زوجها ثم تأتي بولد يمكن أن يكون منهما فأنه يرى القائة عمها رهذا قول عطا ومالك والليث و لارزاعي والشائعي وأبي بور فان ألحقته بأحدهما لحق به وان نفنه عن أحدهما لحق لآخروسوا ادعياه أولمبدعياه أو دعاه أحدها وأنكره الآخر ، وان ألحقته القائة بما لحقها وكان ابنهما وهذا قول الارزاعي والثوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب الله عنه وقال ما فتكلا يرى ولدا لحرة القافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطي، بمنه وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد قان ألحقته الفافة بأكثر من واحد كن بمنزلة أن لا يوجد قافة ومتى بشبهة وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد قان ألحقته الفافة بأكثر من واحد كن بمنزلة أن لا يوجد قافة ومتى

لانها لوكانتا حرتين لـكان لهما الثلثان ولو كانت الكبرى وحدها حرة كان لها النصف وكذلك الصغرى ولو كانتا المتين كان المال للعصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسـدس . وطريقها بالبسط ان تقول لو كانتا حرتين فالمسئلة من ثلاثة ولوكانت الكبرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي الكبرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي من اثنين وكذلك اذاكانت الصغرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة تكنستة ثم في الاحوال الاربعة تكن اربعة و عشرين للكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثلثه في حال سهمان صار لها خمسة من أربعة وعشرين والاخرى مثل ذلك وللعبصة

لم يوجد قارة أو أشكل عليها الواخناف القائفان في نسبا فقال ابو بكر بضيع نسبه ولاحكم لاختياره ويبقى على الجهالة أبداً رهو قول الشانعي الجديد و تال في القديم يترك حتى يبغ في ينتسب الى أحدها و نفقته عليهما الى أن ينتسب الى أحدها فيرجع الآخر يترك حتى يمبزوذلك السبع أو ثماز فينتسب إلى أحدها و إن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى عليه بما أفق و و ذا القافة و له ولد أرى ولد، القافة مع المدعين ، ولو مات الرجلان أرى القافة مع عصبتهما ، و إن ادعاه أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق و قد اص أحد على أنه بلحق بثلاثة و مقتضى هذا أنه بلحق بهم و و أن كثر من المنافي لا ياحق أكثر من ثلاثة و هو قول محمد بن الحسن وروي عن أبي يوسف و وقال الثوري و أبو حنيفة و أسحابة و شر لك ربحي بن آدم لاحكم القافة بل اذا سبق أحدها بالدعوى فهو ابنه قان ادعياه معا وأسحابة و شر لك ربحي بن آدم لاحكم القافة بل اذا سبق أحدها بالدعوى فهو ابنه قان ادعياه معا في و ابنهما ، و كذلك إن كثر الواطنون وادعوه معا قائه يكون الهم جيعا

ر وروي عن على رضي الله عنا أنه قفني في ذلك بالقرعة واليمين ، وبه قال ابن أبي الجي وأسحاق وعن أحد نحوه اذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه المسائل مشروحة مدلولا عليها في مواضعها والغرض ههنآ ذكر مبراث المدعى والتوريث منه وبيان مسائله

﴿ مسئلة ﴾ اذا ألحق باثبين فرات وترك أمه حرة فلها الثات والبدقي لهما ، فان كان لكل واحد منهما ابن سواه أولاً حدهما ابنان فلامه السدس ، فان مات أحد الابرين وله ابن آخر فحا له بينهما نصغين ، فان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والبرقي البدقي من أبويه ولا شيء لاخرته لانهما محجوبان بالاب البرقي ، فان كن الفلام ترك ابنا طلباقي من الابوين السدس والباقي لا بنه، وإن مات ولل أبويه و ترك ابا فلهما جميعا السدس والباقي لابنه، فان كان الكلواحد منهما أبوان مماتا عمات أفلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولامي المدعبين نصفه كأنهما جدة واحدة والجدبن الفلام وله جدة أم أم وابن فلام لهم بكن ابن طلجدبن الثات لانهما يغولة جد واحد والباقي اللخوين وعند أبي حنيقة الباقي كله للجدين لان الجد يسقط الاخوة ، وإن كان المدعيان اخوين والمدعي جارية فماتا أبهما فاها من مال كل واحد نصفه والباقي اللاب فان مات الاب بعدد ذلك فلهما النصف لانها بنت ابن .

المال في حال والنصف في حالين والثلث في حال وذلك اربعة عشر سهما من اربعة وعشرين سهما ومن جمع الحرية فيهما جعل لهما النصف والباقي للعصبة فاذا لم تكن عصبة نزلتهما على تقدير الردفيكون حكمهما حكم اثنين نصف كل واحد منهما حر على مابيناه . ثلاث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر وعصبة للاولى الربع وللثانية السدس لانها لو كانت حرة كان لها الثلث ولا الثة نصف السدس في قول البصريين لا ك تقول للسفلي لو كانتا أمتين كان لك انتصف ولو كانت احداها حرة كان لك

وحكى الحبري عن أحمد وزفر وان أبي زائدة أن لها الثانين لائها بنت ابنته فلها ميراث بنتي ابن وإن كان المدعى ابنا فمات أبوا. ولأحدهما بنت ثم مات أبرهما فميراثه بين الفلام والبنت على اللاثة وعلى القول الآخر على خمسة لان الغلام يضرب بنصيب أبني أبن ، وإن كان لكل وأحدمتهما بنت فللفلام من مال كل واحد منهما ثلثا. وله من مال جده نصفه ، وعلى الفول الآخرله ثشاء ولهمام دساء وإن كأن المدعمان رجلا وعمة والمدعى جارية فماتا وخلفا أبويهما ثم مات أبو الاصغرفلها النصف والباقي لابي العم لانه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضا وعلى القول الآخر لها الثاثان لانها بنت ابن و بنت ابن ابن ، و إن كان المدعى رجلا و ابنه فمات الابن فلها نصف ماله ، و اذامات الاب فلها النصف أيضا وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال ابو حنيفة !ذا تداعي الاب وابنه قدمالاب ولم يكن الابن شيء عوإن مات الاب أولا فما بين ابنه وبينهاعلى ثلاثة ثم تأخذ نصف ال الاصغر لـ كونها بنه وباقيه لانها أخته، وفي كل ذاك اذالم يثبت نسب المدعى وقف نصيبه ودنم إلى كل وارث الية ين ووقف المِاقى حتى بثرت نسبه أو يصطاحوا. فلوكان الدعون ثلالة فالتأحدهم وترك ابناو ألفائم مات الثاني و ترك ابنا والغين تم مات الثالث و ترك بناوعشر بن الغاو ترك اربعة آلاف وأماّ ورة و تدألحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر ألفاوخه لما تقلامه سدسها والبق بين اخوما ثلاثة أثلاثا عوإن كان موتهم قبل ثبوت نسبه دفع إلى الامام المنوركة وهوألف وخمهائه لان أدنى الاحوال أن يكون اس صاحب الالف فيرث سنه خمسهائة، وقد كان وقف له من مال كل واحد من المدعين نصف اله فير د إلى ان صاحب الانف و ابن صاحب لا فين ما وقف من والأبويهما لأنه لم يكن أخالها فذلك لها من أبويهما ، وأن كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد على ابن اشالت تسعة آلاف وثلث آنف ويبقى ثمثا انف موقوفة بينه وبين الام لانه محتمل أن يكون أخاه فيكون قد مات عن أوبعة عشر العالا 4 أنتها ويبقى من مال الابن الفان وخسمائة موقوفة يدعيها ابن صاحب الالف كابها ويدعى منها ابن صاحب الالفين الفين وثنثا فيكون ذلك موقوفًا بينهما وبين الام وسدس الالف بين الام وابن صاحب الالف، فأن أدعى أخوان أبنا ولما أب فمات أحدهما وخلف بنتائم مت الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وتف من مال الاول خمسة أنساعه منها تسعان بين الفلام والبنت و ثلاثة أتساع بينه و ببن الاب ويوقف من مال الثاني

السدس فنصفها ثاث فتحجبك العليا عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى لك سدس لوكنت حرة فاذا كان نصفك حراكان لك فصفه، وفي النيزيل لشالئة فصف النمن وثالثه وذلك لا تنالونز لناكل واحدة حرة وحدهاكان لها النصف، فهذه ثلاثة أحوال من أنهين اثنين ، ولوكن اماءكان المال العصبة ولوكن أحراراً كان للاولى النصف وللثانية السدس والثلث للعصبة، ولوكانت الاولى والثانية حرتين فكذلك ولوكانت النانية والثائنة حرتين فلئانية النصف ولثالثة السدس والثلث للعصبة فهذه أربعة أحوال من ولوكانت النانية والمائلكام تدخل فيها فتضربها في عمانية أحوال تكن عانية وأربعين للعليا النصف في أربعة

(المغنى والشرح الكبير)

خمسة أسداس بينه وبين الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بننا فلها نصف ماله ونصف ماورثه عن أبنته والباقى بين الفلام و بنت الابن لانه ابن ابنه بيقين وبدنم إلى كل واحد منهم من الموقوف اليقين ويوقف الباقي فتقدره مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وتنظر ماله من كل واحدمنهم في الحالين نتمطيه أقلها، فللغلام في حال الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حالكل الموقوف من مال الاول وثاث الموقوف من الثاني فله أفامهما ولبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها ، وفي حال السدس من مال عمها، ولبنت الاب في حال نصف الموقوف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشاره من مال الاول فتدفع اليها أقلهما ويبقى بنقي التركة موقوفا بينهم حتى يصطلحواعليه ، ومن الناس من يقسمه بينهم على حسب الدعارى، ومتى اختلف أجناس النركة ولم يصر بعضهم قصاصا عن بعض قومت وعمل في قيمتها على ما بينا في الدراهم ان تراضوا على ذلك أو بييم الحاكم عليهم ليصبر الحق كله من جنس واحد لمافيه من الصلاح لهم ويوقف الفضل المشكوك فيه بينهم على الصلح عرلو ادعى أثنان غلاما فألحقته القافة بهما تممات أحدهما وترك لفا وبنتا وعمائم مات الآخو وترك الهين وابن ابن ثم مات الفلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان للبنت من تركة اببها ثلثها وللغلام ثشاها وتركة الثاني كالها له لأنه ابنه فهو أحق من ابن الابن ثم مات النائرم عن خمية آلاف وثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه وباقيه لابن الابن لانه ابن اخيه ولا شي. للعم وأن لم يثبت نسبه فلابنة الاول ثاث الالف ويوقف ثشاها وجميع تركة الناني فاذا مات الغلام فلامه من تركته الف وتسما الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف ويرد الموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لامه لها أما عن صاحبهما أو الفلام ويرد الموقوف من مال الناني الى ابن ابنه لانه له أما عن جده وأما عن عمه وتعملي الام من تركة الفلام الفا وتسمي انف لانه أفل مالها ويبقى الف وسبعة اتساع الف تدعى الام منها أربعة اتساع الف تمام ثلث خمسة آلاف ويدعي منها ابن الابن الفا وثنثا تمام ثنثي خمسة آلاف وتدعي البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوقا ببنهم حتى يصطلحوا عولو كان المولود في يدي امرأتين فادع إدمعااري القافة معهما

أحوال اثنا عشر وهي الربع وللثانية النصف في حالين والسدس في حالين وهي ثمانية وذلك هوالسدس وللذالثة النصف في حال والسدس في حالين وهي خسة وهي نصف الثمن وثلثه، وقال قوم تجمع الحرية فيهن فيكون منهن حرية ونصف لهن بها ثاث وربع للاولى والثانية ربعان وللثائثة نصف سدس فان كان معهن رابعة كان لها نصف سدس آخر . ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وعم للتي من قبل الابوين الربع وللتي من قبل الاب السدس وللتي من قبل الاب وللم نصف السدس وللام الثلث لانها لا تنجيب الا باثنين من الاخوة والاخوات ولم تمكل الحرية اثنتين وللعم ما بقي، وهكذا لوكانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة فللام الثلث لما ذكرناه وقال الحبري للام

قان ألحقته باحداهما لحق بهما وورشها وورثنه في إحدى الروايات، وان ألحقته بهما او نفته عنهما لم يلحق بواحدة منهما، والمقتل عنهما وبهذا قال ابو يوسف والحدة منهما بينة تعارضنا ولم تسمع ببنتهما وبهذا قال ابو يوسف والمؤوّي وقال ابو حنيفة يثبت نسبه منهما ويرثانه ميراث أم واحدة كا ياحق برجلين

ارانا أن إحدى البنتين كاذبة يقينا الم تسمع كالوعات و أن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محل الم يثبت بدينة ولا غيرها كا لو كان الولد أكبر منهما، ولو أن امرأة معها صبي ادعاه رجلان كل واحد يزعم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتهما لم ياحقهما، وان صدقت أحدهما لحقه كا لو كان بالفا قادعياء فصدق أحدهما، ولو أن صبيا مع امرأة مقال زوجها هو ابني امن غيرك فقالت بل هو ابني منك لحقهما جيعا

# بم الله الرحمن الرحيم كتاب الولاء

قال الله تعالى ( فان لم تعلموا آباءهم فاخوا نكم في الدين ومواليكم) يعني الادعياء ، وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ و « الولاء لمن أعتق ، وقال سعيد ثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال نهى رسول الله على على الله عن الله من تولى غير مواليه » عليه الولاء وعن هبته . متفق عليهما ، وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وا وى الحلال

الربع وحجبها بالحركما يحجب بنصف البنت ،والفرق بينها أن الحجب الولد غير مقدر بل هو مطلق في الولد والحزء منه وفي الاخوة مقدر باثنين فلا يثبت بأفل منها ولذلك لم بحجب بالواحد عن شيء أصلا وهذا قول ابن اللبان وحكى القول الاول عن الشعبي وقال هذا غلط، وفي الباب اختلاف كثير وفروع قاما تنفق وفل مسئلة تحبيء إلا ويمكن عملها بقياس ما ذكرنا

## ﴿ باب الولاء ﴾

الاصل فيه قوله تعالى ( فان لم تعلموا آباءهم فاخوانهم في الدين ومواليكم ) يعني الادعياء وقول النبي عَلَيْكِيْنَةٍ « انما الولاء لمن أعتق » متفق عليه وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى اللهعليه وسلم عن بيع الولاء وهبته وقال عليه السلام « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال صلى الله عليه وسلم « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وروى الحلال باسناده عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لهمة كلحمة النسبلا يباع ولا وهب عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي عبداً أو عتق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو استهلاد أو وصية

باسناده عن اسماعيل بن خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال لي النبي عَلَيْكِيْنَةُ ﴿ الْوِلَاءَ لَحْمَةَ كاحمة النسب لايباع ولا يوهب

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لمن اعتق وإن اختلف ديناهما )

أجم أهل العلم على أن من أعتق عبداً أو عتق عليه ولم يعتقه سأثية أن له عليه الولاء ،والاصل في هذا قول النبي عَلَيْكَانِيْرُ « الولاء لمن أعنق » وأجمعوا أيضا على أن السيد يرث عتيمه اذا مأتجمع ماله اذا اتفق ديناهما ولم بخلف وارثا سواه وذلك لقول الذي عَلَيْكَ لِهُ الولاء لحمة كاحمة النسب، والذَّ ب يورث به ولا يورث كذلك الولاء

وروى سعيد عن عبد الرحمن بن زياد أننا شعبة عن الحبكم عن عبد الله بن شداد قال : كانت لبنت حمزة مولى أعنقه فيات وترك ابنته ومولاته فأعطى النبي عَلَيْكِلِيَّةٍ ابنته النصف وأعطى مولاته بنت حزة النصف. قال وثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن قال: قال رسول الله عَمَالِكُتْهِ ﴿ الميراتُ العصبة فان لم يكن عصبة فللمولى ٥ وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال النبي مُتَطَالِتُهُو ما ترى في ماله ؟ قال « إن مات ولم يدع وارثا فهو كك »

( فصل ) و يقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جمهرِر العلماء من الصحابة

بعقته فله عليه الولاء وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمه وعلى معتقيه ومعتقى أولاده وأولادهم ومعتقهم أبدا ما تناسلوا )

أجمع أهل العلم على أن من أعتق عبداً أوعتق عليه ولم يعتقه سائبة ولامن زكاته أو نذره أو كفارته أن له عليه الولاء لقول النبي عَيَّنَالِيَّةِ « الولاء لمن أعتق » متفق عليه

(فصل) وان أعتق حربي حربياً فله عليــه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين أهل الحرب فكذلك الولاء وهذا قول عامة أهل العلم الا أهل العراق فانهم قالوا: العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لأيصح

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى ( وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم)فنسبهااليهم فصح عتقهم كأ هل الاسلام وأذا صح عتقهم ثبت الولاء لهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق» فان جاءنا المعتق مسلماً فالولاء بحاله وان سبيمولى النعمة لم يرث ما دام عبداً فان اعتق فعليه الولاء لمعتقه وله الولاء على عتيقه، وهل يثبت لمعتق السيد ولاء على معتقه ? محتمل أن يثبت لانه مولى مولاه ويحتمل أن لايثبت لانه ما حصل منه انعام عليه ولا سبب لذلك ،فانكان الذي اشتراه مولاه فأعتقه فكل واحد منهما مولىصاحبه يرثه بالولاء ،وان أسره مولاه فأعتقه فكذلك فان أسرهمولاءوأجنبي فأعتقاء فولاؤه بينها نصفين فاذا مات بعده المعتق الاول فاشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه على أحد الاحبَّالين والآخر لا شيء له لانه لم ينعم عليه ، وان سبي المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل

والتابعين ومن بعدهم قاذ مات رجل وخلف بنته ومولاه فلبنه تنصف والباقى لمولاه ، و إن خلف ذارحم ومولاه فالمال لمولاه دون ذي رحمه . وعن عمر وعلى يقدم الرد على المرلى وعنها وعن ابن مسعود تقديم ومولاه فالمال لمولاه دون ذي رحمه . وعن عمر وعلى يقدم الرد على المرلى وعنها وعن ابن مسعود تقديم ذي الارحام على المولى و العلهم بحتجون بقول الله تعالى ( وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كذاب الله ) و اذا حديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعمقل عن مولاه فيقدم على الرد وذوي الرحم كابن العم

( فصل ) وأن كأن المعتق عصبة عن السبه أو ذوو فرض تستفرق فروضهم المال فلاشي المولى لا نعلم في هذا خلافا لما تقدم من الحديث والقول الذي علينا هالحقوا الفرائض بأهلها فيا أبتت الفروض فلا ولى رجل ذكر ٤ وفي افظ « فلا ولى عصبة ذكر » والعصبة من القرابة أولى من ذي الولاء لانه مشبه بالقرابة والمشبه به أقوى من المشبه ولان النسب أقوى من الولاء بدايل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذاك بالولاء

( فصل ) وإن اختلف دين السيد وعتيقه غالولا، ثابت لانعلم فيه خلافا لعموم قول النبي ولينظيق و الولا. لمن أعتق ٤ ولقوله ٤ الولاء لحمة كلحه النسب ولحمة النسب تثبت مع اختلاف لدين وكذلك الولاء ٤ ولان الولاء أعما يثبت له عليه لانعامه باعتاقه برهذا المعنى ثابت مع اختلاف دينهما، ويثبت الولاء للذكر على الاش والاشي على الله كر والحكل معنق احدوم الخبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد، وهل برث السيد مولاه مم اختلاف الدين افيه روايتان

ولاء الاول وصار الولاء للثاني وهو قول مالك والشافعي وقيل الولاء بإشما واختاره ابن|لمنذر لانه ليس أحدهما أولى من الآخر وقيل الولاء للاول لانه أسبق

ولنا أن السبي يبطل ملك الحربي الاول فالولاء النامع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يمد باعتاقه وان أعتق ذمي عبداً كافراً فهرب الى دار الحرب فاسترق فالحدكم فيه كالحدكم في اذا أعتقه الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباء المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباء المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي أنه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشافعي لان في استرقاقه ابطال ولاء المسلم المعصوم قال ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إياه .

قال شيخنا والصحيح إن شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابى فجاز استرقاقه كمعتق الحربى وكغبر المعتق، وقوله في استرقاقه ابطال ولاء المسلم قلما لا نسلم بل متى اعتق عاد الولاء للاول وانما امتنع عمله في حال رقه لمانع وان سامنا أن فيه ابطال ولائه ولكن ذلك غير ممتنع كما لو قتل بكفره فانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك بكفره فانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك وقول ابن اللبان له أمان لا يصح فانه لوكان له أمان لم بجز قتله ولا سبيه، فعلى هذا ان استرق احتمل أن يكون الولاء لاثاني لان الحكمين اذا تنافياكان الثابت هوالا خرمنها كالناسخ والنسوخ واحتمل أن

(احداهما) يرثه روي ذلك عن على وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال أهل الظاهر واحتج أحمد بقول على : الولاء شعبة من الرق ، وقال مالك برث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له تملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لايصلح له تملكه ، وجمهور العلماء على أنه لايرثه مع اختلاف دينهما لقول النبي ويتياني هو لايرث المسلم الكافر ولاالكافر للسلم ولانه مبراث فيمنعه اختلاف الدين كيراث النسب ، ولان اختلاف الدين مانع من الميراث فمنع الميراث بالولاء كالقتل والرق ، محقه أن الميراث بالنسب أقوى فاذا منع الافوى فالاضعف أولى ، ولان النبي ويتياني ألحق الولاء بالنسب بقوله هالولا، النسب موجه النسب وثبوته كذلك بمنعه مع صحة الولاء وثبوته فذا اجتمعا على الاسلام توارث اكالمتناسبين وهذا أصحفي الاثر وانظر ان شاء الله تعالى فان الولاء وثبوته فذا اجتمعا على الاسلام توارث اكالمتناسبين وهذا أصحفي الاثر وانظر ان شاء الله تعالى فان كان للسيد عصبة على دين العبد ورثه دون سيده وقال داودلا يرث عصبته مع حياته

ولذا أنه بمنزلة مالوكان الاقرب من العصبة مخالفا لدين المبت والابعد على دينه ورث دون القريب ( فصل ) وإن أعتق حربي حربها فله عليه الولا. لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين اهل الحرب ف كذلك الولاء . وهذا قول عامة أهل العلم إلا أهل العراق فانهم قالوا العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح ولو استولداً مته لم تصر أم ولد مسلما كان السيد أو ذميا أو حربيا

يكون الاول لان ولاءه ثبت وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كحقيقة الملك ويحتمل أنه بينهاوأيهمامات كان للثاني وان أعتق مسلم مسلماً أو أعتقه ذي فار تدولحق بدار الحرب فسبي لم يجز استرقاقه وان اشتري فالشراء باطل ولا يقبل منه الاالتوبة أو القتل

﴿مسئلة﴾ (أو عنق عليه برحم)

يعني أذا ملك فعتق عليه بالملك كان له ولاؤه لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو غنيمة أو غيره لانعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً (أو كتابة أو تدبير) يعني إذا كاتبه فأدى الى مكاتبه وعتق أو عتق بالتدبير فولاؤه لسيده في قول عامة الفقهاء وبه يقول الشافعي وأهل العراق.

وحكى ابن سراقه عن عمرو بن دينار وأبي بور أنه لا ولاء على المكاتب لانه اشترى نفسه من سيده فلم يكن له عليه ولاء كل المناتب ولاء المكاتب فللمكاتب أن يوالي من يشاه وقال مكحول أما المكاتب إذا اشترط ولاءه مع رقبته فجائز

و لنا أن السيدهو المعتق المكاتب لانه يبيعه عالمه وماله وكسبه لسيده فجعل ذلك له ثم باعه به حتى عتق فكان هو المعتق وهو المعتق الهدبر أيضاً بلااشكال وقدقال النبي علياته والولاء لمن أعتق او يدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال أبو سعيد مولى أبي أسيد وسيرين مولى أنس ذلك أن المخاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال أبو سعيد مولى أبي أسيد وسيرين مولى أنس (الجزء السابع)

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسبها اليهم فصح عنقهم كأهل الاسلام وإذا صح عنقهم ثبت الولاء لهم لقول الذي وَلَيْكِيْنِي هَ الولاء ان أعنق كا فان جاء نا المعنق مسلما فالولاء بحاله ، فان سبي مولى النعمة لم يوث ما دام عبداً ، فان أعنق فعليه الولاء لمعنقه وله الولاء على معنقه ، وهل يثبت لمنه مولى مولاه ، ويحتمل أن يثبت لانه مولى مولاه ، ويحتمل أن لا يثبت لانه ماحصل منه إنعام عليه ولا سبب لذلك ، فان كان الذي اشتراه مولاه فأعنقه فكذلك ، وان أسره مولاه فأعنقه فكذلك ، وان أسره مولاه فأعنقه فكذلك ، وان أسره مولاه وأجنبي فأعنقاه فولاؤه بينها نصفين ، فان مات بعده المعنق الاول فلشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه فأعنقه ولا سببي المعنق المنه مولاه وأعنقه بطل ولا . الاولوصار الولاء الثاني وبهذا قال مالك والشافي . وقيل الولاء بينها فاشتراه رجل فأعنقه بطل ولا . الاولوصار الولاء الثاني وبهذا قال مالك والشافي . وقيل الولاء بينها واختاره ابن المنذر لانه ايس أحدها أولى من الآخر ، وقيل الولاء اللاول لانه أسبق

ولذا أن السبي يبطل ملك الاول الحربي فالولاء التابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه ، وان أعتق ذمي عبداً كافراً فهرب إلى دار الحرب فاسترق فالحكم في الحكم فيا إذا أعتقه الحربي سواء ، وإن أعتق مسلم كافراً فهرب إلى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي انه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشانبي لان في استرقاقه إبطال ولاء المسلم المعصوم . قال

وسليمان بن يسارمولى ميمونة وكانوا مكاتبين، ويدل على ذلك حديث بريرة أنها جاءت الى عائشة فقالت يا أم المؤمنين اني كاتبت أهلي على تسع أواق فأعينيني فقالت عائشة انشاءواعددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك لي فعلت، فأبوا أن ببيعوها الا أن يكون الولاء لهم فقال النبي عَلَيْكُ هُو الشربها واشترطي لهم الولاء » وهذا يدل على أن الولاء كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة.

( فصل ) وإن اشترى العبد نفسه من سيده بموض حال عتق والولاء لسيده لأنه يبيع ماله عاله فهو مثل المحكاتب سواء والسيد هو المعتق لها فكان الولاء له عليها .

﴿ مسئلة ﴾ (أو استيلاد أو وصية بعتقه )

يعنى إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فولاؤها له يرثها أقرب عصبته وهذا قول عمر وعمان رضي الله عنها وبه قال عامة الفقهاء . وقال ابن مسعود تعتق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له ، ونحوه عن ابن عباس وعن على لا تعتق ما لم يعتقها وله بيعها ، وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نحوه ولذكر الدليل على ذلك موضع يذكر إن شاء الله تعالى في بابه ، ولا خلف بين القائلين بعتقها أن ولاءها لمن عتقت عليه ، ومذهب الجهور أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤها له كما لو عتقت بقوله ويختص ولاؤها الذكور من عصبة السيد كالمدبر والمكاتب .

ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إلى والصحيح ان شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابي في السترقافه إبطال ولاء المسلم. قلنا لا نسلم بل في أعتق عاد الولاء اللاول وانما المتنام عمله في حال رقه لمانم وان سلمنا ان فيه إبطال ولائه فكذلك متى أعتق عاد الولاء اللاول وانما المتنام عمله في حال رقه لمانم وان سلمنا ان فيه إبطال ولائه فكذلك في قاله وقد جاز إبطال ولائه بالقتل فكذلك بالاسترقاق عولان الفراية يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك الولاء. وقول ابن اللبان له أمان لا يصح فانه لو كان له أمان لم يجز قتله ولا سبيه . فعلى هذا ان استرق ثم أعنق احتمل أن يكون الولاء الثاني لان الحسكين اذا تنافيا كان الثابت هو الآخو منها كالناسخ والمنسوخ ، واحتمل أنه اللاول لان ولاءه ثبت وهو معصوم فلا يزول والاستيلاء كحقيقة الملك ، وبختمل انه بينهما وأبهما مات كان الثاني ، وان أعنق مسلم مسلما أو أعتقه ذمي فارتد ولحق بدار الحرب فسبي لم يجز استرقاقه وان اشتري فالشراء باطل ولايقبل منه الاالتوبة أو القتل ولحق بدار الحرب فسبي لم يجز استرقاقه وان اشتري فالشراء باطل ولايقبل منه الاالتوبة أو القتل

( فصل ) ولا يصح بهم الولا. ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاه . روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عمهم وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس واياس ابن مفاوية والزهري ومالك والشافي وأبو حنياة وأصحابه ، وكره جابر بن عبدالله بهم الولاه - قال سعيد حدثنا جربو عن مغيرة عن ابراهيم قال قال عبد الله أنما الولاء كالنسب فيديم الرجل نسبه ؟ وقال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ميمونة وهبت ولاء سايمان بن يسار لابن عباس وكان

<sup>(</sup> فصل ) ومن أوصى أن يمتق عنه بعد موته فأعتق فالولاء له وكذلك إن أوصى به ولم يقل عني فأعتق كان الولاء له لان الاعتاق عنه من ماله فان أعتق عنــه ما يجب عتقه ككفارة ونحوها ففيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى .

<sup>(</sup> فصل ) و يثبت الولاء المعتق على المعتق لما ذكر نا وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمته لانه ولي نعمتهم وعتقهم بسببه ولانهم فرع والفرع يتبع أصله بشرط أن يكونوا من زوجة معتقه أو من أمته أمته فان كانت أمهم حرة الاصل فلا ولاه على ولدها لأنهم يتبعونها في الحرية والرق فيتبعونها في عدم الولاه إذ ليس عليها ولاه وكذلك إن كان أبوهم حر الاصل إذا لم يمسمهم رق ، فان كان قد ثبت ملك فأعتقوا فولاؤهم لمعتقهم للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام «الولاء لمن أعتق» ويثبت الولاء للمعتق على معتقي معتقته ، ومعتقي أولاده ، ومعتقهم أبداً ما تناسلوا ، لانه ولي نعمتهم وبسببه عتقوا فأشيه مالو باشرهم بالعتق .

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( ويرث به عند عدم العصبة من النسب ، فتى كان المعتق عصبة أو ذوي فروض تستحق فروضهم المال فلا شيء للمولي )

لا نعلم في هذا خلافاً فان لم يكن له عصبة ولا ذو فرض يرث المال كله فهو للمولى وإن كان ذو الفرض لا يرث جميع المال فالباقي المولى لما روى الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

مكانبا وروي أن ميمونة وهبت ولاء مواليها العباس وولاؤهم اليوم لهم وأن عروة أبتاع ولاء طهمان لورثة مصعب بن لزبير .وقال ابن جربج قات لعطاء أذنت لولاي أن يوالي من شا. فيجوز ? قال نعم

ولنا أن النسي عَلَيْكِيْنِو نهي عن ببع الولا. وعن هبته وقال « الولا، لحمة كلحمة النسب » وقال « لهن الله من أولى غير مواليه » ولانه معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة . وفعل هؤلا.شاذ بخالف قول الجمهور وترده السنة فلا بعول عليه

و فصل ) ولا ينتقل الولاء عن المعتق بموته ولا يرته ورثنه وانما يرثون المال به مع بقائه المعتق هذا قول الجهور وروي نجو ذاك عن حروعلي وزيد وابن مسعود وأبي بن كلاب وابن عمر وأبي مسعود البدري وأسامة بنزيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبي والزهري والنخي وقتادة وأبو الزناد وابن نشيط ومالك والثوري والشانفي واسمحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود وشذ شريح وقال: الولاء كالمال يورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهو لورثته . ورواه حذل ومحمد بن الحكم عن أحمد وغلطهما أبو بكر وهو كاقال فان رواية الجماعة عن أحمد مثل قول الجماعة وذلك المولاء الحمة النسب والنسب والنسب والله يورث وانها يورث به ولا نهمعني يورث به فلاينتقل كسائر الاسباب والله تعالى أعلم

« الميراث للعصبة فان لم يكن عصبة فالممولى » ، وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ماترى في ماله ? قال «ان مات ولم يدع وارثاً فهو لك » ولان النسب أقوى من الولاء بدليل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسةوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذلك بالولاء .

﴿ مسئلة ﴾ ( ثم يرث به عصباته الاقرب فالاقرب )

و جملة ذلك أن العتى إذا لم يخلف من نسبه من برئه كان ماله لمولاه ، فان كان مولاه ميتاً فهو لا قرب عصبته سواه كان ولداً أو أخاً أو عما أو أباً أو غيره من العصبات، وسواه كان المعتى ذكراً أو أنثى فان لم يكن له عصبة من أفاربه كان الميراث لمولاه ثم لعصباته الاقرب فالاقرب ثم لمولاه وكذلك أبداً . روي هذا عن عمر رضي الله عنه وبه قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه، ورويءن على رضي الله عنه ما يدل على أن مذهبه في ام أة ماتت وخلفت انها وأخاها أو ابن أخيها أن ميراث مواليها لاخيها وابن أخيها دون انها، وروي عنه الرجوع إلى مثل قول الجاعة، فروي عن ابراهيم أنه قال اختصم على والزبير في موالي صفية بنت عبد المطاب فقال على: أنا أحق بهم أناأرهم وأعقل عنهم، وقال الزبير بالميراث والعقل على رواه سعيد ورواه أبو معاوية بن عبيدة الضبي عن ابراهيم وقال ثنا هشيم جدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء موالي صفية لمزبير دون العباس وقضى في أم هاني بذب أبي جدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء موالي صفية لمزبير دون العباس وقضى في أم هاني بذب أبي

﴿مسئلة﴾ قال ( ومن أعتق سائبة لم يكنله الولاءفان أخذمن ميرانه شيئارده في مثله )

قال أحمد في روأية عبدالله : الزجل يعتى عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قد أعنقتك سائبة كأنه عمله فأولا يكون ولاؤه لمولاه قد جعله لله وسلمه عن أبي عمر والشيباني عن عبدالله بن مسعود السائبة يضع ماله حيث شاء . وقال أحمد قال عمر : السائبة والصدقة ليومهما . ومتى قال الرجل لعبده أعنقتك سائبة أو أعنقتك ولا ولا . في عليبك لم يكن له عليبه ولا . فان مات وخلف مالا ولم يدع وارثا الستري بماله رقاب فأعنقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فهات فاشترى ابن عمر عبداً سائبة فهات فاشترى ابن عمر عباله رقابا فاعتقهم ، وقال عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وأبو العالية ومالك بجمل ولاؤه لجاعة المسلمين وعن عظاء أنه قال كنا نعلم أنه إذا قال أنت حر سائبة فهو يوالي من شا، ولعل أحمد رحمه الله ذهب الى شراء الرقاب استحبابا لفعل ابن عمر والولاء للمعتق وهذا قول النخبي والشعبي وأمن سيرين وراشد بن سعد وضمرة بن حبيب والشافي وأهل العراق لفوله عليه السلام الولا عن معتق وجعله لحة كاحمة النسب فكما لا يزول نسب إنسان ولا وقد عن فراش بشرط لا يزول ولا ، عن معتق و وقد الله الراد أهل برية اشتراط ولائها على عائشة قال لها النبي والمستربها و اشترط عم الولا ، فاما ا

طالب لابنها جعدة بن هبيرة دون على ، وروى الامام باسناده عن زياد بن أبي مربم أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدهافاتي أخو المرأة وابنها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميرا أه فقال عليه السلام «ميرا ثه لا بن المرآة» فقال اخوها يارسول الله لوجر جريرة كانت على ويكون ميرا ثه لهذا إقال «نعم» وروى باسناده عن سعيد بن المسيب ان رسول التوثيلية قال المولى اخ في الدين ومولى نعمة يرثه اولى الناس بالمعتق . اذا ثبت هذا فان المعتقد وقبل مولاها النها واخاها او ابر خيها ثم مات المبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها بعدها وقبل مولاها وترك عصبة كاعمامه وبني اعمامه ثم مات المبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها فيراثه لاخي مولاته لانه اقرب عصبة المعتق فان المرأة لوكانت هي الميتة لورثها اخوها وعصبتها ، فان انقرض عصبتها كان بيت المال أحق به من عصبة ابنها يروى هذا عن علي وبه قال إبان بن عمان وقبيصة بن عثمان وقبيصة بن عثمان المواق ، وروي عن علي رواية اخرى ان الولاء يورث كما يورث المال وقد روي عن احمد نحو هذا ، واحتجوا بان عمرو بن شعيب روى عن ان الولاء يورث كما يورث المال وقد روي عن احمد نحو هذا ، واحتجوا بان عمرو بن شعيب روى عن اله الهول العراق ، ورب عاله المورة والمن والمال وقد روي عن احمد نحو هذا ، واحتجوا بان عمرو بن شعيب روى عن الها اليه عن جده ان رئاب بن حذيفة تروج امرأة فولدت له ثلاثة غامة فاتت امهم فورثواعنها ولا «مواليها وكان عمروبن العاص عصبة بنها فاخرجهم الى الشام فاتوا فقدم عمي وبن العاص ومات مولاها وترك

لايفيد شيئًا ولا يزيل الولاء عن المعتق، وروى مسلم باسناده عن هزيل بن شرحبيلقال جا. وجل ائى عبد الله نقال اني اعتفت عبداً لي وجعلته سائبة فات وترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبد الله إن أهل الاسلام لايسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثبت وتحرجت من شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وقال سعيد ثنا هشيم ثنا بشر عن عطاء أن طارق بن المرقع اعتق سوائب فماتوا فكتب الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر: ان ادفع مال الرجل الى مولاه فانقبله والا فاشتر به رقابا فأعتقهم عنه، وقال ثنا هشيم عن منصور أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو الذي أعتقه وهذا القولأصح في الاثر والنظرة وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لنبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث معتقه وفعل عمروا بن مسعود في ميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله ، وقد روي أن سالما مولى أي حنيفة أعنقته لبني بنت يمار سائبة فقتل وترك ابنة فاعطاها عمر نصف ماله وجعل النصف في بيت المال وعلى القول المنصوص عن أحمد ان خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فاعتقوا فان رجع من ميرائهم شيء اشترى به أيضا رقاب فاعتقوا، وإنخلفالسائبة ذا فرض لا يستغرق ماله أخذ فرضه واشتري بباقيه رقاب فاعتقوا ولا برد على ذي الفرض

(فصل) وان عتق عبداً عن كفارته أونذره أو من زكاته فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته ان ورث منه شيئا جعله في مثله قال وهذا قول الحسن و به قال اسحاق ، وعلى قياس ذلك العتق من

مالا فخاصمه أخوتها ألى عمر فقال قال رسول ألله صلى الله عليه وسلم«مااحرز الوالد والولد فهو لعصبته من كان » قال وكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر فنحن فيه الى الساعة رواه ابو داود وأبن ماجه، والصحيح الاولفان الولاء لايورث على مانذكر وان شاء الله تعالى، وأنما يورث به وهو باقالمعتق برثه به اقربعصباته ومن لم يكن من عصبةامه لم يرث شيئًا وعصبة الابنغير عصبة امه فلايرث الاجانب منها بولائهادون عصباتها، وحديث عمرو بن شعيب غلط قال احمد الناس يغلطون عمرو بن شعيب في هذا الحديث، فعلى هذا لا يرثالمولى العتيق من أقارب معتقه الا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ماذكرنا في ترتيب العصبات، ولا يرث ذو فرض بفرضه ولاذو وحم الا أن يكون الاب والجد مع البنين والجد مع الاخوة علىمانذ كره، فان اجتمع لرجل منهم فرض وتعصيب كالاب والجد والزوج والاخ من الام اذا كانا ابني عم ورث بما فيهمن التعصيب دون الفرض فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين وبنوهم والاحوة وبنيهم والاعمام وبنيهم اقتسموا الميراث بالسوية وهذا كله لاخلاف فيهسوى ماذكرنا من الاقوال الشاذة

(فصل) ويقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابيين ومن بعدهم فاذا مات رجل عُلف بنته ومولاه فلبنته النصف والباقي لمولاه وان خلف ذارحم الكفارة والنذر لانه واجب عليه ، وقد روى عن أحمد رحمه الله أنه قال في الذي يعتى في الزكاة ولاؤه للذي جرى عنقه على يديه، وقال مالك والعنبري ولاؤه لسائر المسلمين وبجعل في ببت المال وقال أبو عبيد ولاؤه لعماحب الصدقة وهو قول الجهور في العتى في النذر والكفارة لقول النبي ويتاليني والولاء لمن أعتى ولان عائشة اشترت بريرة بشرط العتى فاعتقتها فكان ولاؤه الهاوشرط العتى بوجب ولانه معتى عن نفسه فكان الولاء له كما لواشترط عليه العتى فأعتى

وانا أن الذي أعتق من الزكاة معتق من غيرماله فلم يكن له الولا. كما لودفعها إلى الساعي فاشترى بها واعتق وكما لو دفع الى المكاتب مالا فأدا. في كتابته، وفارق من اشترط عليه العتق فانه انما أعتى ماله والعتق في الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكان، وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يعتق من الزكاة وعلل بعضهم المنع من ذلك بانه يجر الولا. الى افسه فينتفع بزكانه وهذا قول لاحمد رواه عنه جماعة وهو قول النخي والشافي

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن ملك ذا رحم محرم عتى عليه وكان ولاؤه له)

ذو الرحم المحرم القربب الذي بحرم نـكاحه عليه لو كان أحدهما رجلا والآخر امرأة وهم الوالدان وانعلوا من قبل الابوالام جيما والولد وان سفل من ولدالبنين والبنات والاخوة والاخوات وأولادهم

ومولاه فا لمال لمولاه خاصة، وعن عمر وعلى يقدم الرد على المولى ولعلهم يحتجون بقول الله تعالى اواولو الارحام بعضهم اولى بعض في كتاب الله) والناحديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الردوذوي الرحم كأبن العم

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه في المـكاتب اذا ادى الى الورثة ان ولاء ، لمم )

لانه انتقل اليهم اشبه مالو اشتروه وانادى اليهمانولاؤه بينهما لانهمااشتركا في ادائه اليهما فاشتركا في استحقاق ولائه كالشريكين والرواية الاخرى ولاؤه السكاتب لان عتقه بكتابته وهي من سيده

﴿ مسئلة﴾ (ومن كان احد أبويه الحرين حر الاصل فلاولاء عليه)

وجاته انه اذا كان احد الزوجين حر الاصل فلا ولاء على ولدها سوا مكان الآخر عربيا او مولى لان الام ان كانت حرة الاصل فا اولديتبه ما في اذا كان الاب رقيقاً في انتفاه الرق و الولاء فلا أن يتبعه افي انها الولاء وحده اولى وان كان الاب حر الاصل فالولد يتبعه فيما اذا كان عليه ولاء بحيث يصير الولاء عليه لمولى ابيه فلا أن يتبعه في سقوط الولاء عنه اولى وهذا قول اكثر اهل العلم، وقال ابو حنيفة ان كان الاب اعجمياً والام مولاة ثبت الولاء على ولده وليس بصحب علانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحب علانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحب علانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحب علانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحب على النه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحب على النه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده ولي الم

وأن سفلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات دون أولادهم فمتى ملك أحداً منهم عتق عليه روي ذلك عن عمروا بن مسعود رضي الله عنه عنه قال الحسن وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وابن أبي لبلى والثوري والليث وأبو حنيفة والحسن بن صالح وشريك ويحبى بن آدم، وأعتق مالك لوالدين والمولود بن وان بعدوا والاخوة والاخوات دون أولادهم، ولم يعتق الشافعي الاعودي النسب وعن احمد رواية كذلك ذكرها أبوالخطاب ولم يعتق داود وأهل الظاهر أحداحتي يعتقه لقول النبي عليه المناخري، ولد والله الأن بجده مملوكا فيشتريه فيعتقه ، روادمسلم

ولنا ماروى الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله على السب أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولأنه ذو رحم محرم فيعتق عليه بالملك كعمودي النسب وكالاخوة والاخوات عند مالك عفاما قوله حتى يشتريه فيعتقه فيحتمل أنه أراد يشتريه فيعتقه بشرائة له كايقال ضربه نقتله والضرب هو القتل وذلك لان الشراء لما كان بحصل به العتق تارة دون أخرى جاز عطف صفته عليه كا يقال ضربه فأطار رأسه عومتى عنق عليه فولاؤه له لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عنقه وسواء ملكه بشراء أو هية أو غنيمة أو ارث أو غيره لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا

( فصل ) ولا خلاف في أن المحارم من غير ذوي الارحام لايمنقون على سيدهم كالام والاخمن

وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو حربياً مجهول النسب او معلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجهول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام ان كانت مولاة قال ابن اللبان هذا ظاهر مذهب الشافعي، وقال الخبري هذا قول ابي حنيفة ومحمد وأحمد لان مقتضى ثبو تعلمولى الام موجود، وانما امتنع في محل الوفاق لحرية الاب فاذالم تكن معلومة فقد وقع الشك في المانع فيبقى على الاصل ولا يزول اليقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع

ولنا ان الاب حر محكوم بحريته اشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدميين الحرية وعدم الولاء فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كالم يترك في حق الاب، وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فانه أنما يثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وان سلمناوجود المقتضى فقد ثبت المانع حكما فان حرية الاب ثابتة حكمافلا تعويل على ماقالوه، فاماان كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولاء عليه في قولنا، وقياس قول القاضي والشافعي ثبوت الولاء عليه لم أبيه لاناشككنا في المانع من ثبوته

ولنا ماذكرناه في التي قباما ولان الام لأنخلو من ان تكون حرة الاصل فلا ولاء على ولدها او امة فيكون ولدها عبداً أومولاة فيكون على ولدها الولاء لمولى أبيه، والاحمال الاول راجيح لوجهين احدها انه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها انثاني انه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم لولم يترجح هذ االاحتمال لكان

الرضاعة والربيبة وأم الزوجة وابنتها الآ أنه حيى عن الحسن وأبن سيربن وشريك أنه لايجوز بيم الاخ من الرضاعة ، وروي عن ابن مسعود أنه كرهه والاول أصح قال الزهري جرت السنة بأن يباع الاخ والاخت من لرضاع ولانه لانص في عنتهم ولاهم في معنى المنصوص عليه فيبقون على الاصل ولانهما لارحم بينهما ولا توارث ولا تلزمه نفقته فأشبه الربيبة وأم الزوجة

فصل) وان اللك ولده من الزنالم يمتق عليه على ظاهر كلام أحمد لان أحكام الولد غير ثابتة فيه وهي الميراث والحجب والمحرمية ووجوب الانفاق وثبوت الولاية له عليه ، ويحتمل أن بمتق لانه جزؤه حقيقة وقد ثبت فيه حكم تحريم المنزوبج ، ولهذا لو ملك ولده المحالف له في الدين عتق عليه معانتنا. هذه الاحكام

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وولاء المكاتب والمدبر لسيدها اذا أعتقا )

هذا قول عامة الفقها. وبه يقول الشانعي وأهل العراق وحكى ابن مسراقة عن عمرو بن دينار وأبي ثور أنه لا ولا. على المكاتب لأنه اشترى نفسه من يده لم يكن له عليه ولا. كما لو اشتراه أجنبي فأعتقه ركان قتادة يقول من لم يشترط ولا. المنكاتب فلمكتبه أن يوالي من شا. وقال مكورل أما المكاتب اذا اشترط ولا.ه مع رقبته فجائز

الاحتمال الذي صاروا اليه معارض باحتمالين كلواحدمنهما مساوله فنرجحه عليبهما بحكم لايجوز المصير اليه بغير دليل وهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضاً

﴿ مسئلة ﴾ (ومناعتق سائبة في نذره أوزكاته اوكفار ته ففيه رواينان (إحداهما)له عليه الولاء والثانية لاولاء له عليه وما رجع من ميرا تهردفي مثله يشتري بهرقابا يعتقهم )

قال احمد في رواية عبدالته الرجل يعتق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قداعت قتك سائبة كأنه يجمله لله لا يكون ولاؤه له قد جمله لله وسلمه وعن ابي عمر والشيباني عن ابن مسعود والسائبة يعنع ماله حيث شاء وقال احمد قال عمر قال الصدقة والسائبة ليومها ومتى قال الرجل لعبده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولا ولا عليك لم يكن له عليه ولا وفان مات وخلف مالا ولم يدع ورثة اشتري بماله رقاب فأعتقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فات فاشترى ابن عمر بماله رقاباً فأعتقهم

والرواية الثانية الولاء للمعتق وهو قول الشعبي والنخعي وابن سيرين وراشد بن سعد وضمرة ابن حبيب والشافعي وأهل العراق لقوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لمن أعتم على ولعل أحمد ذهب إلى شراء الرقاب استحباباً لفعل ابن عمرو قال عمر بن عبدالعزيز والزهري وأبو العالية ومكحول ومالك يجعل ولاؤه بلجاعة المسلمين وعن عطاء قال إذا قال أنت حر سائبة يوالي من شاء ، والقول بثبوت الولاء للمعتق أظهر اللاحاديث ولان الولاء لحمة النسب، ( الحزء السابع)

ولنا أن السيد هو المعتق اله كاتب لأنه يتبعه بماله وماله وكسبه لسيده فجعل ذلك له ثم باعه به حتى عتق فكان هو المعتق وهو المعتق الهدير بلا اشكال ، رقد قال النبي عَلَيْكِالْلَهُ «الولا، لمن أعتق» وبدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال ابر سعيد مولى ابن أسيد وسيربن مولى انس وسليات بن يسار مولى ميمونة ، وقد وهبت ولا، ه لابن عباس وكانوا مكاتبين وكذلك أن في حديث بربرة أنها جا.ت عائشة فقالت يا أم المؤمنين أني كانبت أهلي أسباههم وبدل على ذلك أن في حديث بربرة أنها جا.ت عائشة فقالت يا أم المؤمنين أني كانبت أهلي على نسم أواق فأعينيني فقالت عائشة إن شاءوا عددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك في فعات فأبوا أن يبيعوها إلا أن يكون الولا، لهم فقال الذي عَيْنَالِيْهُ « اشتريها واشترطي لهم الولا، » وهذا يدل على أن الولا، كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة

( فصل ) وان اشرى العبد نفسه من سيده بعوضحال عتق والولا. اسيده لانه يـ يعماله بماله فهو مثل المكاتب سواء والسيد هو المعتق لهما فالولاء له عليهما

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وولاء أم الولد لسيدها اذا ماتت )

بمنى اذا عنةت بموت سيدها فولاؤها له يرشها قرب عصبته، وهذا قول عمر ونشمان وبه قال عامة الفقها، ، وقال ابن مسمود: تعنق من نصيب أبنها فيكون ولاؤها له وعن ابن عباس نحره وعن

وكما لا يزول نسب انسان ولا ولد يمن فراش بشرط لا يزول ولاءعن معتق ولذلك لما أراداً هل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم « اشتريها واشترطي لهم الولاء فا عما الولاء لمن أعتق» يريدان اشتراط تحويل الولاء عن المعتق لا يفيد شيئاً ولا يزيل الولاء ،

وروى مسلم باسناده عن هزيل ابن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي وحملته سائبة فات وترك مالا ولم يدع وارئاً فقال عبد الله إن أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهاية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتخرجت عن شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال وقال سيعيد ثنا هشيم عن بسر عن عطاه أن طارق بن المرقع أعتق سوائب فمانوا فيكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر ان ادفع مال الرجل إلى مولاه فان قبله ولا وفاشتر به رقاباً فأعتقهم عنه وثنا هشيم عن منصور أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو للذي أعتقه قال شيخنا وهذا القول أصح في الاثر والنظر لما ذكر نا وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث عتيقه وفعل ابن عمر وابن مسعود في الميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله وقد روي أن سالما مولى أبي حذيفة أعتقه لبني بنت يعار سائبة فقتل وترك ابنة فأعطاها عمر نصف ماله وجعل النصف في بيت المال وعلى القول المنصوص عن أحمد الذي ذكره المنق اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شي اشتري به أيضاً رقاب الحرق النصف عن ميراثه من ميراثه شي واشتري به أيضاً رقاب

على لاتعنق مالم بعنقها وله بيمها وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نحوه ولذكر الدابل على عنقها موضع غير هذا ولا خلاف بين القائلين بعنقها ان ولا. ها لمن عنقت عليه ومذهب الجهور أنها تعنق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤهاله لانها عنقت بفعله من ماله فكان ولاؤها له كما لوعنقت بقوله و يخنص ميرانها بالولا. بالذكور من عصبة السيد كالمدبر والمكاتب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبده عنرجل حي بلا أمره أو عنميت فالولاء للمعتق)

هذا قول الثوري والاوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف وداود، وروي عن ابن عباس أن ولاءه المعنق عنه، وبه قال الحسن ومالك وأبر عبيد لانه أعتقه عن غيره فكمان الولاء المعنق عنه كما لو أذن له

ولنا قول النبي وَتَطَالِقُهُ « الولاء المعتق ولانه أعنق عبد ممن عبر إذن غير ، له فكان الولاء له كالولم يقصد شيئا ( مسئلة ) قال ( و ان اعتقه عنه بأمره فالولاء للمعتق عنه بأمره )

وبهذا قال جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الآ أبا حنيفة ووافقه أبويوسف و محمد بن الحسن و ويازم المعنق إلا أن يعتقه عنه على عوض فيكون له الولا. ويلزم العوض و يصير كانه

فاعتقوا وان خلف السائبة ذا فرض لا يستغرق ماله أخذ فرضه واشتري بياقيه رقاب فاعتقوا ولا يرد على أهل الفرض.

(فصل) فان اعتق من زكاته وعن كفارته أو نذره فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته انورث منه شيئاً جمله في مثله وقال هذا قول الحسن وبه قال اسحاق وعلى قياس ذلك العتق من الكفارة والنذر لانه واجب عليه وقد روي عن أحمد أنه قال في الذي يعتق في الزكاة ولاؤه للذي جرىعتقه على يديه وقال العنبري ومالك ولاؤه لسائر المسلمين يجعل في بيت المالوقال أبوعبيد ولاؤه لصاحب الصدقة وهو قول الجمهور في العتق في النذر والكفارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أعا الولاء لمن أعتق ولانعائشة رضي الله عنها اشترت بريرة بشرط العتق فأعتقتها فكان ولاؤها لها وشرط العتق يوجبه ولانه معتق عن نفسه فكان الولاء له لمن شرط عليه العتق فأعتق

ولنا أن الذي أعتق من الزكاة أعتق من غير ماله فلم يكن الولاء له كما لو دفعها لى الساعى فاشترى بها وأعتق وكما لو دفع الى المسكاتب ما لا فاداه فى كتابته وفارق الذي اشترط عليه المتق فأنه أعامًا عنه من الزكاة

(مسئلة) (ومن أعتق عبده عن حي بلا أمره أو عن ميت فالولاء للمعتق) هذا قول الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف وداود وروي عن ابن عباس اشتراه ثم وكله في اعتاقه أما إذا كان عن غير عوض فلا يصح تقدير البيع فيكون الولاء المعنق العموم قوله عليه السلام « الولاء للمعنق »وعن أحمد مثل ذلك

وانا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولاء للمعتق عنه كما او أخذ عوضا فانه كما يجوز تقدير البيع فيها اذا أخذ عوضا يجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضاً فان الهبة جائزة في العبد كما يجوز البيع والخبر مخصوص بما إذا أخذ عوضاً وكسائر الوكلاء فنقيس عليه محل النزاع

(مـ ثلة) قال (ومن قال أعتق عبدك عني وعلي تمنه فالتمن عليه والوطء المعتقعنه)

لانعلم في هذه المسئلة خلافا وأن الولاء للمعتق عنه الكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه التمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فيقدر ابتياءه منه ثم توكيله في عتقه ليصح عنقه عنه فيكون التمن عليه والولاء له كما لوابتاعه منه ثم وكله في عتقه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال اعتقه والنمن علي كان النمن عليه والولاء للمعتق )

إنما كان الثمن عليه لانه جمل له جملا على اعتاق عبده فازمه ذلك بالعمل كمال قال من بي لي هذا الحائط فله دينار فبناه انسان استحق الدينار والولاء للمعتق لانه لم بأمره باعتاقه عنه ولا فصدبه الممثق ذلك

أن ولاء، للمعتق عنه ويه قال الحسن ومالك وأبو عبيــد لانه أعتقه عن غيره فكان الولاء للمعتق عنه كا ِلو أذن له .

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » ولانه أعتق عبده من غير اذن غيره له فكان الولاء له كما لولم يقصد شيئاً

(مسئلة) ( وان أعتقه عنه بأمره فالولاء للمعتق عنه )

وهذا قول جميع من حكينا قوله فى المسئلة الاولى الا أبا حنيفة ووافقه محمد بن الحسن وداود فقالواالولاء للمعتق الا أن يعتقه عنه بعوض فيكون له الولاء ويلزمه العوض ويصيركأنه اشتراه ثم وكله فى اعتاقه أما اذاكانءن غير عوض فلا يصح تقدير البيع فيكون الولاء للمعتق لماذكر نامن الحديث وعن أحمد مثل ذلك .

ولنا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولاء للمعتق عنه كما لو أخذعوضا فانه كما يجوز تقدير البيع فيما اذا أخذ عوضا يجوز تقدير الهبة اذا لم يأخذ عوضا فان الهبة تجوز فى العبد كما يجوز البيم والخبر مخصوص عا اذا أخذ عوضا وسائر الوكلاء فنقيس عليه محل النزاع

(مسئلة) ( وإذا قال اعتق عبدك عني وعلي ثمنه نفعل فالثمن عليه والولاء للمعتق عنه )

فلم يرجد مايقتضي صرفه اليه فيبقى للمعتق عملا بقوله عليه السلام ﴿ الولاء لَسَعْنَ ﴾

ر فصل) ومن أوصى أن يعنق عبده بعد موته فأعنق فالولا. له ، وكذلك او وصى بعنق عبده ولم يقد عنه ما يجب اعتاقه كمكفارة وتحوها فقد مفى ذكرها فيها تقدم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبداً له أولاد من ولا ذلقوم جر معتق العبد ولا وأولاده)

وجملة ذلك أن الرجل إذا أعنق أنه فتزوجت عبداً فأولدها فولدها منه أحرار وعليهم الولا، لمولى أمهم يعقل عنهم وبرئهم إذا ما توالكو هسبب الانعام عليهم يعتق أدهم فصاروا لذلك أحرارا فان أعنق العبد سيده ثبت له عليه الولا، وجراليه ولاء أولاد دعن مولى أمهم لان الاب لما كان عملو كالم يكن يصلح وارثا ولاوايا في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن ابنه فثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا عتق العبد صلح الانتساب اليه وعادوار ثاعا قلاد ليافعادت النسبة اليه وإلى مواليه بمنزلة ما او استلحق الملاعن ولده هذا توال جهر رالصحابة والفقها ويروى هذا عن عمر وعثان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن الم ما الله والمورى وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والنخمي وبه قال ما للك والثوري والاوزاعي والميث وأبوحنينة وأصحابه والشافعي واسحاق وأبو ثور ووردى عن رافع بن خديج ان

قال شيخنا لا نعلم خلافا فى هذه المسئلة وان الولاء للمعتق عنه الكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه الثمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فنقدر ابتياعه منه ثم توكيله فى عتقه ليصح عتقه عنه فيكون الثمن عليه والولاء له كما لو ابتاعه منه ثم وكله فى عتقه

(مسئلة) ( ولو قال أعتقه والثمن علي ففعل فالثمن عليه)

والولاء للمتعق أعاكان الثمن عليه لا أنه جعل له جعلا على اعتاقه عبده فلامه ذلك بالعمل كالوقال من بني لي هذا الحائط فله ديئار فبناه إنسان استحق الدينار وأعاكان الولاء للمعتق لا نه لم يأمره باعتاقه عنه ولا قصد به المعتق ذلك فلم يوجد ما يقتضي صرفه اليه فيبقى لاممتق عملا بقوله عليه السلام (انما الولاء لمن أعتق »

(مسئلة) (وان قال السكافر لرجل أعتق عبدك المسلم عني وعلى ثمنه ففعل فهل يصح على وجهين) (أحدهم) لا يصح لأنه يلزم منه أن يتملك السكافر ولذلك لا نجوز لأنه اضرار بالمسلم روالثاني) يصح ويعتق لانه انما يتملكه زمناً يسيراً ولا يتسلمه فيتحمل هذا الضرراليسير لاجل تحصيل الحرية للابد (مسئلة) (وان أعتق عبداً يباينه في دينه فله ولاؤه وهل يرث به ? على روايتين)

(أحداها) لايرث لكن ان كان له عصبة على دين الممتق ورث فن أسلم الكافر منهاورث الممتق رواية واحدة اذ! اختلف دين السيد وعتبقه فالولاء ثابت لا نعلم فيه خلافاً لعموم قوله عليه السلام

الولاء لاينجر عن موالي الام وبه قال مائك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحميد ابن عبد الرحمن وداود لأن الولاء لحمة كلحمة النسب والنسب لايزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عثمان نحو هذا وعن زيد وأمكرهما ابن اللبان وقال : مشهور عن عثمان انه قضي الولاء للزبير على رافع بن خديج

والما أن الانتساب إلى آلاب فكذلك الولا. ولذلك أو كانا حرين كان ولا. ولدهما لمولى أبيه فلما كان مملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعتق العبد الاب زالت الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الي مواليه . وروى عبد الرحمن عن الزبير أنه لما قدم خيسبر رأى فتية العسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم فقيل له موالي رافع بن خديج وأبوهم مملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فأعنقه وقال لاولاده انتسبوا الي فان ولا كم لي فقال رافع بن خديج الولا لي فانهم عنقوا بعنقي أمهم فاحتكوا الى عثمان فقضي الولاء الزبيرفاجتمعت الصحابة عليه الامسسواد فيالشفتين تستحسنه العرب ومثله اللمي قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة العس وفي اللثات وفي أنيأبها شنب ( فصل ) وحكم المكاتب يتزوج في كتابته فيأني له اولاد ثم يمتق حكم العبد القن في جر الولاء وكذلك المدبر والمعلق عتقه بصفةلانهم عبيد فان المكانب عبد مابتي عليه درهم

« الولاء لمن أعتني» وقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب » والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ولان الولاء أنما ثبت له عليه لانعامه باعتاقه وذلك ثابت مع اختلاف دينها ويثبت الولاء للانثي على الذكر وللذكر على الانثى وكل معتق لعموم الخبر والمعنى ولحديث عبد الله بن شداد في بنت حمزة وقد ذكرناه وهل يرث السيد مولاه مع اختلاف الدين? على روايتين ( احداها ) يرثه يروى ذلك عن على وعمر بن عبد العزيز وبه قال أهل الظاهر واحتج أحمد بقول على الولا. شعبة من الرق وقال مالك يرث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له ملك ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لا يصلح له علمكه وجمهور الفقهاء على أنه لا يرثه مع اختلاف دينها لقول الني صلى الله عليه وسلم لا لا يرث المسلم السكافر ولا السكافر المسلم » ولأنه ميراث فمنعه اختلاف الدين كميراث النسب ولان اختلاف الدين مانع من الميراث بالنسب فمنع الميراث بالولاء كالقتل والرق يحققه أن الميراث بالنسب أقوى فاذا منع الافوى فالاضعف أولى ولان النبي صلى الله عليه وسلم ألحق الولاء بالنسب بقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب " فكما يمنم اختلاف الدين التوارث مم صحة النسب وثبوته فكذلك عنع مع صحية الولاء وثبه له .

﴿مسئلة﴾ (فان كان السيد عصبةعلى دين المعتق ورثه دون سيده وقال داو دلاير ثعصبته في حياته) ولنا أنه عَزلة ما لو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين الميت والابعد على دينه ورث البعيد

( فصل ) اذا انجر الولاء الى موالي الاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يرجع الى موالي الام بحال في قول أكثر أهل العلم . وحكي عن ابن عباس انه يعود الى والي الام والاول أصبح لان الولاء جرى مجرى الانتساب . ولو انقرض الاب وأبؤه لم تعدالنسبة الى الام كذلك الولاء فاذا ثبت هذا فولدت بعد عتق الاب كان ولا، ولدها لموالي أبيه بلاخلاف فان نفاه باللمان عاد ولاؤه الى موالي الاملانا نتبين انه لم بكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولا . الى موالي الاب

( فصل ) ولا ينجر الولا. الا بشروط ثلاثة [ أحدها ] أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل الما أن يكون حر الاصل فلا ولاء عليه ولا على ولده بجال وان كان مولى ثبت الولاء على ولده لمواليه ابتداء ولا جر فيه ( الثاني ) أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تخل الولاء على ولده لمواليه ابتداء ولا جر فيه ( الثاني ) أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذلك لم تخل إما أن تكون حرة الاصل فلا ولا على ولدها بحال وهم أحرار بحريتها أو تكون أهة فولدهار قبق اسيدها فان أعتقهم فولاؤهم له لا ينجر عنه بحال سواء أعتقهم بعد ولادتهم أو أعنق أمهم حاملا بهم فعتقوا بعنقها لان الولاء يثبت بالعنق مباشرة فلا ينجر عن المعتق لقوله عليه السلام « الولاء لمن اعتق » وان أعتقها المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وان أتت به لاكثر من ستة أشهر مع بتنا، الزوجية لم يحكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه محتمل أن يكون حادثا بعد العنق فلم يحسه الرق وام محكم برقه بالشك ، وان كانت المرأة باثنا وأنت بولد يكون حادثا بعد العنق فلم يحسه الرق وام محكم برقه بالشك ، وان كانت المرأة باثنا وأنت بولد

دون القريب فان اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين لزوال المانح

(فصل) (قال الشيخ رحمه الله ولا يرث النساء من الولاء إلاما أعتقن أو اعتق من أعتقن وكاتبن أو كاتبن )

وعنه في بنت المعتق ترث خاصة والاول أصح معنى قوله من الولاء أي بالولاء لان الولاء لا يورث على ما نذكره ظاهر المذهب أن النساء لا يرثن بالولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو جر الولاء اليهن من أعتقن والكتابة كذلك فانها اعتاق قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد والرواية التي ذكرها الخرقي في بنت المعتق ما وجدتها منصوصة عن أحمد وقد قال في رواية بن القاسم وقد سألههل كان لحمزة أو لا بنته? فقال لا بنته فقد نص على أن ابنة حمزة ورثت بولاء نفسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجمهور واليه ذهب مالك والشافعي وأهل العراق وداودوالصحيح الاول لاجماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان أولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان ألولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان ألولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان ألولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم وخوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم وخوها فولده من العتيق بعرفة ولد أخيه وعمه ولا يرث منهم الا الذكور خاصة

فأما الرواية المذكورة في ميراث بنت المعتق التي ذكرها الحفرقي فوجهها ما روى ابراهيم النخمي أن مولى لحمزة مات وخلف بنتا فورث النبي وكيالية بنته النصف وجمل لبنت حمزة مات وخلف بنتا فورث النبي مؤلياتية بنته النصف وعبد الله بن شداد كان لبنت حمزة مولى أعتقته فمات و ترك ابنته ومولاته

لاربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالاب وكان ولاؤه لمولى أمه وان أنت به لاقل من ذلك لحقه الولد وانجر ولاؤه وولد الامة مملوك سوا. كان من ذكاح أو من سفاح عربيا كان الزوج او أعجميا ، وهذا قول عامة الفقها، . وعن عمر ان كان زوجها عربيا فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه وعن أحمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبرترر ، وبه قال الشافعي في القديم ثم رجع عنه ، والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كا لوكان أبوهم أعجميا

[ المالث ] أن يعنق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولا. بحال وهذا لاخلاف فيه فان اخته فيه سيد العبد ومولى الام في الاب بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولا. وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام عذكره أبوبكر لان الاصل بقاء الرق عوهذا مذهب الشافعي

بنت حمزة فرفع ذلك الى رسول الله وتبالية فأعطى ابنه النصف وأعطى مولاته بنت حمزة النصف قال عبد الله بن شداد أنا أعلم بها لانها أختى من أمي أمناسلمى رواه امن اللهان باسناده وقال هذا أصح ما روى ابراهيم ولان البنت من النساء فلا ترث بالولاء كسائر النساء فأما توريث المرأة من معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العلم وقد دل عليه حديث عائشة حين أرادت شراء بريرة لتعتقها ويكون ولاؤها له افأراد أهام الشتر الحولائها فقال النبي صلى الته عليه وسلم «أشتر بها واشتر طي لهم الولاء فأ عاالولاء ان أعتق »متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام « نحوز الرأة ثلاث مو اريث عتيقها و لقيطها و ولدها الذي لاعنت عليه » قال الترمذي هذا حديث حسن ولان المعتقة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو بمنزلة علمها او عم أبيها فلا ترثه ويرثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك رجل مات وخلف ابن معتقه الميراث لابن معتقه خاصة

وعلى الرواية الاخرى يكون الملك بينها اثلاثا فان لم يخلف إلا بنت معتقه فلاشي الهاوماله لبيث المال وعلى الرواية الاخرى يكون الملك لها وإن خف اخت معتقه فلا شيء لهارواية واحدة وكذلك إن خلف ام معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما وإن خلف أخامعتقه واخت معتقه فالميراث للاخ ولو خلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن العتق معتقه فالميراث له دون البنت إلا على الرواية الاخري

(فصل) وإذا كان أحد الزوجين الحربين حر الاصل فلا ولا. على ولدهما سوا، كان الآخر عربيا أو مولى لان الام ال كانت حرة لاصل فالولد يتبعها فيما إذا كان الاب رقيقا في ابتاء الرق والولاء فلاً ن يتبعها في نني الولاء وحده أولى وإن كان الاب حر الاصل فالولد بتبعه فيما إذا كان عليه ولاء محيث يصير الولاء عليه لمرلى ابيه فلان يتبعه في سقوط الولاء عنه أولى ، وهذا قول أكثر أهل العلم وسوا. كان لاب عربيا أو اعجمها وقال أبر حنيفة إن كان أعجمها والام مولاة ثبت الولاء على ولده

فان لها النصف والباقى للعصبة وأن خلف بننه ومعتقه فلبنته انصف والباقي لمعتقه كما فيقضيةمولى بنت حمزة حين مات وخلف بنته وبنت حمزة التي اعتقته فأعطى النبي عَلَيْكُمْ بنته النصف والباقي لبنت حمزة فان خالف ذا فرض سوى البنت كالام والجدة أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أو الزوجة أو من لا يستفرق فرضه المال أو مولا. أومولانه فلذي الفرض فرضه والباقي لولاء أومولاته في قول جمهور العلماء رجل وابنته اعتقو عبداً ثم مات الاب وخلف أبنيه وبنته فماله بينهما اثلاثا ثم مات العتيق فللمنت النصف لأنها مولاة نصفه والباقي لابن المعتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فانالياقي يكون بينهما اثلاثاً فيصير للبنت الثلثان ولاخيها الثاث وإن مانت البنت قبل العتيق وخلفت أبنا ثم مات العتيق فلابنهاالنصف والباقي لاخيها ولو لم تخلف البنت إلا بنتاً كان الولاء كله لاخيها دون بنتها الاعلى الرواية الاخرى فان لبنتها النصف والباقي لاخيها وان مات الابن قبل العتيق وخف لم بنتاً ثم مات العتيق وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لهما انصف باعتاقها ونصف الباقي بأنها بنت معتق النصف والباقى لعصبة أببها ولوكانت البنتماتت أيضاً قبل العتمق وخلفت ابنها ثم مات العتيق فلابنها النصف ولاشيء لبنت أخيها، امر أة اعتقت أباها ثم اعتق أبوها عبداً ثممات الاب ثم العبد فما لها فان كان أبوها خلف بنتا اخرى معها فلها أثامال الاب بالنسب والياقي للمعتقة ( 27) (المغنى والشرح الكبير) ( الجزء السابع )

وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كما لو كان عربيا وسوا. كان مسلما أو ذميا أوحربيا أرمج بول النسب أومعلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجبول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام إن كانت مولاة قال ابن اللبان وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال الخبري وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد لان مقتضى ثبرته لمولى الام موجود وأعا المتنع في على المنافع فيدتى على الاصل ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المنافع فيدتى على الاصل ولا يترول عن البقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المنافع

و إذا أن الآب حر محكوم بحريته فأشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدميين الحرية وعدم الولا، فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كما لم يترك في حق الاب وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فأنه أنما ثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وأن سلمنا وجود المقتضي فقد ثبت المانم حكما فأن الاب حريته ثابتة حكما فلا تعويل على ما قالوه وأن كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولا، عليه في قولنا وقياس قول القاضي والشانبي أن يثبت الولاء عليه لمولى ابنه لانا شككنا في المانع من ثبوته

ولنا ماذكرنا في التي قبلها ولان الام لاتخلوا من أن تكون حرة الاصل فلا ولا. على ولدها أو أمة فيكون ولدها عبداً أو مولاة فيكون على ولدها 'ولا. لمرلى أبيه والاحتمال الاول راجح لوجهين

بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اختها ويتخرج على الرواية الاخرى أن يكون لهما ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة ولو كان الاب خلف مع المعتقة ابناً فمال الأب بينها اثلاثاً بالبنوة ومال العبد كله اللابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ، ولو خلف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فللبنت نصف ميراث أبيها وباقيه لعصبته ومال العبد لمصبته ولا شيء لبنته فيه لأن العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث إلا على رواية الحرقي فان البنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق في الميراث العراث العراث العراب العراب العراب العراب العراب المعتق في الميراث العراب العرا

(مسئلة) (ولا يرث من الولا، ذو فرض إلا الاب والحبد يرثان السدس مع الابن) نص أحمد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجدوالاخ والابن من الكبر في شيء يجربهم على الميراث وهذا قول شريح والنخمي والاوزاعي والعنبري واسحاق وأبي يوسف وروي عن زيد أن المال للابن وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحكم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبوحنيفة ومحمد والشافعي وأكثر الفقها، لان الابن أقرب العصية والاب والحبد يرثان معه بالفرض ولا يرث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وأرث فاستحق من الولاء كالاخوين ولانسلم أن الابن أقرب من الاب بل هما في القرب سواء وكلاها عصبة لا يسقط أحدها صاحبه وإنما ينفاضلان في الميراث فكذلك في الارث با اولاء

(أحدهما) انه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها (الثاني) أنه معتضد بالاصل فان الاصل المرية ثم لولم يترجح هذا الاحمال لكانالاحمال الذي صاروا اليه معارضاً باحمالين كل واحد منهما مساوله فترجيحه عليهما تحكم لا يجرز المصير اليه بنير دايل رهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضا .

(فصل) إذا تزوج منتى بممتنة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيهما فان نفاهما بالممان عاد ولاؤهما الى مولى أمهما فان مات أحدهما فمير المهلامة ومواليهما فان اكذب أبوهما نفسه لحقه نسبهما واسترجع الميراث من موالي الام ولو كان ابوهما عبداً ولم ينفهما وورث موالي الام الميت منهما ثم أعنق الاب انجر الولاء الى موالي الاب ولم يكن لهم ولاء وللاب استرجاع الميراث لان الولاء أنما ثبت لهم عند أعتاق الاب ويفارق لاب إذا أكذب نفسه لان النسب ثبت من حين خلق الواد

(فصل) و ذا تزوج عبد معتقة فاستولدها أولاداً فهم أحرار وولاؤهم لموالى أمهم فان اشترى أحدهم أباه عتق عليه وله ولاؤه ويجر اليه ولاء أولاده كالهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أمه لانه لايكدن مولى نفسه ، وهذا قول جهور الفقهاء مالك في اهل المدينة وأبو حنيفة في اهل العراق والشافعي وشذ عمر بن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لا ولاء عليه قال ان شريح و يحتمله قول الشافي ولا يمول على هذا الفول لشذوذه ولانه يؤدي الى أن يكون الولاء ثابتًا على أبويه دونه مع كونه

ولذلك يقدم الاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الآب مع أبن الابن وأن سفل وحكم الجد وأن علا مع ألابن وأبنه سواء

﴿مسئلة﴾ والجد يرث الثلث مع الاخوة إن كان أحظ له اذا خلف المعتق أخاه وجده فالولاه بينها نصفين

وبه قال عطاء والليث وبحي الانصاري وهو قول للشافعي وقول الثوري وأبي يوسف ومحمــد والذين جعلوا الحجد أبا جعلوه أولى من الاخ وورثوه وجده وروي عن زيد أن المال للاخ وهو قول مالك والشافعي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينها نصفين كالآخرين وإن نركجد مولاه وابن أخي مولاه فالمال للجد في قول الجميع إلا مالكا جمل الميراث لابن الاخ وإن سفل وقاله الشافعي أيضاً لان ابن الابن يقدم على الاب وإن سفل وليس هذا صواباً فان الجد يقدم على ابن الاخ في الميراث فكيف يقدم عليه همنا? ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي صلى الشعليه وسلم «المولى أخ في الدين وولي نعمة يرثه أولى الناس بالمعتق» والدليل على ان الجدأولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبهت الفروض فلاً ولي رجل ذكر» وفي لفظ «فلاً ولي عصبة ذكر» ولان الجد أب فيقدم على ابن الاخ

مولوداً لهما في حال رقهما أو في حال ثبوت الولاء عليهما وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن ان يكبرن مولى نفسه يعقل عنها وبرثها وبزوجها لكن لو اشترى هذا الولاء عبداً فأعتقه ثم اشترى العبد أبامعتقه فأعتقه فانه ينجر اليه ولاء سيده فيكون لهذا الولاد على معتقه الولاد باعتاقه الياء ولاء معتقه بولا ثه على أبيه وجره ولاء واعتقه الياء ولا يمتنع مثل هذا كالو أعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسو سيده وأعتقه صاركل واحد منهما مولى الآخر من فوق ومن أسفل وبرث كل واحد منهما الآخر باولاء وكا جاز أن بشتركا في النسب فيرث كل واحد منها صاحبه به كذلك الولاء ، وإن تزوج ولد المعتقة معتقة فأولدها ولداً فاشترى جده عتن عليه وله ولاؤه وبجر اليه ولاه أبيه وسائر أرلاد جده وهم عمومت وعمائه وولاه جميم معتقبهم ويبقى ثلاء المشتري لمولى أم ابهه ، وعلى قول عمرو بن دينار يبقى حراً لاولاء عليه .

( فصل ) إذا تزوج عبد لمعتقة فأولده أولداً فنزوج الولد عمتقة رجل فأولده اولداً فولا. هـ فدا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولا. على أبيه فيكان الولاء له عليه كما لو كان مولى جده ولان الولاء الثابت على الاب يمنع ثبوت الولاء لمولى الام

( والوجه انثاني ) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبنه من جهة أمه ومش ذلك ثابت في

كالاب الحقيقي فان اجتمع اخوة وجد فيراث المولى ببنهم كمال سيده إن زادوا على أتنين فللجد ثلث ماله لانه أحظ له وإن اجتمع أخوة من أبوين واخوة من أب عاد الاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الاب ثم يأخذ ولد الابوين ما حصل لولد الاب كالميراث وقال أبن شريح يحمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الابوين الجد بولد الاب.

وانا أنه ميراث بين الجد والاخوة أشبه الميراث بالنسب فان كان مع الاخوة اخوات لم يعتدبهن لانهن لا يرثن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام وإن انفرد ولد الاب مع الجد فهم كولد الابوين (فصل) فان ترك جد مولاه وعم مولاه فهو للجد وكذلك إن ترك جد أبي مولاه أوجد جد مولاه وعم مولاه فهو للجم وأهل العراق وقال الشافعي هو للعم وبنيه وان سفلوا دون الاب وهر قياس قول مالك قال الشافعي ومن جعل الجدد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «يرثه أولى الناس بالمعتق» فالجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس بماله وولايته ويقدم في ترويجه والصلاة عليه وعير ذلك والمحجب أن الشافعي رحمه الله تمالى ترك الحبد أباً في ولاية المال والاحبار على النكاح ووافق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن أبنه عليه وإنتفاء القصاص عنه بقتل أبن أبنه والحد بقذفه وغيرذلك من أحكام الاب ثم حمل أبعد العصبات أولى منه بالولاء

حق نفسه وما ثبت في حقه أولى مما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لو كان له مولى ولابيه مولى كان مولاء أحق به من مولى أبيه فان كان له مولى أم ومولى أم أب وموثى أم جد وجدة مملوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى أم الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام

( فصل ) وإن تزوج معتق بمعتق بمعتقة فأولدها بنتا وتزوج عبد بمعتقة فأولدها ابنا فتزوج هذا الابن بنت المعتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه ، وإن تزوجت بنت بمملوك فولاء ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له فان كان أبوها ابن محلوك ومعتقة قالولاء لمولى أم أبي الام على الوجه الاول لان مولى أبي الام يثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على المعتقين أمها ويثبت له الولاء على الولاء عليها

### ﴿ فصل في دور الولاء ﴾

اذا تروج عبد معتفة فأولدها بنتين فاشترتا أباهما عنق عليهما ولهما عليه الولا، وتجركل واحدة منهما اصف ولاء أختها اليها لانها أعتقت نصف الاب ولا ينجر الولاء الذي عليها ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لمولى أمها قان مات الاب فماله لها ثناه بالبنوة وباقيه بلولاء قان ماتت احداهما بعد ذلك فلاختيها النصف بالنسب ونصف الباقي بانها مولاة نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربم الباقي لمولى أمها قان كانت إحداهما ماتت قبل أبها فمالها لا يها ثم اذا مات الاب فالباقية نصف ميراث

﴿مسئلة﴾ (والولاء لايورث وإعا يورث به)

وهذا قول الجمهور روي نحو ذلك عن عمروشمان وعلي وابن مسعود وأبن عمر واسلمة بن زيدوأبي مسعود البدري وأبي ابن كمب و به قال عطاء وطاوس وسالم والزهري والحسن وابن سيربن وقتادة والشعبي وابراهم ومالك والشافعي وأهل العراق وداود وشذ شر مح فجعله موروثاً كالمال لا نهروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما أحرزه الولد والوالد فهو لعصبته من كان

و الما قرل النبي صلى الله عليه و سلم « نما الولاء ان أعتق » وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب والنسب يورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولان الولاء انما محصل بانعام السيد على عبده بالمتق وهذا المعنى لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولاء ورواه حنبل و محمد بن الحسم عن أحمد وعلمها أبوبكر وهو كاقال فان الجماعة رووا عن أحمد مثل ما ذكرنا من قو الجمهور وقدروى سعيد باسناده عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «المولى أخ في الدين ومولى نعمة »وأولى الناس عبر ائه أقربهم من المعتق » ولانه قول من سمينا من الصحابة رلم يظهر عنهم خلافه ولا يصح قياسه على المال لا أن الولاء لايورث بدليل أنه لا يرث منه ذوو الفروض بخلاف المال فعلى هذا ينظر أقرب العصبات إلى المعتق يوم موت العتيق فيكون هو الوارث للمولى دون غيره كما أن السيد لومات في تلك الحال ورثه وحده

أبيها فحالها لا يهاء ثم اذا مات الاب فللباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته و نصف الباقي وهو الربع لكونها مولاة نصف بنته واصف الباقي وهو الربع لكونها مولاة نصف أختها الكونها مولاة نصف أختها صار لها سبعة أعمان ميراثه ولمولى أم الميتة الثمن قان ماتت البنت الباقية بعدهما فيالها لمواليها نصفه لمولى أمها ونصفه لمرلى أختها المينة وهم أختها وموالي أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي برجع إلى هذه المينة فهذا الجرء دائر لانه خرج من هذه المينة ثم دار اليها فقال القاضي بجعل في ببت المال لاله لامستحق له نعلمه وهذا قول محد بن الحسن وقياس قول مالك والشانهي

وقال بعض الشافعية وبعض المدنيين هو لمولى أم المينة وهذا قول الجهور وهانان المسئلتان أصل في دور الولا، وفيها أفوال شاذة سرى ماذكرناه وهذا أصح ماقيل فيها إن شاء الله فان مات الابنتان قبل الاب ورث مالهما بالنسب فان مات بعدهما فماله يقسم على ثمانية أسهم لكل واحدة من ابنتيه أربعة أسهم سهمان لمولى أمها وسهمان لمولى أختها يقسمان أيضا لموالي أمها سهم وسهم دائر يرجع إلى بيت المال فيحصل لبيت المال الربع ولمولى أمها ثلاثة أرباع فانكن ثلاثا ماتت احداهن قبل الاب والآخرى بمده فمال الاب على سبعة وعشرين لابنتيه ثلثاها بالنسب وثنثا البيقي بولائهما عليه وثلثا البيقي بولائهما على أختهما ويبقى لمولى الام سهم، ومال شانية على ثمانية عشر للحية تسعة بالنسب وثلاثة بولائها عليها ولمولى أمها ثلاثة ويبقى المولى المناب المال دفعه اليه ويبقى شهم دائر فمن جعله ابيت المال دفعه اليه

﴿مسئلة﴾ (ولايباع ولا بوهب)

لايصح بيع الولاء ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء روى ذلك عن عمر وعلى و ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وبه قال سعيد بن المسبب وطاوس واياس بن معاوية والزهري ومالك والشافعى وأبو حنيفة وأصحابه وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء وروى سعيد باسناده عن عبيد الله أنه قال إنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه وقد روى سعيد باسناده عن سفيان عرف عمر وابن دينادان ميمونة وهبت مواليها للعباس ميمونة وهبت مواليها للعباس وكان همان وروي أن ميمونة وهبت مواليها للعباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طهان لورثة مصعب بن الزبير وقال ابن جريح قلت المطاء أذنت لمولاي أن يوالي من شاء فيجوز ? نال نعم

ولنا أن النبي عَلَيْكِ نهى عن بيع الولاء وعن هبته وقال «الولاء لحمة كاحمة النسب» وقال لمن الله من تولى غير مواليه ولانه معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة وفعل هؤلاء شاذ نخالف قول الجمهور وترده السنة فلا يعول عليه فعلى هذا لا ينتقل الولاء عن المعتق لموته ولا برثه ورثته أعابر ثون المال به مع بقائه للمعتق وهذا قول الجمهور على ماذكر نا

( مسئلة ) ( وهو لا كبر فاذا مات المعتق وخلف عتيفة وابنين فات أحد الابنين عن ابن ثممات المولى فالميراث لابن معتقه

ومن جعله لمولى الام فهو له و من لم يدنعه قسمه بين الحياة ومولى الام نصفين وترجع بالاختصار إلى أربعة فان كانت أمها تهن شني فمن اثني عشر فان اشترى الابنتان أباهما ثم اشترى أبوهماهو والكبرى جدهما ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثا ثم اذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلهما الثلثان وللكبرى نصف الباقي لكرنها مولاة نصفه يبقى السدس لمرالي الاب لأنه مرلي نصف الجدوم ابنتاه فيحصل الكبرى ثلث المال وربعه، والصفرى ربعه وسدسه فان كانت بحالها فاشترت الكبرى وأبرها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كالني قبلها

#### باب ميراث الولاء

يعنى وَأَفْهُ اعْلَمُ اللَّهِ أَثْ بِالولا. وأضاف الميراث البه لانه سبيه قان الشيء يضاق إلى سبيه كا يقال دية الخطأ ودية العمد وانما قلناذاك لانالولا. لايورث وانما يورث به وعذا قول الجمهور روي نحوذلك عن عمر وعثمان وعلى وزيد بن مسمود وابن عمر واسامة بززيد وابن مسمود البدري وأبي بن كمب و مقال عطا، وطاووس وسالموالزهري والحسن وابن سيم ين وقتادة والشعبي وأبر اهيم وماللك والشافعي وأهل الدراق وداود وجعل شريح الولا ، موروثا كالمال ولها تول النبي عليلية انها الولا ، لمن اعنق وقوله الولا لحمة كلحمة النسب وانسب يورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولان الولاء أنما محصل بانعام السيد على المعتق وهذا

لان الولاء للكبر ولو مات الابنان بعده وقبل العتبيق وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل العلم قال أحمد روي هذا عن عمر وعان وعلى وزيد وابن مسعود وروي سعيد ثنا هشيم ثنا أشعث بن سوار عن الشعبي ان عمر وعليا وابن مسمود وزيداً كانوا مجملون الولاء للسكير وروي ذلك عن ابن عمر وأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبد الله والحسن وابن سبرين والشعبي والنخمي والزهري ونتادة ومالك والثوري والشانعي وأسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداودكابهم قالوا الولا. للكبر وتفسيره أنه يرث المعتق من عصبات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميراثه يوم موت العبد قال ابن سعرين اذا مات المعتق نظر إلى أفرب الناس الى الذي أعتقه فيجعل معرائه له واذا مات السيد قبل مولاه لم ينتقل الولاء إلى عصبته لأن الولاء كالنسب لا ينتقل ولا يورث وأنا يورث به فهو باق المعتق أبداً لا يزول عنه بدايل قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق وقوله الولاء لحمة كلحمة النسب وأنما يرث عصبة السيد مال مولاه بولاء معتقه لا فسي الولاء ويتضح ذلك بالمسئلتين اللَّتِينَ ذَكُرُ نَاهُمَا هُمُّنَا وَهُمَا أَذَا مَاتَ رَجِلُ عَنِ أَبْنِينَ وَمُولَى فَأَتَ أَحَدُ الْأَبْنِينِ بِعَدُهُ عَنِ أَبِن ثُمُّ مَات المولى ورثه ابن معتقه دون ابن ابن معتقه لان ابن المعتق أقرب عصبة سيده فلو مات السيد وخلف أبنه وأبن أبنه ورثه أبنه دون أبن أبنه فكذلك أذا مات المولى والمسئلة الآخري أذا ماث الأبنان

المعنى لا ينتقل عن المعنى فكذلك الولاء (مسئلة) قال ولا برث النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن او كاتبن وقدروي عن أبي عبد الله رحه الله في بنت المعنى خاصة انها ترث لما روي عن النبي عني أنه ورث بنت هزة دن الذي اعتقه هزة قوله ولا برث النساء من الولاء لما قدمنا من ان الولاء لا يورث ولهذا قال الا ما عتقن ومعتقهن ولاؤه لهن فكيف برثنه ؟ والظاهر من المذهب ان الدائساء لا برش الولاء الا ما عتقن أو أعنى من أعتقن وجر الولاء الهبن من اعتقن والكتابة كذلك فانها اعتاق قال القاضي هذا ظاهر كلام احمد والرواية الني ذكرها الحرقي في ابنة المعتق ما وجدتها منصوصة عنه وقد قال في رواية ابن القامم وقد سأله هل كان لمولى حزة او لا بنته ؟ فقال فقد نص على ان ابنة حزة ورثت بولاء نفسها لانها هي المعتقة وعذا قول الجهور وهو قول من سمينا في اول الباب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم غير شريح والصحيح الاول لا جماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب ومن بعدهم غير شريح والصحيح الاول لا جماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب فأما رواية الحرقي في بنت المعتق فوجهها ما روى ابراهيم النجعي أن مولى لحمز قمات وخلف بنتا فورث النبي فأما رواية الحرقي في بنت المعتق وجمل لبنت حزة النصف والصحيح أن المولى كان لبنت حزة قال عبداللة بن شداد كان لبنت حزة مولى أعتقته هات وترك ابنته ومولاته بنت حزة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى ابنته النصف وأعطى مولائه بنت حزة النصف قال عبداللة بن شداد أنا أعلم بها لا نها احتي وسلم فأعطى ابنته النصف وأعطى مولائه بنت حزة النصف قال عبداللة بن شداد أنا أعلم بها لا نها احتي

بعد السيد وقبل مولاه وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات المولى كان ميراثه بينهم على عددهم لان السيد لو ماتكان مبراثه بينهم كذلك ولوكان الولاء موروثا لاختنف الحسكم فى المسئلة بنووكان الميراث في المسئلة الاولى بين الابن وابن الابن نصفين لان الأبنين ورثوا الولاء عن أبيها تم ماصار الى الابن الذي مات انتقل الى ابنه وفى المسألة الثانية يصير لابن الابن المنفرد نصف الولاء بميراثه ذلك عن أبيه ولبني الابن الآخر النصف بينهم على عددهم وذهب شريح إلى أن الولاء موروث كلك عن أبيه ولبني الابن الآخر النصف بينهم على عددهم وذهب شريح إلى أن الولاء موروث كللال يورث عن المعتق فمن ملك شيئاً في حياته فهو لورثته وحكي ذلك عن عمر وعلى وأبن عباس وابن المسيب وروي عن أحمد نحوه والمشهور عنه مثل قول الجهور قال أبو الحارث سألت أبا عبدالله عن الولاء المكبر قال كذى روي عن عمر وعثمان وعلى وزيد وابن مسعود وقد ذكر نا ذلك عن شريح واجبنا عنه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وان لم يخلف عصبة من نسب مولاه فاله لمولى مولاه ثم لافرب عصباته ثم لمولى مولاه قاذا القرض العصبات والموالي وعصباتهم فماله لبيت المال .

( مسئلة ﴾ ( واذا اشترى رجل وأخنه أباها أو أخاهما عنق عليها باللك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات العتيق ثم مات مولاه ورثه الرجل دون أخته )

اذا اشترى رجل وأُخته أباهما وأخاها عتمًا عليهما بالملك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الاب أو

من اي امنا سلمي، رواه ابن اللبان باسناده وقال هذا أصح نما روى ابراهيم، ولأن البنت من النساء فلا ترث بالولاء كسائر النساء ، فأما توريث المرأة من معتقها ومعتق معتقها ومن جر ولاء معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العلم، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فان عائشة أرادت شراء بربرة لتعتقها ويكون ولاؤها لها فأراد أهلها اشتراط ولائها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتريها واشترطي لهم الولاء فاتما الولاء لمن أعتق متفق عليه وقال عليه السلام المحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه على الله عليه النبي صلى توريث المعتقة ، وأما معتق أبها فهو عنزلة عليما أو عم أبها فلا ترثه و برثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك و رجل مات وخلف ان معتقه وبنت معتقه فالميراث لا بن معتقه خاصة وعلى الرواية الاخرى يكون الميراث بينهما أثلاثاً فان لم بخلف إلا بنت معتقه فلا شيء لها وماله لبيت المال الاعلى الرواية الاخرى فإن الميراث لها، وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لها رواية واحدة وكذلك ان خلف أم معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما، وإن خلف أخا معتقه واخت معتقه قالميراث اللاخ، ولو خلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن معتق معتقه فالمال له دون البنت الاعلى الرواية الاخرى فان لها النصف والباقي للعصبة، وإن خلف بنته ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما في قصة مولى

فيراثه بينها أثلاثا بالنسب فاذا مات العبد ورئه الرجل دون أخته لانه ابن المعتق أو أخوه فورثه بالنسب وهي مولاة الممتق، وعصبة المعتق مقدم على ولاه، وعلى الرواية التي تقول إن بالمعتق مرث إذا اشتريا أباهما يكون ميراث العبد بينها أثلاثا، فان اشتريا أخاها فعتق عليها تماشترى عبداً فأعتقه ومات الاخ المعتق قبل و تا العبدو خف ابنه ثم مات العبد فيم اثه لا بن أخيها دونها لا به ابن أخي المعتق فان لم يخلف الأخ إلا بنته فنصف مال العبد الاخت لانها معتقة نصف معتقه ولا شيء لبنت الاخ رواية واحدة والباقي لبيت المال

( فصل ) إذا خلف المبت بنت مولاه ومولى أبيه فماله المبيت المال لانه ثبت عليه الولاء من أجل مباشرته بالعتق ولم يثبت عليه باعتاق أبيه الله والله يكن لمولاه إلا بنت لم ثرث لانها ليست عصبة وأعا يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرحم الى معتق أبيه وكذلك ان كان له معتق أبوه معتق أبيه حد ولم يكن هو معتفا فيراثه لمعتق أبيه إن كان ابن معتقه ثم لمصبة معتق أبيه ثم لمعتق معتق أبيه فان لم يكن له أحد منهم فلبيت المال ولا يرجع إلى معتق حده ، وان كانت أمه حرة الاصل فلا ولاء عليه وليس اعتق أبيه شيء

( فصل ) امرَأَة حرة لاولاء عليها وأنواها رقيقان أعتق إنسان أباها ويتصور هذا في موضعين أحدهما أن يكونو أبوها عبداً تزوج أمة على أبواها فيسترقا والثاني أن يكونو أبوها عبداً تزوج أمة على ( المغني والشرح الكبير ) ( الحزء السابع )

بنت حمزة فانه مات وخلف بننه وبنت حمزة التي أعتقته فأعطى النبي صلى التهعليه وسلم بنته النصف والباقي لمولاته، وإن خلف ذا فرض سوى البنت كالام أو الجدة أو الاختأو الاخمن الام أو الزوج أوالزوجة أو من لا يستغرق فرضه المال أومولاه أو مولاته فان لذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أو مولاته في قول جهور العلماء وقد سبق ذكر ذلك . رجل وابنته اعتقا عبداً ثم مات الاب وخلف ابنه وبنته فماله يينها اثلاثاً ثم مات العبد فللبنت النصف لا نها مولاة نصفه والباقي لا بن الممتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فإن الباقي يكون بينهما على ثلاثة فيكون للبنت الثاثان ولاخيما الثلث، وإن ماتت البنت قبل العبد وخلفت ابنا ثم مات العبد فلا بنها النصف والباقي لاخيما، ولو لم تخلف البنت إلا بنتاً كان الولاء كله لاخيما من بنتاً ثم مات العبد وخلف معتقة وبنت (١) اخيما فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لما النصف باعتاقها ونصف الباقي لانها بنت ، عتق المصف والباقي المصبة ابنها، ولو كانت البنت مات العبد وخلف باعتاقها ونصف الباقي لانها النصف ولا شيء لبنت اخيما . امرأة اعتقت أباها الاخرى عما الرواية الاب بالنسب والباقي المعتقة بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخيما ويتخرج على الرواية الاخرى المنامال اللاب بالنسب والباقي المعتقة بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخيما ويتخرج على الرواية الاخرى أن يكون لها ثمانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتفة، ولو كان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب بينها أن يكون لها ثمانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتفة، ولو كان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب بينها

(١) في نسخة معتقة
 نصفه و نصف أخيها

أنها حرة فولدتها ثم ماتت وخلفت معتق أبيها لم برئها لأنه إنما برث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحركم فيها إذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولداً ثم أمتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق أبيه لأنه لا ولاء عليه دولوكان ابننان على هذه الصفة اشترت إحداها أباها فعتق عليهافاها ولاؤه وليس لها ولاء على أختها فاذا مات أبوها فاهم الثلثان بالنسب ولها الباقي بالولاء فذا ماتت أختها فاها نصف ميراثها بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم يكن لهما عصبة فالباقي لاختها بالرد ولا ميراث لها منها بالولاء كلنها لا ولاء عليها

( فصل ) في جر الولاء: قال الشيخ رضي الله عنه ( كل من باشر العتق أو عتق عليه لا ينتقل عنه الولاء بحال لقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولا لمن أعتق ٥ فأما ان تزوج العبد معتقة فاولدها فولدها منه احرار وعايهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم ويرثهم اذا ماتوا لـكونه سبب الانعمام عليهم بعتق أمهم فصاروا لذلك أحراراً فان أعتق العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجر اليه ولاء أولاده عن مولى أمهم لان الاب لوكان مملوكا لم يكن يصلح وارثاً ولا واياً في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن أبيه فيثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا أعتق العبد صلح الانتساب اليه وعاد وارثا عافلا وليا فعادت النسبة اليه والى مواليه بمنزلة مالو استحق الملاعن ولده هذا قول جهورالصحابة والعلماء يروى هذا عن عمر وعمان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب والعلماء يروى هذا عن عمر وعمان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب

إثلاثا بالبنوة ومال العبدكله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولا، ولو خلف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فالبنت نصف ميراث ابيها وباقيه لمصبته ومال الهيد لمصبته ولا شيء لبنته فيه لان العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث الاعلى رواية الخرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق وباقيه لمصبته. امرأة وأخوها اعتقا أباها ثم اعتق أبوهما عبداً ثم مات الاب فاله بينهما اثلاثاً ثم اذا مات العبد فيراثه اللابن دون اخته لانه ابن المعتق يرثه بالنسب وهي مولاة المعتق ولا أن المعتق يقدم على ولاه، فان مات أخوها قبل أبيه وخلف بنتاً فاله بين ابنته وابنه نصفه ن أذا مات الاب فقد خلف بنته وبنت ابنه وبنته ولاة نصفه فلبنته النصف ولبنت ابنه السدس ويتى الناث لبنته نصفه وهو السدس لانها مولاة نصفه يبتى السدس لموالي الاخ إن كان ابن المعتقه وهم اخته و ووالى امه فلاخته نصف السدس والنصف الباقي لمولى امه فحصل لاخيه النصف والربح والسدس، وإن لم يكن ابن معتقه بل كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وتأخذ اخته الباقي كله بالرد والسدام، وإن لم يكن ابن معتقه فل الاب عصبة من نسبه كناخ أو عم أو ابن عماوعم أب فلبنته النصف والباقي لمصبته ، واو اشترى رجل واخته أخاهما ثم اشترى أخوهما عبداً فاعتقم ثم مات أخوهما فله له بينها اثلاثاً ثم إذا مات عتيقه في ائه لاخيه دون اخته ، ولو مات الاخ المعتق قبل موت العبدوخلف البه ثم مات المعد في المعتق قبل، وتالعبدوخلف البه أبن اخي المعتق والدة واحدة والباقي لبيت المال المناخ مات العبد في المال المها معتقة ولا ثمي، لبنت الاخ رواية واحدة والباقي لبيت المال

والحسن وان سيرين وعمر ابن عبدالعزيز والنخمي وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي واسحاق وأبو ثور ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لاينجرمن موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحميد بن عبد الرحمن وداود لان الولاء لحمية كايحمة النسب والنسب لا يزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عمان وزيد نحو هذا وأنكرها ابن اللبان وقال مشهور عن عمان أنه قضى مجر الولاء للزبير عن رافع بن خديج .

ولنا أن الانتساب إلى الاب فكذلك الولاء ولذلك لو كانا حرين كان ولاء ولدها لمولى أبيه فلما كان مملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعتق الاب زالت الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الى مواليه وروى عبدالرحمن عن الزبير أنه لما قدم خبير رأى فتية لعسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم فقيل موالي رافع بن خديج وأبوهم مملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه وقال لاولاده التسبوا إلى فان ولاءكم لي فقال رافع بن خديج الولاء لي فانهم عتقوا بعتقي أمهم فاحتكموا إلى عمان فقضى بالولاء للزبير فاجتمعت الصحابة عليه، اللعس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللهي قال ذوالرمة

لمياً. في شفتيها حوة لمس وفي اللئات وفي أنيابها شنبي

(فصل) اذاخلف الميت بنت مولاه ومولى ايه فاله لبيت الماللانه اذا ثبت عليه الولاء من جهة مباشرته بالعتق لم يثبت عليه باعتاق ابيه واذا لم يكن لمولاه الا ابنة لم ترث لأنها ليست عصبة وأنما يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق ابيه وكذلك ان كان له معتق أب أومعتق جد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمعتق ابيه فان كمان ابن معتقه ثم لعصبة معتق ابيه ثم لمعتق ابيه فان لم يكن له احد منهم فليت المال ولا يرجع الى معتق جده، وان كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وله س لمعتق ابيه شي،

( فصل ) امرأة حرة لاولاء عليها وابواها رقيقان اعتقان البها ويتصور هذا في موضعين الحدهما) ان يكون جميعهم كفاراً فتسلم هي وبسبي ابواها فيسترقان الثاني) ان يكون ابوها عبداً تزوج المة على انها حرة فولدتها ثم ماتت وخلفت معتق ابها لم يرثها لانه أنما يرث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحكم فيها اذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولدا ثم اعتق العبد و بات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق ابه لانه لاولاء عليه، ولو كان ابنتان على هذه الصفة اشترت احداهما اباها فعتق عليها فلها ولاؤه و ليس لهاولاء على اختها فافات ابوها فلهم النائان بالنسب ولها الباقي بالولاء فاذامات أختها فلها صف ميراثه بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم يكل لها عصبة فالباقي لاختها بالردولا ولا موالزوج لان الولاء للعصبات ميراثه بالامراث من اقارب المعتق ذو فرض منفرد كالاخ من الام والزوج لان الولاء للعصبات (فصل) ولامرث من اقارب المعتق ذو فرض منفرد كالاخ من الام والزوج لان الولاء للعصبات

( فصل ) وحــكم المـكانب يتزوج في كتابته ثم يعتق حـكم العبد القن في جر الولاء وكذلك المدبر والمعلق عتقه بصفة لانهم عبيد فان المـكانب عبد ما بقي عليه درهم

( فصل ) وإذا انجر الولاء إلى موالي الاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يعد إلى موالي الام محال في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن ابن عباس أنه يعود إلى موالي الام والاول أصح لان الولاء جرى مجرى الانتساب ولو انقرض الاب وآ باؤه لم تعد النسبة إلى الام كذلك الولاء إذا ثبت هذا فولدت بعد عتق الاب كان ولاء ولدها لموالي أبيه بلا خلاف فان نفاه باللعان عادولاؤه إلى موالي الام لا نا تبينا أنه لم يكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولاء إلى موالى الاب. ( فصل ) ولا شحر الولاء إلا بشروط ثلاثة .

(أحده ا) أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاء على ولده بحال وإن كان مولى ثبت الولاء على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه (الناني) أن تكون حر الاصل فلا ولاء

على ولدما بحال وهم أحرار بحربتها أو تكون أمة فولدها رقيق لسيدها فان أعتقهم فولاؤهم له لا ينجر عنى ولدما بحال سراء أعتقهم بود ولاد بم أو أعتق أمهم حاملًا بهم فعتقوا بعتقها لأن الولاء ثبت بالعتق ما شرة فلا ينجر عن المعتق أقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقها المولى ما شرة فلا ينجر عن المعتق أقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقها المولى

وليس هؤلاء عصبات فحكمهم حكم النساء وقد روىءن احمد أنهقال لايرث النساءمن الولاء الامااعتقن او اعتق من اعتقن الا أن الملاءنة ترث من اعتق ابنها وهذا يخرج على الرواية التي تقول أن الملاعنة عصبة ابنها وهي احق بالميراث من عصبها فترث لـكونها عصبة قائمة مقام ابيه فأما علىالروايةالاخرى قان الولاء ليكون لعصبها

## ﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ قال (والولاء لاقرب عصبة المنتق)

وجملة ذلك أن المولى العتيق أذا لم يخلف من نسبه من يرث ماله كان ماله لمولاه على ماأسلفناه فان كان مولاه ميتاً فهو لأ قرب عصبته سواء كان ولدا او ابا اواخاً اوعماً !و ابن عم أو عم اب ، وسواء كان المتق ذكراً او انتي ، فان لم يكن له دصبة من نسبه كان الميراث لمولاه ثم لمصباته الاقرب فالاقرب تُم لمولاً وكذلك ابدأ روي هذا عن عمر رضي الله عنهوبه قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وابو حنيفة وصاحباه ، وقد روي عن على ما يدل على أن مذهبه في امرأة ماتت وخلفت ابنها واخاها أو ابن اخيها أن ميراث مواليها لاخيها وابن اخيهادون ابنها وروي عنهالرجوع الى مثل قول الجماعة فروي عن ابراهيم انه قال اختصم على والزبير في موالى صفية بنت عبد المطلب فقال على أنا أحق بهم أنا أرثهم وأعقل عنهم وقال الزبير هم موالى أمي وأنا أرثهم فقضي عمر للزبير بالميراث

فأتت بولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعتق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤ. وإن أتت به لا كثر من ستة أشهر مع بقاء الزوجية لم يحكم عس الرق له وانجر ولاؤه لانه يحتمل أن يكون حادثاً بعد العتق فلم يمسه الرق ولم محكم برقه بالشك وإن كانت المرأة بائناً وأتت بولد لأربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالأبكان من نكاح أو سفاح عربياً كان الزوج أو أعجمياً وهذا قول عامة الفقهاء . وعن عمر إن كان زوجها عربياً فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه . وعن احمد مثله و به قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبو ثور والشافعي في القديم ثم رحع عنه والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كما لوكان أنوهم أعجمياً.

( الثالث) أن يعتق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال وهذا لا خلاف فيـــه فان اختلف سيد العبد ومولى الام في العبد بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام ذكره أبو بـكر لان الاصل بقاء الرق وهذامذهب الشافعي .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن أعتق الجد لم بجر ولاءهم في أصح الروايتين وعنه بجره )

قال احمد رحمه الله الحبد لا يجر الولاء ليس هو كالأب وبهذا قال أبو حنيفة وصاحباً، وعن أحمد أنه يجره ومهذا قال شريح والشعبي والنخمي وأهل المدينة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو ثور وضرار بن صرد والشافعي في أحد قوليه فان أعتق الاب بعد ذلك جره عن

والعقدل على على رواه سسميد قال حدثنا ابو معماوية ثنا عبيدة الفي عن ابراهيم وقال حدثنا هشيم ثا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء موالى صفية الزبير دون العباس وقضى عرفي موالى ام هاني. بنت ابي طالب لا يبها حمدة بن هيرة دون على ، وروى الامام احمد باسناده عن زياد بن أبي من بم ان امرأة اعتقت ببدا لها ثم توفيت وثرت ابنا لهاواخاها متوفي مولاها من بعدها فانى اخو المرأة وابنها رسول الله ميسينية في ميراث فقال عليه الدلام ه ميرث لا بن المرأة عقال اخرها بارسول الله توليسينية في ميراث لهذا ؟ قل المم وروى باسناده عن سعيد بن فقال اخرها بارسول الله توليسينية قال ه المولى اخ في الدبن ومولى النعة برثه ادلى الناس بالمعنق ، اذا ثبت هذا فان المعتنة اذا مات وخلفت ابنها واخاها او ابن اخبها ثم مات العبد وترك اخا مولانه وعصبة بعدها وقبل مولاها وتركت عصبة كاعمامه و ننى اعمامه ثم مات العبد وترك اخا مولانه وعصبة المبنا فيراث الخيرة بن المارات المواق وروى عن عن انقرض عصبتها كان بيت المال احق به من عصبة ابيها يروى نحو هذا عن على وبه قال ابان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب وعطاء وطاوس و لزهري وقناده ومالك والشاني واهل العراق وروى عن على وبه قال ابان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب وعطاء وطاوس و لزهري وقناده وابن عباس رسميد بن المسيب و به قال ابان بن وايد أن الولاء لايورث كا يورث المال وقد روي عن احمد تحوهذا واحتجوا ان عرو بن وهذا يرجع الى أن الولاء لايورث كا يورث المال وقد روي عن احمد تحوهذا واحتجوا ان عرو بن

موالي الجد اليه لان الجد يقوم مقام الاب في النَّصيب وأحكام النسب كذلك في جر الولا. وقال زفر إن كان الاب حياً لم يجر الجد الولاء وإن كان ميتاً جر. وهو القوا، الثاني لشافعي

ولنا أن الاصل بقاء الولاء لمستحقه وإنما خولف هذا الاصل للاتفاق على أنه ينجر بعتق الاب والحبد لا يساويه بدليل أنه لو عتق الاب بعد الحبد جره من مولى الجد اليه ولانه لو السم الجد لم يتبعه ولد ولده ولان الحبد بدلي بغيره ولا يستقر الولاء عليه فلم يجر الولاء كالاخ وكونه يقوم مقام الاب لا يلزم أن ينجر اليه الولاء كالاخ ، وإن قلنا انه ينجر فلا فرق بين القريب والبعيد لان البعيد يقوم مقام القريب ويقتضي هذا أنه متى عتق البعيد فجر الولاء ثم عتق من هو أقرب منه جر الولاء اليه ثم إن عتق الاب جر الولاء لان كل واحد يحجب من فوقه ويسقط تعصيبه وار ثه وولا يته، ولولم يعتق الجد لكن كان حراً وولده مملوك فتزوج مولاة قوم فأولدها أولاداً فولاؤهم لمولى أمهم وعندمن يقول الجد الولاء يكون لمولى الجد فان لم يكن الجد مولى بل كان حرالاً صل فلا ولاء على ولد ابنه فان أعتق أبوه بعد ذلك لم يعد على ولده ولاء لان الحرية ثبتت له من غير ولاه فلم يتجدد عليه ولاء كالحر الاصلى (فصل) إذا نزوج معتق بمعتق بمعتقة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيها فان نفاها باللهان عادولاؤهما الى مولى أمهما فان مات أحدهما فيراثه لامه وموالها فان أكذب أبوهما نفسه لحقه نسبهما واسترجع الميراث من مولى الام، ولى المهرولوكان أبوهما عبداً أو لم ينفها وورث موالي الام الميت منهما ثم أعتق الاب

شعيب روى عن أبيه عن جده أن رئاب بن حذيهة تزوج امرأة نوادت له ثلاثة غلة فمانت أمهم فورثوا عنها ولا، دواليها وكان عرو بن الهاص عصبة بنيها فاخرجهم إلى الشام فهاتوا فقدم عرو بن الهاص ومات ولاها وترك مالا فخاصه الخوتها الى عمر فقال قالرسول الله وتنالله و كتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزبد بن ثابت ورجل والولد فهو لهصبته من كان ه قال و كتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزبد بن ثابت ورجل آخر قال فنحن فيه إلى السامة رواه أبو داود وابن ماجه في سننها، والصحيح الاول قان الولا، لا يورث على ما ذكرنا من قبل وانما ورث به وهو باق المعتق يرث به أقرب عصباته ومن لم يكن من عصباته لابن غير عصبات أمه فلا برث الأجانب منها بولائها دون عصباتها من عصباتها لا يرث الولى المديث، فعلى هذا من عور بن شعيب في هذا الحديث، فعلى هذا لا يرث الولى المتبق من أقارب معتقه إلا عصباته الاقرب سنهم قالاقرب على ما ذكرنا في ترتيب المصبات، ولا يرث بفرضه ولا ذو رحم، قان اجتمع لرجل منهم فرض و تعصيب كالاب المصبات، ولا يرث بفرضه ويا خوان بالم إذا كاما ابنى عم ورث بما فيه من التعصيب ولم يرث بفرضه شيئا والمعار و الذو حوالا عمام و بذيهم النسموا الميراث بينهم والنبه و هذا كله لا خلاف فيه سوى ما ذكرنا من الانوال الشاذة و الله أعلم المه لا خلاف فيه سوى ما ذكرنا من الانوال الشاذة و الله أعلم

لم بجرالولاء إلى موالى الابولم بكن لهم ولا للاب استرجاع الميراث لان الولاء إنا أبت لهم عند إعتاق الاب و بفارق الاب إذا أكذب تفسه لان النسب يثبت من حين خلف الولد .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اشترى الابن أباء عتق عليه وله ولاؤه وولاء اخوته ويبقى ولاؤه لمولى أمه لانه لا يجر ولاء نفسه )

وهذا قول جمهير الفقها، مالك في أهل المدينة ، وابو حنيفة في أهل العراق والشافعي وشذ عمرو ابن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لاولاء عليه، قال ابن شريح وبحتمله قول الشافعي ولا تعويل على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي إلى أن يكون الولاء ثابتاً على أبويه دونه مع كونه مولوداً لها في حال رقها أو في حال ثبوت الولاء عليها وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن أن يسكون مولى نفسه يعقل عنها ويرثها ويزوجها

ومسئلة (وإن اشترى هذا الولد عبداً فأعتقه ثم اشترى العبد أبا معتقه فأعتقه فانه يجر ولاءسيده) فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء باعتاقه إياه وللعتبق ولاء معتقه بولائه على أبيه فصاركل واحد منها مولى الآخر، مثل ذلك لو اعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيده فأعتقه صاركل واحد منها مولى الآخر من فوق و من أسفل و يرث كل واحد. منهما الآخر بالولاء فانه كما جاز أن بشتركا في النسب فيرث كل واحد منهما صاحبه كذلك الولاء

( فصل ) وان تزوج ولد الممتقة ممتقة وأولدها ولداً فاشترى جده عتق عليه وله ولاؤه ويجراليه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا مات المعتق وخلف ابا معتقه وابن معتقه ذلاً بي معتقه السدس وما بقي فللابن )

نص أحد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعنق وابنه وقال ليس الجد والأخ والابن من المحكم في شي بجزيهم على الميراث وهذا قول شريح والنخبي والاوزامي والهنبري واسحاق وأبي يوسف ويروى عن زيدأن المال للابن وبهقال سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحسح وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة ومحد والشانعي وأكثر الفقهاء لان الابن أقرب العصبة والاب والجد برثان معه بالفرض ولا برث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث فاستحق من الولاء كالاخوين ولا نسلم أن الابن أقرب من الاب بل هما في القرب سواء وكالاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وانما هما يتفاضلان في المبراث فكذلك في الارث بالولاء والذها على المبت وغيرهما وحكم الاب ملى الابن في الولاية والصلاة على المبت وغيرهما وحكم الاب مم ابن الابن وان سفل حكم الجد وان على مم الابن وابنه وا

(مسئلة ) قال (وان خلف أخا منتقه وجد معتقه فالولاء بينها نصفين )

ومهذا قال عطاء واللبث وبحبى الانصاري رمال اليه الاوزاعي وهو أول الشافعي وقول اثوري

ولا. أبيه وسائر أولادجده وهم عمومته وعماته وولاء جميع معتقهم ويبقى ولا. المشتري لمولى أم أبيه وعلى قول عمرو بن دينار يبقى حراً لاولا. عليه

( فصل ) وان تزوج عبد بمعتقة فأولدها ولداً فتزوج الولد بمعتقة رجل فأولدها ولداً فولاء هذا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولاء على أبيه فكان له عليه كما لوكان مولى الولاء الاتخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولاء لمولى الام (والوجهاشاني) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبيه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لوكان له مولى ولابيه مولى كان مولاه أحق به من موالي ابيه فان كان له مولى أم ومولى أم اب ومولى أم جد وجد أبيه مملوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى أم الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام.

( فصل ) ولو تزوج معتق عمتقة فأولدها بننا وتزوج عبد عمتقة فأولدها ابناً فنزوج هذا الابن بنت المعتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه وان تزوجت بنت المعتقين عملوك فولاء ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له ، فان كان أبوها ابن مملوك ومعتقة فالولاء لمولى أم أبيها لان مولى أم ابي الام يثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على امها وثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على امها وثبت له الولاء على الم

وأبي يوسف ومحمد والذين نزلوا الجد أبا جعلوا الجد أولى وورثوه وحده وروي عن زيد أن المال الأخ وهو تول مالك والشافي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينهما نصفين كالاخوين وإن ترك جدمولاه وابني أخي مولاه فالمال لجده في قولهم جيعا إلا مالك جعل الميراث لابن الاخ وان سفل ، وقاله الشافي أيضا لان ابن الابن وإن سفل يقدم على الاب وليس هذا بصواب فان ابن الاخ محجوب عن الميراث بالجد فكيف يقدم عليه ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه اقول النبي علياتية المولى أخ في الدبن وولي نعمة يرثه أحق الناس بالمعتق » والدايل على أن الجد أولى أنه يرث أبن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى الفول النبي علياتية المقوا الفرائض بأهلها وما أبت الفروض ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى الفول النبي علياتية ولان الجدأب فيقدم على ابن الاخ كالاب الحقيقي فلأولى رجل ذكر » وفي افظ «فلاً ولى عصبة ذكر» ولان الجدأب فيقدم على ابن الاخ كالاب الحقيقي ولانه يقدم في ميراث المال فقدم في الميراث بالولاء كسائر العصبات

( فصل ) أن اجتمع اخوة وجد فيراث المولى النهم كمال سيدد ، وأن اجتمع أخرة من أبوبن واخوتمن أبوبن وأخوتمن أبوبن عاد الاخوة من الابوبن الجد بالاخوة من الابوبن ، وقال ابن شريح يحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الابوبن الجد بولد الاب

ولنا أنه ميراث من الجد والاخرة فأشبه الميراث بالنسب، فأن كان مع الاخوة أخوات لم

ومسئلة والم المام الم المام الم المام الم وخلفت ابنها وعصبتها ومولاها فولاؤها لابنها وعقله على عصبتها الم وي ابراهيم قال اختصم على والزبير في مولى صفية فقال على مولى عمي وأنا اعقل عنه وواه سعيد مولى أي وأنا أرثه فقضى عمر للزبير بالميراث وقضى على على بالمعقل ذكره الامام أحمد ورواه سعيد في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشعبي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وقضى بولاء أمهانيء لحمدة بن هبيرة دون على، ولا يمتنع كون العقل على العصبة والميراث لغيرهم كما قضى النبي عيرات للي قتات هي وجنيها لابنها وعقلها على العصبة وقد روى زياد من أبي مريم ان امرأة اعتقت ميراث التي قتات هي وجنيها لابنها وعقلها على العصبة وقد روى زياد من أبي مريم ان امرأة وابنها رسول الله عيرات الله فقال عليه السلام « ميراثه لا بن المرأة ي فقال أخوها لو جر جريرة كانت على ويكون ميراثه لهذا الحلم هن الله الله الله الله الله الله وابنها من عشيرتها ولان الاخبار التي رويناها انا ليس من عشيرتها فلا يعقل عن معتقها ويعقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه وردت في المرأة فلا يلحق ابنه في نفي العقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانهما من عصباته فلا يلحقة فلا يلحقة المؤاة الله ويعقل ابنه وأبوه وردت في المرأة . أما الرجل المعتق فانه يعقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانهما من عصباته فلا يلحق ابنه في نفي العقل عنه بابن المرأة

(فصل) فان كان المولى حياً وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه (المغنى والشرح الكبير) ( الحجزء السابع)

يعتد بهن لانهن لا يرئن منفردات فلا يعتد بهن كالاخرة من الام ، وإن انفرد الاخوة من الاب مع الجد فحكهم حكم الاخوة من الا يوين

( فصل ) وان ركتجدمولاه وعم مولاه فهو الجد وكذلك ان تركتجد أبي مولاه وبه يقول الثوري والاوزاعي وأهل العراق ، وقال الشافعي هو المم وبنيه وان سفاو ادون جدالاب وهو قياس قول مالك قال الشافعي ومن جعل الجد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولذا قول النبي ويتلقق برثه أولى الناس بالمعتق والجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس عاله وولايته ويقدم في تزويجه والصلاة عليه وغير ذلك ، والعجب أن الشانعي رحمة الله عليه نزل الجدد أبا في ولاية المال وولاية الاجبار على النكاح ووافق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعنق ابن ابنه عليه وانتفاء القصاص عنه بقتل ابن ابنه والحد بقذفه وغير ذلك من أحكام الاب تم جمل أبعد العصبات أولى منه بالولاء

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا هلك رجل عن ابنين ومولى فمات احد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى فالولاء لابن معتقه لان الولاء للكبر، ولو هلك الابنان بعده وقبل المولى وخلف احدها ابنا والآخر تسعة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشره )

هذا قول أكثر أهل العلم قال الامام أحمد روي هذا عن عمر وعبَّان وعليوزيدوابن مسعود ،

وإن كان صبياً أو معتوهاً فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليس من أهل العقل فأشبه ما لو جنوا جناية خطأ كان العقل نملي عصباتهم ولو جني عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل معتقه في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاء لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عنءوسجة عن أبن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له وارث الا غلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله والله والله عليه وسلم رواه الترمذي وقال حديث حسن وروي عن عمر مثل هذا ووجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم (إنها الولاء لمن أعتق » ولانه لم ينعم عليه فلم يرثه كالا جنبي واعطاء النبي عليه في ميرائه قضية في عين تحتمل أنه كان وارثاً بغير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديث أن اعتاقه إياه لم يمنعه ميرائه ومحتمل أنه كان وارثاً بغير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديث أن اعتاقه إياه لم يمنعه ميرائه ومحتمل أنه أعطاه صلة وتفضلا وإذا ثبت أنه لا يرثه فلا يعقل عنه وقال الشافعي في القديم يعقل عنه لانسيده أنهم عليه فإز أن يغرم عنه

ولنا أن العقل على العصبات وليس هو منهم وما ذكروه لا أصل له وينعكس بسائر العاقلة فانه لم ينعم عليهم ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسان دين آخر فقد غرمعنه وأنعم عليه ولايعقل عنه وروى سعيد ثنا هشم ثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أنعر وعايا وابن مسعود وزيداً كانوا مجعلون

الولا، الكبر، وروي ذاك عن ابن عروأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبي والنخي والزهري وتتادة وابن قسيط (۱) ومالك والثوري والشافي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلهم قالوا الولاء للكبر وتفسيره أنه برث المولى المعتق من عصبات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميرا ثه يوم ووت العبد . قال ابن سيربن إذا مات المعتق نظر إلى أفرب الناس إلا الذي أعتقه فيجعل ميرا ثه له عواذا مات السيد قبل ولاه ملا يورث والما يورث به فهو باق للمعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه السلام «أعا الولاء المناعق وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب» للمعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه السلام «أعا الولاء المناعق وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب» والما يورث المناولاء في المناقق أورب عصبة سيده و أومات السيد وخلف المناولي ورثه ابن وهمتاه دون ابن ابنه في كذا لك إذا مات المناولي ابن المهتق أقرب عصبة سيده و أومات السيد وخلف ابنه وابن ابنه في كان ميرا ثه بينهم على عدد مم لكل واحدمنهم بعده وقبل ولاه وخلف أحدها ابناوالا خر تسعة ممات المولى كان ميرا ثه بينهم على عدد مم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميرا ثه بينهم على عدد مم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميرا ثه بينهم كذاك فكذاك أميرا ثه بينهم على عدد مم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميرا ثه بينهم كذاك فكذاك ميراث ولا وكان الولاء وروث الولاء وروث المناه على المساتين وكان الميراث في المسئلة الاخرى إبن المناولي كان الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء وروث الميراث ومن المناولي عشر وكان الميراث المناولي المناولات ولين الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء وروث المناولة ويوان الميراث وابن الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء ورأ الولاء ورأ الميراث وابن الابن وابن الابن وابن الابن كأن الابن وابن الابن وابن الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء ورأ ابوراء وروث الميراث وروث الميراث وروث الميراث وروث الميراث وروث الولاء وروث الميراث ورو

وقد حكي عن عمر وعلي وابن عباس وابن المسيب نجو هذا . وروي عن حنبل ومحمد بن الحسكم

للاس الذي مات انتقل إلى ابنه فصار ميراث الولي ببنه وبين عمه نصفين . وفي المسئلة الثانية يصير

لابن المنفرد نصف الولاء عيرا أه ذلك عن ابنه و لبني الابن الآخر النصف بينهم على عدد م وشذ شريح

فقال الولاء يمنزلة المال نورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهولورثته

( فصل في دور الولاء ﴾ قال الشيخ رضي الله عنه ( اذا اشترى ابن وبنت أباها عتق عليها وصار ولاؤه بينها نصفين وجركل واحد نصف ولاه صاحبه ويبقى نصفه لمولى أمه ) فان مات الاب ورئاه أثلاثاً فان ماتت البنت بعده ورثها أخوها بالنسب ثم إذا مات أخوها فيرائه لمواليه وهم أخنه وموالي أمه فلموالي أمه النصف والنصف الآخر لموالي الاخت وهم أخوها وموالي أمها فلموالي الام نصف ذلك وهو الربع ويبقى الربع وهوالجزء الدائر لانه خرج من الاخ وعاد اليه ففيه وجهان (أحدها) أنه لموالي الام لان مقتضى كونه دائراً أن يدور أبدا وفي كل دورة يصيرلمونى الام نصفه، ولا يزال كذلك حتى ينفد وهو قول الجهور ( والثانى ) يجعل في بيت المال قال القاضي لانه مال لا مستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشافعي والاول أولى إن شاه الله تعالى .

(۱) **في نسخة** نشيط

عن أحمد نحوه وغلطهما أبو بكر في روايتهما فان الجماعة رووا عن احمد مثـل قول الجهور. قال أو الحارث سأات أبا عبد الله عن الولاء للكبر فقال كذا روي عن عمر وعمّان وعلى وزيد وابن مسعود أنهم قالوا الولاء الكبر، إلى هذا القول أذعب، وتفسير ذلك أن بعتق الرجل، بدأ ثم عوت ومخلف ابنين

فيموت أحد الابنين وبخلف ابنا فولاء هذا العبد المعتق لابن المعتق وابس لابن الابن شي، مع الابن وحجة شريح حديث عروبن شعيب الذي ذكرناه والنياس على المال

و لنا قول النبي عَيِّنَا ﴿ المولى أَخ في الدين وولي نعمة وأولى الناس به أفرجهم من المعتق»وقوله عليه السلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لحمة كاحمة النسب » ولانه من أسباب التوارث فلم يورث كالفرابة والنكاح، ولانه أجماع من الصحابة ولم يظهر عنهم خلافه فلا يجوزمخالفته، وحديث عمرو بن شعيب قد غلطه العلماء فيه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وحكاه الشعبي والاثمة عن عمر ومن ذكرنا قولهم، ولا يصح اعتبارالولاء بالمال لان الولاء لايورث بدليل أنهلامرث منه ذوو الفروض وانما يورث به فينظر أقرب الناس إلى سيده س عصباله يوم موت العبد والمعتق فيكون هو الوارث المولى دون غبره كما أن السيد او مات في تلك الحال ورثه وحده فاذا خلف ان مولاه وابن ابن مولاه فماله لابن مولاه ، وإن خلف ابن ابن مولاه وتسعة بني ابن آخر لمولاه فماله بينهم على عددهم لكل واحد عشره لانهم يرثون جدهم كذلك ، ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثم مات عتيقه فميراثه ببن ابني الابن نصفين ، وفي قول شريح هو لابن الابن الذي كان حيا عند موت ابنه ، وإن مات السيد عن أخ من أب وابن أخ من أبوبن فمات الاخ من الاب عن ابن ثم مات المتيق فماله لا بن الأخ من الا بو بن وفي قول شريح هو لا بن الاخ من الاب وإن لم يخلف عصبة من نسب مولاه فاله لمولى مولاه ثم لاقرب عصباته ثم لمولى مولاه فاذا انقرض عصبانه وموالي الموالي وعصباتهم فماله لبيت المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اعتق عبدا فولاؤه لابنه وعقله على عصبته )

هذه المسئلة محمولة على أن المعتق لم يخلف عصبة من نسبه ولا وارثا منهم إذ لو خلف وارثا من

<sup>(</sup> فصل ) فان كانت المسئلة بحالها الا أن مكاتب الابن بنت فاشترت أباها عنق عليهاوجر اليهاولاء أُخْهَا فَاذَا مَاتَ الآبِ فَلا بِنْتِيهِ النَّلْثَانَ بِالنَّسِ وَالبَّاقِي لَعْتَقَهُ بِالْوِلاءُ فَانْ مَاتَتَ الَّتِي لم تَشْتَرُهُ بِعَدُلْكُ فَالْهَا لاختما نصفه بالنسب و نصفه بأنها مولاة أبيها، ولو ماتت التي اشترته فلأختها النصف والباقي لموالي أمها فان اشترت البنتان آباهما نصفين عتق عايبهما وجر الىكل واحدة نصف ولاء أُخْبَها فاذا مات الاب فماله بين بنتيه بالنسب والولاء فان ماتت أحداها بعد ذلك فلاَّ خَمَّا النصف بالنسب و نصف الباقي بما جر ألاب اليها من ولاء نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربع الباقي لمولى أمها ، فاتكانت احداهما

نسبه أو عصبته كانوا أحق بميراثه وعقله من عصبات مولاه وولده فليس في ذلك أشكال ، وأذا لم بخلف الابن مولاه وعصبة مولاه فاله لابن مولاه لانه أقرب عصبات المعتق وعقله أن جنى جناية على عصبة مولاه إن كان المعتق أمرأة لما روى أبراهيم قال : اختصم على والربير في مولى صفية فقال على مولى عتى وأنا أعقل عنه وأنا أعقل عنه وأنا أرثه فقضى عمر الزبير بالميراث وقضى على بالعقل . ذكر هذا الامام أحمد ورواه سعيد في السنن وغيره وهي قضية مشهورة ، وعن الشعبي قال قضى بولا . صفية الزبير دون العباس وقضي بولا وأم هاني وأبعدة بن هبيرة دون على ، ولا يمتنع كون العقل على العصبة والميراث لغيره كا قضى النبي عنتيالية بميراث التي قتات هي وجنينها ابنيها وعقلها على العصبة المهيرة والميراث لغيره كا قضى النبي عنتيالية بميراث التي قتات هي وجنينها ابنيها وعقلها على العصبة

وقا. روى زياد بن أبي مربم أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت وتركت ابنا لها وأخاهائم توفي مولاها من بعدها فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله على الله على الله فقال عليه السلام « ميرا أنه لا بن المرأة » فقال أخوها لو جر جر برة كانت علي ويكون ميرا أنه لهذا قال نهم ، وأنما هملنامسئلة الخرقي على مااذا كان المعتق امرأة لان الاخبار التي رويناها أنما وردت فيها ولان المرأة لا نعقل وا بنها ليس من عشيرتها فلا تعقل عن معتقه عنه معتقل عن معتقل عن معتقل لانه عصبة من أهل العقل و بعقل ابنه و أبوه لا نهما من عصباته وعشيرته فلا يلحق ابنه في نفي العقل عنه باين المرأة والله أعلم

( فصل ) فان كان المولى حيا وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه ، وإن كان صبياً أو امرأة أو معتوهاً فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليسمن أهل العقل فأشبه مالو جنوا جناية خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جني عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل (')معتقه في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله عليه وارث الاغلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله عليه على عهد مديث حسن وروي عن عمر نحو هذا

وليا قول النبي عَلَيْكِيْنِ ﴿ انَّمَا الولاء لمن أعتق ٥ ولانه لم ينهم عليه فلم يرئه كالأجنبي واعطاء النبي

ماتت قبل أبيها فالها له ثم إذا مات الاب فللباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته و نصف الباقي وهو الربع لكونها مولاة نصفه يبقى الربع لموالي البنت التي ماتت قبله فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أختها صار لها سبعة أعان ميرانه ولمولى الام الميتة الىمن ذان ماتت البنت الباقية بعدهما فمالها لمواليها نصفه لموالي أمها ونصفه لموالي أختها الميتة وهم أختها ومولى أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربغ والربع الباقي يرجع إلى هذه الميتة فهذا الجزءدائر لانه خرج من هذه الميتة ثم داراليها ففيه الوجهان اللذان ذكر ناهما وها تان المسئلتان أصل في دور الولاء وفيها أقوال شاذة سواهما وهذا أصح ما قبل فيها ان شاء الله تعالى

(١) في نسخة من أصل معنقه وَلَيْكِيْنَةُ لَهُ قَضِيةً فِي عَيْنَ مُحْمَلُ أَنْ يَكُونَ وَارْثَا بِجُهَةً غَيْرِ الْاعْتَاقِ وَتَكُونَ قَائِدَةَ الحَدَيْثُ أَنْ اعْتَاقَهُ لَهُ لَمْ يَنْهُ مَيْرِ اللهُ وَمِحْمَلُ أَنْهُ أَعْطَاهُ وَصَلَةً وَتَفْضَلَاءُ إِذَا ثُبِتَ أَنْهُ لَا يُرْهُ فَلَايُعَقِّلُ عَنْهُ وَقَالَ الشَّافِي فِي القَدِيمِ لِمُعْلَى عَنْهُ لَا يُسْعِدُهُ أَنْعُمَ عَلَيْهِ فَجَازُ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ عَلَيْهِ فَإِذْ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ عَلَيْهِ فَجَازُ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ فَجَازُ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ أَنْهُ عَلَيْهُ فَاللَّهُ أَنْهُمُ عَلَيْهُ فَإِذْ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ أَنْهُ لَا يُسْعِيدُهُ أَنْهُمُ عَلَيْهِ فَجَازُ أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِذَا أَنْ يَغْرِمُ عَنْهُ إِلَا اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللللللللّ

ولنا أن العقل على العصبات وليس هذا منهم وماذكره لاأصل له وينعكس كسائر العاقلة فانه لم ينهم عليه ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسان دين آخر فقد غرم، نه ولايعقل

(فصل) فان أسلم الرجل على يدي الرجل لم ير أه بذلك في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقد روي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أنه ير أه وهو قول اسحاق وحكي عن ابراهيم أن أه ولاؤه وبعة لل عنه وعن ابن المديب ان عقل عنه ور أه وان لم يعقل عنه لم ير أه وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أنه ير أه وان لم يواله لما روى واشد بن سعد قال: قال رسول الله ويسيحين همن أسلم على يديه رجل فهو مولاه ير أه ويدي عنه والها مهميد وقال أيضا حدثناه عيسى بن يونس ثنا معاوية بن يحبى الصدفي عن القاسم السامي عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ويسلم على يديه رجل فله ولاؤه هوروى باسناده عن يميم الداري أنه قال يارسول الله ويسلم المعالية في الرجل بسلم على يديه رجل فله ولاؤه وروى باسناده عن يميم الداري أنه قال يارسول الله والرحل الله عن المعالية في الرجل بسلم على يدي الرجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بمحياه وممائه وواه أبو داود والترمذي وقال لاأظنه متصلا

ولنا قول الذي وَلَيْكُنِّةِ هَ إِمَا الولاء لمن اعتق ولان أسباب الترارث غير موجودة فيه وحديث راشد مرسل وحديث معاوية فيه أمامة بن يحبى الصدفي وهو ضعيف وحديث تميم تكلم المرمذي فيه (فصل) وان عاقد رجل رجلا فقال عاقدتك على أن ترثني وأرثك وتعقل عني واعتل عنك فلا حكم لهذا العقد ولا يتعلق به ارث ولاعقل ، وبه قال الشافعي وقال الحكم وحماد وأبو حنينة هو عقد صحيح ولكل واحد منهما أن يرجم عنه ما لم يعقل واحد عن الا خر فاذا عقل عنه لزم ويرثه إذا لم يخلف ذا رحم لنوله تعالى (والذبن عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم) ولان هذا كالوصية ووصية الذي لاوارث له بجميع ماله جائزة.

فان اشترت الابنتان أباهما ثم اشترى أبوها هو والكبرى جدها ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثاً ثم إذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلها الثلثان وللكبرى نصف الباقي لكونها مولاة نصفه ببقى السدس لموالي الاب لأنه مولى نصف الجد وها ابنتاه فيحصل للكبرى ثلث المال وربعه وللصغرى ربعه وسدسه فان كانت محالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابيها فالجواب فيها كالتي قبلها

(فصل) فان اشترى ثلاث بنات أمهام نمعتقات أباهن أثلاثا عتق عليهن وجر الى كل واحدة ثاث ولاء أخم فان مات الاب كان ماله بينهن أثلاثاً بالنسب والولاء، فان مات احداهن بعده كان لاختيها الثاثان بالنسب وثلثا ما بقي بالولاء والباقي لموالي أمها و تصح من تسعة، ولو مات احداهن ثم مات

ولنا قول النبي وَلَيْكَالِنَةُ الْمَا الولا، لمن أعتى، ولان أسباب التوارث محصورة في رحم و ذكاح وولاء وليس هذا منها والآية ونسوخة بآية الميراث والدائلار ث مع ذي رحم شيئا قال الحسن نسختها (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقال مجاهدة آتوهم نصيبهم من العقل والنصرة والرفادة وليس هذا بوصلة لان الوصي لا يعقل فله الرجوع وهذا عندهم مخلافه

فصل) واللقيط حر لا ولاء عليه في قول الجهور ونقها، الامصار، وروي عن عمر أن ولاه المنقطة وبه قال الايث واسحاق وعن ابراهيم ان نوى أن يرث منه فذاك وقد روي عن النبي عَلَيْكِيْنَةُ والمرأة تحوز ثلاثة مواديث لفيطها وعتيقها ولدها الذي لاعنت عليه »

ولنا قول النبي وَلِيَّالِيَّةِ « إِنَّمَا الولاء لمن أَعَنَى » ولانه ليس بقرابة ولاعتبق ولاذى نكاح فلايرث كالأجنبي والحديث فيه كلام :

الاب قسم ماله على سبعة وعشرين لهما الثلثان بالنسب وثلثا ما يتمي بالولاء ويبقى التسع وهو حصة الميتة فلهما ثلثاء لان لهما ثاثي ولائها ولموالي أمها السدس والسدس الباقي للميتة قبلها لان لهما ثلث ولائها أيضا فيكون هذا السدس بين مولى أم الميتة الاولى والأختين على ثلاثة فاضرب ستة في ثلاثة تكن عمانية عشر لموالي أم الميتة الاولى ثلاثة سهم للحية وسهم لموالي أمها وسهم يعود الى الميتة الثانية لان لها ثلث ولائها فهذا هو السهم الدائر لانه خرج من الثانية الى الاولى ثم رجع اليها



# كتاب الونيعة

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقول الله تعالى ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الاماذات الى أهلها) وقوله تعالى ( قان أمن بعضكم بعضا فلبؤد الذي اؤن أمانته ) وأما السنة فقول رسول الله وتشكيلي وأد الأمانة إلى من ائتمنك ولانخن من خانك وروي عنه عليه السلام أنه كانت عنده ودائم فلما أراد الهجرة أودعها عند ام أين وأمر عليا أن يردها على أهلها ، وأما الاجماع فاجمع علماء كل عصر على جواز الايداع والاستيداع والهبرة تفتضيها قان بالناس اليها حاجة قانه يتعذر على جميعهم حفظ أدوالهم بانفسهم ويحتاجون الى من يحفظ لهم ، والودية فعيلة من يدع الشيء اذا تركه أي هي ، تروكة عند المودع ، واشتقاقها من السكون يقال ودع يدع فكأ نها ساكنة عند المودع مستقرة ، وقيل هي مشتقة من الخفض والدعة فكأنها في دعة عند المودع وقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤن ومعاونته ، وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديعته لزم الستودع ردها يقوله نهالى ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها ) فان أراد المستودع ردها على صاحبها لزمه قبوله لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل

### (مسئلة ) قال (وليس على مودع ضمان اذا لم يتمد )

وجملته أن الوديعة أمانة فاذا تافت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان سوا. ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب. هذا قرل أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عمهم وبه قال شربح والنخبي ومالك وأبر الزناد والثوري والاوزاعي والشانعي وأصحاب الرأي. وعن أحمد رواية أخرى : إن ذهبت الوديعة من بين ماله غرمها لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وعيعة ذهبت من ببن ماله عقل القاضي والاولى أصح لان الله

### (باب الوديمة)

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجباع . أما الكتاب فقول الله تمالى ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الا مانات الى أهلها ) وقوله تمالى ( فان أمن بضكم بعضاً فلبؤد الذي اؤتمن أمانته ) وأما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كانت عنده ودائع فلما أراد الهجرة أو دعها عند أم أبن وأمر عليا أن يردها على أهلها ، وأما الاجباع فأجمع علماء كل عصر على جواز الإيداع والاستيداع والعبرة نقتضيها لحاجة الناس اليها فانه يتعذر على جميعهم حفظ أموالهم بأنفسهم

تعالى سماها أمانة والضمان ينافي الامانة ، ويروى عن عرو بن شعيب عن أبيه عنجده ان النبي والمناق الله المستودع مقان » ويروى عن الصحابة الذين ذكر ناهم ولان المستودع مقان المستودع من المستودع الما محفظها لصاحبها متبرعا من عير تعديه وتفريطه كالذي ذهب مع ماله ولان المستودع الما محفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع يرجع عليه فلو لزمه الضمان لامتنع الناس من قبول الودائع وذلك مضر لما ببناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محول على التفريط من أنس في حفظها فلا ينافي ماذكر نا ، فأما إن تعدى المستودع فيها أو فرط في حفظها فتلفت ضمن بغير خلاف نعلمه لانه متنف لمال غيره فضمنه كما لو أتلفه من غير استيداع (فصل) إذا شرط رب الوديمة على المستودع ضمان الوديمة فقبله أو قال أنا ضاءن لها لم يضمن قال أحمد في المودع إذا قال أنا ضامن لها فسرقت فلاشيء عليه وكذلك كل ماأصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان خلطها بماله وهي لاتتميز أو لم يحفظها كما يحفظ ماله أو أودعها غيره فهو ضامن )

ضمان مالم يوجد سبب ضمانه ألم يلزمه كا لوشرط ضان مايتلف في يد مالكه

في هذه المسئلة ثلاث مسائل ( إحداهن ) ان المستودع إذا خلط الوديمة بما لم تتميز منه من ماله أو مال غيره ضمنها سواء خلطها بمثلها أو دونها أو أجود من جنسها أر غير جنسها مثل أن يخلط دراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزيت بالزيت أو السمن أو بغيره وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال ابن القاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن ، وحكي عن مالك لا يضمن الا ان يكون دونها لانه لا عكنه ردها إلا ناقصة

ولذا أنه خلطها بماله خلطالا يتميز فوجب أن يضمنها كما او خلطها بدونها ولانه إذا خلطها بما لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فلزمه ضانبها كما او ألقاها في لجة بحر، و وان أص. صاحبها

ويحتاجون الى من يحفظها لهم والوديعة فعيلة من ودع الشيء اذا تركه أي هي متروكة عندالمودع واشتقاقها من السكون يقال ودع يدع فكانها ساكنة عند المودع مستقرة وقيل هي مشتقة من الحفظ والدعة فكانها في دعة عند المودع وقبو لها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاونته وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديعته لزم المستودع ردها للآية وان ردها المستودع على صاحبها لزمه القبول لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل (مسئلة) (وهي أمانة لا ضمان عليه فيها الا أن يتعدى وان تلفت من بين ماله لم يضمن في أصح الروايتين) وجملة ذلك أن الوديعة أمانة اذا تلفت من غير تعد ولا تفريط من المودع فليس عليه الروايتين) وجملة ذلك أن الوديعة أمانة اذا تلفت من غير تعد ولا تفريط من المودع فليس عليه (المغنى والشرج الكبير)

بخلطها بماله أو بنيره ففعل ذلك فلا صان عليه لأنه فعل ماأمر به فكان نائباً عن المالك فيه ، وقد نقسل مهنا عن أحد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمراه أن بخلطها فحلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه فان امره أحدهما بخلط دراهم ولم يأمره الآخر فعليه ضان دراهم من لم يأمره دون الاخرى ، ران اختلطت هي بغير تنريط منه فلا ضمان عليه لأنها أو تلفت بذلك لم يضمن فحلطها أولى وان خلطها غيره فالضمان على من خلطها لان العدوان منه فالضمان عليه كما لو أتلفها

( المسئلة الثانية) إذا لم يحنظها كا يحنظ ماله وهو أن يحرزها بحرز مثلها فانه يضمنها، وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة وهذا أذا لم يعين له المودع ما يحنظها فيه فان عين له لزمه حفظها فيا أمره به سواء كان حرز مثلها أو لم يكن ، وأن أحرزها بمثله أو أعلى منه لم يضمنها ، ويتخرج أن يضمنها أذا فعل ذلك من غير حاجة

(المسئلة الثالثة) إذا أودعها غيره ولها صورتان [إحداهما] أن يودعها غيره الغير عذر فعليه الضمان بغير خلاف في المذهب وهو تول شريح ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه واسحاق، وقال أبن أبي ليلي لاضمان عليه لان عليه حفظها واحرازها وقد احرزها عندغيره وحفظها به ولانه مجفظ ماله بايداعه فاذا أودعها فقد حفظها بما محفظ به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

ولذا انه خالف الوع فضمنها كالوسها وعن ايداعها وهذا صحيح فانه أمر و محفظها بنفسه ولم برض لهاغيره فافته ثبت هذا فان له تضمين الاول وليس الاول الرجوع على اشافي لا نه دخل معه في اله قد على انه أمين له لاضهان عليه ، وان أحب المالك تضمين الشافي فذكر القاضي انه ليس له تضمينه في ظاهر كلام أحدلا نه ذكر الفيان على الاول فقط و هذا مذهب أبي حنيفة لا نه قبض قبضاً موجبا الفيان على الاول فقط و هذا مذهب أبي حنيفة لا نه قبض قبض أموجبا الفيان على الافتان على الأول فقم وجب ضما ما آخر و قارق القبض من الفافي أيضا لانه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبض ولم يأذن له مالكه فضمنه كالقابض من الفاصب ، وهذا مذهب الشانعي ، ووذكر أحد الفيان على الاول لا ينفي الفيان عن الثاني كما أن الضمان يلزم الغاصب مذهب الشانعي ، ووذكر أحد الفيان على الاول لا ينفي الفيان عن الثاني كما أن الضمان يلزم الغاصب

ضان سوا، ذهب معهاشي، من مال المودع أو لم يذهب هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخي ومالك وأبو الزناد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية ان ذهبت الوديعة من بين ماله ضمنها لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وديعة ذهبت من بين ماله قال الفاضي والاول أصح لان الله تعالى ماها أمانة والضان ينافي الامانة وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المودع ضمان » ولان المستودع الما يحفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع برجع اليه فلو نزمه الضان لامتنع الناس من الاستيداع وذلك مضر لما بيناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محمول على التفريط من انس في حفظها فلا ينافي ما ذكر ناه فان تعدى المودع فيها وما روي عن عمر محمول على التفريط من انس في حفظها فلا ينافي ما ذكر ناه فان تعدى المودع فيها

ولا ينفي وجوبه على القابض منه فعلى هذا يستقر الضان على الاول فان ضمنه لم يرجع على أحد وإن ضمن الثاني يرجع على اللاول وهذا القول أشبه بالصواب وما ذكرنا القول الاوللاأصل له مهومنتقض عا إذا دفع الوديعة إلى انسان عارية ، أو هبة ، أو ودبعة لنفسه ، فأما إن دفع الوديعة إلى من جرت عادته بحفظها له من أهله كامرأته وغلامه لم يضمن نص عليه احسد ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي يضمن لانه سلم الوديعة إلى من لم يرض به صاحبها فضمنها كالوسلم الله ألحنبي

ولنا أنه حفظها بما يحفظ به ماله فأشبه مالو حفظها بنفسه وكا لودفع الماشية الى الراعي أو دفع البهيمة الى غلامه ليسقيها ويفارق الأجنبي فان دفعها اليه لا يعد حفظًا منه

(الصورة الثانية) إذا كان له عند مثل أن أراد سفراً أو خاف عليها عند نفسه من حرق أو غرق أو غيره فهذا إن قدر على ردها على صاحبها أو وكيله في قبضها لم يجز له دفعها إلى غيره فان فعل ضمنها لانه دفعها إلى غير مالكها يفير اذن منه من غير عند فضمنها كا لو أودعها في الصورة الاولى وأن لم يقدر على صاحبها ولا وكيله فله دفعها إلى الحاكم سواء كان به ضرورة إلى السفر أو لم يكن لانه متبرع بامساكها فلا يلزمه استدامته ، والحاكم يتوم مقام صاحبها عند غيبته ، وان أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لان غير الحاكم لاولاية له ويحتمل أن يجوز له ايداعها لانه قديكون أحفظ لها وأحب الى صاحبها وان لم يقدر على الحاكم فأودعها ثفة لم يضمنها لانه موضع حاجة ، وذكر القاضي أن ظاهر كلام احمد أنه يضمنها ثم تأول كلامه على أنه أودعها من غير حاجة أو مع قدرته على الحاكم وان دفنها في موضع وأعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضرها الدفن فهو كايداعها الحاكم وان دفنها في موضع وأعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت عما لا يضرها الدفن فهو كايداعها صاحبها وربما نسي مكانها أو أصابه آفة من هدم أو حرق أو غرق فتضيع وان اعلم بها غير ثقة ضمنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحتفاظ بها غير ثقة ضمنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها أياه ولا يقدر ضعنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها أياه ولا يقدر ضعنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها أياه ولا يقدر

أو فرط في حفظها ضمنها بغير خلاف علمناه لأنه متلف لمال غيره فضمنه كما لو أتلفه من غير استيداع (فصل) فان شرط المودع على المستودع ضان الوديعة فقبله أوقال أنا ضامن لها لم يضمن قال أحمد في المودع اذا قال أنا ضامن فسرقت فلا شيء عليه وكذلك كل ما أصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبه قال الثوري واسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضان ما لم يوجد سبب ضانه فلم يلزمه كما لو شرط ضان ما يتلف في يد مالك

(مسئلة ) ( ويلزمه حفظها في حرز مثلها )

اذا اودع وديعة ولم يمين المودع له موضاً لها فان المودع يلزمه - فظها في حرز مثاماً كما يحفظ ماله وحرز مثاماً بذكر في باب القطع في السرقة فان لم يحفظها في حرز مثاماً ضمنها لانه فرط فيها فانوضعها

( فصل ) وإن أراد السفر مها وقد نهاه المالك عن ذلك ضمنها لانه مخالف اصاحبها وإن لم يكن نها. لـكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حنظها وان لم يحكن كذلك فله السفر سها

نص عليه أحمد سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشانعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم أو أمين ضمنها لانه يسافر بها من غيرضرورة

أشبه مالوكان السفر مخوفا.

ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها في البلد ولانه سافر بها سفراً غير مخوف أشبه ما او لم بجد أحداً يتركما عنده ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على ما لـكما أو نائبه بغير اذنه فهو مفرط عليه الضمان لانه ينوت على صاحبها امكان استرجاعها ومخاطر بها فان النبي عَلَيْكُنْ قال : ﴿ أَنَ الْمُسَافَرُ وَمَالُهُ لَعَلَى قُلْتَ الْا مَا وَتَى اللَّهُ ﴾ أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في أمسا كها على وجه لا يتضمن هذا الخطر ولا ينوت امكان ردها على صاحبها الاذن نها يتضمن ذلك فاما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحنظ لها لانه وضم حاجته فيختار فعل مافيه الحظ

( فصل ) وان حضره الموت فحكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه الا في أخذها معه لان كل واحد منها سبب لخروج الوديمة عن يده .

﴿ مسئله ﴾ قال ( وان كانت غلة فخلطها في صحاح او صحاحا فخلطها في غلة فلاضمان عليه )

يهني بالغلة المسكسرة اذ خلطها بصحاح من ماله أو خلط الصحاح بالمسكسرة لم يضمنها لانها تتميز منها فلا يعجز بذلك عن ردها على صاحبها فلم يضمنها كما او تركبها في صندوق وفيه أكياس له . ومهذا قال الشافعي ومالك ولا نعلم فيه اختلافا ، وكذلك الحكم أذا خلط دراهم بدنانير، وبيضا بسود ، وقد حكى عن احمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها ولعله قال ذلك لـكونها تـكتسب منها سواداً أو يتنبر اونها فتبقص قيمتها فان لم يكن فيها ضرر فلاضمان عليه والله تعالى أعلم

في حرز مثلها ثم نقلها عنه الى حرزمثلها لم يضمنها سواء نقلها الىمثل الاول أو دونه لان صاحبها رد حفظها الى رأيه واجبَّاده واذن له في أحرازها بما شاء من أحراز مثلها ولهذا لو تركها في الثاني أولا لم يضمنها فكمذلك اذا نقلها اليهولوكانت العين في بيت صاحبها فقال لرجلاحفظها في موضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ليس بمودع أنما هو وكيل في حفظها رليس له اخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها الا ان يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها وقد تعين حفظها في اخراجها ويعلم ان صاحبها لوحضرفي هذه الحال اخرجها ولانه مأمور بحفظها على صفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع اذا خاف عليها

﴿ مسئلة ﴾ قال ولو أمره ان يجملها في منزل فاخرجها عن المنزل لغشيان نار أو سيل أو شيء الغالب منه البوار فلاضان عليه )

وجملة ذلك أن رب الوديمة اذا أمر المستودع بمحلظها في مكان عينه فحلظ فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممثثل لامره غير مفرط في ماله وان خاف عليها سيلا وتوى ، يعنى هلا كا ، فأخرجها منه الى حرزها فتلفت فلا ضان عليه بغير خلاف أيضا لان نقلها في هده الحال تمين حفظا لها وهو مأمور محفظها وان تركها مع الحوف فتلفت ضمنها سواء تلفت بالاس المحوف أو بغيره لانه فرط في حفظها لان حفظها نقلها وتركها تضييع لها وأن لم يخف عليها فنقلها عن الحرز الى دونه ضمنها لانه خالفه في الحفظ المأمور به وان نقلها الى دونه عند الخوفعليها نظرنافان أمكنه احرازها بثله أو أعلى منه ضمنها أيضا لتنريطه وان لم يكنه احرازها الابما دونه لم يضمنها لان احرازها بذلك أحفظ لهامن تركدوليس في وسمه سواءوان نقلها الى مثل ذلك الحرز لفيرعذ رفقال القاضي لا يضمنها وهومذهب الشافعي لان تغييده بهذا الحرزية تضيماهومثله كن اكترى أرضالزرع حنطة فلهزرعها وزرع مثلها في الضرر ويحتمل كلام الخرقي لزوم الضمان لان الامر بشيء يقتصي تعيينه فلا يعدل عنه الابدليل وان نقلها إلى أحرز منه كان حكمه حكم مااو أخرجها الى مثله فان نهاه عن إخراجها من ذلك المكان فالحسكم فيه كما او أدره بتركها فيه ولم ينهه عن اخراجها منه إلا في أنه إذا خاف عليها فلم يخرجها حتى تافت ففيه وجهان أحدهما يضمن لماذكر نافي التي قبلها والثاني لايضمن لانه ممتثل لقول صاحبها وفي أنه إذا أخرجها لفيرعذر ضمنها سواء أخرجها إلى ثه أودونه أونوقه لانهخالف صاحبها الغير فائدة وهذا ظاهر كلام الشافعي وقال الوحنيفة ان مهامعن نقلها من بيت فنقلها إلى بيت آخر من الدارلم يضمن لأن البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق أحدهما طريق الآخر فأشبه ما او نقلها من زاوية إلى زاوية وان نقلها من دار إلى دار أخرى ضمن

﴿ مسئلة ﴾ ( وان عين صاحبها حرزاً فجملها في دونه ضمن )

وجملة ذلك ان المودع اذا امر المستودع بحفظها في مكان عينه فحفظها فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممنثل غير مفرط وان إحرزها في دونه ضمن لانه مخالف ولان صاحبها لم يرضه مسئلة ﴾ ( وان احرزها في مثله او فوقه لم يضمن ) وكذلك ان نقام الى مثل ذلك الحرز لغير حاجة هذا قول القاضي وهو مذهب الشافعي لان تقييده بهذا الحرز يقتضي ماهو مثله كمن اكتري ارضا لارع الحنطة فله زرعها وزرع مثلها في الضرر ولان من رضي حرزاً رضي مثله او فوقه وقيل يضمن ويحتمله كلام الحرقي لان الامر بشيء يقتضي تعينه فلا يعدل عنه الا بدليل واني نقلها الى احرز منه فهو كما لو نقلها الى مثله واني فعله لحاجة لم يضمن لما نذكره

وانا أنه خالف أمر صاحبها ما لامصلحة فيه فيضمن كما لونقابا من دار إلى دار وايس مافرق مه صحيحا لأن ثبوت الدار مختلف فمنها ما هو أقرب إلى الطريق أو إلى موضع الوقود أو إلى الأنهدام أو أسهل فتحا أو بابه أسهل كسراً أو أضعف حائطاأوأسهل نقبا او لكون المالك يسكن به أوبسكن في غيره وأشياه هذا مما يؤثر في الحفظ أو في عدمه فلا يجوز تفويت غرض رب الوديمة من تعبينه من غير ضرورة ، وإن خاف عليها في موضعها فعليه نقلها فان تركما فتلفت ضمنها لان أهي صاحبها عن إخراجها إنما كان لحفظها وحفظها ههنا في إخراجهاهأ شبهمالو لم ينهدعن إخراجهافان قاللانخرجها وان خفت. عليهافاخرجها من غير خوف ضمنها وان أخرجها عندخو فه عليهاأو تركها تلفت لم يضمنها لان نهيه ممخوف الهلاك نصفيه وتصريح به فيكون مأذونا في تركهافي تلك الحال فإيضمنها لامتثاله أمر صاحبها كما اوقال له اتلفها فأتلفها ولا يضمن إذا أخرجها لانه زيادة خير وحفظ فلم يضمن به كمالو قال له اتلمها فلم يتلفها حتى تلفت

( فصل ) وان أودعه وديمة ولم يمين له موضع احرازها فان المودع مجفظها في حرز مثلها أي موضع شاء فان وضعها في حرز ثم نقلها عنه إلى حرز النايا لم يضمنها سواء نقلها إلى مثــل الاول أو دونه لان ربها رد حفظها الى رأيه واجتهاده وأذن له في احرازها بما شا. من إحراز مثلها ولهذا الو تركما في هذا الثاني أولا لم يضمنها فكذلك إذا نقلها اليه ، ولو كانت المين في بيت صاحبها فقال لزجل احفظها في موضعها فنقلهاعنه من غير خوف ضمنها لانه ايس بمودع أنما هو وكيل في حفظها وايس له إخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها إلا أن يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها وقد تمين حفظها في إخراجها ويعلم أن صاحبها او حضر فيهذه الاحوال لاخرجها ولانه مأدور محنها على صفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع إذا خاف عليها

( نصل ) إذا أخرج الوديعة المنهى عن إخراجها نتلفت وادعى أنه أخرجها لفشيان نار اوسيل أو شيء ظاهر فأنكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة أنه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لان هذا

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ وان نهاه المالك عن اخراجها فاخرجها لغشيانشيء الغالب منهالتوى لم يضمن وان تركها فتلفت صَمنهاوان أخرجها لغير خوف ضمن )

اذابها المالك عن اخر اجها من ذلك المكان فالحكم فيه حكم مالولم ينهه على ماذكر نامن الخلاف فيه فان اخرجها لشيءالغا لبمنه التوى مثل انخاف عليها نهباأ وهلاكا لم يضمها لأنه غير مفرط في حفظها لانحفظها نقابها وتركها تضييع لهاوان نقاما في هذه الحال الى دون الحرزفان امكنه احر أزها في مثله او اعلى منه ضمهما لتفريطه وان لم يمكنه لم يضمن لان احرازها بذلك احفظ لها و ليس في وسعه سواء وان تركها فتلفت ضمن سواء تلفت بالامر المخوفاو بغيره لانه مفرط في حفظها لان حفظها في نقلها وتركها تضييع لها وفيه وجه آخر انه لا يضمن لانه امتثل امر صاحبها اشبه مالو قال لايخرجها وأن خفت عليها فان آخرجها لغبرخوف ضمن سواء اخرجها

مما لانتهذر إقامة البينة عليه لانه أمر ظاهر فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع بينه و لا يحتاج إلى بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بها كالوادعى التلف بأمر خني و هذا قول الشافعي و الحدكم في إخراجها من الخريطة والصندوق حكم أخراجها من البيت على مامضى من التفصيل فيه

( فصل ) ولو أمره أن يجملها في منز له فنركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لها ، وان جاءه مها في السوق فقال احفظها في بيتك فقام مها في الحال فتلفت فلا ضمان عليه ، وان تركها في دكانه أو ثيابه والم محملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بينه أحرز لها هكذا قال أصحابنا ، ومحتمل أنه متى تركها عنده إلى وتت مضيه إلى منزله في العادة فتلفت لم يضمنها الان العادة أن الانسان إذا أودع شيئًا وهو في دكانه أسكه في دكامه أوفي ثيابه إلى وقت مضيه الح منز له فيستصحبه معهوا لمودع عالم مهذه الحالة راضبها واوام برضها اشرطعليه خلافهاوأمره بتعجيل حملها فاماأن يقبلها مهذاالشرطاو سردها وان قال اجعلها في كك فجعلها في جيبه لم يضمنها لان الجيب أحرز له الانه أعار عانسي فيسقط الشيء من كه مخلاف الجيب وان قال اجعلها في جيبك فتركها في كهضمها لذلك وان جعلها في يده ضمن أيضا كذلك وانقال اجملها في كك قرركها في يد وفقيه وجهان أحدهما يضون لان سقوط الشيء من اليدمم النسيان أكثر من سقوطه من البكروالثاني لا يضمن لان البد لا يتسلط عليها الطرار بالبط والحبكم بخلافه ولان كل وأحد منها أحرز من وجه فيتساويان ولمن نصر الوجه الاول أن يتول متى كان كل واحد منهما أحرز من وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأور بالحنظ به وأتى بما لم يؤمر به فضمن لمخالفته وعلى هذا لو أمر بتركما في يده فجملها في كه ضمن لذلك ، وقال القاضي اليد أحرز عند المغالبة فعلى هذا إن أمر بَّركها في يدم فشدها في كمه عند غير المقالبة فلا ضمان عليه ، و إن فعل ذلك عند المقالبة ضمن وإن أمره بشدها في كمه فأمسكها في يده عند المغالبة لم يضمن وان فعل ذلاى عند غير المطالبة ضمن وإن أمره محفظها مطاقا فتركها في جببه أوشدها في كمه لم يضمنها وان تركها في كمه غير مشدودة وكانت خفيفة لايشهر مها إذا سقطت ضمنها لانه مفرط وان كانت ثفيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة

الى مثل الحرز او دونه اوفوقه لانه خالف نص صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلام الشافعي وفيه قول آخر انه لايضمن كما لولم يعين له حرزاً وقدذ كرناه وهوقول الفاضي وقال أبوحنيفية ان نهاه عن نقلها من بيت فنقلها الى بيت آخر من الدار لم يضمن لان البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق احدها طريق الآخر فاشبه ما لو نقلها من زواية الى زواية وان نقلها من دار الى دار اخرى ضمن

ولنا انه خالف امر صاحبها بما لامصاحة فيه فيضمن كما لو نقلها من دار الى دار ولا يصح هذا الفرق لان بيوت الدار تختلف فنها ماهو أقرب الى الطريق الرالى الانهدام أو الى موضع الوقود أو اسهل فتحاً أو اضعف حائطاً أو أسهل نقباً أو يكون المالك يسكن به أو غيره واشباه هذا مما يؤثر في الحفظ أو في عدمه فلا يجوز تقويت غرض رب الوديعة من تعيينه من غير ضرورة

الناس في حفظ أوالهم فان شدها على عضده لم يضمنها لان ذلك أحفظ لها ، وقال القاضي أن شدها من جانب الجيب لم يضمن وإن شدها من الجانب الآخر ضمنها لان الطرار يقدر على بطها بخلاف ما إذا شدها بما بلي الجيب وهذا يبطل بما إذا تركها في جيبه أوشدها في كه فان الطرار يقدر على بطها ما إذا يضمن وايس امكان احرازها بأحفظ الحرزين ما نها من احرازها بما دونه إذا كان حرزا بمثنها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس يحرزون به أموالهم فأشبه شدها في الكم وتركها في الجب واكن لو أمره بشدها بما يلي الجيب فشدها من الجانب الآخر ضمن وان أمره بشدها بما يلي الجيب لم يضمن لانه احرز وان أمره بشدها على عضده مطلقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجانب لم يضمن لانه ممثثل أمر مالكها محرز لها بحرز مثلها وان شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك ان تركها في بيته في حرزها .

(فصل) وإن أُمرَه أن بجملها في صندوق وقال لاتقفل عليها ولاتنم نوقها فخالفه في ذلك أو قال لاتنفل عليها الا قفلا واحداً فجمل عليها قفلين فلا ضمان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لانه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتملق بحفظها فأشبه ما لو نهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لان النوم عليها وترك قفلين عليها وزيادة الاحتفاط مها ينبه الاص عليها ويحثه على الجد في معرقتها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك احرز لها فلا يضمن بفعله كا او أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت ومهذا ينتقض ما ذكروه .

(فصل) إذا قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوما فسرقها احدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواء سرقها حال إدخالهم أو بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليها وان سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لان فعله لم يكن سببا لانلافها ويحتمل ان يلزمه الضمان لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخل ولانها

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال لاتخرجها وان خنت عليها فاخرجها عند الحوف أوتركها لم يضمن)

اذا أخرجها في هذه الحال من غير خوف ضمنها لا نه مخالف شرط صاحبها لغير حاجة وان أخرجها عند خوفه على الما أو تركها لم يضمن إذا تلفت مع خوف الهلاك نص فيه و تصريح به فيكون مأذوناً في تركها في تلك الحال فلم يضمنها لامتثاله امر صاحبها اشبه مالو اذن له في اتلافها ولا إضمن إذا أخرجها لا نه زاده خيراً وحفظاً فلم يضمن كالوأذن له في إنلافها فلم يفعل حتى تلفت

(فصل) اذا أخرج الوديمة المنهي عن اخراجها فتلفث فادعى أنه أخرجها الخشيان نار أوسيل أو أمر ظاهر وانكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة انه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لانه بما لا نتعذر اقامة البينة عليه لظهوره فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع يمينه ولا يحتاج الى بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بها

مخالفة فوجب الضمان اذا كانت سببًا لائلافها فأوجبته وأن لم نكن سـببًا كما او نهاه عن إخراجها فأخرجها لفير حاجة .

وفصل إذاة الضع هذا الخاتم في الحنصر فوضعه في البنصر لم بضمنه لأنها أغلظ وأحنظ له إلا أن لا يدخل فيها فيضعه في أغلتها العليانيضمنه أوينكس بهالغلظها عليه فيضمنه أيضالان مخالفته سبب لتلفه . ومسئلة ﴾ قال (واذا أو دعه شيئاتم سأله دفعه اليه في وقت أمكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف فهو ضامن)

لاخلاف في وجوب رد الود مة على مالكها إذا طلبها فامكن أداؤها اليه بغير ضرورة وقد أمر الله تعالى بذلك فقال تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) وامر به رسول الله على فقال ه أد الامانة الى من المتمنك ولاتخن من خانك، بعني عند طلبها ولانها حق لمالكها لم يتعلق بها فقال ه أد وها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضحنها لانه صار غاصبا الكونه المسك مال غيره بغير إذنه بنعل محرم فأشبه الغاصب فأما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها أو غير ذلك لم يمكن دفعها أي البعدها أو لها في على أو للعجز عن حملها أو غير ذلك لم يمكن متعديا بقركة تسليمها الان الله تعلى لا يمكن نقسا الاوسمها وإن تلفت لم بضمنها العام عدرانه واز قال أمهاو في حتى أقضى صلاتي أو آكل فاني جائم أو أنام فأني ناعس أو ينهضم عنى الطعام فأني ممتدل أمهل بقدر ذلك .

(فصل) رأيس على الم . تودع مؤنة الردو هالما الى ربها أذاكا ت يما لحمله مؤنة فلت المؤنة أو كثرت لانه قبض الدين المنفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه لفرامة عليها كما أو وكله في حفظها في ملك صاحبها وانما عليه الممكن من أخذها وان سافر بها بغير إذن ربها فعليه ردها الى بلدها الانه بعدها بغير أذن ربها فلزمه ردها كالفاصب

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا مات وعنده وديمة لا تنميز من ماله فصاحبها غريم بها )

وجملته أن الرجل إذا مات وثبت أن عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه يغرم من تركته فان كان عليه دبن سواها فهي والدبن سواء فان وفت تركته بهما وإلا اقتسماها بالحصص وبهذا قال

كما لو ادعى تلفها بأمر خني وهذا قول الشافعي والحسكم في اخراجها من الخريطة والصندوق حكم اخراجها من البيث على ما ذكرنا من التفصيل

( فصل ) ولو أمره أن يجعلها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لهاوإن جاه بها في السوق ففال احفظها في بيتك فقام بها في الحال فنلفت لم يضمن وإن تركها في دكانه أرثيا به ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا

قال شيخنا ومحتمل أنه متى تركها عنده إلى وقت مضيه إلى منزله فيسطحبه معه لم يضمن لان المودع عالم بهذه العادة راض بها ولو لم يرض بها لشرط عليه خلافها وأمره بتعجيل حمامها فاما ان يقبلها بهذا الشرط أو يردها

النغني والشرح السكبير) ( ٢٧) ( الجزء السابع)

الشعبي والنخبي وداود بن أبي هند ومالك والشافعي وأبو حنينة وأصحابه وإسحاق وروى ذلك عن شربح ومسروق وعطاء وطارس والزهري وأبي جعفر محمد بن علي، وروي عن النخمي الامانة قبل الدين وقال الحارث العكلي : الدين قبل الامانة

ولنا أنها حقان وجبا في ذبته فتراويا كالدينين وسراء وجد في تركته من جنس الوديعة أو لم يوجد وهذا إذا أفر المودع ان عندي وديعة أو على وديعة لفلان أو ثبت ببينة أنه مات وعنده وديعة فأما إن كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي باقية عنده أو تلفت ? ففيه وجهان (أحدهما) وجوب ضانها لان الوديعة يجبردها الا أن يثبت سقوط الرد بالنلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد ( والثاني ) لا ضان عليه لان الوديعة أمانة والاصل عدم اللافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي لبلى واحد الوجهبن لاصحاب الشانعي وظاهر المذهب الاول لان الاصل وجوب الرد فيبتى عليه ما لم يوجد ما يزيله

(فصل) وانمات وعنده وديمة معلومة بعينها فعلى ورثته تمكين صاحبها من أخذها قان الم يعلم عوت صاحبها من أخذها وجب الميهم إعلامه بها وبها لانه لم يأتنهم عليها والها حصل مال غيرهم في أيديهم بمنزلة من أطارت الربيح إلى داره ثوبا وعلم به فعليه اعلام صاحبه به فان أخر ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا ولا تثبت الوديعة إلا باقرار من المبت أو ورثته أو بينة تشهد بها وان وجد عليها مكترب وديعة لم يكن حجة عليهم اواز أن يكون الظرف كانت فيه وديعة قبل هذا أو كان وديعة اوروشهم عند غره أو كانت وديعة قابتاعها و كذلك او وجد في رزمانج أبيه ان لفلان عندي وديعة لم يلزمه بذلك لحواز أن يكون قد دردها ونسي الضرب على ما كتب أو غير ذلك ،

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طالبه بالوديمة فقال ما أودعتني ثم قال ضاعت من حرز كان ضامنا لانه خرج من حال الامانة ولو قال مالك عندي شيء ثم قال ضا ت من حرز كان القول قوله ولا ضمان عليه

وجملة ذلك أنه اذا ادعى على رجل وديمة فقال ما أودعتسي ثم ثبت أنه أودعه فقال أودعتني وهلكت من حرزي لم يقل قوله ولزمه ضابها وبهذا قال مالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي الامامة وان أقر له بتافيها من حرزه قبل جحده فلا ضان عليه وان أقر أنها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنه

<sup>(</sup> مسئلة ) ( و إن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى ماتت ضمنها إلا أن ينهاء المالك عن علفها ) إذا أودعه بهيمة ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك و به قال الشافعي ويحتمل أن لا يلزمه و به قال أبوحنيفة لأنه استحفظه إياها ولم يأمره بعلفها والعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط

الضان لانه خرج بالجحود عن الامانة فصار ضامنا كمن طواب بالوديعة فامتنم من ردها وان أقام البينة بتافها بعد الجحود لم يسقط عنه الضان لذلك وان شهدت بتلفها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينقه تسمع بينقه في فنيه وجهان (أحدها) لاتسمع لانه مكذب لها باكاره الايداع (والثاني) تسمع بينقه لان المودع لو اعترف بذلك سقط. حقه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز وام تعين قبل الجحود ولا بعده واحتمل لامرين لم يسقط الضان لان الاصل وجربه فلا ينتني بأمر متردد وأما أذا ادعى الوديعة فقال مالك عندي شيء أو لا تستحق على شيئا نقالت البينة بالايداع أو أقر به المودع ثم قال ضاءت من حرز كان القول قوله مع يمينه ولا ضان عليه لان قوله لا ينافي ما شهدت به البينة ولا يكذبها فان من تنفت "وديعة من حرزه بفير تفريطه فلا شيء لمال كها عنده ولا يستحق عليه شيئا الحن ان ادمى المنها بعد جحوده أو قامت بينة بتلفها بعد الجحود وانها كانت عنده حال جحوده فعليه فعلنها لان جحوده أوجب الضان عليه فصار كالفاصب

( فصل ) اذا نوى الحياة في الوديعة بالجحود أو الاستمال ولم يفعل لم يصر ضامنا لانه لم يحدث في الوديعية قولا ولا فعلا فلم يضمن كا لو لم ينو وقال ابن شريح يضمنها لانه أمسكها بنية الحيانة فيضمها كالملتقط بقصد التمليك

ولذا قول النبي وللم الم على عن أمتي الخطأ والنسيان وماحدات به انفسها مالم تكلم به أو تعمل به ولانه لم ين فيها بقول ولا فعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملة على بقصد التملك قانه عمل فيها بأخذها ناوبا للخياة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا يجرد النية ولوائقه على قاصدا لتعريفها مم نوى بعدد قل المساكها لنفسه كانت كمشاتنا ولو أخرجها بنية الاستعال ولم يستعملها ضدنها وجهد افال الشانعي وقال أبو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لانه لو أخرجها لنقلها لم يضمنها

ولنا اله تمدى باخر اجها اشبه مالو استعملها مخلاف ما اذا نقلها

( فصل ) والمودع أمين والقول قوله فيما يدعيه من تلف الوديمة بنير خلاف قال بن المنذرأجم

ولنا أنه لا يجوز اتلافها ولا النفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها فان ترك علفها حتى تلفت ضمنها لانه مفرط فيها فان أمره صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لحرمة صاحبها لانه أخذها منه على ذلك ولحرمة البهيمة فان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقي ومحتمل أن لا يلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع به فلا يلزمه بمجرد أمر صاحبها كغير الوديمة والاول أولى ثم يغظر فان قدر المستودع على صاحبها او وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يردها عليه أو يأذن له في الانفاق عليها ليرجع به فان عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الامر إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنقق عليها منه وإن لم يجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحفظ فيه من بيمها أو بيع بعضها أو انفاقه عليها أو إجارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن رأي

كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الوديمة ثم ذكرانها ضاعت أن القول قوله وقال أكثرهم مع يمينه وان ادعى ردءا على صاحبها فالقيل قوله مع بمينه أيضاً وبه قال الثرري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وقال مالك ان كان دفعها اليه بغير بينة وان كان أودعه إياها ببينة لم يقبل قوله في الرد إلا ببينة .

ولنا أنه أمين لا منفءة له في فبضها فقبل قوله في الرد بغير بينة كالو أودع بغير بينة وأن قال دنعتها إلى فلان بأمرك فأنكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه أحمد في رواية ابن منصور وهو قول بن أبي لبلي وقال مائك والثوري والعنبري والشانبي أصحاب الرأي القول قول الملك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

ولنا أنه ادعى دفعًا يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله كما لو ادعى ردها على مالـكما ولو اعترف المالك بالاذن والكن قال لم يدفها فالنول قول المستودع أيضائم ننظر في المدفو عاليه قان أفر أنه قبضه وكان الدفع في دين فقد برى، السكل وان أنسكر فالنول قوله مع يمينه

وقد ذكر أصحابنا أن الدافع يضمن لكونه قضى الدين بنير ببنة ولا يجب اليمين على صاحب الوديعة لأن المودع مفرط لكونه أذن في قضاء يبرئه من الحق ولم يبرأ بدفعه فكان خامنا سوا اصدقه أو كذبه ، وإن أمر. بد فعه وديعة لم يحتج إلى بينة لان المودع يتمِل قوله في التاف والرد فلا فالدة في الاشهاد عليه فعلى هذا بحلف المودع ويبرأ وبحلف الآخر وببرأ أيضا ويكون ذهابها من مالكها

(فصل) وإذا أودع مهيمة فأمن صاحبها علفها وسقيها لزمه ذلك لوجهين رأحدهما ) لحرمة ساحبها لانه أخذها منه على ذلك ( والثاني ) لحرمة البهيمة قان الحيوان يجب أحياؤه بالهاف والسقى ويحتمل أن لايلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع منه فلا يلزمه عجرد أمر صاحبها كغير الوديعة ، وإن أطلق ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك أيضا ومهذا قال الشانعي ويحتمل أن لايلزمه ذلك، وبه قال أبوحنيفة لانه استحفظه آياها ولم يأمره بعلنها والعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط في ماله

و لنا أنه لا يجوز انلافها ولا التفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها ثم ننظر فان

ذلك وبجوز أن يأذن للمودع أن ينفق عليها من ماله ويكون قابضاً من نفسه لنفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ما ينفق ويرجع به على صاحبها فان اختلقا في قدر النفقة قبل قول المودع إذا أدعى النفقة بالمعروف وإن ادعى زيادة لم يقبل وإن اختلفا في قدر المدة فالقول قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك و إن لم يقدر على الحاكم فانفق عليها محتسباً بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجو عرجم عا أنفق لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه إذ لم يجد حاكما وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير إذنه ففيه روايتان نص عليها فيما إذا أنفق على البهيمة المرهونة من غيرإذن الراهن (احداهما) يرجع لانه مأذون فيه عرفاً (والثانية) لا يرجع لانه مفرط بترك استئذان الحاكم وإن أنفق من غير إشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع أيضاً وجهان وجهها ما ذكرنا ومتى

قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يزدها عليــه أو يأذن له في الانفاق عليها البرجع به ، قاذا عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الاس إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنفق عليها منه وإن لم يجد مالا فعل مارى لصاحبها الحظافي من بيعها أو بيع بعضها وانفاقه عليها أو اجارتها أوالاستدانة على صاحبها من بيت المال أو من غيره ويدفع ذلك إلى الودع إن أراد ذلك لينفقه عليها وإن رأى دفعه الى غير ه ليتولى الانفاق عليها جاز ، وإن استدان من المودع جاز أن يدفعه اليه ليتولى الانفاق عليها لانه أمين عليها وبجوز أن إذن له لحاكم فيأن ينفق عليها من ماله ويكون قابضا لنفسه من نفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ما ينفق و يرجم به على صاحبها فان اختلفا في قدر النفقة فالنول قول المودع اذا ادعى النفقة بالمعروف ، وإن ادعى أكثر من ذلك لم يثبت له، وإن اختلفا في قدر المدة التي ألفق فيها فالقول قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك فان لم يقدر على الحاكم فأنفق عليها محتسبا بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجوع رجم بما أنفق رواية واحدة لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه اذا لم يجد حاكماء وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير اذنه فهل له الرجوع ? يخرج على روايتين نص عليهما فيما اذا أنفق على البهيمة المرهونة من غير اذن الراهن وفي الضام اذا ضمن وأذن بغير اذن المضمون عنه هل يرجع به ? على روايتين (احداهما) يرجم به لانه مأذون فيه عرفا( والثانية ) لايرجم لانه مفرط يترك استئذان الحاكم ، وإن أنفق من غير أشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع وجهان أيضا كذلك ومتى علف البهيمــة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه فنعل ذلك كا ينعل في جهائمه على ماجرت به العادة فلا ضمان عليمه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان المادة به فأشبه المصرح به

( فصل ) وإن أودعه البهيمة وقال لانعلفها ولا تسقها لم يجز اله توك علفها لان الحيوان حرمة في نفسه بجب احياؤه لحق الله تعالى ، فان علفها وسقاها كان كالفسم الذي قبله ، وإن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهذا تول عامة أصحاب الشاذي ، وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه اذا لم

علف البهيمة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه ففعل ذلك كما يفعل في بها عمه على ماجرت به العادة فلا ضان فيه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان العادة به فأشبه المصرح به

(فصل) فان نهاه المالك عن علفها وسقيها لم يجز له ترك علفها لان للحيوان حرمة في نفسه يجب احياؤه لحق الله تمالى فان علفها وسقاها فهوكما لو لم ينهه وإن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه ما إذا لم ينهه وهو قول ابن المنذر لنهي رسول الله عليه عن إضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكوته سواء

ولنا أنَّه ممثل قول صَاحبُها فلم يضمنها كما لو أمره بقتلها ففعل وكالوقال لاتخرج الوديعة و إن خفت عليها فخاف عليها ولم يخرجها او امره بالقائها في نار وبهذا ينتقض ماذكروه و منع ابن المنذر الحكم فيما اذا

ينه وهذا قول ابن المنذر انهي رسول الله عليها عن اضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكرته سواء ولنا أنه ممثل لامر صاحبها فلم بضمنها كما لو قال انتلها فقتلها وكا لو قال لاتخرج الوديمة وإزخنت عليها فخاف عليها ولم يخرجها أو أمره صاحبها بالقائها في نار أر مجر وبهذا ينتقض ماذكروه ومنع ابن المنذر الحكم فيها اذا أمر مها تلافها وأتلفها لما تقدم ولا يصح لانه ثابت لصاحبها فلم يفرمه شيئا كما لو استنابه في مباح والتحريم أثره في بقا. حق الله تعالى وهو التأثيم أما حق الآدمي فلا يقى مع اذنه في النوبته ولانها لم تناف بفعله وأنا تلفت بترك العلف المأذون فيه أشبه مالوقال له لا يخرجها اذا خفت عليها فلم يخرجها.

ولا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنها له وسلمت اليه)

وجملته أن من كانت عنده وديعة فادعاها نفسان فأقر بها لاحدهما سلمت اليه لان يده دليل ملكه فلو ادعاها لنفسه كان التول توله فاذا أقر بها لفيره وجب أن يقبل ويلزمه أن يحلف الآخر لانه منكر لحقه فان حلف برىء وإن شكل لزمه أن يغرم له قيمتها لانه فوتهاعليه وكذلك لوأة وثاني بها بعد أن أقر بها اللاول سلمت الى الاول لانه استحقها باقراره وغرم قيمتها الثاني نص على هذا أحمد وإن أقر بها الما جيعا فهي بينهما ويلزمه اليمين لكل واحد منها في نصفها وإن قال هي لاحدهما لاأعرفه عينا فاعترفا له بجهله تعين المستحق لها فلا يمين عليه ، وإن ادعها مع فته فعليه يمين واحدة أنه لا يعلم ذلك تا وقال أبو حايفة يُحلف يَعينين كا او أنكر أنها لها

ولنا أن الذي يدعي عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كما لو ادعياها فأقر بها لأحدهما ويفارق مااذا أنكرهما لان كل واحد منها يدعي عليه انها له فهما دعويان فاستحلف أقرع البينهما فين قرع صاحبة خلف وسلمت اليه

أمره باتلافها فاتلفها ولا يصح لانه نائب صاحبها فلم يغرم كالواستنا به في مباح والتحريم اثر ه في بقاء حق الله تعالى وهو الاثم اماحق الآدمي فلا يبقي مع اذنه في تفويته ولانهالم تتلف بفعله وأغا تلفت بترك العلف والمأذون فيه أشبه ما أذا نهاه عن اخراجها مع الخوف فلم يخرجها

﴿ مسئلة ﴾ ( وان قال اترك الوديعة في جيبك فتركها في كمه ضمن)

لانه ربما نسي فسقط الشيء من كمه وكذلك ان تركها في يده لان الجيب احرز وانقال اتركها في كمك فتركها في يده احتمل وجهين احداها يضمن لان سقوط الشيء من اليد مع النسيان أكثر من سقوطه من الكم والشاني) لا يضمن لأن اليد لا ينبسط عليها الطرار بالبط بخلاف المكم ولأن كل واحد منها أحرز من وجه فتساويا ولمن نصر الاول أن يقول متى كان كل واحد منها أحرز من

وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى بصطلحا وهو قول ابن أبي لبلي لانه لا يالم المالك منهما ، والشافعي تول آخر أنها تفسم بينهما كما لو أقر بها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذو عن ابن أبي لبلى وهو قرل أبي حنيفة رصاحبيه فيا حكي عنهم قالوا ويضمن المستودع نصفها لكل واحد منها لابه فوت مااستودع بجهله

ولما أنها تساويا في الحق فيها ليس بأيديها فوجب أن يقرع بينهما كالعبدين إذا أعتقهما في مرضه فلم بخرج من الثلث إلا أحدهما أو كما او أراد السفر باحدى نسائه ، وقول أبي حنيفة ليس بصحبح فان العين لم تتلف . ولو تلات بغير تفريط منه فلا ضمان عليه وليس في جهله تفريط إذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا بجهل

(مسئله)قال (ومن أودع شيئا فأخذ بعضه ثم رده أومثله فضاع الكل لزمه مقدارما أخذ) وجملته ان من أودع شيئا فأخذ بعضه لزمه ضان ما أخذ فان رده أو مثله لم يزل الضان عنه ، وبه ذاقال الشافعي وقال مالك لا ضان عليه اذا رده أو ثلا وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما خذه ورد لم يضمن وإن أنفقه ثم رده أو مثله ضمن

وانا أن الضان العلق بذرة بالأخذ بدابل انه او تاف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول إلا برده إلى صاحبه كالمفصوب ، فأما سائر الوديمة فينظر فيه فان كان في كيس مختوم أو مشدود فيكسر الحتم او حل الشد ضمن سوا، أخرج منه أو لم يخرج لانه هنك الحرز بفعل تعدى به مواز خرق الكيس فوق الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز ، وان لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثيابا فأخذ منها واحداً مرده بهينه لم يضمن غيره لانه لم يتعدفي غيره وان رد بدله وكان متميزاً فظاهر كلام الحرقي همنا أنه لا يضمن غيره لان التعدي اختص به فيختص الضمان به وخلط المردود بغيره لا يقتضي الضمان لانه يجب رده معها فلم يفوت على اختص به فيختص الضمان به وخلط المردود بغيره واو أذن له صاحب الوديمة في الاخذمنها والم يأمره برد

وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأمور بالحفظ به وأنى بما لم يؤمر به فضمن لخالفته وعلى هذا لو أمره بتركها في يده فيمهافي كمه ضمن كذلك وقال القاضي اليد أحرز عند المغالبة والكم أحرز عند عدم المغالبة فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدها في كمه من غير حال المغالبة فلاضان عليه وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره بحفظها مطلقاً فتركها في جيبه أو شدها في كمه لم يضمنها وإن تركها في كمه غير مشدودة وكانت خفيفة لا يشعر بها اذا سقطت ضمنها لأنه مفرط وإن كانت ثقيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم وإن شدها على عضده لم يضمن لان ذلك احفظ لها وقال يضمنها لان شدها من جالب الحبب لم يضمنها وان شدها من الجانب الآخر ضمن لأن الطرار يقدر علي بطها بخلاف ما اذا شدها مما إلى الحبب وهذا يبطل بما اذا تركها في جيبه أو ربطها في كمه فان الطرار

بدله فأخذ ثمر دبدل ما أخذ فهو كر دبدل ما لم يؤن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل وهو قول الشافعي لانه خلط الوديعة عالا يتميز منه افضمن الكل كالوخلطها بفير البدل وقدذ كرنا فرقابين البدل وغيره فلا يصح القياس وقال ابوحنيفة أذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غيره

ولنا أنه هنك حرزها فضمنها اذا تلنت كما لو أودعه اياها في صندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحاً ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الحتم

(فصل) واذا ضمن الوديمة بالاستمال أو بالجحد ثم ردها الى صاحبها زال عنه الفهان ، فان ردها صاحبها اليه كان ابتدا ، امتهان وان لم يردها اليه ولكن جدد له الاستثمان أو أبرأه من الفهان بري ، من الفهان في ظاهر المذهب لان الفهان حقه فاذا أبرأه منه بري ، كما أو أبرأه من دين في ذمته ، واذا جدد له استثمانا فقد انتهى القبض المضمون به فزال الفهان ، وقد قال أصحابنا إذا رهن المفصوب عند الفاصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان الفصب فههنا أولى

(فصل) واو تعدى فلبس الثوب وركب الدابة أو أخذ الوديمة ليستعملها أو ليخزز غيها ثم ردها الى موضعها بنية الامانة لم يبرأ من الضمان ، وجهذا قال الشافعي ، وقال أبوحنيفة يبرأ لانه بمسك لها واذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي .

ولنا انه ضمنها بعدوان فبطل الاستنهان كما لو جعدها ثم أقربها وبهذا يبطل ماذكروه

( فصل ) ولا يصح الايداع إلا من جائر التصرف فان أودع طفل أو معتوه إنسانا وديعة ضمنها بقيضها ولا يزول الفيمان عنه بردها اليه وانما بزول بدفه الله وليه الناظر له في ماله أو الحاكم ، قان كان الصبي مميزاً صح إبداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبالخ بالنسبة إلى ذلك فان أودع رجل عند صبي أو معتوه وديعة فتلفت لم يضمنها سواء حفظها أو فرط في حفظها ، قان أتلفها أو أكلها ضمنها في والقاضي وظاهر مذهب الشاني ، ومن أصحابنا من قال لاضان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على إنلافها بدفعها اليه فلا يلزمه ضانها، ألا "وى انه لو دفع إلى صغير سكينا فوقع عليها كان ضانه على عائلته

يقدر عنى بطها ولا يضمن وليس امكان حرزها باحفظ الحرزين مانهاً من احرازها بما دونه اذا كان حرزاً لمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس يحرزون به أموالهم فاشبه شدها في الكم وتركها في الحيب لمكن لو أمره بشدها مما يلي الحيب فشدها من الحبانب الآخرضن وإن أمره بشدها مما يلي الحبيب لم يضمن لا أنه أحرز وإن أمره بشدها على عضده مطلقاً أو أمره محفظها معه فشدها من أي الحبانين كان لم يضمن لا نه ممتثل أمر مالكها محرز لها مجرز مثلها وإن شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك إن تركها في بيته في حرزها

﴿مُسَنَّلَةٌ ﴾ وإنَّ أمره أن يجعلها في صندوق وقال لاتقفل عليها ولا تنم فوقها فخالفه أو قال لاتقفل

ولنا ان ماضمنه باتلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ . ولا يصح قولهم انه سلطه على اتلافها وانما استحفظه اياها، وفارق دفع السكين فا هسبب للانلاف ودفع الوديعة بخلافه

( فصل ) وان أودع عبداً وديمة خرج على الوجهين في الصغير ان قلنا لا يضمن الصبي فأتلفها المبد كانت في ذمته وان قلنا يضمن كانت في رقبته

( فصل) وان غصبت الوديعة من المودع قهراً فلاضان عليه سواء أخذت من يده أوأكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه، عذر لها يبيح له دفعها فلم يضمنها كما لو أخذت من يده قهرا

### ﴿ باب قسمة الفيء والغنيمة والصدقة ﴾

الني هو الراجع المالمسلمين من مال الكفار بغير قتال، يقال فاء الني اذا رجع نحوالمشرق. والغنيمة ما أخذ منهم قهراً بالقتال واشتقاقها من الغنم وهو الفائدة وكل واحد منها في الحقيقة في، وغنيمة وانما خص كل واحد منها باسم ميز به عن الآخر، والاصل فيها قول الله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الآية وقوله سبحانه (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه) الآية

### ( مسئلة ) قال ( والاموال ثلانة في، وغنيمة وصدقة )

يعني والله أعلم أن الاموال التي تايها الولاة من أموال المسلمين فأنها المزلة أقسام: قسمان يؤخذان من مال المشركين (أحدهما) النيء وهو ماأخذ من مال مشرك لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب كالذي تركوه فزعا من المسلمين وهر بوا. والجزية عشر أبوال أهل دار الحرب اذا دخلوا الينا تجاراً ونصف عشر تجارات أهل الذمة وخراج الارضين ومال من مات من المشركين ولاوارث له. والغنيمة ما أخذ بالنهر وانقتال من الكفار ، والقسم الثالث الصدقة وهو ماأخذ من مال مسلم تطهيراً له وهو الزكاة وقد ذكر ناها، يروى أن عمر رضى الله عنه قرأ توله تعالى (انما الصدقات الفقرا، والمساكين

عليها الا قفلا واحداً فجعل عليها قفلين فلاضان عليه ذكره الفاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لا نه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها أشبه مالونهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لأن النوم عليها و ترك قفلين وزيادة الاحتفاظ ينبه اللص عليها و يحثه على الحجد في صرقها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك أحرز لها فلم يضمن بفعله كما لو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت وبهذا ينتقض ماذكروه (فصل) وإن قال اجعلها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوماً فسرقها أحدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواء سرقها حال ادخالهم او بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليهاوإن سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لا أن فعله لم يكن (المغنى والشرح الكبير) (٢٨)

حتى بالغ معلم حكيم ) ثم قال هذه له ولا أم قرأ (وأعلموا أنما غنه ثم من شي، فأن فله خمسه حتى بالغ وابن السبيل) ثم قال هذه لمؤلاء ثم قرأ (ماأفاء الله على رسواه من أهل القرى: حتى بالغ والذين جاءوا من بعدهم) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة ولئن عشت ايأتين الراعي وهو بسرو حمير نصيبه منها الم يعرق به جبينه

(فصل) ولم تكن الفنائم نحل لمن مضى من الايم وأيما علم الله ضعفنا فطيبها لنا رحمة لنا ورأفة بنا وكرامة لنبينا وكيالية روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ه أعطيت خمسا لم يعطبن ببي قبلي من فريما من أحلت لي الفنائم عمنفق عليه وقال سعيد حدثنا أبو معاوية عن الاعمس عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ويلي في قول الفنائم القوم سود الروس غيركم، كانت تنزل نار من السهاء فتأكلها ه ثم كانت في أول الاسلام لرسول الله ويلي بدليل قول الله تعالى ( يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول ) ثم صار أربعة أخماسها الفاعين والحنس لفيرهم بدليل قوله تعالى ( واعلوا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ) فأضاف الغنيمة اليهم وجعل الحنس لفيرهم بدليل قوله تعالى ( واعلوا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ) فأضاف الغنيمة اليهم وجعل الحنس لفيرهم فيدل ذاك على أن سائرها فم وجرى ذلك مجرى قوله تعالى ( وورثه أبرا وقلاً مه الثلث ) أضاف ميراث اليهما ثم جعل للام منه الثاث فدل على أن البق للاب وقال تعالى ( فكاوا مما غنمتم حلالا طيبا ) فأحلها لهم

(مسئلة ﴾ قال (فالفيء ما أيخذ من مال مشرك بحال ولم بوجف عليه بخيل ولا ركاب والغنيمة ما أوجف عليها)

الركاب الابل خاصة والايجاف أصله التحريك والمراد همهنا الحركة في السير اليه . قال قتادة فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ماقطعتم واديا ولا سيرتم البها دابة أنما كانت حوائط بني النضير أطعمها الله رسول الله وكالتي قال ابو عديد الايجاف الايضاع يعني الاسراع ، وقال الزجاح الوجيف دون التقريب من السير يقال وجف الفرس وأوجفت أنا قال الله تعالى ( ماأفاء الله على رسوله منهم

سبباً لاتلافها وبحتمل ان يضمن لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخلها ولانها مخالفة توجب الضان أذا كان سبباً لانلافها فأوجبته وإن لم يكن سبباً كما لو نهاه عن اخراجها فأخرجها لغير حاجة، وإن قال ضع هدذا الحاتم في الحنصر فوضعه في البنصر لم يضمن لا نها أغلظ وأحفظ له الا أن لا يدخل فيها فيضمه في أغلتها العليا أو ينكسر لغلظها عليه فيضمنه في الموضعين لا أن مخالفته سبب لتلفه

﴿مسئلة﴾ (وإن دفع الوديعة إلى من بحفظ ماله كزوجته أو عبده لم يضمن)

نص على هذا أحمد وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي يضمن لا نهسلم الوديعة إلى من لم يرض به صاحبها فضمنها كما لو دفعها الى أجنبي

فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب / فيكل ما أخذ من مال عشرك بغير إبجاف مثل الاموال التي يتركونها فزعا من المسلمين ونحو ذلك هو في و وما أجلب عليه المسلمون وساروا اليه وقاتلوهم عليه فهو غنيمة سواء أخذ عنوة أواستنزلوا أهله بأمان فانالنبي عَلَيْكِيْلَةُ افتتح حصون خيبر بعضها عنوة و بعضها استنزل أهله بالامان فكانت غنيمة كلها

# ﴿ مسئلة ﴾ قال ( نفمس الفيء والغنيمة مقسوم على خمسة أسهم )

في هذه المسئلة فصول أربعة (أحدها) أن النيء مخوس كا تخمس الغنيمة في احدى الروايتين وهومذهب الشانعي (والرواية الثانية) لا يخمس نقلها ابرطالب فقال: أنما تخمس الغنيمة قال القاضي لم أجد بها قال الحزقي من أن النيء مخرس نصا فاحكيه وانها نص على أنه غير مخرس وهذا قول عامة أهل العم قال ابن المنذر ولا نحفظ عن احد قبل الشافعي في النيء خمس كخمس الغنيمة ، وأخبار عمر تدل على ماقاله الشافعي ولان الله تعالى قال ( ماأفا، الله على رسوله من أهل القرى - إلى قوله - الذين جاء وا من بعدهم ) الآية فيعله كله لهم ولم يذكر خمساء ولما قرأ عمر هذه الآية قال : هذه استوعبت المسلمين، ووجه الاول قول الله تعالى ( ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والمرسول والذي القربى والمنتاعي والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم ) فظاهر هذا أن جميعه لحولاء والمنتاعي والمساكين وباء المخبار عن عمر دالة على اشتراك جميع المسلمين فيه فوجب الجمع ببنهما كيلا في الآية والاخبار وتتعارض ، وفي إيجاب الخس فيه جمع ببنهما وتوفيق فان خمس كانفنيمة ولا نه مالا مشترك مظهور عليه فوجب أن محمس كانفنيمة ولا نه ماله مشترك مظهور عليه فوجب أن بخمس كانفنيمة ولا نه الرية قلت الى أبن أفقال به ثني رسول الله توسيلية الى وروى البراء بن عاذب قال لقيت خالي ومعه الراية قلت الى أبن أفقال به ثني رسول الله توسيلية الى وروى البراء بن عاذب قال لقيت خالي ومعه الراية قلت الى أبن أفقال به ثني رسول الله توسيلية الى وروى البراء بن عاذب قال القيت خالي ومعه الراية قلت الى أبن أفقال به ثني رسول الله توسيلية الى وروى البراء بن عاذب قال الفرت خالي ومعه الراية قلت الى أبن أفقال به ثني رسول الله توسيله والم أنه أبيه ان أضرب عنه وأخمس ماله

( الفصل الثاني ) أن الغنيمة مخموسة ولا اختلاف في هذا بين أحل العلم بحمد الله ، وقد نطق يه

و لنا أنه حفظها بما محفظ به ماله أشبه ما إذا حفظها بنفسه وكما لودفع الماشية الى الراعي أو البهيمة إلى غلامه ليسقيها، ويفارق الاجنبي فان دفعها اليه لا يعد حفظاً منه

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وإندفها الى أجنبي أو حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنبي وقال الفاضي له ذلك) إذا ذفع الوديعة إلى غيره لغير عذر فعليه الضان بغير خلاف في المذهب الا أن يدفعها إلى من جرت عادته بحفظ ماله وقد ذكرناه في المسئلة قبلها وذكرنا الخللاف فيه، وقال شريح ومالك والشافعي وأبوحنيفة وأصحابه واستحاق متى دفعها إلى أجنبي أو حاكم ضمن، وقال ابن أبي ليلي لاضان عايمه لان عليه حفظها واحرازها وقد أحرزها عند غيره وحفظها به ولانه بحفظ ماله بإيداعه فاذا اودعها فقد حفظها عالم فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

الكنتابالهزبزفقال الله تمالى( واعلموا افاغنمتم منشيء فأن فلاخمسه) ليكن اختلف في أشياء: منهاسلب القاتل وأكثر أهل الدلم على أنه لا يخمس فان عمر رضي الله عنه قال كنالانخمس السلب وقول النبي عصلية «من قنل قتيلانله سلبه» يقتضي أنه له كله ولوخمس لم يكن جميعه له وعن أبي قتادة أن رسول الله عِيَّالِيَّتِيْ نفله سلبرجل قنله يوم حنين ولم مخمس. رواه سعيد في سننه. ومنها اذا قال الامام من جا. بعشر قر. وس فله رأس ومن طلع الحصن فله كذا من النفل فالظاهر أن هذا غير مخموس لانه في معنى السلب . ومنها اذا قال الامام من أخذ شيئًا فهو له وقلنا يجوز ذلك فقد قيل لاخمس فيه لانه في معنى الذي قبله . والصحيح أن الحنس لايسقط لانه يدخل في عموم الآية ولا يدخــل في معنى السلب والنفللان ترك تخميسهما لايسقط خمس الغنيمة بالكلية وهذا يسقطه فلا يكون تخصيصا بل نسخا لحكمها ونسخها بالقياس غيرجائزا تفاقا ومنها اذا دخل قوملامنعة لهم دار الحرب بغيراذن لامام فقدقيل إنماغنموه لهم من غير أن يخمس ، والصحيح انه يخمس ويدفع اليهم أربعة أخاسه لدخول في عموم الآية وعدم دليل يوجب تخصيصه ( الفصل الثالث ) أن الحمن مما بجب خمسه من النيء والغنيمة شيء واحد في مصرفهما وحكمهما ولا اختلاف في هــذا بين القائلين بوجوب الخس فيها فان الفائل بوجوب الخس في الفيء غير من قاله من أصحابنا الشافعي وقد وافق على هذا فانه قال في الفيء والفنيمة بجتمعان في ان فيهما الخس لمن سماه الله تعالى بعني في سورة الانفال في قوله سبحانه وتعسالي ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه ) الآية . وفي سورة الحشر في قوله تعالى (ما أفا. الله على رسوله من أهل القرى ) الآية . والمسمون في الآيتين شيء واحد

( الفصل الرابع ) ان الحنس يقسم علىخمـة أسهم وبهـذا قال عطا. ومجاهد والشعبي والنخمي وقتادة وأبن جربج والشافعي وقيل يقسم على ستة : سهم لله وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى (واعلموا أَيَما غَنمتُم من شيء فأن لله خمسه والرسول ولذي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل) فعد ستة وجعل الله تعالى لنفسه سهما سادسا وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة ، وقال أبو العالية سهم الله

ولنا أنه خالف المودع فضمنها كما لو نهاه عن ايداعها فانه أمره بحفظها بنفسه فلم يرض لها غيره فان فعل فتلفت عند الثاني مع علمه إلحال فله تضمين أبهما شاء لانهما متعديان، ويستقر ضمانها على الثاني لان النلف حصل عنده وقد دخل على أنه يضمن وإن لم يعلم الحال فله تضمين الاول، وليس الاول الرجوع على الثاني لانه دخل معه في العقد على أنه أمين لاضان عليه، وأن أحب المالك تضمين الثاني فليس له تضمينه في ظاهر كلام أحمد قاله القاضي لان أحمد ذكرالضمان علىالاول فقطوهذا مذهبأي حنيفة لانه قبض قبضاً موحباً للضان على الاول فلم يوجب ضانا آخر، ويفارق القبض من الغاصب فانه لم يوجب الضهان على الغاصب أنما لزمه الضهان بالفصب.قال شيخنا ويحتمل أن له تضمين الثاني أيضاً وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض مال غيره على وجهلم يكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمنه

عن وجل هو انه اذا عزل الحمل ضرب بيده فما قبض عليه من شي، جعله المكعبة فهو الذي سبي لله لانجعلوا له نصيبا فان لله الدنيا والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم ، وروي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربي كانت طعمة لرسول الله على الله على عياته فلما توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله ، وروى ابن عباس ان أبا بكر وعمر قسما الحمس على ثلاثة أسهم ونحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي قالوا يقسم الحمس على ثلاثة : اليتامي والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله عليه النه عين أثق به ان مالك الفي والحمس وراخس واحد مجملان في بيت المال ، قال ابن القاسم وباغني عن أثق به ان مالكا قال يعطي الأمام أقربا وسول الله عليه على ما يرى ، وقال الثوري والحسن بضعه الامام حيث أراه الله عز وجل

ولنا قول الله تعالى ( واعلموا أنما غندتم من شيء فأن لله خمسه والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن الدبيل) وسهم الله والرسول واحد كذا قال عطاء والشعبي ، وقال الحسن بن محمد ابن الحنية وغيره قوله ( فأن لله خمسه ) افتتاح كلام بعني أن ذكر الله تعالى لافتتاح المكلام باسمه تبركا به لا لافراده بسهم فأن لله تعالى الدنيا والآخرة ، وقد روي عن ابن عر وابن عباس قالا كان رسول الله عليه الحس على خمسة وما ذكره أبو العالية فشيء لايدل عليه رأي ولا يقتضيه قياس ولا يصار اليه إلا بنص صحيح بجب التسليم له ولا نعملم في ذلك أثراً صحيحاسوى قوله ، فلا يترك ظاهر النص وقول رسول الله قيلياتية وفعله من أجل قول أبي العالية عوما قاله أبو حنيفة فمخالف يترك ظاهر النص وقول رسول الله تعمل وقرابته شيئا وجعل لهما في الحسحة اكا سمى اشلاته الاصناف لظاهر الآية فأن الله تعالى سمى لرسوله وقرابته شيئا وجعل لهما في الحسحة اكا سمى اشلاته الاصناف ذي القربى في سببل الله فقد ذكر لأحد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب اليه ورأى ان قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله وتسائل بن عباس المناف نائم عان الله عنهم ذي القربى وعر رضي الله عنهم ذي القربى وعر رضي الله عنهم في القربى فقال إنا كنا نزعم انه لنا فأبى ذلك علينا قومناء ولعله أراد بقوله أبى ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعر رضي الله عنهما في خلهما عليه في سبهم ذي القربى وعر رضي الله عنهما في خلهما عليه في سبهم ذي القربى وعر رضي الله عنهما في خلهما عليه في سبهما على ذلك عور رضي الله عنهما في خلهما عليه في سبهما على ذلك عادت الصحابة وكان

كالفابض من الغاصب، وذكر أحمد الضمان على الأول لا ينفى الضمان عن الثاني كما أن الضمان يلزم الغاصب ولا ينفى وجوبه على القابض منه ، فعلى هذا يستقر الضمان على الأول فان ضمنه لم يرجع على أحدوان ضمن الثاني رجع على الاول وهذا القول أفرب الى الصواب وماذكرنا للقول الاول لاأصل له ثم هو منتقض عا اذا دفع الوديعة الى انسان عارية أوهبه

<sup>﴿</sup> مُسَالَةً ﴾ (وان أراد سفراً أو خافعليها عند ردها الىمالكهاأو وكيله فى قبضها ان قدر على ذلك) ولم يجز له دفعها الى الحاكم ولا الى غيره لانه ليس للحاكم ولاية على الحاضر فان فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير اذنه من غير عذر فضمنها كالصورة الاولى

قول بعضهم بوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس وافق للمكتاب والسنة فان جبير بن مطعم روى ان رسول الله ﷺ لم يقسم لبنى عبدشمس ولا بني نوفل من الحنس شيئا كاكان يقسم لبني هاشم ولبني المطلب، وأن أبا بكر كان يقسم الحس نحو قسم رسول الله عَلَيْكَ غير انه لم يكن يعطَّى قربى رسول الله وَتَشَالِلُهُ كَا كَانَ يَعَطِّيهِم وَكَانَ عَمْرِ يَعَطِّيهِم وعَبَّانَ مِن بَعِدُه رواه أحمد في مسنده وقد تكام في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعمر أنهما حملا على سهم ذي القربي في سبيل الله

فقيل أنه برويه محمد بن مروان وهو ضعيف عن الكاببي وهو ضعيف أيضاً ولا يصح عند أهل النقل فان قالوا فالنبي عَلَيْكُ إِلَيْنَ بِإِنْ فَكِيفَ يِبْتِي سَهِمَهُ \* قَلْمَا جَهُ صَرِفُهُ الْيَالْنِي عَلَيْكُ مُصَلَّحَةُ المُسلمين والمصالح باقية قال رسول الله مَيْتَالِيَّةِ ﴿ مَا يَحَلُّ لِي ثَمَا أَنَا. الله عَلَيْكُم ولا مثل هذه إلا الحسوه ومردود عليكم ، رواه سعيد

# ﴿ م شَلَّةً ﴾ قال ( وسهم لرسول الله عِليَّةِ بصر ف في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين)

وهذا قول الشانعي فانه قال اختار أن يضعه الامام في كل أمر خصبه الاسلام وأهله من سد ثغر واعداد كراع أو سلاح أو اعطائه أهل البلا. في الاسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب وهـ ذا نحو ماقال الخرقي وهذا السَّهم كان نرسول الله عِلَيْكِيُّةِ من الفنيُّمة حضر أو لم يحضر كما أنسهم بتية أصحاب الخس لهم حضروا أو لم بحضروا وكان رسول الله عَيْنَاتِينَ يصنع بهماشا. فلما توفى وايه أ و بكر ولم يسقط بموته ، وقد قبل انما أضافه الله تعالى إلى نفسه والى رسوله ليعلم أن جهته جم له المصلحة وأنه ليس بمختص بالنبي وللطبية فيسقط بموته

وزعم قوم أنه سقط بموته وبرد على انصبا. الباقين منأهل الخسر لايهم شركاؤه، وقال آخرون بل مرد على الغانمين لانهم استحلوها بقتالهم وخرجت منها سهام منها سهم النبي عَلَيْكُ مادام حيا فاذا مات وجب رده الى من وجد سبب الاستحرّاق فيه كما أن تركة الميت اذا خرج منها سهم بوصية ثم

#### ومسئلة ﴿ وَفَانِ لَمْ مُحِدِهِ حَلَّمًا مَعَانَ كَانَ أَحَفَظُ لَمَّا)

اذا أراد السفر بها وقد نهاه صاحبها عنهضمها لمخالفته وان لم ينهه لكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط فيحفظها،وان لم يكن كذلك فله السفر بهــا نص عليه أحمد سواءكان به ضرورة الى السفر أو لم يكن وبهذا قال أبوحنيفة، وقال الشافعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم او امين ضمنها لانه سافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوفاً ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها الى البلد ولانه سافر بها سفر أغير مخوف اشبه مالولم يجد أحداً يدعها عنده . قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله فيها بغير أذنه فهو مفرط عليه الضمان لانه يفوت على صاحبها أمكان استرجاعها ويخاطر بها فان النبي صلى بطلت الوصية رد إلى النركة وقالت ط ثنة هو للخليفة بعده لأن أبا بكر روى عن النبي عَلَيْكِينَةُ أنه قال 

« اذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه فهو للذي يقوم به ا من بعده وقد رأيت أن أرده على المسلمين » والصحيح أنه باق وأنه يصرف في عصالح المسلمين لكن الامام بقوم مقام النبي عَلَيْكِينَّةُ في صرفه فيا 
مرى فان أبا بكر قال : لاأدع أمراً رأيت رسول الله عَلَيْكِينَّةُ يصنعه فيه إلا صنعته . متفق عليه عوروي عن الحسن بن محمد بن الحنفية أنه قال اختلفوا في هدنين السهمين يعنى سهم الرسول عَلَيْكَانِيَّةُ وسهم 
ذي القربي فأجم رأيهم على أن مجملوهما في الحبل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وعمر

( فصل ) وكان لرسول الله وتتحليقة من المغنم الصني وهو شي. يختاره من المغنم قبل القسمة كالجارية والعبد والثوب والسيف و نحوه وهذا قول محمد بن سيربن والشعبي وقتادة وغيرهم من أهل العلم وقال أكثرهم ان ذلك انقطع عموت الذي وتتحليقة قال أحمد الصني انما كان للذي وتتحليقة خاصة لم يبق بعده ولا نعلم مخالفا لهذا إلا أبا ثور فانه قال إن كان الصني ثابتا للذي وتتحليقة فللامام أن يأخذه على نحوماكان يأخذه الذي وتجعله مجال سهم الذي من خس الحمس فجمع ببن الشك فيه في حياة الذي وتتحليقة ومخالفة الاجماع في ابقائه بعد موته، قال ابن المذر الأعلم أحداً سبق أبا ثور إلى هذا القول، وقداً نكر وما كون الصني النبي وتتحليقة واحتجوا عا روى عمرو بن شعيب عن أبه عن جده أن رسول الله وقوم كون الصني النبي طهر بعبره فقال « مامحل لي مما أماء الله عليكم والمثل هدفه الا الحمس وهو مردود عليكم » رواه سعيد . ورواه أبو داود باسناده عن أبيامامة عن النبي صلى الله عليسه وسلم عردو الله تعالى قال ( واعلموا أنما غنه من شي وأن لله خمسه ) فمفهومه أن باقبها الخافين

ولناماروى أبو داود باسناده أن النبي وَلَيْسَائِيْ كَتْبِ إِلَى بنى زهبر بن أقيش ﴿ إِنْكُم أَنْ شَهْدَ مُأْنُ لا إِله الا الله وأن محداً رسول الله وأديتم الزكانوأديتم الحنس من المغنم وسهم الصني انكم آمنون بامان الله ورسوله ﴾ وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس وان يعطوا سهم النبي وَلَيْسِائِيْوُ والصني

الله عليه وسلم قال « المسافر وماله على قلت الا ما وقى الله » أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على وجه لا يتضمن هذا الخطر ولا يفوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يتضمن ذلك فأما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لانه موضع حاجة فيختار ما فيه الحظ وهذا الذي ذكره شيخنا في المكتاب المشروح.

﴿ مسئلة ﴾ ( قان لم يجدصا حبها و لا وكيله فله دفعها الى الحاكم سوا مكان به ضرورة الى السفر أو لم يكن) لا نه متبرع بامساكها فلا يلز مه استدامته و الحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فان أو دعها مع قدرته على الحاكم كان غير الحاكم كا ولاية له، و يحتمل ان يجوز له ايداعها لانه قد يكون احفظ لها و احب إلى صاحبها و ان لم يقدر على الحاكم فاو دعها ثقة لم يضمنها لانه موضح حاجة ، وذكر القاضى ان ظاهر كلام احمد انه

وقالت عائشة كانت صفية من الصني . رواه أبو داود ، وأما انقطاعه بعدالنبي عَلَيْكُمْ فَتَابِتُ باجماع الامة قبل أبي ثور وبعده عليه وكون أبي بكر وعمر وعَمَان ومن بعدهم لم يأخذوه ولا ذكره أحدمنهم ولا مجمعون على ترك سنة النبي عليالية

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وخمس مقسوم في صليبة بني هاشم و بني المطلب ابنيءبدمناف حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين)

يمني بتوله في صليبة بني هاشم أولاده دون من يعــد معهم من مواليهم وحلفائهم . وفي هـــذ \* المسئلة فصول خمية (أحدها) أن سَهُم ذي القربي ثابت بعد موت النبي وَلَيْسَالِيُّهُ وقد مضى ذكر ذاك والحلاف فيه وقد ذكرهم الله تعالى في كتابه من ذوي السهام، وثبت أن النبي عَلَيْظَائِينَ كان يعطيهم فروي جبير بن مطعم قال وضع رسول الله عَيَالِيَّةِ سهم ذي القربي في بني هاشم وبني المطلب وترك بني نوفل وبني عبد شمس وذكر الحديث رواه أبو داود ولم يأت لذلك نسخ ولا تغيير فوجب القول به والعمل محكمه قال أحمد ثنا وكيم ثنا أبو معشر عن المقبري قال كتب نجدة إلى ابن عباس بسأله عن سهم ذي القربي فكتب ابن عباس إنا كنا نزعم أنه لنا فأبي ذلك علينا قومنا قال أحمد أما أذهب إلى أنه لقرابة النبي مِتَنِظِينَةِ على ماقال ابن عباس هو لنا

( الفصــل الثاني ) أن ذا القربي هم بنو هاشم و بنو المطلب أبني عبد مناف دون غيرهم بدليل ماروی جبیر بن مطعم قال لما قسم رسول الله علیالیه سهم ذی القربی من خیبر ببن بنی هاشم و بنسی المطلب أنيت أنا وعمان بن عفان رسول الله عَلَيْنَاتُهُ فقلنا يا رسول الله أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لمسكانك الذي وضعك الله به منهم فما بال اخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا وإيما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال ﴿ إنهِم لم يفارقوني في جاهاية ولا إسلام وأنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء

يضمنها ثم تأولكلامه على انه اودعها من غير حاجة او مع قدرته على الحاكم

﴿ مسئلة ﴾ ( فان تعذرذلك اودعها ثقة اودفنها وأعلم بهاثقة يسكن تلك الدار فان دفنها ولم يعلم بها أحداً أو اعلم بها من لايسكن الدارضمنها)

اذا دفنها في موضع واعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضر ها الدفن فهو كايداعها عنده، وأن لم يعلم بِمَا احداً ضَمَنُها لانه فرط في حفظها فانه لايامن ان يموت في سفره فلا تصل الى صاحبها وربما نسى مَكَانُهَا أُو أَصَابِهَا آفَة من هدم أو حرق أو غرق فتضيع ، وإن أعلم بماغير ثقة ضمنها لانه ربما أُخذها وكذلك إن أعلم بها ثقة لا يدله على المكان لانه لم يودعها إياه ولا يقدر على الاحتفاظ بها.

(فصل) وأن حضره الموت فحـكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه إلا في أخذهامعه لانكل واحد منها سبب لخروجها عن يده واحد وشبك بين أصابعه وفي رواية هانهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام و رواه أحمد والبخاري فرعى لهم النبي عَيَّالِيَّةِ نصرتهم وموافقتهم بنبي هاشم ومن كانت أمه منهم وأبوه من غيرهم لم يستحق شيئا لان النبي عَيِّلِيَّةٍ لم بدفع إلى أقارب أمه وهم بنه زهرة شيئا وإغا دفع إلى أقارب أبيه ولو دفع إلى أفارب أمه لدفع أبي بنبي عملهم شيئا ولم يدفع أيضا إلى بنبي عمله وهم الزبير بن العوام وعبدالله والمهاجر ابا أبي أسية وبنو جحش

(الفصل الثالث) أنه يشترك فيه الله كر والاش لدخولهم في اسم القرابة واختلفت الرواية في قسمته بينهم نعن أحمد أنه يقسم بينهم ثلذ كر مثل حظ الاشيين وهو اختيار الحرقي ومذهب الشانعي لانه سهم استحق بترابة الاب شرعا ففضل فيه الذكر على الاشي كالميراث، ويفارق الوصية وميراث ولد الام استحق بترابة الام والرواية الثانية ولد الام فان الوصية استحقت بتول المرصي وميراث ولد الام استحق بترابة الام والرواية الثانية يدوي بين الذكر والانتي وهو قول أبي ثور والمزني وابن المنذر لانهم أعطوا باسم القرابة والذكر والانتي فيباسوا، الشبه مالو أوصى القرابة ذلان أو وقف عليهم ، ألا ترى أن الجد يأخذ مع الاب وابن لابن يأخذ مع الاب الوهية الدل على مخالهة المواريث ولامه سهم من خمس الحمد جماعة فيستوي فيه الذكر والانثى كماثر سهامه ويسوى بين الصدغير والمكير على الروايتين لاستوائهم في القرابة فأشبه المعراث .

(انفصل الرابع) أنه يفرق بينهم حيث كا وا من الامصار ويجب تعميمهم بر حسب الامكان ومذا قرل الشانعي، وقال بعضهم مخص أهل كل ناحية بخمس مفراها الذي ليس لهم مفزى سواه فحا يؤحذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوى يؤحذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوى القربي لما يلحق من المشق في نقله من المشرق الى المغرب ولامه يتعذر تعميمهم به فلم بجب كما ترأهل السم ، ووجه الاول أنه سهم مستحق بقرابة الاب فوجب دنعه إلى جميع المستحقين كالميراث، فعلى

مسئلة ﴾ (وإن تعدى فيها فركب الدابة لغير نفعها ولبس الثوب أو أخذ الوديعة ليستعملها أو ليخزن فيها ثم ودها إلى موضعها بنية الامانةضمن لتعديه ولم يزل عنه الضان بردها) وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يبرأ لانه بمسك لها باذن مالكما فأشبه ما قبل التعدي ولنا أنه ضمنها بعدوان فبطل الاستئان كما لو جحدها ثم أقر بها وبهذا يبطل ما ذكرم الهسئلة ﴾ (فان جحدها ثم أقر بها فهذا )

لانه بجحدها خرج عن الاستئان عليها فلم يزل عنه الضان بالاقرار بها لان يده صارت يد عدوان ﴿ مَسَانَةِ ﴾ ( فان كسر خُم كيسها أو كانت مشدودة فحل الشدضمن)

سواء أخرج منها شيئًا أو لم يخرج لانه هتك الحرز بفعل تعدى به فان خرق الكيس فوقى (المجنوء السابع) (المجنوء السابع)

هذا يبعث الامام إلى عماله في الاقاليم وبنظركم حصل من ذلك فان استوت فيه فرق كل خمس فيمن قاربه وان اختلفت أمر بحمل الفضل ليدفع إلى مستحقه كالميراث، وفارق الصدقة حيث لاتنقل لان كل بلد لا يكاد بخلو من صدقة تفرق على فقراء أهله والحنس يؤخذ في بعض الاقاليم فلولم ينقل لأدى إلى اعطاء البعض وحرمان البعض، والصحيح أن شاء الله أنه لا بجب التعميم لانه يتعذر فلم يجب كتعميم المساكين وما ذكر من بعث الامام عماله وسعاته فهو متعذر في زماننا لان الامام لم يبق له حكم إلا في قليل من بلاد الاسلام ولم يبق له جة في الفزو ولا له فيه أمر ولان هذا سهم من بهمام الحنس فلم بجب تعميمه كسائر سهامه، فعلى هذا يفرقه كل سلطان فيما أمكن من بلاده.

( الفصل الخامس ) أن غنيهم وفقيرهم فيه سواء وهــذا قول الشانبي وأبي ثور وقيل لا حق فيه لغنـي قياساً له على بقية السهام

ولنا عموم قوله تعالى ( ولذي القربى ) وهذا عام لا مجوز تخصيصه بغير دايل ، ولان النبي ولي الله ولان النبي ولي الله على الله والله على المقراء منهم . وقد روى كان يعطي اقاربه كامم وفيهم الاغنياء كالعباس وغيره و لم ينقل تخصيص العقراء منهم . وقد روى الامام أحد في مسنده ان النبي ولي الله والما واله بها وأمه سها وفرسه سهمين، وأنما أعطى أمه من سهم ذى القربى وقد كانت موسرة ولها وال ومال ، ولانه مال مستحق بالقرابة فاستوى فيه الغني والعقير كالميرات والوصية المرقاب، ولان عبان وجبير أطلبا حقها منه وسألا عن علم منعما ومنع قرابتها وهما موسران فعله النبي ولي الته المعالم عدمه ولعلل النبي ولي المعار ما عا والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولعلل النبي ولي المها يسارهما وانتفا، فقرهما ولو كان اليسار ما عا والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولعلل النبي ولي المها يسارهما وانتفا، فقرهما

## (مسئة ) قال (والخمس الثالث لليتامي)

وهم الذين لا آباء لهم ولم يبلغوا الحلم قان النبي عَلَيْكَاتُم قال ﴿ لا يُسْتُم بِهِ لَ احتَلَام ﴾ قال بعض أصحابنا لا يستحقون الا مع الفقر وهر المشهور من مذهب الشافعي لان ذا الاب لا يستحق والمال أيفع من وجود الاب ولا 4 صرف البهم لحاجتهم فان اسم اليتم يطلق عليهم في العرف قارحمة ومن

الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز وقال أبو حنيفة إذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غيره

وانا أنه هنك حرزها فضمنها إذا تلفت كما لو أودعه إياها فيصندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحا ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الحتم

﴿مسئلة ﴾ ( وان خلطها بما لا تتمنز منه ضمنها )

اذا خلطها عا لا تتميز منه من ماله أو من مال غيره ضمنها سواه خلطها عثاما أو دونها أو أجود من جنسها أو من غير جنسها مثل أن يخلط الدراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزبت بالزيت أوالسمن أو بغيره

كان اعط قر. لذلك اعتبرت الحاجة فيه، وفارق ذري القربى فانهم استحتوا النربهم من رسول الله عَلَيْظِيَّةِ تَكْرِعة لهم النائقي والفقير في القرب سواء فاستوباني الاستحقاق ولم أعلم هذا نصا عن أحمد وعموم الآية يقتضي تعميمهم . وقال بعض أصحاب الشانبي له قول آخر انه للغني والفقير لعموم النص في كل يتيم وقياساً له على سهم ذي القربى ، ولانه لوخص به الفقير لكان داخلا في جملة المساكين الذين هم أصحاب المهم الرابع فكان يستغنى عن ذكر هم وتسميتهم

قال أصحابنا ويفرق على الايتام في جميع الاقطار ولا يخص به أهل ذلك المفزى والقول فيــه

كالقول في سهم ذيالقر بى وقد تقدم القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحنس الرابع للمساكين)

وهم أهل الحاجة ويدخل فيهم الفقراء ، والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد همنا وفي سائر الاحكام وانما يقع التمبيز بينهما اذا جمع بينهما بلفظين وام يرد ذلك الا في الزكاة ، وسنذكرهم في أصنافها ، قال أصحابنا : ويعم بها جيعهم في جيع البلاد كقولهم في سهم ذي القربى واليتابى وقد نقدم قولنا في ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والحنس الخامس لابن السبيل )

وسنذكره أيضا في أصناف الصداة و معلى كل واحد منهم قدر مأيوصله لى بلده لان دفعنا اليه لا بلده لان دفعنا اليه لا بل الحابة فأعطي بقدرها ، فان اجتمع في واحد أسباب كالمسكين اذا كان يتيا وابن سبيل استحق بكل واحد منهما لانها أسباب لأحكام فوجب أن تثبت أحكامها كما لو انفردت فان اعطاء ليتمه فزال فقره لم بعط اففره شيئا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأربعة أخماس الفي، لجميع المسلمين غنيهم وفقير هم فيه سواء الا العبيد) لانه لم خلافا بين أهل العلم اليوم في أن العبدلاحق لهم في النيء وظاهر كلام أحمد والحرق ان ما أرالناس

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن القاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن وحكي عن مالك لا يضمن الا أن تكون دونها لانه لا يمكنه ردها إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها بماله خلطاً لا يتميز فوجب أن يضمنها كالو خلطها بدونها ولانه اذا خلطها بما لا يتميز فقد قوت على نفسه امكان ردها فازمه ضانها كما لو ألقاها في لجة بحر فان أمره حاحبها بخلطها بماله أو بغيره ففعل ذلك فلا ضمان عليه لانه فعل ما أمر به فكان نائباً عن المالك فيه وقد نقل مهنأ عن أحمد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمره أن يخلطها لخلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه، فان أمره أحدها بخلط دراهمه ولم يأمره الا خر فعليه ضمان دراهم من لم يأمره دون الاخرى، وإن اختلطت هي بغير تفريط منه فلا ضمان عليه كما لو تلفت بغير تفريطه وإن خلطها غيره

لهم حتى في النيء غذيهم ونقيرهم ذكر أحمد النيء فقال نيه حتى لكل المسلمين وهو بين الغني والفتير وقال عمر رضي الله عنه مامن أحد من المسلمين الا له في هذا المال نصيب الا العبيد فليس لهم فيه شيء وقرأ عمر ( ما ُفاء الله على رسوله من أهل الفرى - حتى بلغ - والذين جا وا من بعدهم ) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة وابئن مشت ليأنين الراعي بسرو حمير نصيه منها لم يعرق فيها جيينه ، ولانه مال مخرس فلم يختص به من فيه منفعة كأربعة أخماس الفنيمة

وذكر القانمي أن أهل الفي. هم أعل الجهاد من المرابطين في الثفور وجند المسامين ومن يذوم عصالحهم لأن ذلك كان للذي عَلِيْنَةُ في حياة خصول النصرة والمصاحة به فلما مات صارت للجند ومن يحتاج اليه السلمون فصار ذلك لهم دون غيرهم ، وأما الاعراب نحوهم بمن لا بعد نفسه الجهاد فلاحق لهم فيه والذين يفزرن اذا نشطوا يعطون من سهم سبيل الله من الصدقة ، قال ومعنى كلام أحمد أنه ببن الغني والعقبر بعني الغني الذي فيسه مصلحة المسالمين مرس المجاهسدين والقضياة والفقها. ، ويحتمل أن يكون معنى كلامه أن لجميع المسلمين الانتفاع بذلك المال لكوفه يصرف الى من يعود نفصه على جميع المسلمين وكذلك ينتفعون بالعبور على القناط والحسور المعقودة بذلت المال وبالأنهار والطرقات الني أصلحت به

وسياق كلامه بدل على أنه ليس مختصا بالجند وانا هو مصروف في مصالح المسلمين لكن بدلماً بجند المسلمين لانهم أهم المصالح الكونهم يحنظون المسلمين فيعطون كفاياتهم فمافضل قدم لأهم فالأعم من عمارة الثغور وكفايتها فالاصلحة والكراع ومامحتاج اليه ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجدوالقناطو واصلاح الطرق وكراء لاجار وسد بثوتها وارزق القضة ولائمة والرَّفنين والفقهاء ونحو ذلك مما المسلمين فيه نفع، والشافعي قولان كنحو بما ذكرنا و . حتجرا على أن أربعة أخماس الني. كان لرسول الله عليه في حيانه بما روى مالك بن أرس بن الحدثان قال : سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلى يختصمان اليه في أموال النبي عَيَّالِيَّةِ فقال عمر كانت أمو َل بني النضير بما أَفَاءِ الله على رسوله مما لم

فالضمان على من خلطها لان العدوان منه أشبه ما لو أتلفها

﴿مسئلة﴾ ( وإن خلطها عتميز أو ركب الدابة ليسقيها لم يضمن أما إذا خلطها بما تتميز منه مثل ان خلط دراهم بدنانير ام يضمن )

لأنها تتميز منها فلا يعجز بذلك عن ردها فلم يضمنها كما لو تركها في صندوق فيه أكياس له وبهذا قال الشافعي ومالك ولا نعلم فيه خلافاً وكذلك الحكم إذا خلط بيضاً بسود وقد حكى عن أحمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمها ولعله قال ذلك لكونها تكتسب مها سواداً ويتغير اونها فتنقص قيمتها فان لم يكن فيه ضرر فلا ضان عليه وإن ركب الدابة ليسقيها أو يعلفها لم يضمن لان رِكُوبِهَا لذلك مأذون فيه عرفاً وشرعا لانه مأذون له في سقيها كما لو أذن له في علفها والعادة أن يوجف المسلمون عليه بخيل ولاركاب وكان لرسول الله وسيالية خالصا دون المسلمين وكان رسول الله وسيالية والمنا أبوبكر بمثل ما وليها والمنافق وسيالية والمنافق وسيالية والمنافق وسيالية والمنافق وسيالية والمنافق وسيالية والمنافق والمنافق

( فصل ) وإختلف الخافاء الواشدون رضي الله عنهم في قسم الفي. بين أهله فذهب أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلى التسوية بينهم فيه وهو المشهور عن علي رضي الله عنه فروي أن أبا بكر رضي الله عنه سرى بين الناس في العطاء وأدخل فيه العبيد فقال له عمر بإخليفة رسول الله أنج ل الذين جا بدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كن انما دخلوا في الاسلام كرها فم فقال أبو بكر أنما عملوا لله وانها أجورهم على الله وانما الدنيا بلاغ ، فلما ولي عمر رضي الله عنه فاضل برنهم وأخرج اه يد فلما ولي على سوى ببنهم وأخرج العبيد وذكر عن عمان أنه فضل ببنهم في الفسمة ، فعلى منا يكر ن مذهب اثنين منهم ابي بكر وعلى القسوية ومذهب اثنين عمر وعمان التفضيل، وروي عن أحمد رحمة الله عليه أنه أجاز الاس بن جميعا على ما يراه الامام و ودي اجتهاده اليه فروي عن الحسن بن علي بن الحسن أنه قال الإمام ان يفضل قوما على قوم، وقال ابو بكر اختيار أبي عبدالله أن لا يفضلوا وهذا الحسن أنه قال الي رأيت قسم الله المواريث على العدد بكون الاخوة متفاضلين في الفنا، عن الحيت والصلة في الحياة والحفظ بعد المرت فلا يفضلون ، وقسم رسول الله ويتناه من يكون محضره اما غير ناام على العدد ومنهم من يكون محضره اما غير ناام على العدد ومنهم من يكون محضره اما غير ناام على العدد ومنهم من يكون محضره اما غير ناام

من يسقيها يركبها فالاذر في السقي اذر في الركوب المعتاد ولهذا لو قال لوكيله اسق الدابة فانه يفهم منه اركبها له)

همسئلة في ( وإن أخذ درها ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده اختاره الخرقي و عنه يضمن الجميع
وجملة ذلك أن من أودع شيئًا فأخذ بعضه لزمه ضان ما أخذ لتعديه فان رده أو مثله لم يزل
عنه وبهذا قال الشافعي وقال ما لك لا ضان علية إذا رده أو مثله وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما
أخذه ورده لم يضمن وإن أنفقه ثم رده أو مثله ضمن

ولنا أن الضهان تعلق بذمته بالأخذ بدليل أنه لو تلف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول ألا برده إلى صاحبه كالغصوب، فأما سائر الوديعة فينظر فيه فان لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثياباً فأخذ منها واحداً ثم رده بعينه لم يضمن غيره لانه لم يتعد في عميره وكذلك

واما ضرر بالجبن والهزيمة وذلك أنهم استووا في سبب الاستحة ق وهو انتصابهم للجهاد فصاروا كالفاندين، والصحيح إن شا. الله أن ذلك مفوض الى اجتهاد الامام يفعل مايرا. من تسوية وتفضيل لان النبي ﷺ كان بعطي الانفال فيفضل قوما على قوم على قدر غنائهم وهذا في معناه، والمشهور عن عمر رضي الله عنه انه حين كثر عنده المال فرض للمسلمين اعطياتهم ففرض المهاجرين منأهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف واللأنصار من اهل بدر أربعة آلاف أربعة آلاف وفرض لأهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولأهل الفتح الغين وقال بمن أبدأ ? قيل له بنفسك قال لاو لكن أبدأ بقرابة رسول الله علي في المام على المام عن بيني المطاب اله ول رسول الله عليه الله الما بنوها شمو ؛ والطاب شي، واحد » تم ببني عبد شمس لانه أخوه اشم لا بويه ثم ببني نوفل لانه أخوه الابيه إثم لافرب فالاقرب و قال أصحابه اينبغي أن يتخذ الامام ديواً اوهو دفتر فيه أساء أهل الديوان وذكر أعطياتهم وبجول لـكل قبيلة عريفا فقد روى لزهري أن رسول الله عِلْمُسْتِينَ عرف عام حنين على كل عشرة عريفا وإذا أراد إعطا هم بدأ بقرابة رسول الله عَيْنَاتُهُ عَلَى ما روي عن عمر رضي الله عنه ، ويقدم الافرب فالاقرب ويقدم بني عبد المزى على بني عبد الدار لان فيهم أصهار رسول الله عليالية ولأن خديجـة منهم حتى تنقضي قريش وهم بنو النضر بن كنانة ثم من بعد قريش الانصار ئم سائر العرب ثم العجم والموالي ثم تفرض الارزاق لمن يحتاج المسلمون اليهم من القضاة والمؤذنين والائهــة والفقها. والقراء والبرد والعيون ، ومن لا عنى المسلمين عنه ، ثم في إصلاح الحصون والـكراع والسلاح ثم بمصالح المسلمين من بنا. القناطر والجسور واصلاح الطرق وكرى الانهار وسد بثرقها وعمارة المساجدتم ما فضل قسمه على سأثر المسلمين ومخص ذا الحاجة

(فصل) قال القاضي و يعرف قدر حاجتهم يعني أهل العطاء وكفايتهم ويزداد ذو الولد من أجل ولده ، و و و الفرس من أجل فرسمه ، وإن كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤونتهم في كفايته ، وإن كانوا لزينة أو تجارة لم يدخلوا في مؤونته ، وينظر في أسعارهم في بلداتهم لان اسعار البلدان تختلف

ان رد بدله متميزاً لما ذكرنا وانلم يكن متميزاً فظاهر كلام الحرقي أنه لا يضمن غيره لان التمدي اختص به فاختص الضان به وخلط الردود بغيره لا يقتضي ضان الجميع لانه يجب رده معها فلم يفوت على نفسه امكان ردها بخلاف ما اذا خلطه بغيره ، ولو أذن له صاحب الوديعة في الاخذمنها ولم يأمره برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أخذ فهو كرد بدل ما لم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أخذ فهو كرد بدل ما الم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل وهو قول الشافعي لانه خلط الوديعة بما لا تتميز منه فضمن الكل كما لو خلطها بغير البدل، وقد ذكرنا فرقا بين البدل وغيره فلا يصح القياس ، وان كانت الدراهم في كيس مختوم أو مشدود فكسر الخم أو حل الشد ضمنها وقد ذكرناه

<sup>(</sup> فصل ) وإذا ضمن الوديعة بالاستعال أو بالجحد ثم ردها إلى صاحبها زال عنه الضهان فان ردها

والفرض الـكفاية ، ولهذا تمتبر الذرية والولد فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك وإن كانوا سواء في الـكفاية لا يفضـل بعضهم على بعض وأنما تتفاضل كفايتهم ويعطون قدر كفايتهم في كل عام مرة ، وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية، فأما من برى التنضيل قاله يفضل أهل السوابق والفنى في الاسلام على غيرهم مجسب مايراه كما أن عمر فضل أهل السوابق فقسم لنوم خمسة آلاف ولآخرين أربعة آلاف ولآخرين ألفين ولم يقدر ذلك بالسكفاية

( فصل ) والعطاء الواجب لا يكون إلا لبااغ يطبق مثه الفتال ، ويكون عاقلا حرا بصديرا صحيحا ليس به مرض عنمه القتال فان مرض الصحيح مرضا غير مرجو الزوال كالزمانة ونحوها خرج من المقائلة وسقط سهمه ، وإن كان مرضا مرجو الزوال كالحي والصداع والبرسام لم يسقط عطاؤه لانه في حكم الصحيح الاترى أنه لا يستنيب في الحج اللصحيح وإن مات بمد حلول وقت العطاء دفع حقه إلى ورثنه ، ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى زوجته وأولاده الصنارقدر كفايتهم لا له لو لم تعط ذريته بعده لم بجرد نفسه الفتال لانه يخف على ذريته الضياع فاذا علم أنهم يكفون بمد موته سهل عليه ذاك و لهذا قال أبر خلد الهذائي .

لقد زاد الحياة إلى حباً بناتي انهن من الضعاف خافة أن يرين المقر بمدي وأن يشر بن رنقا بمد صاف وأن يعرينان كي الجواري فيثوا العين عن كرم عجاف ولولا ذاك قدسوت مهري وفي الرحمن الضعفاء كاف

واذا بلغ ذكور اولادهم واختاروا أن يكونوافي المقاتلة فرض لهم وإن لم يختاروا تركوا ومن خرج من المقالة سقط حقه من العطاء

صاحبها اليه فهو ابتداء استثبان وان لم يردها اليه ولـكن جدد له الاستئبان أو أبرأه من الضهان برى، في ظاهر المذهب لان الضان حقه فاذا أبرأه منه برى، كما لو أبرأه من دين في ذمته واذا جدد له استئباما فقد انتهى القبض المضمون به فزال الضان وقد قال أصحابنا اذا رهن المفصوب عند الفاصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان الفصب فههنا أولى

﴿مسئلة﴾ ( وإن أودعه صي وديعة ضمنها ولم يبرأ إلا بالتسليم الىوليه)

وجملة ذلك أنه لا يصح الايداع الا من جائز التصرف فان أودع طفل أو معتوه انساناً وديهـ ق ضمنها بقبضها لانه أخذ ماله بغير اذن شرعي أشبه ما لوغصبه ، ولا يزول الضان عنه بردها اليه وإ عا يزول بدقعها الى وليه الناظر في ماله ، فان كان الصبي مميزاً صح ايداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبائم بالنسبة الى ذلك فان خاف أنه اذا لم يأخذه منه أتلفه لم يضمنه بأخذه لانه قصد تخليصه من الهلاك فلم يضمنه كما لو وجده في سيل فأخرجه منه

و مسئلة ﴾ قال (وأربعة اخماس الغنيمة لمن شهد الوقعة للراجل سهم وللفارس ثلاثة اسهم الا ان يكون الفارس على هجين فيكون له سهمان ، سهم له وسهم لهجينه)

أجمع أهل العلم على أن أربعة أخماص الفنيعة الفائمين وقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم منشيء فأن فله خمسه ) يفهم عنه أن أربعة أخماسها لهم لانه أضافها اليهم ثم أخذ عنها سهما الهيرهم فبقي سائرها لهم كقوله تعالى ( وورثه أبواه فلأمه الثلث ) وقال عمر رضي الله عنه : الغنيعة لمن شهد الوقعة. وذهب جهور أهل العلم إلى أن الراجل سهماه والفارس ثلاثة أسهم ، وقال أبو حنيفة الفارس سهمان وخالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء ، وقد ثبت من ابن عمر أن النبي عَلَيْكُ أسهم الفارس ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان الفرسه متفق عليه ، وقال خالد الحذاء انه لا يختلف فيه عن النبي عَلَيْكُ أنه أسهم الفرس سهمين ولصاحبه سهما والراجل سهما، والهجين من الخيل هوالذي أبوه عربي وأمه غير عربية، والمقرف عكس ولصاحبه سهما والراجل سهما، والهجين من الخيل هوالذي أبوه عربي وأمه غير عربية والمه عربية ، ومنه قول هند بنت النعمان بن بشير ،

وما هند الا مهرة عربية سايلة أفراس تحللها بغل فان ولات مهرا كريما فبالحري وان يك الراف فما أنجب الفحل

وأراد الخرقي بالهجين ههنا ماعدا العربي من الحبل من البراذين وغيرها ، وقد روي عن أحمد رحمالله رواية أخرى رحمالله رواية أخرى أن البراذين اذا أدركت مثل العراب فلها مثل سهمها وذكر الفاضي رواية أخرى فيها عدا العراب من الحيل لا يسهم لها وفي هذه المسئلة اختلاف كثير وأدلة على كل قول آخرنا ذكر ما الى باب الجهاد فان المسئلة مذكرة فيه وهو أليق بها ان شا، الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والصدقة لا يجاوز بها أَلْمَانية الاصناف التي سمى الله عز وجل )
يعني قول الله تعالى ( أنما الصدقات الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة العربهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عايم حكيم ) وروى أن رجلا قال يارسول

﴿ مَسَّلَةَ ﴾ ( وان أودع الصبي أو المتوه وديعة فتلفت بنفريطه لم يضمن فان أتلفها أو أكلها ضمنها في قول الفاضي )

وظاهر مذهب الشافعي ومن أصحابنا من قال لا ضان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على اللافها بدفه الله فلا يلزمه، الا ترى أنه اذادفع الى صغير سكيناً فوقع عايها كان ضانه على عاقلته ولنا أن ما ضمن باتلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ ولا يصح قولهم انه سلطه على التلانها وانها استيحفظه إياها، وفارق دفع السكين فانه سبب للاتلاف ودفع الوديعة بخلافه في سئلة (وان أودع عبداً وديعة فأتلفها خرج على الوجهين في الصغير) إدا تلفت الوديعة فان قلنا لا يضمن الصي كانت في ذمته وان قلنا يضمن كانت في رقبته

الله أعطني من هذه الصدقات فقال له رسول الله على الله على الله لم يرض بحكم نبى ولا غبره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها عانيـة أجزاء فان كنت من المك الاجزا. أعطيتك حقك والمراد بالصدقة ههنا الزكاة المفروضة دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والندور والوصايا ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في أنه لا يجوز دفع الزكاة الى غير هذه الاصناف الاماروي عن عطاء والحسن أنها قالا ماأعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية والاول أصح وذلك لان الله تعالى قال (انما الصدقات،) وأنما للحصر تئبت المذكور وتنفي ماعداه لانها مركبة من حرفي نفي واثبات فجرى عبرى قوله تعالى (انما الله إله واحد) أي لا إله الاالله ، وقوله تعالى (انما أنت منذر (أي ماأنت الانتر، وقول النبي عليه الله الله الله ، وقوله تعالى (انما أنت منذر (أي ماأنت إلا نذير، وقول النبي عليه الله الولاء لمن أعتق »

﴿ مسئلة ﴾ قال (الفقراء وهم الزمني والمكافيف الذين لاحرفة لهم والحرفة الصناعة ولا يملكون خمسين درها ولا قيمتها من الذهب والمساكين وهم السؤال وغير السؤال ومن لهم الحرفة الا أنهم لا يملكون خمسين درهما ولاقيمتهامن الذهب )

الفقرا، والمد اكين صنفاز في الزكاة وصنف واحد في سائر لاحكام لان كل وأحد من الاسمين ينطاق عليهما ، فأما اذا جمع ببن الاسمين وميز ببن المسميين تميزا وكلاهما بشعر بالحاجة رالفاقة وعدم الفنى إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين من قبل أن الله تعالى بدأ به واعليبداً بالأهم فالأهم وبهذا قال الشافعي والاصدي وذهب أبو حنيفة الى أن المسكين أشد حاجة وبه قل الفراء و ثعلب وابن قنيبة لقرل الله تعالى (أومسكينا ذامتر بة) وهو المطروح على النراب اشدة حاجة وأنشدوا

أما الفتهر الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد فأخبر أن الفتهر حلوبته وفق عياله

( فصل ) واذا او دعه شيئاً ثم سأله دفعه اليه في وقت امكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف ضمنه ولا نعلم خلافاً في وجوب رد الو ديعة على مالكما اذا طلبها فأمكن اداؤها اليه بغير ضرورة وقدامر الله تعالى بذلك فقال تعالى ( ان الله يأمركم ان ودوا الامانات الى أهاما) وقال رسول الله صلى الله عليه ه أد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خامك » يعني عند طلبها ولانها حق لمالكما لم يتعلق بها حق غيره فلزم اداؤها اليه كالمغصوب والدين الحال فان امتنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانه صار غاصباً لانه امسك مال غيره بغير اذنه بفعل محرم اشبه الغاصب فاما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها لبعدها او لحافة في طريقها او للعجز عن حملها او غير ذلك لم يكن متعدياً بترك تسليمها لان الله تعالى لا يكافى نفساً الاوسعها فان تلفث لم يضمنها لعدم عدوانه وان قال امهلوني حتى اقضي صلاتي او آكل فاني جائع او أنام فاني ناعس أو ينهضم عني الطعام فاني ممتليء امهل بقدو ذلك

(المغني والشرح المكبير) ( ٤٠ ) ( الجزه السابع )

ولنا أن الله تعالى بدأ بالفقراء فيدل على أنهم أهم، وقال تعالى ( أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ) فأخبر أن المساكين لهم سفينة يعملون بها ، ولان النبي وَلَيْكُورُ قال « اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين» وكان يستعيذ من الفقر ولا يجوز أن بـأل الله تعالى شدة الحاجة ويستعيذ من حالة أصلح منها ولان الفقر مشتق من فقر الظهر فعيل بمعنى مفعول أي مفقور وهو الذي يرعب فقره ظهره فانقطع صاحبه قال الشاعر :

لما رأى لبدالنسور تطارت رفع الفوادم كالنفير الاعزل

أي لم يطق الطيران كالذي انقطع صليه والمسكين مفعيل من السكون وهو الذي أسكمته الحاجة ومن كسر صليه أشد حالا من الساكن عواما الآية فهي حجة انا فان نعت الله تعالى المسكين بكونه ذامترية يدل على أن هدا الذعت لا ستحقه باطلاق اسم المسكنة كا يقال ثوب ذو علم وبجوز التعبير بالمسكين عن الفقير بترينة وبفير قرينة والشعر أيضا حجة لنا فائه أخير أن الذي كانت حلوبته وفق العيال لم يترك لهم سبد نصار فتيراً لاثبيء له اذا تقرر هدا انافقير الذي لايقدر على كدب ما يقم موقعا من كفايته ولا له خدون درها ولا قيمتها من كفايته ولا له من الاجرة أو من المال الدائم ما يقم موقعا من كفايته ولا له خدون درها ولا قيمتها من الذهب مثل الزمني والمكافيف وهم العميان سموا بذلك اكف أبصارهم لان هؤلا، في الفالب لا يقدرون على اكنساب ما يقم موقعا من كفايتهم وربا لا يقدرون على شيء صلاقل الله تعلم الفالب المناقب أحصر وافي سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل أغنيا، من التعلق أونصف الكفاية من الكفاية أونصف الكفاية المناقب المناس إلحافا) ومعنى تولهم يقم موقعا من كفايتهم نه منطم له معظم الكفاية وقعامن كفايته كالذي لا يحصل له معظم الكفاية موقعامن كفايته والادل هو المسكين فيعطي كل واحد منها موقعامن كفايته والذي لا يحمل له لان المقود دفهها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي والذي على ألا يقدون على الذي المقدية والذي والدول هو المسكين فيعطي كل واحد منها ما يتم به كفايته و ونسد به حاجته لان القصود دفهها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي والذي المنات والذي المناس الكفاية و ونسد به حاجته لان القصود دفهها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي والذي المنات والذي والذي المنات والدي المنات والذي المنات والمنات والذي المنات والمنات والمنات والمنات والمنات والمنات والمنات و

<sup>(</sup>فصل) وليس على المستودع مؤنة الرد وحمام الى ربها اذاكانت بما لحمام المؤنة قلت المؤنة أوكث لانه قبض الدين لمنفعة مالكما على الخصوص فلم تلزمه الغرامة عليها كما لو وكله في حفظها في ملك صاحبها وأناعليه التمكين من اخذها، قان سافر بها بغير اذن ربها ردها الى بلدها لانه بعدها بغيراذن وبها فلزمه ردها كالفاصب

<sup>(</sup> فصل ) اذا مات الرجل وثبت ان عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه تغرم من تركته فان كان عليه دين سواها فها سواء ان وفت تركته بها والا اقتساها بالحصص وبه قال الشعبي والنخعي وداود وابن ابي هند ومالك والشافعي وابوحنيفة واصحابه واستحاق وروي ذلك عن شريح ومسروق وعطاء وطاوس والزهري وابي جعفر محمد بن علي وروي عن النخعي الامانة قبل الدين وقال الحارث المكلي الدين قبل الامانة

يسأل و محصل الكفاية أو معظمها من مسئلته فهو من المساكين لكنه يعطى جميع كفايته ويغنى عن الدؤال قان قبل فقد قال النبي عَلَيْكُ «ايس المسكين بالطواف الذي ترده اللقمة والقمتان ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا يفطن له فيتعدق عليه » قلمنا هذا تجرز واتما نفي المسكنة عنه مع وجودها فيه حقيقة مبالغة في اثباتها في الذي لا يسأل الناس كما قال عليه السلام «ايس الشديد بالصرعة رائما الشديد الذي يفلب نفسه عند الفضب » وقال «ماتعدون الرقوب فيكم ؟ » قالوا الذي بالمعيش له ولد قال « لا ولكن الرقوب الذي لم يقدم من ولده شيئا وقال «ماتعدون المفلس فيكم ؟ » قالوا الذي قالوا الذي لا درهم له ولا متاع قال « لا يولكن المفلس الذي يأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال وبأني وقد ظلم هذا ولطم هذا وأخذ من عرض هذا فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته أخذ من سيئا منهم فطرحت عليه ثم يصك له صك الى الذار »

( فصل ) ومن كان ذا مكسب يغني به نفسه وعباله ان كان له عبال أو كان له قدر كفايته في كل يوم من أجر عقار أو غلة مملوك أو سائمة فهو غني لا حق له في الزكاة وجهذا قال ابن عمر والشافي وقل أبو حنيفة ان لم يملك نصابا فله الاخد ننها لقول النبي وليسيسي هم أعامهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » فجعل الغني من تؤخذ منه الصدقة ولا تؤخذ إلا من النصاب ولان هذا لا يملك نصابا ولا قيمته فجاز له الاخذ كالذي لا كفاية له

ولنا ما روي عبدالله بن عدي بن الخيار أن رجايين أنيا رسول الله عليه وهو يتسم الصدقة فسألاه شيئا منهافضها بصر مفيها وقال لهما «ان شنها أعطيتكا منهاولاحظ فيهالفني ولا تموي مكتسب ه رواه أبو داود ورواه لامام أحمد عن بحيبي بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبه عن عبيد الله وقال هذا أجود من هذا قيل له قالحديث عن النبي هذا أجود من هذا قيل له قالحديث عن النبي عليه الله يرويه المناه بن أبي الجعد عن أبي هريرة عن النبي عليه الله يرويه على المالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة . والذي مختلف فمنه غنى يوجب

و لذا انهماحقان وحبا في ذمته فتساويا كالدينين وسوا وجد في تركته من جنس الوديعة اولم يوجد وهذا اذا أقر المودع ان عندي وديعة اوعلي وديعة لفلان ام ثبتت بيئة انه مات وعنده وديعة فأما ان كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها والم يعلم هل هي باقية عنده او تافت ? ففيه وجهان (احدهما) وجوب ضانها لان الوديعة يجب ردها الأأن يثبت سقوط الرد بالتلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (واثناني) لاضان عليه لان الوديعة امانة والاصل عدم اللافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي ليلي واحد الوجهين لا صحاب الشافعي والاول ظاهر المذهب لان الاصل وجود الرد فيبقى عليه مالم يوجد ما يزيله

<sup>(</sup>فصل) قال الشيخ رحمه الله والمودع أمين والقول قوله فيما يدعيه من رد أو تلف أو أذن في

الزكاة رغنى بمنع أخذها وغنى بمنع المسئلة ومخالف ما قاسوا عليه هذا فانه محتاج اليها والصدقة أوساخ الناس فلانباح الاعند الحاجة اليها وهذا المختلف فيه لاحاجة بهاليها فلانباح له

ونصل) وان كان الرجل صحيحا جلداً وذكر أنه لاكسبله أعطي منها وقبل أو الم بغير بمين إذا لم بعلم بقين كذبه ولا يحلفه لان النبي ولينظين أعطى الرجلين اللذين سألاه ولم بحافها ، وفي بعض رواياته أنه قال أنينا النبي ولينين في ألناه من الصدقة فصعد فينا البصر وصوبه فرآنا جلدين فقال دان شئتما أعطيتكما ، وذكر الحديث

( فصل ) قان ادعى إن له عيالا فقال القاضي وأبو الخطاب يقلد ويعطي لهم كما يقلد في دعوى حاجته ، قال ابن عقيل عندي لايقبل قواء إلا بببنة لان الاصل عدم العيل ولا تتعذر إقامة البينة عليه وفارق ما إذا ادعى انه لا كسب له فانه يدعي ما يوانق الاصل لان الاصل عدم الكسب والمال و تتعذر عليه اقامة البينة عليه . ولو ادعى الفقر من عرف الغنى لم يقبل قوله الا ببينة تشهد بأن ماله تملف أو نفد لما روي أن النبي ويتعلق قال ولا تحل المسئلة إلا لالائة رجل أصابته فافة حتى بشهد له ثلاثة من ذوي الحجى من قرمه لفد أصابت فلانا فائة فحات له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش وهل يعتبر في البينة على المقر ثلاثة أو يكنفي باثنين ? فيه وجهان ( أحدهما ) لايكنفي الا ثلاثة اظاهر الحبر ( والثاني ) يقيل قول اثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآ دميمن المبنية على الشيح والضيق ففي حق الله تعالى أولى والحبر انها ورد في حل المسئلة في قتصر عليه وان لم بعرف الممال قبل قوله ولم يستحلف لان النبي علي الغني بدليل قول الله تعالى ( يحسبهم الجاهل أمنيا من ذلك الغني بدليل قول الله تعالى ( يحسبهم الجاهل أمنيا من ذلك الغني بدليل قول الله تعالى ( يحسبهم الجاهل أمنيا من المناه منها ولم يحتج أن بعين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدعه اليه زكاة الماله ذكاة العام منها ولم يحتج أن بعين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدعه اليه زكاة

دفعها الى انسان اذا ادعى المستودع تلف الوديعة فالقول قوله بغير خلاف قال ابن المنذر اجمع كلمن نحفظ عنه من اهل العلم على ان المودع اذا احرز الوديعة ثم ذكر أنها ضاعت ان القول قوله وقال اكثرهم مع يمينه وان ادعى ردها على صاحبها فالقول قوله مع يمينه وبه قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي واسحاق وبه قال مالك ان كان دفعها اليه بغير بينة وان كان أودعه اياها ببيئة لم يقبل قوله في الرد الا ببينة وحكاه القاضي ابو الحسين روابة عن احمد

وثنا انه امين لامنفعة له في قبضها فقبل قوله في الرد بغير بيئة كمالو اودع بغير بيئة وان قال دفعتها الى فلان بامرك فأ نكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه احمد في رواية أبن منصور وهو قول ابن ابي ليلى وقال مالك والثوري والعنبري واصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

قال أحمد رحمه الله وقد سئل عن الرجل يدفع زكانه الي رجل هل يقول له هذه زكاة ? فقال يعطيه و يسكت ولا يقرعه فاكتفى بظاهر حاله عن سؤاله وتعريفه

( نصل ) وأذا كان الرجل بضاعة يتجر بها أوضيعة يستفلها تكفيه غلنها له ولعياله فهوغني لا يعطى من الصدقة شيئا وأن لم تكفه جاز له الاخدد منها قدر ما يتم به الكفاية وأن كثرت قيمة ذلك وقد تقدم ذكر ذلك في الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والماملين على الزكاة وهم الجباة لها والحافظون لها )

يعني العاملين على الزكاة وهم الصنف الثالث من أصناف لزكاة وهم السعاة الذين يبعثهم الامام لأخذها من أربابها وجمعها وحفظها ونقلها ومن يعينهم بمن يسوقها وبرحاها وبحملها وكذلك الحاسب والسكاتب والسكاتب والسكال والوزان والعداد وكل من بحتاج اليه فيها فانه يعطى أجرته منها لان ذلك من مؤنتها فهو كعلفها وقد كان النبي علي المناتق يبعث على الصدقة سعاة ويعطيهم عمالهم فبعث عمر ومعاذا وأبا موسى ورحلا من بني مخزوم وأبن المتيبة وغيرهم وطلب منه ابنا عمه الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أن يبعثها فقالا يارسول الله لو بعثتنا على هده الصدقة فنصيب ما يودي الناس فأبي أن يبعثها وقال ه إن هذه الصدقة أوساخ الناس وهدده قصص اشتهرت فصارت كالمتواتر وايس فيه اختلاف مع ما ورد من نص السكتاب فيه فأغنى عن التطويل و

(فصل) ومن شرط العامل أن يكون بالغا عافلاأمينا لان ذلك ضرب من الولاية والولاية تشترط فيها هذه الحصال ولان الصبي والحجنون لا قبض لهما والحائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه على أربابه ويشترط اسلامه واختار هذا القاضي وذكر أبو الحطاب وغيره انه لا يشترط الملامه لانه اجارة على على فجاز أن يتولاه الدكافر كجباية الحراج . وقيل عن أحمد في ذلك روأيتان

ولذا انه ادعى دفياً ببرأ به من الوديعة فيكان القول قوله كما او ادعى ردها على ما لكما ولواعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفعها فالقول قول المستودع أيضاً ثم ينظر في المدفوع اليه فال أقرط لقبض وكان الدفع في دين فقد بريء الكل وان أنكر فالقول قوله مع يمينه وقد ذكر اصحابنا ان الدافع بضمن الكونه قضي الدين بغير بينة ولا يجب اليمين على صاحب الوديعة لان المودع مفرط لكونه اذن له في قضاء ببرئه من الحق ولم يبرأ بدفعه في مكان ضامنا سواء صدقه أو كذبه وإن أمره بدفعه وديعة لم يحتج إلى بينة لان المودع يقبل قوله في التلف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع ويبرأ ويمرأ أيضا ويكون ذهابها من ما لكما وان ادعي عليه خيانة او تفريطاً فالقول قوله مع عينه لان الاصل عدم ذلك اشبه الوكيل

ولنا أنه يشترط له الامانة فاشترط لهالاسلام كالشهادة ، ولانه ولاية علىالمسلمين فلم بجز أت يتولاها الكانر كسائر الولايات ولان من ليس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العالة كالحربي ولان الكافر ايس أمين ولهذا قال عمر لاتأنءوهم وقد خونهم الله تعالى وقد أنكرعمر على أبي موسى لوليته الكتابة نصرانيا فالزكاة التي هي ركن الاسلام أولى ، ويشفرط كونه من غير ذوي القربي الا أن يدفع اليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا بجوز له الأخذ منها لانها أجرة على عمل تجوز للغني فجازت لذوي القربي كأجرةالنقال والحافظ وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشانبي

وانا حديث الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث حين سألا النبي عبيلية أن يبه شها على الصدنة فأبي أن يبعثها وقال « أما هذه الصدقة أوساخ الناس وأنها لا تحل لحمد ولا لآل محمد & وحديث ابي رافع أيضاً وهذا ظاهر في تحريم أخذهم العالة فلا تجوز مخالفته ، ويفارق النقال والحمال والراعي فأنه يأخذه أجرة لحمله لا لعالته ، ولا يشترط كونه حراً لان العبد يحصل منه المقصود كالحر فجاز أن يكون عاملا كالحر،ولا كونه فقيها إذا كُتب له مايأخذه و ُحدٌ له كما كتب النبي عليسانة لعاله فرائض الصدقة و كما كتب أبو بكر لماله أو بعث معه من يعرقه ذلك عولا كونه نقيراً لان الله تعالى جعل العامل صنفاغير الفقراء والمساكين فلا يشترط وجود معناهما فيه كالا يشترط ممناه فيها وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال ؛ لا تحل الصدَّة لغني إلا لحمَّة: الهاز في سبيل الله أو العامل عليها و لرجل أبتاعها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني ، رواه أبوداود. وذكر أصحاب الشانمي أنه تشرط الحربة لان المالة ولاية فنافاها الرق كالقضاء، ويشترط الفقه ليملم قدر الواجب وصفته

ولنا ما ذكرْناه ولانسلم منافاة الرق الولايات الدينية فانه يجوز أن يكون إماما في الصلاة ومفتياً وراويا للحديث وشاهداً ، وهذه من الولايات الدينية . وأما الفقه فانما يحتاج اليه لمعرفة ما يأخذه ويتركه وبحصل ذلك بالكتاب له كما فعل النبي عَلَيْكُ وصاحباه رضي الله عنهما

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وان قال لم تودعني ثم اقر بها او ثبتت ببينة ع ادعي الرد اوالتلف لم يقبل قوله وان اقام بيئة ومحتمل ان تقيل بيئته)

اذا ادعىعلى رجل وديمة فأنكرثم ثبتانه أودعه فقال أودعتني وهلكت من حرزي لم يقبل قو له وعليه ضمانها وبهذا قال مالك والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي لانه مكذبلانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي الامانة وان أقر صاحبها له بتلفها من حرزه قبل جحدها فلا ضان عليه وان أقرابها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنه الضان لانه خرج بجحوده عن الامانة فصار ضامنا كمن طواب بالوديعة فأمتنع من ردها وكذلك إن اقام بينة بتلفها بمدالج حودلذلك وأن شهدت بتلفها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينته ?فيه وجهان (احدهما) لاتسمع لانه مكذب لها بانكاره الايداع (والثاني) تسمع

(فصل) والامام مخير ببن أن يستأجر العامل اجارة صحبحة بأجر معلوم اما على مدة معلومة واما على عمل معلوم و ببن أن يجعل له جعلا معلوما على عمله فاذاعمله استحق المشروط وان شاء بعثه من غير تسمية ثم أعطاه فان عمر رضي الله عنه قال بعثني النبي والمسائح على الصدقة فلما رجعت عملني فغلت اعطه من هو أحوج مني وذكر الحديث فان تلفت الصدئة في يده قبل وصولها الى أربابها من غير تفريط فلاضان عليه ويستحق أجرة من بيت المالوان لم نتلف أعطي أجر عمله منها وان كان أكثر من عنها أوأفل ثم قسم البقي على أربابه لان ذلك من مؤنها فجرى مجرى علفها ومداواتها، وان رأى الامام أو اعطاه أجرة من ببت المال أو يجعل له رزقا في بيت المال ولا يعطيه منها شيئا فعل وان تولي الامام أو الوالي من قبله أخذ الصدقة وقد متها لم يستحق منها شيئا لانه يأخذ رزقه من بيت المال »

( فصل ) وبجوز الامام أن يولي الساعي جبايتها دون تفرقنها وبجوز أن يوليه جبايتها و تفريقها فان النبي عَلَيْكِ ولا الله عَلَيْكِ والله على النبي عَلَيْكِ والله عنها الله على النبي عَلَيْكِ والله الله على النبي عَلَيْكِ والله الله والله عنها الصدقة من أغنيا الصدقة فنأمر الله وأمر معاذاً أن يأخذالصدقة من أغنيا لهم فيردها في فقرائهم، وبروى أن زيادا ولي عمر أن بن حصبن الصدقة فلما جاء قبل له أبن المال ؟ قال أو المال بعثنني أخذناها كما كذا فأخذها على عهد رمول الله عليك وضعناها حيث كنا نضعها على عهدرسول الله عليك الله على المدقة من أغنيا أنا في فقرائنا وكنت غلاما يتما فأعطاني منها قلوصا . أخرجه النرمذي

« مسئلة » قال ( وللمؤلفة قلوبهم وهم المشركون المتألفون على الاسلام)

هذا الصنف الرابع من أصناف الزكاة والمستحقون لها ، وقال أبو حنيفة انقطع شهمهم وهو أحد أنوال الشافعي لما روي أن مشركا جا. يلتمس من عمر مالا فلم يعطه وقال (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ولم ينقل عن عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أعطوا شيئا من ذلك، ولان الله تعالى أظهر الاسلام

لان صاحبها لو اقر بذلك سقط عنه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل الحجمود ولا يمده واحتمل الامرين لم يسقط الضمان لان الاصل وجو به فلا ينتفي بامر متردد

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وانقال مالك عندي شي قبل قوله في الرد والثلف) اذا قامت بينة بالا بداع اواثر به المودع بعد قوله مالك عندي شي ولا حق لك على ثم قال ضاعت من حرزي كان القول قوله مع يمينه ولا ضان عليه لان قوله لا ينافي ماشهدت به البينة ولا يكذبها قان من تلفت الوديعة من حرزه بغير تفريطه لاشي المالكها عنده ولا يستحق عليه شيئاً

<sup>(</sup> فصل ) فان نوى الخيانة في الوديمة بالجحود او الاستعال ولم يفعل ذلك لم يصر ضامناً لأنه لم

وقع المشركين فلا حاجة بنا الى التأليف. وحكى حنبل عن أحمد أنه قال المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم والمذهب على خلاف ماحكاه حنبل والهدل معنى قول احمد انقطع حكمهم أي لا محتاج اليهم في الغالب أو أراد أن الائمة لا يعطونهم اليوم شيئا ، فأما ان احتاج اليهم جاز الدفع اليهم فلا يجوز الدفع اليهم إلا مع الحاجة

ولنا على جواز الدفع اليبم قول الله تمالى ( والمؤلفة قلومهم ) وهذه الآية في سورة براءة وهي آخر مانزل من القرآن على رسول الله عَلَيْكِنْ وقد ثبت أن رسول الله عَلَيْكِنْ أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم وقد قدم عليه بالاثمائة جل من أبل الصدقة ثلاثين بعبراً ومخالفة كتاب الله وسنة رسوله واطراحها بلا حجة لا يجوز ولا يثبت النسخ بترك عر وعثمان اعطاء المؤلفة والعلهم لم يحتاجوا الى اعطامهم نتركوا ذلك لعدم الحاجة اليه لا المقوطه

( فصل ) والمؤلفة قلوبهم ضربان ؛ كفار ومسلمون وهم جيما السادة المطاعون في تو بهم وعشائرهم فالكمار ضربان ا أحدها ) من برجى اسلامه فيه على لتقوى نيته في الاسلام وتمبل نفسه اليه فيسلم فان النبي مؤتيلية يوم فتح مكة أعطى صنوان من أمية الامان واستنظره صفوان أربعة أشهر لينظر في أمن وخرج معه الى حنين فلما أعطى النبي ويتيليه السطايا قال صفوان مالي فم فأوما السبي ويتيليه الى واد فيه ابل محلة فقال هذا الله عنقال صفوان ان هذا عطاء من لا بخشى الفقر

( والضرب اثاني ) من بخشى شره ويرجى مطيته كف شره وكف غيره مه ، وروي عن أبن عباس ان قوما كانوا يأتون النبي علي التي اعطام مدحوا الاسلام وقالوا هذا دين حدن وإن منهم ذروا وعابوا ، واما المسلمون فأربعه اضرب (قوم) من سادات المسلمين لهم نظرا، من المكفأر ومن المسلمين الذين لهم نية حدة في الاسلام فاذا اعطوا رجي اسلام نظرائهم وحسن نياتهم فيجوز اعطاؤهم لان ايا بكر اعطى عدى من حاتم والزبر قان بن بدر مع حسن نياتهما واسلامهما

( الضرب الثاني ) سادات مطانون في قومهم يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد

محدث في الوديمة قولا ولا فدلا فلم يضمن كما لولم ينو وقال ابن شريح بضمن لانه المسكما بنية الخيانة فضمنها كاللقطة بقصد التمليك

ولنا قول الذي صلى الله عليه وسلم «عفي لامتي عن الخطأوالنسيان وماحدثت به انفسها مالم تشكلم به أو تعمل به ولا نه لم يحن فيها بقول ولافعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملتقط بقصدالتمليك فانه عمل بها باخذها ناوياً للخيانة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا بمجرد النية ولو التقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعد ذلك امسا كها لنفسه كانت كسئلتنا وان اخرجها بنية الاستعال فلم يستعملها ضمنها وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لا نهلو اخرجها لنقلها لم يضمنها ولنا أنه تعدى باخراجها الشه مالو استعملها مخلاف مااذا نقلها

فاتهم يعطون لان النبي عَلَيْكَاتُمُ أعطى عيينة بن حصن والافرع بن حابس وعلقمة بن علاثة والطلقاء من أعل مكة وقال للانصار « يامعشر الانصار علام تأسون على لعاعة من الدنيا تألفت بهـا قوماً لاإيان لهم ووكلتكم الى إيمانكم؟»

( الضرب اشالث ) قوم في ارف بلاد الاسلام اذا أعطوا دنعوا عمن يايهم من المسلمين و الضرب الرابع ) قوم اذا أعطرا أجبوا لزكاة بمن لا يعطما إلا أن يخاف وكل ولاء يحرف الدفع اليهم من الؤلفة قلومهم فيدخلون في عموم الآية

مسئلة قال ( وفي الرقاب وهم المكانبون )

لا نه إلى بين أعلى العلم خلافا في ثبوت سهم الرقاب ولا مختلف المذهب في أن المسكانيين من الرقاب بجوز صرف الزكاة اليهم، وهو قول الجهور وخالفهم مالك فقال: إنما بصرف سهم الرقاب في اعتاق العبيد ولا يعجني ان بعان منها مكاتب وخالف أيضا ظاهر الا يةلان المسكاتب من الرقاب لأنه عبد واللفظ عام فيدخل في عومه إذ ثبت هذا فأنه يدفع الى المسكاتب جميم ما يحتاج اليه لوفا، كتابته فأن لم يكن معه شي، جاز أن بدفع اليه جميعها وإن كان معه شي، له يتم ما يتخلص به لان حاجته لا تندفع إلا بذلك ولا يدفع إلى من معه وفاء كنابته شيء لانه مستغن عنه في وفاء المستمابة قيل ولا يدفع اليه بحكم الفقر شيء لانه عبد ويجوز أن يدفع اليه في كتابته قبل حلول النجم الملا يحل قيل ولا يدفع اليه أي كتابته قبل حلول النجم الملا يحل النجم ولا يقبل قول المناف الزكاة النجم ولا يقبل قول المناف الزكاة النجم ولا يقبل قول المناف الناب إلا ببينة لان الاصل عدمها قان صدقه السهد ففيه وجهان ولا يقبل قول المناف المناف الذي المناف الناب الله المناف الناب المناف المناف الناب المناف المناف المناف الناب المناف المناف الناب المناف المناف الناب المناف المناف المناف المناف الناب المناف المناف الناب المناف الناب المناف المنا

ر مسئلة ﴾ (وان مات المودع فادعى وارثه التسليم لم يقبل الا ببينة) لانصاحبها لم يأ تمنه عليها فلا يقبل قوله عليه بخلاف المودع فانه ائتمنه فقبل قوله بغير بينة أو مسئلة ﴾ (فان تلفت عنده قبل امكان ردها لم يضمنها) (المفني والشرح الكبير) ( الحجزء السابع)

( أحدهما ): يقبل لان الحق في العبد لسيده فاذا أفر با تقال حقه عنه قبل . و ( اشاني ) : لا يقبل لانه منهم في أنه يواطئه ليأخذ به المال .

( فصل ) وبجوز للسيد دفع زكانه الى مكاتبه لانه قد صار معه في باب المعاملة كالاجنبي حتى يجري ببنها الربا فصار كالفريم يدفع زكانه الى غريمه ويجوز الهكانب ردها الى شيده بحكم الوفاء لانها رجعت اليه بحكم الايفاء أشبه أيفاء الفريم دينه بها قال ابن عقيل ويجوز دفع الزكاة الى سيد المكاتب وفاء عن الكتابة وهو الاولى لانه أعجل لعتقه وأوصل الى المقصود الذي كان الدفع من أجله فانه إذا أخذه المكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه .

ونقل حنبل ا' ه قال قال سفيان لا تعطي مكاتبا اك من الزكاة قال وسمعت أبا عبد الله يقول : وأنا أرى مثل ذاك .

وقا الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل ؛ أيعطى المـكانب من الزكاة ؟ قال ؛ المـكانب بمنزلة العبد فـكيف يعطى ؟ ومعناه والله أنهم لا يعطي مكانبه من الزكاة لانه عبده و ماله يرجم اليه ان عجز وان عنق فله ولاؤه ولا تقبل شهادته لمكانبه ولاشهادة مكانبه له

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وقد روي عن عبد الله رحمه الله زوانة أخري أنه يعتق منها )

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في جواز الاعتاق من الزكاة فروي عنه جواز ذلك ، رهو قول ابن عباس والحسن والزهري ومالك واسحاق وأبي عبيد والعنبري وابي ثور العموم قول الله تعالى (وفي الرقاب) وهومتناول للقن بل هو ظاهر فيه فإن الرقبة اذا أطلقت الصرفت اليه كقوله تعالى (فتحرير رقبة) وتقدير الآية وفي اعتاق الرقاب ولانه اعتاق الرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفهه في في الكتابة والرواية الاخرى لا يجوز وهو قول ابراهيم والشانبي لان الآية تفتضي صرف الزكاة ألي الرقاب كقوله (في سبيل الله) يريد الدفع الي الحجاهدين كذلك ههذا والعبدالقن لايدفع اليه شيء قال احمد في رواية أبي طالب قد كنت أقول يعتق من زكانه ، ولكن اهابه اليوم ولانه يجر الولاء وفي ،وضع آخر قبل له فها ينجبك من ذلك ؟ قال ؛ يعين من عُنها فهوأ سلم

وقد روي نحو هذا عن النخبي وسعيد بن جبير فانها قالا: لا يمتق من الزكاه رقبة كاملة ، الحكن يعطي منها في رقبة ويمين مكانبا ، وبه قال أبوحنيفة وصاحباه لانه اذا أعتق من زكانه انتفع بولاء من أعتقه فكأنه صرف الزكاة الي نفسه

لانه لانفريط منه ولا تعد وان كان بعد الامكان فتلفت ففيه وجهان (احدهما) يضمنها اتأخر ودها مع امكانه والآخر لايضمها لانه غير متعد في اثبات يده عليها أنما حصلت في يده بغير فعله (فصل) اذا مات المودع وعنده وديعة معلومة بعيها فعلى وارثه يمكين صاحبها من أخذها فان الم

وأخذ ابن عقيل من هذه الرواية أن أحمد رجم عن القول بالاعتاق من الزكاة وهذا والله أعلم من أحمد اثما كان على سبيل الورع فلا يقتضي رجوعا لان العلة التي تملك بها جر الولاء ومذهبه أن ما رجم من الولاء رد في مثله فلا ينتفع اذا باعتاقه من الزكاة

( فصل ، ولا بجرز أن يشتري من زكاته من يعثق عليه بالرحم وهو كل ذي رحم محرم فان فعل

عتق عليه ولم تدقط عنه الزكاة .

وقال الحسن لا إس أن يمتق أياه من الزكاة لان دفع الزكاة لم يحصل الي أبيه وأنما دفع الممن الي بائمة ولما أن نفع زكاته عاد الى أبيه فلم يجز كالو دفعها اليه ولان عتقه حصال بنفس الشراء مجازاة رصلة الرحم فلم بجز أن محتسب له به عن الزكاة كنفقة أقاربه ، ولو أعتق عبده المملوك له عن زكاته لم بجز لان اداء الزكاة عن كل مال من جنسه والعبد ايس من جنس ما تجب الزكاة فيه ولو أعتق عبدا من عبيده التجارة لم بجز لان الواجب في تيمتهم لا في عينهم

( فصل ) ويجوز أن يشتري من زكاته أحيرا مسلما من أيدي المشركين لانه فكرقبة من الاصر فهو كفك رقبة العبد من الرق ولان فيه اعزازاً قادين فهو كصرفه الى المؤتافة قلوبهم ولانه يدنهــه الى الاسير لفك رقبته فأشيه ما يدفعه الى الفارم لفك رقبته من الدين .

## ( مسئلة ) ( قال فما رجع من الولاء رد في مثله )

يعنى يونق به أيضا ، وبهذا قال الحسن وإسحاق وقال ابو عبيد الولاء المعتق لفول النبي علي التهي علي المسلمين لانه مال لامستحق له أشبه مال من لاوارث لا الولاء لن أعتق ، وقال مالك ولاؤه السائر المسلمين لانه مال لامستحق له أشبه مال من لاوارث له ، وقال العنبري بجعله في بيت المال الصدقات لان عتقه من الصدقة نولاؤه يرجم اليها ، ولان عتقه عال هو فله والمعتق نائب عن الله تعالى في الشراء والاعتاق فلم يكن الولاء له كالو توكل في الاعتاق وكالساعي إذا اشترى من الزكاة رقبة وأعنقها ، ولان الولاء أثر الرق ، وفائدة من المعتق فلم بجز أن يرجع إلى المزكى لافضائه إلى أن ينتفع بزكاته ، وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الولاء له وقد سبق ذاك في باب الولاء

( فصل ) ولا يعقل عنه اختاره الخلال وعن احمد رواية أخرى أنه يعقل عنه اختارها أبر بكر لانه معتق فيعقل عنه كلس معتق فيعقل عنه كلس بانتفاع فيبقى على الاصل

يفعل ضمن كالمودع فان لم يعلم صاحبها بموت المودع فعلى الورثة اعلامه وليس لهم امساكها قبل ان يعلم بها ربها لانه لا يأ تمهم عليها وأنما حصل مال غيرهم بأيديهم بمنزلة من اطارت الربيح الى داره ثوباً وعلم به فعليه اعلام صاحبه به فان احرز ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا

ولنا أنه لاولا. عليه فلم بِمقل عنه كالوكان وكيلا في المتقولانه لا برنه فلم بِمقل عنه <sup>به</sup>الواختاف ديشها وما ذكره يبطل بالوكيل والساعى إذا أعتق من الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والغارمين )

وهم المدينون العاجزون عن وقا. ديونهم هذا الصفالسادس من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقائهم وثرت سبمهم وان المدينين العاجزين عن وقاء ديونهم منهم لسكن ان غرم في معصية مثل أن يشتري خمراً أو بصرفه في زناء أو قمار أو غناء ونحوه لم يدفع اليه قبل التوبة شي. لا به أعانه على المعصية وان تاب فقال القاضي يدفع اليه واختاره ابن عقيل لان ابقاء الدين الذي في اللامة ليس من المعصية بل بجب تفريعها والاعانة على الواجب قربة لامعصية فأشبه من أنلف ماله في المهاصي حتى افتقر فانه يدفع اليه من سهم الفقراء ، وفيه وجه آخر لايدفع اليه لانه استدانة المعصية فلم يدفع اليه كالو لم يتب ولانه لايؤمن أن بعود إلى الا عالما على الله عامي ثقة منه بان دينه تنفي بخلاف من أتاف ماله في المعصية فلم يدفع اليه لا لمامي فانه يعملي لهقره لا لمعصية ه

( فصل ) ولا يدفع إلى غارم كافر لا به ليس من أهل الزكاة ولذلك لا يدفع الى نقيرهم ولا مكاتبهم وإن كان من ذيري القربى فقال أصحابنا بجوز الدفي اليه لان علة منعه من الاخذ منها ادقره صيانة عن أكلها الحربها أوساخ الماس وإذا اخذها الهرمه صرفها إلى الفرما، فلا يناله دناءة وسخها ، وبحتمل أن لا بجوز المموم النصوص في منعهم من أخذها وكونها لا تحل لهم ، ولان دناءة أخذها تحصل أن لا بجوز المموم النصوص في منعهم من أخذها وكونها لا تحل لهم ، ولان دناءة أخذها تحصل سواء أكلها أو لم يأكلها ولا يدفع منها الى غارم له ، ايقضي به غرمه لان الدفع اليه لحاجته وهو مستفن عنها ( فصل ) ومن الغارمين صنف يعطوز مع الفني وهو غرم لا صلاح ذات ابين وهو أن يقم بين الحدين (

وأهل القريتين عداوة وضغائن يتلف فيها نفس أو مال ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك فيسمى انسان في الاصلاح بينهم ويتحمل الدماء التي بينهم والاوال فيسمى ذلك شالة بنتح الحاء وكانت المرب تعرف ذلك وكان الرجل منهم يتحمل الحملة ثم بخرج في القبائل فيسأل حتى ودمها فورداشرع بالحجة المسالة فيها وجمل له نصيبا من الصدقة فروى قبيصة بن المخارق قال تحملت حملة فأنيت البي بالمحلقة فيها وجمل له نصيبا من الصدقة فروى قبيصة بن المخارق قال تحملت حملة فأنيت البي وسألنه فيها فقال هذا فيها فقال فيها متى يقدمها فيها فيها فقال هذا فيها من يقدمها أن ينها الصدقة فنأمر الك بها من قال باقبيصة ان المسئلة لا تحل اللائة رجل تحمل حمالة فيسأل فيها حتى يؤدمها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحه فا متاحت ماله فحات له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش و قواما من عيش و رجل أصابته فاقة حتى يشهد له الاثة

<sup>(</sup> فصل ) ولا تثبت الوديعة الا باقرار من الميت او ورثته او بيئة وان وجد عليها مكتوب وديعة ام يكن حجة عليهم لجواز ان يكون الوعاء كانت فيه وديعة قبل هذه اوكان وديعة لموروثهم عند غيره اوكانت وديعة فابتاعها وكذلك لو وجد في رزمانح ابيه ان لفلان عندي وديعة كذا لم يلزمه بذلك لجواز ان يكون قد ردها و نسي الضرب على ما كتب أو غير ذلك وهذا قول أصحاب الشافعي وحكي القاضي

من ذوي المجيمن قومه المدأصاب فلانا فافة فحلت اله المسئلة حتى يصيب سداداً من عيش - أو - قواما من عيش وما سوى ذلك فهو سحت يأ كلهاصاح الهاسحة اليوم القيامة ٤ أخرجه مسلم ، وروى ابوسعيد الحدري أن النبي وَ الله في الله الصدقة المني إلا له الله في كن الما أنه أنما بقبل ضمانه وتحمله اذا كان مليا وبه حاجة إلى ذلك مع الفني ، وان أدى ذلك من ماله لم يكن له أن يأخذ لانه قد سقط الغرم ، وان استداز وأداها جاز له الاخذ لان الغرم باق والمطالبة قائمة والفرق بين هذا الغرم والنزم لمصلحة نفسه ان هذا الفرم يأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وعجزه كالفقير والمسكين والمكاتب والمؤلف والعامل والفارم لمصلحة نفسه يأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وعجزه كالفقير والمسكين والمسكات وابن السبيل وإذا كان الرجل فنيا وعليه دين لمصلحة الايطيق قضاء مجاز أن يدفع اليه ما يتم به قضاء مع مازاد عن حد الذي قاذا قلنا الفني يحصل بخسين درها وله مائة وعليه مائة جاز أن يدفع اله حسون ليتم قضاء المائة من غير نقص من الفناء له حسون ليتم قضاء الله من غير نقص من الفناء مع مازاده به إلا مدينا فيه على دينه وان كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص من الفناء لم يعط شيئا .

( فصل ) واذا أراد الرجل دفع زكانه إلى الغارم فله أن يسلمها اليه ايدفعها إلى غريمه وان أحب أن يدفعها إلى غريمه قضاء عن ديه فعن أحمد فيه روايتان ( إحداهما ) يجوز ذلك نقل أبو الحارث قال قالت لاحمد رجل عليه الف وكان على رجل زكاة ماله الف فأداها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكانه ? قال نعيما أرى بذلك بأسا وذلك لانه دفع الزكاة في قضاء دينه فأشبه مالودفعها اليه يقضي بها دينه والثانية لا يجوز دفعها إلى الفريم قال أحمد أحب إلى أن يدفعه اليه حتى يقضي هو عن نفسه قبل هو محتاج بخاف أن يدفعه اليه فيأكله ولا يقضي دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه فغناهر ها أنه لا يدفع الزكاة إلى الفريم إلا بوكالة الغارم لان الدين إنها هو على العارم فلا يصح قضاؤه إلا بتوكيله ومحتمل أن يحمل هذا على الاستحباب ويكون قضاؤه عنه جائزا وان كان دافع الزكاة الامام جاز أن يقضي بها دينه من غير توكيله لان الامام ولاية عليه في ابقاء الدين ولهذا يجبره عليه إذا امتنع منه وإذا ادعى الرجل أن عليه دينا قان كان يدعيه من جبة إصلاح ذات البين فالام فيه ظاهر لا يكاد يخفي قان خفي ذلك له يقبل منه إلا بعبة وانغ, ملصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة فيه ظاهر لا يكاد يخفي قان خفي ذلك له يقبل منه إلا بعبة وانغ, ملصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة فيه ظاهر لا يكاد يخفي قان خفي ذلك له يقبل منه إلا بعبة وانغ, ملصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة أيضا لان الاصل عدم الهرم وبراءة اللدمة قان صدقه الفريم فعلى . عبين كالمكان اذا صدقه سيده

ابو الحسين ان المذهب وجوب الدفع الى من هومكتوب باسمه اوماً اليه احمد كما لو وجد في رزمانج ابيه ديناً على غيره بخط ابيه كان له ان يعمل على خطه ويحلف على استحقاقه بالخطفاذا وجد ديناً عليه كان اولى واحوط عليه كان اولى واحوط في الوديمة اثنان فاقربها لاحدهافهي لهمع يمينه) لان بدم دليل على ملكه بدليل

مسئلة قال (وسهم في سبيل الله وهم الفزاة يمطون مايشترون به الدواب والسلاح وما ينفقون به على العدو وإن كانوا أغنياء)

هذا الصنف السابع من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقهم ربتاء حكهم ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله لان سبيل الله عند الاطلاق هو الغزو قال الله تعالى ( وقالموا في سبيل الله ) وقال ( وبجاهدون في سبيله ) وقال ( إن الله بحب الذين يقالمون في سبيله صنا ) وذكر ذلك في غير موضع من كتابه قاذا تفرر هذا قانهم يعطون وان كانوا أعنياء وبهذا قال مالك واشاخي واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وقال أبو حنيفة وصاحباء لا تدفع الا الى نقير وكذلك قالوا في الفارم لاصلاح ذات البين لان من تجب عليه الزكاة لا تحل له كنائر أصحاب السهان ولان الذي عليا عليه من لا علمك نصابا

ولنا قول النبي وَلِيْكُورُ ولا تحل الصدقة لغني الالجسة لغاز في سبيل الله أو لمارم له و ذكر بتينهم ولان الله تعالى جعل الفقراء والمساكين صنفين وعد بعدهما ستة أصناف فلا يلزم وجود صفة الصناف فيها ولان هذا يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فأشبه العامل والمؤلف فأما أهل سائر السهمان فأما يعتبر فقر من يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ من يأخذ لحاجتنا اليه فاذا تقرر هذا فهن قال إنه يريد الفزو قبل قوله لانه لا يمكن اقامة البية على بيئته ويدفع اليه قدر كفايته وشراء السلاح والفرس ان كان فارسا وحمولته و درعه و ثائه وسائر ما يحتاج اليه لفزوه و ان كثر ذلك ويدفع اليه دفعا مراعي فان لم يغز رده لانه أخذه كذلك وان غرا وعاد فقد ملك ما أخذه لاننا دفعنا اليه قدر الدكفاية واعاضيق على نفسه وان مضى الى الغزو فرجع من الطريق أو لم يتم الفز و الذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله الطريق أو لم يتم الفز و الذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله (فصل) وانما يستحق هذا السهم الغزاة الذين لاحق لهم في الدابوان وانما يتطوعون بالغزواذا

ر عصل ) والما يسمدى عدا الشهم العراه الهدين و حق علم في للحابوس بنفسه لان الواجب أيتا. الشطوا قال أحمد وبعطى ثمن الفرس ولا يتولى مخرج الزكاة شراء الفرس بنفسه لان الواجب أيتا. الزكاة فاذا اشتراها بنفسه فما أعطى الا فرسا وكذلك الحسكم في شراء السلاح والمؤنة ، وقال في موضع آخر أن دفع ثمن الفرس وتمن السيف فهو أعجب إلي ، وأن أشتراه هو رجوت أن يجزئه، وقال أيضا

﴿ مُسْئَلَةً ﴾ (وان اقر بها لهماجيما فهي بينهما) وياز ماليمين لكل واحد منهما في نصفها وان قال لااعر ف

ا نه لوادعاها لنفسه كانالقول قوله فكذلك اذا اثر بها لغيره ويلزمه ان يحلف الآخر لانه منكر لحقه فان حلف بريء وان نكل لزمه ان يغرم له قيمتها لانه فوتها عليه وكذلك لواقر له بها بعدان اقر بها اللاول فأنها تسلم الى الاول ويغرم قيمتها للثاني نص عليه احمد

يشتري الرجل من زكاته الفرس ويحمل عليه والقناة وبجهز الرجل وذلك لانه قد صرف الزكاة في سبيل الله فجاز كما لودنهها الى الفازي فاشترى بها قال ولا يشتري من الزكاة فرسا يصير حبيسا في سبيل الله ولا دارا ولاضيمة يصيرها في سبيل الله الرباط ولا يقنها على الحجاهد بن لانه لم يؤت الزكاة لاحدوهو مأمور باتيانها قال ولا يفزو الرجل على الفرس الذي أخرجه من زكان ماله لانه لا بجوز أن يجمل نفسه مصرفا لزكانه محمل لا يجوز أن يقضي بها دينه ، ومتى أخذ الفرس التي اشتريت عمله صارمصر فالزكاته

﴿ مسئلة ﴾ قال ( و يعطى أيضا في الحيج وهو من سبيل الله )

يروى هذا عن ابن عباس وعن ابن عمر الحج في سبيل الله وهو قول اسحاق لماري أن وجلا جمل ناقة له في سبيل الله فأرادت امرأنه الحج نقل لها النبي عَيْنَالِيَّةِ داركبيها فان الحج في سبيل الله » وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى لا صرف منها في الحج وبه قال مالك وابرحنيفة والثوري والشانعي وابوثور وان النذر وهذا أصحلان سبيل الله عند الاطلاق انما ينصرف الى الجهاد فأن كل مافي القرآن من ذكر سبيل الله أنما أريد به الجهاد الا اليسير فيجب أن محمل مافي هذه الآية على ذلك لان الظاهر أرادته به ولان الزكاة أنما تصرف الى أحد رجاين محتاج اليها كالفترا. والمساكين وفي الرقاب والفارمين لقضا. ديونهم أو من يحتاج ليه المسلموز كالعامل والفازي والمؤلف والفارم لاصلاح ذات البين والحج من الفقير لانفع المسلمين فيه ولا حاجة بهم اليه ولا حاجة به أيضا اليا لان الفقير لافرض عليه فيسقطه ولا مصلحة له في إنجابه عليه وتكليفه مشقة قد رفهه الله منها وخفف عنه إيجابها وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الاصناف أو دفعه في مصالح المسلمين أرلى وأما الخبر فلا يمنم أن يكون الحج من سبيل الله والمراد بالآية غيره لماذ كرنا ، وقال الشافعي بجوز الدنم الى من أراد الحج الكونه ابن سبيل ولا يصح لان ابن السبيل المسافر المقطع به أو من هو محتاج الى السفر ولا حاجة بهذا الى هذا السفر فان قلما يدفع في الحج منها فلا بعطى الا بشرطين ( أحدهما ) أن يكون الصدقة لغني الالحسة، ولم يذكر الحاج منهم ولانه بأخـذ لحاجته لالحاجة المسلمين اليه فاعتبرت فيه الحاجة كمن يأخذ لعقره ( والثاني ) أن يأخذه لحجه الفرض ذكره أبر الخطابلانه يحتاج الى اسقاط فرضه وابرا. ذمته اما النطوع فله مندوحة عنه ، وقال القاضي ظاهر كلام احمد جوازذلك في النرض والتطوع مما وهو ظاهر قول الحرقي لان الـكل من سبيل الله ولان الفقير لافرض عليه فالحجة منه

صاحبها فاعترفا له بجبهله بعين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعيا معرفته لزمته يمين واحدة انه لا يعلم ذلك وقال ابو حنيفة محلف عينين كما لو انسكرهما

ولنا ان الذي يدعي عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كالو ادعياها فأقربها لاحدها ويفارق مااذا انكرهما لان كل واحد منها يدعي عليه انها له فها دءويان فان حلف

كالنطوع فعلى هذا بجوز أن يدفع اليه ما يحج به حجة كاملة وما يفنيه في حجة ولا يجوز أن يحج من زكاة نفسه كالايجوز أن يغزو بها

و مسئة ، قل (وابن السبيل وهو المقطع به وله اليسار في بلده فيعطى من الصدقة ما يبلنه )

إِن السبيل هو الصف الثامن من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقه و بقاء سمه و ابن السبيل هو المسافر الذي لبس له مابرجع به الى بلده و له اليسار في بلده فيعطى مابرجع به ، وهذا قول قتادة و أبحوه قال مائك وأصحاب الرأي ، وقال الشاني هو المختار ومن بريد إنشاء السفر الى بلد أبضافيدفع اليهما ما يحذاجان اليه لذه ابهما وعودهما لانه بريد السفر لغير معصية فأشبه الحجناز

ولذا أن ابن السبيل هو الملازم اللطويق الكائن فيها كا يقال ولد الليل الذي يكثر الحروج فيه والقاطن في بالد ليس في طريق ولا يثبت له حكم الكائن فيها ولهذا لا يثبت له حكم السفر بهمه به دون فعله ولانه لا يفهم من ابن السبيل إلا الفريب دون من هو في وطنه ومنزله عول انتهت بالحابة منها ها ، فوجب أن محمل المذكور في الآية على الفريب دون غبره واعا يعطى وله المسارفي بلده لانه عاجز عن الوصول اليه والانتفاع به فهو كلمدرم في حقه عفان كان ابن السبيل فقيراً في بلده أعطي المقره وكونه ابن السبيل فوحود الامرين فيه ويعطى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله الى بلده لان الدفع اليه للحاجة الى ذلك فتقدر بتدره ، وتدوم اليه وان كان ، ومراً في بلده اذا كان محتاجا في الحال لانه عاجز عن الوصول الى ماله فصار كالمه وم ، وان فضل ، هه شي ، بعد رحومه الى بلده رده لانه أخذه عن الوصول الى ماله فصار كالمه وم ، وان فضل هم شي ، بعد رحومه الى بلده رده لانه أخذه أخذ الفضل المقره لانه أن فات لاستحقاق بكونه ابن سبيل حصل الاستحقاق بجمة أخري ، وان خان غارما أخذ الفضل المقره النقر كان غارما أخذ الفضل المقره النقر كان غارما أخذ الفضل المؤره النبية كان غارما أخذ الفضل المؤره المؤره المؤرة المؤرة

( فصل ) وان كان ابن السبيل مجتازاً يربد بلداً غير بلده فقال أصحابنا يجرز أن يدفع اليه ما يكفيه في مضبه الى مقصده ورجوعه الى باده لان فيه إعانة على السفر المباحو بلوغ الغرض الصحبح لكن يشتر طكون السفر مباحاً أما قربة كالحج والجهاد وزيارة الرائدين أو مباحا كطاب المعاش والنجارات ، فأما المعصية فلا يجوز الدفع اليه فيها لانه اعانة عليها وتسبب اليها فهو كفعلها فان وسيلة الشيء جارية

اقرع بينهما وسلمت الى من نقع له القرعة وقال الشافعي يتحالفان وبوقف الشيء بينهما حتى يصطلحا وهذا قول ابن أبي ليلي لانه لايعلم المالك منهما وللشافعي قول آخر أنها تقسم بينهما كما لو أقربها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن ابن ابي ليلي وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه فيما حكي عنهم قالوا ويضمن المودع نصفها لكل واحد منهما لانه فوت مااستودع مجهله

مجراه ، وان كان السفر للمنزه ففيه وجهان (أحدهما) يدفع اليه لانه غير معصية (والثاني) لايدفع اليه لانه لاحاجة به الى هذا السفر. ويقوى عندي انه لايجوز الدفع للسفر الى غير بلده لانه او جاز ذلك لجاز الهنشي، السفر من بلده ولان هذا السفر ان كان لجهاد فهو يأخذ له من سهم سبيل الله وان كان حجا فغيره أهم منه ، واذا الم بجز الدفع في هذين ففي غيرهما أولى وانما ورد الشرع بالدفم اليه الرجوع الى بلده لانه أمر تدعر حاجته اليه ولا غنى به عنه فلا يجرز الحاق غيره به لانه ايس في معناه فلا يجوز قياسه عليه ولانص فيه فلا يشبت جوازه العدم النص والقياس

( فصل ) وإذا ادعى الرجل الهابن سبيل ولم يعرف ذلك لم يقبل إلا ببينة ،وان ادعى الجاجة ولم يكن عرف له مال في مكانه الذي هو به قبل قوله من غير بهنة لان الاصل عدمه معه وان عرف له مال في مكانه لم تنبل دعواه للفقر الا ببيئة كما لو ادعى إنسان المسكنة

( فصل ) وجملة من يأخذ مع الغنى خبسة: العامل والمؤلف قلبه والغازي والغارم لاصلاح ذات البين وابن السبيل الذي له اليسار في بلده . وخمسة لا يعطون الا مع الحاجة :الفقير والمسكين والمكاتب والفارم لمصلحة نفسه في مباح وابن السبيل . وأر بعة يأخذون أخذاً مستقراً لا يلزمهم رد شي ابحال :الفقير والمسكين والعامل والمؤلف ، وأر بعة يأخذون أخذاً غير مستقر : المكاتب والغارم والغازي وابن السبيل فقيل المدارة المحمد في المدارة المحمد المحمد المدارة المحمد المدارة المحمد المحمد المدارة المحمد الم

( فصل ) ومن سافر لمعصية فأراد الرجوع الى بلده لم يدفع اليه مالم يتب قان تاب احتمل جواز الدفع اليه لان رجوعه ليس بمعصية فأشبه رجوع غيره بل ربما كان رجوعه الى بلده تركا للمعصية واقلاعا عنها كالهاق يريد الرجوع الى أبويه والفار من غريمه أو امرأته يريد الرجوع اليهما ويحتمل أن لا يدفع اليه لان سبب ذلك المعصية فأشبه الغارم في المعصية

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس عليه أن يعطي لـكل هؤلاء الاصناف وانكانوا موجودين إنما غليه أن لا يجاوزهم )

وذلك لان الآية أنما سيقت لبيان من يجوز الصرف اليه لا لا يجاب الصرف الى الجميع بدليل أنه لا يجب تعميم كل صنف بها . وقد ذكر الله تعالى في آية أخرى صرفها الى صنف واحد فقال سبحانه (ان تبدوا الصدقات فنعماهي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقرا، فهو خير لركم) وقال النبي ويَتَلِيّتُهُ لمهاذ حين بعثه الى المين هأعلمهم أزعليهم صدقة تؤخذ من أغنيا تهم فتردقي فقرائهم متفق عليه فلم يذكر في الآية ولا في الخبر الاصنفا واحداً وقال النبي ويَتَلِيّتُهُ لقبيصة حين تحمل حالة هأقم

ولنا أنهما تساويا في الحق فيما ليس بايديهما فوجب ان يقرع بينهما كالعبدين إذا اعتقهما في مرضه فلم يخرج من الثلث الا احدها او كما لو أراد السفر باحدى نسائه، وقول ابي حنيفة لايصح فان (المغني والشعرح الكبير) (۲۶)

ياقبيصة حتى تأنينا الصدقة فنأ مرقت بها ه فذ كر دفعها الى صنف وهو من الغارمين وأمر بني ذريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وهو شخص واحد رواه أبو داود ، وبعث اليه على رضي الله عنه بذهبية في تربتها فقسمها ببن المؤلفة تلويهم وهم صنف واحد ، والآثار في هـذا كثيرة تدل على أن النبي عَلَيْكَيْنَ لم يكن يستقد في كل صدقة ثابتة دفعها الى جميع الاصناف ولا نعميمهم بها بل كان يدفعها الى من تيسر من أهلها وهذا هو اللائق بحكة الشرع وحسنه إذ غير جائر أن يكلف الله سبحانه من وجبت عليه شاة أو صاع من البر أو نصف مثنال أو خمسة دراهم دفعها الى ثمانية عشر نفسا أو أحد وعشر بن أو أربعة وعشر بن نفسا من ثمانية أصناف لحكل ثلاثا منهم تمنها والفالب تعذر وجودهم في الافليم العظيم وعجز السلطان عن ايصال مال ببت المال مع كثرته اليهم على هذا الوجه فكيف بكلف الله تعالى كل من وجبت عليه ذكاة جمعهم واعطاءهم وهو سبحانه القائل (وما جعل عليه كي الدين الله تعالى من وجبت عليه ذكاة بحمهم واعطاءهم وهو سبحانه القائل (وما جعل عليه في الدين من حرج) وقال ابر بوب دفعها على هذا الوجه انما يقوله بلسانه ولا يقدر على فعله وما بلغنا أن النبي مؤلفين من قال بوجوب دفعها على هذا الوجه انما يقوله بلسانه ولا يقدر على فعله وما بلغنا أن النبي هو الواجب في الشروعة المطهرة لما أغفلوه عوله أحداً من خالها، ولا من صحابته ولا غيرهم ولو كانهذا هو الواجب في الشروعة المطهرة الى نقله سها مع كثرة من تجب عليه الزكاة ووجود ذلك في كل زمان وفي كل مصر و بلد وهذا أمن ظاهر وقد سقت هذه المسئلة والكلام فيها فها تقدم

(فصل) وبستجب تنديها على ما أمكن من الاصاف ليخرج من الخلاف وتعميم من أمكن من كل صنف قان كان التولي لتفريقها الساعي استجب إحصاء أهل السهان من عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي أسائهم وأنسابهم وحاجاتهم وقدر كفاياتهم لتبكون تفرقته عقيب جمع الصدقة عويبدأ باعطاء العامل لانه يأخذه على طريق المعاوضة فيكان استحقاقه أقوى ولذلك إذا عجزت الصدقة عن أجره تمم له من ببت المال ولان ما يأخذه أجرا وقد قال النبي علي التهود اعطوا الاجبر أجره قبل أن يجف عرقه هي ثم بلاهم فالاهم وأهمهم أشد حاجة عقان كانت الصدقة تني محاجة بمعهم أعطي كل إنسان منهم قدر مايدفع به حاجة المفاية الانبوم ما يغنيه وهو ما تحصل له به الكفاية يعامد في عامد فلك واحد منهم ومعلى المنهم من الذهب أو الورق ففيهم واليتان احداها يعطيه ما تناب ها المنافية والنافية لا بزيد على خمسين درها أو قيمتها من الذهب إلا أن يكون له عال فيدفع اليه يعطيه ما يوقي به كما بنه والغ زي يعطى ما يحتاج اليه لمؤة غزوه ، وابن السبيل ما يباغه إلى بلاه وان نقصت ما يوقي به كتابته والغ زي يعطى ما يحتاج اليه لمؤة غزوه ، وابن السبيل ما يباغه إلى بلاه وان نقصت

المين لم تتلف و او تلف بغير تفريط منه فلا ضمان عليه وليس في جهله تفريط اذ ليس في وسعه أن لاينسي ولا يجهل.

الصدقة عن كفايتهم فرق فيهم على حسب ما يرى، ويستحب أن لا ينقص من كل صنف عن أقل من ثلاثة لانهم أقل الجمّ أقل المامل قانه يكون واحداً ، وإن فضلت الصدقة عن كفايتهم نقل الفاضل الى أقرب البلاد اليه ، وإن كان المتولي لتفريقها ربها فيستحب أن يبدأ بأهاما من أهله ويفرقها في الاهم قالاً هم وهو من اشتدت حاجته وقرب منه نسبه وبعطي من أمكنه

( فصل ) وإن اجتمع في واحد سببان يجوز الاخذ بكل واحد منها منفرداً كالفقيرال ارم أعطي مهما جيما فيعطي مايقضي غرمه ثم يعطى مايفنيه لان الشخص الذي فيه المعنيان كشخصين وجد في كل واحد منها أحد المعنيين فيستحق مهما كالميراث لابن عم هو زوج أو أخ من أم ولو أوصى لفرابته وللفقراء استحق القريب الفقير سهمين

## ﴿مسئلة ﴾ قال (ولا يعطي من الصدقة لبني هاشم)

ولا لمواليهم ولا للوالدين وإن علوا ولا الولد وإن سفل ولا الزوج ولا الزوجة ولا لمن تازم مؤنته ولا لمكافر ولا لمدلوك الا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون محق ماعملوا ولا الخني وهوالذي علك خمسين درها أو قيمتها من الذهب. هدفه المسائل قد تكررت وذكرنا شرحها في باب الزكاة بما أغنى عن اعادته ههنا

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا تولى الرجل اخر اج زكاته سقط الماملون)

وذلك لان العامل أنما يأخذ أجر عمالته فاذا أخرج الرجل زكاة نفسه لم يكن ثم عامل عليها ولا من يستحق أجراً فيسقط سهمه والله أعلم

#### ( فصل في جوائز السلطان )

كان الامام أبر عبد الله رحة الله عليه يتورع عنها وعنع بنيه وعمه من أخذها وهجره حين قبلوها وسد الا واب بينه وينهم حين أخذوها ولم يكن يأكل من بيوسهم شيئا ولا ينتفع بشي. يصنع عندهم وأمرهم بالصدقة عا أخذوه ، وأعا فعل ذلك لان أموالهم تختلط عا يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره فيصير شبهة وقد قال النبي عصلية د الحلال بين والحرام بين » وبين دلك أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فن انقى الشبهات أستبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أرشك أن يقم في الحرام عند من الناس فن انقى الشبهات أستبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أرشك أن يقم في الحرام

ومسئلة ﴿ وان اودعه اثنان مكيلا أو موزونا فطلب احدها نصيبه سلمه اليه ﴾ لان قسمته ممكنة بغير غبن ولاضرراختاره أبو الخطاب وفيه وجه آخر انه لا يجوز في غيبة الشريك الاأن يحكم بها حاكم قاله القاضي ﴿ مسئلة ﴾ ( وان غصبت الوديمة فهل المودع المطالبة بها في على وجهين ) (احدهما) له المطالبة بها فانه

كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ٥ وقال النبي وَلَيُسْكِنُو « دع مايريبك الى مالا يريبك » واحتج أحمد بأن جماعة من الصحابة تنهزهوا عن مال السلطان ، منهم حديقة وأبو عبيدة ومعاذ وأبو هربرة وابن عمر؛ ولم ير أبو عبــد الله ذلك حراما فانه سئل فقيل له مال السلطان حرام ? فقال لا، وأحب إلي أن يتنزه عنه ، وفي رواية قال ليس أحد ،ن المسلمين الا وله في هذه الدراهم حق فكيف أقول انها سحت وقد كان الحسن والحسين وعبد الله من جعفر وكثير من الصحابة يقبلون جوائز معاوية

وروي عن على رضى الله عنه أنه قال لا بأس بجوائز السلطان ما يعطيكم من الحلال أكثر بما يعطيكم من الحرام، وقال لانسأل السلطان شيئا فان أعطاك فحذ فان مافي يتالمال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام وروى عمر بن شيبة البحتري في كتاب القضا. أن الحسن وان سيرين والشعبي دخلوا على عمر ابن هبيرة فأمر لكل واحمد منهم بألف درهم ألف درهم وأمر للحسن بألفي درهم فقيض الحسن جائزته وأبي ابن سيرين أن يقبض فقال لابن سيرين مالك لاتقبض؟ قال حتى يعم الناس فقال الحسن الله لو عرض لك ولي اص فأخذ ردائي وردا،ك ثم بداله أن يرد علي ردائي كنت أقول الأقبل ردائي حتى ترد على ابن سيربن رداءه ؟ كنت أحب أن تكون أفقه مما أنت ما بن سيربن ولأنجوا أن السلطان لها وجه في الاباحة والتحليل فان له جهات كثيرة من النيء والصدقة وغيرهما

( فصل ) قال أحمد جو أثر السلطان أحب إلي من الصدقة يمني أن الصدقة أوساخ الناس صين عنها الذي عَلَيْنَا وَ الله لدناءمها ولم يصانوا عن جوائز السلطان، وسئل أحد عن عامل السلطان فربح ألفا وآخر اجازه السلطان بألف أجءا أحب اليك ؟ قال الجائزة وذلك لان الذي يربح عليــ ألفا لايربحها في الغالب الا بنوع من التدليس والغبن الفاحش والجائزة عطاء من الامام برضاه لاتدليس فيها ولا غبن، وقال أحمد اذا كان بينك وبين السلطان رجل يعني فهو أحب إلي من أخذه منه وذلك لان الوسائط كلا كثرت قربت الى الحل لانها مع البعد تتبدل وتحصل فيها أسباب مبيحة والله أعلم

مأمور بحفظها وذلك من حفظها (والثاني) ليس له ذلك لأنه لم يؤمر به ولاضمان على المودع سواء أخذت من يده قهرا أو اكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر له يبيح دفعها فلم يضمنها كمالو أخذت من يده قهرا والله سبحانه وتعالى اعلم

# بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت ﴿ كتاب النـكاح ﴾

النكاح في الشرع هو عقد الترويج فهند اطلاق لفظه ينصرف اليه مالم يصرفه عنه دليل ، وقال القاضي الاشبه بأصانا أنه حقيقة في الهقد والوط، جميعا لقولنا بتحريم موطوق الاب من غير ترويج لدخوله في قوله تعانى ( ولا تذكحوا مانكح آباؤكم من النساء ) وقيل بل هو حقيقة في الوط، مجاذ في المعقد تقول العرب انكحنا الفرى فسترى أي اضر بنا فحل حمرالوحش أمه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للامر يجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه ، وقال الشاعر

ومن أيم قد أنكحتنا رماحنا وأخرى على خال وعم تلهف

والصحيح ماقلنا لآن الاشهر استعال لفظة النكاح بازا، العقد في الـكتاب والسنة ولسان أهل العرف، وقد قبل ليس في الكتاب لفظ نكاح بمهني الوط، الاقول، (حتى تنكح زوجا غيره) ولانه يصح نفيه عن الوط، فيقال هذا سفاح وليس بنكاح وبروى عن النبي عَلَيْكِيْرُ أنه قال لا ولدت من نكاح لامن سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة، ولان النكاح أحد الفظين الذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كالمفظ الآخر وماذ كره القاضي يفضي الي كون اللفظ مشتركا وهوعلى خلاف الاصل وماذ كره الآخرون يدل على الاستعال في الجلة والاستعمال فيما قلنا أكثر وأشهر ، ثم لوقدر كونه مجازا في العقد لكان اسها عرفيا يجب صرف اللفظ عند الاطلاق اليه لشهرته كسائر الاسهاء العرفية

### (كتابالنكاح)

النكاح في الشرع عقد الترويج فعند اطلاق لفظه ينصرف اليه ما لم يصرفه عنه دليل وقال القاضي الاشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً لقولنا بتحريم موطوأة الاب من غير ترويج استدلالا بقوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ) وقيل بل هو حقيقة في الوطء مجازفي العقد تقول العرب أنكحنا الفرى فسترى أي اضربنا فحل حمر الوحش امه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا اللام مجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه قال الشاعر:

ومن أم قد انكحتنا رماحها وأخرى على خال وعم تلهف

قال شيخنا والصحيح ما قلنا لان الاشهر استعال لفظة النكاح بازاء العقد في الكمتابوالسنةولسان أهل العرف وقد قيل ليس في الكتاب لفظة نكاح بممنى الوطء الا قوله (حتى تنكح زوجاً غيره) ولانه ( فصل ) والاصل في مشروعية النكاح الـكناب والسنة والاجماع أما الـكتاب فقول الله تعالى المنكحوا ) ما طاب لـ كم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) الآية وقوله ( وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم والماثيكم ) وأما السنة فقول النبي عَيَنْظِيْقٍ ﴿ يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض البصر وأحصن الفرج ، ومن لم يستطع فليصم قان الصوم له وجاء ، متفق عليه في آي وأخبار سوى ذلك كثيرة ، وأجم المسلمون على أن النكاح مشروع ، واختلف أصحابنا في وجو به فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الا أن مخاف أحد على نفسه الوقو عني محظور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه ، وهدذا قول عامة الفقها، ، وقال ابر بكر بن عبدالعزيز هو واجب وحكماه عن أحد وحكى عن داود أنه يجب في العمر مرة واحدة للآية والحبر

ولنا أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بتوله ( فاكحوا ماطاب لـ كم من النساء ) والواجب لايقف على الاستطابة وقال ( مثنى وثلاث ورباع ) ولا يجب ذلك بالانفاق فيدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر مجمل على الندب أو على من يخشى على نفسه الوقوع في المحذور بمرك النكاح قال القاضى وعلى هذا محمل كلام احمد وأبي بكر في إيجاب النكاح

( فصل ) والناس في النكاح على ثلاثة أضرب: منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور ان ترك النكاح فهذا يجب عليه النكاح في قول عامة الفقها. لانه يلزمه اعفاف نفسه وصومها عن الحرام وطريقه النكاح ( اشأي ) من يستحب له وهو من لهشهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتفال به أولى من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وهو ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم

يصح نفيه عن الوطء لانه يقال هذا سفاح وليس بنكاح وروي عن النبي عَلَيْكِيَّةٍ أنه قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة ولان النكاح أحد اللفظين اللذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيهكاللفظ الآخر وما ذكره الفاضي يفضي الى كون اللفظ مشتركا وهو على خلاف الاصل وما ذكره الآخرون يدل على الاستعال في الجملة والاستعال فيا قلنا أكثر وأشهر ثم لو قدر كونه مجازاً في العقد لسكان اسها عرفياً يجب صرف اللفظ اليه عند الاطلاق لشهرته كسائر الاسهاء العرفية

(فصل) والاصل في مشروعيته السكتاب والسنة والاجماع أما السكتاب فقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لسكم من النساء) وقوله (وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم) وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء » متفق عليه وقال عليه السلام « اني أثروج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقال سعد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصينا متفق عليه والنبتل ترك النكاح. وأجمع المسلمون على أن النكاح مشروع

وفعلهم . قال ابن مسعود لولم يبق من أجلي الاعشرة أبام وأعلم اني أموت في آخرها يوما ولي طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة .

وقال ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج قان خير هذه الامة أكثرها نساء. وقال ابراهيم بن بيسرة قال ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج قان خير هذه الامة أكثرها نساء. وقال ابراهيم بن بيسرة قال لي طاوس لتنكحن أو لا فولن الله عبر المزابة من أمر الاسلام في شيء وقال من دعالت الى غير المزوج فقد دعاك الي غير الاسلام ولو تزوج بشر كان قد تم أمره

وقال الشافي التخلي لمبادة الله تمالى أفضل لان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله ( وسيداً وحصورا ) والحصور الذي لا يأتي النساء فلو كان النكاح أفضل لما مدح بتركه ، وقال تعالى ( زبن لاناس حب الشهوات من النساء والبنين ) وهذا في معرض الذم ، ولانه عقد معاوضة فكان الاشتفال بالعبادة أفضل منه كالبيم

الناس في الذكاح على ثلاثة أضرب (أحدها) من يخاف على نفسه مواقعة المحظور ان ترك النكاح فهذا يجب عليه في قول عامة الفقها و لا نه يلزمه اعفاف نفسه وصر فها عن الحرام وطريقه النكاح (الثاني) من بستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وظاهر أقوال الصحابة رضي الله عهم وفعلهم قال ابن مسعود لو لم يبق من أجلي الا عشرة أيام وأعلم أني أموت في آخرها يوماً لي فيهن طول النكاح لتزوجت مخافة الفتنة ، قال أبن عباس السعيد بن جبير تزوج فان خيرهذه الامة أكثرها نساء ، وقال ابراهيم بن ميسرة قال لي طاوس التنكحن أولا قولن لك ما قال عمر لا بي الزوائد ما يمنعك عن النكاح الا عجز أو فجور قال أحمد في رواية المروذي ليست العزبة من أمر الاسلام في شيء ومن دعا الى غير النزوج فقد دعا الى غير الاسلام ولو تزوج بشركان قد تم أمره وقال الشافهي التيخلي لعبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح الاسلام ولو تزوج بشركان قد تم أمره وقال الشافهي التيخلي لعبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( والنكاح سنة لماذكرنا من أدلة الكتاب والسنة وأدناها الاستحباب) ﴿ مسئلة ﴾ ( والاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة الا أن يخاف على نفسه مواقعة

أصحابه ولا يشتغل النبي عَيِنَتِينَةِ وأصحابه إلا بالافضل ولا تجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى . ومن العجب أن من يفضل النخلي لم يفعله فكيف اجتمعوا على النكاح في فعله وخالفوه في فضله فما كان فبهم من يتبع الافضل عنده ويعمل بالادنى ، ولان مصالح النكاح أكثر قانه يشتمل على تحصين المدين وإحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام مها وإيجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي عَيَنِينَةٍ وغير ذلك من المصائح الراجح أحدها على نفل العبادة بمجموعها أولى

وقد روينا في أخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عايد لهم فقال أما انه لتارك اشي، من السنة فبلغ العابد فأنى النبي فسأله عن ذلك فقال انك تركت المتزوج نقال يانبي الله وما هو إلا هذا فلما رأى النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم التزريج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو ويقوم بفرائض الله وحدوده وأما مأذكر عن يحيى فهو شرعه وشرعنا وارد يخلافه فهو أولى . والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولايقاربها

(القسم الثالث) من لاشهوة له إما لا له الم يخلق له شهوة كالهنين أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض و نحوه نفيه وجهان (أحدها) يستحب له النكاح الهموم مادكرنا (والثاني) التخليله أفضل لانه لا يحصل مصالح النكاح وبمنع زوجته من التحصين بفيره ويضر بها بحبسها على نفسه وبعرض نفسه لواجبات وحقرق الهلاية مكن من القيام بها ويشتغل عن العلم و العبادة بما لافائدة فيه والاخبار تحمل على من له شهوة لما فيها من القرائن الدلة عليها وظاهر كلام أحمد انه لا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه وقال و يذني الرجل أن يتزوج قان كان عنده ما ينفق أنفق وأن لم يكن عنده صبر

يحيى عليه السلام بقوله تعالى ( وسيداً وحصوراً ) والحصور الذي لا يأتي النساء فلوكان النكاح أفضل لما مدح بتركه وقال تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين ) وهذا في معرض الذم ولا نه عقد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيع

وانا ما تقدم من أمر الله ورسوله به وحثهما عليه وقوله عليه الصلاة والسلام « لـكنى أصوم وأفطر وأثروج النساء فمن رغب عن سنتي فلبس مني » وقول سعد : لقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أحله له لاختصينا متفق عليها وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالباءة وينهى عن التبتل نهاً شديداً ويقول « تروجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الايم يوم القيامة » رواه سعيد وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقر به الى الوجوب والتخلى منه الى التحريم، ولوكان التخلى افضل لانمكست الاحكام ولان انبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الا الله عليه وسلم تروجوب الغ في العدد وفعل ذلك اصحابه ولا يشغل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الا بلافضل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى، ومن المعجب أن من يفضل التخلى بلافضل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى، ومن يتبع الافضل عنده ويعمل المه في فعله وخالفوا في فضله فا كان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل

ولو تزوج بشر كان قد تم أمره واحتج بأن النبي عَلَيْكِيَّةٍ كان يصبح وما عنده شي. ويمسى وما عنده شي، ويمسى وما عنده شي، وأن النبي عَلَيْكِيَّةٍ كان يصبح وان النبي عَلَيْكِيَّةً زوج رجلا لم يقدر الاعلى خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له ردا. أخرجه البخاري : فال أحمد في رجل قليل الكسب يضمف قلبه عن العيال: الله يرزقهم، الغزويج أحصن له ربما أتى عليه وقت لا يلك قلبه فيه . وهذا في حق من عكنه النزويج فأما من لا يكنه فقد قال الله تعالى ( والاستعان الذين لا يجدون تكاحا حتى يغنبهم الله من فضله)

### (مسئلة) قال (ولا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين)

في هذه المسئلة أربعة فصول (أحدها) ان المكاح لابصح الا بولي ولا الما المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها فان فعات لم بصح النكاح روي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباص وأبي هر برة وعائسة رضي الله عنهم واليه ذهب سهيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد الماهزيز وجابر بن زيد واشرري وابن ابني لبلي وابن شبرمة و إن المبارك وعبيد الله الهنبري والشافي واسحاق وأبوعبيد ، وروي عن أبن سيربن را قامم بن محمد والحسن بن صالح وأبي صالح وأبي يوسف لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولى فان فعات كان مواوقا على اجازته

وقال أبرحنيفة لما أن تزوج نف بها وغيرها وتوكل في النكاح لان الله تعالى قال [ ولا تعضلوهن أن بنكحن أزراجهن ] أضاف النكاح البهن ونهى عن منعهن منه ولانه خالص حتها وهي من أهل

بالاولى ولان مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدين واحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها وايجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الراجح احدها على نقل العبادة فتجموعها اولى وقد روينا في اخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عابد لهم فقال اما انه لتارك لشيء من السنة فبلغ العابد فأتى فسأله عن ذلك فقال إبك تركت النبويج فقال يانبي الله وما هو الاهذا ? فلمارأي النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم النزويج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو أويقوم بفرائض الله وحدوده وأما ماذكر عن يحيى فهو شرعه وشرعنا بخلافه فهو اولى والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقاربها (القسم الثالث) من لاشهوقه اما لانه لاشهوة له كالعنين او ذهبت شهوته لمرضأو كبر ونحوه ففيه وجهان (احدها) يستحب له النكاح الما ذكرنا (والثاني) التحلي له افضل فانه لا يحصل مصالح النكاح و عنع زوجته من النام والعبادة عا لافائدة لما عن نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق ولعله لا يقوم بها و يشتغل عن العام والعبادة عا لافائدة فيه والاخبار تحمل على من له شهوة لما فيها من القرائن الدالة عليها

( فصل ) وظاهر كلام احمد انه لافرق بين القادر على الافاق والعاجزعنه فانه قال ينبغي للرجل (المغني والشرح الكبير) ( الحجزء السابع )

المباشرة فصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت ببع أمتها وهو تصرف في رقبتهاو حائر منافعهاففي النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها أولى

و لنا أن النبي مُسَطِّقَةِ قال ﴿ لاَ نَكَاحِ الاَ بُولِي ﴾ روته عاَّشَة، ابوموسى وابن عباس ، قال المروذي سألت احمد ويحبي عن حديث (لا نكاح الا ولي ؛ فقالاصحيح

وروي عن عائشة عن النبي عَلَيْكُ أنه قال ه أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وايها فنكاحها باطل باطل باطل قان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاوليله ، رواه الامام احمد وابو داود وغيرهما فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره ، قال ابن خدبج سألت الزهري عنه فلم بعرقه قلناله لم يقل هذا عن ابن خدبج غير ابن عية كذلك قال الامام أحمد وبحيي ولو ثبت هذا لم يكن حُبّة لانه قد نقله ثفاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعصم منه انسان . قال النبي عَلَيْكُ ه نسى آدم فنسيت ذريته ، ولانها مولى عليها في المكاح فلا تله كالصغيرة وأما الآية فان عضاما الامتناع من تزويجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولي ويدل عليه أنها نزات في شأن معقل بن يسار حين امتناع من تزويجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولي ويدل عليه أنها نزات في شأن معقل بن يسار حين امتناع من تزويج أحد ، وعن أحمد لما تزويج أمنها وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج أحد ، وعن أحمد لما تزويج أمنها وهومذهب محمد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج أحد ، وعن احمد لما تزويج أمنها أو كالة وهومذهب محمد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها بغير اذن ويها في النكاح فيخرج منه أن لها بخير افيها في النكاح فيخرج منه أن لها بخير فون معه الهول الذي مَنْ الما الوكالة وهومذهب محمد بن الحسن وينبغي أن يكون قولا لابن سيرين ومن معه الهول الذي مَنْ المالة والم أن زوجت نفسها بغير اذن

ان يتزوج فان كان عنده ما ينفق انفق وان لم يكن عنده صبر ولو تزوج بشركان قد تم امره واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح وما عندهم شيء ويمسي وما عندهم شيء ولان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا لم يقدر الاعلى خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له رداء اخرجه البخاري قال احمد في رجل قليل السبب يضعف قابه عن العيال الله يرزقهم، التزويج احصن له ربما اتي عليه وقت لا يمكن قلبه الصبروهذا في حق من يمكنه التزويج فاما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى (وليستعفف الذين لا مجدون تكاحاً حتى يغنهم الله من فضله)

ومسئلة (وعن احمد أن النبكاح وأحب على الاطلاق) اختاره أبو بكر عبد العزيز وحكاه عن احمد وحكي عن أحمد أنه بجب في العمر مرة الآية والخبر والمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الاأن يخاف على نفسه الوقوع في محظور بتركه فيلزمه أعفاف نفسه وهو قول أكثر النقها، لان الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله (فانكحوا ماطاب لكم من النساء) والواجب لا يقف على الاستطابة (وقال مثني وثلاث ورباع) ولا يجب ذلك بالا تفاق فدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر يحمل على الندب أو على من بخشى على نفسه الوقوع في المحظور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا يحمل كلام احمد وابي بكر في الجاب النكاح والله أعلم

وليها فنكاحها باطل » فمفهومه صحته باذنه ، ولان المرأة انما منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن المخداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيهوليها والصحيح الاول العموم قوله « لانكاح الا بولي » وهذا يقدم على دايل الخطاب والنخصيص همنا خرج مخرج الغالب فان الغالب أنها لا تزوج نفسها الا بغير اذن وابها والعلة في منعها صيانتها عز مباشرة ما يشهر بوقاحتها ورءو ننها وميلها الى الرجال وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة والله أعلم

( فصل ) فان حكم بصحة هذا العقد حاكم أو كان المترلى لعقده حاكم لم بجز نقضه وكذاك سائر الانكحة الفاسدة ، وخرج القاضى في هذا وجها خاصة أنه ينقض وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافي لا به خالف نصا والاول أولى ، لانها مسئلة مختلف فيها ويسوغ فيها الاجتهاد فلم بجز نقض المحلم كالوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كالام وقد عارضه ظواهر (الفصل الثاني) أن النكاح لا يتعقد إلا بشاهدين ، هذا المشهور عن احد ، وروي ذلك عن عمر وعلى وهو قول ابن عباس وسعيد بن المديب وجابر بن زيد والحسن والنخبي وقتادة والثوري والاوزاعي والشافي واصحاب الرأي . وعن احد أنه يصح بنير شهود وفعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وسالم وحزة ابنا ابن عمر ، وبه قال عبدالله بن ادريس وعبدالرحمن بن مهدي وبزيد بن هارون والعنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك إذا أعانوه .

﴿ مسئلة ﴾ ( ويستحب تخبر ذات الدين الولودالبكر الحسيبة الاجنبية)

لقول الذي والمولى الآلازيد على المرأة لما لها ولحسبها و لجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » متفق عليه والاولى الآلازيد على المرأة واحدة ذكره في المحرر لقول الله تعالى (فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ولقوله سبحانه (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصم) و يختار الولود لما روى أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تروجوا الولود الودود فأني مكاثر بكم الامم يوم القيامة رواهسميد، وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب الا أنها لا تلد افأ تروجها? فنهاه تم اناه اثانية فنهاه تم اناه الثالثة فقال «تروجوا الولود الودود فاني مكاثر بكم» رواه النسائي وعن على بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه بنساء الاعاجم فالتسوا اولادهن فان في ارحامهن البركة » قال و يختار البكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أثروجت ياجابر ؟» قال قلت نبم قال «يا بني على الله عليه وسلم «أثروجت ياجابر ؟» قال قلت نبم قال ها قل «عابه أن قال وعن علاء به الله يكر أثلاء ما و تلاعبك » متفق عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم اله قال «عابه والميم بالا بكار فانهن اعذب افواها وانقى ارحاماً وارضي باليسم عن النبي عن المسم بالا بكار فانهن اعذب افواها وانقى ارحاماً وارضي باليسم عن النبي عن المسم بالا بكار فانهن اعذب افواها وانقى ارحاماً وارضي باليسم عن النبي عن المسم بالا بكار فانهن اعذب افواها وانقى ارحاماً وارضي باليسم عن النبي عليه وسلم الله عليه وسلم الله قال «عابه بالا بكار فانهن اعذب افواها والقى الرحاماً وارضي باليسم عن النبي عليه وسلم الله قال «عابه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله قال «عابه وسلم بالا بكار فانهن اعذب افواها والقي الرحاماً وارضي باليسم عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله قال «عابه والم بالا بكار فانهن اعذب افواها والقي المعام والمعام والمعام

قال ابن المنذر: وقد أعتق النبي عَلَيْكَيْنُ صفية ابنة حي فتزوجها بغير شهود . قال أنس ابن مالك رضي الله عنه : اشترى رسول الله عليه عليه عليه بسبعة قروش ، فقال الناس ماندري أنزوجها رسول الله عنه : اشترى رسول الله عليه عقال وسول الله عليه عقال الله على تزويجها بالحجاب : وقال يزيد بن هارون : أمر الله تعالى بالاشهاد في البيع دون النه كاح فاشترط أصحاب الرأي الشهادة النه كاح ولم يشترطوها اللبيم ، ووجه الاولى أنه قد روي عن الذي عَلَيْكَيْنُو أنه قال : « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » رواه الخلال باسناده

وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي عَيَّنَاتَةُ أنه قال لا بدفي النكاح من أربعة : الولي، الزوج والشاهدان ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيع فأما ذكاح النبي عَلَيْنَاتُهُ بغير ولي وغير شهود فمن خصائصه في النكاح فلا يلحق به غيره .

(الفصل الثالث) أنه لا ينعقد إلا بشهادة مسلمين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج وحده نص عليه أحمد وهو قول الشاخي وقال أبو حنيفة اذا كانت المرأة ذمية صحبشهادة ذميين قال أبو الخطاب ويتخرج لنا مثل ذلك مبنياً على الرواية الني تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض ولنا قوله عليه السلام لا نكاح إلا بولى وشاهدي عدل ولأنه نكاح مسلم فلم ينعقد بشهادة فميين كنكاح المسلمين

وفي رواية «وافتحار حاما» رواه الامام احمد و يختار الحسيبة ايكون و لدها نجيبا قانه ربما اشبه اهاما و نزع البهم وكان يقال اذا أردت ان تتزوج امرأة فانظر الى ابيها واخيها وعن عائشة قالتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم وانكمحوا الا كفاء وانكمحوا البهم » ويختار الاجنبية فان ولدها أنجب ولهذا يقال أغربوا لاتضووا يعني انكمحوا الغراب كي لا تضعف اولادكم وقيل الغراب انجب و بنات العم أصبر يقال أغربوا لا يقواية في النكاح وافضاءه الى الطلاق واذا كان في قرابة أفضي الى قطيعة الرحم المأمور بصلتها و يختار الجميلة لانه اسكن لنفسه واغض لبصره واكمل لمودته ولذلك شرع النظر قبل النكاح وروي عن محمد بن إي بكر بن عمروبن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما النساء المب فاذا اتخذا حدكم لعبة فليستحسنها » وعن أبي هريرة قال قبل يارسول الله أي النساء خير? قال «التي تسره اذا نظر وتطيعه إذا أمر و لا تخلطه في غيبته في ماله و قسها » رواه العملم بعداسلامه امرأة جميلة تسره اذا نظر اليها و تطيعه اذا أمر ها و تحفظه في غيبته في ماله و قسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل تسره اذا نظر اليها و تطيعه اذا أمر ها و تحفظه في غيبته في ماله و قسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل و بحبت المقاه لان الذكاح براد للعشرة و لا تصلح العشرة مع الحقاء ولا يطيب العيش معها ورعا تعدي مجها ذلك إلى ولدها وقد قبل اجتنبوا الحقاء فان ولدها صياع وصحبتها بلاء

(فصل) فأما الفاسقان فني انعقاد النكاح بشهادتها روايتان [ إحداها ] لا ينعقد وهو مذهب الشافي للخبر ولان النكاح لايثبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالجنونين (والثانية) بنعقد يشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانها تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات وعلى كلتا الروايتين لايعتبر حقيقة العدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبادية وببن عامة الناس عمن لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فا كنني بظاهر الحال وكون الشاهد مستوراً لم يظهر فسقه فان تببن بعد العقد أنه كان فاسقا لم يؤثر ذلك في العقد لان الشرط العدالة ظاهرا وهو أن لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقبل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط وليس بصحيح يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقبل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط وليس بصحيح شرط النكاح فلا ينعقد ولا تحل المراق مع الشك في صحة نكاحها وان حدث الفسق فيها لم يؤثر في صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل وامرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل وامرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل صحة النكاح لان الشرط إنما إنها رهما

( فصل ) ولا ينعقد بشهادة رجل و امر أنين وهذا قول النخعي والاوزاعي والشافى وعن أحمد أنه قال إذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز وان كان معهن رجل فهو أهون فيحتمل أن هذا رواية أخرى في انعتاده بذلك وهم قول أصحاب الرأي وبروى عن الشعبي لأنه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن مع الرجال كالبيع

ولما أن الزهري قال مضت السنة عن رسول الله عِيَطِيِّتُهِ أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود

﴿ مسئاة ﴾ (وبجوز لمن أرادخطبة امرأة النظر الى وجهها من غير خلوة بها )

وعنه له النظر الى ما يظهر غالباً كالرقبة واليدين والقدمين قال شيخنا لا نعلم بين أهلااله في اباحة النظر الى المرأة لمن أراد الحاجها خلافا لما روى جابر قال قال رسول القصلي القعليه وسلم « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل الخطبت امرأة فكنت أنخباً لها حتى رأيت منها مادعانى الى نكاحها فتزوجتها رواه أبو داود وفيه أحاديث كثيرة سوى هذا ولان النكاح عقد يقتضي التمليك فكان للعاقد النظر الى المعقى دعليه كالامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر وأطلق ومن حديث جابر فكنت أنخباً لها وفي حديث المنابدة ابن أنه استأذن أبوبها في النظر اليها فكرهاه فأذنت له المرأة رواه سعيدولا تجوز الخلوة بهالانها ابن شعبة أنه استأذن أبوبها في النظر فبقيت على النحريم ولائه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور قان النبي عين والعربة قال «لا يخلون رجل بامرأة فان النها الشيطان» ولا ينظر اليها نظر الذو وشهوة ولا لريبة قال أحمد في رواية صالح ينظر الى الوجه ولا تركون على طربق لذة وله تركر ارالنظر اليها و تأمل محاسنها قال أحمد في رواية صالح ينظر الى الوجه ولا تركون على طربق لذة وله تركر ارالنظر اليها و تأمل محاسنها لان المقصود إنما محصل بذلك

ولا في النكاح ولا في الطلاق رواه أبو عبيد في الاموال وهذا ينصرف إلى سنة النبي عَلَيْكَانَّةِ ولانه عقد ايس بمال ولا المقصود منه المال ويحضره الرجال في غالب الاحوال فلا يثبت بشهاد بهن كالحدود وبهذا فارق السم و يحتمل أن أحمد إنما قال هو أهون لوقو ع الخلاف فيه فلا يكون رواية

(فصل) ولا ينعقد بشهادة صبيين لانهما ايسا من أهل الشهادة ومحتمل أن ينعقد بشهادة مراهقين عاقلين ولا ينعقد بشهادة مجنونين ولا سائر من لا شهادة له لان وجوده كالعدم ولا ينعقد بشهادة أصمين لانهما لا يسمعان ولا أخرسين اهدم امكان الاداء منهما وفي انعقاده بحضور أهل الصنائم انزرية كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم وفي انعقاده بشهادة عدوين أوابني الزوجين أو أحدهما وجهان إحدهما ) ينعقد اختاره أنوعبدالله بن بطة لعموم قوله هالا بالي وشاهدي عدل ٤ ولانه ينعقد بهما نكاح غير هذا الزوج قانعقد بهما نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد بشهادتهما لان العدو لا تقبل شهاد له لوالده

( فصل ؟ وينعقد بشهادة عبدين ، وقال أو حنيفة والشانبي لا ينعقد ، ومبنى الحلاف على قبول شهادتها في سائر الحقوق ونذكره في موضعه إن شاء الله تعالى ، وينعقد بشهادة ضريربن والشافعية وجهان في ذلك .

ولنا أمها شهادة على قول نصحت من الاعمى كالشهادة بالاستفاضة وإنما ينعتد بشهادتها اذا تيقن الصوت وعلم صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهاكما يعلم ذلك من يراهما وإلا فلا ( فصل ) وإذا تزوجت المرأة تزويجا فاسداً لم يجز تزويجها ليبر من تزوجها حتى بطلقها أو يفسخ

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في اباحة النظر إلى وجهها لانه ليس بعورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر ولا بباح له النظر الى ما يظهر عادة وحكي عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع التحم وعن داود أنه ينظر الى جميعها لظاهر قوله عليه السلام «انظرائيها» و لناقوله تعالى (ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منهما) روى عن ابن عباس أنه قال هو الوجه وباطن الكف ولان النظر أبيح للحاجة فيختص بما تدعو الحاجة اليه والحديث مطلق ومن نظر الى وجه انسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه ثبابه سمي رائياً له قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم) فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه والكفين والقدمين ونحو ذاك نما تظهره المرأة في منزلها ففيه روايتان إحداهما لا بباح النظراليه لأنه عورة فلم يسح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي ويتيايي قال «المرأة عورة» حديث حسن ولان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه فيقي عاعداه على التحريم والثانيه له النظر الى ذلك قال أحمد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر الى الوجه فيقي عاداه على النظر اليها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر الى الوجه والكفين ووجه جواز النظر الى ما يظهر غالباً أن النبي على المنافر اليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر على جميع ما يظهر غالباً أن النبي على الوجه "بالنظر اليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر اليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر على جميع ما يظهر غالباً أذ لا يمكن إفراد الوجه "بالنظر أمع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً إلى جميع ما يظهر غالباً اذلا يمكن إفراد الوجه "بالنظر أمع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً المنافرة عليه على عمير عليه المنافرة عليه عليه عليه عليه المنافرة عليه المنافرة عليه عليه المنافرة عليه المها على المنافرة عليه عليه المنافرة عليه عليه المنافرة عليه عليه المنافرة عليه المنافرة عليه المنافرة عليه المنافرة عليه عليه على المنافرة عليه المنافرة عليه المنافرة المن

نـكماحها وإذا امتنع من طلاقها فسخ الحاكم نكاحه، نص عليه أحمد، وقال الشانعي : لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نـكاح غير منعقد أشبه النـكماح في العدة .

ولنا أنه ندكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتيج في النفريق فيه الى ايقاع فرقة كالصحيح المختلف فيه ولان تزويجها من غبر تفريق يفضي إلى تسليط زوجين عليها ، كل واحد منها يمتقد أن نكاحه الصحيح ونكاح الآخر الفاسد ويفارق الندكاح الباطل من هذبن الوجهين واذا زوجت بآخرقبل التفريق لم يصح الثاني أيضا ولم يجز تزويجها الثالث حتى يطلق الاولان أو يفسخ نكاحها ، ومتى فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها لانه عقد فاسد لم يتصل ب قبض فلم بجب به عوض كالبيم الفاسد وإن كان التفريق بعد الدخول فلها المهر بدليل قوله عليه السلام « فلها المهر بما استحل من فرجهاوان تكرر الوط، فالمهر واحد الحديث ولانه اصابة في عقد فاسد أشبه الاصابة في عقد صحيح .

( فصل ) والواجب لها مهر مثاماً ، أرماً اليه أحمد فانه قال في العبد : يتمزوج بغير اذن سديده يعطي شيئاً . قال الفاضي بعني مهر المثل وهو ظاهر قول الحرقي اقوله : اذا زوج الوايان فالنكاح للأول منهما فان دخل بها الثاني فالما مهر مثلها وهذا مذهب التافعي . والمنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بعض الفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها»

قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الحلال باسناديهما وقال أبو حنيفة الواجب لاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثلها فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم يجب لزائد لانه بغبر عقد صحيح

فأبيح النظر اليه كالوحه ولانها امرأة ابيح له النظر البها من الشارع فأبيح النظر منها الى ذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذكر منها صغراً فقالوا له اثما ردك فعاوده فقال ارسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقها فنالت ارسل لولا انك أمير المؤمنين للطمت عينك

وعنه لا ينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين ) يجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة ومن ذوات محارمه وعنه لا ينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين ) يجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة كما يجوز الى من يريد خطبها قياساً عليها بل الامة المستامة أولى لأنها تراد للاستمتاع وغيره من التجارة فيها وحسنها يزيد فى ثمنها قأما ذوات المحارم فيجوز النظر منهن الى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر الى مالا يظهر غالباً كالصدر والظهر ونحوها قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل ينظر الى شعر امرأة أبيه وصدرهاقال لاما يعجبني ثم قال انا أكره أن ينظر من امه واخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل مع الرجل مع الرجل مع الرجل مع الرجل مع المرأة وقال أبو بكر كراهية أحمد النظر الى ساق امه وصدرها

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «فلها المهر بما استحل من فرجها، فجعل لها المهر المميز بالاصابة والاصابة أما توجب مهر المثل ولان العقد ليس بموجب بدليل الحبر وأنه لو طلقها قبل مسها لم يكن لها شي. وأذا لم يكن موجها كان وجوده كعدمه و بتي الوط، موجها بمفرده فأوحب مهر المثل كوط، الشبهة ولان التسمية لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى وقول أبي حنيفة انها رضيت بدون صداقها أنما بصح إذا كان العقد هو الموجب وقد بينا أنه أما يجب بالاصابة فيجب مهر المثل كاملا كوط، الشبهة

( فصل ) ولا يجب لها بالحلوة شيء في قول أكثر أهل العلم لان النبي وَلَيْكَالِيَّةُ جعل لها المهر عالم المهر عن احد أن المهر بستقر بالحلوة قياسا على العقد الصحيح وبناء على أن الواجب المسمى بالعقد وقد ذكرنا ذلك

(فصل) ولاحد في وطي. النكاح الفا ... سواه اعتقد حله أو حربته ، وعن احمد ما يدل على أنه بجب الحد بالوطي، في النكاح بلاولي اذا اعتقد حردته ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافي لما روي الدار قطني باسناده عن ابي هر برة قال قال رسول الله وياليني لا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها أن الزانية هي اتي تزوج نفسها ، وباسناده عن الشعبي قال: ماكان أحد من أصحاب النبي ويتياني أشد في النكاح بغير ولي من على رضي الله عنه كان بضرب قال: ماكان أحد من أصحاب النبي علينية أشد في النكاح بغير ولي من على رضي الله عنه كان بضرب فيه . وروى الشابيحي باسناده عن عكرمة بن خالد أن الطريق جمعت ركبا فيه امرأة ثيب فخطبها

على النوقي لانه يدعو الى الشهوة يعني أنه يكره ولا مجرم ومنع الحسن والشمي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، بنت المهلب قالت قلت للحسن ينظر الرجل الي قرط اخته أو الى عنقها قال لا ولا كرامة وقال لو دخلت على امي لقلت أيتها العجوز غطي شعرك والصحيح اباحة النظر الى ما يظهر غالباً لقول الله تعالى ( ولا يبدين زينتهن إلا لبعواتهن ) الآية وقالت سهلة بن سهيل يارسول الله أناكنا نرى سالماً ولدا فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحدو يراني فضلا وقداً نزل الله فيهم ماقد علمت فكيف ترى فيه ? فقال النبي عَلَيْنِيْنَةُ «أرضعيه» فأرضته خمس رضعات فكان عنزلة ولدها رواه مسلم بمعناه وأبو دواد وهدذا دليل على انه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فانها قالت يراني فضلا ومعناه في ثياب البذلة التي لا تستر أطرافها قال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المنفضل

ومثل هذا يظهر منه الاطراف والشعر وكان يراها كذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلهم انبي عَلَيْكَاتُو على ما يستديمون به ماكانوا يعتقدونه وبفعلونه وروى الشانعي في مسنده عن زينب بنت أبي مسلمة انها ارتضعت من أساء امرأة الزبير قالت فكنت أراه أباً وكان يدخل على وأنا امشط رأسي فيأخذ ببعض قرون رأسي وبقول أقبلي على ولان النحرز من هذا لا يكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالباً

رجل فأنكحها رجل وهو غير ولي بصداق وشهود فلما قدموا على عمر رضي الله عنه رفع اليــــه أمرهما ففرق بينها وجلد الناكح والمنكح

ولنا أنهذا مختلف في اباحته فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود ، ولا أن الحد يدرأ بالشبهات والاختلاف فيه أقرى الشبهات وتسميتها زانية بجوز بدليل أنه مهاها بذلك بمجرد العقد وعر جلدها أديا وتعزيراً ولذلك جلد المنكح ولم بجلد المرأة وجلدها بمجردا مقد مع اعتقادها حله وكذلك حديث على على أن حديث على حجة على من أوجب الحد فيه قان عليا أشد الناس فيه وقد انتهى الام الما الجلد فدل على أن سائر الناس والصحابة لم يروا فيه جلداً ، قان قيل فقد أوجبتم الحد على شارب النبيذ مع الاختلاف فيه قانا هو مفارق لمسئلنا بدابل انا نحد من اعتقد حلا ولان يسير النبيذ يدعو إلى كثيره المتفق على تحريمه وهذا المختلف فيه يغني عن الزنا المجمع على تحريمه فافترقا ، قاذا ثبت هذا قان من اعتقد حله ايس عليه اثم ولا أدب لانه من مسائل الفروع المختلف فيها ومن اعتقد حرمته ثم وأدب وإن أنت بولد منه لحقه نسبه في الحالين

( فصل ) فأما الانكمة الباطلة كنكاح المرأة المزوجة أو المهتدة أو شبهه فاذا علما ألحل والتحريم فها زانيان وعليها الحد ولا يلحق النسب فيه

(فصل) ويساوى الفاسد الصحيح في اللعان اذا كان بينها ولد بريد نفيه عنه لكون النسب لاحقا به فان لم يكن ولد فلا لعان بينها لعدم الحاءة اليه وتجب العدة بالحلوة فيه وعدة الوفاة بالموت فيه والاحداد وكل ذلك احتياطا لها. ويفارق الصحيح في أنه لا يُدبت التوارث ولا تحصل به الا باحة المتروج ولا تحل للزوج المطلق ثلاثا بالوط، فيه ولا يحصل الاحصان بالوط، فيه ولا يثبت حكم الايلاء بالحين فيه ولا يحرم الطلاق فيه في زمن الحيض

لا يباح لان الحاجة لا تدءو اليه ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرم النظر اليه كما تحت السرة (فصل) وذوات محارمه كل من حرم نكاحها على النا بيد بنسب أو رضاع أو تحريم المصاهرة بسبب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب وعن عائشة أن أفلح أخا أي القيس استأذن عليها بعد ماأنزل الحجاب فأبت أن تأذن له فقال الني عليها في هو ايذني له فانه عمك تربت يمينك وقد ذكر الله آباء بمولتهن كما ذكر آباء هن وابناء هن في ابداء الزينة لهم، وتوقف أحمد عن النظر الي شعر ام المرأة وبنتها لانها غير مذكورتين في الآية قال القاضي اعا حكى قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به وقد صرح في رواية المروذي أنه محرم يجوز له المسافرة بها وقال في رواية أي طالب ساعة يعقد عقدة الذكاح في رواية المروذي بها لا يحل له أبداً أن ينظر الى شعرها ولا الى شعرها ولا الى شيء من جسدها وهي حرام عليه

(فصل) فأما أم المزنى بها وابنتها فلا يحل له النظر اليهن وان حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب (الحنى والشرح الحبير) (الحزء السابع)

### ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها )

أنما قيد المرأة بالحرة ههنا لان الامة لاولاية لابيها عليها وأنما وليها صدها بغير خلاف علمناه، وأما المرأة الحرة فأولى الناس بتزويجها أبرها ولا ولاية لأحد معه وبهذا قال الشافعي وهو المشهورعن أي حنيفة ، وقال ماللك والدنبري وأبر يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهو رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقري تعصيبا ولهذا برث بإلاء أببه دون جده

وانا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى ( ووهبنا له يحبي ) وقال زكريا (ربهب لي من لدنك ذرية طيبة ) وقال ( فهب لي من لدنك و ليا ) وقال امراهيم ( الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسهاعيل واسحاق ) وقال عَلَيْكُ « أنت ومالك لابيك » واثبات ولاية الموهوب له على المية أولى من العكس ولان الاب أكل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في الولاية كتقديمه على الجد ولان الاب بلي ولده في صغره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ماثبتت الولاية عليه فيه بخلاف ولاية الامن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لها من ماله وله من مالها اذا كانتصفيرة بخلافغيره، ولان الولاية احتكام واحتكام الاصل على فرعه أولى من العكس، وفارق المير اث فانه لا يعتبر له النظر ولهذا يرث الصبي والحجنون وليس فيه احتكام ولا ولاية على الموروث بخلاف مأنحن فيه

(مسئلة ﴾ قال (ثم أبوه وان علا)

يمنى أن الجد أب الاب وإن عالت درجته فهو أحق بالولاية من الابن وسائر الاوليا. وهوقول الشانعي ، وعن احمد رواية أخرى أن الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم

محرم فلم يفد اباحة النظر كالمحرمة باللعان وكذلك بنت الموظوءة بشبهة وامها ليست من ذوات محارمه وكذلك الكافر ليس بمحرم لقرابته المسلمة ، قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر بها ليس هو محرماً لها في السفر أما النظر فلا يجب عايها الحجاب منه لا ن أبا سفيان أبي المدينةوهومشرك فدخل على ابنته أم حبيبة فطوت فراشرسول الله عَلَيْكَيْدُ الله يجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها به رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿مسئلة ﴾ (وللعبد النظر اليها من مولاته)

يعني الى الوجه والكفين لقول الله تمالى( أو ما ملكتأيما نهن)ولماروت امسلمة أنرسول اللهصلي الله عليه وسلم « قال أذا كان لاحداكن مكاتب فملكما يؤدي فلتحتجب منه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح،وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى فاطمة بعبد قد وهبه لها وعلى فاطمة ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها واذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فلما بلغ رسول اللهصلي الله عليهَ وسلم ماتلقى قال «أنه ليس عليك بأس أعا هو أبوك ورواه أبوداود وأما النظر الى شعر هافكر هه أبوغلامك»

وعن أحمد رواية ثالثة أن الاخ بقدم على الجد وهو قول مالك لأن الجد يدلي بأبوة الاب والاخ يدلي بنرة والبنوة مقدمة، وعن أحمد أن الجد والاخ سواء لاستوائهما في الميراث بالنعصيب فاستويا في القرابة فوجب أن يستويا في الولاية كالاخوبن ولانهما عصبتان لا يسقط أحدهما بالاخو فاستويا في الولاية كالاخوبن

ولما أن الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهما كالاب ولان الابن والاخ يقادان بها ويقطعان بسرقة مالها والجد بخلافه لا يسقط في الميراث إلا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه، واذا ضاق المال وفي المسئلة جد وأخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهما كالأب ولتقدمه على العم وسائر العصبات ، إذا ثبت هذا فالجد وأن علا أولى من جميع العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم وأحقهم في الميراث .

### ﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم ابنها وابنه وان سفل )

عبد الله وسعيدين المسيب وطاوس ومجاهد والحسن ، واباحه ابن عباس لما ذكرنا من الآية والخبرين ولان الله تمالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات \_ الى قوله \_ ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) ولانه يشق التحرزمنه فابيح لهذلك كذوى المحارم وجعله بعض أصحاب كالا جنبي، والصحيح ما قلنا ان شاء الله تمالى

(مسئلة) (ولغير أولي الاربة من الرجال كالمكبير والعنين ونحوها النظر الى ذلك وعنه لا يباح) من لا شهوة له من الرجال كالمخنث ومن ذهبت شهوته لمكبر أو عنة أو مرض لايرجى برؤه والشيخ الخصي فحكمه حكم ذي المحرم في النظر لقول الله تعالى (والتابعين غير أولي الاربة من الرجال) أي غير أولي الحاجة الى النساء قاله ابن عباس وعنه هو المخنث الذي لا يقوم اربه وعن مجاهد وقتادة الذي لا ارب له في النساء ، فان كان المخنث نا شهوة ويعرف أمر النساء فحكم عيره ، لان عائشة قالت دخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم محنث فكانوا يعدونه من غير أولي الاربة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينعت امرأة أنها اذا أقبلت أقبلت بأربع واذا أدبرت بهان فقال «لا أرى هذا يعلم ما ههنا لا يدخلن عليكم هذا » فحجبوه رواه أبو داود

قم ياعمرو فزوج رسول الله علي في فزوجه رواه النسائي قال الائرم قلت لأبي عبدالله فحديث عمرو بن أبي سلمة حين تزوج النبي علي النبي النبي

(مسئلة ) قال (ثم أخوها لأبيها وأمها)

لا خلاف بين أهل العلم في تقديم الأخ بعد عمودي النسب الحكونه أقرب العصبات بعدهم فأنه ابن الاب وأقواهم تعصيبا وأحقهم بالميراث

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والا خ للاب مثله )

اختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للاب بن والاخ اللاب إذا اجتمعا فالمشهور عنه أنهما سوا، في الولاية وبه قال أبر ثور والشافعي في القديم لانهما استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد منها العصوبة وهي جهة الاب فاستويا في الولاية كا لو كانا من أب وإلما يرجح الاخ في الميراث بجهة الام ولامدخل لما في الولاية فلم يرجح بها كالعمين أحرهما خال وابنى عم أحدهما أخ من أم ، والرواية الثانية الاخ من الابوين أولى واختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافي في الجديد وهو

وغيره قال أبن عبد البر ليس المخنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة وأنما التخنيث شدة انتأنيث في الحلقة حتى يشبه المرأة في اللين والـكلام والنغمة والنظر والمقل ، فاذاكان كذلك لم يكن له في النساء أرب وكان لا يفطن لامور النساء فهو من غير أولي الاربة الذين لم يبيح لهم الدخول على النساء الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع ذاك المخنث من الدخول على النساء فلما سمعه يصف ابنة غيلان وفهم أمر النساء أمر بحجبه، وعنه لا يباح لانه ذكر بالغ أجنبي فلم يبيح لهذلك كالذي له ارب

(مسئلة) ( وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها )

لتكون الشهادة واقعة على عينها قال أحمد لا يشهد على امرأة الا أن يكون قد عرفها بعينها وكذلك من يقابل المرأة في ببح أو إجارة فله النظر الى وجهها ليعرفها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقد روي عن أحمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه من يخاف الفتنة أو يستغني عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

﴿ مسئلة ﴾ ( وللطبيب النظر الى ما تدعو الحاجة الى نظره اليه من بدنها من العورة وغيرها فانه موضع حاجة وقد روى أن النبي صلى الله عليمه وسلم لمما حكم سعد في بني قريظة كان يكشف عن

المسجيح إن شاء الله ولانه حق يستفاد بالنهصيب فقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق المبراث بالولاء فأله لا مدخل النساء فيه وقد قدم الاخ من الابوين فيه وبهذا يبطل ما ذكر ناه للرواية الاولى وهكذا الخلاف في بني الاخرة والاعمام وبنيهم، فأما إذا كان ابنا عم لاب أحدهما أخ لام فهما سواء لانهما استوبا في التعصيب والارث به وقال القاضي فيهما من الخلاف مثل مافي ابن عم من أبوين وابن عم من أب لانه يرجح بجهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يوث بها منفردة وما ورث به منفرداً لم يرجح به والذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره . فعلى هذا اذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابوين عند من يرى تنديم ولد الابوين عند من يرى

﴿ مسئلة ﴾ قال (أُمِّ أُولادهم وانسفلوا ثم العمومة ثم اولادهموان سفلواتم عمومة الاب)

وجملنه أن الولاية بعد من ذكرنا تغرتب على ترتيب الارث بالنعصيب فأحقهم بالميراث احقهم بالولاية فأرلاهم بعد الآباء بنو المرأة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو أبيها وهم الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جدها وهم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوجدالجد ثم بنوهم وعلى هذا لابلي بنو أب أعلى مع بني اب أقرب منه وان تزلت درجتهم، وأولى ولد كل أب اقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فأ قربهم أشفقهم .ولا أمل في هذا خلافا ببن أهل العلم

مؤتزرهم وعن عُمَان أنه أتي بغلام قد سرق فقال « انظروا الىمؤتزره » فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه هُمْ مُسئلة ﴾ ( وللصبي الميز غير ذي الشهوة النظر الى المرأة الى ما فوق السرة وتحت الركبة في الحدى الروايتين )

لان الله تعالى قال (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) وقال (اذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فدل على التفريق بين البالغ وغيره قال أبو عبد الله . حجم أبو طبية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، والرواية الاخرى حكمه حكم ذي المحرم في النظر إذا كان ذا شهرة لقول الله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) قيل لابي عبد الله متى تغطي المرأة رأسها من الغلام قال : إذا بلغ عشر سنين

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كان ذا شهوة فهو كذي المحرم )

لقوله تعالى (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية وعنه أنه كالاجنبي لانه في معنىالبالغ في الشهوة وهو المعنى المقتضي للحجاب وتحريم النظر ولقوله تعالى (أو الطفل إلذين لم يظهروا على عورات النساء) فأما الغلام الطفل غير المميز فلا يجب الاستتار منه في شيء

( فصل) ولا ولاية لغبر العصبات من الاقارب كالاخ من الام والحال وعم الام والجد أبالام ومحوهم نص عليه أحمد في مواضع وهو قول الشانعي واحدى الروايتين عن أبي حنيفة ( والثانية) ان كل من يرث بفرض أو تعصيب بلي لانه من أهل ميرائها فو أيها كمصباتها

ولنا ماروي عن علي انه قال اذا بلغ النساء نصالحة القائق قالعصب أولى اذا أدركن . رواه أبو عبيد في الغريب . ولانه ليس من عصباتها فأشبه الاجنبي

(مسئلة ) قال (ثم المولى المنعم ثم أقرب عصبته به )

لاخلاف نعلمه في أن المرأة اذا لم يكن لها عصبة من نسبها أن مولاها بزوجها بمولا في أن عصبة المناسب أولى منه وذلك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فلذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كا قدموا عليه في الارث والعقل فان عدم المولى أو لم يكن من أهل الولاية كالمرأة والعافل والمكافر فعصباته الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواء فان اجتم ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى في التعصيب وانما قدم الاب المناسب على الابن المنا مب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أبي المعتق فرجع به الى الاصل

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم السلطان)

لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن فلسلطان ولاية تزوبج المرأة عند عدماًوليائها أو عضلهم وبه

﴿مسئلة﴾ ( ولامرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر الى ما عدارًما بين السرة والركبة وعنه أن الكافرة مع المسلمة كالأجنبي)

يجوز الرجل مع الرجل النظر من صاحبه الى ما ليس بعورة وفيها روايتان (احداها) ما بين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي اللحية السرة والركبة والاخرى الفرجان الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعمد النظر اليه، فقد روي عن الشعبي قال قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عايه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضاءة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراه ظهره رواه أبو حفص، قال المروذي سحمت أبا بكر الأعين يقول قدم علينا المسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فمضي الى أبي عبد الله فحد ثه والذي أرى لك أن لا يشي معك في طريق. فأما الغلام قبل السبع فلا عورة له بحرم انظر البها وقد روي عن ابن أبي ليلي قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم قال فجاء الحسن « فجعل يتمر غ عليه فرفع مقدم قبيصه أراه قال فقبل استه » رواه أبو حفص

يقول مالك والشانبي واسحاق وأبوعبيد وأصحاب الرأى، والاصل فيه قول النبي عَلَيْكِيْرَةٍ «فالسلطان ولي من لاولي له » وروى أبرداود باسناده عن امحبيبة أن النجاشي زوجها رسول الله عَلَيْكِيْرَةٍ وكانت عنده ولان السلطان ولاية عامة بدليل انه بلي المال ومجفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كلاب

( فصل ) والسلطان همنا هو الامام أو الحاكم أو من فوضا اليه ذلك . واختلفت الرواية عن أحمد في والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق يكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج اذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لايكون به بأس لانه ذوسلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا الم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على الشيء القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية . وقال ما للوالي ولاية أنما هو القاضي . وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في التزويج ؛ ومحتمل انه جمل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوض اليه النظر فيما محتاج اليه في ولايته وهذا منها

( فصل ) واذا استولى أهل البغي في بلد جرى حكم سلطانهم وقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه لانه أجري مجراه في قبض الصدقات والجزية والخراج والاحكمام فكدلك في هذا

( فصل ) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لايكون وليا لها ولا يزوج يأتي السلطان لانه ايس من عصباتها ولا يعقل عنها ولا يرشهافأشبه الاجنبي ، وقال في رواية أخرى في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قرل اسحاق ، وروي عن ابن مسعود أنه لا يفعل ذلك حتى يأتي السلطان ، وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يزوجها نفسه ، ولما روى ابو داود باسناد.

<sup>(</sup>فصل) وحكم المرأة مع المرأة والرجل مع الرجل سواء ولا فرق بين المسلمة بن المسلمة والكافرة كا لا فرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والذي في النظر ، وقال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خمارها عند اليهودية والنصر انية وأما أنا فاذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين ثلد وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسلمان بن أبي موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والاول أولى لان النساء من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن بحجبين ولا أمرن بحيجاب وقد قالت عائشة جاءت بهودية تسألها فقالت أعادك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث، وقالت اسهاء قدمت على أمي وهي راغبة يمني عن الاسلام فسألت رسول الله عليه وسلم أفاصاله اقال « نمم » ولان الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينها كالسلم مع الذمي ولان الحجاب اما أن يجب بنص أوقياس ولم يوجد واحد منها وأما قوله (أونسائهن) فيحتمل أن يكون أراد جملة النساء

عن تميم الداري انه قال: يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد الرجل من المسلمين ? تالـ « هو أولى الناس بمحياء وبماته » إلا أن هذا الحديث ضمفه احمد وقال رواية عبد العزيز يعني أبن عمر بن عبد العزيز وليس هو من أهل الحفظ والانقان

( فصل ) فان لم يوجد للمرأة ولي ولا ذوسلطان فهن احمد مايدل على انه يزوجها رجل عدل باذنها فانه قال في ده قان قربة بزوج من ولي لها اذا احتاطلها فيالكف، والمهر اذا لم يكن في الرستاق قاض ، قال ابن عقيل أخذ قوم من أصحابنا من هذه الرواية أن المكاح لايقف على ولي قال وقال القرضي منصوص احمد يمنع من ذلك، والصحبح أن هذا القول مخنص بحال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لايكون في الرستاق قاض، ووجه ذلك أن اشتراط الولي همنا يمنع النكاح بالكاية فلم يجز كاشتراط الناءب في حق من لامنا، ب لها ، وروي أنه لايجوز النكاح إلا بولي العموم الاخبار فيه

﴿مسئلة ﴾ قال (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وإن كان حاضرا)

وجملة ذلك أنه بجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائبا بحبراً أو غبر مجبر لانه روي عن النبي وَيَتَلِلنَّهُ أنه وكل أبارانم في ترويجه ويمونة ووكل عمرو بن أوية في نزويجه أم حبية ولانه عقد معاوضة فجز التوكيل فبه كالبيع ولأصحاب الشاذي في توكيل غيرالاب والجد وجهان (أحدها) لا يجوز لانه بلي بالاذن فلم يجز التوكيل له كالوكيل

ولما أنه بَلَّى شرعاً فكان له التوكيل كالاب ولا يصح قولهم أنه بلي بالآذن فان ولايته تُ بنة قبل

وهذه احدى الروايتين والاخرى لا يباح لها النظر من الرجل الا الى مثل ما ينظر اليه منها اختاره أبو بكر وهو أحد قولي الشافعي لما روى الزهري عن نيهان عن أم سلمة قاات كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « احتجبن منه » فقات يا رسول الله انه ضرير لا يبصر قال « أفعمياوان أنها لا تبصرانه ? » رواه أبو داود وغيره ولان الله تعالى أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به ولانهن أحدنوعي الآدمين فحرم عليهن النظر الى النوع الآخر قياساً على الرجال مجققه أن المنى الحرم على الرجال خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ لانها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر

و (ذا قول الذي صلى الله عسلم لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك فلا يراك » وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر الى الحبشة يلعبون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الى الحبشة يلعبون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الى النساء فذكر هن ومعه بلال فأمر هن بالصدقة، ولانهن لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب كا وجب على النساء لئلا ينظرون اليهم فأما حديث نبهان فقال أحمد نبهان روى حديثين عجبيين هذا

اذنها وانما اذنها شرطاصحة تصرفه فأشبهولاية الحاكمءلم ولاخلاف في ان الحجاكم أن يستنيب في التزويج من غير اذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف لنائبهامن قبلها ?

( فصل ) وبجوز التوكيل مطلقار مقيداً فالمقيدالتوكيل في تزويج رجل بعينه والمطلق التوكيل في تزويج من برضاه أو من بشا. وقال احدر حمه الله في رواية عبدا لله في الرجل يولى على أخته وابنته يقول اذاوجدت من ترضاه فزوجها فتزويجه جائز ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روي أن رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤاً فزوجه اياها ونو بشراك نعله فزوجها عمر من عثان بن عفان رضي الله عنه فهي أم عمرو بن عثان واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه إذن في النكاح فجاز مطلقا كاذن المرأة أو عقد فجاز التوكيل فيه مطلقا والله أعلم

( فصل ) ولا يعتبر في صحة الوكالة اذن المرأة في التوكيل سواء كان الوكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لا يجوز لغير الحجبرالتوكيل لا باذن المرأة وخرجه القاضي على الروأيتين في توكيل الوكيل من غير اذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لا يصح الا يحضرة شاهدين لانه يراد لحل الوطء فافتقر الى الشهادة كالنكاح

ولنا أنه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر إلى أذن المرأة ولا إلى أشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أن الولي ليس بوكيل للمرأة وهذا التوكيل لا يملك به البضع فلم يفتقر إلى أشهاد بخلاف النكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتسري

الحديث والأخر « إذا كان لاحداكن مكانب فلتحتجب منه »كا أنه أشار الى ضعف حديثه إذ لم يرو الا هذين الحديثين المحالفين اللاصول وقال ابن عبدالبر . نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث وحديث فاطمة محيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لازواج رسول الله عليه وسلم كذلك قال أحمد وأبو داود قال الابرم قلت لابي عبد الله كان حديث نبهان لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وحديث فاطمة لمسائر الناس قال نهم وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاحديث مفرد في اسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ (وبجوز النظر الى الغلام لغير شهوة)

فأما النظر اليه لشهوة فلا يباح لانها تدعوا الى الفتنة وقد ذكرنا ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز النظر الى أحد ممن ذكرنا لشهوة لماذكرنا من خوف الفتنة)

ومعنى الشهوة أنه يتلذذ بالنظر اليه والله أعلم

( مسئلة ) ( ولكلُ واحد من الزُوجين النظر الي جميع بدن الآخر ولمسهوكذك السيدمع امته) لما روى بهز بن حكيم قال قلت يارسول الله عوراننا ما نأتي منها وما ندع ? قال « احفظ عورتك الامن ( المغني والشرح السكبير) ( وي )

( فصل ) ويثبت الوكيل مايثبت الدوكل وان كان الرلي الاجبار ثبت ذاك لوكيله وان كانت ولايته ولاية مراجعة احتاج الوكيل الى اذنها ومراجعتها لانه نائب فيثبت له مثل ماثبت لمن ينوب عنه وكذلك الحكم في السلطان والحاكم ياذن انبره في الترويج فيكون المأذون له قائبًا مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله هل تستفاد الولاية في النكاح بالوصية ? فروى انها تستفاد بها وهو اختبار الخرقي لفوله أو وصى ناظراً له في التزوج وهو قول الحسن وحماد بن أبي سلمان ومالك وعنه لاته تفاد بالوصية وبه قال الثوري وانشمبي والنخعي والحارث العكلي وابوحنياة والشافعي وابن المنذر لانها ولاية تنتقل الى غيره شرعا فلم بجز أن يوصى بها كالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييعها ووضعها عند من لا يكافئها فلم نثبت له الولاية كالاجني ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بها كولاية الحاكم وقال أبر عبدافة بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة جاز لعدم ذلك .

ولما أنها ولاية ثابتة للاب فجازت وصبة، بها كولاية المال ولانه يجوز أن يتسبب فيها في حياته فيكون نائبه قائبا مقامه بعد موته فجاز أن يتسبب فيها كولاية المال وما ذكروه يبطل بولاية المال ، فعلى هذا لا بصير وصيا في النكاح بالوصية اليه في المال لانها إحدى الولايتين فلم علمكها بالوصية كالوصية الاخرى قياسا على وصية المال لا تملك بالوصية في النكاح .

( فصل ) فالى هذا تجرز الوصية بالنـكاح من كل ذي ولاية سواء كان مجبراً كالابأو غير مجبر كغيره ووصي كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك وصيه وإن كان محتاج الى اذنها

زوجتك او ماملكت يمينك » رواه الترمذي وقال حديث حسن ولا فرق بين الفرج وغيره العموم الحديث ولان الفرج يباح الاستمناع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن وقيل يكره النظر الي الفرج لقول عائشة ما رأيت فرجرسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجة وفي لفظ قالت مارأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني قال احمد في رواية جعفر بن محمد في المرأة تقعد بين يدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في ثياب رقاق. فلا بأس به قلت تخرج من الدار الى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الاهي وزوجها مرخص في ذلك

(فصل) وحكم السيد حكم الزوج فيا ذكرنا وسواء في ذلك سريته وغيرها لانه يباحله الاستمتاع بجميع بدنها فأبيح له النظر اليه فأما ان زوج امته حرم عليه الاستمتاع بها والنظر منها الي ما بين السرة والركبة لما روى عمر وبن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسام « اذازوج احدكم خادمه عبده او احيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فانه عورة» رواه أبو داود ومفهومه اباحة النظر الى ماعداه واما نحريم الاستمتاع بها فلا خلاف فيه فانها قد صارت مباحة لازوج ولا تحل امرأة لرجلين فان وطئها أثم وعليه التعزير لانه فعل محرما فان أولدها فقال أحمد لا يلحقه

فوصيه كذلك لانه يقوم مقامه فهو كالوكيل. وقال مالك ان عين الاب الزوج علك الوصي إجبادها صفيرة كانت أو كبيرة ، وان لم يعين الزوج وكانت بنته كبيرة صحت الوصية واعتبر اذنها وان كانت صنيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذنت جاز أن يزوجها باذنها

وانا أن من ملك النزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومنى زوج وكيل الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل

« مسئلة » قال (واذا كان الاقرب من عصبتها طفلا أو كافراً أو عبداً زوجها الابعد من عصبتها).

وجملة ذلك أن الولاية لا تأبت لطفل ولا عبد ولا كافر على مسلمة بحال فعند ذلك يكون وجودهم كالعدم فثبت الولاية لمن سمينا ستة شروط: كالعدم فثبت الولاية لمن سمينا ستة شروط: العقل والحرية والاسلام والذكورية والبلوغ والعدالة على اختلاف نذكره فأما العقل فلا خلاف في اعتباره لان الولاية انما تثبت نظراً لفولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فيبره أولى وسوا، في هذا من لا عقل له لصغره كطفل. ومن ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أذند.

قال القاضي والشيخ الذي قد ضعف الكبره فلا يعرف دوضع الحظ لها لا ولاية له فأما الانهاء فلا يزيل الولاية لأنه بزول عن قرب فهو كالنوم ولذلك لا نثرت الولاية عليه ويجوز على الانبياء

نسبه لأنها فراش لغير. فلم ياحقه ولدها كالاجنبية قات وقد ذكر في باب حكم امهات الاولادانه يلحقه النسب لانه وط. سقط فيه الحد لشبهة الملك اشبه وط. الحارية المرهونة

( فصل ) واما نظر الرجل الى الاجندية من غير سبب فيحرم عليه النظر الي جميعها في ظاهر كلام احمد فانه قال لا يأكل مع مطلقته هو اجنبي لا يحل له ان ينظر اليهاكيف يأكل معها ينظر الى كفها؟ لا يحل له ذلك وقال الفاضى بحرم عليه النظر الى ماعدا الوجه والكفين لا نه عورة ويباح اله النظر اليها مع الكراهة اذا أمن الفتنة و نظر بغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تمالى (ولا يبدين زينهن الا ماظهر منها) قال ابن عباس الوجه والكفان وروت عائشة ان اسما، بنت ابي بكر دخلت علي رسول الله عليه وسلم في ثياب رقاق فأعرض عنها وقال ياأسما، « ان المرأة اذا بلغت المحيض لم تصلحان يرى منها الا هذا وهذا » واشار الى وجهه وكفيه رداه أبو بكر وغيره ولانه ليس بعورة فام يحرم النظر اليه من غير رببة كوجه الرجل

ولنا قول الله تعالى ( فاذاساً لتموهن متاعافاستلوهن من وراء حجاب) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا كان لاحد اكن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه » وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله

علمهم السلام ومن كان بجن في الاحيان لم نزل ولايته لانه لايستديم زوال عقله فهو كالاغها.

(الشرطُ الثاني) الحرية ، فلا ولاية أمبد في قول جماعة اهل الملم فان العبد لا ولاية له على نفسه فملى غيره أولى • وقال أصحاب الرأي يجوز أن يزوجها العبد باذنها بناء على أن المرأة تزوج نفسها قد مضى الـكلام في هذه المسئلة

﴿ الشرط الثالث ﴾ الاسلام ولا يثبت لكافر ولاية على مسلمة وهو قول عامة أهل العلم أبضاً ، قال ابن المذر أجمع عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا قال أحمد بلفنا أن عليا أجاز نكاح الاخ ورد نكاح الاب وكان نصر انيا

﴿ الشَّرَطُ الرَّابِعِ ﴾ الذَّكورية شرط الولاية في قول الجميع لانه يعتبر فيهــا الكمال والمرأة ناقصة قاصرة تثبت الولاية عليها لقصورها عن النظر لنفسها فلا تثبت لها ولاية على غيرها أولى

﴿ الشرط الحّامس ﴾ الباوغ شرط في ظاهر المذهب قال احمد لا يزوج الفلام حتى يحتلم ايس له أمر وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والشانعي واسحاق وابن الندذر وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى انه اذا بانع عشراً زوج وتزوج وطلق وأجيزت وكالته في الطلاق وهدذا محتمله كلام الخرقي لنخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا ووجه ذلك أنه يصح ببعه ووصيته في طلاقه فثبت له الولاية كالبالغ والاول اختيار أبي بكر وهو الصحيح لان الولاية يصير لهدا كال الحال لانها تتقيد بالتصرف في حق غيره اعتبرت نظراً له والصبي ولى عليه لقصوره فلا تثبت له الولاية كالمرأة

﴿ الشرط السادس ﴾ العدالة في كونها شرطا روايتان ( احداهما ) هي شرط قال احمد أذا كان

صلى الله عليه وسلم فجاءته الخثيمية تستفتيه وتنظر اليه فصرف رسول الله صلى الله وسلم وجهه عنها، وعن حرير بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فأمر في ان أصرف بصري حديث صحيح وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تتبع النظرة النظرة فأعا لك الاولى وليس لك الآخرة » رواها ابو داود وفي إباحة النظر الى المرأة اذا أراد تزويجها دليل على التحريم عند عدم ذلك أذلوكان مباحاً على الاطلاق فما وجه التخصيص لهذه الحال وأما حديث أساء ان صح فيحتمل انه كان قبل نزول الحجاب فيحمل عليه

( فصل ) فأما العجوزالتي لاتشتهي فلا بأس بالنظر الى ما يظهر منها غالبالقول الله تمالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون فكاحاً) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى (قل للمؤمنين يغضوامن أبصارهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ) نسخ واستثني من ذلك ( القواعد من النساء اللاتي لا يرجون فكاحاً ) الآية وفي معنى ذلك الشوهاء التي لا تشتهي

( فصل ) والامة يباح النظر منها الى مايظهر غالباً كالوجهوالرأس واليدين والساقين لان عمروضي الله عنه رأى أمة متكممة فضربها بالدرة وقال يالكاع تشتبهين بالحرائر وروى ابو حفص اسناده إن

القاضي مثل ابن الحلبي وابن الجدي إستقبل النكاح فظاهر هذا انه افسد النكاح لانتفاء عدالة المولى له وهذا قول الشاني وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لانكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل، قال ان عباس قال احمد أصح شي. في هذا قول ابن عباس وقد روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ويتالي « لانكاح الا بولي وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل» وروي عن أبي بكر البرقائي باسناده عن جابر قال: قال رسول الله عينالي عن أبي بكر البرقائي باسناده عن جابر قال: قال رسول الله عينالية المال، ولا به الانكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل ، ولا بها ولا بة نظرية فلا يستبدئها الفاسق كولا بة المال، والوابة الاخرى ليست بشرط.

نقل مثنى بن جامع أنه سأل احمد اذا تزوج بولي فاسق وشهود عدول فلم ير أنه يفسد من النكاح شي، وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبد والكافر ولم يذكر الفاسق وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافي لانه يلي نكاح نفسه فنثبت له الولاية على غيره كالعدل ولان سبب الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فيلى كالعدل

( فصل ) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا عليه السلام زوج ابنته وهو أعى ولان المفصود في النكاح يمرف بالسماع والاستفاضة فلا يعتقر الى النظر ولا يشترط كونه ناطقا بل يجوز أن يلي الاخرس اذا كان مفهوم الاشارة لارف اشارته تقوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذلك في النكاح

( فصل ) ومن لم نثبت له الولاية لم يصح توكيله لان وكيله نائب عنه وقائم مقامه ، وإن وكله

عمر كان لا يدع امة تقنع في خلافته وقال انما القناع للحرائر ولو كان نظر ذلك منها محرماً لم يمنع من ستره بل امر به وقد روى انس ان انبي صلى الله عليه وسلملا أخذ صفية قال الناس أجملها ام المؤمنين أم أم ولد ? فقالوا إن حجبها فهي أم المؤمنين وان لم يحبجبها فهي أم ولد فلما ركبوطاً لها خلفه ومد الحبجاب بينه وبين الناس متفق عليه وهذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستفيضاً بينهم مشهوراً وان الحجب لغيرهن كان معلوماً وقال أصحاب الشافعي بياح النظر منها الى ما ليس بمورة وهو مافوق السرة وتحت الركبة وسوى بعض اصحاب الشافعي بين الحرة والامة لقول الله تعالى (ولا يبدين ونينتهن الا ماظهر منها) الآية ولان العلة في تحريم النظر الحوف من الفتنة والفتنة المحوفة يستوي فيها الحرة والامة فان الحرية لا تؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا مايدل على التخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيا ذكروه افتراقا في الحرمة ومشقة السير لكن ان كانت المرأة جميلة يخاف الفتنة بها حرم النظر اليها كا يحرم الى الفلام الذي لم تخش الفتنة بالنظر اليه قال احمداً في الامة إذا كانت جميلة تنقب ولا بنظر اليه الى المهاكم كرم من نظرة الفترة قلب صاحبها البلابل

( فصل ) والطفلة الذي لانصلح للنكاح لا بأس بالنظر البهاقال أحمد في رواية الاثرم في الرجل

الوالي في تزويج موليته لم يجزلانها ولاية وليس هومن أهلها ، ولانه لما لم علك تزويج منابيته بولاية النسب فلأن لاعلك تزويج مناسبة غيره بالتوكيل أولى ، ويحتمل أن يصح توكيل العبدوالفاسق والصبي الممين في العقد لانهم من أهل اللفظ بالعقد وعبارتهم فيه صحيحة ولذلك صح تبولهم النكاح لا بفسهم وأنما سلبوا الولاية نفسها لانه يعتبر لها المكال ولا حاجة اليه في اللفظ به ، فأما إن وكله الزوج في قبول النكاح له أووكله الاب في قبول النكاح لا بنه الصغير فقال أصحابنا لا يصح لانه أحد طرفي العقد فلم يجز توكيله فيه كالا يجاب ريحتمل حواز وكيل من ذكر نافيه لا نهم من أهله و يصح قبولهم النكاح لا نفسهم فجاز أن ينو بوا فيه عن غيرهم كالبيع وهذا أحد الوجهين لا يحاب الشانعي في العدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ويزوج أمة المرأة باذنها من يزوجها )

اختلفت الرواية عن أحمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنمانه بلي نكاحها والي سيادتها قال القاضي هذا هو الصحيح وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدايل كون الولاية لها فامتنعت في حقها لقصورها فتثبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لو عنقت فني حال رقها أولى ثم إن كانت سيدتها رشيدة لم بجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال رشيد بفير إذنه ويعتبر نطقها بذلك وان كانت بكراً لان مهانها إنما اكتنى به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحيي من تزويج أمتها ، وان كانت صفيرة أو مجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان الحظفي تزويجها وإلا فلا يماك تزويجها والله فلا يماك تزويجها والات سفيرة أو مجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان الحظفي تزويجها والان فلا يماك تزويجها عال لان فلا يماك تزويجها و كذلك الحسكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشانعية ليس له تزويجها بحال لان فيه تفريرا بمال الصفيرة لانها و باحمات فتانت

ولنا أن له التصرف بما فيه الحظ والبروج هاهما فيه الحظ لان الـكلام فيه فجاز كما ترالتصرفات

يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهوة فلا وإن كان لغير شهوة فلا بأسوقدروى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني ان الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عمر بن الحطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبد الله فتحركت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطعها وقال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم «مع كل جرس شيطان » فأما اذا بلغت حداً يصلح للنكاح فان عورتها مخالفة لعورة البالغة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام «لايقبل الله صلاة حائض الا بخار» يدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة فيحتمل ان يكون حكمها حكم ذوات المحارم كقولنا في الغلام المراهق مع النساء وقد روى ابو بكر عن ابن جريج قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت بارسول الله انها ابنة أخي وجارية فقال «اذاعركت المرأة لم يجز لها ان تظهر صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت بارسول الله انها ابنة أخي وجارية فقال «اذاعركت المرأة لم يجز لها ان تظهر الا وجهها ومادون هذا » وقبض على ذراع نفسه فترك بين قبضتيه و بين الكف مثل قبضة أخرى او تحوها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها ( ولا يجوز التصريح بخطبة المعتدة ولا التعريض بخطبة الرجعية )

الجائزة واحبال الحظ مروع لما فيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية وتنهاوصيانتها عن الزناالموجب للحد في حقها وبعض قيمتها والمرجوح كالمعدوم وان كان وليها في مالها غير ولي في تزويجها فولاية تزويجها الرفي في المال دون ولي الغروج لانه هو المنصرف في المال وهي مال (الرواية الثانية) أن المرأة أن تولي امن أمتها رجلا يزوجها نقلها عن أحمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المناشزة لنقص الانوثة فلما عن أحمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة كتمل رواية ثائة وهو أن سيدتها تزوجها فانه قيل له تزوج أمتها قال قد قيل ذلك هي مالها ، وهذا كتمل أنه ذهب اليه وهو قول أبي حنيفة لانها مالكة لها وولاينها نامة عليها فلما كت تزريجها كالسيد ولانها تلك بيعها وإجارتها فلمكت تزويجها كسيدها ولانالولاية إنما تثبت على المرأة لتحصيل الكفاية وصيانة لحظ الاولياء في تحصيلها فلا نثبت على المرأة لتحصيل الكفاية للاوليساء في الوكية في أمتها لعدم اعتبار السكفاية وعدم الحق لاوجها لان النساء لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هربرة عن النبي عينظيني انه قال « لا تنكح المرأة المرأة ورقالت عائمة رضي الفي عنها زوجوا فان النساء لا يروج نفسها فيموها أولي .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ويزوج مولاتها من يزوج أمتها )

يعني عتيقتها وهذه فيها الروايتان ( أحديهما ) أن لمولاتها النوكيل في تزويجها رجلا لانها عصبتها

أما التصريح بخطبة الممتدة فلا مجوز لان قول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) دليل على تحريم النصريح لانالتصريح لايحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن مجملها الحرصعليه على الاخبار بانقضاء عدمها قبل انقضائها والتعريض بخلافه

(مسئلة) (فأما الرجعية فلا بجوز لاحد التعريض لخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فهي كالتي في صلب نكاحه)

( مسئلة ) ( وبجوز في عدة الوفاة وفي البائن بطلاق ثلاث )

المعتدات على ثلاثة اضرب وحكمها حكم من هي في صلب النكاح وقد ذكر ناها (الثاني) المعتدة من وفاة او طلاق ثلاث أو فسح لتحريمها على زوجها كالفسخ برضاع او لعان ونحوه مما لايحل بسدة لاوجها فهذه يجوز التعريض بخطبها الله به ولما روت فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما طقالها زوجها ثلاثاً «اذا حللت فآذنيني» وفي له ظ «لا تسبقين بنفسك» وهذا تعريض لحطبتها في عدتها في عدتها همشلة ، (وهل بجوز في عدة البائن بغير الثلاث على وجهين)

هــذا الضرب الثالث كالمختلفة والبائن بفسخ لعيب أو أعسار أو نحوه فلزوجها التصريح بخطبتها

وترثها بالتدصيب فأشبهت العتق (والثانية) ولي سيدتها وليها وهي الاصح لان هذه ولاية لذ كاحرة والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون إلى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أوليائها كالو تعذر على المعتق تزويدج معتقته لمرت أو جنون وقد ذكرنا أنه إذا انترض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب كذا هاهنا الا أن ظاهر كلام الخرقي ههنا تقديم أبي حنيفة المعتقة على ابنها لانه الذي يزوجها وذكرنا ثم خلاف هذا ويعتبر في ولائه شرطان (أحدهم) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) إذن الزوجة لانها حرة وليست له ولاية اجار فانه أبعد العصبات ولا يفتقر إلى اذن مولانها لا ولاية لم الإ ولا ملك فأشبهت قريب الطعل إذا زوج البعيد

( فصل ) واذا كان الأمة مولى فهو وابها وان كان لها موايان فالولاية لها وايس لواحد منها الاستقلال بالولاية بغير اذن صاحبه لانه لا بملك الا نصفها وان اشتجرا لم يكن السلطان أن ينوب عنهما لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان ذكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق اسيدهاو نفعه عائداليه فلم يثبت السلطان عنه فيه فان أعتقها ولها عصبة مناسب فهو أولى منهما وان لم يكن لها عصبة فها ولياهاولا يستقل أحدها بالزويج لان ولايته على نصفها فان اشتجرا أمام الحاكم أقام الحاكم مقام الممتنع منها لانها صارت حرة وصار نكاحها حقا لها وان كان المعنق أو الهنقة واحدا وله عصبات في درجة واحدة كالابنين أو الاخوين فلاحدها الاستقلال بتزويجها كا يملك تزويج سيدتها عصبات في درجة واحدة كالابنين أو الاخوين فلاحدها الاستقلال بتزويجها كا يملك تزويج سيدتها

ر مسئة ٬ قال(من أراد أن يتزوج اسأة هو وليها جعل أمرها الى رجل يزوجها منه باذبها )

والتعريض لانه مباح له نكاحها في عديها فهو كغير المعتدة وهل يجوز لغيره التعريض بخطبتها ? فيه وجهان وللشافعي فيه قولان (أحدهما) يجوز لعموم الآية ولانها بأن أشبهت المطلقة ثلاثاً ( والثاني) لا يجوز لان الزوج يملكأن يستبيحها فهي كالرجعية والمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة نما يحل ويحرم لان الخطبة للعقد فلا يختلفان في حله وحرمته

﴿ مسئلة ﴾ (وانتعريض قوله اني في مثلك لراغب ولا تفوتيني بنفسك وما أحوجني الى مثلك ) وقال الزهري أنت مرغوب فيك وأنت جميلة واذا حللت فآ ذنيني ونحو ذلك قال بجاهدمات رجل وكانت امرأته تشمع الجنازة فقال لها رجل لا تسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك

(مسئلة) ( وتجيبه المرأة ما يرغبعنك وإن قيني شيء كان وما أشبهه)

(فصل) فأما التصريح فهو اللفظ الذي لا يحتمل غير النكاح نحو قوله زوجيني نفسك فاذا انقضت عدتك تزوجتك أو يحتمل أن هذا معنى قوله تعالى ( لا تواعدوهن سرا ) فان النكاح يسمى سرا قال الشاعر :

وجهلته ان ولي المرأة التي بحل له نكاهما وهو ابن العم أو الحاكم أو السلطان إذا أذنت له أن يتزوجها فله ذلك . وهل له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ? فيه روايتان [إحداهم] له ذلك وهوقول الحسن وابن سيوين و د ببعة و ما للك و الثوري وأبي حنيفة و إسحاق وأبي وابن المنذر لما روى البخاري قال : قال عبد الرحمن بن عوف لا محكيم ابنة فارط أنجاين أمرك إلي القالت نعم. قال قد تزوجتك ولا ه عملك الامجاب والقمول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج امته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الامجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كمالو وجدا من رجاين. وقد روى عن النبي ويتاليه أنه أعتق صفية وجعل عتقها صدافها. قان قبل قد وي أن النبي عيتالية قال ه كل نكاح لم بحضره أربعة فهو سفاح : روج و رئي وشاهدان وقد المناهد لا نعلم صحته وان صح فهو مخصوص بمن زوج أمته عبده الصغير فيخص منه محل المزاع أيضاً و وهل يفتقر إلى ذكر الا بجاب والقبول أم يكتفى به جرد الا بجاب ? فيه وجهان راحدهما ) محتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلانة وهو قول ما الك المحدود المناه وهو قول ما الك وأبي حايفة لحديث عبد الرحمن بن عوف ولان انجابه ينضمن القبول وأشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا وأبي حايفة لحديث عبد الرحمن بن عوف ولان انجابه ينضمن القبول وأشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا الذا قال لا محدود هذا التول

[ والرواية من نية] اليجوز أن يتولى طرقي العقدو الكن بوكل رجلا يزوجه اياها باذنها . قال أحدر حمالله في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى بولي ر- لا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ماروى أبوداود باسناده عن عبد الملك بن عمير أن المغيرة بن شعبة أمر رجلازه جه امرأة المغيرة أولى بها منه ولانه عقد

وقال الشافعي السر الجماع وأنشد لامرىء القيس

ألا زعمت بسباسة القوم أنني كبرت وأن لا يحسن السرأمثالي

ومواعدة الدر أن يقول عندي جماع برضيك فنهى عنه لمافيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف (فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع بحرم النعريض ثم تزوجها بعد حلها صح نكاحه وقال مالك يطلقها تطليقة ثم يتزوجها ولا يصح هذا لان هذا المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر فيه كما في النكاح الثاني أو كما لو رآها متجردة ثم تزجها

(مسئلة) ( ولا بجوز للرجل أن يخطب على خطبة أخيـه ان أجيب وان رد عل وان لم يعلم الحال فعلى وجهـين )

الخطبة بالكسر خطبة الرجل للمرأة ليتزوجها وبالضم حمدالله والتشهد ولا يخلو حال المخطوبة من الائة أقسام (أحدها) أن تسكن إلى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لوليها في إجابته فهذه بحرم على غيره خطبه الما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » وعن أبي خطبه المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

ملكه بالاذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيع . وبهذا فارق ١٠إذازوج أمنه عبده الصغير، وعلى هذه الرواية ان وكل من يقبل له العقد وتولى هو الايجآب جاز

وقال الشافي في إن العم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوزأن يتولى طرفيه كالبيع ولا أن يوكل من يزوجه لان وكيله بمنزلته وهذا عقد ملكه بالاذن فلا يتولى طرفيه كابيع ولا يجوزأن يزوجه من هو أبعد منه من الاولياء لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ماذكرناه من فعل الصحابة ولم يظهر خلافه ولان وكيله بجوز أن يلي العقد عليها لفيره فصح أن يليه عليها له اذا كانت تحلله كالامام اذا أرادأن يزوج موليته، ولان هذه امرأة ولها ولي حاضر غير عاضل فلم يلها الحاكم كالواراد أن يزوجها غيره ومفهوم قوله عليه السلام «السلطان ولي من لاولي له » أنه لاولاية له على هذه

( فصل ) واذا أذنت له في تزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها فقسه لان اطلاق الاذن يقتضي نزويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لانه غيره ، فانزوجها لابنه الكبير قبل لنفسه ، وان زوجها لابنه الصغير ففيه الزوايتان في تولي طرفي العقد قان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولاه وقبل هو النكاح له افتقر الى اذنها للوكبل على ماقدمنا منان الوكبل لا يزوجها إلا باذنها وان وكل رجلا يقبل لولاه النكاح وأوجب هو لم يحتج الى إذنها لانها قد أذنت له

( فصل )واذا زوج أمنه عبده الصغير جاز له أن يتولى طرفي العقد لانه مالك ذلك بحكم الملك لا يحكم الملك لا يحكم اللائدن في قولهم جميعا ، وان كان مالـكما لأحد طرفي العقد. فوكله مالك الطرف الآخر فيه

هريرة عن الذي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى يذكح أو يترك » متفق عليهما ولان في ذلك افساداً على الخاطب الاول وايقاع العداوة بين الناس ولا نعام في هذا خلافاً بين أهل العلم الا أن قوماً حملوا النهي على الكراهة، والاول أولى (القسم الثاني) أن برده لا تركن اليه فتجوز خطبها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أنت الذي ويتياني فذكرت أن معاوية وأ جهم خطباها فقال الذي ويتياني « أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضبع عصاه عن عاتقه ، الكحي أسامة بن زيد » متفق عليه خطبها الذي ويتياني بعد اخبارها إياه بخطبة معاوية وأبي جهم لها ولان تحريم خطبتها على هذا الوجه اضرار بها فانه لا يشاء أحد أن يمنع المرأة الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدنها بالخطبة فقال لا تفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة وذكر ابن عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعيد عن أبي رئاب أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جرير بن عبد الله وعلى مروان بن الحكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي بينها فقال عمر: ان جرير بن عبد الله خطب وهو سيد أهل المشترق ومروان بخطب وهو سيد أهل المشترق ومروان بن الحكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهو سيد شباب قريش وعبد الله بن عمر وهو من قد علم وعمر بن الخطاب فكشفت المرأة السدتر

(١) في نسخة الصغيرة أو وكله الولي في الابجاب والزوج في القبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين لانه ملك ذلك بالاذن وان زوج بنته السكبيرة (١) عبده السكبير لم يجز ذلك الا برضاها لانه لايكاد يكافئها فيخرج فيه أيضا وجهان ، وان زوجه ابنته الصغيرة لم يجز لانه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى

(مسئلة ) قال (ولا يزوج كافر مسلمة بحال ، ولا مسلم كافرة إلا أن يكون المسلم سلطانا أو سيد أمة )

أما الكافر فلا ولاية له على مسلمة بحال باجاع أهل الهلم منهم مالك والشافي وأبوعبيد وأصحاب الرأي وقال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحاظ عنه من أهل العلم وقال أبو الخطاب في الذي اذا السلمت أم ولاده هل بلي نكاحها ؟ على وجهين (أحدها) يليه لانها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم ولانه عقد عليها فيايه كاجارتها (والثاني) لا يليه اقول الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياه بعض ولانها مسلمة فلا بلي نكاحها كابنته ، فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا أولى لما ذكرنا من الاجاع وأما المسلم فلا ولاية له على الكافرة في غير السيد والسلطان وولي سيد الامة السكافرة وذلك لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ولان مختلني الدبن لايرث احدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كا لوكان أحدها رقيقا وأما سيد الامة الكافرة فله ترويجها لكافر لكونها لا كون سيد الامة الكافرة مسلما ولي سيد الامة الكافرة المي نزويجها لكافرة المال فلم يمنها كون سيد الامة الكافرة مسلما

فقالت أجاد أمير المؤمنين ? فقال نعم فقالت قد انكحت أمير المؤمنين فأنكحوه فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما نقول المرأة في الاول (القسم الثالث) أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضى والسكون تعريضاً لا تصريحاً كقولها ما أنت الا رضى وما عنك رغبة فهذه في حكم الاول لا تحل لفيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام أحدفانه قال إذا ركن بعضهم إلى بعض فلا يحل لا حد أن نخطب والركون يستدل عليه بالتعريض تارة وبالتصريح أخرى قال القاضي ظاهر كلام أحد إباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاطمة حيث خطبها النبي صلى الشعليه وسلم وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدها ، واستدل الفاضي بخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها ما بدل على الرضى أو لا

و لذا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » ولأنه وجد منهاما دل على الرضى فحرمت خطبتها كما لو صرحت ، بذلك وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه فان فيه ما يدل على أنها لم تركن الى واحد منها من وجهين ( أحدها ) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان قال لها « لا تسبقيني بنفسك » وفي رواية « إذا حللت فا ذنيني » فلم تكن لتصاب بالاجابة قبل اذنه (الثاني)

كسائر الولايات ولان «ذه تحتاج الى الروبج ولا ولي لهاغير سيدها ، فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الدار فتثبت له الولاية عليها ولي لها من أهل الدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة ، وأما الكافر فتثبت المالولاية على أهل دينه على حد ماذكر ناه ي المسلمين و بحتبر فيهم الشروط المعتبرة في المسلمين و بخرج في اعتبار عدالته في دينه وجهان بناء على الروايتين في اعتبارها في المسلمين المسلمين و بخرج في اعتبار عدالته في دينه وجهان بناء على الروايتين في اعتبارها في المسلمين

( فصل ) اذا تزوج المسلم ذمية فرليها الكافر يزوجها اياه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنه لانه عنه لانه وليها فصح تزنجه لها كالو زوجها كافراً ، ولان هذه امرأة ولها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كالو تزوجها ذي ، وقال القاضي لا يزرجها الا الحاكم لان أحدقال لا يعتد جهودي ولا نصر اني عقد نكاح لمسلمة ، ووجهه أنه عقد يفتق إلى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصح والشهود يرادون لا ثبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا زوجها من عيره أولى منه وهو حاضر ولم يمضلها فالنكاح فاسد)

هذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة (أحدها) أنه اذا زوجها الولي الأبعد مع حضور الولي الاقرب فاجابته الى نزويجها من غير اذنه لم يصح وبهذا قال الشافعي وقال مالك بصح لاز، هذا ولى له أن يزوجها باذنها كالاقرب

ولنا أن هذا مستحق التعصيب فلم ثبت لأ بعد مع وجود الأقرب كالميراث، وبهدنا فارق القريب البعيد.

أنهاذكرتذلك ارسول الله صلى الله عليه وسلم كالمستشيرة له فيها أو في العدول عنهاو ليس في الاستشارة دليل على أحد الامرين ولا ميل الى أحدها على أنها انما ذكرت ذلك ارسول الله صلى الله عليه وسلم لترجع الى قوله ورأيه وقد أشار عليها بتركها لما ذكر من عيبها فجرى ذلك مجرى ردها لها وتصريحها بمنعها، ومن وجه آخر وهو أن النبي صلى الله صلى الله عليه وسلم قد سبقها بخطبتها تعريضاً بقوله لها ما ذكرنا فكانت خطبته لها مبنية على الخطبة السابقة بخلاف ما نحن فيه ، فان لم يعلم الحال فعلى وجهبن ما ذكرنا فكانت خطبته لها مبنية على الخطبة السابقة بخلاف ما نحن فيه ، فان لم يعلم الحال فعلى وجهبن أحدها) لا يجوز لعموم النهي (والثاني) يجوز لان الاصل عدم الاجابة المحرمة

(مسئلة) (والتعويل في الاجابة والرد عليها ان لم تكن مجبرة وان كانت مجبرة فعلى الولي)

أما أذا لم تكن مجبرة فلانها أحق بنفسها من وليها فان أجاب هو ورغبت عن النكاحكان الامر أمرها فان أجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وان سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ولو أجاب الولي في حق المجبرة فكرهت الحجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لـكون اختيارها مقدما على اختياره وان كرهته ولم تختر سواه فينبغي أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد امر باستثارها فلا بنبغي له أن يكرهها على من لانرضاه ، وان أجابت ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان

(الحكم الثاني) ان هذا العقديم فاسد لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحكم اذا زوج الاجنبي أو زوجت المرأة المعتبر اذمها بغيراذ بها أو تزوج العبد بغير اذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص احمد عليه في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وعن أحمد رواية أخرى انه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وإن لم بحزه فسد . قال احمد في صغير زوجه عمه فان رضي به في وقت من الاوقات جاز وإن لم يرض فسخ ، واذا زوجت اليتيمة فالها الخيار اذا بلغت ، وقال أذا زوج العبد بغير اذن سيده ثم علم السيد فان شاء أن يطبق عليه فالطلاق بيد المبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النزويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النزويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب وعن النسير والقامم بن محمد والحسن ابن صالح واسحاق وأبي يوسف ومحمد لما روي أن جارية بكراً أنت النبي عليات فذكرت له أن أباها وجها وهي كارهة فخيرها النبي عليات وعاد وابن ماجه

وروي ان فناة أُتت النبي وَيُتَالِنَهِ فقالت از أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسه قال فجمل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي ولدكني أردت أن أعلم أن النساء من الامر شيئا ، رواه ابن ماجه والنسائي ، وفي رواية ابن ماجه أردت ان بعلم النساء أن ليس الى الآباء من الامر شيء . ولانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

و لنا قول النبي عَلَيْكَ « أيما امر أة نـكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل » وقال « اذا نكح العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل » رواه أبوداود وابن ماجه الا أن أبا داود قال انه موقوف

لها الرجوع وكذلك اذا رجع الولي المجبر عن الاجابة زال حكمها لان له النظر في أمر موليته ما لم يقع العقد ، وان لم ترجع هي ولا وليها لكن ترك الخاطب الخطبة وأذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك رواه المخاري

( فصل ) وخطبة الرجل على خطبة غيره في موضع النهي محرمة قال أحمد : لايحل لأحد أن يخطب في هذه الحال وقال أبو حفص العكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه نهى عن الاضرار بالآدمي المعموم فكان على التحريم كالنهي عن أكل ماله فان فعل فنكاحه صحيح نص عليه أحمد فقال لا نفرق بينها وهذا مذهب الشافعي وروي عن مالك وداود أنه لا يصح وهو قياس قول أبي بكر لانه قال في البيع على بيع أخيه هو باطل وهذا في معناه لانه نكاح منهي عنه فكان باطلا كنكاح الشغار

ولنا أن المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر كما لو صرح بالخطبة في العدة

( فصل ) ولا يكره للولي الرجوع اذا رأى المصلحة لهما في ذلك لان الحق لهما وهو نائب عنها .

على ان عمر . ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلم والهمان والتوارث وغيرها فلم ينعقد كنكاح المعتدة . فأما حديث الرأة التي خبرها النبي عليالية فيهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبوداود . ثم مجتمل ان هذه المرأة هي التي قالت زوجني من ابن أخيه ابرفع بي خسيسه فتخييرها لتزويجها من غير كفتها وهذا يثبت الخيار ولا يبطل النكاح . والوصية يتراخي فيهاالقبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا تفريع على هذه الرواية لوضوحها . فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لانها شرط له فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها اذا وجدت استند الملك الى حالة العقد حتى لوكان في العقد ثما ملك من حين العقد لا من حين الاجازة ، وان مات أحدهما قبل الاجازة لم يرثه الآخر لانه عقد يلزمه قبل عام العقد وصحت . وفيه وجه آخر ان كان بما لو رفع الى الحاكم أجازه ورثه الآخر لانه عقد يلزمه اجازة فهو كالصحيح وان كان مما يفسخه أبرثه

( فصل ) ومتى تزوجت المرأة بغير إذن و إيها أو الامة بغير إذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من جملة الصور التي فيها الروايتان، والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح الذي عليه فيه بالبطلان ولان الاجازة أما تكون لعقدصدر من أهله في محله فان المرأة ليست هلا له بدليل الهلو أذن لها فيه لم يصح منها، واذا لم يصح مع الاذن المقارن فلا ن لا يصح بالاجازة المتأخرة أو في ولا تفريع على هذا، عاما على القول الآخر فنى تزوجت المرأة بغير اذن الولي فرفع الى الحاكم لم يملك اجازته والام، فيه الى الولي

في النظر لها فلم يكره له الرجوع اذا رأى المصلحة كما لوساوم في بيع دارها ثم رأى المصلحة في تركها ولا يكره لها أيضاً الرجوع اذا كرهت الخاطب لانه عقد عمر يدوم الضرر فيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في خطبتها وان رجما عن ذلك لغير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعدوالرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمها كمن ساوم بسلعته ثم بدا له أن لا يبيعها

(فصل) فان كان الخاطب الاول ذمياً لم تحرم الخطبة على خطبته نص عليه أحمد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يساوم على سوم أخيه انما هو للمسلمين ، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو ساوم على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لاتهم ليسوا باخوة للمسلمين وقال ابن عبد البر لا يجوزاً يضاً لان هذا أخرج مخرج الغالب لا لتخصيص المسلم به

و ثنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحلق غيره به أنما يصح اذاكان مثله وليس الذمي كالمسام ولا حرمته كحرمته ولذلك لم تجب اجابتهم في دعوة الوليمة ونحوها ، وقوله خرج مخرج الغالب قلما متى كان في المخصوص معنى يصلح أن يعتبر في الحكم لم يجز حذفه ولا تعدية الحكم بدونه والاخوة الاسلامية لها تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه وحفظ قلبه واستيفاء مودته فلا يجوز حذف ذلك

فني رده بطل لان من وتف الحكم على اجازته بطل برده كالمرأة إذا زوجت بغير اذنها

وفيه وجه آخر آنه إذا كان الزوج كفؤاً أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يعمل أجازه الحاكم لانه للما امتنع من الاجازة صار عاضلا فانتقلت الولاية عنه الى الحاكم كا في ابتداء العقد ، ومتى حصلت الاصابة قبل الاجازة ثم أجيز قالهر واحد الها المسمى والما مهر المثل أن لم يكن مسمى لان الاجازة مستندة الى حالة العقد فيثبت الحل والملك من حين العقد كا ذكرنا في البيع ، ولذلك لم بجب الحد ، ومتى تزوجت الامة بغير اذن سيدها ثم خرجت من ملكه قبل الاجازة إلى من تحل له انفسخ النكاح لانه قد طرأت استباحة صحيحة على موتوفة فأبطلتها ولانها أقوى فأزالت الأضعف كا لو طرأ ملك يمينه على ملك نكاحه، وأن خرجت الى من لا تحل له كالمرأة أو اثمين ف كذلك أيضا لان العقد اذا وقف على اجازة شخص لم يجز باجازة غيره كلوبا عأمة غيره ثم باعهاالمالك فأجاز المشتري الثاني بمع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه مجوز باجازة المحالك الثاني لانه يملك ابتداء العقد فملك اجازته كالاول . ولا فرق بين أن يخرج ببيع أو إرث أوهبة أو غيره فأما أن أعتقها الميد احتمل أن مجوز النكاح لانه انا وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه فصح العقد، واحتمل أن لا بجوز لان إبطل حق المولى ليس بإجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك فلم ببطل من ولا ية نترويج قانه يلها بالولاء

( فصل ) وإذا زوجت التي بعتبر أذنها بغير إذنها وقلنا بقف على أجازتها فأجازتها بالنطق أوما يدل على الرضى من النمكين من الوط، أو المطالبة بالمهر والنفقة، ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضى تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي عَلَيْكَانِيَةٍ لبربرة « أن وطنك زوجك فلاخيار الك » جعل

(مسئلة) (ويستحب عقد النكاح مساء بوم الجمعة)

لان جماعة من السلف استحبوا ذلك منهم ضمرة بن حبيب وراشد بن سعيد وحبيب بن عنية ولأنه يوم شريف ويوم عيد وفيه خلق آدم عايه السلام، والمساء اولى فان ابا حفص روى باسناده عن ابي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مسوا بالاملاك فانه اعظم للبركة » ولانه أقرب الى مقصوده وأقل لانتظاره ( مسئلة ) ( ويستحب ان يخطب قبل المقد بخطبة ان مسعود )

خطبة العاقد أو غيره قبل الإنجاب والقبول مستحبة ثم يكون العقد بعدذلك لقول النبي عليالية وكل المرذي بال لا يبدأ فيه بالحمدللة فهو أقطع » وقال «كل خطبة ليس فيها شهادة فهى كاليد الجذماء» رواها ابن المنذر، وبجزي، من ذلك ان يحمد الله عالى وبتشهد ويصلي على النبي عليالية ويستحب ان يخطب بخطبة ابن مسعود التي قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة قال التشهد الحمدة ونستعينه و نعوذ بالله من شرور انفسنا من بهدي الله فلا مضل لهومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لااله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات (اتقوا الله حق تقاته ولا يمون الاوانيم مسلمون \* واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا \* اتقوا

تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر والنفقة والتمكين ، ن الوط، د ليل على الرضي لان ذلك من خصائص العقد الصحيح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

( الحـكم الثالث ) إذا عضلها الولى الاقرب انتقلت الولاية إلى الابعد نص عليه أحمد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ودكر ذلكءنءتمان بزعمان رضي الله عنه وشربح وبه قال الشانعي لقول النبي مَثِيَّالِيَّةِ ﴿ فَانَ اشْتَجْرُواْ فَالسَّلْطَانُ وَلَيْ مَنَ لَاوَلِي له ﴾ ولان ذلك حق عليه امتنع من أداثه فقام الحاكم مقامه كالوكان عليه دين وامتنع من قضائه

ولنا أنه تعذر التزويج من حهة الاقرب فملسكه الأبعد كأ لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الخر فان عضل الاولياء كابهم زوج الحاكم ، والحديث حجة لنا لقوله هالسلطان ولي من لا ولي له وهذه لها ولي وبمكن حمله على ما إذا عضل الكل لان قوله «فان اشتجروا» ضمير جمع يتناول الكل،والولاية تخالف الدين من وجوء ثلاثة (أحدها) أنها حق لاولى والدين حق عليه (الثاني) أن الدين لا ينتقل عنه والولاية تنتقل لعارض من جنون الولي وفسقه وموته

( الثالث ) أن الدين لايعتبر في بقائه العدالة، والولاية يعتبر لها ذلك وقد زالت العدالة بماذكر نا فان قيل فلو زالت ولايته لما صح منه التزوج إذا أجاب اليه قلنا فسقه بالمتناء، فاذا أجاب فقد نزع عن المعصية وراجع الحق فزال فسقه فلذلك صح تزوىجه والله أعلم

( فصل ) ومعنى العضل منع المرأة من النزو بج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه قال معقل بن يسار زوجت أخناً لي من رجل نطبقها حتى اذا انقضت عدتها جا.

الله وتولوا قولا سديداً يصلح) الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، قال الحلال ثنا ابو سليان أمام طرسوس قال كان أحمد بن حنبل أذا حضر عقد نكاح فلم نخطب فيه نخطبة أبن مسعود قام وتركهم وهذا كان من أبي عبد الله على طريق المبالغة باستحبابها لاعلى الابجاب لهـا فان حرب بن اسهاعيل قال قات لا حمد فيجب ان تكون خطبة النكاح مثل قول ابن سعود فوسع في ذلك وقدروي عن ان عمر أنه كان اذا دعى لتزويج قال لاتفضوا علينا الناس الحمد لله وصلى الله على محمد ان فلانا يخطب اليكم فان انكحتموه فالحمد لله وان رددتموه فسيحان الله، والمستحب خطبة يخطبها الولي او الزوج او غيرهما فقال الشافعي المسنون خطبتان هذه التي ذكر ناها في أو له وخطبة من الزوج قبل قبو له والمنقول عن النبي صلى الله وسلم وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ماأتبح

( فصل ) وليست الخطبة وأحبة عنــد أحد من أهل العلم الا داود فانه أوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم زوجنها فقال رسول الله صلى الله عليه زوجتكها عا معك من القرآن متفق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى ابن عمر مولاة له فنا زاد على ان قال قد تخطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جنت تخطبها لا والله لا تعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله تعالى هذه الآية (ولا تعضلوهن) فقلت الان افعل بارسول الله قال فزوجها اياه رواه البخاري وسواء طلبت الغزويج بمهر مثلها أو دونه وبهذا قال الشافي وأبو يوسف ومحد وقال أبو حنيفة لهم منعها من الغزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذلك عاراً وفيه ضرراً على نسائها لنقص مهر مثلهن

وأجرة دارها ولانها او أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي عَيَّنَالِيَّةُ قال لرجل أراد وأجرة دارها ولانها او أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي عَيَّنَالِيَّةُ قال لرجل أراد أن يزوجه (التمس واو خانما من حديد ) وقال لامرأة زوجت بنعلين وارضيت بنعلين من الفسك ؟ قالت نعم فأجازه النبي عَيَّنَالِيَّةُ وقولهم فيه عار عليهم ليس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقرى عند الله كان أولا كم بها رسول الله عَيَّنِالِيَّةِ يعني غلو الصداق فان رغبت في كف بعينه وأواد تزويجها الهيره من أكفائها وامتدع من تزويجها من الذي أرادته كان عاضلا لها فأما أن طلبت التزويج بغير كفئها فله منعها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح بغير منه ابتداء أولى .

« مسئلة » قال واذا كان وليها غائبا في موضع لا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجيب عنه زوجها من هو أبمد منه من عصبتها فان لم يكن فالسلطان )

الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(أرلمماً) ان الاقرب اذًا غاب غيبة متقطعة فاللابعد من عصبتها تزويجها دون الحاكم وبهذاقال

انكحتك على ماأمر الله على امساك بمعروف او تسريح باحسان وقال جعفر بن محمد عن ابيه ان كان الحسين ليزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواهما ابن المنذر وروى ابو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى وسول الله صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير ان يتشهد ولانه عقدمعاوضة فلم تجب فيه الخطبة كالبيع وما استدلوا به يدل على عدم الكمال بدون الخطبة لاعلى الوجوب

ومسئلة ﴿ يستحب أن يقال المتروج بارك الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خيروعافية ﴾ وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأي على عبد الرحمن أبن عوف صفر ة فقال «ماهذا؟» قال أني توجت على وزن نواة قال «بارك الله لك أو لم ولو بشاة » متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن نواة خسا درا هم وذلك ثلاثة مثاقيل و نصف من الذهب وقال المبرد الصواب عند أهل العربية أن يقال نواة فيسب فأن النواة (المغني والشرح الكبير) ( الجزء السابم )

أبو حنيمة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لانه تعذر الوصول الى النكاح من الاقرب مع بقاء ولايتــه فيقوم الحاكم مقامه كما لو عضلها ولان الابعــد محجوب بولاية الاقرب فلا يجوز له التزويج كما لو كان حاضراً ودليل بقاء ولايته انه لو زوج من حيث هو أو وكل صح

ولنا قوله عليه السلام ﴿ السلطان ولي من لا ً لي له ﴾ وهذه لها ولي فلا يكون السلطان وليها ، ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنذبت الولاية لمن يليه من العصيات كما لو جن أو ماتولانها حالة بجوز فيها النزويج نمير الاقرب فكان ذلك للابعد كالاصل واذا عضلها الاقرب فهو كمستنتنا

(والفصل اثناني) في الغيبة المنقطعة التي يجوز الابعد التزويج في مثلها فني قول الخرقي هي من لابصل اليه الكناب أو يصل فلا يجبب عنه لان مثل هذا تتعذر مراجعتة بالكلية فتكوز منقطعة أي ينقطع من المكان تزويجها ، وقال القاضي يجب أن يكون حد المساعة أن الأنردد القوافل فيه في السنة إلا مرة الان الكف، ينتظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها

وقدقال احمد في موضع : اذاكان الاب بعيد السفريز وج الاخ ، قال ابو الخطاب فيحتمل انه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر الذي علقت عليه الاحكام، وذهب أبو بكر فى أن حدها ما لا يقع إلا بكانة ومشقة ، الان احمد قال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكون غيبة ، تقطعة لا تدرك إلا بكانة ومشقة قالسلطان ولي من لا ولي له وهذا القول ان شاء الله تعالى أقربها الى الصواب فان التحديد ات بابه التوقيف ولا توقيف في هذه المسئلة فتردالي ما يتعارفه الناس بينهم عما لم تجر العادة بالانتظار التحديد التعارف البه المتارفة والعادة بالانتظار

عندهم اسم خسة دراهم كما ان الاوقيه اربعون درهما والنشءشرون

(مسئلة)(ويقول اذازفت اليه اللهم اني أسألك خيرهاو خير ماجبلنها عليه وأعوذ بك من شرهاو شرماجبلتها عليه)

لماروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه ثناداود عن أبي نضرة عن ابي اسعدمولى أبي أسيد فال تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وأبو ذر وحذيفة وغيرهم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة فقدموه وهو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذاد خلت على أهلك فصل ركعتين ثم خذ رأس اهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي و بارك لاهلي في وارزة بهم بني وارزة بي منهم ثم شأ نك وشأن أهلك وروى ابو داو د باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن انبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا تزوج امرأة واشترى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن انبي على الله عليه وأعوذ بك من شرها وشرما حبلتها عليه واذا اشترى بعيراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك

## (باب اركازالنكاح وشروطه)

اركانه الايجاب والقبول فلا ينعقد الا بلفظ النسكاح والتزويج بالعربية لمن يحسنها وبمعناهما الخاص بكل لسان لمن لا يحسنها فيه ويلحق المرأة الضرر عنهها من النزويج في مثله فانه يتعذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم والتحديد بالهام كبر فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الخاطب ومن لايصل الكتاب منه أبعد ومن هو على مسافه القصر لا تلحق المشقة في مكا نبته والتوسط أولى والله أعلم النجاز على التاريخ المنتاز المنازع المنازع

واختلف أصحاب أبي حنيفة في الغيبة المنقطعة فقال بعضهم كقول القاضي ربعضهم قال من الري إلى بفداد وبعضهم قال من البصرة الى الرقة وهذان القولان بشبهان قول أبي بكر واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وإن كان الولي قريبا وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام احمد انه اذا كانت الغيبة متقطعة انه ينتظر ويواسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) وان كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره وهذا موجود همنا ولذلك ان كان غائبا لا يعلم قريب أم بعيد أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

(مسئلة ) قال ( واذا زوجت من غير كف، فالنكاح باطل )

اختانت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة اصحة النكاح فروي عنه أنها شرط له قال إذا تزوج الولى العربية فرق بينها وهذا تول سفيان وقال أحمد في الرجل يشرب الشراب ما هو

وجملته ان الذكاح ينعقد بلفظ النكاح والتر ويج والجواب عنها اجماعاً وها اللذان ورد بها نص الكتاب في قوله سبحانه ( زوجناكها ) وقوله ( ولا تذكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ) وسواءا تفقا من الجانبين او اختلفا مثل ان يقول زوجتك ابنتي فيقول قبلت هذا الذكاح أو هذا الترويج ولا ينعقد بغير هذين الفظين وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب والزهري وربيعة والشافعي وقال الثوري والحسن ابن صالحوا بو حنيفة واصحابه وأبو ثور وأبو عبيد نعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والتمليك وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأة فقال « ملكتكها عا معك من القرآن » رواه البخاري ولانه لفظ ينعقد به ترويج النبي صلى الله عليه وسلم فا نعقد به نكاح امنه كلفظ الانكاح والمزويج ولانه امكن تصحيحه عجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

 بكف لها يفرق بينها وقال لوكان المتزرج حائكا فرقت بينها لقول عمر رضي الله عنه لامنعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفا. وواه الخلال بأسناده

وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير اسلمان تقدم أنت قال سلمان بل أنت تقدم فانكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلانكم ، ولان كح أساؤكم، إن الله فضلكم علينا بمحمد ويُشكِن وجعله فيكم ولان النزوج مع فقد الكفاءة تصرف في حق من يحدث من الاوليا، بغير اذنه فلم يصح كما لو زوجها غير اذنها

وقد روي ان النبي غيبياً قال : « لا تنكحوا النسا. إلامن الاكفا، ولاتزوجوهن إلاالاوليا.» رواه الدار قطني الا أن ابن عبد البر قال : هذا ضعيف لا أصل له ولايحتج عالم

والرواية الثانية عن أحمد أنها ليست شرطا في النكاح وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى غو هذا عن عمر وابن مسمود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سلمان وابن سيرين وابن عون ومائك والشاني وأصحاب الرأي لقوله تمالى ( أن أكره كم عندالله أتفاكم ) وقالت عائشة رضي الله عنها إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبنى ضالما وأن لمحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لا مرأة من الانصار أخرجه البخاري وأمراالنبي عَلَيْكِيَّةٍ قاطعة بنت قيس أن تسكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره منفق عليه وزوج اباه زيد بن حارثة ابنة جمتاز بنب بنت جحش الاسدية وقال ابن مسعود لا خنه انشدك الله أن تنزوجي الا مسلما وان كان أحمر روميا أد اسود حبشياولان السكفاءة ابن مسعود لا خنه المرثة أو الاولياء أو لها فلم يشترط وجردها كالسلامة من العيوب

تعمل بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيجبان لاينعقد وبهذا فارق بقية العقود والطلاق واما الخبر فقدروى «زوجتكهاوا نكرجتكهاوزوجناكها» من طرق صحيحة والقصة واحدة فالمظاهر ان الراوي روى بالمعنى ظنامنه ان معناهما واحد فلا يكون حجة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الالماظ فلا حجة لهم فيه لان النكاح انعقد باحدها والباقي فضلة

( فصل ) ومن قدرعلي لفظ النكاح بالعربية لم يصح عقده بغيرها وهذا احد أقوال الشافعي وعند ابي حنيفة ينعقد لانه أتى بلفظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بالعربية

ولما انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة عليه فلم يصح كلفظ الاحلال ولان الشهادة شرط في النكاح وهي واقعة على اللفظ وغير هذا اللفظ ليس بموضوع للنكاح وأنما يصرف اليه بالنية ولا شهادة عليها فيخلو النكاح عن الشهادة وماقاله أبو حنيفة أقيس قياساً على سائر العقود وما ذكروه من تعذر الشهادة على غير العربية ملغي عما أذا لم يحسن العربية

(فصل) فأما من لا يحسن العربية فيصح مه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه

وقد روي أن أبا هند حجم النبي عَيَّالِيَّةِ في اليافوخ فقال النبي عَيَّالِيَّةِ ﴿ يَا بَنِي نِياعَة أَنكُحُوا أبا هند وأنكحوااليه، رواه أبو داود إلا أن أحمد ضعفه وأنكره انكاراً شديداً والصحيح أنها غير مشترطة وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجلة ولا يلزم منه اشتراطها وذلك لان الزوجة وكل واحد من الاواياء له فيها حق ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خسيسته جعل لها النبي عَلَيْكُ إِلَيْنَ الحيار فأجازت ماصنع أبرها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار قاذا قلنا باشتراطها فأنما نعتبر وجودها حال العتدفان عد،ت بعده لم يبطل النكاح لان شروط النكاح أنما تعتبر لدىالعقد وأن كانت معدوءة حال العقد فالنكاح فاسدحكه حكم العقودالفاسدة علىما مضي فان قلنا ليست شرطا فرضيت للرأة والاولياء كلهم صبح النكاح وإن لم يرض بعضهم فهل يقع العقد باطلامن أصله أو صحيحًا ? فيه روايتان عن احمدوقولان الشافي .

( أحدهما ) أنه باطل ، لان الـكفاءة حق لجيمهم والعاقل متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصبح كتمرف الفضولي .

و ( الثانية ) هو الصحيح بدليل أن المراة التي رفعت إلى النبي ﷺ أن أباها زوجها من غير كفتهاخبرها ولم يبطل النكاح سأصله ولان العقد وقع بالاذن رالنتص الموجود فيه لا يمنع صحته وإنما يثبت الخيار كالعيب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية لمن لم يرضالفسخ ، وبهذا قال الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الاولياء لم يكن لباقي الاولياء فسخ لانهذا الحق لا يتجزأ وقد أسقط بعض الشركاء حقه فسقط جيعه كالقصاص

> كالآخرسوبحتاج الى أن يأتي بمناهما الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ﴿ مسئلة ﴾ (فانقدرعلى تىلمها بالعربية لم يلزمهذلك)

وفيه وجه ذكره ابو الخطاب آنه يلزمه لان ماكانت العربية شرطــاً فيه لزمه أن يتعلمهــا مع القدرة كالتكير

ولنا ان النكاح غير واجب فلم بجب تعلم اركانه بالعربية كالبيع بخلاف التـكبير ( مسئلة ) ( والقبول أن يقول قبلت هذا النكاح أو ما يقوم مقامه في حق من لايحسن)

فان كان احد المتعاقدين يحسن العربية دون الاخرأتي الذي يحسن العربية بهاوالاخر بأتى بلسانه فان كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر احتاج ان يعلم ان اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الانكاح بان يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً

(فصل) وأما الاخرس فان فهمت إشارته صح نكاحه بها لانه معنى لا يستفاد الامن جهته فصح باشارته كبيمــه وطلاقه ولعانهوفي اشارة القادر على النطق وجهان ذكرهما في المجرد اولها عدم الصحة للاستغناء عنها وان لم تفهم اشارته لم يصح منه كما لا يصح غيره من التصرفات القولية ولانالنكاحعقد ولنا أن كل واحد من الاوليا. يعتبر رضاء فلم بسقط برضى غيره كالمرأة مع الولى فأما القصاص فلا يثبت لـكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وههذا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثابها ملك الباقون عندهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى وسواء كانوا متساوين في الدرجة أو متفاوتين فزوج الافرب مثل أن يزوج الاب بغير كف، فان للاخوة الفسخ وقال مالك والشافي ليس لهم الفسخ اذا زوج الاقربلانه لاحق للابعد معه فرضاؤه لا يعتبر

ولناأنه ولي فيحال ياحته العار بفقد الـكفاة فملك الفسخ كالمتساريين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والكف، والدين والمنصب )

بعني بالمنصب الحسب وهوالنسب ، واختلفت الرواية عن أحمد في شروطاا ــكفاءة نعنه هماشرطان الدين والمنصب ، وعنه أنها خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار

وذكر القاضي في المجرد أن فقد هذه الثلاثة لا يبطل النكاح رواية واحدة وأنما الروايتان في المشرطين الاولين قال ويتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتعدى نقصه إلى الولد . وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط . وذكره أو الخطاب أبضا عوقال مالك : الكفاءة في الدين لاغير . قال ابن عبد البرهذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشافي كقول مالك وتول آخر أنها الخدسة التي ذكر ناها والسلامة من الهبوب الاربعة فتكون ستة وكذاك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي إلا في الصنعة والسلامة من العبوب الاربعة ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين الا أن يكون عن يسكر و بخرج و يسخر معالصبيان فلا يكون كفؤاً لان الغالب على الجند الفسق و يعد ذلك نقصا

بين شخصين فلا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر عن صاحبه ولو فهم ذلك صاحبه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضاً لان الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم قال أحمد لا يزوجه وليه يعني اذاكان بالناً لان الخرس لا يوجب الحجر كالصمم

﴿مسئلة﴾ ( فان اقتصر على قوله قبلت بأن يقول الولي زوجتك ابنتي فيقول قبلت صحوا نعقدالنكاح) وقال الشافعي في أحد قوليه لا ينعقد حتى يقول قبات هذا انتكاح أو هذا التزوج لانه كناية في الشكاح يفتقر الى النية والاضار فلم ينعقد به كلفظ الهبة والبيح

ولنا أن القبول صريح في الجواب فانعقد به كما ينعقد به البيع وسائر العقود وقولهم يفتقر الى النية عنوع فانه جواب لا ينصرفالاالى الذكور وكذلك انقال الخاطب للولي أزوجت? قال نعم وللمتزوج أقبلت?قال نعم صح . ذكره الحرقي ومحتمل أن لا يصح لان النكاح انما يصح بلفظ الانكاح والتزويج ولا نطق الولي بواحد منها ولا نطق المتزوج بالقبول وقال الشافعي لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك

والدايل على اعتبار الدين توله تعالى (أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لايستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأمون على النفس والمال مسلوب الولاية ناقص عند الله وعند خلقه قايل الحظ في الدنيا والآخرة فلا بجوز أن يكون كفؤاً لعفيفة ولا مساويا لها اسكن يبكون كفؤاً لمثله م فأما الفاسق من الجند فهو ناقص عند أهل الدين والمروآت

والدايل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لأ منهن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفاء. والدايل على اعتبار النسب في الكحساب ، رواه أبو بكر عبد العزبز باسناده ، ولان العرب يعدون الكفاءة في النسب ويأنفون من نكاح الموالي ويرون ذلك نقصاو عاراً فاذا أطلقت الكفاءة وجب المهاعلى المتعارف ولان في فقد ذلك عاراً و نقصا فوجب أن يعتبر في الكفاءة الدين

( فصل) واختلفت الرواية عن أحمد فروي عنه انغير قريش من العرب لا يكافئهاوغير بني هاشم لا يكافئهم وهذا قول عن بعض أصحاب الشافي لما روي عن النبي عليه قال ه ان الله اصطفى كنا له من ولد امهاعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش نبي هاشم واصطفائي من بني هاشم ولان العرب فضلت على الايم بوسول الله عليه قليليه وقريش أخص به من سائر العرب و بنو هاشم أخص به من قريش و كذلك قال عمان وجبير بن مطعم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضامم علينا الحكانك الذي وضعك الله به منهم

وقال أبو حنيفة لا تكافى؛ الدجم العرب ولاالعرب قريشا عوقويش كلهم أكفا. لان ابن عباس قال قريش بعضهم أكفا. بعض [ والرواية الثانية ] عن أحمد ان العرب بعضهم لبعض أكفا. والعجم

بنتي ويقول الزوج قبلت هذا النزويج لان هذبن ركنا العقد فلا ينعقد بدونهما

ولنا أن نعم جواب لقوله زوجتك وقبات والسؤال مضمر في الجواب معاد فيه فيكون معنى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المتزوج قبلت هذا التزويج ولا احمال فيه فيجب أن ينعقد به والدلك لما قال الله تعالى ( هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ? قالوا نعم ) كان 'قراراً منهم بوجدان ذلك أنهم وجدرا ماوعدهم ربهم حقا ، ولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان إقراراً صريحا لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك إلى تفسيره وبدئه تقطع اليد في السرقة وهو حد يدرأ بالشبهات فوجب أن ينعقد به التزويج كما لو لفظ بذلك

( مسئلة ) ( قان تقدم القبول الايجاب لم يصح )

سواء كان بلفظ الماضي مثل أن يقول نزوحت البنت فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتكم المنافي يصح فيهما جيماً لانه قد وجد الايجاب والقبول فصح كما لو تفدم الايجاب

ولنا أن القبول أنما يكون اللابجاب فتى وجد قبله لم يكن قبولا المدم ممناه فلم يصح كما لو تقدم

يعضهم لبعض أكفا. لان النبي عَلَيْكُ زوج ابنتيه عَمَان وزوج أبا العاصي بن الربيع زينب وهما من بئي عبد شمس ، وزوج على عمر ابنته أم كاثوم وتزوج عبد الله بن عمر و بن عمَّان فاطمة بنت الحسين ابن على وتزوج المصعب بن الزبير أختها سكينة وتزوجها أيضا عبدالله بن عمَّان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضباعة ابنة الزبير بن عبد المطاب ابنة عم رسول الله عِلَمَانِيْرُ وزوج أبو بكرأخته أم فروة الاشعث بن قيسوهما كنديان و تزوج أسامة بن زيد قاطمة بنت قيس وهيمن قريش ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وانتفاضلوا وشرف بعضهم على بعض وكذلك العرب

( فصل ) فأما الحرية فالصحيح أنها من شروط الكفاءة فلا يكون العبد كفؤاً لحرة لان النبسي مياللة خير بوبرة حين عنةت نحت عبد قاذا ثبت الخيار بالحرية الظاهرية فبالحرية المقارنة أولى لان نقص الرق كبير وضرره بين فانه مشغول عن امرآنه بحقوق سيده ولا ينفق نفغة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدرم بالنسبة إلى نفسه ، ولا يمنم صحة النكاح لان النبي مَتَّالِيَّةٍ قال ابريرة و لو راجعتيه ؛ قالت يارسول الله أتأمرني ? قال «الما أنا شفيع، قالت فلاحاجة لي فيه ، رواه البخاري ، ومراجمتها له ابتدا. النكاح فأ، قد الفسخ لكامها باختيارها ولا يشفعالهما النبي مَثَلَالِيَّةِ في أن تنكح عبدأ إلا والنكاح صحبح

( فصل ' فأما اليسار ففيه روايتان [إحداهما] هو شرط فيالكفاءة لقول النبي عَلَيْكِنَّةً ﴿ الحسب المال » وقال « أن أحساب الناس بينهم في هذه الدنيا هذا المال» وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته ان معاوية خطبها ﴿ أما معارية فصعلوك لا مال له ﴾ ولان على الموسرة ضررا في إعسار زوجها لاخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفنة فكذلك اذاكان مقارنا ولان ذاك معدود

بلفظ الاستفهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح قاذا تقدم كان أولى لصيغة الاستفهام ولانه لو أتى بالصيغة المشروعة متقدمة نقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك ابنتي لم يصع فلأن لايصح إذا أتى يغيرها أولى فان قالوا يصح كاليم والحام قلنا البيم لايشترط فيه صيغة الامجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان اذا أدى المعنى ولا يازم الحلم لانه يصح تعليقه على الشروط ومحتمل أن يصح اذا تندم بلمظ الطلب لان في حديث المرأة التي وهبت نفسها النبي وَلَيْكَانِينَ فَقَامَتَ طُوبِلَا فَقَالَ رَجِلَ يَارْسُولَ اللَّهُ زُوجِنَيْهَا أَنْ لَمْ يَكُن لَكُ بِهَاحَاجَةَ فَقَالَ النَّبِي وَلِيَكُنِّينَ « زوجتكها بمامعك من القرآن ، وهوحديث صحيح رواه البخاري ولم ينقل أنه قال قبلت ولاما يؤدي معناه والظاهر أنه اووجد منه لفظ انتل وعلى قياس ذلك اذا تقدم بلفظ الماضى

( فصل ) اذا عقد النكاح هزلا أو تلجئة صح لان النبي مَنْتُطِينَةٍ قال ﴿ ثلاث هز لهنجد وجد •ن جد الطلاق والنكاح والرجمة ، رواه النرمذي ، و عن الحسن قال قال رسول الله مَلِيَالِيَّةُ ﴿ من نكم لاعبا او طاق لاعبا أو أعتق لاعبا جاز، وقال عمر أربعجا نزات إذا تكلم بهن الطلاق والمتاق والنكاح والنذر، وقال على أربع لالعب فيهن الطلاق والعناق والنكاح والنذر نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضاهم في النسب وأبلغ ، قال نبيه من الحجاج السهمي سالتاني الطلاق ان رأتاني قل مالي قد جنتاني بنكر ويكأن من لهنشب محبب ومن يفنقر يعش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب ( والرواية الثانية ) ليس بشرط لان الفقر شرف في الدن وقد قال النهي مَيْكَالِيُّهُ ﴿ الهِم أُحيني مسكينا وأمتني مسكينا ﴾ وليس هوأمراً لازما فأشبه العافية من المرض ءواليسار المعتبر مايتدر بهعلى الانفاق عليهاحسب مايجي لها وعكنه إداءه برها

( فصل ) فأما الصناعة نفيها روايتان أيضا ﴿ احداهما) انها شرط فمن كان من أهل الصنائم الدنيمة كالحاثك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحامي ، الزيال فليس بكف. لبذات فيرى المروآت أوأصحاب الصنائع الجليلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقصفيعرفالناس فأشبه نقصالنسب وقد جاء في الحديث ﴿ العرب بعضهم لبعض أكفاء الا حائكا أو حجاما ﴾ قيل لاحد رحمه الله : وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ؛ قال العمل عليه، إيني انه ورد موافقًا لاهل العرف ، وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أفي حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا هو لازم فأشبه الضمف والمرض ، قال بعضهم

ألا أنما النتوي هي العز والكرم وحبك الدنيا هو الذل والسقم واليس على عبد نقى نقيصة اذاحقق المقوى وانحاك أوحجم وأما السلامة من العيوب فليس من شروط. الكفاء، قانه لا خلاف فيأنه لايطل النكاح بعدمها

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ ( وإن تراخي القبول عن الانجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه بغيره ) لان حكم المجاس حكم حالة العقد بدايل صحة لقبض فيما يشترط القبض فيه وثبوت الخيار في عقود الماوضات

﴿ مسئلة ﴾ ( فان نفر قا قيله بطل الا بجاب )

لانه لا وجد معناه قان الاعراض قد وجد من جهته بالتنرق فلا يكونة ولا وكذلك إذا نشاغلا يما قطعه لآنه ممرض عن العقد بالاشتغال عن قبوله عوعنه لايبطل فان أبا طالب نقل عن احمد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زو ب فلانا قال قد زوجته على الففرجعوا الى لزوج فأخبروه فقال قد قبلت هل يكون هـ نما نكاحا ? قال نعم. قال الناضي: إله نما محول على أنه وكل من قبل التزويعج في الحجلس ، وقال أبو بكر مسئلة أبي طالب نتوجه على قولين ، واختار أنه لابد من القبول في المجلس وهو الصحبح إن شاء الله تمالي

( فصل ) فان أوجب النكاح ثم زال عقمله بجنون أو إغماء بطل حكم الايجاب ولم ينعقد (المفنى واشرح الكبير) (الجزء السابع) (£A)

ولكنها نثبت الحيار للمرأة دون الاولياء لان ضرر، مختص بها، ولوليها منهها من ذكاح المجذوم والايرص والحجنون وما عدا هذا فليس بمعتبر في الكافاءة

ُ ( فصل) من أسلم أو عتق من العبيد نهو كفؤ لمن له أبوان في الاسلام والحرية ،وقال أبو حنيفة ليس بكف. وليس بصحيح قان الصحابة رضي الله عنهم أكثرهم أسلموا وكانوا أنضل الامة فلا يجوز أن يتمال النهم غير أكماء للتابعين

( فصل ) فأما ولد الزنا فيحتمل أن لا يكون كفؤا الدات نسب قان أحمد رحمه الله ذكر اله أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم بحب ذلك لان المرأة تعير به هي ووليها ويتمدى ذلك الى ولدها ، وأماكونه ليس بكف العربية فلا إشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى

(فصل) والموالي بعضهم لبعض أكنا. وكذلك العجم، قال أحمد رحمه الله في رجل من بني هاشم اله، ولاة يزوجها الحراساني وقول النبي عَلَيْكِيْلَةً \* موالي القوم من أنفهم & هو في الصدقة فأما النكاح فلينكح، وذكر القاضي رواية عن أحمد ان مولى القوم كافئهم لهدفا الخبر ولان النبي عَلَيْكِيَّةً زوج زيدا وأسامة عربيتين ولان والي بني هاشم ساورهم في حرمان الصدقة فيساووهم في الكفاءة وليس هذا بصحبح فانه يرجب أن يكون الموالي أكفا. العرب فان المولى إذا كان كف سيده كان كفؤا لمن يكافئه سيده في المتعار المنصب ، وقد قال أحمد هذا الحديث في الصدفة لافي النكاح ، ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحس ولا في الامامة ولا في الشرف ، وأما زيد وأسامة فقد استدل

بالقبول بعده لانه مالم يضامه القرول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالوت والجنون وهذا مذهب الشانعي، وان نام لم يبطل حكم الابجاب لانه لايبطل العقود الجائزة فكذلك هذا

( فصل ) ولا يثبت الخيار في المكاح وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولا نعلم أحداً خالف في هذا لان الحاجة غير داعية اليه فأنه لايقع في الغالب الا بعد روية وفكرة ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيم الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روية ولان النكاح ليس بمعاوضة محضة ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالمعقود عليه برؤية ولاصفة ويصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الخيار فيه ينضي إلى فسخه بعدا بتذال المرأة وفي فسخه بعد المقدضر و بالمرأة والذلك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

﴿ فصل ﴾ قال رضي الله عنه (وشروطه خمسة (أحدها) تعبين لزوجين )لان كل عاقد ومعتود عليه يجب تعبينهما كالمشتري والمبيع قان كانت المرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح قان الاشارة تكفى في انتعبين قان زاد على ذلك بنتي هذه أو هذه فلامة كان تأكيداً

﴿ مسئلة ﴾ ( قان قال زوجتك بنتي و له بنات لم يصح حتى يشير البها أو يسميها أويصفها بما تنميز

بنكاحهاءر ببتين على أن نقد الكفاء فلا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بأنهماءر سان فانهما من كلب وانما طرأ علبهمارق ، فعلى هذا يكون هذا حكم كلءربي الاصل

( فصل ) فأما أهل البدع فان أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي ينرق بينها وكذلك أذا ذوج الواقفي اذا كان يخاصم ويدعو وأذا زوج أخته من هؤلاء القطة وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يفرق ببنهما ، وقال لايزوج بنته من حروري مرق من الدبن ولا من الرافضي ولا من الفدري فأذا كان لايدعو فلا أس ، وقال من لم يربع بعلى في الحلابة فلا تناكدو ولا تكلموه ، قال القاضي والمقلد منهم بصح تزويجه ومن كان داءية منهم فلا يصح تزويجه

( فصل ) والكفاءة معتبرة في الرجل دون المرأة فان النبي عليه المحافي، له وقد تزوج من أحيا، العرب وتزوج صفية بنت حيى وتسرى بالاما، وقال من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولان الولد يشرف بشرف أببه لابأمه فلم يعتبر ذلك في الام .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واغا زوج الرجل ابنته البكر فوضع افي كفاية فالنكاح ثابت وان كرهت كبيرة كانت أو صغيرة )

أما البكر الصفيرة فلا خلاف فيها . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهلااه لم أن نكاح الاب ابنته البكر الصفيرة جائز اذا زوجها من كفؤ ويجوز له تزويجها مع كراهيتها وامتباعها وقد دل على

به ، وان لم يكن له الا ابنة واحدة صح )

اذا كانت المهقود عابها غائبة فقال زوجنك ابنتي وليس له سواها جاز فان سهاها كان تأكيداً فان كان له أكثر من بنت واحدة فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى يضم الى ذلك ماتنمبز به مناسم او صفة فيقول زوجتك ابنتي السكبرى او الوسطى او الصغرى فان سهاها مع ذلك كان تأكيداً، وانقال زوجتك ابنتي عائشة او فاطمة صح فانكانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم يصح ولان هذا الاسم مشترك بينها وببن سائرالفواطم حتى يقول مع ذلك بنتي، وقال بعض الشافعية يصح اذا نوياها جميعا، ولا يصح عذا لان الذكاح يعتبر فيه الشهادة على وجه يمكن أداؤها أداء يثبت به العقد وهذا متعذر في النية ، ولذلك لو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يميزها بلفظه واو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يميزها بلفظه واو قال زوجتك فاطمة ابنة فلان احتاج أن يرفع في نسبها حتى يانح ما تتميز به عن النساء

( فصل ) فان كانت له ا بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطعة فقال زوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذاك وهما ينويان الصغرى لم يصح ذكره ابو حفص، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحبح لوجهبن ( أحدهما ) أنهما لم يتلفظا عا يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه مالو

جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى ( واللائي يئسن من المحيض من نسائيكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم بحضن) فجعل للائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من الطلاق في نكاح أو فسخ فدل ذقك على أنها تزوج و تطلق ولا اذن لها فيعتبر وقالت عائشة رض) تزوج ي النبي وينائي وأنا ابنة ست وبني بي وأنا أبه تسع معتفق عليه ومعلوم انها لم تكن في تلك الحال بمن يعتبر اذنها وروى الاثرم أن قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له فقال ابنة الزبير إن مت ورثنني وإن عشت كانت امرأتي وزوج على ابنته أم كثوم وهي صغيرة عمر بن الحطاب رضي الله عنها . وأما البكر البالغة لعاقلة فعن أحمد روايتان احداهما) له اجبارها على انكاح و تزويجه ابغير اذنها عنها . وأما البكر البالغة لعاقلة فعن أحمد روايتان احداهما) له اجبارها على انكاح و تزويجه ابغير اذنها كالصفيرة وهذا مذهب مالك وابن أبي ليلي والشانعي واسحاق .

( والثانية ) ليس له ذلك واختارها ابو بكر وهو مذهب الاوزاعى والثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى أبو هريرة أن النهي وَلَيْكُنْ قال ﴿ لاتنكُحُ الابم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ﴾ فقالوا بارسول الله فكيف اذنها ﴿ قال ﴿ أَنْ تُسكت ﴾ متفتى عليه

وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن جارية بكراً أنت النبي وَلَيْكُ فَذَكُوت أَنَابِهِمَا وَوَجِهُ النبي وَلَيْكُ فَذَكُوت أَنَابِهِما وَوَجِهُ النبي عَلَيْكُ وَلانها جائزة النعرف في مالها فلم يجز اجبارها كالثيب والرجل ورجه الرواية الاولى ماروي عن ابن عباس قال: قال رسول الله وَلَيْكَ وَ الاح أحق بنه ها من وليها ، والبكر تستأذن واذنها صانها ، رواه مسلم وأبو داود فلما قسم النساء قسمين وأنبت الحق

قال زوجتك عائشة فقط او مالو قال زوجتك ابنتي ولم يسمها واذا لم يصح فها اذا لم يسمها ففيها اذا مهاها بغير اسمها أولى أن لايصح (انثاني) أنه لايصح الكاح حتى تذكر المرأة عاتفهن الوله بوجد ذلك فان اسم اختها لاعيزها بل يصرف العقد عنها ، وأن كان الولي يريد الكبرى والزوج يقصد الصغرى لم يصح كا أذا خطب أمرأة وتزوج غيرها لان القبول أنصرف الى غير من وجد لا بجاب فيه ومحتمل أن يصح أذا لم يتقدم ذلك مايصرف ألهبول الى الصغرى من خطبة ونحوها فأن العقد بالفظه متناول للكبرى ولم يوجد مايسرفه عنها فصح كا أو نوباها، ولو نوى الولي الصغرى ولم يوجد مايسرفه عنها فصح كا أو نوباها، ولو نوى الولي الصغرى ولم يدر الزوج أيتها هي فعلى الاول لا يصح انزويج أعدم النية منهما في التي تناولها الفطها وعلى الاحتال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالفظ لما ذكرنا

( فصل ) قان كان له ابنة واحدة فقال الرجل زوجتك أبنتي وسماها بغبر اسمها نقال القاضي يصح وهو قول اصحاب الشافعي لان قوله بنتي آكد من التسمية لأنها لا مشاركة فيها والاسم مشترك ولو قال زوجتك هذه وأشار البها وسهاها بغير اسمها صح على هذا التعليل

﴿ مسئلة ﴾ ( وان قال ان وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكما لم يصح لانه تعليق النــــكـاح على

لاحدهما دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون وليها أحق منها بها ودل الحديث على الاستنهاد ههذا والاستئذان مستحب في حديثهم ليس بواجب كا روى ابن عمر قال: قال رسول الله عليه المستنهاد و آمروا النساء في بناتهن ٤ رواه ابو داود ٤ وحديث التي خيرها رسول الله عليه مستخرم مرسل ويحتمل أنها التي زوجها ابوها من أبن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخيير هالذلك ٤ ولان مالا يشترط في نكاح الحيرة كالنطق ٤ وقول الحرقي فوضعها في كفاءة يدل على انه اذا زوجها من غير لا يشترط في نكاح الكبيرة كالنطق ٤ وقول الحرقي فوضعها في كفاءة يدل على انه اذا زوجها من غير كف فن خالها باطل وهو احدى الروايتين عن احمد واحد تولي الشافي لانه لا يجوز له تزويجها من غير كف فلم يصح كسائر الانكحة الحرمة ولانه عتدام ليته عقداً لاحظ لهافيه بغير اذنها فلم يصح كبيعه عقارها من غير غيطة ولا حاجة أو بيعه بدون عن مثله ٤ ولانه نائب عنها شرعا فلم يصح تصرفه لها شرعا بما كلو كيل

(واثانية) يصح لانه عيب في المدقود عليه فلم يمنع الصحة كشراء المعيب الذي لا يعلم عيبسه ويحتمل أن لا يصح النكاح إذا علم أن لاوج ليس بكف، ويصح اذا لم يعلم ولانه إذا علم حرم عليه العقد فبطل لتحريمه بخلاف مالم بعلمه كالواشترى لها معيبا يعلم عيبه ويحتمل أن يصح نكاح الكبيرة لانه يمكن استدراك الضرر باثبات الخيار لها فنفسخ ان كرهت وإن لم تفسخ كان كاجازتها واذبها مخلاف نكاح الصغيرة على القول بصحته فان كانت كبيرة فابها الخيار ولا خيار لا بيها اذا كان عالما لانه أسقط حقه برضاه وإن كانت صغيرة فعليه الفسخ ولا يسقط برضاه لانه في في خلفها وحقها لا يسقط برضاه ومحتمل أن لا يكون له الفسخ والكن يمنع الدخول عليها حتى تبلغ ومختار قان كان لها

شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لاينعقد به عقد وكذلك لو قال زوجتك حمل هذه المرأة لم يصح لانها لم يثبت لها حسكم البنات قبل الظهور في غير الارث والوصية ولانه لا يتحقق أن في البطن بنتاً فأشبه ما لو قال زوجتك من في هذه الدار وهمالا يعلمان ما فيها

(فصل) فان خطب امرأة فزوج بغيرها مثل أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب إلى ذلك ثم يوجب له الذ .كاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيقبل ولا ينعقد النكاح لان القبول انصرف إلى غير من وجد الابجاب فيه نلم يصح كالوساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح قال أحمد رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها وبكون الصداق على وابها لانه غره ويجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول فان كانت تلك قد ولدت منه لحق به الولد

قال شيخنا وقوله يجهز اليه أخبها يعني والله أعلم بعقد جديد بعد انقضاء عدة هذه انكان أصابها لان العقد الذي عقده لم يصح في واحدة منها لان الانجاب صدر في إحداهما أيهما كان جاز، وقال أحد في رجل تزوج امرأة فأدخات عليه أخبها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهرقيل يلزمه مهران

ولى غير الاب فاها الفسخ على ما مضى وعلى كاتنا الروايتين فلا محل له تزه محها من غير كف. ولا من معيب لانالله تعالى أقامه مقام اناظراً لها فيما فيه لخظوم تصرفا لها لعجزها عن التصرف في نفسها فلا يجوز له فعل مالا حظ لها فيه كما في مالها ولانه اذا حرم عليه التصرف فيمالها بما لا حظ فيه فني نفسها أولى

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس هذا لغير الأب )

يعني ليس لغبر الاب أجبار كبيرة ولا تزويج صغيرة جداً كانأو غيره وبهذا قال مانك وأبوعبيد والثوري وأبن أبي أيسلى وبه قال الشانعي إلا في الجد قانه جمله كالاب لان ولايته ولاية أيلاد فملك إجبارها كالاب، وقال الحسر وعمر بن عبدالمزيز وعطا. وطاوس وقنادة وابن شبرمة والاوزامي وأبو حنيفة لغير الاب تزويج الصغيرة ولها الخيار اذا بلغت وقال هؤلاء غبر أبي حنيفةاذا زوج الصغيرين غير الاب فلهما الخيار اذا باغا . قال أبو الخطاب وقد نقل عبد الله عن أبيه كقول أبي حنيفة لان الله تعالى قال ( وأن خفتم أن لا تفسطوا في اليتامي فانكحوا ما طاب لسكم من النساء ) فهومه انه أذا لم يخف فله تزويج البتيمة، والبنيم من لم يبلغ لفول النسي عَلَيْكَ ﴿ لا يَتُم بِعِد احتلام ﴾ قال عروة سأات عائشة عن قول الله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامي) فقالت يا ابن أختى هذه اليتيمة تسكون في حجر وايها ويشركها في مالهـا ويعجبه مالها وجالها فيريد أن يتزوجها غير أن يتسط في صداقها فيعطيها مثلما يعطيها غــهره فنهوا عن نــكاحهن الا أن يقسطوا فيهن وياغوا أعلى سنتهن في الصداق متفق عليه ولانه ولي في النكاح فملك النزويج كالاب.

قال نمموبرجم على وليها، هذه مثل التي بها برص أو جذام على بقول ايس عليه غرم، وهذا ينبغي أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالنحريم أما إذا علمت أنها ليست زوجة وانها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن يجب لها صداق لانها زانية مطاوعة فأما ان جبل الحال فلها المهر ومرجع به على من غره وروي عن علي رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأنين فزنت كل امرأة إلى زوج الاخرى لها الصداق ويعتزل كل واحد منها امرأته حتى تنقضي عدتها وبه قال النخبي والشانعي وأصحاب الرأي

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه ( الثاني رضا الزوحين فان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح )

رضًا الزوجين أو من يقوم مقامهما شرط في صحة العقد لان العقد لها قاعتبر تراضيهما به كالبيع قان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح العقد لفوات شرطه

﴿ مسئلة ﴾ ( إلا الاب له تزويج أولاده الصغار والمجانين وبناته الابكاريغير إذنهم)

وأما الغلام العاقل فلا نعلم من أهل العلم في أن لا بيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وهذا قول الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشانعي وأصحاب الرأي ولما روي أنابن عر زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد فأجازاه جميماً رواه الاثرم وأماالغلام المعتوه فلأبيه تزويجه وقال ولنا قول النبي وَلَيْكُونِهُ ﴿ تَستَأْمُرِ الْمِتَيْمَةُ فِي نَفْسُهَا وَانْ سَكَنْتَ فَهُو اَذْهَا وَانْ أَبِ فَلَا مِوْ الْهِ عَمَانُ فَرَفَعُ رَوَاهُ أَبُو دَارِدُ وَالْمُسَائِي وَرُويَ عِنْ ابن عَمْرِ انْ قَدَامَةً بِنْ مَظْعُونَ رُوجِ ابن عَمْرِ ابنة أَخَيْهُ عَمَانُ فَرَفَعُ ذَلِكُ الْمُ النّبِي وَلَيْكُونُ فَقَالَ ﴿ الْمُهَا يَتَيْهَ وَلا تَنْكُحُ الْا بَاذَهَا ﴾ واليتيمة الصغيرة التي مات أبوها ولان غير الاب قاصر الشفقة فلا يلي نكاح الصغيرة كالاجنبي وغير الجدلا يلي مالها فلا بستبد بنكامها كالاجنبي ولان الجديلي بولاية غيره فأشبه سائر العصبات ، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الاخوة والجد ويحجب الام عن ثلث المال الى ثاث الباقي في زوج وأبوين أوزوجة وأبوين، والآية محولة على البالغة بدليل قول الله تعالى ( تؤتونهن ما كتب لهن ) واما يدفع الى الكبيرة أو نحماها على بنت تسم

(فصل) واذا باغت الجارية نسم سنين ففيها روايتان (إحداهما) انها كن لم تبلغ نسعا نصعليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشانى وأبي حنيفة وسائر الفتها، قالوا حكم بنت تسع سنين حكم بنت تمان لانها غير بالغا ولان اذنها لا يعتبر في سائرالتصر قات فكذلك في الذكاح

( والرواية الثانية ) حكمها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور الفهوم الآية ودلالة الخبر بعمومها على أن اليتيمة تسكح باذبها وإن أبت فلا جواز عليها وقد التنى به الاذن فيمن دونها فيجب همله على من باغت قسما

وقد روى الامام احمد باسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة . ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النهي عليه بعناه في حكم المرأة ولانها بلغت سنا يكن فيه حيضها ويحدث لها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة، فعلى هذا اذا زوجت ثم

الشافي لا يجوز لا به يلزمه بالتزويج حقوق من الهر والنفقة مع عدم حاجته فلم يجز له كغيره من الاولياء ولنا أنه غير بالنح فلك الاب تزويجه كالماقل ولانه إذا جاز تزويج العاقل مم أن له عند احتياجه إلى التزويج رأيا و نظر النفسه فلأ زيجوز تزويج من لا يتوقع فيه ذلك أولى، ووصي الاب يقوم مقامه في ذلك كوكيله إذا قلنا بصحة الوصية في الكاح وفيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

( فصل ) وليس الهبر الاب أو وصيه تزديج الغلام قبل بلوغه وقال القاضي في المجرد الحاكم تزويجه لانه يلي ماله وقال الشافعي يملك ولي الصي تزويجه ليا لف حفظ فرجه عند بلوغه وليس بسديد قان غير الاب لا يملك تزويج الجارية الصغيرة فالغلام أولى ، وفارق لاب ووصيه فان لهما تزويجه الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الغلام في تزويجه أو لم يأذن لانه لا اذن له

( فصل ) وللاب تزويمج البالغ المعتوه في ظاهر كلام أحمد والخرقي مع ظهور امارات الشهوة وعدمها، وقال القاضي إنما بجوز تزويجه إذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسا. ونحوه ومدهب الشانعي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضراراً به بالزامه حقوقاً لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكو

بلغت لم يكن لها خيار كالبالغة إذا زوجت. وقد خطب ممر أم كاثوم أبنة أبي بكر بعد موته إلى عائشة فأجابته وهي لدون عشر لانها أنما ولدت بعد موت أبيها، وأنمسا كانت ولاية عمر عشر أفكره ته الجارية فتزوجها طلحة بن عبيدالله ولم ينكره منكر فدل ذلك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبيها والله أعلم .

(مسئلة ) قال (ولو إستأذن البكر البالغة والدها كان حسنا)

لانعلم خلافا في استحباب استئذانها فان النبي عَلَيْكِيْنَةُ قدأُمر به ونهى عن النكاح بدونه وأقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطيب قلبها وخروجا من الخلاف. وقالت عائشة سأات رسول الله عَلَيْكِينَةُ عن الجارية ينكحها أهلها أنستأمر أم لا ? فقال لها رسول الله عَلَيْكِينَةُ « نعم نستأمر» وقال « استأمروا النسا. في أبضاعهن فان البكر نستحيى فتسكت، فهو أذبها » متفق عليها

وروي عن عطاء قال : كان النبي مَشَطِّقَةِ يستأمر بنانه اذا أنكحهن قال كان بجلس عندخدر المخطوبة فيقول ان فلانا يذكر فلانة فان حركت الحدر لم يزوجها وإن سكتت زوجها

( فصل ) ويستحب استئذان المرأة في تُزويج ابنتها لقول النبي عَيَّلِيَّةِ ﴿ آمرُ وَا النساءَ فِي بناتَهِن ﴾ ولانها تشاركه في النظار لا بنتها وتحصيل المصلحة لها بشفقتها عليها وفي استئذانها تطييب قلمها وارضاء لها فتكون أولى .

ليس اللاب بحال لانه رجل فلم يجز اجباره على النه كاح كالماقل وقال زفر ان طر أعليه الجنون بعدالبلوغ لم يجز وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غير مكاف فجاز لابيه تزويجه كالصفير قانه إذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره فعند الحاجة أولى

ولذا على التسوية بين الطارى. والمد تندام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدا مه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدا مه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في تكاحه كالستدام ، فاما اعتبار الحاجة فلا بد منهاقافه لا يجوز اوليه تزويجه الا اذا رأى مصلحة فيه غير أن الحاجة لا تنحصر في قضاء الشهوة بل قدتكون حاجته الى الايوا، والحفظ وربما كان دوا، له يترجى به شفاؤه فجاز النزويج له كقضاء الشهرة

( فصل ) ومن بجن في الاحيان لا بجوز تزويجه الا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالهاقلولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال نهو كالهاقل قان ذلك لا يثبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم يرج زواله نه، داخل فياذكرناه

( فصل ) و آیس انمیر الاب و وصیه تزویج المتومالبالغ و به قال مالک وقال أبو عبدالله بن حامد الحاكم تزویجه اذا ظهر منه شهوة النساء بأن یتبعهن وهذا مذهب الشافعي لان ذلك من مصالحه و ایس

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا زوج ابنته الثيب بنير اذنها فالنكاح باطل وان رضيت بعد )

وجملة ذلك أن البنت تقسم قسمين : كنيرة وصغيرة ، فأما الكبيرة فلا بجوز اللاب ولا الخسره تزويجها الا باذنها في تول عامة أهل العلم إلا الحسن قال له تزويجها وإن كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت بائنة في بيتها مع عيالها استأمرها . قال امهاعيل بن اسحاق الاأعل أحداً قال في البنت بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة فان الحنسنا. ابنة حذام الانصارية روت أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله عِيَنِاللَّهِ فرد نكاحه . رواه البخاري والائمة كابهم ، قال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته والقول به لانعلم مخالفا له الا الحسن ، وكانت الخنسنا. من أهل قبا. وكانت تحت أنيس ن قتادة فنتل عنها يرم أحد فزوجها أبوهارجلامن بني عمرو بن عوف فكرهمة وشكت ذلك إلى رسول الله عليالية فرد فكاحما و فكحت أبا ليابة بن عبد المنذر. وروى أبو هريرة أن رسول الله عِلَيْكَ قَالَ ﴿ لا تُنكِحِ الأَبِحِ حَنَّى تَسْتَأْمُر ﴾ متفق عليه . وقال ﴿ الأَبْع أحق بنفسها من وليها» وروى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عَلَيْنِيْنَةُ قال ﴿ ليس الولي مع الثيب أمر، رواهما النسائي وأبو داود ولانها رشيدة عالمة بالقصود من النكاحخنبرة فلم يجز اجيارها عليه كالرجل (القسم الثاني الثيب الصغيرة وفيها وجهان (أحدهما) لايجوز تزويجها وهوظاهر قول الخرقي واختاره ابن حامد وابن بطة والقاضي ودذهب الشافعي لعدوم الاخبار ولان الاجبار بختلف بالبكارة واشيوبة

لابالصفر والكبر وهذه ثيب ولان فيتأخيرها فائدة وهو أن تبلغ نتختار لنفسها وبعتبر اذنها فوجب التأخير بخلاف البكو

﴿ الوجه اللَّهُ فِي ﴾ أن لابيها تَرْء بجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر وعبدالعزيز وهو تولما 🖺 وأبي

له حال ينتظر فيها اذنه وسنذكر ذلك في تزويسج الجنون وينبغي أن يجوز تزويجه اذا قال أهل الطب إن في ذلك ذهاب علته لانه من أعظم مصالحه

( فصل ) واذا زوج الصغير والحجنون فأنه يقبل لها الكاح ولا يأذن لهما في قبوله لانهما ليسامن أهل التصرفات فان كان الفلام أبن عشر وهو مميز فقياس المذهب جراز تفويض القبول اليه حتى يتولاه بنفسه كما يفرض أمر المبيع اليه وان تزوج له الولى جاز كما يجوز أن ينتاع له وهذاعلىالروايةالتي تقول بصحة ببعه ووقوع طلاقه فان قلنا لا يصح ذلك منه نهذا أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه لا بجرز أن ينزوج لها بأكثر من مهمر المثل لانه معاوضة في-قالغيو فلم تجز الزبادة نيها على ءوض المثل كبيم ماله وهذا مذهب الشانعي واذا تلنا إن للاب تزويج أمته بدون صداق مثابا فهذا مثله فأنه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كا بجوز في مداواته بل الجواز هاهنا أولى فان الغالب أن المرأة لا ترضى تزويج المجنون الا أن ترغب بزيادة على مهر مثلها فيتعدر الوصول بدون فلك بخلاف المرأة وذكر القاضو في المجردان قياس المذهب أنه لا ينزوج (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع) (\$9)

حنيفة لانها صغيرة فجاز اجبارها كالبكر ، والغلام بحقق ذلك انها لانزيد بالثيوبة على ماحصل الغلام بالذكورية ثم الفلام يجبر إذا كانصغيرا فكذا هذه والاخبار محولة على الكبيرة فانه جعلها أحق بنفسها من وليها والصغيرة لاحق لها .

ويتخرج وجه ثالث وهو أن ابنة تسع سنين يزوجها وليها باذنها ومن دون ذلك على ماذكر نامن الحلاف لما ذكرنا في البكر والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذن الثيب الكلام واذن البكر العمات)

أما الثيب فلا ذلم بين أهل العلم خلافا في أن اذنها الكلام الخبر ولان اللسمان هو المهبر عما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غبر أشياء يسيرة أقيم فيها الصمت مقامه لعارض

وَأَمَا البِكَرِ فَاذَنْهَا صَانَهَا فِي قُولَ عَامَةً أَهِلَ العَلَمُ مَنْهِم شَرِ بِحُوالشَّهَبِي واسحاق والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وأبو حنيفة ولا فرق بين كون الولي أبا أوغيره وقال أصحاب الشافعي في صحتها في حق غير الاب وجهان أحدهما ) لا يكون اذنا لان الصمات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل الرضى والحباء وغيرهما فلا يكون اذنا كما في حق الثيب وانما اكتني به في حق الاب لان رضاء هاغير معتبر وهذا شذوذ عن أهل العلم وترك السنة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن أضافته اليه مع كونه من أثبم الناس لدنة رسول الله مي المناس على هذا القول وقد

بأكثر من امرأة واحدة لهدم حاجته إلى زيادة عليها فيكون بذلا لماله فيما لا حاجة به اليه وذكر في الجامع أنه له تزويج ابنه الصغير بأربم لانه قد يرى المصلحة فيه وايس له تزويجه معيبة عبها يرد به النكاح فان فيه ضرراً به ونفويت ما ه فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة الكاح وجهان نان قلنا بصح فهل للولي الفسخ في الحال على وجهين يذكر توجبهما في تزويج الصغيرة بمعيب فان لم يفسخ حتى بلغ الصبي أو عقل الحجنون فلهما الفسخ وليس له تزويجه بالة لان اباحتها مشروطة محوف العنت وهو معدوم في حق الصبي غير معلوم في حق الحجنون

( فصل ) فأما الاناث فالله تزويج ابنته البكر الصغيرة الني لم تبلغ تسع سنين بغير خالاف الخا وضعها في كفاة قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن كاح الاب ابنته الصغيرة جائز اذا زوجها من كف، يجوز له ذلك مع كراهتها وامتناعها وقد دل على جواز تزويج الصغيرة قبل الله تعالى ( والذلي يبئسن من المحيض من فسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) فجعل للائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر الا من طلاق في كاح أو فسخ فدل ذلك على تزويج وتطاق ولا اذن لها يعتبر وقالت عائشة تزرجني النبي علي المؤيد وأنا ابنة مست وبنابي وأنا ابنة تسع منفق عليه ومعادم أنها لم تكن في تقت الحال ممن يعتبر اذنها وروي الاثرم من قدامة ابن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست نقيل له ابنة الزبير فقال ان مت ورثنفي وان

تقدمت روايتنا عن رسول الله عَيَّالِيَّةِ أنه قال: « لا تُدَكَّح الابم حتى تستأمر ، ولا تنسكح البكر حتى تستأذن، فقالوا يارسول الله فسكيف اذنها ? قال أن تسكت .

وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله ان البكر تستحيى قال ﴿ رضاها صمانها ﴾ متفق عليه. وفي رواية ﴿ والبِتَيْمَةُ تَستَأْمُو فَصَمْتُهَا أَقُو ارْهَا ﴾ رواه الذمائي. وفي رواية ﴿ تَستَأْمُو البِتِيْمَةُ فِي نَفْسُهَا قان سكتت نهو اذنها ﴾ وهذا صريح في غير ذات الاب

وروى الاثرم عن عدى الكندي عن رسول الله وَيَكِلِيّهِ أنه قال « الثيب تعرب عن نفسهاوالبكر رضاها صالبها » والاخبار في هذا كثيرة ، ولان الحيا، عقلة على السانها بمنعها النطق بالاذن ولاتستحي من إبائها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الظن أنه لرضاها فاكتني بهوما ذكروه يفضي الى أن لا يكون صالبها إذنا في حق الاب أبضا لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون اذا رداً على النبي ويَتَكِلِيّهُ بالكلية والمراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجاع الامة المرضية

( فصل ) فان نطقت بالاذن فهو أباغ وأَتم في الاذن من صمتها وإن بكت أو ضجكت فهو عنزلة سكوتها ، وقال ابو بوسف ومحمد أن بكت فليس باذن لانه يدل على الكراهيمة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث

ولناً ماروى ابو بكر باسناده عن ابي هربرة قال: قال رسول الله عِلَيْكِيَّةُ « نستاً مر البتيمة فان بكت أو سكنت فهو رضاها وإن أبت فلا جواز عايها » ولانها ناطقة بالامتناع مع سهاعها للاستنذان فكان أذنا منها كالصات والضحك ، والبكا. يدل على فرط الحيا لاعلى الكرامة ولوكرهـ لامتنعت

عشت كانت امرأتي وزوج، لي ابنته أم كاثرم وهي صغيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

( فصل ) وفي البكر البالغة العاقلة روايتان ( إحداها ) له إجبارها على النكاح وهو مذهب الاوزايي ماك وابن أبي ليلي والشافي وإسحاق (واشافية) ليس له ذك اختارها ابو بكروهو مذهب الاوزايي واشوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى ابو هر برة قال : قال رسول الله ويتياني لاننكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ٤ فقالوا يارسول الله قكيف إذنها ٤ قال «أن تسكت ٤ منفق علية وروى ابو دارد وابن ماجة عن ابن عباس أن جارية بكراً أتت النبي ويتياني فذ كرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخرها النبي ويتياني ولا نها جائزة التصرف في مالها فلم يجز إجبارها كاثب والرجل ووج الاولى ماروي ابن عباس أن النبي ويتياني قال « الايم أحق بفد من ابنا و والبكر تستأمر واذنها صابها ٥ رواه ابو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق بفدا والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن عمر قال : قال رسول الله ويتياني مرسل ويحتمل هنا والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن عمر قال : قال رسول الله ويتعاني مرسل ويحتمل هنا والنساء في بنايهن ٤ رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله ويتعاني مرسل ويحتمل

فأنها لانستجي من الامتناع ، والحديث يدل بصريحه علىأن الصدت إذن وبمنا، على ما في معناه من الضحك والبكا، وكذلك أقمنا الضحك مقامه

(فصل) والثيب المعتبر نطفها هي الموطوءة في القبل سوا، كان الوط، حلالا أو حراما. وهذا مذهب الشاني ، وقال مالك وأبوحنيفة في المصابة بالفجور حكمها حكم البكر في إذ مهاو تزويجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء والحياء من الشي لا زول إلا بمباشر نه وهذه المباشر بالاذن في النكاح فيبقي حياؤها منه بحاله ولنا قوله ويتلاني المناتج الأبم حتى تستأمر ولا تنكح ولنا قوله ويتلاني المناتج الأبم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها أن تسكت يدل على أنه لابد من نعلق الثيب لا به قسم النساء قسمين فجهل السكوت إذنا لا حدهما فوجب ان يكون الآخر بحاله وهذه ثيب قان الثيب هي الموطوءة في القبل وهذه كذلك . ولانه لو أوصى اثيب النسا. دخات في الوصية ولو أوصى اللابكار لم تدخل ، ولو اشتمرطها في الترويج أو الشراء بكراً فوجدها مصابة بالزنا ملك انفسخ ولانها موطوءة في القبل فأشبت الموطوءة بالكارة ثم هذا التعليل يالحياء غير صحيح قائه أص خفي لا يمكن اعتباره بنفسه وأنما يعتبر بمغلنته وهي البكارة ثم هذا التعليل يفضي الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق بين المكرهة والمطاوعة وعلى هذا ابس لنا إجبارها اذا كانت يالفة وفي تزويجها ان كانت صفيرة وجهان وقولهم أنها لم تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة أو في ملك عين والمزوجة وهي صغيرة

فصل) وان ذهبت عدرتها بغير جماع كالوثبة أو شدة حيضة أو بأصبع أو عود ونحوه فحكمها حكم الأبكار، ذكره ابن حامد لانها لم تختبر المقصودولا وجد وطؤها في القبل فأشبهت من لم تزل عدرتها ولو وطئت في الدبر لم تصر ثيبا ولا حكمها حكمهن لانها غير موطوءة في القبل

أنها التي زوجها ابوها من ابن أخيه ليرفع بها خديسه فتخييرها لذلك ولانه مما لا يشترط في مكاح الحكيميرة كالنطق ، وعن أحمد لا يجوز تزويج ابنة تسع سنين بغير إذنها اختلفت الرواية عن أحمد في الجارية اذا بلغت تسع سنين فالمشهور عنه أنها كن لم يبلغ تسعا نص عليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشانبي وأبي حنيفة وسائر الفقها، قالوا حكم بنت تسع حكم بنت ثمان لانها غير بالغة ولان إذنها لا يعتبر في سائر القصرفات فكذلك في الكاح ( والرواية اثنانية ) حكها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور لفهوم الآية ولدلالة الخبرين بعمومها على أن اليتيمة تنكح باذنها ، وان أبت فلا جواز عليها ، وقد انتفى الاذن فيها دونها فيجب حمله على من بلغت تسعافهلي هذه الرواية يجوز الحبر الاب ثن بجها باذنها وحكها حكم البالغة في جواز إجبارها للاب فيه الروايتان ، وقد روى الامام أحمد باسناده عن ابن عمر عن النبي ويتالية ومعناه والله أعلم في حكم المرأة ولانها بلغت سنا يمكن فهه حيضها وتحدث لها حاجة الى النكاح فيها حرفها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاشوم فيه حيضها وتحدث لها حاجة الى النكاح فيها حرفها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاشوم فيه حيضها وتحدث لها حاجة الى النكاح فيها حرفها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاشوم

( فصل) إذا اختلف الروح والمرأة في اذنها في تزويجها قبل الدخول فالفول تولها في قول أكثر الفقها. ، وقال زفرفيالثيب كفول أهل العلم وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكرت والكلام حادث فالزوج يدعي الاصل فالقول قولة

ولنا انها منكرة الاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي انها استؤذنت وسمعت فصمتت والأصل عدم ذهك وهذا جواب عن قوله وإن اختلفا بعد الدخول فغال القاضي القول قول الزوج ولان التم حكين من الوطء دليل على الاذن وصحة النكاح وكان الظاهر معه عوهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها "قال القاضي قياس المذهب أنه لا يمين عليها كالو ادعى أنه زوجها فأنكرته به قال أبوحنيفة عمر قال الشافي وأبو يوسف ومحد تستحلف فان نكات فغال ابر يوسف ومحد ديثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح ولنا أنه اختلاف في زوجية فلا يثبت بالنكول ولا يحلف المدعي معه كالو ادعى الزوج أصل التزويج فأنكرته فان كانت المرأة ادعت انها أذنت فأنكر ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أمر يختص بها صادر من جهتها فالفول قولها فيه كالواختافوا في نيتها فيا تعتبر فيه نيتها عولانها تدعي في أمر يختص بها صادر من جهتها فالفول قولها فيه كالواختافوا في نيتها فيا تعتبر فيه نيتها عولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر معها

(فصل في المجنونة) ان كانت من تجبر لو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يملك إجبارها لانه إذا ملك إجبارها وامتناعها فمع عدمه أولى وان كانت من لايجبر انقسمت ثلائة أقسام [أحدها] ملك إجبارها الاب أو وصيه كالثيب الكبيرة فهذه بجوز لوابها نزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام أخري لانه جعل اللاب تزويج المعتوه فالمرأة أولى . وهذا قول الشافي وأبي حنيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وابس على الثيب ولاية إجبار والاول أصح فان ولاية الاجبار أنما انتفت عن العاقلة لوأبها لحصول المباشرة منها والحبرة وهذه بخلاف ذلك ، وكذلك الحكم في الثيب الصغيرة إذا قلنا بعدم الاجبار في حقها إذا كانت عاقلة

بنت أبي بكر بعد موته إلى عائشة فأجابته وهي لدون عشر ولا مهاانماولدت بعد موت أببها وائما كانت ولاية عمر عشرا فكره ما الجارية فزوجها طلحة بن عبيد الله ولم ينكره منكر فدل ذلك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أببها

﴿ مسئلة ﴾ ( وهل له تزويج الثيب الصغيرة? على وجهين )

أما الثيب السكيرة فلا يجوز للاب ولا لغيره تزويجها إلا باذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه قال له تزويجها وان كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت باثنة في بيتها مع عيالها استأمرها قال إسهاعيل بن إسحاق لا أعلم أحداً قال في الثيب بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة الثابتة فان الحنساء ابنة حذام الانصارية روت ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ويستني فردنكاه ورواه البخاري وغيره ، قال ابن عبدالبر هذا الحديث

[القسم الناني] أن يكون ولبها الحاكم ففيها وجهان (أحدها) ليس له تزويجها بحال لان هذه ولا يقلم الناني] أن يكون ولبها الحاكم ففيها وجهان (أحدها) ليس له تزويجها بحال كبيرة ولا يقلب النبي المنها أنه النبي المنها المنها المهوة البه الدفع ضرو كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأني الخطاب وقول أبي حنيفة لان بها حاجة اليه الدفع ضرو الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل الى إذبها فأبيح تزويجها كاشيب مع أبيها وكذلك ينبغي أن يملك تزويجها إن قال أهل الطبان علمتها تزول بتزوجها لان ذلك من اعظم مصالحها، وقال الشافعي لا يملك تزويج صغيرة بحال وبملك تزويج الكبيرة إذا قال أهل الطب أن علمها تزول بتزوجها

ولنا أن المعنى المبيح لآتُرُوبِج وجد في حق الصغيرة فأبيح ترويجها كالكبيرة إذا فاهرت منها شهوة الرجال فني تزويجها مصلحتها ودفع حاجتها فأشبه مالو قال أهل الطب أنه يزيل عاتها، وتعرف شهوتها من كلامها وقرائن أحوالها كتنبعها الرجال وميلها البهم وأشباه ذاك [القسم الثالث] من وايها غير الحاكم فقال القاضى لا يزرجها غير الحاكم فيكون حكها حكم القسم الثاني على مابيناه

وقال أبوالخطاب لهم تزويجها في الحال التي علك الحاكم تزويج موايته فيها وهذا قول أبي حنفية لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في التزويج كالو كانت عاقلة، ووجه قول القاضي ان الحاكم هو الناظر لها في مالها دونهم فيكون واليا دونهم كنزويج أمتها، ولان هذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعربي، فإن كان لهاومي في مالها لم يتملك تزويجها لانه لاولايفله في نكاحها والحكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب والحاكم على ماذكر نا

مجمع على صدة، والنول به ولا أملم مخالفا له إلا الحسن وكانت المنساء من أهل قباء تحت أنيس بن قدادة نقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها رجلا من بني عرو بن عوف فكر هنه فشكت ذلك الىرسول الله ويتطالب في الله ويتلا الله والله ويتلا الله والله ويتلا الله والله وال

( فصل ) فأما أنثيب الصفيرة ففيهما وجهان ( أحدهما ) لايجوز تزويجها وهو ظاهر تول الحرق واختيار ابن حامد وابن بطة والقاضي ومذهب الشانبي اهموم الاخبار ولان الاجبار يختلف بالبكارة والثيوبة لا بالصغر والسكبر كا اختلف في صفة الاذن ولان في تأخيرها فائدة وهي أن تبلغ فتختار النفسها ويعتبر اذنها مخلاف البكر ( الوجه الثاني ) ان لابيها تزويجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر عبدالهزيز وهو قول مالك وأبي حنيفة لانها صغيرة فجاز إجبارها كالبكر والفلام يحقق ذلك أنها لاتزيد بالثيوبة على ماحصل الفيلام بالذكورية . ثم الغلام يجبر إذا كان صغيراً فكذلك همذه ،

« مسئلة » قال ( وإذا زوج ابنته بدون صداق مثلها ثبت النكاح بالمسمى وإن فعل ذلك غير الاب ثبت النكاح وكان لها مهر مثلها)

وجملة ذلك أن للأب تزويج ابنته بدون صداق مثلها، بكراً كانت أو ثبيا، صغيرة كانت أو كبيرة عانت أو كبيرة ، وجملة ذلك أن للأب الخطاب ومالك، وقال الشانعي ليس له ذلك فان فعـل فلها مهر مثلها لأنه عقد معاوضة فلم يجز أن ينقص نيه عن قيمة المعوض كالبيع ولانه تفريط في مالها وليس له ذلك

ولذا أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لا تفالوا في صداق النساء فما أصدق وسول الله وليا أخدا من نسائه ولا أحدا من بنائه أكثر من اثنتي عشر أرقية وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكروه فكان اتماقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وإن كان دون صداق المثل و ووج سعيد ابن المسيب ابنته بدرهمين وهو من سادات قريش شرفا وعلماً وديناً ، ومن المعلوم أنه لم يكن مهر مثلها ولانه ليس المقصود من النكاح العرض وإنما المقصود السكن والازدواج ووضع المرأة عند من يكفيها في منصب وبصونها وبحسن عشرتها والظاهر من الاب مع تمام شفقته و بلوغ نظره أنه لا ينقصها من صداقها إلا لنحصيل المعاني المقصودة بالذكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المعاني المقصودة بالذكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المقصود بتفويت غيره ويفارق سائر عقود المعارضات فان المقصود فيها العوض فلم يجز تفريته فأما غير الاب فليس له أن ينقصها من مهر مثلها فان زوج بدون ذلك صح انكاح لأن فساد التسيمية وعدمها لا يؤثر فلي النكاح ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس للولي نقصها منه فرجعت إلى مهره مثلها والشاعلم.

والاخبار محمولة على الكبيرة فانه جعلها أحق من وليها ، والصغيرة لاحق لها ويتخر جوجه ثالث وهو أنابنة تسم يزوجها وليها باذبها، ومن دون ذلك على ماذ كرنا من الحلاف لما ذكرناه في البكر والله أعلم هومسئلة ﴾ ( وللسيد تزيج امائه الثيبات والابكار وعبيده الصغار بغير إذنهم )

لا نعلم خلافاً في السيد إذا زوج أمته بغير اذنها أنه يصح ثيبا كانت أو بكراً صغيرة أو كبيرة وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعة فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاستماع بها ولهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بذلك لما يحصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد والمدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد كالامة في اجبارها على النكاح وقال مالك في آخر أمره ليس له تزويج أم ولده بغير إذنها وكرهه ربيعة وللشافعي قولان وقد ذكرنا ذلك فيها مضى

ولنا أنها مملوكته علك الاستماع بها واجارها فملك تزويجها كالفن اذا ملك أخنه من الرضاع أو مجوسية فله تزويجها وانكانتا محرمتين عليه لان منافعها ملك وانما حرمتا عليه لمارض فاما التي بعضها حر فلا علك اجبارها لانه لا علك اجبار المكاتبة لانها بمنزلة الخارجة عن ملك ولذلك لا علك اجبارها ولا تلزمه نفقتها ولا يصل اليه مهرها

(فصل) إذا أشتري عبده المأذون له وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نص عليــــه

( فصل ) وتمام المهر على الزوج لان التسمية ههنا فاصدة لسكونها غير مأذون فيها شرعاً فوجب على الزوج مهر المثل كا لو زوجها بمحرم وعلى الولمي ضمانه لانه المفرط فسكان عليه الضمان كالو باعمالها بدون ثمن مثله .

قال أحمد أخاف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الولي ولا تملك المرأة الفدخلانه قدحصل لها وجوب مهر مثلها والله أعلم.

« مسئلة » قال ( ومن زوج غلاماً غير بالغ أو معتوهاً لم يجز الا أن يزوجه والده أو وصي ناظر له في التزويج )

الـكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة:

(أحدها) أنه ايس الهير الاب أو وصيه تزوج الفلام قبل بلوغه ، وقال الفاضي في المجرد الحماكم تزويجه لانه يلي ماله ، وقال الشافي بملك ولي الصبي تزويجه ليألف حفظ فرج عند بلوغه وايس بسديد قان غير الاب لابملك تزويج الجازية الصغيرة فالفلام أولى و نارق الاب ووصيه فان لهما تزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن قانه لا إذن له

(الفصل الثاني) في المعتوه وهو الزائل العقل بجنون مطبق ليس لغير الاب ووصيه تزويجـه، وهذا قول مالك وقال أبو عبد الله بن حامد للحا كم تزويجه إذا ظهر منه شـهوة النساء بأن يتبعهن

أحمد وذكره أبو بكر وقال وللسيد وطؤها وقال الشافعي ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالفرماء وأصل الخلاف ينبني على دين المأذون له في التجارة فمندنا يلزم العبيد فلا يلحق الفرماء ضررويتصرف السيد في الامة فان الدين ما تعلق بها وعنده أن الدين تعلق بالعبد وبما في يده فيلحقهم الضرر والكلام على هذا مذكور في موضعه

(فصل) وليس للسيد اكراه أمته على النزوج بمعيب عيباً يرد به فيانكاح لانه بؤثر في الاستمتاع وذلك حق لها ولذلك ملسكت الفسخ بالجب والعنة والامتناع من الفيئة دون السيد وفارق بيعها لمعيب لانه لا يراد للاستمتاع ولهذا ملك شراء الامة المحرمة عليه ولم تملك الفسخ لعيبه ولعنته ولا أيلائه فان زوجها من معيب فهل يصح على وجهين فان قلنا يصح فلها الفسخ فان كانت صغيرة فهل لها الفسخ في الحال أو ينتظر بلوعها على وجهين ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

(فصل) وللسيد تُزوج عبده الصنير بفير اذنه في قول أكثر أهل العلم الا أن بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب يحتمل أن لا يملك تُزويجه

ولنا أنه إذا ملك تزوج ابنه الصغير نعبده مع ملكه اياه وتمام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده الصغير الجنون

ويريدهن وهذا مذهب الشافعي لان ذلك من مصالحه وليس له حال ينتظر فيها اذنه وقدد كرنا توجيه الوجهين في تزويجه المجنونة وينبني على هذا القول أن يجوز تزويجه إذا قال أهل الطب ان في تزويجه ذهاب علته لانهمن أعظم مصالحه والله أعلم

(الفصل الثالث) أن للاب أو وصيه تزويجهما سواه كان الفلام عاقلا أو مجنونا وسواه كان الفلام مستداما أو طارثا فأما الفلام السليم من الجنون فلا نعلم ببن أهل العلم خلافا في أن لابيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر ويمن هذا مذهبه الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشانى وأصحاب الرأي لما روي أن ابن عور زوج ابنه وهوصغير فاخصتما إلى زيد فأجازاه جميها رواه الاثرم باسناده فأما الفلام المعتوه فلابيه تزويج، وقال الشافعي لايجرز لانه يلزمه التزويج حقوقا من المهو والنفقة مم عدم حاجته فلم يجز له ذلك كغيره من الاولياء

وانا أنه غير بالغ فملك أبوه تزويجه كالعاقل ولانه اذا ملك تزويج العاقل مم أن له مع احتياجه الحالتزويج رأيا ونظر الفده فلأن يجرز تزويج من لا يتوقع فيه ذلك أولى، وفارق غير الاب فانه لا يلك تزويج العاقل، وأما البالغ المعتوه فظاهر كلام أحمد والخرقي أن للاب "زويجه مع ظهور أمارات الشهوة وعدمها وقال القاضي أنما يجوز تزويجه اذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسا ونحره وهو مذهب الشاهي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضرارا به بالزامه حقوقا لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر ليس للاب تزويجه بحال لانه رجل فلم بجز إجباره على الذكاح كالعاقل وقال زفر ان طراعليه الجنون بعد البلوغ لم يجز "زويجه وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غيرمكلف فجاز لابه تزونج، كالصغير فانه اذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره عند الحاجة فههنا أولى

﴿مسئلة﴾ (ولا علك احبار عبده الكبير اذا كان عاقلا)

وبَهذا قال الشافعي في أحد قو ليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تعالى (وأنكحوا الآيامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) ولانه يملك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولانه علمك اجارته فأشبه الامة

ولنا أنه مكلف علك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر ولان الذكاح خالص حقه و نفعه له فأشبه الحر والامر بانكاحه مختص محال طلبه بدليل عطفه على الايامى وأعا يزوجن عند الطلب ولان مقتضى الامر الوجوب وأعا يجب تزويجه عند طلبه وأما الامة ذانه علك منافع بضعها والاستمتاع ما بخلاف العبد، ويفارق النكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو علك استيفاءها ومحتمل مثل ذلك فى الصغير أيضاً قياساً على الكبير وبقوى الاحمال في حق المميز أذا قلنا بصحة طلاقه لانه عاقل عميز علك الطلاق اشبه البالغ في حق المميز أذا قلنا بصحة طلاقه لانه عاقل عميز علك الطلاق اشبه البالغ (فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما أولا وسواء باشر العقد بنفسه أو أذن لعبده فعقده

(فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما اولا وسواء باشر العقد بنفسه او آذن لعبده فعقده مأذو ناً له في التجارة او محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه مايدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه قال (المعنى والشرح السكبير) (الجزءالسابع)

وانها على التسوية بين الطاري، والمستدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدامه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في النكاح كالمستدام، فأما اعتبار الحاجة فلا بد منها فانه لا يجوز لوليه تزويجه إلااذا رأى المصلحة فيه غير أن الحاجة لاتنحصر في قضاء الشهوة فقد تكون حاجته إلى الايوا، والحفظ وريما كان دوا الدويترجى به شفاؤه فجاز التزويج له كقضاء الشهوة والله أعلم .

( فصل ) ومن يفيق في الاحيان لا يجوز تزويجه إلا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالعاقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال فهو كالعاقل فانذلك لا يثبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم برج زواله فهو داخل فها ذكرناه

( الفصل الرابع ) أن ومي الاب في النكاح بمنزلته على ما ذكرنا في ثبوت الولاية الوصي على المرأة وفي هذا من الخلاف مثل مافيه وإنما بثبت ذلك لوصي الاب في التزويج خاصة فان كانوصياً في المال لم تكن له ولاية في التزويج لانه إنما يستفيد بالنصرف بالوصية فلا بملك مالم يوص به اليه ووصي غبر الاب لا ولاية له على صبي أو مجنون لان الموصى لا بملك ذلك فوصيه أولى

( فصل ) وأن تزوج لصفير أو مجنون فأنه يقبل لها النكاح ولا يجوز أن يأذن لها في قبوله لا نها الله على الله الله الله عنه أهل التصرف وأن كان الفلام أبن عشروهو عميز فقياس المذهب جواز تفويض القبول اليه حتى يتولاه لهفسه كا يفوض أمر البيع اليه ولانه يملك إيقاع الطلاق بنفسه، وأن تزوج له الولي جاز كا يجوز

نفقتة من ضريبته وقيل أن كان بقيمة ضريبته أنفق عليها ولا يعطي المولى وأن لم يكن عنده ماينفق يفرق بينهاوهذا قول الشافعي، وفائدة الحلاف أن من الزم السيد المهر والنفقة أوجبهما عليهوان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لعدم كسب العبد أولسيد استخدامه ومنعه الاكتساب ومن علقه بكسبه فلم يكن له كسب فللمرأة الفسخ وليس للسيد منعه من التكسب

ولنا انه حق تعلق بالعقد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لورهنه بدين ،فعلى هذا لو باعه سيده او اعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عايه، لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فاما النفقة فأنها تتجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد اذا عتق

(فصل) ويجوز ان يتزوج السيد لعبده باذنه وان يأذن للعبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة العقد كالحر ويجوز ان يأذن له مطلقا ومعيناً فان عين له امرأة اونساه بلد أو قبيلة أو حرة او أمة فيتزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فينفذ تصرفه فيما اذن له فيه كالوكيل، وان اذن له مطلقاً فله ان يتزوج من شاء لكن ان تزوج امرأة من بلدة أخرى فلسيده منعه من الحروج اليها، وان كانت في البلد فعلى سيده ارساله ليلا للاستمتاع وان احب سيدهان يسكنها في مسكن من داره فله ذلك اذاكان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله نهاراً لانه يحتاج الى استخدامه وليس

( نصل ) وذكر القاضي أنه لا بجوز أن يتزوج لها بزيادة على مهر المثل لانه معاوضة في حق الغير فلم تجز الزيادة فيها على عوض المثل تجبيع مأله وهدفا مذهب الشافعي، وقد ذكرنا أن للاب تزويج ابنته بدون صداق مثلها فهذا مثله فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كأبجوز في مداوانه بل الجواز ههنا اولى فان الفالب أن المرأة لا ترضى بتزويج مجنون الا أن ترغب بزيادة على مهر مثاب افيتعذر الوصول اليه بدون ذلك بخلاف المرأة وذكر القاضي في المجرد أن قياس المذهب أنه لا يزوجه بأكثر من امرأة واحدة لعدم حاجته الى زيادة عليها فبكون بذلالماله فيالاحاجة به اليه وذكر في الجامع أن له تزويج ابنه الصغير باربع لانه قد برى المصلحة فيه وليس له تزويجه بمعيبة عبياً يرد به في النكاح لان فيه ضرراً به وتفوينا لماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة النكاح وجهان فان قانا يصح فهل الولي الفخون فلما الفسخ وليس له تزويجه بامة لان إباحتهامشر وطة ومتى لم يفسخ حتى باغ الصبي أو عقل المجنون فلما الفسخ وليس له تزويجه بامة لان إباحتهامشر وطة بخوف العنت وهو معدوم في حق الصبي غير معدوم في المجنون

( فصل ) وإذا زوج ابنه تعلق الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسرا لانه عقد اللبن فكان عليه فضل ) وإذا زوج ابنه تعلق الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسرا لانه فقال تزو بجالاب لابنه الطعل جائز ويضمن الاب المهر لانه التزم العوض عنه فضمنه كا لو نطق بالضمان ( والاخرى) لا يضمنه لانه عقد معارضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كثمن مبيعه أو كالوكيل قال القاضي هذا

النهار محلا للاستمثاع غالباً ولسيده السفر به فان حق امرأة العبد عليه لايزيد على حق امرأة الحروالحر بملك السفر وان كرهت امرأته كذا ههنا

<sup>(</sup>فصل) وللسيد ان يعين له المهروله ان يطلق فان تزوج بما عينه او دونه او بمهر المثل عندالاطلاق او دونه لزم المسمى وان تزوج اكثر من ذلك لم تلزم الزيادة وهل يتعلق برقبة العبد او ذمته يتبع بها بعد العتق ? على روايتين على استدانة العبد الحجور عليه وقد ذكر نا ذلك في كتاب الحجر

<sup>(</sup>فصل) واذا تزوج امة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك فى نكاحهوان اشتراها لنفسه وقلنا انه لاعلك بالتمليك انفسح النكاح كيالو اشترى الحر امرأة وله وطؤها بملك الهين باذن سيده فان كان بعضه حراً فاشتراها في ذمته او بما يختص بملكه انفسخ نكاحه لانه ملكها وحلت له بملك عينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لا علك جميعها وان اشتراها بعين مال مشتركة بينه وبين سيده بغير اذنه وقلنا انه لا تفرق الصفقة لم يصح البيع والنكاح بحاله وان قلنا بنفريقها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح لملكم بعضها

أصح وقال انما الروايتان فيما إذا كان معسراً أما الموسر فلا يضمن الاب عنه رواية واحدة فان طلق قبل الدخول سقط نصف الصداق، فإن كان ذلك بعد دفع الأب الصداق عنه رجم نصفه إلى الا بن وليس للاب الرجوع فيه بمعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملد كه بالطلاق عن غير أبيه فأشبه مالو وهبه الاب أجنبياتم وهبه الأجنبياتم وهبه الأبخيري للابن، ويحتمل أن برجع فيه لأنه تبرع عن ابنه فلم بسنقر الملك حتى استرجه الابن وكذلك الحديم فيما أو قضى الصداق عن ابنه الدكبير ثم طلق قبل الدخول وأن ارتدت قبل الدخول في الرجوع في جميعه كالحديم في الرجوع في جميعه كالحديم في الرجوع في النصف بالطلاق

(فصل) في المحجور عليه السفه والمكلام في نكاحه في أنازة أحوال (أحدها) أن لوليه تزويجة الحاعل حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهذا من مصالحه لانه يصون به دينه وعرضه ونفسه فانه ربحا تمرض بترك المزويج للائم بالزنا والحد وهتك المرض وسراء علم بحاجته بقوله أو بغير قوله عوسوا، كانت حاجته بالاستمتاع أو إلى الحدمة فيزوجه امرأة اتحل له لانه يحتاج الى الحلوة بها وإن لم يكن به حاجة اليه لم بجز تزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوقا من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكنى فيكون تضييعا لماله ونفسه في غير فائدة فلم بجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه ، فان فيكون تضييعا لماله ونفسه في غير فائدة فلم بجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه ، فان فيكون تضييعا لماله والحنون ، وبحتمل أن لا يلك تزويجه بغير اذنه لانه يملك الطلاق فلم يجبر على النكاح كالرشيد والعبد الكبير ، وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار فانه يطلق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ، ولا ه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى يطلق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ، ولا ه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى

(فصل) وليس لسائر الاولياء ترويج كبيرة الا باذنها الا المجنونة لهم ترويجها اذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال وليس لسائر الاولياء غير الاب ترويج كبيرة بغير اذنها جداً كان أو غيره وبه قال مالك وأبو عبيد والثوري وابن أبي ليلى وهو قول الشافعي الا في الجد فانه جعله كالاب فان ولايته ولاية ايلاد فملك الاجبار كالاب

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » ففالوا يا رسول الله فكيف اذبها? قال « أن تسك » متفق عليه ولان الجد قاصر عن الاب فلم يملك الاجبار كالعم ولانه يدلي بغيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الجد ويحجب الام عن ثلث المال الى ثلث الباقي في زوج وأبوين أوامر أة وأبوين فأما المجنونة فلهم تزويجها أذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال ذكره أبو الخطاب وقال القاضي لا يزوجها إلا ألحاكم لانه الناظر لها في مالها دونهم فيجب أن يختص بالولاية ووجه الاول أن ولا يتهم مقدمة على ولاية الحاكم لوكانت عافلة فكذلك اذا كانت مجنونة وقال الشافعي لا يجوز تزويجها الا أن يقول أهل الطب ان علتها تزول بذلك

فاذا أجبر على من يكرهها لم تحصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرو مستغنى عنه ، وأنما جاز ذلك في حق الجنون والطائل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولهما ولم يتعذر ذلك همنا فوجب أن لا يفوت ذلك عليه كالرشيد

( الحال الثاني ) أن ثلولي أن يأذن له في التزويج في الحال التي ثلولي تزويجه فيهاوهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكاف ولذلك يملك الطلاق والحلم فجاز أن بفوض اليه ذلك ثم هو مخبر بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقا . وقال بعض الشافعية يحتاج إلى التعيين لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتهافيتضر وبذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعيين كالاذن العبد وبهذا يبطل ماذكرو. ولا يتزوج إلا بهر المثل فان زاد على مهر المثل بطات الزبادة لانها محاياة بماله ولا يملكها ، وإن نقص عن مهر المثل جاز لانه ربح من غير خسران

(الحال الثالث) اذا تزوج بغير اذن فقال ابو بكر يصح النكاح أوماً اليه احمد، قال القاضي يعني اذا كان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اثلاف لماله في غير فائدة، وقال أصحاب الشافي إن أمكنه استئذان وليه لم يصح إلا باذنه لانه محجور عليه فلم يصح منه التصرف بغير اذن كالعبد، وإن طلب منه النكاح فأبي أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه اذا احتاج الى النكاح فحقه متعين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فاما أن تزوج من غير حاجة لم يصح فان وطي. الزوجة فعليه مهر المثل لانه أتلف بضعها بشبهة فلزمه عوض ماأتلف كما لو أنلف مالها

ولنا أنها محتاجة اليه لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجورو تحصيل النفقة والمهر فجاز تزويجها تحصيلا لهذه المصالح كغيرها

( فصل) في ترويج المجنونة ان كانت بمن يجيراو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يملك اجبارها لانه اداملك اجبارها مع عقلها وامتناعها فمع عدمه اولى، وان كانت بمن لا يجبر فهي ثلاثة اقسام (أحدها ) ان يكون وليها الآب أو وصيه كالبنت الكبيرة فهذه يجوزلوليها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي ولانه جمل اللاب تزويج المعتوه فالمرأة اولى وهذا قول الشانعي وابي حنيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وليس على البنت ولاية اجبار والاول اصح فان ولاية الاجبارانما انتفت عن العاقلة بحصول المباشرة مها والحيرة وهذه بخلاف ذلك، وكذلك الحديم في البنت الصغيرة اذا قلنا بعدم الاجبار في حقها اذا كانت عاقلة (القسم الثاني) ان يكون وايها الحاكم وفيها وجهان احدها ليس له بحال لان هذه ولاية اجبار فلا يثبت لغير الاب بحال عضاها والثاني له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كن هذه ولاية اجبار فلا يثبت لغير الاب بحال عضاها والثاني له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كبيرة كانت او صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول ابي حنيفة لان فها حاجة اليه لدفع

( فصل ) وايس افير الاب تطليق امرأة المولي عليه سوا. كان ممن يملك التزويج كوصي الاب والحاكم على قول! بن حامد أو لا يملكه لانعلم في هذا خلافا ، فأما الاب ذا زوج ابنه الصغير أو المجنون فقد قال احد في رجلين زوج أحدهما ابنه بابنة الآخر وهما صغيران ثم ان الابوين كرها هل لهما أن يفسخا فقال قد اختلف في ذلك وكأنه رآه قال ابو بكر لم يبلغني عن ابي عبد الله في هذه المسئلة إلا هذه الرواية فتتخرج على قولين

(أحدها) يملك ذلك وهو قول عطا، وقنادة لأنها ولاية يدتفيد ها تمليك البضع فجاز أن بملك بها إزالته اذا لم يكن منهما كالحاكم علك الطلاق على الصغير والمجنون بالاعتبار ( والقول الثاني ) لا علك ذلك وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافي لقول النبي والحيالية « إنما الطلاق لمن أخذ بالساق ولانه لا علك البضع فلا علك الطلاق بنفسه كومي الاب والحاكم وكالسيد يزوج عبده الصغير، وبهذه الاصول ببطل دليل القول الاول

( فصل ) واذا ادعت امرأة المجنون عنته لم تضرب له مدة لانها لانثبت إلا باقرار الزوج ولاحكم لاقراره ، وان أقر بالعنة وهو صحيح فضر بت له المدة ثم جن وانقضت المدة وطالبت المرأة بالفسخ لم يفسخ لانها إن كانت ثيباً فالقول قوله ، وإن كانت بكراً فادعى منعها إياه نفسها وأنه وطثها فعادت عذرتها فله استحلافها فاذا كان لا يعبر عن نفسه لم بستحلف ولا يثبت ماقالته فلم يفسخ عليه فعادت عذرتها فله استحلاف أو صفيرة )

ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولاسبيل الى اذنها فأ بيح تزويجها كانثيب مع ابيها وكذلك ينبغى ان يملك تزويجها ان قال أهل الطب علمها نزول بنزويجها لان ذلك من أعظم مصالحها وقال الشافعي لا يملك تزويه حضيرة بحال ويملك تزويه السكبيرة اذا قال أهل الطب ان علتها تزول بنزويجها

ولنا أن المعنى المبيح للتزويج وجد في حق الصغيرة فأبيح تزويجها كالكبيرة اذا أظهرت شهوة الرجال ففي تزويجها مصلحتها ودفع حاجتها ، وتعرف شهوتها من كلامها من قرائن أحوالها كنتبعها الرجال وميلها اليهم وأشباه ذلك (القسم الثالث) من وليها غير الاب والحاكم فقال الفاضي لا يزوجها الا الحاكم فيكون حكمها حكم القسم اثاني على ما بينا وقال أبو الخطاب لهم تزويجها في الحال التي يملك الحاكم تزويج موليته فيها وهذا قول أبي حنيفة لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في الترويج كما لوكانت عاقلة، ووجه قول الفاضي أن الحاكم هو الناظر في ما لها دوم م فكان وليا دوم كنزويج أمتها ولانهذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعرى فان كان ومياً في ما لها لم علك تزويجها لانه لا ولاية له والحكم في تزويجها حكم من وليها غير الاب

لانعلم في هذا خلافاً وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعتها فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وبهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بتزويجها لما حصل له من مهرها وولدها وبسقط عنه من نفقتها وكسوتها بخلاف العبد

( فصل ) والمدبرة والمعلق عنة بها بصفة وأم الوئد كالامة القن في اجبارها على النكاح ، وقال مالك آخر أمره ايس له تزويج أم ولده بغير اذبها وكرهه ربيعة ، والشانبي فيه قولان لانه لايملك التصرف في رقبتها فكذلك لايملك تزويجها بغير اذبها كاخته

وانا أنها علوكته علك الاستمتاع بهاو اجارتها فملك تزويجها كالقن ولانها إحدى منفعتها فملك أحد عوضيها كسائر منافعها ، وماذ كروه يبطل با بنته الصغيرة لاعلك رقبتها وعلك تزويجها ، وإذا ملك أخته من الرضاع او مجوسية فله تزويجهما ، وان كانتا محرمتين عليه لان منافعها ما كه وانما حرمتا عليه لمارض ، فأما التي بعضها حر فلا علك سيدها إجبارها لا به لا علك جيعها ولا علك إجبار المكاتبة لا بها بحزلة الخارجة عن ملك ولذ لك لا علك وطأها ولا إجارتها ولا تلزمه نفقتها ولا يصل اليه مهرها فهي كالعبد لا بها بحزلة الخارجة عن ملك ولذ لك لا علمك وطأها ولا إجارتها ولا تلزمه نفقتها ولا يجبر على تزويجها لان عليه في فالعبد (فصل ) فان طابت الامة من سيدها تزويجها فان كان يطؤها لم يجبر على تزويجها لان عليه

وسرراً في تزويجها ووطؤه لها يدفع حاجتها فانكان لايطؤها الكونها محرمة عليه كالجوسية وأخته من الرضاع او محللة له الحكن لايرغب في وطئها أجبر على تزويجها أو وطئها ان كانت محللة له وازالة ملكه عنها لانه وليها فأجبر على ترويجها قد تشتد الى ذلك فأجبر على دفعها ملكه عنها لانه وليها فأجبر على ترويجها كالحرة ، ولان حاجتها قد تشتد الى ذلك فأجبر على دفعها كلاطهام والكسوة واذا امتنع أجبره الحاكم ، وان طلبت منه من نصفها حر أو المكاتبة أو أم الولد التزويج أجبر عليه لانه وليهن فأجبر على تزويجهن كالحوائر

﴿مُسَنَّلَةً ﴾ (وليس لهم تزويج صفيرة بحال )

لما روي أن قدامة بن مظمون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ها أنها يتيمة ولا تشكيح الا باذم اى لااذن لهؤلاء وعن احمدان لهم ذلك ولها الحيار اذا بلغت وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والاوزاعي وأبي حنيفة وقال هؤلاء عن ابي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلها الحيار إذا بلغا لقول الله تعالى (وان حفم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ماطاب لكم من النساء) مفهومه أنه إذا لم يخف فله تزويج اليتيمة، واليتيمة التي لم تبلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لايتم بعد احتلام » قال عروة سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان حفم الا تقسطوا في اليتامى) قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يعجبه مالها وجمالها بريدأن بتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره مهواءن تكاحهن وليها يعجبه مالها وجمالها بريدأن بتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره مهواءن تكاحهن أبوها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث مرسل (والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين أبوها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث مرسل (والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين

(فصل) واذا اشترى عبده المأذون أمة وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نص عليه أحمد وذكره أبو بكر وقال السيد وطؤها ، وقال الشاني ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالفرماء ، وأصل الخلاف يبنى على دين المأذون أه في التجارة فعند أن يلزم السيد فلا يلحق الفرماء ضرر بتصرف السيد في الامة فان الدين ما تعلق بها وعنده أن الدين يتعلق بالعبد وبها في يده فيلحقهم الضرر والكلام على هذا يذكر في موضعه

( فصل ) وليس للسيد اكراه أمنه على النزويج بمعيب عيباً يرد به في النكاح لأنه يؤثر في الاستمناع وذلك حق لها وقدلك مل ملك الفسخ بالجب والعنة والامتناع من العبد دون السيد وفارق بيعها من معيب لانه لا براد اللاستمناع وله فدا ملك شراء الامة الحرمة ولم تملك الامة الفسخ اهيبه ولا عنته ولا إيلائه، وانزوجها من معيب فهل بصح على وجهبن فان قلنا بصح فلها الفسخ وان كانت صغيرة فهل له الفسخ في الحال او ينتظر بلوغها على وجهبن ، ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

## (مسئلة) قال (ومن زوج عبده وهو كاره لم يجز الا أن يكون صغيراً)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدها) أن السيد لا يملك اجبار عبده البالغ العاقل على النكاح وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تعالى (وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم) ولانه يملك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولانه يملك اجباره على النكاح كالامة ولانه يملك اجارته فأشبه الامة .

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود وقد انتفى الاذن فيمن لم تبلغ تسع سنين فيجب حمله على من بلغت تسعًا.

(فصل) ويستحب للاب استثذان ابنته البكر لان الذي صلى الله عليه وسلم أمر به ونهى عن الانكاح بدونه ، واقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطبيب قلبها وخروجا من الحلاف ، وقالت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهاها تستأمر أم لا ? فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهاها تستأمر وا النساء في ابضاعهن فان البكر عليه وسلم هاستأمر وا النساء في ابضاعهن فان البكر تستحيى فتسكت فهو اذنها » متفق عليها وروي عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستأمر بناته إذا انكحهن قال كان مجلس عند خدر الخطوبة فيقول وإن فلانا يذكر فلانة » فان حركت الحدر على يزوجها وان سكتت زوجها. ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم هآمروا النساء في بناتهن » ولائها تشاركه في النظر لبنتها وتحصيل المصلحة لها لشفقتها عليها وفي استئذانها تطيب قلبها وارضاؤها فيكون اولى

وانا أنه مكاف يملك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر ولان النكاح خالص حقه ونفعه له فأشبه الحر والامر بانكاحه مختص بحال طلبه بدايل عطفه على الاياسى وأنما يزوجن عند الطلب ومنتضى الامر الوجوب وأنما يجب تزويجه عند طلبه، وأما لامة فانه يملك منافع بضع اوالاستمتاع بها مخلاف العبد، ويفارق النسكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو يملك استيفادها.

( الفصل الثانى ) في العبد الصغير الذي لم يبلغ طلسيد تزويج، في قول أ كثر أهل العلم الا أن بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب يحتمل أن لا علمك تزويجه .

ولنا أنه اذا ملك تزويج ابنه الصغير فعبده مع ملكه له وتمام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده المجنون.

فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما أو لم يضمنهما وسواء باشر العقداو أذن لعبده فعقده وسواء كان مأذونا له في النجارة أر محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه ما يدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه تمال نفقته من ضرببته وقال ان كان بقيمة ضرببته انفق عليها ولا يعطى المولى وان لم يكن عنده ما ينفق فرق بينها وهذا قول الشانعي، وف ثدة الحلاف أن من الزمالسيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبد كسبوايس المرأة الفسخ اعدم كسبالعبد والسيد استخدامه ومنعه من الدكسب

ولنا أنه حتى تماق بالعبد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيمه فيه كما أو رهمنه بدين . فعلى هذا أو باعه سيده أو أعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حتى تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه

## ﴿ مسئلة ﴾ (واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمات)

اما النبب فلا نمل بين اهل العلم خلافا في ان اذنها الكلام للحبر وان اللسان هو المعبر عما في القلب وهو الممتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غير اشيا. يسيرة اقيم الصمت فيها مقامه لمارض ، واما البكر فاذنها صاتها في قول عامة اهل العلم منهم شريح والشعبي والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وابو حنيفة، ولا فرق بين كون الولي ابا او غيره وقال اصحاب الشافي في صمتها في حق غير الاب وجهان ( احدهما ) لايكون إذنا لان الصات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولا نه محتمل للرضا وغيره فلا يكون اذنا كا في حق الثيب وانما اكتنى به في حق الاب لان رضاها غير معتبر ، وهذا شذوذ عن يكون اذنا كا في حق الثيب وانما اكتنى به في حق الاب لان رضاها غير معتبر ، وهذا شذوذ عن الهل العلم وترك للسنة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن اضافته اليه وجعله مذهبا له مع كونه من اتبع الناس لسنة رسول الله عليه وسلم الله عايه وسلم ولا يعرج منصف على هذا القول وقد تقدمت روايتنا عن رسول الله عليه وسلم أنه قال «لانتكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله فكيف اذنها \* قال «ان تسكت » وفي رواية عن عائشة انها قالت يارسول الله إن فالسرح الكبير) ( الحنوء السام)

كأرش جنايته فأما النفقة فانها تنجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد إذا أعنق

( فصل ) ويجوز أن يتزوج السيد احده باذنه ويجوز أن يأذن العبد فيتزوج لنفسه لانه مكلف يصح طلاقه فيكان من أهل مباشرة النكاح كالحر ويجوز أن يأذن له مطاما ومقيداً عنان عين له امراة أو نساء بلد أو قبيلة أو حرة أو أمة فنزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فقيد تصرفه بما أذن له فيه كالوكيل وإن أذن له مطلقا فله أن يتزوج من شا. اكن إن تزوج امراقمن بلدة أخرى فللسيد منعه من الخروج اليها وان كانت في البلد فعلى السيد ارساله ليلا للاستمتاع وان أحب سيده أن يسكنها في مسكن من داره فله ذلك اذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله نهار ألانه مجتاج إلى استخدامه واليس النهار محلا للاستمتاع و اسيده المسافرة به قان حق امرأة العبد عليه لايز بد على حق امرأة الحر بالك المسافرة وان كرهت امرأته كذا ههنا

( فصل ) والسيد أن يمين له المهر و له أن يطاق فان تزوج بما عينه أو دونه أو بمهر المثل عند الاطلاق أو دونه لزم المسمى وار تزوج بأكثر من ذلك لم يلزم السيد الزيادة ، وهل تتعلق برقبة العبدأو بذمته يتبع بها بعد المئق ؟ على روايتين بناء على استدانة العبد المحجور عليه وقد ذكر في باب المضراة

(فصل) وان تزوج أمة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في نكاحه وان اشتراها لنفسه وقلنا ان العبد لا علائك بالتمليك فكذلك وان قلناعك بالتمليك انفسخ نكاحه كا او اشترى الحر امرأته وله وطؤها علك العبين اذا اذن له السيد فان كان نصفه حراً فاشتراها في ذمته أو بما يختص علكه انفسخ نكاحه لانه ملكها وحلت له علك يمينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لا يملك جميعها وان اشتراها بعين مال مشترك بينه و بين سيده بغير إذنه وقانا لا تفرق الصفقة لم يصح البيع والنكاح بح له وان قلنا بنف يتها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح لملكه بعضها

( فصل ) وإن اشترت الحرة زوجها أو ملكته بهية أو غيرها انف يخ النكاح لان ملك النكاح

البكر تستحيقال «رضاؤهاصمتها» متفق عليه ، وفي رواية «تستأم اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو اذنها» وهذا صريح في غير ذات الاب والاخبار في هذا كثيرة ولان الحياء عقلة على السانها يمنه ها النطق بالاذن ولا تستحي من اباتها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الظن انه كرضاها فاكتنى به وماذكروه يفضي إلى ان لا يكون صمتها إذنا في حق الاب ايضاً لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون إذا ردا على النبي صلى الله عليه وسلم بالكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجماع الامة

( فصل ) فان اذنت بالنطق فهو ابلغ واتم ، وانضحكت اوبكت فهو بمنزلة سكوتها ،وقال ابويوسف ومحمدان بكت فليس باذن لا نه يدل على الكراهة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث .

ولنا ما روى ابو بكر باسناده عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر

واليمين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكا لمالكه ولان المرأة تقول أنفق علي لانني امرأتك وأنا أسافر بك لانك عبدى ويقول هو أنفقي علي لانني عبدك وأنا أسافر بك لانك امرأيي فيتنافيذلك فيثبت أقواها وهو ملك اليمين وينفسخ النكاح لانه أضعف ولها على سيده المهر إن كان بعد الدخول وله عليها المين فان كانا دينين من جنس تقاصا وتساقطا وإن كانا متساوبين وإن تفاضلا سقط الاقل منها بمثله وبقي الفاضل ، وإن اختلف جنسهما لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه إلى صاحبه ، وقال الشافي في أحد قوليه بسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم بجز أن يثبت لها دين في ذمة عبدها كما لو أنلف لها مالا ، وهذا بنا، منه على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد ببنا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر ملك العبد في اسقاطه

وذكر القاضى فيه وجها أنه يسقط لان ثروت الدين في ذمة السيد تبع شوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا من ذمة العبد سقط من ذمة المسيد تبعاً كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ولانه ثبت في الذمتين جيعا احداهما تبعا اللخرى بل المذهب على أنه لا يسقط بمد الدخول بحال ، فأما إن كان الشراء قبل الدخول سقط نصفه كا لو طلقها قبل دخوله بها وفي سقوط باقيمه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أنما هو بنعل البائع فالفسخ اذاً من جهنه فلم بسقط جبع المهر كالخلع (والثاني) يسقط لان الفسخ أنما تم بشراء المرثة فأشمه الفسخ بالعبب في أحدها وفسخها لاعساره وشراء الرحل لامرأته

( فصل ) فان ابتاعته بصداقها صح نص عليه احمد وذكره ابو بكر والقاضي وبرجع عليها بنصفه إن قلنا يسقط نصفه أر بجميعه إن قلنا يسقط جميعه، ويحتمل أزلايصح البيع وهو قول أصحاب الشانعي

اليتيمة فان بكت او سكنت فهو رضاها وان ابت فلا جواز عليها» ولانها غير ناطقة بالامتناع مع سهاعها للاستئذان فكان اذنا منها كالصات والضحك والبكاء يدل على ورط الحياء لا على الكراهة ولوكرهت لامتنعت فانها لاتستحي من الامتناع والحديث يدل بصريحة على أن السحت اذن وبمعناه على ما في معناه من الضحك والبكاء ولذلك أثمنا الضحك مقامه

﴿مسئلة ﴾ (ولافرق بين الثيوبة بوطء مباح اومحرم)

وجملته أن الثيب المعتبر نطقها هي الموطوءة في القبل سواء كان الوطء مباحاً او محرماً وهذا مذهب الشافعي وقال مالك وابو حنيفة في المصابة بالفجور وحكمها حكم البكر في إذنها وتزويجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء من الشيء لا يزول الا بمباشرته وهذه لم تباشر الاذن في النكاح فبقي حياؤها منه محاله.

ولنا قوله عليه السلام «البكر تعرب عن نفسها» ولان قوله عليه السلام «لا تنكح الأيم حتى تستأمر

لان ثبوته يتتفي نفيـه فان صحة البيع تقتضي فسخ النكاح وسقوط المهر يقنضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بفير عوض

ولنا أنه يجوز أن يكون عُنا لغير هذا العبد فجاز أن يكون عنا له كغيره من الديون وما سقط منه يرجع عليه به.

## ( مسئلة ) قال (فاذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما )

وجملة ذلك أنه ان كان المرأة وليان فاذنت لكل واحد منهما في تزويجها جاز سوا. أذنت في رجل معين أو مطلقا فقالت قد أذنت اكل واحد من أوليائي في تزويجي من أرادفاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منهما فالنكاح له دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن ساوبن والاوزاعي والثوري والشائعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، وبه قال عطا، ومالك مالم بدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني فان دخل بها الثاني فان دخل بها الثاني القول عمر اذا أنكح الوليان فالاول أحق مالم يدخل بها الثاني ولان الثاني انصل بمقده القبض فكان أحق

ولنا هاروى سورة وعقبة عن النبي عَلَيْنَاتِيْ أنه قال ه أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول ه أخرج حديث سورة ابو داود والترمذي و أخرجه النسائي عنه رعن عقبة. وروي نحو ذلك عن علي وشريخ ولان الثاني تزوج امرأة في عصمة زوج ف كمان باطلا كالو علم أن له ا زوجا ، ولانه نكاح باطل لو عرى عن الدخول فكمان باللا وإن دخل كنكرح المعتدة والمرتد وكالو علم ، فأما حديث عمر رضي الله عنه الم بصححه أصحاب الحديث وقد على أنه لا أصل له فيقاس النبي عَلَيْنَاتِيْهِ وما ذكروه من القيض لامه في له فان النكراح بصح بغير قبض على أنه لا أصل له فيقاس عليه ثم يبطل بسائر الانكحة الفاحة

ولا تنكيح البكر حتى تستأذن واذما ان تسكت » يدل على انه لا بد من نطق الثيب لا نه قسم النساء قسمين فجمل السكوت اذناً لأحدها فوجب ان يكون الآخر نخلافه وهذه ثيب فان الثيب الموطوءة في الفبل وهذه كنذلك ولا نهلو وصى لثيب النساء دخلت في الوصية ولو وصى للا بكار لم تدخل ولو شرطها في النبر ويج أوالشراء فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ، ولانها موطوءة في القبل اشبهت الموطوءة بشبهة والتعليل بالحياء لا يصح فانه امر خفي لا يمكن اعتباره بنفسه وأغا يعتبر بمظنته وهي البكارة ثم هذا التعليل يفضى إلى ابحال منطوق الحديث فيكون باطلافي نفسه، ولا فرق بين المكر هة والمطاوعة، وعلى هذا ليس يفضى إلى ابحال منطوق الحديث فيكون باطلافي نفسه، ولا فرق بين المكر هة والمطاوعة، وعلى هذا ليس لا بيها إحبارها إذا كانت بالغة، وفي تزويجها إن كانت صغيرة وجهان قولهم انها لم تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة وعلك عين والمزوجة وهي صغيرة.

﴿مسئلة﴾ ( فأما زوال البكارة بأصبع او وثبة فلا تغير صفة الاذن )

( فصل ) اذا استوى الاوليا، في الدرجة كالاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم قالاً ولى تقديم أكبرهم وأفضلهم لان الذي وَلَيَّكُلِنَّةِ لما تقدم اليه محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل فتكام عبد الرحمن بن سهل وكان أصفرهم فقال الذي وَلَيَّكُلِنَّةِ ﴿ كَبر كَبر ﴾ أي قدم الاكبر قدم الاكبر فتكام حويصة ، وأن تشاحوا ولم يقدموا الاكبر أفرع بينهم لان حقهم استوى في القرابة وقد كان النبي وَلَيُّكُلِنَةٍ إذا أرادالسفو أفرع ببن نسائه لتساوي حقوقهن كذا ههنا ، فأن بدر واحد منهم فزوج كفؤاً باذن المرأة صح وان كان هو الاصفر المفضول الذي وقعت الفرعة لغيره لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية باذن موليته فصح كا لو انفرد وانما القرعة لاز لة المشاحة

و مستُلة ﴾ قال(فان دخل بها الثاني وهو لا يعلم انها ذات زوج فرق بينها وكان لها عليه مهر مثلها ولم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعد آخر وقت وطئها الثاني)

أما إذا علم الحال قبل وط، الثاني لها فانها تدفع الى الاول ولا شيء على الثاني لان عقده عقد فاسد لا وجب شيئا، وان وطئها الثاني وعو لا بعلم فهو وط، شبهة بجب لها به المهر وترد إلى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عديها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الافراء ولم تحمل انصعليه أحمد وهو قول قتادة والشانعي وابن المنذر وقال أحمد رحمه الله لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا يرد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت اليه وذلك لان الصداق في قابلة الاستمتاع بها فسكان لها دون زوجها كا لو وطئت بشبهة أو مكرهة ، ولا مجتاج هذا النكاح الثاني الى فسخ لانه

إذا ذهبت بكارتها بغير الوطء كالوثبة أوشدة حيضة أو أصبع أوعود فحكمها حكم الابكار ذكره ابن حامد لانها لم يجر المقصود ولا وجدوطؤها في القبل فاشبهت من لم تزل عذرتها وكذلك لووطئت في الدبر لانها غير موطوءة في القبل.

(فصل) إذا اختلف الزوج والمرأة في إذنها قبل الدخول فالقول قولها في قول أكثر الفقهاء وقال زفر في الثيب كقول الجماعة وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكوت والكلام حادث والزوج يدعى الاصل والقول قوله .

ولنا أنها منكرة للاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي أنها استؤذنت وسمعت فصمتت والاصلعدم ذلك وهذا جواب عن قوله ، وإن اختلفا بعد الدخول فقال القاضي قول الزوج لان النمكين من الوطء دليل على الاذن وصحة البكارة فكان الظاهر معه ، وهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها؟ قال الفاضي: قياس المذهب أنه لا يمين عليها كما لو ادعى زوجيتها فانكرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف ومحمد ثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح .

ياطل ولايجب لها المهر الا بالوط. دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لا حكم له ، وبجب مهر المثل لأنه يجب بالاصابة لابالتسمية . وذكر أبربكر أن الواجب المسمى ، قال القاضي هو قياس المذهب والاول أصحلا قلناه والله اعلم

## ﴿مسئلة ﴾ قال (فان جهل الاول منها فسخ النكاحان)

وجملة ذلك أنه أذا جبل الاول منها غلافرق بين أنلايعلم كيفية وقوعها أو يعلم أن أحدهما قبل الآخر لا بمينه أو يعلم بمينه ثم يشك فالحكم في جميمها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه احمد في رواية الجماعة ثم تتزوج منشات منهما أو منغيرهما ، وهذا قول أي حنيفة ومالك وعن أحمد رواية أخرى انه يقرع ببنهما فمن تقم له القرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه ، فان كانت زوجته لم يضره تجديد النكاح شيءًا وأن كانت زوجة الآخر بانت منه بطلاقه وصارت زوجة هذا بمقده الثاني لان القرعة تدخل التمبيز بالخقوق عند التساري كالممفر باحدى نسائه والبداءة بالمببت عند إحداهن وتعيبن الانصباء في القسمة

وقال الثوري وأبو ثور بجبرها اسلطان على أن يطلق كل واحد منهيا طلقة فان أببا فوق بينهما ، وهذا قريب من قولما لاول لانه تعذر إمضاء العقد الصحيح فوجب إزالة الضرر بالتفريق، وقال الشافعي وابن المنذر: النكاح مفسوخ لانه تعذر امضاؤه، وهذا لا يصح نان العقد الصحيح لا يبطل عجرد إشكاله كما لو اختلف المتبايمان في قدر النمن فان العقد لا يزول إلا بفسخه كذا همنا. وقد

ولنا أنه اختلاف في زوجيته فلا يثبت بالنكول كما لو ادعى الزوج أصل النزويج فأ نـكر ته، فان كانت المرأة ادعت أنها اذنت وأنكرته ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أمر مختص بها صادر من جهتها فكان القول قولها فيه كما لو اختلفوا في نيتها فيما تعتبر فيه نيتها ولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر ممها

(فصل) في المحجور عليه للسفه والكلام في نكاحه في ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن لوايه تزونجه إذا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهــذا من مصالحه لأنه يصون به دينه وعرضه ونفسه. فانه رعا تعرض بترك النزوج للائم بالزنا الموجب الحد وهتك العرض ، وسواء علم محاجته بقوله أو بغير قوله وسـواء كانت حاجته الى الاستمتاع أو الى الخدمة فيزوجه امرأة لتحل له لانه يحتاج الى الخلوة بها وان لم يكن به حاجة اليه لم بجز تُزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوق من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكني فيكون تضييعاً لماله و نفسه في غير فائدة فلم يجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه فان زوجه بغير اذنه فقال أصحابنا يصح لانه عقد معاوضة فملكه الولي في حق المولي عليه كالبيع ولانه محجور عليه أشبه رويعن شرمج وعمر بن عبد العزيز وحاد بن ابي سلمان انها تخير فأيها اختارته فهو زوجها وهذا غير صحيح فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينهما كالولم يعقد الا أحدهما كما لو أشكل على الرجل امرأته في النساء أو على المرأة زوجها، إلا أن يربدوا بقولهم انها إذا اختارت أحدهما فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المحتار نكاحها فهذا حسن فأنه يستغنى بالنفو بق بينها وبين أحدهما عن التفويق بينهاو بينهما الآخر ثم عقد المحتار نكاحها فهذا حسن فأنه يستغنى بالنفو بق بينها وبين أحدهما عن التفويق المنها وبينهما وبفسخ أحد النكاحين عن فدخهما ، فأن أبت ان تختار لم تجبر وكذلك ينبغي أنه إذا أقرع ببنهما فوقعت القرعة لأحدهما لم تجبر على نكاحه لانه لا يعلم أنه زوجها فيتدين إذاً فسخ انكاحين ولها أن تتزوج من شاءت منهما أو من غيرهما في الحال ان كان قبل الدخول وان كان أحدهما دخل بها لم تنكح حتى تنقضي عدتها من وطثه

(فصل) فان ادعى كل واحد منها اننى السابق ّبالعقد ولا بينة لهما لم قبل قوايهما، وإن أقرت المرأة لاحدهما لم يقبل اقرارها نص عايه احمد وقال أصحاب الشافعي يقبل كما لو أقرت ابتداء

ولنا أن الخصم في ذلك هو الزوج الاخير فلم يقبل اقرارها في ابطال حقه كما لوأقرت عليه بطلاق وإن ادعى الزوجان على المرأة أنها تعلم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف لذلك، وقال أصحاب الشافعي تستحلف بناء منهم على أن اقرارها مقبول، فان فرق بينها وبين أحدهما لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبغي أن يقبل اقرارها لانهما انفقا على ذلك من غير خصم منازع فأشبه مالو لم يكن صاحب عقد آخر

( فصل ) و إن علم أن العقدين وقعا معا لم يسبق أحدهما الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما

الصغير والمجنون، وبحتمل أن لا يملك تزويجه بغير اذنه لانه يملك الطلاق فلم يحبر على النكاح كالرشيد والعبد السكبير وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق بحرد اضرار فانه يطلق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى فاذا أجبر على من يكرهها لم يحصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرر مستغنى عنهوا نما جاز ذلك في حق المجنون والطفل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولها ولا يتعذر ذلك هها فوجب أن لا يفوت ذلك عليه كالرشيد (الحال الثاني) أن للولي أن يأذن له في التزويج في الحال الذي للولي ثزويجه فيها وهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكلف وكذلك يملك الطلاق والحلم فجاز أن يفوض اليه ذلك وهو مخير بين أن يعين له امرأة أو يأذن له مطلقاً وقال بعض الشافعية مجتاج الى النعيين له ائلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتها فيتضرر بذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تميين كالاذن للعبد وبهذا يبطل ما ذكروه ، ولا يتزوج الا يمهر المشل فان زاد على مهر المثل بطات الزيادة لأنها محاباة بمأله وهو لا يملكها وان نقص عن مهر المثل جاز لانه تزوج من غير خسران ( الحال الثالث) اذا تزوج بغير اذن فقال أبو بكر يصح النكاح

لانهما باطلان من أصلهما ولا مهر لها على واحد منهما ولاميراث لها منها ولايرتها واحدمنهما كذلك وإن لم يعلم ذلك فسيخ نكاحهما فروي عن أحمد انه يجب لها نصف المهر ويقترعان عليه لان عقد أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كا لو خالعها ، وقال ابو بكر لا بهر لها لا لانهما مجبران على الطلاق الم يلزمهما مهر كا لو فسيخ الحاكم نكاح رجل الهسره أو عنته ، وإن مانت قبل الفيخ والطلاق فلأحدهما نصف ميراتها فبوقف الامرحتى يصطلحا عليه و يحتمل أن يقرع بينهما فن خرجت له القرعة حلف انه المستحق وورث ، وإن مات لزوجان فلها ربع ميراث أحدهما ، فان كانت قد أفرت أن أحدهما سابق بالهقد فلا ميراث لها من الاخروهي تدعي ربع ميراث من أقرت له ، فان كان قداد مي ذلك أيضاد فع اليهار بع ميراث ، وإن لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع اعالهم فان نكاوا قضي عليهم، وإن لم تكن المرأة أقرت بسبق أحدهما احتمل أن يحلف ورثة كل واحد منها وبعراً ، واحتمل أن يقرع بينهما فن خرجت قرعته فاها ربع ميراثه وقد روى حنبل عن احمد في رجل له ثلاث بنات زوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أيتهن زوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها القرعة فهي زوجته ، وإن مات الزوج فهي الني ترثه والله أعلم

( فصل ) وإن ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق ببنهما وقلنا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه ، وإن مانا ورثت المقر له دونصاحبه كذلك ، وإن ماتت هي قبلهمااحتمل أن برثها المقر له كاثرت، واحتمل أن لايقبل اقرارها له كاثرت في نفسها ، وإن لم تقر لاحدهما إلا بعد موته فهو كالو أقرت في حيانه ، وليس لورث

أوماً اليه أحمد قال الفاضي يعني إذاكان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اتلاف لماله في غير فائدة وقال أصحاب الشافعي ان أمكنه استئذان وليه لم يصح الا باذنه لانه محجورعليه فلم يصحمنه التصرف بغير اذنه كالمبدوان طلب منه النكاح فأبى أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه إذا احتاج الى النكاح فحقه متعين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فأما ان تزوج من غير حاجة لم يصح وإن وطيء فعليه مهر المثل لازوجة لانه أتلف كاتلاف مالها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه ( الثالث الولي فلا نكاح الا بولي )

قان زوجت المرأة نفسها أو غيرها لم يصبح ولا تملك توكيل غير وليها فان فعات لم يصح رويهذا عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هربرة وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي لبلى وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله العنبري واسحاق وأبو عبيده وروى عن ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالحوأ بي يوسف لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولي فان فعات كان موقوفاً على إجازته وقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها وغيرها وتوكل في الانكاح لان الله تعالى قال (ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) أضاف

كل واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدعواه صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وإن لم يقر لواحد منهما أقرع بينها وكان الها بيراث من تقع عليه القرعة وإن كان أحدهما قد أصابها فان كان هو المقر له او كانت لم تقر لواحد منهما فلها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعي سواه ، وإن كانت مقرة اللآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر لها بالمسمى اواصطلحا فلاكلام وان كان مهر المثل أكثر حلف على الزائد وسقط فان كان المسمى أكثر فهو مقر لها بازيادة وهي تنكرها فلا تستحقها والله أعلم دفي الناد وسقط فان كان المسمى أكثر فهو مقر لها بازيادة وهي تنكرها فلا تستحقها والله أعلم دفيات الماد الماد

(فصل) وإن ادعى زوجية امرأة ابتدا، فأفرت اله بذلك ثبت النكاح وتوارثا وقال أبوالخطاب في ذلك رواينان والصحيح أنه مقبول لانها رشيدة أقرت بعقد بازمها حكمه فقبل اقرارها كالوأقرت أن وابيها باع أمنها قبل بلوغها فأنكر أبوها تزويجها لم يقبل انكاره لان الحق على غيره وقد أقربه وكذلك لو ادعى أنه تزوج أمرأة بولي وشاهدين عينهما فأفرت المرأة بذلك وأنكر الشاهدان لم يلتفت الى انكارها لان الشهادة أنما محتاج البها مع الانسكار ومحتمل أن لا يقبل اقرارها مع انسكار ابيها لان تزريجها اليه دونها فان ادعى نكاحها فلم تصدقه حتى ماتت لم يرشها وازمات قبلها فاعترفت عاقال ورثة المدكل الافرار منهما بتصديقها وكذلك لو أقرت المرأة دونه فدات قبل أن يصدقها لم ترثه عوإن مائت فصدقها ورشها لما ذكرنا .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا تروج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل )

أجمع أهل الملم على أنه ايس المبد أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح لم ينعقد نكاحه في قولهم

النكاح اليهن ونهى عن منعهن ولانه خالص حقها وهي من أهل المباشرة فصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت بيع أمتها وهو تصرف في رتبتها وسائر منافعها ففي النكاح الذي هو عقد على بعض نفعها أولى.

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فال « لا نكاح الابولي » روته عائشة وأبو موسى وابن عباس قال المروذي سألت أحمد ويحيى عن حديث «لا نكاح الا بولي» فقالا صحيح وروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل فان أصابها فله المهر بما استحل من فرجها فان اشتجر وا فالسلطان ولي من لا ولي له »رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرها فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكر وقال ابن جريح سألت الزهري عنه فلم يعرفه قلمنا لم ينقل هذا عن ابن جريج غير ابن علية كذلك قال الامام أحمد ويحيى ولو لم يثبت هذا لم يكن فيه حجة لانه قد نقله ثقاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعمم منه انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم « نسي آدم فنسيت ذريته » ولأنها مولى عليها في النكاح فلا تليه كالصغيرة فأما ( المغني والشرح الحبير) ( الحجز و السابع )

جميعاً ، وقال ابن المنذر أجمعواعلى أن نكاحه باطلوالصواب ماقلنا إرشاء الله فأنهم اختلفوا في صحته فعن أحمد في ذلك روابتان أظهرهما أنه باطلوهو قول عثمان وابن عمر وبه قال شريح وهو مذهب الشافعي وعن أحمد أنه موقوف على اجازة السيد فان أجازه جاز وان رده بطل وهو قول أصحاب الرأي لانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

ولنا ماروى جار قال: قال رسول الله وَيَطْلِيْنَةِ ﴿ أَيَا عَبَدَ تَرُوحِ بَغَيْرَ إِذَنَ مُوالِيهِ فَهُو عَاهُر ﴾ رواه الاثرم وابن ماجة ، وروي الخــلال باسناده عن موسى بنعقبة عن نائع عن ابن عمر قال: قال رسول الله وَيَطْلِيْنِهِ ﴿ أَيَا عَبِدَ تَرُوحِ بَغِيرِ إِذِن مُوالِيهِ فَهُو زَانَ ﴾ قال حنبل ذكرت هذا الحديث لاني عبدالله قال هذا حديث منكر ورواه أيضاً عن ابن عمر موقوفا عليه من قوله ولانه فكاح فقد شرطه فلم بعد تنوجها بغير شهود

﴿ مستلة ﴾ قال ( فان دخل بها فعلى سيده خمسا المهر كما قال عثمان رضي الله عنه الا أن يجاوز الحمسان قيمته فلا يلزم سيده أكثر من قيمته أو يسلمه )

في هذه المسئلة خمسة فصول . ( الاول ) في وجوب المهر وله حالان ( أحدهما ) أن لا يدخل بها فلا مهر لهما لانه عقد باطل فلا نوجب بمجرده شيئًا كالبيع الباطل وهكذا سائر الانكحة الفاسدة لانوجب بمجردها شيئًا ( الحال الثاني ) أن يصيبها فالصحيح من المذهب أن المهر يحب رواه عنه جماعة وروى عنه حذل أنه لامهر لها إذا تزوج العبد بغير اذن سيده وهذا يمكن حمله على ماقبل الدخول فيكون

الآية فان عضاما الامتناع من زواجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولي وهذا يدل على أنها نزلت في شأن معقل بن يسار حين امتنع من النزوج فدعاه النبي عَيْنَائِيْنَةُ فزوجها وأضافه اليها لانها تحل له إذا ثبت هذا فانه لا مجوز لها تزويج

﴿مُسَالًا﴾ ( وعن أحمد أن لهازو بح أمنها ومعتقنها )

وهذا يدل على أنه يصح اعتبارها في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وليهاوغيرها بالوكالة وهو مذهب محمد بن الحسن وينبغي أن يكون قولا لابن سيرين ومن معه لان قول النبي صلى الله عليه وسلم «ايما امرأة انكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل » يدل بمفهومه على صحته باذنه ولانها أنما منعت الاستقلال بالنكاح لفصور عقلها فلا يؤمن انخدائها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيها اذا أذن فيه وليها والمذهب الاول لعموم قوله «لانكاح الابولي» وهذا يقدم على دليل الخطاب والتخصيص ههنا خرج مخرج الفالب فان الغالب أنها لا تزوج تقسها الا بغير اذن وليها والعلة في منعها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها الى الرجال وذلك ينافي حلل أهل الصيانة والمروءة

موافقاً لرواية الجفاعة ويمكن حمله على عومه في عدم الصداق وهو قول ابن عمر رواه الاثرم عن نافع قال كان اذا تزوج محلوك لابن عمر بغير إذنه جلده الحد وقال المرأة انك أبحت فرجك وأبطل صدافها ووجهه أنه وطيء امرأة مطارعة في غير نكاح صحيح فلم بجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال القاضي هذا اذا كانا عالمين بالنحريم فاما أن جهلت المرأة ذلك فلها المهر لانه لاينقص عن وطء الشبعة ويمكن حمل هذه الرواية على أنه لامهر لها في الحال بل بجب في ذمة العبد تنتفع به بعدالعتق وهو قولى الشافي الجديد لان هذا حق لزمه برضى من له الحق ف كان محله الذمة كالدين والصحيح أن المهر واجب لقوله عليه السلام « أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وايها فنكاحها باطل فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها » وهذا قد استحل فرجها فيكون مهرها عليه ولانه استوني منافع البضع باسم النكاح فكان المهر واحباكم كان واحباكم المهر واحباكم فكان

(الفصل الثاني) أن المهر يتعلق برقبته يباع فيه الا بفدية السيد، وقد ذكرنا احتمالا آخر أنه يتعلق بذمة العبد والاول أظهر الا أن الوط، أجري مجرى الجناية الموجبة للضان بغير اذن المولى والذلك وجب المهر ههناوفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لمتجر مجراها ما وجب شي الانه يرضى المستحق والله أعلم (الفصل الثالث) أن الواجب من المهر خمساه وهو قول عثمان بن عفان وضي الله عنه وعمل به أبو موسى ، وعن احمد أنها ان علمت أنه عبد فلها خمسا المهر واذا لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد وعنه أن الواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقها، لانه وط، يوجب المهر فأوجب مهر المثل بكماله كالوط، في النكاح بلا ولي وفي سائر الانكحة الفاسدة ووجه الاولى ماروى الامام أحمد باسناده عن حلاس

(فصل) فان حكم بصيحة هذا العقدحاكم أوكان المتولي لعقده حاكما لم يجز نقضه وكذلك سائر الانكحة الفاسدة وخرج القاضي وجها في هذا خاصة أنه ينقض وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي لانه خالف نصاً والاول أولى لانها مسئلة مختلف فيها ويسوغ فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحكم به كما لوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضته ظواهر

﴿مسئلة﴾ (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها)

أَعَا قيد المرأة بالحرة لآن الامة لا ولاية لا بيها عليها بغير خلاف علمناه وأولى الناس بتزويجها أبوها لا نه لاولاية لاحد معه وبهذا قال الشافعي وهو المشور عن أبي حنيفة وقال مالك والمنبري وأبو يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهي رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقوى تمصيباً لانه يسقط تعصيب جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى ( ووهبنا له يحيى) وقال زكريا ( رب هب لي من لدنك ذرية طيبة) وقال ابراهيم (الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واستحاق ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لا بيك » واثبات ولاية الموهوب له على الهبة أولى من العكس ولان الاب

أن غلاماً لابي موسى تزوج بمولاة تبعجان التبمي بغير إذن أبي موسى فكتب في ذلك إلى عثار فكتب اليه عثبان انفرق بينهما وخذلها الخسين من صداقها وكان صداقها خمسة أبعرة ولان المهر أحد موحبي الوطء فجاز أن ينقص العبد فيه عن الحر كالحد فيه أوأحد العوضين في النكاح فينقص العبد كعدد المنكوحات

( الفصل الرابع ) أنه بجب خمسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عُمَانْ رضي الله عنه وظاهر هاأنه أوجب خمسي المسمئ ولهذا قال وكان صداقها خمسة أبعرة ولانه نو انتبر مهر المثل أوجب جميعه كمائر قبم المتلفات ولا وجب القيمة وهي الاثمان دون الابعرة ويحتمل أنه يجب خمسا مهر المثللانه عوض عن جناية فـكـان المرجم فيه الى قيمة الحل كسائر أروش الجنايات وقيمة الحل مهر المثل

(النصل الخامس) أن الواجب إن كان زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لأن الواجب عليه مايقابل قيمة العبد بدليل أنه لو سلم العبد لم يلزمه شي. فاذا أعطى القيمة فقد أعطى مايقابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وإنكان الواجب أقل من قيمة العبد لم يلزمه أكثر من ذلك لانه ارش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والخيرة في تسلم العبد وندائه الى السيد، وهذا قد ذكرناه في غير هذا الموضم باين من هذا.

( فصل ) اذا أذن السيد لعبده في تزومجه بمعينة ، أو من بلد معين ، أو من جنس معين ، فنسكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحكم فيه كما ذكرنا وان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحا فاسدا فكفاك لأبه غير مأذون له فيه وان أذناه في النكاح وأطلق فنكح نكاحا فاسدا احتمل أن يكون كذلك لان الاذن في النكاح لا يتناول الفاحد، واحتمل أن يتنارله اذنه لان اللفظ باطلاقه يتناوله، وان أذن له في نــكـاح فاسد وحصات الاصابة فيه فعلى سيده جميع الهر لانه باذنه والله أعلم.

أكمل نظراً وأشد شفقة فوجب تقدعه في الولاية كتقديمه على الجد ولان الاب يقوم على ولده في صغره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ما تثبت الولاية عليه فيه نخلاف ألابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لهما من ماله وله من مالهما اذا كانت صغيرة بخلاف غير. ولان الولاية احتكام واحكام الاصل علىفرعه أولىمن العكس وفارق الميراث فانه لا يعتبر لهالنظر ولهذارث الصي والجنون وليسفيه احتكام ولا ولاية على الموروث لخلاف ما نحن فيه

﴿ مسئلة ﴾ ( ثم أبوه وان علا )

يمنى أرن الجِـد أبا الاب وإن علت درجتــه أحق بالولاية من الابن وسائر الاولياء وهو قول الشافعي وعن احمد رواية اخرى ان الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم وعن احمد رواية ثالثة أن الاخ يقدمعلى الجبد لان الجبد يدلي بابوة الاب والاخ يدلي بالبنوة والبنوة مقدمة وعنه رواية رابعة ان الاخ والجد سواء لاستوائها في الميراث بالتعصيب واستواؤهما في القرابة يوجب استواءهما في الولاية كالاخون ولانهما عصبتان لايسقط أحدهما الآخر فاستويا « مسئلة » قال واذا تزوج الامة على أنها حرة فأصابها وولدت منه فالولد حر وعليه ان يفديهم والمهر المسمى ويرجع به على من غره ويفرق بينهما ان لم يكن ممن يجوز له أن ينكح الاماء ، وان كان ممن يجوزله أن ينكح فرضى بالمقام فماولدت بعد الرضي فهورقيق )

في هذه المسئلة فصول سنة رأحدها) أن النكاح لا يفسد بالفر ورعوه و قول أي حنيفة عوقال الشافعي أحد قوليه يفسد لانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه ما لو عال بهتك هذا الفرس فادا هو حمار . و لذا أن المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدم افي صحيه كالوقال زوجتك هذه البيضا، فاذا هي سودا، ع أو هذه الجسنا، فاذا هي شوها، وكذا يقول في الاصل الذي ذكره ان العقد الذي ذكروه صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليها وان سلمناه فالفرق بينها من وجبين (أحدها) أن عم فانت الذات فان ذات الفرس غير ذات الحمار وهمنا اختلفا في الصفات ، و (الثاني) أن البيم بؤثر فيه فو ات الصفات بدليل أنه يرد بفوات أي شيء كان فيه نفع منها والنكاح بخلافه . (الفصل الثاني) ان أولاده أحرار منها فير خلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فكان أولاده أحرار لاعتقاده ما يقتضي حريتهم كما او اشترى أمة يعتقدها ملكا لبائعها فبانت مغصوبة بعدأن أولدها (الفصل الثالث) أن على الزوج فدا، أولاده كذلك قضى عمر رضي الله عنه وعلى وابن عباس رضي الله عنها وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن أحمد رواية أخرى ليس

في الولاية كالأخرين

ولنا أن الجدله أيلاد وتعصيب فيقدم عليهاكالاب ولان الابن والاخ يقادان بها والاخ يقطع بسرقة مالها بخلاف الجد والجد لايسقط في الميراث الا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه، واذاضاق المال وفي المسئلة جد واخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهاكالاب وكتقديمه على العم وسائر العصبات أذا ثبت هذا فالجد وأن علا أولى من جميع العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم كالجد مع الاب

﴿ مسئلة ﴾ (ثم ابنها ثم ابنه وإن سفل متى عدم الاب وأباؤه)

واُولى الناس بتزويج المرأة ابنها ثمانيه بعده وإن نزات درجته الاقرب فالاقرب منهم وبه قال اصحاب الرأيوقالالشافعيلا ولاية للابن إلا ان يكون ابن عم او مولى أو حاكمافيلي بذلك لابالبنوة . لانه ليس يمناسب لها ولا بلي نكاحها لحالها ولان طبعه ينفر من تزويجها فلا ينظر لها

ولنا ماروت ام سلمة أنها لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله ويَتَطَالِيَّةٍ بِخَطْمِافقالت يارسـول الله ليس احد، ن أوليائي شاهداً قال « ليس من اوليائك شاهد ولاغائب يكره» ذلك فقالت قم ياعمر فزوج عليه فداؤهم لان الولد ينعقد حر الاصل فلم يضمنه لسيد الامة لانه لم يملك وعنه أنه يقال له افد أولادك والا فهم يقبعون أمهم فظاهر هذا أنه خيره ببن فدائهم وبين تركهم رقيقا لانهم رقيق بحكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كما لو وطائها وهو يعلم رقها . وقال الخلال اتفق عن أبي عبد الله أنه يندي ولده وقال المحاق عنه في موضع إن الولد له وليس عليه أن يفديهم وأحسبه قولا أول لابي عبد الله والصحبح أن عليه فداهم لفضاء الصحابة به ولانه تماء الامة المملوكة فسبيله أن يكون مملوكا لمالكها وقد فوت رقه باعتقاد الحرية فلزمه ضمانهم كما لوفوق رقهم بنعله وفي فدائهم ثلاث مسائل

( الاولى ) في وقنه وذلك حين وضع الولد، قضى بذلك عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول الشافعي وقال أبو ثور والثوري وأصحاب الرأى يضمنهم بقيمتهم يرم الخصـومة لانه أنما يضمنهم بالمنع ولم يمنعهم الاحال الخصومة

ولنا أنه محكوم بحربته عند الوضع فوجب أن يضمنه لانه فات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تكن مملوكة لماقت الامة فلم يضمنها كما بعد الحصورة فان قبل فقد كان محكوما بحريته وهو حين قلنا إلا أنه لم يكن تضمينه حينئذ الهدم قيمته والاطلاع عليه فأوجبنا ضمانه في أول حال عكن تضمينه وهو حال الوضع

( المسئلة اثنانية ) في صفة الفدا. رفيها ثلاث روايات احداهن بتيمتهم وهو قول أكثر الفقها. تقول النبي وَلَيُطِلِينَةِ من أعتق شقصاً من عبد قوم عليه نصيب شريكه ولان الحيوان من المنقومات لامن ذوات الامثال فبجب ضهائه بقيمته كالو أتلفه

فزوج رسول الله عَلَيْكِيْدُ فزوجه رواه النسائي قال الاثرم قلت لأ بي عبد الله فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي عَلَيْكِيْدُ أمه أم سلمة اليس كان صغيراً ? قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه ببان عدل من عصباتها فيثبتله ولاية تزويجها كأخها وقولهم ليس بمناسب لها ممنوع وان سلم فهو ببطل بإلحا كم والمولى قولهم أن طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا معارض في الفرع ليسله أصل ثم يبطل بما اذا كان ابن عم أو مولى أو حاكما اذا ثبت هذا فانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصباً وقد استويا في عدم الايلاد

﴿ مسئلة ﴾ (ثم أخويها لابيها)

لاخلاف في تقديم الاخ بعد عمودي النسب لكونه أقرب العصبات بعد هم فان ابن الاب أفواهم تعصيباً واحقهم بالميراث واختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للاب اذا اجتمعا فعنه انها سواء اختارها الخرقي وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم لانها استوبا في الادلاء بالجهة التي تستفاد بهاالعصو بةوهي حبهة الابفاستوبا في الولاية كالوكانا من أب وإنما رجح في الميراث جهة الام ولامدخل لها في الولاية لم يرجح بها كالهمين أحدها خال وابني عم أحدها أخ من أم (والرواية الثانية) الاخ من

( والثانية ) يضه نهم عبيدا الله كر بنه كر والانشى بأنشى لما روى سعيد بن المسيب قال أبتت جارية لرجل من العرب وانتمت إلى بعض العرب فيزوجها رجل من بني عذرة ثم إن سيدها دب فاستاقها واستاق ولدها فاختصموا إلى عمر رضي الله عنه فقضى العذري بفدا، ولده بفرة غرة مكانكل غلام ومكانكل جارية بجارية وكان عمر يقوم الغرة على أهل القرى ومن لم يجد غرة ستين ديناراً ولان ولد المغرور حر فلا يضمن بقيمته كسائر الاحرار فعلى هذه الرواية ينبغي أن ينظر إلى مثلهم في الصفات تقريباً لان الحيوان ايس من ذوات الامثال ومحتمل أن يجب مثلهم في القيمة وهو قول أبي بكر

(الثالثة) هو مخبرين فدائهم بمثلهم أو قبمتهم قال أحمد في رواية الميموني إما القيمة أو رأس برأس لانها جميعاً يرويان عن عمر ول كن لا أدري أي الاسنادين أقوى وهذا اختيار أبي بكر وقال في المقنع الفدية غرة بقرة بقدرالقيمة أو القيمة وأيها أعطى أجزأه ووجه ذلك أنه تردد بين الجنين الذي يضمن بنرة ربين الحاقه بغيره من المضمونات فاقتضى التخيير ببنها والصحيح أنه يضمن بالقيمة كسائر المضمونات المتقومات وقرل عمر قد اختلف عنه فيه قال أحمد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول همر وإذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع إلى القياس

( المسئلة الثالثة ) فيمن يضمن منهم وهو من ولد حيا لرقت بعيش لمئن سواء عاش أو مات بمدذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي لا ضان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا مبنى على وقت الضان وقد ذكرناه فأما السقط ومن ولد لوقت لا يعيش في ثله وهو دون ستة أشهر فلا ضان لامه لا قيمة له :

الابوين أولى اختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الصحيح إنشاء الله تعالى لانه حق يستفاد بالتعصيب فيقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فانه لامدخل للنساء فيه وقد قدم الاخ للابوين فيه وبهذا يبطل ماذكر في الرواية الاولى وهكذا الحلاف في بني الاخوة والاعمام وبنينهم واما إذاكان ابناعم لاب أحدهما أخ لام فها سواء لانها استويافي التعصيب والارث به وقال القاضي فيها من الحلاف مثل مافي ابن عم من الابوين وابن عم من أب لانه يرجع من جهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يرث بها منفردة وما ورث بها منفرداً لم يرجح به وكذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره فعلى هذا إذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هم من أب ويرجح به في ألميراث بالولاء ولا في غيره فعلى هذا إذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب

﴿ مسئلة ﴾ ( وعنه تقديم الابن على الجد والتسوية بين الجد والاخوة وبين الاخ للابوين والاخ للابوين والاخ للابوين

( مسئلة ﴾ ( ثم بنوا الاخوة وإن سفلوا ثم العم ثم ابنه ثم الاقرب فالاقرب من العصبات على ترتيب الميراث )

(الفصل الرابع) في المهر ولا يخلو أن يكون بمن مجوز له ذكاح الاماء أولا فان كان بمن مجوز له ذكاح الاماء وقد تكحما نكاحا صحيحا فلها المسمى وان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ تعذر من جهتها فهي كالمعيبة يفسخ نكاحها وان كان بمن لا يجوز له نكاح الاماء فالعقد فاسد من أصله ولا مهر فيه قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل يجب المسمي أو مهر المثل؟ على روايتين ذكر ناهما فيا مضى وكذلك ان كان ممن مجوز له نكاح الاماء لكن تزوجها بغير إذن سيدها أو تحو ذلك بما يفسد به النكاح

(الفصل الخامس) أنه يرجع بما غرمه على من غره في المهر وقيمة الاولاد وهذا اختاره الحرق يرواية عن أحسد قال ابن المنذر كذلك قضى عمر وعلي وابن عباس وبه قال الشائعي في القديم والرواية الاخرى لا يرجع بالمهر وهو اختيار أبي بكر قال وهو قول علي وبه قال اثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفم وصل اليه وهوالوط، فلم يرجع به كالواشترى مغصوبا فأكله بخلاف قيمة الولد فا فها لم تحصل في مقابلة عوض لأسها وجبت بحرية الولد وحرية الولد للولد لا لايه قال القاضي والمذهب أنه يرجع بالمهر لان أحمد قال كنت أذهب إلى حديث علي ثم كأني هبته وكأني أميل إلى حديث عمر يهتي في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الرط، كما ضمن له سلامة الوط، كما ضمن له سلامة الولد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل برجع بأجرة الحدمة اذاغرمها كا وجع فكا يرجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بينهافوقا وقال اذا ثبت هذا الاصل برجع بأجرة الحدمة اذاغرمها كا وجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بينهافوقا وقال اذا ثبت هذا فان كان الغرور من السيدفقال هي حرة عتقت بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بمنهافوقا وقال اذا ثبت هذا فانكان الغروم من السيدفقال هي حرة عتقت وإن كان بافظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلاشيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع به غليه عوان كان بافظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلاشيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع به غليه عوان كان بافظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلاشيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع به غليه عوان كان

وجملة ذلك أن الولاية بعد الاخوة الترتب على الراب الميراث بالتعصيب فأحقم بالميراث العلم بالولاية فبعد الاخوة بنوهم وان سفلوا ثم بنوا الجدوهم أعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الجدث بنوهم وعلى هذا لا بلي بنو أب أعلى من بني أب اقرب منه وان نزلت درج بهم وأولى ولد كل أب أقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فأقربهم اشفقهم ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم

وفصل) ولا ولاية لغير العصبات من الاقاربكالاخ من الام والخال وعم الام وأبي الام ونحوهم نص عليه الامام أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة والثانية ان كل من يرث بفرض أو تعصيب يلى لانه يرثما فوليها كعصباتها

ولنا ماروى عن علي رضى الله عنه انه اذا بلغ النساء نص الحفائق فالعصبة أولي يعنى إذا أدركن رواه أبو عبيد في القريب ولانه ليس من عصباتها اشبه الاجنبي

( مسئلة ) ( ثم المولى المنعم ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب)

ثم السلطان اذا لم يكن المرأة عصبة من نسبها فوليها موليها يزوجها ولا نعلم خلافا في ان العصبة

الغرور من وكيله رجع عليه في الحال ، وإن كان من أجنبي رجع عليه أيضاً ، وإن كان منها فليس لها في الحال مال فيتخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته أو بذنته يتبع به بعد العتق ؟ قال القاضي قياس قول الحرقي أنه يتعلق بذمتها لانه قال في الامة اذا خالعت زوجها بغير اذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا ههنا ويتبعها بجميعه

وظاهر كلام أحد أن الغرور اذا كان من الاهة لم يرجع على أحد فانه قال اذا جارت الاب فقالت اني حرة فوات أمرها رجلا فزوجها من رجل ثم ظهر عليها مولاها قال فكاك ولده على الابه لم يفره أحد ، وأما اذا غره رجل فزوجها على أنها حرة فالغدا. على من غره . يروى هذا عن على لانه لم يفره أحد ، وأما اذا غره رجل فزوجها على أنها حرة فالغدا. على من غره ، يروى هذا عن على وابراهيم وحاد وكذلك قال الشعبي ، وإن قلنا يتعلق برقيتها فالسيد مخير بين فدائها بقيمتها إن كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها قان اختار فدا. ها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في أن وجبه عليه ثم نرده اليه ، وإن اختار تسليمها سلمها وأخذ عاوجب له وذكر القاضي أن الغرور الموجب للرجوع أن يكون اشتراط الحرية مقارنا للعقد فيقول زوجتكها على أنها حرة فان لم تكن كذلك لم تملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا قال لان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يقع هكذا ولم تجر العادة به في العقد د فلا يجوز بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يقع هكذا ولم تجر العادة به في العقد د فلا يجوز ولانه متى أخبره بحريتها أو أوهمه ذلك بقرائن تغلب على ظنه حريتها فذكحها على ذلك ورغب فيها بناء وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول المخبر له والفارفة جب إذالة الضر واصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول المخبر له والفارفة جب إذالة الضر و

المناسبة أولى منهوذلك لانه عصبة مولاته يرثما ويعقل عنها عند عدم عصباتها فكذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والعقل فان عدم المولى أولم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصباته الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواء فان اجتمع ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى بالتعصيب وإنما قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزبادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أب المعتق فيرجع فيه الى الاصل ثم السلطان لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عندعدم أوليانها أو عضابهم وبه يقول مالك والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والاصل فيه قول النبي عينياتية وغليما لله عليه وسلم وكانت عنده ولان للسلطان ولاية عامة بدليل انه يلي المال ويحفظ الضوال فكانت له الله عليه وسلم وكانت عنده ولان للسلطان ولاية عامة بدليل انه يلي المال ويحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كالاب

(فصل) والسلطان هم.ا هو الامام أوالحاكم أو من فوضا اليه ذلك واختافت الرواية عن أحمد في (المغني والشمح الكبير) ، (الجزء السابع)

عنه باثبات الرجوع على من غره وأضر به فعلى هـندا إن كان الغرور من اثنين أوأكثر فالرجوع على جميعهم وإن كان الفرر منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها نصفه والله أعلم

إلفصل السادس) ان الزوج ان كان بمن يحرم عليه فيكاح الاما، وهو ممن يجدد الطول أو لايخشى العنت قانه يفرق بينها لاننا بينا أزالنكاح قاسد من أصله لعدم شرطه وهكذا لوكان تزويجها بغير اذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو قاسد يفرق بينهما والحبكم في الرجوع على ماذكرنا ، وإن كان ممن مجرز له نكاح الاماء وكانت شرائط النكاح مجتمعة فالعقد صحيح والمزوج الخيار بين الفسح والمقام على النكاح وهذا معنى قول الخرقي فرضي بالمقام معها وهذا الظاهر من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة لانه يملك الطلاق

ولما انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فثبت له الحيار كالاخر قان الكفاءة وإن لم تعتبر فان عليه ضروا في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك أعظم من فقد الكفاءة ، فأما الطلاق فلا يندفع به الضرو فانه سقط نصف المسمى والفسخ يسقط جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وإن رضي بالمقام معها فله ذلك لانه يحدل له نكاح الاماء وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الفرور اعتقاد لزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ، ولو وطئها قبل علمه فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حر لانه وطئها يعتقد حريتها

( فصل ) والحكم في المديرة وأم الولد والمعتقة بصفة كالأمة القن لانها ناقصة بالرق إلا أن ولد أم الولد والمديرة يقوم كأنه عبد له حكم أمه وكذلك من أعتق بعضها إلا أنه اذا فدى الولد لم يلزمه إلا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر بحرية أمه لا باعتفاد الوطيء فان كانت مكاتبة فكذلك إلا أن

والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق يكون فيه الوالي وليس فيه قاض قال يزوج اذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لا يكون به بأس لانه ذو سلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا لم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية وقال ما للوالي وذا الاعام والما القاضي وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في النزويج ويحتمل أنه جعل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوض اليه النظر فيما بحتاج اليه في ولايته وهذا منها (فصل) إذا استولى أهل البغي على بلد جرى حكم سلطانهم وقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه

لانه أجري مجرا. في قبض الصدقات في الحزيةوالخراج فكذلك في هذا

(فصل) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لا يكون وليا لهاولايزوج حتى يأتي السلطان لانه ليس من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يرثها فأشبه الاجنبي وقال في رواية حرب في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قول اسحاق وروي عن أبن سيرين أنه

مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدهاعلىالرواية المشهورة ، قال ابو بكر ويكون ذلك لهـا تستمين به في كتابتها ، فان كان الفرور منها فلا شيء لها إذ لافائدة في إيجاب شي. لها يرجع به عليها وإن كان النمرور من غيرها غرمه لها وبرجع به على من غره

( فصل ) ولا يتبت أنها أمة بمجرد الدعرى فان قام بذلك بينة ثبت ، وان أقرت أنها أمة فقال احمد في رواية أبي الحارث لا يستحقها باقرارها وذلك لان اقرارها يزيل النكاح عنها ويثبت حقا على غيرها فلم يقبل كاقرارها بمال على غيرها ، وقال في رواية حنبل لاشيء له حتى يثبت أوتقر هي أنها أمة فظاهر هذا أنه يقبل إقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق أشبه غير الزوجة والاول أولى ولا نسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لا بها أفرت بما يتعملق به حق الله تعمل المناك

( فصل ) اذا حمات المفرور بها فضرب بطنها ضارب فألقت جنينا ميتاً فعلى الضارب غرةلان هذا الجنين محكوم محريته وير ثها ورثنه من كانوا ، وعلى الضارب كفارة القتل وإن كان الضارب أباه لم يرته وورثه أفاربه ولا بجب بذل هـذا الولد السيد لانه أمّا بستحق بذل حي وهذا ميت، ومحتمل أن يجبله عشر قيمة أمه لان الواطيء فوت ذاك عليه باعتقاد الحرية ولولاه اوجب اله ذلك

( فصل ) اذا تزوجت المرأة عبداً على أنه حر فالنكاح صحيح وهذا قول أبي حنيفة وأحد قولي الشانعي لان اختلاف الصفة لايمنع صحة العقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا اذا كات شروط النكاح وكان ذلك باذن سيده ، وأن كانت المرأة حرة وقلما الحرية ليست من شروط السكفاءة أو أن فقد السكفاءة لايبطل النكاح فهو صحيح والمرأة الحيار ببن الفسخ والامضاء فان اختارت المضاء فلأ وليائها الاعتراض عليها لعدم السكفاءة، وأن كانت أمة فينبغي أن يكون لها الخيار أيضاً لانه لما ثبت

لايفعل ذلك حتى بأني السلطان وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا في أن يزوجها نفسه وذلك لما روى أبوداود بإسفاده عن تميم الداري أنه قال يارسول الله ماالسنة في الرجل يسلم على يدالرجل من المسلمين؟ قال «هو أولى الناس بمحياء ومماته» الاأن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية ابن عبد العزيز يعني ابن عمر بن عبد العزيز وليس هو من اهل الحفظ والاتقان.

(فصل) وإن لم يوجد المرأة ولي ولا ذو سلطان فمن أحمد ما يدل على أنه يزوجها رجل عدل باذنها فانه قال في دهقان قرية يزوج من لاولي لها إذا احتاط لها في الكف والمهر إذا لم يكن في الرسناق قاض قال ابن عقيل أحد قوم من اصحابنا من هذه الرواية إن النكاح لا يقف على ولي قال وقال القاضي نصوص أحمد تمنع من ذلك قال شيخنا، والصحبح أن هذا من القول حال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، وجهه أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكلية فلم يجز كاشتراط المناسب في حق من لامناسب لها وروي عنه أنه لا يجوز المكاح الا بولي لعموم الاخبار فيه

الحيار العبد أذا غر من أمة أبت الامة أذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وأن كان بعده فلها مهر المثل أو المسمى على ماقدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبدل الدخول نلا شيء لها ، وأن كان بعده فلها المسمى لانه فسخ طرأ على نكاح فأشبه الطلاق

( فصل ) فان غرهما بنسب قبان دونه وكان ذلك مخلا بالـكفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان اختارت الامضاء فلأ وليائها الاعتراض عليها وان لم يخل بالـكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس بمعتبر في النكاح فأشبه مالو شرطه فقيها فبان بخلافه وكذلك إن شرطت غير الذب فان كان مما يعتبر في النكاءة فأهبه مالو تبين أنه غير مكافيء لها في الندب، وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجمال وأشباه ذلك فلا خيار لها لان ذلك مما لا يعتبر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه، وذكر فيها اذا بان نسبه دون ماذكر وجه في ثبوت الخيار لها ان لم يخل بالـكفاءة والاولمي ماذكر ناه والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان المغرور عبداً فولده احرار ويفديهم اذا عتق ويرجع به على من غره )

وجملة ذلك أن المغرور اذا كان عبداً فولده أحرار ، وقال ابو حنيفة يكون رقيقاًلان أبويهر تميق وليس ذلك بصحبح فانه وطئها معتقداً حريتها فكان ولد، حراً كولد الحر فان هذا هوالعلة المقتضية

﴿مسئلة﴾ (وولي الامة سيدها إذاكان من اهل ولاية النّزوييج) لا نعلم فيه خلافا لانه مالكها وله التصرف في رقبتها بالبيع ففي النّزويج أولى ولايزوجها الا باذنها

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كانت لأمرأة فوليها ولي سيدتها وقد ذكر نا ذلك )

اختلفت الرواية عن احمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنمه أنه بلي نكاحها ولي سيدهما قال الفاضي هذا هو الصحيح اختاره الحرقي وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدليل كون الولاية لها فامتنت في حقها لقصورها نثبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لوعتقت ففي حال رقها أولى فان كانت سيدتها رشيدة لم يجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال رشيد بغير اذنه وبغير نطقها بذلك وان كانت بكراً لان صاتها أنما اكنني به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحي من تزويج غيرها وإن كانت صغيرة أو بجنونة أو سفيه قولولها ولاية على مالها فله تزويح أمتها ان كان الحظ في تزويج اوالا لم علك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس له تزويجها والا لم علك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس عا فيه من تحصيل مهرها وولدها وكذاية مؤتها وصيانتها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها عا فيه من تحصيل مهرها وولدها وكذاية مؤتها وصيانتها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها

للحرية في محل الوفاق ولولاذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة محال الاب بدليل ولد الحر من الامة وولد الحر من العبد وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان

[أحدها] يتعلق برقبته بمنزلة جنايته (والثاني) بذمته يتبع به بعد العتق بمنزلة عوض الخلع من الامة إذا بذاته بغير إذن سيدها ويفارق الاستدانة والجناية لانه إذا استدان أتلف مال الغريم فكان جناية منه وههنا لم يجن في الاولاد جاية وإنما عتقوا من طريق الحكم وما حصل له منهم عوض فيكون ذلك في ذبته يتبع به بعد العتق وبرجم به حين يغرمه قانه لا بنبغي أن يجب له بذل مالم يفت عليه . وأما الحرية فتتعجل في الحال، وان قانا ان الفداء يتعلق برقبته وجب في الحال ويرجع به سيده في الحال ويثرت للعبد الخيار إذا علم كما ثبت المحر لمن يحلله نكاح الاماء لان عليه ضررا في رق ولده و نقصا في استمتاعه فانها لا تبيت معه ليلا ونهارا ولم يرض به . ويحتمل أن لا يثبت له خيار لانه فقد صفة لا ينقص بها عن رتبته فأشبه مالوشرط نسب امرأة فبانت بخلاف لأنها مساوية انسبه بخلاف تفرير الحر

وقال بعض الشافعية لا خيار له قولا ؛ احدا . وقال هضهم فيه قولان والاولى ما ذكرناه . وإذا اختار الافامة قالمهر واجب لايرجم به على أحد ، وإن اختار الفسخ قبل الدخول فلامهر وأن كان بعده والسكاح باذن سيده قالمهر وأجب عليه وفي الرجوع به خلاف ذكر ناه فيما مضى وأن كان بغير إذنه فالنكاح قاسد قان دخل بها فني قدر ما بجب عليه وجهان [أحدهما] مهر المثل (والثاني) الحسان، وهل يرجم به على وجهين

( فصل) فان شرط انها مسلمة فبانت كافرة فله الحيار لانه نقص وضرر يتعدى إلى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة

والمرجوح كالمعدوم فان كان وليها في مالها غير ولي تزويجها فولاية تزويجها الولي فى المال دون ولي النزويج لانه المتصرف في المال وهي مال وروي عن احمد رواية ثانية أن الهرأة أن تولي أم أمتها رجلا لنزويجها نقلها عن احمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المباشرة لنقص الانوئية فلك التوكيل كالرجل والمريض والغائب ونقل عن أحمد كلام يحتمل رواية ثالثة وهو أن سيدها يزوجها فانه قيل له تزوج أمتها وال قد قيل ذلك هي مالها وهذا بحتمل آنه ذهب اليه وهو قول ابي حنيفة لانها علكها وولايتها نامة عليها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك بيعها واجارتها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك بيعها واجارتها فلكت تزويجها كسيدها ولان الولاية انما ثبت على المرأة لتحميل الكفاءة صيانة لحظ الاولياء في في أمتها لعدم اعتبار الكفاءة وعدم الحق للاولياء فيها ويحتمل أن تحصيلها فلا تنثب عليها الولاية في أمتها لعدم اعتبار الكفاءة وعدم الحق للاولياء فيها ويحتمل أن أحمد قال هذا حكاية لمذهب غيره فانه قال في سياقها أحب الي أن تأمر زوجها لان النساء لا يعقدن وقد روى أبو هريرة عن التي إصلى الله عليه وسائه قال لا تنكح المرأة المرأة المرأة هوقالت عائشة

( فصل ) فان شرطها بكرا فبانت ثيبا فعن أحمد كلام بحتمل أمرين ( أحدهما ) لاخبار له لان النكاح لايرد فيه بعيب سوى ثمانية عيوب فلا يرد منه بخالفة الشرط والثاني) له الخيار لانا شرط صفة مقصودة فبان خلافها فيثبت له الخيار كالو شرط الحربة وعلى عذا لو شرطها ذات نسب فبانت دونه أو شرطها بيضاء فبانت سودا، أوشرطها طويلة فبانت قصيرة أو حسنا، فبانت شوها، خرج في ذلك كله وجهان وتحو هذا مذهب الشافي

وقال أبوثور: القياس ان له الرد ان كان فيه اختلاف وان كان اجماعا فالاجماع أولى من النظر قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أبا ثور على مقالة، عوممن ألزم الزوج من هذه صفتها الثوري والشانعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي . وروى الزهري أن رجلا تزوج امرأة فلم بجدها عذرا. كانت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب العذرة يقينا . وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل اذا لم يجا، امرأته عذرا، ليس عليه شيء العددة تذهبها الوثبة وكثرة الحيض والتعيش والحل الثقيل وافله أعلم

( فصل ) واذا تزوج امرأة يظنها حرة فبانت أنة أو يظنها مسلمة فبانت كافرة أو تزوجت عبداً تظنه حرا فلهم الحيار كما او شرط ذلك نص عليه أحمد في امرأة تزوجت عبدا تظنه حرا فلها الحيار، وقال الشانعي في الامة لاخيار له وفي الكافرة له الحيار، وقال بعضهم فبهما جميعا قولان

ولناأن بعض الرق أعظم ضرر افانه يؤثر في رق ولده وعنم كال استمتاعه فكان له الخيار كالوكانت كافرة ( فصل ) وان شرطها أمة فبانت حرة أوذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دنيئة فبانت خبرا من شرطه أو كافرة فبانت مسلمة فلاخيار له في ذلك لانه زيادة عوقال أبو بكر له الخيار إذا بانت مسلمة لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات والاول أولى

زوجوا فان النساء لا يزوجن واعقدوا فان النساء لا يُمقدن ولان المرأة لا تملك تزويبح نفسها فغيرها أولى .

(فصل) وبروج عتيقتها من يزوج أمنها ذكره الخرقي وفيها روايتان (احداهما) لمولاتها أن توكل رجلا في تزويجها لانها عصبتها وترثها فاشبهت المعتق (والثانية) يزوجها ولي سيدتها وهي أصح لان هذه ولاية لنكاح والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون الى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أولياءها كما لو تعذر على المعتق تزويج عتيقته ، وقد ذكرنا أنه اذا انقرض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته الاقرب فالاقرب كذا ههنا الا ان الظاهر من كلام الخرقي ههنا تقديم أبي المعتقة على ابنها لانه أولى بتزويجها وقد يزوج معتقتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوجها ، وقد ذكرنا ان ابن المعتقة أولى بتزويجها وقد يزوج معتقتها من أبيها ويعتبر فى ولايتها شرطان (احدهما) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) اذن المزوجة

( فصل) وكل موضع ثبت الهالخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بمده وكانالتغرير بمن له المهر فلا شيء عليه أيضاً ، وأن كان من غيره فعليه المهر يدفعه ثم يرجع به على الغار فان كان التغرير من أوليائها رجع عليهم وان علم بعضهم احتمل أن يرجع عليه وحده لانه!!لهار واحتملأن يرجع علىجيمهم لان حقوق الآدمين في العمد والسهو سواء

﴿مسمَّة ﴾ قال (واذا قال قدج ملت عتق أمتى صدائها بحضر فشاهدين فقد ثبت العنق والذكاح واذا قال أشهد أني قد أعنقتها وجعلت عتقها صداقها كان المتق والنكاح أيضا ثابتين سواء تقدم القول العتق أد تأخر اذا لم يكن بينهما فصل فان طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصف قيمتها، في هذه المسئلة خس فصول .

(الاول) أزظاه رالمذهب أناار جل إذا أعتق أمته وجمل عنقها صداقها فهو نكاح صحبح نص عليه أحمد في رواية جماعة وروي ذلك عن على رضي الله عنه وفعله أنس بن ما لكوبه قال سعيد بن المسيب وأبو سلمة من عبدالر حن والحسن والزهري واسحاق وقال الاوزاعي بلزمها أن تنزوجه وروى المرذوي عن أحمد إذا أعتق أمنه وجعل عنقها صداقها يوكل رجلا يزوجه وظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح رقال أبوالخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبيحنيفة ومالك والشانبي لانه لم بوجد إيجاب وقبول فلم يصح لعدم اركانه كما او قال أعتقنك وسكت ولانها بالعتق تملك نفسهافيجب أن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان العتق يزبل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك فلا يجوز أن يستبيح الرط. بالمسمى فانه او قال بعتك هذه الانة على أن تزوجنها بالمّن لم يصح

ولناماروي أنس أزرسول الله ليتناقية أءنق صفية وجعل عنقها صداقها متفقءايه وفي لفظ أعتقها وتزوجها فقلت ياأبا حمرة ماأصدةها ? قال نفسها عتقها وروي الاثرم باسناده عنصفية قالت أعتقني رسول الله مَمْ اللَّهُ وَجَمَلُ عَنْهِي صَدَاقِي وَ بَاسْنَا۔ وَ عَلَى رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرِلُ أَذَا أَعْتَقَ الرَّجِلُ أَمْ وَلَدْهُ فجعل عتقبا صداقها فلا بأس بدلك ومتى ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم

لانها حرة وليست له ولاية احِبار فانه أبعد العصبات ولا يعتبر أذن مولاتها لانه لاولاية لها ولا ملك فاشبهت القريب الطفل أذأ زوج البعيد

(فصل) فان كان للامة مولى فهو وليها وان كان لها موليان اشتركا في الولاية وليس لواحد منها الاستقلال بها بغير أذن صاحبه لآنه لا علك ألا بعضها وأن اشتجرا لم يكن للسلطان ولاية لآن تزويحها تصرف في المال بخلاف الحرة فان نكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق لسيدها نفعه عائد اليه فلم ينب السلطان عنه فيه فان أعتقاها ولها عصبة مناسب فهو أولى منها وان لم يكن لها عصبة واياها ولا يستقل أحدهما بالتزويج لان ولايته على بعضها فان اشتجرا أقام الحاكم مقام الممتنع منهما لأنها صارت حرة وصار نكاحها حقاً لها وانكان المعتق أو المعتقة واحداو له عصبتان كالابنين والاخوين

(الفصل الثاني) أن النكاح ينعقد بقوله أعتفتك وجعلت عتفك صداقك وتزوجتك، وبذلك خاليا عن قوله: وتروجتك وهذا العظ الخرقي وهو الذي جاء في حديث أنس، وبقوله جعلت عتقك صداقك وجعلت صداقك وجعلت صداقك وجعلت صداقك وعدا معنى قول الحرقي سواء تقدم العنق أو تأخر ونص أحمد على هذا في رواية صالح إذا قال جعات عنقك صداقك أوصداقك عنفك كل ذلك جائز

(النصل النالث) أن لا يكون بينها فصل ولو قال أعتقتك وسكت سكوتا يمكنه الـكلام فيه أو تـكلم بكلام أجنبي ثم قل جعلت عتقك صداقك لم يصح النـكاح لانها صارت بالمتق حرة فيحتاج إلى تزويجها برضاها بصداق جديد

( الفصل الرابع ) أنه لا بد من شاهدين إذا قلنا باشتراط الشهادة في النكاح نص عليه أحمد في رواية الجماعة وذقت لقوله « لا نكاح الا بولي وشاهدين »

( الفصل الحامس ) أنه اذا طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في الرق بعد زواله وجب الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وجهذا قال الحسن والحسكم وقل الاوزاعي يرجع بربع قيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع النصف كسائر الطلاق وتمتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاعتاق لانها حالة الانلاف قان لم نكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو تسكون دينا تنطر به الى حال القدرة على دوايتين و إن قلنا إن النكاح لا ينمقد بهدا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملكه بعوض الم يسلم له فرجم إلى قيمة المفوت كالبيم الفاحد وكذاك از قلما إن النكاح المقدد به قار تدت قبل يسلم له فرجم إلى قيمة المفوت كالبيم الفاحد وكذاك از قلما إن النكاح المقدد به قار تدت قبل

فلاحدهما الاستقلال بتزويجها كما يملك تزويج سيدتها .

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( ويشترط في الولي الحرية والذكورية وأتفاق الدين والعقل)

وجملته أنه يمتبر لثبوت الولاية ستة شروط العقل والحرية والاسلام اذا كانت المرأة مسلمة والذكورية والبلوغ ، والعدالة على اختلاف نذكره فاما العقل فهو شرط بغير خلاف لان الولاية إنما ثبتت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لاعقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فغيره أولى وسواء في هذا من لا عقل له لصغره أو من ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أفند قال

الدخول أو فعلت ما ينفسخ به لكامها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعليها قيمة نفسها .

(فصل) وإن قال لامته أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عنقك صداقك أو لم يقل ويكرن عنقك صداقك أو لم يقل ويكرن عنقك صداقك فقبلت عنقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها لانه للنه لمن في نكاح فلم يلزمها كان أسلف حرة ألفاً على أن يتزوجها ولانها أسقطت حقها من الحيار قبل وجودسبيه فلم يسقط كالشفيع يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوما اليه أحمد في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لانه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد اذا تلفت السلمة في يد المشتري والنكاح الفاحد اذا أنصل به الدخول، ويحتمل أن لا يلزمها شيء بنا، على مااذا قال العبده أعتقتك على أن تعطيني ألما وهذا قول مائك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه مالو قال أعتقتك وزوجيني نفسك وتعتبر القيمة حالة العتق وبطالبها بهائي الحال إن كانت قادرة عليها ، وإن كانت معسرة فهل تنظر الى الميسرة أو تجبر على الكسب ? على روايتين أصابها في المهلس هل يجبر على الكسب؟ على روايتين

( فصل ) وإن انهق السيد وأمنه على أن يمنقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صح ولا مهو لها غير ماشرط من العتق وبه قال أبو يولف وقال ابر حنينة والشاخي لايكون العتق صداقا لكن إن تزوجها على القيمة التي له في منها وهما يعلمان القيمة صح الصداق

القاضي والشييخ الذي قد كبر فلا يعرف موضع الحظ لها لاولاية له، فاماالاغماء فلا يزيل الولاية لانه يزول عن قريب فهو كالنوم، وكذلك لاتثبت الولاية عليه ويجوز على الانبياء ومنكان يجن في الاحيان لم تزل ولايته لانه لا يدوم زوال عقله فهو كالاغماء .

(الشرط الثاني) الحربة فلا ولاية لعبد في قول جماعة أهل العلم فان العبد لاولاية له على نفسه فعلى غيره أولى، وقال أصحاب الرأي بجوز ان يزوجها العبد باذنها بناء منهم على أن المرأة تزوج نفسها وقد مضى الكلام في هذه المسئلة .

(الشرط الثالث) الاسلام فلا يثبت للكافر ولاية على مسلمة ، وهو قول عامة اهل العلم قال ابن المنذر أجمع عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وفيه وجه ان الكافر بزوج أم ولده المسلمة وسوف نذكره ان شاءالله تعالى، قال أحمد بلغنا ان عليا أجاز نكاح أخ ورد نكاح الاب وكان نصرانيا

(الشرط الرابع) الذكورية وهو شرط للولاية في قول الجميع لانه يعتبر فيها الكمال والمرأة نافصة قاصرة تثبت الولاية عليها القصورها عن النظر لنفسها فلاً نلايثبت لهاولاية على غيرها أولى، وعن أحمداً نها تلى نكاح أمتها ومعتقتها وقد ذكرناه .

(المغني والشرح المكبير) ( ٤٥) ( الحزه السابع )

ولنا أن العنق صلح صداقا في حق النبي على النبي الما النبي الما المنبي المنبي المنبي المنبي المنبي عبد الله المنبي المنبي

( فصل ) فان أعنقت امرأة عبدها بشرط أن يتزوجها عتى ولا شي. عليه لان النكاح يحصل به الملك المزوج و ليس بمعلوك به فاذا اشترطت عليه أثبات الملك له لم يلزمه ذلك كالو اشترطت عليه أن تماكه داراً ، ولو أراد العبد تزوجها لم تجبر لان الشرط لها فلا يوجب عليها كا لو شرط السيد على أمته أن تزوجه نفسها لم يلزمه ذلك

و نصل ) ولا بأس أن يمتق الرجل الامة ثم يتزوجها سوا. أعنقها لوجه الله تمالى أو أعنقها لينزوجها ، وكره أنس تزويج من أعتقها لله تعلى قال الاثرم قلت لابي عبد الله روى شعبة عن تتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتز ، جها فقال نعم قال اذا أعتقها لله كره أن يعجع في شيء منها ولنا ماروى ابو موسى قال: قال رسول الله عليها في هن كانت عنده جارية فعلمها وأحسن البها

( الشرط الحامس ) البلوغ وهو شرط في ظاهر المذهب قال أحمد لايزوج الغلام حتى يحتلم ليس له أمر هذا قول النوري والشافعيواسحاق وابن المنذر وأبى ثور

وروي عن احمد أنه اذا بلغ عشرا زوج وتزوج وطاق وأجبزت وكالته في الطلاق ومحتمله كلام الخرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلاء ووجه ذلك أنه يصح بيعه وطلاقه ووصيته فثبتت له الولاية كالبالغ ، والاول اختيار ابي بكر وهو الصحيح لان الولاية بعتبر لها كمال الحال لانها تغيد التصرف في حق غيره واعتبرت نظرا له والصبي مولى عليه لقصدوره فلا نثبت له الولاية كالمرأة والاصبل المقيس عليها ممنوعة .

(السادس) العدالة وفي كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احمد اذا كان القاضي مثل ابن الخلبي وابن الجعد استقبل النكاح، فظاهر هذا أنه أفسد النكاح لانتفاء عدالة المتولي له وهذا قول الشافعي لما روي عن ابن عباس أنه قال لا نكاح الا بشاهدي عدل وولي مرشد. قال احمد أصح شي، في هذا قول ابن عباس يعني وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله موقيات ولا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وايما امرأة انكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وروى البرقاني باسناده عن جابر قال قال رسول الله عليه الله عليه الله عن جابر قال قال رسول الله عليه المال

ثم أعتقها وتزوجها فذلك له أجران a متفقعايه ، ولانه اذا تزوجها نقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكره كما لو زوجها غيره وايس في هذا رجوع فيما جعل لله فانه أنما بنزوجها بصداقها فهو بمنزلة من اشترى منها شيئا.

( فصل ) واذا أراد أن يتزرجها بعد عتقها لم يحتج إلى أن استبرا، سوا، كان يطؤها أولم يكن لان الاستبراء الصيانة الما، ولا يصان ذقك عنه فان اشترى أمة فأعنقها قبل أن يستبرئها لم يحل له أت يتزوجها ولا يزوجها حتى يستبرئها لانه كان واجبا فلا يسقط باعتاقه لها ، قال أحمد في الرجل تكون له الامة لا يطؤها فيعنقها الايتزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها لزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها لزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها لروجها من يومه ومتى شاء لانها في مائه ، قال القاضى معنى قوله ان كان يطؤها أن يحل له وطؤها وهي التى قد استبرأها

و أوله إن كان لا بطؤها أي لا يحل له وطؤها وهي التي لم عض عايبها زمان الاستبرا. فلا يحل له تزوجها حتى يستبرأ اله واذا مضى لها بعض الاستبرا. قبل عنة بها أعنه بعده ولا يلزمها استئناف الاستبرا. لان الاستبرا، وجب بالشرا، لا بالعنق فيحسب ابتداؤه من حين وجد سبيه

( مصل ) وان قال اعتنى عبدك على أن أزوجك ابنتي فأعتقه لم بلزمه أن يزوجه ابنته لانهساف في الـكاح وعليه قيمة العبد، وقال الشانعي في أحد قوليه لايلزمه شيء لانه لافائدة له في العتق

وانا أنه أزال ملمكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلي تمنه وكالوقال طاق زوجتك وعلي الف فطلقها أو قال الزمتاعك في البحر وعلي ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم انه لا فائدة له في العتق

( والرواية الاخرى ) ليست شرطا ، نقل مثنى ابن جامع أنه سأل أحمداذا تزوج بولي وشهود غير عدول فلم بر أنه يفسد من النكاح شيء ، وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبدوالكافر ولم يذكر الفاسق وه و قول مالك وأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافي لانه بلي نكاح نفسه نثبت له الولاية على غيره كالعال ولانه يثبت الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فيلي كالعدل .

( فصل ) ولا بشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا زوج ابنته وهو أعمى ولان المقصود في النكاح بهرف بالديماع و لاستفاضة فلا يفتقر الى النظر ولا يشترط النطق بل يجرز أن يلي الأخرس اذا فيحت اشارته لانبها تنوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذلك النكاح

( مسئلة ) ( فان كان الأقرب طفلا أو كافراً أو عبداً زوج الأبعد ) لان الولاية لانتبت لطفل ولا عبد الا كافر على مسلمة فع ند ذلك يكرن وحودهم كعدمهم فنثبت الولاية ان أبعد منهم إذا كلت فيه الشهر وط كما لو ماتوا .

(مسئلة ) ( وإن عضل الافرب زوج الأبعد وعنه يزوج الحاكم ) العضل منع المرأة من النزويج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه، (مسئلة) قال (واذاقال الخاطب للولي أزوجت فقال نعم وقال للزوج أفبلت قال نسم فقد النكاح اذا حضره شاهدان)

وقال الشاني لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك ابنتي ويقول الزوج قبات هذا النزويج لان هذين ركنا العقد ولا ينعقد بدوتهما

ولنا أن نهم جواب لقوله أزوحت وقبلت والسؤال يكون مضمراً في الجواب معاداً فيه فيكون ممنى نهم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبلت هذا النزويج ولا احتال فيه فيجب أن ينعقد به ولذلك لما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد ربكر حقاً قالوا نعم) كان اقراراً منهم بوجدان ذلك أنهم وجدوا ماوعدهم ربهم عحقاولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان اقرار صحيح لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك الى تفسيره وبمثله تقطع البد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كما لو لهظ بذلك يرجم في ذلك إلى تفسيره وبمثله تقطع البد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كما لو لهظ بذلك و فصل ) ولو قال زوجتك ابنتي فقال قبات انعقد النكاح ، وقال الشافهي في أحد قوليه

لاينمقد حتى يقول قبلت هذا النكار أوهذا التزويج لانه كناية في النكاح يفتقر الى النية ، والاضمار فلم ينعقد به كافظ الهبة والبيم

وانا أنالقبول صربح في الجواب فانعقدبه كا ينعقدبه البيع وسائر العقودوقولهم يفتقر إلى النية ممنوع فأنه جواب فلا ينصرف الا إلى المذكور

( فصل ) وبنعة د الذكاح بلفظ الابكاح والنزويج ، والجواب عنهما إجماعا وهما للذان ورد بهما نص الكتاب في قوله سبحانه ( زوجنا كها ) وقوله سبحانه ( ولا تنكحوا مانكح آ ؤكم من اننساه ) وسواء اتفقا من الجانبين أو اختلفا ش أن بقول زوجتك بنتي هذه فيقول قلمت هذا النكاح أوهذا فني وجد ذلك انتقلت الولاية الى الابعد نص عليه احمد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ، وذكر ذلك عن عبان بن عفان وشر بح وبه قال الشافعي لقول النبي عليات هو قان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له ، ولان ذلك حق عليه المتنع من أدائه فقام الحاكم مقامه كما لو كان عليه دين فامتنع من قضائه

ولنا أنه تعدر النزويج من جهة الافرب فملكه لأ بعد كما لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحرء فان عضل الاولياء كلهم زوج لحاكم، والحديث حجة انالقوله والسلطان ولي من لاولي له » وهذه لها ولي وعكن حمله على ما أذا عضل الكلفان تواه وفان اشتجروا » ضمير جمع يتنادل الدكل والولاية تخ لف لدبن من وجوه ثلاثة (أحدها ؛ انها حق قولي والدبن عليه . (الثاني ) أن الدبن لاينتقل عنه والولاية تنتقل عنه لهارض من جنون الولي وفسقه ؛ الثالث) أن الدبن لاتمتبر في بقائه العدالة والولاية يعتبر لها ذلك وقد زالت العدالة بما ذكرنا، فان قبل لو زالت ولايته لما صح منه النزوج اذا أجاب اليه قلنا فسقه بامتناعه فاذا أجاب نقد نزع عن المصية وراجع الحق

التزوج، ولا ينعقد بغير لفظ الانكاح والنزويج وبهذا قال سعيد بن المسيبوعطا، والزهري وربيعة والشافعي، وقال الثوري والحسن بن صالح وابوحنيفة وأصحابه وابوثورو ابوعبيد وداود ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والممليك، وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان، وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر، واحتجوا بان النبي وليكات زوج رجلا امرأة فقال « قدملكتكها بما معك من القرآن، رواه البخاري ولانه لفظ ينعتد به نزويج النبي وليكات فانعقد به نكاح أمته كافظ الانكاح والتزويج ولانه أمكن تصحيحه بمجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

ولنا قوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الذي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة الله من دون المؤمنين ) فذكر ذاك خالصاً لرسول الله عليه النبي ولانه لفظ ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح فلم ينعقد به كالذي ذكرنا النكاح كلفظ الاجارة والاباحة والاحلال ولانه ليس بصريح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكرنا وهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكناية أنما تعلم بالنية ولا يمكن الشهادة على النية العدم اطلاعهم عليها فيجب أن لا ينعقد عن بهذا فارق بقية المقود والطلاق عوأما الخبر فقدر وي زوج تكما وأنكحتكم اوزوجناكها من طرق صحيحة عوالقصة واحدة والظاهر أن الراوي روى بالمعنى ظناً منه أن معناها واحد فلا تكون حجة وان كان النبي عليها النكاح بالعربة لم يصح بفيرها وهذا أحد قولي الشانعي وعندأ بي حنيفة (فصل ) ومن قدر على له ظ النكاح بالعربة لم يصح بفيرها وهذا أحد قولي الشانعي وعندأ بي حنيفة

ينعقد لانه آنى بافظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بلفظ العربية فزال فسقه فكذلك صح تزويجه ، وقد روي عن معقل بن يسار قال : زوجت أختا لي من رجل فطاقها حتى اذا انقضت عدمها جاء يخطبها فقات له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلفتها ثم جئت تخطبها لا والله لانعرد اليك أبداً وكان رجلا لا بأس به فكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية (فلاتعضادهن) فقلت الآن أفعل بارسول الله قال « فزوجها إياه » رواه البخاري

(فصل) وسوا، طلبت التزوج بمهر مثالها او دونه ، وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحد وقال ابوحنيفة له منعها منالتزوج بدون مهر مثالها لان عليهم في ذلك عاراً ونيه ضرو على نسائها لنقص مهر مثالهن ولنا أن المهر خالص حقها وعوض يختص بها فلم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كثمن عبدها وأجرد ارها عولانها له أنها لو أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي عليا فيه كثمن عبدها ان بزوجه والنمس ولوخا ما من حديد وقال لا رأة زوجت بنعلين وأرضيت من نفسك بنعلين و مقالت النبي عليا الله على غلو الصداق قان رغبت في رجل بعينه وهو كف فأراد تزوجها لغيره من الكفائها وامتنع من تزوجها من الذي أو ادته كان عاضلا لها قان طلبت التزوج بغير كف، فله منعها منه ولا يكون عاضلا بذلك لانها او زوجت بفير كفيها كان له فسخ النكاح فلأن يمنع منه ابتداء أولى

وانها انه عدل عن افظ الانكاح والتزوج مع القدرة فلم بصح كافظ الاحلال ، فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه كالاخرس و يحتاج أن إتي بمعناهما الحاص بحيث بشتمل على معنى الافظ العربي ، وليس على من لا مجسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها ، وقال أبو الخطاب عليه أن يتعلم لان ما كانت العربية شرطا فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة كالتحكير ووجه الاول ان النكاح غير واجب فلم بجب تعلم أركانه بالعربية كالبيم مخلاف التكبير، فأن كان احدالمتعاقد بن عسن العربية دون الآخر ألى الذي يحسن العربية بهاو الآخر يأتي بلسانه ، فأن كان أحدهما لا يحسن السان الآخر احتاج أن بعلم أن الفظة التي أنى بهاصاحبه المفظة الانكاح أن مخبره بذلك ثفة يعرف المسانين جميعا أسان الاخرس فأن فهمت إشارته صح نكاحه بها لانه معنى لا يستفاد إلا من حهة واحدة فصح باشارته كبيعه وطلاقه و العانه ، وأن لم تفهم أشارته لم يصح منه كا لم يصح غيره من التصرفات القولية ، ولان النكاح عقد ببن شخصين ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدره ن صاحبه ، ولوفهم القولية ، ولان النكاح عقد ببن شخصين ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدره ن صاحبه ، ولوفهم ما لا يفهم ، الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم ،

قال أحمد لايزوجه وليه يعني إذا كان بالغالان الخرس لايوجب الحجر فهو كالصمم ( فصل ) إذا تقدم القبول على الابجاب لم بصح رواية واحدة سواء كان بانظ المماضي مثل أن يقول نزوجت ابنتك فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتكها . وقال أبوحنيفة وماقك والشافي يصح فيهما جميعا لانا قد وجد الابجاب والقول فيصح كالو تقدم الابجاب ولنا أن القبول أنما يكون للابجاب فمتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناه الم يصح كما لو نقدم

﴿ مسئلة﴾ ( وان غاب غيبة منقطعة زوج الأبعدوهي مالانقطع الا بكافة ومشقة في ظاهر كلام احمد وقال الخرقي مالايصل اليه الكتاب أو يصل فلا تجب عنه ، وقال القاضي مالا تقطعه القافلة في السنة الا مرة ، وقد قال احمد اذا كان الاب بعيدالسفر زوج الأبعد . قال ابو الخطاب فيحتمل أنه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة)

المكلام في هذه المسئلة من أمرين (أحدهما) أن الافرب اذا غاب غيبة منقطمة زوج الابعد دون الحا كموجهذا قال ابرحنينة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لأنه تعذرالوصول الحا نكاح من الافرب مع بقاء ولايته فية وم الحاكم مقامه كما لوعضلها ولان الأبعد محجوب بولاية الاقرب فلا بجوز له التزويج كما لوكان حاضراً ، ودليل بقاء ولايته أنه لوزوج من حيث هو أو وكل صح

واناقوله عليه الصلاة والسلام «السلطان ولي من لاولي لها » وهذه لهاولي فلا يكون السلطان واياً لها ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنذ سالولاية لمن يليه من الهصبات كيا وجن اومات ولانها حالة يجوز فيها التزويج لغير الاقرب فيكان ذلك الأبعد كالاصل واذا عضلها فهي كمستلتنا

( الفصل الثاني ) في الغيبة للنقطعة التي يجوز للابعد التزويج في مثَّلها فني قول الحز تي هي مالا

بافظ الاستفهام، ولانه لو تأخر عن الايجاب بافظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى كصيفة الاستفهام ولامه لو أبي بالصيغة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك ابنتي لم يصح فلأن لا يصح إذا أبي بفيرها أولى، وأما البيم فلا يشترط فيه صيفة الانجاب والقبول بل يصحح بالمعاطاة. ولانه لا يتعين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان مما يؤدي المعنى ولا يلزم الحلم لانه يصح تعليقه على الشروط

( فصل) وإذا عقد الذكاح هازلا أو تلجئة صحلان الذي عَيِّلِيَّةٍ قال اللاث مؤلمن جد وجدهن جد: الطلاق والذكاح والرجعة » رواه الترمذي . وعن الحسن قال قال رسول الله عَيِّلِيَّةٍ ﴿ مَن نَكُحُ لَاعِبا أو طلق لاعبا أو أعتق لاعبا جاز » قال عمر أربع جائزات إذا تكلم بهر ن الطلاق والنكاح والعتاق والنذر . وقال علي أربع لا العب فيهن : الطلاق والعتاق والنكاح والنذر

(فصل) إذا تراخى القبول عن الايجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه بغيره لان حكم المجلس حكم حالة المقد بدليل القبض فيا يشترط القبض فيه وثبوت الحيار في عقود المعارضات قان تفرقا قبل القبول بطل الابجاب فانه لا يوجد مه اه فان لاعراض قد وجد من جهته بالنفرق فلا يكون قبولا وكذلك ان تشاغلا عنه عا يقطعه لانه معرض عن العقد أيضا بالاشتغال عن قبوله . وقد نقل أو طالب عن أحمد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زوج فلانا قال قد زوجته على الف فرجنوا الى الزوج فأخبروه فقال قد قبات هل بكون هذا نكاحا ؟ قال نعم عقال القاضي هذا محول على انه وكل من قبل العقد في المجلس . وقال أبو بكر مسئلة أبي طالب ترجه على قولين واختار انه لابد من القبول في المجلس وهو التمحيح أن شاء الله تعالى

يصل اليه الكتاب أو يصل فلا بجيب عنه لان مثل هذا يتهذر مراجعته بالكاية فتكون منقطعة أي تنقطع عن امكان وبجها وقال القاضي بجب أن يكون حد المسافة أن لأردد القوافل فيه في السنة الا مرة لان الدكف ينظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها وقد قال احمد في موضع اذا كان الاب بعيد السفر زوج الاخ . يختمل أنه أراد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر البعيد الذي علقت عليه الاحكام، وذكر أبو بكروجوها (أحدها) الا يقطع الا بكلفة ومشقة لان احمد قال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكون غية منقطعة لاندرك الابكلفة ومشقة فا اسلطان ولي من لاولي اله قال شيخنا وهذا القول ان شاء الله أقربها إلى الصواب فان التحديدات بالما التوقيف ولا توقيف في هذه المدئلة فترد إلى ما يتعارفه الناس بينهم عما لم تجر العادة بالانتظار فيه ويلحق المرأة الضرر بمنعها من التزويج في مثله فانه يتنذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الخاطب، فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الخاطب، ومن هو على مسافة لانلحق المشقة عكانبته فكان التوسط أولى واختلف

( فصل ) فان أوجب النكاح ثم زال عقله بجنون أو اغا، بطل حكم الايجاب ولم ينعقد بالقبول بعده مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالموت والجنون وهذا مذهب الشافي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك هذا مذهب الشافي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك هذا مذهب الشافي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك هذا الشافي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب الله المناسبة المنا

(فصل) ولايثبت في النكاح خيار وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولانعلم أحداً خالف في هذا وذلك لان الحاجة غير داعية اليه فانه لايتم في الغالب إلا بعد ترو وفكر ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيع الواقع في الاسواق من غير فكر ولا دوبة ولان النكاح ليس بمعاوضة محضة ولهذا لا يعتبرفيه العلم المعتود عليه برؤية ولا صفة ويصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الحيار فيه يفضي إلى فسخه بعد ابتذال المرأة واذاك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

( فصل ) ويستحب أن يخطب المعاتد أو غيره قبل التواجب ثم يكون العقد بعده لقبل النبي والتي المعتبر المعتب

أصحاب أبي حنيفة في الغيبة المنقطمة فقال بعضهم كقول القاضي و بعضهم قال من الري الى بغداد وقال بعضهم من الرقة الى البصرة ، وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر ، واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وأن كان الولي قريباً وهو منصوص الشافعي ، وظاهر كلام احمد أنه اذا كانت الفيبة غير منقطمة أنه ينتظر ويراسل حتى يقدم أو يوكل

( فصل ) فان كان القريب أسيراً أو محبوساً في مسافة قريبة لا يمكن مراجبته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول الى النزويج بنظره وهذا موجود ههنا وكذلك ان كان غائباً لا يعلم أقريب هو أم بعيد او علم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿مسئلة﴾ (ولا يليكافر نكاح مسلمة بحال الا إذا أسلمت أم ولده في وجه)

أما السكافر فليس له ولاية على مسلمة بحال وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجمح على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم، وذكر شيخنا ههنا أن فيه وجها أن السكافريلي نكاح أم ولده إذا أسلمت وذكره أبو الخطاب لأنها مملوكته فيلى نكاحها كالمسلم، ولا نه عقد

كان عليكم رقبيا \_ انقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح المكم أعمالكم ) الآية رواه أبو داود والمترمذي وقال حديث حسن قال الخلال ثنا أبو سليان المام طرسوس قال كان الالمام أحمد بن حنبل إذا حضر عقد نكاح فلم بخطب فيه بخطبة عبدالله بن مسعود قام وتركيم وهذا كان من أبي عبدالله من المبالغة في استحبابها لا على لا بجاب قان حرب بن اسها بيل قال قات لا حمد فيجب أن تكون خطبة النكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقد روي عن عمر أنه كان إذا دعي ليزرج قال لا تعصفرا علينا الناس الحديثة وصل الله على لا تعصفرا علينا والماس الحديثة وصل الله على عمد إن فلانا يخطب إليكم قان أن كحتموه فالحديثة وان ردد توه فسبحان الله والمستحب خطبة واحدة بخطبها الولي أو الزوج أو غيرهما وقال الشافي المسنون خطبة ان هذه التي ذكرناها في أوله وخطبة من لزوج قبل قبوله والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى مااتبم .

( فصل ) والخطبة غير واجبة عند أحد من أهل العلم علمناه الا داود فانه أوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال للنبي عليه يارسول الله زوجنها فغال رسول الله عليه هزوجتكها عامعك من القرآن متنق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى عمر مولاة له فما زاء على أن قال أنكحناك على ما أمر الله على المساك بمعروف أو تسريح باحسان وقال جعفر بن محدد عن أبيه ان كان الحسين ليزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواها أن المنذر وروى أبو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله عليه المامة بنت عبد المطاب فأنكحتي من غير أن يتشهد

عليها فيليه كاجارتها (والثاني) لا يليه لقول الله تعالى ( والذين كفروا بمضهم أولياء بعض) ولانهامسلمة فلا يلي نكاحها كابنته فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا الوجه أولى لما ذكرنا من الاجماع

والذين كفروا بعضهم أوليا، بعض ) ولان مختلفي الدين لا يرث أحدها الآخر ولا يعقل عنه فلم (والذين كفروا بعضهم أوليا، بعض ) ولان مختلفي الدين لا يرث أحدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدها رقيقاً فأما سيد الامة المكافرة فله تزويجها المكافر المكوم الا تحل المسلمين وكذلك سيد الامة المكافرة يلي تزويجها لمكافر لانها ولاية بالملك فلم يمنعها كون سيد الامة المكافرة مسلما كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى النزويج ولا ولي لها غير سيدها. فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولايته عامة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فثبتت له الولاية علىها كالمسلمة

﴿ مسئلة ﴾ (ويلي الذي نكاح موليته الذمية من الذي لقوله تعالى ( والذين كفروا بعضهم (الحنى والشرح الكبير ) . (٥٠)

ولائه عقــد معاوضة فلم نجب فيه الخطبة كالبيام وما استدلوا به يدل على عــدم الـكمــال بدون الحطبة لا على الوجرب .

( فصل ) ويستحب اعلان النكاح والضرب فيه بالدف قال أحمد يستحب أن يطهر النكاح ويضرب فيه بالدف قال الدف قال لا بأس ويضرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف وقيل له ما الدف ؟ قال هلذا الدف قال لا بأس بالفرل في العرس عثل قول النبي عَلَيْكِيْرُ للانصار ه أتينا كم أتينا كم فيونا نحيكم لولا الذهب الاحرما حلت بواديكم ولولا الحنطة السوداء ماسرت عذاريكم ه لاعلى ما يصنع الناس اليوم ومن غير هذا الوجه « ولولا الحنطة الحراء ما سمنت عذاريكم ،

وقال أحمد أبضا يستحب ضرب الذف والضرب في الاملاك مقبل له ما الصوت؟ قال يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا مار وى محمد بن حاطب قال والرسول الله ويتكافئ « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح ، روا ما النسائي . وقال عليه السلام « أعلنوا النكاح - وفي افظ - أظهر وا النكاح » وكان مجبأن يضرب عليها بالدف ، وفي افظ « واضر بوا عليه بالغربال »

أولياء بعض (وهل يليه من مسلم ? على وجهين )

(أحدهما) يليه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة لابه وليها فصح تزويجه لها كما لو زوجها كافراً ولانها امرأة لها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كما لو تزوجها ذمي (والثاني) لا يزوجها الا الحاكم قاله القاضي لان أحمد قال: لا يعتمد يهودي ولا نصراني عقد نكاح لمسلم ولا مسلمة ووجهه أنه عقد يفتقر الى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافركنكاح المسلمين والاول أصح والشاهدان يرادان لاثبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

﴿ مسئلة ﴾ ( وإذا زوج الابعد من غير عذر الاقرب أو زوج الاجنبي لم يصح وعنه يصح ويقف على إجازة الولي)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أنه اذا زوج الا بعد مع حضور الافرب واجابته الى تزويجها من غير اذنه لم يصح وبهذا قال الشافعي وفال مالك يصح لان هذا ولي فصح أن يزوجها باذنها كالافرب ولنا أن هذا مستحق بالتصيب فلم يثبت للا بعده ع وجود الاقرب كالميراث وبهذا فارق القريب البعيد

أبي حنينة والشافعي وابن المنذر ونمن كره نكاح السر عمر رضي الله عنه وعروة وعبدالله بن عبيد الله أن عتبة والشعبي ونافع مولى ابن عرب وقال أبو بكر عبد العزيز الذكاح باطل لان أحدقال اذا تروج بولي وشاهدين: لاحتى بعلنه وهذا مذهب مائك والحجة لمما مائقدم في الفصل الذي قبل هذا

وأنا قوله « لا مكاح إلا بربي » منهومه انعقاده بذلك وأن لم بوجد الاطهار ، ولانه عقد معارضة فلم يشترط اظهاره كالبيم وأخبار الاعلان يراد بها الاستحباب بدايل أمره فيها بالضرب بالدف والصوت وايس ذلك بواجب فكذلك ما عطف عليه ، وقول احمد : لا الهي كراهة فانه قد صرح فيا حكينا عنه قبل هذا باستحباب ذلك ولان اعلان النكاح والضرب فيه بالدف أعا يكون في الفالب بعد عقده ولو كان شرطا لاعتبر حالة العقد كما تر الشروط

( فصل ) وبستحب عقد النكاح يوم الجمعة لان جماعة من السلف استحبوا ذلك منهم سمرة بن حبيب وراشد بن سعيد وحبيب بن عتبة ولانه يوم شريف و يوم عيد فيه خلق الله آدم عليه السلام والمساية أولى بأن أبا حفص روى باسناده عن أبي هربرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه السلام « مسوا بالاملاك فانه أعظم البركة » ولانه أقرب إنى مقصوده وأقل لا يتظاره

( فصل ) ويستحب أن يقال المتزوج بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وعافية وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن أثر صفرة فقال « ما هذا ؟؛ فقال إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال « بارك الله لك أولم ولو بشاة » متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن النواة خمسة دراهم وذلك ثلاثة مثافيل ونصف من الذهب وقال المبرد الصواب عند

(الفصل الثاني) أن هذا العقد يقع فاسداً لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحيكم إذا زوج الاجنبي أو زوجت المرأة المعتبر اذبها بغير اذبها أو تزوج العبد بغير إذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص عليه أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثوروعن أحمد رواية أخرى أنه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وان لم يجزه فسد قال أحمد في صغير زوجه عمه فان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ واذا زوجتاليتيمة فلها الحيار إذا بلغت وقال إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ثم علم السيد فان شاه أن يطلق عليه فالطلاق الحيار إذا بلغت وقال إذا تزوج العبد بغير ولي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه وعن انقاسم بن محمد الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه وعن انقاسم بن محمد الإن ما حال واسحاق وأبي يوسف ومحمد لما روي أن جارية بكرا أتت الذي ويتنافي فذكرت أن أبها زوجها وهي كارهة فخيرها الذي علي النبي على النبي النبي على النبي على النبي على النبي ا

أهل العلم بالعربية أن يقال على نواة فحسب قان النواة عندهم اسم خمسة دراهم كا أن الاوقية أربعون درهما والنش عشرون والله أعلم

(فصل) و بستحبأن يقول اذا زفت اليه ماروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعبد مولى أبي أسيد قال تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وابو ذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله علي الميثية فحضرت الصلاة فقدموه و هو مملوك فصلى بهم تم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركعتين تم خذ بوأس أهلك فقل الابم بارك في في أهلي وبارك لأهلي في وارزقهم مني وارزقني منهم ثم شأنك وشأن أهلك. وروى ابو داود باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج أحدكم امرأة واشترى خادما فليقل اللهم إبي أسألك خيرها وخيرما جباتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه واذا اشترى به يراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك »

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس للحر أن يجمع ببن أكثر من أربع زوجات )

فوقف على الأجازة كالوصية ووجه الاولى قول النبي والتي الله المرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل وقال وقال إذا نكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل» رواه أبو داود وابن ماجه الا أن أبا داود قال هو موقوف على ابن عمر ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلع واللمان والنوارث فلم ينعقد كنكاح المعتدة فأما حديث المرأة التي خيرها رسول الله والتي فهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبو داود ثم محتمل أن هذه المرأة هي التي قالت روجني أبي من ابن أخيه ليرفع به خسيسته فتخييرها ليزويجها من غير كفئها وهذا يثبت الخيار ولا يعطل النكاح والوصية يتراخى فيها القبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا تفريع على هذه الرواية لوضوحها فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لأنها شرط اله فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها اذا وجدت أسند الملك الى عقبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها اذا وجدت أسند الملك الى الاجازة لم يرثه الأخر لانه عقد تلزمه إجازته فهو كالصحيح وان كان مما لا يجبزه لم يرثه الاجازة لم يرثه العبرة الم رقت تروجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من (فصل) ومتي تزوجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من (فصل) ومتي تزوجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من

اسلمت وتحتي خمس نسوة فقال النبي عَلَيْكَانَةً « فارق واحدة منهن » رواهما الشافي في مسنده واذا منهمن استدامة زيادة عن أربع فالابتداء أولى فالآية أريديها النخيير ببن اثنتين وثلاث وأربع كا قال ( أولي أجنحة مثى وثلاث ورباع ) ولم برد أن لسكل ملك تسعة أجنحة ولو أراء ذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير هذا فقد جهل العنة العربية ، وأما النبي عَلَيْكَانِيَّةٍ فمخصوص بذلك ألا ترى أنه جمع بين أربعة عشر

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للمبدأن يجمع الا اثنتين)

أجمع أهل العلم على أن لاعبد أن ينكح اثنتين واختلفوا في إباحة الاربع فمذهب احمد أنه لايباح للإلا اثنتان وهذا قول عمر رضي الله عنه وعلى وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنها وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافي وأصحاب الرأي ، وقال القامم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد والزهري وربيعة ومالك وأبر ثور وداود له نسكاح أربع لعموم الآية ولان هذه طربقه اللذة والشهوة فساوى العبد الحرفيه كالمأكول.

ولنا قول من سمينا من الصحدا؛ ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ، وقد روى ليث بن بني سليم عن الحديم بن قتيبة قال . أجمع أصحاب رسول الله والله الله عن الحديم العبد لا يشكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ماروى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر رضي الله عنه سأل الناس : كم يتروج العبد ? فقال عبد الرحمن بن عوف باثنتين وطلاقه باثنتين فدل هذا على أن ذلك

الروايتين قال شيخنا والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح النبي صلى الله عليه وسلم فيسه بالبطلان ولان الاجازة أنما تكون لعقد صدر من أهله في محله فأما ما لا يصدر من الاهل كالذي عقده المجذين أو الطفل فلم يقف على الاجارة وهذا عقد لم يصدر من أهله فان المرأة ليست أهلا له بدليل أنه لو أذن لها فيه لم يصح مع الاذن القارن فأن لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا القولوأما على القول الآخر فتى تزوجت بغير اذن الولي فيرفع الى الحاكم لم يملك إجازته بغير اذنها وفيه وجه آخر أنه إذا كان الزوج كنفوًا أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يفعل أجازه الحاكم لانه لو امتنع صار عاضلا فانتقلت الولاية عنه الى الحاكم في ابتداء العقد ومتى حصلت الاصابة تهدل الاجازة ثم أجيز فالمهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى فان الاجازة تم أجيز فالمهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى فان الاجازة تم أحيز فالمهر واحد من ملكه قبل الاجازة الى من تحل له انقسخ النكاح ولانه تد طرأت استباحة صحيحة على موقوفة فأ بطلتها لاتها أقوى فأزالت الاضعف كما لو طرأ ملك المين

كان؛ حضر من الصحابة رغيرهم فلم ينكر وهذا بخص عمرم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله ( أو ماملكت أيمانكم ) ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضل ولهذا فارق النبي على الله فيه أمته ولان فيه ملسكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وله أن يتسرى باذن سيده )

هذا هو المنصوص عن احمد في رواية الجماعة وهو قول ابن عمر وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ومالك والاوزاعي واشوري وأبي ثور وكره ذلك ابنسيرين وحماد بن أبي سليان والثوري وأصحاب الرأي ، والشافعي قولان مبنيان على أن العبد هل يملك بتمليك سيده أولى ? وقال القاضي أبو يعلى يجب أن يكون في مذهب احمد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك له بتمليك سيده واحتج من منع ذلك بأن العبد لا يملك المال ولا يجوز الوط، إلا في نكاح أو ملك يمين لقول الله تمالى ( الا على أزواجهم أو ما ملسكت اعامهم فالهم غير ملومين فن ابتغى ورا، خلك فأو لنك هم العادون)

ولنا قول أبن عمر وابن عباس ولا نعرف لهما في الصحابة مخالفا وروى الاثرم باسناده عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يتسري العبد ونحوه عن ابن عباس ولان العبد علك في النكاح فحلك التسري كالحر وقوطم إن العبد لا يملك المال ممنوع فان النبي عَيِّلْ قال « من أشترى عبدا وله مال» فجعل المال له ولامه آدمي فحلك المال كالحر وذلك لانه بآدميته يتمهد لاحلية الملك إذ كان الله تعالى

على ملك النكاح وان خرجت إلى من تحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان العقد اذا وقف على ملك النكاح وان خرجت إلى من تحل له كالمرأة غيره ثم باعها المالك فأجازها المشتري الناني مع الحبنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة المالك الناني لانه يملك ابتداء العقد فملك اجازته كالاول ولا فرق بين أن يخرج ببيح أو هبة أو ارث أو غيره فأما ان أعتقها السيد احتمل أن يجوز النكاح لانه اعا وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه فصح واحتمل أن لا يجوز لان ابطال حق الولي ليس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك لم يبطل من ولاية الزويج فانه يليها بالولاه

(فصل) واذا تزوجت التي يستبر اذمها بغير اذمها وقلنا يقف على اجازتها فاجازتها بالنطق أو ما يدل على الرضا من التمكين من الوطء والمطالبة بالمهر أو النفقة ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضا تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة « ان وطئك زوجك فلا خيار لك » جعل تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر أو النفقة والتمكين من الوطء دليل على الرضا لان ذلك من خصائص العقد الصحيح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

﴿ مُسَالَةً ﴾ (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وان كان حاضراً ووصيه في النكاح بمنز لته)

خلق الأموال للآدميين ليستعينوا بها على القيام برظائف التكاليف واداء العبادات قال الله تعالى (هوالذي خلق لكمافي الارض جميعا) والعبد داخل في العموم ومن أهل الشكليف والعبادات فيكون أهلا الهلك ولذلك ملك في النكاح واذا ثبت الملك للجنين مع كونه نطانة لاحياة فيها باعتبار مآله الى الآدمية فالعبد الذي هو آدمي مكلف أولى

إذا ثبت هذا فلا مجوز له التمسري الا باذن سيده واو ملكه سيده جارية لم يبح له وطؤهاحتى يأذن له فيه لان ملكه ناقص واسيده نزعه منه متى شاء من غير فسخ عقد فلم يكن لدالنصرف فيه الا باذن سيده فان أذن له فقال تسريها أو أذنت الله في وطنها أو مادل عليه أبيح له وما ولد له من التسريمي فحكه حكم ملك لازالجارية بملوكة له فكذاك ولدها، وان تسرى بغير اذن سيده فا اولدماك سيده

( فصل) وله النسري بماشاء اذا أذن له السيد في ذلك نص عليه أحمدلان من جاز له التسري جاز من غير حصر كالحر فان أذن له وأطلق التسري تسرى بواحدة و كذلك اذا أذن له في التمزويج للم يجز أن يتزوج أكثر من واحدة وجهذا قال أصحاب الرأي وأبو ثور ، واذا ذن له في التمزويج فعقد على اثنتين في عقد جاز ، ولنا أن الاذن المطلق يتناول أفل ما يقم عليه لاسم يقينا وما زاد مشكوك فيه فيبقي على الاصل كما لو أذن له في طلاق امرأته لم يكن له أن يطلق أكثر من واحدة ، ولان الزائد على الوا عدة محتمل أن يكرن غير مراد فيبقى على أصل التحريم كما لو شك هل أذن له أو لا إ

( فصل ؛ والمكتب كالعبد القن لا يُمزوج ولا يتسرى إلا باذن سيده لان في ذلك إنلافا للمال الذي في يديه وقد قال عليه السلام ه المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » وأما المعتق بعضه فاذا ملك

يجوز النوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائباً بجبراً أو غير مجبر لانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة ووكل عمرو بن أمية الضمري في تزويجه أم حبيبة ولانه عقد معاوضة فجاز التوكيل ولايمحاب الشافي في نوكيل غير الاب والحِد وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه يلي بالاذن فلم يجز له النوكيل كالوكيل

ولنا أنه بلى شرعاً فكان له التوكيل كالاب ولا يصح قولهم إنه بلي بالاذن فان ولايته ثابتة قبسل إذنها وإغا إذنه شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولا خلاف في ان للحاكم ان يستنيب في الترويج من غير إذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف ثبتت الانابة من قبلها؟

( فصل ) ويجوز التوكيل مطلقا ومقيداً فالمقيد التوكيل في نز ويبج رجل بعينه والمطلق النوكيل في نزويج من يرضاه أو من شاء قال أحمد في رواية عبد الله في الرجل يولى على أخنه وابنته تقول اذا وجدت من أرضاه فزوجه فنزويجه جائز ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روى ان رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤا فزوجه ولو بشراك نعله فزوجها عمر عمان بن عفان فهي أم عمر بن عمان واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه اذن في النكاح فجاز مطلقا

مجزئه الحر جارية فماكه نام وله الوط. بغير اذن سيده لفوله سبحانه ( أو ما ملكت أءانكم ) رلان ملكه عليه انام التصرف فيها بما شاء بغير اذن سيد، فكذلك الوط، وما فيه من الرق لا يمنعه من استيفاء مايملكه كماله أن يتصرف ويأكل ما ملكه بنصفه الحر . وقال القاض حكمه حكم الفن وهو منصوص الشانعي، وقال بعض أصحابه كةولنا، واحتج من منع ذلك بأنه لا عَدَنه الوط، بنصفه الحر وحده وكذلك منعناه التزويج حتى بأذن له سيده

ولنبأ أنه لاحق لسيده فيها ولا يلحقه ضرر باستمتاعه منها فلريعتبر أذنه فيها كاستخدامهما وأما النزويج فانه يلزمه باحقوق تتعلق بجملته فاعتبر رضىالسيد ايكون راضيا بتعلقالحاق بملكه بخلاف مستأتنا فان الحق له لاعليه فأما أن أذن له سيدهفيه جاز الاعند من منه العبد التسري لانه كالقن في أو لهم ( فصل ) نقل مجمد بن ماهان عن أحمد لا أسر، العبد أن يتسرى أذا أذن له سيده فان رجم السيد فليس له أن يرجع اذا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه أبراهيم بن هأني. ويعقوب بن

مختان ولم أر عنه خلاف هذا ، فظاهر هذا انه اذا تسرى باذنالسيد لم يملك السيرالر بوعلانه يملك

به البضم فلم علك سيده فسخه قياسا على النكاح

وقال القاضي بحتمل انه اراد بالتسري همنا التزويج وسماء تسريا مجازاً ويكون للسيد الرجوع فهاملك عبده ، وظاهر كلام أحدخلاف هذا. و ذلك لا نه ما كه بضعا أبيح له وطؤه فلم : للك رجوعه فيه كالوزوجه

كأذن المرأة أو عقد فجاز انتوكيل فيه مطلقا كالمبيع

( فصل ) ولا يعتبر في الوكالة إذن المرأة في التوكيل سواء كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لايجوز لغير الحجبر التوكيل إلا بأذن المرأة وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غيرا إذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لايصح الا محضرة شاهدين لانه براد محل الوطء فافتقر الى الشهادة كالنكاح

ولنا أنه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر الى إذن المرأة ولا إشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أن الولي ليس بوكيل المرأة ولوكان وكيلها لتمكنت من عزله وهذا التوكيل لايملك بهالبضع فلم يفتقر الى إشهاد بخلاف النكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتوكيل في شراءالاما، للتسري

( فصل ) ويثبت للوكيل مايثبت للموكل فان كـان للمولى الاحبار ثبت ذلك لوكيله ان كـانت ولايته ولاية مراجعة احتاج الوكيل الى مراجعة المرأة لانه نائب فيثبت له مثل ماثبتت المنوب عنه وكذلك الحَمْرُ فِي السَّلْطَانُ وَالْحَاكُمُ يَاذَنُ لَغَيْرِهُ فِي الْنُرُوبِيجِ فَيْكُونُ الْمُأْذُونُ لَهُ قَائِهَا مَقَامُهُ

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد هل تستفاد ولاية الذكاح بالوصية? فروي أنهــا تستفاد مهــا اختارها الخرقي وهذا قول الحسن وحماد بن أبي سليمان ومالك وروي عنه لاتستفاد بالوصية وبه قال الثوري والشعبي والنخمي والحارث العكلي وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر ولانها ولاية تنتقل الى (مسئلة) قال (ومتى طلق الحر أو العبد طلاقا يملك الرجمة أو لايملك لم يكن له أن يتزوج اختها حتى تنقضي عدتها وكذلك إذا طلق واحدة من أربع لم يتزوج حتى تنقضي عدتها وكذلك العبد اذا طلق احدى زوجتيه)

وجلة ذلك أن الرجل أذا تزوج أمرأة حرمت عليه أمها على التأبيد وتحرم عليه أختها وعمتها وخالنها وبنت أخيها وبنت أختها تحريم جمع وكذلك أن تزوج الحر أربعا حرمت الخامسة تحريم جمع وأذا طلق زوجته طلاقا رجعيا فالنحريم بأق بحاله في وأن تزوج العبد اثنين حرمت الثالثة تحريم جمع فأذا طلق زوجته طلاقا رجعيا فالنحريم بأق بحاله في قولم جميعاً . وأن كان الطلاق بأثنا أو فسخا فكذلك عند أمامنا حتى تنقضي عدتها ، وروي ذلك عن على وابن عبد وابن أبي لبلي ومالك والشافي وأبو أور وأبو عبيد وابن الذر: له نكاح جميع من سمينا في تحريم الجمع وروي ذلك عن زيد بن ثابت لان الحرم الجمع بينها في النكاح بدليل قوله تعالى (حروت عليكم أمها تدكم ولانها بأن فأشبهت المطاقة قبل الدخول قد ساف ) معطوفا عليه والبائن ليست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطاقة قبل الدخول

وليا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة الساياني أنه قال ما أجمت الصحابة على شي. كاجماعهم

غيره شرعاً فلم يجزان يوصى بهاكالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييمها ووضعها عند من لا يكافئها فلا تثبت له الولاية كالاجنبي ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بهاكولاية الحاكم وقال أبو عبد الله بن حامد ان كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة حاز لهدم ذلك

ولذا أنها ولاية للاب فجازت وصيته بها كولاية المال وما ذكروه ببطل بولاية المال ولانه بجوز ان يستنيب فيها بعد موته كولاية المال فعلى هذا بحوز الوصية بالنكاح من كل ذي ولاية سواء كان بجبراً كالاب أو غير مجبر كالاخ ووصي كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك لوصيه وان كان يحتاج الى إذنها فوصيه كذلك لانهقام مقامه فهو كالوكيل وقال مالك ان عين الاب الزوج ملك اجبارها صغيرة كانت أو كبيرة وان لم يعين الزوج وكانت بنته كبيرة صحت الوصية فاعتبر اذنها وان كانت صغيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذنت جاز ان يزوجها بأذنها"

ولنا أن من ملك النزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتي زوج وصي الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل (المغني واشرح المكبير) (الجزءالسابع)

على أربع قبل الظهر وأن لاتدكم امرأة في عدة أخمها وروي عن النبي وَاللّهِ أنه قال ه من كان يؤمن بالله واليوم لآخر ذلا مجمع ما ه في رحم أختين » وروي عن ابي الزناد قال كان الوليد بن عبدالملك أربع نسوة فطلق واحدة البتة وتزوج قبل أن تحل فعاب ذلك عليه كثير من الفقها، وليس كلهم عابه قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء بقي ولأنها محبوسة عن النكاح لحسة أشبه ما لو كان الطلق وجعبا ولانها معتدة في حقه أشبهت الرجعية وفارق المطلقة قبل الدخول مها .

و فصل ) ولو أسلم ذوج الحجوسية أوالوثنية أوانف خ النسكاح ببن الزوجين بخلع أو رضاع أو فسخ بعيب أو إعسار أو غيره لم يكن له أن يتزوج أحداً ممن يحرم الجمع بينه و ببن زوجته حتى تنقضي عدمها سواء قلنا بتعجيل الفرقة أو لم نقل وان أسلمت زوجته فتزوج أختها في عدمها ثم أسلما في عده الاولى اختار منها واحدة كا لو تزوجهما معا وان اسلم بعد انقضاء عدة الاولى بانت وثبت نكاح اثانية (فصل) إذا أعتى أم الولد أو أمة كان يصبها فليس له أن يتزوج أختها حتى ينقضي استبراؤها نص عليه أحد في أم الولد وقل أبو يوسف وحمد بن الحسن يجوز لانها ليست زوجة ولا في عدة من نكاح ولنا أنها معتدة منه فلم يجز له نكاح أختما كالمعتدة من نكاح أو وط، بشبهة ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عرم من جمع ما، ه في رحم آختين ولا يمنم من نكاح أر بعسواها

( فصل ) ومن لم تثبت له الولاية لا يصح توكيله لان وكين قائم مقامه فان وكله الولي في ترويج موليته لم يصح لانها ولاية ليس هو من أهلها ولانه لما لم يملك تزويج مناسبته بولاية النسب فلان لا يملك مناسبة غيره بالتوكيل أولى ويحتمل أن يصح توكيل العبد والفاسق والصبي المميز في العقد لانهم من أهل اللفظ به وعباراتهم فيه صحيحة ولذلك صح قبولهم النكاح لانفسهم وانما سلبوا الولاية لانه يعتبر لها السكيال ولا حاجة اليه في اللفظ وان وكله الزوج في قبول النكاح صح وكذلك أن وكله الاب في قبول النكاح لابنه الصغير لانه يصح قبولهم لانفسهم فعجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالبيع وقال بمض أصحابنا لا يصح لأنه أحد طرفي العقد أشبه الايجاب والاول أولى

﴿ مسئلة ﴾ (واذا استوى الاولياء في الدرجة كالآخوة والاعمام وبنيهم صح التزويج من كل واحدمنهم لان سبب الولاية موجود في واحدمنهم) ﴿ مسئلة ﴾ (والاولى تقديماً كبرهم وافضلهم )

لأن النبي وَتَنْظِيْةٍ لما تقدم محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل فتكلم عبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «كبركبر» اي قدم الاكبر فتكلم حويصة ولانه أحوط للعقد في اجباع شروطه والنظر في الحفظ فان تشاحوا اقرع بينهم لانهم تساووا في الحق وتعذر الجمع فيقرع

ومنمه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل اعتاقها فبعدم أولى

( فصل ) ولا يمنع من نكاح أمة في عدة حرة بائن ومنعه أبو حنبنة كا بحرم عليه أن يتزوجها في صلب نكاحها .

وَلَمَا أَنَّهُ عَادِمَ لِلطَّولُ خَالَفُ لِلعَبْتُ فَأَبِيحُ لَهُ نَـكَنَاحِهَا لَقُولُهُ تَعَالَى( وَمَن لَم يَستَطَعُ مَنَـكُمُ طُولًا ) الآية ولا نسلم أنه لا بجرز في صلب نـكناح الحرة بل بجرز إذا تحقق الشرطان

( فصل ) وان زنا بامرأة فليس له أن يتزج باختها حتى تنقضي عدتها وحكم الهدة من الزنا الماهدة من وط. والهدة من وط والهدة من وط الشبهة كحكم الهدة من النسكاح فان زنا باخت امرأته فقال أحمد بمسك عن وط امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد ذكر عنه في المزني بها أنها تستبريء بحيضة لانه وط من غير نسكاح ولا أحكامه أحكام النكاح وبحتمل أن لانحرم بذلك أختها ولا أربع سواها لانها ليست منكوحة ومجرد الوط لا يمنع بدابل الوط في ملك اليمين لا يمنع أربعاً سواها

( فصل ) وآذا ادعى الزوج أن امرأته أخبرته بانقضاء عدمتها في مدة بجوز انقضاؤها فيها وكذبته أبيح له نكاح أختها واربع سواها في الظاهر فأما في الباطن فيبنى على صدقه في ذلك لائه حق فيا بينه وبين الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها ونني النسب لأنه حق لها ولولدها علا يقبل قوله فيه و به قال الشافي وغيره وقال زفر لا يصدق في شي. لانه قول

بينهم كالمرأس وقد كار النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً أقرع بين نسائه لتساوي حقوقهن كذا هذا

﴿ مسئة ﴾ ( فان سبق غير من وقعت له القرعة فزوج صح تره يجه في أفوى الوجهين اذا زوج كفوًا باذن المرأة )

لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية بأذر موليته فصح كما لو انفرد وإيما الفرعة لازالة المشاحنة وفيسه وجه اخر انه لايصح ذكره أبو الخطاب فلم يصح تز ونجه كالابعد مع الاقرب في مسئلة ﴾ (واذا زوج الوليان اثنين ولم يعلم السابق منها فسخ النكاحان)

وجملة ذلك ان المرأة إذاكان لها وليان فاذنت لكل واحد منها في زويجها جازسوا أذنت في رجل معين أو مطلقا فاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منها فالنكداح له سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقنادة وابن سيرين والاوزاعي والنوري والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وبه قال عطاء ومالك مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى لقول عمر رضى الله عنه اذا أنكح الوليان فالاول أحق مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى ولان الثاني انصل بعقده القبض فكان أحق

ولنا ماروي سمرة وعقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما أمرأة زوجها وليان فهي للاول

واحد لا يصدق في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياسا لاحدهما على الآخر وذلك لانه لا يمكن أن يكون القول الواحد صدقا كذبا

ولنا انه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاً له لاضرو على غيره فيه فوجب أن يصدق في أحدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أقر أن البائم كان أعتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع بثمنه وكما لو أقر أن اسرأته أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يصدق في سقوط مهرها.

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن خطب امرأة فزوج بغيرها لم ينعقد النكاح )

معنى ذلك أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب الى ذلك ثم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيقبل فلا ينمقد النكاح لان القبول انصرف الى غير من وجد الايجاب فيه فلم يصح كما لو ساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح ، قال احمد في رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها ويكون الصداق على وليها لانه غره وبجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول قان كانت تلك قد ولدت منه يلحق به الولد وقوله يجهز اليه أختها يعني والله أعلم بعقد جديد بعد انقضاء عدة هذه إن كان أصابها لان العقد الذي

أخرج حديث سمرة أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي عنه وعن عقبة وروي نحو ذلك عن على وشريح ولان الثاني تزوج أمرأة في عصمة زوج فكان باطلا كالوعلم الحال ولانه نكاح باطل لوعري عن الدخول فكان باطلا وإن دخل كنكاح المعتدة وأما حديث عمر فلم يصححه أصحاب الحديث وقد خالفه قول على وجاء على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكروه من القبض لامعنى له فان النكاح يصح بغير قبض مع أنه لاأصل له فيقاس عليه ثم يبطل كما ثر الانكحة الفاسدة

(فصل) فان دخل بهاالثاني وهو لا يعلم أنها ذات زوج فرق بينها وَكان لها عليه مهر مثلها ولم يصبها زوجها حتى تحيض الاث حيض بعد وطنها من الثاني فأما أن علم الحال قبل وطء الثاني لها فأنها تدفع ألى الاول ولاشيء على الثاني لان عقده عقد باطل لا يوجب شيئاً فان وطنها الثاني وهو لا يعلم فهو وطء بشبهة بجب لها به المهر و ترد الى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدمها وهو قول قتادة والشافعي وابن المنذر قال أحمد لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا نرد الصداق الذي يوجد من الداخل بها على من دفعت اليه لان الصداق في مقابلة الاستمتاع فكان لها دون زوجها كالووطئت بشبهة أومكرهة ولا يحتاج النكاح الثاني الى فسخ لانه باطل ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول والوط، دون الفرج لانه المال لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالتسمية وذكر والوط، دون الفرج لانه ألمال المالية المال

عتده لم يصح في واحدة منها لان الايجاب صدر في احداها والفبول في أخرى فلم ينعتد في هذه ولا في تلك فان انفقوا على تجديد عقد في احداهما أيتهما كان جاز،

وقال أحمد في رجل تزوج اسرأة فادخات عليه أختها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهر قبل يلزمه مهران ? قال نعم ويرجم على وليها هذه مثل التي بها برص أو جذام علي يقول ليس عليه غرم وهذا ينبغي أن يكون في اسرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم، أما إذا علمت أنها ليست زوجة وأنها محرمة عليه وأمكنته من نفسها ملا ينبغي أن بجب لهاصداق لانها زانية نطاوعه، فأما إن جهلت الحال فلها المهر ويرجم به على من غره، وروي عن على رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأتين فزفت كل امرأة إلى زوج الاخرى لهما الصداق ويعتزل كل واحد منهما امرأته حتى تنقضي عدنها وبه قال النخعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي

(فصل) من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين لان كل عاقد ومعقود عليه يجب تعيينها كالمشتري والمبيع ثم ينظر فان كانت المرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح فان الاشارة تكنى في التعيين ، فان زاد على ذلك فقال بنتي هذه أو هذه فلا نة كان تأكيداً وإن كانت غائبة فقال زوجتك بنتي وليس له سواها جاز فان سهاها باسمها مع ذلك كان تأكيداً فان كان له ابنتان أو أكثر فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى يضم الى ذلك ما تنميز به من اسم أو صفة فيقول زوجتك ابنني الكبرى أو الوسطى

﴿مسئلة ﴾ (فان جهل الاول منها فسخ النكاحان)

ولا فرق بين أن لا يعلم كيفية وقوعها أو يعلم أن احدها قبل الآخر لا بعينه أو يعلمه بعينه ثم يشكل والحكم في جيعها واحد وهو ان يفسخ الحاكم النكاحين جيما نص عليه أحمد في رواية الجماعة ثم يتزوج من شاه منها أو من غيرها وعن أحمد رواية أخرى أنه يقرع بينها فن وقعت له الفرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم بجدد الفارع نكاحه لانه ان كانت زوجته لم يضره تجديد انتكاح وان كانت زوجة الآخر بانت بالطلاق وصارت زوجة هذا بعقده الثاني لان الفرعة تدخل ليميز الحقوق عند النساءي كالسفر باحدى نسائه والبداية بلبيت عند احداهن وتعتبر الانصباء في القسمة وقال انثوري وأبو ثور يخيرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منها طلقة فان أبيا فرق بينها وهو قريب من القول الاول لانه تعذر امضاء العقد الصحيح فوجب ازالة الضرر بالتفريق ، وقال الشافعي وابن المنذر النكاح مفسوخ تعذر امضاء العقد لا يزول الا بفسخه كذا همنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزبز وحماد بن قدر الثمن فان المقد لا يزول الا بفسخه كذا همنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزبز وحماد بن أبي سلمان أنها تخير فأيهما اختارته فهو زوجها وهذا فاسد فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينها كما لو لم يعقد الا أحدها أو كما لو أشكل على الرجل امرأته في النساء أو على المرأة زوجها إلا أن يريدوا بقولهم إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نكاحها فهذا حسن فانه ويريدوا بقولهم إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نكاحها فهذا حسن فانه ويريدوا بقولهم إنها إذا إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نكاحها فهذا حسن فانه

أو الصنرى قان سهاها مع ذلك كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي عائشة أو فاط.ة صح ، وإر كانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فنال زوجتك فاطمة لم بصح لان هذا الاسم مشترك بينها وببن سائر الفواطم حتى يقول مع ذلك أبتني

وقال بعض الشافعية يصح اذا نوياها جميعاً وليس بصحبح لان النكاح تعتبر فيــه الشهادة على وجه يمكن اداؤها اذا ثبت به المقد وهذا متعذر في النبـة فلذلك لو قال زوجتك ابنتي وله بنات لم يصح حتى يميزها بلفظه ، وإن قال زوجتك فاطمة ابنــة فلان احتاج أن يرفع في نسبها حتى يبلغ مانتمهن به عن النساء

( فصل ) فان كان له ابنتان كبرى اسمها عائنة وصغرى اسمها فاطمةفقالزوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصفرى لم يصح ذكره ابو حنص ، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غبر صحبح لوجهين:

﴿ أَسَدُهُمْ ﴾ أَنْهُمَا لَمْ يَتَلَفَظَا مِمَا يَصِحَ العَمْدُ بِالنَّهَادَةُ عَلَيْهِ فَأَنَّبُهِ مَالُو قَالَ زُوجِتَاكُ عَائْشَةً فَقَطَ أُو ما لو قال زوجتك ابنتي و لم يسمها ، واذا لم يصح فيما اذا لم يسمها ففيها اذا مهاها بفسير اسمها أولى أن لايصح.

( والثاني ) أنه لايصح الكاح حتى تذكر المرأة بما نتميز به ولم يرجــد ذلك فان اسم أختهــا

فانه يستغنى بالتفريق بينهما وبين أحدها عن التقريق بينها وبينها جميعاً ويفسخ أحد النكاحين عن فسخها فان أبت ان نختار لم تجبر وكذلك ينبغي إذا قرع بينهما فوقعت القرعة لاحدها لم تجبر على نكاحه لأنَّه لا يعلم فيتعين إذا فسخ النكاحين ولها ان تُنزوج من شاءت منهما أومن غيرهما في الحال ان كان قبل الدخول و بعد انتضاء العدة انكان دخل ما احدها

( فصل ) فان ادعى كل وأحد منهما أنه السابق بالعقد ولا بيئة لها لم يقبل قولهما فان أَفرت المرأة لأحدها لم يقبل افرارها نص عليه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقبل كما لو أقرت ابتداء .

ولنا أن الحصم الزوج الآخر في ذلك فلم يقبل في ابطال حقه كما لو أفرت عليه بطلاق فان ادعى الزوجان على المرأة أنها تملم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف لذلك وقال أصحابالشافعي تستحلف بناء منهم على أن افرارها مقبول فان فرق بينهما وبين أحدها لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فيذبني ان يقبل اقرارها لأنهما اتفقا على ذلك منغير خصم منازع فأشبه ما لو لم يكن صاحب عقد آخر

(فصل) وان علم أن العقدين وقعا لم يسبق أحدها الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسيخهما لانهما باطلان من أصلها ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهماولا يرثها واحد منهمالذلك وان لم يعلم لأيميزها بل يصرف المقد عنها، وإن كان الولي بريد السبرى والزوج يقصدالصغرى لم بصح كمسئلة الحرق فيما أذا خطب امرأة وزوج غيرها لان القبول الصرف الى غير من وجدالا يجاب فيه وبحتمل أن يصح أذا لم يتقدم ذلك مايصرف القبول الى الصغرى من خطبة ونحوها فأن العقد بلفظه متناول السكبرى ولم يوجد ما يصرفه عنها فصح كالو نوباها ولو نوى الولي الصغرى والزوج الكبرى أونوى الولي السخبرى ولم يدر الزوج أيتها هي نعلى الاول لا يصح التزويج لعدم النية منها في التي يتمارلها لفظها وعلى الاحمال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالافظ لما ذكرناه

( فصل )فانكاناها بنة راحدة فقال لرجل زوجتك ابنتي وسهاها بغير اسمها فقال القاضي بصح وهو قول أصحاب الشافعي لان قوله بنتي آكدمن النسمية لانها لامشاركة فها والاسم مشترك و لو قال زوجتك هذه وأشار البها ومهاها بغير اسمها مجب أن يصح على هذا التعليل

( فصل ) واو قال زوجتك هل هذه المرأة لم يصح لانه لم يثبت له حكم البنات قبل الظهور في غبر الارث والوصية ولانه لم يتحق أن في البطن بنتاً فأشبه مالوقال زوجتك من في مذه الدار وهي لا يعلمان مافيها ولوقل اذا ولدت امرأتي بنتا زوجكتها لم بصحلانه تعليق المكاح على شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لا يتعلق به عقد

ذلك فسخ المكاحيما فروي عن أحمد أنه يجب لها العلم ويقترعان عليه لان عقد أحدها محيح وقد انفسخ بنكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كمالو خالفها وقال أبوكر لامهر لها لانهما بحبران على الصداق فلم يلزمهما مهر كمالو فسخ الحاكم نكاح رجل لعسرته أوغيبته وان ماتت قبل الفسخ أو الطلاق فلاحدها نصف ميراثها فيوقف الامرحتي يصطاحا عليه وقيل يقرع بينهما فمن خرجت له الفرعة حلف انه المستحق وورث وان مات الزوجان فلها ربع ميراث أحدها فان كانت قد أقرت أن احدهما سابق بالعقد فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعي ميراث من أفرت له فان كان احدهما قد ادعى ذلك أيضاً دفع اليها ربع ميراثه وان لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع إيمام مان نكلوا قضى عليهم وان لم تكن المرأة أقرت بسبق احدهما احتمل ان يحلف ورثة كل واحدمنهما واحتمل ان يقرع بينهما فمن خرجت فلها ربع ميراثه وقدروى حنبل عن أحمد أنه سئل عن رجل له واحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أيتهن ذوج يقرع بينهن فأيتهن فأيتهن أصابتها الفرعة فهي زوجة وان مات الزوج فهي التي ترثه

( فصل ) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق بينهما وقلنا بوجوب، المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه وان ماتا ورثت المقر له دون صاحبه لذلك وان ماتت هي قبلها احتمل ان يرثها المقر له كما ترثه واحتمل ان لا يقبل اقرارها له كما لم يقبله في نفسها وإن الم تقر لاحدهما الا بعد موته فهو كما لو أقرت في حياته وليس لور تة

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها وشرط لها ان لا يخرجها من دارها وبلدها فلها شرطها لما روي عن النبي عَلَيْكِيْتُهُ انه قال « احق ماأوفيتم به من الشروط مااستحللتم به الفروج » وان تزوجها وشرط لها ان لا يتزوج عليها فلها فراقه اذا تزوج عليها)

وجلة ذلك أن الشروط في النكاح تنقسم أقساما ثلاثة (أحدها) ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود البها نفعه وفائدته مثل أن يشترط لها أن لا مخرجها من دارها أو بلدها أولا يسافر بها أولا ينزو جمايها ولا يتسرى عليها فهذا يلزمه الوفاء لها به قان لم يفعل فلها فسخ النكاح بروى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص ومعاوبة وعمرو بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شريح وعر ابن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي واسحاق ، وأبطل هذه الشروط الزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك واللبث والثوري والشافعي وابن المذذر وأصحاب الرأي قال ابو حنيفة والشافعي ويفسد المهر دون العقد ولها مهر المثل واحتجوا بتول النبي ويتياتي وكال النبي ويتياتي وكال النبي ويتياتي وكال النبي ويتياتي والسراية في كتاب الله في كتاب الله وهذا محرم الحلال وهو التزويج والتسوي والسفر ولان هذا شرط ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم ببن على التغليب والسراية وكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم المنس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم ببن على التغليب والسراية وكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم المناه في المناه والسمراية وكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم المناه المناه ولا مقتضاه ولم ببن على التغليب والسراية وكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه ولا المناه الم

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْدُ وَانَ أَحَقَ مَاوَفَيْمَ بِهِ مِنَالشَرُ وَطَ مَا اسْتَحَلَّمُ بِهِ الفَرُو جِ ،رواه سَعَيْدُوفِي

واحد منهما الانكار لاستحقائها لان موروئه قد أقر لها بدعوى صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وان لم تقر لواحد منهما أقرع بينهما وكان لها ميراث من تقع القرعة عليه وانكان أحدهما قدأصابها وكان هو المقر له أوكانت لم تقر لواحد منهما فالها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعي سواه، وانكانت مقرة اللآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر له بالمسمى ، فان استويا أو اصطلحا فلاكلام ، وانكان مهر المثل أكثر حلف على الزائد وسقط وانكان المسمى لها أكثر فهومقر لها بالزيادة وهي تشكرها فلا تستحقها

﴿ مسئلة ﴾ (واذا زوجالسيد عبده الصغير من أمته جاز أن يتولى طر في المقد لانه ملك بحكم الملك لابحكم الاخكم الاذن فى قولهم جميعاً

فان كان مالكا لأحد طرفي العقد فوكله ملك الطرف الآخر فيه أووكله المولي في الايحاب والزوج في القبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين اللتين نذكرها في المسئلة التي تليها لانه ملك ذلك بالاذن وانزوج ابنته الكبيرة عبده الصغير لم يجز ذلك إلا برضاها لانه يكافئها ويخرج فيه أيضاوجهان وانزوجه ابنته الصغيرة لم يجز لأنه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز

هان أحق الشروطأن توفوا بها ما استحلام به الغروج تمتفق عليه وأبضاً قول النبي عليه السلمون على شروطهم ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فكان اجماعاً وروى على شروطهم ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال لهاشر طها الاثرم باسناده أن وجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال لهاشر طها فقال الرجل اذا تطقبنا فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لها فيه منفعة ومقصو دلا يمنم المنفصود من النكاح فكان لازما كما لوشر طت عليه زيادة في المهر أو غير نقد البلا وقوله عليه السلام هكل شرط أيس في كتاب الله فهو باطل أي ايس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا مادل على مشروعيته على أن الحلاف في مشروعيته وعلى من نفى ذلك ألدلبل وقولهم أن هذا يحرم مادل قلم الا يحرم حلالا وإغاثيت الهرأة خيار الفسخ إز لم في ما يقده كان من مصلحة قلما لا نسلم ذلك فانه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده كاشتر اطالرهن والضويين في البيع في يبطل بالزيادة على مهر المثل وشرط غير نقد البلا

اذا ثبت أنه شرط لازم فنم يف لها به فلها الفسخ ولهذا قال الذي قضى عليه عمر بلزوم الشرط أذ تطلقينا فلم يلتفت عمر الى ذاك وقال مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ بترك الوفاء به كالرهن والضمين في البيع

( فصل ) فان شرطت عليه أن يطلق ضرتها لم يصح الشرط لما روى أبه هريرة قال نهى الذي وَلَيْكُنْ أن تشترط المرأة طلاق ختها وفي لفظ ان الذي وَلَيْكُنْ قال هلا نسأل المرأة طلاق ختها التنكيح

(مسئلة) (وكذبك ولي المرأة مثل ابنالهم والمولى والحاكم إذا أذنت له في تزوجها وعنه لا يجوز حتى توكل في أحد الطرفين)

وجملة ذلك أن ولي المرأة التي يحل له نكاحها إذا أذنت له أن يتزجها فله ذلك وهل له أن يلي طرفي الهقد بنفسه نهيه روايتان (إحداهما) له ذلك وهو قول الحسن وابن سيرين وربيعة ومالك والثوري وأبي حنيفة واسحاق وأبي ثور وابن المنذر لما روى البخاري قال: قال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم امرأة قارض أنجعلين أمرك إلي قالت نعم قال قد تزوجنك لانه يملك الايجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج أمته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الايجاب من ولي ثابت الولاية وانقبول من زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجدا من رجلين ، وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجمل عتقها صداقها ، فان قبل فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هكل نكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح: روج وولي وشاهدان » قلنا هذا لا تعرف صحته ولو صح كان مخصوصا بما اذا زوج السيدعبد، فهو سفاح: روج وولي وشاهدان » قلنا هذا لا تعرف صحته ولو صح كان مخصوصا بما اذا زوج السيدعبد، الصغير أمته فيتعدى التخصيص إلى محل الذاع وهو يفتقر إلى ذكر الايجاب والقبول ، وهل يكتفي بمجرد (الحجوب الشعرح الكبير) (الحجوب السابع)

والنهمي يفتضي فساد المنهمي عنه ولانها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأنه فلم يصح كما لو شرطت عليه فسخ عليه فسخ بيمه. وقال أبوالخطاب هو شرط لازم لامه لاينافي المقد ولها فيه فائدة فأشبه مالو شرطت عليه أن لا يتروج عليها ولم أر هذا لفسيره ، وقد ذكرنا ما يدل على فساده ، وعلى قيساس هذا لو شرطت عليه بيم أمته

(القسم الثاني) مأييطل الشرط ويصح العقد مثن أن يشترط أن لامهر لهما أوأن لا ينفق عليها أوان أصدقها رجع عليها، أو تشترط عليه أن لا يطأها أو يهزل عنها او يقسم لها أقل من قسم صاحبتها أو أكثر أو لا يكون عندها في الجره إلا إيلة أوشرط لها النهار دون اللبل أو شرط على المراه أن تنفق عليه او تعطيه شيئا، فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها لانها تنافي مقتضى العقد، ولانها تنضم اسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده فلم يصح كما نو أسقط الشفيع شفعته قبل البيع، فأما العقد في نفسه فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل كما أو شرط في العقد صداقا محرما، ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن بنعقد مع الشرط الفاسد كالعتاق فقد نص أحمد في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن ببيت عندها في كل جمة ليلة ثم وجعت وقالت لا أرضى إلا ليلة وليلة فقال: لها أن تنزل بطيب نفس منها فان ذلك جائز وان قالت لا ارضى الا بالمقاسمة كان ذلك حقا لها تطاله ان شاءت

ونقل عنــه الاثرم في الرجل يتزوج المرأة ويشترط. عليها أن يأتيها في الايام يجوز الشرط فان شا.ت رجعت . وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خمسة دراهم أوعشرة دراهم :

الايجاب إفيه وجهان (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة وقبلت هذا النكاح لان ما افتقر إلى الايجاب افتقر الى القبول كسائر العقود (والثاني) يكفيه ان يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلا نةوهو قول مالك وأبي حنيفة لحديث عبد الرحن بن عوف الان ايجابه يتضمن القبول فاشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا قلنا اذاقال لامته أعتقتك وجعلت عتقك صداقك انعقد النكاح بمجر دهذا القول (والرواية الثانية) لايجوز ان يتولى طرفي العقد ولكن يوكل رجلا يزوجه إياها باذنها ذكرها الحرقي قال أحمد في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى بولي رجلا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ما روى أبو داو دباسنا دوعن عبد الملك بن عمير ان المغيرة بن شعبة أم رجلا يزوجه ام أة المغيرة أولى بهامنه ولانه عقد ملكم بالأذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيع ولمذا فارق ما إذا زوج أمته عده الصغير وعلى هذه الرواية لووكل من يقبل النكاح له و تولى هو الايجاب جازو قال الشافعي في ابن العم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوز أن يتولى طرفي المقد ولا أن يزوجه من يزوجه لان وكيله بمن لته وهذا عقد ملكم بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيع ولا يجوز أن يزوجه من هو أبعد منه من أوليائها لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ما ذكرنا من فعل الصحابة ولم يظهر خلافه ولان وكيله يجوز أن يلي العقد عليها لفيره

النكاح جائز ولها أن ترجع في هذا الشرط. وقد نقل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط يحتمل إبطال العقد نقل عنه المروذي في النهاريات والليليات: ليس هذا من نكاح أهل الاسلام ،وعمن كره تزويج النهاريات حماد بن أبي سلمان وابن شبره ة

وقال الثوري : الشرط باطل وقال أصاب الرأى إذا سألته أن يعدل لها عدل ، وكان الحسن وعطا. لا يربان بنكاح النهاريات بأسا ، وكان الحسن لا يرى بأسا أن ينزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياما معلو، ة ، و اعل كراه ة من كره ذلك راجع إلى إبطال الشرط وإجازة من أجاز ، واجع إلى أصل النكاح فنكون أقوالهم ، تا قة على هذا النكاح وإبطال الشرط كاقلنا والله أعلم

وقال القاضي أنما كرم أحمد هذا النكاح لانه يقع على وجه السر ونكاح السر منهي عنه فان شرط عليه ترك الوط. احتمل أن يفسد العقد لانه شرط بنافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشانعي وكذلك ان شرط عليه أن لا يقبضه . وان شرط عليها أن لا يطأه المين الوط. حقه عليها وعتمل أن يفسد لان الوط. حقه عليها وهي لا عالمه عليه ومحتمل أن يفسد لان الما فيه حقا ولذلك ، الما مطالبته به اذا آلي والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(القدم الثالث) ما يبطل النكاح مرأصله مثل أن يشترطا تأفيت النكاح وهو نكاح المتعة اوأن يطلقها في وقت بعينه أو يعلقه على شرط مثل أن يقرل زوجتك إن رضيت أمها أو فلان أو بشترط الحيار في النكاح لها أو لاحدهما فهذه شروط باطلة في نفسها و يبطلهما النكاح وكذلك إن جعل صداقها ترويج امرأة أخرى وهو نكاح الشفار ونذكر ذلك في مواضعه إن شا، الله تعالى

فصح أن يليه عليها له اذاكانت تحل له كالامام إذا أراد أن يتزوج موليته ولأن هذه امرأة لها ولي حاضر غير عاضل فلم يليه الحاكم كما لو أراد أن يزوجها غيره، ومفهوم قوله عليه الصلاة والسلام «السلطان ولي من لا ولي له »أنه لا ولا ية له على هذه والبيع ممنوع فان الوكيل يجوز أن بشتري ما وكل في بيعه باذن الموكل

(فصل) فأما إن أذنت له في تزويجها ولم تعين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لأنه غيره فان زوجها لابنه الحكير قبل لنفسه وان زوجها لابنه الحكير قبل لنفسه وان زوجها لابنه الصغير ففيه الروايتان في تولي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولده وقبل هو النكاح له افتقر الى اذبها للوكيل على ما قدمنا في أن الوكيل لا يزوجها الا باذبها وان وكل رجلا يقبل النكاح اولده وأوجب هو النكاح لم يحتج الى اذبها لأنها قد أذنت له

﴿ مسئلة ﴾ ( وان قال أسيد لامته أحتقتك وجعلت عتقك صدافك صح فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وكذلك ان قال جعات عتق أمتي صداقها )

ظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتق أمته وجعل عتقها صداقها فهو نكاح صحيح نص عليه أحمد في رواية جماعة روي ذلك عن علي رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك و به قال سعيد بن المسبب وأبو

ا والرواية الاخرى ) يبطل العقد من أصابه في هذا كله لان النكاح لايكون إلا لازما وعدفا يوجب جوازه ، ولامه أذا قال أن رضيت أمها أو إن جئتني في وقت كذا نقد وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهذا قول الشافي ونحوه عن مالك وأبي عبيد

( فصل ) وإن شرط الحيار في الصداق خاصة لم ينسد النكاح لان انكاح ينفردعن ذكر الصداق ولو كان الصداق حراما أو فاسداً لم يفسد النكاح فلأن لايفسد بشرط الحيار فيه أولى وبخالف البيم فانه اذا فسد أحد العرضين فيه فسد لآخر. فاذا ثبت هذا فني الصداق ثلاثة أوجه

(أحدها) يصح الصداق ويبطل شرط الخيار كا يفسدالشرط في النكاح وبصح النكاح (والثاني) يصح ويثبت الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد بجرى مجرى الأنمان فثبت فيه الخيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لامها لم ترض به فلم يلزمها كالولم يوافقه على شيء

سنمة بن عبد الرحمن والحسن والزهري واسحاق

(فصل) وعنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان أبت فعليها قيمتها قال الاوزاعي يلزمها أن تتزوجه وروى المروذي عن أحمد إذا أعتق أمته وجعل عتقها صداقها يوكل رجلا يزوجه ، فظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح قل أبو الخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لانه لم يوجد الحجاب وقبول فلم يصح لعدم أركانه كما أو قال أعتقتك وسكت ولانها بالعتق علك نفسها فيجبأن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان المتق يزيل ملك عن الاستمتاع محكم الملك فلا يجوز أن يستبيح الوطء بنفس المسمى فانه لو قال بمتك هذه الامة على أن تروجنها بالنمن لم يصح ولنا ما ربى أنس أن رسول الله عيني أعتق صفية وجعل تتقها صداقها متفق عليه وفي لنظ أعتقها و نزوجها فقلت يا أبا حمزة وما أصدقها في وباسناده عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أعتق أعتقي رسول الله عيني وجعل عتقي صداقي وباسناده عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أعتق الرجل أم ولده فجمل عنقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتى ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق الرجل أم ولده فجمل عنقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتى ثبت العقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النه عنه أنه انتقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النه يعقد على أنه انعقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النه عنه أنه استأنف عقدا ولو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة النبي عيني الله استأنف عقدا ولو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ومن أراد أن يتزوج امرأة فله أن ينظر اليها من غير أن يخلو بها)

لا العلم بين أهل العلم خلافا في إباحة النظر الى المرأة لمن أراد نكاحها وقد روى جابر قال الله وسول الله والمستاد والمستا

( فصل ) ولا خازف ببن أهل العلم في إماحة النظر الى وجهها وذلك لانه ليس بعورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر ولا يساح له النظر إلى مالا يظهر عادة، وحكى عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع اللحم، وعن داود أنه ينظر الى جميعها لظاهر قوله عليه السلام « انظر اليها »

لغيره من غير قرابة جاز له أن يتزوجهاكالامام وقولهم لم يوجد ايجاب ولا قبول عديم الاثر فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه إذا لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل المتق صداقا فأشبه ما لو تزوج امرأة هو وليهاولوقال الحاطب للولي ازوجت قال نعم صح عند أصحابنا وكالوأنى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافقه

(فصل) ولا فرق بين أن يقول أعتقتك وجعلت عتقك صدافك وتزوجتك أولا يقول وتزوجتك وكذلك قوله وجعلت عتقك صدافك وجعلت صدافك وجعلت صدافك أو صداقك عتقك كذلك ذكره الخرقي ونص أحمد في رواية صالح اذا قال جعلت عتقك صدافك أو صداقك عتقك كان دلك جائز أ، وبشترط لصحة النكاح أن لا يكون بينها فصل فلو قال أعتقتك وسكت سكوتا يكه اسكلام فيه أز تكلم بكلام أجنبي لم يصح النكاح لأنها صارت بالعتق حرة فتحتاج الى أن يتزوجها برضاها بعقد وصداق جديد ولا بد من حضور شاهدين إذا قلنا باشتراط الشهادة في النكاح فص على ذلك في رواية الجاعة لقوله لانكاح إلا بولى وشاهدين.

(فصل) وإذا قلنا بصحة النكاح فطنقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل

وانا قول الله تمالى (ولا يبدين زينهن إلا ما ظهر منها) وروي عن ابن عباس انه قال الوجه وبطن السكف ولان النظر محرم أبيح الحابة فيختص ما تدعو الحاجة اليه وهو ما ذكرنا والحديث مطلق ومن ينظر إلى وجه إنسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه أثوابه سمي رائباله كما قال الله تمالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم \* وإذا رآك الذين كفروا) فأما ما ظهر غالبا سوى الوجه كالسكفين والقدمين ونحو ذلك مما تظهره المرأة في منزلها فنيه رواية ان

[ احداهما ] لا يباح النظر اليه لائه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي عَيَالِللهِ قال ه المرأة عررة ٥ حديث حسن رلان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه نبقي اعدا على التحريم

[ والثانية ] له النظر إلى ذلك قال أحمد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر اليها وإلى ما يدعوه الى نكاحها من يد أو جسم ونحو ذلك قال أبو بكر لا بأس أن ينظر اليها عند الخطبة حاصرة وقال الشافعي ينظر إلى الوجه والمكفين ووجه جواز النظر ما يظهر غالبا أز النبي عَيَالِيَّةُ لما أذن في النظر اليها من غير علمه اعلم أنه أذن في النظر الى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن افراد الوجه بالنظر ممشاركة عبره له في الظهور ولانه يغامر غالبها فأبيح انظر اليه كالوجه ولانها اصرأة أبيح المالنظر اليها بأمى الشارع فأبيح النظر منها الى ذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينارعن أبي جمفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صفراً فقالوا له إنها ردك فعاوده فقال نوسل أبي جمفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صفراً فقالوا له إنها ردك فعاوده فقال نوسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقيها فقالت ارسل لولا أنك أمير المؤمنين المطمت عينك بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقيها فقالت الرسل لولا أنك أمير المؤمنين المطمت عينك في فصل ) ويجوز المرجل أن ينظر من ذوات محارمه الى ما يظهر غالبا كارقبة والرأس والكفين

الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض لها وقد فرض لها نفسها ُولا سبيل الى الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وبهذا قال الحسن والحاكم وقال الاوزاعي يرجع بقيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع بالنصف كسائر الطلاق وتعتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاتلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو يكون ديناً تنظر به الى حالة القدرة على روايتين، وان قلنا ان النكاح لا ينعقد بهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملك بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمة المفوت كالبيع الفاسد وكذلك أن قلنا أن النكاح العقد به فارتدت قبله أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعلمها قيمة نفسها .

﴿مسئلة﴾ ( وان قال لامته أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عتقك صداقك أو لم يقل ويكون عتقك فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها )

لانه سائف في نكاح فلم يلزمها كما لو أسلف حرة الفا على أن يتزوجها ولانه أسقط حقه من الحيار قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيح يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوماً اليه أحمد

والفدمين ونحو ذلك وليس له النظر إلى ما يستنر غابا كالصدر والظهر ونحرها قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن الرجل ينظر إلى شعر امراة أبيه أو امرأة أبنه فقال هذا في القرآن ( ولا يبدين زينتهن ) إلا المكذا وكذا قلت ينظر إلى ساق امرأة أبيه وصدرها قال لا يمجبني ثم قال أنا أكره أن ينظر من أمه وأخته إلى مثل هذا والى كل شيء الشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبر بكركر اهية أحمد النظر إلى ساق أمه وصدرها على الترقي لا نخلك يدءو إلى الشهوة يعني أنه يكره ولا يحرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم فروي عن هند ابنة المهلب قالت قات قات العدس ينظر الرجل الى قرط أخته وإلى عنتها قال لا ولا كرامة وقال الضحاك لو دخلت على أي لنلت أينها العجوز غطي شعرك والصحيح أنه يباح لا ولا كرامة وقال الضحاك لو دخلت على أي لنلت أينها العجوز غطي شعرك والصحيح أنه يباح النظر الى ما يظهر غالبا لقول أفه تعالى ( ولا يبدين زبنتهن الا لبعوائهن ) الآية وقالت سهلة بنت سهل بارسول الله إنا كنا ترى سالما ولدا وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في ببت واحد و يراني فضلا وقدأ نول فيهم ماعلمت فكيف ترى فيه فقال لها النبي وتنالي ها نظر منها الى ما يظهر غالبا فأمها فضلا وقدأ نول فيهم رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على آنه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فأمها في كناب عنزلة ولدها رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على آنه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فأمها في كناب عنزلة ولدها رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على آنه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فأمها قالت براني فضلا ومعناه في ثياب البذلة التي لا تستر أطرافها

وقال أمرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ولم يبق الا لبسة المتفضل ومثل هــذا بظهر منه الاطراف والشعر فـكان براها كذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلهم النبسي

في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لانه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلعة في يد المشتري والنكاح الفاسد إذا اتصل به الدخول ويحتمل أن لا يلزمها شيء بناء على ما اذا قال لعبده اعتقتك على أن تعطيني الفا وهذا قول مالك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه ما لو قال أعتقتك وزوجيني نفسك. وتعتبر القيمة حال العتق ويطالبها في الحال ان كانت قادرة عليها وأن كانت معسرة فهل تنظر إلى الميسرة أو تجبر على الكسب ? على وجهين أصلهما في المفلس هل يحبر على الكسب ؟ على روايتين

(فصل) وأن أتفق السيد والأمة على أن يعتقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صح ولا مهر لها غير ما شرط من العتق وبه قالى أبو بوسف رقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون العتق صداقا لكن أن تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صحالصداق

ولنا أن العتق صداقاً في حق النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز في حق أمته كالدراهم ولانه يصلح عوضاً في الببع فانه لو قال أعتق عبدك على ألف جاز فلا أن يكون عوضاً في النكاح أولى فان النكاح لا يقصد فيه العوض، وعلى هـ ذا لو تزوجها على أن يعتق أباها صح نص عليه أحمد في رواية عبد الله

عَلَيْنَا عَلَى مَا يُستَدِّيُونَ بِهِ مَا كَانُوا يَسْتَقَدُونَهُ وَيَفْعُلُونَهُ

وروى الشافى في مسنده عن زينب بنت أبي سلمة انها ارتضعت من أسماء امرأة الزبير قالت فكنت أراء أبا وكان يدخل على وأنا أمشط رأسي فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول اقبلي على عولان المتحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالبا لا يباح لان الحاجة لا تدعو إلى نظره ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة الحظور فحرم النظر اليه كما شجت السرة

(فصل) وذوات محارمه كل من حرم عليه نكاحها على التأبيد بنسب أورضاع أو تحريم المصاهرة بدبب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب ، وعن عائشة أن أفاح أخا أي القهيس استأذن عليها بعد ما أنزل المجاب فأبت أن تأذن له فقال النبي ويَتَلَيّقُو ه الذي له فانه عمك تربت بمينك » وقد ذكر الله تعالى آبا، بعولتهن و آبنا. بعولتهن كاذكر آباء هن و أبنا هن في إبدا، لزينة لهم و توقف أحمد عن النظر الى شعر أم امرأته و بذنها لانها غير مذكورتين في الابة ، قال القاضي انما حكى قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به ، وقد صرح في رواية المروذي المه عرر له المسافرة بها ، وقال في رواية أي طالب ؛ ساعة يعقد عقدة النكاح تحرم عليه أم امرأته فله أن برى شعرها و محانه اليست من التي بزني بها لا يحل له أبداً أن ينظر الله شعرها ولا الى شعرها ولا الى شعرها وهي حرام عليه

( فصل ا فأما أم الزني مها وابنتهافلا يحل له النظر اليهن وان حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب عجرم فلم يعد إباحة النظر كالمحرة ، للعان وكدلك بنت المرطوءة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكدلك الكافر ليس بحرم الد ابت المسلمة ، قال أحمد في جهردي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر جها

اذا ثبت هذا فان العتق يصير صداقاً كما لو دفع اليهامالا ثم تزوجها عليه فان بذلت له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها اذا لم تجبر على تزويجه نفسها لم يجبر هو على قبولها وحكم المدبرة والمعانق عتقها بصفة وأم الولد حكم الامة القن في جميع ما ذكرنا

المدورة والمدى المرابط المراب

ولنا ما روى أبو موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فذلك له أجران » متفق عليه ولانه اذا تزوجها فقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكرمكما لو زوجها غيره وليس في هذا رجوع فيما جعل لله فانه أيما يتزوجها بصداقها فهو بمئزلة من اشترى منها شيئاً

و فصل )واذا قال اعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه أن يزوجه ابنته لانه سلف في العتق في العتق في الحد القولين لا بلزمه شيء لانه لافائدةله في العتق

ليس هو محرما لها ، والظاهر انه اراد ليس محرما لها في السفر أما النظر فلا بجب عليها الحجاب منه لان أبا سفيان أتى المدينة وهو مشرك فدخل على ابنته أم حبيبة فطرت فراش رسول الله عَيْسَالِيَّةٍ الثلا مجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها بذلك النبي عَيْسَالِيَّةٍ

( فصل ) وعبد المرأة له النظر الى وجبها وكفيها الموا الله تعالى ( أو ماملكت أيمانهن ) وروت المسلمة أن رسول الله علي الله الذا كان لاحداكن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه ، قال النو مذي هذا حديث حسن صحيح وعن أبي قلابة قال كان أزواج النبي علي المجتجب من مكاتب ما يقي عليه دينز ، ورواد سعيد في سننه ، وعن أنس ان النبي علي الي أن اطوة بعبد قدر هبه لها وعلى فاطمة أوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجابها واذا عطت به رجابها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله وعلى الله أن با ظهر الله شعر مولانه وه . قبل سعيد بن الم يب وطارس ومجاهد والحسن وأباح له ذلك ابن الم ينظر الى شعر مولانه وه . قبل سعيد بن الم يب وطارس ومجاهد والحسن وأباح له ذلك ابن عباس لما ذكرنا من الآيتين والحديثين ولان ألله تعالى قال ( الم مأذنكم الذين ملك أمانكم والذين الم بفوا الملم من كذري الحديث أصحاب الشافعي هو محرم حكه حكم المحارم من الاقارب في أحدالوجهين لماذكرنا من الدايل ، ولانه محرم عليها فكان محرما كالاقارب

ولنا ما روى ابن عمر قال قال رسول الله عليه هيد هم المرأة مع عبدها ضيعة ، رواه سميد ولا بها لانحرم عليه على التأبيد ولا بحلله استمناعها للم يكن محرما كروج أختها ولانه غيرمأمون عليها

ولنا انه أزال ملكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلي ثمنه وكا لو قال طلق زوجتك على الف فطلقها أوالق متاعك في البحر وعلى ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم انه لافائدة له في العتق

(فصل) قال رضي الله عنه (الرابع الشهادة فلا ينعقد الا بشاهدين عدلين بالفين عاقلين و انكانا ضربون المشهور عن أحمد ان الشهادة شرط لصحة النكاح روي ذلك عن عمر وعلى وهو قول أبن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخعي وقنادة والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه يصح بفير شهود فعله ابن عمر والحسن بن على وابن الزبير وسالم وحمزة ابنا ابن عمر وبه قال عبد الله بن ادريس وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والمنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك اذا أعلنوه قال ابن المنذر لايثبت في الشاهدين في النكاح خبر وقال ابن عبد البر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الابولي وشاهدين عدلين» وقال ابن عبد البر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الابولي وشاهدين عدلين» من حديث ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر الا ان في نقلة ذلك ضعفاً فلم أذكره قال ابن المنذر وقد (المغني والشمح الكبير) (الجزء السابع)

اذ ايست ببنهما نفرة المحرمية والملك لا يقتضي النفرة الطبيعية بدليل السيد مع أمته وانما أبيح له من النظر ما تدعو الحاجة اليه كالشاهد والمبتاع ونحوهما وجعله بعض أصحابنا كالاجنبي لمــا ذكرناه ، والصحبح ماقلنا أنشاء الله تعالى

( فصل ) فأما الفلام فمادام طملا غير مميز لامجب الاستتار منه في شيء ، وأن عقل ففيه روأيتان ( إحداهما ) حكمه حكم ذي المحرم في النظر ( الثانية ) له النظر إلى ما فوق السرة ونحت الركبة لان الله تمالي قال إليستأذنكم ألذن ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ـ الى قوله ـ ليس عليكم ولا عليهم جناح بمدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض ـ الى قوله ـ واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فايستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ) فدل على التفريق ببن البالغ وغيره ، وقال أ وعبدالله: أبوطيبة حجم نسا. النبي مَنْكُلْنَةُ وهوغلام ( ووجه الرواية الاولى )قوله او الطفل الذبن لم يظهروا على عورات النساء وقيل لا بي عبد الله متى تفطى المرأة رأمها من الغلام? قال اذا بلغ عشر سنين

( فصل) ومباح لحكل واحد من الزوجين النظر الى جميع بدنصاحبه ولمسه حتى الفر جما روى بهز بن حكم عن أبيه عن جده قال قلت يارسول الله عوراتنا ماناً في منها ومانذر ? فقال لي ٦ احفظ عورتك الامن زوجتك أو ماملكت عينك : رواه النرمذي وقال حديث حدن ولان الفرج محل له الاستمناع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن، ويكره النظر الى الفرج فان عائشة رضي الله عنها قالت مارأيت فرج رسول الله عِينَاتِي قط رواه ابن ماجه، وفي امظ قالت ماراً ينه من رسول الله عِيناتِي ولا رآه

أعتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية بنتحي وتزوجها بغير شهود قال أنس بن مالك اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بسبعة أرؤس قال الناس ماندري أنزوجها رسول الله على الله عليه وسلمام جملها ام ولد فلما أراد ان يركب حجبها فعلموا انه تزوجها متفق عليه قال فاستدلوا على تزويجها بالحجابوقال نربدبن هارون امر الله بالاشهاد في الببع دون النكاح فاشترط اصحاب الرأي الشهادة في النكاح ولم يشترطوها فيالبيع ، ووجهالاولى انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال«لانكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل»روا. الحلال باسناد. وروى الدارقطني عن عائشةُعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لابد في النكاح من أربعة الولىوالزوج والشاهدين» ولا نه يتعلق به حق غيرالمتعاقدين وهو لولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضبع نسبه بخلاف البيع فأما نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بغير ولى وشهود فمن خصائصه في النكاح فلا يلحق بهغيره

(فصل) ويشترط في الشهود الذكورية والعدالة والعقلوالبلوغ والاسلام، فأماالذكور بةففال احمد اذا تزوج بشهادة نسوة لم بحز ذلك لما روى أبوعبيد في الاموال عن الزهري قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لاتحبوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق ولانه عقد ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يثبت بشهادتهن ( فصل ) ويباح السيد النظر الى جميع بدن أمنه حتى فرجها لماذ كرنا في الزوجين وسوا. في ذاك سريته وغيرها لانه مباح له الاستمناع من جميع بدنها فأبيح له النظر اليه فان ذوج أمنه حرم عليه الاستمناع والنظر منها الى مابين السرة والركبة لان عرو بن شعيب دوى عن أبيه عن جده قال تقال رسول الله عليه الى مادون السرة وفوق قال رسول الله عليه المنازوج أحدكم خادمه عده أو أجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فأنه عورة » رواه ابوداود ومفهوه إباحة النظر إلى ماعداه ، وأما تحريم الاستمتاع بها فلا شك فيه ولا اختلاف فأنهاقد صارت مباحة الزوج، ولا أعل أمرأة لرجلين فان وطنها لزمه الأنم والتعزير وان وادت فقال احمد لا بلحقه الواد لانها فراش لغيره فلا بلحقه ولدها كالاجنبية

( فصل ) فيمن يباح له النظر من الاجانب. يباح للطبيب النظر الي ما تدعو اليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها فالهموضع حاجة وقد روي أن النبي والله المحكم سعد في بي قريظة كان يكشف عن مؤثرهم وعن عمان انه أنى بغلام قد سرق فقال انظروا الى مؤثره فلم بجدوه البت الشعر فلم يقطعه وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينهاء قال احمد لايشهد على أمرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وان عامل أمرأة في بيم أو أجارة فله النظر الى وجهها ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقدروي عن احمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز و لعله كرهه أن مخاف الفتنة أو يستفنى عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

كالحدود (والثاني المدالة) فني انه قاد النكاح بشهادة الفاسقين روايتان (احداها) لا ينعقد وهو مذهب الشافعي للخبر ولان النكاح لا يثبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالمجنونين ( والثانية ) ينعقد بشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانه تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات ، وعلى كلتا الروايتين لا تعتبر حقيقة العدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبوادي وبين عامة الناس مما لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فاكتفي بظاهر الحال وكون الشاهد مستورا لم يظهر فسقه فان تبين بعد العقد انه كان فاسقا لم يؤثر في العقد لان الشرط العدالة ظاهراً وهو ان لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقيل تبين ان النكاح كان فاسداً لعدم الشرط ولا يصح لانه لو كانت العدالة الباطنة شرطاً لوجب الكشف عنها لانه مع الشك فيها يكون الشرط مشكوكافيه فلا ينقد النكاح ولا يحل المراقة مع الشك فيها يكون الشرط مشكوكافيه فلا ينقد النكاح ولا يحل المراقة مع الشك فيها يم يؤثر في صحة النكاح لان الشرط بيعتبر حالة العقد ، ولو أقر رجل وامرأة انها نكحا بولي وشاهدي عدل قبل منها وثبت النكاح بشهادتها (الذاك العقل) فلا ينعقد بشهادة مجنونين ولا طفلين لانها ليسا من أهل الشهادة ولا لهاقول يعتبر (الرابع البلوغ) فلا ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة اشبها الطفل وعنه انه ينعقد ينتقد النه ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة اشبها الطفل وعنه انه ينعقد بنعقد على قبل من أهل الشهادة النه المقل وعنه انه ينعقد بشهادة صبين لانها ليسا من أهل الشهادة اشبها الطفل وعنه انه ينعقد

( فصل ) فأما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فانه محرم الى جميعها في ظاهر كالرم المحلم قال أحمد لا يأكل مع مطلقته هو أجنبي لا يحل له أن ينظر اليها كيف يأكل معها ينظر إلى كفهالا يحل له ذلك ، وقال القاضي يحرم عليه النظر إلى ماعدا الوجه والسكفين لانه عورة ، ويباح له النظر اليها مع السكراهة أذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعمالي ( ولا يدبن مع السكراهة أذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي القول الله تعمالي ( ولا يدبن فرينتهن إلا ماظهر منها ) قال ابن عباس الوجه والسكفين وروت عائشة أن أسها. بنت أبي بكر دخلت على رسول الله والله الله الله عنها وأعرض عنها ، وقال «ياأمها، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح على رسول الله وهذا وهذا » وأشار الى وجهة وكفيه رواه أبو بكروغير ولانه ليس بحورة فلم يحرم النظر اليه بغير ريبة كوجه الرجل

بشهادة مراهقين مافلين بناء على انها من أهل الشهادة (الخامس الاسلام) فلا ينعقد الذكاح بشهادة كافرين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج مسلما وحده نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا كانت المرأة ذمية صح بشهادة ذميين ويتخرج لنامثل ذلك بناء على الرواية التي تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض والاول أصحلا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل» ولانه نكاح مسلم فلم يتعقد بشهادة ذميين كنكاح المسلمين

(فصل) وينعقد بشهادة ضريرين وللشافعية في ذلك وجهان

ولنا أنها شهادة على قول فقبلت من الضرير كالشهادة بالاستفاضة، ويعتبر ان يتيقن الصوت على وجه لايشك فيها كما يعلم ذلك من رآهما وينعقد بشهادة عبدين وقال أبو حنيفة والشافعي لاينعقد والحلاف في ذلك مبنى على الخلاف في قبول شهادتها في سائر الحقوق وسنذكر ذلك في موضعه ان شاه الله، (وعنه ينعقد بحضور فاسقين)وقد ذكرنا ذلك (ورجل وامرأتين) ظاهر المذهب ان النكاح لاينعقد برجل وامرأتين وهو قول النجمى والاوزاعي والشافعي وعن أحمد انه قال اذا تزوج بشهادة نسوة برجل وامرأتين معهن رجل فهو اهون فيحتمل ان هذا رواية اخرى في انعقاده بذلك وهوقول أصحاب

لهذه وأما حديث امياء ان صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فنحمله عليه

( فصل ) والعجوز الني لآيشتهي مثلها لا بأس بالنظر منها الى مايظهر غالبالفول الله تمالى (والقواعد من النساء اللاني لا يرجون نسكاحا ) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى ( قل المؤمنين يفضوا من أبصارهم \* وقل المؤمنات يفضضن من أبصارهن ) الآية قال فنسخ واستثنى من ذلك القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نسكاحا الآية وفي معنى ذلك الشوهاء الني لا تشتهى

( فصل ) والامة يباح النظر منها الى ما يظهر غالبا كالوجه والرأس واليدبن والساقين لان عور رضي الله عنه رأى امرأة متاشمة فضربها بالدرة وقال يا لسكاع تشتبهن بالحرائر وروى أبو حفص باسناده أن عمر كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال انما القناع الحرائر ولو كان نظر ذلك منها عجرما الم يمنع من سنره بل أمر به ، وقد روى أنس أن النبي عَيَناتُهُ لما أخذ صفية قال الناس لاندري أجعلها أم المؤمنين أم أم ولد فقالوا إن حجبها فهي أم المؤمنين وان لم بحجبها فهي أم ولد فلما ركب وطألها خلفه ومد الحجاب بينه و بين الناس متفق عليه ، وعذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستنيضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لفيرهن كان معلوما ، وقال أصحاب الشافي يباح النظر منهاالى ما ليس بعورة وهو ما فوق السرة وتحتالركبة ، وسوى بعض أصحابنا بين الحرة والامة لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن ) الآية ولان العلة في تحريم النظر الخوف من الفتنة والفتنة المخوفة تستوى فيها الحرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحرية ويما ذكر وها فترقا في الحرمة وفي مشقة الستر لمكن ان كانت الامة جميلة محاف

الرأي ورويءن الشعبي لانه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن بالرجال كالبيع

ولنا الخبر المذكور ولانه عقد ليس المقصود منه المال ويحضره الرجال فلم يقبل فيهشهادةالنساء كالحدود ولهذافارق البيع

﴿ مسئلة ﴾ ( وعنه ينعقد بحضور مراهقين عاقلين) وقد ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ ( ولاينعقد نكاح المسلم بشهادة ذمبين ويتخرج ان ينعقد اذا كانت المرأة ذمية وقد ذكرنا ذلك )

﴿ مسئلة ﴾ ( ولا ينعقد محضور اصمينولاأخرسين)

لان الاصمين لايسمعان والاخرسين يتعذر الاداء منها، وفي انعقاده بشهادة أهل الصنائع الرديئة كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم

﴿ مسئلة ﴾ ( وهل ينعقد بحضور عدوين او ابنى الزوجين او احدهما ? على وجهين) احدهما ينعقداختاره أبو عبدالله بن بطة لعموم قوله « وشاهدي عدل » ولانه ينعقد بهما نكاح غيرهذا الزوج فانعقد بهما نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد لان العدو لا تقبل شهادته على عدوم والابن لا تقبل الفتنة بها حرم النظر اليها كما بحرم النظر الى الغــلام ال**ذي تخ**شى الفتنة بالنظر اليه قال أحمد في الامة إذا كانت جميلة تننقب ولا ينظر الى المملوكة كم من نظرة القت في قلب صاحبها البلابل.

( فصل ) فأما الطفلة التي لا تصلح الذكاح فلا بأس بالنظر البها قال أحمد في رواية الاثرم في رجل يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان بجد شهوة فلا وان كان الهير شهوة فلا بأس وقد روى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني أن الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عبر بن الخطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبدالله فتحر كت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطعها وقال قال وسول الله علياتية وهم كلجرس شيطان ، فاما اذا بلغت حداً تصلح الذكاح كابنة تسم فان عورتها مخالفة المورة البالفة بدليل قوله عليه الدلام لا يقبل الله صلاة حائم إلا مخار فقدل على صحة الصلاة عمن لم تحض مكشوفة الرأس فيحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم كقولنا في الفلام المراهق مع النساء وقد روى أبو بكر عن ابن جريج قال قالت عائشة دخلت علي ابنة أخي مزينة فدخل علي النبي علياتيني فاعرض فقلت يارسول الله أنها ابنة أخي وجارية فقال و اذا عرك المرأة لم مجز لها أن تظهر إلا وجهم وكفيه واحتج أحمد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا التحديد دايل وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحمد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا التحديد دايل وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحمد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا التحديد دايل على إباحة أ كثر من ذلك في حق غيرها

( فصل ) ومن ذهبت شهرته من الرجال لكبر أو عنة أو مرض لابرجي برؤه والخصي والشبخ

شهادته لوالده وعنه ان الشهادة ليست من شروط النكاح وقد ذكر نا الحلاف في ذلك والته أعلم (فصل) قال رحمه الته (الحامس) كون الرجل كفؤالها في احدى الروايتين فلورضيت المرأة والاولياء بغيره لم يصح) اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح فروي عنه أنها شرط فانه قال اذا تزوج المولى العربية فرق بينها وهذا قول سفيان قال احمد في الرجل يشرب الثهر اب ماهو بكفء لها يفرق بينهما وقال لوكان المتزوج حائكا فرقت بينهما لقول عمر رضي الله عنه لأ منعن تزويج ذوات الاحساب الامن الاكفاء رواه الحلال باسناده وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير اسلمان تقدم فقال سلمان بل انت تقدم فانكم معشر العرب لا لتقدم في صلاتكم ولا تذكح نساءكم ان الله فضلكم علينا عحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم ولان وقد روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن إلا الاولياء » إلا أن ابن عبد البرقال : هذا ضعيف لا أصل له ولا يحتج عمله ، ولو رضيت المرأة والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الخرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الخرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر والاولياء بغير كفء لم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الخرقي وإذا اقلنا باشتراطها فانما بعتبر

والمحنث الذي لاشهوة له فحكمه حكم ذوي المحرم في النظر المول الله تعالى ( أوالتا بعين غبرأولي الاربة) أي غير أولي الحاجة الى النسا. ، وقال ابن عباس هو الذي لا نستحي منه النسا. ، وعنــه هو الخنث الذي لايةوم زبه . وعن مجاهد ونتادة الذي لاارب له في النساء فان كان الخنث ذاشهوة ويعرف أمر النسا، في كمه حكم غيره لان عائشة قالت: دخل على أزواج النبي عَلِيلَةً مخنث فكانو ايعدو نهمن غير أولي الاربة من الرجال فدخل علينا الني عَلِيْكِاللَّهُ وهو ينعت امرأة أنها اذا أقبلت أقبلت بأربع ، واذا أدبرت أدبرت بمان فقال النبي عَيْنَايَةُ « ألا أرى هذا يعلم ما ههنا لايدخان عليكم هذا » فحجبوه رواه أبوداود وغيره، قال أبن عبدالبر ليس المحنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصةواتما التخنيث بشدة التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والنفمة والمقل قادًا كان كذلك لم يكن له في النسا. إربوكان لا يفطن لامور النسا. وهو من غبر اولى الاربة الذين ابيح لهم الدخول على النسا. ، ألا ترى أناانبيي عَلَيْكُ فِي عَنْمُ ذَاكَ الْحُنْتُ مِنَ الدَّحُولُ على نسائه فلما سمعه يصف ابنة غيلانو فهم أمر النسا. أمر بحجبه ( فصل ) فأما الرجل مع الرجل فلكل وأحد منها النظر منصاحبه إلىماليس بعورة. وفي حدها روايتان ( احداهما ) ما بين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناهما في كتاب الصـلاة ولا فرق ببن الامرد وذي اللحية إلا أن الامرد إن كان جميلا يخاف الفتنة با نظر اليه لم يجز تعــمد النظر اليه . وقد روي عن الشعبي قال : قدم وفد عبد الفيس على النبي ﷺ وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضا.ة فَأَجَلُسُهُ الذِي عَلَيْكُ وَرَاءَ ظَهْرِهُ رَوَّاهُ أَبُو حَفْضٍ . قُلُ المُروذي سمَّتُ أَبَّا بِكُر الاعين يقول قدم علينا انسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فمضى إلى أبي عبد الله

وجودها حال العقد فان عدمت بعده لم يبطل النكاح فان كانت معدومة حال العقد فهو فاسد حكمه حكم العقود الفاسدة على ما نذكره إن شاه الله تعالى

(والثانية) ليست شرطاً في النكاح وهي أصح ، وهو قول أكثر أهل العلم روى نحوه عن عمر وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سليان وابن سيرين وابن عون ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لقول الله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتفاكم) وقالت عائشة ان أباحذيفة ابن عتبة بن ربيعة نبني سالماً وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لام أه من الانصار ، أخرجه البخاري وأمر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفق عليه وزوج زيد بن حارثة ابنة عمه زينب بنت جحش الاسدية ، وقالى ابن مسعود لاخيه أنشدك الله أن لا تزوج إلامسلماً وإن كان أحمررومياً أو أسود حبشياً ولا نالكفاءة لا يتخرج عن كونها حقاً للمرأة أو اللاولياء أو لهما فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب .

وروي أن أبا هند حجم النبي صلى الله عليه وسلم في اليافوخ فقال النبي صلى الله عليهوسلم « يابني بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا اليه » رواه أبو داود إلا أن أحمد ضعفهوأ نكره إنكاراً شديداً.

فحد ثه فلما قمنا خلا بالرجل وقال له من هذا الفلام منك ? قال ابن أختي قال أذ جئتني لا يكون معك والذي أرى قلك أن لا يمشي معك في طريق ، فأما الفلام الذي لم يبلغ تسعا فلا عوة له يحرم النظر اليها وقد روي عن أبن أبي ليلي عن أبيه قال : كنا جلوساً عند النبي وَيَشْكِينُو قال فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فوقع مقدم قميصه أراه قال فقبل زبيبته ، رواه أبو حنص

وحكم المرأة مع المرأة حكم الرجل عالر جل الموا، ولافرق بين المسلمة ين وبين المسلمة والله مية كا لافرق بين المسلمة ين المسلمة والله عند الموحد في النظر قال أحمد فعب بعض الناس الى أنها لا تضع خمارها عند اليبودة والنصر انية، و ما أنا فأذهب الي أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلا

وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لانكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسليمان بن موسى لقول تعالى ( أو نسانهن ) والاول أولى لان النساء الكوافر من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخل على نساء النبي عَلَيْكُو فلم يكن يحتجبن ولا أمرن بحجاب . وقد قالت عائشة جات بهودية نسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر ، فسأ التعائشة رسول الله عَلَيْكُو وذكر الحديث وقالت أسهاء قدمت على أمي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله عَلَيْكُو أصله ؟ قال «نعم» ولان الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بن المسلمة والدمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينهما كالمسلم مع الذمي ولان المجاب انما يجب بنص أو قياس والم يوجد واحدمنهما ، فأماقول (أو نسائهن ) فيحتمل أن يكون المراد جملة النساء

قال شيخنا والصحيح أنها غير مشروطة ، وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجملة ولايلزم منه اشتراطها و مسئلة ﴾ ( لـكن إن لم ترض المرأة والاولياء جميعهم فلمن لم يرض الفسخ )

لأن للزوجة ولحكل واحد من الاولياء فيها حقاً ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه جعل الها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار فاختارت ماصنع أبوها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار .

(فصل) وإذا قلنا ليمت شرطا فرضيت المرأة والاولياء جميعهم صح النكاح ، وإن لم يرض بعضهم فقد روي عن احمد أن العقد يقع باطلا من أصله لان الكفاءة حق لجميعهم والعاقد متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح كتصرف الفضولي وهذا أحد قولي الشافعي وظاهر المذهب أن العقد يقع صحيحاً ويثبت لمن لم يرض الفسخ لما ذكرنا من حديث المرأة التي رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباها زوجها بغير كفء خيرها ولم يبطل النكاح من أصله ولان العقد وقع بالاذن والنقص الموجود فيه لا يمنع صحته وانما يثبت الخيار كالعيب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية يثبت الفسخ لمن لم برض ، وبهدا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الأولياء

( فصل ) فأما نظر المرأة إلى الرجل ففيه روابتان ( احداهما ) لها النظر الى ماليس بعورة والاخرى ) لايجوز لها النظر من الرحل لا إلى مثل ماينظر اليه منها اختاره ابو بكر وهذا أحدقولي ( والاخرى ) لايجوز لها النظر من الرحل لا إلى مثل ماينظر اليه منها اختاره ابو بكر وهذا أحدقولي الشانعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت: كنت قاعدة عند الذي عليات و المناورة السائم مكتوم القال النبي عليات أم النبي عليات الله أم النبي على المناورة المناورة وغيره على المرالد الله أمرالد المناورة المناورة المناورة المناورة النبي المناورة والمناورة والمناورة المناورة المناورة النبي المناورة النبي المناورة والمناورة والمناورة والمناورة والمناورة والمناورة المناورة والمناورة والمناورة والله النبية والمناورة المناورة والمناورة والمناورة المناورة المن

ولنا قول النبي عَيْنِيْنَ له اطمة بنت قيس هاعتدي في ببت ان ام مكتوم فانه رجل أعمى نضمين شيابك فلا براك منفق عليه، وقالت عرفية كان رسول الله عَيْنَائِيْدِ يد ترني بردائه واناأ نظر الى الحبشة لم بون هي المسجد متفق عليه، وقالت عرف النبي عَيْنَائِيْدِ من خطبة العيد مضى الى النساء فذكرهن ومعه بلار فأمرهن الصدقة، ولا من لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب كا وجب على النساء لئلا ينظر في البهم، فأما حديث نها وفعال أحمد بنهان روى حديثين عجبين بعني هذا الحديث، وحديث هاذا كان لاحداكن مكانب فلنحتجب منه، وكأنه أشار إلى ضعف حديثه اذ ليم و الاهذين الحديثين

لم يكن لباقي الاولياء فسخ لان هـذا الحق لا يتجزأ وقد اسقط بعض الشركاء بعضـه فسقط جمعه كالقصاص.

ولنا أن كل واحد من الاولياء يعتبر رضاه فلم يسقط برضا غيره كالمرأة مع الولي. فأما المقصاص فلا يثبت لكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وههنا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عند غيرهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى.

﴿ مسئلة ﴾ (فلو زوج الاب بنير كفء برضاها فللاخوة الفسخ)

أَصْ عَلَيْهُ أَحْمَدُ وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافَعِي لِيسَ لَمْ فَسَخَ اذَا رُوحِ الْأَقْرِبِ لَانَهُ لَا حَقَ اللَّ بِعَدُ مَعْهُ قرضاها لا يُعتبر كالأَجْنِي وَلَنَا أَنْهُ وَلَيْ فِي حَالَ يَلْحَقُّهُ الْعَارِ بِعَدْمِ الْسَكَفَاءَةُ قُلْكُ الفَسِخَ كَالْمُسَاوِيينَ قرضاها لا يُعتبر كالأَجْنِي وَلِنَا أَنْهُ وَلَيْ فِي حَالَ يَلْحَقُّهُ الْعَارِ بِعَدْمِ الْسَكَفَاءَةُ قُلْكُ الفَسِخَ كَالْمُسَاوِيين

﴿مسئلة﴾ ( والكفاءة الدين والمنصب يعني بالمنصب النسب )

اختلفت الرواية عن أحمد في شرط الكفاءة فعنه أنها شرطان الدين والمنصب لاغير وعنه خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار، وذكر الفاضي في المجرد ان فقد هدده الثلاثة لا يبطل انسكاح رواية واحدة أما الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه (المغني والشرح الكبير) (٥٩)

الخاافين اللاصول ، وقال ابن عبدالبر نبهان مجبول لايعرف الا برواية الزهري عنه هذا الحديث ، وحديث فاطعة صحيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لأزواج النبي والمناقبة خاصة كذاك قال احمد وابو داود قال الاثرم قات لابي عبد الله كاز حديث نبهان لازواج النبي والتناقبة خاصة وحديث فاطعة لسائر الناس? قال نهم : وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخد محديث مفرد في إسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج امة وشرط عليه ان تكون عنده بالنهار و يبعث بها اليه باليل فالمة د والشرط جائز ان وعلى الزوج النفقة مدة مقامها عنده )

أما الشرط. فصحيح لانه لا يخل عقصود النكاح فان الاستمتاع أعا يكون ليلا ، وإذا كان الشرط صحيحاً لم يمنع صحة العقد فيكونان صحيحين ، وعلى الزوج النفقة في الليل لانهاسات اليه فيه وليس عليه نفقة النهار لأمها في مقابلة الاستمتاع وهو لا يتمكن من لاستمتاع بها في الك الحال وإذا لم تجب نفقة النهار على لزوج وجبت على السيد لامها في خد ته حينند ولانها بافية على الاصل في وجوبها على السيد فتكون نفقتها بينهما نصفين وكذلك السكوة ، وقال بعض أصحاب الشافعي ليس على الزوج شيء من النفقة لأمها لا تجب إلا بالنمكين النام ولم يوجد فلم يجب منها شيء كالحرة إذا بذلت التسليم في بعض الزمان دون بعض

نقص لازم وما عداء غير لازم ولا يتعدى نقصه الى الولد وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط وذكره أبو الخطاب أيضاً وقال مالك الكفاءة في الدين لاغير نال ابن عبد البر هدا مذهب مالك وأصحابه وعن الشافعي كقول مالك ، وقول آخر انها الحسة التي ذكر اها والسلامة من العيوب الارجة فتكون ستة وكدلك قول أبي حفيفة والثوري والحسن بن صالح إلا في الصنعة والسلامة من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين إلا ان يكون بمن يسكر وبخرج وبسخر منه الصبيان فلا يكون كفؤا لان الغالب على الحنث الفسق ولا يعد ذلك نقصاً ، والدليل على عتبار الدين قول الله نعالى (أفن كان مؤمناً كمن كان فاسفا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود عبار الدين قول الله نعالى (أفن كان مؤمناً كمن كان فاسفا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود في الدنيا والآخرة فلا يجوز ان يكون كفؤا لعفيفة ولا مساويا لها لكن يكون كفؤا لمثله. فأما الفاسق من الحنث فهو ناقص عند أهل الدين والمروءات. والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لا منعن الاكفاء قال قات وما الاكفاء إقال في الحسب رواه أبو بكر عبد الدين باسناده ولان العرب يعدون الكفاء قال النسبويا فوزمن فكاح الموالي ويرون ذلك نقصا وعاراً فاذا اطلقت الكفاءة وجب حماما على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فاحب أن تعتبر في الكفاءة والملقت الكفاءة وجب حماما على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فاقاة المكفاءة في المناء وحب على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة

ولنا أن النفقة عوض في مقابلة المنفعة فرجب منها بقدر مايستوفيه كالاجرة في الاجارةوفارقت الحرة لان التسليم عليها واجب في جميع الزمان فاذا استنعت في البعض فلم تدلم ما رجب عليها تسليمه وههنا قد سلم السيد جميع ماوجب عليه

( فصل ) فإن زوجها من غير شرط فقال القاضي الحسكم فيه كا لو شرط وله استخدامها نهاراً وعليه ارسالها ليلا الاستمتاع بها لأنه زمانه وذلك لان السيد علك من أمته منفعتين منفعة الاستخدام و لاستمتاع فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلاي زمن استيفائها كا لوأجرها للخدة لم يلزمه تسليمها الا في زمنها وهو النهار والنفقة بينهما على قدر إقامتها عندهما ، وأن تمرع السيد بارسالها ليلا ونهاراً فالنفنة كلما على لزوج وال تبرع الزوج بقركها عند السيد ليلا ونهاراً لم نسقط نفقتها عنه ولو تبرع كل واحد منهما بتركها عند الآخر و ندافعاها كانت نفقتها كانها على لزوج لأن لزوجية تفتضي وجوبها مالم ينعمن استمتاعها عدوانا أو بشرط أو نحوه و اذلك تجب نفقها مع تعذر استمتاعها بمرض او حيض او نحرهما فاذا لم يكن من السيد ههنا منع قالنفنة على لزوج لوجود لزوجية المقتضية فها وعدم المافع منها

(فصل) قان أراد الزوج السفر بها لم يملك ذلك لانه يفوت خد سها المستحقة اسيدها وان أرادالسيد السفر بها فقد توقف أحمد عن ذلك وقال ما أدري فيحتمل المنع منه لانه ينوت حق الزوج منها فمنع منه قياسا على ما لو منعه منه مع الاقامة ولا ، مالك لأحدى منفعتيها فلم يملك منع الا خر من السفر بها

كالدين، فعلى هذا لاتزوج العفيفة بفاجر لما ذكرنا ولاعربية بعجمي فلا يكون المولى ولاالعجمي كفؤاً لعربية لما ذكرنا من قول عمر رضي الله عنه وقال سلمان لجرير معشرالعرب لا تنقدم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم ان الله فضلكم علينا جحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم

﴿ مَمَالَةِ ﴾ (والدُرُب بعضُهم لبعض اكنفاء وسائرُ الناس بعضهم لبعض اكفاء وعنه لا نُروج قرشية لغير قرشي ولاهاشمية لغير هاشمي)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن غير قريش لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافئهم ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل و اصطفى قريشاً من كنامة و اصطفى من قريش بني هاشم و اصطفا ني من بني هاشم "ولان العرب فضلت الايم برسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش أخص به من قريش ولذلك قال عمان وجبير بن علم مان اخواننا من بني هاشم لا تنكر فضلهم علينا لمكالث الذي وضعك قريش ولذلك قال عمان وجبير بن علم مان اخواننا من بني هاشم لا تنكر فضلهم علينا لمكالث الذي وضعك الله به منهم ، وقال أبو حنيفة لا يكافي و العجم العرب ولا العرب قريشاً وقريش كلهم أكفاء لان ابن عباس قال قريش بعضهم لبعض اكفاء (والرواية الثانية) أن العرب بعضهم لبعض اكفاء والدجم بعضهم لبعض اكفاء لان النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنته عمان وزوج أبا العاص بن الربيع زينب وها من بني عبد شمس وزوج على عمر ا بغته أم كاثوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين عبد شمس وزوج على عمر ا بغته أم كاثوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين

كالسيد وكالو أجرها ثم أراد المفر بها . ويحتمل ان له السفر بها لأنه مالك رقبتها كديد العبد اذا زوجه ، وأن شرط الزوج أن تسلم إليه الامة ليلا ونهاراً جاز وعليه نفقتها كامها وليس السيد السفر ما لأنه لا حق له في بضعيا

( فصل ) ويستحب لمن أراد العزوج أن مختار ذات الدين المول النبي ﷺ ﴿ تَنْكُحُ المُرَاةُ لَمَامًا ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر مذات الدين ربت يداك ٥ متفق عليه ، ومختار البكر لقول رسول الله والنوجت يا جار ؟ ٥ قال قلت نعم قال ﴿ رَكِّ أَمْنِيا ؟ ٥ قال قلت بل ثبيا قال ﴿ فَبلا بكرا تلاءبها وتلاءبك؟٥ متفق عليه ، وعن عطا، عن النبي مُلِيلِيِّةِ أنه قال ﴿ عامِكُم بِالا بكار قامِن أعذب أفواها وأنتى أرحاما ، وواء . لامام وأحمد في رواية هوأنتني أرحاما وأرضى باليسير، ويستحب أن تكون من نساء يعرفن بكنرة الولادة لما روي عن أبس قال كان رسول الله عَلَيْكُ يأمر باليا ة وينهي عن التبتل نهيا شديدا ويقول « تزوجوا الودود الولود فأني مكانر بكم الايم يومالقيامة» رواه سعید ، وروی معقل بن یسار قال جا، رجل الی رسول الله علیان نقدال د انی أصبت امرأة ذات حسب ومنصب الا انها لا تلد أفأ تزوجها ا فنهاء ثم أناه الثانية فنهاه ثم أناه الثالثة فقال لا نزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم » رواه النسائي

وعن علي من الحسين أن النبي ﷺ قال ه يابني هاشم عليكم بنساء الأعاج فالقاء ا أولادهن فان في أرحابهن البركة ، ويخذار الجياز لانها أسكن تنفسه وأحض ليصره وأكل لمودة ولداك شرع

ابن على وتزوج مصعب بن الزبير اختها سكينة وتزوجها أيضا عبد الله بن عبَّان بن حكم بن حزام وتزوج المقداد بن الأسود ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر رضي الله عنه أخته أم فروة الاشعث بن قيس وهما كنديان وتزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس الفهرية الفرشية، ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وان تفاضلوا وشرف بعضهم على بمض فكذلك العرب وهذء الرواية الصحيحة أن شاء الله تمالي

﴿مسئلة﴾ (وعنه انالحرية والصناعة واليسار من شروط الكفاءة فلآنروج حرة بعبد ولابنت زاز محجام ولا بنت بان بحائك ولا موسرة عسرة)

أما الحرية فالصحيح أنها من شروط السكفاءة فلا يكون العبد كفؤا لحرة لان النبيي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين عتقت تحت عبد فاذا ثبت الخيار بالحرية الطارئة فبالحرية المقارنة أولى ولان نقص الرق كبير وضرره بين فانه مشغول عن امرأته بحقوق سيد. ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدوم بالنسبة إلى نفسه ولا يمنع صحة النيكاح فان النبيي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة « لو راجعتيه » قالت يارسول الله أتأمرني ? قال « أما أنا شفيع » قالت : فلاحاجة ني فيه رواه البخاري ومراجبتها إياه ابتداء نكاح فان نكاحها قد انفسخ باختيارها ولا يثفع ابها انتبي

النظر قبل النكاح. وقد روي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رول الله عليه أنه قال النظر قبل النساء لعب فاذا والخذ أحدكم لعبة فليستحسنها»

وعن أبي هريرة قال قبل يارسول الله أي النساء خبر ?قال ه التي تسره إذا نظر وتطبعه إذا امر ولا تخالنه في نفسه اولا في ماله بما يكرد به رواه النسائي . وعن بحبى بن جعدة أن رسول الله عليه قال ه خير فائدة أفادها المره المسلم بعد إسلامه اس أة جميلة تسره إذا نظر البها وتطبعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها به رواه سعيد

و مختار ذات العقل و مجتنب الحقاء لان النكاح براد العشرة ولا تصلح العشرة مع الحقاء ولا يطيب العيش معها وربا تعدى ذات إلى ولدها. وقد قبل اجتنبوا الحمقاء قان ولدها ضياع وصحبتها بلاء ، و يختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا فانه ربما أشبه الماءاونزع اليهم ، وكان يقال : إذا أردت أن تمزء ج امرأة فانظر إلى أبيها وأخيها . وعن عائشة قالت قال رسول الله عَيْلِيَّةً و تخيروا النطف كم وانكوا الاكفاء وانكوا اليهم ،

و يختار الاجبية فان ولدها أنجب وله ذا يقل اعتربوا لا تضويراً عني انكحوا الغرائب كيلا تضعف أرلادكم . وقال بعضهم : الغرائب تجب و بنات العم أصبر . ولا علا تؤمن العداوة في الذكاح وإنضاؤه الى الطلاق فاذا كان في قرابته أفضى إلى قطيعة الرحم المأمور بصلها والله أعلم

صلى الله عليه وسلم في أن تنكج عبداً إلا والنكاح صحيح

فأما اليسار ففيه روايتان (احداهما) هو شرط لفول النبي صلى الله عليه وسلم «الحسب المال» وقال « إن أحساب الناس بينهم هذا المال » وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطبها « أما معاوية فصعلوك لا مال له » ولان على الموسرة ضرراً في اعسار زوجها لاخلاله بنفقها ومؤونة أولاده ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفقة فكذلك إذا كان معارنا ولان ذلك معدود نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضلهم في انتسب وأبلغ قال نبيه بن الحجاج السهمي

سالتاني الطلاق ان رأتاً بي قل مالي قد جِثْمَاني بنكر ويكان من له نسب بحبب ومن يفتقر بعش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والثانية) ايس بشرط لان الفقر شرف في الدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « النهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً » وليس هو لازما فأشبه العافية من من المرض، واليسار المعتبر ما يقدر به على الانفاق عليها حسب ما يجب لها وعكنه اداءمهرها

وأما الصناعة ففيها أيضاً روايتان ( احداها ) انها شرط فمن كان من أهل الصنائع الدنيثة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحمامي والزبال فليس بكف لبنات ذوي المروءاتكاً صحاب

### ﴿ باب مايحرم نكاحه والجمع بينه وغير ذلك ﴾

التحريم النكاح ضربان :تحريم عين وتحريم جمع ، ويتنوع أيضا نوعين تحريم نسب وتحريم سبب والاصل في ذلك الكتاب والسنة والاجهاع ، فأما الكتاب فقول الله تعالى « حروت عليكم أمهانكم والآية التي قبلها والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله عِلَيْكَ أنه قال ﴿ لا يجمع الرجل ببن المرأة وعمتها ولا بينها و ببن خالتها ٥ منفق عليه . وعن عائشة رضي الله عنها قالمة. قال رسول مانص الله تمالي على محريمه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمحرمات نكاحهن بالانداب: الامهات والبنات والاخوات والمات والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت ، والحرمات بالاسباب : الامهات المرضمات والاخوات من الرضاءة وأمهات النساء وبنات النساء اللاتي دخل بهن وحلائل الابناء وزوجات الآب والجم بين الاختين)

وجملة ذلك أن المنصوص على تحريمهن في الكتاب أربع عشرة: سبع بالنسب واثنتان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجم ، فأما الواني بالسب فأولاهن الامهات وهن كلمن انتسبت البهابولادة سواء وقم عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدنك أو مجازاً وهي التي ولدت من ولدك وإن عات من

الصنائع الحبايلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جا في حديث «العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحائكا أو حجاما. »

قيل لاحمد وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ?قالالعمل عليه \* يعني أنه ورد موافقاً لاهل العرف. وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبى حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا هو لازما فأشبه الضعف والمرض . قال بعضهم :

> ألا إُعَا التقوى هي العزوالكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد تقي نقيصة إذاحقق التقوى وان حاك أوحجم

وأما السلامة من العيوب فليست من شروط الـكفاءة فأنه لا خلاف أنه لا يبطل النكاح سما، والكُمنها تثبت الخيار للمرأة دون الاولياء لان ضرره يختص بها ولوليها منعها من نكاح المجنون والابرص والمجذوم وما عدا هذا فليس بمتبر في الكفاءة .

( فصل ) ومن أسلم او أعتق من العبيد فهو كفء لمن له أبوان في الاسلام والحرية وقال أبو حنيفة ليس بكف، ، ولا يصح ذلك لان الصحابة أكثرهم أساموا وكانوا أفضل الامة فلا مجوز أن يقال أنهم غير أكفاء للتابعين . ذلك جدناك أم أمك وأم أبيك وجدنا أمك وجدنا أبيك وجدات جدانك وجدات أجدادك وإن علوا وارثات كن أو غير وارثات كلهن أمهات محرمات

ذكر أبو هربرة هاجر أم اسماعيل فقال اللك أمكم بابني ما السماء . وفي الدعا اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حوا . والبنات وهن كل أنثى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب و بنات البنين والبنات وأن نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كابن بنات محرمات لقوله تعالى ( و بناتكم ) فان كل المرأة بنت آدم كا أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى ( يابني أدم ) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لقوله تعالى ( وأخوانكم ) ولاتفريه عليهن والهات أخوات الاب من الجهات الثلاث من الجهات اللاب و من الاب أخرات الاجداد من قبل الاب و من الجهات الثلاث واخوات الجدات وإن علون وقد من الجهات اللاث أخرات الام من الجهات الثلاث واخوات الجدات وإن علون وقد لفوله تعالى ( وعماتكم ) و خات الاخ كل امرأة ذكرنا أن كل جدة أم فكذلك كل أخت لجدة خالة محرمة لقونه ( وخلامكم ) و خات الاخ كل امرأة التسبت الى أخ بولادة فهي بنت أخ محرمة من أي حمة كان الاخ لقوله تعالى ( و بنات الاخ) و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله سبحانه ( و بنات الاخت ) نهؤلاء الخرمات بالانساب

(النوع اثناني) لمحرمات تحريم السبب وهو قسمان: رضاع ومصاهرة ، فأما الرضاع فالمنصوص على التحريم فيه الله الالمهات المرضعات رهن الله في أرضه المن وجداتهن وإن علت درجتهن على حسب

( فصل ) وولد الزنا قد قيل انه كف الذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم يحب ذلك لان المرأة تعير به هي وأولياؤها ويتعدى ذلك الى ولدهاوليس هو كفؤاًللمر بية بغير اشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى .

( فصل ) والموالي اكفاء بعضهم لبعض وكذلك العجم قال أحمد في رجل من بني هاشم له مولاة يتزوجها الخراساني وقول النبي صلى الله الميه وسلم «مولى القوم منهم» هو في الصدقة فأما في النكاح فلا وذكر القاضي رواية عن أحمد أن مولى القوم يكافئهم لهذا الخبر ولا ن النبي صلى الله عليه وسلم زوج زيداً وأسامة عربيتين ولان موالي بني هاشم ساووهم في حرمان الصدقة فساووهم في الكفاءة ، وهذا لا يصح فانه يوجب أن يكون الموالي أكفاء العرب فان المولى إذا كان كفؤا لسيده كان كفؤا المن يكافئه سيده فيبطل عربين ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحمس ولا في الامامة ولا في اشرف و أماز يدو أسامة فقد استدل بنكاحها عربيتين على أن فقد الكفاءة لا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بانهمامن استدل بنكاحها عربيان و إنما طرأ عليها رق فعلى هذا يكون حكم كل عربي الاصل كذلك.

( فصل ) فأما أهل البدع فان أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي يفرق بينهما وكذلك اذا زوج الواقفي إذا كان نخاصم ويدعو وإذا زوج أخنه من هؤلاء اللفظية وقد كتب الحديث فهذا شر من حبهمي يفرق بينها وقال لا يزوج بنته من حروري صق من الدين ولامن الرافضي ولامن القدري فاذا

ماذكرنا في النسب محرمات بقوله تعالى ( وأمهانكم اللاني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ) كل امرأة أرضعتك أمها أو أرضعتك أو أرضعتك أو أرضعتك أو أرضعتك أمها أو أرضعته الاخرى فهي أحتك محرمة عليك لفوله سبحانه ( وأخوانكم من الرضاعة )

(القسم الثاني المحريم المصاهرة والمنصوص عليه أربع: أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد المقد نص عليه أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر محام وعران بن حصين وكثير من النابعين ، وبه يقدل مالك والشابعي وأصحاب الرأي ، وحكي على رضي الله عنه أنها الانجرم إلا بالدخول بابنتها كا لانحرم ابنتها إلا بالدخول.

ولنا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) والمعقود عليها من نسائه فتدخل أمها في عموم لآية. قال ابن عباس أبر والمنجه القرآن يعنى عموا حكها في كل حال ولا فصلوا بين المدخول بها وبين غرها ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي وَيَتَالِنُوْ قال لا من تزوج امرأة فطلقها قبل أن دخل بها لا بأس أن بن جريبته ولا يحل له أن يزوج أمها » رواه أبو حفص باسناده ، وقل ذير تحرم بالدخول أو ماأوت لا نه يقوم عام الدخول وقد ذكرنا ما يرجب النحريم مطلقا مواه وجن الدخول

كان لا يدعو فلا بأس وقال من لم يربع بعلي في الحلافة فلا تناكحو. ولا نكاموه قال الفاضي المقلد منهم يصح تزويجه ومن كان داعية منهم فلايصح تزويجه

(فصل) وأنما تعتبر الكفاءة في الرجل دون المرأة فان الذي عَلَيْكِيْنُ لا مكافى، له وقد تزوج من أحياء المرب وتزوج صفية بنت حيي وتسرى بالاماء، وقال « من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولأن الولد بشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يعتبر ذلك في الام.

#### (باب المحرمات في النكاح)

وهن ضربان محرمات على الابد وهن أربعة أنسام:

(أحدها) المحرمات بالنسب وهن سبع ذكرهن الله سبحانه في قوله (حرمت عليكم أمها تكم و بنا الكم واخوا تكم وعما تكم وخالا تكم وخالا تكم و بنات الاخ و بنات الاخت) فأما الامهات فهن كل من انتسبت اليها بولادة سواء وقع عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدتك أو مجازا وهي التي ولدت من ولدتك وان علت ومن ذلك جدتا أملك وأم أبيك وجدات أجدادك وان علون واراات كابن أمك وجدا أبيك وجدات جداتك وجدات أجدادك وان علون واراات كابن أمهات محرمات ذكر أبو هريرة هاجر أم اسماعيل فقال تلك أمكم يا بني ماء السماء

او الموت أولا ولانها حرمت بالمصاهرة بتول مبهم فحرمت بنفس العقد كحليلة الابن والاب

( الثانية ) بنات النساء اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهائهن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكرنا في البنات اذا دخل بالام حرمت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في قول عامة الفقها، إلا انه روي عن عمر وعلي رضي الله عنها أنهما رخصا فيها اذا لم تكن في حجره وهو قول داود لنول الله تعالى ( وربائبكم اللاتي في حجور كم ) قال ابن المذر وقد أجمع علماء الامصار على خلاف هذا القول

وقد ذكر نا حديث عبد الله بن عرو في هذا وقال النبي عَيَّالِيَةٍ لا محبيبة «لا تمرض علي بنانكن ولا الحواتكن» ولان التربية لا تأثير لها في التحريم كدائر المحرمات ، فأما الآية فلم تخرج محرج الشرط وأنما وصفها بذلك تمريعاً لها بغالب حالها وما خرج مخرج الفالب لا يصح النمسك بمفهومه . وان لم يرخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علما . الامصار إذا بانت من نكاحه الا أن عوت قبل الدخول ففيه روايتان [احداهم] تحرم ابنتها وبه قال زبد بن ثابت وهي اختيار أبي بكرلان الموت أقيم مقام الدخول في تكيل العدة والصداق فيتوم مقامه في تحريم الربيبة (والثانية) لا تحرم وهو تول علي ومذهب عامة العلما ، قال أبن المنذر وأجمع عوام علما ، الامصار أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مات قبل الدخول بها جازله أن بتزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي طلقها أو مات قبل الدخول بها جازله أن بتزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي

وفي الدعاء المأثور اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حواه . والبنات وهن كل انتى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب . وبنات البنين والبنات وان نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كابهن بنات محرمات لقوله تعالى ( وبناتكم ) فان كل امرأة بنت آدم كما أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى ( يابني آدم ) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لقول الله تعالى ( وأخواتكم ) ولا نفر يع عليهن . والعات أخوات الاب من الجهات الثلاث وأخوات الاجداد من قبل الاب ومن قبل الام قريباً كان الجد او بعيداً وارثاً أو غير وارث لقول الله تعالى ( وعاتكم ) والحالات أخوات الام من الجهات الثلاث وأخوات الجدات وان علون وقد ذكر نا ان كل جدة أم فكذلك كل أخت الام من الجهات الثلاث وأخوات الجدات وان علون وقد ذكر نا ان كل جدة أم فكذلك كل أخت أيضا محرمة من أي جهة كان الاخ لقول الله تعالى (وبنات الاخ ) وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات القوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات القوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات القوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا عرمات القوله تعالى المناسبة على المرابع المنالان المناسبة على المرابع المناسبة على المرابع

( فصل ) ولا فرق بين النسب الحاصل بنكاح أو ملك يمين أو وطء شبهة أوحرام فتحرم عليه ابنته من الزنا لدخولها في عموم الافظ وأنها مخلوقة من مائة فخرمت كتحريم الزانية على ولدها وتحريم المنفية ولاحبال أن تكون ابنته وفيه اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى ( المغني والشرح الحكبير) ( المجني والشرح الحكبير)

(القسم الثاني) المحرمات بالرضاع فيحرم به مايحرم من السب سواء والذي ذكره الله تعالى اثنتان بقوله الله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) فالامهات اللاتي ارضعنك وأمهاتهن وإنعلت درجتهن على حسب ماذكرناه في النسب محرمات بالآية، وأما الاخوات فهي كل احرأة ارضعتك أمها أوارضعتها أمك أوارضعتك وإياها احرأة واحدة أو ارتضعت أنت وهي من ابن رجل واحد كرجل له امرأتان لها منه ابن أرضعتك إحداها وأرضعتها الاخرى فهي أختك محرمة عليك بالآية وكذلك كل امرأة حرمت عليك حرم مثابها من الرضاع كالعمة والحالة والبنت و بفت الاخو وبنت الاخت على ما ذكرنا لقول النبي عصلية هي ولان الرضاع ما يحرم من النسب » متفق عليه وفي رواية لمسلم « الرضاع يحرم ما تحرم الولادة » ولان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يقسن عليهن ولا نالم في هذا خلافا

( القسم الثالث ) تحريم المصاهرة وهن أربع : أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بهيدة بمتجرد العقد نص عليه أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من التابعين وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن علي رضي الله عنه أنها لا تحرم الا بالدخول بابنتها كما لا تحرم ابنتها الا بالدخول بها ولنا قول الله تعالى ( وأمهات نسائكم ) والمعقود عليها من نسائه فتدخل أمها في عموم الآية قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نزوج امرأة أبيه من بعده ان اضرب عنقه أو أقتله رواه النسائي وفي رواي قال لقيت عمي الحارث بن عرو ومعه الراية فذكر الخبر كذلك رواه سعيد وغيره وسوا، في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لابه قرب أم بعده وليس في هذا بين أهل العلم خلافا علمناه والحدثه ، ومجرم عليه من وطنها أبوه أو ابنه بملك يمين أو شبهة كا يجرم عليه من وطنها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع بمزلة النسب، وممن حفظنا ذلك عنه عطا، وطاوس والحسن وابن سيربن ومكحول وقتادة والثوري والاوزاعي وأبو عبيد وأبوثور وأصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلافهم (الضرب الثاني) تحربم الجمع والمذكور في الكتاب الجمع بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة من أبوبن كانتا أو من أب أوأم وسوا، في هذا ما قبل الدخول أو بعده الهموم الآية فان تزوجهما في عقد واحد فسد لانه لا مزية لاحداها على الآخرة وسوا، علم بعد الاخرى فنكاح الاولى صحيح لانه لم بحصل أبه جمع ونكاح الثانية باطل لان به محصل الجمع وليس في هذا فنكاح الاولى صحيح لانه لم محصل أبه جمع ونكاح الثانية باطل لان به محصل الجمع وليس في هذا محمد الله اختلاف وليس علميه تفريع

﴿ مسئلة ﴾ ( ويحرم من الرضاع مايحرم من النسب )

كل امرأة حرمت من النسب حرم مثايا من الرضاع وهن الا. پات والبنات والاخوات والعات

ابن عباس ابهموا ما ابهم القرآن يمني عمموا حكها في كلحال ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الذي علي الله على الله من تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لا بأس أن يتزوج ربيبته ولا يحل له أن يتزوج أمها » رواه أبو حفص باسناده وقال زيد تحرم بالاخول أو بالموت لانه يقوم مقام الدخول، وقد ذكر نا ما يوجب النحريم مطلقاً سواء وجد الدخول أو الموت أو لم يوجد ولانها حرمت بالمصاهرة بقول مبهم فحرمت بنفس العقد كحليلة الابن والاب النائية ) حلائل الآباء يعني أزواجهم سميت امرأة الرجل حليلة لانها بحل ازار زوجها وهي محلة له فتحرم على الرجل امرأة ابيه قريباً كان أو بعيداً وارثاً أو غير وارث من نسب أو رضاع لقوله تحرم على الرجل امرأة ابيه قريباً كان أو بعيداً وارثاً أو غير وارث من نسب أو رضاع لقوله تمالى ( ولا تذكحوا ما نكح آبؤكم من النساء ) وقال البراء بن عازب لقيت خالي ومعه المراية قال أرساني وفيرواية لفيت عمي الحارث بن عمرو ومعه الراية وذكر الخبر رواه كذلك سعيد وغيره وسواء في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعد وليس في هذا بين أهل العلم اختلاف فها علمنا وغرم من وطئها أ وه علك يمين او شبهة كما مجرم عليه من وطئها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع عمزلة النسب ومكحول وقنادة وقارضاع عمزلة النسب ومكحول وقنادة وقارضاع عمزلة النسب ومكحول وقنادة وقارضاع عمزلة النسب ومكحول وقنادة

والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت على الوجه الذي شرحناه في النسب لقول النبي ويَتَطَالِنَهُ ﴿ مِحْرِمُ مَنْ النّسب ﴾ متفق عليه وفي رواية مسلم ﴿ الرضاع بحرم ماتحرم الولادة ﴾ وقال النبي ويَتَطَالِنَهُ في درة بنت أبي سلمة ﴿ النّما لو لم تكن ربيبتي في حجري ماحلت لي ، انها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وإياها ثويبة ، متفق عليه، لان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يدخلن في عوم لفظ سائر المحرمات ولا نعلم في هذا خلافا

وعمانه، وآباؤه وأسهاته أجداده وجداته، قال احمله ابن الفحل أن يكون قارجل امرأتان فترضع هذه

صبية وهذه صبياً لايزو ج هذا من هذا . وسئل ابن عباس عن رجل له جارينان أرضعت إحداهما

جارية والاخرى غلاما فقال لاءاللفاح واحد قال الثرمذي هذا تفسير لبن الفحل وممن قال بتحريمه

على وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهدوالحسن والشعبي والقاسم وعروة ومالكوا شوري والاوزاعي

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولين الفحل محرم )

معناه أن الموأة أذا أرضعت طفلا بابن ثاب (١) من وط. رجل حرم الطفل الرجل وأفاربه كما الأصول يحرم ولده من النسب لان اللبن من الرجل كما هو من المرأة فيصير الطفل ولد الرجل والرجل أباه، وأولاد الرجل إخوته سواء كانوا من ثلك المرأة أو من غيرها، واخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل

والثوري والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلافهم (الثالثة) حلائل الابناه فتحرم على الرجل زوجة ابنه وابن ابنته من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً بمجرد العقد لقوله تمالى (وحلائل أبنائكك) ولا نعلم في هذا خلافا، ولا تحرم بناتهن فيحل له نكاحر بيبة ابنه وأبيه لقوله تمالى (وأحل الكم ماوراه ذلكم) (الرابعة) بنات النساه اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلايحرمن الا بالدخول بأمهاتهن وهن كل بنت لازوجة من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكرنا في البنات قاذا دخل بالام حرمت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في حجره وهو قول داود لقوله تمالى (وربائبكم اللاتي في حجود ركم) قال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار علي خلاف هذا القول وذكر الحديث عمرو بن شعيب في هذا وقال النبي عينياتكن ولا أخواتكن الهولان التربية لا تأثير لها في انتحر م كسائر الحرمات ، فأما الآية فلم تخرج مخرج الشرط واعا وصفها بذلك تعريفاً لها بغالب حالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح المسك بمفهومه، وان لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علماء الامصار اذا بانت من نكاحه

( مسئلة ) ( فان متن قبل الدخول فهل تحرم بناتهن على روايتين )

(احداهما) تحرم ابنتها وبه قال زيد بن ثابت وهي اختيار أبي كر ولان الموت أقيم مقام الدخول في تكميل العدة والصداق فيقوم مقامه في تحريم الربيبة والشافعي واسحاق وابر عبيد وأبو تور وابن المنذر وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر واليه ذهب فقهاء الامصار بالحجاز والعراق والشام وجماعة أهل الحديث، ورخص في لبن الفحل سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحن وسلميان بن يسار وعطا، بن يسار والنخمي وابو قلابة ويروى ذلك عن ابن الزبر وجماعة من أصحاب رسول الله علي غير مسمين لان الرضاع من المرأة لامن الرجل وبروى عن زينب بنت أبي سلمة أنها أرضعتها أماه بنت أبي بكر امرأة الزبير قالت وكان الزبر يدخل علي وأنا امتشط فيأخذ بترن من قرون رأسي فيقول اقبلي علي فحدثيني أراه والداً وما ولد فهم إخوتي ثم ان عبدالله بن الزبير أرسل بخطب إلي أم كاثوم ابنتي على حزة بن الزبير وكان حزة الكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له وانما هي ابنة أخبه فقال عبدالله انما أردت بهذا المنع لما قبلك أما ما ولدت أسها، فهم إخونك وما كان من غير أسها، فليسوا الى باخوة فارسلي فسلي عن هذا فارسلت فيألت وأصحاب رسول الله على الن من غير أسها، فليسوا الى الرضاعة من قبل الرجل لاتحرم شيئاً فأنكحتها إياه فلم تزل دسول الله عن هذا فاردت بهذا إياه فلم تزل

(والثانية) لا تحرم وهو قول على وعامة العلماء قال ابن المنذر أجمع عوام علماء الامصار أن الرجل إذا تروج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له أن يتزوج ابنتها كذلك قال مالك و الثوري والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال ( فان لم تكونوا دخلم بهن فنز جناح عليكم ) وهذا نص لا يترك بقياس ضعيف وقد ذكر نا حديث عمرو بن شعيب ولأنها فرقة قبل الدخول فلم تحرم الربيبة كفرقة الطلاق والموت لا يجري مجرى الدخول في الاحصان والاحلال وقيامه مفامه من كل وجه فلا يترك نص الله تعالى ولا نص رسوله لقياس ولا غيره، اذا ثبت هذا فان الدخول بها وطؤها كنى عنه بالدخول فان خلابها ولم يطأها لم تحرم ابغتها لانها غيره مدخول بها

الحرام)
 المسئلة ﴿ (ويثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال والحرام)

ولكن أرضعتني امرأته قال «ائذني له قانه عمك تربت بينك» قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول « حرموا من الرضاع ما بحرم من النسب » منفق عليه وهذا نص قاطع في محل الغزاع فلا يدول على ما خالفه فأما حديث زينب فان صح فه رحجة لنا فان لزبيركان يعتقد أنها ابنته و تعتنده أياها والظاهر أن هذا كان مشهوراً عندهم وقوله مع افرار أهل عصره أولى من قول ابنه وقول قوم لا يعرفون

# ﴿ مسئلة ﴾ قال ( والجمع بين المرأة وبين عمتها وبينها وبين خالتها )

قال ابن المدر أجمع أهل العلم على القول به وليس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع بمن لا تعد مخالفته خلافا وهم الرافضة والخوارج لم بحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله ويتياتي وهي ما روى أبو هربرة قال قال رسول الله ويتياتي ولا بجمم ببن المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه وفي رواية أبي داود و لاننكح المرأة على عمتها ولا العمة على بثت أخيها ولا المرأة على خانتها ولا الح الح لة على بأت أختها ، لا نكح الربيمي على الصغرى ولا الصغرى على الحرم على المراة على خانتها ولا الح الح له بن الاختين إيقاع العداوة بين الافارب وإفضاؤه الى قطيعة الرحم المحرم وهدا مرجود فيما ذكرنا ، فإن احتجوا بعموم قوله سبحانه ( وأحل لكم ما ورا، ذلكم المحرم وهدناه بما رويناه، وبلغنا أن رجلين من الحوارج أنيا عمر بن عبدالهزيز فكان ما أنكرا عليه وجم خصصناه بما رويناه، وبلغنا أن رجلين من الحوارج أنيا عمر بن عبدالهزيز فكان ما أنكرا عليه وجم

الحلال » ولانه وطه لا تصير به الموطوءة فراشاً كوط، الصغيرة

ولنا قوله سبحانه (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والوطء يسمى نكاحاقال الشاعر \* اذا زنيت قاجد نكاعا \* فيدخل في عموم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوطء وهو قوله سبحانه (انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا) وهذا التغليظ اعا يكون في الوطء وروي عن النبي عَلَيْكِيْنَ انه قال الا ينظر الله عز وجل الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن منبه قال ملعون من نظر امراة وابنتها فذكرته لسعيد بن المسيب فأعجبه ، ولان ما نعلق من التحريم بالوطء تعلق بالمخطور كوطء الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوطء بالشبهة فأفسده الوطء الحرام كالاحرام وحديثهم لا تعرف صحته وأعاهو من كلام ابن اشوع بعض قضاة العراق كذلك قال احمد وقيل انه من قول ابن عباس ووطء الصغيرة ممنوع لم يبطل بوطء الشبهة

(فصل) والوطء على ثلاثة اضرب: مباح وهو الوطء من نكاح صحيح او ملك يمين فيتعلق به تحريم المصاهرة بالاجماع ويصير محرما لمن حرمت عليه لانها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح اشبه النسب ( الثاني ) الوطء بالشبهة وهو الوطء في نكاح فاسد او شراء فاسد او وطء امراة ظنها المراته أوامنه اووط الامة التي فيها شرك واشباه ذلك فيتعلق به التحريم كتعلقه بالوط الماح اجماعا قال ابن المنذر اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم على أن الرجل اذا وطيء امراة بالكاح فاسد

الزاني وتحريم الجمع بين المراة وعمها وبينها وبين خالنها وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى فقال لها: كم فرض الله عليكم من الصلاة ? قالا خس صلوات في اليوم والليلة وسألهما عن عدد ركماتها فأخبراه بذلك وسألها عن مقدار الزكاة ونصبها فأخبراه فقال فهل تجدان ذلك في كتاب الله ؟ قالا نجده في كتاب الله قال فهن أين صرتما إلى ذلك ؟ قالا فعله رسول الله عِنْ الله عِنْ المسلمون بعده قال فكذلك هذا. ثم لا فرق بين الحالة والعمة حقيقة أو مجازاً كعات آبائها وخالاتهم وعمات أمهائها وخالاتهم والاتها وخالاتهم وعمات أمهائها الا خر لو كان أحدهما ذكراً والا خراش لا بحول القرابة لا يجوز الجمع بينها لنادية ذلك الى قطيعة الرحم الفريبة لما في الطباع من الننافس والفيرة بين الضرائر، ولا يجرز الجمع بين المرأة وأمها في العقد الرحم الفريبة لما في الطباع من الننافس والفيرة بين الضرائر، ولا يجرز الجمع بين المرأة وأمها في العقد المرائد كوناه ولانالام الى ابنتها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالمراة وابنها أولى

( فصل ) ولا يحرم الجمع بين أبنتي العم وأبنتي الحال في قول عارة أهل العلم لعدم النص فيها بالتحريم ودخولها في عموم قوله تعالى ( وأحل المكم ما زراء ذالكم ) ولان احداهما تحل لها لاخرى لو كانت ذكراً، وفي كراهة ذلك روايتان ( احداها ) يكره روي ذلك عن ابن مسعود و به قال جابر بن زبد و مطاء والحسن وسعيد بن عبدالعزيز وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال نهى رسول الله عليه الله تقليم المراة على ذي قرابتها كراهية القطيمة، ولانه مفض الى قطيمة الرحم

او شراء فاسد أنها تحرم على ابيه وابنه واجداده وولد ولده وهذا مذهب مالك والاوزاعي والشافعي واحمه. واسحاق وابي ثور واصحاب الرأي لانه وطه يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح ولا يصير به الرجل محرما لمن حرمت عليه ولا يباح له النظر اليها بذلك والوطء ايس بمباح والمحرمية تتعلق بكيال حرمة الوطء لانها اباحة ولان الموطوءة لم يستبح النظر اليها فلا ن لا يستبيح النظر الى غيرها أولى (الثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به التحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به المحرمية ولا إباحة النظر لانها اذا لم تثبت بوطء الشبهة فبالحرام المحض أولى ولا يثبت به النسب ولا يجب به المهر بالمطاوعة اذا كانت حرة

( فصل ) ويستوى في ذلك الوطء في القبل والدبر لانه يتعلق به النحريم أذا وجد في الزوجة - والامة فكذلك في الزنا

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كانت الموطوءة ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلها فعلى وجهين )

أحدها ان وطء الميتة ينشر الحرمة لآنه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع والثاني لاينشرها وهو قول ابي حنيفة والشافعي لآنه ليس بسبب البضعية ولآن التحريم معلق باستيفاء منفعة الوطء والموت يبطل المنافع وأما الرضاع فيحرم ما يحصل به من انبات اللحم وانشاذ العظم وهذا يحصل من ابن الميتة ، وفي وطء الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشر وهو قول أبي يوسف

المأمور بصلتها فأقل أحواله الــكراهة(والاخرى)لايكره وهو قول سليمان بن يسار والشعبي وحسين بن حسن والاوزاعي والشانعي واسحاق وأبي عبيد لآنه ايست ببنها قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهته كسائر الاقارب.

(مسئلة) قال (واذا عتدعلى المرأة ولم يدخل بها فقد حرمت على ابنه وأبه وحرمت عليه أمها، والجدوان علافيا فلت تنزلة الابوابن الابن فيه وان سفل عنزلة الابن)

وجولة ذلك أن المرأة إذا عقدالرجل عقدالذ كاح على المائه وتجردالمقد على القول الله على المرائل ابنائكم ) وهذه من حلائل ابنائه وتحرم على أبيه لقوله سبحانه ( ولا تذكحوا مانكح آباؤكم ) وهذه قد نكحها أبوه ، وتحرم أمهاعليه لقوله سبحانه ( وأمهات نسائكم ) وهذه منهن وليس في هذا اختلاف بحمد الله اللا شيء ذكرناه فيما تقدم ، والجد كالاب في هذا وابن الابن كالابن فيه لانهم يدخلون في اسم الآبا، والابنا، وسوا، في هذا القريب والبعيد والوارث وغيره من قبل الاب والام ومن والد البنين أو ولد البنات وقد تقدم ذلك

لانه وطء لاَ دمية حية في القبل اشبه وطء الـكبير (والثانى) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب للبضعية اشبه وطء الميتة

#### ( مسئلة ) ( وان باشر امرأة أو نظر الى فرحبها أوخلابها لشهوة فعلى روايتين )

اذا باشر فيا دون الفرج لغير شهوة لم ينشر الحرمة بغير خلاف نعلمه وان كان لشهوة وكان في أجنبية لم ينشر الحرمة ايضا قال الحجوزجاني سألت أحمد عن رجل نظرالي ام امرأته من شهوة أو قبلها اوباشرها فقال انا أقول لايحرم شيء من ذلك الا الجماع وكذلك نقل أحمد بن القاسم واسحاق بن منصور وان كانت المباشرة لامراًة عللة له كامر أته ومملوكته لم تحرم عليه ابنتها قال ابن عباس لايحرم الربيبة الا الجماع وبه قال طاوس وعمرو بن دينار لان الله تمالي قال (فان لم تكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ليس بدخول فلا يترك النص الصريح من أجله . وأما تحريم امها وتحريمها علي أبي الرجل المباشر لها وابنه فأنها في النسكاح تحرم بمجرد العقد قبل المباشرة ولا يظهر الهباشرة أثر ، وأما الامة فمتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روايتان (احداها) ينشرها روي وأما الامة فمتى بابنرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روايتان (احداها) ينشرها روي والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمناع فيتعلق به تحريم والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمناع فيتعلق به تحريم المصاهرة كالوط، (والثانية) لايثبت بها التحريم لانها ملاسمة ولا توجب الفسل فلم يثبت بها التحريم كالولم، تكن شهوة ولان ثبوت التحريم اما ان يكون بنص أوقياس على المنصوص ولائص في هذا ولا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع فبناتهن في التحريم كهن إلا بناء العمات والخالات و بنات من نكحهن الآباء والا بناء فانهن محللات وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها )

وجملة ذلك أن كل محرمة نحرم ابنتها التناول التحريم لهاف لامهات تحرم بنانهن لانهن أخوات أو عمات أرخالات والبينات الحرم بناتهن لانهن بنات ويحرم بنات لاخوات و بناتهن لامهن بنات الاخت و كذلك بنت بنات الاخ الابنات العمات والحالات فلا يحرمن بالاجماع اقول الله تعمالي (و بنات عمك و بنات عماتك و بنات خالات و بنات خالاتك) وأحلهن الله لنديه عليه السلام ، ولانهن لم يذكرن في التحريم فلدخان في قول الله تعالى ( وأحل لكم ماورا . ذلكم ) و كذلك لا محرم بنات زوجات الآبا ، والابنا ، فلانهن عرمن لكونهن حلائل الآبا ، والابنا ، ولم يوجد ذلك في بناتهن ولا وجدت فيهن علة أخرى لانهن عرمن لكونهن حدان في قول سبحانه ( وأحل الكم ما ورا ، ذلكم ) و كذلك بنات الزوجة التي لم شخل بها محلات لقرئه سبحانه ( وأحل الكم ما ورا ، ذلكم ) و كذلك بنات الزوجة التي لم شخل بها محلات لقرئه سبحانه ( فأن لم تدكر نوا دختم بهن فلا جناح عليكم ) وهن الربائب وليس هؤلا من حرمت أمهن وان ذكرها لانها شعلة فيشتبه حكمها ، فان قيل : فلم حرمت ابنة الربيبة ولم شخرم ابنة حلياة الابن في قانا لان ابنة الربيبة وابنة الحابلة له مت حلياة الابن في قانا لان ابنة الربيبة وابنة الحابلة له مت حلياة . ولان علة تحريم الربيبة ولم شمره ابنة حلياة الابن في قانا لان ابنة الربيبة وابنة الحابلة له مت حلياة . ولان علة تحريم الربيبة عليه من حرمت أمهن ولان علة تحريم الربيبة وابنة الحابلة له مت حلياة . ولان علة تحريم الربيبة وابنة حلياة الابن في قانا لان ابنة الربيبة وابنة الحابلة له مت حلياة . ولان علة تحريم الربية وابنة الحابلة الم مت حلياة . ولان علة تحريم الربية وابنة الحابلة المناه و المناه الموابدة ولابه المناه المناه و المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه و المناه المناه المناه و المناه المنا

هو في معني المنصوص عليه ولا المجمع عليه فأن الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام بخلاف اللمسوذكر أصحابنا الروايتين في جميع الصور من غير تفصيل قال شيخنا وهذا الذي ذكر نااقربالصواب ان شاء الله تعالى

(فصل) ومن نظرالي قرجامر أة لشهوة فهو كلسها الشهوة فيه أيضاروا يتان (إحداها) ينشرالحرمة في موضع ينشرها الهسروي عن عمر وابن عمر وعامر بن زمعة وكان بدرياو عبدالله بن عمرو فيمن يشتري الحادم ثم يجردها أو يقبلها لا يحل لا بيه وطؤها وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد بن أي سليان وأبي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي عيميلي انه قال «من نظر الى فرج امرأة لم تحل له امهاو بنتها — وفي رواية — لا ينظر النه الى رجل نظر الى فرج امرأة وا بنتها » والنا نية لا يتعلق به التحريم فول الشافعي وأكثر أحل ألعلم لقوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانه نظر من غير مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه والخبرضعيف قال الدار قطني: وقيل هوموقوف على ابن مسعود ثم يحتمل انه كنى بذلك عن الوحه وألم النظر الى سائر البدن فلا ينشر حرمة وقال بعض اصحابنا كورق بين النظر الى انفر جوس تر البدن لشهوة والصحيح خلاف عذا فان غير الفرج لا يقاس عليه لما لافرق ولاخلاف العلمه في أن النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضا بينها من الفرق ولاخلاف العلمه في أن النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضا (المغني واشرح الكبير) (المغني واشرح الكبير) (المغني واشرح الكبير) (المغني واشرح الكبير) (المناس) (المغني واشرح الكبير) (المغني واشرح الكبير) (المناس) (المناس) والشرح الكبير) (المناس) والمناس المناس والمهم الكلاف أيضا النظرة والمهم الكبير) (المناس) والمناس والمهم الكلاف المهم الكلاف المهم المهم المهم المهم المهم المناس الفرق ولاخلاف المهم المه

انه يشق التحرز من النظر البها والخلوة بها بكونهافي حجره في بيته ، وهذا المعـني يوجد في بنتهاوان سفلت والحليلة حرمت بنكاح الاب والابن لها ولا يوجد ذلك في ابنتها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة )

بعني انه يثبت به تحريم المصاهرة فاذا زنا بامرأة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمهاوا بنتها كما لو وطنها بشبهة أو حلالا ، ولو وطيء أم امرأنه أو بنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا في رواية جهاعة ، وروي نحو ذلك عن عمران من حصين وبه قال الحسن وعطاء وطارس ومجاعد والشعبي والنخمي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي

وروي عن ابن عباس أن وط. الحرام لامحرم وبه قال سميد س المسيب ويحبي س يعمر وعروة والزهري ومالك والشانعي وأبو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي ﷺ أنه قال « لابحرم الحرام الحلال ، ولانه وط. لا تصير به الوطوءة فرأشا فلا محرم كوط. الصغيرة

و ننا قوله تعالى ( ولا تكحوا ما يكح آ ؤكم من النساء ) والوط، يسمى نكا ما ، قال الشاء \* إذا زنبت فأجد نكاحاً \* فحمل في عمرم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوط، وهو قوله سيحانه وتعالى ( انه كان فاحشة ومقنا وساء سبيلا ) وهذا التغليظ أنما يكون في الوطء، وروي عن

في ان النظر الى الوجه لايثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضاً ان النظر اذا وقع من غير شهوة لاينشر الحرمة لان اللمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر اذا لم يكن لشهوة فالنظر أولى وموضم الخلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت تسع سنين فمازاد فاما الطفلة فلا يثبت فيها ذلك وقد روي عن أحمد في بنت صبع أذا قبلها حرمت أمها قال القاصي هذا عندي محمول على السن الذي توجد معه الشهوة

( فصل ) فان نظرت المرأة الى فرج رجل لشهوة فح كمه في التحريم حكم نظره اليها نص عليه أحمد لانه معنى يوجب النحرىم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع وكذلك ينبغيان يكون حكم لمسهاله وقلها اياه لشهوة لما ذكرنا

(فصل) والصحيح أن الخلوة بالمرأَّة لاتنشر الحرمة وقد روي عن أحمد : أذا خلا بالمرأَّة وجب الصداق والعدة ولا يحل له ان ينزوج أمها وابنتها قال القاضي هذا محمول على انه حصل مع الخلوة مهاشرة فيخرج كلامه على احدى الروايتين اللتين ذكر ناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله تعالى( فان لم تـكونوادخلُّم بهن فلاجناح عليكم) وأما الخلوة بأجنبية أوأمته فلا ينشر تحريما لانعلم فيذلك خلافاً

﴿ مسئلة ﴾ ( ومن يلوط بغلام حرم علىكل واحد منهما أم الآخر وأبنته) قاله بعض أصحابنا قال ونص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وطء في الفرج فنشر الحرمة

النبي عَيَنِيْنَةُ انه قال ه لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن عنبه قال ه ماهون من نظر الى فرج امرأة وابنتها » فذكرته السهيد بن المسيب فأعجبه . ولان ما من التحريم بالوط المباح تعلق بالحظور كوط الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوط بالشبهة فأفسده الوط الحرام كالاحرام ، وحديثهم لا هرف صحته وانما هو من كلام ابن أسوع بهض قضاة العراق كذلك قل الاهام أحمد . وقبل انه من قول ابن عباس ووط الصغيرة ممنوع مجيبط بوط الشبهة به تحريم المصاهرة بالاجماع ويعتبر محرما لمن حرمت عليه لانها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح أشبه النسب ( الثاني ) الوط الم المشبهة وهو الوط في نكاح فاسد أو شرا اقاسد أو وط المرأة ظنها المرأة أو أمته أو وط لا مقالم المتراج عنه والمناه هذا فهذا يتعلق به التحريم كتعلقه بالوط المرأة بنكاح فاسد أو بشرا الماسر أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الاسمار على أن الرجل اذا وطى المرأة بنكاح فاسد أو بشرا الماسمية والمسحدة وأبي ثرر وأصحاب الرأي ، ولانه وط المحل الماسب فاثبت التحريم كالوط المحرمية تتعلق بكال حرمة الوط المنا الماح ولان المحرمية تتعلق بكال حرمة الوط لانها اباحة ولان الوطو ، قلم يستبح النظر اليها فلان لا يستبيح النظ الى عيرها أولى المياب الماق الها الماحة ولان المحرمية تتعلق بكال حرمة الوط الانها اباحة ولان الوطو ، قلم يستبح النظر اليها فلان لا يستبيح النظ الى عيرها أولى

كوطء المرأة ولانها بنت من وطئه او أمه فحرمتا عليه كما او كانت الموطوءة انثي وقال ابو الخطاب يكون كالمباشرة فيما دون الفرج فيكون فيه الروايتان والصحيح ان هدذا لاينشر الحرمة فان هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم فيدخل في عموم قوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانهن غير منصوص عليهن ولاهو في معنى المنصوص عليه فوجب ان لا ينبت حكم التحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن نكحهن الآباء وامهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء منهن ولا في معناهن ولان الوطء في المرأة يكون سباً للبضعية ويوجب المهرر ويمحق به النسب وتصير به المرأة فراشا وتثبت احكاماً لايثبها اللواط فلا بجوز الحاقه بهن لعدم العلة وانقطاع الشبه ولذلك لو أرضع الرجل طفلا لم يثبت به حكم النحريم فههنا أولى وان قدر بينهما شبه من وجه ضعيف فلا يجوز تخصيص عموم الكتاب به واطراح النص عثله

(فصل) ويحرم على الرجل نكاح ابنته من الزنا واخته وبنت ابنه وبنت بنته وبنت أخيه واخته من الزنا في قول عامة الفقهاء وقال مالك والشانعي في المشهور من مذهب يجوز له لانها اجنبية منه ولا تنسب اليه شرعاً ولا يجرى التوارث بينهما ولا تعتق عليه اذا ملكها ولا يلزمه فقتها فلم تحرم عليه كسائر الاجانب

(الثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به التحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به المحرمية ولا إلى المحرمية ولا إباحة النظر لانه اذا لم يثبت بوطء الشبهة فالحرام المحض أولى ولا يثبت به نسب ولا يجب به المهر اذا طاوعته فيه .

( فصل ) ولا فرق فيا ذكرنا بين الزنا في القبل والدبر لانه يتعلق به التحريم فيا اذا وجد في الزوجة و لامة فكذلك في الزنا فان تلوط بغلام فقال بعض أصحابنا يتعلق به التحريم أيضافي حرم على اللائط أم الغلام وابنته ولى الفلام وابنته ولى الفلام وابنته قل و نص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وط. في الفرج فنشر الحرمة كوط المرأة ولانها بنت من وطئه وأمه فرمنا عليه كا وكات الموطوة أنثى . وقل ابو الخطاب يكون ذبت كالماشرة دون الفرج بكون فيه وابنان والصحيح أن هذا لا ينشر الحرمة فان هؤلا ، غير منصوص عليهن في التحريم فيد على في عوم تولا تعلى ( وأحدل المجم مأورا الحرمة فان هؤلا ، غير منصوص عليهن ولا في مهني المنصوص عليه فوجب أن لا يثبت حكم التحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء وعن نكحهن الاباء وأمهات النساء وبناتهن وايس حولاء منهن ولا في مهناهن لان الوطء في المرأة يكون سيبا البضعية ويرجب البر ويلحق به النسب وتصبح به المرأة فراشا ويثبت أحكاما لا يثبتها الله اط فلا يجوز المحقة مهن اعدم الملة وانقطاع الشبه والدلك به المرأة فراشا ويثبت به حكم التحريم فههنا أولى ، وإن قدر بينها شبه من وجه ضعيف فلا يجوز تخصيص عموم الكتاب به واطراح النص عليه

ولنا قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) وهذه بنته قانها مخلوقة من مائه وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرمة وبما يدل على ذلك قول النبر عيليين في امرأة هلال بن أمية انظروه «يعني ولدها فان جاءت به على حفة كذا فهو لشريك بن سحماء » يعني الزانى ولأنها مخلوقة من مائه فاشبهت المخلوقة من وطره الشبهة ولانها بضعة منه فلم نحل له كبنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لا ينفي كونها بنتاكم لو تخلف لرق او اختلاف دين اذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل ان يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جا. ق في وطرء امرأة فتأتي بولد لا يعلم المرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جا. ق في وطرء امرأة فتأتي بولد لا يعلم هل هومنه أومن غيره ? فانه محرم على جميعهم لوجهين احدها أنها بنت موطوعتهم الثاني انا نعلم انها بنت موطوعتهم الثاني انا نعلم انها بنت معلم وقدم على أولادهم لا نها ابنة بعضهم غير معلوم فان الحقها القافة بأحدهم حلت لاولادالباقين

(القسم الرابع) الملاعنة نحرم على الملاعن على التأبيد أما اذا لم يكذب نفسه فلا نعلم أحداً قال بخلاف ذلك الا قولا شاذا فان كذب نفسه فالمشهور في المذهب انها باقية على التحريم المؤبد وعن أحمد رواية شاذة أنها تحل له وتعود فراشا له إذا لم يكن وجد منه مايثبها لانه وجع عن المعنى المحرم فزال التحريم ولذلك يحد ويلحقه نسب الولدوهذه الرواية شذ بها حنبل عن أصحابه وتفرد بها

( فصل ) ويحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته و بنت ابنه و بنت بنته و بنت أخيه وأخته من الزنا وهو تول عامة الفقهاء ، وقال ماقت والشانعي في المشهور من مذهبه بجوز ذلك كله لانها أجنبية منه ولا تنسب اليه شرعا ولا بجري التوارث بينها ولا تمتق عليه اذا ملكها ولا تلزمه نفقتها فلم تحرم عليه كسائر الأجانب .

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم و بناتكم) وهذه بنته قائها أننى مخلوقة من مائه هدفه حقيقة لانختلف الحل والحرمة ويدل على ذاك تول النبي على النبي المخلوقة من وطء بشبية ولانها بضعة منه فلم تحل له كبنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لا بنبي دونها بننا كما لو تخلف لرق أو اختلاف دين . النا ثبت هدف فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل أن يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو مثل أن يشترك جماعة في وطء امرأة هذي ولا لا يعلم مل هو منه أو من غيره ثم قانها نحو الحل جميعهم لوجيين

( أحدهما ) انها بنت موطوعتهم ( والثانى ) أننا نعلم انها بنث يعضهم فتحرم على الجميع كا لوزوج الوليان ولم يعلم السابق منهما ونحرم على اولادهم لانها أخت بعضهم غير مسلوم قان الحقتها القافة بأحدهم حلت لاولاد الباتين ولم تحل لاحد ممن وطيء أمها لانها في معنى ربيبته

والعمل على الرواية الاولى وهذا يذكر في باب اللمان مبسوطاً إن شاء الله تعالى .

( فصل ) قال الشيخ رحمه الله (الضرب الثاني المحرمات إلى أمد وهن نوعان )

(أحدها) المحرمات لاجل الجمع نيت حرم الجمع بين الاختين سوا ، كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتاأو أمتين أو حرة وأمة من أبوبن كانتا أو من أب أو أم وسواء في هذا ماقبل الدخول أو بمده لعموم قوله تعالى (وان تجمعوا بين الاختين)

( مسئلة ) ( ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها )

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على القول به وايس بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع من لا تعد مخالفته خلافاً وهم الرافضة ، والخوارج لم يحرموا ذنك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ماروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجمعوا بين المرأة وعمها ، ولا بين المرأة وخالتها » متفق عليه ، وفي رواية أبي داود « لا تذكيح المرأة على عمها للمرأة على عمها ولا السمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أخها، لا تذكيح الكبرى على الصغرى ولا السفرى على الكبرى » ولان العلة في تحريم الجمع بين الاختين إيقاع العداوة بين الاقارب وافضاؤه إلى قطيعة الرحم المحرم ، فان احتجوا بعموم قوله سبحانه ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) خصصناه إلى قطيعة الرحم المحرم ، فان احتجوا بعموم قوله سبحانه ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) خصصناه على رويناه و باغنا أن رجلين من الخوادج أتها عمر بن عبدالعزيز فكان بما أنكراعايه وجم الزانيين والجمع عا رويناه و باغنا أن رجلين من الخوادج أتها عمر بن عبدالعزيز فكان بما أنكراعايه وجم الزانيين والجمع

(فصل) ووط، الميتة محتمل وجهين (أحدها) ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم بختص بالحياة كالرضاع (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب البضعية ولان التحريم يتعلق باستيفا، منفعة الوط، والموت يبطل المنافع، وأما الرضام فيحرم لما محصل بهمن انبات القحم وانشاز العظم وهذا محصل من ابن الميتة وفي وطء الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشرها وهو قول أبي يوسف لانه وط، لا دمية حية في القبل أشبه وطء الكبيرة (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لائه ليس بسبب البضعية أشبه وطء الميتة

( فصل ) فأما المباشرة فيا دون الفرج فان كانت لغير شهوة لم تنشر الحرمة بغير خلاف نعلمه ، وان كانت الشهوة وكانت في أجنبية لم تنشر الحرمة أيضاً قال الجوزجاني سأات أحمد عن رجل نظر إلى أم امرأته في شهوة أو قبلها أو باشرها فقال أنا أقول لا يحرمه شيء من ذهك إلا الجاع وكذلك نقل احمد بن القاميم وإسحاق بن منصور ، وان كانت المباشرة لامرأة محلة له كامرأته أو مملوكته لم تحرم عليه أبتها ، قال ابن عباس لا يحرم الربيبة إلا جماع أمها وبه قال طاوس وعرو بن دينار لان الله تعالى قال ( فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) وهذا ايس بدخول فلا يجوز ترك النص الصريح من أجله ، وأما تحريم أمها وتحرعها على أبي المباشر لها وابنه فانها في النكاح تحرم ، حجر دالمقدقيل المباشرة فلا يظهر الهباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج اشهوة فيل يثبت تحريم المصاهرة فيه فلا يظهر الهباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج اشهوة فيل يثبت تحريم المصاهرة فيه

بين المرأة وعمتها وبنتها وبين خالتها ، وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى ، فقال لهما : كم فرض الله عليه عليه من الصلاة ? قالا : خمس صلوات في اليوم والليلة . وسألهما عن عدد ركعاتها فأخبراه بذلك . وسألهما عن مقدار الزكاة ونصبها فأخبراه . فقال وأين تجدان ذلك في كتاب الله وقالا لانجده في كتاب الله والمسلمون بعده قال فكذلك هذا الله . قال فن أين صرتما ? فقالا فعله رسوله الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده قال فكذلك هذا ولا فرق بين الحالة والعمة حقيقة أو مجازا كمات آبائها وخالاتهم ، وعمات أمهانها وخلاتهن وإن علت درجتهن من نسب كان ذلك أو رضاع وكل شخصين لا يجوز لاحدهما أن يتزوج الآخر لوكان أحدهما ذكراً والآخر أنثى لاجل القرابة لا يجوز الجمع بينها لتأدية ذلك إلى قطع الرحم القريبة لما في الطباع من المتنافس والنيرة من الضرائر ، ولا يجوز الجمع بين المرأة وأمها في العقد لما ذكرناه ولان الام الى بنها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالمرأة وبنتها أولى

( فصل ) ولا يحرم الجمع بين أبنتي العم وأبنتي الخال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فهما التحريم ودخولها في عموم قوله ثعالى ( وأحل لهم ما وراء ذلهم ) ولان احداهما تحل لها الاخرى لوكانت ذكراً وفي كراهة ذلك روايتان ( احداها ) يكره روي ذلك عن أبن مسعود وبه قال جابر أبن زيد وعطا والحسن وسعيد بن عبد العزيز ، وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال: ثمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها مخافة القطيعة ولانه مفض الى قطيعة

روايتان (إحداهما) ينشرها روي ذلك عن ابن عمر وعبدالله بن عمرو ومسروق وبه قال القامم والحسن ومكحول والنخمي والشعبي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلي بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في الفرج ولائه تلذذ بمباشرة يتعلق به التحريم كا لو وطيء (والثانية) لايثبت به التحريم لأنها ملامسة لانوجب العسل فلم يثبت بها النحريم كا لو لم يكن بشهوة لان ثبوت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه ولا الحجم عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقر ارالمهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام مخلاف اللمس وذكر أصحابنا الروايتين في جميم الصور من غير تنصيل وهذا الذي ذكر ناه أفرب الى الصواب ان شاء الله سيحانه

( فصل ) ومن نظر إلى فرج أمرأة بشهوة فهو كلمسها لشهوة فيه أيضاروايتان ( احداهما )ينشر الحرمة في الموضع الذي ينشرها اللمس عروي عن عمرو بن عمر وعام بن دبيمة وكان بدريا وعبدالله ابن عمرو فيمن يشتري الخادم ثم يجردها أو يقبلها لايحللا بنه وطؤها وهرقول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد بن أبي سليان وأبي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي عَيَيْلِيْتُو أنه قال «من نظر الى فرج امرأة لم تحل له أمها وابنتها » وفي الفظ « لاينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وفي الفظ علاينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وفي الفظ علاينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » والثانية ) لا يتعلق به التحريم وهو قول الشافعي ، وأكثر أهل العلم لنوله تعالى ( وأحل

الرحم المأمور بصلتها فأقل أحواله الكراهة (والاخرى) لا يكره وهو قول سليمان بن يساروالشميي وحسن بن حسن والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي عبيد لأبهما ليست بينهما قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهة كسائر الاقارب.

﴿ مسئلة ﴾ ( فان جم بينها في عقد واحد لم يصح )

اذا جمع بين الاختين في عقد واحد أو جمع بين المرأة وعمتها أو خالبها في عقد عليهمامعاً لم يصح العقد في واحدة منهما لانه لا كن تصحيحه فيهما ولامزية لاحدها على الاخرى فيبطل فيهما كالوزوجت المرأة لرجلين وكذا لو تزوج خمسا في عقد واحد بطل في الجميع لذلك.

و مسئلة ﴾ (وإن تزوجها في عقدين أو تزوج احداهما في عدة الاخرى سواه كانت باثناً و رجعية فنكاح الثانية باطل . أما اذا تزوجها في عقدين وعلم الاولى فنكاحه صحيح لانه لاجمع فيه و نكاح الثانية باطل لان الجمع بحصل به وبالعقد على الاولى تحرم الثانية فلا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى و تنقضي عدتها .

﴿ فَصَلَ ﴾ (فَانَ لَم يَعلمِ أُولَاهما فَعَلَيْهِ فَرَقْتُهَا مَماً ﴾

قال أحمد في رجل تزوج أختين لا يدري أيتهما تزوج أولا?يفرق بينهوبينهما لان إحداها محرمة عليه و نـكاحها باطل ولا يعرف المحللة له فقد اشتبها عليه و نـكاح احداهاصحيح ولانتيقن بينو نتهامنه لكم ما ورا. ذلكم ) ولانه نظر من غير مباشرة فلم يوجب النحريم كالنظر الى الوجه والخبر ضعيف قاله الدارقطني وقيل هو موقوف على ابن مسعود ثم يحتمل أنه كني بذلك عن الوطء، وأما النظر الى سائر البدن فلا ينشر حرمة ، وقال بعض أصحابنا لافرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن الشهوة والصحيح خلاف هذا فان غير الفرج لايماس عليه لما بينهما من الفرق ولا خلاف نعلمه في أن النظر الى الوجه لايثبت الحرمة فكذلك غيره ولا خلاف أيضاً في أن النظر أذا وقع من غير شهوة لاينشر حرمة لان اللمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر ادا كان اغير شهوة فالنظر أولى وموضع الحلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت سناعكن الاستمتاع مهاكابنة تسعفاز ادفأ ماالطعلة فلا يثبت فبهاذلك وقدروي عن أحدفي نت صبع اذا قبلها حروت عليه أمها . قال الفاضي هذا عندي محول على السن الذي توجد معه الشهوة

( فصل ) فان نظرت المرأة الى فرح رجل الشهوة فحكه في النحريم حكم نظره اليها نص عليه أحمد لانه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع ، وكذلك ينبغي أن يكون حكم لمسهاله وقبلتها إياه لشهرة لماذكرنا

( فصل ) فأما الخلوة بالمرأة فالصحيح أمها لاتمشر حرمة ، وقد روي عن أحمد إذا خلا بالرأة وجب الصداق والعدة ولا محل له أن ينزوج أمها وابنتها. قال القاضي هذا محول على أنه حصل مع الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على إحدى الروايتين التنين ذكرناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر

لا بطلاقها جميعاً أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كما لو زوج الوليان ولم يعرف الاول منهما وانأحب أن يفارق إحداها ثم يجدد عقد الاخرى ويسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغيرها ولا بخلو من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن لا يكون دخل بواحدة منها فله ان يعقد على إحداها في الحال بمد فراق الاخرى (الثاني) أذا دخل باحداهما فان أراد نكاحها فارقالتي لم يصبها بطلقة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدمًا ثم نكحها لانا لانأمن ان تكون هي الثانية فيكون قد أصابها في نكاح فاسد فاهذا اعتبرنا القضاء عدتها ويحتمل جواز العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به فلايصان ذلك عن مائه فان أحب نكاح الاخرى فارقالصابة بطلقة ثما نتظرها حتى تقضي عدتها ثم تزوج أخنها

(القسم الثالث) أذا دخل بهما فليس له نكاح وأحدة منها حتى يفارق الآخرى وتنقضي عدتها من حين فارقها وتنقضي عدة الاحرى من حين أصابها ، وأن ولدت احداها أو عما جميعاً فالنسب لاخوته لانه اما من نكاح صحيح أو نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يرد نكاح واحدة منها فارقيما بطلقة طلقة

( فصل ) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحداها نصف المهر ولا نعلم من يستحفه منهم فيصطلحان عليه فان لم يفعلا أقرع بينها فكان ألمن خرجت قرعتها مع يمينها وقال أبو بكر اختياري في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله سبحانه ( فان لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم ) وقوله ( وأحل المكم ماورا، ذا كم ) وأما الحلوة بأجنبية أو أمته فلاتنشر تحريما لانعلم في ذلك خلافا وكل من حرم ذكاحها حرم وطؤها بملك اليمين لانه اذا حرم العقد الراد الوط، فالوط، أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقد واحد فسد وان تزوجهما في عقدين فالاولى زوجته والقول فيهما القول في المرأة وعمتها والمرأةوخالتها)

وجملة ذلك أن الجمع بين المرأة واختها أو عمتها أو خالتها محرم فهن جمع بينها فعقد عليها معا لم يصح العقد في واحدة منها لانه لا يمكن تصحيحه نيهما ولا مزية لاحداهما على الآخرى فيبطل في يصح العقد في واحدة منها لانه لا يمكن تصحيحه فيهما كالو زوجت المرأة لرجلين وهكذا لو تزوج خمسة في مقد واحد بطل في الجميع فذلك وان زجهما في عقدين فنكح الاولى صحيح لانه لا جمع فيه ونكاح الثانية باطل لان الجمع يحصل يه وبالعقد على الاولى تدور م الثانية ولا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى منه ويزول نكاحها وعدتها (فصل) فان تزوجهما في عقدين ولم يدر أولا ما فعليه فرقتهما معا قال أحمد في رجل تزوج

( فصل ) قان تزوجهما في عقدين و لم يدر اولا -ما فعليه فرقتهما مها قال المحد في رجل نزوج اختين لا يدري أيتهما تزوج أو لا: نفرق بينه و بينهما وذلك لان احداهما محرمة عليه و نكماحهاباطل ولا تعرف الحالة له فقد اشتبهنا عليه و نكاح احداهما يصح ولا تتيمن ببنو نتها منه إلا بطلاقهما جميما

أن يسقط المهر اذا كان مجراً على الطلاق قبل الدخول فان دخل بواحدة منها أقرع بينها فان وقعت لغير المصابة فلا لغير المصابة فالها والمصابة فلا أستحل من فرجها وأن وقعت على المصابة فلا شيء للاخرى والمصابة المسمى جميعه وأن أصابهما فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بينها فيه أن قلنا الواجب في النكاح الفاسد مهر المثل وأن قلنا بوجوب المسمى فيه وجب ههنا لحل واحد منهما.

( فصل ) قال أحمد اذا تزوج امرأه ثم تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية انما كان كذلك لانه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة فلذلك لا يجوز له وطء امرأته حتى تنقضي عدة أختها التي اصابها

﴿مسئلة﴾ (وان اشترى أخت امرأنه أرعمتها أوخالنها صح)

لأن الشراء يراد الاستمتاع ولغيره وكذلك صح شراء من لأنحل له كالمجوسية وأخته من الرضاع ولا يحل له وطؤها حتى يطلق امرأته وتنقضي عدتها الئـلا يكون جامعاً بينهما في الفراش أو جامعاً ماه في رحم أختين وذلك لا يحل لما روي عن النبي عَلَيْكَيْنِهُ أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماه ه في رحم أختين .

أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كالو زوج الوايان ولم يعرف الاول منهما وان أحب أن يفارق احداهما ثم يجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسوا، فعل ذلك بقرعة أو بغير قرعة ولا مخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) ان لا يكون دخل بواحدة منهمافله أن يعقد على احداهما في الحال به دفراق الاخرى (الثاني) إذا دخل باحداهما قان أراد المحاجها فارق التي لم يصبها بطاقة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدتها ثم نكحها لاننا لا نأمن أن تمكون هي الثانية فيكون قد أصابها في المحال فالهذا اعتبرنا انقضا، عدتها ومحتمل أن مجرز له العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به ولا يصان ذلك عن مائه وان أحب نسكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تنقضي عسدتها ثم نروج أختها (القسيم الثالث) إذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منهاحتى يفارق الاخرى وتنقضي عدتها معديها من حين فرقها وتنقضي عدة الاخرى من حين أصابها وان ولدت منه إحداهما أو هما جميعاً عدتها من حين فرقها وتنقضي عدة الاخرى من حين أصابها وان ولدت منه إحداهما أو هما جميعاً فالنسب لاحق به لانه اما من نكاح صحبح أد نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يردنكاح واحدة منها فارقها بطلقة طلقة

( فصل ) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحدهما نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منهما فيصطلحان عليه وأن لم يفعلا أفرع بينهما فكان لمن خرجت قرعتها مع بينهما وقال أبو بكر اختياري أن يسقط المهر إذا كان مجبرا على الطلاق قبل الدخولوان دخل بواحدة منهما أقرع بينهما فان وقعت

﴿مسئلة ﴾ (وان اشتراهن في عقد واحد صح لماذكرنا)

ولانعلم حلافاً فيذلك ولو اشترى جارية ووطئها حل له شراء أختها وعمتها وخالتها وقدذكر ناه كما لابحل له شراء المعتدة والمزوجة مع أنها لاتحل له

﴿مسئلة﴾ (وله وطه إحداهما لانالاخرى لم تصر فراشاً)

وهذا قول اكثر أهل العلم وقال الحكم وحماد لا يقربوا حدة منهما وروي ذلك عن النخمي وذكر. أبو الخطاب مذهباً لاحمد .

ولنا أنه الم يجمع بينهما في الفراش فلم يجزكا لو كان في ملكه احداهما وحدها (فصل) وليس له الجمع بين الاختين من إمائه في الوطء نص عليه أحمد في رواية الجماعة وكرهه عمر وعمان وعلى وعمار وابن عمر وابن مسعود وممن قال بتحريمه عبدالله بن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة والشافهي وروي عن ابن عباس أنه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعله وروي ذلك عن علي أيضا بريد بالمحرمة قوله تعالى (وأن تجمعوا بين الاختين) وبالمحللة قوله تعالى (الاعلى أزواجهم او ماملك أعانهم) وروى ابن منصور عن أحمد وسأله عن الجمع بين الاختين المملوكتين أحرام هو اقال لا أقول حرام ولكن ينهى عنه وظاهر هذا أنه مكروه غير محرم وقال داود وأهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالا يقالح المائة لان حكم الحرائر في الوطء عناله خرا الماء ولهذا تحرم الزيادة على أربع في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله المعالية لله المناه بغير حصر والمذهب تحريمه المناه عليه المناه و هذا تحرم الزيادة على أربع في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا يقاله المناه بغير حصر والمذهب تحريمه و المناه المناه بغير حصر والمذهب تحريمه و المناه بغير حصر والمذهب تحريمه و المناه و هذا تحرم الزيادة على أدراك و تباح في الاماء و هذا تحرم الزيادة على أنه بعير على المناه بناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم الناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم و الناه و هذا تحرم المناه و هذا تحرم الناه و

اغير المصابة فلها نصف المهر والمصابة مهر المثل بما استحل من فرجها وان وقعت على المصابة فـلا شيء اللاخرى والمصابة المسمى جميعه وان أصابهما معا فلاحداهما المسمى واللاخرى مهر المثل يقرع بينهما فيه ان قلنا ان الواجب في النـكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب هينا لـكل واحد منهما

( فصل ) قال أحمد إذا نزوج امرأة ثم تزوج أختها ودخل بها اعترل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية إنما كان كذلك لائه لو أراد العقد على أختها في الحال لم بجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة كذلك لابجوز الوطء لامرأته حتى تنقضي عدة أختها التي أصابها

(مسئلة ) قال (وان تزوج اخته من الرضاع وأجنبية في عقد واحد ثبت نكاح الاجنبية )

وجملة ذلك أنه إذا عقد النـكاح على أخته وأجنبية معا بان يكون لرجل أخت وابنة مم احداهما رضيعة المتزوج فبقول له زوجتكهما معا فيقبل ذلك فالمنصوص ههنا صحة نكاخ الاجنبية ونص فيمن نزوج حرة وأمة على أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وقيل فيه روايتان (احداهما) يفسد فيهما وهو أحد قولي الشانعي واختيار أبي بكر لانها المنظة واحدة جمعت حلالا وحراما فلم تصح كا لوجمع بين أختين .

الحرمة فانه يريد بها الوطء والعقد جميعاً بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والعقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذامهن ولانهاامر أةصارت فراشا فحرمت أختها كالزوجة. هم مسئلة ﴾ (وإن وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى حتى يحرم الموطوءة على نفسه بإخراج عن ملكة أو تزوج)

هذا قول على وابن عمر والحدن والاوزاعي واستحاق والشافعي فان رهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطئها لحق المرتهن لا انتجريمها ولهذا يحل له باذن المرتهن فيه ولانه يقدر على فكمها متى شاء واسترجاعها اليه ، وقال قتادة ان استبرأها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أتت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالو زوجها .

ولنا قول على وابن عمر ولانه لم يزل ملك عنها ولا أحلها له فأشبه مالو وطئت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوطء ولان ذلك لا يمنعه وطأها فلا بأس من عوده اليها فيكون ذريعة الى الجمع بينها وان حرم احداهما فظاهر كلام الحرقي أنه لا تحل له الاخرى وهو مقتضى كلام شيخنا في الكتاب المشروح وقال أصحاب الشافمي تحل له الاخرى لأنها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه النزو بج ولنا أنه فشأ من إباحتها بما لا يقف على غيرها

( فصل ) وأذا أخرجها من مذكه لم تحل له اختها حتى يستبريء المخرجة وتعلم برامها من الحمل

( والثانية ) يصح في الحرة وهي أغلهر الروايتين وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل ثلنكاح أضيف اليها عقد صادر عن أهله لم مجتمع معها فيه مثلها فصح كما لو انقردت به وقارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداهما علىالاخرى وههنا قد تعينت الني بطل النكاح فيهما فعلى هذا القول يكون لها من المسمى بتربط مهر مثلها منه وفيه وجه آخر أن لها نصف المسمى وأصل هذين الوجهين اذا تزوج أمرأتين يجرز له نكاحهما يمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين اعلى وجهين يأني ذكرهما ان شاه الله

( فصل )ولم تزوج م، دية ومجوسية ومحللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان، وإن نكح أربع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان، وإن نكح العبد حرتين وأمة بطـل نكح الجيم ، وإن تزوج امرأة وابنتهـا فسد فيهما لان الجم بينهما محرم فلم يصحفيها كالاختين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا اشترى أختين فأصاب احداها لم يصب الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع أو نكاح أو هبة وما أشبهه ويعلم أنها ليست بحامل فان عادتالىملىكه لم يصب واحدة منهما حتى تحرم عليه الاولى)

الكلام في هذه المسئلة في فصول سنة:

( الفصل الاول ) أنه يجرز الجمع بين الاختين في الملك بغير خلاف بين أحل العلم وكذلك بينها

فان كانت حاملا منه لم تحل له أختم حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً في رحم اختين فهو عمزلة نكاح الاخت في عدة أخنها

(مسئلة) ( فان عادت الى ملك لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى )

متى زال ملكه عن الموطوءة زوالا احل له أختها فوطئها ثم عادت الاولى الى ملكه فليس له وط، إحداهما حتى يحرم الاخرى باخراج عن ملكه أو تزويج نص عليه أحمد وقال أصحاب الشافعي لا تحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه مالو وطيء أمة تماشتري أختها

ولنا أن هذه صارت فراشاً وقدرجمتاليهااتيكانت فراشاً فحرمتكل واحدة منها بكون أختها فراشا كمالو انفردت به فأما اذا وطيء أمة ثم اشترى اخنها فان المشتراة لم تكن فراشاً له لـكن هي حرمة عليه باستفراش اختها ولو اخرج الموطوءة عن ملكه ثم عادت اليه قبل وطء اختها فهي حلال واختها محرمة عليه لان اختها فراشه وقدروي عن أحمد ان الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين لايحرم بل ينهى عنه فيكون مكروهاً وقد ذكر ناه والمذهب ان ذلك حرام والله اعلم

(فصل) فان وطيء امتيه الاثنتين معا فوطء الثانية محرم ولاحد فيه لابها ملكم ولان في حلها

وبين عمنها وخالتها، ولو اشترى جارية فوطئها حل له شرا. أختها وعمنها وخالتها لان الملك يقصد به التمول دون الاستمناع، وكذلك حـل له شراء المجوسدية والوثنيـة والمعتدة والمزوجة والمحرمات عليه بالرضاع والمصاهرة

(الفصل الناني) أنه لايجوز الجم بين الاختين من امائه في الوط، نص عليه احمد في روواية الجماعة وكرهه همر وعمان وعلي وعمار وابن عمر وابن مسعود وممن قال بتحريمه عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك و لارزاعي وابو حذيفة والشافعي، وروي عن ابن عباس انه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعله، ويروى ذلك عن علي أيضاً يريد بالمحرمة قوله (وإن تجمعوا بين الاختين) وبالمحالة قوله تعالى (إلا على أزواجهم أو ماملكت أبمانهم)

وقد روى ابن منصور عن احمد وسأله عن الجمع ببن الاختين المملوكتين أحرام هو ? قال لاأقول حرام ولكن ننهى عنه وظاهر هذا انه مكروه غير محرم ، وقال داود وأهل الظاهر لابحرم استدلالا بالآية المحللة لان حكم الحرائر في الوط، مخالف لحكم الاما، ولهذا تحرم الزبادة على أربع في الحرائر وتباح في الاما، بغير حصر والمذهب تحريمه للآية المحرمة فانه يريد بها الوط، والعقد جميعها بدليل أن سائر المذكورات في الآية بحرم وطؤههن والعقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذه منهن ولانها اصأة صارت فواشا فحرمت أختها كازوجة

حلها اختلافا وله سبيل الى استباحتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا يحل له وط، واحدة حتى يحرم الاخرى ويستبرئها وقال القاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لايحرم الحلال الا أن القاضي قال لا يطؤها حتى يستبرىء الثانية

وُلنا انائانية قدصارت فراشاً له يلحقه نسب ولدها فحر مت عليه أختها كما لو وطئها ابتدا وقولهم انالحرام لايحرم الحلال ليس بخبر صحيح وهو متروك بما لووطى والاولى في حيض أونفاس أواحرام فان أختها تحرم عليه ويحرم عليه أمها وابنتها على النابيد وكذلك لو وطى وبشرية في هذه الحال ولو وطى وابنتها سواه وطئها حراما أو حلالا

(فصل) وحكم المباشرة من الاماء فيما دون الفرج والنظر الى الفرج لشهوة فيما يرجع الى تحريم الاخت كحكمه في تحريم الربيبة والصحيح أنها لاتحرم ولان الحل ثابت بقوله تعالى (أوماملكت أيمانكم) ومخالفة ذلك أما تثبت بقوله (وانتجمعوا بين الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا في معناهما.

(مسئلة) ( وانوطى، أمته نم تزوج اختها لم يصح عند أبي بكر )

وقد سئل أحمد عن هذا فقال لانجمع بين الاختين الامتين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهو إحدى الروايات عن مالك قال القاضي هو ظاهر كلام أحمد لان النكاح تصير به المرأة فراشا

( الفصل الثالث ) أنه اذا كان في ملكه أختان فله وطء احداهما في قول أكثر أهل العلم وقال الحمكم وحماد لايقرب واحدة منهما ، وروي ذلك عن النخمي وذكره ابو الخطاب مذهبا لاحمد .ولنا أنه ليس مجمع بينهما في الفراش فلم يحرم كا لو كان في ملكه احداهما فقط

(الفصل الرابم) انه اذا وطيء أحداهما فليس له وطء الاخرى قبل تحريم الموطوعة على نفسه باخراج عن ملكه أو تزويج هذا قول على وان عمر والحسن والاوزاعي واسحاق والشافعي ، فان رهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطئها لحق المرتهن لالنحريها ولهذا يحل له باذن المرتهن في وطئها ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه، وقال تتادة إن استبرأها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أتت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالوزوجها

ولما قول على وابن عمر ولانه لم يزل ملكه عنها ولا حلها له فأشبه مالو وطائت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوط، ولان ذلك لا يمنعه وطأهافلا يأمن عوده اليها فيكون ذلك ذريعة الى الجمع بينهما وإن حرم احداهما على نفسه لم تبح الاخرى لان هذا لا يحرمها أنما هو يمين يكفر ولو كان يحرمها إلا انه لهارض متى شا. ازاله بالكفارة فهو كالحيض والنفاس والاحرام والصيام، وإن كانب احداهما فظاهر كلام الحرقي انه لاتحل له الاخرى، وقال اصحاب الشافعي تحل له الاخرى لانها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه التزويج

ولنا أنه بسبيل من استباحتها بما لايقف على غيرهما فلم تبح له اختها كالمرهونة

فلم مجز أن ترد على فراش الاحت كالوط، ولا نه فعل في الاحت ما ينافي أباحة أختها فلم يحز كالوط، وظاهر كلام أحمد أنه يصح ذكره أبو الخطاب ولا يطؤها حتى يحرم الموطوءة وهو مذهب أبي حنيفة لأنه سبب يستباح به الوطء فجاز أن يرد على وط، ولا يبيح كالشراء، وقال الشافعي يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم أختها لان النكاح أقوى من الوط، بملك اليمين فاذا اجتمعا وجب تقديم الافوى ووجه الاولى ماذكرناه ولان وطء مملوكته معنى يحرم أختها لعلة الجميع فمنع صحة النكاح كالزوجة ويفارق الشراء فانه لا ينحصر في الوطء مملوكته معنى يحرم أختها لعلة الجميع فمنع صحة النكاح أقوى من الوطء ممنوع وأن سلم فالوطء أسبق فيقدم ويمنع صحة ما طرأ عليه مما ينافيه كالمدة تمنع ابتداء نكاح الاحت وكذاك وطء الامة يحرم نكاح ابنتها وأمها ولان هذا بمنزلة نكاح الاحت في عدة أختها لكونه لم يشتر الموطوءة فان عادت الى ملكم لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاحرى إذا قلنا بصحة النكاح لان الاولى عادت الى الفراش فاجتمعا فيه فلم يستبح واحدة منها قبل احراج بصحة الذكاح لان الاولى عادت الى الفراش فاجتمعا فيه فلم يستبح واحدة منها قبل احراج الاخرى عن الفراش .

(فصل) فان زوج الامة الموطوءة أواخرجها عن ملكه فله نكاح أختها فان عادت الامة الي ملكه فالزوجية بحالها وحلها باق لان النكاح صحيح وهو أقوى ولا تحل الامة وعنه أنه ينبغي أن يجرم احداها لأن أمته التي كانت فراشاً قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه اللتين وطيء إحداهما

( الفصل الخامس ) انه اذا أخرجها من ملكه لم تحل له أختها حتى يستبري. الخرجة ، وبعلم براءتها من الحل ومتى كانت حاملا منه لم تحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً ما ده في رحم أختين بمنزلة نكاح الاخت في عدة أختها .

( فصل ) قان وطيء أمتيه الاختين مما فرط، الثانية محرم ولاحد فيه ولان وطأ، في ملكه ولانها ختاف في حكم الله وطاء أحداها حتى مختلف في حكمها وله سبيل الى استباعتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا يحل له وطاء إحداهما حتى يحرم الاخرى ويستبر أما وقال القاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لا يحرم الحلال الا أن القاضي قال : لا يطؤها حتى يستبري، اشانية

ولما أن الثانية قد صارت فراشا له باحقه نسب ولدها فحرمت عليه أختها كا لو وطنها ابتداه ، وقولهم ان الحر املابحرم الحلال ايس بخبرصحبح وهومتروك بالووطي، الاولى في حيض أو نفاس أو احرام حرمت عليه أختها وتحرم عليه أمها وا بنتها على النأبيد وكذلك لووطي، امرأة بشبهة في هذا لحال ولو وطي، امرأة حرمت عليه ابنتها سواء وطنها حراما أو حلالا

(الفصل السادس) أنه متى زال ملمكه عن الموطورة زوالا أحل له أختها فوطنها تم عادت الاولى الى ملمكه فليس له وط. إحداهماحتى تحرم الاخرى باخراج عن ملمكه أو تزويج نص عليه أحمد، وقال أصحاب الشافعي لابحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه ما لو وطيء أمة ثم اشترى أختها

بعد تزويج الاخرى ثم يطلق الزوج أخنها فان تزوج امرأة ثم اشترى أختها صح الشراء ولم تحل له لان النكاح كالوط، فاشبه مالو وطى، أمنه ثم اشترى اختها فان وطى، امنيه حرمنا عليه حتى يستبرى، الامة ثم تحل له زوجته دون أمنه لان النكاح أفوى واسبق واثما وجب الاستبراء لئلا يكون جامعا ماء، في رحم أختين ومحمّ عمة المرأة وخالتها كاحتها في وحم عمة المرأة وخالتها كاختها في تحريم الجمع بينها في الوط، والنفصيل فيها كالنفصيل في الاختين على ما ذكر

(مسئلة) (ولا بأس ان يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته مِن غيرها )

هذا قول أكثر أهل العلم يرون الجمع بين المرأة وبينها في النكاح فعله عبدالله بن جعفر وعبدالله ابن صفوان بن أمية وهوقول سائرالفقهاء إلاالحسن وعكرمة وابن أبى ليلى فانهم كرهو. لان إحداها لوكانت ذكراً حرمت عليه الاخرى فأشبه المرأة وعمتها

ولنا قول الله تمالى ( وأحل لكم )ماوراء ذلكم ولانهمالا قرابة بينهما فاشبها الاجنبيتين ولان الجمم حرم خوفا من قطيعة الرحم القريبة بين المتناسبين ولا قرابة بين هاتين ، وجدا يفارق ما ذكروه (فصل) ولوكان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره أوكان له بنت ولها ابن جاز تزويج

ولنا أن هذه صارت فراشاً وتدرجيت اليه التي كانت فراشاً فحر متعليه كل واحدة منهما بكون أختها فراشاً كما لوانفر دت به فاماان استفرش أمة واشترى أختها، فان المشتراة لم تكن فراشاً له بل هي محرمة علبه بافتراش أختها ، ولو أخرج الموطوءة عن ملكه ثم عادت اليه قبل وطء أختها فهي حلال له وأختها محرمة علبه لان أختها فراشه

( فصل ) وحكم المباشرة من الاما. فيها دون الفرج، والنظر إلى الفرج بشهوة فيها برجم إلى تحريم للاخت كحكه في تحريم الربيبة، والصحيح أنه لابحرم لان الحل ثابت بتوله ( أو ما ملكت أيمانكم ) ومخالفة ذلك إنها ثبتت بقوله ( وأن تجمعوا ببن الاختين ) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا ما في معناهما

( فصل ) وإن وطي. أمنه ثم أراد نكاح أختها فقد سئل احمد عن هذا فقال لا يجمع ببن الاختين الامنين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهي إحدى الروايات عن ملك قال القاضي هوظاهر كلام أحمد لان النكاح تصبر به المرأة فراشا فلم يجز أن ترد على فراش الاخت كالوط. ولا نه فعل في الاخت ما بنافي اباحة أختها المفترشة فلم بجز كالوط. و يحتمل أن يصح النكاح ولا تباح المكوحة حتى تحرم أختها وهو مذهب أبي حنيفة. قال ابو الخطاب وهو ظهر كلام احمد لانه سبب بستباح به الوط. فجاز أن برد على وط، الاخت ولا يبيح كالشراء، وقال الشافي يصح الكاح وتحل له المنكوحة وتحرم فجاز أن برد على وط، الاخت ولا يبيح كالشراء، وقال الشافي يصح الكاح وتحل له المنكوحة وتحرم

أحدهما من الآخر في قول عامة الفقهاء وحكي عن طاوس كراهيته إذاكان ما ولدته الرأة بعد وط الزوجلها والاول أولى لعمومالآية والمعنى الذي ذكرناه فانه ليس بينها قرابة ولاسبب يقتضي التحريم وكونه أخا لاختها لم يرد الشرع بانه سبب للتحريم فيبقى على الاباحة لعموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذلك الرجل ولدا صارعماً لو لديهما وخالا

(فصل) إذا تزوج امرأة لم تحرم أمها ولا ابنتها على أبيه ولا ابنه فمنى تزوج امرأة وزوج أباه أمها جاز الهدم أسباب التحريم فاذا ولد الكل واحد ولد كان ولد الاب عم ولد الام وولد الابن خال ولد الاب ويروى أن رجلا أنى عبد الملك بن مروان فقال يا أمير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني أمها فأخبر نا فقال عبد الملك ان أخبرتني بقرابة ولدك من ولد أبيك أخبرتك فقال الرجل: يا أمير المؤمنين هذا العريان أبر الهيثم الذي وليته قائم سيفك ان علم ذلك فلا تخبرني فقال العريان أحدهما عم الآخر والآخر خاله .

فصل) اذا تروج رجل امرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزفت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وطء الاول يوجب عليه مهر مثاها لانه وطء شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لأنها صارت بالوطء حليلة أبيه أو ابنه و يسقط به مهر الموطوءة عن زوجها لان الفسخ من قبلها بتمكينها من وطئها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطيء لانه لا يلزمه شيء يرجع به ولان المرأة مشاركة

خنها لان الذكاح أفوى من الوط. بلك الهمين قاذا اجتمعا وجب تقديم الافوى ، ووجه الاول ماذكرنا ولان وط مملو ذنه معنى بحرم أختها لعلة الجميمة م محقة كلمها كازوجية ويفارق الشرا، فانه لا يقصد به الوط. ولمذاصح شرا، لاختين ومن لا يحل لا و تولهم الدكاح أقوى من الوط. ممنوع وان الم قالوط وأسبق فيقدم و يمنع صعة ما يطرأ عليه مماينافيه كالعدة تمنع ابتداء كاح لاخت و كذلك وط والامة يحرم كاح ابنتها وأمها ولان هذا عنزلة كاح الأخت في عدة أختها لكونه لم يستبريء الموطوءة

(فصل) فان زوج لامة الموطو قأو أخرجها عن سلكة عله الكامة وعنه أنه يذبني أن تحرم احداهما لانامته بحالها وحالها باق لان الكاح صحيح وهو أفوى ولانحل له الامة وعنه أنه يذبني أن تحرم احداهما لانامته في كانت فراشا قد عادت اليه والمنكرحة مستفرشة فأشبه أمتيه في وطي إحداهما بعد تزويج الاخرى على كانت فراشا قد عادت اليه والمنكرحة مستفرشة فأشبه أمتيه أم وطي أحداهما بعد تزوج كالوط. في طلق الزوج أختها وان تروج احرأة ثم اشترى أختها صح الشراء ولم نحل له لان النكاح كالوط. فأشبه سالو وطيء أمنه ثم اشترى أختها قان وطي، أمنه حرمت عليه حتى يستبري الامة ثم تحل له فرجته دون أمنه لان النسكاح أفوى وأسبق وأغا رجب لاستبراء لنلا يكون جامعاً لمائه في رحم أختين عريدت مل أن يحرما عليه جميعاً حتى تحرم أحداهما كالامتين

﴿ مُعَنَّهُ ﴾ قال رحمه الله (وعمة الامة وخانبهافيذلك كأختها)

يمنى في تحري الجمع ببنها في الوط. والنفصيل فيها كانفصيل في الاختين على ماذكرنا

في افساد نكاحها بالمطاوعة فلم يجب على زوجها شيء كما لو انفردت به ويحتمل أن بجب عليه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع وينفسخ نكاح الواطيء أيضاً لان امرأته صارت اما للموطوءة أو بننالهاولها نصف المسمى فأما وطء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة خاصة فان اشكل الاول الفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يثبت رجوع أحدهما على الآخر ويجب لامرأة كل واحد، نهاعلى الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك شبت رجوع أحدهما على الآخر ويجب لامرأة كل واحد، نهاعلى الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك

انتين فان طلق احداهن لم يتزوج أخرى حتى تنقضي عدتها ) أجمع أهل العلم على ان الحر لا يحل له أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات لا نعلم احداً منهم

خالف في ذلك الا شيئا يحكى عن القاسم بن ابر اهيم أنه اباح تسماً لقول الله تعالى ( مثنى وثلاثورباع ) والواو للجمع ولان النبي عَيْمَالِيَّةُ مات عن تسع وهذا خرق الاجماع وترك للسنة فان النبي عَيْمَالِيَّةُ قال لفي النبي عَيْمَالِيَّةً مات عن تسع وهذا خرق الاجماع وترك للسنة فان النبي عَيْمَالِيَّةً قال لفي النبي عَيْمَالِيَّةً « أمسك اربعاً وقارق سائرهن » وقال نوفل بن معاوية السلمت وتحتي خمس نسوة فقال في النبي عَيَمَالِيَّةً « فارق واحدة منهن » رواهما الشافعي في مسنده واذا

(المغنى والشرح الكبير) (١٣) (الجزء السابع)

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولا بأس أن يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها )

اً ذَيْرَ أَهَلَ العَلْمِ يَرُونَ الجَمْعِ بَيْنَ المَرَاّةُورَ بَيْبِتُهَا جَائُوا لاَيَاسَ بِهِ فَعَلَّا عَبِدَ اللهِ بِن جَعَفُرُ وَصَفُوانَ بِنَ أُمِيةً وَ بِهُ قَالَ سَائُرِ الْفَتْهَاءُ إِلَا الحَسنَ وَعَكَرَ لَهُ وَابْنَ أَبِي لِيلَى رَوِيْتَ عَنْهُم كراهيتُه لان احداها او كانت ذكراً حرمت عليه الاخرى فأشبه المرأة وعمتها

ولياً قول الله تعالى ( وأحل لكم ماورا، ذلكم) ولائهما لاقرابة بينهما فأشبهتا الاجنبيتين، ولان الجمع حرم خوفامن قطيعة الرحم الفرية بين المتناسبين ولا قرابة بين هانين وجهذا يفارق ما ذكروه

( فصل ) ولو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن جاز تزويج أحدها من الآخرفي قول عامة القفها، وحكي عن طارس كراهيته إذا كان مما ولدته المرأة بعد وط. الزوج لها والاول أولى العموم الآبة والمعنى الذي ذكرناه فأنه ليس بينهما نسب ولا سبب يفتضي النحريم ، وكونه أخا لاختها لم يرد الشرع بانه سبب فتحريم فبقي على الاباجة العموم الآبية ومتى ولدت المرأة من ذاك الرجل ولداً صار عما لولد ولديهما وخالا

( فصل ) وان تزوج امرأة لم تحرم أمها ولا ابنتها على أبيــه ولا ابنه ، فمتى تزوج امرأة وزوج ابنهأها جاز لعدم أسباب التحريم فاذا ولد اكلواحد منها ولدكان ولد الابن خال ولد الاب و لِلــــــ

منع من استدامة زيادة على اربع فالابتداء اولى والآية أريد بها التخيير مين أثنتين وثلاث وأربع كما قال ( اولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع )ولم يردان لـكل ملك تسعة اجنحة ولو ارادذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير ذلك فقد حهل اللغة العربية وأما النبي عَلَيْنَيْنِيْ فَمْخُوص بذلك ألا ترى أنه جمع بين أكثر من تسم

(فصل) وليس للعبد أن يزيد على اثنتين ولا خلاف في جواز الجمع بين اثنتين له واختلفوا في البحة الاربع له فمذهب أحمد أنه لا يباح له الاثنتان وهذا قول عمر بن الخطاب وعلي وعبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنهم وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد ومالك وأبو ثور وداود له نكاح أربع لعموم الاكية ولان هذا طريقه اللذة والشهوة فساوى العبد فيه الحركاناً كول

ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا وقد روى ليث ابن ابي سلم عن الحكم بن عتبة قال أجمع أصحاب رسول الله عَيْنِيَاتُهُ على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ما روى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر سأل الناس كم يتزوج العبد ? فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقه ثنتين فدل هذا على أن ذلك كان بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا محض عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله تعالى أوما)

الاب عم ولد الابن. ويروى أن رجلا أنى عبد الملك بن بروان فقال يا أمير المؤينين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني بأمها فأخبرنا فقال عبد الملك ان اخبرتني بقرابة ولدك من ولد ابنك اخبرتك ، فقال الرجل يا أمير المؤمنين هذا العريان بن الميثم الذي وليته قائم سيفك ان علمذلك فلا تخبرني فقال العريان أحدهما عم الآخر والآخر خاله

( فصل ) وإذا تزوج رجل بامر أه وزوج ابنه بنتها أو أمها فزفت امرأه كل واحد منها الى صاحبه فوطئها قان وط. الاول بوجب عليه مهر مثلها لانه وط. شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوط، حليلة ابنه أو أبيه ويسقط به مهر الموطو. أعن زوجها لان الفسخ جا، من قبلها بتمكينها من وطئها ومطاوعتها عليه ولا شي، لزوجها على الواطي، لانه لم يلزمه شي، يرجع به ولان المرأة مشاركة في إفساد نكاحها بالمطاوعة فلم بجب على زوجها شي، كالو انفردت به عويحتمل أن يلزمه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع. وينفسخ نكاح الواطي، أيضاً لان امرأن صارت أما لموطو، أه أو بنتا لها ، ولها نصف المسمى، فأما وط، انثاني فيوجب مهر اشل الموطورة خاصة قان أشكل الاول انفسخ النكاحان والكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يشترجوع أحدهما على الآخر و بجبلام أه كل واحد منهما على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك

ملكت أيمانكم ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضيل ولهذا فارق النبي عَيَّنْكَ فيهامته ولان فيه ملكا والعبد ينق**ص في ا**لملك عن الحر

(فصل) إذا تروج الرجل امرأة حرومت عليه أخنها وعمتها وخالتها وبنت أختها وكذلك إذا تروج الحر اربعاً حرومت الخالسة تحريم جمع وان تروج العبد اثنتين حرومت الثالثة تحريم جمع ذاذا طلق زوجته طلاقا رجعياً فالتحريم باق بحاله في قولهم جميعاً وان كان الطلاق باثناً أو فسخا فكذلك حتى تنقضي عدتها يروى ذلك عن عليوا بن عباس وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخوي والثوري وأصحاب الرأي وقال القاسم بن شمد وعروة وابن أبي لبلي ومالك والشافهي وأبو عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان الحرم الجمع بينها في عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان الحرم الجمع بينها في عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان الحرم الجمع بينها في معطوفا عليه والبائن ايست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطلقة قبل الدخول بها

ولما قول على وابن عباس وروي عن عبيدة السلماني أنه ما اجمعت الصحابة على شيء كاجهاعهم على اربع قبل الظهر وان لا تنكح الرأة في عدة اختها وروي عن النبي عَلَيْكُ انه قال « من كان يؤون بالله واليوم الاخر فلا يجمع ماء في رحم اختين» وروي عن أبي الزنادقال كان للوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة البتة وتزوج قبل ان تحل فعاب ذلك كثير من الفقهاء وايس كاهم عابة

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وحرائر نماء أهل الكتاب وذبائحهم حلائل للمسلمين)

ليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف في حل حرائر نسا. أهل الـكتاب وجمن روي عنه ذقك عمر وعثمان وطلحة وحذينة وسلمان وجابر وغيرهم ، قال ابن المنذر ولا يصمح عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك ، وروي الحلال باسناده ان حذينة وطلحة والجارود بن المعلى وأذية العبدي تزوجوا نساء من أهل الكتاب وبه قال سائر أهل العملم وحرمته الاعامية أسكا بقوله تعلى ( ولا تنسكحوا المشركات حتى بؤمن \_ ولاتمسكوا بعصم الكوافر )

ولناقول الله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات) الى تو الطحصنات من الذين أو تو الكتاب من قباكم اذا آ نيتموهن أجورهن واجماع الصحابة فأما قوله سبحانه (ولا تمكحوا المشركات، فروي عن اس عباس أنها نسخت بالا ية التي في سورة المائدة وكذلك يذبغي أن يكون ذلك في الآية الاخرى لا نهما متقدمتان والآية الني في آخر المائدة منافزة عنهما وقال آخرون ليس هذا نسخا دن لفظ المشركين باطلائه لايثناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه إلم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين وقال (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وسائر أي البهود والذين أشركوا) وقال (ما ود الذين كفروا من أهل المكتاب والمشركين) وسائر أي

قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء يبتى ?ولانها محبوسة عن النكاح لحقه أشبه ما لوكان الطلاق رحِمياً وفارق المطلقة قبل الدخول بها

(فصل) ولو أسلم زوج المجوسية أو الوثنية او انفسخ النكاح بين الزوجين بخلع او رضاع او فسخ بعيب او اعسار او غيره لم يكره له ان يتزوج احداً ممن يحرم الجمع بينه وبين زوجته حتى تنقضي عدتها سواء فلنا تتعجل الفرقة او لم نقل فان اسلمت زوجته فتزوج اختها في عدتها ثم أسلما اختار منها واحدة كما لو تزوجها معا وان اسلم بعد انقضاء عدت الاولى بانت وثبت نكاح الثانية

(فصل) إذا اعتق ام ولده أو امة كان يصيبها فليس له أن يتزوج اختها حتى ينقضي استبراؤها نص عليه أحمد في ام الولد وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن يجوزلا بها ليست نزوجة ولا في عدة من نكاح ولنا أنها معتدة منه فلم يجز له نكاح اختها كالمعتدة من نكاح أو وط، بشبها ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عموم من جمع ماءه في رحم اختين ولا يمنع من نكاح اربع سواها ومنعه زفر وهو غلط لان ذاك جائز قبل إعتاقها فبعده أولى

ا فصل) ولا يمنع من نكاح امة في عدة حرة بائن ومنعه أبو حنيفة كما يحرم عليه أن يتزوجها في صلب نكاحها .

ولنا انه عادم لاطول خائف للعنت فأبيح له نكاحها لفوله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولاان

القرآن يفصل بينهما فدل على أن لفظة المشركين باطلاقها غير متناولة لأهل الـكتاب وهـذا معنى قول سعيد بن جبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافرة وآنينا خاصة في حل أهل الـكتاب والخاص يجب تقديمه إذا ثبت هذا فالاولى أن لا يتزوج كتابية لان عمر قال للذين تزوجوا من نساء أعل الـكتاب طلقوهن فطلقوهن إلا حـذينة بقال له عمر طلقها قال تشهد أنها حرام قال هي خمرة قال قد علمت أنها خمرة ولـكنها لي حلال فلما كان بعد طلقها فقيل له ألا طلقتها حين أمرك عمر ؟ قال كرهت أن يرى الناس أني ركبت أمراً لا ينبغي بعد طلقها فقيل له ألا طلقتها حين أمرك عمر ؟ قال كرهت أن يرى الناس أني ركبت أمراً لا ينبغي في ولانه ربما مال اليها قلبه ففائنه وربما كان بينهما ولدفيميل اليها

( فصل ) وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم هم أهل التوراة والانجيل قال الله تعالى اأن تقولوا إلىما أزل الكتاب على طائعتين من قبلنا ) فأهل التوراة اليهودوالساءرة وأهل الانجيل النصارى ومن وانقهم في اصل دينهم من الافرنج والارمن وغيرهم وأما لصابئون فاختلف فيهم السلف كثيرا فروي عن أحمد أنهم جنس من النصارى و فص على الشاني وعلى القول فيهم في وضع آخر وعن أحمد أنه قال بلغني أنهم يسبتون فهؤلاء لا إذ يشهون البود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون النصارى أو البهرد في أصل دينهم ومفالفونهم في فررعه فهم بمن والمقوه وان خالفرهم في أصل الدين فليس هم منهم والله أعلم وأما من سوى هؤلاء من الكفار مثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كذاب ولا تحل مناكمة منهم ولا ذبائه م وهذا قول الشافيي وذكر القاضي فيهم وجها آخر

يذكح المحصنات المؤمنات ) الآية ولا يسلم انه لا يجوز في طلب نكاح الحرة بل يجوزاذا تحقق الشرطان (فصل) وان زن بامرأة فليس له ان يتزوج اختها حتى تنقضي عديها وحكم العدة من الزنا والعدة من وط الشهة حكم العدة من انتكاح على ما نذكر وان شاء الله تعالى فان زنى بأخت امرأته فقال احمد يمسك عن وط امرأته حتى تحيض ثلاث حيضات وعنه حيضة ويحتمل ان لا تحرم بذلك اختها ولا اربع سواها لانها ايست منكوحة وبحرد الوط الا يمنع بدليل الوط في ملك اليمين فانه لا يمنع اربعاً سواها في الفيل إذا ادعى رجل ان امرأته اخبرته بانقضاء عديها مدة مجوز انقضاؤها فيها وكذبته ابع له نكاح اختها واربع سواها في الظاهر وأما في الباطن فيبني على صدقه في ذلك لانه حق فيا ابعض وبين الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها و تعين النسب لانه حتى لها ولولدها فلا يعبل قوله فيه وبه قال الشافعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لا نه قول واحد لا يصدق في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياساً للبعض على البعض وذلك لا نه لا يمكن أن يكون القول الواحد صدقاً كذبا

ولنا انه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاله لاضرر على غيره فيه فوجب ان يصدق في احدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أفر ان البائع كان انتفه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع

أنهم من أهل الـكــــاب وتحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم تمسكوا بـكــــتاب من كتب الله فأشبهوا البهود والـصارى

ولنا قول الله تعالى ( أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا )ولان تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالا لا أحكام فيها فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

( فصل ) واپس المحبوس كتاب ولا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم نص عايه أحمد وهو قول عامة العلما. إلا أبا ثور فاله أباح ذلك لقول النبي وَلَيْكَالِيَّةُ ﴿ سنواجِم سنة اهل الكتاب، ولانه يروى ان حذينة تزوج مجرسية ولاجم بقرون بالجزبة فأشبوا اليهود والنصارى

وانا قول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات) وقوله (ولا تعسكوا بعصم السكوافر) فوخص عن ذلك في اهل السكتاب فن عداهم يبقى على النحوم ولم يثبت أن للمجوس كتاباوسئل أحداً يصح عن على أن لمجوس كتابا فقد بينا أن حكم عن على أن لمجوس كتابا فقد بينا أن حكم أهل السكتاب لا يثبت لغير أهل السكتاب وقوله عليه السلام « سنوا بهم سنة أهل السكتاب ا دليل على أنه لا كتاب لهم وإنما أراد به النبي وقوله عليه السلام « سنوا بهم واقوارهم بالجزبة لا غير وذلك أنهم على أنه لا كتاب لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم المسائهم وذبائحهم فاننا إذا غلبنا الشبهة في التحريم أولى ولم يثبت أن

بثمنه وكذلك لو أقر ان امر أنه أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يسقطههرهااذاكذبته

( فصل ) قال الشيخ رضي الله عنه (النوع الثاني) محرمات الهارض بزول فيحرم عليه نكاحزوجة غيره بغير خلاف القول الله تعالى ( ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ اله كتاب اجله) وتحرم المستبرئة منه لذلك ولان تزويجها يفضي الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواء في ذلك المعتدة من وطء مباح او محرم اومن غير وطء لانه لا يؤمن ان تكون حاملا فلو أبحنا تزويجها لاختلط نسب المتزوج بنسب الواطيء الاول ولا مجوز نكاح المرتابة بعد العدة بالحل لذلك

﴿ مَسْلَةً ﴾ ( وتحرم الزانية حتى تنوب وتنقضيعدتها)

اذاز نت المرأة لا يحل نكاحها لمن لم يعلم ذلك إلا بشرطين (احدهما) انقضاء عدتها بوضع الحمل من الزنا ولا يحل نكاحها في الموضع وبهذا قال مالك وأبو يوسف وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وقال في الاخرى يحل نكاحها ويصح وهو مذهب الشافعي لانه وط ولا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح كما لو لم تحمل ولنا قول النبي علياتية «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ما وزرع غير و يعني وط و الحامل وقول النبي علياتية «لا توطأ حامل حتى تضع »حديث صحيح وهو عام وروي عن أسعيد بن المسيب ان وجلا تروج امرأة فلما اصابها وجدها حبلي فرفع ذلك الى النبي علياتية فارق بينها وجمل لها الصداق

ابتاعه اكان مجوز

حذينة تزوج مجوسية وضعف أهد رواية من روى عن حذيفة أنه تزوج مجوسية وقال أبو وأثل يقول نزوج بهودية وهو اوثق عمن روي عنه أنه تزوج مجوسية وقال ابن سيرين كانت امرأة حذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لا يثبت حكم إحداهن الا بترجيح على انه لو ثبت ذلك عن حذيفة فلا يجوز الاحتجاج به مع مخالفة المكناب وقول سائر العلما، وأما اقرارهم بالجزبة فلانناغلبنا حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم

( فصل ) وسائر الكفار غير أه ل السكتاب كن عبد ما استحدن من الاصنام والاحجار والشجر والحيوان فلا خلاف ببن أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم ، وذلك لماذ كرنا من الآيتين وعدم المهارض لها ، والمرتدة بحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقلت اليه في إقرارها عليه فني حلها أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان أحد أبوي الـكافرة كتابيا والآخر وثنيا لم ينكحها مسلم )

وجملته أنه إذا كان أحد أبري الكتابية غير كتابي لم يحل نكامها سواء كان وثنيا أو مجوسياً أو مرتداً ، وبهذا قال الشافعي في ما اذا كان الاب غير كتابي لان الولدينسب إلى أبه و بشرف بشرفه وينسب الى قبيلته ، وان كانت الام غير كنابية فله فيه قولان ولنا أنهاغير، تمحضة ن أهل الكتاب فلم

وجلدها مائة رواه سعيد ورأي النبي عَيَّنِيْنُ امرأة على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها قالوا نعم قال «لقدهمتان العنه لعنة تدخل معه قبره كيف يستخدمه وهولا محله المحرجة وهولا محله العدة لعرجة وسلم ولانها حامل من غيره فحرم عليه الحاجها كسائر الحوامل واذا ثبت هذا لزمتها العدة وحرم النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل العدة محتمل ان تكون حاملا فلم يصح نكاحها كالموطوءة بشبهة وقال أبو حنيفة والشافعي لاعدة عليه الانه وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه ولنا ماذكرناه واذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها اولى ولان وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه النسب وغيرها محتمل ان يكون ولدها من الاول و يحتمل ان يكون من انثاني فيفضي الى اشتباه الانساب فكان التحريم أولى ولانه وطء في القبل فأوجب العدة كوطء الشبهة ولا يسلم وطء الصغير الذي عكنه الوطء (والشرط انثاني) ان تتوب من الزنا و به قال قتادة واسحاق وأبو عبيد وقال أبو حنيفة وماك والشافعي لا يشترط ذلك لما روي ان عمر ضرب رجلا وامرأة في الزنا وحرص ان مجمع بينها

ولنا قول الله عز وجل وحرم ذلك على المؤمنين وهي قبل التوبه في حكم الزنا فاذا تابت زال

فأبي الرجل وروي ان رجلا سأل ان عباس عن نكاح الزانية فقال بجوز أرأيت لوسرق من كرم ثم

مج. المسلم كامهاكالوكان أبه ها؛ أميار لا أبهام لودة بين من يحل و بين من لا يحل فلم يحل كالسمه والبغل ومحتمل أن محل بكل حال الدحولها في عمره ما لا يقالم يحد ولانها كتابية تقر على دينها وأشبهت من أبواها كتابيان والحكم فيمن أبواهاغير كما بين كالحكم فيمن أحد أبوبها كداف لاما ردا عرمت لكون حدالوجها و ثبيا فلان تحرم إذا كأنا و ثنيين أولى والاحمال الذي ذكرناه ثم تتحقق ههنا عتبار احال نفسها دون أبه جها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر من الـكذر غير دين أهل الكتاب اجبرت على الاسلام فان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها)

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة (الاول) أن الكتابي اذا انتقل الى غير دين أهل الكتاب لم يقر عليه لانهلم في هذا خلافا قائه اذا انتقل الى دين لا يقر أهله بالحزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه فالاصلي منهم لا يقر على دينه قالمنتهل اليه أولى ، وان أنتقل إلى المجوسية لم يقر أيضا لانه انتقل إلى أنقص من دينه فلم يقر عليه كالمسلم اذا ارتد فاما ان انتقل الى دين آخر من دين أهل الكتاب كاليهودي يقصر أو النصر أني يهود فنيه روابنان (إحداها) لا يقر أيضا لانه انتقل الى دبن باطل قد أقر بطلانه فلم يقر عليه كالرتد (ولثانية) يقر عليه نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الحرقي واختيار الحلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لانه لم مخرج عن دين أهل الكتاب فأشبه

ذلك لقول انبي عَلَيْكُوْ التائب من الذنب كمن لاذنب له و ووله النوبة عجو الحوبة قوروي ان مرثد الغنوي دخل مكة فرأي امرأة فاجرة يقال لها عناق فدعته الى نفسها فلم بجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله عَلَيْكُوْ فقال له أنكح عناق فلم بجبه فنزل قوله تعالى الزاني لا ينكح الازانية او مشركة والزانية لا ينكحها الازان أو مشرك فدعاه رسول الله عَلَيْكُوْ فتلى عليه الآ ية وقال لا تنكحها ولانها لو كانت مقيمة على الزنا لا يأمن ان تلحق به ولداً من غيره و تفسد فواشه وأما حديث عمر فالظاهر انه استنا بها وحديث ابن عباس ليس فيه بيان ولا تعرض له بمحل النزاع اذا ثبت هذا فعدة الزانية كعدة المطلقة لانه لانه استبراء لحرة اشبه عدة المرطوءة بشبهة وحكى ابن أبي مرسي عن أحمد انها تستبراً بحيضة لانه ليس من نكاح ولا شبه نكاح فأشبه استبراء ام الولد اذا عتقت وأما النوبة فهي الاستغفار والندم والا فلاع عن الذنب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر انه قبل له كيف تعرف توبتها قال والا فلاع عن الذنب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر انه قبل له كيف تعرف توبتها قال وربي عن احد الى قول ابن عمر اتباعاله وربي عن احد الى قول ابن عمر اتباعاله عمن هذا فلك فاز طاوعته فلم تتب وان ابت فقد تابت فصار احمد الى قول ابن عمر اتباعاله

قال شيخنا والصحيح الاول فانه لا ينبغى لمسلم ان يدعو امرأة الى الزنا ويطلبه منها فان طلبه منها فان طلبه منها أعا يكون في خلوة ولا نحل الخلوة بأجنبية ولو كان في تعليمها القرآن فكيف في مراردتها على الزنا؟ ثم لا يأمن ان أجابته الى ذلك ان يعود الى المعصية فلا يحل التعريض لمثل هذا ولان التوبة من صائر الذنوب في حق سائر الناس بالنصبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه فكذلك هذا

المنتقل وقلثانعي قولانكاروايتين فاما الحوس إذا انتقل الى دبنلايقر أهله عليه لم يقركاهل ذلك الدبن وأن انتقل اليدين أهل الكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فها ذكرنا الرجل والمرأة العموم قوله عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » ولعموم المعنى الذي ذكرناه فيهما جميما

(الفصل الثاني) أن المنتقل إلى غير دين أهل السكتاب لايقبل منه إلا الاسلام نص عليه احمد واختاره الحلال وصاحبه وهو أحد أفوال الشانعي لان غير الاسلام أديان باطلة قدأفر بطلانها فلميقر عليها كارتد، وعن أحد أنه لايقبل الا الاسلام أو الدين الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه مرة ولم ينتقل الى خير منه فنقره عليه أن رجم اليه ولانه منتقل من دبن يقر أهله عليه إلى دبن لايقر أهله عليه فيقبل منه الرجوع اليه كالمرتد إذا رجع إلي ألاحـــلام، وعن احمد رواية عالنة أنه يقبل منه أحد ثلاثة أشياء . الاسلام او الرجوع إلى دينه الاول ، او دين يتر أهله عليه لعموم قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاءرون ) وان انتقل الى دين أهل السكتاب وقانسا لايقر ففيه الروايتان (احداما) لا يقبل منه إلا الاسلام ، والآخرى لا يقبل منه إلا الا ملام او الدين الذي كان عايه ( الفصل الثالث ) في صفة إجباره على ترك ما نتقل اليه وفيه رواية أن (احداهما) أنه يقتل ان لم يرجع رجلا كان او امن أة أهمرم قوله عليه السلام همن بدل دينه فاقتلوه ، ولانه ذمي نقض العهد فأشبه مالو نقضه بترك

(فصل) وإذا وجد الشرطان حل نـكـاحها المزاني وغيره في قول أكثر أهل العام منهم أبو بكر وعمر وأبنه وأبن عباس وجابر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهري والثوري والشافعيوا بن المنذر وأصحاب الرأي وقد روي عن ا ن مسعود والبراء بن عازب وعائشة انها لأنحل لاز أي محال قالوا لايزالا زانيين مااجتمعا لعموم الآية والحبر فيحتمل انهم ارادوا بذلك ماكان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كةو لنا،فاما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى(وأحل لـكمماوراء ذلكي) ولأنها محللة لغير الزاني فحلت له كغيرها

النزام الذمة وهل يستناب ? يحتمل وجبين

(قصل) فان زنت امرأة رجل أوزني زوجها لم يفسخ انكماح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم منهم عطاء والنخمي والثوري والشانعي واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله أن المرأة أذازنت يفرق بينها وليس لها شيء وكنذلك روي عن الحسن وروي عن على رضي الله عنه انه فرق بين رجل وامرأته زني قبل أن يدخل بها ، واحتج الهم بأنه لو قذفها ولاعنها بانت منه لتحققه الزيا عليها فدل على أن الزيا يبينها

ولنا ان دعوى الزنا عليها لايبينها ولو كان النكاح ينفسخ به لانفسخ بمجرد دعواه كالرضاع ولانها (الجزء السابع) (35) (المغنى والشر حالكبير) (أحدهما) يستناب لانه يسترجع عن دين باطل انتقل اليه فيستناب كالمرتد (والثاني) لايستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي ، فعلى هذا إن يادر وأسلم أو رجع إلى مايقر عليه عصم دمه وإلا قتل (واثرواية الثانية) عن أحمد قال اذا دخل اليهودي في النصر انية رددته إلى اليهودية ولم أدعه فيا انتقل اليه فقيل له أنقتله ? قال لا ولكن بضرب وبحبس قال وإن كان نصر انيا أو يهوديا فدخل في المجوسية كان أغلظ لانه لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح له امرأة ولا يترك حتى يرد اليها فقيل له تقتله اذا لم يرجع ? قال انه لاهل ذلك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل الى دين آخر من دين أهمل الكتاب لا يقتل بل يكره بالضرب والحبس

(الفصل الرابع) ان اسرأة المسلم الذمية اذا انتقلت إلى دين غير دين أهل الكتاب فهي كالمرتدة لان غير دين أهل الكتاب فهي كالمرتدة لان غير دين أهل الكتاب لابحل نكاح نائم فمنى كان قبل الدخول انفسخ نكاحها في الحال ولا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة في إحدى الروايتين والاخرى ينفسخ في الحال أيضا

(مسئلة) قال (وأمته الكتابية حلال له دون أمته المجوسية)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين ( أحدهما ) أن أمنه الكتابية حلال له وهذا قول عامة أهل العلم الله الكلام في هذه لان الامة الكتابية يحرم نكاحها فحرم التسري بها كالمجوسية

معصية لا تخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة، فأما اللعان فان يقتضي الفسخ بدون الزني بدليل انها اذا لاعنته فقد قابلته فام يثبت زناها ولذلك أوجب النبي عَيَنْ الله على من قذفها والفسخ واقع ولكن احمد استحب للزوج مفارقة امر أنه اذا زنت وقال لا أرى ان بمسك مثل هذه لا بؤ من ان تفسد فراشه و تاحق به ولداً ليس منه ، قال ابن المنذر لعل من كره هذه المرأة انما كرهها على غير وجه التحريم فيكون مثل قول أحمد ولا يطؤها حتى بستبرئها بثلاث حيض لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله على الله على الله واليوم الآخر فلا يسقي ماه ه زرع غيره ، يعنى اتيان الحبالى ولانها ربما تأتي بولد من الزنا فينسب اليه ، والاولى انه يكفي ان يستبرى و بحيضة واحدة لانها تمكني في استبرا الاماه وفي ام الولد اذا عتقت بموت سيدها أو باعتاقه فكفي ههنا ولان المقصود مجرد الاستراء الاماء وقد حصل محيضة فا كتفي بها

( فصل) اذاعلم الرجل من امته الفجور فقال احمد لا يطؤها لعلمها ان تلجق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكره ان أطأ أمني وقد بغت ، وروى مالك عن يحي بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان ينهى أن يطأ الرجل أمته وفي بطنها ولد جنين لغير وقال ابن عبد البر هذا مجمع على تحريمه وكان ابن عباس يرخص في وطء الامة الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء اذا لم يحصنها و يمنعها من الفجور ومن اباحه بعدها فيكون القولان متفقين والله أعلم .

ولنا تول الله تمالى ( إلا على أز واجهم أو ماملكت أيانهم فأنهم غير ملومين ) ولانها بمن يحل نكاح حرائرهم فحل له التسري بها كالمسلمة ، فأما نكاحها فيحرم لان فيــه ارقاق ولده وابقاءه مم كافرة بخلاف التسري

(الفصل الثاني) أن من حرم نكاح حرائرهم من المجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل الكتاب لا يباح وط. الاما. منهن بملك البمين في قول أكثر أهل العلم منهم من الهمذاني والزهري وسعيد بن حبير والاوزاعي والثوري وابو حنيفة ومالك والشامي قال ابن عبد البر على هذا جماءة فقها الامصار وجمهور العلما. وما خالفه فشذرذ لا يعد خلافا ولم يباغنا اباحة ذلك الاعن طاوس ، ووجه قوله عموم قوله تعالى ( والمحصنات من النساء الا ماملكت أيمانكم) والأية الاخرى . روى أبو سعيد أن رسول الله علي الله علي الله علي الله علي الله علي الماملكت أيمانكم) والا يتم سبايا وكأن ناسا من أصحاب رسول الله علي النساء إلا ماملكت أيمانكم) قال فهن لهم حلال اذا انقضت عدتهن ، وعنه أن رسول الله علي الله علي الله علي الله الله علي سبايا أوطاس و لا نوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ، وواهما أبو داود وهو حديث صحبح وهم عبدة أوثان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي علي النبي المناب النبي علي النبي المناب ال

(مسئلة) (وتحرم مطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجا غيره)

لقول الله تمالى ( فانطلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) بعد قوله( الطلاق مرتان) وسنذكر هذا في باب الرجعة بأ بسط من هذا ان شاء الله تعالى

﴿ سَالَةً ﴾ ﴿ وتحرم المحرمة حتى تحل )

يحرم نكاح المحرمة ويحرم على المحرم أن يعقد النكاح في حال احرامه فان عقد أحد نكاحا لمحرم أو على محرمة أو عقد المحرم نكاحا لنفسه أو لغيره لم يصح لقول النبي عِيَّلِيَّتُهُ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم وعنه ان عقد المحرم النكاح لغيره صحيح لانه حرم عليه لكونه من دواعي الوطه ولا يحصل ذلك بكونه وليا والاول أولى لعموم الحبر وقد ذكرنا هذه المسئلة في الحج وذكرنا الاحتلاف فيها

(مسئلة) (ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال) لقول الله تعالى (ولا ننكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ولقوله سبحانه (لاهن حل لهم) ولانعلم خلافاً في ذلك

(مسئلة ) (ولا يحل لمسلم نكاح كأفرة بحال الا حرائر أهل الكتاب )

ليس بين اهل العلم بحمد الله اختلاف في حل نساء اهل الكتاب للمسلم وبمن روي عنه ذلك عمر وعبان وطلحة وحديفة وسلمان وجابر وغيرهم قال ابن المنذر لا يصح عن احد من الاوائل أنه حرم ذلك، وروى الخلال باسناده ان حديفة وطلحة والحارود بن المعلى واذينة العبدي تزوجوا نساء

كان أكثر صباياهم من كفار العرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريمن لذلك ولا نقل عن النبي عَلَيْتُهُ تَحْرِيمِن ولا أمرالصحابة باجتنابهن.وقد دفع ابو بكر إلى سلمة بن الاكوع امرأة من بعض السبي نفلها أياه ، وأخذ عمر وأبنه من سبي هو زن وغيرهما من الصحابة والحنفية أم محمد بن الحنفية من سبي بني حنيفة وقد أخذ الصحابة سبايا فارص وهم مجوس فلم ببلغنا أنهم اجتنبوهن وهذا ظاهر في اباحتهن لولا انفاق أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعيد باجوية منها انه بحتمل أنهن أسلمن كذلك. رويءن احداً نه سأله محدين الحركة قال: قلت لا في عبد الله هو ازن أليس كانوا عبدة أو ثان ؟ قال لا أدري كانوا أسلموا أو لاوقال ابن عبد البر اباحة وطئهن منسوخة بقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركاتحتي بؤمن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للمسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية )

لان الله تعالى قال ( من فتيانكم المؤمنات ) هذا ظاهر مذهب أحمد رواه عنه جياعة وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشانبي والنوري والاوزاعي والليث واسحاق . وروي ذلك عن عمر وابن مسعود ومجاهد ، وقال أبو ميسرة وأبو حنينة بجوز للمسلم نكاحها لأنهاتحل علك الدين فحات بالنكاح كالمملة.

من اهل الـكيناب وبه قال سائر اهلاالعلم ولم ينقل تحريمه الاعن الامامية تمسكا بقوله تعالى (ولاتنكحوا المشركات والأعسكوا بعصمالكوافر)

ولنا قول الله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات \_إلى قو له\_ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيت،وهن أجورهن) وإجماع الصحابة . فأما قوله سبحانه ( ولا تنكحوا المشركات ) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالآية التي في سورة المائد، وكذلك ينبغي ان يكون ذلك في الآية الاخرى لانهما متقدمتان والاَّ ية اتني في المائده متأخرة عنها ،وقال آخرون ليس هذانسيخاً فان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال ( أن الذين كفروا من اهل الكتاب ) وقال(لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ) وقال (مايود الذين كفروا من أهل الكتاب ولاالمشركين) وسائر آي القرآن تفصل بينهما فدل على ان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول اهل الكتاب وهذا معنى قول سعيد من حبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافر ومابينا خاص فيحل نساء اهل الكتاب والحاص بجب تقدعه. أذا ثبت هذا فالاولى أن لا يتزوج كتابية لان عمر قال للذين تزوجوا نساه أهل الكتاب طلقوهن ففعلوا الاحذيفة فقال له عمر طلقها قال أنشهد انها حرام? قال هي حرة طلقها قال نشهد أنها حرام قال هي حرة قال قد علمت أنها - رة ولكنها لي حلال فلما كان بعد طلقها فقيل له

ونقل ذلك عن أحمد قال لا بأس بتزويجها الا أن الخلال رد هذه الرواية وقال أنما توقف احمد فيها ولم ينفذ لهقول ومذهبه أنها لاتحل لقول الله تعالى ( فما ملكت أعانكم من فتياته لم المؤمنات ) نشرط في إياحة نكاحهن الايمان ولم يوجد ، وتفارق المسلمة لائه لا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولدها لان الكافر لايقر ملكه على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر وبقر ملكه عليها ووادها مملوك اسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب لم ينح نكاحها ، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نكاحها لعموم ما ذكرنا من الدليل ولان ماحرم على الحرم على الحبد كالحجوسية

﴿ مسئّلة ﴾ قال (ولا لحر مسلم أن يتزوج أمة مسلمة الا أن لا يجــد طولا لحرة مسلمة ويخاف العنت )

الكلام في هذه المدئلة في شيئين (أحدهما) انه بحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ، وهذا قول عامة العلماء لا نعلم بينهم اختلافا فيه، و لاصل فيه قول الله سبحانه ( ومن لم يستطع منكم طولا ) الآبة ، والصبر عنها معذلك خير وأفضل لفول الله تعالى ( وان تصبروا خير اكم ) [وا ثاني] إذا عدم الشرطان أو أحدهما لم يحل نكاحها لحر ، روي ذلك عن جابر وابن عباس وبه قال عطا، وطاوس والزهري وعمر و بن دينار ومكحول ومالك والشانعي واسحاق

الا طلقتها حين أمرك عمر قال كرهتان يرى الناس اني ركبت امراً لاينبغيلي ، ولانه ربما مال اليها قابه ففتنته وربما كان بينهما ولد فيميل اليها

( فصل ) وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم أهل التوراة والانجيل قال الله تعالى ( ان تقولوا انما أزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ) فاناً هل التوراة اليهود والسامرة وأهل الانجيل النصاري ومن وافقهم من الار من وغيرهم و أماالصا بثون فاختلف فيهم السلف كثيراً فروي عن أحمد انهم جنس من النصارى و فهو لا و السامرة والما بلغني انهم يسبتون فهؤلاء اذا يشبهون اليهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون اليهود أو النصارى في أصل دينهم و يخالفونهم في فروعه فهم عن وافقوهم وان خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم، فأما من سوى هؤلا من الكفارمثل فروعه فهم عن وافقوهم وان خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم، فأما من سوى هؤلا و من الكفارمثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبورداود فليسوا باهل كتاب لا تحل منا كحتهم ولا ذبائحهم وهذا قول الشافعي وذكر القاضي فيه وجها آخر أنهم من أهل السكتاب تحل ذبائحهم و نكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم عسكوا بكتاب من كتب الله فاشبهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ان تقولوا أعاانزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) ولان تلك الكتبكانت مواعظ وامثالا فيها أحكام فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

(فصل) فأما المجوش فليس لمم كتاب ولا تحل ذبائحهم و لانكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قول

وقال مجاهد مما وسم الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً و إ، قال أبوحنيفة الا أن يكون تحته حرة لان القدرة على النكاح لا نمنع النكاح كا يزعه وجود النكاح كنكاح الاخت والخامسة وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطول لان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت فلا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عادم الطول

وانا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاأن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتيانكم المؤمنات \_ الى قوله \_ ذاك ان خشي العنت منكم ) فشرط في المحاجم عدم استطاعة الطول في يزويج الامة إرقاق فلم يحز مع الاستطاعة كالصوم في كفارة الفلهارمع عدم استطاعة الاعتاق ولان في تزويج الامة إرقاق والده مع الفنى عنه فلم يجز كالو كان تحته حرة ، وقياسهم ليس بصحيح فان نكاح الحامسة والاخت أنما حرم لاجل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يصير جاءاً والعلة هينا هو الغنى عن إرقاق ولده وذقك يحصل بالقدرة على نكاح الحرة ، وأما من يجد الطول و يخاف العنت فان كان ذلك لكونه لا يجد يحصل بالقدرة على نكاح الحرة ، وأما من يجد الطول و بخاف العنت فان كان ذلك لكونه لا يجد الاحرة صغيرة أو غائبة أو مريضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يتزوج لقصور نسبه فله نكاح الامة لانه عاجز عن حرة تعفه ، وأن كانت الحرة في حبالة غيره فله نكاح أمة نص عليه أحمد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافي ، وقل بعضهم لا يجوز لوجدان الطول

ولناً أنه غير منتظيم الطول الى حرة تمفه فأشبه من لابجد شيئا ، ألا ترى ان الله سبحاً له جمل ابن

عامة العلماء الا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي عَيْنَائِيَّةُ «سنوابهم سنة أهل الكتاب» ولانه يروى أن حذيفة تزوج مجوسية ولانهم يقرون بالجزية فاشبهوا اليهود والنصارى

ولذا قول الله تعالى (ولاتنكحوا المشركات) وقوله (ولانمسكوا بعصم المكوافر) فخص ذلك أهل الكناب فمن عداهم يبقى على العموم ولم يثبت أن للمجوس كنابا وسئل أحمد أيصح أن المعجوس كنابا فقال هذا باطل واستعظمه جدا ولوثبت أن لحم كنابا فقد بينا أن حكم اهل الكتاب لايثبت بغير أهل الكتابين، وقوله عليه الصلاة والسلام «سنوابهم سنة أهل الكتاب» دليل على أنه كتاب لحم وإنما أراد النبي عَيَّالِيَّةٍ في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لاغير وذلك أنهم لما كانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم النسائهم وذبائحهم فاما اذا غلبنا الشبهة في التحريم فتغليب الدليل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ، ولم يثبت أن حذيفة تزوج بحوسية وقال أبووائل يقول تزوج بيهودية وهو أوثق بمن روى عنه أنه تزوج بحوسية وقال، ابن سيرين كانت ام أه حذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لايثبت حكم إحداهن إلا بترجيح ولوثبت عن حذيفة لم يجز الاحتجاج به مع خالفة الدتاب وقول سائر العلماء ، وأما اقرارهم بالجزية فلاننا غلبنا حكم النحريم في ذبائحهم ونسائهم فيجب ان نفل حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم فيجب ان

( فصل ) وان قدر على تزوج كنابية ندة لم بحل له نكاح الامة وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، وذكر وجها آخر انه بجوز لفول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات ) وهذا غير مستطيع لذاك

ولنا قول الله تعماني ( ذلك لمن خشي اله ت منكم ) وهذا غير خائف له ولانه قدر على صيانة ولده عن الرق فلم يجز له إرقاقه كما لوقدر على نكاح مؤمنة

( فصل) ومن كانت تحته حرة يمكنه أن يستعن بها لم بجز له نكاح أمة لانعلم في هذا خلافا ولا فرق بين الكتابية والمسلمة في ذلك لما ذكر نا من قبل

( فصل ) فان لم يجد طولا لـكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته به في الحال وكذلك أن رضيت الحرة بتأخير صداقها أو تفويض بضمها لان لها مطالبته بعوضه وكذلك أن بذل له باذل أن يزنه عنه أو جهبه إياه لم يلزمه قبوله لما عليه من ضرر المنة وله في ذلك كله نـكاح الامة ، وأن لم يجدمن يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يكل ل كاح الامة وقال أصحاب الشافهي له ذلك كالو لم يجد الماء إلا بزيادة

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كان أحد أبوبها غيركتابي أو كانت من نساء بني تغلب فهل تحل له ? على روايتين )

إذا كان أحد أبوي الكافرة كتابياً والآخر غيركنابي لم يحل نكاحها في إحدى الروايتين اختارها الخرقي سواء كان وثنيا أو مجوسيا أو مرتداً ، وبهذا قال الشافسي فيا اذا كان الاب غير كتابي لان الولد ينسب إلى أبيه وبشرف بشرفه وينسب الى قبياته وان كانت الام فله فيه قولان

ولنا أنهاغير متمحضة من أهل الكتاب أشبه مالوكان أبوها وثنيا ولأنها متولدة بين من يحل ومن لا يحل فلم يحل كالسمع والبغل وفيه رواية ثانية أنها تحل بحل حال لدخولها في عموم الآية المبيحة ولانها كتابية فأشبهت من أبواها كتابيان وعلى هذا فالحيكم فيمن أبواها غير كتابيين كالحبكم فيمن أحد أبويها غير كتابي لانها اذا حرمت بكون أحداً ويها وثنيا فلا نتحرم إذا كاما وثنيين أولى وعلى الرواية التي تقول الأتحرم فهو متحقق وان كان أبواها وثنين اعتباراً بحال نفسها دون أبوها

( فصل ) فان كانت من نساء بني تغلب ففيها أيضا روايتان (احداهما) تحل وهي أصح لدخولها في قوله تعالى (والمحصنات من الذين أو توا الكتاب من قبلكم وهماليهودوالنصارى) والثانية تحرم نساء بني تغلب لانا لا نعلم دخولهم في دينهم قبل تبديل كتابهم

(فصل) وسائر الـكفار غير أهل الـكنتاب كمن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجاروالشجو

عن نمن المثل فله التيم . ولنا قول الله تعالى [فن لم يستطع منكم طولا] وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لايضره فلم مجبز له ارقاق ولده كا لوكان بهر مثابا ولانسلم ماذكروه في التيم تم هذا مفادق للمشيم من وجهين (أحدهما) أن التيم رخصة عامة وهذا أبيح الضرورة ومعالقدرة على الحرة الاضرورة (والثاني) أن التيم يتكرو فامج ابشر الما بزيادة على عن المثل يفضى الى الاجحاف به وهذا لا يتكرو فلاضرونه

( فصل ) وإن كان في يده مال فذكر انه معسر وان المال اغيره فالقول قرله لانه حكم بينه وبين الله تمال فقيل قوله فيه كما لو ادعى مخافة العنت، ومتى تزوج الامة ثم أفر أنه كان موسر أحال النكاح فرق ببنها لانه أقر بفساد نكاحه، وهكذا إن أفر أنه لم يكن يخشى العنت قان كان قبيل الدخول وصدقه السيد فلا مهر وإن كذبه فله نصف المسمى لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه، وإن كان بعد المدخول فعليه المسمى جميعه الا أن يكون مهر المثل أكثر فعلى قول من أوجب مهر المثل في النكاح الفاسد يازمه مهر المثل لافراره به قان كان المسمى أكثر وجب والسيد أن لا يصدقه فيا قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على دوايتين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومتى عقد عليها وفيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ثم أيسر لم ينفسخ النكاح)

هــذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي ، وفي المذهب وجه آخر أنه يفسد النكاح وهو قول المزني

والحيوان فلا خلاف بين اهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم وذلك لما ذكرنا من الآيتين وعدم المارض لها، والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقات اليه باقرارها عليه ففي حلها أولى

﴿مسئلة﴾ (وليس للمسلم وانكان عبدا نكاح أمة كتابية وعنه يجوز)

ظاهر مذهب احمد أن ذلك لا يجوز رواه عنه جماعة ، وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشافعي والثوري والاوزاعي والليث واسحاق ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وبجاهد وقال أبو ميسرة وابو حنيفة يجوز للمسلم نكاحها لأمها تحل علك اليمين فحلت بالنكاح كالمسلمة ونقل ذلك عن احمد قال لا بأس بتزويجها الا أن الحلال رد هذه الرواية وقل أنما توقف احمد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا تحل لقول الله تعالى (فما ملكت أيمانكم من فتيا تكم المؤمنات) فشرط في إباحة نكاحهن الإيمان ولم يوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي الى استرقاق الكافر ولدها ولدها لان الكافر لايقر ملكه على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر ويقر ملكه عليها وولدها عملوك لسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها فقص الكفر وعدم المكافر وعدم المكافرة وعدم المكافرة والمرد في تحريم نظاحها المموم ماذكرنا

لانه أمّا أبيح الحاجة فاذا زالت الحاجة لم يجز له استدامته كمن أبيح له أكل الميتة الضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه .

وانا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم تعتبر استدامته كخوف العنت، ويفارق أكل الميتة فان أكاما بعد القدرة ابتداء للاكل وهذا لايبتدي. النكاح انما يستديمه والاستدامة للذكاح تخالف ابتداء بدليل أن العدة والردة وأمن العنت يمنعن ابتداء دون استدامته

(فصل) وإن تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان (إحداهما) لايبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطا. والشانعي وأصحاب الرأي ، وروي معنى ذلك عن علي رضي الله عنه (والرواية الثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واسحاق والمزني ، ووجه الروايتين ملقدم في المسئلة ، وقال النخبي إن كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا بصح لان ماكان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد أبطله في ذات الولد كماثر مبطلاته ولان ولده منها مملوك اسيدها ونفقته عليه رقد استدل على بقيا، النكاح بما روي عن على انه قال : اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة المنتين و اللامة أيرنة فانه لو بطل بنكاح الحرة لبطل بالفدرة عليه فان القدرة على المبدل كاستماله بدليل الماء مم التراب

من الدليل ولان ما حرم على الحر ذبحه من اجل دينه حرم على العبدكالمجوسية ﴿ مسئلة ﴾ ( ولا يحل لحر ةولا عن أمة) السكلام في هذه المسئلة في فصلين

(احدهما) انه يحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان: خوف العنت وعدم الطول وهذا قول عامة العلماء لا نعلم بينهم فيه اختلاما نقول الله سبحانه ( ومن لم يستطع منكم طولا ) الآية والصبر عنهامع ذلك خيروافضل لقول الله تعالى ( وان تصبروا خير لكم)

(الفصل الثاني) اذا عدم الشرطان أو أحدها لم يحل نكاحها لحور روي ذلك عن جابر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن دينار ومكحول ومالك والشافعي واسحاق ، وقال مجاهد مما وسع الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً وبه قال أبو حنيفة الا أن يكون تحته حرة لان القدرة على النكاح لا منع من النكاح كا يمنعه وجود الشكاح كنكاح الاختوالحامسة ، وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطول لان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت ولا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عدم الطول

وانا قول الله سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع مذكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أيمانكم من فتيا تكم المؤمنات — الى قوله — ذلك لمن خشي العنت ) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول (المغني والشرح المكبير) (الحزو السابع)

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وله أن ينكح من الاماء أربعا اذا كان الشرطان فيه قائمين )

اختلفت الرواية عن احمد في إباحة أكثر من أمة اذا لم تعفه فعنه انه قال اذا خشي العنت تزوج أربعا اذا لم يصبر كيف يصنع أوهذا قول الزهري والحارث العكلي ومالك وأصحاب الرأي (والرواية الثانية) قال أحمد لا معبني أن يتزوج الا أمة راحدة يذهب إلى حديث ابن عباس وهو ماروي عن ابن عباس أن الحرلا يتزوج من الاماء إلا واحدة وقرأ ذلك لمن خشي العنت منكم) و به قال قتادة والشافي وابن المنذر لان من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخشي العنت و وجه الاولى قولة عالى (ومن لم يستطى منكم طولا) الآية وهذا داخل في عمومها ولانه عادم الطول خائف العنت فجاز له نكاح أمة كالأولى، وقولهم لا يخشي العنت قلما الكلام فيمن مخشاه ولا نبيحه الاله، وقول ابن عباس محمل على من لم يخش العنت فكذاك الرواية الاخرى عن احمد، وان تزوج حرة فلم تعفه فذكر فيها ابو الخطاب روايتين مثل نكاح الامة في الاخرى عن احمد، وان تزوج حرة فلم تعفه فذكر فيها ابو الخطاب روايتين مثل نكاح الامة في الكحراء أمة تعفه لم يكن اه أن ينكح أخرى فان نكحها فنكاحها باطل لانه يبطل في احداها ولد تاحداها ولورين الاخرى فيطل كالوجمع ببن أخنين

( فصل ) والعبد أن ينكح الامة وان فقد فيه الشرطان لانه مساو لها فلم يمتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة، وله نكاح أمتين معا وواحدة بعد واحدة لانخشية العنت غير مشروطة فيه ،

فلم يجز مع الاستطاعة لفوات شرطه وكالصوم في كفارة الظهار مع المتطاعة الاعتاق، ولان في نزويج الامة ارقاق ولده مع الغنى عنه فلم يجز كما لوكان تحته حرة ، وقياسهم لا يصح لان نكاح الخامسة والاخت أعا حرم لاجل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يصير جامعا، والعلة ههنا هو الغنى عن ارقاق ولده وذلك يحصل بالقدرة على نكاح الحرة، وأما من يجد الطول و يخاف الدنت فان كان ذلك لكونه لا يجد الاحرة صغيرة أو غائبة أو مربضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يزوج لفصور نسبه فله تكاح الامة في عليه أحمد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لا يجوز لوجدان الطول

و لذا أنه غير مستطيع للطول الى حرة تعقه فأشبه من لا يجد شيئا ألا ترى أن الله سبحانه نزل ابن السبيل الذى له اليسار في بلده فقيرا لعدم قدرته عليه فى الحال وان كانت له حرة يتمكن من وطئها والعقة بها فليس بخائف العنت

(فصل)فان قدر على شراء أمة تعفه فهوكما لو وجد طول الحرة لا يحل له نكاح الامة لانه أمكنه صيانة ولده عن الرق فأشبه الفادر على طول الحرة وكذلك ان قدر على نزويج كتابية تعفه وهذا ظاهر مذهب الشافعي وذكروا وجها آخر أنه لا يجوز لقول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولاأن ينكح المحصنات المؤمنات )وهذا غير مستطيع لذلك

وان تزوج حرة وقانا ليست الحرية شرطا في نكاح الحرة فها له أزينكح أمة ? فيه روايتان (احداها) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لانهامساوية له فلم بشترط. لصحة نكاحها عدم الحر قلار مم الحرة ولانه لو الشيرط عدم الحرة الاشترط عدم الحرة الشيرط عدم الحرة الشيرط عدم الحرة الشيرط عدم الحرة الاشترط عدم الحرة الاشترط عدم الحرة الم التنكيم الحرة على الحرة عولانه مالك البضم لانه يروى عن سعيد بن المسيب أنه قال تنكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة عولانه مالك البضم حرة الم يكن له أزيتروج أمة كالحر وان عقد النكاح عليها جميعا صح فيهما لان كل واحدة يجوز افرادها بالعقد فجاز بالجمع ببنهما كالامتين

( فصل ) واذا زنت المرأة لم يحل لمر يعارفاك نكاحها الا بشرطين [أحدها] انقضاء عدم افان حملت من الزنافقضاء عدمها بوضعه ولا يحل نكاحها قبل وضعه وبهذا قال مالك وابويوسف وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة عوفي الاخرى قال يحل نكاحها و يصح و هومذهب الشافعي لانه وطء لا ياحق به النسب المداري عن المداري ال

فلم محرم النكاح كما لو لم تحمل

ولنا قول الذي عَيَّالِيَّةِ « من كان بؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماه و زرع غيره » يع-ني وط. الحوامل ، وقول الذي عَيَّالِيَّةِ «لا توطأ حامل حتى نض قصحبح وهو عام وروي عن سعيد بن المسيب أن رجلا تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حلى فرفع ذاك إلى الذي عَيَّالِيَّةِ ففرق بينها وجعل لها الصداق وجلدها مائة رياه سعيد ، ورأى النبي عَيَّالِيَّةِ امرأة مجماً (١) على باب فسطاط فقال « لعالم ميد

(۱) بجيم ثم حاه مهملة هي الحسامل قريبة الولادة

ولنا قول الله تعالى (ذلك لمن خشي العنت منكم ) وهذا غير خائف له لانه قدرعلى صيانة ولدممن الرق فلم يجز له ارقاقه كما لو قدر على نكاح مؤمنة

(فُصل) ومن كانت تحته حرة بمكن أن يستعف بها لم يجز له تكاح أمة لا نعلم في هذا خلافا ولا فرق بين المسلمة والكتابية في ذلك لما ذكرنا من قبل

(فصل) ومن لم يجد طولا لكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضررا في بقاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته بقرضه وكذلك أن بذل له باذل أن يزنه عنه أو يهبه إياه لم يلزمه لما عليه من ضرر المئة في نكاح الامة ، فان لم يجد من يزوجه الا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يكن له نكاح الامة ، وقال أصحاب الشافعي له ذلك كما لو لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن المشل فله التيمم .

ولنا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا) وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لا يضره فلم يجز له ارقاق ولده كما لوكان بمهر مثاما، وما ذكروه ممنوع ثم أن هذا مفارق للتيمم من وجهين أحدهما) أن التيمم رخصة عامة وهذا أبيح للضرورة ومع القدرة على الحرة لا ضرورة (اثناني) أن التيمم يتكرر فايجاب شرائه بزيادة على ثمن المثل يفضي الى اجحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضرر فيه التيمم يتكرر فالانه حكم بينه وبين (فصل) فان كان في يده مالي فذكر أنه معسر وان المال لغيره فالقول قوله لانه حكم بينه وبين

أن يلم بها ؟ قالوا نعم قال « لقد همت أن أاهنه لعنا يدخل معه قبره كيف يستخدمه و هو لايحل له أم كيف يورثه رهو لايحل له ؟ أخرجه مسلم ولانها حامل من غيره فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل وإذا ثبت هذا لزنتها الهدة وحرم عليها النكاح فيها لانها في لاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل الهدة محتمل أن تكرن حاملا فيكون نكاحها باطلا فلم بصح كالموطوعة بشبهة عرقال أبوحنيفة والشانعي لاعدة عليها لانه وطع لانصير به المرأة فراشا فأشبه وطع الصغير

ولنا ما ذكرناه لانه إذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها أولى لان وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه الانساب ويحتمل أن يكون ولدها من الاول ويحتمل أن يكون من الثانى فيفضى الى اشتباه الانساب فحكان بالتحريم أولى ، ولانه وط في القبل فأوجب العدة كوط الشبهه ولانسلم وط الصغير الذي يمكن منه الوط ، (والشرط الثاني) أن تترب من الزنا قاله قنادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنيفة ومالك منه الوط ، (والشرط الثاني) أن تترب من الزنا قاله قنادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنيفة ومالك والشافي لا يشترط ذلك لما روي أن عمر ضرب رجلا وا رأة في الزنا وحرص أن يجمع بينها أبى الرجل ، ودوي أن رجلا سأل ابن عباس عن نكاح الزانية فقال : يجوز أرأيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان بجوز ?

ولنا قول الله تعالى ( الزانية لاينكحها إلا زان أو مشرك الى قوله وحرم ذلك على المؤمنين ) وهي قبل التوبة في حكم لزنا فذا تابت زال ذلك عول النهي عَلَيْكِيْنَةٍ ه التائب من الذنب كن لاذب

الله سبحانه وتعالى نقبل قوله فيه كما لو ادعى مخافة العنت، ومتى تزوج الامة ثم ذكر أنه كان موسراً حال انتكاح فرق بينها لانه أقر بفساد نكاحه وهكذا ان أقر أنه لم يكن يخشى العنت فان كان قبل الدخول فصدقه السيد فلا مهر وان كذبه فله صف المهر لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه وان كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه ، فان كان مهر المثل أكثر من المسمى فعلى قول من أوجب ، هر المثل فى النكاح الفاسد يلزمه مهر لاقراره به وان كان المسمى أكثر وجب وللسيد أن لا يصدق، فيا قال فيكون له من المهر ما يجب فى النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روايتين

ومسئلة ﴿ قان تزوجها وفيه الشرطان ثم أيسر أو نكح حرة فهل يبطل نكاح الامة ﴿ على روا بتين ﴾ أما إذا أيسر فظاهر المذهب أنه لا ينفسخ نكاح الامة وهو الذي ذكره الحرقي وهو مذهب الشافعي وفيه رواية أنه يفسد نكاح الامة وهو قول المزني لانه أبيح للحاجة فان زالت الحاجة لم يجز السندامته كمن أبيح له أكل الميتة للضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم يعتبر استدامته لخوف العنت ، ويفارقاً كل الميتة فان أكام بعد القدرة ابتداً الاكل وهذا لا يبتديء انكاح أنما يستديمه والاستدامة للنكاح تخالف ابتداء وليل أن العدة والردة وامن العنت يمنعن ابتداء وون استدامته

(فصل) قان تزوج على الامة خرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان

له » وقوله « التوبة تمحو الحوبة » وروي أن مر ثدا دخل مكة فرتى امراً، فا مرة يقال لها عناق فدعه الى نفسها فلم بحبا فلما قدم المدينة سأل رسول الله على الرئالة تعالى الزاني لا ينكح إلا زانية ار مشركة و لز فية لاينه مقيمة على الزالم يأمن ان تلمحق والزل الله تعالى الذا يوبية وقال الزاني لا ينكح إلا زانية الر مشركة و لز فية لاينه مقيمة على الزالم يأمن ان تلمحق بوسول الله على الزالم الله يوبيان المحق به وقد غيره وتفسد فراشه ، فاما حديث عمر فالطاهر انه استناما وحديث ابن عباص اليس فيه بيان ولا تعرض له لمحل النزاع ، إذا ثبت هذا فان عدة الزانية كماة المطالفة لانه استبرا ، لموقع وحكى ابن ابي موسى انها تستبرا مجيضة لانه ايس من نكاح ولا شهة نكاح فأشبه الموطوعة بشبهة وحكى ابن ابي موسى انها تستبرا مجيضة لانه ايس من نكاح ولا شهة نكاح فأشبه المنزوب وروي عن ابن عمر أنه قيل له كيف تعرف توبتها ? قال بريدها على ذاك فان طاوعته فلم تتب الذنوب وروي عن ابن عمر أنه قيل له كيف تعرف توبتها ? قال بريدها على ذاك فانه لا ينبغي لمسلم أن ابت فقد تابت فصار أحمد الى قول ابن عمر اتباعا اله ، والصحيح الأول فانه لا ينبغي لمسلم أن ولو كان في تعاليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لا يأمن ان اجابته الى ذلك أن نعود ولو كان في تعاليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لا يأمن ان اجابته الى ذلك أن نعود الى سائر الذوب وقي حق سائر الناس وبالنسبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه ف كذلك يكون هذا .

(احداها) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء والشافعي وأصحاب الرأي وروي معنى ذلك عن على رضي الله عنــه .

(والثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واستحاق والمزي، ووجه الروايتين ما تقدم في المسئلة قبلها وقال النخعي ان كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ما كان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد ابطله في ذات الولد كسائر مبطلاته ولان ولده منها مملوك لسيدها ونفقته عليه، وقد استدل على بقاء النكاح بما روي عن علي كرم الله وجهه أنه قال إذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة ليلتين وللامة ليلة ولانه لو بطل بنكاح الحرة لبطل بالقدرة عليه فان القدرة على المبدل كاستعاله بدليل الماء مع التراب

﴿ مسئلة ﴾ ( وان تزوج حرة وأمة فلم تعفه ولم يجد طولا لحرة أخرى فهــل له نكاح أمة أخرى ? على روايين )

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في إباحة أكبر من أمة اذالم تعفه فعنه أنه قال اذاخشي العنت تزوج أدبعاً إذا لم يصبركيف يصنم ?وهذا قول الزهري والحارث العكلي ومالك وأصحاب الرأي وعنه أنه قال لا يعجبنى ان يتزوج الا امة واحدة يذهب الى حديث ابن عباس قال الحر لا يتزوج من الاماء الاواحدة وقرأ (ذلك لمن خشي العنت منكم) وبعقال قتادة والشافعي وابن المنذركا أن من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخاف

( فصل ) وإذا وجد الشرطان حل نكامها للزاني وغيره في قول أكثر أهل الهلم مهم أبربكر وعمر وأبنه وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والحسن وعكرمة والزهري واشوري والشاني وابن المنذر وأصحاب الرأي وروي عن ابن مسعود والبرا، بن عازب وعائشة أنها لا تحل للزاني محال قالوا لا يزالان زانبين مااجتمعا لعموم الآية والحبر ويحتمل أنهم أرادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كقولنا ، فأما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى ( وأحل له ما وراء ذلكم أن تبتغوا باموالهم ) ولانها محالة لغير الزاني فحلت له كغيرها

( فصل ) وان زنت أمرأة رجل أو زنى زوجها لم يناسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم وبذلك قال مجاهد وعطا، والنخبي والثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله أن المرأة إذا زنت ينرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وعن على رضي الله عنه أنه فرق ببن رجل وأمرأته زنى قبل الدخول بها واحتج لهم بانه لو قذنها ولاعتها بانت منه لتحقيقه الزنا عليها فدل على أن الزنا يبينها

ولنا أن دعواه الزناعليها لا ينينها ولو كان النكاح ينفخ به لا نفسخ بمجرد دءواه كالرضاع ولنا أن دعواه الزناعليها ولا نبا الله المالية ولا نبا بدايل ولا نبا معصية لا تخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة فاما اللهان فأنه يتنضي الفسخ بدون لزنا بدايل أنها اذا لاعنته فقد قابلته فلم يُثبت زناها والذلك أوجب النبي عَلَيْكِيْ الحد على من قذفها الفسخ واقع

العنت، ووجه الاولى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا )الا يةوهذا داخل في عمومها ولا نه عادم للطول خائف للعنت فحاز له نكاح امة كالاولى، وقولهم لايخشى العنت قلنا الكلام فيمن بخشاه وقول ابن عباس بحمل على من لم بخش العنت وكذلك الرواية الاخرى عن أحمد، فانكان تحته حرة لم تمفه ففيها الروايتان أيضاً مثل نكاح الامة ذكرهما أبو الخطاب اذا لم تعفه الامة لما ذكرنا، فانكانت الحرة تعفه فلا خلاف في تحريم نكاح الامة الاخرى، فان نكح امتين في عقد وهو يستعف بواحدة فنكاحها باطل لانه يبطل في احداهما وليست باولى من الاخرى فبطل كما لو جمع بين اختين

﴿ مسئلة ﴾ (قال الخرقي وله ان يتزوج من الاماء اربها أذاكان الشرطان فيه قائمين )لما ذكرنا ﴿ مسئلة ﴾ (وللعبد نكاح الامة وان فقد فيه الشرطان) لانه مساولها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة وله فكاح امتين معاووا حدة بعد واحدة لان خشية العنت غير مشروطة فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وهل أه ان ينكحها على حرة على روايتين ?)

(احداهما)له ذلك وهو قول مالك والشافعي لأنها مسارية له فلم يشترط لصحة نكاحها عدم الحرة كالحرم عالم والثانية)لا بحوز كالحرم الحرة ولانه لو اشترط عدم الحرة لاشترط عدم القدرة عليها كما في حق الحر (والثانية)لا بحوز وهو قول أصحاب الرأي لانه يروى عن سعيدين المسيب انه قال تنكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة ولانه مالك لبضع حرة فلم يكن له ان يتزوج امة كالحر

ولسكن احمد استحب الرجل مفارقة امرأته إذا زنت وقال لا أرى أن يمسك مثل هذه وذلك أنه لا يؤمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولداً ليس منه ، قال ابن المنذر الهل من كره هذه المرأة إنما كرهها على غير وجه التحريم فيكون مثل قول أحمد هذا ، قال أحمد ولا يطؤها حتى يستبرئها بالاث حيض وذلك لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله ويوالتها يقول بوم حنين « لا يحل لامري ، يؤمن بالله واليوم الآخر بسقي ما ه زرع غيره » يعني اتيان الحبالي ولانها رعا تأني بولد من الزنا فينسب اليه والاولى أنه يكني استبراؤها بالحيضة الواحدة لانها تكني في استبراء الاماء وفي أم الولد إذاء تقت بمرت سيدها أو باعتاق سيدها فيكني همنا والم صوص ههنا محرد الاستبر ، وقد حصل محيضة فيكنفي بها وفصل ) واذا علم الرجل من جاربته الفجور فقال أحمد لا يطؤها لعلما نلحق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود اكره أن أطأ أمتي وقد بغت وروى مالك عن يحبى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان ينهي أن يطأ الرجل أمنه وفي بطنها ولد جنين الهيره ، قال ابن عبد البرهذا مجمع على تحريمة وكان ابن عباس برخس في وط ، الامة الفاجرة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء أو إذا لم يحصها أو يمنه ا من الفجور ومن أباحه بعدها فيسكون القولان متفقين وافه أعلم .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان جم بينها في العقد جاز)

لاَن كل وأحدة منها يجوز افرادها في العقد فجاز الجمم بإيهما كالأمتين هذا اذا قانا ليستحرية الزوج شرطاً فى نكاح الحرة، ويتخرج ان لايجوز بناء على قو الهلا يجوز نكاح الامة على حرة ولانه لا يجوز نكاح الامة على الحرة فحرم عليه الجمع بينهما كالاً ختين

﴿ مسئلة ﴾ (وليس للعبد نكاح سيدته)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن نكاح الرأة عبدها باطللان أحكام الملك والنكاح تتناقض اذ ملكها اياه يقتضي وجوب نفقته عليها وسفره بسفرها وطاعته إياها، ونكاحه إياها يوجب عكس ذلك فيتنافيان ولماروى الاثرم باسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأله عن العبد ينكح سيدته فقال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم النبرجها وقال لابحل لك

(مسئلة) (وليس للحر أن ينزوج امنه)

لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ولايجوزان يتزوج المه له فيها ملك ولا يتزوج المكانبته لانها مملوكته

( مسئلة ) (ولايجوز للحر ان يتزوج امة ابنه لان له فيهاشبهة ملك)

وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل العراق له ذلك لأنها ليست مملوكة له ولا تعتق باعتاقه أياها

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن خطب امرأة فلم تسكن اليه فلغيره خطبتها )

الخطبة بالكسر خطة الرجل المرأة لينكحها والخطبة بالضم هي حمد الله والنشهد ولا يخلو حال الخطوبة من ثلاثة أنسام:

(أحدها) أن تسكن الى الخاطب لها فتجيه أو تأذن لو أبها في اجابته أو تزويجه فهذه يحرم على غير خاطبها خطبتها أ وى أبن عمر أن النبي عَلَيْنَ قال « لا يخطب أحدكم على خطبة خيه .وعن أبي هربرة عن النبي عَلَيْنِيَّةٍ قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ، متنق عليها ، ولان في ذلك أنسادا على الخاطب الاول وإيقاع العداوة بين الناس ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ببع الرجل على بيع أخيه ولا نعلم في هدذ ا خلافا بين أعل العلم إلا أن قوما حملوا النهي على الكراهة والظاهر أولى .

(القسم الثاني) أن ترده أو لاتركن اليه فهذه بجوز خطبتها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أتت النبي عَلَيْكُ فلا معادية فصعلوك لاسالله النبي عَلَيْكُ والما معادية فصعلوك لاسالله وأما أبر جهم اللا بضع عصد من عانة الكمي أسامة بنزيد ، متعق عليه فخطبها النبي عَلَيْكُ بعد إخبارها إياه بخطبة معادية و أبي جهم لها ، ولان تحريم خطبتها على هذا الوج، اضرار مها فاله لايشاء أحد أن

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْنِ انت ومالك لابيك » ولانه لو ملك جزءاً من أمة لم يصح نكاحه لها فماهي مضافة بجملها شرعاً أولى بالتحريم وكذلك لايجوز للعبد نكاح امة سيده أوسيد ته مع ماذكر نامن الحلاف (فصل) ويجوز للعبد نكاح امة ابنه لان الرق قطع ولايته عن ابنه وماله وهذا لايلي ماله ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كالأجنبي منه

(فصل) وللابن نكاح امة أبيه لانه لاملك له فيها ولاشبهة ملك فاشبه الاجنبي وكذلك سائر القرابات وبجوز للرجل ان يزوج ابنته لمملوكه، وإذا مات الاب فورث احد الزوجين صاحبه أوجزء أمنه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لانعلم فيه خلافاً الا ان الحسن قال اذا اشترى امرأته للعتق فاعتقها حين ملكها فهما على نكاحهما ولا يصح لانهما متنافيان فلا يجتمعان قليلاولا كثيراً بمجرد الملك لها انفسخ نكاحها سابقاً على عتقها

( فصل ) وان إشترى الحرزوجته أوجزءاً منهاملك بغير الشراء انفسخ نكاحها وكذلك ان ملكت المرأة زوجها أو جزءاً منه ولا نعلم في ذلك اختلافاً لما ذكر ناه، وان اشتراها ابنه فعلى وجهين (احدها) ينفسخ النكاح لان ملك الابن كلكفي اسقاط الحدو حرمة الاستيلاء فكان كملك في ابطال النكاح (والثاني) لا يبطل لانه لا عملكما عملك الابن فلم يبطل نكاحه كالاجنبي

( فصل ) واذاملَكَ المر أَدْرُوجها أَو بَعْضَهُ فَانْفُسْخَ لَكَاحِها فَلْيُسْ ذَلْكُ طِلْاقًا فَتَى اعتقته ثم

عنم المر أة النكاح الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدتها بالخطبة فقال لانفوتيني بنفسك وأشياه هذا لم نحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبي عَلَيْكِيْكُو نَالَ لها « لانفوتينا بنفسك » ولم ينكر خطبة ابي جهم ومعاوية لها

وذكر ان عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن معد بن أبي ديان أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جربر بن عبد الله وعلى مروان بن الحبكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر أن جربر بن عبد الله بخطب وهو سيداهل المشرق ، ومروان يخطب وهو سيد شباب قربش ، وعبد الله بن عمر وهو من قد علمتم ، وعمر بن الخطاب فكشات المرأة الستر وهو المن أجاد أمير المؤمنين ، فقال نعم ? فقالت فقد أنكحت أمير المؤمنين فأنكح و فهذا عمر قد خطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما نقول المرأة في الاول

(القسم الثالث) أن يوجد من المرأة مابدل على الرضى والمكون تعريضاً لانصر مجا كقولها ماأنت الارضى وما عنك رغبة فهذه في حكم القسم الاول لا بحل الهيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر علم احد فاله قال اذا ركن بعضهم الى بعض فلا بحل لأحد أن يخطب والركون يستدل عليه بانتعريض فارة و التصريح أخرى . وقل القاضي ظاهر كلام احمد اباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد للريث فاضة حيث خطبها النبي عصيلة وزعوا أن الظاهر من كلابها ركونها الى احدهما واستدل القاضي مخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها مادل على الرضى أولا في

زُوجِها لم تحتسب بتطليقة وبهذا قال الحسكم وحماد وما لك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقنادة والاوزاعي تحتسب هي بتطليفة ولا يصح لانه لم يافظ بطلاق صريح ولا كناية واتمانسخ النسك الحسل الحدها

( فصل ) ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة المفتين حتى يستخلصها فيحل له وطؤها بملك العين وروي عن قتادة أنه لم يزده ملك فيها الافر با وليس بصحيح لان النكاح لايمقى في بعضها وملك لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيما لايملك ولا نكاح فيه

﴿ حسئلة ﴾ ( ومن جمع بين محللة ومحرمة في عقد واحد فهل يصح فيمن تحل على روايتين)
واذا عقد النكاح على اخته وأجنبية معا بان يكون لرجل أخت وابنة عم احداهما رضيعة للمتزوج فيقول له زوجتكهما فيقبل ذلك فلنصوص صحة نكاح الاجنبية فيما ذكره الخرقي ونص فيمن تزوج حرة وامة أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وذكر شيخنافيه روايتين احداهما فيسدفيهما وهو أحد قولي الشافعي واختاره ابو بكر لانه عقد واحد جمع حلالا وحراما فلم يصح كما لو جمع بين اختين وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل

ولنا عموم قوله عليه السلام 1 لايخطب أحدكم على خطبة أخيه ¢ ولا نه وجد منها مادل على الرضى به وسكوتها اليه فحرمت خطبتها كما لو صرحت بذلك وأما حديث فاطمة اللاحجة لهم فيه فان فيه مايدل على أنها لم ثركن ال واحدمنهما من وجهين

( أحدهما ) ان النبي عَيَّنَاتِيَّةِ قد كان قال لهاه لانسبقيني بنفسك \_ في افظ ـ لانفوتيني بنفسك \_ \_ وفي رواية \_ اذا حلات فآذنيني » فلم تكن لنفتات بالاجابة قبل أن تؤذن رمول الله عَيْنَاتِيْةِ

و (الناني) أنها ذكرت ذلك لرسول الله والمستشيرة له فيهما أو في العدول عنهما لى غيرهما واليس في الاستشارة دليل على نرجيح أحد الامر بن ولا ميل الى أحدهما على أنها أغها ذكرت ذلك النبي والمستشارة دليل على نرجيح أحد الامر بن ولا ميل الى أحدهما على أنها أغها ذكرت ذلك النبي والمستشارة المرجع الى قوله ورأيه وقد أشار عليها بركهما لما ذكرنا من عيبهما فجرى ذلك مجرى ردها لها وتصريحها عهما ومن وجه آخر أن النبي والمستقبلة قد سبقهما بخطبتها تعريضاً بقوله لهما ما ذكرنا فكانت خطبته بعدهما مبنية على الخطبة السابقة لها مخلاف مأمحن فيه و

( نصل ) والتعويل في لردو الاجابا على الولي إن كانت مجبرة وعليها أن لم نكل مجبرة لامها أحق بنفسها من وليها ولو أجاب هو ورغبت عن السكاح كان لامر أمرها ، وإن إجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وإن سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ، ولو أجاب لولي في حق المجبرة فكرهت المجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لكون اختيارها مقدما على اختياره ، وان كرهنه ولم تجز سواه

للنكاح وأضيف اليها عقد حادر من أهله لم يجتمع معها فيه مثاما فصح كمالو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداها على الأخرى وهاهناقد تعينت التي بطل النكاح فيها فعلي هذاالقول يكون لما من المسمى بقسط مهر مثامها منه وفيه وجه آخر ان لها نصف المسمى وأصل هذين الوجهين اذا تزوج امرأتين بجوز له نكاحها بمهر واحد هل بكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين ? على وجهين يأتي ذكرهما انشاء الله تعالى

( فصل ) ولو تزوج بهودية ومجوسية أو محللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان وان نكح أربع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان وان نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميع وان تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجمع بينهما محرم فلا يصح فيهما كالاختين

﴿ مَسْلَةً ﴾ ( وكل من حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا إماء أهل الكتاب )

الـكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) ان أهل الـكتاب حلال وهذا قول عامة أهل العمالا الحسن فانه كرهه لان الامة الكنابية بحرم نـكاحها فحرم التسري بها كالمجوسية

ولنا قول الله تعالى( الاعلى أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) ولانها بمن المال نكاح حرائرهم فحل له النسري بها كالمسلمة فأما نكاحها فيحرم لانه فيه ارقاق ولده وابقاؤ ومع كافرة بخلاف

فيذبني أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد أمن باستئمر ارها فلا يذبغي له أن يكرهما على مالا رضاه ، وإن أجابته ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان لها الرجوع ، وكذلك اذا رجم الولي المجبر عن الاجابة زال حكم الان له النظر في امر موليته مالم يقع العقد ، وإن لم ترجع هي ولا ولبها ولكن ترك الخاطبة أو أذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث بن عمر عن النبسي ويتيالية انهمي ان يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن له أو يارك . رواه البخاري

( فصل ) وخطبة الرجل علىخطبة أخيه في موضع النهي محرمة. قال احمد لابحل لاحد أن يخطب في هذه الحال ، وقال ا؛ جعفر المكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب لاتحرم

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه نهي عن الاضرار بالآدمي المعصوم فكان على التحريم كالمهي عن أكل ما فهو سفك دمه نان فعل فكاح صحيح نص عليه احمد فقال لايفرق ببنهما وهومذهب الشانعي، وروي عن ما فلا ودارد أنه لا يصحره و قياس قول أبي بكر لانه قال في البيم على بيم أخيه هو باطل وهذا في معناه ووجهه أنه نكاح منهي عنه فكان باطلاك نكاح الشفار

وليا أن المحرم لم يفارق المتد فلم يؤثر فيه كما لوصرح بالخطبة في العدة

( فصل ) ولا يكره الولي الرجوع عن الأجابة إذا رأى المصلحة لها في ذاك لان الحق لها وهو نائب عنها في النظر لها فلا يكره له الرجوع الذي رأى المصلحة فيه كا لو ساوم في بيم دارها تم تبين

التسري (الفصل الثاني) ان من حرم نكاح حرائرهم من المجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل أهل السكتاب لا يباح وطء الاماء منهن بملك اليمين في قول أكثر أهل العلم منهم الزهري وسعيد بن جبير والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والثانعي قال ابن عبد البرعي هذا جماعة فقهاء الامصار وجمهرر العلماء وما خالفه فشذوذ لا يعد خلافاً ولم يبلغنا إباحة ذلك الاعن طاوس لقو له تعالى (والحصنات من النساء الا ماملكت أعانكم ) وقو له (والذينهم افروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ماملكت اعانهم ألا يقولهم أو ماملكت اعانهم ) لا يقوله والدينهم الله عليه وسلم يتحرجون من غشيائهن من أجل أزواجهن سايا فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرجون من غشيائهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عزوج وخلف وخلف والحصات من النساء الا ماملكت أعانكم ) قال فهن من المشركين فأنزل الله عن وجل في ذلك والحصات من النساء أوطاس « لا توطأ حامل حتى من المساء عدمن وعنه أن رسول الله عليه الله عليه وسلم يتحرجهن ولا أمر الصحابة في عصر النبي عليه النبي عليه تحريهن ولا أمر الصحابة باجتمامهن وقد فلم يكونوا يرون تحريهن ولا أمر الصحابة باجتمامهن وقد وكذلك غيرهما من الصحابة بن الاكوع امرأة من بعض السبي نقله إباها وأخذ عمر وابنه من سبي هوازن وكذلك غيرهما من الصحابة بهايا فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة وأم محدين الحنفية من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة الموابة في المناهم عدين الحنية وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة وأم محدين الحنفية من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك في المسلم المناهم عدين الحنية وأخذ الصحابة وأم عدين الحنيات المناهم من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك في المناهد والمناه والمناه المناه والمناه المناه والمناه والمناه والمناه والمناه المناه والمناه والمناه

له المصلحة في تركما ولايكره لها أيضا الرجوع إذا كرهت الخاطب لانه عقد عمري بدوم الضررفيه وكان لما الاحتياط النفسها والنظرفي حظها وان رجعا عرذتك الدير غرض كره لمافيه من اخلاف الوعد والرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمهما كمن سام سلمة ثم بدا له الا يبعها

( فصل ) فأن كان الخاطب الاول ذميالم تحرم الخطبة على خطبته نصعليه احد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يسادم على سوم أخيه أما هو للمسلمين ولو خطب على خطبة يبودي أو نصراني أو استام على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لا نهم ايسو المخرة المسلمين وقال ابن عبد البرلا يجوز أيضا لان هذا خرج مخرج الغالب لا لتخصيص المسلم به

ولنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به انها يصحادًا كان مثله واليس الذمي كالمسلم ولا حرمته كحرمته ، ولذلك لم تجب إجابتهم في دعوة الوليمة ونحوها وقوله خرج مخر جالغالب قلمنا متى كان في المحمر من بالذكر معنى بصح أن يعتبر في الحكم لم يجز حدة ولا تعدية الحدكم بدونه ، واللاخرة الاسلامية تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه و - فظ قلبه واستبقاء مودته فلا يجوز خلاف ذلك والله أنهم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو عرض لها وهي في العدة بأن يقول آتي في مثلث لراغب ، وان قضي شيء كان وما أشبهه من الكلام مما يدلها على رغبته فيها فلا بأس اذا لم يصرح ) وجملة ذلك أن المعتدات على ثلاثة أضرب معتدة من وقاة أو طلاق ثلاث أو في خ لنحر بجها على

مجوس فلم ببلغنا أنهم اجتذبوهن وهذا ظاهر في أباحتهن لولا أتماق سائر أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعبد بأج، بة منها أنه يحتمل أنهن أسلمن كذلك روى عن أحمد حين سأله محمد بن الحسكم قال قات لا بي عبد الله اليس كانواعبدة أر ثان ? قال لاأدري كانوا أسلموا أو لا يوقال أبن عبدالبر إباحة وط بن منسوخة بقوله تعالى ( ولا تنكحوا المشركات حتى بؤمن )

( فصل ) قال رحمه الله ولا يحل المحاج ختى مشكل حتى يدين أمره نصعليه في رواية الميموني وفح كره ابو اسحاق مذهبا فلشافهي وذلك لانه لم يتحقق وجود ما يسيح له الكاح فلم يح له كالو الشبهت عليه أخته بنسوة ولانه قد اشده الماح بالمحاور في حقه نحرم لما ذكر نا وقال الخرقي إذا قان أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح فير ذلك بعد وأن قال أنا أمر أة لم ينكح إلا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن رجلا أو أمرأة قال الله تعالى ( وأنه خلق الزوحين الذكر والانثى ) وقال تعالى ( وانه خلق الزوحين الذكر والانثى ) وقال تعالى ( وبث منهما رجالا كثيراً ، نساء ) وليس ثم خلق ثالث ناذا كان مشكلا الم يظهر فيه علامات الرجال ولا النساء نقد اختلف فيه أصحابنا واختار الحرقي أنه يوجم الى قول فال يظهر فيه علامات الرجال ولا النساء نقد اختلف فيه أصحابنا واختار الحرقي أنه يوجم الى قول فال ذكر أنه رجل وانه يمبل طبعه الى نكاح النساء فله ندكاحهن وأن ذكر أنه أمرأة عبل الى طبعه الي

زوجها ٤ فسخ برضاع أ. لمان ونح. مما لانحل بعده لزوحها فهذ، بجوزالته. بض بخطشهافي عدتها الول الله تعالى ( ولاحناح علمكم فما عرضم به من خطبة النساء ؛ ولما روت فاطمة نمت قيس أ. الني عَيْنَالِيْهِ قال لها لما طلقها زوجها ثلاثًا فأذا حالت؛ ذنبي - وفي فظ لانسمة بني بنفسك \_ ، في لفظ لا تفوته ا بنفسك ۽ وهذا تعريض مخطبتها في عدمها ولا يجهز التصريح لان آلله تعالى لما خصالتعريض بألالاحة دل على محريم النصر بح ولان التصريح لا محتمل غير النكاح فلايؤمن أن محملها الح ص عليه على الاخبار بانقضا عدتها قبل انقضائها والتعريض مخلافه

( الفسم الثاني ) الرجعية فلابحل لاحد التعريض مخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فعي كالتي في صاب ذكاحه

( القسم الثاني ) بائن محل لزوجها نكاحها كالمختلمة والبائن بفسخ لغيبة أواعسار ونحوء فلزوجها النصر بح مخطبتها والنعريض لانهاساحة لهنكاحها في عدمهافهي كغير المعتدة وهل بجوز لغيره التعريض بخطبتها، فيه وجهان والشانعي فيه أيصاً قولان (أحدهما) بجوز العموم الآية ولانهما بائن فأشبهت المطلقة ثلاثًا (والثاني )لابجوز لان لزوج علك أن يستبيحها فهي كالرجعيةوالمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة في ما يحل وبحرم لان الخطبة العتدفلا مختلفان في حله وحرمته اذا ثبت هذا فالتعريض أن يقول اني في مثلك لراغب ورب راغب فيك

الرجال زوج رجلا لانه معني لا يتوصل اليه إلامنجهته وايس فبه إيجاب حق إلى غيره فقبل قوله فيه كما يقبل قول المرأة في حيضها وعدمها وقد يعرف نفسه بيل طبعه الى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تمالي أجرى العادات في الحيم انات بميل الذكر الى الاشي وميلها اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة ولايطلع عليه غهره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فيرجع فيه الى الامور الباطنة فيها بختص هو بحكه وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه بما يقلل ميراثه أو ديته قبل منهوان ادعى ما بزيد ذلك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك فينبغي أن يقبل قوله فيه لا نه حمكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي ويقبل قوله في الامامة وولاية النكاح ومالا يثبت مقاعلي غيره واذا زوج امرأة ررجلائم عاد فنال خلاف قوله الاول لم بقمل قوله في البزوج بغير الجنس الذي زوجه اولا لانه مـكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمـع بين تزو بج الرجال والنساء .

﴿ مسئلة ﴾ ( فَانْ تَرُو ج امرأة فقال أنا امرأة الفسخ نكاحه ) لاقراره ببطلانه ولزمه نصف المهر إن كان قبل الدخول وجميعه ان كان بعده ولا يحل له بعدذ الثأن ينكح لانه أقر بقوله أنا رجل بتحريم إلرجال واقر بقوله أنا امرأة بتحرم النساء

﴿ مَمُّنَّةً ﴾ ﴿ وَانْ تَبْرُوحٍ رَجَلًا ثُمَّ قَالَ أَنَا رَجِلَ لَمْ يَقْبِلُ قُولُهُ فِي فَسَخَ نَكَاحَهُ ﴾ لانه لا حق عليه

وقال القاسم بن محمد: النعريض أن يقول انك على لكرية واني فيك لراغب وان الله لسائق اليك خيراً أو رزقا، وقال الزهري أنت جميلة وأنت مرغوب فيك ، وان قال لا تسبقينا بنفسك أو لا تفوتينه بنفسك أو إذا حلات فا ذنيني ونحو ذلك جاز ، قال مجاهد مات رحل وكانت امرأنه تقبع الحنازة نقال رجل لا تسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك، وتجيبه المر قان قضى شيء كان و مانرغب عنك وما أشبه والتصريح هو الفظ الذي لا مجتمل غير النكاح نحو أن يقول زوحيني نفسك أو اذا ا قضت عدتك تزوجتك و محتمل ان هذا معنى قوله تعالى (لا تواعد وهن سراً) فان الذكاح بسمى سراً قال الشاعر

فان تطلبوا سرها الني ولن تسلموها لازهادها

وقال الشانعي السر الجاع، وأنشد لامري. القيس

ألا زعت بسباسة القوم انني كبرت وأنلابحسن السر أمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع يرضيك ونحوه وكذلك ان قال ربجماع يرضيك ، فنهي عنه لما فيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف

( فصل) فان صرح بالخطية أو عرض في موضع يحرم التعريض ثم تزوجها بعد حلماصح نكاحه وقال مالك يطلفها تطليقة ثم يتزوجها وهذا غير صحبح لان هذا المحرم لم يقارن العتد فلم يؤثرفيه كا في النكاح مثاني أو كا لو رآها متجردة ثم تزوجها

فاذا أزال نـكاحه فلا مهر له لانه يقر أنه لا يستحـّه وسوا. دخل أو لم بدخل و يحرم النـكاح بعد ذلك لما ذكرنا .

## باب انشروط في النكاح

وهي قسمان صحيح وقاسد فالصحيح نوعان (أحدهما) يقتضيه العقد كتسليم المرأة اليه وتمليكه من الاستمتاع بها فهذا لا يؤثر في العقد وحوده كفدمه (الثاني/شرطماتنتفع؛ المرأة كزيادة على مهرها او نقد معين فهو صحيح بيجب الوفاء به كالثمن في المبيع

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ قان شرط أن لا يخرجها من دارها أو الدها أو لا يتنزوج عليها أو لا يتسرى فهو صحيح لازم قان وفي به رإلا فلها الفسخ ﴾

يروي ذلك عن عمر بن الخطاب وسمد بن أبي وقاص ومعادية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم و به قال شر يح وعمر بن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطارس والاوزاعي واسحاق وأبطل هذه الشهر وط الزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك و الذيث والثوري والشانبي وابن المنذر و أصحاب الرأي وقال أبو حنيفة والشانبي يفسد المبر ولها مهر المثل واحتجوا بقول النبي عَلَيْكِيْتُو هكل شرط ليس في كتاب الله لان الشهر ع لا يقتضيه وبقول النبي الله فنه واطل وان كان وائة شرط » وهذا ليس في كتاب الله لان الشهر ع لا يقتضيه وبقول النبي

( فصل) ويحرم على العبد نكاح سيدته . قال أبن المذر أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل ، وروى الأثرم باسناده عن أبي الزبير قال سألت جابرا عن العبد ينكح سيدته فقال جالت امرأة إلى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم أن برجها وقال لايحل الله . ولان أحكام الذكاح مع أحكام الملك يتنافيان فان كل واحد منها بقتضي أن يكون الآخر بحكه يسافر بسفره ويقيم باقامته وينفق عليه فيتنافيان

( فصل ) وليس السيد أن يتزوج أمته لان الماك الرقبة يفيد اللك المنفعة وإباءة البضم فلا يجتمع معده عقد أضعف مند، ولو الملك زوجته وهي أمة انفسخ نكاعها و كذلك لو المكت المرأة زوجها انفسخ نكاعها ولا يتزوج المكانبة المرأة والإنجاز أن يتزوج أمة له فيها المك ولا يتزوج المكانبة الأنهام لوكته ( فصل ) ولا يجوز اللحر أن يتزوج أمة ابنه المان له فيها شبهة وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل الهراق له ذلك الأنها ليست مملوكة له ولا تعتق باعتاقه لها

واننا قول النبسي عَلَيْكِيْنُو ﴿ أَوْتُ وَمَا قُلُ لاَ بِيكُ ﴾ ولانه لو ملك جزءاً من أمة لم بصح نكاحه لها أها هي مضافة اليه بجملتها شرعا اولى بالنحوج وكذقت لا بجرز قعبد نكاح أم ميده أو سيدته مع ماذكرنا من الخلاف وبجوز قعبد أن يتزوج أمة ابنه لان اثرق بقطع ولايته عن أبيه وماله ولهذا لا بلي مائه ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كالاجنبي منه

( فصل ) وللابن نكاح أمة أبيه لأنه لادلك له نيها ولا شبية ملك فأشبه الاجببي وكذلك

عَيِّكُانِيَّةِ ﴿ المسلمون على شروطهم الاشرطا أحل حراما أوحر محلالا : وهذا يحرم الحلال وهو النزو بج والتسري والسفر ولان هذا شرط ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم بن على التفليب والسراية فكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم نفسها

ولناقول النبي علي المنافرة إن أحق اوفي م به الشروط المتحلم به الفروج ٥ رواه سعيد ـ وفي افظ ـ هان أحق الشروط أن توفوا به اما استحلام به الفروج ١ متفق عليه وقول النبي علي المسلمون على شروطهم ٥ ولان قول من سمينا من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان احماعاً وروي الاثرم بأسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط له دارها تم أراد قلها فخاصموه إلى عمرفة ل لهاشرطها فقال الرجل اذا يطلقننا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط له فيه منفعة ومقصو دلا يمنع المقصود من الذكاح فكان لازما كما لو اشترطت زيادة في المهر أو غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع قدذ كر نا مادل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم أن هذا يحرم الحلال قلنا لايحرم حلالا وأعا مادل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم أن هذا يحرم الحلال قلنا لايحرم حلالا وأعا وماكان من مصلحة المرأة خيار الفسخ أن لم يف لها به وقولهم ليس من مصلحة العقد ممنوع فانه من مصلحة المرأة وماكان من مصلحة الماقد كان من مصلحة عقده كاشتراط الرهن والضمين ثم يبطل بالزيادة على مهر

سائر القرابات وبجوز أن يزوج الرجل ابنته المملوكة إذا قلنا ليست الحرية شرطا في الصحة ، ومتى مات الاب فورث أحد الزوجين صاحبه أو جزءاً منه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لا نعلم فيه خلافا الا أن الحسن قال إذا اشترى امرأته الممتق فأعتقها حين ملكها فها على نكاحهما. ولا يصح لانهما متنافيان فلا مجتمعان قليلا ولا كثيراً فبمجرد الملك لها انفسخ نكاحهما بقا على عنقها . وحكم المكانب يتزوج بنتسيده أوسيدته حكم العبد في أنه إذا ماتسيده انفسخ نكاحه . وقال أصحاب الرأي النكاح مجاله لانها لا علكه أما لها عليه دين وليس بصحيح فان النبي والمنافقة قال و المكانب عبد ما بقي عليه دره ، ولانه لو زال الملك عنه لما عاد بعجزه كي لو أعتق

( فصل ) وإذا ملكت المرأة زوجها أو بعضه فانفسخ نسكاحها فليس ذلك بطلاق فمني أعتقته ثم نزوجها لمتحتسب عليه بتطليقة وجذا قال الحسكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وتتسادة و لاوزاعي هي تطليقه وايس يصحيح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وانما انفسخ النكاح وجود ماينافيه فأشبه الفساخه باسلام أحدهما أو ردتا ولو ملك الرجل بمض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤما في قول عامة الفنين حتى يستخلصها فتحل له يملك المين ووي عن قنادة أنه قال لم يزده ملكه فيها ألا قربا وليس بصحيح لان النكح لايبقي في بعضها رماكه لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيها لا يملك ولانكاح فيه

المثل وأذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف به فلها الفسخ ولهذا قال عمر للذي قضي عليه بلزومالشرطحين قال إذا يطلفننا. مقاطع الحقوق عند الشروط ولم يلنفت الى قوله ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ في ترك الوفاء به كالرهن في البيع

﴿مسئلة ﴾ ( وان شرط لها طلاق ضرتها فقال أبوالخطاب هو محيح )

لأنه شرط لا ينافي العقد ولها فيه فائدة فأشبه ما لو شرطت عليه أن لا يتزوج عليها قال شيخناولم أر هذا لغيره ويحتمل أنه باطل وهو الصحيح لما روى أبو هريرة قال في النبي عَلَيْكِيْتُهُ أن تشرط المرأة طلاق أختها وفي لفظ أن النبي عَلَيْكِيْتُهُ قال « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صفحتها ولتنكح فان لها ما قدر لها » رواهما البخاري والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأنها شرطت عليه فسخ عقده وابطال حقه وحق امرأته فلا يصح كما لو شرطت فسخ بيعه وعلى قياس هذا ما لو شرطت عليه بنيع

﴿ مسئلة ﴾ قال رضي الله عنه ( القسم الثاني فاسد وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما يبطل الكاح وهو ثلاثة أشياء ( أحدها ) نكاح الشغاروهو أن يزوجه وايته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينها ) قبل أنما سمي هذا النكاح شغاراً لقبحه تشبيها برفع الكلبرجله ليبول في الفتح يقال شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول وحكي عن الاصمي أنه قال الشغار الرفع فكان كل واحد منها رفع رجله للأخر

( فصل ) ولا بجرز الرجل وط. جاربة ابنه لان الله تعالى قال [ إلا هل أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم] وليست هذه زوجة الولا علم كنه ولانه يحل لابنه وطؤها ولا تعلى المرأة لرجلين فان وطئها على فلا حد عليه ، نص عليه أحد ، وقال داود : يحد ، وقال بعض الشانعية : ان كان ابنه وطئها حد لانها محرمة عليه على التأبيد

ولنا أن له فيها شبهة لقول النبي وتشكيلي ها أنت ومالك لأ ببك » والحد يدرأ بالشبهات ولان الاب لا يغتل بقتل ابنه وانقصاص حق آدمي فاذا سقط بشبهة الملك فالحد الذي هو حق الله تعالى بطرق الاولى ولان لا يقطع بسراتة ماله ولا يحد بقذفه فكذلك لا يحد بالزنا بجاريته مفاذا ثبت هذا فأمها تحرم على الابن على التأبيد وإن كان الابن قد وطئها حرمت عليهما على التأبيد ، وإذا لم تعلق من الاب لم يرل ملك لابن عنها ولم يلزمه قيمتها ، وقال أبو حنيفة : بلزمه فهانها لانه أتلفها عليه وحرمه وطأها فأشبه مالو قالما

ولما أنه لم يخرجها عن ملكه ولم تذكل قيمتها فأشبه بالو أرضعها امرأته فانها تحرم على الابن ولا يجب له ضمانها وأن عبقت منه فالولد حر يلحق به النسب لانه من وطء لا يجب به الحد لاجل الشبهة فأشبه ولد الجارية المشتركة و تصبر الجارية أم ولد للاب. وقال الشانعي في أحد قوليه لا تصير أم ولد لانها غير مناوكة له فأشبه ما لو وطي. جارية أجنبي بشبهة

عما يريد ولا تختلف الرواية عن أحمد في أن نكاح الشغار فاسد رواه عنه جماعة قال أحمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والشانبي واسحاق وحكي عن عطاء وعمرو بن دينار ومكحولو لرهري والثوري أنه يصح وتفسد التسمية ويجب مهر المثل لان الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد المقد كالوثروج على خراً وخنزير وهذا كذلك

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله عَلَيْكَيْ بهى عن الشغار متفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم وروى الاثرم باسناده عن عمر أن بن حصين أن رسول الله عَلَيْكِيْ قال « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام » ولا نه جمل كل واحد من العقدين سلفاً في الآخر فلم يصح كما لوقال بعني ثوبك على أن أبيعك ثوبي قولهم أن فساده من قبل التسمية قلنا بل فساده من جهة أنه وقفه على شرط فاسد ولانه شرط تمليك البضع لغير الزوج فانه جمل تزويجه إياها مهراً اللاخرى فكا نه ملكه إياه بشرط انتزاعه منه إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يقول على أن صداق كل واحدة منها بضع الاخرى أن ان يقول على أن صداق كل واحدة منها عمراً أن انبي عَلَيْكِيْنَ نهى عن الشغار والشغار أن يقول الرجل لا يسمى لكل واحدة صداقا لما روى أن عمر أن انبي عَلَيْنَ نهى عن الشغار والشغار أن يقول الرجل لا وجنك ابني على أن تزوجني ا بنتك ويكون بضع كل واحدة منها مهراً في الاخرى

(المغنى والشرح الكبير) (۱۷) (الحجزء السابع)

وانا أنها عاقمت منه بحر لاجل الملك فأشبهت الجارية المشتركة إذا كان موسراً ، قال أصحابنا ولا يلزم الاب قيمة الجارية رلاقيمة ولدها ولا يرفي المرافقي لمرمه ذلك كله إذا حكم بأتها أم الدوهذا يبنى على أصل وهو أن اللاب أن يتملك من مال والده ما شاء وانه ايس اللابن مطالبة أبيه بدين له عليه ولاقيمة متاف وعندهم مخلاف ذلك وهذا يذكر في موضع آخر ان شاء الله تعالى

( فصل) وان وطي. الابن جارية أنيه عالما بتحريم ذَلَكُ فعليه الحد ولا يلحقه النسب ولاتصير به الجارية أم ولد لانهلاملك له ولاشبهة ملك فأشبه وط. الاجنبية وكذلك سائر الافارب

( فصل ) وان وطى، الاب و ابنه جارية الابن في طهر واحد فأت بولد أرمي القافة فألحق بمن ألحقته به مهما رصارت أم ولد له كالوانفر دبوطئها و أن ألحقته بهما لحق بهما وان أوالدها احدهما بعد الاتخر فهي ام ولد للافراده بايلادها فلا تنقل بعد ذلك الى غيره لان ام الولد لا ينتقل الملك فيها الى غير مالكها

وقد نقل عن أحمد في رجل وقع على جارية ابنه فأن كان الاب قابصاً لها ولم يكن الابن وطنها فأحباها الاب فالولد والده والجارية له وليس للابن فيها شيء ، قال القرضي ظاهر هذا أن الابن أن كان وطئها لم نصر أم والد الاب لانه يحرم عليه وطؤها وأخذها فنكرن قد علقت بماوك وأن كان الاب قبضها ولم يكن الابن وطئها ملكها لان الاب أن يأخذ من سأل والده ما زاد على قدر نفقته ولم تتعلق به حاجته في تملكه

ولنا ماروى ابن عمر ان رسول الله عليه على عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينها صداق هذا لفظ الحديث الصحيح المتفق عليه وفي حديث أبي هريرة والشغار ان يقول الرجل لارجل زوجني بنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي رواه مسلم وهذا يجب تقديمه لصحته وعلى أنه قد أمكن الجمع بينها بأن يعمل بالجميع ويفسد النكاح باي ذلك كان ولانه إدا شرط في مكاح إحداها تزه يج الاخرى فقد جل بضع كل واحدة منهما صداق الاخرى فقسد كما لو لفظ

(فصل) فان سميا مع ذلك مهراً فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهركل واحدة منهما مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل او أكثر فالمنصوص عن أحمد صحته وهو قول الشافعي اا تقدم من حديث ان عمر وكانه قد سمي صدافاً فصح كما لولم يشرط ذلك وقال الخرقي لا يصح لحديث أبي هريرة ولما روى أبوداود عن الأعرج أن العباس بن عبد الله ابن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكاما جعلا صداقا فكتب معاوية الى مروان فامره ان يفرق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه وسول الله وَلَيْكِينُو ولأنه شرط نكاح إحداها لنكاح الاخرى فلم يصح كما لولم يسميا صداقاً يحققه أن عدم التسمية ليس عفسد للعقد. بدليل

## ﴿ باب نكاح أهل الشرك ﴾

أنكحة الكفارصحيحة يقرون عليها إذا أسلموا أوتحاكوا الينا إذا كانت المرأة عمن يجوزا بتداء نكاحها في الحال ولا ينظر صنة عقد هم وكفيته ولا يعتبر الاشروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغة الا يجاب والغبول وأشباء ذلك بلاخلاف ببن المسلمين

قال ابن عبد البر: أجم العلما، على أن الزوجين إذا أسلما معا في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحهما مالم يكن بينها نسب لارضاع ، وقد أسلم خلق في عهدر عول الله على الله المناؤم وأفر واعلى أنكحتهم ولم يسألهم رسول الله على الله عن شروط المنكاح ولا كيفيته وهذا أمن علم التواثر والضرورة فكان يتينا ولكن ينظر في الحال ذذا كانت المرأة على صنة يجوز له ابتداء نكاحها اقر ، وإن كانت عن لا يجوز ابتداء نكاحها كأحد المحروث النسب والسبب أو المعتدة والمرتدة والوثنية والمجوسية والمطالمة ثلاثالم يقر ، وإن تزوجها في العدة وأسلما بعدا غضائها اقر لانها يجوز ابتداء نكاحها

نكاح المفوضة فدل على ان المفسد هو الشرط وقد وجد ولانه متلف في عقد فلم يصح كما لو قال بعتك أو ي بمشرة على ان تبيعني ثوبك بعشرين وهذا لااختلاف فيه إذا لم يصرح بالتشريك فأما إن قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنك ومهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى فالنكاح فاسد لانه صرح بالتشريك فلم يصح العقد كما لم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلنا بصحة العقد إذا سميا صداقاً ففيه وجهان (أحدهما) تفسد التسمية و بجب مهر المثل، وهذا قول الشافعي لان كل واحد منهما لم يرض بالمسمى الا بشرط ان يتزوج مولية صاحبه فنقص المهر لهذا الشرط وهو باطل فاذا احتجنا الى ضمان النقص صار المسمى مجهولا فبطل (والوجه الثاني) ذكره الفاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح ان يكون مهراً فصح كما لوقال زوجتك على الف على ان لي منها مائة

( فصل ) فان سمى لاحدها ،هراً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد النكاح فيهما لانه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقاً لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمي لها صداقا روايتان لان فيه تسمية وشرطا فاشبه ما لوسمى لمكل واحدة منهما مهرا ذكر القاضي هكذا

(فصل) فان قال زوجتك جاريتي هذه على ان تزوجني ابنتك ويكون عتقها صداقا لابنتك لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجمل لها صداقا سوى تزويج ابنته واذا زوجه ابنته على أن يجمل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقاً وإذا زوج عده امرأة وجمل رقبته صداقاً لها لم يصح الصداق لان ملك المرأه زوجها منع صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح

ولم يدخل بهن بن منه وكان لكل واحدة نصف ماسمي لها ان كان حلالاً أونصف صداق مثلها إن كان ماسمي لها حراما ، ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول بن منه أيضا ولا شيء مثلها إن كان ماسمي لها حراما ، ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول مما فهن زوجات ، فان كان عليه لواحدة منهن فان كان اسلامه واسلامهن قبسل الدخول مما فهن زوجات ، فان كان حذل بهن ثم أسلم فمن لم تسلم منهن قبل انفضاء عدتها حرمت عليه منذ اختلف الدينان ) وحل بهن ثم أسلم فمن لم تسلم منهن قبل انفضاء عدتها حرمت عليه منذ اختلف الدينان ) يتزوج بوثنية أو مجوسية قبل الدخول تعجلت الفرقة بينها من حين اسلامه ويكور ذلك فسخا الاظلاقا ومهذا قال الشافعي رقال أبر حنيفة الاتفعجل الفرقة بل إن كانا في دار الاسلام عرض الاسلام على الآخر فان أي وقعت الفرقة حيناذ ، وإن كانا في دار الحرب وقف ذلك على انقصاء عشها قان ايسلم الاخر وقعت الفرقة كان الاباء من الزوج كان طلاقا الان الفرقة حصات من قبله فكان طلاقا كا لو لفظ به ، وإن كان من المرأة كان فسخا الان المرأة لا على الطلاق ، وقال مالام فان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم المرأة لا يقم المرأة لا على هو المسلم المرأة والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم المرأة والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم الكوافر)

النكاح ويجب مهر المثل (اثناني) نكاح المحلل وهوأن يتزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ، نكاح المحلل باطل حرام في قول عامة اهل العلم منهم الحسن والنخمي وقتادة و مالك والليث والثوري وابن المبارك والشافعي وسواء قال زوجتكها الى ان تطأها أو شرط أنه اذا أحلها فلا نكاح بينهما او اذا احلها للأول طلقها وحكي عن ابي حنيفة أنه يصح النكاح و ببطل الشرط وقال الشافعي في الصورتين الاولتين لا يصح (وفي الثالثة) على قولين :

ولنا ماروي عن النبي عَيَلِيَّةُ أنه قال « لعن ألله المحلل والمحلل له » رواه أو داود وابن ماجه والترمذي قال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي عَيْلِيَّةُ منهم عمر ابن الخطاب فعنمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن على وابن مسعود وابن عباس وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد عَيْلِيِّةُ وروى ابن ماجه عن عقبة بن عامر أن النبي عَيْلِيَّةُ قال « ألا أخبركم بالتيس المستعار» قالوابلي يارسول الله قال «هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له » رواه الاثرم باسناده عن قبيصة عن جابر قال سمعت عمر يخطب الناس وهو يقول والله لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما ولانه نكاح الى مدة أو فيه شرط بمنع بقاء فاشبه نكاح المتعة .

﴿مسئلة﴾ (فان نوى ذلك من غير شرط لم يصح أيضا في ظاهر المذهب وقيل يكره ويصح)

ولما أنه اختلاف دبن يمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة على ملك كاسلام الزوج أو كألو أبى الآخر الاسلام ، ولانه انكان هو المسلم فليس له امساك كافرة القوله تعالى ( ولا تحسكوا يصم المؤافر ) وانكانت هي المسلمة فلا مجوز ابقاؤها على نكاح مشرك

ولنا على أنها فرقة فسخ انها فرقة باختلاف الدين فكان فسخا كالو أسلم الزوج وأبت المرأة ولانها فرقة بغير لفظ فكانت فسخا كفرقة الرضاع

(الفصل الثاني) أن الفرقة اذا حصلت قبل الدخول باسلام الزوج علمرأة نصف المسمى ان كانت التسوية صحيحة أيه نصف وم مثابا ان كانت فاسدة مثل اربصدقها خمرا أو خنزراً لان الفرقة حصلت بفعله ، وإن كانت باسلام المرأة فلا شي و لها لأن الفرقة من جهتها ومهذا قال الحدن ومالك و لزه عي والاوزاعي وابن شهرمة والشافعي . وعن أحمد رواية أخرى ان لها نصف الهر اذا كانت هي المسلمة واختارها ابو بكر ، وبه قال قنادة والثوري ويقتضيه قول أبي حنيفة لأن الفرقة حصات من قبله بأبائه الاسلام واحتناءه منه وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض الله كالوعلق طلاقها على الصلاة فصلت .

و نقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل بامرأته لاشيء لها من الصداق ووجها ماذكرناه ووجه الاول أن الفرقة حصلت باختلاف الدبن واختلاف الدين حصل باسلامها فكانت الفرقة حاصلة

إذا تواطآ عنيه قبل العقد ولم يذكر هل نواه أونوى المحلل من غير شرط ? فالنماح باطل أيضا فال اسباعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يتروج المرأة في نفسه أن يحلم الزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال وهو ملمون وهذا ظاهر قول الصحابة رضي التعميم فروى نافع عن ابن عمر ان رجلا قال له امرأة تزوجتها أحلها لزوجها لم تأمرني ولم تعلم قال لا ، نكاح رغبة ان أنجبتك أمسكتها وان كرهتها فارقتها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله عيلي سفاحاً وقال لا يزالا زانيين وان مكم عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها ، وهذا قول عمان بن عفان رضي الله عنه وجاء رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا أيحلها له رجل ؟ قال من يخادع وقال أبو حنيفة والشافعي العقد صحيح وذكر القاضي في صحته وجها مثل قولها لانه خلاعن شرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لنير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك ولان العقد أعا يبطل عاشرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لنير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك لم يبطل ولانه قد روي عن يفسده فا مناد على اجازته فروى أبوحقص باسناده عن محسد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صغار وعليه إزار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر فلم يسطه شيئاً فينها هو كذلك إذ نزغ الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك أن تعطي ذا

بفعالها فلم بجب لها شيء كم لو ارتدت ويفارق تعليق الطلاق فانه من جهة الزوج ولهذا لو علقــه على دخول الدار فدخلت وقمت الفرقة ولها نصف المير

( الفصل الذلث ) أن الزرجين أذا أملما معافها على النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعمده وليس بين أهل الما في هذا اختلاف يحمد الله . ذكر ابن عبد البر انه إجماع من أهل العلم وذلك لانه لم يرجد منهم حالات د . . وقد روى ابو داود عن ابن عباس أن رجلا جا. مسلما على عهد وسول الله عَيْالَيْنِ ثُم جاءت الم أنه مسلمة وعده نقال بارسول الله انها كانت أسلمت مي فردها عليه ويعتبر المنظيما بالاسلام عدة واحدة لئلا بسيق أسدهما صاحبه فيفسد النكاح ومحتمل أن يقف لي المجلس كالمبيش منحومات مديم لمجلس كله حرير حالة العقد، ولانه يبعد انفائهما على النطق بكامة الاسلام دفعة واحدة ، فلو التسهر ذلك لوقعت الفرقة بين كل مسلمين قيل الدخول الا في الشاذ النادر فيطا الاجاع.

( الفصل الرام ) أنه أذا تان أسلام أحدهما بعد الدخول ففيه عن أحمد روابتان ( إحداهما ) يتف على انقضاه الما : قان أحلم أم خر قبل النضائبا فعم على النكاح، وأن لم يد لم حتى القضت العدة وقامت الفرقة منذ اختلف للدينان ملا يحتاج إلى أماته: ف العدة وهذا قول الزهري والابث بالحسن بن صالح والارز عي والشانعي والحاق ونحوه عن مجاهد وعبدالله بن عمر ومحمد بن الحسن ، والرواية

الرقستين شيئًا ويحلا لي ﴿ قَالَتَ نَعُمُ أَنْ شَأْتُ فَاخْبُرُوهُ بِذَلِكُ قَالَ نَعْمُ فَيْزُوحِهَا وَدَخَلَ مِهَا فَلَمَا أُصِيحَتُ أدخلت اخوته الدار فجاء القرشي بحوم حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأتي فآتى عمر فقال يا مير المؤمنين غابت على امر أي قال من غلبك ? قال ذو الرقمتين قال ارسلو اليه فلما جاءه الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قومك ? قال ليس بموضع بأس قالت ان أمير المؤمنين يقول لك طلق امرأ ك ففل له لا والله لاأطلقها فانه لا يكرهك فالبسته حلة فلما رآ. عمر من بعيد قال الحمد لله الذي رزق ذا الرقمتين فدخل عليه فقال أتطلق امرأتك ? قال لاوالله لاأطلقها قال عمر لوطلقتها لا وجمت رأسك بالسوط ورواه سعيد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن ان سيرين نحوا من هذا وقال من أعل المدينة وهذا قد تقدم فيه الشرط علىالعقد ولم ير به عمر بأساً

و لنا قول النبي عَنْطَالِيُّهُ « لعن الله المحلل والمحلل له » وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم فيكون اجماعا ولانه قصديه التحليل فلم بصح كالوشرطه أماحديث ذي الرقعتين فقال أحمد ليس له اسناديعني أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر وقال أبو عبيد هو مرسل فان هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لا أوني بمحلل ولامحللله الا رجمتهما ? ولانه ليس فيه أن ذا الرقعتين قصد التحليل ولا نوا. واذا كان كذلك لم يتناول محلالنزاع

( فصل ) فان شرط عليه أن يحلها قبل العقد فنوى بالعقدغير ما شرطوا عليه وقصد نكماح رغبة

اشانية تتعجل الفرقة وهو اختيار الحلال وصاحبه ، وقول الحسن وطاوس وعكرمة و تتادة والحرك وروي ذلك عن عمر بن عبدالم بز و نصره ابن المنذرة وقول أبي حنيفة ههذا كقوله فيا قبل الدخرل إلا أن المرأة اذا كانت في دار الحرب فانقضت عدمها وحصات الفرقة لزمها استثد ف العدة ، وقال مالك ان أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا رقعت الفرقة وأن كانت غائبة تمجيل الفرقة ، وإن أسلمت المراقة عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا رقعت الفرقة وأن كانت غائبة المحجل الفرقة ، وأن أسلمت المراقة ، ولائمسكوا بعصم المحوافر ) ولان ما وجب فسخ النكاح لا يختلف ما قبل الدخول و بعده كالرضاع ولما ما وى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأ به بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت بوم المنتح و بقي صفوان ستى شهد حنيذ والطائف وهو كافر تم أسلم فلم يفرق النبي عبدالله وشهرة هذا الحديث أقوى من استاده ، وقال ابن شهرما واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح ، قال ابن عبداله وشهرة هذا أني المبن فارتحات حتى قدمت عليه اليمن فدعته لى الاسلام فأسلم وقده غبايع النبي وقبيلة فثبتا على نكاحها ، وقال ابن شهرمة كل الناس على عبد رسول الله عمله وقده غبايع النبي وقبيلة فئبتا على الرجل قبل المرأة والمرأه قبل الرجل قبل المراقة والمرأة فهي امرأ ه ، وان أدلم نعد العدة فلا نكاح بينهما . ولان الرجل قبل المراقة فلا نكاح بينهما . ولان أدام هند العدة فلا نكاح بينهما . ولان الرجل قبل المرأة في امرأ ه ، وان أدلم نعد العدة فلا نكاح بينهما . ولان الناس على عبد رسول الله عند المرأة محى فتح الندي وقبلة عند المرأة محى فتح الندي والم تسلم هند المرأة محى فتح الندي

صح العقد لانه خلا عن نية التحايل وشرطه فصح كما لو ام يذكر ذلك وعلى هذا يحمل حديث ذي الرقعتين فان قصدت المرأة أو وايها التحليل دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقدوقال الحسن وابراهيم اذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح قال أحمد كان الحسن وابراهيم وانتا بعون يشددون قال أحمد الحديث عن الذي عَيَّالِيَّةُ «اتربدين ان ترجعي الى رفاعة ، » ونية المرأة ايس بشيء أعا قال الذي عَيَّالِيَّهُ « لعن الله الخال له » ولان العقد أنما بطل بنية الزوج لانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك رفع العقد فوجود نيتها وعدمها سواء وكذلك الزوج الاول لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه فهو أجنبي كسار الاجانب فان قيل فكيف لعنه النبي عَيَّالِيَّةٍ ؟ قيل أنما لعنه أذ ارجع اليها بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان زانياً فاستحق العنة لذلك

(فصل) وأن اشترى عبداً فزوجها إياه ثم وهبها العبد أو بعضه لينفسخ النكاح بملكها الم بصح قال أحمد في رواية حنيل اذا طلقها ثلاثاً وأراد أن يراجعها فاشترى عبدا وزوجها إياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤد بان جميعا وهذا فاسد ليس بكفء وهو شبيه المحلل وعلل أحمد فساده بشيئين (أحدها) أنه شبه المحلل لانه انما زوجها إياه لتحل له (والثاني) كونه ليس بكفيء لها ومحتمل أن يصح النكاح اذا لم يقصد العمد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره

(فصل) ونكاح الحال فاسد تثبت فيه أحكام العقود الفاسدة فانه فن ولا يحصل به الاحصان

وَيُطْلِنُهُ مِكَ نَثْبِتًا عَلَى النَّكَاحِ وَأَمْ لِمَ حَكِم بِن حَزَّام قبل أَمْ أَنَّه وَخَرْجِ ا بوسفيان بن الحارث وعبدالله ابن أمية فلقيا النبي عَنْظَانَةِ عام الفتح بالابواء فأسلما قبل نسائها ولم يالم أن النبي عَنْظَانَةُ فرق بين أحد ممن أسلم و بين امرأته و يبعد أن يتفق اسلامها دفعة واحدة ، و يفارق ماقبل الدخول فاله لاعدة لها فتتعجل البينونة كالمطلقة واحدة ، وههنا لهـا عدة . فاذا انقضت تبينا وقوع الفرقة من حين أمل الاول فلا بحتاج إلى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة فتحتسب الفرقة منه كالطلاق ( الفصل الخامس ) أنه إذا أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح فيقول عامة العلماء قال ابن عبد البر لم يختلف العلماء في هذا إلا شي ووي عن النخبي شذ فيه عن جاعةالعلماء فلم يتبعة عليه أحدزهم انها ترد الى زوجها ، وانطالت المدة لما روى ابن عباس أنرسول الله ﷺ رد زينب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه ابو داود واحتج به أحمد قيل له أليس بروى أنه ردها بنكاح مستأنف؟ قال ايس له أصل ، وقيل كان بين اسلامها وردهااليه عانسنين ولنا قول الله تعالى (الاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) رقوله سبحانه (ولاتُم عكوا بعصم الكواور إ والاجماع المنعقد على تحريم نزه ج المسلمات على الكفار فأما قصة أبي الماص مع امرأته فقال الزعبدالبر لامخلومن أن تكون قبل نزول نحريم المسارات على الكفار فتكون منسرخة عاجاء بعدها أو تكون حاملا استمر حكمها حتى أسلم زوجهاأو مربضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكوزردت اليه بكماح جديد فتمه روي ابن أبي شيبة في سننه عن عرو بن شعيب عن أبه عن جده أن النبي مسيليته و دها على أبي العاص بنكاح

ولا الاباحة للزوج الاول كما لا يثبت في سائر العقود الفاسدة قيل فقد سما. النبي عَنْشَالِيُّهُ محللًا وسمى الزوج محللا لهولو لم يحصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا سهاه محللا لا نه قصد التحليل في موضع لا يحصل فيه الحل كماقال «مااً من بالقرآن من استحل محارمه »وقال الله تعالى ( يحلونه عاما و محرمو نه عاما) ولوكان محللا في الحقيقة والاآخر محالا له لم يكونا مامونين (النالث) نكاح المتعة وهو أن يتزوجها الى مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم وقدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهو باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام وقال أبو بكرفيهارواية أُخرى أنَّها مكروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها ففال تجنَّفها أحب الي قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم وغير أبي بكر من أصحابنا يمنم هذا ويقول المسئلة رواية واحدة في تحريمها وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء ونمن روي عنه تحريمها عمر وعلى وبن مسعود وابن الزبير قال ابن هبد البر وعلى تحرَّم المنمة مالك وأهل المدينة وأبر حنيفة في أهل الـكوفة والاوزاعي في أهل الشام والديث في أهل مصر والشافعي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصع النكاح ويبطل انشرط وحكمي هن ابن عباس أنها جائزة وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاوس وبه قال ابن جريج وحكى ذلك عن أبي سعيد الحدري وجابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي عَيْنَالِيْهُ أذن فيها وروي أن عمر قال

جدید ، ورواه المرمذي وقال سمعت عبد بن حمید یتول : سمعت بزید بن هارون یقول حدیث ابن عباس أجهد اسناداً والعمل علی حدیث عمرو بن شعیب

الدخول على الدخول الدخول الدخول الدخول الما المركاء الدخول الما المركاء الدخول الدخول الما المركاء الدخول المركاء المحة المركاء المركاء المحة المركاء المحة المركاء المحتمل المركاء ا

( فصل في المتلاف الزاحين ' لا يخلو الخنالا فيها من حالين الأحدهم ال أن يكرن قبل الدخول ففيه مسئلتان ( احدام) أن يقول الزوج أسلمنا معا فنحن على السكاح وتقول هي بل أسلم أحدنا قبل

متعنان كاننا على عهد رسول الله عَيْنَاتُهُ إنا أنهى عنها وأعاقب عايها: متعة النساء ومتعة الحجولا (معقد على منفعة فحاز مؤقتا كالاجارة

ولناماروى الربيع بن سبرة أنه قال الشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله على الله على الله على الله على الله على المناس المن الله على الله الله على الله الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله الله على والله على والله على والله على الله على والله على والله على والله على والله على الله على والله على الله على والله على والله

صاحبه فانفسخ النكاح نقال القاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها وكذلك إذ يتعذر اتفاق الاسلام منها دفعة واحدة والفول قول من الظاهر معه ولذلك كان القول قول صاحب اليد، وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر أن القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والفسخ طاري، عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصل كالمنكر، والشاني قولان كهذين الوجهين

(المسئلة الثانية) أن يقول الزوج أسلمت قبلي غلا صداق لك وتقول هي أسلمت قبلي فلي نصف الصداق فالفول قولها لان المهر وجب المقد والزوج يدعي ما يسقط والاصل بقاؤه ولميمارضه ظاهر فبقي فان اتفقاعلى أن أحدهما أسلم قبل صاحبه ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق كذلك ذكره أبو الخطاب ، وقال القاضي ان لم تكن قبضت فلا شي طا لانها تشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وان كان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع ولا يرجع م الشك والاول أصح لان البقين لايزال بالشك وكذلك إذا تيقن العابارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث يشك في الطهارة بني على البقين ، وهذه قد كان صداقها واجباً لها وشكا في سقوطه في تقى على الوجرب . وأما إن اختلفا بعد الدخول ففيه أيضاً مسئنة ن (إحداهما) أن يقولا أسلمنا معا و أسلم الثاني منا في العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة فانص عدم إسلام الثاني

حجة الوداع ثلاثة أيام ثم حرمها ولانه يتعلق به أحكام النكاح من الطلاق والظهار واللمان والتوارث فكان باطلا كسأئر الانكحة الباطلة، وأما قول ابن عباس فقد حكي عنه الرجوع فروى أبوبكر اسناده عن سعيد بن حبير قال قات لابن عباس لقداً كثر الناس في المتعة حتى قال فيها الشاعر:

أَفُولَ وقد طال الثواء بنا معاً ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس هل لك في رخصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الباس

فقام خطيباً فقال ان المتعة كالميتة والدم ولحم الخنزير وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال اغا كانت المنعة في أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس فيها معرفة فيتزوج المرأة بقدر مايدري أنه يقيم فتحفظ له مناعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية (الاعلى أزواجهمأو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس فكل فرج سواها حرام رواه الترمذي فاما اذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد ثبت فسخه واما حديث عمر إن صح عنه فالظاهر أنه اعاقصد الاخبار عن تحريم النبي علي الله عنها اذ لا يجوز أن ينهى عما كان النبي علي المحه و بقى على اباحته

( فصل) فان تُزوجها من غير شرط. الا أن في نيته طلاقها بعد شهر أو اذا انقضت حاجته فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم الا الأوزاعي قال هو نكاح متعة والصحيح أنه لا بأس به ولاتضر نيته وليس على الرجل أن ينوي حيس امرأته ان وافقته والاطلقها

(المسئلة لثانية) أن تفول أسلمت قبلك فلي نفتة العدة ويقول هو أسلمت قبلك فلا نفقة لك فالقول قولما لان الاصل وجوب الدفنة وهو يدعي سقوطها ، وان قال أسلمت بعد شهرين من إسلاي فلا نفقة لك فيها وقالت بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم إسلامها في الشهر الثاني ، فأما أن ادعى هو ما يفسخ النكاح وأنكرته انفسخ النكاح لامه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه مالو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته

( فصل ) وسواء فيها ذكرنا اتنقت الداران أو اختلفتا وبه قال مالك و الاوزاعي و اللبث والشافي وقال أبو حنيفة ان أسلم أحدهما وهما في دار الحرب و دخل دار الاسلام انفسخ الذكاح ولو تزوج حربي و حربية ثم دخل دار الاسلام وعند الذبة انفسخ نكاح الاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الذميبن إذا دخل دار الحرب ناقضا للعهد انفسخ نكاحه لان الدار اختلفت بهما فعلا وحكما فوجب أن تقع الفرقة ببنهما كما لو أسات في دار الاسلام قبل الدخولجي .

ولذا أن أبا سفيان أسلم عرالظهر ان وامرأته عكة لم تسلم وهي دار حرب ، وأم حكيم أسلمت بكة وهرب زوجها عكرمة الى العن واسرأة صفوان بن أمية أسلمت بوم الفتح وهرب زوجها م أسلموا وأقروا على أكحتهم مع اختلاف الدبن والدار عهم ، ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الدار كالبيم ويفارق ماقبل الدخول قان قاطم للنكاح اختسلاف الدبن المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقبم بدار الاسلام حربيسة من أعل الكتاب صح نكاحه وعنه فم لا يصح

﴿ مسئلة ﴾ ( وكذلك أن شرط أن يطلقها في وقت بعينه)

فلا يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشرط عليه طلاقها ان قدم أبوها أو أخوها ويتخرج أن يصح انكاح ويبطل الشرط وهو قول أبي حنيفة وأظهر قولي الشافعي قاله في عامة كتبه لان النكاح وقع مطلقا وأغاشرط على نفسه شرطاو ذلك لا يؤثر فيه كالوشرط أن لا يتزوج عليها ولا يسافر بها .

ولنا أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة ولانه شرط انتفاء النكاح فيوقت بعينه أشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسواعليه فانه لم يشرط قطع التكاح

﴿ مَسَّلَةَ ﴾ ( وان علق ابتداءه على شرط كقوله زوجتك إذا جاء رأس الشهر أو ان رضيت أمها فهذا كله باطل من أصله )

لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولانه وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهو قول الشافعي وعن مالك نحوه، وذكر أبو الخطاب فيما إذا شرط ان رضيت أمها رواية ان الذكاح صحيح لانه يصح في الجهل بالعوض فلم يبطل بالشرط الفاسد كالعتق ويبطل الشرط والاول أصحلاذ كرنا (النوع الثاني) ان شرط أنه لا مهر لها ولا نفقة او يقسم لها اكثر من امرأته الاخرى او اقل فالشرط باطل ويصح النكاح وكذلك ان شرط أنه إن اصدقها رجع عليها

ولنا عموم قوله تمانى ( و للحصنات من الذين أو تو ا الكتاب من قبلكم . ولا مها امرأة يباح نكاحها اذا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

﴿مسئلة ﴾ قال (ولو نكح أكثر من أربع في عقد ولحد أو في عقو دمتفرقة ثم أصابهن ثم أسلم ثم أسلمت كل واحدة منهن في عدتها اختار أربعا منهن وفارق ماسواهن سو اءكان من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن )

وجملة ذلك أن الكافر أذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدمن أو كن كتابيات لم يكن له أمساكهن كابن بنمير خدالف أهله ولا علك أمساك أكثر من أربر فاذا أحب ذلك أختار أربعا منهن وفارق سائرهن سواء تزه جن في نقد أ في تقود وسواء اختار الاوائل أو الاواخر . فص عليه أحمد وبه قال الحسن ومالك وأقيت والأوزاعي وأشرري بالشائعي وأسعاق ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن قان تزوجه في قدائة خ نكاح جميعين ، وان كان في عقود فنكاح لاوائل صحيح ونكاح مازاد على أربع باطل لان العقد اد تا ولى أكثر من أربع فنحر عممن طريق الجمع فلا يكرن فيه مخيراً بعد الاسلام كالو تزوجت المرأة زوحين في حال الكار أم أسلوا

و لنا ماروى قبيس بن الحارث قال أعلمت وتحتى ثبان بسوة فأتبت النبي والمائلي فعلت له ذلك

أو تشرط عليه أن لا يطأها او يعزل عنها او لا يكون عندها في الجمعة الا ليلة أو شرط لها النهار دون الليل او شرط على المرأة ان تنفق عليه او تعطيه شيئاً فهذه الشروط كام باطلة في نفسها لابها تنافي مقتضاه و تنضمن اسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده فلم يسح كما لو اسقط الشفيع شفعته قبل البيع، فأما العقد في نفسه فهو صحبح لان هذه الشروط تعود الى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كما لو شرط في العقد صداقاً بحر ما ولان النكاح يصح مع الجهل بالعوض فجاز أن يعقد مع الشرط انفاسد كالعتاق وقد نص احمد فيمن نروج المرأة وشرط عليها ان يبهت عندها في كل جمعة ليلة ثم رجعت وقالت لا أرضى الا بلقاسمة كان ذلك حقا لها تطالبه ان شاءت، وقل عنه الاثرم في الرجل يتزوج المرأة وان تشرط عليها ان يأ تبها في الايام بجوز الشرط وان شاءت، وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خسة دراهم أو عشرة دراهم النكاح جائز ولها ان ترحم في هذا الشرط و نقل عن أحمد كلام في بعض هذه كل شهر خسة دراهم أو عشرة دراهم النكاح جائز ولها ان ترحم في هذا الشرط و نقل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط محمن كرد تزه بح المهار بات حماد بن أبي سليمان وابن شهرة ، وقال الثر ربي الشرط طل الاسلام و ممن كرد تزه بح المهار بات حماد بن أبي سليمان وابن شهرة ، وقال الثر ربي الشرط طل وقال أصحاب الرأي اذا سألة أن يعدل لها عدل ، وكان الحدر وعطاء لام يان نكح الهارات بأسا وكان الحدن لايري بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما مه لومة . قال شيخنا و امل كراهة من وكان الحدن لايري بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما مه لومة . قال شيخنا و امل كراهة من وكان الحدن لايري بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما مه لومة . قال شيخنا و امل كراهة من وكان الحدن لايري بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما مه لومة . قال شيخنا و امل كراهة من وكان الحدن لايري بالمهارية والمل كراهة من وكان الحدن لايريات المهارية والمها كراهة من وكان المهارية والمهارية والمهارية والمهارية وكان المهارية والمهارية وكان المهارية والمهارية وكان المهارية و

ففال « اختر منهن أربعا » رواه احمد وأبو داود . وروى محمد بن سويد النقني أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمره رسول الله وسلمية أن يتخير منهن أربعا . رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا ، ورواه الشافعي في مسنده عن أبن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه الأ أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري كذلك قال الحفاظ الامام احمد والترمذي وغيرهما، ولان كل عدد جاز له ابتدا . العقد عليه جاز له امساكه بنكاح مطاق في حال الشرك كا لو تزوجهن بغير شهود ، وأما اذا تزوجت بزوجين فنكاح الثاني باطللانها ملكته ملك غيرها ، وإن جمعت بينها لم يصح لانها لم تملكه جميع بضعها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد من أهل الاديان ، ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

( فصل ) وبجب عليه أن يختار أربعاً فما درز و بفارق سائر هن أو ينارق الجيم لان النبي والله أمر غيلان وقيسا بالاختيار وأمره يقتفي الوحوب ، ولان المسلم لا بجوز اقراره على نكاح أكثر من أربع فان أبي أجبر بالحبس والتعزير الى أن يختار لان هذا حق عليه يمكنه ايفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفا. الدين وايس للحاكم أن يختار عنه كما يطلق على المولي اذا امتنع من الطلاق لان الحق همنا لغير معين وانما تنهين الزوجات باختياره وشهوته وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه بخلاف المولي فان الحق لمعين عكن الحاكم ايفؤه والنيابة عن المستحق فيه فان جن خلى حتى يعود عقله ثم يجبر على الحق لمعين عكن الحاكم ايفؤه والنيابة عن المستحق فيه فان جن خلى حتى يعود عقله ثم يجبر على

كره ذلك راجعة إلى ابط ل الشرط وإجازة من أجازه راجعة الى أصل النكاح فتكون أقوالهم متفقة على صحة النكاح وابطال الشرط كا قانا والله أعلم . وقال القاضي أعا كره أحمد هذا النكاح لانه يقع على السر وهو منهي عنه فاز شرط عليه ترك الوط احتمل أن يفسد العقد لابه شرط ماينافي المقصود من النكاح ومذا مذهب الشافعي ، وكذلك إن شرط عليه أن لا تسلم اليه فهو بمنزلة من اشترى شيئا على أن لا يقضه ، واز شرط عليها أن لا يطأ لم يفسد لان الوط. حقه عليها ، ويحتمل أن يفسد لان لها فيه حقا ولذلك تملك مطالبته به إذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(اشاات) أن بشرط الخيار إن جا ها بالمهر في وقت والا فلا نكاح بينها فالشرط باطل وفي صحة النكاح روايتان (احداهما) النكاح صحيح والشرط باطل وبه قان أبو ثور فيما اذا شهرط الخيار وحكار عن أبي حنية وزعم أن لا خلاف فيه ، وقال ابن المغذر قال أحمد وإحاق اذا تزوجها على الله إن جا ها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها الشرط باطل والعقد جائز وهو قول عطا، واشيري وأبي حنيفة والاوزاى وروى ذلك عن لزهري ولان النكاح عقد لازم لا يدخله خيار لما في وقت من المصدة والضرر على الحرائر لكونها ترد بعد ابتدائها بعقد المكاح والشناعة عليها بأنها ردت رغة عنها لدنا تها والشرط الا خر تعليق النكاح على شرط فهو معنى الخيار وبصح النكاح لان النكاح لان الشرط بصح في الحيول فلم يفسد بالشرط الفاسد كالعتق ، وروى ابن منصور عن أحمد في هدا ان الشرط

الاختيار وعليه نفقة الجميم الى أن مختار لانهن محبوسات عليه ولانهن في حكم الزوجات أيتهن اختار جاز ( فصل ) ولو زوج المكافر ابنه الصغير أكثر من أربم ثم أسلموا جميماً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فأنه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار عنه لان ذلك حق يتعلق بالشهرة فلا يقوم غيره مقامه فيه فاذا بلغ الصبي كان له أن مختار حينئذ وعليه المفقة إلى أن مختار

( فصل ) قان مات قبل أن يختار لم يقم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم وعلى جيمهن العدة لان الزوجات لم يتعين منهن فهن كانت منهن حاملا فعدتها برضعه ومن كانت آيسة أو صغيرة فعدتها أربعة أشهر وعشر لانها أطول العدتين في حقها ، وان كانت من ذوات القرو، فعدتها أطول الأجلين من ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشر لنقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن بحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة المختارة عدة الوقاة وعدة المعارقة ثلاثة قرو فأوجبنا أطولهما لتنقضي العدة بيقين كا قلنا فيمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها عليه خمس صلوات وهذا مذهب الشافعي، فأما الميراث قان اصطلحن عليه فهو جائز كيفا اصطلحن لان الحق لهن لا يخرج عنهن وان أبين الصلح فقياس المندهب أن يقرع بنهن فتكون الاربع منهن بالقرعة وعند الشافعي يوقف الميراث حتى يصطلحن وأصل هذا يذكر في غير هذا الموضع ان شاء الله تعالى

( فصل ) وصفة الاختيار أن يقول اخترت نكاح هؤلا. أو اخترت عؤلا، أو أمسكتهن أو اخترت

والمقد جائزان لنول النبي عَلَيْكَانِيْ ﴿ المسلمون على شروطهم ﴾ وذكر القانمي في كتابه الروايتين والوجهين ، أما صحة المقد فلان اللفظ الذي يقتضي الدوام قد وجد وانما حصل الشرط في المهر فلم يؤثر في المقد ، وأما الهر فانها لما الممكت فسخ النكاح عند تعذر تسليم المهر جاز أز بشترط هذا المهنى في المقد ولا يؤثر فيه ، والرواية الأخرى يطل المقد في هدذا كله لان النكاح لايكون إلا لازما وهدذا بوجب جوازه ولانه وقفه على شرط ولا يجوز وقفه على شرط كالبيم وهدذا قول الشافعي وشحره عن مالك وأبي عبيد

( فصل ) قان شرط الخيار في الصداق خاصة لم يفد النكاح لاف النكاح سفرد عن ذكر الصداق لا يفد النكاح بنفرد عن ذكر الصداق لا يفد النكاح بفداده فلان لا يفد بشرط الخيار أولى مجلاف البيع قانه اذا فد أحد العرضين فد الآخر، اذا ثبت هذا فني الصداق ثلاثة أوجه ( أحدها) يصح الصداق وببطل شرط الخيار كا يفسد الشرط في النكاح ويصح النكاح ( واثناني ) يصح و ثبت الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد يجري مجرى الا عان ويثبت فيه الخيار كانبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم ترض به فلم يلزمها كا لو لم توافقه على شيء

﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رحمه الله نعالى ﴿ فَانَ تَرْوَجُهَا عَلَى أَنَّهَا مَسَلَمَةً فَيَانَتَ كَتَابِيَّةً فَلَهُ الحَيَارِ ﴾ لأنه نقص وضر ريتعدى الى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فيانت أبة حبسهن أو امساكهن أو نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو اثبتهن، وان قال لما زاد على الاربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع ، وان طلق إحداهن كان اختياراً لهالان الطلاق لايكون إلا في زوجة وان قال آلد فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلا، فان لم ينو الطلاق كان اختيارا لفيرهن لقول النبي ولينياني لغيلان «اختر منهن أربها وفارق سائرهن وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً فيه كاكان انفظ الطلاق صريحاً فيه وكذا في حديث فيروز الديلي قال فعمدت إلى أقدمهن صحبة ففارنتها وهذا الموضع أخص بهذا اللفظ فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ وان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن وذكر القاضى فيه عند الاطلاق وجهين

[أحدهم] أنه يكون اختياراً للمفارقات لان لعظ الفراق صريح في العالاق والأولى ماذ كرناه وان وطيء إحداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب لانه لا يجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوط الجارية المبيعة بشرط الخيار ووط الرجعية أيضا اختيار لها ، وان آلى من واحدة منهن أو ظاهر منها لم يكن اختياراً لها لان يصح في غير زوجة في أحد الوجهين وفي الآخر يكون اختياراً لها لان حكمه لا يثبت في غير زوجة وان قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يتم في غير زوجة

( فصل ) واذا اختار منهن أربعاً وقارق البواقي فعدتهن من حين اختار لائهن بن منه بالاختيار و يحتمل أن تكون عدتهن من حين ألم لانهن بن بالملامه وإنما يتبين ذقك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلام كما اذا أسلم أحد الزوحين ولم يسلم الآخر حتى انقضت عدتها وقرقهن فسنخ لانها نثبت

( مسئلة ) ( فان شرطها كتابية فبانت مسلمة بلا خيار له ) لامها زيادة ، وقال أَبُو بكر له ذلك لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات عليها والاول أولى

( فصل ) قان شرطها أمة فبانت حرة وكان له نكاح الاماء فلا خيار له لان ولده يسلم من الرق ويتمكن من لاستمتاع بها ليلا ونهاراً ، وكذا لو شرطها ذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دينه فبانت خيراً من شرطه لانها زيادة

( فصل ) وان شرطها بكراً فبانت ثبها فهن أحمد كلام بحتمل أمرين وأحدها) لا خيار له لان النكاح لا يرد فيه عيب سوى العيوب الثمانية ولا يثبت فيه الحيار الا يرد بمخالفة الشرط (وا ثني) له الحيار كا لو شرط الحرية ، وكذلك لو شرطها حسناه فبانت شوها، أو ذات أم ب فبانت دونه أو بيضاه فبانت سودا، أو طويلة فبانت قصيرة خرج في ذلك كله وجهان وتحو هذا مذهب الشافعي وكذلك لو شرط نفي العيوب التي لا ينفسخ بها النكاح كالعمى والحرس والصوم وتحوه فبان بخلاف ذلك فعيه وجهان و عمن ألزم لزوج من هده صفتها الثرري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي حكله ابن المنشد ، وروى الزهري از رجلا تزوج امرأة فلم يجدها عدرا، و كانت الحيضة خرقت عذرا با بأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعدة ، وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل عذرا بالمهاته عذراء اليس عليه شي المهذرة ان الحيضة تذهب العدة والوثبة وا تعبيس والحل الثقبل إذا لم يجد امرأته عذراء اليس عليه شي المهذرة ان الحيضة تذهب العدة والوثبة وا تعبيس والحل الثقبل

باسلامه من غير لفظ منهن وعدتهن كمدة المطلقات لأن عدة من انفسخ نكاحها كذلك وان ماتت احدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات وتسكون عدده على طلاق ثلاث لانه لم يطلقها قبل ذلك عوان اختسار أقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربع أو عام أربع لان لاربع الزوجات لا بين منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه فاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه بهن وانفسخ نسكح الماقيات لاختباره لهن وتكبن عدة المطنقات من حين طاقى وعدة البائيات على الوجهين وأن طاقى الجميع أقوع ببنهن فأذا وقمت الله عة على أربع منهن كن المختارات ووقع طلاقه بهن واندسخ سكاح الله الحلاق ثلاثا فهني القضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لانها منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لا نهن ذوجات ثم أسلمن في العدة امن أن مختار أو بعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لا نهن ذوجات ويعتددن من حير طلاقه وبان ألبه في باختباره لفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وقع بهن لا نهن ذوجات ويعتددن من حير طلاقه وبان ألبه في باختباره لفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن أذا وتحتارهن يومن لا يقاما أن طلاقه وله نكاح أربع منهن أذا وتحتاره يهن أن يعتبار حينذر في التي قبلها يطلقن وله الاحتيار في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينذر في التي قبلها يطلقن وله الاحتيار والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقه في إلحد أوقه بهن الما المنازة والما يقلق والما يقلق وان قلنا يقف على والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقه في إلمنا بتعجيل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على والمالة وصل ) وإذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام ، وإن قلنا يقف على

(فصل) اذا تزوج امرأة يظنها مسلمة فبانت كافرة فله لخيار وهذا قول الشافعي كما اذا شرط ذلك ﴿ مسئلة ﴾ ( وإن تزوج أمة يظنها حرة أو على انها حرة أو يللات منه فالولد حر ويفديهم بمثلهم يوم ولادتهم وبرجم بذلك على من غره ، ويفرق بينهما إن لم يكن ممن بجوز له نكاح الاماء وإن كان ممن بجوز له نكاح الاماء وإن كان ممن بجوز له نكاح الاماء فله الخيار كان رضي المقام معها فما ولدت بعد ذاك فهو رقبق )

الكلام في هذه المسئلة في فصول أحدها) أن النكاح لا يفسد بالفرور وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشانعي في أحد قوليه يفسدلانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه مالو قال عنك هذا الفرس فاذا هو حمار ولنا أن المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدمها في صحته كالو قال زوجتك هذه الحسنا، فاذا هي سودا، وكذا نقول في الاصل الذي ذكروه أن العقد صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليها، وإن سلمنا فالفرق بينهما من وجهين (أحدها) أن ثم الفائت الذت فان ذات الفرص غير ذات الحار وههنا اختلفا في الصفات [وائداني] أن البيع يؤثر فيه فوات الصفات به ليل أنه يرد بفوات أى شي، كان فيه نفع منها والنكاح بخلافه

(الفصل الثاني) أن أولاده منها أحرار بغيرخلاف نعلمه لأنه اعتقد حريتها فكان ولده أحراراً كاعتقاده مايقتضي حريتهم كا لو اشترى جارية بظنها ملكا لبائعها فبانت نفصو بة بعد أن أولدها (الفصل الثالث) ان على الزوج فدا، أولاده كذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وهو قول القضاء العدة ولم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبنا أنهن بن منذ اختلف الدينان قان كان وطئهن قبل انقضاء عدتهن تبينا أن طلاقه لم يقع مهن وله نكام أربع منهن اذا أسلمن عوان كان وطئهن تبينا أنه وطئ غير نسائه وان لاعنهن أو ظاهر أو قذف تبينا أن ذلك كان في غير زوجته وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوحته فوع طلاق ما وكان وطؤه لها وطالمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطه لامرأته ركذلك أن كان وطؤه لها قبل طلاقها ، وأن طاق الجميع فأسلم أربع نسوة منهن أواقل في عدتهن ولم تسلم البواقي تعينت لزوجية في المدلمات ووقع الطلاق بهن فاذا أسلم البواقي فله أن يتزوج بهن لانه لم يقع طلاقه بهن

( فصل ) وادا أملم وتحته ثنان نسوة فأملم أربع دنهن فل اختيارهن وله الوقوف إلى أن يسلم البوافي فان مأت اللائي أسلمن أم أملم البانيات فل اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وله اختيار المعتار في بعض هؤلاء وبعض هؤلاء وبعض هؤلاء الان الاختيار ايس بعقد وأعا هو تصحيح العقد الاول فبهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وحال ثبوته كن أحياء ، وإن أسلمت واحدة منهن فقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعا على هذا الوجه الفسخ نكاح البوقي وإن قال المسلمة اخترت فدخ تكاحها لم يصح لان الفسخ أنها بكون فيا زاد على الارم والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الا أن يربد بالفسخ الطلاق فيتم لأنه كاية ويكون طلاقه لها ختيا الها ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه اليس فيتم لأنه كاية ويكون طلاقه لها ختيا الها ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ايس

منت والتوري والشانعي وأي تور وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى ايس عليه فداؤهم لان الولد ينتد حر الأصل فلم بضمنه تسيده لانه لم يلكه وعنه انه يقاله افتدا. أولاده وإلا فهم يتبعون الام ، فتناهم هذا انه خره بين فدائهم وبين تركم رقبة لائهم رقبة بحكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كالو وطنها وهو يعلم رقبا ، قال الحلال اتنق عن أبي عبد الله إنه يقدي ولده وقاله إسحاق عنه في موضم أن لولد له وليس عليه أن يقديهم ، وأحسبه أولا أولا لا يا عبد الله والصحيح أن عليه فدا، هم الفضاء الصحابة به ولانه عاء ألامة المالم كة فد اليه أن يكون عملوكا لما المها وقد فوت رقه باعتقاد الحرية فلاما ضمانهم كما لو فوت رقهم بفعل رفي فدائم الاث مسائل الابلى في وقته وذلك حين وضع الولد قضى بذلك عمر ودلي وأين عبساس يرهو قول الشافعي ، وقال أبو بكر واشرري وأصحاب الرأي يضمنهم بقيمتهم يوم الخصومة

ولنا انه محكوم بحريته عند الوضع فوجب أن فيضنه حينان لانه قات رقه من حينان ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تمكن مملوكة لمانك الامة الم يضمنها كما بعد الخصومة قان قبل فقد كان محكوما محريته وهو جنين قلنا انه لم يكن تضمينه حينان مدم قيمة، والاطلاع عليه فأرجبنا ضمانه في أول حال

أمكن تضمينه وهو حال الوضع ( المغنىوالشرحالكبير )

( الجزءالسابع )

(99)

بوقت للاختيارلانها جارية الى بينونة فلايصح امسا كهاوان فدخ نكاحهالم بنفسخلانه لما لم بجزالاختيار لم يجزالفسخ و إن وى بالفسخ الطلاق أوقال أستطالق فهو موقوف قان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو ألم زيادة فإختارها تبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

( فصل ) وإن قال كاما أسلمت واحدة اخترتها لم تصح لان الاختيار لا يصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معنى وإن قال كاما أسلمت واحدة اخترت فدخ نكاحها لم يصح أيضا لان الفسخ لا يتعلق بالشرط ولا يملكه في واحدة حتى بزيد عدد المسلمات على الاربم ، وإن أراد به الطلاق فهو كا لو قال كاما أسلمت واحدة فهي طائق وفي ذلك وجهان ( أحدها ) يسمح لان الطلاق يصح تعليقه بالشرط و بتضمن الاختيار لها فكاما أسلمت واحدة كان اختياراً لها و تطلق طلاقه والشرفي لا يصح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لا يصح تعليقه بالشرط

( فصل ) واذا أحلم ثم أحرم بحج أو عرة ثم أسلمن فه لاختيار لأن الاختيار استدامة النكاح وتعيين المنكوحة فليس ابتدا. له ، وقال القاضي ليس له الاختيار وهو ظاهر مذهب الشانبي ولنا أنه استدامة نكاح لايشترط له رضا، المرأة ، ولا ولي ولاشهود ولا بتجدد به ، بهر فجاز له في الاحرام كالرجعة

( فصل ) وإذا أسلمن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يخنار منهن أربعافيكون له ميراثهن ولايرث

(المسئلة الثانية ) في صفة الفداء وفيها ألاث وايات (إحداهن) قيمتهم وهواً كثر الفقها. لقول النبي عَيْنَاتِية ه من أعتق شقصا من عبد قوم عليه فصاب شريكه » ولان الحيوان من المقومات لا من دوات الامثر في جد في في بنقي الله في الله في الله في الله في الله في المنتبع عبداً لله كر بذكر والاثني بأنثى الما روى سعيد بن المسيب قل : بعت جارية لرجل من العرب وانتمت الى بعض العرب فتزوجها رحل من بني عنده أنه الما بعض العرب وانتمت الى بعض العرب وانتمت الى بعض العرب فتزوجها فقضى للمذري بفداء ولده يعني غرة مكمان كل غلام بفلام ومكمان كل جارية بجارية وكان عمر بقوم الغرة على أهل القرى ومن لم يحد غرة ستين ديناراً ولان ولد المغرور حر فلا يضمن بقيمته كسائر الاحرار فعلى هذه الرواية ينبغي ان ينظر الى مثابهم في اصفات تقريبا لان الحيوان ليس من ذوات الامثال ويحتمل ان يجب مثابهم في القيمة أوهو قول أبي بكر ( والثالثه ) هو مخير بين فدائهم بمثابهم أو قيمتهم قال أحمد في رواية الميموني اما القيمة أورأس برأس لانها جميعاً يرويان عن عمر ولكن لاأدري أي الاسنادين أقوى ?وهذا اختيار ابي بكر قال في المقنع الفدية غرة بقدر القيمة أو القيمة وايها اعطى الاسنادين أقوى ؟وهذا اختيار ابي بكر قال في المقنع الفدية غرة بغرة من المضمونات فاقتضى التخير بينها والصحيح أنه بضمن بالقيمة كسائر المضمونات المتقومات قول عمر قد اختلف عنه فيه قال التخير بينها والصحيح أنه بضمن بالقيمة كسائر المضمونات المروايات عنه وجب الرجوع الميالقياس التخير بينها والصحيح أنه بضمن بالقيمة كسائر المضمونات المروايات عنه وجب الرجوع الميالقياس التخير بينها والمحورة ويال الموجب الرجوع الميالقياس

الياقيات لانهن لبس نزه ِ مِأت له ، وان مات مضهن فله الاختيار من الاحيا. وأنه الاختيار من الميتات وكذلك لو أسلم بعضهن فمتن ثم أسلم الراقي فله الاختيار من الجميم ، فان اختار الميتات فله مبراتهن لانهن متن وهن نساؤه ، وأن اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات وأن لم يــلم البوافي لزم النكاح في الميتات وله مراثهن، وأن وطي. الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعــا منهن فليس لهُن الا المسمى لانهن زوجات ولسائرهن المسمى بالعقد الاول ومور المثار الوط. الثاني لانهن أجنبيات وان وطنهن عد الملامهن فالموطوءات اولاهن الخارات والبواقي أجنبيات والحكم في الم على ماذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو أسلم وتحته أختان اختار ، نهما واحدة )

هــذا قول الحــرن والاوزاعي والشافعي واسحاق وابي عبيــد، وقال ابو حنيفة في هــذه كفوله في عشرة نسوة.

ولنا ماروين الضحاك بن في وزعن أبيه قال : قات بايسول الله أني أسلمت وتحتى أخنان اقال دطاتي أيهما شئت ٥ رواه أبر داود وابن ماجه وغيرهما ،ولان أنكحة الكفار صحيحة وأنما حرم الجمع في الاسلام وقد أزاله فصح ﴾ لو طلق احداها قبل إسلامه ثم أسلم والاخرى في حباله وهكذا الحكم في المرأزوعمتها أو خانتها لان المني في الجميه واحد

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم ومن ولد حيا فيوقت يعيش لمثله سواء عاش أو مات بعد ذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور واصحاب الرأي لاضان على الاب لمن مات منهم قبــل الخصومة وهذا ينبني على وتت وقد ذكرناه فأما السقط ومرس ولد لوقت لايعيش لمثله وهو دون ســـتة اشــهر فلا ضان له لاله لاقمة له

( فصل ) في المهر ولا مخلوان يكون بمن يجوز له نكاح الا ماء أولا فان كان من مجوز له ذلك وقد نكحها نكاحا صحيحا فابها المسمى فانكان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ امذر من حبيها فهي كالمعيبة يفسيخ نكياحها وأن كان نمن لانجوز لهم نكاح الاماء فالعقد فاسد من أصله ولا مهرفيه انكان قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل يجب المسمى أو مهر المثل ؟على روايتين يذكر ان في الواجب في النــكاح الفاسد ان شاء الله تعالى وكذلك ان كان ممن مجوز له نـكـاح الاماء لكن نزوجها بغير اذن سيدها أونحو ذلك مما يفسد به النكاح

( الفصل الرابع )انه يرجع بما غرمه على من غره من المهر وقيمة الاولادوهو اختيار الخرقي ورواية عن أحمد قال ابن المنذركذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وبه قال الشافعي في القديم وفيه روانة أخري لاير جع بالمهر اختاره أبو بكر قال وهو قول على وبه قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفع وصلاليه وهو الوطء فإيرجع به كمالواشيري

( فصل ) ولو تزوج وثنية فأسلمت قبله ثم تزوج في شركه أختها ثم أسلما في عدة الاولى فه أن يخار منهما لانه أسلم ونحته أختان مسلمتان وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يتزوج أختها في عدتها ولا أربعا سواها قان فعل لم يصح النكاح الثاني واذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به ( فصل ) وإن تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأ سلمنا هه فاختار احداهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطنا لأحد لاختين في عدة الاخرى ، وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن أهانيا فاختار أربعا منهن وقارق أربعا لم بطأ واحدة من المحتارات حتى تنقضي عدة المفارق إحداهن فله وط، تنقضي عدة المفارقات الئلا يكون واطنا لا كثر من أربع ، فان كن خمسا ففارق إحداهن فله وط، ثلاث من المحتارات ولا بطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، فان كن ستا ففارق اثدين فله وط اثنتين من المحتارات ولا بطأ الرابعة عنى شرق ثلاثا فيه وط واحدة من المحتارات ولا بطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط واحدة من المحتارات ولا بطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط واحدة من المحتارات ولا بطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط واحدة من المحتارات ولا بطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط واحدة من المختارات ولا بطأ الباقيات عدة واحدة من المفارقات فله وط واحدة من المختارات ولا بطأ الباقيات عدة واحدة من المفارقات فله وط واحدة من المختارات ها من المختارات

('فصل ) واذا تزوج أختبن في حال كفره فأعلم وأسلمنا معا قبل الفخول فاختار احداهما فلا مهر للاخرى لاننا تبينا أن الفرنة وتعت باسلامهم جميعا الا تستحق مهراً كالو فسنخ النكاح لعيسا في احداها ولانه فكاح لايتر عليه في الاسلام فلا بجب به مهر إذا لم يدخل بها كا لوتزوج المجومي أخته

مغصوبا فأكله مخلاف قيمة الولد فانه لم يحصل في مقابلته عوض لأنها وجبت مجرية الولد وحرية الولد له لا لابيه وقال القاضي الا ظهر انه لم يرجع بالهر لان أحمد قال كنت اذهب الى حديث على ثم المي هبته وكأ ني اديل الى حديث عمر يعني في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الوطء كما ضمن له سلامة الولد وكما يرجع عليه بقيمة الولد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل يرحع باجرة الحدمة الناغر مها قال شيخنا ولا أعرف عن أصحابنا بينها فرقا اذا ثبت هذا وكان الغرور من السيدعتة توان كان بلفظ غير هذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لانه لافائدة في ان يجب له مايرجع به عليه وان كان الغرور من وكيه رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في كان الغرور من وكيه رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في بعد العتق ? قال القاضي قياس قول الحرقي انه يتعلق بذمتها لانهقال في الامة اداخالمت زوجها باذن بيدها ببعدها يتبع به الحد النافرور اذا كان من الامة المائمة على من غره يروى هذا عن على وابراهيم وحاد وكذلك قال الشعبي وان قلنا يتعلق بها قالسيد غير بين فدائها بقيمتها ان كانت اقراعا برجع به عليها أو تسليمها فان اختار فداءها بقيمتها سقط قدر فلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار قداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار قداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب

تُم أسلما قبل الدخول وهكذا الح.كم فيا زاد على الاربم اذا أسلموا جميعاقبل الدخول فاختار أربعاً وانفسخ نكاح البواقي فلا مهر لمن لما ذكرنا والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانتا أما وبنتا فأسلم وأسلمنا معا قبل الدخول فسد نكاح الام وان كان دخل بالام فسد نكاحهما)

الكلام في هذه المسئلة في فصاين (أحدهما ؛ أذا كان اسلامهم جميعا قبل الدخول فانه يفســد نكاح الابنت وهذا أحد قولي الشانبي واختيار المزني ، وقال في الآخر بختار أمهما شا. لان عقد الشرك أغــا بثبت له حكم الصحة أذا أنضم اليــه الاختيار، وفاذا اختار الام فـكأنه

لم يعقد على البنت.

وانا قول الله تعالى ا وأمهات نسائكم ) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ، ولانها أمزوجته فتحرم عليه كا لو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم بطقها وعسك بنكاحها أولى ، وقولهم أما يصح العقد بانضام الاختيار البه غير صحيح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحالازما من غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههنا ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاوانما اختصت الام بفساد نكاحها لانها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يمكن اختيارها والبنت لانحرم قبل الذخول بأمها فتعين النكاح فيها مخلاف الاختين

له وقال الفاضي ان الغرور الموجب للرجوع ان يكون اشتراطا لحربة مقارنا للعقد فيقول زوجتكها على أنها حرة وان لم يكن كذلك لم يملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا فان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر ان العقد لم يقع هكذا ولم تجربه العادة في العقود ولا يجوز قضاؤهم المطلق على صورة نادرة لم تنقل ولان الغرر قد يكون من المرأة ولا الفظ لها في العقد ولانه متي اخبره بحريتها او أوهمه ذلك بقرائن تغلب على ظنه حريتها فنكحها على ذلك ورغب فيها واصدتها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضربناء على قول الخبر له والغار فتجب إزالة الضرر عنه بائبات الرجو ع على من غره واضربه فعلى هذا ان كان الغرور من اثنين أو أكثر فالرجوع على جميعهم وان كان الغرور منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها نصفه

(النصل الحامس) أنه أن كان الزوج بمن يحرم عليه نـكاح الاماء فانه يفرق بينها لاناتبينا أن النكاح فاسد من أصله لعدم شرطه وهكذا أن كان تزوجها بغير أذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو فاسد يفرق بينها والحكم في الرجوع على ماذكر نا وأن كان بمن مجوز له نكاح الاماه وكانت الشرائط مجتمعة فالعقد صحيح وللزوج الحيار بين الفسخ والمقام على النكاح وهذا

(الفصل الثاني) إذا دخل بها حرمتا على التأبيد الام لانها أم زوجته والبنت لانها ربيته من زوجته التي دخل بها ، قال ابن المنفر أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم وهذا قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وتفادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق والشانبي ومن تبعهم ، وان دخل بالام وحدها فكذلك أن البنت تكون ربيته مدخولا بأمها والام حرمت بمجرد العقد على ابنتها وأن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكح أمها كالو لم يدخل بها ، دلولم تسلم معه إلا إحداهما كان الحكم كالو أسلمتا معه مما فان كانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال ، وان كانت البنت ولم يكن دخل بأمها فهي محرمة عليه على التأبيد ، ولو أسلم وله جاريتان إحداهما أم الاخرى وقد وطنهما جميعاً حرمتا عليه على التأبيد وان كان قد وطي ، احداهما حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم وطنها حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولوأسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل بهمافأسلمتا في العدة فهمازوجتاه ولوكن أكثر اختار منهن اثنتين )

وجملة ذلك أن حكم العبد فيما زاد على الاثنتين حـكم الحر فيما زاد على أربع فأذا أسلم وتحقه ووجنان فأسلمنا معه أو في عدتهما لزم نكاحهما حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأما لانه له الجمع بينهما في ابتداء نكاحه فكذلك في اختياره ، وأن كن أكثر اختار منهن اثنتين أبتهن شا، على ما عني في الحر

معنى قول الخرقي وظاهر مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير. متبرة في جانب المرأة ولانه يملك الطلاق فيستغنى به عن الفسخ

ولنا انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فيثبت له الحياركالآخر ولان الفكاءة وازلم تعتبر فان عليه ضرراً في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك اعظم من فقدالكفاءة فأ باللطلاق فلا يندنع به الضرر فانه يسقط نصف المسمى والفسخ يسقطه جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلا بهر لهاوان رضي بالمقام معها فله ذلك لا به مجل له نكاح الاماء وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ولو وطئها قبل العلم فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حرلانه وطئها معتقدا حريتها

(فصل) والحكم في المدبرة وام الولد والمعتق نصفها كالامة القن لانها ناقصة بالرق الا ان ولد ام الولد يقوم كأ نه عبدله حكم امه وكذلك من اعتق بعضها الاانه اذا فدى الولد لم يلزمه الا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر بحرية اده لا باعتقاد الواطيء فان كانت مكاتبة فكذلك الا ان مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر و يكون ذلك تستعين لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر و يكون ذلك تستعين

فلو كان تحته حرتان وأمنان فله أن يختار الحرتين أو الامنين أو حرة وأمة وايس للحرة إذا أسلمت معه الحيار في فراقه لانها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم بتجدد رقه بالاسلام ولا تجددت حربتها بذلك فلم يكن لها خيار كا لو تزوجت معيبا تعلم عبيه ثم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لها الحيار لان الرق عيب تجددت أحكامه بالاسلام فكأنه عيب حادث والاول أصح فأن الرق لم يزل عيبا و تمصا عند العقلا، ولم يتجدد نقصه بالاسلام فهو كائر العيوب

( فصل) وان أسلم وتحته أربع حرائر فأعنى ثم أسلمن في عدتهن أو أسلمن قبله ثم أعنى ثم أسلم لزمه نكاح الأربع لانه ممن يجرز له الاربع في وقت اجماع اسلامهم فانه حرى فأما ان أسلموا كاهم تم أعتى قبل أن يختار لم يكن له أن يختار الا تشتين لانه كان عبداً حين ثبت له الاختيار وهو حال اجماعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لايغر الحكم كمن أسلم وتحته اماء فأسلمن معه ثم أيسر واو أسلم ومعه اثانيان ثم أعتى أسلم البافيات لم يجز الا اثنتين لانه ثبت له الخيار باسلام الاولنين

( فصل ) وان تزرج أربها فأسلمن وأعتفن قبل اسلامه فلمن فسخ النكاح لأنهن عتفن تمحت عبد وأغما ملكن الفسخ وان كن جاريات الى بينونه لانه قد يسلم فيقطم حريانهن الى البينونة فاذا فسخن ولم يدلم الزوج بن بختلاف الدين من حين أسلمن وان أسلم في العدة بن لفسخ المكاح وعليهن عدة الحراثر في الموضعين لانهن همنا وجبت عليهن العدة وهن حرائر وفي التي قبلها عتقن في أثناء العدة به في كتابتها فان كان الغرور منها فلا شيء لها اذلافائدة في المجاب لها يرجع به عليها وان كان الغرور من غيرها غيرها غرمه لها ورجم به على من غره

(فصل) ولا يثبت أنها امة بمجرد الدعوى ويثبت بالبينة فان أفرت انها امة فقال أحمد في رواية أي الحارث لا يستحقها باقرارها لان اقرارها يزيل النكاح عنها ويثبت حقاً على غيرها فلم يقبل كاقرارها بمال على غيرها وقال في رواية حنبل لاشيء حتى تثبت له أو تقرهي أنها امته فظاهر هذا انه يقبل اقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق اشبه غير المزوجة والاول أولى ولانسام انه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالحرية لانها أقرت بما يتعلق به حق الله تعالى

(فصل) فان حملت المغرور بها فضربها ضارب فالقت جنينا مينا فعلى الضارب غرة لانه محكوم بحريته ويرثها ورثته فان كان الضارب اباء لم يرثه ولايجب بذل هذا الولد للسيد لانه انما يستحق بذل حي وهذا ميت ومحتملان يجب له عشر قيمة امه لائ الواطيء فوت ذلك عليه باعتقاد الحرية ولولاه لوجب ذلك له

( فصل) ويثبت له الحيار أذا ظنها حرةفبانت أمة كما أذا شوط ذلك وقال الشــافعي لاخيار له ووافقاه فيما أذا ظن أنها مسلمة فبانت كافرة أنه يثبت له الحيار وقال بعضهم فيهما جميعا قولان

ولنا أن نقص الرق أعظم ضررًا فانه يؤثر في رق ولده ومنع كال استمتاعه فكان له

التي بمكن الزوج تلافي النكاح فيها وأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى أسلم الزوج لم يسقط بذلك حقهن من الفسخ لار ثركهن العسخ اعلماد على جربانهن لبينونة فلم بتصمن الرضى بالنكاح كالرجعية اذا عنفت واخت انفسخ ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن أماء عتقن تحت عبد وهدا ظاهر مدهب الشافعي عوفال بعضهم لا خياد لهن لانه لا حاجة بهن الى الفسخ لكويه يحصل باقامتهن على السرك مخلاف التي قبلها وليس بصحبح فإن السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن عافان قبل فأذا أسلمن اخترن الفسخ قلما يتضرون بطول العدة فإن أبتداءها من حين الفسخ ولذلك ملكن القسخ فيها أذا أسلمن وعتةن قبله

قاما ان اخترن المفام وقلن قد رضينا بالزوج الذكر القاضي أنه يسقط خيارهن الأنها حالة يصح فيها اختيار الفسيخ قصح فيها الحتيار الاقامة كحالة الجماعهم على الاسلام، وقال أصحاب الشانعي الايسقط خيارهن لان اختيارهن للاقامة ضد المحالة التي هن عليها وهي جريائهن إلى البينونة فلم يصح كالوارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردتها وهذا يبطل بما إذا قال إذا جاء رأس الشه فأنت طالق ثم عنقت فاختارت زوجها

( فصل ) وإذا أسلم الحر وتحته الماء فأعتنت إحداهن ثم أسلمت ثم أسلم البواقي لم يكن له أن يختار من الالماء لانه مالك لعصمة حرة حين اجهاعلم الاسلام : وان أسلمت إحداهن معه ثم اعتقت

وذلك أن حكم المبد المغرور عبدا فولده أحرار ويفديهم إذا أعتق ويرجع به على من غره) وذلك أن حكم المبد المغرور حكم الحرفي حرية أولاده ، وقال أبو حنيفة ولده رقيق لان أبويه رقيق ولا يصح ذلك لانه وطئها معتقداً حريها فأشبه الحرفان هذا هو العلة المقتضية للحرية في محل الوفاق ولولا ذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بالاب بدليل ولد الحر من الامة ، وولد الحرة من العبد، وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان (أحدهما) يتعلق برقبته كجنايته (والتاني) بذمته يتبع به بعد العتق وهو قول الخرقي فيكون نمزلة الخلع من الامة إذا بذلته بغير اذن سيدها وتفارق وأعا عتقوا من طريق الحكم وماحصل لهم منهم عوض فيكون ذلك في ذمته يتبع به بعد العتق ويرجع به حين يغرمه قانه لا ينبغي ان مجب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتنعجل في الحال وان قانما ان المعتمل الان عليه ضرراً في رق ولده و نقصاً في استمتاعه فانها لا تكون عنده ليلا ونهارا الهرض به ويحتمل ان لا يثبت له خيار لانه نقص صفة لا ينقص بها عن رتبته فاشبه مالو شرط نسب المرأة فبانت كلاف لانها مساوية لنسبه بخلاف تغربر الحروقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المرأة فبانت كلاف لانها مساوية لنسبه بخلاف تغربر الحروقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المرأة في النت كلاف قلمهم الو شرط نسب الهرأة والمن المنافعة لانها له وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المنافعة لانها له وقال بعضهم المنافعة لانها لا قول المساوية لنسبه بخلاف تغربر الحروقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المنافعة لا المنافعة ل

نم أسلم البواقي فنه أن يختار من الاماء لان العبرة بحال الاختيار رهي حالة اجتماعهم على الاسلام ، وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة

( فصل ) ولو أملم عمّة أو بع اماء هو عادم الطول خائف العنت فأساء ن معه فله أن يختار منهن واحدة فان كانت الاتمنه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين والاخرى الايختار إلاواحدة هذا مذهب الشانعي و توجيرها قدمضى في ابتداء كاح الاماء وازعدم فيه الشرطان انفسخ النكاح في الدكل و لم يكن له خيار وجذا قال الشانعي وقال او ثور له أن يختار منهن لانه استدامة المعقد لا ابتداء له بدايل أنه لا يشترط له شروط العقد فأشبه الرجعة

ولنا أن هذه امرأة لا يجوز ابتداء المقد عليها حال الاسلام لم بملك اختيارها كالمقدة من غيره وكذوات محاره ، وأما الرجمة فهي قطع جريان النكاح إلى البينونة وهذا اثبات النكاح في امرأة وان كان دخل بين ثم ألم ثم ألم ثم ألم مل في عدمهن فالحسكم كذلك ، وقال ابو بكر لا يجوز له هه نا اختيار بل بين بمجرد اسلامه الثلا يفضى الى استدامة نكاح مسلم في أنة كافرة

ولما أن أسلامهن في العدة بمنزلة للامهن معه والذا أو كر حرائر مجوسيات أو وثنيات فألمان في عديهن كان ذلك كالملامهن معمه والنالم يسلمن حتى القدات عديهن انفد من الكحرن سواء كن كتابيات أوغير كتابيات لانه لامجرز له استدامة النكاح في أمة كتابية

فيه قولان والاولى ماذكر ناه واذا اختار الافامة فالمهر واجب لا يرجم به على أحد وان اختارالفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان مده والذكاح باذن سيده فالمهر واجب عليه وفي الرجوع اختلاف ذكر ناه فيا مضى وانكان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها ففي قدر ما يجب به وجهان (أحدهما) مهر المثل (والثاني) الحسان وهل يرجم به وعلى وجهين

ه مسئلة ﴾ (وان تزوجت المرأة عبدا على أنه حر أوظنته حراً فبان عبداً فلها الحيار)
اما الذكاح فهو صحيح وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة
المقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا إذا كمات شروط الذكاح وكان باذن سيده وان كانت المرأة
حرة وقلنا الحرية ليست من شروط السكفاءة وان فقد الكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحيح ولان
المرأة الحيار بين الفسخ والامضاء فان اختارت فلا وليانها الاعتراض عليها لعدم السكفاءة وان كانت

أمة فينبغي أن يكون لها الحيار أيضا لانه لما ثبت الحيار للعبد أذا غر من أمة ثبت اللامة إذا غرث بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد به ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وأن كان بعده فلها مهر المثل أو المسمى على ما قدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبل الدخول فلا شيء لها وأن كان بعده فلها المسمى لانه فسخ طرأ على نكاح فأشبه الطلاق.

(المغنى والشرح الكبير) (٧٠) (الجزء السابع)

( فصل ) ولو أسلم وهو واجد الطول فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن يختبار منهن لان شر الط النكاح تعتبر في وقت الاختيار وهو وقت اجتماعهم على الاسلام وهو حينئذ عادم الطول خائف العنت فكان له الاختيار ، وإن أسلم وهو معمر فلم يسلمن حتى أيسر لم بكن له الاختيار الذلك وأن أسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بهد اعساره لم يكن له أن يختار منهن شيئة الان وقت الاختيار دخل باسلام الاولى الاترى أنه لوكان معسر أكان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وأن أسلمت الاولى وهو معسر فلم تسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الاولى اجتمعت معه في حالة يجوز له ابتدا. فكاحها بخلاف المواقي دلو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم يختر حتى أيسر لزم نكاحها بخلاف المواقي دلو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم مختر حتى أيسر كم عليه استدامة النكاح

( فصل ) فان أسلم وأسلمت معه واحدة منهن وهو عن يجوز له نكاح الاماء فله أن مختار من أسلمت معه لان له أن مختارها لو أسلمن كالهن فكذلك إذا أسلمت وحدها، وان أحب انتظار البواقي جاز لان له غرضاً صحيحا وهو أن يكون منهن من هي أبر عنده من مذه فان انتظر من فلم يد لمهن حتى انقضت عدتهن تبين أن نكاح هذه كان لازما ومان البواقي منذاختاف لدينان وان اسلمن في العدة اختار منهن واحدة وانفسخ نكاح الباقيات من حين لاختيار، وعدد هن من حين الاختيار وان أسلم

(فصل) فان غرها بنسب فبان بدونه وكان ذلك مخلا بالكفاءة وقلنا بصحة النكاح فاما الخيار فان اختارت الامضاء فلا وليائها الاعتراض عليها وان لم تحل بالكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس عمتبر في النكاح فأشبه ما لو شرطته فقيها فبان بخلافه وكذلك ان اشترطت غيرالنسب فان كان بما يعتبر في الكفاءة فهو كما لوتبين أنه غير بمكافيء لها في انسب وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجال واشباه ذلك فلاخيار لها لان ذلك ممالا بؤثر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه وذلك انه اذا بان نسبه دون ماذكره وجه في ثبوت الخيار لها وان لم تخل بالكفاءة والاولى ما ذكر ناه

وفصل الشيخ رضي الله عنه (وانعتقت الامة وزوجها حر فلاخبار لها في ظاهرالمذهب) هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسبب والحسن وعطاء وسلبان بن بسار وأبي قلابة وابن أبي ليلي ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق، وقال طاوس وابن سيرين ومجاهد والنخعي وحماد ابن أبي سليان والثوري وأصحاب الرأي لها الحيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي والمسلمين وحها عبداً بريرة و ذان زوجها حراً رواه النسائي ولانها كمات بالحرية فكان لها الحيار كما لوكان زوجها عبداً وروي عن أحمد ذلك .

ولنا أنهاكافأت زوجها في الكيال فلم يثبت لها الحيار كما لو اسلمت الكيتابية تحت المسلم فأما خبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة أن زوج بربرة كمان عبداً وهما أخص بها

بعضهن دون بعض بأن اللاثي لم يسلمن مذن اختلف الدينان والبواقي من حين اختار، وأن اختار الني أسلمت معه حين أسلمت انقضت عصمة البواقي وثبت نكاحها فان الطالبواقي في العدة تبين أنهن بن منه باختياره وعدتهن من وينقلوان لم يسلمن باختلاف الدين وعدتهن منه وان طأق الني أسلمت معه طأقت وكان اختياراً لها وحكم ذلك حكم ما لو اختارها صريحا لان إيقاع طلائه عليها يتضمن اختيارها فاما أن اختار فديخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه فما زاد العدد على ما أه الماكم في هذه الحال ولا ينفسخ الذكاح م منظر فان لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وأن أسلمن فاختار منهن واحدة انفسخ نكاح البوقي والأولى معبن وأن اختار الأولى التي فسخ نكاحها صح اختياره لها لان فسخه انفسخه إنا لم يصحم إقامة لا نكاحها لم يصح وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه إنا لم يصحم إقامة البوقي على الدكفر حتى تنقضي العدة لاننا نتمين أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بنلك الحال وصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن الموان عقدا يبطل عالو فسخ نكاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن المورد في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

( فصل ) فان أسلم وتحته اما. وحرة ففيه ثلاث سائل إحداهن أسلم وأسلمن معه كاون فانه يلزم نكاح الحرة و بناسخ نكاح الاماء لانه قادر على الحرة فلا يختار أمة وقال أبو ثور له أن يختار وقد مضى الكلام عدر الثانية ) أسلمت الحرة معه دون الاما، فقد ثبت نكاحها والقطعت عصمة الاما،

من الاسود لانهما ابن أخيها وابن أختها وقد روى الاسود عن ابراهيم عن عروة عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايتاه ، وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لبني المغيرة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أبي عبيد كان زوج بريرة عبداً قال أحمد هذا ابن عباس وع ئشة قالافي زوج بريرة انه عبد برواية علماء المدينة وعمام وإذاروى اهل المدينة حديثا وعملوا به فهو أصح شيء وانما يصح حراً عن الاسود وحده فأما غيره فليس بذاك قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالمختلف فيه والحر فيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه، ونجالف الحر العبد لان العبد ناقص فاذا كملت تحته تضررت ببقائها عنده مخلاف الحر

(مسئلة) (وان كان عبداً فلها الخيار في فسخ النكاح)

أجمع اهل العلم على هذا ذكره ان المنذر وابن عبد البر وغيرهما والاصل فيه حديث بربرة قاات عائشة كاتبت بريرة فخيرهارسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عروة ولو كان حراً ما خيرها رواه مالك وابو داود والنسائي ، ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الحياركما لو تزوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فلها فراقه وان رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها اسقطت حقها وهذا مما لاخلاف فيه بحمد الله

فان لم بسلمن حتى انقضت عدام بن باختلاف الدين وابتدا. عدتهن من حين أسلم وان أسلمن في عدد هن ابن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين اسلام افان مانت الحرة بعد اسلامها لم يتغير الحديم عوتها لان موتها بعد ثبوت نكاحها وانفساخ نكاح لاماء لا يؤثر في إباحتهن (اثالثة ) أسلم الاماء دون الحرة وهو معسر فلا بخلو إما أن تنقضي عدتها قبل اسلامها فتبين باختلاف الدين وله أن مختار من الاماء لانه لم يقدر على الحرة أو يسلم في عدتها فيثبت نكاحها ويبطل نكاح الاماء كالو أسلمن دفعة واحدة وايس له أن مختار من الاماء قبل اسلامها وقضاء عدتها لاننا لا تعلم أنها لا تسلم فان طلق الحرة ثلاثاً قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقع الطلاق لا المينا أن النكاح الفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء وأن أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا وان الطلاق وقع فيه والامام ابن بثبوت نكاحها قبل الطلاق .

( فصل ) وان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عنةن قبل اسلامها لم يكن له أن يختار منهن لان نكاح الامة لا يجوز لفادرعلى حرة واثما يعتبر حالهن حال ثبوت لاختيار وهو حالة جماع اسلامه واسلامهن ثم ننظر فان لم تسلم الحوة فله الاختيار منهن فلا يختار لا واحدة اعتبارا لحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحها وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من المعتقات في عدة الحرة ثم لم تسلم فلا عبرة باختياره وله أن يختار غبرها لان الاختيار لا يكون موقوفا فأما إن

﴿ مسئلة ﴾ `ولها الفيخ بنفسها من غير صائم ) لانه فسخ مجمع عليه غير مجتهد فيه فلا يغتقر إلى حكم الحاكم حكم حاكم كالرد بالنيب في المبيع بخلاف خيار العيب في النكاح فانه مجتهد فيه قافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار وروى الحسن عن عمرو من أمية قال سمعت رجالا يتحدثون عن النبي تَشَائِلُوا أنه قال هاذا أعنقت الامة فعي بالخيار ما إيطأها إن شا.ت فارقت قان وطنها فلا خيار لها م والعالم مأ حمد في المسند

(فصل) قان اختارت الفراق كان فسخا ليس بطلاق و بهذا قال أبو حنيفة والثوري والحسن سن صالح والشانعي وذهب ما لك والاوزاعي والايث الى انه طلاق بائن ، قال مالك إلا أن تطبق نفسها ثلاثا فتطلق ثلاثا ، واحتج له بقصة زبراء حيز طبقت نفسها ثلاثا فلم يبلغنا ان أحداً من الصحابة أنكر ذلك ولانها تملك الفراق فلكت الطلاق كالرجل

ولما قول الذي وَتَطْلِيْنِهِ ﴿ الطلاق ان أخذ بالساق ﴾ ولانها فرقة من قبل الزوجة فكانت فدخاً كا لو اختاف دينهما أو أرضعت من ينفسخ نكاعه برضاعها، وفعل زبراءليس محجة ولم يثبت انتشاره في الصحاب ، فعلى هدذا لو قالت اخترت ننسي أو ف خت النكاح ؛ سمخ ولو قالت طلقت نفسي ونوت المنارقة كان كماية عن الفسخ لانه يؤدي معناه فصلح كناية عنه كالكناية ، لفسخ عن الطلاق ﴿ مسئلة ﴾ ( فان أعنق قبل فسخها أو أمكنته من برطابا بطل خيارها )

أما اذا أعنق الزوج قبل خيارها -قط لان الخيار لدفع الضرو بالرق وقد زال بعتقه فسقط كالمبيع

عتقن قبل أن بسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميم الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فه أن بختار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حالة الاختيار وهي حالة احتماع اسلامه واسلامهن فصار حكمهن حكم الحرائر الاصليات وكالو أعتقن قبل إسلامه واسلامهن ولو أسلمن قبله ثم أعتقر ثم أسلم فكدلك ويون الحسم في هذا كما لو أسلم وتحته خمس حرائو أو أكثر على ما من تفصيله

( فصل ) ولو أسلم و تحته خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداها لأنه لا بد أن يلزمه فكاح واحدة منها فلا معنى لانتظار الدواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم الواقي لأنه لا بد أن يلزمه فكاح المائية و كذلك ان لم يسلم من البواقي إلا اثنتان لزمه فكاح الاربم وان أسلم الجيم في العدة كلف أن مختار ثلاثا مع الني اختارها أولا وينفسخ فكاح الباقية، وعلى هذا لو أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثبتين وان أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن إذ لا معنى لانقظاره الخامسة و فكاح ثلاث منهن لازم له على كل حال . و بحتمل أن لا يجبر على الاختيار لانه أما يكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك . و كذلك او أسلمت معه واحدة من الاماء لم يجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والمحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والعنات مسئلتنا

إذا زال عبيه وهذا أحد قولي الشافعي ، وإن وطنها بطل خيارها علمت بالخيار أو لم تعلم ص عليه أحمد واختاره الحرقي ورى ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة ونافع والزهري وقنادة وحكاه بعض أهل العلم عن فقها. الشيعة وذكر القاضي ان لها الخيار اذا لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلاخيار لها وهد أول عطاء والحدكم وحماد واشوري و لارزاعي والشافعي وإسحق لأبها اذا أمكنت من وطنها قبل علمها لم يوجد منها مايدل على الرضى فهو كالو لم تصب، ووجه الاول ماتفدم من حديث عمر و من أمية ، وروى مالك عن ان شهاب عن عروة ان مولاة لبني عدي يقال لها زبراء أخبرته انها كانت تحت عد فعققت قالت فأرسات الي حاصة فدعتي فقالت إن أمرك بيدك مالم عسك روحك وإن مسك فليس لك من الامر شي٠ . فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا ، وروى مالك عن عاجد الله بن عمر أن لها الخيار مالم بمسها ، ولانه خيار عيب فيسقط بالنصوف فيه مع الجهالة كخيار الود علميب ولا تفريع على هدذا القول . فأما على القول الآخر في ملد آخر فالقول قولها مع يميها لان الاصل عدم ذلك وإن كانت بمن لا يخني عليها لكونهما في بلد واحد واشتهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وإن كانت بمن لا يخني عليها لكونهما في بلد واحد واشتهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وإن علمت العتق وادعت الجهالة بثبوت الخيار بلد واحد واشتهر ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس فالظاهر وإن علمت العتق وادعت الجهالة بثبوت الخيار بلد واحد واشتهر ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس فالظاهر صدقها وللشافعي في قبول قولها قولان .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا تروجها وهما كتابيان فأسلم قبل الدخول أو بعده فهي زوجته وان كانت هي المسلمة قبله وقبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لها )

وجملة ذلك أنه أذا أسلم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو اسلما معا فالنكاح باق بحاله سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان الدسلم أن يبتدى: نكاح كتابية فاستدامته أولى ولا خلاف في هذا بين القائلين بأجازة نكاح الكتابية، فأما أن اسلمت الكتابية قبله رقبل الدخول تعجلت الفرقة سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي أذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة. قال أبن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وأن كان أسلامها بعد الدخول فالحكم فيه كالحكم فيها أو أسلم أحد الزيجين الوثنبين على مانقدم فأذا كانت هي المسلمة قبل الدخول فلامهر لها لان الفسخ منها وقد مضى الكلام في هذا أيضا بما فيه كفاية

(فصل) واذا تزوج المجرسي كتابية ثم ترافها ابنا قبل الاسلام فرق بينهما . قال احمد في مجوسي تزوج كتابية بحال بينه وبينها قبل المسلام أو يحتمل هذا الكلام أن بحال بينهما وأن لم يترافها الينا لانها أعلى دينا منه فيمنع نكاحها كا ينع الذي نكاح المسلمة، وأن تزيج الذي وثبية أو مجوسية ثم ترافعوا الينا ففيه و جهان [أحدهم] بقر على نكاحها لانها ليست أعلى دينا منه فيقر على

وعمن قال انه على التراخي مائك والاوزاعي وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة و به قال سليمان بن يسار و نافع والزهري وقنادة وقال أبو حفيفة وسائر السراقيين لها الخيار في مجلس العلم وللشافعي ثلاثة أقوال أظهرها كقولنا والنابي انه على الفور كخيار الشفعة، والثالث أنه إلى ثلاثة أيام. وللشافعي ثلاثة أقوال أظهرها كقولنا والنابي انه على الفور كخيار الشفعة، والثالث أنه إلى ثلاثة أيام. ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن الحسن بن عمرو بن أمية قال سمعت رجالا محدثون عن رسول الله عليه قال الله عليه والله إذا أعتقت الأمة فهمي بالحيار مالم يطأها إن شاءت فارقته وان وطئها فلا خيار لها » ورواه الاثرم أيضا . وروى أبوداودأن بربرة عتقت وهي عند منيث عبدلاً ل بني أحمد فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها « ان قر بك فلا خيار لك » ولانه قول من سمينا من الصحابة قال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية الى ذلك فثبت الحيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كانت صغيرة أو مجنونة فلها الحيار إذا بلغث أوعقلت )

ولا خيار لهما في الحال لانه لا عقل لهما ولا قول معتبر ولا يملك وليهما الاختيار عهما ليس له هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالاقتصاص فاذا بلغت الصغيرة وعقلت المجنونة فلهما الخيار حينيّذ الكونهما صارا على صفة لكل منهما حكم وهكذا الحكم لوكان عند زوجتيهما عيب يوجب الفسخ

نكاحها كما يقر المدلم على نكاح الكتابية [ والثاني ] لا يقر على نكاحها لانها ممن لا يقر المسلم على نكاحها فلا يقر الله على نكاحها كالمرتدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وما سمي لها وهما كافران فتبضته ثم أسلما فليس لها غيره وان كان حراما ولو لم تقبضه وهو حرام فلما عليهمهر مثلما أونصفه جيث أوجب ذلك )

وجهانه أن الكفار أذا أسلموا وتحاكموا الينا بعد العقد والقبض لم نتمرض إلى ما فعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذ و ليس لها غيره حلالا كان أو حراما بدايل قوله تعالى [ يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وذر إ ما بتي من الربا ] فأم بترك ما بتي دون ما قبض وقال تعالى [ فمن جاءه وعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله ] ولانالتعرض المقبوض بابطاله يشق لنطاول لزمان و كثرة تصرفانهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعني عنه كما عني عما تركوه من الفرائض والواجبات ، ولانهما تقابضا بحكم الشرك فبرثت ذبة من هو عليه منه كما لو تبايعا ببعاً فاسدا وتقابضا وان لم يتقابضا فان كان المسمى حلا وجب ماسمياد لانه مسمى صحبح في كاح صحبح فوجب كتسمية المدلم وان كان حراما كالخر والخزير بطل ولم يحكم به لان ماسمياء لا بجوز الجابه في الحكم دلا يجوز أن يكون صداقا لمسلمة ولا في نكاح مسلم و بجب مهر انثل ان كان بعد الدخول ، و نصف أن وقعت الفرقة قبل الدخول وهذا معنى قوله حيث أوجب ذلك وبهذا قال الشافي وأبو يوسف

فان كمان زوجاهما قد وطثاهما فظاهر كلام الخرقي أنه لا خيار لهما فان مدة الخيار انقضت، وعلى قول القاضي وأصحابه لهما الخيار لانهلا رأي لهما فلا يكون تكينهما من الوطء دليلا على الرضى بخلاف السكبيرة العاقلة ولا يمنع زوجاهما من وطنهما .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان طلقت قبل اختيارها وقع الطلاق وبطل خيارها )

لانه منالاق من زوج جائز التصرف في نكاح صحيح فيقدم كما لو لم يعتق ، وقال الفاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقع لانه يتضمن إبطال حقها من الخيار وان لم تختر وقع ، وللشافعي قولان كهذين الوجهين وبنوا عدم الوقوع على أن الفسخ أسند إلى حالة العتق فيكون الطلاق واقعا في نكاح مفسوخ وكذلك إن طلق الصغيرة أو المجنونة بعد العتق

ولنا أنه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح فوقع كما لو طلقها قبل عقها أو كما لو لم يختر والفسخ انما يوجب الفرقة من حينه لانه سببها ولا يجوز تقديم الفرقة عليه اذ الحسكم لا يتقدم سببه ولان المدة تبدأ من حين الفسخ لا من سين العتق وما سبقه من الوط، وط، في نكاح صحيح يثبت به الاحصان والاحلال للزوج الاول، ولو كان الفسخ سا قا لا نعكست الحال قول القاضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح فان الطلاق يحصل به مقصود الفسخ مع وجوب نصف الهر و تقصير العدة

وقال أبو حنيفة ان كان صدائها خمراً أو خفزيرا معينين فليس لها الا ذاك وان كانا غير معينين فلها في الحنر القيمة وفي الحنزير مهر المثل استحسانا

ولنا أرخ الحرلا قيمة لها في الاسلام فكان الواجب مهر المثل كما او أصدقها خمزيرا ولانه محرم فأشبه ما ذكرنا

( فصل ) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة ما بقي من مهر المذل ، فانكان الصداق عشرة زقاق خمر متسارية فقبات خمسا منها سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وانكانت مختفة اعتبر ذلك بالكيل في أحد الوجهين لأنه اذا وجب اعتباره اعتبر بالكيل فيماله مثل بتأنى الكيل فيه الكيل فيماله مثل بتأنى الكيل فيه

(والثاني) يقسم على عددها لانه لاقيمة لها فاستوى صدفيرها وكبيرها ، وإن أصدقها عشرة خنازير ففيه الوجهان (أحدهما) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) يعتبر قيمتها كأنها بمدا بجوز بيعه كا تقوم شجاج الحركا نه عبد ، وإن أصدقها كاباً وخنزيراً وثلاثة زقاق خر ففيه ثلائة أوجه (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عندهم (والثاني) يقسم على عدد الاجناس فيجعل لكل منس ثلث المهر واثالث) يقسم على العدد كله فلكل واحد سدس الهر فلا كاب سدسه و لكل واحد من الحربين و لزقق ضدسه ومذهب الشافعي فيه على نحو من هذا

عليها فان ابتداءها من حين طلاقه لا من حين فسخه ثم لوكان مبطلا لحقها لم يقع وان لم يختر الفسخ كما لا يصح تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار سواء فسخ البائع أو لم يفسخ وهذا فياإذاكان الطلاق باثنا فانكان رجعيا لم يسقط خيارها على ما نذكر فيا بعد ، فعلى قولهم اذا طلقت قبل الدخول ثم اختارت الفسخ سقط مهرها لأنها بانت بالفسخ وان لم تفسخ فلها نصف الصداق لانها بانت بالطلاق مسئلة (وان أعتقت الامة الرجعية فلها الحيار)

لأن نكاحها باق يمكن فسخه ولها في الفسخ فأندة فانها لا تأمن رجمته اذا لم تفسخ ، فان قيـــل فتفسخ حينئذ قلنا اذا تحتاج الى عدة أخرى لابها معندة من الطلاق والفسخ لا ينافيها فهو كما لو طاقها طلقة أخرى وتبنى على عدة حرة لانها عتقت في عدمًا وهي رجسية

﴿مسئلة﴾ ( فان اختارت المقام فهل ببطل خيارها ? على وجهين )

(أحدهما) لا يبطل وهو قول الشافعي لانها جارية إلى ثبوته (والثاني) ببطل اختيارها لانها يصح فيها اختيار الفسخ نصح اختيار القام تصلب الكناح وهو اختيار شيخناه وان لم تختر شيئا لم يبطل خيارها لانه على النراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لانه يحتمل أنه كان تحربا بها إلى ثبوته اكتفاء منها بذلك فان ارتجعها علها الفسخ حينئذ وان فسخت ثم حد فنزوجها بقيت معه بطلقة وأحدة لان طلاق الهبد اثنتان وان تزوجها بعد ان عثق رجعت معه على طلقتين لانه صار حراً فلك ثلاث طلقات كسائر الاحراد .

( فصل ) فان نكحها نكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه اذا أسلموا كنكاح ذوات ارحم المحرم فأسلماقبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق بينها ولا مهر لها ، قل احمد في الحجوسية تكون تحت أخيها أو ابيها فيطلقها أو يوت عنها فترفع الى المسلمين بطاب مهرها لا بهر لها وذلك لانه نكاح باطل من أصله لا يقر عليه في الاسلام وحصل فيه الفرقة قبل الدخول ، فأما إن دخل بها فهل بجب لها مهر المثل المخرج على الروايتين في المسلم اذا وطيء امرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذمي ذمية على أن لاصداق لها أو سكت عن ذكر، فلها ألط لبه بفرضه ان كان قبل الدخول وإن كان بهده فلها مهر الذل كما في نكاح المه لمين وبهذا قال الشافعي وقال أو حنيفة ان تروجها على أن لامهر لها فلاشي، لها وان سكت عن ذكره ففيه وايتان (احداها) لامهر لها والاخرى لها مهر الذل واحتج بأن المهر بجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حقها والذمي لايطالب بحق الله تعالى ولنا أن هذا نكاح خلا عن تسمية فيجب المرأة فيه مهر المثل كالمسلمة وانما وجب المهر في حق المفوضة لئلا تصير كالموهوبة والمباحة وهذا بوجد في حق الذمي

( فصل ) اذا ارتفعوا الى الحاكم في ابتدا. العقد لم يزوجهم إلا بشروط نكاح المسلمين لفول الله عز وجل ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) وقوله ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) ولان لاحاجة

﴿ مسئلة ﴾ ( و.تي اختارت المعتفة الفسخ بعد الدخول فالمهر السيد )

وجملة ذلك أن المعتقة متى اختارت المقام مع زوجها قبل الدخول أو بعده قالمهر للديد وكذلك إن اختارت الفدخ بعد الدخول لانه وجب بالعقد فان اختارت الفدخ بعد الدخول لانه وجب بالعقد فان اختارت المفاه يؤم يوجد له سقط فان فسخت بعد الدخول فقد استقر المهر بالدخول فلم بسقط بشي، وهو السيد في الحالين لانه وجب بالعقد في علم ملكه والواجب المسمى في الحالين سوا، كان الدخول قبل العتق أو بعده وقال أصحاب الشانعي إن كان الدخول قبل العنق فكذلك وان كان بعده قالواجب مهر المثل

ولنا أنه عقد صحيح فيه مسمى صحيح انصل به الأخرل قبل الفسخ وأوجب المسمى كا لو لم يفسخ ولانه لو وجب بالوط، بعد الفسخ لـكان المهر لها لانها حرة حينئذ ، قولهم إن الوط، في نسكاح قاسد غير صحيح لانه كان صحيحاً ولم يوجد ما ينسده ويثبت فيه أحـكام الوط، في اندكاح الصحيح من الاحلال المزوج الاول وكونه حلالا .

( مسئلة ) ( وان اختارت الفسخ قبل الدخول نلا مهر لها )

رُص عليه أَحَدُ وهو مذهب الشَّافعي وعن أحمد أن قسيد نصف المهر اختاره أبرٍ بكرلانه وجب السيد فلا يسقط بفعل غيره .

(٧١) (الجزء السابع)

(المغني والشرحالكبير)

إلى عقده بخلاف ذقك ، وإن أسلموا وترافعوا الينا بعد العقد لم نتعرض لكيفية عقدهم و نظرنا في الحال فان كانت المرأة ثمن بجوز عقدالنكاح عليها ابتدا، أقرها ، وإن كانت ثمن لا يجوز ابتدا، نكاحها كذوات محرمه فرق بنهما فان تزوج معتدة وأسلما أو ترافعا في عدمها فرق بينهما لانه لا يجوز ابتداء نكاحها وإن كان بنهما نكاح متعة لم يقرا عليه لانه ان وإن كان بعد المدة فلم يبق بينهما نكاح عقد مؤبد الا أن يكونا ممن يعتقدا فساد الشرط وصحة لنكرح مؤبداً فيقران عليه ، وإن كان ينهما نكاح شرط فيه الحيار متى شاء أو شاء أحدها لم يقرا عليه لا يعتقدان لزومه إلا أن يعتقدا فساد الشرط وحده وإن كان خيار مدة فأسلما فيها لم يقرا غليه لا يعتقدان لزومه إلا أن يعتقدان لزومه وكاما اعتقدوه في وزن كان جيرون عليه ومالا فلا ، فلو مهر حربي حربة فوطئها أو طاوعته ثم أسلما فان كان ذلك في اعتقاده في وين خربة فوطئها أو طاوعته ثم أسلما فان كان ذلك في اعتقاده اعتقاده نكاحا لم يقرا عليه لانه نكاح لهم فيمن بجرز ابتداء نكاحها فأقرا عليه كالنكاح بلا ولي وإن لم يعتقدا نكاحا لم يقرا عليه

ر فصل ) وأنكحة الكفار تتعلق مها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلام ووجوب الهر والقسم والاباحة الزوج الاول والاحصان وغير ذلك وممن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والنخعي والزهري وحاد والثوري والاوزاعي والشانعي وأصحاب الرأمي ولم بجوزه الحسن وقتادة ووبيعة ومالك .

ولـما أن الفرقة جات من قبلها فيسقط مهرها كما لو أسلمت أوارتدت أو أرضعت من بفسخ لكاحها وقوله وجب للسيد قلنا لسكن براسطنها ولهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه باسلامها وردشها

( فصل ) ولو كانت ، فوضة ففرض مهر انثل فهو للسيد أيضاً لانه وجب المقدفي ملك لا بالفرض ولفرض ما الفرض مهر انثل فهو للسيد أيضاً لا نوجب الفقد وان كان الفسخ قبل الدخول و انوض فلا شيء إلا على الرواية الاخرى ينبغي أن تجب المتعة لامهما تجب بالفرقة قبل الدخول في موضع لو كان مسمى وجب نصفه

﴿ مسئلة ﴾ ( وأن أعنق أحد الشريكين وهو معسر فلا خيار لها )

وُقال أبو بكر لها الخيار لان عنق المسر لايسري بل يعنق منها ماأعنق وباقيها رقيق فلا تكل حريتها فلا يثرت لها الخيار حكاها وبكرواختارها لانها أكل منه فانها ثرث وتروث وتحجب بقدر ما فيها من الحرية، ووجه الرواية الاولى أنه لا نص في المعنق بعضها ولا هي في معنى الحرة الحكاملة لان الحرة كاملة الحكام ولان العقد صحيح فسلا يفسخ بالمختلف فيه وهذه مختلف فيها وعن أحمد رضي الله عنه اذا عنقت وزوجها حر بهذه العلة فأما ان كان المعنق موسراً مرى إلى باقيها فعنة ت كلها وثبت لها الحيار

وانا أنه طلاق من بالغ عافل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم، فان قيل لانسلم صحة أنكحتهم قلنا دايل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء البهم فقال ( واص أنه حالة الحطب ) وقال (وامر أة فرعون) وحقية، الاضاف تقنضي زوجية صحيحة ، وقال النبي عَلَيْكِيْدٍ ﴿ وَلَدْتُ مِنْ نَكَاحَ لَامِنْ سَفَاحَ ٢ واذَا ثبت صحبها ثبتت أحكامها كأنكحة المسلمين ، فعلى هذا اذا طلق الـكاءر ثلاثًا ثم تزوجها قبل زوج وأصابها ثم أسلما لم يقرا عليه ، وإن طلق امرأته أقل من ثلاث ثم أسلما فهي عند، على ما بتي من طلاقها ، وأن نكحها كتابي وأصامها حات لطلقها ثلاثا سوا. كان المطلق مسلما أو كافراً ، وأن ظاهر الذمي من امرأته ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقوله تعالى ( والذين بظاهرون من نائهم ) وان آني ثبت حكم الايلاء الموله تعالى ( الذين يؤلون من نسائهم )

( فصل ) ومحرم عليهم في النكاح ما محرم على المسلمين على ما ذكرنًا في الباب قبله الأأبهم يترون على الانكمة المحرمة بشرطين ( أحدهما ) أن لايترافعوا الينا (والثاني ) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان الله تعالى قال ( قان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهموان تعرض عنهم فلن يضروك شيئًا ) فدل هذا على أنهم مخلون وأحكامهم إذا لم يجيئوا الينا ولانالنبي وَلَيْكُلِيَّةُ أَخِذَ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض دابهم في احكامهم ولا في أنكحتهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم ، وقدروي عن احمد في المجوسي تروج نصر انية قال: يحال بينه وبينها قيل من بحول بينهما ? قال لامام قال:

( فصل ) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصد ق عشر بن ثم أعتقها في ميضه بعد الدخول بهائم مات ولم على غيرها وغير مهرها بعد استيفائه عتقت لانها نخرج من الثلث وأن لم يكن قيضه عنق في الحال تلئها وفي الخيار لها و مهاز، فكالم اقتضى من مهرها شيئًا عتق منها بتدر ثلثه فاذا استوفى كله عتقت كالما ولها الحيار حينيَّذ عند من لم يثرت لها الحيار قبل ذلك، قان كان زوجها وطئها قبل استيفا. مهرها بطل خيارها عند من جعل لها الخيار حينئذ لانها أسقطنه بتمكينه من وطنها وعلى قول الخرقي لا يبطر لانها مكنته منه قبل ثبوت الحيار لها فأشبه ما لو مكانت منه قبل عنام فأما ان عققت قبل الدخول بها فلا خيار لها على قول الحرقي لأن في خما للنكاح سقط به صداقها فيعجر الثلث عن كان قيمتها ورق الذها ويسقط خبارها ويفضى إثبات الحيار لها إلى إمقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافعي وعند أبي بكر لها الخيسار فعلى قول من أوجب لسيدها نصف الهر يعنق ثشاها اذا استوفى وعلى قول من أسقط يعنق ثشها

(فصل) وان أعتق زوج الامة لم يثبت لها خيار لان عدم الكمَال في الزوجة لا يؤثر في النكاح ولذلك لاتعتبر الكفاءة الا فيالرجل دون المرأة، فلو تزوج امرأة مطلفا فبانتأمة لميكن له الخيار ولو تزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً فلها الخيار فكذلك في الاستدامة لكن ان أعتق ووجد طول الحرة فهل يبطل نكاحه ? على وجهين مضى ذكرها

(فصل) إذا أعتقت الامة فقالت لزوجها زديي في مهري ففال فالزيادة لها دون سيدها سواء كان

ابو بكر لان علينا ضرراً في ذلك يعني بتحريج أولاد النصر انية علينا وهكذابجي. على قوله في نزويج النصراني الجوسية وبجي، على هذا القول أن محال ببتهم وبين نكاح محارمهم قان عمر رضي الله عنه كتب: انفرقوا بيزكل محرمهن المجوس، وقل احد في مجوسي المكأمة نصر انية حل بينه وبينها ومجبرعلي بيعها لان النصارى لهم دين فان الك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها ، وقال ابو بكر عبد العزيز لايجوزله وطؤها أيضا لما ذكرناه من الضرر

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو تزوجها وهما مسلمان فارتدت قبل الدخول انفسيخ النكاح ولا مهر لها ، وإن كان هو المرتد قبلها وقبل الدخول فكذلك الأأن عليه نصف المهر)

وجملة ذلك أنه إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول الفرخ النكاح في قول عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن داود أبه لاينف خ بالردة لان الاصل بقاء النكاح

ولنا قول الله تعالى ( ولا تمسكوا بعصم الـكوافر ) وقال تعمالي ( فلا ترجعوهن إلى الـكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ) ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة فأوجب فسخ النكاح كالوأسلمت تحت كافر، ثم ينظر قانكانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قبلها، وإن كان الرجل هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه ما لو طلق ، وأن كانت التسمية فاسدة أهليه نصف مهر الثل

زوجها حراً أوعبداً وسواء عتق معها أولم يعتق نصعليه أحمد فها إذازوج عبد. أوأمته ثم اعتقا حمعاً فقالت الامة زدني في مهري فالزيادة للامة لاللسيد فقيل أرأيت ان كان الزوج لغير السيد لمن تكون الزيادة ? قال الامة وعني قياس هذا لو زوجها سيدها تم باعها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة للثاني ، وقال القاضي الزيادة لسيد المعتق في الموضعين على قياس المذهب لان من أصلنا أن الزيادة في الصداق تملحق بالعقدالاول فيكون كالمذكور فيه ءقال شيخنا والذي قلنا أصح لانالملك فيالزيادة حالوجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لهاكسها والموهوب لها ، وقولنا أن الزيادة تلحق بالعقد معناه أنها تلزم ويثبت الملك فيها ويصير الجميع صداقاً وليس معناءاً نا تبينا ان الملك كان ثابتاً فيها وكان لسيدها فان هذا محال لان سبب ملك هذه الزيادة وجد بعد العتق فلا محبوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سبيه ولوكان الملك ثانِتاً للمعتق فيه حين البزويج لزمته زكاته وكان له عاؤه وهذا أظهر من أن نطيل فيه.

﴿مَسَّلَةِ﴾ (وان عنق الزوجان معاً فلا خيار لها وعنه ينفسخ نكاحهما)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فالمشهور عنه أنه لا خيار لها والنكاح بحاله سواء أعتقهما واحد أواثنان نص عليه أحمد وعنه لها الخيار .لانها كملت بالحرية تحت من لم يسبق له حرية ﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانت ردتها بعد الدخول فلا نفقة لها ، وان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها ولو كان هو المرتد فلم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدتها الفسخ النكاح منذ اختلف الدينان)

اختافت الرواية عن احمد فيها إذا ارتد أحد الزوجين بعد الدخول حسب اختلافها فيها إذا أسلم أحد الزوجين السكافرين فني احداها تتعجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك ، وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز واشوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لأن ماأوجب فسخ النكاح استرى فيه ماقبل الدخول وبعده كالرضاع ( والثانية ) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فهما على الذكاح ، وأن لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلف الدينان وهذا مذهب الشافعي لأنه لفظ تقم به الفرقة فاذا وجد بعد الدخول جاز أن يقف على انقضاء العدة كالطلاق الرجعي أواختلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية تحتر الحربي، وقياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على الملام أحد الزوجين أوب من قياسه على المراقاة فلا نفقة لها لأنه السبيل الزوج إلى رجعتها وتلافي نكاحها فلم يكن انقضاء العدة وان كان هو المرتد فعليه النفقة العدة لانه بسبيل من الاستمتاع بها بأن تسلم ويمكنه تلافي نكاحها فكرانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية

هُلكت الفسخ كما لو عنقت قبله الالول أولى لانحرية العبد لو طرأت بعدعتها منع فاذا قارنت كان أولى أن يمنع كاسلام الزوجين الاعتاه وعنه رواية ثالثة ان أعتقا انفسخ نكاحهما لان العتق معنى يزيل الملك عنهما لاالى مالك فجاز ان تقع به الفرقة كالموت ولانه لا يمنع أن لانحصل الفرقة بوجوده من أحدها أو تحصل بوجوده منها كالمعان والاقالة في البيع قال شيخنا: معناه والتقاعم أنه إذا وهب لعبده سرية وأذن له في التسري بها م أعتقهما جميها صارا حرين وخرجت عن ملكه فلم يكن له اصابتها الا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من اصحابه فيمن وهب عبده سرية أواشترى له سرية تم اعتقها لا يقربها الا بنكاح جديد المواحتج احمد عا روي عن نافع عن ابن عمر ان عبدالله كان له سريتان فاعتقها وأعتقه فنهاه ان يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن ان تكون مملوكة فلم يبع له التسري بها كالحرة الاسلية، وأما إذا كانت امرأة فعتقا لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها وحدها فلاً ن ينفسخ باعتاقهاما أولى ومحتمل ان أحمد انما أراد بقوله أنفسخ نكاحهما أن لها فسخ النكاح ويخرج هذا على الرواية التي تقول لها الفسخ إذا كان زوجها حراً فعتقت عنه

( فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة متزوجان فاراد عتقهما البداية بالرجل لئلا يثبت للمرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه ، وقد روى أبو داود والاثرم باسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فتزوجها فقالت للنبى صلى الله عليه وسلم إني أريد أن اعتقها ? فقال لها « ابدئ بالرجل قبل المرأة»

( فصل ) فان ارتد لزوجان معا فحكهم حكم مالوارتد أحدهما ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة ، وان كان بعده فهل تتعجل أو يقف على انقضا. العدة ? على روايتين وهذا مذهبالشافسي . قال أحمد في رواية ابن منصور إذا ارتدا معا او أحدهما ثم تابا او تاب فهر أحق بها مالم تنقض العدة وقال ابوحنيفة لاينفسخ النكاح استحساما لامه لم يختلف يهما الدين فأشبه مانو أسايا

ولداً أنها ردة طارئة على النكاح فوجب أن يتملق بها فسخه كا لو ارتد أحدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد إذا ارتد وحده زال إذا ارتدغيره معه كاله ، وماذ كروه يبطل بما إذا انتقل المسلم واليهودية إلى دين النصر أنية قان نكاحها ينفسخ وقد انتقلا إلى دين واحد وأما إذا أسلما فقد انتقلا إلى دين الحق ويقر أن عليه مخلاف الردة

( فصل ) وإذا ارتد أحد الزوجين او ارتدا معا منع وطأها فان وطئها في عديها وقلنا أن الفرقة تمجات فلها عليه مهر مثلها لهذا الوط، مع الذي يثبت عليه بالكاح لانه وطيء أجنبية فيكون عليهمهر مثلها، وإن قلنا أن الفرقة موقوفة على انقضاء العدة فان أسلم المرتد منهما اوأسلما جميعافي عديها وكانت الردة منهما فلا مهر لها عليه بهدذا الوط، لانا تبينا أن النكاح لم يزل وانه وطئها وهي زوجته وإن ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت عديها فلها عليه مهر المثل له نبا الوط، لانه وط. في غير نكاح بشبه النكاح لاننا تبينا أن الفرقة وقعت منذ اختلف الدينان، وهكذا الحريم فيها اذا أسلم

وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت للرجل أني بدأت بِعتقك لئلا يحكون لها عليك خيار والله أعلم .

## ﴿ باب حكم العيوب في النكاح ﴾

( العيوب المثبتة للفسخ ثلاثة اقسام (أحدها) مايختص بالرجال وهو شيئان ( أحدها ) أن يكون الرجل مجبوباً قد قطع ذكره ولم يبق منه ما يمكن الجماع به ﴾

الكلام في العيوب المثبتة لفسخ النكاح للمرأة والرجل اذا اختار ذلك في اربعة فصول :

(أحدها) ان خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين للعيب يجد، في الآخر في الجملة وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال جابر بن زيد والشافعي واسحاق وروى عن على لا ترد الحرة بعيب، وبه قال أبوحنيفة وأصحابه إلا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا فان للمرأة الخيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم بينهما بطلقة ولا يكون فسيخاً لان وجود العيب لا يقتضي فسخ النكاح كالعمى والزمانة وسائر العيوب

ولنا أن المختلف فيه يمنع الوط، فأثبت الحيار كالجبوالمنة ولان المرأة أحد الموضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق، أو أحد الروضين في عقد النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق، أو أحد الروحين فيثبت

أحد الزوجين بعــد الدخول فوطيها في المدة قبل اسلام الآخر . فالحــكم فيه مثل الحــكم ههنا لما ذكرنا من التعليل فيه

(فصل؛ واذا أسلم أحدائز وجين ثم ارتد نظرت فان لم بسلم الآخر في العدة تبينا أن وقوع الفرقة كان منذ اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المدلم منهما ، وان أسلم الآخر منهما في العدة قبل ارتداد الاول اعتبر ابتدا، العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين باسلام الاول زال باسلام اثاني في العدة ولو أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له أن يختار منهن لانه لا يجوز أن يبتدي، العقد عايبن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه او معه لم يكن له أن يختار منهن لذلك

( فصل ) فأذا تزوج السكافر بمن لايقر على نكاحه في الاسلام مثل أن جمع بين الاختبن أو ببن عشر فسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثا ثم أسلما لم يكن له أن ينكحها لا نا أجرينا أحكامهم على الصحة فيها يعتقدونه في النكاح فكذلك في الطلاق ولهذا جاز له امساك الدُنية من الاختين والخامة لا المعقود عليها آخراً

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجهوليته على أن بزوجه الآخر وليته فلا نـكاح ببنهماوان سموا مع ذلك صداقا أيضا)

هذا النكاح بسمى الشفار فقبل أنما سمي شفاراً لقبحه تشبيها برفع الحكاب رجه ليبول في القبح

له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، فاما العمى والزمانة ونحوها فلا يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوطء بخلاف العيوب المختلف فيها، فانقيل فالجذام والجنون والبرص لا يمنع الوطء قلمنا بل يمنعه فان ذلك يوجب نفرة تمنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والمجنون يخاف منه الجاية فصار كالمانع الحسى

(الثاني) العيوب المجوزة للفسخ وهي ثمانية: اثنان يختصان الرجل وها الجب والعنة وثلاثة تختص المرأة وهي الفتق والقرن والعفل وثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجذام والجنون والبرص وهكذا ذكرها الحرقي، وقال الفاضي: هي سبعة جعل القرن والعفل شيئاً واحداً وهوالرتق وذلك لحم ينبت في الفرج، وحكي ذلك أهل الادب وحكي نحوه عن أبي بكر وذكره أصحاب الشافعي وقال الشافعي الفرن عظم في الفرج يمنع الوطء وقال عن غيره لا يكون في الفرج عظم أنما هو لحم ينبت فيه وحكي عن ابي حفص ان العفل كالرغوة في الفرج يمنع لذة الوطء، وقال أبوالخطاب الرتق أن يكون الفرج مسدوداً يعني ملتصقا لا يدخل الذكر فيه والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فها في معنى الرتق الا أنهما نوع آخر، وأما الفتق فهو انخراق ما بين مخرج البول والمني وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلها ستة وجعل القرن والعفل شيئاً

يقال شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول ، وحكي عن الاصدى أنه قال : الشغار الرفع فكأن كلواحد منهما رفع رجه للآخر عما يريد ، ولانختلف الرواية عن احمد في أن نكاح الشغار فاسدرواه عنه جماعة قال احمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والشافعي ، وحكي عن عطاء وعرو بن دينار ويكحول والزهري والثوري أنه يصح وتنسد النسمية وبجب مهر انش لان الفساد من قبل لما يوجب فساد العقد كالو تزوج على خر إو خنزير وهذا كذلك

و إذا ماروى ابن عمر أن رسول الله وَ الله وَ الشهار منفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم، وروى الا ثرم باسناده عن عمر أن بن حصين أن رسول الله وَ الله والله الله والله جمل كل واحد من العقدين سلفا في الآخر فلم بصح كالو قال جنب ولا شغار في الا-لام » ولانه جمل كل واحد من العقدين سلفا في الآخر فلم بصح كالو قال بعنى ثوبك على أن أبيعك ثوبي ، وقولهم أن فساده من قبل انتسمية قلنا لا بل إفساده من جهة أنه وتفه على شرط فاسد أو لايه شرط تمليك البضع اخير الزوج فا به جمل ترويجه إياها مهراً للاخرى فنكان ،الملك إياه بشرط انتزاعه منه ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يتول على أن صداق كل واحدة منهما بضع الاخرى أو لم يقل ذلك ، وقال الشافعي هو أن يقول ذلك ولا يسمي المكلواحدة صداقا لما روى ابن عمر أن الذي ويتلقي نهى عن الشفار والشفار أن يقول الرجل الرجل ورجتك بنتي على أن تزوج في بنتك ويكون بضع كل واحدة منهما مهر الاخرى

واحداً وأنما اختص الفسخ بهذه العيوب لانها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرص يثيران نفرة في النفس تمنع قربانه وبخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع، والجنون يثير نفرة ويخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معهما الوطء والفتق بمنع لذة الوطء وفائدته وكذلك العفل على قول من قسره بالرغوة

(فصل) فان اختلفاً في وجود العيب كن بجسده بياض يمكن أن يكون بهقاً أو برصاً واختلفافي كو نه برصاً أوكانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كو نه جذاما فان كانت للمدهي بيئة من اهل الخبرة والثقة فيشهدان بما قال ثبت قوله والاحلف المذكر والقول قوله لقول النبي عليائية ولا ينه ولكن اليمين على المدعى عليه » وان اختلفا في عيوب النساء أربت النساء الثفات ويقبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج والا فالقول قول المرأة ، وأما الجنون فانه يثبت الحيار سواء كان مطبقاً أو كان بجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذه حاله الا أن يكون مريضاً ينمى عليه ثم يزول فذلك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرض ودام الاغماء فهو كالحيان .

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ ( فَانَ اخْتَلَفَا فِي امكانَ الجَمَاعِ عَمَا بِقِي مِن ذَكَرَ هَا لَقُولَ قُولُ المرأة ) لانه يضعف بالقطع والاصل عـدم الوطء وبحتمل ان القول قوله كما لو ادعى الوطء في ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله على الشيار على الشفار والشفار أن يزو الرجل ابنته على أن يزرجه ابنته وليس بينهاصداق . هذا افظ الحديث الصحيح المناق عليه ، وفي حديث أبي هربرة والشفار أن يقول الرجل الرجل وجلى ابنتك وأزوجك ابني أو زوجني أختك وأزوجك المختي وواء مسلم وهذا بجب تقديم لصحته وعلى المقد أكن الجمع بينها بأن يعمل الجميع ويفسد المكاح بأي ذك كان ولانه إذا شرط في نكح إحداها تزوج الاخرى نقد جال بضم كل واحدة صداق لاخرى ففسد كالو افظ به عافاما إن سموا معذلك صداقا فقال زرجتك ابني على أن تزوجني ابنتك ومهر كل واحدة منها مانة أو مهر ابنتي مانة ومهر ابنتك خمسون أو أقل أو أكثر فالمنصوص عن أحمد فيما وقفنا عليه صحته وهو قول الشاني لما تقدم من حرم والمناق في المناق بن عبد الله بن وقال الحرق لا يصح الحديث أبي هربرة والما ووى أبو دارد عن الاعرج أن العباس بن عبد الله بن وقال المجاس ألكح عبدالرحن بن الحم عبدالرحن بن الحملا صداقا فكتب معادية إلى من العباس ألكح عبدالرحن بن أمرق بينها وقال في كنابه هذا الشفار الذي نهى عنه وسول الله عينيائين ولانه شرط المباس ألكح المذرى نهرة ولانه شاف في عقد فل بصح كالو لم بسميا صداقا بحقة ان عدم النسوية المس بمفسد المقد ندكاح إحداهما للكح الاخرى فلم يصح كالو لم بسميا صداقا بحقة ان عدم النسوية المس مفسد المقد بدليل ذكاح المفوضة فدل على أن المهسد هو الشرط وقد وجد ولانه سلف في عقد فلم يصرح بالنشريك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن عرهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بستك ثوبي بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن عرهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن عرهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك

العنسة ولان له ما يمكن الجماع بمثله فأشبه من له ذكر قصير (الساني) أن يكون عنينا العنين هو العاجز عن اللاج ذكره وهو مأخوذ من عن أي اعترض لأن ذكره بعن إذا أراد اللاجه أي يعترض قيل لانه يعن لقبل المرأة عن يمينه وشهاله فلا يقصده فاذا كان الرجل كذلك فهو عيب به وتستحق به المرأة فسخ النكاح بعد الني يضرب له مدة يختبر فيها ويعلم حاله بها ، وهذا قول عمر وعمان وابن مسعود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخمي وقتادة وحماد بن أبي سليمان وعليه فتوى ققهاء الامصار منهم مالك وأبو حنيفة وأعجابه والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وشذ الحركم وداودفقالالا يؤجل وهي امرأنه وربي ذلك عن علي رضي الله عنه لأن امرأة أتت الذي عينياته فقال يا رسول الله: ان رفاعة طلقني فبت طلاقي فتروجت بعبد الرحمن بن الزبير وأنماله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين رفاعة طلقني فبت طلاقي فتروجت بعبد الرحمن بن الزبير وأنماله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين أن ترجعي الى رفاعة ? لاحتى تذوقي عسيلته » ويذوق عسيلتك ولم يضرب له مدة

ولنا ما روي أن عمر رضي الله عنه اجل الهنين سنة وروى ذلك الدار قطنى عن عمروا بن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ورواه أبو حقص عن على ولانه عيب بمنع الوط، فأثبت الخيار كالحب في الرجل والرتق في المرأة فأما الخبر فلا حجة لهم فيه قن المدة أيما تضرب له مع اعترافه (المعنى والشرح الكبير) (الحز السابع)

فأما إذا قالزوجتك ابنتي علىأن تزوجني ابنتكومهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى قالنكرح فاسدلانه صرح بالنشريك فلم يصح العقد كما لولم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلما بصحة العقد إذا سميا صداقا ففيه وجهان [أحدهما] تفسد التسمية ويجب مهر المثل وهذا قول الشافعي لان كل واحد منهما لم يرض بالمسمى إلا بشرط أن يزوج وليه صاحبه فينقص المهر لهذا الشرط وهو باطل قاذا احتجنا الى ضمان النقص صار المسمى مجهولا فبطل ، والوجه الذي ذكره القاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح أن يكون مهراً فصح كما لوقال زرجتك ابنتي على الف على أن في منها مائة والله أعلم

( فصل ) وأن سمى لاحداهما «هراً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد المكاح فيهما لأنه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقا لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمى لها صداقا رواية أن لان فيه تسمية وشرطا فأشبه مالو سمى لمكل واحدة منها مهراً ذكره القاضي هكذا

( فصل ) قان قال زوجنك جاربتي هذه على أن تزوجني ابنتك وتكون رقبتها صداقا لابننك لم يصح نزويج الجارية في قياس المذهب لانه الم يجول لها صداقا سوى تزويج ابنته ، وإذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقا ، وان زوج عبد

وطلب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال أي لاعركها عرك الاديم وقال بن عبد البر وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة وصح ذلك في قول النبي وقليلية « تريدين أن ترجعي الى رفاعة » ولو كان قبل طلاقه لما كان ذلك اليها وقبل أنها ذكرت ضعفه وشبهته بهدبة النوب مبالغة ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « حتى تذوقي عسيلته » والعاجز عن الوطء لا محصل منه ذلك

﴿مسئلة ﴾ ( فان ادعت ذلك أجل سنة منذ ترافعه )

وَجَلَةَ ذَلَكُ أَن المرأة إذا ادعت عجز زوجها عن وطئها لهنة سئل عن ذلك فان أنكر وهي عذرا. فالقول قولها وانكانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه في ظاهر المذهب لان الاصل السلامة ولانهذاأم لا يعرف الا من جهته وقال القاضي هل يستحلف \* على وجهين بناء على دعوى الطلاق

﴿ مسئلة ﴾ ( فان اعترف بذلك أو قامت بينة على افراره به فانكر فطابت بمينه فنكل ثبت عجزه) ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

و لنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا العجز قد يكون لمنة وقد يكون لمرض فضرب له سنة لتمر به الفصول الاربعة فان كان من يبس زال في فصل الرطوبة وان كان من رطوبة زال في فصل

امرأة وجمل رقبته صداة! لها لم بصح الصدق لان الله المرأة زوجها يمنع صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح وبجب مهر المثل

## ﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله تمالي ( ولا يجوز نكاح المتمة )

معنى نكاح المتعة أن يتزمج المرأة مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو يجبولة فهذا نكاح باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام . وقال أبو بكر فيها روابة أخرى انها مكروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فتال مجتنبها أحب إلى ، قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم ، وغير أبي بكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول في المسئلة رواية واحدة في تحريها وهذا قول عامة الصحابة والفقها ، وممن روي عنه شحريها عر وعلى وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير ، قال ابن عبدالبر وعلى تحريم المتعة ما قائد وأصحاب الآثار وأبوحنيفة في أهل الكرفة والاوزاعي في أعل الشام والليث في أهل مصر والشافهي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصح النكاح و يبطل الشرط.

وحكي عن ابن عباس انها جائزة وعايه أكثر أصحاب عطا. وطاوس وبه قال ابن جربج وحكي ذلك عن أبي سعبد الحدري وجار واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي عَلَيْكِيْرُ أذن فيها ، وروي

اليبس وان كان من برودة زال في فصل الحرارة وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختلفت عليه الاهوية فلم يزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداه لا يستجن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر وابتداء السنة من وم ترافعه قال ابن عبد البر على هذا جماعة القائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر يؤجل سنة من يوم ترافعه فاذا انقضت المدة فلم يطأ فالها الخيار في فسخ النكاح

﴿ مسئلة ﴾ ( وان اعترفت أنه وطئها مرة بطل كونه عنينا )

أكثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء أمرأته مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطاء وطاوس والحسن وبحبي الانصاري والزهري وعمرو بن دينار وقتاءة ومالك والاوزاعي والشافعي واستحلق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور اذا عجز عن عن وطنها أجل له لائه عجز عن وطنها فثبت حقها كما لو وجب بعد الوطء

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوط في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كما لو لم يكن لان حقوق الزوجية من استقر ارالمهر والعدة ثبتت بوط واحدوقد وجدما أوجبه فا نه يتحقق به المجز فافترقا (فصل) وان علمت أن عجزه عن الوط لعارض من صغر أو مرض ورجوا لزوال لم تضرب له مدة لان ذلك عارض يزول والعنة لا تزول لانها حبلة وخلقة وان كان الكبر أو مرض لا يرجى

أن عمر قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أَفَا نهى عنهاوأعاقب عليهما ? متعة النسا. ومتعة الحج ولائه عقد علىمنفعة فيكون مؤقتا كالاجارة

ولنا ماروى الربيع بن سبرة أنه قال: أشهد على أبي أنه حدث أن الذي عليا من عنه في حجة الوداع. وفي الفظ أن رسول الله ويتالين حرم منه النسا رواه أبو داود. وفي النظ رواه أبن ماجه أن رسول الله ويتالين حرم المنه ققال ويأ بهاالناس الي كنت أذنت الكي الاستمتاع الأوان الله قد حرمها الى يبم القيامة ، وروي عن على بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ويتالين أبى عن منه النساء يوم خير وعن لحوم الحر الاهلية. رواه مالك في الموطأ وأخرجه الأثمة النسائي وغيره واختلف أمل العلم في الجمع بين هذين الجبرين فقال قوم في حديث على تقدم وتأخير وتقديره أن النبي ويتالين مهى عن لحوم الحر الاعلمة يوم خير ومهى عن منه النساء ولم يذكر مبقات النهي عنها وقد بنده الروقال الشاني سبرة في حديثه أنه كان في حجة الوداع حكاه الأمام احمد عن قوم وذكره في عبد البر وقال الشاني المالم عن المنه أحله الله عرمه أباحها في حجة الوداع ثلاثة أيام ثم حرمها والانه لانذاق به أحكام النكاح من الطلاق والظهار والمان والموارث فكان بإطلاكسائر للانكحة الباعلة ، وأما قول ابن عباس فقد حكي عنه الرجوع عنه ، وروى ابر بكر بأسناده عن معيد بن جبير قال : قات لا بن عباس فقد حكي عنه الرجوع عنه ، وروى ابر بكر بأسناده عن معيد بن جبير قال : قات لا بن عباس فقد حتى عنه المرجوع عنه ، وروى ابر بكر بأسناده عن معيد بن جبير قال : قات لا بن عباس فقد حتى قال فيها الشاعر :

برؤه ضربت له المدة لأنه في معنى من خلق كذلك وان كان لجب أو شلل ثبت الخيار في الحاللان الوطء مأيوس منه فلا معنى لانتظاره وان كان قد بقي من الذكر ما يمكن الوطء به أو لا رجع الى أهل الخبرة في ذلك

(فصل) والوط، الذي يخرج به من العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوط، تتعلق به فان كان الذكر مقطوع الحشفة كفاه تغييب قدر الحشفة من الباقي في أحد الوجهين ليكون ما يجري من المقطوع مئل ما يجري من الصحيح (والثاني) لا يخرج من العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههذا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه لأنه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوط، وللشافعي قولان كهذين.

﴿مُسَالَةٍ﴾ ( وان وطئها في الدبر أو وطيء غيرها لم نزل العنة ومحتمل أن نزول )

لأن الدبر ليس محلا للوط، فأشبه الوط، فيما دون الفرج ولذلك لا يتعلق به الاحلال الزوج الاول ولا الاحصان وان وطئها في القبل حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة وذكر القاضي أن قياس المذهب ان لا يخرج عن العنة لنص أحمد على أنه لا تحصل به الاباحة للزوج الاول ولانه وطء محرم أشبه الوط، في الدبر

أقول وقد طال الثواء بنا معا ياصاح هل لك في فتيا أن عباس ها الك في رخصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقام خطيبا وقال ان المتعة كالميتة والدم ولحم الخنوير فأما اذن رسول الله عَلَيْكَ فيها فقد ثبت نسخه وأما حديث عمران صح عنه فالظاهر اله انما قصد الاخبار عن تحريم النبي عَلَيْكِيْنُ لِمَا وَبهيه عنها إذ لايجوز أن ينهى عما كان النبي عَلَيْكِلَةٍ أباحه و بتي على اباحته

( فصل ) وان تزوجها بغير شرط الاأن في نيته طلاقها بعد شهر أو اذا انقضت حاجته في هذا البلد فالسكاح صحبح في قول عامة أهل العلم الا الاوزاعي قال هو نكاح متمة والصحبح أنه لا بأس به ولا تضر نبته و ايس على الرجل أن ينوي حبس امرأته وحسبه ان وافقته والاطلقها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو تزوجها على أن يطلقها في وقت بعينه لم ينعقد النكاح )

يعني اذا تزوجها بشرط أن يطلقها في وقت معين لم يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن ينترط عليه طلاقها إن قدم أبوها أو أخوها ، وقال أبو حنيفة يصح النكاح ويبطل الشرط وهو أظهر قولي الشانعي قاله في عامة كتبه لان النكاح وتم مطلقا وأعا شرط على نفسه شرطا وذاك لايؤثر فيه كا لو شرط أن لايتزوج عليها ولا يسافر بها

ولنا أنه وطيء في محل الوطء فخرج به عن العنة كمالووطئها وهي مريضة يضرها الوطء ولان المنة العجز عن الوطء فلا يبقى مع وجود الوطء لان العجز ضد القدرة فلا يبقى مع وجود ضده وما ذكره غير صحيح لان تلك الاحكام يجوز أن تبتى مع وجود سببها لما نع أو فوات شرط والعنــة في نفسها أمر حقيقي لا يتصور بفاؤه مع التفائه وأما الوطء في الدبر فليس وطأ في محله بخلاف مسئلتنا وفيه قول أن العنة تزول به اختاره ابن عقيل لأنه أصعب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر

(فصل) فان وطيء امر أمّ لم نخرج به من العنة في حق غيرها واختار ابن عقيل أنه يخرج عن العنة في حق جميع النساء فلا تسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضي قول أبي بكروقول من قال إنه يختبر بمزو بج امرأة أخرى ويحكى ذلك عن سمرة وعمر بن عبد العزيز قالوالان العنة خلقة وحِبلة لا تتغير بتغير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها ولذلك نو ثبتت عنته في حقهن فرضي بمضهن سقط حقها وحدها دون الياقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطنها وهو ثابت في حقها لا يزول بوطء غيرها وقوله كيف يصح العجز عن واحدة دون أخرى ?قلنا قد تنهض شهوته في حق احداها لفرط حبه إياها واليه اليها واختصاصها بكمال ولوجه دون الاخرى فعلى هذا لو تزوج مرأة فأصابها ثم أبابها ثم تزوجها فعن أحمد لها المطالبة لانه إذا جاز أن يعن عن امرأة دون أخرى ففي

ولما أن هذا شرط مانع من بقاء الكاح فأشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسوا عليه فانه لم يشترط قطع النكاح

(مسئلة ) قال (وكذلك ان شرط عليه أن يحلمها لزوج كان قبله )

وجملته أن نكاح المحلل حرام باطل في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والنخعي وقتادة ومائك والثيث والثيث والثاري وابن المبارك والشانعي وسواء قال زوجتكما إلى أن تطأها أو شرط أنه اذا أحلم انلا فكاح بينها أو انه اذا أحلم نظريل طلقها ، وحكي عن أبي حنيفة أنه يصح الكاح ويبطل الشرط ، وقال الشانعي في الصورتين الاولتين لايصح وفي الثالثة على قولين

ولذا ماروي عن النبي مَوَيَّلِيِّهُ أنه قال « لهن الله المحلل والمحلل له » رواه ابو داود وابن ماجه والمترمذي وقال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي عَيِّلِيَّهُ منهم عربن الخطاب وعَيَّان وعبد الله بن عمر وهو قول الفنها. من التابعين ، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس ، وذل أبن مسدود المحلل والمحلل له ملعون على لسان محمد عَيِّلَاتِيْهِ

وروى ابن ماج، عن عقبة بن عامر أز النبي عَلَيْكُو قال ﴿ أَلا أَخْبَرُكُمْ بِالْتَيْسِ الْمُسْتَعَارِ ۗ ﴾ قالوا بلى يار- ول الله ، قال ﴿ هُو الْحَالُ لَعَنَ اللهُ الْحَالُ والْحَالُ لَهُ ﴾ وروى الاثرم بالمناده عن قبيصة من

نكاح دون نكاح أولى ومقتضى قول أبي بكر ومن وافقـه لا يصح هذا بل متى وطيء امرأة لم تثبت عنتــه أبداً.

(فصل) وان ادعى أنه وطئها وقالت أنها عذرا وفشهدت بذلك امرأة ثقة فالقول قولها والافالةول قوله . اذا ادعت المرأة عنة زوجها فادعى أنه وطئها وقالت انها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بعذرتها فالقول قولها ويقبل في بقاء عذرتها شهادة امرأة واحدة كالرضاع ويؤجل الرجل وبهذا قال الثوري والشافعي واستحاق وأصحاب الرأي لان الوطء بزيل المذرة فوجودها يدل على عدم الوط فان ادعى أن عذرتها عادت بعد الوط وفالان هذا بعيد جداً وان كان متصوراً وهل تستحلف المرأة في محتمل وجهين (أحدها) تستحلف لازالة هذا الاحتمال كذب البيئة العادلة وكذب المقر في والآخر لا يستحلف لان أما يبعد جدا لالتفات اليه كاحمال كذب البيئة العادلة وكذب المقر في اقراره وهل يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى الوائني) لا يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى

(فصل) وأن لم يشهد لها أحد فالقول قوله لان الاصل السلامة في الرجال وعدم العيوب ودعواه تتضمن سلامة العقد وصحته ويسقط حكم قولها لتبين كذبها فان ادعت أن عذرتها زالت بسبب أحد فالقول قوله لان الاصل عدم الاسباب

( فصل ) قان شرط عليه التحليل قبل العقد ولم يذ كره في العقد و نواه في العقد أو نوى التحليل من غير شرط فالنكاح باطل أيضا قال اسهاء يل بن سعيد بألت أحمد عن الرجل يتزوج المرأة وفي نفسه أن يحلها لزوجها الاول ولم تعلم المر ة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال فهو ملعون وهذا ظاهر قول الصحابة رضى الله عنهم وروى نافع عن ابن عمر أن رجلا قال له إمرأة تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم قال لا إلا نكاح رغبة إن أعجبتك أمسكها وان كرهتها فارقها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله ويتنافق سفاحا وقال لا يزالاز زانيين وان مكتما عشر بن سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها وهذا قول عمان رضي الله عنه وجا. رجل إلى ابن عباس فقال له ان عمي طاق اصرأته أداراً أيحلها له رجل ؟ قال من مخادع الله مخدعه وهذا قول ألحسن والنخبي والشعبي وقتادة و بكر المزني والليث ومالك و النوري واسحاق وقال أبر حنيفة والشافي العقد صحبح وذكر القاضي في صحته وجها. شل ومالك و النوري واسحاق وقال أبر حنيفة والشافي العقد صحبح وذكر القاضي في صحته وجها. شل نو أما لان خلا بمن شرط يفده فأشبه مالو نوى طلانها لعبر الاحلال أو مالو نوت المرأة ذلك ولان قولما كان بديعه لم يصحه ولو نوى ذلك لم بعل ولانه روي عن عمر رضي الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حذم با مناه ، عاشر عن عمد عنه ورضى أبر عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حذم با مناه ، عناه المناه ، عالم ولانه روي عن عمر رضى الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حذم با مناه ، عناه ورضى أبر عنه ما يدل على أبرازه وروى أبر حذم با مناه ، عامل ولانه روي عن عمر رضى الله عنه ما يدل على أبه إجازته وروى أبر حذم با مناه ، عناه با مناه با مناه ، عناه با مناه با مناه با عناه ، عناه با مناه با مناه با مناه با عناه ، عناه با عناه با عناه با عناه با عناه با عناه با عناه ، عناه با عناه با

﴿ مسئلة ﴾ ( وانكانت ثيبا فالقول قوله لما ذكر ة)

ولان هذا يتعذر اقامة البينة عليه فقبل قوله فيه مع يمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر لان هذا بما تتعذر اقامة البينة وعينه أقوى فان دعواه سلامة العقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوى وعليه اليمين على صحة ماقال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقوينا قوله بيمينه كما فيسائر الدعاوي التي يستحلف فيها فان نكل قضى عليه بنكوله ويدل على وجوب اليمين قول الني علي المين على المدعى عليه القاضي ويتخرج ان لا يستحلف على انكاره دعوى الطنزق فان فيها روايتين كذا ههنا والصحيح انه يستحلف لدلالة الحبر والمهنى عليه وروي عن احمد ان القول قولها مع يمينها حكاها "فاضي في المجردلان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لا نه موافق للاصل واليقين معهاوقال الحرقي يخلو معها في ست ويقال له اخرج ماء له كل القول قوله لانه موافق للاصل واليقين معهاوقال الحرقي بخلو معها في ست ويقال له اخرج ماء الحرق على النار فان ذاب العنين يضعف عن الانزال فاذا أنزل تبينا صدقه فيحكم به وهو مذهب عطاء فان ادعت انه ليس بمنى جعل على النار فان ذاب فهو مني لأنه يشتبه بهياض البيض وذلك اذاوضع على النار يجتمع ويبس وهذا بذوب فيتمز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا من عجم على النار يجتمع ويبس وهذا بذوب فيتمز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا من عجم عن إخراج مائه ويبس وهذا بذوب فيتمز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا من عجز عن إخراج مائه

عمد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صفار وعليه ازار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر فلم بعطه شيئا فبينها هو كذلك إذ نرغ اشيطان بين رجل من قريش وبين اصائه فطلقها فقال عمر فلم للك أن تعطي ذا الرقعة بن شيئا وبحلك لي قالت نعم ان شئت فأخبروه بذلك قال نعم وتزوجها ودخل بها فلما أصبحت أدخات اخوته الدار فجاء اقرشي بحوم حول الداره يقول باويله غلب على امرأته فأتى عمر فقال باأمير المؤننين غلبت على امرأني قال من غلبك قال ذو الرقعة بن قال أرسلوا اليه فلما جاء الرسول قالت اله المرأة كيف موضعك من قو ك والله السيموضعي بأس قالت عمر من بعيد قال الحد فله الذي رزق ذا الرقعة بن فدخل عليه ققدل أنطاق او أنك قال لاو الله لا أطلقها قانه لا يكرهك وألبسته حلة فلما رآء عمر من بعيد قال الحد فه الذي رزق ذا الرقعة بن فدخل عليه ققدل أنطاق او أنك قال لاو الله لا أطلقها قال عمر بونس بن عبيد عن ابن سير بن عبد عن ابن سير بن عبد عن ابن سير بن عبد عن أس أسلام على المقد ولم ير ه عمر بأسا

فالقول قول المرأة لان الظاهر معها وفي كل موضع حكمنا بوطئه بطل حكم عنه فانكان في ابتداء الامر في يضرب له مدة وان كان بعد ضرب المدة انقطعت وان كان بعد انقضائها لم يثبت له خيار وكل موضع حكمنا بعدم الوطيء منه حكمنا بعنته كالو اقربها واختار ابوبكر انه يزوج امرأة لها حظ من الجمال و يعطي صداقها من بيت المال و يخلى و تسأل عنه و يؤخذ عا تقول فان أخبرت بأنه يط كذبت الاولى والثانية بالخيار بين الاقامة والفسخ وان كذبته فرق بينه و بينهما وصداق الثانية من ماله همنا لما روي ان امرأة جاءت الى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكتب الى معاوية فكتب اليه ان زوجه امرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق اليها من بيت المال عنه فان أصابها فقد كذبت ان زوجه امرأتان و يترك بينها ثوب و يجامع امرأته فاذا قام عنها نظرتا الى فرجها فان كان فيه رطوبة تشهده امرأتان و يترك بينها ثوب و يجامع امرأته فاذا قام عنها نظرتا الى فرجها فان كان فيه رطوبة الماء فقد صدق والا فلا وحكي عن مالك مثل ذلك الا انه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله لما فكرنا وكذا لوادعى الوطء في الا يلاء واعتبار خروج الماء ضعيف لانه قد يطأ ولا ينزل وقد ينزل من غير وطء فان ضعف الذكر لا يمنع سلامة الطهر ونزول الماء وقد يعجز السليم القادر عن ينزل من غير وطء فان ضعف الذكر لا عنع سلامة الطهر ونزول الماء وقد يعجز السليم القادر عن الوطء في بعض الاحوال وليس كل من عجزعن الوطء في حال من الاحوال أووقت من الاوقات الوطء في اله من غير وطء فان ضعف الذكر لا من عجزعن الوطء في حال من الاحوال أووقت من الاوقات

( فصل ) قان شرط عليه أن يحلما قبل العقد فنوى بالعقد غير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كا لو لم يذكر ذلك وعلى هذا يحمل حديث ذي الرقعتين وان قصدت المرأة التحليل أو وايها دون الزوج لم بؤثر ذلك في العقد وقال الحسن وابراهيم واتنابعون يشددون في ذلك ، قال إذا هم أحد الحديث عن النبي ويتطابق ه أمر بدبن أن ترجعي إلى رفاعة ? ه و نية المرأة اليس بشيء الما قال النبي ويتطابق ه ولان العقد أما يبطل بنية الزوج لانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك وفع العقد فوجود نيتبا وعدمها سوا. وكذلك الزوج الاول لاعلك شيئا من العقد ولا من رفعه فهو أجني كسائر الاجانب ، قان قبل كيف لعنه الذي وتتاليق ؟ قلنا أما لعنه إذا رجم اليها بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان رانياً فاستحق العنة الذلك

( فصل ' فان اشترى عبداً فزوحها إياه ثم وهبها اياه لينفسخ النكاح بملكهاله لم يصح ، قال أحمد في دواية حنيل إذا طبقها ثلاثا وأواد أن يواجها واشترى عبدا فأعتقه وزوجها اياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤدبان جميعاً وهذا فاسد ليس بكف، وهو شبه الحلل ، وعلل أحمد فساده بشيئين [أحدهما] شبهه بالحلل الانه أنما زوجه أياها أيحليا له [ والثاني ] كرنه ايس بكف، فما وتزويجه لهافي حال كونه عبدا أبلغ في هذا المهنى لان الهبد في عدم الكفاءة أشد من المولى والسيد له سبيل الى ازالة نكاحه من

يكون عنينا ولذلك جملنا مدته سنة وتزويجه بأمر أة ثانية لا يصح لذلك أيضا ولانه قديعن عن امرأة دون أخرى ولان نكاح الثانية ان كان موقنا أو غير لازم فهو نكاح باطل والوطء فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه اغرار بالثانية ولا ينبغي ان يقبل قولها لانها تريد بذلك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وليست بأحق ان يقبل قولها من الاولى ولان الرجل لوأقر بالمتجز عن الوطيء في يوم أوشهر لم تثبت عنته بذلك وأكثر مافي الذي ذكروه ان ثبت عجزه عن الوطه في اليوم الذي اختروه فيه واذا لم يثبت حكم عنته باقراره بمجزه فلان لا يثبت بدعوى غيره ذلك عليه أولى

( فصل ) القسم الثاني بختص النساء وهوشيثان (الرتق) وهو كون الفرج مسدوداً لامسلك للذكر فيه وكذلك القرن والعفل وهو لحم يحدث فيه يسده وقيل الفرن عظم والعفل رغوة تحدث فيه يمنع لذة الوطه (الثاني) الفتق وهو انخراق مابين السبيلين وقيل انخراق مابين مخرج البول والمني

(فصل) قالرضي الله عنه ( القسم الثالث ) مشترك يينها وهو الحبذام والبرص و الحبنون سواء كان مطبقا او يجن في الاحيان فهذه الافسام بثبت بها خيار الفسخ رواية واحدة لما سبق وقد ذكر نادليل ذلك و الحلاف فيه ( فصل ) و اختلف اصحابنا في البحر وهو نتن في الفم وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند

(المغني والشرح الكبير) ( ١٠٠٠) ( الجزه السابع )

غير ارادته بأن يهبه للمرأة فينفسخ نكاحه بملكها إياه والمولى بخلاف ذلك ، ويحتمل أن يصح النكاح اذا لم بقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره و لم ينو واذا كان مولى و لم ينو التحليل فهو أولى بالصحة لانه لاسبيل لمعتقه الى فسخ نكاحه ولا عبرة بنيته

( فصل ) ونكح المحلل فاسد يثبت فيه سائر أحكام العقود الفاسدة ولا يحصل به الاحصان ولا الاباحة الزوج الاول كما لا يُتبت في سائر العقود الفاسدة ، فانقبل فقد سماه النبي على المحللا وسمى الزوج محللا له واو لم بحصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا انما سماه محالا لا به قصد التحليل في موضع لا يحصل فيه الحل كما قال « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى [ محلونه عاما و يحرمونه عاما ] واو كان محالا في الحقيقة والا تحر محللا له لم يكونا ملعونين

﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله ( واذا عقد المحرم نكاحاً لنفسه أو لغيره أو عقد نكاحاً لمحرم أو على محرمة فالنكاح فاسد )

وجملته ان المحرم إذا تزوج الفسه أو عقد النكاح لغيره ككونه ولياً أو وكيلا فانه لا يصح القول النبي عِيَنَالِيَّتِي « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم . وان عقد الحلال نكاحا لمحرم بأن يكون وكيلا له او ولياً عليه أو عقده على محرمة لم يصح لدخوله في عموم الحديث لانه إذا تزوج له

الوطء واستطلاق البول والنجو والفروح السيالة في الفرج والحصاء وهو قطم الحصيتين والسل هو سل البيضتين والوجى وهو رضها وفي كو نه حنثي وفيما اذا وجد أحدها بصاحبه عيبا به مثله أو حدث به العيب بعدالعقد هل ببت الحيار على وجهين (أحدهما) لا يثبت الحيار وهو المفهوم من كلام الحرقي ثم ذكر العيوب التي تثبت الحيار في فسخ النكاح ولم يذكر شيئا من هذه لان ذلك لا يمنع من الاستمتاع ولا العيوب التي تثبت الحيار كلا عمى والعرج ولان ذلك انما يثبت بنص او اجماع أو قياس ولا يخشى تعديه فلم يثبت به الحيار كالعمى والعرج ولان ذلك انما يثبت بنص او اجماع أو قياس ولا الهيوب مكن بل قد قيل ان الحصي اقدر على الجماع لا يعتبر بانزال الماء والحنثي فيه خلقة زائدة لا يعتبر بانزال الماء والحنثي فيه خلقة زائدة لا يعتبر بانزال الماء والحنثي فيه خلقة زائدة لا يحدهما على صاحبه والوجه (الثاني )له الحياروقال أبو بكر وأبو حفص اذا كان أحدهما لا يستمسك لا جدهما على صاحبه والوجه (الثاني )له الحياروقال أبو بكر وأبو حفص اذا كان أحدهما لا يستمسك بوله ولاخلاه فللا خر الحيار ويتخرج على ذلك من به الباسور والقروح السيالة في الفرج ذكره ومثلها من الرجال الافين وقال أبو حفص والخصاء عب يردبه وهو أحد قولي الشافعي لان فيه نفصا ومثلها من الرجال الافين وقال أبو حفص والخصاء عب يردبه وهو أحد قولي الشافعي لان فيه نفصا وماراً ويمنع الوطء أو يضعفه وفد روى أبو عبيد باسناده عن سلمان بن يسار ان ابن سند تزوج امراً ةوهو خصي فقال له عمر أعلمتها في قال لا قال أعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خنثي وماراً ومنع فقال له عمر أعلمتها في قال لا قال أعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خنثي

وكيله فقد نكح ، وحكى القياضي في كون المحرم وليا لغيره روايتين [ إحداهما ] لاتصح وهي اختيار الحرقي [ والثانية ] تصح وهي اختيار أبي بكر لان النكاح حرم على المحرم لأنه في دواعي الوط، المفسد للحج ولا بحصل ذقت فيه بكوته وليا الهيره والاول أولى للدخوله في عموم الحبر ولانه عقد لا يصح المحدم فلا يصح منه كشرا، الصيد وقد مضت هذه المسئلة في الحج أ بسط من هذا الشرح

( مسئلة ) قال رحمه الله ( وأي الزوجين وجد بصاحبه جنونا أو جذاما أو برصا أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء أوعنملاء أو فتقاء أو الرجل مجنونا فاننوجدذلك منهما بصاحبه الخيار في فسخ النكاح )

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة [ الاول ] ان خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين لعبب بجده في صاحبه في الجملة روي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وبه قال جابر والشافعي واسحاق وروي عن علي لا ثرد الحرة بعيب وبه قال النخعي والثوري و صحاب الرأي ، وعن ابن مسعود لا ينف خ النكاح بعبب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه الا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا فان للمرأة الخيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم بيتهما بطافة ولا يكون فسخا لان وجود العبب لا يقتضي فسخ النكاح كالعبي والزمانة وسائر العيوب

غير مشكل وجهان (احدهما) يثبت المخيار لان فيه نفرة و نقصا وعاراً والبخر نتن وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند الوطء وهذا ان اراد به انه يسمى بخراً ويثبت الخيار والافلامعنى له فان نتن الفم يسمى بخراً ويثبت الحيار والافلامعنى له فان نتن الفم يسمى بخراً ويمنع متارنة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذه من العيوب لايثبت المخيار وجها واحداً كا لقرع والعمى والعرج وقطع اليدين والرجلين لانه لا يمنع الاستمتاع ولا يختى تعديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافا الا ان الحسن قال اذاوجد احدها الآخر عقيا بخير واحب احمد ان ببين أمره وقال على امرأته تريد الولد وهذا في بتداء الذك الذك النبت في المرأته تريد الولد وهذا في بتداء الذكاح فأما الفسخ فلا يثبت به ولو ثبت لذلك النبت في الآيسة ولان ضده يعلم فان رجالالا يولد لاحدهم وهوشاب . ثم يولد له وهوشيخ ولا يتحقق ذلك منها وأما سائر الهيوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والله اعلم

وأما اذا وجد احدهما بصاحبه عيبا به مثله ففيه وجه انه يثبت الخيار لوجود سببه كما لو غر عبد بامة ولان الانسان قد يأ نف من عيب غيره ولا يا تف من عيب نفسه

( فصل ) وأما اذا وجد أحدهما بصاحبه عيبابه عيب من غير جنسه كالابرص يجدالمرأة مجنونة أو مجذومة فلـكل واحد منهما الخيار لوجود سببه الا ان بجد المجبوب المرأة رتقاء فلا ينبغي ان يثبت لها خيارلان عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وانما أمتنع لعيب نفسه

( فصل ) وان حدث العيب بعد العقد فيه وجهان( احدهما ) يثبت الخيار وهو ظاهرقول الخرقي

وانا أن المحتلف فيه عيب بمنع الوط فأثبت الخيار كالجب والعنه ولان المرأة أحد العوضين في النكاح فجاز رده بالهيب والصداق أو أحد العرضين في عقد النكاح فجاز رده بالهيب او أحد الزوجين فتبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، وأما غير هذه العيوب فلا بمنع المقصود بعقد النكاح و و الوط بخلاف العيوب المختلف فيها ، فإن قيل فالجنون والجذام والبرص لا يمنع الوط قلنا بل بمنعه فإن ذهك يوجب نفرة بمنم قربانه بالكلية ومسه ويخاف منه التعدي الى نفه ونسله والمجنون بخاف منه الجناية فصار كالمانع الحسى

## ( الفصل الثاني في عدد العيوب الحجوزة للفسخ )

وهي فيها ذكر الحترقي عمائية . ثلاثة بشترك فيها الزوجان وهي الجنون والجذام والبرص، واثنان مختصان الرجل وهما الجب والعنة ، وثلاثة تختص بالمرأة وهي العتق والقرن والعقل ، وقال القاضي هي سبعة جعل القرن والعقل شيئا واحداً وهو الرتق أيضا وذلك لحم ينبت في الفرج ، وحكي ذلك عن أهل الادب ، وحكي نحوه عن أبي بكر ، وذكره أصحاب الشافعي، قال الشافعي القرن عظم في الفرج يمنع الوطء ، وقال غيره لا يكون في الفرج عظم أنما هو لحم بنبت فيه ، وحكي عن أبي حفصاً ن العقل كالرغوة في الفرج بمنع لذة الوطء فعلى هذا يكون عيباً ناميا ، وقال ابوالخطاب الرتق أن يكون الفرج مسدوداً يعني أن يكون ملتصقاً لا يدخل الذكر فيه ، والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعها مسدوداً يعني أن يكون ملتصقاً لا يدخل الذكر فيه ، والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعها

لانه قال فان جب قبل الدخول فلها الخيار في وقتها لانه عيب في النكاح يثبت الخيار مقارنا فأثبته كالاعسار والرق فانه يثبت الخياراذا قارن مثل ان تغر الامة من عبدو يثبته اذاطر أت الحربة اذاعتقت الامة تحت العبد ولانه عقد على منفعة فحدوث العيب بها يثبت الخيار كالاجارة (والثاني) لا يثبت الخيار وهو قول أبي بكر وابن حامد ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعة ود عليه بعد لزوم العقدا شبه الحادث بالمبيم والصحيح الاول وهذا ينتقض بالهيب الحادث في الاجارة ، وقال أصحاب الشافعي إن حدث بالزوج أثبت الخيار وإن حدث المرأة فكذلك في أحدد الوجهين ولا يثبنه في الآخر لان الرجل عكنه طلائها مخلاف المرأة . ولما انهما تساويا فيا اذا كان العبب سابقا فتساويا فيه لاحقا كالمتبايدين في مسئلة ) (وإن علم بالعبب وقت العقد أو قال قد رضيت بها معينة بعد العقد أو وجد منه دلالة على الرضى من وط. أو عكين مع العلم بالعبب فلا خيار له لانعلم فيه خلافا )

لانه رضي به فأشبه مشترى المعيب، و إن ظن العيب يسيراً فبان كشيراً كنظن المرص في قليل من جسدها فبان في كشير منه فلا خيار له أيصاً لانه من جنس، رضي به عوان رضي بعيب فبان غير وفله المخيار لانه وجد ساعيباً لم يرض به ولا بجنسه فيشت له الخيار كالمبيع اذا رضي بعيب فيه فوجد به غيره، وإن ضي بعيب فزاد بعد العقد كأن كان قاليل من الهرص قانب طفي جلدها فلاخيار له لان رضاه به رضا بما يحدث منه

في معنى الرتق الا أنهما نوع آخر ، وأما الفتق فهو انخراق ما بين مجرى البول ومجرى المني ، وقيل ما يين القبل والدمر، وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الهتق ومنهم من جعلها ستة جعل القرن والعفل شيئا واحداً وإنما اختص الفيخ بهذه العيوب لانها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرص يثير ان نفرة في النفس عنم قربانه و بخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع والجنون يثير نفرة و يخشى ضره والجب والرئق يتعذر معه الوط، والفتق عنم لذة الوط، وقائدته وكذلك يكون بهقا أو مراراً واختلفا في كونه برصا أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين يكون بهقا أو مراراً واختلفا في كونه برصا أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كونه جذاما فان كانت الممدعي بيئة من أهل الخبرة والثمة يشهدان له بما قال ثبت ولهوالا المناه والمناه يوب النساء الثفات ويقبل فيه قول المرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة وأما الجنون في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذا حاله إلا أن يكون مريضا يفهي عليه ثم يزول فذه مرض لا يثبت به خيار فان زال المرضودام به هذا حاله إلا أن يكون مريضا يفهي عليه وأما الجنون في الأخاء في منه ما يمكن الجاع به ويغيب منه في الفرج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوط، عكن الجاع به فان بقي منه ما يمكن الجاع به ويغيب منه في الفرج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوط،

(فصل) وخيار الهيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه مايدل على الرضى به من القول والاستمتاع به من الزوج أو التمكين من المرأة ، هذا ظاهر كلام الخرقي القوله فان علمت ابه عنين فسكت عن المطالبة ثم طالبت بعد فابا ذلك وذكر القاضي انه على الفور وهو مذهب الشانى فمنى أخر الفسخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالميب فكان على الفور كرد المبيع المهيب واننا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فكان على التراخي كخيار الفصاص وخيار الهيب في المبيع ممنوع ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لانه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته و محصل ذلك مع عيبه و فهنا المقصود الاستمتاع وذلك يفوت بعنته، وأما خيار الشفعة والمجلس فهو لدفع ضرر غير متحقق في المنات ويخالف خيار الشفعة والمجلس فهو للدفع ضرو غير متحقق في النفئة و بخالف خيار المتقة لانه متفق عليه)

﴿ مسئلة ﴾ رفان فسخ قبل الدخول فلا مهر وإن فسخ بعده فعليه المهر المسمى وقيل عنه مهر المثل أما إذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه سوا. كان من الزوج أو من المرأة وهدا قول الشافعي لان الفسخ إن كان منها فالفرقة من حهتها فيسقط مهرها كما لو فسخته برضاع زوجة له أخرى ، وإن كان منه فأما فسخ بعيب بها داسته بالاخفاء فصار الفسخ كأنه منها فان قيل فهلا جعلتم فسخها لعنته كأنه منه لحصوله بتدليسه ؟ قلنا العوض من الزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقدم سلاءة ماعقد

عكن وان اختلفا في ذلك فالقول قول المرأة لانه يضعف بالقطع والاصل عدم الوط. ويحتمل أنالقول و له كما لو ادعى الوطء في العنة ولان له ما عِكن الجماع بمثه فأشبه من له ذكر قصير

(الفصل الثالث) أنه لايتبت الحيار لفير ماذكر ناه لانه لا ينه من الاستمتاع بالمعقود عليه ولا يخشى تعديه فلم ينفسخ به النكاح كالعمى والعرج ولان الفيخ أنما يثبت بنص أو اجماع أوقياس ولا نص في غير هذا ولا اجماع ولا يصح قياسها على هذه العبوب لما بينهما من الفرق ، وقال أبر بكر وأبو حفص اذا كان أحدها لا يستمسك بوله ولا خلاؤه فللآخر الحيار ، قال أبو الخطاب ويتخرج على ذلك من به الباسور والناسور والفروح السيالة في الفرج لاما تثير نفرة وتتعدى نجساستها وتسمى من لا يحبس تجوها الشريم ومن لا يحبس بولها الماشوله ومثلها من الرجال الافين ، وقال أبو حفص والخصاء عيب يرد به وهو أحد قولي الشافي لان فيه نقصا وعاراً وعنع الوطء أو يضعنه

وقد روى ابرِ عبيد باسناده عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وهو خصي القال له عمر أعلمتها ? قال لا ، قال اعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خني وجهان

( أحدهما ) بثبت الخيار لان فيه نفرة ونقصاً وعاراً والبخر نتن الفم ، وقال ابن حامد هو نتن في الفرج بثور عند الوط، وهذا ان أراد به أنه يـمي أيضا بخراً وبثبت الخيار و إلا فلا معتى له فان تن الفم يسمى بخراً وبمنع مقاربة صاحبه الاعلى كر، وماعدا هذا فلا يثبت الخيار وجها واحداً كالقرع والعمى

عليه رجع العوض الى العاقد مصاً وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وأنما يثبت لها لاجل ضور يلحقها لا لتعذر مااستحقت عليه في مقابلته عوضا فافترقا

( فصل ) وإن كان الفسخ ومد الدخول فام المهر لانه يجب بالعقد ويستقر بالدخول فلم بسقط محادث وعده ولذلك لا يسقط بردتها ولا بفسخ من جهتها وبجب المهر المسمى ، وذكر القاضي في الحجر دفيه روايتين (إحداهما, بجب المسمى (والاخرى) مهر المثل بناء على الروايتين في العقد الفاسد ، وقال الشافعي الواجب مهر المثل لان الفسخ استند الى العقد الفاسد

وانا انها فرقة بعد الدخول في نكاح صحيح فيه مسمى صحيح فوجب المه مى كفير المعينة كان متعيداً كالولم كالمتفة تحت عبد و والدايل على أن النكاح صحيح أنه وجد بشروطه وأركاه فكان صحيحاً كالولم يفسخه ولانه لولم بفسخه لكان صحيحاً فكذلك اذا فخه كنكاح الامة اذا عتقت تحت عبد ولانه تمرتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان والاباحة الزوج الاول وسائر أحكام الصحيح ولانه لو كان قاسداً لما جاز بقاؤه وتعين ندخه وما ذكروه لا بصح قان الفسخ يثبت حكمه من حينه غير سابق عليه وما وقع على صفة يستحبل أن يكوز، واقعا على غيرها وكذلك لو قد خ البيع بعيب لم بصر المقد فاسداً ولا يكون الفاء لغير المشتري، ولوكان المبيع أمة فوطئها لم بجب به مهرها فكذلك النكاح المقد فاسداً ولا يكون الفاء لغير المشتري، ولوكان المبيع أمة فوطئها لم بجب به مهرها فكذلك النكاح (مسئلة ) (ويرجه به على من غردمن المرأة والولي وعنه لاموجم)

والعرج وقطع اليدين والرجلين لانه لايمنع الاستمتاع ولا يخشى تعديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافًا الآأن الحـن قال اذا وجد الآخر عتما يخير وأحب احمد تبيين أمره وقال عسى امرأنه تويد الولد وهذا في ابتداء النكاح فأما الفسخ فلا يُثبِت به ولو ثبِت بذلك لثبِت في الآيسة ، ولان ذلك لابعلم فان رجالا لايولد لاحــدهم وهو شاب نم يولد له وهو شبخ فلا يتحقق ذلك منها ، وأما سائر العبوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والله أعلم

( الفصل الرابع ) أنه اذا أصاب أحدهما بالا خر عيما وبه عيب من غير جنسه كالابرص بجــد المرأة مجنونة او مجذومة فلكل واحد منهما الخيارلوجود سببه الاأن بجدالمجبوب المرأة رتقاء فلاينبغيأن يثبت لها الحيار لان عيبه ايس هو المانع اصاحبه من الاستمتاع وأنما امتنع لعيب نفسه وان وجد أحدها بصاحبه عيما به شه ففيه وجهان أحدهما) لاخيار له لامهما متساويان ولامزية لاحدهما على صاحبه فأشبها الصحيحين ( والثاني ) له الخيار لوجود سبيه فأشبه مالو غر عبد بأ. ة

( فصل ) وأن حدث الميب بأحدهما بعد العقد ففيه وجهان ( أحدهما ) يثبت الخيار وهو ظاهر قول الخرقي لأنه قال قان جب قبل الدخول فلها الخيار في وقتهـا لانه عيب في النكاح يثبت الحيار مقارنا فأثبته طارئا كالاعسار وكالرق فانه يثبت الخيار اذا قارن مثل أن تغر الامة من عبد ويثبته اذا طرأت الحرية مثل ان عتقت الامة نحت العبد ولانه عقد على منفعة فحـدوث العبب بها يتبت الخيار

المذهب انه يرجم وهو الذي ذكره الحرقي ، وقال أبو بكر فيه رواية أخرى انه لامرجم. قال شيخنا : والصحيح أن المذهب رواية وأحدة أنه يرجع فان أحمد قال كنت أذهب الى قول على فهبته فملت الى قول عمر ؛ اذا تزوجهافرأى جذاما أو مرصا قان لها صداقها يسيسته إياها ووليها ضامن اللصد ق وهذا يدل على انه يرجم الى هذا القول وب قال الزهري وقنادة ومالك والشافعي في القدم وروي عن على انه لا يرجع و به قال أبو حنينة والشافعي في الجديد لانه ضمن ماا ـ توني بدله وهو الوطء فلا ترجم به على غيره و كا لو كان المبيع معينا فأكله

وانا ماروى ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال عمر بن الخطاب : أيا رجل تزوج امرأة مها جنونأو جذام أو برص فم بها ناما صداقها . وذلك لزوحها غرم على وايها ولايه غره في النكاح ما يثبت الخيار فكان المهر عليه كما لو غره مجرية أمة ، اذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وإن لم يكن علم قالنغرير من المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق وإن اختلفوا في علم الولي فشهدت عليه بينة بالاقرار بالعملم وإلا فالغول قوله مع يمبنه وقال الزهري وقتاءة إن علم الولي غرم وإلا استحلف بالله انه ماعلم ثم هو على الزوج، وقال القاضي إن كان أبا أو جداً أو بمن يجرز له أن يراها فالتغرير من جهة، علم أولم يالم ، وإن كان بمن لا يجوز له أن يراها كابن العبر والمولى وعلم غرم، وإن أنكر ولم تغم البينة باقراره فالقول قوله مع يمينه ويرجع على المرأة بجميع الصداق، وهذا قول مالك إلا انهقال اذاً كالاجارة (والثاني) لابثنت الحيار وهو قول أبي بكر وابن حامد، ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقد أشبه الحادث بالمبيع وهذا ينتقض بالعيب الحادث في الاجارة، وقال أصحاب الشامعي ان حدث بالزوج ثبت الحيار، وان حدث المرأة فكذلك في أحداثو - ببن والآخر لا يثبته لان الرجل يكنه طلاقها مخلاف المرأة

ولنا أمهما تساوبا فيما اداكار العببسابقا فتساويا فيالاحقا كالمتبايعين

( فصل ) ومن شرط بثبوت الخيار بهذه العبوب أن لايكون عالما بها وقت العقد ولا يرضى بها بعده فان علم مها في العقد أو بعده فرضي فلا خيار له لا علم فيه خلافا لا به رضي به فأشبه مشتري المعيب ، وان ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كن ظن أن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه فلا خيار له أيضا لا به من جدس مارضي بهوان رضي بعيب فبان به غيره فله الخيار لا به وجد به عيالم برض به ولا بجنسه فتبت له الخيار كالمبيم اذارضي بعيب فيه فوجد به غيره وان رضي بعيب فزاد بعد العقد كأن به قايل من البرص فانبسط في جلاه فلا خيار له لان رضاه به رضى بما مجدث منه

( فصل ) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو التمكين من المرأة . هذا ظاهر كلام الحرقي الموله فان علمت أنه عنين فسكتت من الموابة ثم طالبت بعد فلها ذلك ، وذكر الفاضي انه على الغور وهو مذهب الشافعي فني أخر الفسخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالعيب فكان على الغور كالذي في البيع

ودت المرأة ماأخذت ترك لها قدر ما تستحل به خلا تصير كالمودوبة، والشادهي قرلان كفول ما الله والقاضي ولنا على أن الولي أذا لم يملم لا بغرم أن النفر بر من غيره فلم يفرم كا لو كان ابن عم وعلى أنه برجم بكل الصداق كا أو غره الولي ، وقولهم لا يخفى على من يراها لا يصح فان عيوب الفرج لاطلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذاك العيوب نحت الثياب فصاد في هذا كمن لا يراها إلا أن يكون غائبا. وأما ألرجوع بالمهر فأنه بسبب آخر فيكون بمنزلة مالو وهبته إياه بخلاف الموهوبة

( فصل ) فان طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان جا عيب نعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه وضي بالقزامه فلم يرجع على أحد وإن ماتت أو مات قبل العلم بالعيب فلما الصداق كاملا ولا يرجع به على أحد لان سبب الرجوع الفسيخ ولم يرجد وهبنا أستقر الصداق بالمرت ولا يرجع به

(فصل) ولا سكنى لها ولا نفقة لأن ذلك أنما يجب لمن لزوجها عليها الرجعة وهذه تبيز بالفدخ كا تبين بالثلاث وليس لزوجها عليها رجعة فلم يجب لها نفقة ولا سكنى لقول رسول الله عَلَيْكَا لِللهِ للعالمة بنت قيس « النفقة والسكنى للمرأة أذا كان لزوجها عليها الرجعة » رواه النسائي ، وهذا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من نكاح صحيح وهي حامل فكانت لها النفقة كالمطلقة و اذا أنه خيار له لدفع ضرر متحقق في كان على النراخي كخيار القصاص، وخيار العيب في المبيع بمنعه عنه أو خدمته ومخصل ذلك ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لأنه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته ومخصل ذلك مع عيبه وههذا المقصود الاستمتاع وينوت ذلك بعيبه ، وأما خيار الحجسيرة والشفعة والحجاس فهو لدفع ضرر غير متحقق

( فصل ) وبحتاج الفسخ الى حكم حاكم لانه مجتهد فيه فهو كفسخ العنة والفسخ للاعسار بالمفقة ومخالف خيار المعتقة قانه متفق عليه

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا فسخ قبل المسيس فلا مهر وان كان بعده وادعى أنه ماعلم حلف وكان له أن يفسخ وعليه المهر يرحم به لى من غره )

السكلام في هذه المسئلة في قصول أربعة (أحدها) أن الفسخ اذا وجد قبل الدخول فلامهر لها عليه سوا، كان من الزوج أو المر أة وهذا قول الشاني لان الفسخ ان كان منهما فالفرقة من بهرا فسقط مهرها كا لو فسخه برضاع زوجة له أخرى، وانكان منه فأعا فسخ احيب بها دلستة بالاخنا، فصارالفسخ كأنه منها عان قبل فهلا جعلم فسخها احيب كأنه منه لحصوله بتسد ليسه? قلنا الدوض من لزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقد مع سلامة ما عقدت عليه رجع العوض الى العاقد معها وليس

ثه ثا والمختلفة وفي السكنى، وايتان، وقال القاضي لا نفقة لها وإن كانت حاملا في أحد الوجهين لأنها بائن من نكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشافعي في أحد الرجهين وفي الآخر لها النفقة لان النبقة الحمل والحمل لاحق به وبنوء على النكاح الفاسد وقد بينا صحته فيما مضى

( فصل ) قال الشيخ رضي الله عنه ( وليس لولي صغيرة ولا مجنونة ولا سيد أمة تزويحها معيبا )

لانه ناظر لهم بما فيه الحظ، ولا حظ لهم في هذا العقد فان زوجهن مع العلم بالعيب لم يصح النكاح وكذلك الحلكم في الصغير لانه عقد لهم عقدا لا يجوز عقده فلم يصح كما لو باع عقاره لغير غبطة ولا حاجة ، وان لم يعلم بالعيب صح كما لو اشترى لهم معيبا لا يعلم عيبه ويجب عليه الفسخ اذا علم لان عليه النظر لهم فيما فيه الحظ في الفسخ ويحتمل أن لا يصح النكاح لانه زوجهم عمن لا يملك ترويجهم اياه فلم يصح كما لو زوجهم عمن يحرم عليهم .

﴿ مسئلة ﴾ (وليس له تزو بج كبيرة عميب بغير رضاها ) بغير خلاف فعلمه لانها تملك الفسيخ اذا علمت به بعد العقد فالامتناع أولى .

﴿ مسئلة ﴾ ( فان اختارت السكبيرة تزوج مجبوب أو عنين لم يملك منعها ) لان الحق لها في أحد الوجهين أ والوجه الثاني له أن يمنعها (المغني والشرح الكبير) ( { لا ) من جهتها عرض في مقابلة منافع الزوج واتما ثبت لها الحيار لاجل ضرر يلحقها لا نتمذر ما استحتت عليه في مقابلته عوضا فافترقا

[ الفصل الثاني] ان الفسخ إذا كان بعد الدخول فالها المهر لان المهر مجب بالعقد ويستقر باللاخول فلا يسقط محادث بعده ولذتك لايسقط بردتها ولا يفسخ من جهتها ومجب الهر المسمى، وذكر القاضي في المجرد فبعروا يتين (إحداهما) يجب المسمى (والآخر مهر المثل بنا على الروايتين في العقد الفاسد وقال الشافعي الواجب مهر انثل لان الفسخ استند الى العقد فصار كالعقد الفاسد

وانا الله فرقة بعد الدخول في مكاح صحيح فيه مسمى صحيح نوحب المسمى لعير المعيبة وكالمعتقة المحت عبد، والدايل على أن النكاح صحيح انه وجد بالمروطة وأركانه فكان صحيحا كالولم يفسخه ولانه لولم ينسخه الحكان صحيحاً فكذلك إذا فسخه كذكاح لامة إذا عتات تحت عبد، ولانه تترتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان و لاباحة للزوج الاول وسائر أحكام الصحة، ولانه لو كان فاسداً الما جاز إبة وه وتعين فسخه، وما ذكروه غير صحيح فان الفسخ ثبت عكمه في حينه غير سابق عليه وما وتم على مفة بستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فسخ البيح بعيب غير سابق عليه وما وتم على مفة بستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فسخ البيح بعيب غير سابق عليه وما وتم على مفة بستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فسخ البيح بعيب غير سابق عليه وما وتم على مفة بستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك و فسخ البيح بعيب

قال احمد ما يعجبنى أن يزوجها بعنين واز رضيت الساعة تكره اذا أدخلت عليه ، لان من شأنهن انسكاح ، ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرر في هذا دائم ، والرضى غير موثوق بدوامه ولا يتمكن من التخلص اذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربما أنضى الى الشفاق والعداوة فيتضرر ولها وأهامها فلك المولى. منعها كما لو أرادت شكاح من ليس بكف،

وقال القاضي: له منعها من نكاح المجنون، وليس له منعها من نكاح المجبوب والعنين لان ضررهما عليها خاصة، وفي الا برص و المجنون و جهان (أحدهما) لا يملك منعها لان الحق لها والضر رعليها أشبه المجبوب والعنين. و (الثاني) له منعها لان عليه ضررا فيه فانه يتغير به ويخشي تعديه الى الولد فأشبه النرويج بغير كف، وهذا مذهب الشافعي، والاولى أن له منعها لان عليها فيه ضرراً دامًا وعاراً عليها وعلى أهلها فملك منعها منه كالترويج بغير الكفء فاما ان اتفقا على ذلك ورضيا به جاز وصح النكاح لان الحق لهما لا يخرج عنها ويكره لهما ذلك لما ذكره أبو عبد الله من أبها وإن رضيت الآن تكره فيابعد ويحتمل أن يملك سائر الاولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا الترويج لان العار يلحق بهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو زوجها بغير كفء

﴿ مسئلة ﴾ ( فأما إن علمت العيب بعد العقد أو حدث به لم يملك اجبارها على انفسخ إذا رضيت)
لان حق الولي في ابتداء العقد لا في دوامه ولهذا لو دعت وليها الى نزو بجها بعبدلم تلزمه اجابتها
ولو أعنقت عبدا لم يملك اجبارها على الفسخ .

(الفصل الثالث) إذا علم بالعبب وقت العقد أو بعده ثم وجد منه رضى أو دلالة عليه كالدخول المرأة أو تمكينها إياه من الوطء لم يثبت له الفسخ لانه رضي باسقاط حقه فسقط كا لو علم المشتري العبب فرضيه ، وإذا اختلفا في العلم قالفول قول من ينكره لان الاصل عدمه

(الفصل الرابع) انه يرجم بالمهر على من غره ، وقال أو بكر فيه دوايتان [احداهما] برجع به [والانفرى] لا رجع ، والصحيح أن المذهب رواية واحدة وانه يرجم به قان أحمد قال كنت أذهب الى قول على من أد المرابع الى قول عمر . أذا تزوجها فرأى جداما أو برصافان لها الهر بهسيسه أياها ووليها ضامن الصداق ، وهذا يدل على انه رجع الى هذا انقول وبه قال الزهري وتتادة و مالك والشافعي في تقديم ، ودوي عن على انه قال لا برجم وبه قال أبر حنيفة والشافعي في الحديد لا نهضمن ما استرفى بدله وهو الوط، فلا يرجم به على غيره كا لو كان المبيع معيما فأكله

ولما ماروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عر بن الخطب أيما رجل تزوج بامن أة بها جنون أو جدّام أو برص فحسها ذلها صدائها وذلك لزوجها غرم على وليها عولانه غره في النكاح بما يثبت به الحيار فكان المهر عليه كالوغره بحربة أمة ، فاذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالنغرير من ألمر أه فيرجم عليها بجميع الصداق ، فان اختلفوا في علم الولي فشهدت بينة عليه بالافرار بالعلم والا فالمؤل قوله مع بمينه قال لزهري وقتادة أن علم الولي غرم والا استحلف بالله العظيم أنه ما علم ألووج

## باب نكاح الكمار

## وحكمه حكم نكاح المسلمين فيما بجب بدون تحريم المحرمات

وجملة ذلك ان أنكحتهم يتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاه ووجوب المهر والقسمة والاباحة لازوج الاول والاحصان وغير ذلك . وممن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والنخعي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ولم يجوزه الحسن وقتادة وربيعة ومالك.

ولنا أنه طلاق من بالغ عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم فان قيل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دليل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال (وامرأنه حمالة الحطب) وقال (امرأة فرعون) وحقيقة الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ولدت من نكاح لا من سفاح ، واذا ثبتت صحتها ثبت أحكامها كأنكحة المسلمين فعلى هذا اذا طلق الكافر "لاثا ثم تزوجها قبل زوجواصابة مأسلما لم يقرا عليه وان طلق امرأته أقل من ثلاث ثم أسلما فه ي عنده على ما بقي من طلاقها وان نكحها كنا بي وأصابها حلت لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أوكافراً وان ظاهر الذمي من امرأته

وقال القــاضي ان كان أبا أو جدا أو ممن يجوز لهان براها فالتغرير من جهته علم أو لم يعلم وان كان بمن لا يجوز له أن يراها كابن العم والمولى وعلم غرموان أنكر ولم نقم بينة باقراره فالقول قوله ، ويرجم على المرأة بجميم الصداق وهذا قول مالك الا انه قال اذا ردت المرأةما أخذت ترك لها قدر ماتستحل به لئلا تصيركالموهوبة وقشانعي تولان كقول ماقك والقاضي

وانا على أن الولي اذا لم يعلم لا يغرم أن الغرير من غيره فلم يغرم كما لو كان أبن عم وعلى أنه برجع بكل الصدق أنه مفرور منها فرجم بكل الصداق كما لو غره الولي، وقولهم لا يخفي على من يراها لايصح فان عبوب الفرج لا اطلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذلك العيوب تحت الثياب فصار في هذا كن لاير اها الا في الجنون فانه لا يكاد يخفي على من يراها الا أن يكون غائبًا وأما الرجوع بالمهر فانه لسبب آخر فبكون تنزلة مالو وهبته آياه بخلاف الموهوبة

( فصل - اذا طنقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب فعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه وضي بالبزام نصف الصداق فلم يرجم على أحد ، وإن ماتت أو مات ببل العلم بالعبب فلها الصداق كاملا ولا يرجم على أحد لان سبب الرجرع الفسخ ولم يوجد وههنا استقر الصداق بالموت فلا يرجع به

ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقول الله تعالى ( والذين يظاهرون من نسائهم ) الآية . فان آلى ثبت حَكُمُ الْايلاء لقوله تعالى ( للذين يؤلون من نسائهم ) ويحرم عليهم ما يحرم في النكاح على المسلمين على ماذكر بافي باب المحرمات في النكاح

﴿ مسئلة ﴾ ( ويقرون على الانكحة المحرمة ما اعتقد واحلها ولم يرتفعوا الينا )

أَعَا يَقُرُونَ مِذْبِنِ الشَرَطِينِ ( أَحدهما ) أَن لا يَتَرَافَعُوا اليِّنَا ( الثَّانِي ) أَن يَعْتَقَدُوا إباحة ذلك في دينهم لان مالا يمتقدون حله ليس من دينهم فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة ، قال الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ) فيدل هذا على أنهم يخلون وأحكامهم اذا لم بحيثوا البنا ولان النبي صلى الله عليه وسلم أخــذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في أنكحهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم ولانه أسلم خلق كثير في زمن الني عَيْسَاتِيةٍ فأقرهم على أنكحتهم ولم يكشف عن كيفيتها فاذا لم يرتفعوا لم نعترض لهم لانا صالحناهم على الاقرار على دينهم . وعن احمد في مجوسي تزوج كتابية أو اشرى نصرانية قال محال بينه وبينها قيــل من يحول بينهما ? قال الامام قال أبو بكر لان علينا ضرراً في ذلك بتحريم أولاد النصرانيةعلينا ويجيء على قوله في تزويج النصراني المجوسية فيخرج من هذا أنهم لايقيمون على نكاح محرم وان يحال بينهم وبين نكاح محارمهم فان عمر كتب أن فرقوا بين كل ذي رحم من المجوسوقال أحمد في مجوسي ملك أمة نصرانية بحال بينه وبينها ومجبر على بيعها لها دين وله دين فان ملك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها وفال أبوبكر عبدالعزيز لابباح له وطؤها أيضاً لما ذكر ناه من الضرو

له عليها الرجمة)

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولا سكني لها ولا نفقة لان السكني والنفقة انماتجب لمراة زوجها

انما كان كذلك لانها تبين بالفسخ كا تبين بطلاق ثلاث ولا يستحق زوجها عليها رجعة فلمجب لها سكنى ولا نفقة لقول رسول الله عليها الله عليها وهدا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة الدرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة لا رواء النسائي وهدا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من ذكاح صحبح في حال حملها فكانت لها النفقة كالطلقة ثلاثا والخناعة وفي السكنى روايتان ، وقال أصحاب القاضي لا نفقة لها إن كانت حاملا في أحد الوجهين لا نها بائن من ذكاح قاسد وكذاك قال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفقة الحمل والحمل لاحق به وبنوه على أن النكاح قاسد. وقد بينا صحته فها مضى

( فصل ) وليس لولي الصغير والصغيرة وسيد الامة تزويجهم لمن به أحد هـذه العيوب لانه ناظر لهم عا فيه الحظ ولاحظ لهم في هذا العقد فان زوجهم مع العلم بالعيب لم يصح النكاحلانه عقدام عقداً لا بجوز عقده فلم يصح كا لو باع عقاره غير غبطة ولا حاجة وإن لم يعلم بالعيب صحكا لو اشترى لهم معيباً لا يعلم عيبه وبجب عليه الفسخ اذا علم لان عليه النظر لهم بما فيه الحظ والحظ في الفسخ و يحتمل أن لا يصح كا لو زوجهم بمن يحوم عليهم أن لا يصح كا لو زوجهم بمن يحوم عليهم

(مسئلة) ( وإن أسلموا أو ترافعوا الينا في ابتداء العقد لم نمضه إلا على الوجه الصحيح مثل أنكحة المسلمين بالولي والشهود والامجاب والقبول )

لأنه لا حاجة إلى عقد بخالف ذلك قال الله تهالى ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) وإن كان في إثبانه لا يتعرض في كيفية عقدهم ولا تمتبر له شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغة الانجاب والقبول وأشباه ذلك بلا خلاف بين المسلمين قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحها ما لم بكن بينها نسب أو رضاع وقد أسلم خلق كثير في عهد رسول الله عَلَيْكِ وأسلم نساؤهم فأقروا على أنكحتهم ولم يسألهم النبي عَلَيْكِ عن شروط النكاح ولا كيفيته وهذا أمر علم بالتوار والضرورة فكان يقينا

﴿مسئلة﴾ (لـكن انكانت المرأة في هذه الحال بمن لا يجوزا بتدا. نكاحها كأحد المحرمات بالنسب أوالسبب أوالمعتدة أوالرتدة أوالوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثاً لم يقرا)

لحديث عمر وان تزوجها في العدة واسلما بعد انقضائها أقراً لانها مما يجوز ابتداء نكاحها وان ترافعا الينا في العدة فسخ نكاحهما لانه لا يجوز ابتداء نكاحهما وانكان بينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه لانه انكان بعد المدة لم يبق بينهما نكاح وانكان في المدة فهما لا يعتقدان تأبيده والنكاح عقد

وقصل ) وليس له تزويج كبيرة بمعيب بغير رضاها بغير خلاف نعلمه لأنها ، للتالفسخ إذا علمت به بعد العقد فالامتهاع أوله وان أرادت أن تنزوج معيها فله منعها في أحد الوجبين قال أحمد ما يعجبني من ذلك أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تكره إذا دخلت عليه لان من شأخهن النكاح ويعجبين من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرو في هذا دائم والرضى غير موثوق بدوامه ولا يتمكن من النخلص إذا كانت عامة في ابتداء العقد وربما أنضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر و وليها وأهلها فاك الولي منعها كانت عامة في ابتداء العقد وربما أنضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر و وليها وأهلها فاك الولي منعها كان المتاب واليس له منعها من نكاح المجبوب والهنين لان ضرها عليها خاصة وفي الا برص والمجذوم وجهال (أحدهما) لا على منعها لان الحق لما والعدوم وجهال (أحدهما) لا على منعها في جميع الصور لان عليها في ضرراً دائها وعار عليها وهذا مذهب الشافعي والاولى أن له منعها في جميع الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعار عليها وهذا مذهب الشافعي والاولى أن له منعها في جميع الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعار عليها وعلى أهابها فملك منها منه كالتروييج بغير كف، فأما إذا انتقاعلى ذلك ورضي به جاز وصح المكاح لان المق لمها ولا مخرج عنها ويك سائر المهاد كره الامام أو عبد الله من هذا العزوج لان العار يلحق مهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو للوليا، الاعتراض عليها ومنعها من هذا العزوج ورضيته المراق لميها وايها إجبارها على الفرح لان العار يلحق مهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو وجها بغير كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المراق المهر كف، فأما أن العار العار على المقر كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المراق المهر كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المراق المحق مهم وينالهم الضرو كف، فأما أن حدث العيب بالإوج ورضيته المراق المناه والمهر المام المورود كف، فأما أن حدث العيب بالزوج ورضيته المراق المورود كف، فأما أن حدث العيب بالزوج ورضيته المراق المورود كف، فأما أن حدث العيب بالزوج ورضيته المراق المورود كورود المورود كليه المورود كورود المورود كالمورود كورود ك

موَّ بد الا أَن يعتقد فساد الشرط وحد . وانكانخيار مدة فأسلما فيها لم يقرأ لذلكوان كان بعدها قراً لانهما يعتقدان لزومه وكل مااعتقدوه نكاحافهو نكاح يقرون عليه ومالافلا

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وإن قهر حربي حربية فوطئها أو طاوعته أواعتقداه نكاحاتُم أسلما اقراعليه)
لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فأقرا عليه كالنكاح بلا ولي وان لم يعتقداه نكاحاً
لم يقرا عليه لانه ليس من انكحتهم

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( واذاكان المهر مسمى محيحاً او فاسداً قبضـته استقر وانكان فاسداً فلم تقبضه فرض لها مهر المثل)

اذا اسلم الكفاروترافعوا الينا بعد العقد والقبض لم نتعرض لمافعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذو ليس لها غيره حلالاكان أو حراما بدليل قوله تعالى (يا أبهاالذين آهنوا اتقواالله وذروا مابقى من الربا) فأمر بترك مابقي من دون مافيض وقال تعالى (فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمرهالى الله) ولان النعرض للمقبوض ابطاله يشق لتطاول الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعفي عنه كاعفي عن تركما تركوه من الفرائض والواجبات ولانها نقا بضابحكم الشرك فبرئت ذمة من هوعليه منه كما لو تبايعا بيعا فاسداو تقابضا وان لم يتقابضا وكان المسمى حلالا وجب ما سميا لانه مسمى صحيح في نكاح صحيح في ذكاح صحيح فو حب كتسمية المسلم وانكان حراما كالحرر والخنزير بطل ولم يحكم به لان ما سمياه لا يجوز صحيح فو حب

حقه في ابتدا. العقد لافي دوامه ولهذا لودعت وليها إلى تزويمها بعبد لم يلزمه إجابتهاولوعتقت تحت عبد لم يملك إجبارها على الفسخ

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا عتقت الامة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح )

أجمع أهل العلم على هذا ذكره ابن المذر وابن عبدالبر وغيرهما والاصل فيه خبر بريرة قالت عائشة كانبت بريرة فخبرها رسول الله عليات وأبودا و كان عبداً فاختارت نفسها قال عربة ولو كان حراما ما خيرها رسول الله عليات وأبودا و أبودا و النسائي ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الحيار كا لو تروج حرة على أنه حر فبان عبداً قان اختارت الفسخ فابها فراقه وانرضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها أسقطت حتها وهذا عالا خلاف فيه محمدالله و فصل ان عتقت تحت حر فلا خيار لها يرهذ أقول ابن عمر وابن عباس و سعيد بن المسيب والحسن وعطاء و سليمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي لهي ومائك والاراعي والشافعي واسحاق وقال طارس وابن سيرين و مجاهد والنخي وهذه بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحبيار طارس وابن سيرين و مجاهد والنخمي و حاد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحبيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي و الناتي و النبي المناقع وكان زوجها حراً درا، النسائي ولانها كالت بالحربة فكان لها الحيار كال وكان زوجها عبداً

الحجابه في الحدكم ولا مجوز ان يكون صداقالمسلمة ولا في نكاح مسلم ويجب مهر المثل ان كان قبل الدخول ونصفه ان وقمت الفرقة قبل الدخول وبهذا قال الشافعي وأبو يوسفوقال أبو حنيفة ان كان أصدقها خراً أوخنزبراً معينين فليس لها الاذلك وان كانا غير معينين فلها في الخر القيمة وفي الحنزبر مهر المثل استحسانا

( فصل ) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة مابقي من مهر المثل فان كال الصداق عشرة زقاق خرمتساوية فقبضت منها خوسة سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وإن كانت مختلفة اعتبر ذلك بالكبل في أحد الوحهين لانه اذا وجب اعتباره اعتبر ذلك بالكبل فيما لله على عددها لانه لا قيمة لها فاستوى اعتبر ذلك بالكبل فيما له مثل يتأنى الكبل فيه (والثاني) يقسم على عددها لانه لا قيمة لها فاستوى كبيرها وصفرها وإن أصدقها عشرة خناز بر ففيسه الوجهان (أحدها) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) تعتبر قيمة با كأنها مما بجرز كما نقوم شجاج الحركا نه عبد ، وإن أصدقها كابا وخهر برمن وثلاث زفاق خمر ففيه ثلائة أرج (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عندهم (واثاني) يقسم على عدد الاجناس فيجعل لكل جنس ثلت المه (واثالث) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والشكلب سدسه فيجعل لكل جنس ثلت المه (واثالث) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والشكلب سدسه فيجعل لكل جنس ثلت المه (واثالث) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والشكلب سدسه

ولنا أنها كامأت زوجها في السكال فلم يثرت لها الخيار كا لو أسلمت السكتابية تحت مسلم فأماخبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة أن زوج بريرة كان عبداً وهما أخص بها من الاسود لأمهما ان أخيها وأبن أختها وقد روي الاعش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن زوج به يه ق كان عبداً فتعارضت روايناه وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لمني المفيرة يقال له مغيث روا. الدخا ي وعبه ، وقالت صفية بنت أبي عبيد كاز زوج بريرة عبداً قال أحمد هدا ابن عباس وعائشة «لا في ز ج بريرة إنه عبد رواية علما. المدينة وعملهم وإذا روى أهل المدينة حديث وعملو به م صح شي. وإيما يصح أنه حر عن الاسود وحده وأماغيره فليس بذاك فال والعقد صحيح الا بمسخ الخاف فيه والحرفيه اختلاف والعبدلا اختلاف فيه ويخالف الحر العبد لان العبد فاقص فاذا كملت أمحته تضررت ببقائها عنده مخلاف الحر

( فصل ) وفرقه الحيار فسنخ لا ينقص بها عدد الطلاق نص عليه أحمد ولا أعلم فيه خلافًا قيل لاحد لم لا يكون طلافا ؟ قار لان الطلاق ما تـكلم به الرجل ولامها فرقة لاختيار المر ة فكانت فـخا كالفسخ لمنة أو عنه .

ولكل واحد من الخنزير بن والزقاق سدسه ومذهب الشانعي على نحو هذا

(فصل) قان نكحها نكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه إذا أسلموا كسنكاح ذرات الرحم فأسلما قبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق بينهما ولا مهر لها ، قال احمد في الحبوسية تكون محت أخيها أو أبيها فيطلقها أو ، وت عنها فعرتفع الى المسلمين لا مهر لها وذلك لانه نكاح ،اطل من أصله لايقر عليه في الاسلام وجدت فيــه الفرقة قبل الدخول، وأما إن دخل بها فهل يجب مهر المنال ? بخرج على وابنين في المسلم اذا وطيء أمرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تُزوج دْمي دْمية على أن لا صداق لها أو سكت عز ذكره فلها المطالبة بارضه إن كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كما في نكاح المسلمين ومهذا قال الشافعي ، وقال أبر حنيفة إن تزوجها على انه لا مهر لها فلاشيء لها وإن سكت عن دكره فعنه روايتان (إحداهما الامهر له (والاخرى) مهر المثل، واحتج بأن المهر يجب لحق الله وحتمها رقد أسقطت حقها والذي يطالب به حق الله تعالى ولنا أن هذا نكاح خلا عن تسمية فيجب الهرأة فيه بهر المثل كالمسلمة وأنما وجب المهر في حق

المسلمة لئلا تصير كالموهوبة والمباحة وهذا يرجد في حق الذمي

( فصـل ) قال الشيخ رضي الله عنه : اذا أسلم الروجان معا أو أسلم زوج الـكتابية فهما على نكاحهما سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هـ ندا اختلاف بحمد الله ، وذكر ابن البراء انه اجماع من أهل العلم وذلك لانه لم بوجد منهم اختلاف وقد روى أبو داود عن ابن عباس ان رجلا جا. مسلما على عهد النبي عَلَيْكَ ثُم جا. ت امرأنه بعده فقال يارسول الله انبها كانت أسلمت

( مسئلة ) قال ( رحمه الله تعالى فان أعتق قبل أن تختار أو وطئها بطل خيارها علمت أن الخيار لها أو لم تعلم)

وجملة ذلك أن خيار المعتقة على النراخي مالم يوجد أحد هذين الامرين عنق زوجها أو وطئه لها ولا يمنع الزوج من وطئها وممن قال إنه على النراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك من عبدالله ابن عمر واخته حدصة وبه قال سليمان بن يسار ونافع والزهري وقنادة وحكاه بنض أهل العلم عن الفقهاء السبعة وقال أبو حنبنة و سائر العرائيين لها الخيار في مجلس العلم والشافعي ثلاثة أقول ( أظهرها ) كقولنا (والثاني) أنه على الفور كخيار الشفعة (والثالث) أنه إلى ثلاثة أيام

ولنا ما روى الامام أحمد في المسند باسناده عن الحسن عمر وبن أمية قال معترجالا يتحدثون عن النبي وتتاليق أنه قل إذاعتنت الامة فهي بالخيار مالم يطأها أن شارت فارقته وأن وطئها فلا خيار لها» رواه الاثرم أيضا وروي أبو داود أن برة عنقت وهي عند منبث عبد لآل أي أحمد فخيرها النبي وتتاليق فقال ه ابها إن قر بك الاخيار للت اولانه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم قال ابن عبد البو لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية إلى ذلك فثبت كخيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قدنا، إذا ثبت هذا فمني عنق قبل أن تختار

معي فردها عليه ، ويستبر تلفظهما ولا المام دفعة واحدة لئلا يسبق أحدهما صاحبه فيفاد النكاح . ومحتمل أن يقف على المجلس كالقبض ونحره فأن حكم الحجلس كله حكم حالة العقد ولانه يتعذرا تفافهما على النطق بكلمة الاسلام دفعة واحاة فلو اعتبر ذلك لوقعت فرقة ببن كل مسلمين قبال الدخول إلا في النادر فيبطل الاجماع ، وإذا أسلم زوج المكتابة قبل الدخول أو بعده أو أسلما معافالنكاح باق بحاله سواء كان زوحها كتابيا أو غر كتابي لان السلم ابتداء نكاح الكتابية فاستدامته أولى ، ولا خلاف في هذا ببن القائلين بجواز نكاح الكتابية للمسلم

إلى المسئلة ) ( فان أسلمت الكتابية قبل وقبل الدخول تمجلت النهرقة سوا. كان زوحها كتابيا أو غير كتابي إذ لا بج. زلكافر نكاح المسلمة ) قل اس المنذر أجم على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم في مسئلة ) ( فان كانت هي المسلمة فلا مهر لها، وإن كان هر المسلم قبلها ام انصف لم وعنه لا مهر لها) وجلة ذلك ان الفرنة اذا حصات قبل الدخول باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جهتها ومهذا قال الحسن و مالك و الزهري و الاوزاعي و ابن شجرية والشافهي وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف المهر اذا كانت هي المسلمة اختارها أبر بكر و به قال قنادة والثوري و يقتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصلت من قبله بامنناء همن الاسلام وهي فعلت ماورض الله عليها فكان لها نصف مافرض (المغني والشرح المكبير) (الحزوالسابع)

سقط خيارها لان الخيار لدنع الضرر بالرق وقد زال بعتة فسقط كالمبيع إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي وان وطئها بطل خيارها علمت بالخيار أو لم تعلم نص عليه أحمد وهو قول من سمينا في صدر المسئلة وذكر القاضي وأصحابه أن ابا الخيار وان أصيبت ما لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلا خيار ابا وهذا قول عطاء والحسم وحماد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق لأنها إذا أمكنت من وطئها قبل علمها فلم يوجد منها ما يدل على الرضا فهو كا او ام تصب

ولنا مانقدم من الحديث وروي مالك عن ابن شهاب عن عروة أن مولاة لبني عدي يقال لهاذ براء أخبرته انها كانت نحت عبد فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة فدعتني فقالت ان أمرك بيدك مالم يسك وجك فان مسك فليس لك من الاعرشيء فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا ، وقال مالك عن نافع عن ابن عمر ان لها الحيار مالم يمسيا ولائه خيار عبب فيسقط بالتصرف فيه مع الجهالة كخيار الردبالعيب ولا تفريع على هذا القول فأما على القول الآخر فاذا وطئها وادعت الجهالة بالعنق وهي ممن بجوز خفاه ذلك عليها مثل أن يعتقها سيدها في بلد آخر فانقول قولها مع بينها لان الاصل عدم ذلك ، وان كانت بمن لا بخني ذلك عليها الحرفها في بلد واحد وقد اشهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وان علمت العتق وادعت الجهالة بثبوت الحيار فالقول قولها لان ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس ، والظاهر صدقها فيه والشافي في قبول قولها في ذلك قولان

الله لها كالو على طلاقها على الصلاة فصلت، ونقل عن أحمد في مجومي أسلم قبل أن يدخل بامرأته فلا شيء لها عن الصداق لما ذكرنا ، ووجه لا يلى ان الفرقة حصات باختلاف الدين وقد حصل باسلامها فكا تا الفرقة حاصلة بفعلها فلم بجب لها شيء كالو ار ثدت ويفارق تعليق الطلاق فاله من جهة الزوج ولهذا لو علقه على دخولها فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف المهر ، فأما إن حصلت الفرقة باسلام الزوج فلا عرأة نصف المسمى إن كانت الذ مية صحيحة أو نصف مهر المثل إن كانت فاسدة مثل أن يصدقها خمراً أو خنز براً لان الفرقة حصلت بفعله وعنه لا مهر لها لان الفرقة جالت من قبلها لكونها امتنعت من الدخول في الاسلام

( فصل ) اذا انفسخ النكاح بأحد الزوجين قبل الدخول مثل أن يسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين تعجلت الفرقة على ماذكرنا وبكون ذلك فسخا لاطلاقا وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة لا تتعجل الفرقة بل أن كان في دار الاسلام عرض على الآخر فان أبي وقعت الفرقة حينئذ وأن كان في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدم أفان لم يسلم الآخر وقعت الفرقة فان كان الاباء من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فيكان طلاقا كما لو لفظ به وأن كان من المرأة كان فسخالان المرأة لا تملك الله أن كانت هي المسلمة عرض عليه الاسلام فأن أسلم والاوقعت الفرقة وأن كان هوالسلم تعجلت الفرقة لقوله سبحانه (ولا تحسكوا بعصم الكوافر)

(فصل) فان أعتق العبد والامة دفعة واحدة فلا خيار لها ، والنكاح بحاله سواه أعتقها رجل واحد او رجلان نص عليه احمد وعنه لها الخيار والاول أولى لان الحرية الطارئة بمدعتها تنعافه فللقارئة أولى كاسلام الزوجين ، وعن احمد إذا عتقا معا انفدخ انتكاح ومعناه والله أنه إذاوهب فالمقارئة أولى كاسلام الزوجين ، وعن احمد إذا عتقا معا انفدخ انتكاح ومعناه والله أعلى أنه إذاوهب العبد ميرية وأذن له في التسري بها ثم أعتقهما جميعا صارا حرين وخرجت عن ملك العبد فلم يكن له اصابتها إلا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من أصحابه فيمن وهب لعبده معرية أواشنرى لهسرية ثم أعتقها لايقربها إلا بنكاح جديد واحتج احمد على ذلك بماروى نافع عن ابن عمر أن عبداً له كان له سريتان فأعتقها فنهاه أن بقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن أن تكون بملوكة فلم يمح به الشمري بها كالحرة الاصلية وأما إذا كانت امرأته فعتقا لم ينفدخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها معا أولى ومحتمل أن أحمد المائراد بقوله اله خ نكاحها ان لها فسخ باعتاقها معا أولى ومحتمل أن أحمد المائراد بقوله اله خ نكاحها ان لها فسخ النكاح وهذا تخريج على الرواية التي تقول بان لها الفرخ اذا كان زوجها حراً

( فصل ) ويستحب لمن له عبد وأمة متنوجان فأراد عنقها البداية بالرجل الملا يثبت المرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه وقد روى ابوداود والاثرم إسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فتزوجا فقالت النبي علي المراقة بنت أبي عديد انها فعلت ذلك وقالت الرجل أبي أريد أن أعنقها فقال لها دفايد أبي بالرجل قبل المرأة عوعن صفية بنت أبي عديد انها فعلت ذلك وقالت الرجل أبي بدأت بعنقك الملا يكون لها عليك خيار

(١) لمله قال

ولنا انه اختلاف دبن بمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول معجلت الفرقة كالردة (١) وعلى مالك كاسلام الزوجاوكما لواتي الآخر للاسلام لانه ان كان هو المسلم فليس له إمساك كافرة لقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) وان كانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤها في نكاح مشرك

ولناً على انها ورقة فسخ أنها فرقة باختلاف الدين فكانت فسخا كالواسلم الزوجوا بت المرأة ولانها فرقة بغير لفظ فكانت فسخاكفرقة الرضاع

﴿ مُسْئَلَةً ﴾ ( وان قالت اسلمت قبلي وأنكرها فالقول قولها)

لأن المهر وجب بالمقد والزوج يدعي ما يسقطه والاصل بقاؤه ولم يعارضه ظاهر فبقي وان اتفقاً على ان احدهما قبل الآخر ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق ذكره ابو الخطاب لما ذكرنا

وقال الفاضي ان لم تمكن قبضت فلا شيء لها لانها تشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وانكان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع فلا يرجم مع الشك والاول أصح لان اليقين لا يزول بالشك وكذلك اذا تيقن الطهارة وشك في الحدث او تيقن الحدث وشك في الطهارة بني

على اليقين وهذه كـان صداقها واحبا وشكا في سقوطه فيبقى على الوجوب

(مسئلة) ( وإن قال الزوج أسلمنا معا فنحن على النكاح فانكرته فعلى وجهين )

(فصل) إذا عنة تالج ونة رالصة بره فلاخيار لها في الحال لان لاعقل لها ولا قول معتبر ولا باك وليهما الاختيار عنهما لان هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولايه كالافتصاص. فاذا بلغت الصغيرة وعقات المجنونة فلهما الخيار حينند له كونهما صارتا على صفة الكل منهما حكم وهذا الحكم فيها لوكان بزوج بهما عبد بوجب الفسخ فان كارز ، جاهما قدوطنا هما فظاهر كلام الحرقي أنه لاخيار لهما لان مدة الحيار انقضت ، وعلى قول القاضي وأصحاب لهما الحيار لان لارأي لهما فلا يكون تمكينهما من الوطء دليلا على الرضى مخلاف الهكبرة العافلة ولا يمنع ذوج اهما من وطئها

﴿مسئلة﴾ قاررهمه الله (عان كانت لنفسين فاعتق أحدهما والاخيار لها اذا كان المعتق معسر ا)

إنما شرط الاعسار في المعتق لان الموسر بسري عنقه إلى جميعها فنصبر حرة ويثبت لها الخيار والمعسر لايسري عنقه بل بعنى منها ما أعتق و بانيها رقيق فلا نكل حريتها فلا ثبت لها الخيار حيلند وهذا قول الشافعي ، وعن أحد أن لها لخيار حكاها أبوبكر واختارها لانها كل منه فأنها ترث وتورث وتحجب بقدر مانيها من الحرية ، ووج، قول الحرقي أنه لانص في المعتق بعضها ولا هي في معتى الحرة الكاملة لانها كاماة الاحكام وأيضا عالمل به أحمد وهو أن العقد صحيح فلا يفسخ بالمحتلف فيه وهذه مختلف فيها (فصل) ولو زوج أمة قيمنها عشرة بصداق عشر بن ثم أعنقها في مرضه بعد الدخول بها تم مات

قال الفاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها اذ يبعد انفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول صاحب اليد وفيه وجه آخر ذكره أبو الخطاب أن القول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول من يوافق قوله الاصلكالمنكر قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والفسخ طاى عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصلكالمنكر وللشافعي قولان كهذن الوجهين

( فصل ) فان اختلفا بعد الدخول فقال الزوج أسلمنا معا أو أسلم الثاني منافي العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة فانفسخ النكاح ففيه وجهان (أحدها) القول قوله لان الاصل بقاء النكاح ( والثاني ) القول قولها لان الاصل عدم اسلام اثناني

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أسلم أحدها بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة فان أسلم الثاني قبل انقضائهافها على نكاحها والاثبينا أن الفرقة وقعت من حين أسلم الاول)

روي عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة روايتان (احداها) أن الامر يقف على انقضاء العدة على اما ذكرنا وهذه الرواية التي ذكرها الخرقي فعلى هذا اذا لم يسلم الثاني في العدة لا محتاج الى استثناف العدة وهذا قول الزهري والميث والحسن بن صالح والاوزاعي والشافعي واسحاق ونحوه عن عبد الله بن العدة ومجاهد وحجد بن الحسن ( والثانية ) تنعجل الفرقة كما قبل الدخول وهذا اختيار الحلال وصاحبه وقول الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والحركم وروي ذنك عن عمر بن عبد العزيز ونصرها بن المنذر

ولا يملك غيرها رغير مهرها بمد استيفائه عتقت لأنها تخرج من الثلث ولها الخيار وان لم تكن قبضته عتق ثلثها في الحال وفي الخيار لها وجهان فكالم اقتضي من مهرها شيء عتق منها بقدر ثلثه فاذا استوفي كله عتقت كابها ولها الخيار حيفان عند من لم يثبت لها الخيار قبل ذلك فان كان زوجها قد وطنها قبل استيفاء مهرها فقد بطل خيارها عند من جعل لها الخيار حيفند لانها أسقطته بتمكينه من وطنها وعلى قول الخرقي لا يبطل لانها مكنت منه قبل عتقها ، فأما ان عتقت قبل لا يبطل لانها مكنت منه قبل عتقها ، فأما ان عتقت قبل الدخول بها فلا خيار لها على قول الخرقي لان فسخها الذكاح بسقط به صداقها فيعجز الثلث عن كل قيمتها فيرق ثشاها ويسقط خيارها فيفضي اثبات الخيار لها الى اسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافي وعند أبي بكر لها الخيار فعلى قول من أوجب لسيدها نصف المهر قاذا استوفى عتق ثلثاها وعلى قول من أسقطه يعتق ثلثاها وعلى قول

ومسئلة والله والله المتارت المقام معه قبل الدخول أوبعده فالمهر للسيدو إذ اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها وإن اختارته يعد الدخول فالمهر للسيد )

وجملته أن المعتنة إن اختارت المقام مع الزوج قبل الدخول أو بعدء أو اختارت القسخ بعدد الدخول فالمهر واجب لانه واجب بالعقد فاذا اختارت المقام فلم يوجد له مسقط، وإن فسخت بعد

وقول أي حنيفة ههنا كقوله فيما قبل الدخول الا أن المرأة إذاكانت في دار الحرب فانقضت عدتها وحصات الفرقة لزمها استثناف العدة وقال مالك ان أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقعت الفرقة وان كانت غائبة تمجلت الفرقة وان أسلمت المرأة قبله وقف الامر على انقضاء العدة واحتج بتعجيل الفرقة بقوله سبحانه ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) ولان ما يوجب فسخ النكاح لا يختلف عا قبل الدخول و بعده كالرضاع

ولنا ما روى مالك في موطئه عن ابن شهاب كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد ابن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم أسلم ولم يفرق انتبي عِينا الله وشهرة هذا الحديث ولم يفرق انتبي عِينا والطائف وهرب وهورة هذا الحديث أقوى من اسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أنى المين فارتحات حتى قدمت عليه اليمن فدعته إلى الاسلام فأسلم وقدم فبايع فثبتا على نكاحها وقال ابن شبرمة فارتحات حتى قدمت عليه اليمن فدعته إلى الاسلام فأسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينها ولان أبا سفيان خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول الذبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فنح النبي علياته فأسلم عام الفتح قبل دخول الذبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فنح النبي علياته فالله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فنح النبي علياته في النكاح وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن

الدخول فقد استقر بالدخرل فلم يسقط بشي. وهو قلسيد في الحالين لانه وجب بالعدقد في ملكه والواجب المسمى في الحالين سواء كان الدخول قبل الهتق أو بعده ، وقال أصحاب الشافي إن كان الدخول قبل الهتق أو بعده فالواجب مهر انثل لان الفدخ استند الى حالة العتق فصار الوط. في نكاح فاصد

ولنا أنه عقد صحيح فيه مسمى صحيح انصل به الدخول قبل الفسخ فأرجب المسمى كما لو لم يفسخ ، ولانه لو وجب بالوط، بعد الفسخ لكان المهر لهالانها حرة حينند ، وقولهم إن الوط، في نكاح قاسد غير صحيح قانه كان صحيحاً ولم يوجد مايفسده ويتبت فيه أحكام الوط، في البكاح الصحيح من الاحلال قزوج الاول والاحصار وكونه حلالا ، وأما إن اختارت الفرخ قبل الدخول فلا مهر لها نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي . وعن احمد رواية أخرى لاسيد نصف المهر لانه وجب السيد فلا بسقط يفعل غيره :

ولنا أن الفرقة جاءت من قبلها فسقط مهرها كالوأسلت أو ارتدت أو أرضيت بن في خاكا حها رضاعه ، و توله وجب السيد قلنا لكن بواسطتها ولهذا سقط نصنه بفسخها وجميعه باسلامهاوردتها ( فصل ) ولو كانت منوضة فنرض لها مهر المائل فهو السيد أيضا لانه وجب بالعقد في ملكه لا بالفرض ، وكذاك لو مات أحدهما وجب والمرت لا يوجب فدل على أنه وجب بالعقد ، وإن كان

أبي أمية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالا بواء فأسلما قبل نسائها ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامهما معا ويفارق ما قبل الدخول فانه لا عدة لها فنتعجل البينونة كالمطلقة واحدة وهمنا لها عدة فاذا انقضت تبينا وقوع الفرقة منه كالطلاق أسلم الاول فلا يحتاج الى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة نتحسب الفرقة منه كالطلاق فعلى هذه الرواية لو وطئها الزوج في عدتها ولم يسلم الثاني فيها فاما عليه المهر ويؤدب لاننا تبينا أنه وطئها بعد البينونة واخساح النكاح فيكون واطئا في غير ملك وان أسلم فلا شيء لها لا ننا تبيناأن النكاح لم ينفسخ وانه وطئها في نكاحه فلم يكن عليه شيء

( فصل ) فان أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت العدة انفسخ النكاح في قول عامة العلم اه قال ابن عبد البر لم يختلف العلماء في هذه الاشيئا روي عن النخمي شذ فيه عن جماعة العلماء فلم يتبعه عليه أحد زعم أنها ترد الى زوجها وان طالت المدة لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زبنب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه أبوداود واحتج به أحمد قيل له أليس بروى أنه ردها بنكاح مستا نف ? قال ليس لذلك أصل قيل كان بين اسلامها وردها اليه تمان سنين

ولنا قوله تعالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ) وقوله تعالى ( ولا تُعسكوا بعصم الـكوافر ) والاجماع المنتقد على تحريم فروج المسلمات على الـكنفار وأما قصة أبي العاص مع امرأته فقال ابن

الفسخ قبل الدخول والفرض فلا شي. إلا على الرواية الاخرىينبغي أنتجب المتعة لانها تجب بالفرقة قبل الدخول في موضم لو كان مسمى وجب نصفه

( فصل ) قان طلّتها طلاقا بائنا ثم أعتقت فلا خيار لها لان الفسخ انما يكون في نكاح ولا نكاح همنا ، وإن كان رجعيا فلها الخيار في العدة لان نكاحها باق فيمكن فسخه ولها في الفليخ قائدة فانها لا نأمن رجعته اذا لم يفسخ قان قبل فيفسخ حينئذ قلنا اذاً تحتاج الى عدة أخرى واذا فسخت في عدتها ثبتت على ملمضى من عدتها ولم تحتج الى عدة أخرى لانها معتدة من الطلاق والفسخ لاينافيها ولا يقطعها فهو كا لو طلقها طنقة أخرى وينبني على عدة حرة لانها عتقت في أثنا. العدة وهي رجعية فان اختارت المقام مع جريانها الى البينونة وذلك ينافي اختيار المقام

ولما أنها حالة بصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار المقام كصاب النكاح وإن الم تختر شيشا لم يسقط خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لا يدل على رضاها لاحمال أنه كان لجرياتها الى ببنونة اكتفاء منها بذلك قان ارتجعها فلها الفيخ حينئذ فان فسخت ثم عاد فتزوجها بقيت معه بطبقة واحدة لان طلاق العبد اثبتان وإن تزوجها بعد أن أعتق رجعت معه على طاقتين لانه صار حراً فملك ثلاث طلقات كسائر الاحرار

عبد البر لا يخلو اما أن يكون قبل نزول تحربم المسلمات على الكفار فتكون منسوخة بما جاء بمدها أو تكون حاملا استمر حملها حتى أسلم زوجها أو مربضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تمكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روى أبن أي قتيبة في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها على أبي العاص بنكاح جديد رواه الترهذي وقال سمعت عبد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب (مسئلة) (فان أسلمت قبله فلها نفقة العدة)

لانه يتمكن من الاستمتاع وابقاء نكاحها باسلامه معها فكانت لها النففة كالرجمية وسواء أسلم في عدتما أو لم يسلم فان قيل اذا لم يسلم تبينا أنها بائن باختلاف الدبن فكيف تجب النففة للبائن إقلنا لانه كان يمكن الزوج تلافي نكاحها بل يجب عليه فكانت في معنى الرجعية وان كان هو المسلم فلا نفقة لها لانه لا سبيل الى تلافي نكاحها واستبقائها فأشبهت البائن وسواء أسلمت معه أملا

( مسئلة ) ( فان اختلفا في السابق منها فقال الزوج اسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت المرأة بل أن المسلمة أولا فلي النفقة فالقول قولها في أحد الوجهين )

لان الاصل وجوب النفقة وهو يدعي سقوطها (وانثاني) أن القول قوله لان النفقـة أنما تجب بالتمرين من الاستمتاع والاصل عدمه فان قال أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيهاوقالت

( فصل ) فان طبقها بعد عنقها وقبل اختيارها أو طلق الصفيرة والمجنونة بعدالهنتي وقع طلاقه وبطل خيارها لانه طلاق من زوج جائز التصرف في كاح صحيح فنفذ كما لو لم يعتق وقال القاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقع الطلاق لان طلاقه يتضمن ابطال حقها من الخيار وأن لم تختر وقع والشافي قولان كهذين الوجهين و بنواعدم الوقوع على أن الفسخ استند الى حالة العتنى فيكون الطلاق واقعا في نكاح مفسوح

ولدا انه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح نوقع كالوطلقها قبل عتقها أو كالوالم تختر وقد ذكرنا أن الفسخ يوجب الفرق حينئذ ولا يجرز تقديم الفرقة عليه والحكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبتدأ من حين الفسخ لا من حين اله ق وما سبقه من الوط، وط، في نكاح صحيح يثبت الاحصان والاحلال للزوج الاول ولو كان الفسخ سابقاً عليه لا انعكست الحال ، وقول الناضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح فان الطلاق يحصل به مقصود الفسخ مع زبادة و جوب نصف الهر وتصير العدة عليها فان ابتدا. ها من حين طلاقه لامن حين فسخه ، ثم لو كاز مبطلا لحقها لم يتم وإن لم تحتر الفسخ كا لم يصح تصرف المشتري في المبيم في مدة الحيار سوا، فسخ البائم أر لم بفسخ وهذا فيا إذا كان الطلاق باثنا قان كان رجعيا لم يسقط خيارها على ماذكرنا في الفصل الذي قبل هذا ، فعلى قولمم إذا طاقها قبل الدخول ما اختارت المسخ سقط مهرها لانها بانت بالفسخ وان لم يفسخ فاها نصف الصداق لا مها بانت بالفلاق

بمد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم اسلامها في الشهر الثاني فان ادعى هو بفسخ النكاح فأنكرته انفسخ النكاح لأنه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه ما لو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته .

(مسئلة) ( وعنه أن الفرقة تتعجل باسلام أحدها كما قبل الدخول وقد ذكرناه )

(مسئلة) ( فأما الصداق فواجب بكل حال )

يعني اذا وقعت الفرقة باسلام احدها بعد الدخول فانه يجب لها المهر كاملا لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فان كان مسمى صحيحاً فهو لها لان أنكحة الكفار صحيحة تثبت لها أحكام الصحة وان كان محرما قبضته فلمين لها غيره لانا لا نتعرض الى ما مضى من احكامهم وان لم يكن قبضته فلها مهر المثل لان الحمر والخنزير لا يكون صداقالمسلمة ولافي نكاح مسلم وقد صارت أحكاء هم أحكام المسلمين (فصل) وسواء مما ذكرنا اتفق الداران أو اختلفتا وبه قال مالك والايث والاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة ان أسلم أحدها وهما في دار الحرب و دخلا دار الاسلام أنفسخ المكاح ولو تزوج حربي حربية ثم دخلا دار الاسلام وعقد المهدا نفسخ نكاحه لاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الذميين اذا دخل دار الحرب ناقضاً للعهد انفسخ نكاحه لان الدار انمقدت بها فعلا وحكما فوجب أن تقع الفرقة بينها كما لو أسلمت في دار الاسلام قبل الدخول

( فصل) والمعتقة الفسخ من غير حكم حاكم لانه مجمع عليه غير مجتمد فيه فلم يفتقر الى حاكم كالرد بالعيب في المبتخ في الذكاح فأنه مجتمد فيه فانتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار

( فصل ) فان اختارت المعتقدة الفراق كان فسخاً ليس بطلاق ومهذا قال أبر حنينة والثوري والح بن من حي والشانعي وذهب مالك والاوزاعي والليث الى انه طلاق بائن قال مالك الا أن تطابق نفسها ثلاثا فنطلق ثلاثا واحتج له بقصة زبراء حين طلقت نفسها ثلاثا فلم يالفنا ان أحدا من الصحابة أنكر ذلك ، ولانها تملك الفراق فلمكت الطلاق كالرجل

ولما قوله عَلَيْكُ ﴿ الطلاق لمن أخذ بالساق ﴾ ولأنها فرئة من قبل الزوجة فكانت فسخا كما لو اختلف دينها أو أرضعت من ينفسخ نكاحها برضاعه ، وفعل زبراً. ليس بحجة ولم يثبت انتشاره في الصحابة ، فعلى هذا لوقالت اخترت نفسي أو فسخت النكاح أنف خ ، ولوقالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كناية عن الفسخ لأنه يؤدي الى معناه عصح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق

(فصل) وان عتق زوج الامة لم يثبت له خيار لان عدم الكمال في لزوجة لا يؤثر في النكاح وكذلك لا تعتبر الكفاة الا في الرجل درن المرأة ، ولو نزوج امرأة مطلقا فبانت أمة لم يثبت له خيار ولم لزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً كان لها الخيار وكذلك في الاستدامة لكن ان عنق ووجد الطول لحرة فهل يبطل أحكامه على وحبين تقدم ذكرهما

ولنا أن أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأته بمكة لم تسلم وهي دار حرب وأم حكيم أسلمت عكة وهرب زوجها عكرمة الى اليمن وامرأة صفوان بن أمية أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها ثم أسلموا وأفروا على أنكحتهم مع اختلاف الدبن والدار بهم، ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الدار كالبع ، ويفارق ما قبل الدخول فان القاطع للنكاح اختلاف الدين المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقيم بدار الاسلام حربية من أهل الكتاب صع نكاحه وعندهم لا يصح ،

ولنا قوله تمالى ( والمحصنات من الذين أوتوا الـكتاب من قبلـكم ) ولانها امرأة يباح نكاحهااذا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه ( وان ارتد أحد الزوجين قبل الدخول الفسخ النكاح ولامهر ال كانت المرتدة وإن كان هو المرتد فلها نصف المهر )

اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم الا انه حكى عن داود انه لا ينفسخ بالردة لان الاصل يفاء النكاح

ولما قول الله تمالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) وقوله تعالى ( فلا ترجعوهن الى الـكمار، لاهن حل (المغنى والشرح الكبير ) ( الحجز السابع)

( فصل ) واذا عتنت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري ففعل فازبادة لها دون سيدها سوا. كان زوجها حرا أو عبدا وسواء عنق معها أولم بعنق نصعليه أحمد فيها إذا زوج عبده من أمته ثم أعنقا جميعا فقالت الامة زدني في مهري فازبادة الامة لا للسيد ، فقيل أرأيت ان كان الزوج اغير السيد ان كون الزيادة ? قال اللامة ، وعلى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم يا مها فزادها زوجها في مهرها فالزبارة الثاني ، وقال القاضي الزيادة المسيد المعتق في الموضعين على قياس المذعب لان من أصاما ان الزيارة في الصداق تلحق بالهتد الاول فتكون كالذكورة فيه ، والذي قاماه أصح لان الملك في لزيادة أغا ثبت حال وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها ككسبها والموهوب لها ، وقولنا أن الزيادة تلحق بالمقد معناه أنها تلزم و ثبت الملك فيها ويصير الجميع صداقا وايس معناه أنا تبينا أن الملك كان ثابتا فيها وكان لسيدها قان هذا محال ولانسبب ملك هذه الزبادة وجد بعد المتق فلا مجوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سببه ولو كان الملك ثابتاً المعتق فيه حين النزونج المزمة وكان له ناؤه وهذا أظهر من أن نطيل فيه

## ﴿ باب اجل العنين والخصي غير المحبوب ﴾

الهنين هوالعاجز عن الايلاج وهومأخوذمن عن أي اعترض لان ذكره يعن اذا أراد ايلاجه أي يعترض

لهم ولاهم يحلون لهن ) ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة فوجب فسخ النكاح كما لواسلمت تحت كافر ثم ننظر فانكانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قباها وانكان الرجلهوالمر تدفعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه مالو طلق وانكانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الردة بعد الدخول فهل تتعجل الفرقة أو تقف على انقضاء العدة ؟ على روايتين)

اختلفت الرواية عن أحمد فيما اذا ارتد احد الزوجين بعد الدخول حسب اختلافها فيما اذا أسلم أحد الزوجين الكافرين فني احداها تتبجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز وانثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لان ماأوجب فسخ الذكاح استوى فيه ماقبل الدخول و مده كالرضاع (والنانية) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فهاعلى النكاح وان ثم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلاف الدينين وهذا مذهب الشافعي لان لفظه تقع به الفرقة فاذا وجد الدخول جازان يقف على انقضا. العدة كالمطلاق الرجعى أو نقول اخلاف دين بعد الاصابة فلا وجب فسخه في الحال كاسلام الحربية تحت الحربي، وقياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على الرضاع ولان الرضاع تحرم به المرأة على التأبيد فلا فائدة في تأخير الفسخ الى بعد انقضاء المدن مسئلة ﴾ ( فان كان هو المرتد فعليه نفقة العدة )

والهنن الاعتراض وقبل لانه إمن لقبل المرأة عن بمينه وشهائه ولا يتصده فاذا كان الرجل كذاك فهو عيب به ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تضرب له مدة يختبر فيها وبهلم حاله بها وهذا تول عمر وعمان وعمان وابن مسمود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم و به قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخعي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليا فترى فقها الامصار منهم مالك وأبوحنيفة وأصحابه واشوري والاوزاعي رالشافعي واسحاق وابرعبيد وشذالح بن عيينة وداود فقالا لايؤجل وهي الموأته ، وروي ذلك عن علي رضى الله عنه لان امرأة أتت النبي عليات بارسول الله ان رفاعة طلفني فبت طلاقي فتزوجت بعبد الرحن بن الزبير وأنما له مثل هدبة الموب فقال فتر يدبن أن ترجعي الى رفاعة ، لاحتى تذوقي عسيلته و يذوق عسيلنك و لم يضرب له مدة

وانا ماروي أن عمر رضي الله عنه أجل الهنين سنة وروى ذك الدار قطني باسناده عن عمروابن مسعود والمفيرة بن شعبة ولا مخالف ابهم ، ورواه ابوحفص عن علي ولانه عبب بمنع الوط. فأثبت الحيار كالجب في الرجل والرتن في المرأة ، فأما الخبر فلا حجة ابهم فيه فان المدة المانضرب اله مع اعترافه وطالب المرأة ذاك ولم يوجد واحد منها ، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال اني لأعركها عرك لادم ، وقال ان عبد البر وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى الضرب المدة وصحح ذلك قول النبي علي النبي علي المنافذ المنافذ كل النبي علي المنافذ المنافذ كل المنافذ كل النبي علي النبي علي المنافذ المنافذ كل النبي علي المنافذ النبيا ، وقبل النها ذكرت

لانه بسبيل الى الاستمتاع بها بان يسلم وعكنه تلافى نكاحها فكانت لها النفقة كزوج الرجعية وان كانت هي المرتدة فلا نفقة لها لانه لاسبيل للزوج الى رجعتها وتلافى نكاحها فلم يكن لها نفقة كابعدالعدة (فصل) قان ارتد الزوجان معاً فحكها حكم ما او ارتد أحدها ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة وان كان بعده فهل تتعجل او تقف على انقضاه العدة على روايتين وهذا مذهب الشافعي قال أحمد في رواية ابن منصور اذا ارتدا معا أو أحدها ثم تابا أو تاب المرتد منها فهو أحق بها ما لم تنقض العدة وقال أبو حنيفة لا ينفسخ النكاح استحساناً لانه لم مختلف بهما الدين فاشبه ما الواسلما

ولنا أنها ردة طارئة على النسكاح فوجب ان يتعلق بها فسخه كما لو ارتد احدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد اذا ارتدوحده زال اذا ارتدغيره معه كماله وماذكروه يبطل بمااذا انتقل المسلم واليهودية الى دين النصرانية فان نسكا حهما ينفسخ وتد انتقلا الى دين واحد، وأما اذا أسلما فقد انتقلا الى دين الحق ويقران عليه بخلاف الردة

( فصل ) وإذا ارتد احدالزوجين أو ارتدا معا منع من وطثها في عدتها فان وطثها في عدتها وقائا ان الفرقة تعجلت فيكون عليه مهر مثاها وإن قلنا ان الفرقة تقف على انقضاه العدة فاسلم المرتد منهما أو اسلما جميعاً في عدتها وكانت الردة منها فلا مهر لها عليه بهذا الوطء لانا تبينا ان النكاح لم يزل وانه وطئها وهي زوجته وان ثبتا أولم ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت العدة فلها عليه مهر المثل لهذا الوطء لانه وطع

ضعفه وشبهته مدية الثوب مبالغية ، ولذلك قل النبي ﷺ « حتى تذوقي عسيلته ، والعاجز عن الوط. لا بحصل منه ذلك

﴿ مستَّلَةً ﴾ قال (وإ: الدعت المرأة أنزوجها عنين لا يصل اليها جلسنة منذتر افعه فان لم يصبها فيها خيرت في التمام معه أو فراقه فان اختارت فراقه كان ذلك فسخا بلاطلاق)

وجملة ذلك أن المرأة اذا ادءت عجز زوجها عن وطنها لعنة سئل عن ذلك فان أنكر والمرأة عذرا، فالمنول قولها ، وأن كانت ثيبا فالقول قوله مع بمينه في ظاهر المذهب لان هذا أمر لايملم الا من حهته والاصل السلامة ، وقال القاضي هل يستحلف أولا ? على وجهين بناء على دءوى الطلاق فان أقر بالعجز أو ثبت ببينة على اقراره به أو أنكر وطلبت بمينه فنكل ثبت عجزه ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا المجز قد يكون الهنة وقد يكون لمرض فضربت له سنة لتمر به الفصول الاربعة فان كان من مبس زال في فصل الرطوبة ، وان كان من رطوبة زال في فصل الحوارة ، وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت "فصول لاربعة فصل الاعتدال فاذا مضت "فصول لاربعة واختلفت عليه الاهوية الم تزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الدا.

في غير نكاح بشبهة النكاح لانا تبينا ان الفرقة وقعت منذاختلف الدين وقد ذكرنا متلذلك فيهاذا أسلم أحد الزوجين قبل الدخول فوطئها في العدة لانهمثله

(فصل) اذا أسلم أحد الزوجين ثمارتد نظرت فان أسلم الآخر تبينا أن الفرقة وقعت من حين اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المسلم منها، وانأسلم الآخر منها في العدة قبل ارتدادالاول اعتبر ابتداء العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين بالاسلام الاول زال باسلام الثاني في العدة ولو اسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له ان يختار منهن لانه لا يجوزان يبتديء العقد عليهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه أو معه لم يكن له ان يختار منهن كذلك

(فصل) اذا نُروج السكافر من لا يقر على نسكاحها في الأسلام مثل ان جمع أخنين أو بين عشر نسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثا ثم اسلما لم يكن له ان ينسكحها لا ننا أجرينا أحكامهم على الصحة فيما يعتقدونه في النسكاح فك ذلك في الطلاق ولهذا جاز له امساك الثانيه من الاختين والخامسة المعقود عليها آخرا

﴿ مسئلة ﴾ (وان انتقل احد الـكـــتابيين الى دين لايقر عليه فهو كردته)

اذا انتقل السكتابي الى غير دبن أهل السكتاب من السكفر لم يقر عليه لانعلم في هذا خلافاً لانه انتقل الى دبن لايقر أهله بالجزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه فالاصلى منهم لايقر على دينه

لا يستمر في البدن أكثر من سنة ثم يظهر عوابتدا السنة منذ ترافعه قال ابن عبدالبر على هذا جماعة الفائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر بؤجل سنة من يوم مرافعته فاذا انقضت المدة فلم يطأ فلها الخيار فان اختارت الفسخ لم يجز إلا محكم الحاكم لانه مختلف فيه فاما أن يفسخ واما أن يرده اليها فتفسخ هي في قول عامة القائلين به ولا يفسخ حتى تخنار الفسخ وتطلبه لانه لحقها فلا تجبر على استيفائه كالفسخ بالاعسار فاذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبوحنيفة وماقك والثوري ينرق الحاكم ببنها وتكون تطليقة لانه فرئة لعدم الوطء فكانت طلاقا كفرقة المولي

وا.ا أن هذا خيار ثبت لاجل العيب فكان فسخا كفسخ المشتري لاجل العيب

( فصل ) فان اتففا بعد الفرقة على الرجعة لم يجز إلا بنكاح جديد لأنها قد بانت عنه وانفسخ النكاح فاذا تزوحها كانت عنده على طلاق ثلاث نص عليه أحمد وذكر أبو بكر فيها قولا ثانيا أنها لا يجتمعان أبداً لانها فرقة تتماق بحكم الحاكم فحرمت الكاح كفرقة الممانء والمذهب أنها شحل له لانها فرقة لاجل العبب فلم عنع النكاح كفرقة المعتقة والفرقة من سائر العبوب، وأما فرقة الممان فانها حصلت بلعانها قبل تفرق الحاكم وههنا بخلافه ولان اللعان يحرم المفام على النكاح فمنع ابتداءه ويوجب الفرنة فمنع الاجتماع وههنا بخلافه واو رضيت المرأة بالمقام أو لم تطلب الفسخ لم يجز الفسخ فكيف بصح القياس مع خده الفروق

فالمنتقل اليه أولى، وان انتقل الى المجوسية لم يقر ايضاً لأنه انتقل الى دين انقص من دينه فام يقر عليه كالسلم اذ ارتد، فأما اذا انتقل الى دبن آخر من دين أهل السكتاب كاليهودي يتنصر ففيه وايتان (احداهما) لا يقر أيضاً لانه انتقل إلى دبن باطل قد أفر بيطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (والثانية) يقر نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الحرقي واختاره الحلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لا نه لا يخرج عن دين أهل السكتاب فاشبه غير المنتقل وللشافعي قولان كالروايتين، فأما المجوسي اذا انتقل الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر كأهل ذلك الدين وان انتقل إلى دبن أهل السكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فيما ذكر نا الرجل والمرأة لعموم قوله عليه الصلام «من بدل دينه فاقتلوه» و لعموم المعنى الذي ذكر ناه فيها جميعاً

(فصل) وان انتقل الى دين غبر أهل السكتاب لم يقبل منه إلا لاسلام في احدى الروايات عن أحمد اختاره الخلال وهو أحد أقوال الشافعي لان غير الاسلام باطلة قد أقر مطلانها فلم يقر عليها كالمرتد وعنه رواية ثابية لا يقبل منه الا الاسلام أو الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه مرة ولم ينتغل إلى حير منه تنفره عليه الروجم عليه ولامه منتقل من دمن بهر هنه عليه لهوه تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) وظاهر هذه لرواية أن السكتاني إذ نتقل إلى المجاسية اقروقد ذكرنا في أعلى هذه الصفحة أنه لا بقر ولعله أراد بقوله إلى دين يقر عليه إذا كاز دين أهل الكتاب

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإن قال قد علمت اني عنين قبل أز أنكحها فان أقرت أوثبت بدينة فلا يؤجل وهي امرأته )

وجملة ذلك أن المرأة اذا علمت عنه الرجل وقت العقد مثل أن يعلمها هنته أو تضرب له المدة وهي امرأته في قول أكثر أهل المدة وهي امرأته في قول أكثر أهل العلم منهم عطا. والثوري وابن القاسم وأصحاب الرأي وهو قول الشانبي القديم وقال في الجديد يؤجل لانه قد يكون عنينا في نكاح دون نكاح

ولنا أنها رضيت بالميب ودخات في المقد عالمة به فلم يثبت لها خيار كل لو علمته مجبوبا ولانهما لو رضيت به بمد المقد أو بعد المدة لم يكن لها فسخ فكذلك اذا رضيت به في المقد كسائر العبوب ، ولو أنها رضيت بالفام معه ثم طلقها ثم ارتجمها لم يثبت لها لمطالبة كذا ههنا، وقواهم إنها تكون في

وجملة ذلك أن الـكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدَّمهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكن كابن بغير خلاف نعلمه ولا علك امسالتُ أكثر من أربع قاذا أحب ذلك اختار أربعا منهن وفارق سائرهن سوا، تزوحهن في عقد واحد أو عقود وسوا، اختار الاوائل أو الاواخر نص عليه أحمد و به قال الحسن ومالك والايث و لاوزاع والثرري والشافعي واسحاق ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان كان تزوجهن في عقد الفديخ لنكاح جميعهن وان كان في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع باطل لان العقد ادا تناول أكثر من أربع فتحريمه من طريق الجمع فلا يكون مخيراً فيه بعد الاسلام كا لو نزوجت المرأة زوج ن في حال السكـفرتم أسلموا و لنا ما روى قبس بن الحارث قال أسلمت وتحتي عمان نسوة فأ تبت الذي عَلَيْكُ فِي فَذَكُرْتُلُهُ ذَلَكُ فَقَال « اختر منهن أربعاً » رواء الامام احمد وأبو داود ، وروى محمد بن يزيد الثقفي أن غيلان بن سلمة أُسلِم وتَحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمر. الذي عَلَيْكَانَةُ أَن يتخير مُهن أُربِما ، روا. الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري در سلا ورواه الشافعي في مسنده عن ابن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه إلا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري. وكذلك قال الامام أحمد والترمذي وغيرهما ولان كل عدد جازله ابتدا. العقدعليه جازله إمساكه بنسكاح مطلق في حال الشرك كالو تزوجهن بغير شهوده وأما إذا تزوجت زوجين فنكاح الثاني باطل لأنهاملكته ملك غيرها وإن جمعت بينها لم يصح لانها لم علمك جميع بضعها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد منأهلالاديان ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

( فصل ) وبجب عليه ان يختار أرباً ويفارق سائر هن أو يفارق الجميع لانالنبي عَلَيْكُ أمر قيساً وغيلان بالاختيار وأمره يقتضي الوجوب ولان المسلم لا يجوز اقراره على أكثر من أربح فان أبي

نكاح دون نكاح احمّال بعيد فان الهنة جبلة وخلمة لانتغير ظاهراً وقدلك ثبت لها الفسخ بعد المدة فان ادعى عليها العلم بعنته فأنكرته فالقول تولها مع بمينها لان الاصل عدم العلم ، وإن أفرت أو ثبتت ببينة ثبت نكاحها وبطل خيارها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وازعلمت انه عنين بعد الدخول فسكنت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ويؤجل سنة من يوم ترافعه )

لانعلم في هذا اختلافا وذلك لان سكوتها بعد العقد ايس بدابل على الرضى لانه زمن لاتملك فيه الفسخ ولا الانتناع من استمتاعه فلم يكن سكوتها مسقطا لحقها كسكوتها بعد ضرب المدة وقبل انقضائها ولو سكتت بعد المدة لم يبطل خيارها أيضاً لان الخيارلا يُثبت إلا بعد رفعه الى الحاكم وثبوت عجزه فلا يضر السكوت قبله

أجبر بالحبس والتعزير إلى أن يختار لان هذا حق عليه يمكنه إبفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاء الدين، وليس للحاكم أن يختار عنه كما يطلق على المولي إذا المتنع من الطلاق لان الحق ههنا لغير ممين وأعا تتعين الزوجات باختياره وشهوته، وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه، فان جن خلي حتى يعود عقله ثم يجبر على الاختيار

مسئلة ﴾ ( وعليه نفقهن الى أن مختار) لأنهن محبوسات عليه ولأنهن في حكم الزوجات أيهن اختار جاز ( فصل ) ولو زوج السكافر ابنه الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميعاً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فانه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار لان ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه فاذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النفقة الى أن يختار فان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم .

( فصل ) وصفة الاختيار أن يقول اخترت هؤلاء أو امسكتهن أو اخترت حبسهن أو امسا كهن أو نكاحهن ، أو أمسكت نكاحهن ، أو أثبت نكاحهن ، وإن قال لما زاد على الاربع : فسخت فكاحهن كان اختياراً اللاربع .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن طاق إحداهن كان اختياراً لها )

لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ، وإن قال فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو به الطلاق كان اختياراً لغيرهن لقول النبي عِلَيْكِيْ لغيلان « اختر منهن أربماً وفارق سائرهن» وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً وكذا في حديث فيروز الدياسي قال فعمدت الى أقدمهن صحبة ففارقتها ، وهذا الموضع اختص بهذه الفظة فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ فان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن .

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان قالت في وقت من الاوقات قد رضيت به عنينا لم يكمن لها المطالبة بعد)

وجملة الامر أنها متى رضيت به عنينا بطل خيارها سواء قالت عقيب العقد أو بعدضرب المدة أو بعدضرب المدة أو بعد انقضائها ولا نعلم في بطلان خيارها بقولها ذلك بعد انقضاء المدة خلافا فأما قباها قان الشافعي قال في الجديد لا يبطل خيارها لان حقها في الفسخ أنما يثبت بعد انقضاء المدة فلم يصح اسقاطه قبلها كالشفيع يسقط حقه قبل البيع

وانها أنها رضيت بالعيب بعد العقد فسقط خيارها كسائر العيوب وكما بعد انقضاء المدة وما ذكروه غير صحيح فان العنة ثتي هي سبب الفسخ موجودة وأنما المدة لبعلم وجودها ويتحتق علمها فهي كالبينة في سائر العيرب (١) ويفارق الشفعة فان سببها البيعولم يوجد بعد: فان قيل فلورضيت المرأة

(١) في نسخة العقود

وذكر القاضي فيه عند الطلاق وجهين (أحدها) أن يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صر بح في الطلاق والاول أولى .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان وطيء احداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب )

لانه لا مجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوط. الجارية المباعة بشرط الخيار

(مسئلة) (وإن طلق الجميع أقرع بينهن فأخرج أربعاً منهن بالفرعة فكن المختارات ووقع طلاقه بهن وانفدخ نكاح البواقي وله نكاح البواقي فانكان الطلاق ألائاً فتى انفضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لأنهن لم يطلقن منه ولا تحل له المطلقات إلا بعد زوج واصابة ، ولو أسلم ثم طلق الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار أربعاً منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لانهن زوجات وبعتددن من حين طلاقه وبان البواقي باختياره الهيرهن ولا يفع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لان هؤلاء غير متا قات، والفرق بينها وبين التي قبلها أن طلاقهن قبل اسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينشذ، وفي التي قبلها طلقهن وله اختيار ، والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرن إلى القرعة لتساوي الحقوق .

﴿ مسئلة ﴾ ( وأن ظاهر أو آلى من احداهن فهل يكون اختياراً لها ? على وجهين )

( أحدهما ) لا يكون اختياراً لانه يصح في غير زوجـــة ( والثانى ) يكون اختياراً لان حكمه لا يثبت في غير زوجة وإن قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يقع في غير زوجة

( فصل ) وإن اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فعدتهن من حين اختار لأنهن بن منه بالاختيار (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابع )

بالاعسار ثم اختارت الفسخ ملكمة ، ولو آلى منها فرضيت بالمقام معه ثم طالبت بالعنة كان لها ذلك، قلمنا الفرق بينهما أن النفقة يتجدد وجوبها كل يوم فاذا رضيت اسقاط مايجب أبا في المستقبل الم بسقط لانها أسقطنه قبل وجوبه فأشبه اسقاط الشفعة قبل البيع بخلاف العيب ولان الاعسار يعقبه اليسار فترضى بالمقام رجا. ذلك و كذلك المولي يجوزاً ن يكفرعن بينه ويطأ فاذا لم يوجد ذلك ثبت لها الخيار فأما العنين إذا رضية فقد رضيت بالعجز من طريق الخلقة وهو معنى لا يزول في العادة فافترقا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وان اعترفت أنه قد وصل اليها مرة بطل أن يكون عنيناً )

أكثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء اصأته مرة ثم ادعت عجزه ام تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطا، وطارس والحسن وبحبى الانصاري والزهري وعرو بن دينار وقتادة وابن هاشم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور ان عجز عن عن وطنها أجل لها لانه عجز عن وطنها فيثبت حقها كما لوجب بعد الوط.

ومحتمل ان تكون عدتهن من حين اسلم لأنهن ببن باسلامه وأنما يبين ذلك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلام كما اذااسلم احد الزوجين فلم يسلم الآخر حتى انقضت عدتهن وفرقتهن فسخ لأنها تثبت باسلامه من غير لفظ فيهن وعدتهن كعدة المطلقات لأنها عدة من فسخ نكاجهاوان ماتت احدى المختارات وبانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح واحدة من المفارقات وتدكون عنده على طلاق ثلاث لأنه لم يطلقها قبل ذلك ، وأن اختار اقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربع او عام الاربع لان الاربع زوجات لابين منه الا بطلاق أو مايقوم مقامه فاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه وانفسخ نكاح الباقيات لاحتياره لهن و تكون عدة المطلقات من حين طلق وعدة الباقيات على الوجهين

﴿مسئلة ﴾ ( فان مات فعلى الجميع عدة الوفاة )

هكذا ذكره في الكتاب المشروح والاولى ان من كانت منهن حاملا فعدتها بوضعه لان ذلك "مقضي به العدة فيكل حال ومن كانت آيسة أوصغيرة فعدتها عدة الوفاة لابها أطول العدتين في حقها ومن كانت من ذوات القروء اعتدت أطول الاجلين من الاائة قروء واربعة اشهر وعشر لتنقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن مجتمل ان تكون مختارة او مفارقة وعدة المختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة الاائة قروء فأحبينا اطولها لتنقضي العدة بيقين كما قلنا فيهن نسي صلاة لا يعلم عينها عليه خمس صلوات هذا الذي ذكره شيخنا في كتاب المغني والمكافي وهو مذهب الشافعي وهو الصحيح والقول الاول لا يصح

﴿ مسئلة ﴾ ( والميراث لاربع منهن بالقرعة في قياس المذهب )

وعند الشافعي يوقف حتى يصطلحن وسنذكر هذا في غير هذا الموضع ان شاء الله تعالى ، وان اخترن الصلح جازكيفا اصطلحن لان الحق لهن

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة ﴾ او لم يعجز ولان حقوق الزوجية من استقرار الهر والعدة نثبت بوطء واحد وقد وجد واما الجب قانه يتحقق به العجز فافترقا

( فصل ) والوط. الذي مخرج به عن العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكمام المتعلقة الموط. تنعلق بتغييب الحشفة نفيه وجهان (احدهما) بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة فقيه وجهان (احدهما) لا مخرج عن العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد همنا بمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه ولانه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوط. ( والثاني ) يعتبر تغييب تدر الحشفة ليكون ما يجزي من القطوع مثل ما يجزي، من الصحيح والشافي قولان كهذبن

(فصل) ولا يخرج عن العنة بالوطء في الدبر لانه ليس بمحل الوط. فأشبه الوط. فيها دوت الفرج ولذلك لايتعلق به الاحلال الزوج الاول ولا الاحصان ، وأن وطابه في الفبل حائضاً أرنفسا،

( فصل ) و إذا اسلم قبايهن و قلنا تتعجل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام وان قلنا تقف على انقضاء العدة فلم يسلمن حتى انقضت عديهن تبينا انهن بن منذا ختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عديهن تبينا ان طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا اسلمن وان كان وطئهن تبينا انه وطيء غير نسائه وان آلى منهن أو ظاهر أو قذف تبينا ان ذلك كان في غير زوجة وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجة فوقع طلاقه بها وكان وطؤه لها وطأ لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لامر أته وكذلك ان كان وطؤه قبل طلاقها، وان طلق الجهيم فأسلم أربع منهن إو أقل في عديهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن فاذا أسلم البواقي قله ان يتزوج منهن لانه لم يقع طلاقه بهن

(فصل) ولو أسلم وتحته عمان نسوة فأسلم أربع منهن فله اختيارهن وله الوقوف الى أن يسلم البواقي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وله اختيار المواقي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار افيهن والاعتبار في بعض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ايس بعقد وأعا هو تصحيح للعقد الاول فيهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته كن أحياء ،وان أسلمت واحدة منهن وقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعاً على هذا الوجه انفسخ نسكاح البواقي وان قال للمسلمة اخترت فسخ نسكاحها لم يصح لان الفسخ أعا يكون فيما زاد على الاربع والاختيار الملابع وهذه من جملة الاربع الا أن يريد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كناية ويكون طلاقه لها اختياراً لها، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس بوقت للاختيار لانها جاربة إلى بينونة فلا يصح امسا كنها وان فسخ نكاحها لم ينفسخ لانه الملم بجز الاختيار لم يجز الفسخ وان نوى بالفسخ الطلاق أو قال أنت طالق فهو موقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أسلم زيادة فاختارها تبيئا وقوع الطلاق بها والافلا

أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة ، وذ كر الغاضي أن قياس المذهب أن لآنخرج من العنة لنص احمد على أنه لا يحصل به الاحصان والاباحة بروج الاول ولانه وط.. محرم أشبه الوط. في الدبر

ولنا أنه وطاء في محل الوط فخرج به عن الهنة كما لو وطانها وهي مريضة يضرها الوط، ولان العنة العجز عن الوط، ولا يبقى مع وجود الوطء فان العجز ضد القدرة فلا يدنى مع وجود ضده، وماذ كروه غير صحيح لأن الك أحكام بجوزأن تبقيء وجود سبها لمانع أولفوات شرط. والعنة في نفسها أمر حتمتي لا يتصور بقاؤهم انتفائه ، فأما الوط في الدبر فليس بوط . في محه بخلاف مسئلتنا ، وقد اختار أبن عقيل أنه تنتني به المنة لأنه أصعب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر

( فصل ) و'ن وطي. أمرأة لم مخرج به عن العنة فيحق غيرها، واختار ابن عقيل أنه يخرج عن الهنة في حق جميم النسا. ولانسم دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضى قول أبي بكر و تولكل من قال انه مختبر بتزويج امرأة أخرى ويحكي ذلك عن سمرة وعن عمربن عبدالعزبزوذلك لان الهنة خلفة وجبلة لانتغير بتغيير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

( فصل ) وان قال كما أسلمت واحدة اخترتها لم يصح لان الاختيار لايصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معين ، وأن قال كاما أسلمت وأحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لأن الفسخ لايتعلق بالشرط ولا يملسكه في واحدة حتى يزيد عدد المسلمات على الاربع، فإن أراد به الطلاق فهو كا لو قال كاما أسلمت واحدة فهي طالني وفي ذلك وجهان (أحدهما) يصح لان الطلاق يصح تعليقه بالشرط ويتضمن الاختيارلها، وكلما أسلمتواحدة كاناختياراً لها وتطلق بطلاقه ( والناني) لا يصح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لايصح تعليقه بالشرط

( فصل ) اذا أسلم ثم أحرم بحج أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار لان الاختيار استدامة للنكاح وتعبين المنكوحة واليس ابتداء له ، وقال القاضي ليسله اختيار وهو ظاهر مذهب الشافعي

ولنا أنه استدامة نكاح لايشترط له رضي المرأة ولا ولي رلا شهود ولا يتجدد به مهر فجـاز له في الاحرام كالرجعة

( فصل ) فان أسلمن معه تم متن قبل اختياره فله أن مختار منهن أربعاً فيكون له ميراثهن ، ولا يرث الباقيات لانهن لسن بزوجات له وان مأت بعضهن فله الاختيار من الجميع فان اختار المينات فله ميراً بهن لأبهن متن وهن نساؤه ، وان اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات ، وان لم يسلم البواقي لزم النكاح في المبتات وله ميراثهن فان وعلىء الجبع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لهن الا المسمى لانمهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول، ومهر الشـل للوطء الثاني لانهن أجنبيات، وأن وطنهن بعد اسلامهن فالموطوءات أولا المحتارات والبواقي أجنبيات والحـكم في المهر على ماذ كرنا

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها ولذلك لو ثبتت عنته في حقه فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطئها وهو ثابت في حقها لا يزول بوط، غيرها ، وقوله كيف يصح عجزه عن واحدة دون أخرى ? قلنا قد تنهض شهوته في حق إحداها لفرط حبه إياها وميله اليها واختصاصها بجهل وجهها دون الاخرى، فعلى هذا لو تزوج امرأة فأصلبها ثم أبانها ثم تزوجها فعن عنها فلها المطالبة لانه اذا جازأن يعن عن امرأة دون أخرى فني نكاح دون اكل أولى وعلى قول أبي بكر ومن وافقه لا يصح هذا بل متى وطيء مرة لم تثبت عنته أبداً

﴿ مسئلة ﴾ ( وان جب قبل الحول فلها الخيارفي وقتها )

كأن الخرقي أراد إذا ضربت له المدة فلم يصبها حتى جب ثبت لها الخيار في الحال لاننا ننتظر الحول انتظر عجزه، وقد علمناه ههنا يتيناً فلا حاجة إلى الانتظار . قال الفاضي وبلزم على هذا أن سائر

( فصل ) وان أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة . هذا قول الحسن والاوزاعي والشانعي والسحاق وأبي عبيد ، وقال ابو حنيفة في هذه كقوله في عشرة نسوة

و انا ماروى الضحالة بن فيروز عن أبيه قال : قات يارسول الله إنى أسلمت وتحتي أختان .قال 

طلق أيتهما شئت » رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولان أنكحة الـكفار صحيحة وانمـاحرم 
الجم في الاسلام وقدأزاله فصح كالوطلق احداها قبل إسلامه ثم أسلموالاخرى في حباله وكذلك الحكم 
في المرأة وعمها وخالتها لان المنى في الجميع واحد

( فصل ) واو تروج وثنية فأسلمت قبله ثم نروج في شركه أختها ثم أسلما في عدتها ولا أدبعاً منهما لانه أسلم وتحته أختان ، وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يتزوج أختها في عدتها ولا أدبعاً سواها فان فعل لم يصح النكاح الشاني فاذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به ( فصل ) وإذا تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار إحداهما لم بطأها حتى تنقضي عدة الاخرى وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمين معهوكن عمانيا فاختار أربعا منهن وفارق أربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المارقات الثلا يكون واطنا لأكثر من أربع، فان كن خمسا ففارق احداهن فله وطع ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن ستا ففارق اثنتين فله وطع اثنتين من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن ستا ففارق اثنتين فله وطع اثنتين من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة واحدة من المختارات ولا يطأ الباقيات حتى المفارقات فله وطع واحدة من المفارقات فله وطع واحدة واحدة من المفارقات فله وطع واحدة واحدة من المفارق واحدة واحدة من المفارق واحدة واحدة من المفارق واحدة واحدة من المفارق واحدة واحدة واحدة من المفارق واحدة واحدة

الهيوب الحادثة بعد العقد بثبت بها الخيار فان الخيار هرنا أنما يثبت بالجب الحادث ولولاه لم يثبت الفسخ لامنا لم نتيقن عاته والجب حادث فلما ثبت الفسخ لامنا لم نتيقن عاته والجب حادث فلما ثبت الفسخ به علم أنه أنما استحق الفسخ همنا بالجب الحادث لانهمتضمن بعض النسخ قبل الدخول ومعناهما واحد ومحتمل أنه أنما استحق الفسخ همنا بالجب الحادث لانهمتضمن مقصود العنة في العجز عن الوطء ومحتمق اللمعنى الذي ادعته المرأة بخلاف غيره من العيوب والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان زعم أنه قد وصل اليها وادعت أنها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بما قالت أجل سنة )

وجملة، أن المرأة إذا ادعت عنة زوجها فزعم أنه وطئها وقالت انها عذراء أريتالنسا. فانشهدن بعذرتها فالقول قولها ويؤجل وبهذا قال الثوري والشانعي وإسحاق أصحاب الرأي وأبما كان كذلك لان الوط. بزيل عذرتها نوجودها يدل على عدم الوط. فان ادعى ازعذرتها عادت بعد الوط. فالقول

( فصل ) وإن تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معاً قبل الدخول فاختار احداهما فلا مهر الأخرى لا يا تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسخ النكاح ليب في احداهما ولانه نكاح لايفر عليه في الاسلام فلا يجب به مهر اذا لم يدخل بها كما لو تزوج المجوسي أخته ثم أسلما قبل الدخول وهذا الحركم فيما زاد على الاربع اذا أسلموا جميعاً قبل الدخول فاختار أربعا وانفسخ نكاح الواقي فلا مهر لهن فيما ذكرنا والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (وإنكانتا أما وبنتا ولم يدخل الام انفسخ نكامها ، وإنكان دخل الام فسدنكا حهما )
أما اذا كان اسلا هم جميعا قبل الدخول فأنه يفسد نكاح الام ويثبت نكح البنت وهذا أحد
قولي الشافعي واختبار المزني ، وقال في الآخر مختار أيتهما شاء لان عقد الشرك أما يثبت للحكم الصحة
اذا ضم اليه الاختيار قاذا اختار الام فكأنه لم يعتد على البنت

ولا قول الله تعالى (وأبهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ولانها أم زوجته فتحرم عليه كالو طاق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حروت عليه أمها اذا أسلم قاذا لم يطلقها وعسك بنكاحها أولى ، وقرلهم أعا بصح المقد بالفهام الاختيار اليه غير صحبح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازما من غير اختيار ولهذا قوض اليه الاختيار هها ولا يصح أن مختار من ليس نكاحها صحيحاً وانما اختصت غير اختيار ولهذا قوض اليه الاختيار هها ولا يصح أن مختار من ليس نكاحها طحيحاً والمبنت لانحرم عجرد المقد على ابنتها على التأبيد فلم يكن له اختيارها والبنت لانحرم قبل الدخول بأمها فتمين النكاح في أمها مخلاف الاختين

( فصل ) قان كان دخل بالام أو بهما حرم نكاحهما على النأبيد الام لابها أمزوجة والبنت لانها ربيبة مدخول بأمها . قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من تحفظ عنــه من أهل العلم وهو قول الحسن

قولما لان هذا بعيد جداً ، وانكان متصوراً،وهل تستحلف المرأة ? يحتمل وجبين(أحدهما)تستحلف لازالة هذا الاحتال كما يستحلف سائر من قلنا القول قوله (والآخر ) لاتستحلف لان ما يبعد جداً لاالتفات اليه لاحتمال كذب البينة العادلة وكذب المفر في أقراره، وهل يتبل قول أمرأة واحدة \* على روايتين ، رهذا الذي ذكره الحرقي فيها إذا اختلفا في ابتداء الامر قبل ضرب الاجل فان اختلفا في ذلك بعد ضرب المدة وشهد النسا. بمذرتها لم تنقطع المدة وأن كان بعد أنقضاء المدة فحكمه كحكم من اعترف أنه لم يطأها ءوفي كل موضع شهد انتساء بزوال عذرتهافالقول تواه فيسقط حكم قولها لأنه تبين كذبها عوان ادعت أنعذرتها زالت بدبب آخرة المول قوله لان الاصل عدم الاسباب

وعمر بن عبد العزيز وتنادة ومالك وأهل الحجاز والثوريوأهل العراق والشانعيومن تبعهم فازدخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كالولم يدخل بهماءفان لم يدلم معه إلا احداهما كان الحسكم كما لو أسلمنا معه معا ، فانكانت المسلمة هي لام فهي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت البنت ولويكن دخل إأمها ثبت نكامها وإن كان دخل بها فهي محرمة على التأبيد، وأن كان قد وطي احداهما حومت الاخرى على التأ ببد ولم محرم الموطوءة، وإن لم يكن وطي. واحدة عنهما فله وط. أيتهما شا. فاذا وطنها

حرمت الآخرى على التأبيد والله أعلم

( فصل ) وأذا أسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل بهما وأسلمنا في العدةفهما زوجتاه وإن كن أكثر اختار منهن أثبتين لانه حكم العبد فيها زاد على الاربع ءفاذا أسلم وتحته زوجتان فأسلمتا معه أو في عدتهما لزم نكاحه حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة لان له الجم بينهما فيابتدا. نكاحه فكذلك في اختياره وإن كى أكثر اختار منهن اثنتين مناء على مامضى في الحر فلو كان تحتــه حرتان وأمتان فله أن مختار الحرتين أو الامتين أو حرة أو أمة وايس للحرة اذا أسلمت مه الخيار في فراقه لانها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رقا بلاء لام ولا تجددت حريتهـا بذلك فلم يكن له اختيار كا لو تزوجت معيما تعلم عيبه ثم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لها الخيار لان الرق عيب تجددت أحكامه بالاسلام فكأنه عبب حادث والاول أصح فان الرق لم يزل عيبا ونقصاً عنــد العقلا، ولم يتجدد نقصه بالاسلام فرو كسائر العيوب.

( فصل ولو أملم ونحته أربع حرائر مأعنق ثم أسلمن في عديهن أو أسلمن قبله ثم اعتق ثم أسلم ثبت نكاح الاربع لانه بمن بجوز له الاربع في و تت اجتهاع الملاء بم لانه حر، فأما أن أسلموا كابهم ثم أعتق قبل أن يختار لم يكن له أن يختار الا ثنتين لانه كن عبداً - بين ثبت له الاختيارو هو حال اجتماعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لا يغير الحـــكم كن أ. لم وتحته اما. فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم معه اثنتان ثماً عنى ثم أسلم الباقيتان لم يخمر الا اثنتين لانه ثبت له الاختيار باسلام لاولبين

( فصل ) فان تزوج أربعا من الاماء فأسامن وأعتةن قبل اسلامه فابن فسخ النكاح لانبن عتةن

و مسئلة ﴾ قال (وان كانت ثيباً وادعى انه يصل اليها أخلي معها في بيت وقيل له أخرج ماءك على شيءفان ادعت انه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني و بطل قولها ، وقد روي عن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى ان القول قوله مع يمينه )

اختلفت الرواية عن أبي عبدالله رحمه لله في هذه المسئلة فحكى الخرقي فيها روايتين (إحداهم) اله على معها ويقل أخرج ما له على شيء فان أخرجه فالقول قوله لان العنين يضعف عن الانزال فاذا أنزل تبينا صدقه فنحكم به وهذا مذهب عطاء ، فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني لانه شبيه ببياض البيض وذاك أذا وضع على النار تجمع ويسس وهذا يذوب فيتميز بذلك أحدهما من الا خر فيختبر به ، وعلى هذا متى عجز عن إخراج مائه فالفول قول المرأة لان الظاهر معها (والرواية اثنائية) القول قول الرجل مع يمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب

تحت عبد وأله المكن الفسخ وإن كن جاريات إلى بينونة لامه قد يسلم فيقطم جريانهن إلى البينونة ، فاذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وتبين أن الفسخ لم يصح ، وإن أسلم في العدة بن بفسخ الذكاح وعليهن عدة الحرائر في الوضعين لانهن ههذا وجبت عليهن العدة وهن حرائر وفي التي قبلها عتقن في أثنا. العدة التي يكن لزوج تلافي الذكاح فيها عأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى الملم لزوج فهن كالرجعية اذا عتقت وأخرت الهدخ لان تركهن الفسخ اعتباد على جريانهن إلى البينونة فلم يتضمن الرضا بالنكاح ، ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن الما. عتن ألى البينونة فلم يتضمن الرضا بالنكاح ، ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن الما. عتن عبد وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال بعضهم لاخيار لهن لامه لاحاجة بهن إلى الفسخ اكونه يحصل بقاء بهن على الشرك بخلاف التي قبايها وايس بصحيح فإن السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو وأجب عليهن الفسخ فيما أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضرون يطول العدة النابتداء ها من حين الفسخ ولذلك ملكن الفسخ فيما اذا أسلمن وعتةن قبله افأما إن خترن المقام وقان قد رضينا الزوج فذكر القاضي أنه يعقط خيارهن لانها حالة صح فيها اختيار الاقاءة كحال اجتماعهم على لاسلام وقال الحاب الشافعي لايسقط اختيار الفاعة ضد الحالة التي هن عليها وعي جريانهن إلى البينونا فأشبه مالو ارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال رديها وهدذا يبطل بما إذا قال إذا جاء وأس الشهر فأنت طائق شم عنةت فاختارت زوجها

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رضى الله عنه ( فان أسلم وتحته الماء فاسلمن معه وكان في حال اجْمَاعهم على الاسلام عن تحل له الاماء فله الاختيار منهن والا فسد نكاجهن

اذاً كان في حال اجباءهم على الاسلام عادما للطول خائفا للهنت فله أن يختار منهن واحدة فان

الرأي وابن المنذر لان هذا مما يتعذر اقامة البينة عليه وجنبت أقوى فان دعواه سلامة العقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوي وعليه الهين على صحة ما قال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقو بنا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوى الذي يستحلف فيها فان ذكل قضي عليه بنكوله ، ويدل على وجوب الهين عليه قول النبي عليالية ولكن الهين على المدعى عليه ه

قال القاضي ويتخرج أن لا يستحلف باء على انكاره دُّوى الطلاق فان فيها روايتين كذا همهنا ، والصحيح ماقال الحرقي لدلالة الحبر والمعنى عليه ، وروي عن أحمد رواية ثانثة ان القول قول المرقة مع عينها حكاها القاضي في المجرد لان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لان قولها موافق المرضع عنته فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له اللاصل واليقين معها ، وفي كل موضع حكمنا بوطئه بطل حكم عنته فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له

كانت لا هفه فله أن مختار منهن من تعفه في احدى الروايتين والآخرى لا يختار الا واحدة وهو مذهب الشافعي و توجيهها قدمضى ذكر و ان عدم فيه الشرطان انفسخ انكاح في الكلوليكن له خيار وبهذ قال الشافعي وقال أبو ثور له أن يختار منهن لانه استدامة قامقد لا بتداء له بدليل أنه لا يشترط شروط العقد أشبه الرجعة

ولذا أن هذه امرأه لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام فلم المكاح اختيارها كالمعقدة من غيره وذوات محارمه، وأما الرجعة فهي قطع جريان النكاح الى البينونة وهذا اثبات النكاح في امرأة قان كان دخل بهن ثم أسلم ثم أسلمن في عدمهن فالحسكم كذلك وقال أبو بكر لا يجوزله ههنا اختيار بل بهن عجرد اسلامه لئلا يفضي الى استداءة نكاح مسلم في أمة كافرة

ولنا أن الملامهن في العدة كاسلامهن معه وان لم يسلمن الا بد العدة انفسخ نكاحهن ان كن كتابيات لانه لا مجوز استدامة النكاح في أمة كتابية

﴿ مسئلة ﴾ ( فان أسلم وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر فله الاختيار ، نهن لان شر ائط النكاح تمتبر في وقت الاختيار )

وان أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر فليس له الاختيار لذلك وان أسلمت احداهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد إعساره لم يسكن له أن مجتار منهن شيئا لان وقت الاختيار دخل باسلام الأولى الاثرى أنه اذا كان معسر كان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم يسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الأولى اجتمعت معه في حال يجوز ابتداه نكاحها بخلاف البواقي، ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم يختر حتى أيسر كان له أن يختار لان ثبوت حال الاختيار كان له ذلك فتغير حاله لا يسقط ما ثبت كما لو تزوج أو اختار ثم أيسر لم يحرم عليه استدامة النكاح

(الجزءالسابع)

(\/\)

(المغني والشرح الكبير)

مدة وانكان بعد ضرب المدة انقطعت وانكان بعد انقضائها لم يثبت لها خيار، وكل موضع حكمنا بعدم الوط، منه ثبت حكم عنته كما لو أقربها، واختار أبر بكر أنه يزوج امرأة لها حظ من الجمال وتعطى صداقها من ببت المال ويخلى مهاو تسئل عنه وبؤخذ بما تقول فان أخبرت انه يطأ كذبت الاولى، رشانية بالحيار بين الافا ة والفدخ وصداقها من ببت المالوان كذبته فرق بينه و بينها وصداق الثانية من ماله همنا لما روي ان امرأة جارت إلى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكتب إلى معاوبة فكتب اليه أن زوجه بامرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق البها الهر من ببت المال عنده في أصابها فقد كذبت وان لم يصبها فقد صدقت ففعل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي : يشهده امرأ مان ويترك بنها ثوب ويجامع امرأ نه فاذا قام عنها نظرتا إلى فرجها فان كان فيه رطوبة الماء فقد صدق والا فلا، وحكي عن مالك منل ذلك الا أنه اكتفى تواحدة والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط، في الايلا، ولما قدمنا واعتبار خروج الما، ضعيف لا كقد والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط، في الايلا، ولما قدمنا واعتبار خروج الما، ضعيف لا كقد قد

﴿ مسئلة ﴾ زوان اسلمت احداهن بعده ثم عنقت ثم ألم البواقي فله لاختيار منهن لان العبرة بحدالة الإختيار وهي حالة اجتماعهم على الاسلام وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة، وان عنقت احداهن ثم أسلم البواقي لم يسكن له أن يختار من الاما، لانه ملك لعصمة حرة حين اجتماعها على الاسلام.

(فصل) فإن أسلم وأسلمت معه وإحدة منهن وهو ممن مجوز له نكاح الاما، فله أن مختار من أسلمت معه لان له أن مختارها لو أسلمن كابن فكذلك إذا أسلمت وحدهاوان أحب انتظار الراقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون عنده من هي أبر عنده من هذه فإن انتظرهن فلم يحن انقضت عدمهن تبين أن نكاح عده كان لازما وبن البواقي منذ اختلف الدينان وأن أسلمن في الهدة اختار منهن واحدة والفسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار وعددهن من حين الاختياره وأن أسلم بعض دون بعض بن اللاي لم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختياره وأن اختار التي أسلمت انقطعت عصمة البواقي وثبت نكاحها عفان أسلم البواقي في عدة تبين المهن بن منه باختياره وعدتهن من حينلذ عوان لم يملمن بن باختلاف الدين وعدتهن منه ، وأن تبين المهن بن منه باختياره وعدتهن من حينلذ عوان لم يملمن بن باختلاف الدين وعدتهن منه ، وأن علمها الني أسلمت معه طلقت وكان اختياراً لها وحكم ذلك حكم مالو اختارها صريحاً لان ايقاع والا الهدد على ماله المساكه في هذه الحال لا ينفسخ نكاحها م يكرن له لان الباقيات لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وأن أسلمن واختار منهن وأحدة انفسخ نكاح الأولى معهن . فأن اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح أسلمن واختار منهن وأحدة انفسخ نكاح الأولى معهن . فأن اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح أسلمن واختار منهن وأحدة انفسخ نكاح الأولى معهن . فأن اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح أسلمن واختار منهن وأحدة انفسخ نكاح الأولى معهن . فأن اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح

وفيه وجه آخر ذكره الفاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه إنما لم يصح مع إقامة البواقي على

يطأ ولا يتزل وقد يتزل من غير وط فان ضعف الذكر لا يمنع سلامة الظهر ونزول الما، وقد يعجز السليم القادر عن الوط، في على من الاحوال، وليس كل من عجز عن الوط، في حال من الاحوال أدوقت من الاوقات يكون عنينا، ولذلك جعلنا مدله سنة، وتزوجه باصأة ثانية لا يصح لذلك أيضا ولانه قد يعن عن امرأة دون أخرى ، ولان نكاح الثانية ان كان مؤقتها أو غير لازم فهو نكاح باطل والوط، فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه إضرار باشنية ولا ينبقي أن يقبل قولها لامها تريد بنلك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وليست بأحق أن يقبل قولها من الاولى ، ولان الرجل لو أقر بالعه عن الوط، عن الوط، في يوم أو شهر لم تثبت عنته بذلك ، وأكثر ما في الذي ذكروه ان يثبت عجزه عن الوط، في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته بذلك ، وأكثر ما في الذي ذكروه ان يثبت بدءوى غيره ذلك عليه اولى .

(مسئلة) قال (واذا قال الخنثي المشكل أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن يَكُمْ بنكح بغير ذلك بمد وكذلك لو سبق فقال أنا امرأة لم ينكح إلارجلا)

والخشى هو الذي في قبله فرجان : ذكر رجل وفرج امرأة لايخلو من أن يكون ذكراً أوأنشى ، قال الله تعالى ( وبث منهما رجالا كثيراً ونساء )

الكفر حتى تنقضي العدة لأما تبينا أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بثلث الحال فصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح إحداهن صح الفسخ ولم يكن له أن يختسارها . وهذا يبطل بما أو فسخ نكاح إحداهن قبل اسلامها فأنه لا يصح ولا يجمل اسلامهن الموجود في الثاني كالوجود سابقا كذلك همنا

(مسئلة) (وان أسلم وتحته حرة وإما فأسلمت الحرة في عدتها قباهن أو بعدهن انفسخ فكاحبن) الم وتحته حرة وإما ففيه ثلاث مسائل (إحداهن) أسلم وأسلمن معه كلهن فانه يلزمه نكاح الحرة وبنف خ نكاح الاما الانه قادر على الحرة فلا يختار أمة . وقال أبر ثور له أن يختار وقد مفى الكلام معه (الثانية) أسلمت الحرة معه دون الاما فثبت نسكاهما وانقطعت عصمة الاما فان لم يسلمن حتى انقضت عددهن بن باختلاف الدين وابتدا عددهن من حين أسلم وان أسلمن في عددهن بن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين الما لم يتغير الحكم عددهن بن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين الما الحرة بعد السلام الحرة وعددهن من حين الما الم يتغير الحكم عوم، لان موتها بعد ثبوت نكامها وانفساخ نكاح الاما الايؤثر في اباحتهن

(الثالثة) أملم الاما. دون الحرة وهو معسر فلا يخلو اما ان تنقضي عدتها قبل إسلامها فتبين باختلاف الدبن وله أن يختار من الاما، لانه لم يقدر على الحرة أو تسلم في عشم افيثبت نكاحها ويبطل نكاح الاما، كالو أسلمن دفعة واحدة ليس له أن يختار من الاما، قبل اسلامها وانقضاء عدتها الأما لا نمنم أنها لا تسلم فان طاق الحرة ثلاثا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقع الطلاق ولانا تبينا أن النكاح

فليستم خلق ثالث، ولا يخلو الخشي من أن يكون مشكلا أو غير مشكل فان لم يكن مشكلا بأن تظهر فيه علامات النساء فهو امرأة له أحكام الرجال أو تظهر فيه علامات النساء فهو امرأة له أحكام الرجال أو تظهر فيه علامات النساء فاختلف أصحابنا في نكاحه فذكر الخرقي أنه يرجع لمان مشكلا فلم تظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فاختلف أصحابنا في نكاحه فذكر أنه امرأة عبل طبعه إلى قوله فان ذكر أنه امرأة عبل طبعه الى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب لم قوله فيه كما يقبل قول المرأة في حيضها وعدتها، وقد يعرف نفسه عبل طبعه إلى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تعالى أجرى العادة في الحيوانات على الذكر إلى الاشي ومياما اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة لا يطلع عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فرجع فيه الى الامور الباطنة فيا يخنص هو مجكه .

وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه عايقلل ميراثه أو ديته قبل منه ، وإن ادعى مايزيدذاك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره ، وما كان من عباداته وسترته وغير ذاك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي و قبل قوله في الامامة وولاية النكاح ومالا يثبت حقا على غيره ، وأذا زوج أمرأة أو رجلائم عاد فقال خلاف قوله الأول لم يقبل في النزويج بغير ألجنس الذي زوجه أولا لأنه مكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمع ببن تزويج الرجال والنساء

انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء ،وان أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا ووقع فيه الطلاق و بي الاماء بثروت نكاحها قبل الطلاق

( فصل ) قان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عنقن قبل اسلامها لم يكن له أن يختار منهن لان نكاح الامة لا يجوز لفادر على حرة وإنما يعتبر حالهن حال ثبوت الاختيار وهو حالة اجتماع اسلامه واسلامهن ثم ينظر فان لم تسلم الحرة قله الاختيار منهن ولا يختار الا واحدة اعتباراً بحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحهن وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من المعنقات في عدة الحرة ثم لم تسلم فلا عبرة باختياره لان الاختيار لا يكون موقوفاه فأما ان عنقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميع الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فله أن بخنار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حالة الاختيار وهي حالة اجتماع اسلامه واسلامهن فصارحكهن حكم الحرائر الاصليات وكا لو أعتقن قبل اسلامه واسلامهن وان أسلمن قبله ثم أعتقن ثم أسلم فكذلك ويكون الحسكم في هذا وكا لو أعتقن قبل اسلامه واسلامهن ها مر تفصيله

( فصل ) ولو أسلم وتحته خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداهما لانه لابد ان يلزمه نكاح واحدة منهما فلا معنى لاعتبار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي

لكن ان تزوج امرأة ثم قال أنا امرأة انفسخ نكاحه لافراره ببطلانه ولا يقبل قوله في سقوط المهر عنه ، وإن تزوج رجلا وقال أما رجل لم يقبل قوله في فسخ نكاحه لان الحق عليه وهذا قول الشاني ، وقال ابو بكر لا يجوز أن يتزوج حتى يبين أمره وذكره نصاً عن أحمد في رواية الميموني وهذا الذي ذكره أبو اسحاق مذهبا الشافهي وذلك لانه لم يتحقق وجود ما يبيح له النكاح فلم يبح له كالو اشتبهت عليه أخته بنسوة وكالو لم يقل أنى رجل ولا امرأة ولان توله لا يرجع اليه في شي، من أحكامه من الميراث والدية وغيرها في نكاحه ولانه لا يعرف نفسه كا لا يعرفه غيره ولانه قد اشتبه المباح بالمحقلور في حقه فحرم كا ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا أصاب الرجل أو أصيبت المرأة بعد الحرية والبلوغ بنكاح صحيح وليسواحد منها بزائل العقل رجما اذا زنيا والمسلم والكافر الحران فيما وصفت سواء) ذكر الخرقي رحمه الله في هذا الباب شرائط الاحصان ونحن نؤخره الى الحدود فانه أخص والمه أعلم

لزمه نكاح الثانية وكذلك أن لم يسلم من البواقي الا اثنتان لزمه نكاح الاربع ، وأن أسلم الجميع في العدة كلف أن بخنار ثلاثا مع التي اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية ، وعلى هذا لو أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثنتين ، وأن أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن اذ لامعنى لانتظار الخامسة ونكاح ثلاثة منهن لازم على كل حال ، ويحتمل أن لايجبر على الاختيار لانه أما يكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك ، ولذلك لو أسلمت معه من الاما لم يجبر على اختيارها كذا همنا قال شيخنا والصحيح همنا أنه يجبر على اختيارها لما ذكرنا من المعنى ، وأما الامة فقد يكون له غرض في اختيار على اختيارها خلاف مسئلتنا .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أسلم عبد وتحته اما. فأسلمن معه ثم أعتق فله أن يختار منهن إلا نه حالة اجتماعهم على الاسلام كان عبداً مجوز له الاختيار من الاماء

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أسلم وأعتق ثم أسلمن فحكمه حكم الحر)لا يجوز أن يختار الا بوجودالشرطين فيه لانه حالة اجتماعهم في الاسلام كان حراً فيشترط في حقه ما بشترط في حق الحر

هُ تَم بحمد الله وعونه الجزء السابع من كتابي المغني والشرح الكبير ﷺ ﴿ ويليه عِشيئة الله وتوفيقه الجزء الثامن منها وأوله (كتاب الصداق) ﴾

## بيان الخطاء المطبعي وصوابه

الواقع في الجزء السابع من كتابي المغني والشرح الـكبير

صواب	خطأ	سطر	محيفة
العملات	الدلاة		٤
الاجماع	الاجماع	۲ ٤	٧
الجد ?	الجد	14	٨
, <b>ાં</b>	? មេរិ	19	٨
الانثيين	الأ نثين	11	14
وتسمى	لسمى	17	12
نصفين	نصفان	۲٠	14
أخوات	خوات	YY	44
السدس	سدس	٧X	77
ونساء	أو نساء	44	71
تصفين	نصفان		Y4
فشبهوا	فشبوا	٣	mm.
المتحاذبان	التحاذيات	44	43
ورثا	وارتا	14	٥٨
أوأخا وأختين	أوأحوأختان	*	4.4
الثلث	الثث	**	Yo
ppolam	سهاع	· YY	٨١
سينية	سنية	14	٨٨
وما أصاب	وأصاب	<b>\</b> •	44
علي	lyde	40	144
إمسد	تمسد	14	141
الابن	لان	۸٠	181
تماضر	' تاضر	40	۱۸۱
القرابتين	الفرابتين	YeY	114
ٽرث	نرث	Yŧ	144
نحن	تمخن	٨٨	٧٠٤
للبضعية	المعضه	١.	77%

صواب	خطأ	سطر	مرح. م
Ê	۴	١٢	<b>YY</b> A
الوالدن	لوالدين	• \$	717
نحوه	نحره	14	Y0.
المتق	المتق	YA	707
لمولي	لمرلى	١٤	Yok
وإذا	وذا	4	Y09
, a mark	āātal.	١.	Y% •
فلاً ب	فلا بي	<b>\</b>	777
فيصطحبه	فيسطحيه	Y%	474
فيثنوا	فيثوا	\0	411
اغناه	أعنياء	14	417
Ê	6	٧١	417
الوديعة	الوديغة	YA	440
تزويج	ترويج	١٤	ተሮለ
منها	logio	۲.	727
الوطء	الوطيء	١.	728
[Jan	Jan	YY	W£A
وإذا	فاذا	77	700
لانفصوا	لاتفضوا	<b>Y</b> \	417
تزوج	تزيج	١٨	491
حكمها	وحكمها	4 ξ	٤٠٣
ولا يزول	لايزول	Yo	4.3
يفير	تفير	YY	<b>ξ</b> • ξ
تزوجتك	تروجتك	٨	272
لاتغصوا	لا تمصفو ا	٥	5mh
امستخ **	يح	٧.	202
جاز صداقا	صداقا	17	200
ضعيفا	فعفا	YY	ξογ
نبهان	بنهان	14	१५०
بالليل	با ليل	٦	१५५

صواب	خطأ	سطر	صحيفة	
ولائنها	وأنها	77	٤٧٣	
إعا	ţ١	٧	894	
بينو نة	ثبو ته	3647	٥٧٠	
وإن	فان	\Y	170	
يعتقدان	يعتقدا	4	977	
د لسته	دلستة	11	<b>o</b> \0	
النفقة	Ääsä l	\0	٥٨٥	
بفسخ	يفسخ	٤	7.40	
Cama	Chana	٧	<b>»</b>	
كغير	أغير	٧	>>	
تتمكن	يتكن	17	>>	
الولى	المولى	14	))	
التغرير	الغر ير	٥	٥٨٨	
نتعرض	نىترض	44	٥٨٨	
لامرأة	لمراة	<b>\</b>	۰۸۹	
هذا	هدا	٥	2	
الذيكاح	النكام	۸٠.	D	
ضررها	ضرها	٧	۰۹۰	
(والثاني)	والثاني	٨	D	
النزويج	النزيج	٩	))	
بأبطاله	ايطاله	70	ď	
إجابتها	إجابتها	\	091	
تزوج	تروج	Y	<b>»</b>	
والاوزاءي	والاراعي	١٠	»	
ورواية	رواية	*	790	
روايتين	رايتين	\Y	D	
ابن النذر	ا <b>بن</b> البراء	YY	>>	
للمسل	thous	19	00/4	

## - ﴿ فَهُرَسُ مُحْتُوبِاتُ الْجَزَّءُ السَّابِعُ مِنْ كَتَأْبِي المُّغْنِي وَالشَّرْحُ الكَّبِيرِ ﴾

a Å	صفح	ة كاب الفرائض	صفيح
فصول في تصحيح المسائل وقسمتها قسمة	44	ك اب الفرائض	Y
<b>1</b>		حجب الاخ والاخت بالابن وابن الابن	٣
بيان المسائل التي بكون فيها الكسرعلى فريقين	۲۷	وبالاب أسباب النوارث	
حكم مااذاكان الكسرعلى ثلاثة أحياز	44	خجب الاخ والاخت لام بالولد وولد الابن	٤
بيان الموافقة والمناسبة والمباينة والطريق فيها	٤٠	والاب والجد	
المناسخات وممناها	٤١	بيان الكلالة ومعناها وقول أهل العلم فبها	٥
الفسمة علىقراريطالدينار	<b>£</b> Y	تعصيب الاخوات للبنات. مير اثذوي الفروض	٦
قسمة التركات	\$ \$	كون بنات الابن بمنزلة البنات عند عدمهن	٧
مسائل الرد و بيان من برد عليه من الورثة	٤٦	سقوط بنات الابن بالبنات الااذاعصبهن الذكر	٨
ميراث الجدات	۲٥	الدليل الذي ثبت به فرض البنين واختلاف	٩
فرض السدس للجدات وإنكثرن	٥٢	that en	
جوازتوريثجدتين وان علتا	٥٤	تمصيب ابن الابن لمن في درجته مثل اخوته	١.
الخلاف في توريث ما زاد على جدتين	00	and the second s	
ميراث القربى منالجدات دون البعدي	09	اجماع بنات الابن مع بنت الصلب	11
اجباع جدة ذات قرابتين مع أخرى	٥٧	الاخوات من الاب عمر لة الاخوات من الابوين	14
توريث الجدةمن قبل الاب في حياة ابنها	٥٨	عند عدمهن	
مسائل فى ميراث الجداث المتساويات فى الدرجة	٧.		1 8
بيان،من ير شمن الرجال.والنساء	44	بيان الذكور الذين يعصبون اخواتهم	10
﴿باب ميراثالجد﴾	74	ميراث الام للثلث اذا لم يكن ولد ولاولدابن	14
فروع فيميراث الحبد والاخوة	7 8	ميراث الاب السدس مع الولد الذكر أو ولد الابن	14
كيفية توريث الجدم الاخوة والاختلاف فيه	77		14
مذهب في إعطاء الجد الاحظ من المقاسمة	47		19
وثلث المال		المسئلتان العمريتان. وبيان حكمها	۲٠
ميراث الجد والاخوة اذاكان معهم اصحاب	40		71
فرائض		ميراث ابن المم إذاكان أحدهما أخا لام	77
كون الجدلاينقص عن سدس المال أبداً	٧٠	فروع ومسائل في ميراث ابناء العم	YY
استواءالثلث والمقاسمةالجد	٧١	باب أصول السهام والفرائض التي تعول	41
مسائل في ميراث الجد للثلث		المسائل التي يجتمع فيها نصف وسدس أو	44
الممائل التي تكون فيها المقاسمة للجد خيراً	٧٣	la contraction de la contracti	
من الثلث		بيان بعض مسائل العول وضابطها وعولها	44

لمغني والشرخ السكببر	دتابي ا
	إصفحة
اقرار الاكبر من الابنين بأخويه وتصديق	189
الاصفر	ļ
أقرارالابن أخويه دفعة واحدة	101
أفرار البنت والاخت لصغيرة	107
اقرارالاً بن بأخ ثم جحده	105
اقرارمن أعيات المسألة عن يحصبه	104
اقر ارالو ارث عن لا يرث و بسقط به ميرا ثه	109
اقرار أحدالورثة بأنالوصي له اخوالميت	17.
كون الفاتل لارث من المقتول شيئا عمداً كان	171
الفنل أو خطأ	
كون المانع من الارث انما هو القنل بغير حق	177
الاجاع على ان الكانو لا يرث المملم ولا المسلم	140
الكافر	ļ
توارث الكفار إذاكان دينهم واحدا	177
توارث أهل الملةالواحدة وإن اختلفت ديارهم	173
المر تدلار ثاحداً إلاان برجع قبل قسمة التركة	144
كون من أسلم على ميراث قبل أن يقدم قسم له	141
جمل مال المرتدمية أإذا مات على ردته	١٧٤
كونالز نديقكالمر تدلايرث ولايورث	147
فسخ النكاح وعدم التوارث بين الزوجين	177
بارتدادها معاً	
بهان میراث المجوسي ومن جری مجراهم	144
الميراث بجميع الفرابات إذا أمكن	14.
فروع فىالميراث بجميع القرابات	141
المسائل التي مجتمع فيهاقر ابنان جمح الارثبهما	141
حكم ما إذا وطيء مسلم بعض محارمه إشبهة	140
حكممااذا غرقا المتوارثان أوماناتحت هدم	147
حكمما ذاادعيكلوارثأن موروثهمات آخرأ	144
حكم مااداغر ق اخوات أحدهما مولى زيدوالآخر	-1/4
مولی عمرو	
حكم مااذاغرق الائة أخوة لابوين أومفترقين	19.

صفحة ببان المسألة الاكدرية وحكمهاوالمذاهب فيها Yo بيان المسألة الخرقاء وحكمها واختلاف الصحابة فيها مسائل مختلفة في ميراث الجد مع الاخوة ٨٢ ماب مبراث ذوي الارحام وعددهم ٨٥ كيفية توريث ذوي الارحام والمذاهب فيه اعطاءجميع التركية لمن أنفرد من ذوي الأرحام مسائل متنوعة في توريث ذوي الارحام تقديم الرد وااولى المعتق المىذوي الارحام ٩٣ توريث ذوي الارحام مع الزوج والزوجة ٩٤ المسألة التي تعول من مسائل ذوي الارحام ه ٩ توربث الذكوروالا نائمن ذوي الارحام بالسوية مسائل في التسوية بين الذكور والاياث من ذويالارحام ١٠٥ بيان مذهب أهل النزيل وأهل الفرابة ١١٣ أحكام ميراث الخشي المشكل ١١٨ ميراث الحنثي فيحال دون حال ١١٩ تعدد الخنثي الوارث وحكمه ١٢٠ حكم من لم يبن فيه علامة الذكورة ولا الأنوثة ١٢١ أحكام ميراث ابن الملاعنة ١٢٦ حكم ما إذا لم يترك إن اللائة ذا سهم ١١٧ تكذيب الملاعن نفسه بمدقسم بيراث ان الملاعنة ١٢٨ ميراث إن ان الملاعنة ١١٩ حكم ميراث ولدالزنا ١٢٠ بيانانالمبدلاير ثولا يورث ١٣١ ميراث الاسيروالمدروالمكانب ١٣٢ فروع في ميراث المكاتب ١٣٣ ميراث المبعض والميراث منه وحجبه ١٤٤ بانمايستحقه المقر به من الميراث ١٤٥ إقرار حميم الورثة بوارث أوإقر اراليت له

١٤٦ إفرارالابنالواحدبأخمنأبيه

صفحة ٢٤٣ بطلان يع الولاء وهبته ١٩٢ كون من لارث لامحجب كالرقيق والفائل ١٩٣ كون الحجوب قد يحجب كالاخوة يحجبون الام ٢٤٥ كون عتق السائبة لا ولاه فيه ٧٤٧ عتق ذي الرحم الحرم علك محرمه له ومحجون بالاب ١٩٤ بيان ميراث الحمل والمذاهب فيه وأحواله ٢٤٩ ولاء المكاثب والمدر لسيدها ٢٦١ فصل في دور الولاء ١٩٧ الشروط التي تشترط لميراث الحمل ٢٠٠ مسائل في استهلال أحدالنو أمين اذا لم يعلم به نه ٢٦٣ باب ميراث الولاء ٧٦٥ مسائل في ميراث النساء للولاء ٢٠٢ استهلال أحدالتو أمين تماستهلال الآخر ٢٦٩ كون الولاء انما يكون لاقرب عصبة المعتق ٢٠٣ ميراث غرة الجنين الواجبة بالجنالة على أمه ٢٠٤ ميراث دية المقتول واليخلاف فيها ٢٧٣ ميراث العصبات لولاء المولى ٢٧٤ مسائل في بيان أولى الولاة بارث الولاء ٢٠٥ ميراث المفقود وأنواعه ۲۸۰ (كتاب الوديمة) ٢٠٦ فروع في ميراث المفقود وأحكامه ٢٨٢ الماثل التي تضمن فيها الوديعة ٢١٠ مسائل مختلفة فيميراث المفقود ٢١٢ استوا. نكاح المرض والصبحة في صحة العقد ٢٩٠ أدعاء الوديعة عند رجل و إنكاره لها ٢٩٤ أدعاء رجلين الوديعة وإقرار المودع لاحدهما والمرات ٢١٣ ميراث الزوجين قبل الدخول وعدم ثبوته في ٢٩٧ بابقسمة الفيء والعنيمة والصدقة ٢٩٩ تقسيم خمس الفيء والعنيمة على خمسة أسهم النكاح الفاسد ٣٠٢ نقسم سهم رسول الله عَلَيْكُ في الكراع ٢١٤ فروع تتعلق بالميراث فيالنكاح الفاسد والسلاح والمصالح ٢١٧ الطلاق والتوارث فيه ٣٠٤ تقسيم سهم ذي الفرن في بني ها يتم وبي المطلب ٢٢٠ الطلاق الثلاث في المرض قبل الدخول ٢٢١ تطليق المدخول بها رجعياً ومرض الرجل ٣٠٧ تقسيم خرس المساكين وخمس ان السبيل ٣١١ أحكام نقسيم الفيء بين جميع المسلمين في العدة ٢٢٤ تعليق الطلاق في الصحة على شرط وجد ٣١٢ أعطاء أربعــة أخماس الغنيمة بن شهد الوقعة ٣٢١ أحكام الرقاب وهمالمكاثبون في المرض ٢٢٥ إكراء الابن امرأة أبيـه على ماينفسخ به ٣٢٢ يجوز للسيد دفع زكانه الى مكانيه ٣٢٣ لا يجوز أن يشتري من زكاته من يعتق عليه نكاحها كوطئها ٢٧٧ فعل المربضة ما يفسخ نكاحها كرضاع امر أة صغيرة أ٢٧٤ صنف الغارمين ٣٢٥ حكم ما إذا أراد الرجل دفع زكاته الىالمارم ٣٣٣ فروع في أحكام ميراث المطلقة إ٣٢٧ الحج من سبيل الله ٢٣٤ أحكام اشتراك الرجلين في وطء المرآة (٣٢٨ مسألة أن السبيل ۲۳۸ ﴿ كناب الولاء ﴾ ٣٢٩ كون الاعطاء إلى جميع الاصناف غير واجب ٢٣٩ ثبوت الولاء للمعتق مع اختلاف الدين "٣٣٠ استحباب النفريق على ما أمكن من الاصفاف ٢٤١ ثبوت الولاء للحربي على الحربي

٣٣١ أحكام جوائز السلطان ومذاهب الأمَّة فيها ٣٦٦ حكم تزوج المرأة بثير اذن وليها

٣٣٤ ثبوت النكاح بالكتاب والسنة والاجماع

٣٣٥ المذاهب في استحباب النكاح وفي تركه

٣٣٧ لا نكاح إلا يولي وشاهدين من المسلمين

٣٣٨ إذا نكحت المرأة نفسها فنكاحها باطل

٣٣٩ اذا حكم بصحة العقد حاكم لم يجز نقضه

٣٤٠ لا ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين

٣٤١ لاينعقد الذكاح بشهادة رجل وامرأتين

٣٤٧ يصح العقاد النكاح بشهادة عبدين

٤٤٣ لاحد في وطء النكاح الفاسد

٣٤٥ النكاح الفاسدو الامورالتي بسَّاوي فيها الصحيح ٢٧٥ غير قريش من العرب لايكما فتها

٣٤٦ بيان أولى الناس بنكاح ألمرأة الحزة

٣٥٠ ثبوت ولاية النزويج للسلطان

٣٥١ أحكام ولاية السلطان للنزويج

٣٥٢ قيام الوكيل مقام الولي فيالنزويج

٣٥٣ فصل في جواز التوكيل مطلقا ومقداً

٣٥٤ يثبت للوكيل ما يثنت للموكل

٣٥٥ أذا كان الأقرب من عصبتها طفلا زوجها ٣٨١ فروع فيتزويج الاب ابنته البكر البالغة

٢٥٦ الشروط المعتبرة لثبوت الولاية

٣٥٧ لايشترط في الولي أن يكون بصيراً

٣٥٨ يزوج امة المرأة باذنها من يزوجها

٣٥٩ يزوج مولاتها من يزوج امتها

٣٦٠ إذا كان الامة مولى فهو وليها

٣٦١ أحكام زواج موليته اذا أذنت له

٣٦٢ إذن المرأة لوليها في تزويجها من غير تعيين ١٩٨١ فصل في المجنونة

٣٦٣ أحكام تزويج الكافر المسلمة والمسلم الكافرة ٢٩٠ حكم ما أذا كان وليها الحاكم

٣٦٤ تزويج الولي الابعد مع حضور الاقرب ٢٩١ حكم الزواج بدون صداق المثل

﴿ كتاب النكاح ﴾ ٢٦٧ حكم تزوج من يعتبر افنها

٣٦٨ أحكام عضل الولي الإقرب ومعنى العضل

٣٦٩ اذاكان ولي المرأة غائبا زوجها من هو أبعد

منه من عصبتها

٣٧٠ مقدار الغيبة المتقطعة والتي لايجوز للابعد التزويج فيها

٣٧١ اذا زوجت المرأة من غير كفء قالنكاح إطل

ا٣٧٣ الرواية الثانية عن أحمد ان الكفائة ليست شرطاً في النكاح

٣٤٣ إذا نكح المرأة نكاحا فاســـهـ أ فالواجب لها ٣٧٣ حكم ما اذا رضي بالعقد بعض الاولياء ولم

الالا شروط الكفائة

يرض البعض

٣٧٦ خلاف في اليسار أشرط هو من شروط الكفاءة

٣٧٧ فروع فيما تعتبر فيه الكفاءة بين الزوجين

٣٧٨ كفاءة الموالى لبعضهم وحكم ولد الزنا

٣٧٩ تزويج الرجل ابنته البكر لمن هو كفؤها

٣٨٠ حكم أجبار البكر البالغة العاقلة

٣٨٢ كون الاجبار في النكاح أعا يكون للاب فقط

٣٨٣ حكم زواج الجارية .اذا بلغت تسع سنين

٣٨٤ استحباب استئذان البكر البالغة

٣٨٥ اذا زوج ابنته الثيب بغير اذنها فالنكاح باطل

٣٨٦ اذن الثيب الكلام واذن البكر الصات

٣٨٧ النطق بالأذن أبلغ من الصات

٨٨٨ فصل في الثيب المعتبر نطقها

	صفحة	وية	zio
فروع في الغرور	£17	مة ٢ فروع في الزواج	۲۹۲
حكم المدبرة وأم الولد			
لايشت أنها أمة بمجرد الدعوى		<u> </u>	
		٢ امتناع البرويج للصبي والمعتود بزيادة على	740
حكم ما لو تزوج امرأة يظنها حرة فيانت أمة	277	مهر المثل ٢ نكاح المحجور عليه للسفه وأ دواله	494
		٢ امتناع تطليق امرأة المولي عليه على غيرالاب	
		٢ احبار المدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد	
		<ul> <li>امتناع تزويج العبد وهوكاره الا ان يكون صغيراً</li> </ul>	
زواج الرحل أمته بعدعتقها لامحتاج الى استبراء	£YY	ه تزويج السيد عبده الصغير وحكم مهر امرأته <sup>ا</sup>	٤٠١
الالفاظ التي ينعقد بها النكاح	£YA	و نفقتها	
كون عقد النكاح محب أن تكون بالعربية	240	ومسير. : فروع في شراء الحرة زوجها أو ملـكها له	٤.٣
تقدم القيول على الانجاب في النكاح	٤٣.	بهبة ونحوها تزويج الوليين موليتهما من اثنين	٤٠٤
الهذل والاكراه في النكاح وتراخي القيول	١٣٤	ا ترويج المرأة من اثنين وفسخ النكاح بجهل	٤٠٩
المتناء ثبهت الحيار فيالنكاح	244	الاول منهما : بطلان النكاح بوقوع عقدين معاً على امرأة	5 . V
الخطية في النكاء في واحية عند أهل الد	SWW	واحدة	
بيتج الملا الكام والفي فالماليف	SWS	واحده د دعوی کل من الزوجین أنهالسابق واقر ارها	4 + A
the contract of the contract o		لواحد منها	
		اذا رَّوج العبد بغير أذن سيده فنكاحه باطل	1
		: اذا دخل العبد بمن تزوجها فعلى سـيدها	211
العبد ان يتسرى باذن سيده			
		و تروج العبد بغير آذن سيده يعلق المهر برقبته	1
اذا آذن السيد لعبده أن يتسرى فليس له	1	The state of the s	
ال يوجع	161	: أن كان المهر الواجب على العبدر الندا على رقبته	113
حكم مالوطلق الحر أو العبد الخ		لم تلزم السيد الزيادة	
	1	<ul> <li>اذا نزوج أمة على أنها حرة فأصابها وولدت</li> </ul>	:17
اذا زنی بامر أه فلیس له أن بنزوج أختهاحتی			
تنقضي عدما		<ul> <li>ه مسائل في الفداء والضمان</li> </ul>	
من خطب امر أة فزوج بغيرها لم ينعقدالنكاح	222	ة الفصل الرابع في ألمهر	1713

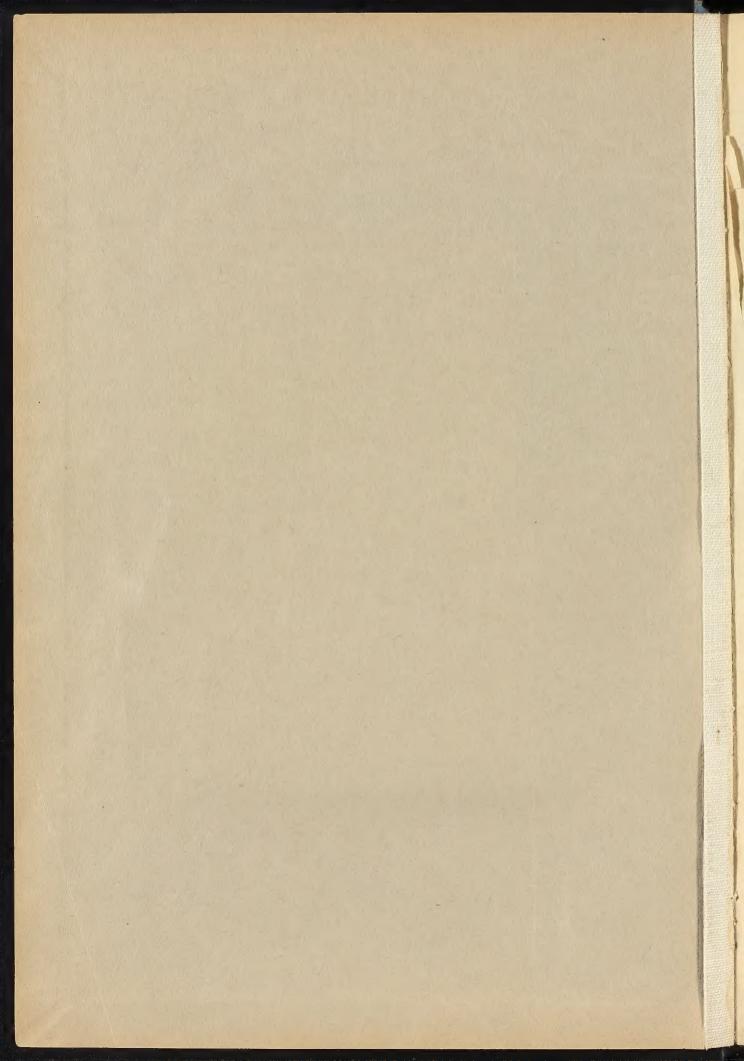
, d	صفيد	Azida
التحريم بابن الفحل	٤٧٦	٤٤٥ من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين
حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالنها		
حواز الجمع بين بنتي العم وبين بنتي الخال	٤٧٩	
ماينتشر اليه التحريم بسبب العقد على المرأة		ر دمه ا
بنات الحرمات من النسب والرضاع كهن	٤٨١	٤٤٩ اشتراط المرأة الزويجها طلاق ضرتها وبطلانه
وطوالحرام محرم كما يحرم وطوالحلال والشبهة		
الوطء على اللائة أضرب:	٤٨٣	١٥١ الثمروط الذي تبطل النكاح من أصله
لافرق فما ذكر بين الزنا في القبل والدبر	ξΑξ	٤٥٢ اشتراط الخيار في الصداق خاصة لا يبطل النكاح
محرم على الرجل نكاح بنته من الزنا الخ	٤٨٥	٤٥٣ جواز النظر الى الحرة لمن يويد تزوجها
حكم من باشر فيما دون الفرج		٤٥٤ احكمام نظر الرجل الى المرأة
حكم مالو نظر الى فرج امرأة بشهوة	٤٨٧	٤٥٦ معنى ذوات المحارم وحكم النظر اليهن
حكم ما لوتظرت المرأة الى فرج رجل بشهوة	٤٨٨	العبرا العبد الى وجه سيدته وكعبها
حكم ما لوتزوج اختين في عقد واحد	そ人へ	٤٥٨ حكم نظر الملام الى المرأة و نظر كل من الزوجين
فصل في المهر	٤٩.	الى الا خر
حكم مالوتزوج أخته من الرضاع وأجنبية في عقد	191	٥٩٠ اباحة نظر السيد الى جميع بدن امته وحكم
حكم مالواشترى أختين فأصاب أحديهما	294	الفظر للاجانب
فصول في الجمم بين الاختين في الملك	298	٤٩٠ محريم نظر الرجل الى الاجنبية بدون سبب
حكم المباشرةمنالاماءفيادونالفرج		المجلم النظر الى العجوز التي لانشتهي والى الامة ا
حكم ما لو تزوج الامة الموطوءة أو اخرجها		٤٦٢ النظر الى الطفلة التي تصلح للنكاح
عن ملك		٤٦٣ حكم نظر الرجل الىالرجل
لابأس بالجمع بين منكانت زوجة رجل وابنته	٤٩,	٤٩٤ حِكُم نظر المرأة إلى المرأة
من غيرها		٤٩٥ أحدام نظر المراة الى الرجل
حكم ما لو تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها	<b>£</b> 4	٢٦٦ الشروط التي تصح في عقد النكاح
حرائر نساء أهل الـكمتاب وذبائحهم حلال	0+	٧٠٤ فروع في تزوج الامة من غير شرط
المسامين		٤٦٨ استحباب اختيار ذات الدين لمريد النزوج
		٤٦٩ بيان ما ينبغي للمنزوج أن يتخيره من النساء ١
المحل ذبائح المجوس ولانكماح نسائهم		
حكم سائر الكفار غير أهل الكتاب		
حكم ما لو تزوج كتابية فانتقلت الى د <b>ين آخر</b>		
روع في نكاح المنتقل من دينه الىدين آخر	٥.	٤٧٤ فروع في تحريم نكاح الربيبة
على الامة الكتابية لسيدها دون المجوسية	- 0.	٤٧٥ بيان مايحرم بالرضاع

صفحة ٥٠٧ كل ملة حرم نكاح حرائرها يحرم نكاح ٥٣٧ الفرقة بين الزوجين باسلاماً حدهما بعد الدخول ٥٣٨ أحكام اختلاف الزوجين فيمن أسلم منهما قبل ٠٠٨ تحريم الامة الـكتابية على المسلم ولوكان عبداً ﴿ ٥٠٥ حكم تزوج المسلم الامة المسلمة وما يشترط له ٤٠٠ اسلام الكافر ومعه أكثر من أربع تسوة ٥١١ كل من قدر على نزوج كتابية تعفه لايحل له ٤٤٦ تزويج ان الكافر الصغير أكثر من أربع ثم اسلام جيهن ١٢٥ حكم أيسار الرجل بمدَّزوجه الامة بشروطه ٥٤٣ بيان عدة من وقع عليهن الاختيار ٥٤٥ حكم ما لوأسلم وتحته أنان نسوة ١١٣ حكم تزوج الحرة على الامة ١٤٥ المدد الذي يجوز نكاحه من الاماء بشروطه ٢٤٥ حكم ما لو قال كلما أسلمت واحدة أخذتها ٥٤٧ لوأسلم وتحتهاختان اختار منها واحدة ٥١٥ أحكام نكاح المرأةالزانية ٥٤٨ حكم مالو تزهج و تنية فأسلمت قبله ٥١٧ ٥ ٥ ٥ ٥ ويان عدما ١٤٥ حكم مالوكان أم وينت فأم إواسلمنا الح ٥١٨ اباحة نكاح الزانية بشرطين ٥٥٠ « الما عبد وتحته زوجان ٥١٩ منم الرجل من وطء أمته الفاحره ۱۵۵ « « ﴿ وَتَحِيَّهُ اربِعِ حراثر ٥٢٠ خطية المرأه للنكاح وأحكامها ٠١١ ١ ١٥١ ١ ١٥١ ٥٢١ القسم الثالث من أقسام الخطية ٥٥٣ احكام اسلام الرجل على اربع إماء وهو ٥٢٢ التمو ل في الرد والاجابة على الولي ٥٢٣ خطبة الرجل على أخيه في موضع المهي محرمة عادم للطول ٥٢٥ لا كل لاحد خطبة الرجية لا تعربضاً ولا تصريحا ١٥٥ فروع في اسلام الرجل وتحته اما وحرة ٥٢٦ حكم مالو صرح أو عرض في موضع يحرم ٥٥٧ اسلام الرجل وتحته خس حرائر ٥٥٨ اسلام زوج الكنابية قبل الدخول النعر بض فيه ٥٥٩ تحاكم الكفار في تقود الكحتهم بعداسلامهم ٥٢٧ كرم على العبد نكاح سيدته ٥٦١ تزوج الذي الذمية على أن لاصداق لها ٢٨٥ حكم ، الوملكت المرأة زوجها أو بعضه ٥٦٢ أنكحة الكفار وثبوت احكام الصحة لميان ٥١٩ لانجوز للرجل أن يطأ جارية ابنه ٥٣٠ اذاوطي الابن جارية أيه عالمًا التحريم فعليه الحد ٥٦٣ اقرار الكفار على انكحتهم المحرِّمة بشنر طين ا ٥٦٤ ارتدار احد الزوجين قبلياً الذَّخُولُ وَلَا فُسْبَاحُ : . . . (باب نكاح أهل الشرك) النـكاح به ٣٣٥ اذا أسرِ الوثني وقد تزوج بأربح وثنيات ولم ٥٦٦ حكم ارتدادالزوجين معاً قبل ألد منول أَوْ بِعَدْمُ ... يدخل من بن سه الاه نكاح الشغار واحكامه ويطلانه ٣٣٥ حكم ما أذا حصلت الفرقة فيل الدخول إ٢٩٥ النهي عن نكاح الشغار ٣٤ أذا أسلما الزوجان معاً فهما على النكاح

٥٣٥ حكم ما اذا اسلم أحد الزجين بعد الدخول ٥٧٠ حكم ما ادا سميا صداقاً في العقد ٣٠٥ هـ مالوأسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر ٥٧١ نكاح المتعة غير جائز

	صفيحة	
اذا عنقت المجنونة والصغيرة فلا خيار لهما	097	٥٧٢ نهي النبي عَلِيكِينَةٍ عن متعة النساء
		٥٧٣ حكم ما اذا تُزوج المرأة على ان يطلقها في
أو بعده		وقت بسينه
حكم ما لو كانت مفوضة ففرض لما مهر المثل		
حكم مالوطلقهاطلاقا باثنا تمأعتقت	०९९	٥٧٥ حكم ما اذاشرط عليه التحليل قبل العقدولم
فصل في الطلاق بعد العتق وقبل الاختيار إ	7	يذكره في العقد الخ
فروع في ثبوت الخيار للمعتقة على زوجها	4.1	٥٧٦ حكم عمر في قصة ذي الرقمتين
وازوجهاعليها		٥٧٧ حكم ما لوشرط عليه أن يحابها قبل العقد
باب أجل المنين والخصي غير المجبوب		
		٧٩٥ حكم ما لووجد أحد الزوجين بصاحبه جنو نأ
		٠٨٠ الفصل الثاني في عدد العيوب المجوزة للفسخ
		٨١٥ الاختلاف في عدد العيوب التي محبوز الفسخ
احَدَام الخصي وكونه كالعنين		
دعوى المنين		
علم المرأة بمنة زوجها بعد الدخول		
رضاء المرأة بعنة الرجل يبطل خيارها		
بطلان دعوى العنة بعداعتراف المرأة بوصوله اليها		
بيان الوطء الذي يخرج به من العنة		
*		٨٨٥ حكم ما لو طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان
حق غيرها		LANGE V
C		٨٥٠ ليس لولي الصغيرة والامة زويجهم عميب
دعوى المرأة عنة زوجها وادعاؤه وطأها		
دعوى الرجل وطء الثيب وانكارها	414	٩١٠ . أذا عنقت الامة وزوجها عبد فاما الخيار
دعوى الخنثي المشكل انه رجل واحكامه	714	الطلاق الخيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق
احكام الخشى المشكل وميراثه وديته		
بيان شرائط الاحصان	771	١٩٥٥ أن وطئها بطل خيارها
4		نَا الله الله الله الله الله الله الله ال

﴿ تُم فهرس الجزء السابع ﴾



This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned at or before that time a fine of five cents a day will be incurred.

GL AUG 201	38Z	
		10
	75	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *
,		



E JUN 26 1986.

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

08560552

YOUR BOOK IS DUE:

893799 JAN 2 91096

